

المؤانفة اليه فجاهده الله تعالى كأنه قريب على خط المؤانفة وما تصعبه وحرره ونقعه  
وصحبه ومع ذلك لم نال جهدي من اجمعه ما تبصر من المواد لتكون على بصيرة في فهم المراد  
ورعنا شمرنا بالهامش في بعض المواضع الى طلب التحرير اذا كان المقام فهمه عليه السلام  
وكان طبعه الحسن ووضعه الجليل المستحسن بطبعه بولاق المزهرة بحاسنهم اسائر الا فاق  
في ظل من أنام الانام في ظلال عدله وأفاض عليهم بحال احسانه ونضله من هو باحسن  
الثناء عليه حقيق الخديو الاعظم محمد توفيق متع الله تعالى أشجالة الكرام بوجوده ولا  
زالتم صبرنا معه مودة بكرمه وجوده ملحوظا بادارة من أحرز السبق بجوادير اعنته وشهدت

بذائع انشأته بجودة براعته وبه المصارف الى أوج الكمال رقت ناظر المطبعة

المذكورة سعادة على بك جودت ونضوع مسك ختامه واستقر صبح كاله

وعلمه في أو آخر شوال عام تسع وتسعين ومائتين وألف

من هجرة من انتهى اليه كل كمال صلى الله وسلم عليه

وآله وصحبه والمؤمنين اليه ما طالع

الكوكبان وتتابع

الميلان



التكملة الشريفة \* والثقة اللطيفة \* المسماة بقرة عيون الاخبار \* لتكملة رد المحتار  
 \* على يد جامعها انور العباد \* الى عفو مولاه يوم التثاقل \* محمد علاء الدين ابن السيد محمد  
 امين ابن السيد عمر المدعو بابن عابد بن \* كان الله تعالى له ولوالديه رغبة ورغوة لهم ولا ولادة  
 ولمشاخة ولمن له حق عليه بجاه سيد الانبياء والمرسلين \* في الضحوة الكبرى في الساعة الثالثة  
 ونصف من يوم الثلاثاء العاشر من رجب الفرد الذي هو من شهر ر سنة تسعين ومائتين والث \*  
 من هجرة من خافه الله تعالى على اكل وصف صلى الله تعالى وسلم عليه وعلى آله اليكرام \*  
 واصحابه العظام \* الذين نزل جوارياتهم من الختام \*



نحمدك يا من جعلت قرة العيون في الثقة في الدين وفصل وانسلم على رسولك المبعوث بالسراج  
 الواجه والفتح المبين وعلى آله المحرزين في السكال كل غايه واصحابه بنجوم الدراية والهداية  
 (وبعد) فيقول المتوسل بحياه الرسول الخاتم خاتم التعصيم بدار الطباعه محمد قاسم قدتم  
 طبع قرة عيون الاخبار لتكملة رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الابصار لنادرة  
 زمانه وفائق افرائه مطامع نفس الفهوم ومحرر دقائق المنطوق والمفهوم العلامة السيد  
 محمد علاء الدين فخر مجي آثار سيد المرسلين وناشر اعلام الشريعة في العالمين الجامع بين  
 الفضيلتين فضيلتي العلم والنسب الشريفين المتجلى في فائس العلوم والادب المتكامل من  
 أزمة التحقيق بقاوى سبب مولانا السيد محمد امين بن عابد بن أسكنه الله تعالى بفضل أعلى  
 عليين ولعمري انهم التكملة كمله يدافع الفرائد وافية كافلة اسفرت عن مخدرات افكار  
 وأبرزت عرائس أفكار وجعت ثمل ما تشئت في غيرها من المزايف وفادت بجلى التحقيقات  
 والتدقيقات روضة علم تفجرت أنهارها وأبعت أزهارها وغارها فخرى الله تعالى وموافها  
 الجزاء الجزيل على هذا الصنيع الخليل الجليل هذا وان هذه التكملة الرائقة البديعة  
 الشائقة الفاخرة المناسبة اليه الركن طبع أولايه بعض مطابع الاستانة العلمية الشان  
 حرصا على التقاط فرائدها وحرصا ز فائدة هادفة ورائدها وبعد ان طبع هذا الموضع اها  
 المؤلف جفته الله تعالى بخطه النقيس جسد ولا بيان الخطا والصواب يا شيخ بيعة كرايس  
 والسائر عناني تصحيحها وتحريرها وتنقيحها لم يتخذ أصلا لئلا يلهى عليه سوى المطبوع  
 الموماليه فالقريب عليه من التبريف والخطا والخطل والتصحيف والزيادة والنقصان  
 ما يقصر عن حصره تعبير اللسان فامسك عن ان البراع عن التصحيح حتى نقف اها على أصل  
 معتبر صحيح فقط نراهم في الجدول الشافي ظفر الصادق بالهواجر بالزال الصافي عند نعمات  
 زمانه وسيمويه عصره ونادرة وأوانه من خاطبة الوبه الفضائل قائلة أنت رافعي المولى  
 الفاضل السيد عبد القادر الرافعي وقد تفضل به علينا فاذا هو جردول عيب يروق  
 بشكلكه الانظارو بحجب السبب قد تكفل ببيان غاب الغلطات والزائد الاغنى والسقطات  
 فاجريتها الما قبله في تصحيح هذا الكتاب على ما يقتضيه هذا الجدول من الصواب ولعدم تفسير  
 مقابلة المزمرة الاولى والثانية من الجزء الثاني عليه يضاعف فهرسته ما وقع فيه مما أشار

اعانة على قتل نفسه وان شرب هولاء من الاب على قتل نفسه فصار هذا كرجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره فقاتل نفسه اعظم اثمًا قال عليه السلام لا توالوا السلام من قتل نفسه بحد بدنه يوم القيامة وفي ذلك الحديدية يجأ بطن نفسه والوجه الضرب بالسكين واصل يوجأ كذا في المحيط \* ولودفع الى رجل ثوبًا بقيمة الصدقة فاخذ المدفوع اليه طائانه ودبعا و عارية فردته على الدافع ليجل للدافع اخذته لانه قد زال عن ملكه حبة فضة لرجل فان اخذته لزمه رد كذا في السراج الوهاج \* محتاج معه دراهم قال لا تذاق على نفسه افضل من الصدق على الفقراء وان آثرهم على نفسه فهو افضل بشرط ان يعلم من نفسه حسن الصبر على الشدة وان خاف ان لا يصبر يفتق على نفسه كذا في الملتقط \* وسئل بعضهم عن الصدق على المكدين الذين يسألون الناس الخافا ويا كلون اسرافا قال ما ينظر لك ان من تصدق عليه يفتق في المعصية وهو غنى لا بأس بالتصدق عليه وهو ماجور بما سوى من صدخته كذا في الحاوي للفتاوى \* الصبي اذا صدق بما لا يسمع كذا في السراجية \* الصدق بمن العبد على المحتاجين افضل من الاعتاق كذا في السراجية \* رجل تصدق على الميت او دعه فانه يصل الثواب الى الميت اذا جعل ثواب عمله لغيره من المؤمنين جز كذا في السراجية \* صدق على فقير بطارفة على غنى انه فليس ليس له ان يتردها ظاهر اقال القاضي عبد الجبار ان كان قال قد ملكك منه فاسأله فظهر انه طارفة له ان يستردها وان قال لمالك هذا الا يتردها قال سيف السائل لا يسترد في الحالين كذا في الفتية \* رجل اخرج الدرهم من الكيس أو من الجيب ابدها الى مسكين ثم بداله فلم يدفع فثأنت عليه من حيث الحكيم كذا في السراجية وعن الحسن البصري فبين يخرج كسرة الى مسكين فلم يجده قال فضه احتجى وآخروا كلها اطمع مثلهما وقال ابراهيم الضحى مثله وقال عامر الشعبي هو بالخيار ان شاءم يرضها لا تجوز الصدقة الا بالقبض وقال مجاهد من اخرج صدقة فهو بالخيار ان شاءم يرضها وان شاءم يرض عن عطاء مثله قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وهو المأخوذ به كذا في المحيط \* اختلفوا في الصدق على سائل المصدق قالوا لا ينبغي ان يتصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على اذى الناس وعن خلف بن ابوب رسة الله تعالى قال لو كنت قاضيا لم اقبل شهادة من تصدق على سائل في المسجد وعن ابي بكر بن اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى قال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين فلسا لتكون تلك السبعون كفارة عن الفليس الواحد ولكن تصدق قبل ان يدخل المسجد او بعد ما يخرج منه كذا في فتاوى قاضيان \* وفي فتاوى الناصري اذا قال السائل بحق الله تعالى او بحق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ان تعطيني كذا لا يجيب عليه في الحكيم والاحسن في المروءة ان يعطيه وعن ابن المبارك قال يجزى اذا سأل سائل بوجه الله تعالى ان لا يعطى كذا في التازخانية والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين الطيبين وعلى جميع الأمة التابعة به والملتزمين والعالمين \* وعلينا منهم رحمك يا ارحم الراحمين \* اللهم اجعله خالصا لوجهك الكريم \* وموجبيا للقرآن العظيم \* في جنات النعيم \* يا مجيب الدعوات آمين \* وكان الفراغ من تحرير هذه

الخسومة معه قال هذا نفي لم يجب بهد ولا يجب له الا باقية بض فليس للابن خسومة في ذلك قال  
 الذمة روحه الله تعالى ولولم يكن له وجه الهبة فللابن ان يخاصم اذا كان مقر بالمال وفي  
 الوكالة كذا في الحاوي للفتاوى \* اذا دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه أو أحد من أهل بيته  
 لم يأنه \* اذا جازم لث دار الحرب لث دار الاسلام جارية فهي له ولو اهدى ملك العدو الى أمير  
 العسكر فهو لجميع العسكر كذا في السراجية \* وسئل محمد بن مقاتل عما يدي أبو الصبي الى  
 الماله أو الى المؤدي في النيروز أو في المهرجان أو في العيد قال اذا لم يسأل لم يبلغ عليه فلا بأس  
 به كذا في الحاوي للفتاوى (أقول) وهذا فيما اذا كان للاستاذ من معلوم من بيت المال يكفيه والا  
 فله أجره ولما هو عرف من غن الحلو والعيدية والخصية كما يأتي في كتاب الاجارة \* وسئل  
 الحلواني عن عاق كوزه أو موضعه في سطحه فامطر السحاب وامتلأ الكوز من المطر فباعه  
 انسان وأخذ ذلك الكوز مع الماء هل له صاحب الكوز ان يسترد الكوز مع الماء قال نعم قال  
 رضي الله تعالى عنه وجوابه في الكوز بما لا اشكال فيه فاما في الماء فانه ينظر ان كان أعده  
 لذلك حينئذ يسترد وان لم يعهده لذلك لا يسترده كذا في التاترخانية \* اعطيت في يد مائة قطعة له  
 وينفق عليه وليس لهذا الصغير أحد سواه جاني للاجنبي ان يقبض ما هو به من الصغير وان  
 كان الصغير من أهل ان يقبض بنفسه وله هذا الاجنبى ان يسله لتعليم الاعمال وليس للاجنبي  
 آخر ان يسترده منه نص عليه السرخسي في كتاب الهبة \* وسئل علي بن أحمد رحمه الله تعالى  
 عن رجل دخل الحمام وقد دفع الى صاحب الحمام الاجرة فاغترف من الاناء فبانه دفعه اليه  
 صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك المأثم كالمأثم غترف أم يكون ذلك صاحب  
 الحمام ويكره منه باحة للداخلين فقال صاويحبي به من غبيرة ولكن ما امره لمسكاله كذا  
 في التاترخانية \* يدخل في هبة الارض ما يدخل في هبة من الابنية والاشجار من غير ذكرها  
 وكذا في الصلح على أرض او عندها تدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غرود كذا قال ركن الاسلام  
 الصباغى الزرع يدخل في الرهن والاقراء والنفى بغير ذكر ولا يدخل في البيع والقسمة  
 والوصية والاجارة والنكاح والوقف والهبة والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق ولا يدخل  
 الثمار والاوراق المتقومة في هبة الاشجار بغير ذكرها الا اذا كان روثا غرودا وورق فسدت الهبة  
 لا تجمع التسام كافي الفتنة ما أقرانه وهب من فلان اذا كان هذا اقراا صحيحا في الغياضية  
 الاقارب الهبة لا يكون اقراا باقية بض هو الأصح كذا في جواهر الاخلاص \* أهل الذمة في  
 حكم الهبة بمنزلة المسلمين لانهم التزموا أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا أنه لا تجوز  
 المعاضة بالخمر عن الهبة فيما بين المسلم والذمي سواء كان المسلم هو المعوض للذمي أو الذمي وان  
 صارت الخمر خلافا في بداهة بض لم تصر عوضا ويرده الى صاحبه وتجوز المعاوضة بالخمر والخنزير  
 فيما بين الذميين كما يجوز بانه المباحة ولا يجوز بالمينة والدم كذا في المبسوط \* بهب المرتد  
 للمصراني أو النصراني على ان يعوضه خيرا فذلك باطل كذا في محيط السرخسي \* رجل وابنه  
 في القارة ومعه ماء ما يكفي أحدهما من أحق بالماء منهم اقال الابن أحق به لان الاب  
 لو كان أحق لكان على الابن ان يسق في أباه وان سقى أباه مات هو من العطش فيكون هذا منه



فوجب مهرها على ان يتزوجها فاما مهر باق على الزوج تزوجها اولم يتزوجها لانها جعلت المأكل  
على نفسها عوضا عن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على المرأة كذا في فتاوى قاضيان  
\* ولو قال الرب الدين اذمت فانت في حل فهو جائز كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال ان  
مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقولها ان دخلت الدار فانت بري مما على علك  
لا يبرأ كذا في الوجيز للكردي \* ابرأ عن الدين الذي عليه ليصلح همه عند السلطان لا يبرأ وهو  
رشوة كذا في القنية اه \* وفي الانقروى برهن عك حل الى خطيبة أمثلة من جنس  
ما يحل المهر في العادة ودفع أهل الخطيبة اليه مثل ما حل اليهم من الارحوم لهم فيه اذا افتروا  
والمساهلة في مثل هذا عزيمة فيما بينهم قنية \* بعث اليه اشيا مائة مائة كما هو العادة ثم تزوجها ولم  
يدخل بها واخذت نفسها منه نصف المهر وليس له طلب ما بعث اليه اذا عوضته \* مت ضح  
له طلب المبعوث مع له طلب العوض ان لم تعوضه مع شش لاسية الكبيرة الرشوة لا تغلق  
عك وغيره قاض او غيره دفع اليه مائة مائة لاصلاح المهم فاصلح ثم نذر برمداد دفع اليه \* يخ  
المنع ما كان يدفع كل واحد منهما صاحبه اشيا فهي رشوة لا يثبت المالك فيها ولا يدفع استردادها  
\* وفي خلاصة القزى خطب امرأتى بيت أخيها فاني أن يدفعها حق يدفع اليه دراهم فدفع  
وتزوجها يرجع بمادفع لانه رشوة قنية وكذا في الوقائع الحسامية خاصم زوجته وآذاها  
بالضرب والاشتم حتى وهبت الصداق منه ولم يبعوضها فالبراء باطلة قنية في الاكرام ولو اكره  
على الهبة وزوجها لاصح قاضيان اه \* البكر المبالغة بمنعها اختها التي هي في ضيقهم عن  
الدخول بزوجهما حتى تبهم او تبهمهم حصتها من أبوهم الى الارث او تبهمهم بشي فو باطل  
لأنها كالمكرهة في ذلك رملى \* وفيه عن شرح نسخة الاقران للمصنف لو تزوج ابنته البكر  
من رجل فلما أرادت ان تخرج من بيته الى زوجها منعها الاب الا ان تشهد عليها انها استوفت  
منه ما يعرف فيه من ميراث أمها فاقرت بذلك ثم أذن لها في الخروج فان الظاهر ان الحكم فيه  
عدم صحة الاقرار لكونه في معنى المكرهة لما ذكر من المنع لاسيما والجماعة تغلب في الابتكار  
وبه أفنى شيخ الاسلام ابو السعود العمادى اه من منتهوات الانقروى \* رجل له على آخر  
مائة وخمسون درهما مائة حلة وخمسون مؤجلة فهو رب الدين لادميون خسين فذلك  
الموهور ينصرف الى الحال أم الى المؤجل أفنى الامام الاجل برهان الدين المرغيناني رحمه الله  
تعالى ينصرف اليها وبه أفنى القاضي يديع الدين رحمه الله تعالى كذا في التاترخانية \* هبة  
المهر من الزوج الميت فصح استحسانا كذا في السراجية الوكيل في باب الهبة في معنى الرسول  
حق يجعده المأقده او كل دون الوكيل وفي البقرة التوكيل بالهبة فوكيل بالتسليم  
والوكيل بالتسليم ان يوكل غيره بخلاف الوكيل بالقبض كذا في المحيط وفي الفتاوى العتائية  
ولو وكل الواهب رجلا بائنا لم يوكل الموهور له رجلا بائنا بضر وغابض التسليم من الوكيل  
فان امتنع وكييل الواهب خاصمه وكييل الموهور له لو يتفردا - ووكيل التسليم به بخلاف  
وكيل القبض لا يتفردا - أحدهما كذا في التاترخانية \* وسئل أبو القاسم عن أمر شريك بان  
يدفع ماله الى ولده على وجه الهبة وكتب اليه كتابا بذلك وامتنع الشريك عن الاداء هل للابن

في الهبة ان كانت قائمة في ذلك الموهوب لم تزد ولم يحد فيها ما يمنع الرجوع فيها كذا في  
السراج الواج \* وان استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع كذا في الخلاصة \* وان كانت  
الهبة قد هلكت او استهلكها الموهوب لم يضره في قواهم جميعا كذا في السراج الواج \* ولو  
وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له درهم من تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضا عنه دنا  
وكان له ان يرجع في هيبته وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا منها كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي  
الفتاوى العتبية ولو وهب داره بشرط عوض وقيمة الف قباعها بالثمن قبل نقد الثمن اخذها  
الشقيع بالقبض ويذبح الموهوب له الواهب ما شرط اوقيته ولو حضر الشقيع به ما دفع  
المشروط الى الواهب اخذها به كذا في التاترخانية \* رجل وهب لرجل ثوبا ورخمة دراهم وسلم  
الكل اليه ثم عوضه الثوب والدراهم لم يكن عوضا عنه استحصانا كذا في فتاوى قاضيخان  
الكل من الهندية وتمامه فها هو انما ذكر ذلك للوعده فيما تقدم وان كان بعضه قد تقدم  
\* وفيه رجل وهب لآخر أرضا على ان ما يخرج منها من زرع يتفق الموهوب له ذلك على الواهب  
قال أبو القاسم الصفار ان كان في الارض كرم أو نخيل جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت  
الارض قراخا فالهبة قائمة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان الموهوب كرمًا وشرط ان يتفق  
عليه من ثمرة فصح الهبة ويبطل الشرط كذا في محيط السرخسي \* وفي الايهيبي رجل وهب  
لرجل هبة أو فقه عليه بصدقة على ان يرد عليه ثمنها أو يرد بها أو بعضها فالهبة جائزة ولا يرد  
عليه ولا يبره بوضعه شيء كذا في التاترخانية \* امرأه قالت لزوجها انك تعيب عني كثيرا فان مكنت  
معي ولا تعيب فقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا فكنت معها ازمانا ثم طلقها فالمثل على  
خسة وجوه الوجه الاول اذا كانت عدة من الالهة للعالم ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج  
الوجه الثاني اذا وهبت له وسلت اليه ووعدها ان يكنت معها ففي هذا الوجه الحائط للزوج  
وان لم تنس \* لم الحائط الى الزوج لا يكون له الحائط الوجه الثالث اذا وهبت له بشرط ان يكنت  
معه او سلت اليه وقبل الزوج ففي هذا الوجه الحائط للزوج وهكذا ذكر الشيخ أبو القاسم رحمه  
الله تعالى وعلى قول نصير ومحمد بن مقاتل رحمه الله تعالى وهو المختار لا يكون الحائط للزوج  
الوجه الرابع اذا قالت وهبت لك ان مكنت معي ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه  
الخامس اذا كانت معي على ان يكنت معي على ان الحائط هبة ففي هذا الوجه لا يكون الحائط  
للزوج كذا في المحيط \* وجهه مهرها ان لم يظها فهو باطل بخلاف على ان لا يظها ثم ان ظها  
عادلان لم ترض الا بهذا الشرط فاذا قالت الرضا الفتوى على هذا \* ولو كانت له أو لم تكن  
أنفقت فيما اى الواجبة فأنقصه من مهرى فالامر كما قالت ولو قال ابرئني حتى اهب لك كذا  
فأبرأت وأني يهود المهر \* وسئل أبو جعفر عن منع امرأته عن المهر الى ابيها وهي مريضة  
فقال لها ان وهبت لي مهرًا بعثتك الى ابيك فقالت المرأة أفعل ثم قدمها الى المهر ودفق وهبت  
بعض مهرها وأوصت بالبعض على الفقراء أو غير ذلك وبعد ذلك لم يبره بها الى ابيهم او منها قال  
الهبة باطله قال الفقيه رحمه الله تعالى لانها بمنزلة المكرهة في الهبة كذا في الحاوي للتاتري  
\* المرأة اذا أرادت أن يتزوجها الذي طلقها فقل لها المطلق لا تزوجك حتى تم يني ماله على

العوض كله لم يكن له ذلك وان كان العوض مستمرا كما هو من قابض العوض بقدر ما وجب  
 الرجوع له وهو بلبه من العوض كذا في السراج الوهاج \* واذا استحق كل الهبة العوض  
 مستمرا في بعض كل قيمة العوض كذا في الاصل من غير خلاف كذا في البدائع \* هذا اذا كان  
 الموهوب أو العوض شيئا لا يحقل القسمة فاستحق بعضه فاما اذا كان مما يحقل القسمة فاستحق  
 بعض احداهما بطل العوض ان كان هو المستحق وكذا تطل الهبة ان كانت هي المستحقة واذا  
 بطل العوض رجع في الهبة واذا بطلت الهبة رجع في العوض هكذا في السراج الوهاج  
 \* الثاني بيان ما عتبه في التنازل عن الهبة مبدأة بالاختلاف بين أصحابنا في بعض ما  
 نصحه به الهبة ويبطل بما تبطل به الهبة لا يخالفها الا في اسقاط الرجوع على معنى انه ثبت  
 حق الرجوع في الاولى ولا يثبت في الثانية فاما فيساورا ذلك فهو في حكم هبة مبدأة ولو وجد  
 الموهوب بالموهوب عينا فاحتمل ان يكون له ان يرجع في العوض وكذلك الواهب اذا وجد  
 بالعوض عينا لم يكن له ان يرد العوض ويرجع في الهبة فاذا قبض الواهب العوض فليس اكمل  
 واحد منهما ان يرجع على صاحبه فيما لا يملكه سواء عوضه الموهوب له او اجنبى بامر الموهوب  
 له او بغير امره كذا في البدائع ويشتراط شرائط الهبة في العوض بعد الهبة من القبض  
 والحيازة والافراز كذا في خزانة المفتين \* ولا يكون في معنى المعاوضة ابتداء او انتهاء فلا يثبت  
 للشفيع الشفعة ولا للموهوب له الرد بالعيب كذا في محيط السرخسي \* النوع الثاني العوض  
 المنروط في عقد الهبة فان كانت الهبة بشرط العوض شرط لها شرائط الهبة في الابتداء  
 حتى لا تصح في الشارع الذي يحقل القسمة ولا يثبت به الملك قبل القبض واكمل واحد منهما  
 ان يمنع من التمسك وبعد التقابض يثبت له احكم البيع فلا يكون لاحد منهما ان يرجع فيما  
 كان له ويثبت به الشفعة واكمل واحد منهما ان يرد بالعيب ما قبض والصدقة بشرط العوض  
 بمنزلة الهبة بشرط العوض وهذا المستحسن والقياس ان تكون الهبة بشرط العوض بعبارة  
 ابتداء وانتهاء كذا في فتاوى قضيان \* وهب دارا من رجلين بشرط عوض الف درهم بقلب  
 بعبارة جاز بعد التقابض كذا في القنية ولو عوض عن جميع الهبة قليلا كان العوض او كثيرا  
 فانه يمنع الرجوع ولو عوض عن بعض الهبة عن ملكه فلا رجوع فيما لم يعوض عنه وليس  
 له الرجوع فيما عوض كذا في نرح الطحاوي \* اذا صدق الموهوب له على الواهب بصدقة او  
 ثمنه او امره فقال هذا عوض هبة كذا في المغر \* ويجوز تعويض الاجنبى سواء كان  
 بامر الموهوب له او بغير امره وليس للاجنبى العوض ان يرجع على الموهوب له سواء عوض  
 بامر او بغير امره الا ان يقول الموهوب له عوض فلانا على ابي ضامن وهو كما قال الهب  
 فلان عبدك هذا على فان الماء ولا يرجع على الامر الا ان يقول له الامر على ابي ضامن  
 هكذا في فتاوى قضيان \* والاصل في جنس هذه المسائل ان كل ما يطلب به الانسان بالمعسر  
 والملازمة يكون الامر بادائه سببا للرجوع من غير اشتراط الضمان وكل ما لا يطلب به  
 الانسان بالمعسر والملازمة لا يكون الامر بادائه سببا للرجوع الا بشرط الضمان كذا في  
 الظهيرية \* ولو وهب له هبة فهو عوضه عوضا في غير شرط فقبضه ثم استحق العوض فان يرجع

لكلهم ولو أبرأ لو ارتد صحت أيضا كذا في الوجيز ذكر رددي \* وفي فتاوى اهو ولو أبرأ العريم أحد  
 الورثة من الدين صحت في نصيبه وفي الخزانة عند ان يكون الموت فيه ما يتجزأ التبرول في حبة الدين  
 من الديون اذ لم يقبله حتى مات المدين والوصية اذ لم يقبلها الموصى له حتى مات الموصى تجب  
 الهبة والوصية ورجل قال لمكاتبه وهبت لك مالي عليك فقال المكاتب لا يقبل عتق المكاتب  
 والمال دين عليه كذا في السراج الوهاج \* وفي فتاوى اهو \* مثل برهان الدين عن مات مفسا  
 وعليه دين فقبضه ان كان بتضاديه هل يسقط دينه قال لا لان سقط اسقاط لا يتصور انه  
 سقط بغيره مفسا ولا يبطل حتى المطالبة في الآخرة كذا في التاترخانية \* بقره بين اثنين تراضيا  
 على ان تكون عند كل واحد خمسة عشر يوما يحل لهما فلهذه ما يتباطأ ولا يحل فضل للين  
 وان جعل في حل الا ان يستملك صاحب الفضل فله ثم جعل في حل لغيره فيحل لان الاول هبة  
 المشاع فيما يحل القسمة فلم يجوز الثاني هبة الدين وانه يجوز ان كان مشاعا كذا في الفتاوى  
 الحمادية \* العوض في الهبة نوعان متنازع عن العقد ومشرط في العقد اما العوض المتنازع  
 العقد فالكلام فيه في موضعين أحدهما اني بيان شرط جواز هذه التعويض وصيرورة الثاني  
 عوضا والثاني في ان ماهية هذا التعويض اما الاول فلا شرائط ثلاثة الاول مقابلة العوض  
 بالهبة \* وهو ان يكون التعويض بلا نظر يدل على المقابلة فخوان يقول هذا عوض عن هبة  
 أو بدل عن هبة أو مكان هبة أو فحقتك هذا عن هبة أو تصدقت بهم هذا بدل عن هبة أو  
 كافائك أو جازيتك أو اثبتك أو ما يجري هذا المجرى حتى لو وهب الانسان شيئا وقبضه المرهوب  
 له ثم ان المرهوب له أيضا وهب شيئا للواهب ولم يقبل عوضا عن هبة فخوان ذلك مما ذكرنا لم  
 يكن عوضا بل كان هبة متباعدة فكل واحد منهم ما حق الرجوع والثاني ان لا يكون العوض  
 في العقد مما لو كذا في العقد حتى لو عوض المرهوب له بعض المرهوب لا يصح ولا يكون عوضا  
 وان كان المرهوب قد نفد به عن حاله فغيره يمنع الرجوع فان بعض المرهوب يكون عوضا عن  
 الباقي ٣ هذا اذا وهب شيئا واحدا أو شيئين في عقد واحد فعوض احدهما عن الآخر فقد  
 اختلف فيه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يكون عوضا ولو وهب له شيئا وقصد قايمة  
 بشئ فعوضه الصدقة من الهبة كانت عوضا بالاجماع والثالث سلامة العوض للواهب فان  
 لم يلب انما يتحقق من يده لم يكن عوضا وله ان يرجع في الهبة ان كان المرهوب قائما بعينه لم يملك  
 ولم يزد خيرا او لم يحدث فيه ما يمنع الرجوع فان كان قد هلك واستهلك المرهوب له لم يضمنه كما  
 لو هلك واستهلكه قبل التعويض وكذا اذا ازداد خيرا لم يضمن كذا في البدائع \* وان استعنى  
 بعض العوض فبأقرب منه فهو عوض عن الهبة كما هو ان شاء ردا في يده من العوض ويرجع  
 بالهبة كما هو ان كانت قائمة لم يخرج عن ملك المرهوب له ولم يزد في بدلها كذا في السراج الوهاج  
 وأما سلامة العوض وهو المرهوب فنشرط التعويض حتى لو استعنى المرهوب كان له ان يرجع  
 فيباعد عوض ولو استعنى نصف المرهوب فله المرهوب له ان يرجع في نصف العوض ان كان  
 المرهوب ما يحتمل القسمة سواء زاد العوض او نقص في السعر او زاد في البذل او زاد فيه كان له  
 ان يأخذ نصفه ونصف النقصان كذا في البدائع \* وان قال أرد ما بقي من الهبة وأرجع في

قوله هذا الخ هكذا بالاصل  
 ولغير هذه العبارة

بدون الارض لان القبض شرط في الهبة وهذا بمنزلة المشاع الاتراهم قالوا ان الهبة الفضل بدون  
الارض لاتصح لان القبض شرط في الهبة المشاع وقد صرحوا في كتاب الرهن بان رهن البناء بدون  
الارض وعكسه لا يصح لانه بمنزلة المشاع انتهى وفي الهندية عن الكافي لو وهب زرعاً في ارض  
او غرقاً في شجر او حامية في سيف او بناء في دار او قنطرة من صبرة واهر والحصاد والحداد والزرع  
والنقض والكيل وفعل صحيح استحساناً ويجعل كانه وهبه بعد الحصاد والحداد ونحوهما  
وان لم ياذن له بالقبض وفعل صحيح انتهى وتعين المصير الى هذا التفصيل وتجعل الصحة على  
صحة العقد وان لم يقد المالك وعدمها على عدم التمام والعقل الا اذا اذن له الواهب بالنقض وما  
عطف عليه وفعل لانه بعد الفعل صار محجوزاً عما كان قد مناه موضحاً فارجع اليه قوله واشترت  
بأظهر) أي في قوله سابقاً كالدين اظهر اى وهذا أظهر (قوله انه لا يرجع) اى بالدين بعد الإبراء  
(قوله لما في العمدية) هذا ما نرى باليه سابقاً من مخالفة ما فيها وان اختاره البعض (قوله اى  
ينكاح ضرمتها) اى ية انكاحها مع نكاح ضرمتها من غير طلاق يقع عليه اى فيما قدمناه في  
مسئلة التعليق ورد الإبراء حيث كان المانع طلاقها لا طلاق الضررة وفيما ذكره بعد قوله فلا  
حنت وعجاجة الشرع لا يلى اى لقهر المرأة بقاها في نكاحه مع الضررة وهو الانسب حيث كان  
المانع طلاقها لا طلاق الضررة (قوله فلا حنت) اى فلا يقع عليه طلاق \* (خاتمة) وقال الطحاوى  
اذا كانت الهبة لا تحتل القسمة الزوب او عيال أو كل في الحال كالعلم ونحوه لم يجز  
لاصحابه منه شيئاً وان كان مهيلاً لا كل في الحال يجوز لاصحابه من ذلك حظاويك البقية  
لاهل كذا في التاترخانية \* (فروع) وقال بعلك في حل الساعة او في الديار يرى في الساعات كلها  
والدارين خلاصة \* لو قال لا خصة ولا طابك ما لي قلبك قالوا ليس هذا بشئ وحقه عليه  
على حاله خاوة \* رجل سب دابة له فخذها انساناً وأصلحها ففوى لمن سبها وان قال من شاء  
فخذها فخذها رجل ففوى له قال القتيبة \* أبو الياث الجواب هكذا اذا قال قوم معينين من  
شأنهم فخذها وان لم يقل ذلك اقوم معينين ولم يقل ذلك اصلا فالدابة على مالك صاحبها  
وله أن يأخذها من وجدها وفي السأوى ذكر المسئلة مطابقة من غير تفصيل بين ما اذا قال ذلك  
القول او قال مطابقاً كذا في المحيط \* غضب عينا غلامه ماله كها من كل حق هولة قبله قال أغمة بلخ  
التكيل يقع على ما هو واجب في الائمة لا على عين قائم كذا في القتيبة وعن محمد رحمه الله تعالى  
اذا كان لرجل على آخر مال فقال قد لانه لا قال هو هبة وار قال لانه منه فهو برائة كذا في  
الذخيرة \* فلو ادركه شام رحمه الله تعالى في سرقين لدابة في الخان اذا وهبها صاحبها ففوى لمن  
أخذها ولا يكون صاحب الخان أولى بها كذا في التاترخانية \* رجل غلب عليه دين فمات قبل القضاء  
فوهب صاحب الدين لوارث المدين صحيح سواء كانت التركة من تفرقة لم تكن كذا في  
فاضل ان لانه وهب من عليه الدين معنى لانه يملك التركة ان لم تكن متفرقة بالدين وان كانت  
دلا وارث نهما حق وهو استحسان ولورد الوارث الهبة ثم تدر لرد لا فاهم رحمه الله تعالى  
وقيل لا خلاف فيه واما الخلاف فيما اذا وهب من الميت فرد وارثه وقال قبله غريم الميت  
ابراً الميت عن دينه فرد وارثه لم يصح ردّه كذا في جامع القسوسين ولو وهب لبعض الورثة فالبقية

أشترت بأظهر لما في العمدية  
عن شواهد زائدة انه لا يرجع  
واختاره بعض المشايخ  
وفي نسخة رأى نكاح ضرمتها  
لانه برده بالبراءة بطله  
لا حنت فليصفا انتهى

الابراهيم ونقل الشارح آخر باب التعليق بقى ما يكتب في التعليق متى نشأها أو تزوج عليها أو أبرأته  
 من كذا أو من باقى صداقه أو فادفعها الكل هل تبطل نظاها ولا تصريحهم بجهة براءة الاستا  
 والرجوع بمادفعه اه وكتب عليه سبدي غة قوله فادفعها الكل أى كل الدين المدفع عنه  
 وقوله من كذا وكل باقى الصداق وقوله هل تبطل أى الجين المذكورة ووجه التوقف ان الطلاق  
 معاق على شرطين وهما النقل والابراء أو التزوج والابراء إذا وجد أحد هما فلا بد من وجود  
 الآخر وهو الابراء مع ان المبرأ عنه قد دفعه لها أو قوله لا تصريحهم الخ قال في الاستبراء الابراء بعد  
 قضاء الدين صحيح لان الساقط بالقضاء المطلية لأصل الدين فيرجع المديون بأداءه إذا أبرأ براءة  
 اسقاط وإذا أبرأ براءة استيفاء فلا يرجوع واختلوا فيها إذا أطلقوها على هذا لوعاق طلاقها  
 بأبرائها عن المهر ثم دفعه لها لا يطل التعليق فإذا أبرأه براءة اسقاط وقع ورجع عليها انتهى  
 والحاصل ان الدين وصف في ذمة المديون والدين يفتى بطله أى إذا أوفى ما عليه فغيره ثبت  
 على غير غيره مثل ما غره عليه فمستقط المطالبة فإذا أبرأه براءة اسقاط سقط ما بذمته  
 لغريه فثبت له مطالبة غريه بما أوفاه فقد صحت البراءة بعد الدفع فلا يبطل العين بل يتوقف  
 الوقوع على البراءة بخلاف ماذا أبرأه براءة استيفاء لانها متى أقراره باستيفاء منه وباله  
 لامطالبة له عليه فلا يرجع عليه المديون اذ لم يوط ما بذمته بذلك وأما لو أطلق فينبغي في زماننا  
 حلها على الاستيفاء لعدم فهمهم غيرها (قوله لوردي بظن) الاولى ان يقول فادعى المدفع بظن  
 (قوله وان قبض الانسان الخ) أى قبض البائع الثمن وهو المراد بمبيعه أى مال بدلا عن  
 مبيعه ثم أبرأ المشتري عنه يرجع المشتري على بائعه بمادفع اليه والدائن اذا قبض ذمته ثم أبرأ  
 المدين عنه صح ورجع المديون على الدائن بما قبض منه قال العلامة عبد البر سورة الاولى باع  
 وقبض الثمن من المشتري ثم أبرأ البائع المشتري من الثمن بعد القبض يصح أبرأؤه ورجع  
 المشتري على البائع عما كان دفعه اليه من الثمن والثانية لو أبرأ الدائن المديون بعد اقباضه الدين  
 وقبضه صح ورجع المديون عليه والاصل فيه ان الدين تقضى بامثاله الا بابعائه افاذا أبرأه  
 في الذمة باقى ما قبضه لا فى مقابلة شئ فيستحق المطالبة ويزمعه اذ اطلابه به اه (أقول) وفيه  
 بحث لانه لو حالف ان لا دين عليه وله بعد القبض لاحتمل لقاضيه بما قبضه عماله وفي حصول  
 العمادى ان الرجوع بالابراء بعد القبض اختيار ثمس الأئمة بالمرحسى والصدور الشهيد  
 وذكر خواهر زاده انه لا يرجع وهو اختيار بعض المشايخ انتهى فساد كره في البيت فيه  
 اختلاف أهل الترجيح كترى ولما تبع الشارح ابن وهبان اقتداء بمن نقل هذا القول  
 عنهم من اجله أئمة المذهب جعله هو الاظهر كما قال واشترط باظهاره لما في العماد بفتح الخ (قوله  
 ومن دون) متعلق هو وقوله في البناء بصححة وصححة خبر لم يتد المحذوف تقديره هي اى الهبة  
 (قوله وعندى فيه وقفة) اصلها للامامة عبد البر بعد ان قال ان المسئلة منقولة عن الذخيرة  
 والتمية والثقة وعلا في الثقة بما في كتاب الشفعة ان المشتري اذا قال اشترى الارض والبائع  
 وهبى البناء وقال الشفعة بل اشترىته ما قال القول قول المشتري ثم قال وعندى في الاستدلال به  
 نظرا لانه قد يدعى ان الصحة هنا انما جاءت من قبل تقدم ملكه للارض وينبغي ان لا يصح هبة البناء

وانما كاخ اخرى لوردي بظن  
 وان قبض الانسان مال

مبيعه  
 فابرأ بونذ منه كلالين اخره  
 ومن دون ارض في البناء

صححة  
 وعندى فيه وقفة فيجدر  
 قلت وجه توقفى نصريهم  
 في كتاب الرهن بان رهن  
 البناء دون الارض وعكسه  
 لا يصح لانه كالتامع فتأمل

بطريق الصلة يعرى (قوله وقد حشرت آيات الوهبانية) ركب اسطرار - بوت على اسطرار - بوت  
 آخر - وذى بعض ما يحتاج اليه منها واذ فيه ما ليس منها وقوله لم يوف باسكان الواو وقوله  
 يؤخذ باسكان الذال وقوله وعذى بفتح اليا ط (قوله ليس يرجع مطلقا) أى سوا مقبل  
 المديون أو لم يقبل بل سكت فان سكونه يكون قبولا حكما وسواهم كان مانع من الرجوع اولالانها  
 اسقاطا والساقط يكون متلاشيا فلا يهتق الرجوع فيه كالابرا او كما لو هلك الموهوب والابرا يمت  
 من غير تصرف بالقبول فيكون صريحا ودلالة ومن المشايخ من جعل هبة الدين كالابرا فتم  
 بلا صريح قبول ويرتد كل من الابرا والالهية بل رد كافي الشريعة لاية وقال ابن شجاع لا يعلم رده  
 وجرى الماء - نصف على اطلاق السقوط وبطلانها في الشريعة لاية - عافى كلام الصريح  
 قال أول باب الرجوع وأطلق الهبة فانصرفت الى الاعيان فلا رجوع في هبة الدين للمديون  
 بعد القبول بخلافه قبله لكونه اسقاطا انتهى - وكأنته اشبه عليه الرد بالرجوع تأمل وقد ضناه  
 أول باب الرجوع (قوله وبراوى نصف يصح) صورته ههنا مدين على رجل قال أحدهما  
 له وهبتك نصيبى جائز فيه وار قال وهبتك نصف الدين مطلقا عن اضافته اليه اختلفت الرواية  
 في رواية يثقف - ذى الربع كالو وهبة نصف العبد المشترك فنصف اليه الهبة أو تصرف الى  
 الكل في اطلاق هبة نصف الدين وهو ظاهر الرواية شرعية لاية فلذا أطلق الشارح قوله وبراوى  
 ذى نصف يشمل قوله وهبتك نصيبى وبه يسقط نصيبه بالاتفاق وكذا قوله ابرأك عن نصف  
 الدين في ظاهر الرواية وحاصله أنه لو كان لثنين دين مشترك على شخص فابرا أحدهما فانه  
 يقول ابرأك من نصيبى فهو كما قال انفا وقارة قول وهبتك نصف الدين من غير اضافة  
 وظاهر الرواية انه كالاول وقيل يكون ابرأ من نصف النصف وهو الربع (قوله المحرر) أى  
 هذا هو المحرر (قوله على جهها) متعلق بوجهت وصورته تركت مهرها للزوج على أن يهبها  
 فلم يهب فالتمت به انه لا يبرأ لان الرضا بالهبة كان بشرط العوض فاذا انعدم العوض انعدم  
 الرضا والهبة لا تصح بدون الرضا (قوله أو تركه ظلمها) يعنى لو قالت لزوجه او هبت مهرى  
 منك على ان لا تظلمنى فقبلت الهبة فلو ظلمها بعد ذلك فالهبة ماضية كما فى شرح الواضعات  
 ونسبه الى أبى بكر الا لكاف وأبى القاسم الصفار وعلمه فاضيان بانه تعلق الهبة بالقول فاذا  
 قبلت الهبة فلا يعود المهر بعد ذلك وفي الاجناس وابن مقاتل قال مهرها عليه على حاله ان  
 ظلمها الاسم لم يرض بالهبة الا به - هذا الشرط فاذا فاق الشرط فاق الرضا ثم قال والحاصل انه  
 لا فرق على ما عليه الفتوى بين مثله الظلم ومثله الحجب كما صرح به فاضيان عبيد البر (قوله  
 متعلق بتطبيق الخ) ليس هذا فى الوهبانية أصلا وانما هى مثله مثل عنها الشرع لاي ونظمها  
 وهى قال لها متى نكحت عليك أخرى وأبرأتى من مهرى فقلت طالق فهل اذا ادعى انه أوفاها  
 المهر فلم يبق متابع به عنه وأنكرت يقبل فى عدم الحنث وان لم يقبل بالنظر - سقوط حقة كما  
 يقبل قوله لو اختلف فى وجود الشرط فاجاب ان رد الابرا لم يحنث لانه لو كان كما ادعت فرد  
 ابطله وان كما ادعى فرد معتبرا بطلان الابرا المقضى للحنث وانما اعتبر الرد مع دعوى الذم  
 لما يأتى اذا قبض دينه ثم أبرأه فقبل صحه الابرا ويرجع عليه بما قبض اه - لمصلحة  
 ومنه ومه ولم يبق قبل بل يرض الابرا أى فلم يحنث قال وانما طرته دفعه الميا يتوهم من الحنث بمجرد

وقد حشرت آيات الوهبانية  
 على وفق ما فى شرحها  
 للشرع لاي فقلت  
 وواهب دين ايس يرجع  
 مطلقا  
 وبراوى نصف يصح المحرر  
 على جهها أو تركه ظلمها  
 اذا هبت - ه - او لم يوف  
 بنصر  
 مع انى تطالبى بابرأه  
 مهرها

المسائل فانه افتتحت على رب المنزل فلا يجوز الا اذا كان يدهم جامعا - طه بحيث يعلم انه مرضى  
 بنصره في ماله كما قال تعالى او صدقة لكم فانه ذكر في نفسه ان معناه والله اعلم له ان يدخل دار  
 صدقة ويضرب من طعامه بغير اذنه اذا اوتق برضاه بذلك فاطعمه من ذكرا لاولي (قوله وخادم)  
 أي عن هو قائم على رأس المائدة - جوهره - فافاد ان ذلك في خدمة رب المنزل - فبههم أولى  
 وقد صرحوا هذه المسئلة في الضيف وأدريجها المواقف في مسئلة أهل الخوان لانهم ضيوف ط  
 (قوله - يرب المنزل) فان كانت هرة صاحب البيت جازا تصدانا - جوهره - (قوله وغمامه  
 في الجوهره) وعبارة رجل كتب الى آخر كتابا وذكروا فيه اكتب الجواب على ظهره رده  
 وانس له التصرف فيه والامله كما كتب اليه عرفاه رجل مات وبعث الى ابنه كذا البكته  
 فيه هل يملكه حتى يكون له ان يكفنه في غيره ويمسكه لنفسه ان كان الميت عن تبرأ بكفنه  
 افقه او روع فان الابن لا يملكه وان كفنه في غيره وجب عليه رده على صاحبه وان لم يكن كذلك  
 جاز لابن ان يصرفه الى حيث أحب اه (قوله لاجبر على الصلوات) يكسر الصاد جمع صله وهي  
 عبارة عن اداء مال ليس بمقابل له هو ضامالى كل ما كانو غير هامن النذور والكتارات انتهى  
 معراج لكن لا يظهر ذلك في الشفعة ط (قوله شفعة) فيجب على المنة تسليم العقار  
 الى الشفيع مع انهم صله شرعية ولذا الوملات الشفيع بطات الشفعة اشياء وانما وجبت صله  
 للشفيع بل واربها بد الوجه الثلاثة دفعه للضرر عنه ومع ذلك ما خذها جبر من النفع ان  
 كانت في يده ومن المشترى (قوله ونفقة زوجته) لانهم وان كانت صله من وجه الامام عوض  
 من وجه آخر لانها جبراء الاحتماس ذخيرة ويجبر عليها ولو بالحبس يعرى ومثلها نفقة لتوبة  
 والاولاد بل هي أولى من نفقة الزوجة لانها صله محضة أما نفقة الزوجة فلها اشبه بالاجرة لان  
 فيها اجراء الاحتماس قال الهد والشهد اذا مات الزوج بطل ما كان عليه واجبا من النفقة  
 ولم تخذ ذلك من ميراثه لان أصل ذلك لم يكن مالا واذا لم يكن مالا كانت النفقة في حق وصية  
 المالبة صله والصلوات لانهم الاباء تسليم واذا مات قبل التسليم تعلق فان قبل لو كانت صله  
 كيف يجبر الزوج على التسليم قلنا يجوز ان يجبر الا ترى انه من أوصى ان يوجب عبده من  
 فلان بعد موته ثبات الموصى فان الوارثه يجبرون على تنفيذ الوصية في العبد وان كانت صله  
 ولومات العبد تبطل الوصية انتهى (أقول) وقد مر في أوائل باب الرجوع في الهبة عند قول  
 المصنف والميم موت احد العاقلين وذكر الشارح غم ما به قط بلوت ونقلنا عنه عن حاشية ابى  
 السعود ان المراد من النفقة التي تسقط غير المستدانة بالمر القاضى اما هي فقد جرت في الظاهرية  
 بعدم السقوط ومعه في الذخيرة الى آخر ما قدمناه فارجع اليه (قوله وعين موسى بها) فيجب  
 على الوارث دفعها الى الموصى له بعد موت الموصى اشياء ولم يجبر المبر عنها على الوصل فانها  
 صله من الموصى والمبر يجبر على الوصى والوارث وليس هو ذا الصلة بل متعوض المال غيره  
 لان الوصية مستحقة للموصى له وكذا مال الوقف فان الصلة من الواقف والمبر على المتولى فلا  
 خصوصية للمبر فيه ما بل كل من كافر يده صله من شخص لا خير يجبر على تسليمها اليه (قوله  
 ومال وقف) فانه يجب على الناظر تسليمه للموقوف عليه مع انه صله محضة ان لم يكن في مقابلة  
 عمل والافقيه شايئها انتهى اشياء ويزاد ما نؤديه العاقلة من الذية فان الاجاب على العاقلة

وخادم هرة لغير رب المنزل  
 ولا كتاب ولو لرب المنزل الا  
 ان ياوله الخبز لفتحق للاذن  
 عادة وعلمه في الجوهره  
 وفي الاشياء لاجبر على  
 الصلوات الا في اربع شفعة  
 ونفقة زوجته وعين موسى  
 به ارمال وقف



ويدع دهم البرابحة ثم ماتت فادعى ورثته انك كنت تنصرف في مالها بغير اذنهم اهل  
 الضمان فقال الزوج بل بائنه انا القول قول الزوج لان الظاهر شاهد له أى والظاهر يكفى للدفع  
 حوى قلت وسبأني في شئ الوصايا لم يرد له زوجته انه لو اختلف في الاذن وعدمه فاقول  
 للمنفكر تامل اه (قوله لاله) أى ليس للغيرم ان ياخذ ذلك المال (قوله والا) أى وان لم يطله  
 هـ بـ بان اعطاء قرضا او دفع اليه مـ للاب (قوله غيرات) فالاصل ميراث والرجح له (قوله  
 وعقابه في جواهر الفتاوى) وعبارته امير وهب جارية لرجل فاخبرته انها كانت لتاجر فقلعه عدوه  
 واستولى عليه ونذاولتم الايدي والموهوب له لا يجد دورته المقتول وهو يعلم انه لو سلا مضاعف  
 ولو لم يسكه هـ بـ بما يقع في فتنة فله ان يرفع الامر الى القاضي ليعيد بها للغائب من ذى اليد حتى  
 اذا ظهر المال كان له على ذى اليد الثمن اه (قوله والا) بان كان فاكهة ونحوه مما لا يذهب  
 التحويل لذته (قوله فان كان بينهم التمساط يباح ايضا) أى كما يباح الاكل في انا الفريد الذى  
 تذهب لذته بالتحويل يباح ايضا اذا كان بينهم التمساط أى دفع كائنة كانت من ان أحدهما  
 يدخل بيت الآخر بدون اذنه وياكل من طعامه ويتناول اوانيهم وأشياءه والا فلا وكذا تنعيم  
 العادة والعرف في وعاء الهدية كفى زما شافان الحماح حين قدومه يرسل هدايا لاصحابه فيرسل  
 اهلهم ما هم من باناه ثمين من الصبي فان العادة جرت ان ياخذها المهدى اليه مع وعاءه ايضا فلا  
 ما اذا هدى رجل لاخر عنبيا في قوصرة او بائنا في وعاء فانه ياخذ العنب والابن دون القوصرة  
 والوعاء قل في الهدية ويقال اذا بعث اليه هدية في ظرف او انا وفي العادة رد ذلك لم يملكهما  
 كالقمام والجراب وما شابه ذلك وان كان من العادة ان لا يردا ظرف كقواسم القرفاظ ظرف  
 هدية ايضا لا يلزمه رد نعم اذ لم يكن الظرف هدية كان امانة في يد المهدى اليه وليس له ان  
 يستعمله في غير الهدية وله ان ياكل الهدية فيه اذ لم تقض العادة تدر بغيره فان اقتضت  
 تدر بغيره ونحوه يلزمه تدر بغيره اه (قوله ليس لاهل خوان) هو كقربا وكلاب ما يؤكل  
 عليه الطعام قاصوموس (قوله تناولة اهل خوان آخر) ولو تناول من معه على خوانه لابس به قال  
 التقية هذا قياس وفي الاستحسان ان كل من كان في تلك الضيافة اذا اعطاه جازوا به ياخذ كذا  
 في الحاوى لفتاوى اه هدية ونوع الوقال الوكي لا لاسلم من تناول مالك فقال الا سرائت  
 في سل من تناولك منه من درهم الى مائة درهم ليس له ان ياخذ مائة او خمسين جملة وله ان يتناول  
 من الماكول والمشروب والاداهم ما لا بد منه ولو اهدى رجل الهدى قرضه شـ بما فان لم يقبل  
 الترض كرم القبول اه (أقول) أى كالقاضي فانه ليس له ان يتناول هدية من ليس له عادة  
 في هذا ان يقبل فقلده القضاء (قوله ولا اعطاء سائل الخ) هو ليس خاصا باهل الاخوة بل  
 مطلق الضيف هو قديم بهـ بـ شخص اما اهل الاخوة فانه قد خص كل قوم بطعام اذن لهم  
 فيه فاذا اطعم اهل خوان آخر فقد اباحه لغيره من اباح له المضيف وفيه اضرار بجماعته لان  
 حقهم قد تعلق به باباحة رب المنزل اياهم وربما يكون الطعام لا يكتملهم في اطعام اهل الخوان  
 الثاني تنصرف في مال غيره بغير اذنه واضرار برفته قبل النظر الى الشئ الاول لو كان يئمه وبين  
 رب المنزل ماسة بحيث يسوغ له اطعام طعامه بغير اذنه جازله اطعام اهل الخوان الثاني  
 وبالظرف رفته له ويجوزوا اطعام اهل خوانه بخلاف ان لا يرب المنزل اباحه اياهم واما اعطاه

لاله . نعم لانه ما لا يتصرف  
 فيه فقل وتكر ذلك فبات  
 الاب ان اعطاه هدية فاكله  
 والا غيرات وعقابه في جواهر  
 الفتاوى . بعث اليه هدية  
 في انا هل يباح اكلها اليه  
 ان كان تدر يدا ونحوه مما  
 لرجوله الى انا آخر هـ بـ  
 لذته يباح والا فان كان بينهم  
 التمساط يباح ايضا والا  
 فلا . دعا قوما الى طعام  
 وفرقهم على اخوته ليس  
 لاهل خوان تناولة اهل  
 خوان آخر ولا اعطاء سائل

ولو صدق على غنى ليس له الرجوع واختاره في الهداية مقصرا عليه لانه قديم صدق باصدقة  
على الغنى الثواب لكثرة عياله بحج وهذا يخالف المرقبيل باب الرجوع من ان الصدقة على  
الغنى هبة واعلمه اقول ان تامل قال القهس تاني الفقير والغنى يستويان في عدم العود وقال  
بعضهم ان له العود على الغنى اه ثم رأيت الشعمي ذكره حيث قال ولو صدق على غنى لا يعود  
استصانوا القياس ان يعود به قال بعض اصحابنا الخ (قوله لان المقصود دفع الثواب) وقد  
حصل قيل عليه ان حصول الثواب في الاخرة فضل من الله تعالى ليس بواجب عندنا خلافا  
للمه بتزلة فلا يقطع بحصوله ويمكن ان يقال حصول العود بالثواب أخى جاي (قوله فاقول  
للاواب) لانه الدافع فهو أدري بجهة الدفع (أقول) ونقل الرمل في حاشيته على المنع عن  
الزاهد في كتابه المسمى بحماوى مسائل المنية رجل اشترى حليدا ودفعه الى امرأته وادته ماله  
ثم مات ثم اختلف الزوج وورثها الممالة هبة أو عارية فاقول للزوج مع العيز ان يدفع ذلك اليها  
عارية لانه منكر للهبة (أقول) وهذا صريح في رد كلام اكثر العوام ان تقع المرافة بوجوب القليل  
ولاشك في فساد اه وسيقه الى هذا صاحب الجبر كما ذكرنا عنه في باب التحالف وكتبنا  
هناك عن البدائع ان المرافة انقرت ان هذا المناع اشترى الى سقط قوله لانها انقرت بالمال  
لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الا بالينة اه وظاهره من قول ثاب البدن واه  
في غير الكسوة والواجبة وهو الزائد عليها تامل وراجع وبديل عليه ما مر أول الهبة من قوله  
اتخذ لولده او لوالده ثيابا الخ وكذا حاقه من دعة عن اخراثة عند قول المصنف هو الايجاب  
والقبول فثبت لارجوع هناك ما لم يصرح بالعارية فهنا أوله (تنبيه) ه قال السيد  
الحوى اعلم ان القليل يكون في معنى الهبة وبمعنى القبض واذ عرى عن القبض والتسليم اختلف  
العلماء فيه فقبيل يجوز قيل لا يجوز في معنى الهبة واكثر المشايخ على انه يجوز بدون التسليم  
وانه غير الهبة لان القليل والهبة شيان اما وكما قال الاسم فظاهر واما كما فانه لو ذهب  
التمار الى رؤس الاضمار لا يجوز ولو أقر بالقليل يجوز فثبت ان القليل يصح بدون التسليم وانه  
غير الهبة وعليه الفتوى وعمل الناس وموت المقر بغيره التسليم بالاتفاق كذا في المنتاح اه  
قال ط والمناسب في المقالة ان يقول ولولم يكن لان الاقرار بالمال صورته ان يقول هذا  
شيئا فقلان وهو اخبار القليل اه (قوله جها لتمام كاله) هذا الغايمة في أرض موات  
او ملك السلطان اما اذا أقطع من غير ذلك فلا مام ان يحوجه حتى شاء كما كان ذلك في العشر  
والخراج ط (قوله القياس نعم) لانه غلب يحتاج الى القبول في المجلس والقياس أن لا يكتفى  
الامر بالسكابة بل يقتضى ان يقول لم يكن وقوله مقام حضوره الاولى وقوله (قوله أعطت  
زوجها الخ) ولو كانت تدفع اليه فضاء عند الحاجة الى النفقة أو شيئا آخر وهو نفقة على عياله  
ليس لها ان ترجع بذلك عليه (قوله والقول قولها) لان الدافعة فهي أدري بجهة الدفع  
لانها المملوكة ولا يعلم الامن جهتها ولا لانها منكرة للقليل والقول للمعسر بينه وفي الصورة  
الثانية القول للوارث لما في جامع القصولين ادعى على الميت الفاقير من وارثه ان الميت اعطاء  
أفيا قبيل والوارث يصدق بأنه اعطاه بجهة الدين اقامه مقام مورثه فصدق في جهة القليل  
(قوله ان كانت وهبته أو أقرضته) ذكر في أول الغصب رجل كان يصرف في غلات امرأته

٢ م ط

في معنى القليل

لان المقصود دفع الثواب  
للاعرض ولو اخذنا فقال  
الواهب هبة والاخر  
صدقة فالقول للواهب  
خاتمة (فروع) ه كتب قصة  
الى السلطان يساله غلبك  
ارض محدودة فامر السلطان  
بالتوقيع فكذب كاتبه  
جعله لتمام كاله هل يحتاج  
الى القبول في المجلس  
القياس نعم لكن لما نذر  
الوصول اليه اقيم السؤال  
بالقصة مقام حضوره  
واعطت زوجها ما لا بد منه  
ليتوسع فظفر به بعض  
غرمائه ان كانت وهبته  
او اقرضته ليس لها ان  
تسرد من الغريم وان  
عطته لتصرف فيه على  
ملكها فانها لا تملك

والله تعالى يفرق بين الصحة والالزام فاستشكل على الصحة الجمعة عليها كلهم بالالزام وأما ما أجاب به الجيب المذكور ففيه نظواذلو كان كافهم لما اتفقوا لافراغائب والخاص مع ان الظاهر ان بينهم حافة قافي الحكم الاترى الى قوله في الخامسة ولو اقول لولده الكبير الغائب أواجبي بعده قوله وأما الاقرار بالاعراض فيلزم من جانب المقر حتى لا يصح اقراره بغيره بقوله رده ولا يلزم من جانب المقر له دفع رده وأما الصحة فلا شبهة فيها في الجائين بدون القبول كافهم من كلامهم فظهر الجواب وزل الاشكال بما قدرناه والحمد لله تعالى اه (قوله) لانه مع الاضافة الى نفسه أى مع اسناد المال اليه (قوله) فتأمل (يكن الجواب بان المواد الدين لذي لى على فلان يجب الظاهر هو فلان اى في نفس الامر فلا اشكال اه ح لكن يقال فيه انه متى أمكن الحقيقة فلا بد من العدل الى الجواز وقدم في الاقرار ما بقوى أشكال الشارح ولعل المراد بالاضافة في قوله الدين الذي لى على فلان اضافة لانه لا يمكن ان يكون مضافا الى بقى فلان فانه اقرار وكذا جميع ما يعرف في أو يثبت الى (أقول) ويمكن ان يكون مضافا الى الخلاف فانه قال في القسبة راقا على السعدى اقرار الاب لولده الصغير بعين من ماله فليكن ان اضافة الى نفسه في الاقرار وان اطاق اقرار كافى سدس دارى وسدس هذا الدار ثم رقم لضم الائمة البخارى اقرار فى الخالي لا فليكن اه قال فى اقرار المخرج فيقيد ان فى المثلة خلافا ولكن الاصل المذكور هو المشهور وعليه فروغ فى الخامسة وغيرها وقدمت المثلة قبيل اقرار المريض واجتماعها بيجواب حسن فارجع اليه (قوله) صطلح الخ) مناهية ذكره المثلة كناية اسم غير المستحق فان المكتوب اسم لا يستحق المكتوب (قوله) فالعطاء ان كتب اسمه عبارة الجزاء ليه عطاء فى الديوان وما من ابنين فاصطلح على ان يكتب اسم اسمهما فى الديوان وبأخذ العطاء هو والاخر لاشئ لى لمن العطاء وبذلك كان له العطاء مالا فالصالح باطل ويرد بدل الصلح والى طالع الذى جعل الامام العطاء له لان الصداقة للعطاء بانبات الامام لادخل رضا الغير وجهه غير ان السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضية في حرمان المستحق واثبتان غير المستحق مقامه اه (قوله) والصدقة كالهبة الخ) قال فى العناية لما كانت الصدقة تشارك الهبة فى الشروط وتختلف فى الحكم ذكرها فى كتاب الهبة اه وقدم المصنف أحكام الهبة على الصدقة لعدم موافقتها السلم والكافرو كثرت تفاريعها كما فى الفتاوى وهو عكس ما هو المشهور من ان ما كثرت تفاريعه يؤخر اطول الكلام عليه حوى (قوله) لا تصح غير قبوضة) أى لا تتم (قوله) ولا فى مشاع بقسم) فليدبه لانها لا تصح فى مشاع لا بقسم حوى فان قلت قد علم ان الصدقة لفقيرين جائزة فليقبل القسمة بقوله وضع صدق عشرة فقيرين قلت المراد ههنا من المشاع ان يجب بعضه لواحد فقط فحينئذ هو مشاع يحتل الصدقة بخلاف الفقيرين فانه لا يشوع كما تقدم بجر (قوله) ولا رجوع فيها) الاولى غير انه لا رجوع فيها الا ان عبارته رقم انها مثله افيه وقد ذكرها فى الدرر المستفاد بل انشبهه حيث قال لصدق على غنى أو ربه انفقير لا يرجع اعتبار اللفظ فى الاولى وللمعنى فى الثانية والحاصل انها جله مستانفة وليست بدخلة تحت الثمانية والالفى للمعنى فليتناول وضعه فى الصدقة وفى القدورى الصدقة كالهبة لا تصح الا بالقبض ولا يصح الرجوع فى الصدقة بعد القبض اه (قوله) ولو على غنى) أى

لانه مع الاضافة الى نفسه  
يكون تقليدا وتقليد الدين  
من ليس عليه باطل فتأمل  
وفى الاشياء فى قاعة  
تصرف الامام معز بالصالح  
الجزاء به اصطلاح ان يكتب  
اسم اسمها فى الديوان  
فالعطاء ان كتب اسمه الخ  
(والصدقة كالهبة) بجماع  
التبرع وحينئذ لا تصح  
غير قبوضة ولا فى مشاع  
بقسم ولا رجوع فيها) ولو  
على غنى

لذلك رمى (قوله فيصح الخ) وحيداً يصير وكذا في القبض عن الآخر ثم أصيلا في القبض  
 لنفسه ومقتضاها صحة عزله عن التسليم قبل القبض وإذا قبض بدل الدرهم ثم تناهى مصلحه لانه  
 صار الحق له وهو بطلان ذلك الاستبدال وإذا توفى في ذلك التصديق بالزكاة اجزأ كما في الاشياء  
 (قوله ومنه) أي مما استثنى (قوله حالو وهيت من ابنه اما على أيه) أي وأمرته بالقبض  
 برأيه وفي الاشياء في أحكام الميراث وهيت مهرها من أبيها ولابنها الميراث من هذا الزوج  
 ان أمرت بالقبض صحت والا لانها مباحة للدين من غير من دأبه للدين ومنه لا في صحة  
 مؤيد زاده (قوله فالحق له الصحة للتسليم) أي إذا سلطته على القبض كما في ميراثه قوله  
 ومنه وفي الخاتمة وهيت المهر لابنها الميراث من غير الذي من هذا الزوج الصحيح أنه لا تصح الهبة  
 الا إذا سلطت ولها على القبض فيعوز ويصيرها ~~لها~~ لا إذا قبض اه فقول الشارح  
 للتسليم أي التسليم صير بالاحكام كجماعة كآدمه السانحة وغيره قال في الحاوي القدسي  
 ان سلطته على قبضه وهو الصواب لكن ينظر فيما اذا كان الابن لا يملك فان القبض  
 يكون لايه فهل يشترط ان يفرز الاب قدر المهر ويقبضه لايه أو يكتفى بقوله كافي هبة للدين من  
 عليه (راجع (قوله) ويتفرع على هذا الاصل) أي الذي ذكره المصنف (قوله لم يجز) اذ ان  
 بساطه المثلث على الميزان ويقبضه منه وقتل في الاشياء وقيل بالجوهر ومرة وقد تم  
 الجواز ظاهره اعقاده قال في القندى قضى دين غريمه ليكون له ما على المطلب فرض جاز  
 وفي ط وصح بخلافه اه ومنه ومما في الاشياء يعلم ان التفرع على أحد القوانين (قوله  
 ولو كان وكذا بالبيع) أي قضى للموكل الثمن ليعير ما يضمنه المشتري له لا يصح فيكون القضاء  
 على هذا افتاد ويرجع البائع على الآخر عما اعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله اشياء الا ان  
 بساطه الموكل على القبض به المدفع اصابته قالوا لا في الطالب له كما لا يخفى (قوله وليس منه)  
 أي من ثمنك الدين من غير من عليه الدين (قوله حيث صح اقرار) أي قضاء اما في الدابة فلا  
 يحل له الدين اذ لم يكن له في نفس الامر لان الاقرار ليس سببا للملك مع ان اقل ذلك هذا لا يقيد  
 ما لم يامر (قوله فالمقر له قبضه) فاذا دفعه اليه برئ وكذا اذا دفع الى المقر كما في المنع وأكثر  
 الفسخ كما هنا في بعضها فله مقرر ولا يوجب قبضه وهذا الموافق لما في البرزخية فراجع فانهم  
 (قوله) وتسامى في الاشياء من أحكام الدين اهل الفقه يرجع الى الدين أي تمامه ان أحكامه  
 والا فليمتك في الاشياء على هذا المثل ط (أقول) وعبارتها في كماله لوافقت  
 الحاشية لو قال وهيت منك الدرهم التي على فلان فاقبضها منه فقبض مكانه اذ كان جاز  
 لانه صار الحق له وهو بطلان ذلك الاستبدال اه وهو مقتضى عدم صحة الرجوع عن التسليم  
 لكن يتأنيبه ما قد مضى عن الاشياء تأمل (قوله لي على فلان) أي وازداد غلظي ولذا  
 استشكله الشارح (قوله برزخية) الخ والبرازي تبع ما في الخلاصة وسبق في الاقرار الاعتراض  
 عليه او يثبت ما يرد الاعتراض (قوله قلت وهو مشكل الخ) أقول هذا الاشكال ذكره المصنف  
 في مقصده أيضا ويجاب عنه الرمي في حاشية المنع في كتاب الاقرار فقال بعد كلام طويل والحاصل  
 ان الاقرار بصح مطلقا لا يبول ولا يلزم لو كان المقر له غائبا او اعدم لزومه جاز ان يقره بغيره قبل  
 ضرورة فاجتهد كلهم على أن القبول ليس من شرط صحة الاقرار وأما ما ذكره فشي آخر

(فيصح) حينئذ ومنه  
 حالو وهيت من ابنه اما على  
 أي ما لا يملك الصحة للتسليم  
 ويتفرع على هذا الاصل  
 لقضى دين غريمه على ان  
 يكون له لم يجز ولو كان وكذا  
 بالبيع فميراث (و) ليس  
 منه ما (اذا أقر الدائن  
 ان الدين اذ ان اسمه)  
 في كتاب الدين (عارية) حيث  
 (صح) اقراره لكونه اخبارا  
 لا تخليكا فله مقر له قبضه  
 برأيه وتسامى في الاشياء  
 من أحكام الدين وكذا لو  
 قال الدين الذي على فلان  
 فلان برزخية وبغيرها قلت  
 وهو مشكل

فيه الا لكونه هبة (قوله لكنه يرتد بالرد) استدراك على قوله يتم من غير قبول بمعنى وان تم  
من غير قبول لما فيه من معنى الازعاج لكونه يرتد بل لما فيه من معنى القابل ح قال  
في الاشياء الابرار يرتد لرد الا في مسائل الاولى اذا ابرأ المحتال الحال عليه فرده لا يرتد وكذا  
اذا قال المديون ابرأني فابرأه وكذا اذا ابرأ الطالب الكفيل وقيل يرتد الرابعة اذا قبل ثم  
رده لم يرتد اه وفي الجراطين الهبة فانصرفت الى الاعيان فلا جوع في هبة الدين للمديون  
بعد ائله ولا خلافه قوله لكونه اسقاطا اه (قوله لما فيه من معنى الازعاج) تعليل للمعنى  
يعنى وانما مع الرد في غير الجراطين لما فيه من معنى الازعاج اذا قبل كالمهر بتقديره  
بالجراطين وليس تعليله لئلا قوله يرتد لما عرفت ان علة ما فيه من معنى القابل فتنبه ح  
والحاصل ان الابرار من الدين فيه معنى القابل ومعنى الازعاج وهبة الدين كابرارهم فمن  
حيث الازعاج لا يتوقف على القول على خلاف في الهبة ومن حيث القابل يرتد بالرد ح قال  
في الصيغة رب الدين اذا اوجب الدين من المديون فلم يقبل ولم يرتد حتى انقضى اجله بعد ايام ورد  
الصحيح انه لا يرتد هذا الاختلاف بناء على ان الربحان في هبة الدين من المديون بطريق الاسقاط  
أم بطريق القابل فمن قال للقبيل قال يقتصر الجواب على الجراطين ومن قال للاسقاط قال  
لا يقتصر انتهى ويرد عليه انه اذا ترجع جانب الاسقاط في ان لا يرتد طامحا فامل (قوله)  
ايكن في الصيغة) استدراك على تضعيف النسخة القول الثاني ح وقد يقال هو وان كان  
مصحفا فغيره اصح فحصل انه حاقولان معصمان ط (قوله لكن في الجني) استدراك على  
عاهم كالمسألة الهبة والابراة طامن وجه تخليصا من وجه وان خبير بالهذه الاستدراك  
مخالف لامتة هود ح (قوله غايك) أي فحتاج الى القول كما صرح به في المجتبى وعزا  
التوبة بين الهبة والابراة لفر (قوله والابراة اسقاط) ومن قال للاسقاط لا يحتاج اليه من  
(قوله غايك الدين الخ) قال الغني الحموي يستغنى من ذلك ما في القنية من باب الاجر في  
الفرض ولو قال الاجنبى لذكره دينه الى اوجه الى أو قال اجعل ذلك الى فقال قد  
فعلت بيرا ان يخصا فاولو وجه له ابتداء لا يبرأ انتهى (قوله حواله) أي اذا كان الحال عليه  
مديون الجبل وقد ائله لخصاء عليه فان الدين ينتقل من ذمة الجبل الى ذمة الحال عليه والله بيم  
بالاستدراك لا يقيد أن الحال ليعاقل ما بقية الحال عليه من الدين وانما هو لرضي بالوجه فقد  
اتم المفعول به الجبل فاذا دنع عنه باهر وتعت المقاصة بينه حاقلة فامل وأيضا الحال اسقاط  
على قبضه من الحال عليه وبقية لفي الوصية ليس فيه غلبك وانما هو اسقاط أيضا فجمع الامر  
الى التاميط في الكل (قوله ووصية) أي بان اوصى بالدين الذي له في زيادة موقوفاته يصح  
ان الوصى له ذمة عن الميت وكذا اذا اوصى بثلاث ماله مثلا وفي التمهيدون فان الوصى  
له عكس من المديون قد دروسه أي تلك المطالبة وانما يصح ما كحاقية اذا صار هنا (قوله)  
واذا اساطه على قبضه) أي قبضه فيصح بمعنى لانه يصير حيا وذكره كبلعان الدائن في القبض من  
المديون ثم قبضه انفسه كذا كره الحموي وقد قضاه مصححه عزله عن التاميط اشياء قال  
في جامع الفوائد هبة الدين ممن ليس عليه لم يجز الا اذا اوجبها واذن له قبضه فقبضه جاز ذلك  
لم يجز الا اذا اساطه على قبضه فيصح كانه وحبسه حين قبضه ولا يصح الا قبضه انتهى فقبضه

ايكن يرتد بالرد في الجراطين  
وغيره لما فيه من معنى  
الاسقاط وقيل بتقدير  
بالجراطين كذا في العناية ايكن  
في الصيغة لولم يقبل ولم يرتد  
حتى انقضى فاهم بعد ايام ورد  
لا يرتد في الصحيح ايكن في  
المجتبى الاصح ان الهبة  
تلك والابراة اسقاط غايك  
الدين ممن ليس عليه الدين  
باطل الا في ثلاث حواله  
وصية و(اذا اساطه) أي  
اساط المحلل غير المديون  
(على قبضه) أي الدين

راجعاً الى المعمر بفتح الميم ومعنى كونه الذي موته انتم ما له المتروك عنه ويصح الرجوع  
 الضمير الى من في قوله من (قوله فهو سيل الميراث) على تقدير مضاف الى البدأى فطريق  
 الشيء المرقب طريق الميراث عن المرقب بالكسرة في كافي الحاكم الشبه باب الرقي ريل  
 حصرته لوفاته قال دارى هذه حبيس لم تكن حبيساً وهى ميراث وكذا ان قال دارى هذه  
 حبيس على عقبى من بعدى والرقي هى الخبيس وليس بشئ قال لرجلين عبدى هذا لاطوا لكا  
 حياة أو قال عبدى هذا حبيس على أطوا لكا حياة فلهذا باطل وهو الرقي وكذلك لوقال لرجل  
 دارى لك حبيس وهذا قول أبى نيفة ومحمد وقال أبو يوسف أما أنا فأرى انه اذا قال دارى  
 لك حبيس فهى له ذاقبضه أو قوله حبيس باطل وكذلك اذا قال هى لك رقي اهـ وفيه أيضاً  
 قال دارى هذه لك عرى تسكنها وصلها اليه فهى حبة وهى عتلة قوله طعاهى هذا لك ناكه  
 وهذا النوب لك تلبسه وان قال وهى لك هذا العبد حيايتك وحده فنهضة فهى جائزة  
 وقوله حيايتك باطل وكذلك لوقال عمرو لك دارى هذه حبيسك أو قال أعطيتكم حيايتك فاذا  
 منتهى الى وادامت أناتهى لوارثي وكذلك قال وهى لك وادامت من بعدك وان قال  
 اسكنيتك دارى هذه حيايتك وادامت من بعدك فهى عارية وان قال هى لك وادامت  
 من بعدك فهى حبة لودكر العقب لغواتهى (قوله هدايا) أى فيما يظهر والافاته يدعى  
 العارية فالاولى هذه (قوله أولاً) لان القرينة تدل انما أرسلت اليه الامكانات لصنيعه  
 (قوله بعد الزفاف) قيد لبيان الواقع لان في مثل هذه الحالة يظهر التجاهد فلو ادعى ذلك من  
 غير افتراق فالحكم كذلك لانه هو الدافع فهو له ليجبه الدفع وادانته لهم بدتين ان  
 عوضه لم يصادف معاه لان الم قصد ابتداء البر بل مكافأة له على صنيعه وقد تبين ان لا يصنع  
 منه فنهضة مادفعت تأمل (قوله وحلف) انما يطالب ببينة لا تافاه على المكلف لجهة  
 التملك لغيره تعلم منه فاذا اتخاها حلف ومحمد له فيما يظهر اذ لم تقم ببينة على مدعاها (قوله  
 وارادت هى الا ترداد أيضاً) فاذا لم ترد سقط حقها لاحقه (قوله فلاعوض) لان انما قصدت  
 التعويض عن حبة فلما ادعى العارية ورجع لم يرجع بالتعويض من جهة انما الرجوع  
 (قوله فلو استهلك أحدهما) قيد به لخراج الهلاك فانه لا ضمان فيه اذ هو عارية وهذا انما  
 يظهر فيما للزوج ما هى فلم تنفذه الاعوض فلهزمه مطلقاً فاقطع (قوله حبة الذين عن  
 عليه الدين) يعنى سواء كان عليه حبة أو حكا كالو هو بغير الميت الدين من وارثه ولورد  
 الوراث الهبة ترتد بالرد لا بالهدم وقيل لا خلاف هنا والخلاف فيما لو وجبه الميت فرده  
 لوارث ولو وجب ابعاض الورثة فالهبة لك كما هم ولو ابر الوارث مع أيضاً كذا فى الزاوية  
 ذكره الحموى (قوله يتم من غير قبول) لما فيه من معنى الاقطاع قال المصنف فى نسخة فان  
 قلت هذا منقوض بدين الصرف والسلم فان ربح الدين اذا ابر المدين منه أو وجبه له توقف  
 على قبوله قلت أجيب عنه بان توقفه على ذلك لا من حيث انه حبة الدين بل من حيث انه  
 يوجب انفساخ العقد بدفعات القبض المستحق بعهدة الصرف واحد العاقدين لا يتردد  
 بضمحه فانه توقف اهـ (قوله اذ لم يوجب انفساخ عقد صرف أو سلم) أى اذا ابرأه عن  
 أحدهما فى الصرف أو عن رأس مال السلم يتوقف على القبول لساعات من كونه موجبا لفسخ

فهو سيل الميراث (بعث  
 الى امرائه متاعاً) هدايا  
 اليها (ويعتد أيضاً)  
 هدايا عوضاً للهبة صرح  
 بالهوض أولاً (ثم افتراها  
 بعد الزفاف وادعى الزوج  
 انه عارية) لاهية وحلف  
 (فاراد الاسترداد وادعت)  
 هى (الا ترداداً) بضاً ترد  
 كل منها (ما عطى) اذ  
 لاهية فلا عوض ولو استهلك  
 أحدهما ما ما بعته الآخر  
 ضمه منه لمن استهلك  
 العارية ضمن الثانية (هبة  
 الدين عن عليه الدين وابرأوه  
 عنه بينهم من غير قبول) اذ لم  
 يوجب انفساخ عقد صرف

أو سلم

قره شيخ سيدي الوالدرجه الله تعالى وقال سيدي الوالدرجه الله تعالى وأقول الظاهر  
 ان المردانه مخاطرة في مثل ان مت من مرضك هذا وتعليق في مثل ان جاء الفسد والابراء  
 لا يجهتاهما وان المراد بالشرط الكائن الموجود حالة الابراء وأما قوله ان مت بضم التاء فافهما  
 صحيح وان كان تعليقا لانه وصية وهي تحتعمل التعليق فافهم وتقدمت المسئلة في متفرقات  
 البيوع فيما يبطل بالشرط ولا يصح تعليق به (أقول) وهذا يقتضي ان المريض اذا قال في  
 مرضه ان مت من مرضي هذا فعدي وصية اقلان انه باطل لانه مخاطرة فلا يصح تعليقا  
 فهل فرق بين المستثنين ويمكن ان يقال ما معناه من انه وانما يصح هنا وان كان تعليقا لانه وصية  
 وهي تحتعمل التعليق (قوله لا يكون نصيبا) الاولى فيكون (قوله وكذا) ان مت بضم التاء  
 فانت بري منه اوفى حل (جاز) فرق بينهما في الهندية ونحوه لو قال رب الدين ان مت فانت في حل  
 منه فهو جائز كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال ان مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة  
 كقوله ان دخلت الدار فانت بري مما عليك لا يبرأ كذا في وجيز الكردى انتهى والتعليق  
 موجود في كل وقت ودونك المؤاف بين قول الدائم ان مت من مرضي هذا وبين ان مت بلا قيد  
 لجعل الاول تعليقا والثاني وصية ط والحاصل انه انما يلزم في الاول وجاز في الثاني مع ان  
 التعليق موجود في كل لان الاول مخاطرة وتعليق والثاني وصية (قوله جاز العمرى) بالضم اسم  
 من الاعمار صحاح يقال اعمرته الدار عمرى أى جعلتها عليه بسكم امدته عمره فاذا مات عادت  
 اليه وكانوا يسمون ذلك في الجاهلية وفي الشريعة جعل نحو داره للمعمر له مدة عمره بشرط ان  
 يرد على العمرى او على ورثته اذا مات المعمر له أو الممرو ونحوه اعمرتك ادى هذه حيايتك أو  
 رهنتك هذا الهمد حيايتك فاذا مت فهو لورثتي نية وتشرعها قال الشافعي وصورتها ان  
 يقول اعمرتك ادى هذه أو هي لك عمرى أو ما عشت أو مدة حيايتك أو ما عشت فاذا مت فهي  
 رد على اه وقال الزايعي والعمرى هو ان يجعل داره عمره فاذا مات ترد عليه فصح التعليق  
 وبطل الشرط ما بينا ان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسدة ويطل الشرط انتهى وقال  
 في شرح المجموع العمرى هي هبة شئ مدة عمر الموهوب له أو الواهب بشرط ان يعود اليه أو الى  
 ورثته اذا مات الموهوب له انتهى فقول الشارح عمره يصح ان يرجع الضمير الى الواهب  
 ايضا كما في التبرع بلالية (قوله بطلان الشرط) أى شرط الرد على المعمر أو ورثته (قوله لا تجوز  
 الرقي) هي بالضم من المراقبة وهي افة ان تعطى انسانا ملكا وتقول ان مت فهو لثوان  
 مت فلي كذا في المنسوط وغيره ونحوه ان يقول دارى لك رقي ان مت قبل فمضى لك اه  
 ويعنى ان مت قبل فمضى لى أى فكانت له ارقب حيايتي فاذا مت وأنت حي فمضى لك فهو  
 تعليق للملك بالشرط فلا يصح وانما يمكن وصية لانه له علاقة بما طاق ونحوه بل بشرط ان يكون  
 والمرقب حتى فكانت مخاطرة وهذا قول الامام ومحمد والعلامة في عدم الجواز ما ذكره الشارح  
 وقال ابو يوسف انه صحيحة لان التملك في الحال والشرط باطل والاول هو الصحيح مضافات  
 (قوله واذا لم تصح تكون عارية) أى اذا سلمها الله لتضمن الرقي اطلاق الانتفاع سوى  
 عن البنايع أى لانه حصة فقد اذن له بالانتفاع بها وانما لم يقيد بذلك لان الهبة المبوب لها من  
 شرطها التسليم (قوله للمعمره) بفتح الميم الثانية (قوله في بيان موته) بمحتمل ان يكون الضمير

ليكون نصيبا كقوله  
 لمذبونه ان كان لي عليك  
 دين ابرأك عنه صح  
 وكذا ان مت بضم التاء  
 فانت بري منه اوفى حل  
 جاز العمرى للمعمر له  
 ولو رثته بعده بطلان  
 الشرط (لا تجوز الرقي)  
 لان التعليق بالمخاطرة واذا لم  
 تصح تكون عارية تنفي  
 الحديث أحمد وغيره من  
 اعمر عمرى فهي للمعمر في  
 حيايته وموته لا تزول وان  
 ارقب حيايتي

كان معهما ولم يكن دل عليه ما ذكر في التاتر خاتمة وغيره ما من ان الهبة لو كانت اف درهم  
والعوض درهم منها او كانت دارا او العوض بيت من الم يكن عوضا وكان للواهب ان يرجع في  
الهبة استخسانا وقال زفر يكون عوضا فظهر ان ما اجاب به المصنف قاصر كما لا يخفى اه  
(قوله من اشتراط مع الهبة العوض) قال المصنف في منعه وقيدنا العوض في المنعصر بكونه  
معينا وهو حق فلا يلزم اخذ به صاحب المكتز وغيره من اصحاب المتون اه قال الرمي في  
حاشيته عليهم اقره وهو حق فلا يلزم اقول لاحاجة اليه بعد قوله بيع اتها الخ اذ قوله فيردو يأخذ  
صريح في انه معين فالالف واللام في العوض بدل عنه فالتقدير عوض معين وهذا غالب  
في عبارات المختصرات قال في البحر وارادنا عوض العوض المعين اذ في اشتراط العوض  
المجهول تكون هبة ابتداء وانها البطلان اشتراطا كما ياتي اه فلم يقع من اصحاب المتون  
الاطال اه (قوله اعني حل امة الخ) قيل فيه روايتان في رواية لا تجوز الهبة في الاعناق  
والندب جميعا وفي رواية جازت نفع ابيهما والصحيح ما في المتن ووجه الفرق ما ذكره في المقالة  
الاثنية بعد هذه عن الزبلي كافي الثانية (قوله ولودبره ثم وهب الم بضع) قال الزبلي ولوا عني  
ما في بطنه اتم وهبها يازت الهبة في الام لان الجنين غير مملوك واشتغال بطنها لاوجب الفساد  
كما اذا وهب أرضه وفيها اثنية بخلاف ما اذا برجل ثم وهبها حيث لا تجوز الهبة لان ملكه  
فيه باق ولا يمكن ادخاله في الهبة لان المدبر لا يقبل النقل من ملك الى ملك ولا تنصع الهبة في  
الام بدونه لانها متغولته فصاروا نظيرة هبة النقل بدون الثمر او الجواهر بدون الدقيق من حيث  
ان كل واحد منهما يمنع القبض اه (قوله بشرط محض) لما في الابرام من معنى الفاكه ولا يصح  
تعليق التملكيات بالشرط وقد تقدم في مسائل في من البيوع (قوله فهو باطل) قال في البحر  
لان هبة الدين عن عليه ابرام وهو قائم من وجه فيرتد بل رد ولو بعد المجلس على خلاف فيه كافي  
النهاية واسقاط من وجه فلا يتوقف على القبول والتعليق بالشرط مختص بالاسقاطات  
المحضة التي يختلفها كالطلاق والعناق فلا يصح تعليق التملكيات ولا الاسقاطات من وجه  
دون وجهه ولا الاسقاطات من كل وجهه ولا يختلفها كاهو عن القصاص وقيد بقوله ان  
اديت لانه لو حال انت بري من النصف على ان تزدي الى النصف صح لانه ليس بتعليق بل  
تقيد ولما قدمناه في باب التعليق ان المعلق بعلى هو ما بعد هذا الما قبلها و اشار بقوله ليدونه ان  
هبة الدين للكفيل دليل من كل وجه حتى يرجع بالدين على المكفول عنه ولا يتم الابوة له  
وابرا المكفيل عن الدين اسقاط من كل وجه حتى لا يرتد كذلك في النهاية ثم قولهم ان الابرام  
لا يتوقف على القبول يستثنى منه ما اذا أبرأ الدين بدل الصرف والسلم او وهبه له يتوقف  
على القبول لان البراءة عنه توجب انفساخه لقوات القبض المستحق بعهده الصبر والسلم  
ولا يفرأ أحدهما بفضه فلا بد من قبوله اه (أقول) فقوله والتعليق مختص بالاسقاطات  
المحضة التي يختلفها الاشارة الى ان الاسقاطات المحضه ما لا يختلفها أي لا يقبل التعليق  
بالشرط كالخبر على المأذون وعزل الوكيل والابراء عن الدين (قوله لانه مخاطرة وتعليق)  
لاحتمال موت الدائن قبل الغدا وقيل موت المديون ونحو ذلك لان المعنى ان مت قبلي وان جاء  
الغدا والدين عليا فيصير ان لم يموت الدائن قبل الغدا وقيل موت المديون فكان مخاطرة كذا

من اشتراط مع الهبة  
العوض اعني حل امة  
وهي اصغر ولودبره ثم وهب  
لم بضع لبقه الخ حل على  
ملكه فكان مثله غولا به  
بخلاف الاول (كما لا يصح)  
تعليق الابرام عن الدين  
بشرط محض كقوله ليدونه  
اذا جاء غدا وان مت بفض  
النا فان بري من الدين  
او ان مت من مرضك هذا  
او ان مت من مرضي هذا  
فانت في حل من مهري  
فهو باطل لانه مخاطرة  
وتعليق (لا بشرط كائن)



والخلع والصلح عن دم عدو الصلوة والعق بخلاف المعاوضات المالية كالبيع والابارة  
والرهن والمكايمة لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع وشروط وبخلاف الوصية حيث  
يجوز في الام دون الحمل وفي الحمل دون الام لان بايها أوسع ولو اعتق قولهما ثم وهم أصح لان  
الجنسين غير مولود له قاسم غال بطلانها لا يوجب القساذ بخلاف ما اذا بر الحمل ثم وهما حيث  
لا يجوز الهبة لان ما ذكره قه باق فكانت هبة مشغول بخلاف الاول اه وبأن قرىا (قوله)  
لانه بعض) وقدر انه يشترط ان لا يكون العوض بعض الموهوب وهو تعليل لقوله على ان يرد  
شيأ منها (قوله أو مجعول) تعليل لقوله على ان يعوض في الهبة والصدقة شيأ عنها ولا يشمل  
الثلاث التي بعده الاولى فالاولى في تعليل الهبة ما يبان هذه الشروط تخالف مقتضى العقد  
فكانت قاسمة والهبة لا تبطل بها الآن يقال قوله والهبة لا تبطل بالشروط من قسمة التعليل  
(قوله بالشروط) أي القاسمة (قوله ولا تنس مامر) أي في هبة مفسدة قال في السراج  
والاصل في هذا ان كل عقد من شرطه القبض فان الشرط لا يفسده كالهبة والرهن انتهى  
وبه الشارح بقوله ولا تنس اشارة الى دفع ما قاله الزبلي تبعه النجاشية من ان قوله أو مجعول  
يعوض الخية اشكال لانه ان اراد به الهبة بشرط العوض فهي والشروط جائزان فلا يمتنع  
قوله بطل الشرط وان اراد به ان يعوضه عنها شيأ من العين الموهوبة فهو تنكر ارمحض لانه  
ذكره بقوله على ان يرد عليه شيأ منها اه وحاصل الدفع ان المراد الاول وانما يبطل الشرط  
للمهالة العوض كذا أفاده في الجوز ثم رأيت صدر الشرع صرح به فقال مرادهم ما اذا كان  
العوض مجعولا وانما يصح العوض اذا كان معلوما انتهى (أقول) وتابع صدر الشرع صفة  
صاحب الدرر حيث قال واعترض الزبلي على قوله م أو يعوضه شيأ من المباد ما الهبة  
بشرط العوض فهي والشروط جائزان فلا يمتنع قوله بطل الشرط وان اراد به ان يعوضه  
عنها شيأ من العين الموهوبة فهو تنكر ارمحض لانه ذكره بقوله على ان يرد عليه شيأ منها (وأقول)  
الخطار الشق الاول وقوله فهي والشروط جائزان ممنوع وانما يجوز اذا كان العوض معلوما  
وأجاب العيني بان قوله على ان يرد شيأ منها لا يستلزم ان يكون عوضا لان كونه عوضا لها هو  
بالفاظ مخصوصة فيجوز ان يكون ردا ولا يكون عوضا وأما قوله على ان يعوضه شيأ منها  
فتصريح بالعوض ولا شك أنه عامة غير ان بقي ان يقال ما أوجب به في الدرر والبحر وسبقهما  
اليه صدر الشرع بعبارة متعقب فقد ذكر عزى زاده مانعه يفهم من كلام صاحب الدرر انه اذا  
وجب دارا بشرط ان يعوضه شيأ مما عنده انصح الهبة والشرط مع انه ليس كذلك فالصواب  
في الجواب ان يحتار الشق الثاني ولا تنكر لان الرد عليه لا يستلزم كونه عوضا وفي هذا المقام  
كلام يعلم بجملة تكملة قاضي زاده وقال المولى عبد الحليم قوله بان المراد ما الهبة بشرط  
العوض الخ اراد به عوضا من العين الموهوبة (أقول) فيسه بحث لانه لم يرد به اذا افترض أن  
يكون العوض شيأ منها وقوله وان اراد به الخ هذا هو المراد ونفع التنكر لان رد الشيء منها  
لا يستلزم كونه مردودا على طريق العوض بل المتبادر من الرادانه مردودا بلا طريق العوض  
فيحصل عليه على أن العوض انما يكون بالافاظ مخصوصة كما مر وأيضاً لا بد في التعويض من  
الاضافة الى الهبة ثم التحقيق ان شرط العوض من العين الموهوبة لا ينعى الرجوع سواء

لانه بعض أو مجعول والهبة  
لا تبطل بالشروط ولا تنس  
تمام

## \* (فصل في مسائل متفرقة) \*

لما كانت المسائل المذكورة في هذا الفصل متعلقة بالهبة ذكرها في فصل على حدة عنابة  
وأشار بقوله مسائل متفرقة إلى أن الأولى ترجعته بذلك (قوله وهب أمة الاجلها) اعلم أن  
استثناء الجمل يتقدم على ثلاثة أقسام في قسم يجوز التصرف ويطل الاستثناء كالهبة  
والنكاح والخلع والصلح عن دم المهر وفي قسم لا يجوز أصل التصرف كالبيع والجارة  
والرهن لأن هذه العقود تطل بالشروط وكذلك استثناء الجمل وفي قسم يجوز التصرف  
والاستثناء جميعا كالوصية لأن أفراد الجمل بالوصية جائز فكذا الاستثناء وهو عقوبة وبقي  
التفصيل في السابقة للعنف (قوله أو على أن يردعها عليه) أي يردعها عن قولها أو يردعها  
أي يردعها أم ولد (قوله على أن يردعها منها) أي أو كرماعا أن يتفق عليه من غيره كافي الخاتمة  
وهو متعلق بوب أو تصديق على سبيل البذل (قوله ولو معينا) أشار به إلى أنه لا فرق في  
التعويض بين الموهوب بين المجهول والمعلوم لأن التساوي من جهة الجهة البذل من  
جهة كونه بعض الموهوب (قوله أو على أن يعرض في الهبة والصدقة شيئا منها) أي شيئا مجهولا  
ح وقيل بقوله منها فلو من غيرها أقصدها قال في الخاتمة وعده أرضا ونشرط عليه أن يتفق  
عليه من الخراج فهي فاسدة وقال في الصرة العوض المجهول إذا كان من غير عين الموهوب  
يفسد الهبة وتقدم لما ان الفاسدة مضمونة ونشرط الفساد أن يكون الشرط في العقد لا بعد  
وحيدة فالأولى بجزالة توط الأرباح بل راعا على عرف من يجعله كالعرض يجب كما تقدم وفي  
بعض النسخ بل أكثرها عن بطلانها (قوله هبت الهبة) في الصور كما بالتم لا تبطل بالنسبة  
الفاسدة درر قال شيخ الإسلام أي التي تفسد البيع مع كونها غير آيلة إلى الهبة بشرط  
العرض كما يظهر ذلك من فتاوى قاضي خان وغيره وذلك كهبة مهر بشرط أن يبيع بها  
أو يحنس من المهر أو يقطع أها في كل حال فبما مر في الجمل واشترط نفقة الحج والاحسان إليها  
وقطع النوب بمنزلة شرط العوض بل جعل بعض المشايخ بشرط تركها في هبتها مهرها أو بشرط  
المكث معها أمثلة في الحكم فحكموا بطلان هبتها إذا ظاهرا لم يكث معها أو هو والخاتمة وكأنه  
لانتفاعها بما التسميم بالعوض في الجمل وإن لم يكونا عوضين حقيقة فتكأنهم علوقه  
بالتسميم فافسدوا الهبة متى لم يحصل المشرط للواهب لتسميمه بالعوض فإنه لا تتم الهبة إذا  
لم يحصل العوض وصحها متى حصل النفع المشرط وإن كان مجهولا جهة الفاشة كترك  
الظلم المجهول بلهبة لانه لا يس بعوض حقيقة وهذا بخلاف الشروط المذكورة في  
الكتاب وأما إذا شرط عوضا مجهولا جهة الفاشة كما إذا شرط أن يتفق على الواهب ما يخرج  
من الأرض القراح الموهوبه فاشة فاسدة مطلقا كاصير حوايه والظاهر أن الفاسد لا يكون  
تعلق الهبة بالخطر إذ الخروج موهوم وهذا ما فهمت من كتب الفتاوى كذا ذكره جوى  
وأذنه وسباني عامه آخر الفصل (قوله وبطل الاستثناء في الصورة الأولى) لأن الاستثناء  
لا يعمل إلا في محل يعمل فيه انعقد والهبة لا تعمل في الجمل لكونه وصفا للجارية فانه قاب شرطا  
فاسدا والهبة لا تبطل بالنسبة الفاسدة وقد أوسع الكلام على الحل الاتفاقية ونقله السلي  
عنه فراجع ان شئت ط وفي البحر وكذا الحكم في كل معاوضة حال بغير مال كالنكاح

\* (فصل في مسائل متفرقة) \*

(وهب أمة الاجلها أو على  
أن يردعها عليه أو يعقها  
أو يردعها أم ولد) وهب  
(دارا على أن يردعها شيئا  
منها) ولو معينا كذا  
الدارا أو يردعها (أو على أن  
يعرض في الهبة والصدقة  
شيئا منها) الهبة  
(وبطل الاستثناء في  
الصورة الأولى) (و) بطل  
(الشرط في الصور الباقية)

والهبة تلزم باع وهبة المريض بطالت بالشروع وعدم القبض واعتبرت وصية من الثالث  
بعد الدين وعناية للشهين وقد يقرب الملك على الهبة فلا فصل كالمالك كانت في يد الموهوب فلم يكن  
عدم اللزوم وعدم الترتيب من لوازمها على ان المستحيل الجمع في حالة واحدة لا في الابتداء  
أو الانتهاء بخلاف ما استشهد به ليعذر الجمع لمتصادم الحسنيين فلما جاب اللفظ اه وفي  
الشعر لا يامنه عن العرجى انه يصح العوض ولو كان أقل منها وهو من جنسها ولا يراى فيه انتهي  
ولا يخالف لو اختلفا في قدر العوض لما في المقدس عن الذخيرة اتفاقا على ان الهبة بعوض  
واختلفا في قدره ولم يقبض والهبة قائمة بغير الواجب بين تصديق الموهوب له أو الرجوع في  
الهبة أو بغيره الوهاب الكذا واختلفا في أصل العوض فالقول للموهوب له في انكاره وللواهب  
الرجوع لو قاما لموسمه لكان لا شيء له ولو أراد الرجوع فقال أنا أخوك أو عوضك أو انما  
تصدقتم فاما قالوا للواهب استخسانا اه ملخصا (قوله فترد بالعيب) أي في العوض  
والمعوض أي يرد كل واحد من العوضين هذا هو الوجه من الارجاع الى الهبة والتعميم  
وكذا يرد كل منهما بخيار الرؤية ويرجع في الاسفة على ما يبيع بما في يده لو قاما وعنده أو قيمته  
لو حال كما في المبيع (قوله على ان تعوضني) لان على للشرط (قوله وهبتك بكذا) لان  
الباه لا مكاله والمسال المقابل بالمال يبيع (قوله فهو يبيع ابتداء وانما) فيثبت لكل منهما  
الملك في حقه ولا يمتنعان من التسليم ولا يشترط قبض ولا بضر شيوع (قوله بطل اشتراطه)  
أي والهبة لا تبطله (قوله فيكون) أي المتبعض من الهبة وعوضها اذا دفع (قوله وهب  
الواقف أرضا بشرط استبداله) في البصر تنقلا عن القاضى الجامع بين وقف هلال والخصاف  
ولو وهب الواقف الأرض التي شرط الاستبدال به ولم يشترط عوضا لم يجز وان شرط عوضا فهو  
كالمبيع اه فقله بشرط متعلق بلواقف وقوله بلا شرط متعلق بوهب وأعاد الضمير مذكرا  
على الأرض انما ويلها بالوقف أو العقار (قوله وان شرط الخ) ظاهره انه يصح ولو كان البديل  
دراهم أو دنانير وقد تقدم في الوقف انه لا بد ان يكون البديل عقارا وقد تقدم الكلام فيه فارجع  
اليه (قوله بشرط عوض مساو) أي لقيمة مال الصغير بالاولى اذا كان زائدا عليه (قوله بين  
الوقف) أي الذي شرط استبداله حيث امره بشرط العوض (قوله ومال الصغير) حيث  
لم يجوز له مطلقا قال الرمي يترق بينهما بان الوقف لما شرط الاستبدال وهو يحصل بكل عقد  
بقصد المعاوضة كانت الهبة بشرط العوض داخله في شرطه بخلاف هبة الاب مال ابنه  
الصغير أي فانما يترع ابتداء وهو ممنوع عن مطلق التبرع في ماله انتهى (أقول) وقد يقال ان  
المقصود من الاستبدال المنفعة في البديل لا في نفس الاستبدال وأما مال الصغير فيشترط في  
نفس العقد عليه ظهور المنفعة لانه عقد تجارة أو ان الوقف من الاستبدال فهو ما في الجلة  
بخلاف ملك ابنه فاعل أحد هذين الفرقتين على قولهما الذي طلبه الشارع لان الوقف له شائبة  
ملك حيث شرط الاستبدال لا سيما على قول الامام بخلاف مال الطفل اذ لا له فيه ولا شائبة  
ملك فافترا وهذا كله اذا كان ما نقله الناصبي على قول الامام والناصبين ويمكن ان يكون  
مشي على قول الامام وانما يتخالفان في الوقف كمال الصغير فلا يحتاجان للفرق فليراجع  
مذهبنا في ذلك والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

فترد بالعيب بخيار الرؤية  
ويؤخذ بالشبهة هذا اذا  
قال وهبتك على ان تعوضني  
كذا أم لا لو قال وهبتك  
بكذا فهو صحيح ابتداء  
وانتهاء وقد العوض يكونه  
معيننا لانه لو كان مجهولا  
بطل اشتراطه فيكون هبة  
ابتداء وانتهاء (فروع)\*  
وهب الواقف أرضا بشرط  
استبداله بلا شرط عوض لم  
يجز وان شرط كان كبيع  
ذكره الناصبي وفي  
الجمع وأجاز محمد هبة مال  
طفله بشرط عوض مساو  
ومنهاء قلت فيحتاج على  
قوله - الى الله - رق بين  
الوقف ومال الصغير انتهى  
والله اعلم

المانع قد يكون خروج الهبة من ملكه ثم تعود ببيع جديد وقد يكون لازوجية ثم تزول وفي ذلك لا يعود الرجوع كما صرحوا به نعم صرحوا به فيما اذا بنى في الدار ثم خدم البناء وفيما اذا وهبها لا تخبر ثم يرجع ولعل المراد زوال المانع العارض فالزوجية وان زالت لكنها مانع من الاصل والعود بسبب جديد بمنزلة تجديد المانع لا يحدث من جهة غير الواهب فصارت بمنزلة عين أخرى غير الموهوبة بخلاف اذا عادت اليه بما هو فسخ هذا ما ظهر لي فقد ربه أفاده - يدى الوالد رجه الله تعالى وكتب الطعطاوى لا يظهر في الزوجية والقربة وهلاك العين والموت والعوض لانه يبيع انتهاء وأما الخروج عن الملك فيزول اذا عاذا اليه بفسخ نامل انتهى \* والحاصل ان ما يمكن زواله من الموانع السبعة الزوجية والزنا. والعوض والخروج عن ملكه فيزول الزوجية لا يعود الرجوع وبزوال الثلاثة الباقية يعود الرجوع على ما فيه من التفصيل (قوله وضمن المستحق الموهوب) ضمن بتشديد الميم فاعلم ماض والمستحق فاعله والموهوب منه موهوله (قوله لانها عقد تبرع) أى وهو غير عامل له (قوله فلا يستحق فيه السلامة) أى فى عقد التبرع وهكذا حال المستعير بخلاف عقد المعاوضة لان عقود المعاوضات ثبت فيها الغرور فلا تستحق الرجوع على بائعه وكذا بكل عقد يكتسب لادافع كالوديعة والمستاجر فانه مستاجر فانه مستعير على الدافع بما ضمنه وكذا كل ما كان في معناه ما والحاصل ان الغرور يرجع باحد أمرين اما بمقدار المعاوضة أو بمقدار ما يكون للدافع كفى المخ وقد اتى الثانى هنا كما قال لان قبض المستعير والمثب كان لنفسه وقد عقد في الخيانة فصلا لمساائل الغرور من البيع فراجعه وذكر في الفسخ ان الواهب لو ضمن سلامة الموهوب للموهوب له نصارى جمع على الواهب (قوله ولا غرور) أى موجب للضمان لانه يكون موجبا باحد أمرين وقد اتينا هنا وكان حق العبارة ان يقول ولا غرور لان قبض المستعير الخ لان الغرور انما يكون معتبرا بقبضه للدافع أو بمقدار المعاوضة (قوله لعدم العقد) أى عقد المعاوضة والا فالاعارة والهبة لا يدفع ما من عقد (قوله فيشترط التقابض) فى الجمل من مطلقا أو بعده باذنه مسكين ولا يثبت بها الملك قبل القبض وانك واحد ان يشترط من التسليم وكذا لو قبض أحد حافطة فكل الرجوع التقابض وغيره سواء كفى غاية البيان (قوله فى العوضين) أى فى العين الموهوبة والعوض عنها أما اذا كان العوض غير مشروط فهى هبة ابتداء وانتهى فلا يثبت لها احكام البيع وان امتنع الرجوع حيث قال في هذه عوض هبة ثم ونحوه (قوله ويطل العوض بالشروع فيما يسهل) هو معنى على اشتراط التقابض لان القبض لا يثبت مع الشروع فيما يسهل (قوله يبيع انتهاء) أى اذا اتصل القبض بالعوضين غاية البيان وهذا عندنا وعند زفر والشافعى يبيع ابتداء وانتهى لان العبارة للمعاني ولنا انه اشغل على جهتين فيجمع بينهما اما مسكن عملنا بالشهين ونعماه فى الدرورى المتقدمى والعبارة للمعاني كالقابلة بشرط برائة الاصل - والفرع كماله يبيع عبد نفسه حتى وهبة تقع يد اجارة وهبة امرأة لزوجها نكاح وعكسه طلاق قلنا ما اشغل على جهتين يجب الجمع بينهما اما ما يمكن توفيقا على الشبهين - عظمهما كالا قاله يبيع وفسخ وأمكن الجمع هنا باعتبار الهبة ابتداء والبيع انتهاء ولاننا فى بين حكمهما اذا البيع بغيره حكمه بشرط تغيير

وضمن (المستحق الموهوب) لم يرجع على الواهب بما ضمن لانها عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة (والاعارة كالهبة) هنا لان قبض المستعير كان لنفسه ولا غرور لعدم العقد ونعماه فى العمدانية (واذا وقعت الهبة بشرط العوض المعين فهى هبة ابتداء فيشترط التقابض فى العوضين ويطل العوض (بالشروع) فيما يسهل (يبيع) انتهاء

فيه ما مضى من السنين مع انه لا يجب عليه كماله \* والحاصل انه لو كانت الهبة أمة مثلاً  
فقبض الموهوب له ووطئها واستولدها وجنى عليها نقبض ارشها ووطئها غيره فاخذ عقرها ثم  
رجع عليه الواهب بقضاء أو رضا امتنع عليه وطؤها والتصرف بوجه من الوجوه بعد القبض  
وما أخذ من الارش والعقر فطيب له لانه غنا مملوكه والولد ولده والواهب انما يأخذ الامه فقط  
وهذا معنى عدم ترتب الاثر في المستقبل لانها مضى (قوله من الموضع السبعة) لا يظهر  
في الموت لان الاتفاق حينئذ من الوارث والباقي احد العاقدين ويكون الرجوع في العوض  
بالتراخي والهلاك برد البذل (قوله جاز هذا الاتفاق منهما) أى على انه هبة مبتدأة كما بينته  
عبارة المجتبى فيشترط فيه ما يشترط في الهبة مما تقرر في الشرط ونقل المصنف في آخر  
الفصل عن المحبط رجل تصدق بصدقة سلمها اليه ثم قبلا الصدقة لم يجز حتى يقبض لانها هبة  
مستقلة مستأنفة لانه لا رجوع فيها وكذا الهبة اذا كانت لذى رحم محرماً اه \* والحاصل انه  
تصح الاقالة في الهبة والصدقة في الحرام بالقبض مع انه يوجد فيها ما يمنع من الرجوع ومع ذلك  
جاز تبرعهم بالاناجع لانه هبة مبتدأة ولذا اشترط فيها ما يشترط للهبة وحينئذ لا يظهر ما وقف  
به الطحاوى (قوله في المحارم) ظاهره تقييده بالحرام بقيد ان القبض لا يشترط في غيره  
وفي شرح المصنف واطلاق ابي يوسف في رواية ابن مسعدة خلافه تصدق وسلم ثم استألفا قاله  
يجز حتى يقبض اه وهذا بعيد ما ذكرنا ثم فائدة التقييد بالقبض ان لو لم يقبضه وتصرف فيه  
الموهوب لم يصح تصرفه وتظهيره يقال فيما بعده ط (قوله لانها) أى الاقالة هبة أى مستقلة  
(قوله وكل شئ يقبضه الحاكم اذا اختصها اليه فهذا حكمه) أى يقتصر للقبض ليكن الذى  
فحن فيه عدم فسح القاضى والتظاهر ان لفظة لا لاقطة وأصل الكلام وكل شئ لا يقبضه  
الحاكم كما هو الواقع في الخائبة وبه يظهر المعنى ويكون المراد منه تعميم المحارم وغيرهم عملاً  
رجوع في حقهم وسببى ان المعتقد الصحة ويمكن أن يراد بقوله وكل شئ يقبضه الحاكم الخ أى  
ان الهبة للمدارم والصدقة مطلقاً اذا وقعت لها كم وأراد صاحب الرجوع فيها بفسخ دعواه  
الحاكم كمنعته ان يطلها ويحكم عليه بعدم صحته فان اتفاقاً عليها كانت هبة مبتدأة فيشترط لها  
شروط الهبة وكذا كل ما كان فيها مانع من موانع الرجوع فنامل (قوله لانه غير مقبوض)  
لان هبة الدين من غير من عليه الدين لا يجوز الا بان يساطه على قبضه والصغير لا قبض له الا  
بقبض واليه وهو من عليه الدين فلا يجوز له القبض ليكن سببى أن المعتقد الصحة وينفهم منه  
جواز عكسه وهو هبة الابديا على طفله لانه مقبوض للاب اذا كان لاطفل مال في يده (قوله)  
قضى سلطان الرجوع المانع) نقله صاحب الدرر من المحيط وهكذا فى الذخيرة والخائبة وذكر  
في التبيين وغيره ان الموهوب لو وصفاً فاشتب عند الموهوب له وكبر وطال ثم صار شيخاً فقلت  
قبضه لم يرجع فيه وعلى هذا جميع الحيوان وعلى بانه زاد من وجهه وانقص من وجه آخر  
وحين زاد سقط حق الرجوع فلا يعود وأنت خبير بانه هذا وبيننا هذا كمر صاحب الفات  
لم يرد الى حاله الاول ولكن ذكرنا طائفة اجناسه انه يرجع واحد وجهه ان الذات  
بعد زوال الزيادة هو الذات الاول (قوله ثم زال المانع) مبني على ما قدمه عن الخائبة واعتده  
القهاء تانها لكن في كلامه هناك اشارة الى اعتداده خلافه قلت ولا يخفى على اطلاق الدرر فان

من المراضع السبعة  
السابقة (كالهبة اقرباته  
نجاز) هذا الاتفاق من  
جوده وفي المجتبى لا يجوز  
الاقالة في الهبة والصدقة  
في المحارم الا بالقبض لانها  
هبة ثم قال وكل شئ يقبضه  
الحاكم اذا اختصها اليه  
فهذا حكمه ولو وهب الدين  
لطفل المدين لم يجز لانه غير  
مقبوض وفي الدرر قضى  
سلطان الرجوع المانع ثم زال  
المانع عاد الرجوع (قلت)  
العين (الموهوبة واستحقها  
مستحق

على حذف أى (قوله كان فسخا) خلافا لما في الرجوع بالتراضي كما ياق عنابة (قوله  
واعادة) بالنصب عطف على فسخا (قوله لاهبة للواهب) أى كما قال زفر رحمه الله تعالى بان  
الرجوع بالتراضي عقد جديد فيجعل بمنزلة الهبة المتبدأة عيني قال في البدائع ولو وهبه  
الموهوب له الواهب قبل القضاء أو الرضا وقبله لا يلزم له حتى يقبضه فإذا قبضه كان بمنزلة  
الرجوع بالتراضي أو بقبضه وليس للموهوب له أن يرجع فيه اه (قوله لا يشترط قبض  
الواهب) والموهوب يكون أمانة في يد الموهوب له حتى لو هلك لا يضمن هندية (قوله وصح  
الرجوع في الشائع) أى في البعض الشائع الذي يحتمل التسعة كما إذا وهب الدار ثم رجع في  
أصغرها لأن الشروع طارئ لا أثر له فيها ذكره في العنابة (قوله لما صح فيه) أى في الشائع  
ولا يشترط قبض الواهب (قوله وللاواهب رده) أى بالعيب أى له بعد الرجوع منه رده  
الموهوب إذا كان اشترا من رجل ثم بعد الرجوع اطاع على عيب فيه (قوله مطلقا) حال من  
رجوع الواهب أى لأنه فسخ عطف على حكم خيار العيب يعنى ولم يعلم بالعيب قبل الهبة وصورة  
الطحاوى بما لو اشترى شيئا ثم باعه ثم رد المشتري الثاني على الأول بعيب قد رده بقضاء  
كان فسخا فيثبت حق الرد للمشتري الأول على بائعه وان كان مرضا لأنه بمنزلة البيع الجديد  
(قوله بخلاف الرد بالعيب) أى لو اشترى شيئا وباعه ورده المشتري الثاني بعد قبضه أياه على  
المشتري الأول بغير قضاء انفس للمشتري الأول أن يرد على بائعه كما تقدم في باب لا حق المشتري  
في وصف السلامة أى يستحق ما اشتراه من المبيع بخير من جديد بغير إرفاع الأمر للقاضي  
فيطلب منه إبطاله إلى ما يستحقه من وصف السلامة وحيث كان المبيع معيبا لم يمكن إبطاله  
إلى ما يستحقه بفسخ القاضى المبيع وليس حقه في الفسخ فإذا اتفقا بغير قضاء بل بتراضع ما  
كان اتفقا به فسخ في حق المعاقدين ببيع جديد في حق ثالث والباقي الأول ثانى فحقه  
يفرض كان المشتري الأول اشترا من المشتري الثاني فليس له أن يرد عليه لأنه مشتري منه  
والمشتري لا يرد على بائعه بالعيب إذا كان المبيع وصل إلى البائع من جهته ولا على البايع الأول  
لأن المشتري من شخص لا يرد على غيره وانما قال بعد القبض لأن رده قبل القبض فسخ مطلقا  
فيعده على بائعه كما تقدم (قوله لأن حق المشتري في وصف السلامة لا في الفسخ) ولهذا الزوال  
العيب امتنع الرد لوصول حقه إليه وإذا لم يكن سلبيات رضاء فوجع بالعرض ويلزم منه  
فسخ العقد ضرورة من غير أن يثبت حقه في الفسخ فإذا لم يكن له حق الفسخ لم يصح منه توفيقا  
حقه فيكون ملوكا ببد ضرورة غير أنه إذا حكم الحاكم بالرد عنه بغيره عن تسليم حقه جعلناه  
فسخا عموم ولايته ولا كذلك المتعاقدان لأنه لا ولاية لهما إلا على أنفسهما بخلاف الهبة فأنما  
تعهده وجبة حق الفسخ وهو بالفسخ يكون مستوفيا حقه بانابته بال عقد لأن العقد وقع غير  
لازم فان رفع رجوع البسه عين ملكه كالأمانة فيكون فسخا في حق الكل فلا يمكن أن يجمع  
هبة مبتدأة اه منع بتصريف هذا ظاهر قول المؤلفات فخرقا ط (قوله لا بطلان أثره  
أصلا) أى فيما مضى (قوله والاعاد المنفصل) أى المتولد من الموهوب أى ولو قلنا بطلان  
أثره في الماضي لا وجبنا رد الزوائد المنفصلة من الولد والثمن والارض التي وجدت عند  
الموهوب لمع أنه لا يثبت للواهب الرجوع فيها ولا وجبنا عليه رد كماله الموهوب إذا رجع

(كان فسخا) لعقد الهبة  
(من الأصل واعادة الملك)  
الفديم لاهبة للواهب  
(فالمهنا) لا يشترط  
فيه قبض الواهب وصح  
الرجوع في الشائع ولو  
كان هبة لما صح فيه  
والواهب رده على بائعه  
مطلقا بقاء أرضا  
بخلاف الرد بالعيب بعد  
القبض بغير قضاء لأن حق  
المشتري في وصف السلامة  
لا في الفسخ فافترقا ثم  
مرادهم بالفسخ من الأصل  
أن لا يترتب على العقد أثر  
في المستقبل لا بطلان أثره  
أصلا والاعاد المنفصل  
إلى ملك الواهب برجوعه  
فصواب (اتفقا) الواهب  
والموهوب له على الرجوع  
في موضع لا يصح لرجوعه

ان الصلة هي عدم تاكدها الوهاب قال في الخلاصة لو قال الموهوب له هلك فاقول  
قوله ولا يعين عليه وعليه الكنز وسائر المتون (قوله حاشا المنكر انه المستهذه) أى ولا  
يحلف على الهلاك لما سبق والحاصل انه لا يعين عليه بدوى الهلاك ما لم يعين الوهاب معينا  
ويدعى انما هي الهبة لا الهالكه كنز ويريد استردادها أو تكرار الموهوب له ذلك وادعى ان الموهوب  
غيرها حاشا (قوله كما يحلف الوهاب الخ) قال في الهندية وذا أراد الوهاب الرجوع في الهبة  
فقال الموهوب له أنا خولك أو قال عوضتك أو نصدتك به على وكذب الوهاب فاقول للوهاب  
(قوله الاخ) الاولى الموهوب له (قوله مسبب النسب) به. في المال لا النسب أى ولو كان  
المقصود النسب لا يجري فيه اليقين على قول الامام خلافا لقول اصحابين المقتضى به من أن  
التخليف يجري في النسب \* وحاصل القضية في هذه المسئلة أنه لو ادعى بسبب النسب بالا لزاما  
وكان المقصود اثباته دون النسب يحلف عليه كما في المنع والطعطاوى وغيرهما حتى قال في  
الجبر يستحلف الوهاب عند الكل لانه ادعى بسبب النسب مالا لازما فكان المقصود ثباته دون  
النسب وعزاه لقنارى فاضحان من باب الاستحلاف ونظر فيه الرضا حتى بان المال ليس بسبب  
النسب بل المعنى الصحيح أن يقال ان الامر الذى بسببه النسب وهو مسبب عنه وهو لزوم  
الهبة وعدم صحة الرجوع فيها وهذا يحلف منه كرهنا اتفاقا أما ما قاله الامام من انه لا تخليف في  
النسب أى اذا ادعى عليه نسبا المقصود اثباته أما هنا فالمقصود منه اثبات أمر آخر وهو لزوم  
الهبة فهو المدعى في الحقيقة اه فتأمل ومسبب بضم الميم ورفع السين وتشديد الباء الاولى  
وفتح الثانية (قوله ولا يصح الرجوع الا براضها أو بحكم الحاكم) فهو استردادها بغير قضاء  
ولا راضا كان غاصبا حتى لو هلك في يده بضمن قيمتها الموهوب له شئى قال فاضحان وهب  
نوبا للرجل ثم اختلسه منه فاسم. كذا ضمن الوهاب قيمة الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة  
لا يكون الا بقضاء أو راضا اه وفيه الوهاب اذا رجع في هبته في مرض الموهوب له بغير قضاء  
يعتبر ذلك من جميع مال الموهوب له أو من الثلث فيه روايتان ذكر ابن جماعة في القياس يعتبر  
من جميع ماله اه (قوله للاختلاف فيه) أى بين العلماء فان بعض المجتهدين يقول بعدم  
الرجوع فهو ضعيف لا يثبت حكمه الا باحد المذكورين وذكر في الحواشى البيهقي انه  
لان الشافعي يخالفنا وفيه كلام وهو ان خلافه متاخر فكيف يبنى الحكم المتقدم على ما لم  
يحدث بعد والاولى حله على اختلاف الصحابة لو ثبت اه (قوله في ضمن جمعه) يعنى لو سأل  
رد العين الموهوبة بعد قضاء القاضى بصحة الرجوع فيها فامتنع من تسليمها فهل يملك لزومه  
ضمانا بعينه لان كانت منسية والافقية لانها متعديا بلان بعد صحة الرجوع بقضاء القاضى  
أما قبل القضاء لو هلك سقط الرجوع بالهالك ولا ضمان عليه بالمنع لانه غير متعدي لانه انما  
منع ماله اذ لم يصح الرجوع اهدم وجود القضاء ولا رضاع المتع وقدمنا كهابا بالهبة ولا يعتبر  
قوله بل انه رضى بردها لان ما كها يقضه لكن قوله لا يترط فيه قبض الوهاب يفهم منه  
أنه اتهم بقوله رضى بردها فليجبر فأفاده بعض الافاضل قال ط وانظر ما لو منه بعد  
الرجوع بالراضا وهلك والظاهر انه يضمن لوجود التعدي كمنه بعد القضاء (أقول) وهذا  
يؤيد افاده بعض الافاضل حيث ضمنه بالمنع ولم يهدرجعوا تأمل (قوله بقضاء أو راضا)

(حاشا) المذكور (انها  
ليست هذه) خلاصة  
(كما يحلف) الوهاب (ان  
الموهوب له ليس باخيه اذا  
ادعى) الاخ (ذلك) لانه يدعى  
مسبب النسب لا النسب  
شأنية (ولا يصح الرجوع الا  
براضها أو بحكم الحاكم)  
للاختلاف فيه قبض  
جمعه بعد القضاء لاقوله  
(واذا رجع أحدهما)  
بقضاء أو راضا

(لاجنبي) أى لان الهية لم تقم له - حيث بذل مولاه لان الهية - فلا علك وان علك فهو مافى به  
 - ايده - وفى آغاز الاشياء أى أب وهب لابنه وله الرجوع فقل اذا كان الابن مملوكا لاجنبي قال  
 الحوى وانما ساقب يكونه مملوكا لاجنبي لانه اذا كان مملوكا لغير رب ذى رحم محرم منه - تكون  
 الهبة واقعة للقريب والهبة للقريب لا رجوع فيها وانما ساقب القريب يكونه ذارحم لا مملوك  
 تصور المثلثة والافلا يمكن تصورها (قوله أو لعب - أخيه) أى وهو أجنبي لانه لم يهب للداخل  
 صورة وان وقعت للداخل فى الحقيقة لقياس الشك فى المانع فلا يثبت مع الشك لان المثلثة لم تقم  
 فيها القريب من كل وجه بدليل ان العبد أحق بمأواه له اذا احتاج اليه وهذا عند أى حقيقة  
 وقال يرجع فى الاولى دون الثانية - منج عن الجرم ومثله فى شرح الجميع (قوله يرجع) أى فى  
 كل الصور وعند الامام وقال يرجع فى الاولى لافى الثانية كماله لان الملك يقع له ولوى فكان هو  
 المعتبر وللإمام ان الهبة تقع له ولوى من وجه وهو ملك الرقبة وللعبد من وجه وهو ملك الهبة  
 ألا ترى انه أحق به مالم ينزل عن حاجته فباعه اياها احد الجانبين يلزم فيه - ما وباعتبار الجانب  
 الآخر لا يلزم فيه ما فلا يلزم بالشك ولان العلة قاصرة فى حق كل واحد منهم الماذكر بان المعنى  
 واصلة السكامة هى المانعة من الرجوع فلا تعدى الى القاصرة (قوله ولو كانا ذارحم محرم  
 من الواهب) بان كان أخوه لايه عبد أخيه من أمه - امرى الدين عن الميسر - أى لان  
 الهبة فى الصورة وقعت لى الرحم وكذا فى الحقيقة فامتنع الرجوع للوجهين ولو عجز قريه  
 المكاتب فعند محمد لا يرجع خلافا لابي يوسف وان عتق لا رجوع منج - فافاد انه لا يرجع مادام  
 مكاتباً انه افلا تخريدا - ويمكن تصوير المسئلة بان يكون لرجل أختان لكل واحدة منهما مولد  
 وأحد الولدين مملوك للآخر (قوله على الاصح) وذكر الكرخى عن محمد بن عيسى قول الامام  
 أن يرجع - لانه لم يكن لكل واحد منهم اصله كماله (قوله لان الهبة الخ) أى فليس فى المانع  
 شك (قوله ما لا يقسم) أى ما لا يقبله ما مع بقاء الاتباع السابق كالتقدم واحترزه بما اذا  
 وهب له - ما ما يقسم فلا نصح لواحد منهم لان هبة ما يحتمل القسمة لاشين غير صحيحة لانه وهب  
 لكل منهم ما شاعا كانه - لم يقبل باب الرجوع وبقبله أى لو وهب لاشين ما يحتمل القسمة  
 لا نصح (قوله الرجوع فى حق الاجنبي) اعتبارا للبعض بالكل مبسوط (قوله - لالك  
 العين الموهوبة) أى تلف عينها أو عامة ما فيها مع بقاء الملك فلو وهب - متناجيه - سكتنا أو  
 سيفا آخر لا يرجع لتعذر الرجوع بعد الهلاك أو هو غير مضمون عليه بخلاف ما ذكره زياى  
 ومضى ولواستلزام البعض لانه يرجع بالباقي بزيادة والاستلزام لالك كالهلاك كما هو ظاهر صرح  
 به أصحاب الفتاوى روى وأما هلاك احد العاقلين فقد قدمه (قوله لانه ينكر الرق) أى  
 وجوبه عليه وهذه العلة قوله صدق ولان دعواه الهلاك اخباره به لالك ملكه وانه لا يوجب  
 عيننا برهان قال العيني - فلو ادعى الموهوب له الهلاك صدق لانه - كمل وجوب الرد عليه  
 فاشبه المودع - أى بقوله بلا خلاف عزادى الدرر وغيره الى الكافى لم يذكر العلة مع ان فى  
 الرومانية قال اذا ادعى المودع ضايعا ما وحدها بصفه - وقد قال العيني فاشبه المودع على  
 ان المقرر وان كان القول قول المنكر ليكنه يمينه ولان كل من أنكر ما لو اقرب له لم يحلف عند  
 انكاره وهذا لو اقرب عدم الهلاك يلزمه الرد فلم لا يحلف عند انكاره بدعوى الهلاك والظاهر

لاجنبي أو اعبدا أخيه ترجع  
 ولو كانا أى العبد ومولاه  
 ذارحم محرم من الواهب  
 فلا رجوع فيما انفق على  
 الاصح لان الهبة لا يها  
 وقعت تمنع الرجوع بحز  
 (نوع) وهب لآخيه  
 وأجنبي ما لا يقسم فقبضاه  
 له الرجوع فى حظ الاجنبي  
 لعدم المانع درر (والهه  
 هلاك العين الموهوبة ولو  
 انعام أى الهلاك (صدق  
 بلا حلف) لانه ينكر الرد  
 فان قال الواهب - فى هذه  
 العين



على الانسان ملكه لنفسه وايضا اذ ان قولهم الهية في مرض الموت وصية أم اتفق عليه  
 وتلقا وصية وشروط الهية القبض وأما الولد محجور اقيام المال حال حياة المولى ولابد  
 للمعجور فلا يتأتى منها القبض ولا يمكن أن تصير ما ذنبت في تلك الهية لان الامتلاك مادامت رقيقة  
 أما لو أوصى لها فانهم اغتلبوا بعد الموت وهي حرة بعد موت ولا خلاف في صحة الوصية (قوله اعنيها  
 بموته) وبعبارة القول بعد الموت والغلب واقع لها بعد (قوله والقاف القرابة) أي  
 القرية الا والوالد اذا احتاج الى ذلك قال في الدرر فانه يتقدم بالاختصاص به الى الاتفاق  
 ويسمي ذلك رجوعا نظرا الى الظاهر وان لم يكن رجوعا حقيقة على ان هذا الحكم غير مختص  
 بالهبة بل الاب اذا احتاج اليه الاخذ من مال ابنه ولو غائبا كما ذكر في باب النفقات قال صدر  
 الشريعة ونحن نقول به أي لا ينبغي أن يرجع الى الوالد فان تلك الحاجة فتوهم بعض الناس  
 ان قوله ونحن نقول به ان للاب أن يرجع فيما وهب لابنه عنه دنا أيضا مطلقا وهو باطل  
 منسوخ الغلبة عن قوله فانه يتملك للعاجة فان مراده ما ذكرنا حتى لو لم يتبع لم يجز له الاخذ من مال  
 ابنه فان ما توهمه مخالفاته صريح لما قلنا كقاضيان وغيره ان قرابة الوالد من جهة الموانع اه  
 ولهذا لم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لتخصيص القرابة بغير الاب بل تركه على العموم  
 استحلالا على ما تقر ان للاب أن يتناول من مال ابنه عند الحاجة بغير ردها (قوله لذى رحم  
 محرم) خرج من كان ذارحم وليس محرم ومن كان محرم وليس بذى رحم درر فالاول كابن  
 العم فان كان أخاه من الرضاع أيضا وخارج أيضا واحترضه بقوله نسبافانه ليس بذى رحم  
 محرم من النسب كما في الخبر بلاية. والثاني كالأخ رضاعا قال الدرر لذى الرحم صاحب  
 القرابة والمحرم هو الذي يحرم من حكمته اه وانما لا يرجع فيها اقوله عليه الصلاة والسلام اذا  
 كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع فيه اولا ان المقصود منه ازالة الرحم وقد حصل وفي الرجوع  
 قطعية الرحم اه زايح (قوله منه) صفة محرم والضمير فيه للرحم فخرج الرحم غير  
 المحرم كابن العم والمحرم غير الرحم كالأخ رضاعا والرحم المحرم الذي يحرم منه لامن الرحم  
 كابن عمه وأخ رضاعا وعلى هذا الحاجة الى قوله نسبافانه لم يحتاج اليه لوجه الضمير  
 للواهب ليخرج به الاخ غير تدبر (قوله نسبافانه) حال من محرم فلو كان الرحم محرم من الرضاع  
 أو المصاهرة لا يمنع الرجوع لعدم وجوب ماله ولذا لا يجب ان اتاؤه عليه عند مجزوء وان كانت  
 صلاته منه دون اليها (قوله ولو ذميا أو مستأمنا) لانه واجب الصلاة ومحل للصلاة لقوله تعالى  
 لا ينهاكم الله عن الذين ليقتلواكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبغوههم ولقبول الذمة  
 والامان فقد ترك المقاتلة قال الله تعالى من أجلهم الحرب (قوله بالرحم) أي بالرحم  
 موجب للمعربة وان صار له رحم بالرضاع والمصاهرة فانه لا يمنع الرجوع (قوله ولو ابن عمه)  
 أي ولو كان أخوه رضاعا ابن عمه وهذا خارج بقوله منه أو بقوله نسبافانه لان محرميته ليست  
 من النسب بل من الرضاع ولا ينبغي ان وصله بما قبله غير ظاهر لان قوله لمحرم بالرحم لا يشله  
 لذكره رجاء الآن يقال قوله بالرحم الباطن فيه لا بسببه أي المحرم بسبب غير الرحم كالباتن في  
 قوله به عدم المصاهرة تامل (قوله والمحرم) عطف على المحرم فلا يمنع الرجوع (قوله  
 كاهات النساء والرأب) ومنهم أن ذواج البنين والبنات خاتمة (قوله وأخيه وهو عبد

لعنة هاجونه فيسلم لها كافي  
 والقاف القرابة فلو وهب  
 لذى رحم محرم منه نسبافانه  
 ولو ذميا أو مستأمنا  
 لا يرجع) في (ولو وهب  
 بالرحم) كاهات  
 رضاعا ولو ابن عمه والمحرم  
 المصاهرة كاهات النساء  
 والرأب وأخيه وهو عبد

عن هبةك كاسر ولو وجد قال بعض الافاضل والذي يظهر ما قاله ابو يوسف لان الشيء ينتهي  
باتهامه علمته وسقط الدين المثل ولم يبق المثل في عهد الدين كمن له على آخر دين مؤجل فتضاها  
قبل الاجل فاستحق ذلك عاذا الدين مؤجلا لانه لا يابطل القضاء بالاستحقاق بطل وهو سقط  
الاجل فتأمل اهـ \* (فرع) \* صلى له على عمه لوصيه دين فوهب الوصي عبده لصبي ثم اراد  
الوصي الرجوع في ظاهر الرواية لذلك وعن محمد المنع بزانية (قوله ورواية عن الامام)  
لان الساقط لا يعود كما قيل له نجس دخل عليه الماء الجارى حتى كثروا لانه عاد الى الفل  
لا يعود نجسا وقال ابو يوسف يعود الدين كما كان لان زوال الدين كان حكما للملك  
الموهوب لم يرد بطل المثل كما في المنع (قوله كما لا يعود النكاح) وذكرنا صدر الشهدا انه يعود  
قال في الخاتمة واما مثله النكاح ففيه روايتان عن ابي يوسف في رواية ان ارجع الواهب  
يعود النكاح اهـ وفي الهندية بعد ما ذكرنا عن صدر الشهدا وذكرنا في الكتاب في  
مواضع انه بالرجوع في الهبة يعود الى الواهب قديم ملكه والراصد منه العود الى قديم  
ملكه فيما يرد قبل ان يفسخ في الاترى ان من رده مال الزكاة من رجل قبل المحول وساله  
اليه ثم رجع في الهبة بعد المحول لا يجب على الواهب زكاة ما مضى اهـ فلم يجعل قديم ملكه  
عادا اليه في حق زكاة ما مضى وكذلك من وهب من آخر دارا وسلمها الى الموهوب له ثم بيعت  
دار يجنيها ثم رجع الواهب فيها لم يكن للواهب ان يأخذها بالشفعة ولو عاد اليه قديم ملكه فيها  
مضى وجعل كأن الدار لم تزل عن ملكه لكان له الاخذ بها بالشفعة اهـ وعزاه لاذخيرة  
(قوله والزاي) في الغات قد ضاع بعض العرب ومنهم من يقول زاي ومنهم من يقول زاي  
في قصورها ومنهم من يقول زاي وهذا اقبح الوجوه لانه ليات اسم على حرف ومنهم من  
يقول زى فيشد الياء ابو السعد عن ابن عبيدون (قوله فلو وهب لامرأة الخ) الاصل  
ان الزوجة تظلم القرابة حتى يجرى التوارث بينهم ابلا صاحب وترد منه اكل واحد منها  
للاخر فيكون المقصود من هبة كل منهم الا الاخر الاصل والتوارث دون العوض بخلاف  
الهبة للاجنبي فان المقصود منها العوض ثم المعتبر في ذلك حالة الهبة فان كانت اجنبية  
كان مقصوده العوض فثبت له الرجوع فيها فلا يسقط بالتزويج وان كانت حليلة لمكان  
مقصوده الصلة دون العوض وقد حصل فسقط الرجوع فلا يعود بالانابة اهـ زيلعي  
ملخصا (قوله لا) أي لا يرجع ولو فارقها به كذلك لا يملك الرجوع اقيام الزوجة وقت  
الهبة (قوله كمنه) أي لو وهبته لرجل ثم نكحها رجع ولو تزوجها الاوان فارقها  
والاولى ان يقول كما اذا كانت هي الواهبة فمما (قوله ولو في مرضه) قال في الاصل  
ولا يجوز هبة المريض ولا صدقة الامقبوضة فاذا قبضت جازت من الثلث وانما قبل  
التسليم بطأت ويجب ان يعلم بان هبة المريض هبة عقد وليس بوصية واعتبارها من الثلث  
ما كان لانها وصية ولكن لان حق الورثة يتعلق بالمريض وقد تبرع بالهبة فليزم تبرعه بقدر  
ما جعل الشرع له وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة عقدا اشترط له ما تشرائط الهبة  
ومن جملة ما قبض الموهوب قبل موت الواهب اهـ يحيط (قوله ولا تنقلب وصية) لما علمت  
ان هبة المريض هبة عقدا وهي ايت باهل قبضه لان الوفاة بضمها كانت ملكا له ويستحيل ان

ورواية عن الامام كما لا يعود  
النكاح لو وهبها لزوجها ثم  
رجع خاتمة (والزاي الزوجة)  
وقت الهبة فلو وهب لامرأة  
ثم نكحها رجع ولو وهب  
لامرأة لا كمنه  
\* (فرع) \* لانصحة  
المولى لام ولده ولو في مرضه  
ولا تنقلب وصية اذ لا بد  
للمعجور اعمالا وصى اها  
بعد موته يصح

الواهب الثاني به أوارث أو وصية أو شرا أو ماش - به ذلك لم يكن للواهب الاول أن يرجع  
(قوله فلو ضعى الخ) أما لو طبعها بعد ان ضعى بها أو بدون التضحية ينبغي أن لا يرجع لأنه  
بمنزلة الاستهلاك كما علم في باب الغصب (قوله لا يمنع الرجوع) ويجوز به الاضحية والتمتع عند  
محمد وليس له الرجوع في قول أبي يوسف والصحيح ان قول الامام كقول محمد هندية عن المحط  
قال ط وسكت عن النذر والظاهر عدم الاجزاء لعدم الوفا بالنذر اه قال الساجاني  
وبظهر انهم يجزئ عن النذر والقران اما على رواية انه غير فسخ من الاصل اذ لم تكن قضاء  
فظاهر واما على غير ما قلنا هذه الاشياء غير محسوسة حتى يتأخر فيها النقص وصريحه وان  
الزكاة تعود وكذا الثلثة في الموهوب المال قيل الحول ثم يرجع بعده وفيه الرجوع بعد  
ما وهب الداروية من داريجوارها وسياق

وواهب شاة راجع بعد ذبحها \* فيجزي من ضعى عليه أو يؤجر  
وهذا البيت تضمن جميع ما ظهر لي اه (أقول) ولانه وان لم يبع له كل المذكور لكنه باق  
على ملكه بعد الذبح ولذا يصدق به والصدقة لا تكون الا بهاءه ملكه تامل (قوله والنذر)  
اهله أراد به هنا المطلق فلا يتكرر مع المصنف أو يقال انما كررها بعد ذكرها لانه نقل  
عبارة المجتبى برمتها تأييد الماتى المتن (قوله فله) أى الموهوب له (قوله فله الرجوع)  
مالم يقبضه لانه صدق عليه ولو وهب له شاة أو قبضه فاختاره الواهب واستهلكه غرم قيمته  
للموهوب له ولو كان شاة فذبحها الواهب بعد قبض الموهوب له ياخذ الشاة المذبوحة من غير  
تقديم بخلاف ماله كان ثوبا فقطعه الواهب فان الموهوب له ياخذ الثوب ويغرم الواهب له ما بين  
اقطع والصحة هندية (قوله خلافا للثاني) أى فلا يمنع الرجوع عنده والخلاف يجزى  
أيضا في مسئلة الاضحية وما عطف عليها كما هو في المجتبى ولذا قال في الموهوب له من غير تضحية  
له الرجوع اتفاقا أى لم يخالف فيها أبو يوسف لانه لم يخرج عن ملكه أصلا وفي التضحية  
خرجت عنه لانه لو كان وقت التضحية لله تعالى لكانت التماسا وقت القرية بارة اذ  
الدم وله الا أن يأكل لحمها فلم يخرج عن ملكه بالكلية وهذا ظاهر في الاضحية واما في النذر  
فكذلك كما علمت (قوله فله الرجوع اتفاقا) لانه لم يخرج عن ملكه أصلا (قوله سقط  
الدين والجناية) كما قدمناه وصورة المسئلة رجل له على عبد دين فوهبه مولاه صاحب الدين  
وقبله سقط دينه لان بقوله الهبة كان راضيا باسقاط حقه في الدين وانش الجناية لانه ما  
يتعلقان برقة العبد ولا يرجع على العبد بشئ لان السبيل لا يستوجب حقا على عبده (قوله  
ثم لو رجع) أى الواهب في هبته (قوله صح استحسانا) وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة  
لانه رضى بسقوط حقه ليس له العبد فكان بمنزلة العوض وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة  
والمعلى عن أبي يوسف وهشام عن محمد وعلى قول أبي يوسف اذ ارجع في الهبة يعود الدين  
والجناية وأبو يوسف استفسر في قول محمد وقال رأيت لو كان على العبد دين أصغر فوهبه  
مولاه منه فقبل الرضى وقبض سقط الدين فان رجع بعده ذلك لو قلنا لا يعود الدين كان قبول  
الرضى الهبة تصرفا مضاعفا على الصغير ولا يعلل ذلك ووجه الاستحسان انهم لم ينص على العوض  
فكان اسقاطا محضا وكانت الهبة خالية عن العوض لان شرط العوض أن يقول هو عوض

(فلو ضعى الموهوب  
له بالثاة الموهوبة أو نذر  
التصدق بها وصارت لها  
لا يمنع الرجوع) ومنه  
التمتع والقران والنذر  
مجتبى وفي المنهاج  
وان وهب له ثوبا فله  
صدقة لله تعالى فله  
الرجوع خلافا للثاني (كما لو  
ذبحها من غير تضحية) فله  
الرجوع اتفاقا \* (فرع) \*  
عبد عليه دين أو جناية  
خطافوه به مولاه فغرمه  
أو لولي الجناية سقط الدين  
والجناية ثم لو رجع صح  
استحسانا ولا يعود الدين  
والجناية عند محمد

متأخرا عن العدة ان أضافه الى الهبة بان قال هذا عوض هبتك أوجار بترك يصح ويكون  
العوض هبة يصح بما تصح به الهبة ويبطل بما تبطل به الهبة ويتوقف المالك على القبض ولا  
يكون في معنى المعاوضة ابتداء ولا انتهاء فاما اذا لم يصف العوض الى الهبة فلكل واحد منهما  
الرجوع بما وهب ونزل عن شرح مختصر القندوري العوض اذا لم يكن مشروطا بالعقد فهو  
هبة في نفسه فيتوقف المالك على القبض ولا يصح الشيوع وفي حق الاول يعتبر عوضا ثم يسط  
به الرجوع فثاني مختصر المحيط موافق للمعنى بأحد وجهيه وفي غاية البيان قال أصحابنا ان  
العوض الذي يسط به الرجوع ما شرط في العقد فاما اذا عوضه بعد العقد لم يسط الرجوع  
لانه غير مستحق على الوهب له وانما تبرع به ليطع عن نفسه الرجوع فيكون هبة مبتدأة  
وليس كذلك اذا شرط في العقد لانه يجب أن يصير حكم العقد حكم البيع ويتعاقب به الشفعة  
ويرد بالعيب فدل انه قد صار عوضا عنها وقالوا أيضا يجب أن يمتنع الرجوع في العوض الشرائط  
المتبعة في الهبة من القبض وعدم الشيوع لانه هبة كذا في شرح الاقطع وقال في التحفة فاما  
العوض المتأخر عن العقد فهو لا سقاط الرجوع ولا يصح في معنى المعاوضة لا ابتداء ولا  
انتهاء وانما يكون الثاني عوضا عن الاول بالاضافة اليه نصا كذا في هذا عوض عن هبتك فان  
هذا عوض اذا وجد القبض ويكون هبة يصح ويطل بما تصح ويطل به الهبة وأما اذا لم  
يصف الى الاول يكون هبة مبتدأة ويسقط حق الرجوع في الهبتين جميعا انتهى  
مع بعض اختصار ومفاده أنهم ما قولان أو روايتان الاول لزوم اشتراطه في العدة والثاني  
لا يلزم الاضافة الى الاول وهذا الخلاف في سقوط الرجوع وأما كونه معاينته فالا  
نزاع في لزوم اشتراطه في العقد تامل وسنذكر آخر الفصل في الفروع بيان العوض مفعلا  
عن الهندية ان شاء الله تعالى في راجعه (قوله وفروع المذهب مطلقة كالمس) من دقيق الحنطة  
وولده احدى جارتين قال في المنع منها ما قدمناه من ان دقيق الحنطة يصلح عوضا عنها ومنها  
ما تقدم من انه لو عوضه ولدا احدى جارتين وهو هبة ويعد بعد الهبة فانه يتمتع برجوع اه  
(قوله فتدبر) قال العلامة أبو السعود قلت الظاهر ان الاشتراط بالنظر لما سبق من توزيع  
البدل على المبدل لمطلقا وحيدته في الجنب ليخالف اطلاق فروع المذهب فتأمل انتهى  
لكن قال العلامة السنجاني أقول بل فروع المذهب صريحة في عدمه كما قدمته من  
الخلفية وكما قدمه الشارح في قوله ومراده العوض الغير المشروط فلا تلتفت الى الجنب ثم  
ظهر ان المراد به عدم كونه عوضا انه لا يجعل الهبة معاينته ثم رأيت شيخنا أجاب بتطهير هذا  
انتهى فتأمل (قوله خروج الهبة) لانه حصل بتسليم الواهب فلا يقضه اطلاق في الخروج  
فتشمل ما اذا وهب لانسان دراهم ثم استعرضها منه فانه لا يرجع فيها الاستهلاكها ثانية وتشمل  
أيضا ما لو وهب لمكاتب انسان ثم هجز المكاتب لم يرجع المالك في الهبة عنه محمد لان تقاضاها من  
مالك المكاتب الى مالك مولاه خلاف لا يبرئ يوسف كما في المنع (قوله سواء كان) أي رجوع  
الثاني (قوله نسف) فاذا عاد الى الواهب الثاني ملكه كما كان منه لمقاها (قوله لم يرجع  
الاول) لان حق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا المالك دور عن المحيط (قوله ولو باع نصفه الخ)  
مرتبط بالنصف وبظهر في صورة تكرار الهبة أيضا قال في المحيط البرهاني ولو وصل الى

وفروع المذهب مطلقة كما  
مرتدبر (والخارج خروج  
الهبة عن ملك الموهوب له)  
ولو جبهة الا اذا رجع الثاني  
فلاول الرجوع سواء كان  
بقضاء أو رضا لما سيجي  
ان الرجوع فسخ حتى لو  
عادت بسبب جديد بان  
نصف فيهما الثالث على  
الثاني أو باع منه لم يرجع  
الاول ولو باع نصفه رجع  
في الباقي لعدم المانع وقيد  
الخروج بقوله (بالكلية) بان  
يكون خروجها عن ملكه من  
كل وجه ثم نزع عليه بقوله

الى فلان قضاؤه ولم يقل عنى أو قال انقض فلا نألفا ولم يقل عنى ولا على انضمامها أو كقول  
 به ان دفع فلان كان المأمور بشره كاللازم أو خيلطه ورجع على أمره ومعنى الخيلط أن يكون  
 بينهم ما أخذوا إعطاء أو مواضعة على انه حتى جاز رسول هذا أو وكيله يبيع منه أو يقرضه فانه  
 يرجع على الأمر اجاعا إذا الضمان بين الخليطين مشروط عرفا إذا العرف أنه إذا أمر من يركه  
 أو خيلطه بدفع مال الى غيره بامرهم يكون ديناً على الأمر والمأخوذ كالشروط وكذا لو كان  
 المأمور في عبال الأمر أو بالأمور كس يرجع اجاعا وان لم يقل على انضمام ولم يشترط  
 الرجوع اهـ وأقاد التعليم بالضماع عرفان ما جرى به العرف في الرجوع على الأمر  
 يرجع وان لم يكن خليطاً ولا في عباله ولذا أثبتوا الرجوع الصريح في المصلحة (قوله وان احتج  
 نصف الهبة برجع نصف العوض) لانه لم يدفعه الا لئلا يملكه الموهوب كله فإذا مات به برجع  
 عليه بقدره كغيره من المعاوضات دور قال السمرقندي وهذا إذا احتج نصف معين أما  
 إذا لم يكن معينا تطل الهبة أصلاً كما في الشرح اهـ وقال في الجوهرية وهذا أى الرجوع  
 فيما إذا لم يحتمل القسمة وان فيما يحتملها إذا احتج نصف الهبة بطل في الباقي ويرجع في  
 العوض أى لان الموهوب له تبين انه لم يعل ذلك اليه من المستحق فبطل العقد دفعه من الأصل  
 فلجوز في الباقي كان هبة مشاع فيما يحتمل القسمة وذلك يمنع ابتداء التقليد بالهبة أشار اليه  
 سرى الدين (قوله وعكسه) لا أى ان احتج نصف العوض لا يرجع نصف الهبة لانه ليس  
 عوضاً حقيقة على ما تقدم ولان النصف الباقي مقابل لكل الهبة فان الباقي يصلح للعوض  
 ابتداءً فكذلك باقاً الا انه يقضي (قوله ليس لم العوض) الاولى أن يقول لانه لم يملكه العوض  
 فتأمل (قوله الغير المشروط) أى في عقد الهبة (قوله أما المشروط) أى في العقد (قوله  
 فيوزع) لانه يبيع (قوله كالواستحق) تنظير لما فهم قوله لم يرد ما بقي فانه مقهوم انه إذا رد  
 ما بقي يرجع بكل الهبة (قوله لان كانت هالكه) فان استحق العوض رال هبة هالكه لا يرجع  
 الواهب على الموهوب له أصلاً لان هلاك الهبة مانع من الرجوع اهـ شلبي أى وقد  
 هلك على ملكه واستيجال الرجوع فيما فاسد سوى في ذلك التهرب وعنده ط (قوله  
 لم يرجع) أى الواهب على الموهوب له ببدل العوض لان الزيادة مانعة من الرجوع كالهلاك  
 (قوله يرجع على الموهوب) لان المانع قد خص النصف (قوله ولا يضر الشبوع) أى الحاصل  
 بالرجوع في النصف قال في البرز زينة عوضه في بعض هبته بان كانت أفاعوضه درهماً مائة  
 فهو دفع في حق الدرهم يرجع في الباقي وكذا البيت في حق الدار (قوله ولم أر من صرح به  
 غيره) قاله المصنف في منحه وفيه بل صرحوا بان العوض قسمان قال سرى الدين جعل  
 صاحب البدائع المحيط العوض على نوعين عوض مشروط في العقد وسه في كلام المصنف  
 آخره - ثلثه من هذا الباب وعوض متأخر عن العقد وهو ما ذكره المصنف والعين للعوض أى  
 المتأخر اهـ وقد قد صاحب الهندية باباً مسمى قهلاهما ويرقى دينه ما عاذا كرهنا من انه ان لم  
 يكن مشروطاً واستحق بعضه فانه يتمتع الرجوع وان كان مشروطاً تقدم على الهبة ط \* قال  
 في مشتمل الاحكام ناقلاً عن مختصر المحيط العوض المانع ان كان مشروطاً في العقد فلكل  
 واحد الامتناع عالم بقاءه فافهم بمنزلة البيع يردان به وبوجوب له الشفعة ولو كان العوض

(وان استحق نصف الهبة  
 برجع نصف العوض  
 وعكسه لا مال يرد ما بقي)  
 لانه يصلح عوضاً ابتداءً  
 فكذلك ابتداءً لانه يبيع به  
 ليس لم العوض ومراعاة  
 العوض الغير المشروط  
 أما المشروط فبإدلة كما  
 سيجي - فيوزع البديل  
 على المدل نهابة (كالوا  
 استحق كل العوض حيث  
 يرجع في كلها ان كانت  
 قائمة لان كانت هالكه)  
 كالوا استحق العوض وقد  
 ازدادت الهبة لم يرجع  
 خلاصة (وان استحق جميع  
 الهبة كان له ان يرجع في  
 جميع العوض ان كان قائماً  
 وعنده ان العوض هالكاً  
 وهو ملحق ببقية ان قيمها)  
 غاية (ولو عوض النصف  
 رجع العوض) ولا يضر  
 الشبوع لانه طارئ  
 (تنبيه) \* نقل في المجتبى  
 انه يشترط في العوض أن  
 يكون مشروطاً في عقد  
 الهبة أما إذا عوضه بعده  
 فلا يلزم من صرح به غيره

مالا يتقنه في هذه الموانع ففعل فالتعرض بجمع على المستعرض والمستعرض هل يرجع  
 على الأمر ان شرط الرجوع يرجع وبدون الشرط لا يرجع والخيار انه يرجع تارة في  
 كتاب الوصايا \* وفي مجموعة النقيب عن العمادية أن المأمور بالاتفاق من مال نفسه في حاجة  
 الأمر قال بعضهم بوجوب الرجوع اذا اشتراطه وقال بعضهم بوجوب الرجوع من غير  
 اشتراطه وهو الأصح \* ولو قال عوض عن هبتي أو أطعم عن كفارتك أو أدز كذا مالي أو هب  
 فلاناعي الفال لا يرجع بلا شرط الرجوع كما في البزاية \* وذ كرفي السراج الوهاج ضابطا آخر  
 ان الواجب الذي سقط عن الأمر بدفع المأمور ان كان من احكام الأمر فقط لم يرجع بلا شرط  
 الرجوع لانه لو يرجع لرجع باكثر مما سقط وان كان من احكام الدين يرجع بلا شرط اه وقيد  
 هذا في الخلاصة \* اذا قال ادفع مقداركذا الى فلان عني فلولم يقل عني او ادفعه فاني ضامن  
 فدفع المأمور ان كان شريك الأمر او خليفته ونفسه بان يكون بينهما في الدوق اخذوا عطاء  
 ومواضعة فانه يرجع على الأمر بالايجاع وكذا لو كان الأمر في عيال المأمور او المأمور  
 في عيال الأمر وان لم يوجد واحد من هذه الثلاثة فلا رجوع اليه \* وعند ابي يوسف يرجع  
 وهذا اذا لم يقل اقض عني فان قال ثبت له حق الرجوع بالايجاع من مجموعة النقيب \* قال في  
 الخاتمة ذ كرفي الامر اذا امر صير في مالي المصارفة ان يعطى رجلا الف درهم قضاء عنه أو لم يقل  
 قضاء عنه ففعل المأمور فانه يرجع على الأمر في قول ابي حنيفة فان لم يكن صير في الأمر يرجع  
 الا ان يقول عني ولو امره بشراؤه او بدفع الفداء يرجع عليه استصحبنا وان لم يقل عني ان ترجع  
 على بذلك وكذا لو قال اتفق من مالك عني عيالي أو في بناء داري يرجع عما اتفق وكذا لو قال اقض  
 ديني يرجع على كل حال ولو قضى نائبة غيره بامر رجع عليه وان لم يشترط الرجوع هو الصحيح اه  
 والماصل انه اذا قال اقض ديني أو نائبة عني أو اكفل فلان بالف على او اقضه بالف على أو اقض  
 مالي على أو اتفق على عيالي أو في بناء داري يرجع مطلقا بشرط الرجوع أولا قال عني أولا وكذا  
 لو قال ادفع الى فلان كذا وكان المأمور صير في مالي أو خليفته أو في عياله والا فلا مال لم يقل  
 عني أو على أي ضامن بخلاف ما لو قال هب فلان عني ألفا أو اقضه ألفا أو عوضه عني أو كفر  
 عن عيني بطعامك أو أدز كذا مالي بمالك أو اجمع عني رجلا أو اعطني عني عبيدا عن نظاري فلا  
 رجوع الا بشرطه وان كان المأمور خليفته أو قال عني لجملة هذه المسائل اربعة أقسام  
 الاول ما يرجع به المأمور مطلقا الثاني ما يرجع ان كان صير في مالي أو خليفته أو في عياله الثالث  
 ما يرجع ان قال عني الرابع ما لا رجوع فيه الا بشرط الرجوع وقد تلخص سيدي الوالد  
 رحمه الله تعالى في هذا المصطلح من كلام الخاتمة والخلاصة فهذه المسائل منصوص عليها في  
 الخاتمة والخلاصة وبها يستغنى عن الامور المارة لانها غير ضابطة وكذا المصطلح الذي  
 ذكرناه عن الشارح وهو من قام عن غير به بواجب بامر رجع عما دفع الخ فانه غير ضابط  
 أيضا لانه لا يشترط الامر بالاتفاق في بناء داره بشراؤه الاستيعار قضاء النية بشرطه الواجب  
 الاخرى كالامر بادائي كانه ونحوه \* وفي نور العين عن مجمع الفتاوى أمر أحد الورثة انسانا  
 بان يكفن الميت فكتب ان أمره لم يرجع عليه يرجع عليه كما اتفق في بناء داري وهو اختصار  
 من الاسلام وذ كرفي امره ان له ان يرجع بماله امر القاضي وفيه عن النخبة قال ادفع

أمر رجل بالان يقضى دية حيث يرجع عليه وان لم يضمن لان الدين واجب عليه مخ (قوله)  
ولو باصره) يعني لا رجوع للأجنبي على الموهوب له ولو لم يكن باصره (قوله) اهدم وجوب  
التمويه (بعض) عليه لقوله ولا رجوع ولو باصره (قوله) بخلاف قضاء الدين أي حيث يرجع  
الأجنبي على المدين اذا قضى باصره أي ولو لم يقل اني ضامن لان الدين ثابت في ذمته وقد أمره  
أن يستقطم ما لم يضمنه فيكون أمر ابا ن عليه ما كان للطالب وهو الدين فصار كالموكل أمره أن  
يملكه عيناً ذكره الزبلي قال الاتفاق والفقهاء فيه أنه لما أمره بقضاء الدين صار مستقراً  
منه ذلك القدر وموكلاً بايامه بالصرف الى غيره لانا ولم نجعله كذلك لا يتصور فراغ ذمته عما  
عليه لان الذمة لا تفرغ الا بالقضاء ولا يقع القفل قضاء الا اذا انتقل في المؤدى الى من عليه  
الدين أو لا حتى اذا قضى رب الدين وجب للمدينون مثل ما عايناه في بيان قضا صا صا وهذا  
لا يحتاج اليه في الهبة لانه لا دين على الموهوب له حتى يحتاج الى فراغ ذمته بتقدير  
الاستتقراض فافترق من هذا الوجه اه شلي (قوله) ما يطالب به الانسان دخل فيه  
النفقة على الزوجة والاولاد (قوله) بالحبس والملازمة) خرج بذلك الأمر بالتمويه كغيره وأداء  
النذر فانه وان كان يطالب به سبباً للحبس والملازمة فليتناحل (قوله) لكن استدرالك  
على قوله وما لا فلا (قوله) بالشرط رجوع) كانه لان العرف قاض بضمن ما يدفع في ذلك وقد  
ذكر هذا البحث المصنف وشيخه في محله وأشار بقوله فتأمل الى نظري وجه الاستثناء لكن قد  
يقال ان هذا الاستدراك والاتفاق على بناء الدار لمحقان بما له المطالب يحبس به ويلزم عليه أما  
الاسير اذا لم ينفذ فهو كالرقيق تحت أيدي المتمركين بل أعظم بلاه وربما يتعرضون لقتله عن  
دينه ولا يقدر أن يتخلص بالانقضاء فالحق بحال له المطالب وأما بناء الدار فانه من جهة الحوائج  
الاصيلة لان عدم مكان يابى اليه وبسرفه أهله ويحتمل فيه ماله يؤدي الى هلاكه فكان  
لا بد له منه فالحق بما له المطالب أيضاً نظيره ما قالوا في الكفالة بالتوايب فهي صحيحة وان كانت  
تؤخذ منه بغير حق لانه تؤخذ منه فوق اخذ الحق فخازت الكفالة التيمم الدفع التضييق عليه فتأمل  
(اقول) وقد ذكرنا شرح قبل كفاية الرجلين اصلين آخرين احدهما من قام عن غيره بواجب  
أمره رجوع بمادفع وان لم يستطع كالأمر بالانقاف عليه وبقضاء دية الا في مسائل أمره  
بشعوى عن هبته وباطعام عن كفارته وبإدائه عن تركه ماله وان يجب فلا نافي ألفاً ثانياً  
في كل موضع علق المدفوع اليه المال مقابل ما علق مال فان المأمور يرجع بالشرط والا فلا  
فالمشترى او الغاصب اذا أمر رجلان بدفع الثمن أو بدل الغصب الى البائع أو المالك كان  
المدفوع اليه مالاً كالمدفوع بمقابلته مال هو المبيع أو المغصوب وظاهره أن الهبة لو كانت  
بشرط العوض فأمره بالتعويض عنها يرجع بالشرط لوجود المالك بمقابلته مال بخلاف مال  
أمره بالاطعام عن كذاره أو بالاحتجاج عنه ونحوه فانه ليس بمقابلته مال فلا رجوع للمأمور على  
الأمور بالشرط الرجوع للمأمور على الأمر بالشرط الرجوع ويرد عليه الأمر بالاتفاق عليه فانه قد قدم انه ليس  
بمقابلته مال فلا رجوع للمأمور على الأمر بالشرط الرجوع ويرد عليه الأمر بالاتفاق عليه  
فانه قد قدم انه يرجع بالشرط مع انه ليس بمقابلته مال وكذا الأمر بإدائه الثواب وبتخليص  
الاسير على ما مر\* قال في التوازل قوم رقت اهلهم مصادرة فأمر وارجلان يستقرض لهم

ولو باصره الا اذا قال عوض  
على أني ضامن اهدم  
وجوب التمهيض بخلاف  
قضاء الدين (و) الاصل ان  
(كل ما يطالب به الانسان  
بالحبس والملازمة يكون  
الأمر بإدائه مشتملاً للرجوع  
من غير اشتراط الضمان  
وما لا فلا) الا اذا شرط  
الضمان ظهرياً وحديثاً  
(فلو أمر المدينون رجلاً  
بقضاء دية رجوع عليه)  
وان لم يضمن لوجب به عليه  
لكن يخرج عن الاصل  
قالوا ان اتفاق على بناء  
داري أو قال الاسير اشتري  
فانه يرجع فيه ما بالشرط  
رجوع كقوله خاتبة مع  
أنه لا يطالب به بالحبس  
ولا بالملازمة فتأمل

الرجوع) وجهه في العبد يظهر لان الهبة تبرع وهو ليس من أهله فاذا ملك العبد الرجوع  
لبطلان الهبة فكذلك الموهوب له الرجوع بالعوض لان التعويض مبنى على الهبة وقد بطلت  
أو السهو ويحتمل أن وهب مبنى لئلا يعرض وعوض مبنى للقول قال في الخاتمة العبد المأذون  
اذا وهب لرجل فعوضه الموهوب له كان لكل واحد منهما - أن يرجع في اذرع لان هبة العبد  
باطلة ما ذوقنا كان أو منحجورا أو اذ بطلت الهبة بطل التعويض (قوله من نصراني) من غنائه  
اللام (قوله خرا) مفعول تعويض ومنعول هبة محذوف وهو من إضافة المصدر لفاعل  
والمعنى لا يجوز أن يعرض المسلم خرا أو خنزيرا إذا وهب له النصراني شي - بالانعام - ما عن غنائه  
الخنزير والخنزير غنائه كما هو الذي أن يرجع في هبته قال الطحاوي والظاهر انه لو كانت المسئلة  
بالعكس يكون الحكم كذلك ويجزئه قال في الهندية وأهل الذمة في الهبة منزلة المسلمين لانهم  
اتمروا - أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا أنه لا يجوز المعاوضة بالخمر من الهبة فها  
بين المسلم والذي سواء كان المسلم والعوض الخمر والذي ثم ذكر ذمي وهب المسلم شيئا فعوضه  
خمره الرجوع في هبته اه (قوله بعض الموهوب) قال في العناية مثل أن يكون  
الموهوب دارا والعوض بيت من أو الموهوب ألفا والعوض درهم من افانه لا يقطع به حق  
الرجوع لاننا لم يثبت أن قصدا الواهب من هبته لم يكن ذلك فلا يحصل به خلافا لفرقائه قال  
التحفي بذلك سائر أمواله وبالقيل من ماله لا يقطع الرجوع فكذلك اذا عظمه فيها (قوله فله  
الرجوع في الباقي) لان حقه كان ناشئا في الكل فاذا وصل اليه بعضه لا يقطع حقه في الباقي  
زيالي (قوله صح) سواء كان في مجلس أو مجامع بحر (قوله والا) هي مسئلة المصنف  
(قوله في هبة) يعني اذا وهب به دراهم تعينت فلو ابدلها بغيرها كان اعراضا عنه فلو اثنى  
بغيرها دونها - فله فهو هبة متدأة واذا قبض الموهوب له وأبدلها بغيرها أو بغير جنسها  
لا رجوع عليه ومثل الدراهم الدنانير ط (قوله ورجوع) أي ليس له أن يرجع الا اذا كانت  
دراهم الهبة فائقة بعينها فلو ائتمتها كان اهلا كايمنع الرجوع ط (قوله لحدوثها بالطن)  
أي فهو غير المخطئة فلا يقال انه عين الموهوب أو بعضه ولذا الوهب الدقيق في المخطئة ثم طعنه  
وسلمه يصح لانه لما وهبه كان مده ومأجدين الهبة كما قدمنا (قوله وكذا الوصية) لان الشيء مع  
غيره غير مع نفسه فالثوب المصوغ والوبرق المثلوث بالسي غيرهما - ما خابن عن الصبيغ  
والثوب ولان ما في الثوب من الصبيغ وما في السوبرق من السيمن ونحوه يصلح عوضا (قوله ثم  
عوضه) أي البهض أي حقه - له عوضا عن الهبة صح لمعول الزيادة فيه - فكانه شي آخر (قوله  
امتنع الرجوع) لانه ليس له الرجوع في الولد فضع العوض اه مخ والظاهر ان ذكر الماريتين  
اتفاق والاولى للمصنف التعيينا وحده وهو كذلك في بعض النسخ ط (قوله وضع العوض  
من اجنبي) أي دفعه لان الموهوب له لا يحصل له بهما العوض - ثم يكن سائلا منه قبل  
فيصع من الاجنبي كما يصع منه الخلع والصلح عن دم العمد اه زيالي (قوله كبذل الخلع) أي  
كما يصع عن بدل الخلع من اجنبي وكان الاولى تقديمه - على قوله وسقط كما فعل العيني (قوله ولا  
رجوع) أي لم يعرض على الموهوب له ولو كان شريكه - سواء كان باذنه أو لان التعويض ليس  
بواجب عليه فصار كالأمر ان يتبرع لانسان الا اذا قال على أن ضامن بخلاف المدينون اذا

الرجوع بحر (ولا  
يصح فعوضه - سلم من  
نصراني عن هبته خرا أو  
خنزيرا) اذا يصح قلبا  
من المسلم بحر (ويشترط  
أن لا يكون العوض بعض  
الموهوب فلو عوضه البعض  
عن الباقي) لا يصح (فله  
الرجوع في الباقي) ولو  
الموهوب شيئين فعوضه  
أحدهما عن الآخر  
كان في عقدين صح والا  
لان اختلاف العدة  
كانت خلاف العين والدراهم  
تتبع في هبة ورجوع مجتمعي  
(وقد سبق في المخطئة يصلح  
عوضا عنها) لحدوثها بالطن  
وكذا الوصية بعض النصاب  
أوت بعض السوبرق ثم  
عوضه صح خاتمة (ولو  
عوضه ولذا احدى جاريين  
مده وبين وجهه) ذلك  
الولد (بهذا الهبة امتنع  
الرجوع صح) العوض  
(من اجنبي وسقط حق  
الواهب في الرجوع اذا  
قبضه) كبذل الخلع (واو)  
التعويض (بغيره) من اذن  
الموهوب له ولا رجوع



لم يذكر البدلية وفي الخاتمة بعث الى امرائه هدايا وعوضت المرأة وزنت اليه ثم غارقها فادعى  
 الزوج ان ما بعثه عارية وأراد ان يسترد وأرادت المرأة ان تسترد العوض فاقول للزوج في  
 مناعه لانه انكر القابل وللمرأة ان تسترد ما بعثته اذ تزعم انه عوض للهبة فاذا لم يكن ذلك  
 هبة لم يكن هذا عوضا لكل منهما المستردا مناعه وقال أبو بكر الاسكافي ان صرح حين  
 بعثت انه عوض فذلك وان لم تصرح به ولكن نوت أن يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلان  
 يثبت او لا يثبت انه على هذا ينبغي أن يكون في مثلث الاختلاف يعقوبية (قوله ولذا الخ) قال  
 ط الأولى حذف لانه جده لم يربط بما زاد وابقا المصنف على ظاهره لانه يقيد حكم  
 ما ذكره الشارح بالاولى اه نعم هو تعديلا لما يفهم من قوله رجوع كل بهيته فانه حيث هي  
 العوض هبة لانه قليل جديد وان معنى عوضا شرط لهما بشرط الهبة (قوله وافرار) عن مال  
 العوض فانه ان عوضه ثمرا على شجر لا يمت حتى يفرز وفي الهندية ان العوض المتأخر حكمه  
 حكم الهبة يصح بما تصح به ويبطل بما يبطل به الا في اسقاط الرجوع على معنى انه يثبت حتى  
 الرجوع في الاولى ولا يثبت في الثانية اه وهذا يدل على أن العوض لا يشترط في عقد الهبة  
 ط (قوله ولو العوض مجانسا) أي من جنس الهبة وبسبب أي أقل منها وذلك لان العوض انيس  
 يدل حقيقة اذ لو كان كذلك لما جاز بالآقل للراي حقيقة ذلك ان الموهوب له مالك للهبة والانسان  
 لا يعطى بدل ملكه كغيره وانما عوضه له بسقط حقيقة في الرجوع وأيضاً فانه لما كان العوض  
 قابلا لجديدا وفيه معنى الهبة المبدأة ولذا شرط فيه شرائطها فيجوز باقل من الموهوب ولو  
 من جنسه لا فرق بين الاموال الربوية وغيره اذ لو كان عوضا من كل وجه لا تمتنع في الاموال  
 الربوية الا ما لا يثبت بدايد عند اتحاد الجنس (قوله وهو تحريف) لكن قد يقال على هذه  
 النسخة انه اراد بالعقد عقد الهبة قال للعهد الحضورى ويراد به المعقود عليه والحاصل انه  
 لا ملجئ الى الحكم عليه بالتعريف مع امكان صحته اذا اصل في الامام أن تكون للعهد والعقد  
 المعهود هو الذى يوب له وهو عقد الهبة فكان معنى النسخة معقدا تامل (قوله ولا يجوز  
 للاب الخ) لانه تبرع ابتداء وليس له أن يتبرع من مال الابن فان عوض فللواهب أن يرجع في  
 هبته باطلان التمتع بزيادة وهذه العلة تنهيد الابن يرجع بما عوض لانه هبة من كل  
 وجه فصح الرجوع به والظاهر عدم كراهة الرجوع فيه لانه لم يتبرع فيه ابتداء بل لقصد  
 التمتع به ولم يتم له مكان كمالواستحق الموهوب فانه يرجع بالعوض فكذلك اذا لا يجوز له  
 التمتع به وان كانت الهبة لصغير بشرط التمتع به كافي الهندية وبما يتفرع على كون  
 العوض بمعنى الهبة أنه لا يجوز لانه ان تبرع وليس للاب أن يتبرع بماله وله منعه وحقه عن  
 رجوع الواهب في الهبة مع ان المسلم له مانع من دينه أن يرتكب المذكور ومع ذلك لوباع العين  
 الموهوبة لا تعيقا امتنع الرجوع وله ذلك في المنقول فان جاز له ذلك في العقار أيضا لا ضرر ورتزاد  
 على المسائل التي يساع فيها عقار الصغير (قوله من ماله) الضمير يرجع لا يقرب مذكور لا سيما  
 وقد علم من صريح عبارة البرازية ولو كان العوض من مال الاب يصح لما صرح وسببا من صحة  
 التمتع به من الاجنبى (قوله ولو رهب العبد) أي رهب له شخص ووهب بضم واو مبنى  
 للمجهول أي رهب له شخص شيئا (قوله ثم عوض) أي عوض العبد عن هبته (قوله فاكل منها ما

(و لذا) بشرط قبضه بشرائط  
 الهبة) كقبض وافرار  
 وعدم شيوخ ولو العوض  
 مجانسا أو بسبب أو في بعض  
 نسخ المتن بدل الهبة العقد  
 وهو تحريف (ولا يجوز  
 للاب أن يعرض عاوهب  
 للصغير من ماله) ولو رهب  
 العبد التاجر ثم عوض  
 فاكل منها ما

نفس القائل ان لم يكن له عاقلة هكذا يفيد اطلاقه ط (قوله خراج) بعم خراج الرأس  
والارض وقد عات من نقل الشريعة الى انه يوصى بها ويخرجان من ذلك قال المصنف في  
باب العشر من عليه عشر او خراج اذ امات اشد من تركه وفي رواية لابل يسقط باوت  
والاول ظاهر الرواية (قوله ضمان المعق) أي اذا عتق أحد الشر بكن حظه من عبد  
موسر انضم منه ثم بكفكات المعق سقط بموته (قوله هكذا نفقات) أي غير المستدانة بامر  
القاضي وفي حاشية أبي الهوداد المراد من النفقة التي تسقط غير المستدانة بامر القاضي  
أما في فقد جزم في الظاهر به بعدم السقوط وصحة في الأخيرة ونسبه الى كافي الخاكم وعلاه  
بان للقاضي ولاية عامة فكانت استدانة بامر بمنزلة استدانة الزوج بنفسه ولو استدانة  
بنفسه لا يسقط ذلك الدين عتق أو دهما فكذا هذا وقد تقدم في النفقات الكلام على هذا  
مستوفى وكذا في رسالة سيدي الوالد رحمه الله تحرير النقول في نفقات القروع والاصول  
فارجع اليها فانها في رتبة بابها ولم يثبت على منوالها (قوله كذا هبة) يعني اذا وهب ولم  
يسلم حتى مات فانها تبطل (قوله لما أن الجميع صلات) أي وفي حكمها كالخراج قد عات  
انه ليس محسورا فبما ذكره من التمسك بتمامها فتمامه وان الصلات لا تتم الا بالتمسك  
واذا مات قبل التمسك تسقط فان قيل لو كانت النفقة له كيف يجبر الزوج على التمسك  
قلنا يجبر وان يجبر الاتري ان من أوصى ان يوهب عبدا من فلان بعد موته فمات الموصى فان  
الورثة يجبرون على تنفيذ الوصية في العبد وان كان صله ولومات العبد تبطل الوصية وكذا  
الشفع بصفحتي على المشتري تسليم الدار اليه بالشفعة والشفعة صله شرعية ولومات الشفع  
بطلت الشفعة كما في شرح أدب القضاء (قوله بشرط أن يذ كر افظا الخ) لان حتى الرجوع  
ثابت ولا يسقط الا بعرض يرضى به ولا يتم ذلك بدون رضاه وفي الجوهر ما يثبتانه بكني العلم  
بانه عوض هبة ط قال في الخائنة وهب لرجل عبدا بشرط أن يعرضه فبأن تقابض اجاز  
والالا اه (قوله خذ عوض هبة) أفاد انه لو وهب لشيء أو تصدق عليه ولم يذ كر انه عوض  
لا يسقط الرجوع بل لكل منه ما أن يرجع في هبته كذا في البصائر لكن يؤيد كلام الجوهر  
المذكور ما يأتي عن البهقوية الا في قريبا فتأمل وفي أبي الهوداد بعد ان ذكر ما قلناه  
عن البحر وهو صريح في عدم الفرق بين الهبة والصدقة فيخالف ما قدمناه من أنه اذا كان  
المو هوب لفقير ليس له الرجوع لانها صدقة اللهم الا أن يحمل ما قلناه على ان المتصدق  
عليه عفى فتزول الخائفة لانها حينئذ تكون مجازا عن الهبة (قوله ونحو ذلك) أي من كل لفظ  
يفيد التعويض وفي الخائنة اذا تعرض بعد الهبة وقال هذا ثوب هبتك أو مكانك أو كافاك  
أو أثبتك أو تصدقتهم اعليك بدلا عن هبتك لا يفي للواهب الرجوع (قوله سقط الرجوع)  
أي رجوع الواهب والعرض كافي لا لقروي واليه بشعره وهم الشارح (قوله ولو لم يذ كر  
انه عوض) أي فيكون هبة مبدأ كافي الزبلي (قوله يرجع كل هبته) برفع كل منوال عوضا  
عن المضاف اليه لان التملك المطلق يحتمل الابتداء ويحتمل المجازة فلا يبطل حتى الرجوع  
بالشك مستغنى لكن قد يقال ان الاصل ان المعروف كالملفوظ كاصح به في الكافي وفي  
العرف يقصد بالتعويض ولا يذ كر خذ بدل هبتك ونحوه استحبابا فينبغي أن لا يرجع وان

ضمان المعق هكذا نفقات  
كذا هبة حكم الجميع  
بكون لما أن الجميع صلات  
(والعين العوض) بشرط  
أن يذ كر انظارا لعل الواهب  
أنه عوض كل هبته (فان  
قال خذ عوض هبتك  
أو بدلها) أو في مقابلتها  
ونحو ذلك (فقيضه  
الواهب سقط الرجوع)  
ولو لم يذ كر انه عوض  
رجع كل هبته

في قوله ولم يثبت كذا  
بأصل رواه ولم يذ كر  
اه

واذا مات الواهب فوارثه اجنبي عن العدة اذ هو ما اوجبه وحق الرجوع بمجرد خياري فلا  
يورث كنيار الشريط ولان الشارع اوجبه للواهب والوارث ليس بواهب فان ثلث انه بالموت  
فخرج الموهوب عن الملك فثبت في ذكر الخلفاء الميم اجيب بان الميت قد علم حكم الحلي في  
اشياء يمكن التجيز والتكفين وقضاء الدين وتنفيذ الوصية فربما يظن ان الهبة من تلك الاشياء  
فكان النص صريحا على الموت اولى ولا ينظر ما لو حكم بالحققة مرثدا ومقادما ذكر من  
التمثيل انه لو حكم بالحققة مرثدا فالحكم كذلك واجمع صريح النقل والله تعالى اعلم (قوله  
بعد ان تسلم) فديه لانه لو مات احد هـ ما قبله بطلت اعدى المالك ورجوع المستامن  
الى دار الحرب بعد الهبة قبل القبض مبطل لها كما وثق فان كان الحربي اذن لله لم يقبضه  
وقبضه به ورجوعه الى دار الحرب جاز استصحابا بخلاف قبضه بعد موت الواهب كذا  
في المبسوط بجر (قوله بطل) يعني عقد الهبة والاولى بطلت اى لان انتقال الملك للوارث قبل  
تمام الهبة (قوله ولو اختلفا) اى الشخصان لا يقيد الواهب والموهوب له وان كان التركيب  
يوهمه بان قال وارث الواهب ما قبضته في حياته وانما قبضته بعد وفاته وقال الموهوب له بل  
قبضته في حياته والعبد يد في الوارث ط (قوله والعين في يد الوارث) هذا ليس بقيد بل انى  
الهمدية عن الذخيرة قال المذمى عليه وهب لك والذى هذا العين فلم يقبضه الا بعد موته وقال  
الموهوب له قبضته في حياته والعين في يد الذى يدعى الهبة فالقول للوارث لان القبض قد علم  
الساعة والميراث قد تقدم القبض اه مخ و بجر وفيه تأمل ط وقد مر ما قري بالظاهر  
في وجه التأمل (قوله وقد انظم المصنف الخ) لم يذكر في المنح قال الحلبي هـ من الطويل  
من الضرب الثالث منه والجزء الاول فيه العلم والجزء الثاني مقبوض مع تركين هـ ديه ولو  
زاد او اسكن الباء من ديه اسلم من المال ط ٣ ولزاد الواو في اوله وشدد الباء مع سكون الهـ  
في ديه ليكن اولى وفيه ما يهـ لان الواو يجوز حذفه او لولا ط \* خراج ديات ثم كفارة كذا \*  
لاستقام وزنه وصح معناه او قال \* زكاة كذا غير خراج ورابع \* لاستقام ايضا  
(قوله كفارة) اطلق فيها فعمل كل كفارة وظاهره انهم انما سقط بالموت اصلاحا حتى لا يخرج عنه  
من ماله ولا يجب الوصية به وهذا خلاف ما نص عليه الشرع لاني فانه قال في نور الابصار  
وشرحه الصغيري احكام اسقاط الصلوة وزنه عليه الوصية بما قد رعا عليه وبقي في زمته  
حتى أدرك الموت من صوم نرض وكفارة وظهار وجوبه على احرام ومنه ذور فيخرج  
عليه وبه من ثلث ما ترك وان لم يوص لا يلزم الوارث الاخراج وعلى هذا ذين صدقة الفطر  
او النفقة الواجبة والخراج والجزية والكفارات المالية والوصية بالحج والصدقة  
المنذورة والاغـ كاف المنذور عن صوم هـ مختصر فان اراد انه اذا مات لا يطالب  
الوارث بها من تركته صح اما الذى وجبت بايصاته فيطالب باخراجها شرعا ط وفي  
شرح السراجية وان كان الدين من حقوق الله تعالى كالزكاة والصلوة والصوم وحجة  
الاسلام والنذر والكفارة فان اوصى به الميت وجب عنه ثلثه من ثلث مال الباقي به  
دين العباد وان لم يوص لم يوجب اه وعليه ففي سق وطهانا بالموت عدم وجوب اخراجها من  
التركة بلا وصية ا ما اذا اوصى بها فيطالب باخراجها شرعا (قوله ديه) اى على العاقلة اوعلى

بعد التسليم فلو قبله بطل  
ولو اختلفا والعين في يد  
الوارث فالقول للوارث  
وقد انظم المصنف ما يسهل  
فالموت فقال  
بكفارة ديه خراج ورابع

٣ قوله ولزاد الواو الخ  
يأمل في هذا الموضع اه



للكردري\* ولو كانت الزيادة نافذة لم يدم يعود حتى الرجوع كذا في التاترخانية وهب عبدا  
فكاتبه فمجرد ردة رقية أفله الرجوع\* ولو زالت الرقبة عن ملكه ثم عاد اليه بالفسخ فلا واهب  
الرجوع\* ولو جنى العبد على الموهوب له فلا واهب الرجوع والجنانية باطله\* هكذا يحيط  
السرخسي\* رجل وهب شاة أو بدنة أو بقرة فأوجبها الموهوب له لأصحية أو هدي أو جزأ صيد  
أو نذر أو قلد البدنة أو البقرة أو أوجبها انطوعا فلا واهب ان يرجع في الروايات الظاهرة وعند  
أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يرجع كذا في محيط السرخسي\* ولو وهب له شاة فذبحها أفله ان يرجع  
فيما هو هذا بخلاف ولو نصصها أو ذبحها في هدي المتعة لم يكن له ان يرجع فيها في قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع فيها وتجزئها لأصحية والمفعول لم ينص على  
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم انه كقول  
محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المحيط\* ولو وهب درهمين استقرضه من الموهوب له  
فأقرضه أياما جزوا ليس للواهب ان يرجع أبدا كذا في خزائن المفتين\* رجل وضع حبلا في المسجد  
أو علق قنديلا له الرجوع بخلاف ما إذا علق حبلا لاقتدليل كذا في السراجية (قوله لا يمنع  
الزيادة المنفصلة) فان قيل ما الفرق بين الربا العيب والرجوع بالهبة حتى منعت الزيادة  
المنفصلة الرد لا الرجوع والمنفصلة له بالعكس قلنا هو انه لا يجوز رد العيب فقط سلامة الزيادة  
للمشتري مجانا وهو ربوا لامع الزيادة قصد العدم ورد العقد علم أو الفسخ يرد على مورد العقد  
لأتبعه اذا الولد لا يتبع الام بعد الانفصال بخلاف الهبة لعدم الربا بين ما والرد في المنفصلة حصل  
من حصلت الزيادة على ملكه فكان اسقاط حقه برضاؤه فلا يمنع الزيادة بخلاف الرجوع لعدم  
حصوله برضاؤه ذلك فذهبه يعقوبة (قوله كرك) بنكاح أو سفاح بزانية (قوله وأرض) أي أرض  
جنبانية على العبد كما إذا قطعت يده وأخذ الموهوب له رأسه كان للواهب ان يرجع ولا يأخذ  
الأرض هدية (قوله حتى يستغنى الولد عنها) ولم ينعزل ذلك في الثمة لأنه يجوز بيعها بما لا يأخذ  
ولا ينكحها هنا يأخذها الموهوب له فتأمل (قوله ليس نقل البر جندى الخ) يعنى وعند غيره  
يرجعهم ادون الولد وان لم يستغن وحدهم فينبغي ان يجبر على حضانتهم باير المثل فإبراج (قوله  
انه قول أبي يوسف) قال في الهندية قال بشرقات وان اختصموا في الرجوع والولد صغير ثم أدرك  
المعسر وقد كان القاضى ابطال الرجوع في الام قال له الرجوع فيها افاضت ان القاضى يبطل  
الرجوع قبل كبر الولد هل على قوله يلزم الموهوب له لا برمدة الرضاع ومقتضى القواعد ان  
ينظر الى الولد تارة يقبل غير أمه وتارة لا فان لم يقبل الا اياها أمه كمال الرضاع ولا أبر واستغنى  
أخذها وان قبل غيرها لا تقع الا برضا الواهب وله الا بر ويحور ط ثم ان ظاهر الخاتمة اهتمام  
خلاف قول أبي يوسف حيث قال ولو ولدت الهبة ولدا كان للواهب ان يرجع في الام في الحال  
وقال أبو يوسف لا يرجع حتى يستغنى الولد عنهم ان يرجع في الام دون الولد اه (قوله قال  
في السراج لا واولا الزباني نم) تقدم التوفيق من ان الحبل عيب في الأدمية لا في البهيمة  
وتقدم عن الهندية من ان الجوارى تختلف فمن من تسمن به ويحسن لونها فيكون زيادته تمنع  
الرجوع ومنهن بالعكس فيكون نقصا لا يمنع الرجوع اه وبؤيد هذا التوفيق ما قدمناه  
أبضا من ان الحبل ان زاد غير اصنع الرجوع وان نقص لا فاذا كانت الموهوبة أمه وحملت

(لا يمنع الزيادة) المنفصلة  
كقول وارث وعسر  
وغرفة في جميع في الأصل  
لا الزيادة ليس لا يرجع  
بالام حتى يستغنى الولد  
فيها كذا نقله القهستاني  
ليكن نقل السراجي  
وغيره انه قول أبي يوسف  
فليتنبه له ولو حملت ولم  
تلد للواهب الرجوع  
قال في السراج لا وقال  
الزباني نم وفي الجواهر

في العين عند أبي يوسف قال الجوى وهو المختار وص محمد وزفر لا يجمع الرجوع لان هذه ايت  
 زيادة في العين فاشبهت الزيادة في السور وروى الخلاف بالعكس كافي الزبلي ومن أبي حنيفة  
 روايان كافي الشريانية (قوله وحمل ثمر من بغداد الى بلخ مثلا) فان فيه زيادة القيمة بالنقل  
 من مكان الى مكان بجر قال في الهندية معزى بالي التبيين ولو نقله من مكان الى مكان حتى  
 ازدادت قيمته واحتاج الى مؤنة النقل ذكر في المنتقى انه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
 تعالى ينقطع الرجوع اه وفي ط وانظر - كم ما اذا المزد - وقد علم ان يحمل كون زيادة  
 السعر لان تقع الرجوع اذا لم ينقل الهبة قال الزبلي ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت  
 قيمته واحتاج الى مؤنة النقل ذكر في المنتقى ان عندهما ينقطع الرجوع وعند أبي يوسف  
 لان الزيادة لم تخصص في العين فصار كزيادة السعر ولها حال الرجوع يتضمن ابطال حتى  
 الموهوب له في الكرامة مؤنة النقل بخلاف نفقة العبد لانها لا يبدل وهو المنفعة ومؤنة الزيادة لا يبدل  
 اه وفي شرح السبع الكبير لا سر حتى ان لو كانت الهبة في دار الحرب فخرجها الموهوب له الى  
 موضع بقدر نفعه على حاله لم يكن للواهب الرجوع لانه حدث فيها زيادة به - نفع الموهوب له  
 فانها كانت مشرفة على الهلاك في ضيعة وقد احببوا بالخراج من ذلك الموضع انتهى الى كونه  
 ذكر ذلك في صورة ما اذا التى شيئا وقال حينئذ انما من اخذ هذه فهو له ذكره في التاسع والتسعين  
 (قوله ولخوها) أى المذكورات وذكر في المعجم مسائل من هذا الباب منها ما لو وهب له حقة  
 فركب فيها فصان كان لا يمكن نزعها لايضمير لا يرجع وان أمكن نزعها بلا ضمير يرجع اه  
 والتطمين والتخصيص وتحميد السكين ونحوها زيادة تقع الرجوع كافي الدر المنقى (قوله  
 وفي البرازية والمجل ان زاد خيرا منع وان نقص لا) هذه الجملة وجودة في بعض النسخ دون  
 بعض وما في البرازية بجزءه في الخلاصة وقد مر الكلام عليه عن الهندية لما فسب ما ذره  
 حاملا قال فيها وان وهب جارية لا يرجع قبل الوضع ان كان رجوعه قبل ان غضى مديته لم  
 فيها زيادة الحمل جاز الانلا اه (قوله في المؤنة ككبير) بان قال الموهوب له وهبته الى وهى  
 صغيرة فكبرت عندي وقال الواهب وهبته هكذا كبيرة (قوله القول للواهب) لانه يكرزوم  
 العقد (قوله وفي نحوها وخطاها) فقال الواهب وهبته هكذا بمبينة أو مخططة وقال الموهوب  
 له احديثه (قول. لكنه استثنى الخ) هذا ظاهر لتحق كذب الموهوب له من حيث ان العامة  
 تحبل احداث هذا البناء في مثل هذه المدة والضمير في لكنه اصحاب المهيطة وفي المخطوط لو قال  
 رجل وهب للمورثي هذا العبد فلم تقبضه في حياته بل بعد وفاته قال الموهوب له قبضته  
 في حياته والعبد في يد الوارث قال القول للوارث لان القبض قد علم الساعة والميراث قد تقدم  
 القبض بجر ومقتضى التقييد بكون العبد في يد الوارث ان لو كان في يد الموهوب له لا يكون  
 القول للوارث بل للموهوب له قال في الهندية رجل وهب دارا في الموهوب له في بيت  
 الضيافة فتمرد الخبز كان للواهب ان يرجع في هبته كذا في الظاهر \* ولو وهب له حماما فخله  
 مسكنا ووهب له يتابعه لهما ما فان كان البناء على حاله لم يرد فيه شيئا فان يرجع وان كان زاد  
 فيه بناء أو أعان عليه بابا أو حصه وأصلحه أو طينه فليس له ان يرجع في شيء نفسه كذا في المخطوط  
 ان هدم البناء رجع في الارض ولو استعمل البعض له ان يرجع في الباقي كذا في الوجيز

وحمل ثمر من بغداد الى بلخ  
 مثلا ونحوها وفي البرازية  
 والمجل ان زادت - يرا من  
 الرجوع وان نقص لاولو  
 اختلاف في الزيادة في  
 المؤنة ولادة ككبير القول  
 للواهب وفي نحوها  
 وخطاها وصيغ للموهوب  
 له ثانية وحارى ومثله في  
 المخطوط لكنه استثنى  
 ما لو كان لا يبنى في  
 مثل تلك المدة

الكافي ان وهب لاخر ارضاء فانبت الموهوب له في ناحية منهم انخلا او بنى به او دكانا وكان ذلك زيادة فيها فليس له ان يرجع في شئ منهم افاق كان لا بهد زبادة او بهد نقصا فانه لا يمنع الرجوع حتى لو بنى دكانا به غير بحيث لا بهد زبادة أصلا فلا عبرة به وان كان الارض عظيمة لا بهد ذلك زيادة في الكل انما بهد زبادة في ثلث القطعة فله ان يرجع في غيرها اه (قوله) ومتن في قوله في الحوائث البقية بالعمدة دل وهو حسن قال المصنف في منعه وكذا اذا غيره عن حاله بان كان حنطة فطعنهم او دقة فاختبره او سويقا فالت بهن او كان لبنا فاختذ حبنا او عسنا اه قال بحشيه الظاهر الرمي وفي الولو الجلية رجل وهب وباقا فله بالميراجع الواهب لانه بقي الاسم وهذا نقصان كمن وهب لرجل حنطة فله بالميراجع بين هدا وبين ما ذوا وهب ترابا فله بالميراجع لا يرجع والفـ ركان ههنا اسم التراب لم يبق فله ببق الموهوب اه أقول وكذا لو وهب عبدا فصره برب العبد بماء الاسم تامل اه (قوله وخياطة) اما اذا قطعه فلا يمنع الرجوع ولو قطعه نصفين فخط نصفه وبقى النصف الآخر له الرجوع الى الآخر (قوله ومصبغ) ولو باسودلانه رجا يبق على السواد أو كثر ما يبق على صبغ آخر قضيان (أقول) ولون الاسود في زمانا من أحسن الالوان ويزاد به قيمة عن غيره من الالوان وما نقل عن الامام انه ما ينقص الثمن فهو واختلاف زمان (قوله وقصر ثوب) لزيادة قيمة الموهوب به اقال في الهندية ولو وهب كبر باساقه قصره الموهوب له لا يرجع لانه زيادة متصلة وصفته متقومة ولو غسله يرجع كذا في محيط السرخسي وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد بذلك في الثمن كذا في الوجيز المذكور في (قوله) وكبر صغير قد علمت ان فيه خلافا لكان مثنى فاضحيان على عدم الرجوع ولم يتعرض للقول الاخر وعبارته رجل وهب عبدا فصره فاشتب وصار رجلا طوا الاربع الواهب فيه لان الزيادة في البدن تمنع الرجوع وان كانت تنقص القيمة اه وعلمه أيضا في الاختيار بانه زاد في بدنه ثم انتقص بوجه آخر فلا يرجع (قوله ومد اوانه) أي من مرض كان عند الواهب أما اذا مرض عند الموهوب له فقد واؤه لا يمنع الرجوع هندية عن البحر وكأنه أراد بالمداواة حصول اثرها وهو البرء أما بدونه فلم يحصل الزيادة والبرء دون المداواة زيادة تامل (قوله وعفو جناية) أي صدرت من العبد كما اذا كان العبد حلال لدم فعمدا الولى عنه وهو في يد الموهوب له لا يرجع وان كانت الجناية خطأ فنداه الموهوب له لا يمنع من الرجوع ولا بهد بدنه الفداء كما في الزيالي ولو جنى العبد على الموهوب له فالواهب الرجوع والجناية باطلا هندية عن محيط السرخسي (قوله وتعلم قرآن أو كتابة الخ) أو كانت اجمعية فعملها الكلام أو شيئا من الحروف لا يرجع لحديث الزيادة في العلم كفي البحر ومنه في الهندية عن المضمرات زيادة هو المختار قال في التاترخانية معز بالواقعات الناطق رجل وهب لرجل جارية فعلمها القرآن أو الكتابة أو المشط ليس له أن يرجع هو المختار اه أي وان كانت هذه الزيادة معنوية ليسكن في الزايي والعبي ما يخالفه فيراجع وما ذكر في منية المذني نقل عن السراجية ان الاسلام والتعليم ليس بزيادة مانعة عن الرجوع فعمله على مروي عن محمد والافيهكون مخالفا لما في المعبرات (قوله) باعراب أي بيان اعرابه من رفع ونصب وخفض وجزم هذا اذا كان على الصواب أمالو كان خطأ فهو تنقيص فلا يمنع الرجوع وانما امتنع الرجوع في هذه المسائل لحديث الزيادة

(ومن) دجال وخياطة  
وصبغ وقصر ثوب وكبر صغير  
وتعلم اسم وابصار أعى  
واسلام عبده ومد اوانه  
وعفو جناية وتعلم قرآن  
أو كتابة أو فـ راة ونقط  
مصحف باعرابه

وانما وقع فتوى بناء على مانع فاذا زال المانع تغير الحكم اهـ ومثله في الترخاينة عن المحيط  
 (قوله لكن في الخائنة ما يخالفه) وصدق الظاهرية قال سري الدين في حاشية الزبائي  
 وفي الظاهرية وقاضيان واذا قضى القاضي باطل الرجوع المانع ثم زال المانع عادى حق  
 الرجوع اهـ انه اذا بقي في الدار الموهوبة بناءً بطل القاضي رجوع الواهب بسبب البناء ثم هدم  
 الموهوب له البناء وصارت كما كانت فله الرجوع فيها اهـ وقد علم انه لزوال المانع لانقضاء  
 قضاء المسئلة المذكورة في الموانع خلاف أيضا فقد قال في المحيط والذخيرة رجل وهب  
 لرجل وصفا فاشتب عند الموهوب وكبر وطال وشاخ وانقصت قيمته امس الواهب لرجوع لانه  
 زاد في بدنه وطال في جسده ثم انتقص من وجه آخر بشيخوخته وحيز زاده سقط الرجوع فلا  
 يعود به بعد ذلك ولو كان طويلا يوم وهبه وطال عند الموهوب له وكان الطول نقصانا وكان  
 ينقص به فهذه ليست بزيادة حقيقة فلا يمنع الرجوع ويكون الشيء زيادة مودة تتصل بالمانع  
 كالاصبع الزائدة وما اشبه ذلك كما في الذخيرة وذكر الناطقي في اجازته ولو وهب أمة فسميت  
 وكبرت لم ير جمع وكذا جميع الحيوانات اهـ وفي الهندية عن المحيط ولو وهب أمة فثبت  
 وكبرت لا يرجع وكذلك جميع الحيوانات اهـ فوهـ اقول لا ما شيخ ط اسكن الموافق لما  
 في قاضيان ارفق حيث ذكر عدم الرجوع ولم يتعرض للخلافه كما ياتي قريباً تمامـ (قوله  
 واعده الله ستاني) حيث قال وفيه اشعار بان مانع الزيادة اذا ارتفع كما اذا نفي ثم هدم عادى حق  
 الرجوع كما في المحيط اهـ (قوله فليتنبيه له) بمنزلة قوله وفيه نظر وعلمه بقوله لان الساقط الخ  
 (قوله لان الساقط لا يعود) وفيه ان هذا من باب زوال المانع كما اذا تزوجت المرأة وسقط حقها  
 في الخصاء فانها اذا بان عدا حقها في الزوال المانع ولذا عدا في شرح الملحق العود هكذا وجد  
 في بعض النسخ وهي التي كتب عليها الحلبي وفي بعض النسخ قدس العلة على قوله فليتنبيه  
 وعليه اقول وتاميل لقوله وان زالت الخ وهو الصواب وغيره اخطأ من الغاصح والحاصل ان  
 هذا من باب زوال المانع لا عود الساقط لمعات من ان الزيادة المتصلة من موانع الرجوع  
 فيمكن الوجه ما في الخائنة وسبب صرح به نقل عن الدرر حيث قال قضى بطلان الرجوع المانع ثم  
 زال المانع عاد الرجوع فاذا صح الرجوع ولو بعد القضاء بعدمه عند وجود المانع اذا زال  
 ذلك المانع لا من باب الساقط حتى لا يرجع حتى لو قضى بطلان الرجوع المانع ثم زال يعود  
 الرجوع كما ياتي وبؤيده ما ياتي في المانع الرابع خروج الموهوب الا ان يرجع الثاني فله الرجوع  
 فكذلك هنا (قوله ان عدا زيادة) قال في المنخ اذا كان يوجب الزيادة في الارض وان كان  
 لا يوجب لا يمنع الرجوع وان كان يوجب في قطعة من امان كانت الارض كسيرة بحيث لا يعد  
 مثلاً زيادة فيها كلها المتتم في تلك القطعة دون غيرها كذا في الرمز وفي الدرر اجابة اذا وهب  
 أرضاً بقي الموهوب له فيها بناء بطل الرجوع ولو زال البناء عادى حق الرجوع اهـ وفي المنهاج  
 رجل وهب لرجل أرضاً بناءً ثبت في ناحية منها فخلا أوبى فتحا أود كانا أو دارا يعني معلما  
 للدواب كان ذلك زيادة فيها وليس له ان يرجع في شيء منها اهـ وفيها اما اذا ربهـ د زيادة أصلا  
 كبناءه أو راتلج في غير محله فانه لا يمنع الرجوع اهـ معزى للزبائي (قوله والا) راجع لقوله  
 ان عدا زيادة فهو مفهومه وقوله ولو عادى في قطعة مفهومه وقوله في كل الارض وفي الهندية عن

لكن في الخائنة ما يخالفه  
 واعده الله ستاني  
 فليتنبيه له لان الساقط  
 لا يعود (كبناء وغيره) ان  
 عدا زيادة في كل الارض  
 والارجع ولو عادى في قطعة  
 منها امتنع فيما عدا زبائي



الفداء كذا في التبيين وان رجوع قبل ان يفديه فالحماية على العبد بدفعه الواهب به او يفديه  
 كذا في المبسوط ولوقطعت يده واخذ الموهوب له رأسه كان لا واهب ان يرجع ولا يأخذ الارش  
 كذا في البحر اه وفيه بالزيادة لان النقصان كالحبل وقطع الثوب سواء كان بقدره الموهوب له  
 او لا غير مانع وفي الهندية عن المبسوط واذا اراد الواهب الرجوع وهي حبل فان كانت قد  
 زادت خبرا فليس له ان يرجع فيها وان كانت قد ازدادت شرافة ان يرجع فيها والحواري في  
 هذا يختلفون فمن اذا حبلت سمعت وحسن لو شئ فكان ذلك زيادة في عينه افيتمتع الرجوع ومنهم  
 اذا حبلت امضوا ولو ادق ساقها فيكون ذلك نقصا فيها لا يمنع الواهب من الرجوع اه وفيه  
 حل هذا على ما اذا كان الحبل من غير السيد أي الموهوب له أما اذا كان منه فلا رجوع لانها  
 ثبت لها منه بالحبل وصف لا يمكن زواله وهو انها تاهات لكونه أم ولد كما اذا ولدت منه بالفعل  
 كما ذكره أبو السعود عن شيخه وأقره المحوى وذكره بعض المتأخرين نقهوا وقد ذكره وان  
 الموهوب له اذا دبر العبد الموهوب انقطع الرجوع لكن قال في السراج الوهاج ولو وهب له  
 جارية فحبلت في يد الموهوب له فادرجع فيه اقبلى انفسه الولا لم يكن له ذلك لان امته  
 بن يادته لم تكن موهوبة لان الولد يحدث جزأ فجزأ فلا يصل الى الرجوع فيه موهوب بالار رجوع  
 به بالمعيب كالزيادة المنص له اه وقد ذكر الزباني ان الحبل لو لم تزده فلا واهب الرجوع فيها  
 لانه نقصان اه فتمام ما بينت ما قلت وذكر في النهر في باب خيار العيب ان الحبل عيب في ثبات  
 آدم لا في الهائم اه فتمام (قوله الموجبة لزيادة القيمة) بالرفع صفة لزيادة أما اذا كانت  
 الزيادة في العين لا في القيمة في القيمة المانصة التي توجب نقصا في السعر كطول فاحش  
 تنقص به القيمة وكبر طحال فانه لا ينقص به حق الرجوع كما في محيط السرخصي (أقول)  
 وفيه ان يكون السمين المفرط كالتطول الفاحش فانه ينقص القيمة أيضا فلا ينقطع به حق  
 الرجوع فتمام قال في البحر ويخرج الزيادة في العين فقط كطول الغلام وفداء الموهوب له  
 لو كان الموهوب جنى خطأ اه وعامة فيه لكن سباني قريبا عن قاضيجان ما بنافيه (قوله  
 المنص له) فبذلك لان المنص له غير مانعة من الرجوع في الاصل والزيادة للموهوب له بخلاف  
 الرد بالعيب حيث يتمتع بزيادة الولد كما في (قوله وان زالت قبل الرجوع كأن شرب ثم شاخ) فيه  
 انه من قبيل زوال المانع كما قاله الاسدي جاني ولهذا هو هامر وانع وبارة القهستاني مانع الزيادة  
 اذا ارتفع كذا في ثم هدم عاد حق الرجوع كافي المحيط وغيره ومن الظن انه بنافيه ما في النهاية  
 انه حين زاد لا يعود حق الرجوع بعده لانه قال ذلك فيما اذا زاد وانقص جميعا كما صرح به  
 نفسه اه قالت في التارخانية ولو كانت الزيادة بناء فانه يعود حق الرجوع والمانع من  
 الرجوع الزيادة الباقية في العين كما ذكرته في الاثمة السرخصي اه وبعبارة الشارح جملته  
 شرطية سقط جوابا من قلعه هو او المثل في شرح الجمع لابن مالك ولو منع القاضى الرجوع  
 اثبتت الزيادة ثم زالت عاد للواهب حق الرجوع كافي المحيط ونقله في الدور قال في غاية البيان  
 وقال في الكافي رجل وهب لرجل أرضا فبنى فيها الموهوب له بناء ثم اراد الواهب الرجوع فخاصمه  
 الى القاضى فقال له القاضى ليس لك ان ترجع فيها ثم هدمها الموهوب له كان الواهب ان يرجع  
 فيها قال شيخ الاسلام علام الدين الاسدي جاني يريد به ان قول القاضى لم يقع قضاء حتى لا ينقض

الموجبة لزيادة القيمة  
 (المنص له) وان زالت قبل  
 الرجوع كان شرب ثم  
 شاخ

كأنهم ما على منع الغفارة إنهم ما في الجحيم من هذا الشرط وقد علمت أنه هذا المعنى غير مسلم له  
لاطلاق المتون والشروح والفتاوى صحة التوضيح من غير اشتراطه في عقد الهبة فيتمتع  
تخطئة لولم يعلم العقد على عقد العوض كما سمعت وهذا لا يمنع منه ظاهر عبارة الجعفي قال في  
المنع بعد نقل عبارة الجواهر وهو مخالف لما وقع في الجعفي معزى إلى شرح القدروري من قوله إنما  
يسقط الرجوع إذا كان مشروطاً في العقد فاما إذا عوضه بعده فلا وهي هبة مبدئية قال الرمي  
وقد يقال ما في الجواهر لم يدخل في كلام الجعفي إذا ما في الجواهر صلح عن حق الرجوع أصاؤه  
صح الصلح فلم يسقطه نعمنا بخلاف ما لو أسقطه قصد انكم من شيء ثبت نعمنا ولا يثبت قصد  
وايسر به مجرد حتى يقال يمنع الاعتياض عنه كما هو ظاهر وما في الجعفي مسئلة أخرى فتأمل  
(قوله اشتراطه) أي العوض لكن يجبي البحث في هذا الاشتراط (قوله وينع الرجوع) أي  
ومنع الرجوع في الهبة الموانع التي تفصلها (قوله حروف دمع خرقه) أي منخوتها أي  
مرموزة أقل هو من نظم الامام النسفي وقيل غيره درمتمنى قال البرجندى هذا التركيب  
لمجرد الضبط وايسر به معنى يتدبه اه وغايبا ما يكافله ان يكون دمع خرقه فاعلم يمنع وفي  
الصاح خرقته بالتبديل أصابهم بها اه فاله في أصابه دمع وفي الدرر الخرق الطعن والخلاف  
السنان فكانت شبه الامع بالسنان اه وهذا هو قبله يشهد بتدوين دمع وان خرق فعل ماض  
والها من غير جمع الى الشخص قال القهستاني والماء في التركيبي ان دمع له كثرة كان اطرافه  
افصول تفرح وجهه ولا ضوابط أخرى كغير قدمه أي تحلف ودق وعز خدمه وزع خدمه  
أي صاح وفي القهستاني عن العمادى انه يصح الرجوع في القاسدة وان وجد أحد الموانع لان  
المقبوض منها مضمون بهد الهـ لـ ذلك فله الرجوع قبله اه فالمانع انما هو في الحقيقة ط  
والنظم المنسوب للنسفي هو بيت مفرد وهو

وينع الرجوع في فعل الهبة \* يا صاحبي حروف دمع خرقه

قال الرمي قد نظم ذلك ولدى العلامة شيخ الاسلام محي الدين فقال

منع الرجوع من الموابـ سبعة \* فزيادة موصولة موت عوض

ونزوحها عن ملكهـ وهو بـ \* زوجه قرب هلاك قد عرض

(قوله يعنى الموانع السبعة الاتية) بقى ثان وهو ما ذكره في المبسوط ومنسوبة الى المتن من انه  
اذا وهب للصغير شيئا لا يرجع به اه لكن قد مناعن البرازية عند قول الشارح ويبيع القاضى  
الخ انه لو وهب لاص غير معوضه بـ بـ من ماله لا يجوز وان عوض فلا وارب الرجوع بـ بـ لان  
التعويض وان عدم الرجوع فيما اذا عوض الاب والاجنب من ماله ما أو كان نوى الوهاب  
الصديقة عند الاعطاء فلا تنسـ (قوله الزيادة في نفس العين) قيد به لانها لو كانت في قيمتها لا يمنع  
لانها حينئذ لرغبة الناس اذا العين بها الهاد كره الشئ ومثله في الهندية وفيها وكذا اذا زاد  
في نفسه من غير ان يزيد في القيمة أي فله الرجوع ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت قيمته  
 واحتاج الى وثنية النقل ذكره في المتن انه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى بنية قطع  
الرجوع ولو وهب عبدا كافر فادلى في الموهوب له أو وهب عبدا حلال الدم ففعلوا في الجنابة  
في يد الموهوب لا يرجع ولو كانت الجنابة خطأ ففعله الموهوب لا يمنع الرجوع ولا يترد

اشتراطه في العقد (وينع  
الرجوع فيها) حروف  
(دمع خرقه) يعنى الموانع  
السبعة الاتية (فالمدال  
الزيادة) في نفس العين

ان يعطى عطية أو جيب هبة فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولده ومثل الذي يعطى العطية ثم يرجع كمثل السكب ياكل فاذا شبع فاه ثم عاد في قبضته وبين قوله عليه الصلاة والسلام من وهب هبة فهو أحق بها من منأها اه فبالثاني ثبت الرجوع وبالأول ثبت كراهة التكرير وبالبضم الياء التحية وفتح المثلثة مضارع مجهول مجزوم من أناب يشيب أى عوض كذا ضبطه عزى زاده قال في الدرر المراد بالحدث الاول ان الواهب لا يشترط الرجوع بالقبض ولا رضا الا الوالد اذا احتاج الى ذلك فانه يشترط بالادخلة أى للاتفاق وسمى ذلك رجوعا نظرا الى الظاهر وان لم يكن رجوعا حقيقة على ان هذا الحكم غير مختص بالهبة بل الاب اذا احتاج له الاخذ من مال ابنه ولو غائبا ولو لم يصح لايحوز له الاخذ اه مخلصا ط أو المراد انه لا يحل الرجوع بطريق الديانة والمروءة وهو كقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر ان يخترن بيت شبه ان وجاره الى جنبه ط أو لا يليق ذلك بالديانة والمروءة وان كان جائزا في الحكم ثم نفيه وقال الزبلي بعد ما أجاب بما أجاب به صاحب الدرر على اننا لا نسلم ان الحديث الذي رواه ينافي الرجوع لانه خبر عن قبضه فعناء انه لا يليق به ان يرجع فيه الا الواهب فيما يسهل لولده ونظيره قوله عليه الصلاة والسلام المؤمن لا يكذب وقوله عليه الصلاة والسلام الزاني لا يزني وهو مؤمن أى لا يليق به ان يكذب أو يزني وهو مؤمن لانه ينافي صفة الايمان بل هو قبيح ومع الايمان أوجب فكذا هذا الخ أى قبيح من حيث العادة لا الشرع لان الشرع ممكنه من الرجوع وبذهب الامام الشافعي قال الامام مالك وأحمد في ظاهر مذهبه عزى زاده (قوله) وقيل (تنزيها) أخذ من قول المبسوط انه غير مستحب ولا دلالة فيه على ان التكرار له للتنزيه فان المكروه يقتضي ما هو المرام غير مستحب وقول الزبلي الرجوع قبيح صريح في ان التكرار له للتكرير لا ليقال له مكروه وتنزيه اقبح لانه من قبيل المباح أو قريب منه قال في المخ وقد وصف الرجوع بالقبح الزاهدي والخدادي وكثير من الشارحين ومن ثم اخترنا كراهة التكرير قال في الفتاوى القيسية الرجوع في الهبة مكروه في الاحوال كلها ويصح كذا في التاتريخية انتهى ودليل التكرار التكريرة خاصة من السنة وهو الحديث المتقدم وروى الكرخي عن أصحابنا انه حرام (قوله) فلا يسقط الخ علم من هذا ان الاسقاط لا يكون في كل حق فان بعض الحقوق لا تسقط وان اسقطها صاحبها كهذا الحق كما في البرازية فهو نظير الميراث والاستحقاق في الوقف ثبت جبراً فلا يسقط بالاسقاط (قوله) وكان عوض الخ أى ان حق الرجوع لا يسقط بالاسقاط لاجبائنا ولا بعوض وانما يسقط الرجوع بجعل العوض عوضا عن الهبة والتعويض عن الهبة يمنع من الرجوع كما في الموانع (قوله) لكن سيجيى أى نقلا عن المجتبى وسبق قول الشارح انه لم يرم من صرح به غيره وان فروغ المذهب مطلقة ولا يخفى ما قاله ابن وهبان ان ما تقدم به الزاهدي لا بدول عليه مع ان كلامه يدل بان العوض اذا لم ينص عليه انه عوض عنه الا يكون مانعا من الرجوع ويكون لكل من الواهبين ان يرجع في هبته ويكون معنى قوله اذا كان مشروطا في العقد أى عند التعويض ولذا قال بعده فاما اذا عرضه بعده فلا وهي هبة مبتدأة وهذا قد صرحوا به انه عند عدم التصريح بالتعويض لكل منه ان يرجع فتوافق عبارة المجتبى بقية نصوص الفقهاء وظاهر كلام الخبير الرملي والخير بن الياس في

وقيل تنزيه انما به ولو مع اسقاط حقه من الرجوع فلا يسقط باسقاطه خاتبة وفي الجواهر لا يصح الإبراء عن الرجوع ولو صالحه من حق الرجوع على شيء صحيح وكان عوضا عن الهبة لكن سيجيى

مختصرا ونظام تحقيقه فراجعها والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب الرجوع في الهبة) •

بمعنى الموهوب لان الرجوع انما يكون في حق الاعيان لا في حق الاقوال ولو وهب الدين من غير من عليه الدين وساطعة على قبضه وقبله ونقض له الرجوع لان الهبة هنا عقد لا اسقاط حموى بخلاف هبته من هو عليه فلا رجوع فيها لانها ساقطة والساقط لا يعود درمتمنى ويصح الرجوع فيها كالأبواب وضامات في فلا يمنع الشروع كالموهوب بعد ابداء لاحدهما الرجوع وأطلق في الرجوع في الهبة فانصرف الى الاعيان فلا رجوع في هبة الدين لانه بدون بعد القبول بخلافه قبله كونه اسقاطا بمر وساقط آخر الفصل عند الكلام على النظم عبارة الصخر وأنه اشبه عليه بالرجوع فتأمل وفي الجبر لا يخفى حسن تأخير هذا الباب ودخل في الهبة الهدية فان لاهم هدى الرجوع كافي للمنفعة وغيرها درمتمنى وأخرج بالهبة الصدقة أى الهبة العرفية لانه لا يصح الرجوع فيها لان القصد فيها التزاد وقد حصل حموى والمراد بالهبة ما كان هبة لفق فلو كانت الهبة فلا رجوع لانها صدقة شرعية بلانية (قوله صح الرجوع فيها) أى في الهبة الصحيحة بعد القبض وأشار بكرا الصحة دون الجواز الى انه يكره الرجوع فيها كباقي وانما صح قوله عليه الصلاة والسلام الواهب أحق بهبته ما لم يذب أى يعرض وقال الشافعي لا يصح الا في هبة الوالد لولاه قوله عليه الصلاة والسلام لا يرجع الواهب في هبته الا بالولد في الواهب لولاه ونحن نقول المراد في الاستبداد في الرجوع والتملك للعاجلة وفي المتقدم لا يفتى في ان يشتري الواهب الموهوب من الموهوب لانه يستحق فيما أخذه باقل من قيمته اه وقد سمعنا ان بعض قضاة الزمن السابق كان لا يشتري من بعض أهل محلته خوف المراجعة بخلاف بعض قضاة زماننا فانه متى امكنهم الشراء بانفسهم لا يبعدلون عنه لما أخذوا الكثير بالقليل للمراجعة والخوف بل بعضهم له مكس على الساعين قال في الهندية والفاظ الرجوع رجعت في هبة أو أرتجعتها أو وردتها الى مالك أو أبلغتها أو نقصتها فان لم يلفظ بذلك ولكنه باعها أو رهنها أو أعنتى العبد الموهوب أو دبره لم يكن ذلك رجوعا وكذا لو منع الثوب أو خلط الطعام بطعام نفسه لم يكن رجوعا ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقدرت رجعتي المبلغ كذا في الجوهر النيرة اه وفيها يجب ان يعلم بان الهبة أنواع هبة لذى رحم محرم وهبة لاجنبي أو لذى رحم ليس بمحرم والمهرم ليس بذى رحم وفي جميع ذلك الواهب حق الرجوع قبل التسليم كذا في الذخيرة سواء كان حاضرا أو غائبا اذن له في قبضه أو لم يأذن له كذا في المبسوط وبعد التسليم ليس له حق الرجوع في ذى الرحم المحرم وفيما سوى ذلك له حق الرجوع لان بعد التسليم لا ينفرد الواهب بالرجوع بل يحتاج فيه الى القضاء أو الرضا وقبل التسليم ينفرد الواهب بذلك كذا في الذخيرة (قوله لم تتم الهبة) يعنى لو وجد الايجاب والقبول ثم امتنع عن التسليم فانه لا يستحق رجوعا لان الهبة لم تتم فلم يخرج الموهوب عن ملكه واهبه فلا يقال ان له رجوعا فيه ولا فرق بين ذى الرحم والزوجين وغير ذلك والظاهر ان الاختلاف عن السكران لانهم لا يتزل عن الوعد بل هي فوقه (قوله مع اتفانها معناه الاتى) المشار اليه بجمع خرقه (قوله وان كره تحريما) بهما حصل الجمع بين قوله صلى الله عليه وسلم لا يجزى لرجل

• (باب الرجوع في الهبة) •

• (صح الرجوع فيها بعد القبض) أما قبله فلم يتم الهبة (مع اتفانها معناه) لا (ان كره) الرجوع تحريما

لجميع هذه الهبة ينبغي

غير ظاهرة اذ لا يلزم من كون الحائط بين الدارين كون سقف الواهب عليه ولا كون البيت من  
لدار اختلاطه بغير طمان الدار تامل قال ط فهذا يدل أى من حيث الاطلاق والافلاصراحة  
في كلامه بذلك (في الهندية عن جواهر الاخلاطى اذا وهب نصيبا الى حائط أو طريق أو حمام  
وعى وسقطه على القبض فهي جائزة كالموهوب يتأله لا يخرج مع جميع حدوده وحقوقه  
معه وما عهده وغافقه الموهوب لباذن الواهب لكن عزم البيت مشتمل عليه وبين أن جازاه  
وفي الذخيرة هبة البناء دون الارض جائزة وفي الفتاوى عن محمد وفيه وجوب رجل نخلة وهي  
قائمة لا يكون قابضا لها حتى يقطعها أو يسلمها اليه وفي الشرايع اذا سلم بينه وبينها صار قابضا  
اها كما في متفرقات التاريخانية وقدم المصنف عن حاشية الفقه والبر للزولى وسبب اني غلمه قريبا  
(قول لا يمنع صحة الهبة) المراد لا يمنع غلظتها اذا قبضها كذلك قال سيدى الوالد في تنقيحه  
في جواب سؤال حاصله اذا وهبت امرأته من أولادها حصصا من بناتها ما دونه هل تصح أم لا  
قالب أم هبة المناع فيما لا يحتتمل اقصية فهي صحيحة كما صرح به في المعتمد برات لكن في هذه  
المسئلة وهبة البناء دون الارض لا تصح الا اذا سلطه الواهب على نقضه قال في الدرر وكذا  
تجوز هبة البناء دون العرصه اذا أذن الواهب في نقضه وهبة أرض فيها زرع دونه أى دون  
الزرع أو نقل فيها غير دونه أى دون الثمر اذا أمره أى الموهوب له بالمال في الزرع والبناء في  
التمر لان المنافع الجوارح لا تستغل تلك المولى فاذا أذن المولى في النقص والحصاد والبناء  
وقبل الموهوب له زال المنافع غزت الهبة اه ونقل في المنع عنهم أو قومه وأنتى المرحوم عباد  
الدين عن سؤال دفع اليه ومصورته فيما اذا كان لا يدع حارة قائمة في أرض الفهر فلا يزيد العمارة  
المزبورة لزوجه ولم ياذن لها بنقص العمارة فهل يكون التملك غير صحيح أم لا الجواب نعم  
يكون التملك غير صحيح فلهذا في مسئلة اهل ساقته على نقضه أم لا فمقتضى ذلك يظهر الجواب  
والله أعلم بالله واه \* قال في الفتاوى الهبة من الهبة ومنه ان يكون الموهوب مقبوضا حتى  
لا يثبت الا للموهوب له قبل القبض وان يكون مقبوضا وماذا كان مما يحتمل في القصة وان  
يكون مقبوضا عن غير الموهوب ولا يكون متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب حتى لو وهب أرضا  
فما زرع للواهب دون الزرع أو عكسه أو تخلافا في عمارة الواهب معلقة به دون الثمرة أو عكسه  
لا يجوز وكذا الوهب دار أو ظرفا فيها مناع للواهب كذا في النهاية اه وعلى هذا نقول  
البرازية وهب البناء لا الارض يجوز يحمل اطلاقه على ما اذا أذن له الواهب في نقضه كما هو  
صريح الدرر وجامع الفتاوى كما تقدم لكن افتى مفتى الررم على أفندي بقضى اطلاق  
البرازية بالجواز من غير قيد كما في فتاواه التركيه الشهيرة والله أعلم (أقول) وما في البرازية نقل  
مثله في نور العين عن المشية ومثله في التاريخانية عن الذخيرة حيث قال هبة البناء دون الارض  
جائزة ولو وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضا لها حتى يقطعها أو يسلمها اليه اه هذا  
والموافق لما متون ما صرح الدرر اقول الكثرة وغيره تصح في محوزة مقوم ومشاع لا يقيم  
و يظهر الى التوفيق بين كلامهم بان من قال كذا لا تصح الا اذا سلطه الواهب على نقضه معناه  
لا يتم ولا تملك الا اذا أذن له الواهب بالنقص ونقضه لانه بعد النقص صار محوزا مسامحا ومن قال  
تصح ولم يقيد بذلك أراد انه يصح العقد وان لم يند الملك وحيث لا فلا تفي بين الكلامين اه

في البحر وصح في الهداية ما ذكره المنصف من الفرق وهو رواية الجامع الصغير وقد علمنا  
 قدمناه من المرامدين في الصحة من ان في الملك فلو قسمه واسلمه اصحت وما كان كما لا يخفى والله  
 تعالى اعلم اه وفي الجوهرية هذا هو الصحيح يعني خلافا لما في تجريد ما الهبة والصدقة  
 للفنيين ايضا (قوله لاثنين) أي لا يجوز الصدقة بعشرة دراهم او هبتهما للفنيين وهذا قوله  
 وقال لا يجوز وفي الاصل ان الهبة لا تجوز وكذا الصدقة عنده في الصدقة عنه روايتان خاتمة  
 (قوله هبة) قال في البحر والصدقة على الغني مجاز عن الهبة كالهبة من الفقير مجاز عن الصدقة  
 لان بينهما اتصالا معنويا وهو ان كل واحد منهما تأميد بغير بدل فيجوز ان يستعاره أحدهما  
 لا لا تخرف الهبة لانه لا يجوز الرجوع والصدقة على الغني تجوز الرجوع (قوله للشيوخ) لان  
 الهبة لهم ايراد انهم ادرهم اثنان فحصل الشيوخ (قوله أي لا ثلاث) فالمراد من نفي الصحة نفي  
 المال على هذا الوجه اذ قد في الجور وقد علمت انهم اقول ان الاول انما صحه ولا يتعدى المال قبل  
 القسمة والثاني انما فاسده وهو المتبني به وقدم ان المتبني به ان الفاسدة تملك بالتقبض فهو مبنى  
 على ما قدمنا من جرده فكيف يدسم أحد القولين بالاخر فتأمل قال في البحر عند قوله  
 والصدقة كالهبة لا تصح بمرتبوضة ولا في مشاع يتسم فان قلت قد علم ان الصدقة لفقيرين  
 جائزة فهي لا يمتثل القسمة بقوله وصح تصدق عشرة زنا فقيرين قلت المراد هنا من المشاع ان يجب  
 به لو احد فقط فحينئذ هو مشاع يمتثل القسمة بخلاف الفقيرين فانه لا يشوبه كذا تقدم اه  
 (قوله درهما) قال في الهندية ولو لورب درهما صحيحا من رجلين اختلاف وانهم والصحيح انه  
 يجوز والدينار الصحيح قالوا ينبغي ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح كذا في قضيتان (قوله ان  
 صحيحا) لانه هبة مشاع لا يتسم (قوله لكونه في حكم العروض) هذا اذا لم تكن اثمانا  
 راثية اما اذا كانت كذلك فليست في حكم العروض تأمل (قوله ان استويا) أي وزنا وجوده  
 خاتمة (قوله لم يجز) لان ما اذا استويا وزنا وجوده تكون هبة المشاع فيه يمتثل القسمة لانه  
 لا يجزى على القسمة منع (قوله وان اختلفا) بان كان أحدهما أنقل أو أوجد هدية  
 وظاهره ان هذا التفصيل يجري فيما لو قال له هبت لك أحدهما جازعه في الهندية وعزاه  
 الى الخاتمة فاصر على ما اذا قال نصفهما لك اما اذا قال أحدهما للهبة لم يجز سواء كان سواء أو  
 مختلفين اه والله لانهم اذا كانوا كائنا ما يمتثل القسمة وان كانا مختلفين فالله الهبة  
 والاصل ان الهبة في الاولين تساوت أحدهما أما في قوله أحدهما فظاهره وأما في قوله نصفهما  
 لانه تجزى فيه القسمة جبر بال اتحاد الجنس فكان له أحدهما وهو مجهول فلا يجوز في الثاني  
 تساوت قدر درهم منه ما هو مشاع لا يمتثل القسمة فيجوز وار كلام الشارح بقوله وان  
 اختلفا جازا بخلاف لما في الخاتمة كما علمت فانه ذكر هذا التفصيل فيما اذا قال نصفهما ثم قال وان  
 قال أحدهما لك للهبة لم يجز سواء كانا سواءا ومختلفين قال في منية الممتني دفعه من رجلين  
 فقال أي هاشت فهو لا والاخر فلان فان بين الذي له قبل ان يترقا جازوا الاثنا (قوله ولذا)  
 أي لكونه مشاعا لا يتسم (قوله جاز) هذا بقيد ان المراد بقوله سابقا أو نصفه ما أحدهما  
 لانصف كل والا فلا ترق بينهما وبين الثالث في الشيوخ بخلافه على ان المراد أحدهما فانه  
 مجهول فلا يصح (قوله طائفا) أي مستويين أو مختلفين منع (قوله يدل الخ) هذه الدلالة

(لاثنين) لان الصدقة على  
 الغني هبة فتصح للشيوخ  
 أي لا ثلاث حتى لو قسمها  
 وسهاصح (فروغ) •  
 وهب لرجلين درهم ما ان  
 صحهاصح وان غشوا  
 لانه عما يتسم لكونه في  
 حكم العروض • • •  
 درهم ان قال الرجل وهبت  
 لك أحدهما أو نصفه ما ان  
 استويا لم يجز وان اختلفا  
 جاز لانه مشاع لا يتسم ولذا  
 لو هب لك • • • ما جاز طلقا  
 • تجوز هبة حائط بين داره  
 ودار جاره لانه هبة  
 البيت من الدار فهذا يدل  
 على كون سقف الواهب  
 على الحائط واختلاف الدار  
 البيت بمجيبان الدار

انصف الاخر شأنا اهـ وهذا يدل على ان الضمير في عا اليه يرجع الى الواهب خذ فالماضي فيه  
عبارة المازف وهذه العلة تنقل في المسئلة المذكورة هـ (قوله لم يجوز تناقها) لتفرق القبض  
لان الصغير تتم هبة بقول آية وهبته وينوب قبضه عن قبض الصغير في ذنب الكبير  
شأنها فلا يصح والذالم تصح الهبة للكبير لم تصح للصغير أيضا لانهم الوصحت كانت هبة مشاع  
وهم ذابئين ان هبة الاب لانه يشترط فيه الافراز والا تصحت الهبة للصغير واذا دانها للصغير  
تصح لعدم المرجح السابق قبض أحدهما حيث اتحد ولهما فلا شوبع في قبضه وبؤيده قول  
الثانية ذاري هـ هذه لولاي الا صاغر يكون باطلا لانها هبة فاذا الميين الاولاد كان اطلاقا  
فقاذا لولوبين صح ولا يراد على ما مر قوله عن المنزلة ولو تصدق بداره على ولدين لصغير لم يجوز  
لانه يخالف باقي المتن والشروح من قواهم ان الهبة ان له عليه ولاية تتم بالصدق سأنحائي  
بزيادة وفي التاخر خاتمة عن الثقة سئل عمر النسي عن امرأ ولاده ان يقتسموا أرضه التي  
ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فاقته وهما وترضاوعا على ذلك هل ثبت لهم الملك أم يحتاج  
الى ان يقول لهم الاب ملككم هذه الاراضى أو يقول لكل واحد منهم ملكة ذلك هذا النصيب  
لمن رزق قال لا وسئل عن الحسن فقال لا يثبت لهم الملك الا بالقسمة وفي تجنيس الناصر رولو  
وهب دارا لانه الصغير ثم اشترى بها أخرى فالثانية لانه الصغير خلافا لروايد دفع الى آية مالا  
فصرف فيه الابن يكون للابن اذا دلل على التملك اهـ وفيما روى الفقهاء عن امرأة  
وهبت مهرها الذي لها على الزوج لابن صغير له وقبل الاب قال أنا في هذه المسئلة واقف فيصتمل  
الجواز كن كان له بعد عن رجل ودبعت فابق العبد ورويه مولاه من المودع فانه يجوز ومنه  
مرة أخرى عن هذه المسئلة فقال لا يجوز وقال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ وفي العمالية وهو  
المختار اهـ (قوله لجواز الرهن) انما جاز الرهن منه لان حكمه الحبس الدائم وقد ثبت لكل  
واحد منهما كماله فلا شوبع فيه الا ترى انه لو قضى دين أحدهما بقي كله في يد الآخر اهـ  
زايح (قوله والاجارة من اثنين اتقافا) بان قال أجرت الدار منك كاجازا لا اتفاقا ولو فصل  
بقوله نصف منك أو نحو ذلك أو ربع يجب ان يكون عند أبي حنيفة على الخلف لاف مر فيها  
اذا كان كله بينهما أو أجرا أحدهما النصف من أجنبي انه يجوز في رواية لاف رواية الى أن قال  
وأنت على علم من اطلاق المتن فاطبة فساد اجارة المشاع الامن الشرع والطائفة بعضهم  
صحت من اثنين محمول على حالة الاجال حامد به ملخصا ومنه في المنسبية ويأتي في الاجارة  
(قوله واذا تصدق الخ) هذه عبارة الجامع الصغير (قوله يراهم اوجه لله تعالى) والفقهاء ثابته  
ذيل (قوله وهو) اي الله سبحانه وتعالى جلت عظمتة (قوله واحد) أي لانا في ذاته  
ولا في صفاته ولا في أفعاله بل هو أحد فرد صمد (قوله فلا شوبع) أشار في الشوبع في هذه  
الصيغة الى ان الشوبع اذا تحقق في الصلقة يفسدها لانها كالهبة في ذلك كما سيأتي أو اخر  
الباب الا في فاذا تصدق ببعض ما يجهل القسمة على فقير واحد لم يصح التحقق الشوبع بخلاف  
لنصدق بكلمة على فقيرين لما علمته من عدم الشوبع قال في المضمرات ولو قال وهبت منكها هذه  
لدار أو الموهوب لهما فاقترع ان صحته الهبة بالاجماع نازخاتية لكن قال بمده وفي الاصل هبة  
الدار من رجلين لا تجوز وكذا في الصلقة على غنيين والظاهر ان في المسئلة روايتين اهـ قال

لم يجوز تناقها وقد نال الهبة  
لجواز الرهن والاجارة من  
اثنين اتقافا (واذا تصدق  
بعضه) دراهم (أو وهبها  
لذقيرين صح) لان الهبة  
لذقير صالحة والصلقة يراى  
بها وجه لله تعالى وهو  
واحد فلا شوبع

(لا عنده لشبوع) هذا اذ لم يبين نصيب كل واحد منهم ما اذ اذ بين بان قال هذا اذ ان الله اواهذا  
 ثلثاها اواهذا نصفها اواهذا نصفها الا يجوز عندهما وان قبضه وقال محمد بجوز ان قبضه بجر  
 نظرا الى انه عقدوا واحد فلا شيوخ كما ذارهن من رجلين اه داماد وقوله للشبوع اى لانه  
 هبة النصف من كل واحد منهم ما يدل انه لو قيل اى أحدهما فيما يقسم هبت في حصته دون  
 الآخر فلم انهما عقدان (قوله كآيت) اى الصغير الذى لا يمكن ان يصير يتين (قوله قيدنا  
 بكبير من) الاولى عدم ذكر هذا القيد لانه لا فرق بين الكبير من والصغير من والكبير والصغير  
 عند ابي حنيفة وقد تبع الشارح والمصنف الجعفي عبارة وظاهرها انهم مالوا كنام صغير من في  
 عباله جاز عندهما وفي البرازية ما يدل عليه ولكن هذا كله على قولهم الا على قوله كما صرح به  
 في الثانية فراجعها ان شئت وأصل الوهم ان صاحب المتيقذ كرا الحكيم في... مثله الاثني  
 الصغير والكبير غير مضاف الى أحدهم نعم انه قول الكل ولو كان كذلك لطل اطلاق المتن  
 في قوله لا عكسه تأمل اه (أقول) نصر عبارة الثانية هكذا ولو هو دار الاثني له أحدهما  
 صغير في عباله كانت الهبة فاسدة عند الكل بخلاف ما لو هو كبير من وسلم اليه ما جله فان  
 الهبة جائزة عند ابي يوسف ومحمد لان في الكبير من لوجود الشبوع لا وقت العقد ولا وقت  
 القبض وما اذا كان أحدهما صغيرا فكاهب بصير الاب قابضا خاصة الصغير فيمكن الشبوع  
 وقت القبض اه وأنت خبير بان اظهار الفرق بين المثلثين مبني على قول صاحبين  
 القائلين بجوازها للكبير من مع موافقة ما لا امام به عدم جوازها الكبير وصغير بدليل قوله  
 كانت الهبة فاسدة عند الكل فآيت مسئلة الكبير والصغير مبني على قولهم ما فقط فافهمه  
 صاحب الجعري من عبارة صاحب المتيقذ انهم اقول الكل صحيح لاوهم فيه وعبارة المتن لا تنافيه  
 كما لا يخفى على نبيه نعم اذا قلنا اذا كان الولدان صغيرين بجوز الهبة يكون مخالف الاطلاق  
 المتن عدم جواز هبة واحدة من اثنين ولكن اذا تأمل القصة في علة عدم الجواز على قول  
 الامام وهي تحقق القبض من هبة ما يجزى بتقييد كلام المتن بغير ما اذا كانا صغيرين لان الاب اذا وهب  
 منهم ما تحقق القبض منه لهما بمجرد العقد بخلاف ما اذا كان أحدهما كبير فان قبض الكبير  
 يتأخر عن العقد فيحقق الشبوع عند قبضه كما صرح عن الثانية وعبارة البرازية أو ضعف في افادة  
 المراد حيث قال لان هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة اقيام قبض الاب بمقام قبض هبة  
 الكبير محتاجة الى قول فيسقت هبة الصغير فيمكن الشبوع والحيلة ان يسلم الدار الى  
 الكبير ويهبها منه ما اه اى فاذا سلمها الى الكبير أو لانهم وهبها منه ما تحقق القبضان معا  
 وقت العقد فلا يمكن الشبوع ومقتضاه انه لو سلمها للكبير ثم وهبها منه ما انصح فليراجع  
 فظهر ان الاولى عدم هذا القيد لانه لا يقيد الا الاشارة الى خلافها فكان الاولى ان لا يذكر  
 لانه لا فرق بين الكبير من والصغير من والكبير والصغير ويقول اطلق الاثني فافاد انه لا فرق  
 بين ان يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبيرا والاخر صغيرا وفي الاولى خلافها تأمل  
 قال في الهندي وكل ما يقتضاه من الحرام أو يتوصل به الى الحلال من الحيل فهو حسن اه  
 (قوله وصغير في عبال الكبير) صوابه في عبال الواهب كما يدل عليه كلام البهروغى وهو الذى في  
 الجعري والمخ والصغير في عباله وعلاها هبة المعبط بانه حين وهب صار قابضا خاصة الصغير في

(لا عنده لشبوع فيما  
 يجتمل القصة اما لا  
 يجتملها كآيت فبحسب  
 انهما قابضان بكبير من لانه  
 لو وهب الكبير وصغير في  
 عبال الكبير أو لانيه  
 صفة وكبير



الاب من مال الابن لا يجوز و اذا لم يجوز لا يوجب الوهاب أن يرجع وفيه اعن السراجية وهب للصغير  
 لا يملك الرجوع وقبل هذا اذا نوى الصدقة اه (أقول) لكن في البرازية وهب للصغير فهو عرض  
 أو هو من ماله لا يجوز و اذا عرض فلا يوجب الرجوع لبطول التحويل ايض اه وقوله من ماله  
 أي مال الص غير فلو من مال الاب صحت المسألة في الباب الا أن من جهة التحويل من  
 الاجنبي وعليه فيعين حل عدم الرجوع فيما اذا عرض الاب أو الاجنبي من ماله - مما أو كان  
 نوى الوهاب عند الاعطاء الصدقة فتأمل قال ط وانظر ما حكمه وان نظرت في ما علمناه  
 كان واجبا ان يقرن الرجوع وكان الاب ونحوه في حكم التناهي ويحرم (قوله ولو قبض زوج  
 الصغيرة) سواء كانت من يجامع مثلها أو لا في الصحيح بحر (قوله فالتبضع ايها) لا لزوجهما  
 ولا لايها بحر (قوله ما وهب لها) احتراز به عن ديون لها فلا يملك تبضعها مطلقا بحر (قوله  
 لانيته عنه) لانه فوض أموره الماله دلالة قال الشافعي لانه حديثه له عليه ولا لانه لم يكن به عواها  
 وفي الذخيرة شرط بعض أصحابنا ان تكون يجامع مثلها أو الصحيح انه اذا كان بعواها يصح  
 تبضعها سواء كان يجامع مثلها أو لا لانهم المازفت اليه أقام الاب لزوجه مقام نفسه في حنظلهما  
 وحفظ ماله أو قبض الهبة من باب الحفظ اه (قوله فقص قبض الاب كتبضعه بمائة) فتدبر  
 على العلة لان التائب اذا كان يملك قبض ذلك فالاصح أن أولى وقيد به لان الام وكل من يعواها  
 لا يمكن قبض الهبة من الاب بعد موت الاب أو غيبته غيبة منقطعة لان تصرفه هو ولا تصرفه  
 لا يتفق قبض الاب ولا ضرورة مع المحذور مع وقدّم المؤلف ان الصحيح جواز قبض من يعول  
 الصغير ولو مع وجود الاب ط لكن قد مضى ان الهدية والجوهرة تصح عدم جواز قبض من  
 يعوله مع عدم غيبة الاب وبه جزم في البدائع وان فاضيلان وغيره معصوا الجواز كالقبض  
 الزوج والاب حاضر وان القدي عليه لاسيما وفيه تنفع للصغير والحاصل انه اختلاف التصحيح في  
 هذه المسئلة كما سمعت لكن لا بد من تصحيح فاضيلان كما فرروا لانه فقيه النفس (قوله لعدم  
 الولاية) أي الاستيلاء عليها بالفعل لان ولايته عليه انما تكون بالدخول لان تبضعه هي وماني  
 يد ماني تصرفه عادة وان لم يكن له عليهم ولاية شرعية فانه لا يتصرف في ماله او اغما يقبض هبتها  
 بعد الدخول لانيته عن الاب وقول الزبلي لانه يعواها أي يدخلها في عياله بالفعل وتكون  
 تحت تصرفه هو معنى ما يفهم من قول الشارح هنا لعدم الولاية أي قبل الزفاف فانهم ان له  
 الولاية بعده قال في الهندية ولو كانت الصغيرة في عيال الجد أو الاخ أو الام أو الم فوجب لها  
 هبة فقبض الزوج جاز كذا في التترخانة فانه قد أدركت لم يجوز قبض الاب والزوج عليه الا  
 باذن ا كذا في الجوهرة \* - غير في عيال اجنبي عالمها برضا أبيها والاب غائب فقبض الاجنبي  
 لها صحيح دون قبض الاخ كذا في السراجية هو ولو كان الصغير في عيال الجد أو الاخ أو الام أو الم  
 فوجب له هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضر اختلاف المشايخ فيه والصحيح  
 الجواز هكذا في فتاوى فاضيلان وبه يقتضى هكذا في الفتاوى الصغرى اه (قوله وهب  
 اثنتان دارا) المراد به ما يقسم (قوله لعدم الشروع) لان ما سلمه جله وهو قد قبضه باجالة  
 ولا شروع بحر وفيه اشعار بان هبة الاثنين للاثنين لا تجوز كما يأتي (قوله وبقلبه) وهو  
 هبة واحد من اثنين (قوله اكبير بن) أي غير تدبرين والا كانت صدقة فنقص كما يأتي (قوله)

(ولو قبض زوج الصغيرة)  
 أما بالغة فالتبضع لها (بعضه)  
 الزفاف ما وهب لها (بعضه)  
 الزفاف ولو بمحضرة الاب في  
 قبض ولو بمحضرة الاب في  
 الصحيح لانيته عنه فصح  
 قبض الاب كتبضعه بمائة  
 (وقوله أي الزفاف لا) بعض  
 لعدم الولاية (وهب اثنتان  
 دارا الواحد ص) لعدم  
 الشروع (وبقلبه) اكبير بن

الحصى مقدار عشر سنين أو نحو ذلك فبطلت له كل ليلة فراشا وبطلت عليه ملحنة أو لحام  
 بصبر لولا ما لم تقل هذا لك كذلك هنا وليس هذا بمنزلة ثياب البدن إذ أي فائمه أنصير ميراثا عنه  
 ذاك اسم المعروف بالملك منه ويقرق بيننا وبين مسألة الاختاذ بان هذه فمن سيولد ومنه  
 الاختاذ فمن ولد ط (قوله لا يكها باليسها) هذا إذا كانت مهابة عند الأب ودفنه أو الولد ما  
 لوقطعها فخطا لثمان الولد لا يكها بمجرد القطع لكن يشكك على ذلك ما قدمناه من الحار  
 الزاهدي (قوله يختلف نحوه ملحنة ووسادة) لأن العرف أن الثياب تملك للأولاد بخلاف أثاث  
 المنزل فإنه باق على ملك الأب أو الأم وإن انتفع به الأولاد (أقول) والعرف في ديارنا أن أهل الأم  
 يهيمون بالأولاد الصغار وفرضه وأبس الولد فإذا ولد أبوه الثياب ووضعوه في السرير المروض  
 وهذا لا شئ في كونه للأولاد كما عليه العادة في بكره أفيد بورت ذلك عنه ذمات (قوله لا نعلم  
 القاب) وذلك غير مقدور ليدل عليه حديث القسم اللهم هذا قمبي فيما نملك فلا نؤاخذه  
 فيما نملك ولا أملاك والمراد بما لا يملك الهبة (قوله) وكذا في العطايا وبكره ذلك عندنا وبهم في  
 الدرجة كما في المخ والهندية أما عند علم التساوي كما إذا كان أحدهم مشغولا بالعلم  
 لا بالأكسب لا بأس أن ينقصه على غيره كما في الملة قط أي ولا يكره وفي المخ روى عن الإمام أنه  
 لا بأس به إذا كان التفضيل لزيادة فضله في الدين وفي خزانة المتعبرين كان في ولد فائق  
 لا يفتي أن يعطيه أكثر من قوته كيلا يصير معناه في المعصية اه وفي الخلاصة ولو كان ولد  
 غاسقا فأراد أن يصرف ماله إلى وجوه الخير يصرفه عن الميراث هذا خبر من تركه اه أي للأولاد  
 وعلمه في البرزخية بالهالة المذكورة (قوله) ألم يقصده الأضرار أي فلا بأس بالتفضل ومع  
 قصده لا بأس بالساو ولا يتجاوز زيادة رملي (قوله) وإن قصده لم يضره قصده عبارة المخ وإن  
 قصده الأضرار وهكذا أتيه في ثمانية (قوله) وعليه الفتوى أي على قول أبي يوسف من أن  
 التخصيص بين الذكر والأنثى أفضل من التثليث الذي هو قول محمد رملي فإن في البرزخية  
 الفضل في حبة البنت والابن التثليث كالبراث وعندنا في التخصيص وهو المختار ولو وهب  
 جميع ماله من أئمه جاز فضا وهو آثم نص عليه محمد اه فأن ترى نص البرازخية فإلما عن قصده  
 الأضرار وقال في الثمانية ولو وهب رجل شيئا لأولاده في الصحة وأراد تفضيل البعض على البعض  
 في ذلك لا روية لهذا في الأصل عن أصحابنا وروى عن الإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس  
 به إذا كان التفضيل له لزيادة فضل في الدين وإن كانا ساويا يكره وروى المولى عن أبي يوسف أنه  
 لا بأس به إذا لم يقصده الأضرار وإن قصده الأضرار روى بينهم يعطى الأئمة مثل ما يعطى  
 الابن وقال محمد رحمه الله يعطى للذكر ضعف ما يعطى للأنثى والفتوى على قول أبي يوسف  
 (قوله) كل المال للولد أي وقصده حرمان بقية الورثة كما يتق ذلك فيمن ترك بنتا وخاف مشاركة  
 الأصحاب (قوله) جاز أي صح لا ينقض وفي بعض المذاهب يرد عليه قصده ويجهل متروكه  
 ميراثا لكل الورثة ط (قوله) ولو وهب (أي ولو كانت الهبة بغير عوض جائزا) بي قبل أو  
 يحصل بعد وظاهره ولو العوض أكثر أو أجازها محمد بغير عوض مساو كذا كر آخر الباب الآتي  
 (قوله) ويبيع القاضى الخ) لأنه من المصلحة لئلا يبيع وهذا مخالف لما في الموطأ ونصه وهب  
 للصغير شيئا ليس له أن يبيع فيه وإلا ربح للاب التوويض اه وفي المنية وهب للصغير نفع من

على كها باليسم يختلف نحوه  
 ملحنة ووسادة وول الخلية  
 لا بأس بتفضيل بعض الأولاد  
 في الحبة لا سماع القاب  
 وكذا في العطايا لا بأس  
 يقصده الأضرار وإن  
 قصده يسوى بينهم يعطى  
 البنت كالابن عندنا في  
 وعليه الفتوى ولو وهب  
 في صحة كل المال للأولاد  
 جاز وإن لم يبيع  
 أن يهب شيئا من مال طفله  
 ولو به عوض لا بأس بتبع  
 ابتداء وفيه ما يبيع  
 القاضى ما وهب للصغير حتى  
 لا يرجع الوهاب في هبته

وانتشر بمنزل هذه العبارة تعظيماً للقد والابوين وهذا اذا لم يكن استطلاع الحقة أمالوا ممكن  
 لاستخبار من المعطى فلم يرد عليه ما بينه كما قال الشارح ولو قال أهديت الخ قال في الهندية  
 عن الظاهرية وهذا كله اذا لم يقل المهدي شيئاً وتعذر الرجوع الى قوله أما اذا قال أهديت  
 الى الاب والام والزوج أو المرأة فاقول للهدي اه (أقول) ولا ينفى هذا قوله هذا الصبي  
 أو الامامة من أنه لا يغير بهذا القول لانهم اعتمدوا بر الوالدين والتسليم الخ أما هذا فارد  
 اظهار حقيقة الحال فيعتبر قوله لانه هو الملك وهو ادرى من وهب فانههم (قوله) وكذا زفاف  
 البنت) أي وكذلك ان تخذه وليماً زفاف ابنته فاهدي الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من  
 انفسه بل بان كان من اقرباء الزوج أو المرأة أو قال الهدي أهديت للزوج أو المرأة كافي  
 التاثير خذته زفاف بكسر الزاي صدر زففت المرأة زفها وزفها زفافا اه نوح افندي  
 والمراد بزفاف بعنه الى بيته فتهدي (قوله) اخذ لولده) أي الصغير وأما الكبير فلا بد  
 من التسليم كقوله نازم في جامع الفتاوى وأما التلميذ فلو كبيراً كذلك وبذلك الرجوع عن  
 الهبة لولده اجنبياً مع الكراهة ويمكن حمل قوله ليس له ذات عليه وفاعيل ذلك ما ياتي في  
 دابته وقال في امر اخذها ليس له رجوع (قوله) أو التلميذ) مثله التلميذ مقرضه بعد  
 ما دفع الثياب اليه قال في الخاتمة تخذه شيئاً التلميذ فاق التلميذ بعد ما دفع اليه ان بين وقت  
 الاختاذ انه اعارة يمكنه الدفع الى غيره فانههم (قوله) ليس له ذات) أي بعد ما دفع الثياب اليه قال  
 في الهندية اشترى فوباً فبسطه لولده الصغير صار واجباً بالقطع مسماً اليه قبل الاحتياط ولو  
 كان كبيراً لم يصير مسماً اليه الا بعد الاحتياط والتسليم اه قيمة وهذا يفيد نصه لا بين  
 الولد الصغير والكبير فالاختاذ يكفي في الصغير بدون تسليم لافي الكبير فيصير كلامه على الصغير  
 وفي ابن زينة اخذ لولده الصغير ثياباً لم يملكها وكذا الكبير بالتسليم وينظر لوجه في التلميذ فان  
 ذلك في حقه هبة وهي لقيم الا بالقبض ولم يحصل بمجرد الاختاذ الا ان يحمل الاختاذ في حقه على  
 التسليم فانه اذا سلم ثم غرب التلميذ ليس له ان يعطيه غيره وعبارة ابن زينة وكذا لو اخذ التلميذ  
 ثياباً فاقبض التلميذ فارد ان يدفعها لغيره وان اراد الاحتياط بين وقت الاختاذ انما عارية يمكنه  
 لدفع الى غيره فقولته انما عارية يفيد التسليم لان العارية لا تنقطع الا بالتسليم ط (قوله) عالم  
 بين الخ) قال في البحر ان اراد الاحتياط بين انما عارية حتى يمكنه ان يدفع الى غيره اه وفي  
 الحارثي الزاهد يرميهم دفع لولده الصغير قرصاً فكل نصفه ثم اخذ منه ودفعه لآخر  
 يضمن اذا كان دفعه لولده على وجه التملك واذا دفعه على وجه الباحة لا يضمن قال عرف به  
 ان مجرد الدفع من الاب الى الصغير لا يكون تملك كما لو كان حسن اه تأمل (قوله) وفي المبتغي الخ)  
 عبارته كافي البحر من صفع لولده ثياباً قبل ان يولد له وضع عليه نحو الخنة والوسادة ثم ولته  
 امرأته وضع عليها ثم مات الولد لا تكون الثياب ميراثاً لم يترأى الثياب ملك الولد بخلاف  
 ثياب البنت عنه يملكها اذا البسم الكسر قال ان فلاناً كان لابسا فهو اقرار له بخلاف ما اذا قال  
 كان قائماً على هذا البسامة أو تأتماع عليه لا يكون مقرراً بذلك اه وفي الهندية قال أبو  
 التامم ولو جهزت المرأة لولدها الذي في بطنها ثياباً لم تزلت فان وضع الولد على الثياب فالثياب  
 ميراث قال النقيع وعندى ان ثيابها مالاً ثم المرأة انما جعلته ملكاً لغيره لا لثري انه لو كان

وكذا زفاف البنت خلاصة  
 وفيها اخذ لولده أو التلميذ  
 ثياباً ثم اراد دفعها لغيره  
 ليس له ذلك عالم بين وقت  
 الاختاذ انما عارية وفي  
 المبتغي ثياب البنت

بقاوا بن اولاد الثلثان منه قيل وقيل (قوله ولا نبويه) عبر بعضهم ببوليه وهو اعم قال  
 الاسدي وروى في جامع احكام الصغار - ثبات الحي قبل ان يجري عليه فلم له قوله تعالى وان  
 ليس للانسان الا ما سعى وهذا قول عامة المشايخ وقال بعضهم ينفع المراهم ولده به - دمونه  
 لما روى عن انس بن مالك انه قال من جملته ما ينفع به المراهم - دمونه ان يقول والداعلم القتران  
 اراه - لم فيكون لوالده ابر ذلك من غير ان ينقص من اجر الوالدني انتهى - ومنه له في كتاب  
 الكراهية للعلاءي ويؤيده قوله صلى الله تعالى عليه - ولم اذا مات بن آدم تنقطع عنه الامن  
 ثلاث صدقة جارية او على ينفع به او ولد صالح يدعوه له انتهى (قوله ابراهيم) اي ان علماء  
 بن ازيمة (قوله ونحوه) كالارشاد والنسب للوجود والبقاء كذا في المنح (قوله ويباح لولده)  
 لتقيدهم - ما يخرج غيرهما (قوله من ما كول وهبله) لان الاله - داء اجماعا وذكرا والحي  
 لاستصغار الالهية عندية قال في التاترخانية روى عن محمد انه يباح وفي الذخيرة واكثر مشايخ  
 بخاري على انه لا يباح وفي فتاوى عمر بن قيس اذا اهدى الفواكه للصغير يجزئ لابوين الاكل  
 منها اذا اثار يد بذلك الابوان لكن اهدى له غير استصغار الالهية انتهى قلت ويحصل  
 التوفيق ويظهر ذلك بالقرائن وعليه فلا فرق بين الما كول وغيره بل غيره اطهر فنامول (قوله  
 وفي ل لا) فاه اكثر فتاوى (قوله فاقد) اصله صاحب البحر وتبعه لمصنف في منحه  
 (قوله الاخلاصة) كقصة الوالد بن ذلك على وجهين اما ان كان في المعروض فقره او كل  
 به - مرنى وان كان في المازفة واحتجاج اليه لانه قد تم اطعامه معه كل بالقيمة كما في التاترخانية  
 وذكره الحموي عن الخاتبة (قوله فاصحح) ككتاب الصبيان وكشي - تهمله الصبيان مثل  
 الصولجان والذكره فاهدية فلان - همد غليك للصبي عادة هندية (قوله فاهدية) الاولى  
 ان يقول فهو له (قوله والا) بان كانت الهدية لا تصل للصبي عادة كالاراهم والذناير هندية  
 وكالحبوان ومتاع البيت ينظر الى المهدى الخ - منح \* (تنبيه) في الفتاوى الخيرية - مثل  
 فيما نده الساس في الانراح والاعراس ولرجوع من الحج من اعطاء لثياب والمراهم  
 وينظرون بدله عند ما يقع لهم مثل ذلك ما حكمه اوجب ان كان العرف شائعا فيما بينهم  
 بهما ون ذلك لاخذوا به كان حكمه حكم القرض فانه كفاد - وصحبه كعصمه اذ  
 المعروف عرفا كالشرط انما فطالب به ويحبس عليه وان كان العرف خلاف ذلك بان  
 كانوا يدعون على وجه الهبة ولا ينظرون في ذلك الى اعطاء البدل لحكمه حكم الهبة في ما اثر  
 احكامه فلا رجوع فيه بهذا لانه لا استهلاك ولا صل فيه ان المعروف عرفا كالشرط  
 شرعا اه - قلت والعرف في بلادنا مشترك نعم في بعض القرى بهدونه كالقرض حتى انهم  
 في كل واجبة يهضمون الخطيب يكتب لهم جميع ما يهدى فاذا فعل المهدى واجبة يراجع المهدى  
 اليه دفعة الخطيب فيهدى الاول للثاني مثل ما اهدى اليه (قوله او من معارف الام) الاولى  
 زيادة ما دارها كما في الاب وبه صرح في البنازية (قوله الام) لان غليك هنامن الام عرفا  
 وهناك من الاب فكان التعديل على العرف حتى لو وجد سبب او وجه - بتدليله على غير  
 ما قلنا يعتمد على ذلك هندية فلو كان من معارف كل منهم او اقاربهم - بل بقسم بينهم -  
 يراجع (قوله قال هذا الصبي أولا) أي لا عبرة به في القول لانهم - اعتادوا ارادة تبرؤ الوالد

ولا بويه اجر التعليم ونحوه  
 ويباح لولديه ان يأكل  
 من ما كول وهبله وقيل  
 فانتهى فاقدان غير ما كول  
 لا يباح - ما الاخلاصة  
 وضعوا له ما الخنا بين  
 يدى الصبي فما يصلح له  
 كتاب الصبيان  
 فاهدية له والا فان المهدى  
 من اقرباء الاب او معارفه  
 فلاب او من معارف  
 الام وللام قال هذا الصبي  
 اولاد او فان اهدى للاب  
 اولاد فالقول له

الان ومع حضور الاب لا ضرورة جوهرة اذا غاب احداهم غيبة منقطعة جاز قبض الذي  
يتلوه في الولاية لان التأخير الى قدوم الغائب تقويت المصلحة للصحة فتقتل الولاية الى من  
يتلوه كفى الانكاح ولا يجوز قبض غيره ولا مع وجود احداهم ولو في عيال الغاض او رجعا  
محرمانه كالنكاح والعم والام بدائع ملخصا ولو قبض لمن هو في عاله مع حضور الاب قبل  
لا يجوز قبض لا يجوز به يفتي مشتمل الاحكام والصحيح هو الجواز كاقبض الزوج والاب  
حاضر شعبة والقنوي على انه يجوز استروا في فقد علمت الهداية والحواشي على تصحيح  
عدم جواز قبض من يدوله مع عدم غيبة الاب به جزم صاحب البدائع وقاضيان وغيره من  
أصحاب الفتاوى وهو خلافه وهو الصحيح جواز قبض من يدول الغير ولو مع ضرورة الاب  
وكن على ذكره قاله العلامة قاسم من انه لا بد من تصحيح قاضيان لانه اجل من يعتمد على  
تصحيحه فانه يفتي النفس والاسما وفيه هنا نفع الصغير وبشده صحة قبول الغير بنفسه اذا كان  
مميزا في كمال الاب ضرر او ايضا قد وجدت دلالة تقوية الاب امورا الى من يدوله كيانا  
في الزوجة الغير بعد الزفاف فليكن العمل على هذا القول ولا يجاوز تصحيح بالنظر القنوي  
وهو آكد كذا الفاظ تصحيح وظاهر كلام الشارح اخبر انه حيث نقل تصحيحه عن البرجسدي  
منه ذكره في ظاهر عبارة المصنف فقامل عند القنوي وانما كثرت من الدلولة لانه واقعة  
القنوي ومضاهية هذه القول فقلنا من خط منعنا في التمكن واعقدت في عزوه عليه فانه  
ذمة ثبت رحمه الله تعالى كذا بخط سيدي لوالدرجته الله تعالى (قوله لكن منته بيقوله) أي  
يجوز ان رأى كون لام والاجنبى اهم القبض مع وجود الاب بغيره والدمعى الذي هو القبض مع  
خامس الحضور لان الحضور رزق من افراد الوجود (قوله بوصول ولو) اي بسبب وصول قول  
المصنف وزعم وجودا به (قوله بامه والاجنبى) الجارمة التي بوصول بمعنى يحملة ذاصل قول  
انتم وزعم وجودا به بقبوله وامه واجنبى اه أي بقبضه ولو مع وجودا به لكنه خلاف  
ظاهر اثنى وخلاف ما اوضحه المصنف في شرحه بان وصله غما هو بقبضه فقط منقطع عن قوله  
وامه واجنبى (قوله ايضا) أي كما وصل بقوله ولو غيرا (قوله ومع رده) أي رد الدمعى وانظر حكم  
رد الخوى والخاظر انه لا يصح حتى لو قبل الدمعى بعد ردوله صح وهل يكره ذلك لانه لا مصلحة فيه  
الضاهر نعم ط (قوله اها) أي لاهبة (قوله كقبوله) أقول وكذا قبول العبد المحجور صحيح كافي  
رضي الله عنه حيث قال فيه وهب له عبد محجور ونحوه فاقبول والقبض له لان ذلك نافع للمولى  
والعبد ما لم يملكه كالاختطاب والمالك للمولى وكذا المالك لغيره لئلا يملك المولى انتهى فأت  
ولم يذكر ردوا الضاهر ان له ردوا أطلق مصفا قبول منه فشمهل ما اذا كان الاب حيا أو ميتا كافي  
خلاصة وفي المبسوط وهب للغير شيئا ليس له أن يرجع فيه وابس للاب النذر قبض اه وفي  
الخاصية ويبيع الناضى ما وهب له غير حتى لا يرجع لو اهب في هبته اه وهو مخالف لما  
تقدم عن المبسوط وبقي في كلام الشارح من الخاصية وكذا في باب الرجوع في الهبة مع التكلم  
على ذلك وقيد بالهبة لان المديور لو دفع ما عليه لاصى ومـ تلجرو لو دفع الاجرة اليه لا يصح واقاد  
انه لا نصح الهبة للغير الذي لا يملك ولا يتم بقبضه وشارباط لعله الى أن الموهوب له لو كان  
مدينوا للغير مع الهبة وبسقط الدين كافي الخاصية (قوله حسنات الدمعى) أي فنياب عليها  
وترفع درجته ذل ذنوب عليه حتى تكفر به او هذا هو المعتمد وقبل لوالديه وعليه فهل

لكن منته بيقوله بوصول  
ولوليامه والاجنبى أيضا  
تماما ل (وصح ردها)  
كقبوله) سراجبه ذوقها  
حسنات الدمعى

قال اشارح في كتاب المازنون عند قول المصنف وان اذر لاصبي الذي يعتل البع والشراء ولبه  
الح المراد بالولي في التصرف في المال وهو ابوه ثم وصى الاب بـه ابواه ثم وصى جد  
ثم الولي ثم القاضى ووصى الناضى اه سرز الدين وتقدم ان الذي يتصرف في ماله مائة  
الاب والجد والقاضى ووصيه ووصى وصيه وبقضاء ان قبض هؤلاء جميعا ينوب عن قبضه  
ثم رأيت صاحب الهندية نقله عن غاية البيان ط ومرفقيل لوكلة في المصومة (قوله  
وعند عدمهم) ولو بالغبية المقطعة (قوله) تتم قبض من يعوله لانه ولاية التصرف النافع  
ليشورت يدهم عليه حتى لا يكون اغيرهم ثم عزم ايديهم فكانوا الحق في قبضه وتحصيل المال من  
ضرووات - فظاهرا صرفة في قوله وما يوسه ط (قوله) ولو لمائة قطا لان له ولاية التصرف النافع  
ايضا (قوله) لو في حجرهما) بالافقح والكسر والجمع جبر وصاح رجرا لانسان - ضنه وهو ما دون  
ابطه الى السكنج ومعه في كونه في حجره انه في كنفه ومنه اه ابو السعد ودع الحوى وفي  
الكشف الجبر الكنف والترمية ط (قوله) والا لا) ان لم يكن في الحجر لا تتم قبضه وان كان  
ذارس محرم منه مخ (قوله) وقل الفصل) أى تحصيل المال وهو بيان لغيرين (قوله) لانه في  
النافع لمحض) أى لانه في التصرف النافع الذي لا يحقل ضررا كالمبايع في نفسه فتنظر اليه  
وجاز تصرف الولي في هذه الحالة فنظر اليه ايضا حتى ينتفع به بسبب تحصيل النافع بطريقين (قوله)  
حتى لو وهب له (ع) تفريع على التقييد بقوله النافع (اقول) وكذا الورع له تراب في داره لا يصح  
وقبل ان كان يشرى ذلك منه بنى فانه يصح قبوله ولا يردوان كان لا يشترى ويلزمه مؤنة العقل  
ونفقة العبد فانه يرد في جامع الصغار للاسترواق (قوله) لكن في البرجندى) استدلال على  
قوله وعند عدمهم ح (قوله) وظاهر القهستاني الخ) - حيث قال كاجاز قبض غيبة الاجنبي اطفال  
عن يريه من الجد والاخ والام أو وصيه أو اجنبي وهو في عياله وان لم يكن عاقلا وكان  
أبوه حاضرا في هذه الصورة على ما قالوا منهم بخلاف الاسلام وقل بعضهم لم يجوز قبض غير الزوج  
حال - حضرة الاب والاول المختار كما في المصنفات انتهى ونقل صاحب الهندية عن الثانية انه  
الصحيح وانتهى بقى عن الفتاوى الصغرى اه والوصى كالأب والام كذلك الوصى في عياله  
ان وهبت له أو وهب له تلك الام القبض وهذا اذا لم يكن لاصبي أب ولا جد ولا وصيه اه وذكر  
الصدر ان عدم الاب قبض الام ليس بشرط وذكر في الرجل اذا زوج ابنته الصغرى من رجل  
فزوجها تلك قبض الامة اه لا يجوز قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي التجريد  
قبض الزوج يجوز اذا لم يكن الاب - فان لوان الاب ووصيه والجد ووصيه غيبة - مقطعة  
جاز قبض الذي يتولاه لا يجوز قبض غير هؤلاء الاربعة مع وجود واحد منهم - وان كان الصغير  
في عياله أو لا وسوا كان ذارس محرم أو اجنبي وان لم يكن واحدا من هؤلاء الاربعة جاز قبض  
من كان العبي في حجره ولم يجوز قبض من لم يكن في عياله بولاية قال في البحر والمراد بوجود  
المصور اه وفي غاية البيان ولا تلام وكل من يعول الصغير - حضور الاب وقال بعض  
مشايخنا يجوز اذا كان في عياله - م كل زوج وعنه احتز في المتن بقوله في الصحيح انتهى وبذلك  
الزوج القبر لها مع - حضور الاب بخلاف الام وكل من يعولها غيبة الزوج فانهم لا يملكوا  
الابعد موت الاب وغيبته غيبة مقطعة في الصحيح لا تصرف هو ولا غيره ولا يشر

للغلاصة

الضمان لا تصح البراءة منه مع وجود القبض الموجب له فلم تكن الهبة براءة وإذا كان كذلك  
 لم يوجد القبض المستحق بالهبة فلم يكن بد من تجديد قبض ١٥ (قوله وهبة الخ) هو من  
 إضافة المصداق إلى قاعدة أي أن يمين من له الولاية على الطفل للطفل يتم بالعقد ولا يتقرر إلى  
 القبض لانه هو الذي يقبض له فيمكن قبضه كقبضه وصار يمين وهب لا تحريشا وكان الموهوب  
 في يد الموهوب لانه لا يحتاج إلى قبض جديد كما مر قبيل هذه المسئلة (قوله في الجملة) أي وإن  
 لم يكن له تصرف في ماله وقوله على الطفل أخرجه الولد الكبير فان الهبة لانتم الان قبضه ولو  
 كان في عياله ولا يملك المولى قبض ما وهب له به المجهور وإذا قبضه العبد لم يملكه المولى لانه  
 كسب عبده ط (قوله فدخل الاخ) الأول في نحو الاخ المسماة أي من ان الام والمقطوع يمينه ولو  
 لوفى جرحهما (قوله عند عدم الاب) لان تصرفهم كان للضرورة ولا ضرورة مع ضرورة والمراد  
 به عدم الاب ما يدهم الغيبة المقطوعة فإدفع في الجرح وفاد الموائن قبض غير الاب بشرط  
 بشرطين عدم الاب وكون الصغرى في عياله والظاهر ان القول الصحيح الثاني في أنه لا يشترط  
 عدم الاب في الهبة صادرة من الأجنبية يأتي هنا اراد الاب من له ولاية التصرف في ماله  
 ط (قوله يتم بالعقد) أي بالايجاب فقط كآية براءة الماشراح ولو ارسل العبد في حاجة أو كان  
 أبقا في دار الاسلام فهو به من ابنه صححت ولو لم يرجع العبد حتى مات الاب لا يصير ميراثا من  
 الاب تاتر خاتمة لكن يكرر على صحة الهبة في الأبق ما قدمنا من انهم لو سقطت أو أوفد فهو بهما  
 رجل وساطعة على قبضه وأطعم أطفاله وقبضها فإلهية باطلة لان في قيامها وقت الطلب  
 خطر أو وجهه ان الأبق في وجوده خطر اللهم الا أن يجعل على ما ذاهل وجوده وقت الهبة  
 أو لان يد المولى باقية عليه حكما اقيام يد أهل الدواعية فيخرج طه ورديده فذلكهم ان دخل فيها  
 ولو هب به به مدخله فتم الميجز ذكره الشراح في باب استة الا الكفار تامل واذا وهب أحد  
 طفل ينبغي أن يشهد وهذا اذا علمه بشهده عليه والاشهاد لتحرز من الجور بعدم موته والاعلام  
 لازم لانه بمنزلة القبض بزارة وباتى قريبا (قوله لو اوهوب معلوما) اذ لا يصح تملك الجاهل  
 كنعو وهبت شمس مالى وباتى في قوله وضع واحد ابنا الختان بين يدي الصبي الخ وهل يشترط  
 فيه أن يكون محموزا مقصودا وما حكمه هو الشرط في الهبة أو يقال انما شرط ذلك لاجل تمام  
 القبض وهذا مقبوض لولى القبض فلا يتقرر إلى ذلك اظاهر نعم لان من أودع انما ساداره  
 لكبيره وسأله اباهاته وهبه نعم فما قام بالانصاع الهبة مع انما مقبوضة يده وان كان قبضا  
 غير كامل قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء وهبه لابنه الصغير وأشهد عليه وذلك الشيء معلوم  
 في نفسه فهو جائز والقصد ان يعلم ما وهبه له والاشهاد ليس بشرط لازم فان الهبة تتم بالاعلام  
 تاتر خاتمة (قوله وكان في يده أو يدهم ودعه) يؤكد في يدهم لا يدهم تاجر وعاصبه أو امرئته  
 أو المستترى منه بشرافا سد بزارة قال اطعماوى واحتز به ذكر أي كونه في يده أو يدهم ودعه  
 عا اذا كانت في يد الفاعب من الولي أو المرتضى أو المتأجر حيث لا يجوز الهبة لعدم قبضه  
 لان قبضه لم نفسه هم أو استظهر السامع انما اذا انقضت الاجارة وأردت الغصب يتم  
 الهبة كما تم في نظائره (قوله والاصل ان كل عقد الخ) منه بيع الاب ماله لابنه الصغير ١٥  
 خيرة وتاتر خاتمة والاولى ان يقول ويكفى الايجاب وحده والاصل الخ (قوله وهو أحد أربعة)

وهبة من له ولاية على الطفل  
 (في الجملة) وهو كل من يهوله  
 فدخل الاخ والعلم  
 عند عدم الاب لولى العلم  
 (تم بالعقد) لو الموهوب  
 موهب لو ما كان في يده أو يده  
 مودعه لان قبض الولي بنوب  
 عنه والاصل ان كل عقد  
 يتولاه الواحد يكتفى فيه  
 بالايجاب (واذ وهب له  
 أجنبي يتم قبضه وليه)  
 وهو أحد أربعة الابن  
 وصيه ثم الجد ثم وصيه  
 وان لم يكن في جرحهم

الهبة وكذا اذا كان في يده عارية أو اجارة لانه قبضها لنفسه ويده ثابتة فيه . وأما اذا كانت  
 في يده عارية أو امانة فكل لان يده بالمالك لكن المالك يمكن عاملا للمالك هذه الهبة باعتبار يده  
 الحقيقية . زباني . وعلم ان في قول الزباني فيما عن الضمان اشارة الى ان العين المرهونة  
 تكون مضمونة في يد الموهوب له مثلها أو قيمتها اذ اذا كانت العين مضمونة بغيرها  
 كالبيع المضمون بالتمن وكالرهن المضمون بالدين فلا بد من قبض مستأنف بعد عقد الهبة  
 ومضى وقت يمكن من قبضها لان العين وان كانت في يده مضمونة الا ان هذا الضمان لا تصح  
 البراءة منه مع وجود القبض الموجب له فلم تكن الهبة براءة وإذا كان كذلك لم يرجع القبض  
 المقتضى بالهبة فلم يكن بد من تجديد قبض آخر غاية عن شرح الاقطع (قوله لانه حينئذ) أي  
 حين اذ قبل عامل لنفسه أي بسبب وضع يده على ما حكمه قوله والاصل ان القبضين اذا اتفقا  
 كان كان عند ودعية فاعادته فار كذا اذ القبضين قبض امانة فيصح من غير قبض مستأنف  
 أو غصب شيئا فباعه المالك منه (قوله واذا تغاير) كان غصبه منه وأخذ ثم رجه منه (قوله  
 ناب الاعلى عن الادنى) أي ولا يحتاج الى قبض فتاب المصوب عن قبض الهبة لان في الاعلى  
 مثل ما في الادنى وبإدعاء ليس في الادنى ما في الاقوى وكذلك لو كان مضمونا في يده بطريق  
 المبيع الفاسد لانه قبض ضمان أما المبيع فاسد فانه يملك بقبض الضمان كالأمر كان في يده  
 مضمونا وقبل الشراء الفاسد ولا يقبض بقبض الامانة لان قبض الامانة دون قبض الضمان  
 فلا ينوب عنه (قوله لا عكسه) وهو ان قبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان كما في المبيع  
 والرهن بقبض الودعة مع قبض الهبة . بيجاسان لام . حاق قبض امانة ومع قبض الضمان  
 يتغايران لانه قبض ضمان فلا ينوب الاول عنه كما في المحط ومنه في شرح الطحاوي لكن ليس  
 على اطلاقه فانه اذا كان مضمونا بغيره كالبيع المضمون بالتمن والمرهون المضمون بالدين لا ينوب  
 قبضه عن القبض الواجب كما في المستصفي ومنه . له في الزايد في قوله بان من المودع احتاج الى  
 قبض جديد فقام في العمادى فهو متأنى . قال الاقطع في شرحه والاصل في ذلك ان العين  
 الموهوبة اذا كانت في يد الموهوب له امانة كالودعة والعارية مملوكة باعده الهبة من  
 غير تجديد قبض استحقاقا لا قياسا ووجه الاستحسان ان الهبة تقف صحتها على مجرد القبض  
 فلا يلتفت الى قبض بصفة ويجرد القبض موجود عقب العقد فصحت الهبة ولا يشبه هذا بيع  
 الودعة . ممن هو في يده لان البيع يقتضى مبيعاً مضموناً وقبض المودع عقب العقد قد قبض  
 امانة فلا بد من تجديد القبض وذلك لا يكون الا بالتخليه بينه وبين الودعة . وأما اذا كانت العين  
 في يد الموهوب له مضمونة فهو على وجهين ان كانت مضمونة بمثلها أو قيمتها كالبيع المضمون  
 والمقبوضة على وجهه . والم فانه يملكه بالاعتد ولا يحتاج الى تجديد قبض وذلك لان القبض  
 الذي تقف عليه الهبة قد وجده . ووز بإدعاء وهو الضمان وذلك الضمان تصح البراءة منه الا ترى أنه  
 لو أبرأ الفاسد من ضمان الغصب جاز وقط فصارت الهبة براءة من الضمان فبقي قبض من  
 غير ضمان فيصح الهبة وان كانت العينة مضمونة بغيرها كالبيع المضمون بالتمن وكالرهن  
 المضمون بالدين فلا بد من قبض مستأنف بعد الهبة وهو ان يرجع الى الموضع الذي فيه العين  
 ويمضى وقت يمكن من قبضه او ذلك لان العين وان كانت في يده مضمونة الا ان هذا

لانه حينئذ عامل لنفسه  
 والاصل ان القبضين اذا  
 بيجاسان ابأ حدهما عن  
 الآخر واذا تغاير اناب  
 الاعلى عن الادنى لا عكسه



(قوله ظاهر الدرر نعم) فانه قال وكذا يجوز هبة البناء دون العروة اذا اذن له اى للموهوب له الواهب في نقضه وهبة ارض فيه ازرع دونه اى دون الزرع وتخل فيها غردونه اى دون الغرار اذا امره اى الواهب الموهوب بالحصاد فى الزرع والجد فى الغرار زال اشبه فقال الموهوب بملك الواهب انتهى بتصرف وافاد عزى زاده انه صحيح فى الاول دون الاخير من فانه لا يصح فيه ما مطلة الا انه متصلا به اتصال خاتمة فكان بمنزلة اشاع الذى يحتمل القسمة فلا تنبذون الانوار والحيازة نعم الحكم صحيح في عكسه ما وهبه زرع بدون ارضه وهبه غمر بدون شجرة فانه يصح استحسانا زاده بالحصاد والجد اذ وفه له انتهى وعلى كل فاذ كره الشارح صحيح وبصح عزى زاده فى التمثيل ط (أقول) ويحتمل ان الشارح فهم من قول الدرر حتى اذا فاصت هذه الاشياء عن ملك الواهب وسات صح هبتهما كافي الشاع ما اذا فصله الواهب أو الموهوب باذنه وقال الخبير الرولى فى حاشيته على المنخ قوله ولو فاصله وسلمه اى الواهب ولو فصله الموهوب له بفقر اذن الواهب لا يملكه الا بعد قد جديد اه فقوله بفقر اذن الواهب أنه لو كان باذنه كان كقوله بنفسه ويحتمل أنه اخذ الشارح من العبارة التى ذكرناها أو لعل الطعطارى كان الشارح رأى أنه لا فرق بينهما وان كانت العلة التى ذكرها فى الدرر لا تجرى هنا لانه علم بان المانع الاشغال بملك الواهب فاذا اذن بالحصاد او الحصاد وفعل الموهوب لذلك زال المانع فجازت الهبة وهنا يقال المانع هو شبه الشروع فاذا زال باذن المالك زال المانع وقه اعلم قال فى الثانية ولو وهب زراعا بدون الارض او غرار بدون الخصل وامر بالحصاد والجد اذ فعل الموهوب لذلك جاز لا نقضه بالاذن يصح فى الجاس وبعد اه ومثله فى الحامدية عن جامع الفتاوى وهو قطع ما فيه منه الشارح أولا (قوله حيث لا يصح أصلا) أى سواء افترضها وسلمها أو لا درر (قوله لانه معدوم) قال فى الدرر لانه فى حكم المعدوم ومرة ان الحنفية استجاحت وصارت دقيقة وكذا غيرها وبعد الاستحالة هو عين أخرى على ما عرف فى القصب اه وأما الوصية فتجوز بهذه الاشياء ما لانها تجوز بالمعدوم كذكره العيني (قوله فلا يملك الا بعد قد جديد) لانه بعد الاستحالة عين أخرى بخلاف اشاع لانه محال للملك الا لانه لا يمكن تملكه فاذا زال المانع جاز درر ومنه (قوله وملك بالقبول) انما شرط القبول لانه اذا لم يوجد كذلك يقع الملك فى الهبة بغير رضا لانه لا حاجة الى القبض ولا يجوز ان يقع الملك للموهوب بغير رضاه لما فيه من نوبه الضرر بخلاف ما اذا وهب عبد للم يمكن في يده وامره بقبضه فانه يصح اذا قبض ولا يشترط القبول لان العبد ليس في يده حال الهبة فكان الموهوب له محتسبا لى احداث قبض حتى يملك الهبة فاذا أقدم على القبض كان ذلك اقداما على القبول ورضاه منه بوقوع الملك له فيما لم يملكه (قوله بلا قبض) أى بان يرجع الى الموضع الذى فيه العيزو يتقاضى وقت يتمكن فيه من قبضها فهاتين (قوله لو الموهوب في يد الموهوب له) لان القبض ثابت فيها وهو الشرط سواء كانت في يده امانة أو مضونة لان قبض الامانة يتوب عن مثله لاعتن المضنون والمضنون يتوب عنهم ما والاصل انه متى تحبب انس القبضان ناب أحدهما عن الآخر وان اختلفا ناب الاخرى عن الاضمة دون العكس هذا اذا كان الموهوب مضنونا في يده كالقصب والمروون والقبوض على سوم الشرا لا اشكال فيه لان القبض فيه حقيقة وكما يغيره عن الضمان بمجرد قبول

قوله أنه امله بفقر اذنه أو نحو ذلك

ظاهر الدرر نعم (بجواب) دقيق في برودن في مسم ومن في ابن حيث لا يصح أصل لانه معدوم فلا يملك الا بعد قد جديد (بلا) (وملك) بالقبول (بلا) قبض جديد لو الموهوب في يد الموهوب له (ولو بفقر أو أمانة

ثم ان صدر الشريعة وابن الكمال اهما سلف فيما ذهب اليه من الحاصل ان صدر الشريعة  
 جعل المقعد هو الشريعة ومع المقارن لان الشريعة مع الطائري كما اذا هو ب ثم رجع اليه بعض الشائع  
 واستحق البعض الشائع ورد عليه صاحب الدرر والمصنف حيث قال في الدرر اقول عدم صورة  
 الاستحقاق من امثلة الشريعة الطائري غير صحيح والصحيح ما ذكر في النصوص وابن الكافي وعبارة  
 الفصولين ان الشريعة الطائري لا يثبت له الهبة بالاتفاق وهو ان يرجع بعض الهبة شائعا  
 اما الاستحقاق فيفسد البطلان لانه مقارن لطائري كذا ذكره شيخ الاسلام ابو بكر في المحيط  
 اه (قوله كشاع) قال في شرح الدرر هذه نظائر المشاع لا امثلة له في الاشياء ومع في شيء منها  
 لكنها في حكم المشاع حتى اذا فصلت وسلت صح قال انبى لم لي اقول لا يذهب ذلك فلا يلزم  
 ان ياخذ ~~كمه~~ في كل شيء والارزاق لا تجوز هبة النخل من صاحب الارض وكذا عكسه  
 والظاهر خلافه والفرق بينهما انه هبة من جزم من المشاع وان دفع الاول ان يملك فيه ملكا  
 فلا تصح هبته ولولم من الشريعة لان الفضي الكمال لا تصور واما نحو النخل في الارض والنمر  
 في النخل والزروع في الارض لو كان كل واحد منهما الشخص فهو ب صاحب النخل فله كله  
 لصاحب الارض او عكسه فان الهبة تصح لان ملك كل منهما ما يتميز عن الآخر فيصح قبضه  
 بتمامه ولم ارم من صريحه لكن يؤخذ الحكم من كلامهم وقد صرحوا بان المانع انما يقتصر  
 وقت القبض لا وقت التقديم وقد قدم عن الصغير في لو هب نصيبه من الدار الشريكة ارم  
 شيء يملك القصة فانه يجوز اجماعا وفي فتاوى الزاهد في العتبي لو هب النصيب من شريكه  
 من دار يملك وقيل يجوز وهو المختار وراجعت الصغير في رأيه قال وفي فتاوى زين لو هب  
 النصيب من شريكه الخ فاذا كان هذا في المشاع في الباطن في المتصل الممكن فصله ولا ادرى ما  
 يجمع من ذلك ولكن النقل اذا وجد لا يفسد انما هو الا ان لم يسم (اقول) ومثال مشاع يقبل  
 القصة كمنصف دار كبيرة ووربع مبرمة مينة ونحوهما مما عساه من الامثلة وانما اورد  
 النظائر لاهتمام الافادة وللتنبية على ان الحكم في ما بال طريق الاولى كما هو حال التسمية ظاهرا  
 غايته الاولى فيكون من قبيل تشبيه احد المتساويين في الحكم بالآخر والاول هو الظاهر  
 قال في العمادة ان هبة اللب في الضرع في رواية لا تجوز وفي رواية تجوز اذا ساطع على الحلب  
 انتهى وفي الزاخرانية وهبة اللب في الضرع لا تجوز في احدي الروايتين من كتاب الهبة وان ساطع  
 على الحلب هو الصحيح اه هل هبة عدم الجواز لان الحلب يقبل التفاوت فيؤدي الى النزاع  
 على ان القبض لا يوجد اذا اللب في الضرع عدم الهبة وهو متصل بملك الواهب هذا وقال في  
 الكافي ولو هب زرع في ارض او ثمر في شجرة او حبة في سيف اربنا في دار او قنطرة من مبر  
 واهر بالحصار والجد اذا زرع والنقض والكيل وفعل صح استحسانا ويجعل كانه هبة بعد  
 الحصاد والجد اذا ونحوهما اه لعل وجه الاستحسان ان الحصاد ونحوه لا يقبل التفاوت فلا  
 يؤدي الى النزاع هذا فيكون كطعام في حرايه الا انه لما كان اتصال كل منهما بملك الواهب  
 خلقة عدم من قبيل المشاع فامل (قوله ولو فصله وسلمه جائز) انما جائز في اللب وان كان في  
 وجوده شئ لانه قد يكون رجحا ودما تخرج جانب الوجود بالتصرف فيه فانه باق في الفضة  
 وجوده بخلاف هبة الخ لانه لا يصح ولو سلمه بعد الولادة عدم امكان التصرف وقت الهبة

لانه كشاع ولو فصله وسلمه  
 (جائز) لزم الالمانع وهل  
 يكفي فصل الموهوب لهما دون  
 الواهب

يكون مالا كواضعا انتهى ونظر فيه الشيخ شاهين بان المقبوض في المبيع القاسد معلوك  
 بالقبض مضعون بقبضه فلا يبعد كون الشخص مالا كواضعا فكان الجواب مستقيما  
 وكان القول بالقبض متجها حتى على قول من قال بملك الموهوب فاسد ١٥ ذكره أبو السعود  
 وفيه ان هذا قياسا مع الفارق فان المبيع قاسد فله مقبوض في عقد مبادضة فلا بد من  
 القبض وقد افينا ان عدم الصحة أو بطلان القيمة هو ضا لالزم أخذ ما عدا ذلك اوضة  
 بلا عوض أما المتبوض في الهبة الفاسدة فهو مقبوض بغير عوض أصلا وقد قال القائل  
 بالملك فيها والملك في الموهوب بلا عوض أما لو نظرنا الى كونه ملكا خبيثا كما قال المؤلف  
 في شرح الملتقى وقيل لما كذبنا قبض لكنه ملك خبيث وبه بقيت قهستانى عن المضمرات يكون  
 موجبه التصديق بقبضه هالك كما قبل به في نظائره فليتم تأمل وبقدر على القول بقبض  
 الملك بالقبض في الهبة الفاسدة ما في البحر عن الاسماء من انه اذا وقف الارض التي وهبت  
 له هبة فاسدة صح وعلمه قيمتها انتهى وهذا يؤيد ما ذكره الشيخ شاهين من عدم الاماميين  
 الاسترخاش والعمدى وفي أبي السعود عن القهستانى ولا يمنع الرجوع في الهبة الفاسدة  
 القرابة فكذلك اغبرها من الواضع انتهى ويؤيد ذلك ايضا ما قدمناه عن الخسيرة ونور العين  
 فلا تنه (قوله من تمام القبض) أى كون القبض تاما (قوله لا طارئ) بالهزم لانه حدث  
 بعد وجود القبض وتمام الهبة فلا يؤثر شيئا (أقول) ومعه ما لو وهب دارا في مرضه وادس له  
 سواها ثم مات ولم تجز الورثة الهبة بقيت الهبة في ذلها وتبطل في الثلثين كما شرح به في الخاتمة  
 (قوله كان يرجع في بعضها ثانيا) فإنه لا يفسدها اتفاقا ونظيره ما قالوا ان الرد لا تبطل التيمم  
 لان الاسلام شرط لوجود النية التي هي شرط الصحة التيمم فاذا صح التيمم بوجود شرطه وهو  
 النية من المسلم ثم طرأ عليه الكفر بعد ذلك والعيان بالله تعالى لم تبطل نية له لانه قد تم بوجود  
 شرطه وكذلك هذا الشارع لا تصح هبته ا فقد شرطه وهو القبض الكامل فاذا وهب غير الشارع  
 وقت الهبة بقبضه الكامل ثم طرأ عليه الشروع بعد استيفاء شرطه ولم يبق الا مجرد الملك  
 للموهوب في الهبة والشروع لا ينافي الملك كان الكفر لا ينافي رفع الحدث فكان التيمم  
 لا يبطل بالردة كذلك الهبة لا تبطل بطر والشروع بعد تمامها (قوله حتى لو وهب الخ)  
 وهذا بخلاف ما اذا وهب دارا بعتاها ووسلها فاستحق المتاع صحته في الدار اذا بالاستحقاق  
 ظهران به في المتاع كانت يدغصب وقد تقدم ان الهبة المشغولة بملك الغير نصح بغير خلاف  
 المشغولة بملك الواهب وانما تبطل الهبة في مستثنى وانما كانت مسئلة الدار والمتاع لان الزرع  
 مع الارض بحكم الاتصال كشي واحد فاذا استحق أحدهما اصاب كأنه استحق البعض الشارع  
 فيما يحتمل القسمة فتبطل الهبة في الباقي كذا في الكافي ددر ويدل لهذا التعليل قول المؤلف  
 الا ترى كساع قال في الخاتمة والزرع لا يشبه المتاع (قوله لا استحقاق البعض الشارع) أى حكا  
 كما عات (قوله اذا ظهر بالبيننة الخ) انظر ما لو ثبت الاستحقاق باقرار الواهب والظاهر انه  
 لغو لانه اقر بملك الغير وما أقر به الموهوب له والظاهر انه يعمل باقراره فثبت الزرع لمصلحة  
 وهل تبطل الهبة بغير ط (قوله فيكون مقارنا لها لا طارئا) هذا الذي في الظهيرية والذي  
 في دعوى النهاية والكرمانى جعله من الطارئ قال القهستانى فاعل في المسئلة نوابين وبه

(والمانع) من تمام القبض  
 (شروع مقارن) للعقد  
 (لا طارئ) كان يرجع في  
 بعضها ثانيا فإنه لا يفسدها  
 اتفاقا (والاستحقاق)  
 شروع (مقارن) لا طارئ  
 ففسد الكل حتى لو وهب  
 أرضا وزرعها وهما  
 فاستحق لزراع بطلت في  
 الارض لا استحقاق البعض  
 الشارع فيما يحتمل القسمة  
 والاستحقاق اذا ظهر بالبيننة  
 كان مستندا الى ما قبل  
 الهبة فيكون مقارنا لها  
 لا طارئا كما زعمه صدر  
 الشريعة وان تبعه  
 ابن الكمال فنبهه (ولا نصح  
 هبة ابن في خبره وصف  
 على غنى ونقص في أرض  
 وتبر في نقص)

الجوهرة والجبروت نقل عن المتبعي بالغين المهمة أنه لو باعه الموهوب له لا يصح وفي نور العين عن  
الوجيز الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك فيه إلا عند أدائه عوض نص عليه محمد  
في المبسوط وهو قول أبي يوسف إذا الهبة تنقلب عقد معاوضة اهـ وذ كر قبله هبة المشاع  
فيما يسمى بالتميد الملك عند أبي حنيفة وفي القصة ثانيا لا تقيد الملك وهو المختار كما في المضمرات  
وهذا مروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح اهـ بحيث علمت أنه ظاهر الرواية وأنه نص عليه محمد  
وزووه عن أبي حنيفة ظهر أنه الذي عليه العمل وان صرح بان المتي به خلافه ولا سيما أنه يكون  
ملكاً خبيثاً كما يأتي ريباً كون مضموناً كالمالمة فلا يجزى بقوله الموهوب له فاعتقه وما  
أكثر النقل في مثل هذه الكثرة وقوعها وعدم ثبوتها كثر الناس للزوم الضمان على قول  
المخالف ورجاء الدعوة نامة في الغيب (قوله بالقبض) لكن ما كان خبيثاً به يفتى فيه ثانياً  
أي وهو مضمون كما علمت آنفاً فتنبه (قوله به يفتى) قال في الهندية هبة المشاع فيما يجعل  
القصة لا تجوز سواء كانت من ثمر بك أو من غير ثمر بك ولو قبضها أهل يمينه الملك ذكر حسام  
الدين رحمه الله تعالى في كتاب الواعظات ان المختار أنه لا يقيد الملك وذكر في موضع آخر أنه  
يقيد الملك ما كان فاسداً به يفتى كذا في السراجية اهـ (قوله ومثله في البرزخية) عبارتها وهل  
يثبت الملك بالقبض قال الناطقي عند الامام لا يقيد الملك وفي بعض الفتاوى يثبت فيها فاسداً  
وبه يفتى ونص في الأصل أنه لو وهب نصف داره من آخر الواسية فيها الموهوب له لم يجز  
وأنه لا يملك حيث ابطال البيع بعد القبض ونص في الفتاوى أنه المختار اهـ ورأيت بخط  
بعض الأفاضل على هامش المخ بعد نقله ذلك رأيت تراه عز رواية افادة الملك بالقبض والافتاء  
بهم الى بعض الفتاوى فلا تعارض رواية الأصل ولذا اختارها قاضيان وقوله لفظ الفتوى  
الحق قد يقال يمنع عمومها لاسيما مثل هذه الصيغة في مثل سياق البرزخية فإذا تأملته تنقضي  
برهان ما دل عليه الأصل اهـ (قوله على خلاف ما صحه في العمادية) أي عن العمدة بالقبض  
هو المختار (قوله لكن لفظ الفتوى) استدرك على ما يستفاد من قوله ما صحه في العمادية  
من ان القولين واحد وحيت كان لفظ الفتوى كذا فيكون العمل على ما في الفصول والبرزخية  
لأنه قال به يفتى وهو أكد من الصحيح الذي في العمادية فحينئذ لا يمنع الرجوع به بدينه  
لتعلق حق المشتري به كما تقدم نبره لظن في البيع الفاسد (قوله مع بقية أحكام المشاع) من  
يبعه فانه جائز فيما يقسمه وما لا يقسمه ومن اجارته ومن اعارته وغير ذلك كما قدمناه قريباً (قوله  
قال في الدور) نعم عبارتها قال بعض المشايخ كانت المسئلة واقعة الفتوى وقررت بين الهبة  
الصحيحة والفاسدة وأثبت أي في الفاسدة الرجوع وقال الامام الاسدي تروشي والامام  
عبد الدين هذا الجواب مستقيم أماً على قول من لا يرى الملك بالقبض في الهبة الفاسدة  
فظاهر وأما على قول من يرى الملك فلان المقبوض في حكم الهبة الفاسدة مضمون على  
ماتة وقفاً كان مضموناً بالقبض بعد الهلاك كان مستحق الرد قبل الهلاك فيملك الرجوع  
والاسترداد انتهى (قوله وتعلقه في الشريعة لايالية) حيث قال قوله وأما على قول من يرى  
الملك فلان المقبوض في حكم الهبة الفاسدة مضمون الخ هذا غير ظاهر لان قوله فلان  
المقبوض يحكم الهبة الفاسدة مضمون لا يكون مقبوضاً الا على القول بعدم الملك الا في كنف

بالقبض وبه يفتى ومثله  
في البرزخية على خلاف  
ما صحه في العمادية لكن  
لفظ الفتوى أكد من لفظ  
الصحيح كما بسطه المصنف  
مع بقية أحكام المشاع  
وهل للقریب الرجوع  
في الهبة الفاسدة قال  
في الدرر نعم وتعلقه  
في الشريعة لايالية غير  
ظاهر على القول الذي  
به من اخذتم الملك بالقبض  
فليجوز

على الطلاق المنع وهي موضوعة لنقل المذهب كقوله كما هو المذهب فوجب العمل به  
 سواء ظهر وجهه أو لا لان المقلد عليه اتباع ما قاله امامه سواء وقف على داليله أو لا والله تعالى  
 أعلم (قوله ولو هبة لشريكه) لو وصليته أي ولو كانت الهبة لشريك الواهب (قوله أو لأجنبي)  
 الأولى اسقاطه لانه مفهوم من لو لا خلاف فيه انما الخلاف في الشريك كما مر وبأن (قوله  
 اعدم تصور القبض الكامل) أي فيما يتصور فيه (قوله كما في عامة الكتب) وصرح به الزبلي  
 وصاحب البحر من (قوله فكان هو المذهب) اجمع لمثله الشريك كما في المنع (قوله وهو  
 المختار) الظاهر من عباراتهم اعتقاد الاول حتى نسب الثاني شيخ الاسلام الى ابن ابي ليلى بعد  
 ما حكى الاطلاق عن اهل المذهب وفي مؤيد زاده وب مشاعية تقسم اشريكه لا يجوز خلافا  
 لابن أبي ليلى اه قال الرمي وجد يخط الوافي يعني صاحب المنع بازاه ما موصونه ولا يخفى  
 عليه انه خلاف المشهور (قوله فان قسمه) أي الواهب بنفسه أو نائبه أو امرأته أو غيره  
 بان يقسم مع شريكه كل ذلك تنبيه الهبة كما هو ظاهر ان عنده أدنى فقه فاعلم رملي (قوله صح  
 لزوال المانع) وهو الاشاعة فان زالت بالقسمة والتسامح كان له عاجزا عن القبض الكامل  
 الذي تنبيه الهبة ومعناه انما اقل ذلك لأن الصحة متوقفة على القسمة ولو كان شرط الصحة  
 لا تحتاج الى تجديد العقد يجوز زيادة (قوله ولو سلمه شاعها) بان سلمه الكل (قوله لا يملكه) اعدم  
 وجود القبض الكامل فيما يتصور فيه (قوله فيصعقه) أي بعد اتلافه ويجب عليه رد قبضه  
 ولا يتمتع الرديعه اعدم نفاد (قوله لكن فيما عن القصصين الخ) قال في الترخاينة بعد نقل  
 هذا القول وفي السراجية وبه بقي اه ومع افادتها للملك لا يحكم بقضه الفساد كالبيع  
 الفاسد ينقض له تأمل رملي (قوله الهبة الفاسدة الخ) ظاهر ان هبة المشاع قبل القسمة فاسدة  
 مع انها صحيحة غير نامة ولذا قال الشافعي قوله لانه لو صح هبة المشاع فيما يقسم ظاهره كما ترى  
 بشعر بعد الصحة وقد قدمت قريبا ان الاصح انها صحيحة غير نامة لافاسدة كما قال به بعض  
 مشايخنا والله تعالى أعلم اه وبطل عليه كلام صاحب البحر المتقدم وبعبارة الهندية الاحتمية  
 تفيد ان الفتوى على الفساد طه قال في الفتاوى الطبرية ولا تفيد الملك في ظاهر الرواية  
 قال الزبلي ولو سلمه شاعها لا يملكه حتى لا يثبت تصرفه فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه  
 تصرف الواهب كره الطحاوي وقاضيان وروى عن ابن رستم مثله وذ كرعهام انهم اتفقوا  
 الملك وبه أخذ بعض المشايخ اه ومع افادتها للملك عنده هذا البعض اجمع الكل على ان  
 الواهب استرداد هامن الموهوب له ولو كان ذارحم محرم من الواهب قال في جامع الفصولين  
 راضن الفتاوى النضلي ثم اذا هلكت ائذيت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه  
 اذا الفاسدة مضمونة على ما مر فاذا كانت مضمونة بالقبض بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل  
 الهلاك اه وكما يكون للواهب الرجوع فيما يكون لوارثه بعد موته اذ يكونها مستحقة الرد  
 ونضمن بعد الهلاك كالبيع الفساد اذا مات أحد المتبايعين فلورثته نقضه لانه مستحق الرد  
 ومضمون الهلاك ثم من المقر ان القضاء ينقضه فاذا اولى السلطان قاضية البعني بذهب أي  
 حنيفة لا ينفذ قضاءه بذهب غيره لانه معزول عنه بخصيصه فالنقض فيه بالبيعة نص على ذلك  
 علما ونا ردهم الله تعالى اه مافي الطبرية وافق به في الحامدية ايضا والتاجية وبه جزم في

(ولو هبة لشريكه) أو لأجنبي  
 اعدم تصور القبض الكامل  
 كما في عامة الكتب فكان  
 هو المذهب وفي الصيرفة  
 من العتاج وقيل يجوز  
 لشريكه وهو المختار (فان  
 قسمه وسلمه صح) لزوال المانع  
 (ولو سلمه شاعها لا يملكه فلا  
 ينفذ تصرفه فيه) فيصعقه  
 وينقض تصرف الواهب  
 درر لكن فيما عن الفصولين  
 الهبة الفاسدة تفيد  
 الملك

وانتفاع فيما يخصه وان بقي فائدة بقسم بينهما اه قال في الحامدية لا يقسم الحام والحامدا  
 والبيت الصغير والدكانة الصغيرة وهذا اذا كان بحال لو قسم لا يبقى اكل واحد بعد القسمة موضع  
 يعمل فيه وان كان فيه قسم خزانة الثناري ومثله في الخلاصة والبرازة انتهى (أقول) وعليه  
 فينبغي ان يقيد الحام بالصغير خلافا لما فهمه الملبى من ان الحام لا يقسم مطلقا ونسب سیدی  
 لو الدرجة الله تعالى الحام الكبير بما اذا كان له خزانة والرحى بما اذا كانت ذات حجرين  
 فتأمل وانما صح فيه الهمة لان القبض لا يتصور فيه الا بالقبض الناقص وهو قبض الكل  
 فاكتفى به قال في الجربة المشاع فيما لا يقسم تقيد المالك للموهوب وعلى وجهه لا يستحق  
 المطالبة بالقسمة لانها لا يمكن وأما الماهية فلا تجب في ظاهر الرواية وفي رواية تجب انتي وقد مننا  
 قريبا ان التمايز يجب ويجرى فيه جبر القاضى اذا طلبه أحد الشر كماله بما فيهما لا يقسم نص  
 عليه في عامة الكتب فلا تنس في البحر وبشرط في صحة هبة المشاع الذي لا يحتمل ان يكون  
 قدره معلوما حتى لو هو بغيره من عبد ولم يعلم به لم يجوز لانها لا تجوز بالمازعة اه قال في  
 الهندية لو وهب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجوز فان علمه الموهوب لم يفتى ان يجوز عند الامام  
 دونهما وفيما قبل ذلك جميع ما أملا كذا فلا يكون هبة لا تجوز بدون القبض وفي منية  
 المقتى قال وهبت نصيبى من هذه الدار والموهوب لم يعلم كم نصيبه هبت اه ولعل اتفاقا ش  
 جه الله لاتصحبته كقول وهبتك شيئا من مالى أو من كذا فى التمازخانية مثل مالى المتسعة تأمل  
 (قوله كيت وحام صغيرين) الحد الفاصل بين ما يحتمل القسمة وبين ما لا يحتمل ان مالا حتى  
 متسعة اياه بعد القسمة أصلا كعبد واحد ودابة واحدة أو لم ينتفع بهم انتفاعا قبل القسمة  
 كالحام والطاحونة والبيت الصغير فاما الانتصم وكل ما يوجب قسمة نفسه فانه وما لا يقسم  
 والافعال يقسم واختار الاول أكثر الشراح والثاني صاحب الذخيرة فاذا وهب درهم ما صح  
 الرجلين لا يصح لان نصيب الدرهم لا يوجب نهائنا فهو مما يقسم والصحيح انه يصح لان  
 الصحيح لا يكسر عادة فهو مما لا يقسم انتهى وذكر الشارح آخر الباب فتأمل (قوله لاننا لانتم)  
 لامر وقع لهذا التعليل الابتذار وانما قيدنا المشاع لا يقسم لاننا الخ ط بل لو قال لانه لا يتلقى  
 القبض في مثل ذلك لا يقبض الكل ولا نتم بذلك فيما يقسم الخ لكان حسنا وفي العناية الهية  
 فيما يقسم جازم ولو لم يكن غير منية للمالك قبل تسليمه مقررنا (قوله لانتم بالقبض فيما يقسم  
 قال علماء اربعة للمشاع فيما يحتمل القسمة لانتم ولا تقيد المالك قبل القسمة وبعض أصحابنا قال  
 انما القاسدة والاصح الاول كالهبة قبل القبض اه شاي عن الاتفاقى وأشار الشارح انه  
 انما شرط ان يكون الموهوب مقدوما أو مشاعا لا يقبل القسمة لان الهبة لانتم الا بالقبض  
 والقبض انما يكون فى المقسوم وكذا فى المشاع الذى لا يقسم لان قبض كل شئ بحسبه والمشاع  
 الذى لا يقبل القسمة لا يكون قبضه الامشاعا فكتفى به كذلك ونعت به الهبة أما المشاع الذى  
 يقبل القسمة فانه يمكن تسليمه بعد قسمة ويكون قبضه كاملا فلا يكتفى بتسليمه مشاعا ولا بعد  
 قابضه مع التسليم ولا فرق أن يكون وهبه لشرى كالأجنبي خلافا لما فى الصغرى من  
 جوارحه من الشرى بل وكذا كراهة التمازج ووجه ظاهر لتصور قبض الشرى بك لمع شىء معه لان  
 نصيب الشرى يكفى به فيمكنه قبض الشئ الثانى مشاعا ولكنه لما كانت عامة الكتب

كيت وحام صغيرين  
 لاننا (لا) نتم القبض  
 (فيما يقسم)

تجوز في الحالين جامع القسوين وقام تفاصيل المشاع وما يتعلق به فيه في الفصل الحادي  
والثلاثين فراجعهم ان شئت وقد مر بعض ما ذكرناه وباني بعضه قال في البحر وأما اجارته  
فان كان من شريك فهو جائز وان من اجنبي لا يجوز مطلقا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وهي فاسدة على قوله فيجب أجر المثل على الاصح خلافا لما قاله بطلان في الجواب شبهة وأما  
الشروع الطاري في ظاهر الرواية لا يفسد الاجارة وأما اجارته بخاترة ان كانت من شريك  
والافان لم الكل فهي اعارة مستأنفة للكل واللا يجبر وأما رهنه فهو فاسد فيما ينقسم  
أولاً من شريك أو من اجنبي بخلاف الرهن من اثنين فانه جائز وأما رهنه فهو جائز عند أبي  
يوسف خلافا لما ذهب فيه يحميها وان كان عملاً لا يحمله الجائز اتفاقاً وانتي الكثير بقول محمد  
واختاره صاحب المصنف في قول أبي يوسف وأما رهنه بخاترة وتكون مع الشريك وأما رهنه  
بخاترة كما اذا دفع اليه ألقار قال خمسة مائة عرض وخمسة مائة شركة كذا في النهاية هنا وأما غصبه  
فمفسود قال البرزقي وعليه الفتوى وذكره في الفصول صورا وأما صدقته فمكسبة الا اذا  
صدق بالكل على اثنين فانه يجوز على الاصح واذا عرف هذا فبهذا المشاع فيما لا ينقسم تقيد  
الملك للموهب له على وجهه لا يستحق المطالبة بالقسمة لان الامتناع وأما الماهية فالتجيب  
في ظاهر الرواية لانها اعارة فان كل واحد منهما ما يصير غير انصيبه من صاحبه والجبر على الاعارة  
غير مشروع وفي رواية يجب وهو الذي يفيد كلام الزبلي لان اقسمة المناقع والتبرع وقع في  
العين فيكون الجبر في غير ما تبرع به فلا يبالى به وانما الخطر والايجاب في عين ما تبرع به وقال  
قاضي زاده بعد نقل ان الماهية لا تجب مع عاتمه عن صاحب غاية البيان اهل هذا الجواب غير  
صحيح لان التهاون يجب ويجري فيه جبر القاضى اذا طلبه أحد الشريكة لا سيما فيما لا ينقسم نص  
علمه في عامة الكتب وأما دعوى الشائع اذا ادعى رجل ثلاثة أمهم من عشرة أسهم من دار  
وقال هذه الثلاثة أسهم من العشرة الأسهم من الدار لهدوثة ملكي وحتى وفي هذا الرجل  
بغير حق ولم يذكر ان جميع هذه الدار في يده وكذلك لم يشهد شهوده ان جميع هذه الدار في يده  
فان الدعوى صحيحة والشهادة مقبولة وأما نسخة القاضي الشائع اذا استحق نصف الدار شاعراً  
ثالثها أو ربعها فالتسوية بالخيار عندنا ان شاعراً ما بقي ورجع بكل غنمه وان شاعراً ما بقي  
ورجع بغمته على بائعه انتهى بزيادة (قوله لا يبقى منتفعا به) ان يقيم أي ليس من شأنه أن  
يقسم يعني انه لا يبقى منتفعا به بعد القسمة أصلاً كما بعد واحد واحد ولا يبقى منتفعا به  
بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبیت الصغير والحمام الصغير انتهى  
درر أي فان البیت الصغير اذا قسم ربعاً ينتفع به مخزناً أو مربطاً الحمار ولكنه لا ينتفع به  
للبيوت كالانتفاع السابق فهو عملاً لا يقسم فيصح به بعضه مشاعراً كذا الحمام الصغير اذا قسم  
يمكن أن يجزى لبيتاً أو مربطاً لا دواب ولا يمكن أن يبقى حماماً كما كان فهو عملاً لا يقسم  
بخلاف الحمام الكبير الذي يمكن أن يقسم ويجعل له موقدان أو أكثر فانه به بعضه مشاعراً  
لا قسماً واحتياجه الى طريق أو مكيل ويمكن فيه ذلك فانه قابل للقسمة فكذلك اذا روي أول  
كتاب القسمة من البرزاني لا يقسم حمام وحائط بيت ودكان صغير لانه لو قسم لا يبقى لكل فائدة

(لا يبقى منتفعا به) (بسم)





لأنه الصغير دار فيها متاع الواهب أو صدق لاتبه الصغير بدروفه متاع الاب والاب ساكن  
فيها يجوز وعليه التوى أو أسكنه غيره بلا أجر والام كالأب لوميتا والابن فيدها وابس له وصى  
وكذا من يعوله والصدقة في هذا كله كالهبة كفى التبيين ويقتضيه من قوله بلا أجر ان الغير  
لو كان يسكنه بالاجر لم تجز الصدقة وبه صرح البرازي ووجهه في الذخيرة بأنه اذا كان يسكنه  
باجر فيده على الواهب ثابتة بصفة اللزوم فيمنع قبض غيره مقام الهبة بخلاف ما اذا كان بغير أجر  
اه (قوله) فأت وكذا الدار المعارة بان عاود داره انسا فأن المستعير والمعارض متاعا  
ووضعه في الدار ثم وهب الميعر الدار من المستعير صحت الهبة في الدار لأنه تبين ان الشاغل ملك  
غير الواهب ط وقدمه اقربا نحو عن الزبادات ٣ ونقل في الحاشية على الواهب طفله دارا يسكن  
ففيه اقوم بغير أجر جزو بصير فابضالاً لأنه لو كان باجر وهو مستدرك بان الشغل هنا بغير ملك  
الواهب والمواش غلب عليه وكان الشارح قصده تكمله عبارة الاشياء عليه فأنقله في  
الثانية الأولى وانظر اذا وهبها الغير الصغير هل يصح تقدم ان شغلها بذلك غير الواهب لا يمنع تمامها  
فتأمل (قوله) والى وهبت الزوجها تقدمت صورتها اقربا من انتم انصح الهبة وهو المذهب  
خلافاً لما عان أبي يوسف من انه لا يجوز لان بد الواهب ثابتة على الدار كفى الذخيرة (قوله  
الحرر) أي هذا هو الحر والمراد المول عليه بيت الام

ومن وهبت للزوج داراً لهاها \* متاع وهم فيها فقولان بزر

(قوله) ان يودع الشاغل (أولاً) قار في الجوهرية لو وهب داراً فيها متاع الواهب وسلم الدار إليه أو  
سألهام مع المتاع ليصح والحيلة فيه ان يودع المتاع أولاً عند الموهوب له ويحتل بيته ويهبة ثم يسلم  
الدار إليه فتصح الهبة وبه عكس لو وهب المتاع دون الدار وحتل بيته ويهبة صح وان وهب له الدار  
والتاع جميعاً وحتل بيته ويهبة صح فيه ما جبه (قوله) ثم يسأله الدار) فلو سألهام ثم وهبه التاع صح  
فيه خاصة ولو عكس صح فيه ما أي لان اليد اذا كانت على المظروف تكون على الظرف بخلاف  
العكس (واقول) هذا متكل جد لأنه لما صح في المظروف لم لا يصح في الظرف تبعاً مع ان عقد الهبة  
الأولى باق الآن يقال هذا قول من جعل ار القبض في الهبة الفاسدة غير مفيد الملك بل عليه  
الاضهان فصار يتبدد ضمان فلا ترتفع بيد الهبة التي هي عقد تبرع خصوصاً وان القبض فيه تبني  
وأما في القول بان هذا القبض غير موجب للضمان فيجب ان يصح العقد والقبض في المشغول  
لوهبه الشاغل الذي في يده أمانة بعد ذلك (قوله) متعلق بنتم) الأولى ان يؤخره بعد قوله محذور  
لان المتعلق بالحرور (قوله) محذور أي مجموع المراد به ان يكون مفرغاً عن ذلك الواهب وحقه  
واحتراز به عن هبة التبرع على الخلل اه درر وكصرف على غنم وزرع في أرض فقوله مفرغ تقسيم  
لحوز الا ان فيه شبهة ثابتة تذكر ارفع قوله لاشتمالاً له والاولى ان يقسم المحذور بالجموع لانه من  
حازه اذا جبه لاجل ان يظهر اقله متغيراً فانه فاقده به انه لو حازه غير مقوم بان حاز التمر  
مع الخلل لا تنبه الهبة بل حتى يقسم وفي التاموس المحذور الجمع وضم النفي كالحياز والاحتياز  
اه المراد منه ط (قوله) ومشاغ) أي غير مقسوم في الصحاح منهم شائع أي غير مقسوم وهو اعلم  
ان الشائع على قسمين شائع يعمل القسمة كصف الدار ونصف البيت الكبير وشائع لا يعملها  
كصف قن ورحى وجام ونوب وبيت صغير والقاضي بينهما حارف واحد وهو ان القاضي

٣ قوله بما لو هكذا بالاصل  
قلت وكذا الدار المعارة  
والى وهبت الزوجها على  
المذهب لان المرأة متاعها  
في يد الزوج فصح التسليم  
وقد عرفت بيت الوهبانية  
قلت  
ومن وهبت للزوج داراً لهاها  
متاع وهم فيها انصح الحرر  
وفي الجوهرية وحيلة الهبة  
في المشغول ان يودع الشاغل  
أولاً عند الموهوب له ثم  
يسأله الدار مثلاً فتصح  
اشغالها بالمتاع (في يده) في  
متعلق بنتم (محذور) مفرغ  
(مقسوم ومشاغ)

إمكان العرف ولورهب الحسلى والنياب دونها لا يجوز حتى ينزعها ما ريد فعهما الى الموهوب له  
 لانهم اذا ما علموا يكون تبعها الموهوب فلا يبال اصل فلا يجوز هبته نور العين وفي الصرع المحط  
 وان رهب دار فاعطى امتاع وسلمها كذلك ثم رهب المناع منه ايضا جازت في المناع ثالثة وان بدأ  
 فوهب له المناع وقبض الدار والمنازع ثم رهب الدار جازت الهبة فيها لانه حين هبة الدار لم يكن  
 للواهب فيها انى وحين هبة المناع في الاولى زال المناع عن قبض الدار لم يكن لموجده بذلك فعل  
 في الدار ليمت قبضه فيها فلا يقلب القبض الاول مخصصا في حقها انتهى (قوله شاغل الملك الواهب  
 لا مشغول به) اقول الذى في الصرع والمخ وغيرهما تصور المشغول بذلك الغير بما اذا ظهر المناع  
 - تحقا او كان غصبه الواهب او الموهوب له قال في الزيادات جازية المشغول بذلك غير الواهب  
 فلو اعار بيتا فوضع فيه المعبر والمستهتر متاعا غصبه ثم رهب البيت من المستعير جاز وكذا الو  
 هب بيتا بغيره اوجزوا انى بما فيه من المناع وسلمه ثم استحق المناع جاز في الدار والجواز ان يذ  
 الواهب كانت نائمة على الميت والمناع حية مع حقيقة فصح التسليم ثم الاستحقاق فظهر ان المناع  
 لغيره ولم يظهر ان الميت مشغول بذلك الواهب وهو المنع وكذا الرهن والصدقة اذ القبض  
 شرط تمامها كالهبة وقد مناعها عن جامع الفصولين واقره نور العين كما علمت فلان -  
 (قوله لان شغله بغير ملك واوبه) هذا تعليل لمفاد من كلام المصنف كانه بقول وانما قد عدم  
 التمام بكونه مشغولا بذلك الواهب لان شغله الخ وفي نسخة لا شغله أى لا يمنع تمامه اشغله الخ  
 وعليها ايضا مع فائدة قوله لا يمنع تمامها ط (اقول) ولعل في عبارة الشارح سقطا وهو قيد  
 الشغل بذلك الواهب الخ ثم رأيت المصنف ذكر هذه المسئلة حيث قال واشتغال الموهوب بذلك  
 غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحط في الباب الاول من هبة الزيادات انه لا يمنع  
 الى آخر ما قدمناه قريبا عن الهندية وهو سالم من التقيد (قوله كرهن وصدقة) فانما ما لا يمتنع  
 الا بالقبض الكامل ويضر كونه مشغولا بذلك الراهن والمصدق لا شاغلا له ما فات تنبيه راجع  
 الى كلام المصنف قال في المخ وكل جواب عرفته في هبة الدار والجواز انى مانع من المناع  
 فهو الجواب في الرهن والصدقة لان القبض شرط تمامها كالهبة انتهى أى كمان شغل الرهن  
 والصدقة بذلك غير الراهن وغير المصدق لا يمنع تمامها كفى المحط وغيره مدنى (قوله وفي  
 الاشياء هبة المشغول لا تجوز الخ) قال المحوى وذلك ككلو كمال رجل دار وفيه ائمة فوهبها امر  
 رجل لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بموهوب فلا يصح التسليم فرق بين هذا وبين ما اذا  
 وهبت المراد دارها من زوجه او حى ساكنة فيها او لها ائمة فوهبها الزوج ساكن معها حيث  
 يصح والفرق انهما مافى يدها في الدار في يده فكانت الدار مشغولة بعياله وهذا لا يمنع صحة قبضه  
 كذا في الولو الحلية انتهى وقد اوضح المقام في هذه المسئلة سيدى الوالد رحمه الله تعالى في تنقيحه  
 فراجع ان شئت (قوله الا اذا واهب الاب طفله) كانه ووهبه دارا والاب ساكنها وله فيها امتاع  
 لانهم مشغولة بمتاع القابض اي كنهه مخاف لما في الخلية قد جزم اولابانه لا يجوز ثم قال وعن أبى  
 حنيفة في المرد تجوز ببيع قايض الابنه تأمل \* قال في الولو الحلية رجل تصدق على ابنه الصغير  
 بدار والاب ساكنها قال الامام لا يجوز وقال أبو يوسف يجوز وعلمه انه انتهى انتهى لان الشرط  
 قبض الواهب هبته او كون الدار مشغولة بمتاع الواهب لا يمنع قبض الواهب \* وفي البزاة رهب

شاغل الملك الواهب  
 لا مشغول به لان شغله  
 بغير ملك واوبه لا يمنع  
 تمامها كرهن وصدقة لان  
 القبض شرط تمامها  
 في العمادية وفي الاشياء  
 هبة المشغول لا تجوز  
 الا اذا واهب الاب طفله

ان مشغولا بذلك الواهب منع قيامها وان شاغلا لا  
 المشغول لا يتجاوز الاصل في جنس هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بذلك الواهب يمنع تمام  
 الهبة لان القبض شرط وأما ما قاله لك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة من الوهب جرابا  
 فيه طعام لا يتجاوز ولو هب طعاما في جراب جازت وعلى هذا نظائره اه قال الزيلعي واعلم ان  
 الدارات في المتاع والجرات في الذي فيه الدقيق كالشاع لان الموهوب مشغول بمتاع الواهب  
 حتى لو زرع وسلم صح اه وكلامه يعطى ان هبة المشغول فاسدة والذي في العمادية انه غير  
 تامة قال السيد الجوى في حاشية الاشياء فيجتمعا ان في المسئلة روايتين كما وقع الاختلاف في  
 هبة المتاع الختم للقسمة هل هي فاسدة او غير تامة والاصح كما في البداية انها غير تامة فكذلك  
 هنا كذا يحفظ شيئا ومنه بعد لم ما وقعت الاشارة اليه في الدر المختار حيث قال والاصل ان  
 الموهوب ان مشغولا الخ فاشار الى أحد القولين بما ذكره اولان عدم تمام والى القول  
 الثاني بما ذكره آخر ان عدم الصحة فتدبر أبو السعود هو اعلم ان الضابط في هذا المقام ان  
 الموهوب اذا اتصل بذلك الواهب اتصال خالفة وأمكن فصله لا يتجزؤه مما لم يوجد الانفصال  
 والتمسك كما اذا هب الزرع أو الثريدون الارض والشجر أو بالعكس وان اتصل اتصال  
 مجاورة فان كان الموهوب مشغولا بحق الواهب لم يجوز كما اذا هب السرج على الدابة لان  
 استعمال السرج انما يكون للدابة فكذلك الواهب عليه يد من استعماله فتوجب نقصا في  
 القبض وان لم يكن مشغولا جاز كما اذا هب دابة مسرحة دون سرجها لان الدابة تستعمل  
 بدون ولو هب الدابة وعلما حمل لم يجوز لان استعماله بالحمل ولو هب الحمل عليه ادونها جاز لان  
 الحمل غير مستعمل بالدابة ولو هب دارا دون مائة من متاعه لم يجوز وان هب مافيه وسلمها  
 دونها جاز كذا في المحيط شرح الجمع (قوله منع قيامها) ولا بعدة بضمها حينئذ قبضا وقاعلم مع  
 ضمير يعود على الشغل (قوله وان شاغلا) وذلك ان المظروف يشغل الظرف وأما الظرف فلا  
 يشغل المظروف قال في جامع التصولين تجوز هبة شاغل لا المشغول قال العلامة خير الدين  
 في حاشيته عليه أقول هذا ليس على اطلاقه فان الزرع والشجر في الارض شاغل لا مشغول  
 ومع ذلك لا تجوز هبته لانه متاعا له انتهى وما في الضابط الذي ذكرنا كناية (قوله ولو هب  
 جرابا) بكسر الجيم ومن اطراف الكلام لا تفتح الجراب والمظرفة ولا تكسیر القنديل والقصة  
 (قوله وتصح في الطعام الخ) كان عليه ان يقول يصح القبض لان العقد صحيح حتى في الشاع  
 وانما الكلام في القبض حتى لو هب الكل وسلم النصف لا يجوز ولو هب النصف لم لا تسلم  
 الكل يصح القبض ولو هب شاغلا وسلم بالظرف صح لان اليد على المظروف يدعى المتبوع  
 فهي اقوى من قيام اليد على الظرف لانه تابع كهيئة آية بحلى دونه يصح القبض فيها معه  
 لاعتكافه وتعامل الشارح عليه لانه عال الصحة في الشاغل دون المشغول بانه شاغل لا مشغول  
 وباتى قريبا ما هو اوضح من هذا فتأمل (قوله وسلمها) كذلك لا تعصم قال صاحب جامع  
 التصولين فيه نظرا لانه متاعا له للسرج وللجام لا مشغولة (يقول الحقير) صل أى الاصل  
 عكس في هذا والظاهر ان هذا هو الصواب بوجه ما في فاضلنا وهو آية رجل علم على  
 وثياب وسلمها جاز وكذا الصدقة ويكون الحلى وما فوقه ما يستعرونه من الثياب للواهب

ان مشغولا بذلك الواهب  
 منع قيامها وان شاغلا لا  
 فالو هب جرابا فيه طعام  
 الواهب او دارا فيه متاعه  
 او دابة عليها سرجه وسلمها  
 كذلك لا تصح وبكسر  
 تصح في الطعام والمتاع  
 والسرج فقط لان كل  
 منها

الاسلام لان نهي الواهب الموهوب له عن القبض رجوع عن الإيجاب لان القبض في باب الهبة  
 بمنزلة القبول في باب البيع والبايع لو نسي المشتري من القبول بعد الإيجاب كان ذلك رجوعا  
 منه عن الإيجاب دلالة فكذلك هذا ولورجع ثم قبض قبضه فكذلك هذا انتهى  
 (والحاصل) انه ان أذن بالقبض صرح بما صح قبضه في الجماس وبعده ولو لم يصرح قبضه في  
 الجماس ولا بعده لان الصريح أقوى من الدلالة ولولم يذن ولم يصرح قبضه في الجماس لابعده  
 ولو كان الموهوب غائبا ذهب وقبض ان كان باذن صرح والا لا ذكره الله تعالى ط (قوله وتتم  
 الهبة بالقبض الكامل) قد مضى في باب ابن الكمال يانه وهو ان قبض كل شيء بما يناسبه الخ  
 قال في الدرر والقبض الكامل في المذوق وما يناسبه وفي العقار بما يناسبه قبض مفتاح الدار  
 قبض لها والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة بالقسمة حتى يقع القبض على الموهوب بالامالة  
 من غير ان يكون بقسمة قبض الكل وفيما لا يحتمل القسمة بقسمة الكل اه وكذا الحكم من  
 غير فرق في الصدقة والقرض والرهن والبيع الفاسد لانها كالهبة في الانقضاء الى القبض كما  
 في المتبع هذا الذي ذكره في هبة العين أما إذا وهب الدين فانه لم يجز ط ما يذن في قبضه وقبضه في  
 الجماس بضرته لا يجزى نفعها كافي الذم وح وتقدم ذلك وبأني في الثانية وكل الموهوب  
 له رجلين بقبض الدار قبضها جاز (قوله ولو الموهوب شاغلا ملك الواهب لامتة فولا به)  
 قال الذهبي ولو وهب دارا عتاقها وسلمها فاستحق المتاع هبت الهبة في الدار لان الامتة تعلق ظاهر  
 به أن يده في المتاع كانت يد غصب وصار كالمو غصب الدار والمتاع هرب المالك له الدار وأودعه  
 الدار والمتاع ثم وهب له الدار فانه يصح ولو وهب أرضا وزرعها وسلمها فاستحق الزرع بطالت الهبة  
 في الأرض لان الزرع مع الأرض يحكم الاتصال كشيء واحد فإذا استحق أحدهما صار كأنه  
 استحق البعض الشائع فيما يحتمل القسمة فتبطل الهبة في الباقي اه وفي الهبة بدو واشتغال  
 الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحيط في الباب الاول من هبة  
 الزيادة أنه لا يمنع فانه قال لو أعار داره من انسان ثم المستعير غصب متاعا ورضه في الدار ثم  
 وهب المعير الدار من المستعير هبت الهبة في الدار وكذلك لو ان المعير هو الذي غصب المتاع  
 ورضه في الدار ثم وهب الدار من المستعير كانت الهبة تامة وان تميز أن الدار مشغولة بما ليس  
 بموهوب لما أنتم لم تكن مشغولة بملك الواهب وهو المتاع من تمام الهبة كذا في القصول  
 العمادية ولو أودعه الدار والمتاع ثم وهب الدار هبت الهبة فان ملك المتاع ولم يحمله ثم جاء  
 مستحق واستحق المتاع كان له ان يضمن الموهوب له وذكر ابن رستم ان هذا قول محمد رحمه الله  
 تعالى أمافي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار كذا في  
 الشارح خاتمة ومثله في الجرع المحيط اه لكن صرح في زيادات فاضحان أن الاشتغال بملك  
 غير الموهوب له يمنع هبة الهبة - وأما كان ملك الواهب أو غيره لكن الهبة انما تنقطع اذا كان  
 الاشتغال بمتاع في يد الواهب أو في يد غير الموهوب له أما اذا كان المتاع في يد الموهوب له بغصب  
 أو عارية أو غير ذلك فلا تنقطع واستدل عليه بما نزل الاجارة والغصب والاستحقاق فظهر ان  
 الاصل ان الهبة اذا كانت مشغولة بملك الواهب أو بملك غير الموهوب له تمنع الهبة اذ لم يكن في  
 يد الموهوب له كافي جامع القصولين وأقره في نور العين فتأمل (قوله والاصل ان الموهوب

(وتتم الهبة بالقبض)  
 الكامل (ولو الموهوب  
 شاغلا ملك الواهب  
 لامتة فولا به) والاصل ان  
 الموهوب



الواهب والقبول بشرط ثبوت الملك للموهوب له ومال الموهب كراهيهم الشارح  
 وفي البعد ان القبول ليس بركن استحصانا والقياس أن يكون ركنا وهو قول زفر وذكري  
 المنيع انفعاد التدوير عن انقضاء تنقضاء الى انقضاء تنقضاء لان الواهب لانه  
 تمليك من جانب واحد وبقي التفصيل في التسليم له فراجعهم (قوله وتصح قبض) قال في المنع  
 افادته لا بد من القبض نعم الثبوت الملك لالصفة لما في المجتبى فاما القبض فشرط ثبوت الملك  
 اه (قوله فانه هنا كالتحصيل) فاختص بالقبض وهذا استحصانا والقياس انه لا يجوز الا باذنه  
 وجهه الاستحصان ان القبض كالتحصيل في الهبة وله هذا لاعتبارها بقبوله وبقي عن القبول  
 والمقصود من الايجاب اثبات الملك فيكون له ما يطاع على القبض دلالة اذ لا يمكن لا يصور الا به  
 فيتمتع بذلك بالقبض كالتحصيل لانه بمنزلة اه فليعلم (قوله وبعبءه) لان الاذن ثبت نصا  
 والثابت نصا ثابت من كل وجه فثبت في الجاهل وبعد الجاهل شاي (قوله لا يتقيد بالقبض)  
 لما ذكرنا الان ثبت نصا الخ قال في الهندية ولا يتم حكم الهبة الا بقبضه وبسوى فيه  
 الاجنبي والولد اذا كان بالغاه كذا في المحط والقبض الذي يتعلق به تمام الهبة وثبوت  
 حكمها القبض باذن المالك والاذن تارة ثبت نصا وصريحنا تارة ثبت دلالة فالصريح ان  
 بقول اقبضه اذا كان الموهوب حاضرا في المجلس وقول اذهب واقبضه اذا كان غائبا عن  
 المجلس ثم اذا كان الموهوب حاضرا او قال له الواهب اقبضه فقبضه في المجلس او بعد الافتراق  
 عن المجلس صح قبضه وملكه قياسا واستحصانا ولو لم يسمع من القبض بعد الهبة لا يصح قبضه  
 لا في المجلس ولا بعد الافتراق عن المجلس وان لم ياذن له بالقبض صريحا ولم ينه عنه ان قبضه  
 في المجلس صح قبضه استحصانا لا قياسا وان قبضه بعد الافتراق عن المجلس لا يصح قبضه قياسا  
 واستحصانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض ان كان القبض باذن الواهب جازا استحصانا  
 لا قياسا وان كان بغير اذنه لا يجوز قياسا واستحصانا كذا في الذخيرة ولو هو شيئا حاضرا من  
 رجل فقال الموهوب له قبضته صار قابضا عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله  
 تعالى كذا في السراجية وفي البقال عن ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال اقبضه فقال قبضت  
 والموهوب حاضرا جازا اذا لم يسمع الموهوب له قبيل قوله قبضت ولا يمكن قوله قبضت واذا لم يسمع  
 اقبضه فاما القبض ان ينقله فاما لا ينقل قبضت لم يجز وان نقل الا ان تكون الهبة بمنزلة كذا  
 في المحط ولو قال لرجل هب لي هذا العبد فقال ربهت فتمت الهبة كذا في البيع انتهى  
 وتقدم الكلام عليه فربما فلا تنسسه (قوله والتكمن من القبض) أي العادي لا العتلي  
 وموضوع هذا فيما اذا قبض الموهوب له وغيره وأما التكمن بالخلية فقد ذكره بعد ط (قوله  
 كالتحصيل) وهذا قال في الاختيار ولو هو من رجل ثم باع فقال قبضته صار قابضا عند ابي  
 حنيفة وجعل نمكنه من القبض كالتحصيل في البيع وقال ابو يوسف لا بد من القبض  
 يده اه بجر قال ابن الكمال قبض كل شيء بما يناسبه فقبض مفتاح الدار قبض لها وقبض  
 ما يحتمل القدسية يكون بها وقبض ما لا يحتملها يكون بقبض كله اه قال في التاتارخانية قد  
 ذكرنا ان الهبة لا تتم الا بالقبض والقبض نوعان حقيقي ونه ظاهر وحكمي وذلك بالخلية  
 وقد اشرنا في هذا المسئلة أي أنه لا يمكن من القبض قبض الى القبض الحكمي وهو

(و) به (قبض بلائذ  
 في المجلس) فانه هنا  
 كالتحصيل فاختص بالقبض  
 (وبعبءه) أي بعد المجلس  
 بالاذن وفي المحط لو كان  
 أمره القبض حين وجهه  
 لا يتقيد بالقبض ويجوز  
 القبض بعده (والتكمن من  
 القبض كالتحصيل فلو هو  
 لرجل ثيابا في صدق  
 مقل ودفع اليه الصندوق  
 لم يكن قبضا) لعدم نمكنه  
 من القبض (وان مفتوحا  
 كان قبضا) نمكنه منه فانه  
 كالتحصيل في البيع اختياري  
 وفي الدرر

لا يشترط لاجنبى وما هنا مبني على العرف تأمل قال في جامع الفتاوى قطع فوبالولد الصغير  
صار وهاجبه بالقطع له مسأله قبل الخياطة ولو كان كبيرا لانصح الهبة الابد بالخياطة  
والتسليم وفي البرازية اتخذ لولده ثوبا ليس له ان يدفعها الى غيره الا اذا بين وقت اتخاذها  
عارية وكذا لو اتخذ ثابلا ثوبا باقيا قبل ان يدفعها الى غيره انتهى لكن فرق في  
الخياطة بين الثلبذ والولد الصغير بان بمجرد اتخاذ الاب لولده الصغير تصير ملكا له اما الثلبذ  
ولده السكبر فلا بد من التسليم كما ذكرنا ثم ان قوله ان بين وقت اتخاذ الخ يفتى بدان لو سلمها  
لثلبذه ولم يبين ان العارة ليس له دفعها الى غيره ولعل وجهه انه جعلها في مقابلته خدمته  
فلا تكون هبة خالصة فلا يمكنه الرجوع فيها والا فما المانع منه تأمل (قوله وانصح بقبول)  
أى ولو فعلوا منه وهبت جاريته هذه لاحد كما فعلنا هذا من شاء فاشد هارجل من مات يكون له  
وكان أخذه قبولا كما قدمنا وكذا ما ذكره المقدسى دفع له ثوبين فقال أيا شئت لك ولا تخر  
لايتك فلان ان بين الذى قبل التفريق جاز والالا اه وفى البحر عن المحيط من انما اتدل  
على انه لا يشترط في الهبة القبول مشكل انتهى (قلت) يظهر لى انه اراد بالقبول قولا وعليه  
يحمل كلام غيره أيضا وبه يظهر التوفيق بين القولين باشترط القبول وعدمه والله تعالى  
الموفق وقد قدم نظيره في العارية نعم اقبول بشرط لو كان الموهوب في يده كما يلقى قال في  
التاترخانية وفي الذخيرة قال أبو بكر رحمه الله تعالى اذا حال الرجل اغيره وهبت عبدي هذا منك  
والعبد حاضر فقبض الموهوب له العبد ولم يقل قبضت جازت الهبة وكذلك لو كان العبد غائبا  
فذهب وقبضه ولم يقل قبضت جازت الهبة قال الفقيه أبو الليث ويقول أبو بكر ناخذ وفي  
التهذيب ولولا قبضته قال أبو بكر جازت الهبة من غير قبضته وقبضت وبه يفرقنا في قول محمد  
وقال أبو يوسف لا يصير قابضا ما لم يقبض انتهى وقد سبق عن الفهستائي انه لا يشترط القبول  
فان من وضع ماله في الطريق لم يملكه وان رفعه جاز ليكن قال المقدسى وفي الخاتمة ما يخالف  
ما اخبرناه قال رجل قال لثقتي بالقارسية (ابن زمين ترا) أى هذه الارض لك فذهب وزرعها  
ان قال الختتين عند ما قال هذه المقالة قبضت صارت الارض له فان لم يقبل قبضت لثقتي اه  
وما مر ويأتى من مثله العبد يخالف هذه المسئلة في الجواب فليست تأمل \* (فرع) في التاترخانية  
رجل مات فوهبت له امرأته مهرها جاز لان قبول المدين ليس بشرط ولو وهب الغريم والدين  
من الوارث صح وبلا خلاف وقال قاضية ان رجل له على آخر دين فبلغه انه مات فقال جعلته في  
حل أو قال أبرأته ثم ظهر انه حي ليس للطالب ان ياخذ منه لانه وهب له بغير شرط اه (قوله)  
لانه تبرع) أى وقد تبرع بكنى فيها الايجاب وحده بالنظر للموجب (قوله - حتى لو حلف)  
تقدم الكلام عليه وقد أطل الكلام في ذلك فاضى زاده (قوله بخلاف البيع) أى اذا حلف  
انه يبيع فسلان كذا فباع ولم يقبل فانه يحنث لان البيع عقد معاوضة لا يثبت الا بالإيجاب  
والقبول فما لو يوجب القبول لا يقال انه باع وهذا ما عرض اصحاب الدرر حيث قال وقول  
عطف على ايجاب فانما كالمبيع لانصح الايجاب والقبول اه وكأنته اتنى فيه اثر  
صاحب الكافي والكفاية والتفصيلة وقال الامام خواهر زاده في مبسوطه ركنه مجرد ايجاب

(و) (نصح) (قبول) (أى في)  
قبول الموهوب له أم لا في حق  
الواهب نصح بالايجاب  
وحده لانه تبرع - حتى لو  
حلف ان يبيع بده فلان  
فوجب ولم يقبل بربوبه كنه  
حنث بخلاف البيع

في المنفعة فاذنوى الهبة صحت لوجودها - معاملة في القايك يقال حل الامير فلان على دابة اذا  
ملكه اياها ط (قوله كاهمر) أى في العارية من قوله وضعتك نوى وجاريتي رجعتك على  
دابق (قوله وكسوتك هذا الثوب) لان يراد به القايك قال نه الى أوك وستم فان المراد به  
تمامك العين لان الكفاية لا تنادى بالمنافع ويقال كس الامير فلان اذا ملكه لان الاعارة  
وفي الخلاصة لودفع الى رجل ثوبا وقال البس نفسك ففعل بكون حبة ولودفع اليه درهم  
وقال انقذه تكون قرضا اء ولوقال منعتك بهذا الثوب او به هذه الدراهم فهي حبة كذا  
في المحبط بجر (قوله ودادى لث) مبتدأ وخبر (قوله حبة) نصب الى الحال من ضمير القايك  
واللام في لث القايك اء درر (قوله مشورة) بتسكين الشين وفتح الواو وبضم الشين وسكون  
الواو بمعنى الشورى وهى استخراج رأى على غالب الظن اء - تقاضى (قوله لا تفهم)   
لان الفعل لا يصلح تفسيرا للام وهذا لا ينال الهبة بل يقبض على المقصود بمنزلة هذا الطعام لث  
نا كاهم كاي قريبا (قوله فقد اشار عليه في ملكه) كقوله هذا الطعام لثنا كاهم وهذا الثوب  
لث تلبسه بجر وقد تقدم ان العمرى كاهبه فثوبه هذا به ليس بقيد بل لوقال ارى لث  
عمرى تسكنها كان كذلك نص عليه في الهداية ولذا نص عليه الشارح رحمه الله تعالى (قوله  
لوقال حبة سكنى) أى دارى لث حبة سكنى نصب حبة على الحال كما تقدم وسكنى منصوب  
على التقييد ينال في قوله دارى لث من الابهام يعنى اعارة به فيه لان السكنى يحكم في تمامك  
المنفعة فكان عارية قد افظ الهبة أو آخره ولود كر بدل سكنى عارية كان عارية لا دارى  
ولوقال هى لث حبة اجارة كل شهر بدرهم أو اجارة حبة فهي اجارة غير لازمة فيلزم كل فسخها  
بعد القبض ولو سكن وجب لاجر كذا في البحر عن المحبط (قوله أخذنا من ثمن) برفع أخذ على  
انه خبر مبتدأ محذوف كاي بعض الثمن وفي النسخة التى يدي أخذنا ما نصب (قوله ان أئب  
عن غايك الرقبة) أى فقط وكذا يقال فيما بعد (قوله اعتبر النية) وعند عدم النية يثبت  
الادنى وهو العارية وهذه المسئلة أى دارى لث حبة سكنى لا ترد على تعريف الهبة بانها  
تمامك العين الخ لا بالنية للهبة المطلقة بان كانت غير مقيدة فهذا كانت لقايتك المنفعة  
يخالف تسكنها حيث لا يشترط ثبوت الملك في العين لانه لتسليمه على ما هو المقصود فلم يكن  
للتقييد وأما ما عدا الدين عن عليه فجاز عن الاسقاط كساق فالتعريف المذكور بالنسبة  
للحقيقة وكذا لا يرد على التعريف لوصية لان المتبادر من قوله بانها تمامك العين أى حالها  
على أن السكرانى ذكر كراهية معلقة بأوت ثم رأيت في القهقهة ما يبيد كون العارية  
من افراد الهبة حيث قال به - دان عرف الهبة بانها تمامك العين مانعه ويخرج عنه الاجارة  
والعارية بقوله اياهما السكنى النظام ان الهبة تمامك العين حتى لو قال وهبت لث هذه الدراهم  
والثوب لتسكن فيها أو تلبسه - من غير اقليل يصح انتهى امكن الاثنى بالتعريف الذى ذكره  
المصنف ما قد مناهم الجواب بان سكنى للتقييد (قوله وفي البحر الخ) نقله عن الخلاصة الذى  
في الهندية عن فتاوى فاضل خان انه لا يكون حبة وعليه الاعتقاد وقدمنا الكلام فيه  
قريبا (وأقول) قوله جعلته باسمك ليس بصحيح كاهم فكيف يكون ما هو أدنى رتبة منه أقرب  
الى الصحة على ان الغرض باسم فلان يقصد به في عرفنا التملك وقد يفرق بان ما مر ليس خطبا

كاهم (وكسوتك هـ را  
الثوب ودارى لث حبة) أو  
عمرى (تسكنها) لان قوله  
تسكنها مشورة لا تفهم  
لان الفعل لا يصلح تفسيرا  
للام فقد اشار عليه في  
ملكه بان لث كاهم فان شاء  
قبل مشورته وان شاء لم  
يقبل (لا لوقال حبة سكنى  
أو سكنى حبة) بل تكون  
عارية أخذنا بالمشق  
وحاصله ان اللفظ ان أئب  
عن غايك الرقبة فنية أو  
المنافع فعارية واحتمل  
اعتبار النية نوازلى في البحر  
اعنوه باسم أى الاقرب  
الصحة



اثوب مثلاً فان قامت قرينة على الهبة صحت والا فلا فان التملك اعم من الهبة لصدة على  
 البيع والوصية والاجارة وغيرهما وفي الكاثر وفي انها هبة لكن في الحامدية عن الخمر الرمي  
 ناقلاً عن جامع الفصولين في خلال المحاضر والسجلات برمن اتفة عرض على محضر كتب فيه  
 ملكة تملكها محضاً لم يدين ان ملكه بعوض أو بلا عوض قال اجبت انه لا تصح الدعوى ثم  
 رخص شرط الحالكما كني في مثل هذا بقوله وهب له هبة صحيحة وقبض اوله كما افاد في  
 اتفة ايجود وأقرب الى الاحتياط اه (قوله فانه ليس بجهة) هذا أحد قولين وهو غير  
 الاظهر قال في الهندية أبو الصغير غرس كرماً وشجراً ثم قال بطلته لا يفي فهو هبة وان قال  
 بملكته باسم ابني فكذلك هو الاظهر وعليه أكثر مشايخنا غياثية وان لم يرد الهبة يصح  
 منقطع ولو قال اغرسه باسم ابني لا يكون هبة خاتبة قال الاب جميع ما هو حق وما لم يكن فهو  
 ملك لولدي هذا الصريح في هذا كرامة لا تملك بخلاف ما لو عينه فقال حانوتي الذي املكه  
 أو دارى لابني الصغير فهو هبة ويتم بكونه في يد الاب فنية ولو قال هذا الشيء لولدي الصغير  
 فذلك جاز ويتم من غير قبول تاتخا اه فقوله اقبول شرط لثبوت الملك في الموهوب  
 يستثنى منه الهبة للصغير من أبيه (قوله وكذا هي لا حلال) لانه ان كان أمة يتعطل حل  
 النكاح أو الاباحة ولا اباحة في الروح (فروع) قال لغيره أنت في حل عما كنت من مالي  
 له ان يأكل الا اذا قامت امانة النفاق ولو قال من أكل من شجرة فهو في حل باكل منها الغنى  
 والفقير على الختان ولو قال -لاني من كل حق هو لا على ففعل وأبرأ ان كان صاحب الحق عالماً  
 به برئ - كما ودابة وان لم يكن عالماً برئ - كما اجماعاً ديانة عند الثاني وعليه الفتوى  
 والمباح له لا يملك له التناول - حتى يعلم بالاذن والاباحة ولو تناول قبل ذلك تناول حراماً وفي  
 البرزاقية لو قال أنت في حل عما كنت من مالي أو أخذت أو أعطيت - حل له الاكل والاخذ  
 والاعطاء انتهى ولو قال المغصوب منه أنت في حل مما غصبت مني والمغصوب قائم فذلك على  
 البراءة من ضمانه او اعين للمغصوب منه انتهى وفي الثانية رجل أضل لؤلؤة فوهمها الاخر  
 وسلطه على طلبها او قبضها - حتى وجدها قال أبو يوسف - هذه هبة فاسد لانهم اعلى خطروا الهبة  
 لا تصح مع الخطر وقال زفر بن جوز قال المقدسي فسكانه فاسد على من سب دابة (قوله الآن  
 يكون قبله كلام يقيد الهبة) كان يقول اتهم في ذلك وان تنسى رغبت في اعطائه - هذا الشيء  
 أو أنت لثم في شيا قبل هذا ط (قوله وأعزتك هذا الشيء) هي ان يملكها الموطول عمره فاذا  
 مات ترد على الم عمر وهذا كان قبل الاسلام ثم جاء في الحديث من أمر عمرى فمضى للمعمر له  
 ولورثته من بعده ولا تملك شرط فيه الاستعداد بعد الموت وهو شرط فاسد لا تبطل به الهبة  
 بل يبطل الشرط كما في الزبلي (قوله وحلتك على هذه الدابة) لان الحمل على الدابة اركاب وهو  
 انصرف في منافعهما لا في عيبتها كوزعارة الآن يقول صاحب الأردت الهبة لانه نوى محتمل  
 كلامه وفيه تشديد عليه ومثله أخذ منك هذه الحاربة بحر ولا ينجي ان التعمين باسم  
 الاشارة في هذا ومات له وما بعده فخر زاعن الجهالة اذا كان المعمر ومن بعده غيره (قوله نارياً  
 بالحمل الهبة) لان الحمل يستعمل في الهبة والعارية وان كان أصله العارية لان الحمل انصرف

قانه ليس بجهة كذا هي لث  
 حلال الآن يكون قبله  
 كلام يقيد الهبة خلاصة  
 (وأعزتك هذا الشيء  
 وحلتك على هذه الدابة)  
 نارياً بالحمل الهبة

بضم بون الطنبور ووقف عليهم وقال هبوه منى حتى تروا كيف أضرب فدفوه الله فضر به  
على الأرض وكسره فقل رأيتكم كيف أضرب قالوا أيها الشيخ خذتنا وذر كرهه ذوالواقعة في  
الغاية ثم قال وانما قال لهم ذلك - فمراعاة قول أبي - حقيقة فان عنده كسر الملاهي يوجب  
الضمان وهذا دليل على ما مر من ان هبة المزارع جائزة كذا في فتاوى قاضيان والذي مر هو  
قوله رجل قال لا تخرب لي هذا النقيض احاطة قال وهبت وسلم قال ابو نصر انما يجوز ذلك اياه  
فهذه هبة صحيحة ووقت خصال ابن المبارك بزهد وجلالة قدره لا يناسبه هبة الملاهي  
فالظاهر ان ذلك وقع على سبيل المزاح وكأنه أخذ الموزل من قولهم خذتنا لانهم لم يوجبوه  
فصل المبرور وخذ اعانته وفيه تأمل لان الانسان يسمع بالهبة لمن يحتاج النسي ولا يسمع به ان  
يريد كسره فقد أوخذ اعانهم حيث أوهمهم انه يستخف كرمهم وهو يريد الالفة منكرهم على  
ان فعل ابن المبارك لو سلم انه كان على طريق الهزل ليس بحجة بل لا بد له من دليل يستند اليه  
فلطلب ذلك الدليل (قوله بخلاف أطعمتك أرضي الخ) مفهوم قوله هذا الطعام وقدمنا  
عن الهندية لوقال مصنف هذه الأرض أو هذه الدار وهذه الجارية فهو وأعاره ولو قال مصنفك  
هذا الطعام أو هذه الدار أو هذا النقيض لا يمكن الاتفاق به مع بقائه به يكون هبة  
(قوله فانه عار به رقبته) بهجر الحقيقة لان الأرض لا تطعم فهو كـ ثمة الضلة فان العين  
تتعد على غترتها وهذا التعليل يتعقد على منفعتها فيكون عارية (قوله واطعمها غلظها) أي  
التي يزرعها المستعير كما تقدم ما فيه (قوله أو الاضافة الخ) معطوف على محذوف مأخوذ  
من الكلام السابق وهو قوله كوهبت الخ فان الافعال الثلاثة واقعة على الطعام وهو كل  
فكانه قال بايجاب اضافة الكل وهو اشارة اليه بقوله كوهبت الخ أو الاضافة الى ما مر به  
عن الكل وظاهره اشارة المصنف انه معطوف على مزاح والاضحى في التعبير ولو بالاضافة الى  
ولو صدر الايجاب بالاضافة الخ تأمل (قوله وجعلته لك) معطوف على مدخول النكاح  
في قوله كوهبت (قوله لان اللام للتعليل) ولان الجعل عبارة عن التعليل فله قاضيان (قوله  
بخلاف جعلته باسمك) فانه يحتمل الهبة بـ جعله البيع كذا يريذاني خبائه لك للبيع وكذا  
هي لك حلال يحتمل ان يكون بالعارية أو الهبة أو البيع فلا تثبت الهبة مع الاحتمال الابالفة  
وهي التي عنها بقوله الآن يكون الخ قال في الجهرية بقوله لك لانه لو قال جعلته باسمك لا يكرن  
هبة ولهذا قال في الخلاصة لو غرس لابنه كرمات قال جعلته لابني يكون هبة ولو باسم ابني  
لا يكون هبة ولو قال اغرس باسم ابني فالامر متردد وهو الى العصة أقرب انتهى قال في المنع وفي  
الغاية قال جعلته لابني فلان يكون هبة لان الجعل عبارة عن التعليل وان قال اغرسه باسم ابني  
لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني يكون هبة لان الناس يريدون به التعليل والهبة انتهى  
وفيه مخالفة ما في الخلاصة كما لا يخفى قال الرمل في حاشية المنع ما في الغاية أقرب اعرف الناس  
انتهى ورايت في اللؤلؤ الجلية ما نصه رجل ابن صغير فغرس كرماله هذا على ثلاثة أوجه ان قال  
اغرس هذا الكرم باسم ابني فلان أو قال جعلته لابني فلان هبة لان الجعل - ثبات فيكون  
تعليل وان قال جعلته باسم ابني فالامر متردد وهو أقرب الى الوجه الاول انتهى وانراجع  
نقطة أخرى تأمل ثم جرى عرف الناس بالتعليل مطلقا تأمل بقى ما لوقان ما كنتك هذا

بخلاف أطعمتك أرضي  
فانه عارية لرقبتها واطعنا  
لغتها بهجر (أو الاضافة  
الى ما) أي الى جز (وهو به  
عن الكل كوهبت لك  
فوجه وجعلته لك) لان  
اللام للتعليل بك بخلاف  
جعله باسمك

الهدية فان ما يراه الثواب يسمى صدقة وما يحمل يسمى هدية ويدخل في معنى الهدية لغة  
 ويمكن لا يشترط في هذين الايجاب والقبول وان كل واحد منهما - ما به - تأمل اه (قوله  
 كوهبت) فانه اصل لفتح الهاء قال في الهندية وأما لانناط التي تقع بها الهدية فانواع ثلاثة نوع  
 تقع به الهدية وضعا نوع تقع به الهدية كتابة وعرفا ونوع يحفل الهدية والعارية - وتوبا  
 أما الاول فكفوله وهبت هذا الشيء لك أو ما كنته منك أو جعلته لك أو هدائك أو أعطيتك  
 أو فحلتك هذا فهذا كلمة هبة وأما الثاني فكفوله كسوتك هذا الثوب أو اعرتك هذه الدار  
 فهو هبة كذا لولا ان هذه الدار لا تسمى أو عرك أو سمانى أو حباتك فإذا تم فهو ورد على  
 جازت الهدية وبطل الشرط وأما الثالث فكفوله هذه الدار لك رقبى أو لك حبس ودفعها اليه  
 فهو عارية عندنا وعند أى يوسف رحمه الله تعالى هي هبة كذا في محيط السرخسى ولولا  
 أطعمتك هذا الطعام فان قال فاقبضه فهو هبة وان لم يقل فاقبضه يكون هبة وأعارية فقد  
 اخذت المشايخ رحمهم الله تعالى في شروحه - كذا في المحيط ولولا جلتك على - هذه الهدية  
 يكون عارية الآن تنوى الهدية وقيل هو من السلطان هبة كذا في الظهيرية والاصل في هذه  
 المسائل انه اذا أتى بلفظ ينهى عن غلبك الرقبة يكون هبة وإذا كان منبشاع غلبك المنفعة  
 يكون عارية وإذا احتل هذا وذلك تنوى في ذلك كذا في المستصفي شرح المنافع وكل ما لا يمكن  
 الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة كقوله فحلتك هذا الطعام أو هذه الدراهم أو  
 هذه الثياب فان أضافها الى ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه جلتها على العارية لانها لا  
 وان أضافها الى ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاسم جلتها على الهدية كذا في محيط  
 السرخسى انتهى (قوله وفحلت) اكثر استعماله فيه قال في مختصر الصحاح فحل بالكسر  
 أعطى عن طيب نفس من غير مطالبة وقيل من غير ان يأخذ عوضا اه والخلعة العطية  
 مغرب (قوله وأطعمتك هذا الطعام) زاد صاحب الدرر فاقبضه تبعه لما تقدم عن المحيط  
 فقال أضافه الى الطعام الى ما يطعم عينه يحفل الغلب والاباحة فاذا احتل الامر من فاذا قال  
 أقبضه دل ذلك على ان المراد الغلب الخ (قوله ولولا ذلك على وجه المزاح) نقله في البحر عن  
 الخلاصة وردا المقدم عليه بانه ليس في الخلاصة ما يقيد دعواه والذي فيها انه طاب الهدية  
 من الاحاجد فوجه جلتها وسلم صحت الهدية لان الواهب غير مازح وقد قبل الموهوب له قبولاً  
 صحيحاً كذا في حاشية أبي السعود عن الجوى قلت وليس في كلام البحر ما يقتضى ان المزاح  
 وقع في الايجاب اذ عبارته أطلقها فسهل ما اذا كان على وجه المزاح فان الهدية صحيحة وعزاه  
 الى الخلاصة لان قوله أطلقها الى أطلق الهدية وقوله فسهل ما اذا كان الى طلبه انها تأمل  
 وعبارة الخلاصة قال مبدى على وجه المزاح فهو بقبول وسلم صح وهذا لا يدل على ذلك  
 ان المزاح انما وقع في طابها وهي وقعت بالامراض مستجمعة للشرائط وما نقله المصنف عن  
 النظرية مستدل به على ما في منته لا يفيد أيضاً فانه فهو ما في الخلاصة وكذا ما في القهستاني  
 لا يفيد أيضاً ونقصه ويدخل فيه ما يكون على وجه المزاح فلو قال وهبت لك كذا فقال وهبت  
 وقال لا تنزع قبلك وسلم اليه جازا انتهى على ان الهدية غلبك والغلب لا يعقد الرضا والرضا غير  
 حاصل في الهزل نعم ذكر في المنخ انه اخذه عماروى عن عبد الله بن المبارك انه مرفوع

كوهبت وفحلت وأطعمتك  
 هذا الطعام ولو ذلك  
 على وجه المزاح

ثلاثة أيام صبح الابرأ وبطل الخبار (قوله ان اختارها قبل تفرقهما) لانهما المانع من  
 لقيض (قوله وكذا الابرأ) أى كما نصح ان اختار الهبة ورسط الخبار وكذا الابرأ من كل  
 - في عليه فينعمل - حق الخبار فيصح الابرأ وبطل - ل الشرط لدخوله في عموم الابرأ وكذا  
 لو أبرأ من خصوص شرط الخبار ليكن في اشتراط كونه قبل التفرق فلو لانتهى بالقيض ولا  
 يشترط كونه في المجلس فلم لا تعاقب صحة بعد رسط الخبار ولو بعد المجلس يتأمل قال  
 الحلي والصواب - فاط كذا كما - برب في المنع والاقتضاب - غير صحيح (أقول)  
 لا غير عليه لان التشبيه في عدم صحة خيار الشرط ولا يمتنع حسنه بل الصواب ما فعله الشارح  
 (قوله صبح الابرأ وبطل الشرط) لدخوله في عموم الابرأ وهذا موافق لما تقدم في باب خيار  
 الشرط من أن الشرط يدخل في الابرأ بان قال أبرأتك على اني بالخيار ذكركه في الام - الام من  
 بحث الهزل يجوز قال في الاشباه ان الابرأ عن الدين يثبت فيه خيار الشرط اه وفي  
 الشرع نبلاية عن الواقعات انه لو أبرأ من حقه على انه بالخيار صبح الابرأ وبطل الخبار لان  
 الابرأ دون الهبة في كونه عليه كما ولو هو بعبء على انه بالخيار صحت الهبة وبطل الخيار فهذا  
 أولى اه لكن نقل المحوى عن العماد انه لو أبرأ من الدين على انه بالخيار فالخيار باطل  
 ولعل في المسئلة خلافاً بالثاني جزم الشارح (قوله وحكمه انتم الا تبطل بالشرط النافذة)  
 قال في الخلاصة من البيع بشرط من كلب البيوع تعاقب الهبة بالشرط باطل ان ذكر  
 بكلمة ان وان ذكر بكلمة على ان كان ملاعباً بان قال وهذا كذا على ان تعوضى كذا صحت  
 الهبة والشرط وان كان الشرط مخالفاً صحت الهبة وبطل الشرط اه انقروى وفي  
 منواته مع - بالجزء من الشروط المفسدة في البيع وقيد به على لان الشرط لو كان بان فان  
 البيع يفسد في جميع الوجوه في مفسدة ما اذا قال ان رضى أبى أو - لان في ثلاثة أيام  
 والظاهر من كلامهم ان كلمة بشرط كذا بمنزلة على لان اه (أقول) والظاهر الفرق بين البيع  
 والهبة قال في الهندية في البقاعى عن أبى يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لغيره هذه العين لك لان  
 شئت ودفعتها اليه فقال شئت يجوز وعن محمد رحمه الله تعالى في الفراء اذا طاع فقال صاحب  
 الثمر لغيره ههنا أدرك أو قال اذا كان غده فهو جائز بخلاف دخول الدار كذا في الذخيرة  
 \* لو هو غلاماً أو شيئاً على ان الموهوب بالخيار ثلاثة أيام ان أجاز قبل الافتراق جاز وان لم يجز  
 - حتى افتراق لم يجز ولو هو شيئاً على ان الواهب بالخيار ثلاثة أيام صحت الهبة وبطل الخيار  
 لان الهبة مقدرة غير لازم فلا يصح فيها شرط الخيار كذا في فتاوى قاضيان \* رجل له على آخر  
 ألف درهم فقال اذا جاء غدا فالا فالك أو قال انت برى منته أو قال اذا دبت الى نصف المال  
 فانت برى من النصف الباقي أو قال فالك النصف الباقي فهو باطل كذا في الجامع الصغير  
 انتهى وبما في ذلك فروع آخر الباب ان شاء الله تعالى (قوله ونصح بإيجاب) مبر في الاصلاح  
 بقاعدة قال في الاصلاح لم يقل ونصح لان العصة أمر آخر وراى الا انه قد افاضل ان  
 صافتها صح والانتفاء قد قام مدة الكلام ههنا في بيان انه قد افاضل بالفاظ مخصوصة اه  
 وقد يقال انقصه لانته قد قام على وجه العصة لانه هو الذى يضلوعن الاثم ط قال العلامة  
 الرملى أقول اذا أطلقت الهبة برادى عليك الله من لا لارادة الثواب من غير عمل على وجه

ان اختارها قبل تفرقهما  
 وكذا لو أبرأ من الابرأ  
 وبطل الشرط خلاصة  
 (و) حكمه انتم (لا تبطل  
 بالشرط النافذة) فهو  
 عليه على ان يعقبه نصح  
 وبطل الشرط (ونصح  
 بإيجاب)

في الهبة عقد تام وفي الميسوط ان القبيض كالتقبول في البيع ولذا لو هب الدين من الغريم  
 لم يتقرر الى التقبول كما في الكرماني لكن في الكافي والخفة انه ركن وذ كر في الكرماني انها  
 تنقسم الى الايجاب لان ملك الانسان لا ينقل الى الغير بدون غلبة كد الى التقبول لانه الزام المالك  
 على الغير وانما يصح اذا حلف أن لا يهب فوجب ولم يقبل لان الغرض عدم اظهار الجود واقد  
 وجد اظهاره ولعل الحق الاول فان في التأويلات التصريح بانه غيلا لازم ولذا قال أصحابنا لو  
 وضع ماله في طر يتيكون ماله للرافع جاز اه يمكن يمكن الجواب بان التقبول كما يكون  
 بالصرح يكون بالدلالة فيكون أخذ مذهبوه بالدلالة كما ياتي وفي أبي السعد ودوركم بالايجاب  
 والتقبول ولودلالة وانما حلت لوجده لا يهب فوجب ولم يقبل الموهوب لانه انما منع نفسه عما  
 هو في وسعه وينقض بالبيع وأجاب المقدمي بان الهبة عقد تبرع فتمتع بالتبرع بخلاف البيع  
 اه وفيه واختلاف في ان ركنه الايجاب والتقبول والايجاب فقط والى الثاني ذهب صاحب  
 الهداية والوفاء وعل ان المراد بالايجاب خصوص ما يوجد من طرف الواهب واستدله بما  
 نقلناه عن القهستاني عن الخلاصة وما نقلناه عن الكرماني ثم قال فقوله الايجاب ما يلاحظ  
 به أو لا يلاحظ على اطلاقه بل بالنسبة لعقود المعاوضات اه وفيه والتقبول ولو فلا ومنه  
 ما قدمناه لوقال قد وهبت جاريته هذه لاحدكم فليأخذها من شاء فاحذر جاريته منهم لم يكون له  
 ركن أخذها نقولا وما في المحيط من انه لا يشترط في الهبة القول مشكل بجر (وأقول) يمكن  
 الجواب بان المراد بالتقبول التقبول بالقول وفي اللؤلؤ الحية قال وهبت منك هذه العين فقبضها  
 الموهوب به بضمرة الواهب ولم يقل قبضت صح لان القبيض في باب الهبة جار مجرى الركن فصار  
 كالتقبول اه وفي شرح الجمع لابن مفلح عن المحيط لو كان أمرا بقبيض حين وهب لا يتقبل  
 بالجناس ويجوز قبضه بعده اه وفي البحر وكذا قوله أذنت للناس جميعا في غيري فليأخذ  
 شيئا منه فليأخذ الناس من أخذ شيئا منه كما في المتن وظاهره ان من أخذ ولم يملغه مقالة  
 الواهب لا يكون له كالإيجني اه (وأقول) في جامع الفتاوى عن الفتية لوقال رجل من تناول  
 من ماله فهو مباح فتناول رجل من غير أن يعلم بأخته جاز الخ فتأمل \* قال في خزائن الفتاوى  
 اذا دفع لانه ما لا تقتصر فيه الابن يكون الاب الا اذا دلل دلالته التحليل بغيري قلت قد أفاد  
 ان التلخيص بالايجاب والتقبول لا يشترط بل تكفي القرائن الدالة على التلخيص كمن دفع اقضية  
 وقبضه ولم يتأخر احد منهم ما يشي وكذا يقع في الهدية ونحوها فاحفظه ومنه ما يدفعه لزوجه  
 وغيرها وعليه فنقص الهبة بالتماطي وسه في تمامه قريبا ان شاء الله تعالى (قوله وحكمها) أي  
 الاثر المتب عليها صح (قوله غير لازم) أي الا في الصور الهبة (قوله له الرجوع) أي  
 مع كراهة التبرع كما ياتي (قوله والقضخ) عطف خاص فان التقضي من الانفاظ الدالة على  
 الرجوع (قوله وعدم صحة خيار الشرط فيها) الاولى وعدم صحتها بخيار الشرط بقرينة التبرع  
 والافقاده انها صحيحة مطلقا والشرط باطل لانه يمنع م القبيض وهي لانتم الاب وهذا الشرط  
 للمالك فلو له وهوب له الا ان اختار قبل التفرق أو أبرأه صح لانتم الامناع من صحة القبيض  
 (قوله لغيره) بان وجهه على ان الموهوب له بالخيار لانه أيام رقبته وكذا لو أبرأه هذا فعلم ان كان  
 شرط الخيار من جانب الواهب كإعانت وكان عليه أن يذكرها كما في المنع ولو أبرأه له بالخيار

(وحكمها) ثبتت المالك  
 للموهوب له غير لازم) قوله  
 الرجوع والقضخ (وعدم صحة  
 خيار الشرط فيها) لغيره  
 صحت

ويجوز على رواية الجامع الصغير وهو الصحيح كذا حتى وفي هذا لوصاف في بعض تدراهم على  
 محتاجين يجوز كذا الوهمها ما لولته صدقهم على غنيين أو وهمها ما لم يجوز وقال يجوز  
 لغنيين أيضا فرق بين الصدقة والهبة في الحكم وسوى في الأصل وقال إذا شرب مع مانع فيها  
 لتوقه ما على القبض والفرق أن الصدقة يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا يشوب  
 ويراد بالهبة وجهه الفنى وهما اثنان وقيل هذا ظاهر الصحيح والمراد أن كفى الأصل الصدقة  
 على غنيين فقط والظاهر أن في المسئلة روايتين صح قبل جاز الصدقة على غنيين لانهم أحل  
 صدقة التطوع متى لا يجوز عند أبي يوسف يجوز بشرط الماء وأنه عند محمد لا يجوز في  
 المالين اه وفيه رهبة المشاع فيما لا يحتمل القيمة تجوز من شريك ومن غيره وفيما  
 يحتملها لم تجز لمن شريك ولا من أجنبي وطروا الشوبع لا ينفذ الهبة بالاتفاق ولو وهب  
 الكل من اثنين فان أجل بان قال وهبت منه كل ما يجوز عند أبي حنيفة وعند محمد لا يجوز ولو فصل  
 بالتصنيف فهو على هذا الخلاف ولو بالتثليث يجوز عند محمد لا عند غيره انتهى قال الخبير  
 الرملى قوله وفيما يحتملها الخ أقول في شرح الغزى وفي الزاهد العائى انما يجوز (أقول) وفي  
 الفتاوى التاجية انما تجوز من شريك قال وهو المختار اه ولا يخفى عليك انه خلاف  
 المشهور انتهى كلام الغزى \* قال المقدسى ولو عليه ألف جديدة وألف غلة فقال له وهبتك  
 أحد المالين قال بمجد جازت وله البيان وكذا وأرثته من بعده وفي منية المفق قال وهبت نصيبى  
 من هذه الدار والموهوب لا يعلم كم نصيبه صحت انتهى وأهل المناذشة جهالة لا تصح هبته  
 كقول وهبتك شيئا من مالى أو من كذا أو بذا تبضع ما بين من الشرايط كون الموهوب معلوما  
 فيما يتم بمجرّد العقد وفي الهندية عن الجرو بشرط في صحة المشاع الذى لا يحتمل القيمة ان  
 يكون قدرا معلوما حتى لو وهب نصيبه من عبد لم يملك به لم يجوز فان علم الموهوب به فبغنى أن  
 يجوز عند الامام دونهما وفيما قبل ذلك جميع ما لم يملكه الا لان يكون هبة لا تجوز بدون القبض  
 ومرد ذلك متنا فى الاقرار وفي التصولين أيضا وهما من واحد را جاز اذا سلمه جلة وقبض جلة  
 فلا يشوبع ولو وهبه واحد من اثنين لم يصح عند أبي حنيفة وقال لا يصح لان هذه هبة الجلة  
 منها التوحيد والتقليد فلا يشوبع كرهن من رجلين وله انما هبة النصف لكل منهما وكذا لو  
 فيما لا يقسم فقبل أحدهما صح ولان الملك ثبت لكل في النصف فكذا القابل لانه حكمه فحق  
 الشوبع بخلاف الرهن انتهى \* وفيه التعليل يمكن فى الشائع وهو دفع الواضع عن لقبض  
 اه وساقى الكلام على أحكام المشاع مفصلا قريبا ان شاء الله تعالى (قوله غير مشغول)  
 هو بمعنى غير مشاع وأهله أراد محمدا أى مجموعا احترازا عن النمر على الشجر أو المراد غير من  
 غير الموهوب وغير مشغول بغير الموهوب حتى لو وهب أرضا فيها أزرع للواهب دون الزرع أو  
 ماله أو فخلا غير الموهوب معاقبة دون النمر أو ماله لا يجوز كذا الوهب دارا أو طرفا  
 فيما تعلق الواهب هندية (قوله هو الايجاب والقبول) لانها عقد كسائر العقود مجز  
 لكن فى الثالى خلاف فى القهس انتهى وتصح الهبة بوهبت وفيه دلالة على ان القبول ليس  
 بركن كما أشار اليه فى الخلاصة وغيرها وقدمنا فى الهندية ان ركنا قول الواهب وهبت لانه  
 فملك وأنه يتم بالمالك وحده فثبت ذلك بد من القبض اثبوت الملك وذكر الكرماتى ان الايجاب

٣ قوله غلة مكد بالاصل

مكة غير مشغول (كأنه ينضم  
 وركنها) هو (الايجاب  
 والقبول) كما سيجى

لا يكون معاقبة له خطر الوجود والعدم من دخول زيد وقدم خالد ونحو ذلك ولا مضافا  
 الى وقت بان يقول وحببت هذا الشيء منك غدا أو رأس شهر كذا في البدائع وأما ما يرجع الى  
 الواهب فهو أن يكون الواهب من أهل الهيئة وكونه من أهلها أن يكون سراجا بلا غاملا بالكا  
 لا وهو حب حتى لو كان عبدا أو مكاتبا أو مدبرا أو أم ولد أو من في رقبته شيء من الرق أو كان  
 صفيرا أو مجنوناً أو لا يكون مالكا له وهو حب لا يصح هكذا في النهاية اهـ (قوله العقل)  
 لا يعبر على المجنون والعته و عدم صفة تصرف الصبي ومن في حكمه كالعته والمأذون والمراد  
 بالعقل ولو كان صبيغا صفة السكران قال العلامة أبو السهم ودوننا قلنا ولو كان صبيغا لا يشمل  
 السكران (قوله فلا تصح هبة صغير) والاولى ذكر الجنون (قوله ورقيق) لعدم ما كنه (قوله ولو  
 مكاتبا) أو مدبرا أو أم ولد أو من في رقبته شيء من الرق (قوله وشرايط صحتها) أي بقائها على  
 الصحة كما ساقى قال في الهندية وأما ما يرجع الى الموهوب فالنوع منها أن يكون موجودا وقت  
 الهبة فلا يجوز هبة ما ليس بوجوده وقت العقد بان وهب ما تفرق له العام ومات قبل أن يغتنامه  
 السنة ونحو ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن هذه الجارية أو ما في بطن هذه الشاة أو ما في  
 ضرعها أو ما في ساطعها على القبض عند الولادة والحلب وكذلك لو وهب زيدا في ابن أو دهنًا في  
 سهم أو دقة في حطة لا تجوز وإن ساطعها على قبضه عند حدوثه لأنه معدوم للعالم فلا يوجد  
 محل لحكم العقد وهو الاصح هكذا في جواهر الاختلاط اهـ اذا وهب صرقا على ظهر غنم وجزء  
 وسلم فانه يجوز \* ومنها أن يكون مالا متوقفا لا تجوز هبة ما ليس بحال أصلا كالحر والميتة  
 والدم وصمد الحريم والخزير وغير ذلك ولا هبة ما ليس بحال مطلق كالم ولد والد المدبر المطلق  
 والمكاتب ولا هبة ما ليس بحال متقوم كالخر كذا في البدائع \* ومنها أن يكون الموهوب مقبوضا  
 حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وأن يكون الموهوب مفعلا وما إذا كان مما يحتمل  
 القصة وأن يكون الموهوب مفعلا عن غير الموهوب ولا يكون متصلا ولا مشغورا بغير الموهوب  
 حتى لو وهب أرضا فيها زرع للواهب دون الزرع أو عكسه أو تخلافا فيها ثمرة للواهب معقولة دون  
 الثمرة أو عكسه لا تجوز وكذا لو وهب دارا أو ظرفا فيه امتناع للواهب كذا في النهاية \* ومنها أن  
 يكون مملوكا فلا تجوز هبة المباحات لأن تعليق ما ليس بمملوك محال \* ومنها أن يكون مملوكا  
 للواهب فلا تجوز هبة مال الغير بغير إذنه لاختصاصه بغيره كذا في البدائع  
 وهي نوعان تعليق أو إسقاط وعليهما الإجماع كذا في خزائن المفتين (قوله ان يكون مقبوضا)  
 فلا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض كما قدمنا وفي الزباني وأما القبض فلا بد منه  
 لتبوت الملك إذ الجواز ثابت قبل القبض بالانسان اهـ يبرى الدين وهو هذا يشهد بان القبض  
 شرط لتبوت الملك للأصحة خلاف ما يعطيه كلام الأصنف (قوله غير مشاع) هذا شرط  
 الجواز في محفل القسمة لا في غيره كإياني وهذا في الهبة وأما إذا صدق بالكل على اثنين فانه  
 يجوز على الأصح بغير أي بخلاف ما إذا صدق بأيهما على واحد فانه لا يصح كإياني آخر  
 المتفرقات لكن ساقى أيضا انه لا يشوبوع في الاولى \* قال في جامع الفوائد لو وهب من  
 اثنين ما يقبل القسمة لم يجز عند أبي حنيفة رواية واحدة من غير اختلاف على قوله وفي  
 الصدقة اختلاف المشايخ على قوله نقيل لا يجوز وقبل فيه روايتان لا يجوز على رواية الأصل

العقل والبلوغ والمال  
 فلا تصح هبة صغير ورقيق  
 ولو مكاتبا (و) شرائط  
 صحتها في الموهوب ان يكون  
 مقبوضا غير مشاع

بعد من الله بعد من الناس بعد من الجنة قريبا من النار وقال بعض السلف منع الجود  
 سوفظن بالعبود وتلاوما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين وقال صلى الله  
 وجهه ما جعت من المال فوق قولك فأعانت فيه خازن لغرك وعما يحكي في الجود والابتنار  
 ما روى عن حذيفة العدوي انه قال انطلقت يوم اليرموك أطلب ابن عمي في القتلى ومعي شيء  
 من الماء وأنا أقول ان كان به رقى سقيته فاذا أنا به بين القتلى فقلت أسقيك فاشار الى أن نم  
 فاذا برجل يقول آ فاشار الى ابن عمي ان انطلق اليه فاذا هو هشام بن العاص فقلت أسقيك  
 فاشار الى أن نم فصعج آخر يقول آ فاشار الى أن انطلق اليه فخنقه فاذا هو قدمات فرجعت  
 الى هشام فاذا هو قدمات فرجعت الى ابن عمي فاذا هو قدمات رجعت الى الله تعالى (قوله اذهب  
 الدنيا الخ) علة لتحذوف تقديره ولا يتركه من غير تعليم ماذ كرفيت على حب الدنيا وهو مذموم اذ  
 هو رأس كل خطيئة أي في هذا التعليم يخلص من هذه الآفة (قوله وهي) أي الهبة (قوله)  
 وقولها سنة أي الامراض كان علم انه مال حرام أو انه يفتن عليه بما اهداه اليه (قوله تم ادوا)  
 بفتح الدال وضمها خطأ بسكون الواو لانه صيغة خطاب للجماعة من التادى وأصله تم ادوا  
 لانك تقول تم ادى تم ادياته ادوا قلت الواو ألفا تصر كها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لانه  
 السا كئين فصارت ادوا كما في مادة تعالوا أصله تعالوا قال تعالى تعالوا الى كلمة سواء والاصل  
 أن فعل الامر اذا لحقه واو الجماعة ينظر الى مضارعه فان ختم بالف كتم ادى يفتح ما قبل الواو  
 وان ختم بيا كيرى ادوا وكيدع ويضم ما قبلها (قوله تحابوا) بتشديد الباء المضمومة وهو أيضا  
 صيغة خطاب للجماعة وأصله تحابون ولكن سقطت النون لانه جوب الامر وأصله تحابوا لانه  
 من التحاب من المحبة ادغمت الباء في الباء وقال الخاء كم تحابوا المابتشديد الباء من الحب واما  
 بالتحقيق من الهابة فالت ربح الاول الذي هو المشهور وما أخرجه البيهقي في شعب اليمان عن  
 صفية بنت حرب عن أم حكيم بنت وداع أو قال وداع قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم يقول تم ادوا يزيد في القاب حيا وفي رواية تم ادوا تحابوا تذهب الشبهة بينكم وقال  
 عليه الصلاة والسلام الهدية مشتركة وقال عليه الصلاة والسلام من ألكم بالله فاعطوه ومن  
 استعاذكم فاعيدوه ومن أهدى اليكم كراعافا فاقبلوه وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يقبل الهدية  
 ويشب عليمها هو خير منها ارفس بعضهم واذا حبيت بنية خيرا باحسن منها أورودها بالاربية  
 وفي الامثال اذا قدمت من سفرك فاهدي أهلك ولو حجرا وقال الفضل بن سهل ما له ترفى  
 الغضبان ولا استعطى الاطمان ولا سات السخائم ولا دفعت الغارم ولا استقبل المحبوب ولا  
 نوقى الخذويع بل الهدية وفي كلام بعضهم يشرح بالهاية نخسة المهدي اذا وفق للفضل والمهدي  
 اليه اذا أهل لذلك والجمال اذا جهل والمملكان اذا كتمان الحسنات كذا في بعض كتب الادب  
 (قوله وشراط صحت في الواهب) قال في الهندية واما كتمنا فنقول الواهب وهبت لانه قليل  
 وانما يتيم بالمالك وحده والقول شرط ثبوت المال له وهو بل حتى لو كانت لا يهب فوجب ولم  
 يقبل الاخر حث كذا في محيط الدرر خشي واما مشراطها فانواع يرجع بعضها الى نفس الركن  
 وبعض يرجع الى الواهب وبعض يرجع الى الموهوب أما ما يرجع الى نفس الركن فهو ان

اذهب الدنيا رأس كل خطيئة  
 نية اية وهي مندوبة وقبولها  
 سنة قال صلى الله عليه  
 وسلم تم ادوا تحابوا (ونرا نط  
 صحت في الواهب

قوله اذا وفق للفضل الخ  
 هكذا اصله في المواضع  
 الثلاثة بلفظ اذا الشرطية  
 واصل بلفظ اذا التعليقية  
 وبؤيد قوله في الموضع  
 الرابع والمكان اذ  
 يكتبان بدون ألف ويجزى  
 اه مصحيه



الهبة متحصنا فيه قبضة الواهب يحكم النيابة ثم يصير قابضا لنفسه يحكم الهبة وان لم ياذن  
 بالقبض لم يجز اه وفي أبي السعد عن الجوى ومنه يعلم ان نصير مملوكة المتخلف لا يقرب بعد  
 فرائعه غير صحيح مالم ياذنه بالقبض وهي واقعة الفتوى لكن قال في الاشباه نصح ويكون  
 وكذا قباض المملوك ثم لنفسه ومقتضاه ان له عزله عن القليط قبل قبضه اه وهل منه  
 ما تورد في زما ثامن يبيع أوراق الجامكية وكذا أوراق الكمية الى والقنصلية الى غيره او  
 الى غيره وان عليه أموال اميرية أو لغيره فانه غير مدين لمعين ولعدم تعيينه افضاء الجامكية  
 قال المصنف في فتاواه مثل عن يبيع الجامكية وهو ان يكون لرجل جامكية في بيت المال  
 ويحتاج الى دراهم معه قبل ان يخرج الجامكية فيقول له رجل بعني جامكتك التي قد ردها  
 بكذا أنت من حقه في الجامكية فيقول له بعك فهل البيع المذكور صحيح أم لا لا كونه يبيع  
 الدين ينقد أجاب اذ باع الدين من غير من هو عليه كذا كرا يصح قال مولانا في قوله ويبيع  
 الدين لا يجوز لو باعه من المدين أو وجهه جاز اه (أقول) وكان الأولى للشارح ان يقول ولا يرد  
 عليك الدين وقد أمر بقبض الرجوع الى عليك العين بسبب الامر بقبضه (قوله فان أمره  
 بقبضه صح) ويكون وكذا قباض المملوك ثم لنفسه كما تقدم قال في الحاوي القديسي فان قال  
 الدين الذي له على زيد فله رد ولو لم يسلطه على القبض ولكن قال وسمي في كتاب الدين عارية  
 صح ولو لم يقل هذا لايصح وفي البرازية المرافعة مهرها الذي على زوجها لانها الصغرى من  
 هذا الزوج ان امرت بالقبض صح والالا للهبة الدين من غير من عليه الدين ذكره الجوى  
 (قوله ارادة الخمر للواهب) بقصد دفع شر الموهوب له وقدر اذ به الخمر له وهو له (قوله  
 دنيوى) يضم الدال وكسرهما كما هو في الدنيا (قوله كعوض) يشتمل المال والمنفعة والدعاء ما  
 ورد في الحديث من أسدى اليكم مهر وفاف كما فوه فان لم تقدر واخذه عاله فكان الدعاء عوضا  
 عن العجز (قوله ومحبة) أي من الموهوب له الواهب لما ورد في الحديث ثم ادوا فخابوا ولان  
 القلوب جبلت على حب من أحسن اليها بل الفعل الجبل يحب حتى اغفر من وصل اليه بالجبل  
 عند النفوس السكرية (قوله وحسن ثناء) لان الواهب يومف باللود ومكارم الاخلاق ويتنقى  
 عنه سمية البخل باللود الذي هو دواء الدآت (قوله وأخروي) أي وهو الثواب ان حسنت  
 النية وحذقه لعل به وصرح به في شرح الملتقى فقال أو الاخرى كالنعم المقيم ولان منه امتثال  
 أمر الله تعالى في قوله وتعاونوا على البر والتقوى وأمر النبي في قوله تهادوا واتباعا لسان الله  
 كان عليه النبي وأصحابه من التهادى وابتداء الاخوان على النفس وهو واجب على المؤمن أن  
 يفعله ويعلمه ولله الماتلة الشارح عن الامام أي منصور وفاعل الواجب يشاب في الآخرة (قوله  
 قال الامام أبو منصور) -ان الاخرى (قوله يجب على المؤمن) الذي تقدم هذه العبارة ان  
 هذا التعليم فرض عين ط قال بهض الحكام أصل الحاسن كلها الكرم وأصل الكرم نزاهة  
 النفس عن المحرم ونحوها بما ملكك على الخاص والعام وجميع خصال الخير من فروعها  
 قال عليه الصلاة والسلام تجافوا عن ذنب السخط فان الله أخذ يده كلما تمزق فاقطعه كلما افتقر  
 وعن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم -لم يشافق الا لا وعنه صلى الله  
 تعالى عليه وسلم انه قال السخطى قريب من الله قريب من الناس قريب من الجنة والبخل

فان أمره بقبضه صح  
 الرجوعها الى الهبة العين  
 (وسمى بها ارادة الخمر  
 للواهب) دنيوى كعوض  
 ومحبة وحسن ثناء وأخروي  
 قال الامام أبو منصور يجب  
 على المؤمن ان يعلم ولله الجود  
 والاحسان كما يجب عليه  
 ان يعلم التوحيد والايان

المذكور والاولى ان يقول ولو بغير مال (قوله عليك العين مجانا) هذا المدعى مانع ايدى  
 على الوصية فانتم ائتملك العين بلا عوض والصدقة وغيرهما الا ان يقال ان المصنف جرى  
 على طريقة المتقدمين من جواز التعريف بالاعم والاختصاص اهـ سرى الدين من المجتبى  
 وزاد ابن الكمال قوله للمال لاخراج الوصية وخرج الاباحة والعارية والاجارة والبيع  
 وهبة الدين عن عليه فانه اسقاط وان كان بلفظ الهبة مخ (قوله أى بلا عوض) أى بلا شرط  
 عوض على حذف مضاف لكن هذا يظهر لو قال بلا عوض كما فى السعدود بان قوله بلا عوض نص  
 فى اسقاط عدم العوض والهبة بشرط العوض نقضه فكيف يحققان اهـ أى فلا  
 يتم المراد بما تاركه وهو دخول التعريف للهبة بشرط العوض لانه يلزم خروجها عن  
 التعريف حيث ذكره كتابه عليه فى العزيمة ايضا (قلت) والتحقيق انه ان جعلت الهبة للهبة  
 مع ملقة بمحذوف فالامان عليك لزم ما ذكره المأول وجه المحذوف خبر اياه وخبر أى هى كائنة  
 بالشرط عوض على معنى ان العوض فيه اغنى عن شرط بغيره لاف البيع والاجارة لا يرد  
 ما ذكره تدبر (قوله لأن عدم العوض شرط فيه) والا لما عمل الهبة بشرط العوض  
 والمأصل ان المعتبر فى الهبة عليك العين سواء كان بعوض أو بلا عوض المأصل بان ان  
 الهبة بشرط العوض صحيحة فليس عدم العوض شرطا فى تحققها فانه ان الهبة تتحقق ولا  
 يشترط فيها العوض وليس عدم العوض شرطا فانه يقتضى اتم الاتصاف مع العوض وليس  
 كذلك وقد ذكرنا بين الوجود بالشرط شيئين الوجود بشرط لا شئ بان الاول اعم من الثانى  
 وعليه فان العوض لا يشترط فى تعريفها بل قد تكون بعوض كما اذا شرطه وقد تكون بلا  
 عوض معنى قوله بلا عوض أى ليس العوض من لازمه اطرادىم الخلاف البيع فانه لا يد  
 فيه من العوض حتى لو باعه بلا عوض فسقط لو اسقط هذا الذى لكان تعريفه للهبة من كل وجه  
 وهى الهبة بلا عوض بشرط ويكون معنى قوله بلا عوض أى بالشرط عوض سواء عوضه  
 من تلقاء نفسه أو لا أما الهبة بشرط العوض فهى هبة ابتداء يسع انتهاء كما يأتى بيانه وهذا  
 كما على جعله الباطل للهبة الخ (قوله) وأما عليك الدين الخ هذا جواب عن سؤال مقدروه  
 ان تقيده بالعين يخرج اقلبك الدين من غير من عليه مع انه هبة اذا امره بقبضه فيخرج عن  
 التعريف فاجاب بانه يكون هبة ما لا فالمراد بالعين فى التعريف ما كان عينيا حالا أو ما لا وهو  
 خارج عن القياس اذ الهبة لا تصح الا للمال الدين غير مملوك له وقت الهبة وهو نظير الحل وله  
 يصح هبته مع انه يصير عينيا مملوكا وقد يفرق بان تمام الحل غير محقق اذ هو متوقف على اتمام  
 الله تعالى له وقوله عن أمه والعبد لا يقرء عليه والدين ثابت فى ذمة المدينين ما مورده من ماله  
 وصاحبه قادر على قبضه شرعا فيقدر على تسليمه قال بعض الفضلاء لا يملك الا بالزمن الا اذا  
 قبض وله الرجوع قبله فله منه حيث كان يصحك النيابة عن القبض وعليه يتوقف مسئلة موت  
 الواهب قبل قبض الموهوب له فى هذه فتأمل \* بنى هل الاذن يتوقف على المجلس الظاهر انهم  
 فالراجع ولا ترد هبة الدين عن عليه لانهم يجازون الاسقاط والفرد الجازى لا يتوقف والله  
 سبحانه أعلم \* قال فى البحر عن المحيط ولو وهب دينه على رجل وأمره ان يقبضه نقضه جازت

(عليك الدين مجانا) أى بلا  
 عوض لأن عدم العوض شرط  
 فيه وأما عليك الدين من غير  
 من عليه الدين

كتاب الغصب انتهى هندية وفيه اول اوستة عارف ساير كتبها الى موضع كذا فركبها واردف  
 معه آخر فاسقطت جنتنا فلا ضمان عليه في الحنين ولكن ان انت نصت الام بسبب ذلك فعليه  
 نصف النصفان وهذا اذا كان الفرض بحال يمكن ان يركبه اثنان واما اذا كان لا يمكن فهو  
 اتلاف فيضمن جميع المتصان كذا في العمادية اه وفي الهندية من الباب الثاني اعتبار  
 دابة ايركها بفسه فر كها واردف غيره فغطت بضمن نصف القيمة كذا في غاية البيان هذا  
 اذا ارد في رجلا فان اردف صبا بضمن قدر الثقل هذا اذا كانت الدابة تطبق جلدها فان  
 كانت لا تطبق بضمن جميع القيمة كذا في شرح الجامع الصغير اذنى خان اه \* استعار محملا  
 او غططا هو في المصروف اقرب لم يضمن ولو سافر بسيف استعاره لضرب او محاماة استعارها  
 للتمهم ضمن والفرق ان المحمل كالغسطاط يستعمل خارج المصراع عادة فيكون عارضا فان  
 لا يقربهم ما يخلاف السيف والعمامة لكن على قياس مـ مثله الاخراج بالثوب بان استعار  
 ثوبا ودابة حتى وقع على الاستعمال في المصروف خرج به ما عن المصروف فان استعملها ضمن وان لم  
 يستعملها ما في الثوب لم يضمن لانه حافظ له خارج المصروف كافي المصروف ضمن في الدابة لان ما يجر  
 الخروج صير عرضة للاتلف فيكون اخراجها تنبيه الهامة في كافي النصولين فيبغى ان لا يضمن  
 به ما اى المحمل والغسطاط ايضا وعلى قياس مـ مثله ما في ثوب ان يلزمه الضمان في الثوب ايضا  
 كافي اخراج دابة العارية قال في الذخير ويجوز ان يفرق بينهما وبين مثله الثوب بالتأمل  
 فلنأمل فيه انقروى ان المستاجر والمستعير لو خالف عم عادى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على  
 ما عليه الفتوى فصولين والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

### ﴿كتاب الهبة﴾

قال ط هي من صفات الكمال فان الله تعالى وصفها بنفسه بقوله عز وجل أم عندهم  
 خزائن رزقة ربك العزيز الوهاب والبشر اذا بانوا فانه قد اكتب من اشرف الصفات لما فيها  
 من استعمالات الكرم وازالة النقص وادخال السرور في قلب الموهوب له واراث الهبة  
 والمودة بينهما وازالة الضغينة والحسد ولهذا من بانها كان من المفضلين قال تعالى ومن  
 يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون اه تبين قال الله في هي في الاصل مصدر محذوف  
 الاول معرض هاء التانيث واصلها وهب بنسكن الهاء وتجر بكها اه مكى له كده فحبنى  
 ويتهدى الفعل مفعول به وباللام وبين كافي احاديث كثيرة خلافا لقاله طرزي في انه خطأ  
 ولاننا نراه في انه عبارة الفقهاء اه فهـ تانى قال المولى عبد الحاميد ال وهب مالا وهباً وهبة  
 وموهبة والهبة قد تطلق على الموهوب (قوله وجه المناسبة ظاهر) هو ان كلامه مـ ما عليك  
 بلا عوض ووجه تأخير الهبة عن العارية هو انها عليك عين ومنفعة بلا عوض والعارية  
 عليك المنفعة بلا عوض فكانت العارية كالقرد والهبة كالركب والمفرد مقدم على المركب  
 طبعاً فمقدم ووجه (قوله هي لغة الفضل على الغير) أى بما لا يقع به مطاقاً (قوله ولو غير  
 مال) قال الراغب الهبة ان تجعل مالا كالأغـ برك بغير عوض قال عز وجل ووجهه لاهـ حق  
 وبه وقوب اه وقال تعالى فهب لى من لذلك وليا وقال تعالى هب ان يشاء ناناو هب لى يشاء

\* (كتاب الهبة)  
 وجه المناسبة ظاهر (هـ)  
 لغة الفضل على الغير ولو  
 غير مال ونشراً

انكسر كوز الفخار من يده قال أبو بكر البطني لا يكون ضامنا قيل هذا اذ لم يكن من سوء  
 امساك فان كان من سوء امساك يكون ضامنا كذا في تماري قاضي خان عاقر فرسا وسيفا  
 لبقاتل فتلف لا يضمن كذا في التاترخانية \* اما تمار فاسا وضربا في الحطب ويدي في الحطب  
 قاضي فاسا ثالثة وضرب رأس تلك النفس فانه كسر يضمن كذا في القنفة وبه أتى القاضي  
 جمال الدين وقال القاضي بديع الدين ان كان الضرب معتادا فلا كذا في التاترخانية \* واذا  
 طلب المعبر العارية فتمهها المستعبر عنه فهو ضامن وان لم يتمهها وليكن قال صاحبها دهها  
 عندي الى غدت ثم اردتها عليك فرضي بذلك ثم ضاعت لاذعان عليه كذا في المحيط \* طامها فقال  
 نعم ادفع ومضى شهرا حتى هلكت ان كرا عاجزا وقت الطالب عن الرد لا يضمن وان كان قادرا  
 ان صرح المعبر بالكرامة والسخط في الامساك وأمسك يضمن وكذا ان سكنت وان صرح  
 بالرضا بان قال لا بأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يرد هاتين ضاعت ان كانت العارية مطلقة  
 لا يضمن وان قيدها بوقت ومضى الوقت ولم يرد هاتين وقد مر ذلك \* وفي المنتقى رجل قال لغريمي  
 أعزني هذه الدار أو هذه الارض لا ينهأ وأعز من فيها سبيلان الفحل واشجع فرس ثم هاتذا  
 الفحل وبنيتهما هذا البناء وقال المعبر اعزتك الدار والارض وفيها هذا البناء والغراس  
 فالتقيل قول المعبر وان اقاما البيعة فالبيعة بينة المعبر أيضا كذا في المحيط \* رجلان بسكنا في  
 بيت واحد كل واحد في زاوية فاستعار أحدهما من صاحبه شيئا فطلب المعبر بالرد فقال المستعبر  
 وضعته في الطاق الذي في زاويتك وأنكر المعبر فان كان البيت في أيدهما الاذعان عليه كذا  
 في محيط السير خسي \* قال لا تخرجه عندي واستخدمه واستعمله من غير ان يعبر المدفوع  
 له فنفقة هذا العبد علي وولاه كذا في الوجيز للكردي \* وضح انك تقبل برد العارية والغصوب  
 ولو توكل بالرد لا يعبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجده كذا في السكاني  
 \* رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئا بغير اذنه ان علم ان صاحب الكرم لو علم لا يبالي به اذا  
 أوجو ان لا يكون به بأس كذا في الخلاصة \* أراد ان يستقدم بحجة غيره ان استأذنه له  
 ذلك وان لم فيك ذلك ان لم ينهه وان لم يفعل شيئا من ذلك ان كان ينهه انبساط فلا بأس به أيضا  
 وان لم يكن أحب ان لا يفعل ذلك كذا في الوجيز للكردي \* رجل رهن عنده رجل خاتما وقال  
 للمرثم تختم فقلت الخاتم لا يملك بالدين ويكون الدين على حاله لانه صار عارية ولو تختمت ثم أخرج  
 الخاتم من اصبعه ثم هلك يملك بالدين لانه عادرهنا قالوا هذا اذا امره أن يختم به في خنصره  
 فان امره أن يختم به في السبابة فله حالة القنم يملك بالدين ولو امره بان يختم به في خنصره  
 ويجعل القنم من جانب المكف فجعل القنم من الخارج على ظهر الاصبع كان اعادته وهو ما  
 لو امره بان يختم به في الخنصر ولم يأمره ان يجعل القنم في جانب المكف جواه ويكون  
 اعادته هو الصحيح كذا في تماري قاضي خان \* وفي رهن الاصل لو رهن عبدا فتمه ألف بالتم  
 استهارة الرهن ثم رده عليه وقيمه خمسة آلاف فله ان يجيب مع الدين بقية قيمته في الرهن يوم  
 اقبض الاول ولو كان مكانه غصب فعلى الغاصب قيمته \* بين غصب ثانيا كذا في الفصول  
 العمدية \* استعاره منشارا فانكسرت في القشر نصفين فدفعه الى الحداد فوصله بغير اذن المعبر  
 ينقطع حقه وعلى المستعبر قيمته منكسرا وكذا ان غاصب اذا غصبه منكسرا كذا في القنينة في

ظاهر الرواية قال في الكتاب يضمن لانه متناقض ولو الحية وفيه ما دخل حية باذنه فاحذر اناء  
 لنظر اليه فوقه لا يضمن ولو اخذ بلا اذنه بخلاف ما لو دخل سو قاياع فيه الاناء يضمن اه  
 جابر رجل الى مستعير وقال اني استعيرت دابة عند حرم من ربه افلان فامرني بقية يضمنها فصدقه  
 ودفعها ثم انكر المعير امره ضمن المستعير ولا يرجع على القايض فلو كذبه أو لم يصدقه أو شرط  
 عليه الضمان فانه يرجع قال وكل تصرف هو سبب للضمن لو ادعى المستعير انه فعله بان المعير  
 وكذبه المعير ضمن المستعير ما لم يبرهن فصولين \* وفيه استعاره وبعث فنه ايا في به فركبه فنه  
 فلهما يضمن القن ويبيع فيه حال بخلاف قن محجو وأتلف ودبعة فبها بالاذن مولاه اه  
 ولو ذهب الى مكان غير المسمى ضمن ولو اقرب منه وكذا لو أمسه كما في بيته ولم يذهب الى المسمى  
 ضمن لانه اماره بالذهاب لا لالامساك في البيت (يقول الحقير) يرد على المثلثين اشكال رهو  
 ان المخالفة منتهى الى خير لا الى شر فكان الظاهر ان لا يضمن فيهما ولعل في المسئلة الثانية  
 روايتين اذ قد ذكر في التحرير دلالة ما جرحه وما لم يجره وما لم يجره فوضعه في بيته فتألف بلا تقصير  
 قيل وقيل لا والامساك المعتاد عقوف نور العين \* استعار دابة غدا الى الليل فاجابه صاحب  
 الدابة بنعم ثم استعارها غدا آخر الى الليل فاجاب بنعم فان الحق يكون لسا بق منهم ما وان  
 استعارها معافى اهلها جرحها غدا عن خزائن القناري وفيه استعار دابة ليحمل عليها حنطة  
 فبعث المستعير الدابة مع وكيله ليحمل عليها حنطة فحمل وكيله طعنا ما لنفسه لم يضمن نص  
 عليه في كتاب التركة وهذا يجب هكذا في الصغرى \* ولو أدخل المستعير الحمل في بيته وترك  
 الدابة المستعارة في السكة فلهما كلف فهو ضامن سواء برطها أو لم يبرطها لانه لما فيها من  
 بصره فقد ضيعها حتى لو صورانه اذا دخل المسجد أو البيت والدابة لا تغيب عن بصره  
 لا يجب الضمان وعليه الفتوى كذا في خزائن المقتبين \* لو كان بصلي في الصغرى فقتل عن  
 الدابة وامسكها فانقلت منه فلا ضمان عليه وهذا لا يدل على ان المعير  
 ان لا يفيها عن بصره كذا في الظهيرية \* رجل استعار دابة ليبيع جنازة الى موضع كذا فلما  
 انتهى الى المقبرة دفعها الى انسان ودخل ليصلي فسرقت الدابة قال محمد رحمه الله تعالى  
 لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت يستثنى عن العدة  
 كذا في التاترخانية \* قال أعرت دابتي أو قوبي هذا الفلان ولم يكن حاضر ولم يسمع فجاءه وذهب  
 به يضمن الا اذا سمع أو رسله أو أخبره فصولي قد سمع قال ينبغي أن لا يضمن ان كان عدلا  
 عند أي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التاترخانية \* ولو زانق الرجل في السر أو بل فقتل لم يضمن  
 كذا في البتاييع وفي فتاوى الديبشاري اذا انتقص عين المستعار في حال لا يستعمل  
 لا يجب الضمان بسبب النقصان اذا استعمله استعماله معموله كذا في الفصول  
 العمادية \* ولو استعار قويا لم يسطه فوقه عليه من يده حتى أو عثره فوقع عليه فقتل لا يكون  
 ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل استعار من امرأته ثيابا كان ملك الزوج فاعارت فلهما  
 ان كان ثيابا داخل البيت وما يكون في أيديهن عادة لا ضمان على أحد ما في النور والفرس  
 فيضمن المستعير المرأة كذا في التالصة \* اذا وضع الدار بنم فام وتركه ناسيا فاضاعت ضمن  
 كذا في السراجية \* رجل دخل الحمام فندطت قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام أو

قوله قبل الخ كذا بالاصل  
 ولعل الصواب قيل يضمن  
 وقيل الخ اه معصه

صاحبه يكره اصلاحه لا يفعل لان التصرف في ملك الغير لا يجوز وان علم انه لا يكره اصلاحه  
وكان خطه مناسب الكتاب وهو قطع باله واب فيه يصلحه لذلك والاراجع من هو اعلم منه  
او نسخة صحيحة او كتب في ورقة ويضعها في الكتاب ليكتب بخط مناسب لان اصلاح كتب  
العلم من القربات ولا يات بقولك الاصلاح الا في القرآن العظيم لانه واجب الاصلاح بخط مناسب  
(قوله في الوهبانية) في نسخ بالقفا ولا يظهر تنفر به الا بالنظر الى اول المسئلة وهو قوله استعار  
كتاب الخ وفي نسخ بالوادعي ظاهرة وثبت في بعض النسخ به البيت الاول وفي ما ياتها  
واى غير ايس يملك اخذها • اعاد وفي غير الرهان التصور

(قوله وسفر) بذكر اسم من اسم الكتاب المستعار فانه تقدم الكلام عليه قريسا (قوله  
واى غير الخ) يعنى أى غير اعاد لانه غير الرهن ولا يملك استرجاعه فاجاب ان اعاد أرض  
أجره المالك للزراعة ثم اعادها من المستأجر وقد زرعها فانه لا يملك استرجاعها للمالك  
من الضرر وتضييع الاجارة من حين الاعارة ويلزم المزارع أجره المثل من وقت الرجوع كافي  
شرح الشربلى الى اعلم وكذا انه يراعى الارض الصغرى ولا يجد غيرها ولا يأخذ الا ذمها  
فلا يستردها الى ان يتم الرضاع وله أجر مثلها وكذا من اعاد دابة وطملم من مكر لا يجد فيه  
ما يكثرى وقد تقدم ذلك كله وانما قيد بغير الرهن لان من اعاد متاعا لغيره المستعير لا يسترده  
الا بعد قضاء دين المرتبه كما تقدم وياتى في الرهن اه (قوله وهل واهب لابن) أى من التمس  
(قوله يجوز الرجوع) أى رجوع الاب فيما واهب لابنه وصورته واهب لابنه الرقيق شيئا فانه  
يجوز له الرجوع فيه لان الرقيق لا يملك وتوقع الهبة اسيدته فتكون لاجنبي فيثبت له حق  
الرجوع وتقام هذا البيت • واجبا رقوم للعمول بمحظرة وصورته استأجره والمال جنازة  
وهناك من يحمله ابغى أجره فيحظر هذه الاجارة (قوله وهل مودع ماضيع المال يخسر)  
هو ما اذا دفع المال للرجل وقال ادفعه لفلان بعد وفى وصية مضى اليه وكان المذكور وارثا له  
فدفعها اليه بعد موته ضمن ومثله لو قال ادفع لقاتلى اعدم وصية الميعاد فصار المال للورثة  
بموت المودع وكان الامر فيه لهم لانه قد دفعه صادقا بغير اذن المالك وقت الدفع والا ذن  
قد بطل اذنه بونه (قوله ماضيع المال) فيه تسامح لانه دفعه بغير اذن مالكه وهو تضييع  
لانقضاء اذن الاذن بونه وخروج المال عن ملكه ودخوله في ملك الوارث اعدم وصية الوصية  
للاورث والقاتل ومن انتقل المال الى ملكه لما بذن له بالدفع امكنه حيث دفع للوارث ينبغي ان  
يضمن ما زاد على قدر نصيبه فلا تأمل والظاهر ان له الرجوع على من دفع اليه وهو ذم مجزى  
وصدوره ومن غارم اطعمام عبد قراضه • وصورته مضارب اشترى عبد ابائين ومال المتاربة  
ألفا فانه بائنا فاقه عليه يكون متبرعا لانه لم يبق في يده شئ من المال فالنقطة اسدانة على المال  
وانه لا يملكها الا ان يرفع الامر الى القاضى فيأذن له فيكون له الرجوع • (فروع) • اذا مات  
المستعير او المعتبر بطل الاعارة خالية • استعار من آخر شيئا فدفعه ولده الصغرى المحجور عليه الى  
غيره بطريق العارية فضعاض يضمن الصبي الدافع وكذا اذا دفع اليه فارتخا عنه المحطه رجل  
استعار كتابا فضعاض على ما احببه وطالبه فم يخبر بالضيايع ووعده بالرد ثم اخبره بالضيايع قال فى  
بعض المواضع ان لم يكن آيسا من رجوعه فلا ضمان عليه وان كان آيسا ضمن لكن هذا خلاف

ففى الوهبانية  
وسفر رأى اصلاحه  
مستعيره  
يجوز اذا مولا لا ياتر  
وفى ما ياتها  
واى غير ايس يملك اخذها  
اعاد وفي غير الرهن  
التصور  
وهل واهب لابن يجوز  
رجوعه  
وهل مودع ماضيع  
المال يخسر

يكون مستعدا بالان يقال ان امساك الدابة في المكرك ضرر بها عادة فتأمل (قوله) لانه عارية  
عرفنا) أى وهذا كمن غيّر معناه من المستعير فلا نضمن لان القرض انما يكون في المنليات  
والمستقرض غيرهما فاستحرم تماطيه وفعل المصلحة على اصلاح ما يمكن والعارية  
والقرض ينوب كل منهما ما من الاخر استعارة ما لا فيك ان عارية المثل الذي لا يمكن الانتفاع  
به بالاستعارة لا كقرض فكذلك المستقرض العين التي يرفع بها ثم ترد الى صاحبها عارية وهى امانة  
لا نضمن أفاده بعض الفضلاء (قوله) بالعرض أى وهذا قد جعل له عوضا وهو كون البناء  
الذى أحسنه المستعير له (قوله) بجهة المدة وكذا البديل لان قدر ما ينفعه في العارة غير معلوم  
حالة العارة والفاصل يجب فيه أجر المثل بالانتفاع وقد حصل وعارة البحر عن المحيط  
لجهة المدة والابرة لان البناء بجهول فوجب أجر المثل اه فافاد ان الحكم كذلك لو بين  
المستعير بجهة المدة الاجرة وهو ظاهر اه قال في البرازية تنفع داره على ان يسكنها ويرمها  
ولا أجر فهي عارية لان المدة من باب النفعة وهى على المستعير وفي كتاب العارية ينفع لافه اه  
(أقول) الذى يظهر التفرقة بين استعارة الارض ايمنى نعم او يكون البناء للمالك فهو اجارة  
فلا يجب فيه أجر المثل والبناء له صاحبه وبين استعارة الدار يسكنها او يرمها فهو عارية  
ذكر الوجه ظاهر (قوله) وكذا الوشرط الخارج أى خراج القاسمة أو الموقوف على المستعير  
فانما يكون اجارة فالدان الخارج على المصير فاذ شرطه على المصير فقد جعل له بدلا عن  
المنافع فقد أتى معنى الاجارة والعبرة للمعاني في العدة ودوتكون اجارة فالدان قدر الخارج  
بجهول اما اذا كان خراج القاسمة فظاهر لانه بعض الخارج والخارج يزيد وينقص وما اذا  
كان خراجا موقفا فانه وان كان مقدرا لان الارض اذا لم تحتمل ذلك التدرى ينقص عنه  
وجه البديل في الاجارة تنفس الاجارة اه مخ من جميع الفتاوى (قوله) والحيلة أى  
في صحة كون الخارج على المستعير (قوله) أن يؤجره أى من اراد العارية (قوله) منه أى من  
ذلك البديل فانه جائز فانه كما يبادى ما علمه من مال له عليه اه مخ (قوله) ان علم رضا صاحبه  
فان علم عدم رضاه ينبغي ان لا يصلحه لانه تصرف في ملك الغير غير اذنه قال ابن وهبان ولا شك  
ان خطه ان كان نائب خط الكتاب وهو يقطع ان الصواب فيما يصلحه أو يصلحه لا يكره صاحب  
الكتاب ذلك ان كان عائلا وينبغي للمصير ان لا يكون خطه مناسبا بان يكتب الاصلاح  
في ورقة ويضعها في الكتاب ويعلم عليه اية له صاحب ينصلحه لان اصلاح كتب العلم من  
اقربات والا فلا ينحل ولو فعل ينبغي ان يضمن وان لم يقطع بالباطل وراجع اعلم منه ان نسخة  
أصح اه ومثل المستعير المستأجر وفي الحديث من نظرف كتاب اخيه غير اذنه فكأنما  
نظرف النار وهو محمول عند أهل العلم على كتب الرسائل اما كتب العلم فينبغي ان يجرز النظر  
فيها اذا كانت لاتضر بالنظر والتقليب وعادة الناس في ذلك المساهلة والمساهمة والاحتياط  
هديم النظر الا باصر اه عبد البر (قوله) بخط مناسبا يفهم منه انه لا يصلحه بخط ردى ينقص  
قيمه لانه لم يتعين اصلاحه به بل يمكن اصلاحه من الخط يناسبه وهذا في زمانهم اما في زماننا فلا  
يصلحه الا بعد تحقق فساد ما يريد اصلاحه لا بعد فهمه القاصر وان اعتدله فخطب لانه  
بسبب الجهل يظن المستعير خطا فخطبه ما صلاحه وقد عايناه كثيرا والحاصل انه ان علم ان

لانه عارية عرفنا استعار  
أرضا البقي ويسكن اذا  
خرج فالبناء للمالك فلا مال  
أجره مثلها مقدار السكنى  
والبناء للمصير لان  
الاعارة عليك بلا عوض  
فكانت اجارة معنى  
وفسدت بجهة المدة  
وكذا لو شرط المصير راج  
على المستعير لجهة البديل  
والحيلة ان يؤجره الارض  
سنتين معلومة يبدل معلوم  
ثم يصره باده الخارج منه  
المستعير كما يفوجده  
خطا يصلحه ان لم رضا  
صاحبه قلت ولا بان  
يستركه الا في القرآن لان  
اصلاحه واجب بخط  
مناسب

الموع في الدفع بعينه وذلك لانه صدق له في الوكالة وقد صرحوا في كتاب الوكالة ان المدين  
 اذا صدق وصكيل الغائب في الوكالة صار المال المدفوع اليه امانة لتسديده عليه فان اتى  
 رجوعه عليه فلو اقام المدين دية على الدفع لا وكيل قبل والدفع الورثة وان صدق الورثة  
 الوكيل في النقص والدفع فالمر ظاهر في عدم طالبة الغريم وقد برئت ذمته بتسديدهم  
 فتأمل ذلك واعتقه فانه مفرد واو اراد الوكيل تحليف الورثة على نفي العلم بالقبض والدفع  
 او اراد المدين ذلك فله ذلك ولو ذهبوا المدين بعد الحلف واراد ان يحلف الوكيل على الدفع  
 للموكل الظاهر ان له ذلك لتقرر ان الوكيل بالقبض خصه ومن اراد المال في يده امانة وكل  
 أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها فالقول قوله وان كل من قبل قوله فعليه العين وقوله  
 في حق برائة نفسه مقبول وان لم يقبل في حق ايجاب الضمان على غيره وايضا كل من أقر بشئ  
 يلزمه فانه يحلف اذا هو أنكره الى غير ذلك من الضوابط والقواعد ولان المدين له أحد المالبر  
 اما الذي دفعه لوكيل واما الورثة الذي دفعه للورثة فاعادوا الى تسديدي الوكيل يسترد  
 وكذلك الذي دفعه لوكيل اذا أقر الوكيل بعد ان دفعه المدين للورثة بان لم يدفعه للموكل  
 وانه باق عنده او استلحه يرد على الدافع هذا مظهر من كلامهم ومن دفعته فيه ولم يرد  
 اشبع القول في المسئلة ولان اعطاهما حتمها في الاستقصا وأرجو الله تعالى ان يكون هذا  
 المتفق عليه صوابا والله تعالى اعلم اهـ (قوله انه يصدق في حق نفسه) أي فيبرأ (قوله لا في حق  
 الموكل) أي لا يجب عليه شئ حتى يلقى قصاصا على المدين ويلزم من هذا ان المدين  
 لا يبرأ بعد تسديدي الوكيل في حق الموكل وليس للمدين الرجوع على الوكيل حيث صدقه  
 في الوكالة كما سلف (قوله فتأمل عند المتقوى) هذا انما يحتاج اليه اذا كان ظاهرا للوالبية  
 ما ذكره وليس بظاهرا فحينئذ يبين ما أتى به البعض فتأمل (قول ليس للورثة الرجوع) أي على  
 المستقيم الموصى له سواء كانت مطلقة أو مؤقتة ومحلها اذا كانت تخرج الرقعة من الثلث وقبل  
 بعدموت الموصى فلم يقبل بعده بطالت كما ذكره في الوصية بالخلاصة (قوله تفحص  
 بموت أحدهما) فلورثة المير الرجوع وليس للورثة المستعير الانتفاع حتى لو استعيره لو كان له ملك  
 ضمنوا هذه فائدة القسح كاللا يخفى ط (قوله بغير عينها) يعني لم تعلم عينها أي بان مات بمجهلها  
 (قوله فالتركة بينهم) أي بين المير والمير بالخصص ان لم توف الرقعة بالكل لانها صارت مضمونة  
 عليه فكانت كقيمة الدين (قوله استاجر بغيره الى مكة فعلى الذهاب) لان الى القابلة وجعل  
 غاية الاستنجار مكة ولو قال له أعزني هذا البعير لذهب به الى مكة كان على المستعير ان يرد  
 العارية الى المير حيث أخذها منه وكانت العارية على الذهاب والرجوع عرفا حتى (أقول)  
 ان فرق بين الاجارة والاستعارة ان الاستعارة تلك المدفوعة بالاعوض وفي التبع يجري المسامحة  
 فاما الاجارة فتبذل بعوض ومبعض في ذلك الضائقة كذا في فرق المحبوبي (قوله لا زرعها عليه)  
 أي وهو لا يتمكن من الرد الاباليجي بخلاف الاجارة فان ونة الرد على المالك وهذا فرق آخر غير  
 الذي قدمناه من بياض المحبوبي وفي الهندية لو استعارها ليجعل عليها كذا من امن الخنطة الى  
 البلد وهما بكت الخنطة في الطريق فله ان يركبها الى البلد وفي العود ايضا الى منزل المير اهـ  
 (قوله لانه اعارها للذهاب لا لادامك) أي فكان به متعديا لكن قد يقال انه خالف الى غير ذلك

انه يصدق في حق نفسه لا في حق الموكل وجعل عليه كلام  
 في الوالدية فتأمل عند  
 الفتوى (فروع) \* وصي  
 بالعارية ليس للورثة الرجوع  
 \* العارية كالاجارة تنفسخ  
 بموت أحدهما \* مات  
 وعليه دين وعنده ودية  
 بغير عينها فالتركة بينهم  
 بالخصص \* استاجر بغيره  
 الى مكة فعلى الذهاب وفي  
 العارية على الذهاب  
 والحي لان زرعها عليه  
 \* لو اراد به للذهاب  
 فامسكه في يده فله ملك  
 ضمن لانه اعارها للذهاب  
 لا لادامك \* استقرض  
 ثورا فاعار عليه الاتراك  
 لم يضمن



رسالة في هذه المسئلة ذكرها الشرح في في مجموع رسائله عقب الرسالة التي فيها استتمهم  
على ما دعاه فارجع الى تلك الرسالة في أشبه الكلام فيها جزمها الله تعالى خير او قد مننا  
ذلك في الكوفة فارجع اليه ان شئت وقد مننا ان الغريم ان صدق انه وكيل لا يرجع عليه ان  
صاع الا ان من وقت الدفع لا قدر الماخوذ ثانياً او قال له قبضت منك على ابرأ أنك من الدين  
والاصل انه أمين فيصدق في نفي الضمان عن نفسه فلا رجوع للورثة عليه بالدين ولا الادفع  
بعد حاقه لانه اعتماد دفع اليه بناء على انه أمين لانه وكيل الدائن في القبض ولا ضمان عليه  
ولا يقطع دين الموكل عن مديونه لان معنى قضاء الدين لزوم مثله للمديون على دونه بدفعه اياه  
عند القضاء فتقع القاصة بذلك لان الدين وصف بالذمة لا يمكن قضاؤه فلا يصدق في دعواه لزوم  
الدين في ذمة موكله بمجرد دعواه اذا الامين يقبل قوله في دفع الضمان في الزام الغريم وهذه  
نظاير ما تقدمت من عدم نفاذ قول المتولى دفعته الى ارباب الوظائف ولا ضمان عليه ثم بعد  
كتابي هذا الحل وجدت في لارفع الى الخليفة الرمي مذكورا في فتاويه مثل فيما اذا وكالت زوجها  
في قبض مال فقبضه ودفعه لها ثم مات فهل يقبل قوله بيمينه في دفع ذلك أم لا اجاب ان  
كان الموكل في قبض ودعية ونحوها من الامانات فالقول قوله بيمينه في القبض والدفع لها وان  
كان قبض دين وانقرت بقية الورثة بالقبض وانكرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع  
وان انكرت القبض والدفع لا يقبل قوله الابيعة واذ لم يتم بشرة رجعت الورثة بحصتها منه  
على المديون ولا يرجع المديون على الزوج لان قوله في براءة نفسه مقبول في ايجاب الضمان على  
الميت والزوج فيما يجبر بوجبه في ذمة الزوجية مثل دينها على الغريم لما تقر بان المديون تقضي  
بامثاله او قد عزل عن الكوفة بوجبه فهو لا يملك استئناف القبض بخلاف ما اذا كانت حصة او  
كان الموكل فيه ودعية لانه في الاول يملك الاستئناف في الاخبار وفي الثاني ليس فيه ايجاب  
الضمان عليها وهذه المسئلة قد رأت فيها اقدام وانكرت فيما اتهمهم وقد ذكر بعض  
معاصري مشايخنا انها تحتاج الى التحرير واعتذر بعضهم عنه بضيق الوقت لا بالقصة  
فقال كان يحتاج الى تحرير كثير ان اجمع في تحريرها كلاما يزيل اشكالا ويوضح مراما لكن  
الوقت بضيق عن كمال التحقيق والكنفي بفضل الله تعالى ومنته وقت تحريرها على الوجه  
الائتم وانزلت كل فرع منها من انتم في أصله وكتبت على بعض حواشي بعض الكتب ما حصله  
علم اولان الوكيل يقبض الدين بصير مودعا بعد قبضه فتجبر عليه أحكام المودع وان من اخبر  
بشيء يملك استئنافه يقبل قوله وما فلا وان الوكيل يعزل بعون الموكل وان من حكى أمره الا  
يملك استئنافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يقبل قوله على ذلك الغير ولا يقبل ومن  
حكى أمره يملك استئنافه يقبل وان كان فيه ايجاب الضمان على الغير فاذا علمت ذلك فاعلم انه متى  
ثبت قبض الوكيل من المديون بيمينه أو تصدق الورثة له فالقول قوله بالدفع بيمينه لانه مودع  
بعد القبض ولو كذب لورثته في الواقع لانهم يتصدية لهم في القبض صاروا مقرين بان المال  
في يد ودعية واذ لم يثبت القبض بان انكره القبض والدفع لا يقبل قوله في ايجاب الضمان  
على الميت ويقبل قوله في براءة نفسه فتجبر الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا يملك  
استئناف القبض امره بالموت وقبضه لدى الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع والقول قول

(قوله لم يقبل قوله) اذا كذب الورثة في القبض والدفع وعدمه وله حينئذ بالبيعة الى ايجاب الضمان على الميت لان الدين تنقضي بامثالها فادعائه الدفع اليه يوجب عليه مثل ما قبض ويلتقي قصاصا على الميت والمدين وهو لا يملك ذلك لانه عوت الموكل ان يعزل عن الوكالة وقد حكى امر الایة استئنافه وفيه ايجاب الضمان على الغير فلا يصح دفع ذلك وصرحوا في كتاب الوكالة انه اذا صدق المدين وصح كمال الغائب في الوكالة صار المال المدفوع اليه امانة اتصدق عليه فانتي رجوعه عليه فلما اقام بيعة على الدفع للوكيل قبلت وانقضت الورثة واذا صدقه الورثة في القبض والدفع فلا صر ظاهر واذا صدقه الورثة في القبض او ثبت بيعة وكذبوه في الدفع فالقول قوله لانه مودع به القبض لما نصوا عليه من ان الوكيل يقبض الدين بصيرته عابده فقبضه فيجبر عليه أحكام المودع فاذا صدقه في القبض صار مودعا مقرين بان المال في يده ودية ط (اقول) وكذلك الوصي بعد عزله اذا قال قبضت ودفعته او هلك متى وكذبته له عليه الطالب شرع في القبض لم يقبل قوله الابينة لانه بعد العزل لا يملك انشاء القبض وفيه ايجاب الضمان على الغير اذا الدين تنقضي بامثالها ومن حكى امر الایة انشاء وفيه ايجاب الضمان على الغير لا يقبل قوله ولو لم يكن معزولا وكان له ولاية القبض بان كان وصي الميت مطلقا والقاضي واذن له في القبض قبل قوله في ذلك فتصرح في التاخرية بان الوصي اذا اقر بائنة الدين جاز وذلك لانه يملك انشاء القبض وقد قل من سر هذه المسئلة بل لم اطلع على من سرره غيري تعالى ذكره العلامة الرملي \* (فرع) \* الوصي اذا اراد الدين به مذنبونه واذن القاضي ثم ظهر دين آخر فانه لا يرجع عليه وانما ايشارك الله تعالى اعلم الاهداس يدى الوالد رحمه الله تعالى في تنزيهه في الباب الثالث من كتاب الوقف (قوله بخلاف الوكيل بقبض العين) هي اصل المسئلة فلا يحتاج الى هذه الزيادة (قوله في حياته) اي الموكل (قوله لانه ينفي الضمان عن نفسه) اي وليس المقصود هنا ايجاب على الموكل (قوله وهو ضمان مثل المقبوض) الذي يقع به القصاص على المدين لان الدين تنقضي بانسائها (قوله فالتاخرية وظاهره) اي ظاهر ما في الولو الجلية (قوله لاني حق نفسه) اي فيض عن ولا يبرأ بدعواه الدفع الى الميت وهو لما عظم ظاهر من ابل الظاهر من عبارته انه لا يصح دفع حق الموكل خاصة بقرينة قوله لانه يوجب الضمان على الميت ط (قوله ولاني حق الموكل) في ايجاب الثمن عليه بمثل المقبوض (قوله وقد افني بعضهم) هو من معاصري صاحب المنح كما ذكر فيها وذكر الرملي في حاشيته انه هو الذي لا يجب عنه وليس في كلام أئمتنا ما ينهم له غيره فابل اه \* قال في الاشياء كل امين يدعي اتصال الامانة الى مستحقه اقبل قوله كما اودع والوكيل والناتر الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل لا يبيد بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الولو الجلية انهم (واقول) تعهده الشرع لاني اخذ من كلام الاولو الجلية وغيرهما من كتب المذهب بان يدعى الوكيل الاتصال بقبض الجرامة بكل حال واما راية قوله على موكله امير اعز به فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياته موكلا واما بعد موته فلا تنبئ برامة الغيرم الابينة او تصديق الورثة الى آخر ما ذكره في الرسالة المسماة بمئة الجليل في قبول قول الوكيل كذا في حاشية أبي السعود (قلت) وللاعلامه المقدسي أيضا

لم يقبل قوله الابينة  
(بخلاف الوكيل بقبض العين) كودبته قال قبضتها  
في حياته وهلك وانكسرت  
الورثة او قال دفعته اليه  
فانه يصح لانه بنه في  
الضمان عن نفسه بخلاف  
الوكيل بقبض الدين لانه  
يوجب الضمان على الميت  
وهو ضمان مثل المقبوض  
فلا يصح وكالة الولو الجلية  
قلت وظاهره انه لا يصح  
لاني حق نفسه ولاني حق  
الموكل وقد ادعى بعضهم

و يستتط من ذلك ان الظاهر يصدق بيمينه في الدفع للمستحقين بعد عزله كالو كبل في قبض  
 الدين اذا مات الموكل وصداقته الورثة في القبض وكذا يوفى الدفع فاقول قوله بيمينه لانه  
 القبض صار المال في يده ودبعة فنه يدقم لهم له بعد اعترافهم بانه مودع كاف فان حالف برى وان  
 كل لزمه المال كليا في ذم بالالكلام عليه وقد اتى المرحوم الوالد بانه يصدق بيمينه مادام ناظرا  
 ولم يدكره لار المسئلة فحتاج الى نقل صريح من كتاب صحيح حتى يطعن اقلب في الجواب في  
 القبول او عدده بما يري في الكتاب والله الموفق للصواب (قوله يعني من الاولاد والفقراء)  
 بان الله وقوف عليهم (قوله وامنناهما) كالماله والاشراف وقيل المراد بالامتنان اولاد الاولاد  
 النسل والعقب والاقارب والفقراء وقال بعض الفضلاء بذني أن بقاءه لايكون الناظر  
 معروفا بالبيان كما كثر نظار زمانا بل يجب أن لا يتوهم هذه المسئلة كما قدمناه فربما ونقله ط  
 عن الجوى (قوله المرتقة) بل الامام والمؤذن والقبول والشر لا يشبه بالاجرة بخلاف  
 الاولاد ونحوهم لانه صلة محضة قال ط وان فرق ان استحقاق نحو الاولاد لم يكن بمقابلته عمل  
 وكان صلة محضة بخلاف استحقاق الامام ونحوه فان له شبه بالاجرة وشبهه المقتى ابو السعود ذلك  
 بما اذا استأجر شخصا للبناء في الجامع باجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه فانه لا يقبل قوله  
 كما قدمناه اننا (قوله لكن لا يضمن ما أنكره له الخ) أى عدم قبول قوله انما هو في حقهم فلا  
 يلزمهم وصول ما ادعى اصاله اليهم بدون يمينه لان ما اخذونه صلة من وجه وفيه شبه الاجرة  
 فاعتباره لا يسقط حقهم بمجرد قوله لكنه أي في حق ما في يده من المال فلا يلزمه الضمان  
 وحديثه يدعيه لهم ثانيا من مال الوقف لانه حيث لم يسقط حقهم وهو متعلق بالوقف ولم يضمن  
 هو مانع في يده لكونه أمية لم يبق الا الرجوع على الوقف ثانيا (قوله وأقره بانه) بل قال  
 في حاشية الاشياء وهو متصل من خصوص في زمانا انتهى (قوله مستحقها) أى  
 الامانات أو بعدمونه (أقول) أو الى وكيله قال الشارح في شرحه على المقتى في أواخر الوقف  
 وكذا يقبل قوله أى الناظر لو ادعى الدفع الموقوف عليهم ولو بعد موتهم الا في نفقة زائدة  
 خالفت الظاهر اه قال في شرح نسخة الاثران الوكيل يقبض الدبعة اذا قال له المودع دفعتها  
 ليك والوكيل يشكره يصدق في حق دفع الضمان عن نفسه لافي الزمان الضمان على الوكيل  
 (قوله الا في الوكيل يقبض الدين) أى من المدين والصواب اسقاط في قيل على ما تقرر انه  
 يشبه قول الوكيل المذكور في حق في الضمان عن نفسه لافي حق ايجاب الضمان على الغير  
 لا يحتاج الى استثناء هذه المسئلة من الكلية الا أن يقال استثناء أو بالاعتبار الثاني وقد وهم  
 في هذه المسئلة كثير ونقدحدها الفاضل الجوى في كتاب الوكالة بما لا حيز بد عليه قال  
 بعض الفضلاء وأفا قد الحصر قبيل القول من وكيل البيع يؤيده ما في وكالة الاشياء اذا قال  
 بعدموت الموكل بعته من فلا يثالب درهم وقبضتها وهدكت وكذا بته الو رثة في البيع فانه  
 يصدق اذا كان المبيع قائما بعته بخلاف ما اذا كان هالكا اه (قوله اذا ادعى بعد  
 موت الموكل) اما اذا ادعى القبض والدفع ثم وكل حال حياته فانكر الموكل بقبول قوله  
 ولو كان فيه ايجاب الضمان على الغير ويقبل قوله أيضا في حق الضمان عن نفسه فلا يرجع  
 ا غيرم عليه لار قبضه منه بالنسبة اليه ثابت سواء صدقه في الدفع أو كذبه اه ابو السعود

يعني من الاولاد والفقراء  
 بامتنانها وما اذا  
 ادعى الصنف الى وظائف  
 المرتقة فلا يقبل قوله  
 في حق ارباب الوظائف  
 لكن لا يضمن ما أنكره  
 له بل يدفعه ثانيا من  
 مال الوقف كما بسطه  
 في حاشية آخر زاده قلت  
 وقد مر في الوقف عن  
 المولى أبي السعود  
 واستحسنه المصنف وأقره  
 ابنه فليحفظ (وسواء  
 كان في حياة مستحقها  
 أو بعد موته الا في الوكيل  
 يقبض الدين اذا ادعى بعد  
 موت الموكل انه قبضه  
 ودفعه في حياته

ذكره هذه الفتوى وهو قوله حسن غير ان علماء على الافتاء بحلله اه فأت خالد كورفي  
 الاعراف والخصاف ووقف الكرايمى والاشباه من الامانات والزاهدى عن وقف الناصحى  
 وغيره انه يقبل قوله فى الدفع الى الموقوف اليم بدون تفصيل فى ذلك الا ان يجعل على الذرية  
 لاعلى المرتبة فيحصل التوفيق بين الكلامين بلا من وقد اعتمد تفصيل المولى ابي  
 السعد وابن القرائنى المذكور فى كتاب الزواهر على الاشياء والنظارى المكن بدون عزو الى  
 كتاب كاذب كرهه الشارح هنا عن أخزاده الى صدر الشريعة بالزيادة التى ذكرها وهى انه  
 لا يضمن ما ذكره بل يدفعه ثانيا من مال الوقف فليصهظ قال العلامة الخليل لرمي فى حاشيته  
 على البصر والجواب عما تقدم لك به العمادى انه ليس لها حكم الاجارة من كل وجه وقد  
 تقدم ان فيه شوب الاجرة والصله والصدقة ومقتضى ما قاله انه يقبل قوله فى حق بر  
 نفسه لا فى حق صاحب الوظيفة لانه أمين فيه فى دفعه بلزم الضمان فى الوقف لانه عامر له  
 وفيه شوب ربالوقف فالافتاء بما قاله العلامة متعين وقول الغزى هو تفصيل فى غايه الحسن  
 فليعمل به فى غير محله قيل لزم منه تضمين الناظر اذا دفع لهم بلائمة تعديه فانهم اه قال  
 سيدى الوالد رحمه الله تعالى تفصيل المولى ابي السعد فى غايه الحسن باعتبار التمثيل بالاجرة  
 اذا استعمل الناظر رجلا فى عارة يحتاج الى البيعة فى الدفع له فهى مثلهما وقول العلماء بمحور  
 على الموقوف عليهم من الاولاد لا ارباب الوظائف المشروط عليهم العمل الا ترى انهم اذا لم  
 يعملوا لا يستحقون الوظيفة فهى كالاجرة للاحالة وهو كانه أجبر فاذا امكننا بين الناظر  
 بشيخ عليه الاجر لا سيما انظر هذا الزمان والله المستعان اه وهل يقبل قوله بعد عزله فتد  
 أنتى بعض المحققين بانه يقبل قوله فى الدفع للمستهقين مع عينه مادام ناظرا اه لكن فى  
 حاشية الاشباه من كتاب الامانات قال بعض الفضلاء انه يقبل قوله فى النفقة على الوقف بعد  
 العزل ويخرج منه قبول قوله فى الدفع للمستهقين بعد التامل فانه قال لم يتعرض المصنف  
 لحكم المتولى بعد العزل هل يقبل قوله فى النفقة على الوقف من المال الذى نصت يده ام لا لم  
 اورد صاحب الكس ظاهرا كلامه ان قوله مقبول فى ذلك اذا وافق الظاهر اتمر بهم بان القول  
 قول الوكيل بعد العزل فى دعواه ابيع ما وكل فى بيعه وكانت العين هالكة وفيما اذا ادعى انه  
 دفع ما وكل بدفعه فى برائه نفسه وان الوصى لو ادعى بدموت البيت انه أنتى عليه كذا يقبل  
 قوله ولعله بانه أسند الى حالة متناهي للضمان وقد صرحوا بان المتولى كولو كبل فى مواضع  
 ووقع خلاف فى ان المتولى وكيل الوافى أو وكيل الشفراء فقال ابو يوسف بالاول وقال محمد  
 بالثانى ه وما هو صريح فى قبول قول الوكيل ولو بعد العزل فرغ فى الغنية قال وكاه وكاه  
 عامة بان يقوم باجره ويستق على أهله من مال الموكل ولم يهـ يشيئا الاتفاق بل اطلق ثمرات  
 الموكل فطالبه الورثة ببيان ما اتفق وهو صرفه فان كان عدلا يصدق فيما قال وان اتهم  
 حلفه وادعى عليه بيان جهات الاتفاق ومن أراد النمر وج من الصمان فالقول قوله وان أراد  
 الرجوع فلا بد من البيعة انتهى هـ هذا صريح فى قبول قوله فى دعوى الاتفاق ولو بعد العزل  
 ونحوه ان اعزل لا يجره من كونه آمنا فنبغى أن يقبل قول الوكيل بقبض الدين انه  
 دفعه لوكاه فى حبانته فى حق برائه نفسه كما أنتى به بعض المتأخرين كما تقدم اه مالى المولى

على كذا هو وانما هو عارضة عندكم مع اليقين الا ان تقوم دلالة ان الاب والام يمكن ان يكونا مثل هذا  
 لهما زانية ١٨ وتقدم الكلام على ذلك متوفى في باب المهر فراجعنا ان شئت (قوله فان  
 القول له) ظاهره ان القول له حيث ينفذ الجميع لاني لزم على جهاز المثل ولا يجوز سبى الوالد  
 رحمه الله تعالى لكن خافه الرجعي بقوله فان القول له أي فيما زاد على ما يجوز به منها ١٩  
 فتأمل وراجع (قوله وولي الصغيرة) أي اذا جهزها بجهز (قوله فيما ذكر) أي في اعتبار  
 اعرف وهذا الحكم في الام والولي بحث لابن وهبان قال العلامة عبد البر في الولي منه  
 نظري أي فان الغالب من حله العارية بخلاف لابن ابي زيد شقته ماول لكن حيث كان العرف  
 مستمرا ان الولي يجوز من ههنا فلا يظروا كرامه من في باب المهر ان الام كالار وان حكم  
 الموت حكم الحياة ما (قوله وفيما يدعيه الاجنبي) أي من انه اعاد المتوفى هذا النسيء يصدق  
 لا يمينه وله ان يتخلف الوارث ان انكر على العلم كاهو الحكم في انظارها ط والظاهر من هذا  
 ان يقال والحكم فيما يدعيه الاجنبي كذلك أي لوجهزها الاجنبي ثم ادعى انه عارية بعده موتها  
 لا يقبل قوله لا يمينه لان الظاهر انه لا يجوزها رابعا ترك في يد ابي الموت لا على الهاتج لان الاب  
 والابن فانه ما يجوزها من ايسال الله ما يمكن يكون ذلك فليكاترة وتارة عارية ولذا قال شارح  
 الوجاهة وفي الولي عندي نظرا لحي أي في جملة كلاب والام لان الظاهر في غيره انه لا يجوزها  
 الاجنباها (قوله كالودع اذا ادعى الرد) وكذا الوصي اذا ادعى دفعها أي دفع الامانة المعينة  
 لخدمهم ولو انكر لا يمين حوى أما ما اترس فديقل قوله في الرد في جامع النصارين (قوله  
 ولو كبل) كالوكيل بالبيع مثلا اذا ادعى هلاك الامانة او تسليمها الى رجا كان القول قوله  
 مع اليقين ٢٠ يبري والاولى ان يقول اذا ادعى هلاك المبيع او الفتن او رد المبيع الى  
 الموكل ط (قوله والناسطر) قال بعض الفضلاء ينبغي ان يقيد ذلك بان لا يكون الناسطر  
 معروفا بالخيانة كما ذكرنا في زما تابل يجب لا يتقوا به هذه المسئلة فالتهم الله ما اعلمهم ٢١  
 قال بعض الفضلاء والتقيد بالنسب عارفا فبدا انه اذا ادعى دفع ماله كالأجرة مثلا  
 معلوم الفرض والمؤذن والابواب وغيرهم من ارباب الجهات لا يقبل قوله لا يمينه فانه في شيخ  
 الاسلام ابو السعود العماد معنى الساطعة العارضة وصورة الوال هل اذا ادعى المتولى  
 دفع غلة الوقت الى من يستحقها شرعا هل يقبل قوله في ذلك أم لا الجواب ان ادعى الدفع الى  
 من عينه الواقف في الوقت كاولاده واولاد اولاده يقبل قوله يمينه وهو المراد بقوله  
 الموقوف عليهم اعمد ملاحظة جانب الاجارة فقيم وان ادعى الدفع الى الامام بالجامع والابواب  
 ونحوه ما لا يقبل قوله كالأجرة استاجر شخصه للبناء بالجامع بآجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة  
 فانه لا يقبل قوله ٢٢ قال الشيخ محمد الغزالي القزويني وهو تفصيل حسن خصوصاً في  
 زماننا ٢٣ وقال المولى عطاء الله افندي في مجموعه - مثل شيخ الاسلام زكريا افندي عن  
 هذه المسئلة - يعني - مثل قبول قوله فاجاب بانه ان كانت الوظيفة في مقابلة الخدمة فهي  
 اجرة لا بد له المتولى من ثبات الاداء باليمين والا فهي صدقة وعطية يقبل في ادائها اقول المنزلي  
 مع غيره فتنى من بعده من الشايخ الاسلامية ان هذا الزمان على هذه امة - كين تجوز  
 المتأخرين الاجرة مقابلها الطاعات لكن قال القزويني في كتابه شرح بحفة الانران به

فان القول له انتفاها  
 (والام) وولي الصغيرة  
 (كالباب) فيما ذكر وفيما  
 يدعيه الاجنبي بعد الموت  
 لا يقبل الا يمينه بشرح  
 وهاتبة وتقدم في باب  
 المهر وفي الاشياء (كل أمين  
 ادعى ايسال الامانة الى  
 منعه فاقبل قوله) يمينه  
 (كالودع اذا ادعى الرد  
 والوكيل والناسطر) اذا  
 ادعى الصرف الى الموقوف  
 عليهم

لكن زاد في الخساسة بعد قوله ولون السارق حل المقود مر يده وذهب له بقلوبه لم به  
 المستعير كان ضامنا لانه اذا نام على وجهه يمكن حل المقود من يده وهو لا يدرك ان ضامنا  
 الخ (أقول) ولعل مراده بوجه الضميمة النوم من طلبها كما أشار إليه به وقد مر منه موصفا  
 فلانته (قوله) ليس الاب اعارة مال طفله (هذا ما عليه العامة وأجاز بعضهم وليس له ان يعير  
 نفس الولد كما ذكره شمس الأئمة في شرح كتاب الوكالة وأما المصنف في المأذون اذا اعار له صحت  
 الاعارة كما في الخاتمة \* وفي الهندية وفي أول شرح الوكالة ان الاب يعير ولده  
 وله ان يعير مال له بعض المتأخرين من مشايخنا قالوا ذلك وعامة المشايخ على ان ليس له  
 ذلك كذا في المخطط فان فعل ذلك كان ضامنا اه لكن في أحكام الصفار لا تروى في من  
 مسائل العارية ان جواز اعارة ولده اذا كان في قلمه المعرفة بان دفعه الى أحد تأنه ليعلم المعرفة  
 ويخدم أسدناذ ما اذا كان بخلاف ذلك لا يجوز اه (قوله) عدم البذل (أي لانه تصرف  
 بلا بدل (قوله) وكذا القاضي) يخالف لمافي الهندية حيث قال وفي شرح بيوع الطعطاوى  
 للقاضي ان يعير مال اليتيم كذا في المخطط وعل الفرق ان القاضي عنده قدرة الاستيفاء  
 بخلاف الاب الاله لا مصلحة لولا نفسه بل يكون ضررا محضا بالهلكة فانه لا يقصر به اه  
 (أقول) وهذا نظير اقراض مال اليتيم فان للقاضي ذلك دون أبيه وعلمه بما على به الطعطاوى  
 فتأمل (قوله) لكن في المجتبى وغيره انه يضمن) وبه جزم في البرازية حيث قال لانه أخذ بلاذنه  
 اه (أقول) ووجهه ظاهر لانه وعد به بالاعادة ولم يعره ولم يأذن له بالأخذ قال في البرازية  
 ولو استعاده من آخر فورد غدا فقال نعم فجاء المستعير غدا وأخذه هلكا يضمن لانه استعاده  
 منه غدا وقال نعم فانه قد اتى الاعادة وفي المسئلة الاولى وعد الاعارة لا غير اه (أقول) وبه اتين  
 الصورتين التي صورهما البرازي ظهر انهما ماسة لثلاث مختلفتان لامة مسألة واحدة فيقولان  
 اولاهما الضمان وثانيتهما عدمه لان وجه الضمان في الاولى كعاقبته أنه وعد ولا يجب الوفاء  
 به فبأخذه يكون منه - يافي يضمن ووجه عدم الضمان في الثانية انه عقد الاعارة وبزوقت  
 الاعطاء فبأخذه يكون ماذر نافلا يضمن ولعل ما قاله الطعطاوى على عبارة اشارح من انه  
 قولان وعزاني الهندية الاول الى مجموع التوازل والثاني الى فتاوى أبي الليث على الصورة  
 الثانية فليس هما قولين بل هما مسألتان كعالمات فتأمل (قوله) جهز بئنه (أي الكبيرة  
 أمواله) انتهى الى هاهنا صغرها فلا يسبل الورثة عليه ويكون للبيت خاصة فأفاده المصنف (قوله)  
 لا يقبل قوله (يعني سواء كان ذلك في حياته أو بعد موتها (قوله) أو تارة وتارة) عطنه باو يقبل  
 أنه غير مانفله وليس كذلك بل هو صادق بصورتين اذ الثانية تصديق في الموضوع فقامه  
 يعرف أصلا أو عرف تارة وتارة أو ان أو يعنى بل (قوله) به يفتي (قوله) لا يقبل قوله في انه عارية  
 ان يشهد بها عند التجهيز وقيل يصدق مطلقا لانه هو الدافع قاله بقربا بالتمليك يكون القول قوله  
 وقيل ان كان الاب من كرام الناس وأشرفهم لا يقبل قوله في الاعارة وان كان من أوساط  
 الناس كان القول قوله وله الاختيار لفتوى انه ان كان العرف مستقرا ان الاب يدفع ذلك الجهاز  
 ملكا لا اعارة لا يقبل قوله وان كان العرف مستترا كالأقوال قول الاب مع عيشته وقد أفاده  
 الشارح بقوله مما يجوز به مثلهما وأفتى قارئ الهندية بقوله القول قول الاب والام انه ما

ليس الاب اعارة مال طفله (عدم البذل وكذا القاضي  
 والوصى (طلب) شخص  
 (من رجل نوراعارة فقال  
 أعطه كغدا فلما كان  
 الغد ذهب الطالب وأخذه  
 بغير اذنه واستعمله قالت  
 النور (لا ضمان عليه)  
 خاتمة عن ابراهيم بن  
 يوسف لكن في المجتبى  
 وغيره أنه يضمن (جهز  
 بئنه) يعجز به مثلهما  
 قال كنت أعزمت الامتعة  
 ان اعرف مسعرا بين  
 الناس (ان الاب يدفع  
 ذلك) الجهاز ملكا لا اعارة  
 لا يقبل قوله (انه اعارة لان  
 الظاهر يكذب (وان لم يكن)  
 العرف (كذلك) أو تارة  
 وتارة (قوله) به يفتي  
 كالوكان كتم مما يجوز به  
 مثلهما

وشطر عليه الضمان فصح تسلطه وبطل الشرط في حق المولى درر (قوله ولو أعار عبدا  
 محجورا عبدا محجورا منه) فعبد الاول فاعل أعار ومحجور صفته وعبد الثاني منقول أعار  
 ومحجور اصدته قال في الهندية صبي اس تعارون صبي شيا كالقدوم ونحوه وذلك الشيء الغير  
 الدافع فهلك بدمه ان كان الصبي الاول ما ذونا لا يجب على الثاني وانما يجب على الاول  
 لانه اذا كان ما ذونا صحيح الدفع وكان الهلاك بتسلطه ولو كان ذلك الشيء الاول لا يضمن وان  
 كان الاول محجورا عليه يضمن هذا بالدفع ويضمن الثاني بالاخذ اه والطاهر ان الحكم  
 كذلك في العبد من قاتل الان يحمل ما هنا على ان المدفوع مال بدم الاول ط (قوله ضمن  
 الثاني) بالاستملاك لانه اخذه بغير اذن فكان غاصبا ولا عارة لان مال الغير كانه  
 استملكه من يد صاحبه وانما يضمن الثاني للعلل لعدم التسليم من مالكها فيكون دينها  
 متعاقبا برقبته للعلل فيباع فيه بخلاف الاول لوجود التسليم من المالك كذا في الاشياء  
 من كتاب المحرر ذكره بعض الفضلاء (أقول) الذي ذكره في الاشياء اذا أودع صبي محجور ماله  
 وهي ملك غيره مما للمالك فضمن الدافع أو الاخذ قال في جامع الفصولين وهو من مشكلات  
 ايداع الصبي قلت لا اشكال لانه يضمن الصبي لعدم التسليم من مالكها وهما لوجود  
 لا يجني انتهي فتأمل (قوله ولو استعار ذهابا) أي حيث قامت القرينة على انه يريد الانتفاع  
 به مع بقاء عينه أماغنه الاطلاق فيكون قرضه على ما قدمه يضمنه بكل حال (قوله حفظ)  
 الاولى الاتيان به ذارعا يسانا ليضبط ط (قوله لم يضمن) أي المستعير لانه لم يبيع  
 اذ لم يستعير ان يبيع (قوله والا ضمن) لانه ضيعه حيث وضعه عند من لا يعقل حفظه كذا  
 في المحيط درر (قوله لانه عارة) تعليل لعدم الضمان وأما ضمانه فيما اذا كان الصبي  
 لا يضبط فلانه اضاعه فيكون متعديا وهذا اذا غارق الصبي أماغنه عدم المفارقة ينبغي  
 أن لا يضمن لعدم التصبيع الا اذا كان بتلاف الصبي (قوله والمستعير يملكها) أي الاعارة  
 فلا يكون مضطجعا (قوله وضعها) أي المستعير (قوله بين يديه) أي يدى المستعير (قوله وضمن  
 لو نام مضطجعا) هـ في الحضر وأما في السفر لا يضمن تام قاعدة أو مضطجعا والمستعير تحت  
 رأسه أو بين يديه أو بجواربه لانه به حافظا وفي غير السفر لو جعله تحت رأسه لا يضمن لانه حافظ  
 الا يرى ان السارق من تحت رأس النائم يقطع وان كان في الصعراء كما في البرازية قال في  
 جامع الفصولين المستعير اذا وضع العارية بين يديه ونام مضطجعا ضمن في سفر لا في سفر  
 ولو نام قطع رجل مقود النهاية في يده لم يضمن في حضر وسفر ولو اخذ المقتود من يده ضمن لو نام  
 مضطجعا في الحضر والا فلا اه وفي البرازية تام المستعير في المفازة ومقتودها في يده قطع  
 السارق المقود لا يضمن وان جذب المقتود من يده ولم يشعر به يضمن قال الصدر النهم بدم هذا  
 اذا نام مضطجعا وان جالس لا يضمن في الوجهين وهذا لا ياقض ما مر ان نوم المضطجع في السفر  
 ليس بترك للحفظ لان ذلك في نفس النوم وهذا في أمر زائد على النوم اه وفيما استعار صرا  
 لا في واضطجع ونام وجهه لمرتحت رأسه لا يضمن لانه حافظ الا ترى ان السارق من تحت  
 رأس النائم يقطع وان كان في الصعراء وهذا في غير السفر وان في السفر لا يضمن تام قاعدة  
 أو مضطجعا والمستعير تحت رأسه أو بين يديه أو بجواربه به حافظا اه ومثله في الوجهين

ولو أعار عبدا محجورا عبدا محجورا منه فاستملاكها  
 محجورا (مثلا فاستملاكها)  
 ضمن الثاني للعلل  
 ولو استعار ذهابا فتلقاه  
 صديقا فسرق الذهب  
 (منه) أي من الصبي (فان  
 كان الصبي بضبط) حفظ  
 (مأمله) من اللباس (لم  
 يضمن) والا ضمن لانه عارة  
 والمستعير يملكها (وضمها)  
 أي العارية (بين يديه فتأمل  
 فضايع لم يضمن لو نام  
 نبالا) لانه لا يعد مضطجعا  
 اه (وضمن لو نام مضطجعا)  
 لتركه الحفظ

أى على ما إذا دفعها إليه - لمضى الوقت لكن لا ينبغي أن الضمان - حيث ذهب بمضى المدة  
 لامن كونه به شامع الاجنبي اذ لا فرق - فثبته وبين غيره (قوله) وبخلاف معطوف على  
 قول المتي بخلاف وكان الأولى ذكره هناك تأمل (قوله) ردودبعة ومغصوب الخ) لان  
 الودبعة للمفظ ولمرض يهتظ غيره اذ لورضى به لما أو دعهما عنه - وبخلاف الغصب لانه صار  
 متعديا بآثبات يده في العين وبآلتيه صاحب افلا بد من ازالتيه واثبات يد صاحب اذ ذلك بالتسليم  
 حقيقة أما في الدفع الى الغلام فيضمن بدفع الودبعة الى غلام المالك لا الى غلام نفسه - زيا  
 مختصرا ط (قوله) الى دار المالك) وكذا العياله هداية - والمستاجر كالودبعة (قوله) فانه  
 كذا الى الهداية (قوله) ليس بتسليم) لكن مسئلة الغصب خلافية ففي الخلاصة قال شيخنا  
 يجب أن يبرأ قال في الجامع الصغير للإمام قاضيخان السارق والغاصب لا يبرأ بالردي منزل  
 ربه أو مرطبه أو أجرة أو بعد ما لم يردها الى مالكها اه (قوله) للزراعة) قيد به لانه  
 لو استعاره المطلق الانتفاع يكتب أعترفي على الظاهر لانه أدل على العموم ط (قوله) يكتب  
 المستعير) الظاهر ان هذا على سبيل الاولى وهذا عند أبي حنيفة لان أنظمة الاطعام أدل على  
 المراد من الاعادة لانم المختص بالزراعة واعارة الارض تارة تكون للزراعة وتارة تكون للبناء  
 ونصب القسطا ط فسكانت الكتابة بانظ الاطعام أولى ليعلم ان غرضه الزراعة وعندهما يكتب  
 المتعترفي لان الاعارة هي الموضوعة لهذا العقد والكتابة بالموضوع أولى وفائدة الكتابة  
 امن بخود المستعير عند فطاول المدفأ وموت المعير وامن المستعير من لزوم الاجر بدعوى المعير  
 انه انما أجره اه أبو السعود (قوله) انك اطعمته) يفتح الهمز لان امر وقت دفعه ولا يكتب  
 نهى مصدر به ويجوز كسر هاء على معنى انه يكتب هذا المفظ أعني قوله انك اطعمته على أرضك  
 أبو السعود (قوله) لا زرعهما) الا لام لتعليل (قوله) فيضمن) قال في التبيين لان الاطعام اذا  
 أضيف الى ما لا يؤكل يعرف منه أن المرادية الاستئصال بالعقدين من الزراعة بخلاف لفظ  
 الاعارة قائم لتنظيم الزراعة ولبناء والمرح ونصب الخيام وعلى هذا ينبغي أن يكتب في كل  
 فصل ما هو أدل على المقصود فيقول في استعارة الارض انك اطعمته كذا لا زرعهما اما انما  
 غله الشما والصيف اه بصرف ط (قوله) العبد الماذون) لان الاعارة لا ينجم من صنع  
 التجار وكذا الصبي الماذون هندية وفي البرازيلية استعار من صبي مسئلة كالفردوم ونحوه  
 ان ما ذونا وهو موالة لضعفان وارافه الدافع الماذون يضمن الاول لا الثاني لانه اذا كان ما ذونا  
 صحيح منه المدفع وكان التلف حاصلا لا بتسليمه وان الدافع مجبور يضمن هو المدفع والثاني  
 بالاختلاف غاصب الغاصب انتهى وبالله تمامه قريبا (قوله) والمجور الخ) اشار الى ان الماذون  
 لو استعار يضمن الحال اذ الاذن يشمل الاعارة والاستعارة فيظهر تصرفه في حق سيده وما  
 المجور فلا يملك شيئا من ذلك لكنه ان استعاره قد سلمه المعير على العارية فلو استلمها  
 لا تظهر في حق سيده لعدم اذنه في ذلك ويظهر في حق نفسه فيضمن بعد العتق - هذا اذا كان  
 المعير مطلق التصرف فلو كان عبدا مجورا ومثله لصبي المجور والمجنون لم يصح تسليمه تجره  
 فاستهلاك المستعير صار متاعا فالغير بغير ذن معترف ولا تسلط صحيح والحجر انما يكون عن  
 الاقوال لاعتقال الاعمال كإثبات فيضمنه في الحال (قوله) بعد العتق) لان المعير سلطه على اتلافه

وبخلاف ردودبعة ومغصوب  
 الى دار المالك فانه ليس  
 بتسليم (واذا استعار  
 أرضا) يضاء (للزراعة  
 يكتب المستعير) المت  
 اطعمته في أرضك لا زرعهما  
 فيخصص لسلامه البناء  
 ونحوه (العبد الماذون) يملك  
 الاعارة والمجور اذا استعار  
 واستلمه يضمن بعد العتق



الزباني (قوله والافاق المستعير يملك الابداع) اشارة الى فائدة استراط التوقيت قال الزباني  
 وهذا أي قوله بفتح لاف الاجنبي يشهد بان قال من المشايخ ان المستعير ليس له ان يودع وعلى  
 المختار تكون هذه المسئلة محمولة على ما اذا كانت العارية مؤقتة فثبت مدتها بغيرها مع  
 الاجنبي لانه يملكها كما بعد يضمن لتعديبه فيكذلك اذا تركها في يد الاجنبي اه وفي البرهان  
 وكذا يعني بغيره لو رددها مع اجنبي على المختار بناء على ما قال مشايخ العراق من ان المستعير يملك  
 الابداع وعليه الفتوى لانه لما ملك الاعارة مع ان فيها الابداعا وتلك النافع فلا يملك الابداع  
 وليس فيه غلبه تلك النافع اولى وأولو اقله واردها مع اجنبي ضمن اذا ملكتها بانها موضوعة  
 فيها اذا كانت العارية مؤقتة وقد انتهت بانها مدتها وحينئذ يبيع المستعير مودعا والمودع  
 لا يملك الابداع بالاتفاق اه شريطة لا يملكه قاله بغير مدتها مع الابداع المستعير يذهب اليه الكرخي  
 قال الباقى وهذا اصح وما شى عليه المصنف من انه يملكه هو قول مشايخ العراق وبه اخذ  
 أبو الليث والقضلي قاز في القرن الثانية واليه أشار محمد في الاصل وقال في الكافي وعلمه الفتوى  
 فيها هذه المسئلة على مذهب الكرخي ظاهر وأما على قول المفتي به فمحمول على انتهاء الاعارة  
 لان قضاء المدعيان كانت مؤقتة فثبت مدتها بغيرها مع الاجنبي كما في البصرات لا فرق في  
 ايجاب الضمان بين ردقة وهو رد غيره ولو ملكته بعد مضي المدعة فثبت مدتها بغيرها مع الاجنبي لا ينفك  
 تدبر أو بان استعارها فاستخدمها او بعد انتهاء العمل رددها مع الاجنبي فهل ملكت بغيرها ما  
 سبق من انه لو عمل بعمل تعين ذلك وليس له ان يعمل بعمل آخر والابداع عمل آخر فيضمن  
 فيظهر منه انه لو رددها معه قبل الاستخدام ينبغي ان لا يضمن فظهر ان هذا الجمل اولى على انه ما  
 انتهى العمل والاعارة صارت ودعة عند المستعير فيصير مودعا وهو لا يملك الابداع بالاتفاق  
 ولذلك يضمن كافي الكافي وغيره قال سيدي الوالدرجه الله تعالى بهد كلامه لكن تقدم متناها  
 يضمن في المؤقتة وفي جامع الفصولين لو كانت العارية مؤقتة فامسكها بعد الوقت مع امكان  
 الرضى وان لم يرضها بعد الوقت هو المختار سواء رقت انصا أو دلالة حتى ان من استعار  
 قدوما بكمس خطبا فكمسره فامسك ضمن ولو لم يوقت انتهى فعلى هذا فضاهاه ليس بالارسال مع  
 الاجنبي الا ان يحمل على ما اذا لم يمكنه الرد تأمل ومع هذا يبعد هذا التأويل التقييد أو لا  
 بالاعادة والاجير فانه على هذا لا فرق بينهما وبين الاجنبي حيث لا يضمن بالرد قبل المذموم أى من  
 كان يضمن بعدها كذلك فهذا ادل دليل على قول من قال ليس له أن يودع وصححه في النهاية  
 كما نقله عنه في التاترخانية (قوله فيما يملك الاعارة) وهو ما لا يختلف وظاهره انه لا يملك الابداع  
 فيما يختلف وليس كذلك وبعبارة الزباني وهذا لان الودعة أدنى حال من العارية فاذا كان  
 يملك الاعارة فيما لا يختلف فالأولى أن يملك الابداع على ما ينشأ ولا يختص بشئ دون شئ لان  
 الكل لا يختلف في حق الابداع وانما يختلف في حق الاستمتاع اه اللهم الآن يقال ما عباره  
 عن الوقت أى في وقت يملك الاعارة وهو قبل مضي المدعة اذا كانت مؤقتة وهو بعيد كما لا يخفى  
 تأمل أفاده سيدي الوالدرجه الله تعالى (قوله به فتى) لم يصرح الزباني بالتقوى وانما قال  
 المختار كما عاتمه من عبارة السابقة وصرح به اصحاب البصر فقال مؤقتة قدم أن المختار المذموم  
 به جواز اه (قوله فتعيز حمل كلامهم) أى في الضمان بالنفع الى الاجنبي (قوله على هذا)

(والافاق المستعير يملك الابداع)  
 فبما يملك الاعارة (من الاجنبي)  
 به يفتى زباني فتعيز حمل  
 كلامهم على هذا

الذي فيه ان مؤنة الرديها على مالها او زاد الاقطعة والابق ولا نصف مهر الماطقة قبل  
 الدخول وهو عين فيه تعرض لما كان النقل فيه باذن مالها اولا ثم يتبع الاطلاق لان  
 مقتضى الشركة والمضاربة الاذن في النقل عند الاطلاق وكذلك الهبة لانه قد ملكها اياها  
 ولله الملك ان يتقل مالها حيث شاء وكذلك المرافعة المهر بالتبضع لكن فيه ما قد مضى قريبا  
 عن سيدي الوالد رحمه الله تعالى من ان الظاهر ان المراد بالاذن صريحا والا فلا اذن دلالة  
 موجود الله - م الا ان يخص بما ذكرته وان المذكر رهن على ما ذكرنا في فصل الفرق ثامن  
 (قوله وان رد المستعير اليه مع عبده) وكذا لو ردها الى اصطلح مالها اورد العبد الى دار  
 سيده لانه اتي بالتسليم المتعارف وهذا لان الاصطلاح اورد الى يد المالك ولو ردها على المالك  
 كان يرد لها الى الاصطلاح اورد الى يد المالك اه زاي وهذا في الاستحسان  
 والقياس انه يضمن لانه لم يرددها الى صاحبها وانما ضيعهم فضيعه وهو قول الثلاثة عيني  
 وجه الاستحسان ما ذكرناه من انه اتي بالتسليم المتعارف لان رد العاوري الى دار المالك  
 متعارف كانه البنت يجر عن الهداية وذكرنا في الثاني عن أبي سلمة انه اذا كان الاصطلاح  
 خارج الدار لا يبرأ لان الظاهر انها يكون هناك بلا حفظ كافي المنبع وقيل هذا في عادتهم كافي  
 الميانية (قوله أو أجبره مشاهرة) يعلم منه حكم الاجبر سائفة بالاولى لانه بعد مع من في عيال  
 المستعير ته تاني (قوله لاميامة) علوه بان لم يكن في عياله وهو يقيد له لو كان في عياله يبرأ  
 لو هلك قبل الوصول من غير ندم وهو يجرط (قوله أو مع عبد رجا) أي مع من في عياله المستعير  
 فهو سائفة في التبيين وجه الاستحسان ان كل واحد من المستعيرين يحفظ دوايه  
 بسائفة والدفع اليه كالدفع الى صاحب إعادة ولو دفعه الى المالك لدفعها هو الى السائس  
 وحفظه بسائفة كحفظه بنفسه فيكتفي منه بالتسليم الى السائس أو من السائس الى السائس  
 أو من السائس الى المالك اه (قوله يقوم عليها أولا) لانه يدفع اليه في بعض الاوقات  
 فيكون رضا المالك موجودا لدلالة وقيل لا يبرأ الا اذا ردها على من يدرم بها سي يتعهدها  
 كالسائس وقوله يقوم عليها الخ بيان للاطلاق في عبارة المصنف (قوله بخلاف نفيس) هذا  
 مفهوم التقييد بالدابة قال في التبيين وهذا في الاشياء التي تكون في يد العالمان عادة وأما اذا  
 لم تكن في ايديهم عادة كعقد او اثر ونحوه فردها المستعير الى غلام صاحبها أو وضعها في داره  
 أو اصطبله يضمن لان العادة لم تجرب في مثله اه ط ويقوم منه انه اذا كانت العادة تجرى  
 في تسليم مثله هذه الاشياء انه يكتفي تسليمه الى غلامه كالمعنى بالخزائن عند اصحاب الدول  
 هل يكتفي تسليمها اليه الذي يظهر نعم لان العرف جرى بذلك عادة ومثله ما اذا كان له أحد من في  
 في عياله يقوم بسائفة صالحه من قبض وصرف وغيرهما وليراجع (قوله ثم نهها مع الاجنبي)  
 معطوف على قوله بخلاف (قوله لتعديه بالامساك بعد المدة) حتى اذا هلك في يده ضمن فكذا  
 اذا تركه في يد الاجنبي زاي يبوخذ من ان سبب الضمان ليس ردها مع الاجنبي لان الدفع  
 الى الاجنبي ابداع والمستعير يملكه كإيلاك الاعارة اذا الاعارة أقوى منه لان اعارة ابداع  
 وعليل المنفعة بل سببه انتفاء وقت العارية فانه لو أمسكها بنفسه فهل يملك في يده بعد مضي  
 مدتها يضعها كقادماء فكذا في يد الاجنبي ولذا قال تعديه بالامساك كما يبوخذ من عبارة

(وان رد المستعير الدابة مع عبده أو أجبره مشاهرة)  
 لا مياومة (أو مع عبد رجا  
 مطلقا) يقوم عليها أولا في  
 الاصح (أو أجبره) أي  
 مشاهرة كما هي فله ملك  
 قبل قبضه (برئ) لانه اتي  
 بالتسليم المتعارف بخلاف  
 نفيس) كجوهره (وبخلاف  
 الرد مع الاجنبي) أي (بان  
 كانت العارية مؤقتة  
 فثبت مدتها ثم نهها مع  
 الاجنبي) تعديه بالامساك  
 بعد المدة

عليه لانه لا نقول انما حصل له منفعة وهى عرض ينفى وما حصل للمؤجر عن تيق فكان هو  
 بالوجوب أولى اه زيلعى (قوله والفاسب) أى عليه أجر ترداد المغصوب لان الرادى  
 المالك واجب عليه والابرة مؤنة فوجب عليه لانه يجب عليه نسخ نفعه وهو بردها الى مالكها  
 لانه ازال يده عنها ففى رد هابر مؤنة فمعه فكان عاملا لنفسه (قوله والمرتهن) لان قبضه قبض  
 استيفاءه فكان قابض لنفسه زيلعى ومثله فى الوجهين وهو الظاهر وذكر فى التحرير انهما على  
 الراهن وعبارته مؤنة رد الرهن على الراهن لان عينه مأمونة فى يد المرتهن ولها هذا كان نفعه  
 وكفنه على الراهن والمضمون عليه انما هو المسألة والرد تصرف فى العين لافى المسألة ومنفعة  
 القبض وان عادت على الراهن والمرتهن جميعا باعتبار قضاء الدين وحصول التوفقة لكن ترجيح  
 جانب الراهن بحكم المالك اه ومثله فى شرح الطحاوى للاسيجى و عليه فصحا الى التوفيق  
 بين الموضوعين فتأمل ثم رأيت الاستروشى فى فتاواه ذكر كلا من القولين من غير ترجيح  
 لاحدهما ولا يكن ذكر صاحب التهمة القول الاول فقط وشهد اركانه حيث قال لان القسم  
 حصل له ولهذا اختص به من يترسوا الغرامة حتى يستوفى دينه منه أولا فكان الغرم عليه  
 وتبعه فى الدرر ولهذا تبعهم المصنف ولم يذكره الزيدية ومؤنة رد هابر على المودع بكسر الدال  
 كما فى الكتبان لمنفعة حفظها عائدة اليه فكانت مؤنة رد هابر عليه عيني وفى مؤنة رد هابر مؤنة رد  
 البيع فاسدا بعد التصريح على القابض ومؤنة رد البيع بخلافه روية أو شرط على المشتري ولو  
 تقابلا البيع فعلى البائع مؤنة رد مبيع له حل ومؤنة الرد فى الاجرة المشتري كقصار وصباغ  
 ونساج على الاجير اذ الرد تنقض القبض فيجب على من له منفعة القبض ومنفعة القبض هنا  
 للاجير اذ له عين وهو الاجير فولد الثوب المنفعة والعين خيم من المنفعة وكان الرد عليه بخلاف  
 ما اذا أجر قسما ودابة فان الرد على المالك اذ له العين وله مستاجر المنفعة ورضي عن ضمان  
 التسامع من فصل الضمانات ان مؤنة الرد على الاجير المشترك أم لافيه اختلاف ولو شرطت على  
 المالك فانها عليه كذا فى الثالث والثلاثين من الفصولين (قوله هذا) اسم الاشارة راجع الى  
 كون مؤنة الرد على المؤجر يعنى انما يكون عليه اذا أخرجه المستاجر باذنه اما اذا أخرجه  
 بغير اذنه فعلى المستاجر فيكون كالمستعير لو أجره العين وأذن له فى نقلها الى حيث شاء فيجب  
 عليه أى على المستعير رد هابر لا على المستاجر أما لو أخرجه بدون اذنه فيجب رد هابر على المستاجر  
 أيضا لتعديده بالنقل والاخراج بدون اذن المالك وفى المنع عن المحيط هذا اذا كان الاخراج باذن  
 رب المال ولو بلاذن مؤنة الرد عليه مستاجر أو مستعير اه وكان الاولى ذكره قبل  
 الفاسب لانه واجب الى كون مؤنة الرد على المؤجر (قوله لولا الاخراج باذن رب المال) أى  
 الى بلد آخر مثلا واظهار ان المراد بالاذن الاذن صريحا والا فلاذن دلالة لموجود تأمل  
 معنى الواو رحمه الله تعالى (قوله بخلاف شركة) أى رد رأس مال الشركة عليهم او فى المضاربة  
 والبضاعة والمقطة والآتى فانها على صاحب المال منع وفى اجارة الظهيرة فان شرط أجر  
 الرد على المستاجر فسدت وحكى عن المرغبة انى انما اجازته فيجعل اشتراط الرد على المستاجر  
 بطلان الزيادة اه والاصل ان مؤنة الرد تجب على من وقع القبض له أبو السعود (قوله قضى  
 بالرجوع) أى فيه فانها على الواهب منع والاولى للمؤلف ان يزيد لفظ فيما (قوله مجنبى)

والفاسب والمرتهن  
 مؤنة رد عليه - مملو  
 المنفعة لهم هذا لولا ان اخرج  
 باذن رب المال والافئنة  
 رد مستاجر مؤنة  
 على الذى اخرج به اجارة  
 البزازية بخلاف شركة  
 ومضاربة وهب - مقضى  
 بالرجوع مجنبى

**(قوله على المستعير)** لانه قبض لمنفعة نفسه والرد واجب عليه زيلبي **(قوله ضمنها)** أي سواء  
استعملها بعد الوقت أو لا وهو مختار المستعير واختار صاحب المحيط وشيخ الاسلام  
أنه انما يضمن اذا استعملها بعد الوقت أما اذا استعملها فلا ضمان كما في الشربلية  
عن الجمع وفي السكاكين العارية بعد مضي المدة تكون وديعة وصحبه في الجبتي حيث قال  
والصحيح أن رد العارية لا يجب قبل الطلب وبعد يجب اه وهو حكم الوديعة في المسئلة  
قولان معهما قال في البرازية اعاره الى الليل فله قبل لا يضمن وان هلك في اليوم التالي  
ذكر في الكتاب أنه يضمن قبل أن يرد به ان انتفع في اليوم الثاني به فيكون غاميا مختاريا بالانتفاع  
بعد مضي الوقت أما اذا لم ينتفع لا يضمن كما لو رد الموقت باليوم اذا أمسكها بعده لا يضمن  
وقال المستعير يضمن على كل حال واختاره القاضي وقرق بين العارية والوديعة ان  
الامساك في الوديعة للمالك لانه بعد مضي الوقت ينفي على القبض السابق وهو كان للمالك  
وفي العارية الامساك بعد مضي الوقت لنفسه لانه ينفي على القبض السابق وذلك كان لنفسه  
وعدم الضمان في الوقت كان للاذن فلم يوجد بعد مضيه ولان مؤنة رد العارية به على المستعير  
بالتقصير منه وفي الوديعة على المالك اه ومثل في التلاصة وجامع قارئ الهداية قال فيه  
وهذا هو الاصح وبه أفق في الحامدية وأقره عليه سيدي الوالد رحمه الله تعالى في العقود الدرية  
وقد معنا أوائل الكتاب عند قوله لا يضمن له ما يرضى به المبيع حتى يشاء ولو وقتة من فتاوى  
القاضي ظهير الدين اذا كانت العارية مؤقتة بوقت فامسكها بعد الوقت فهو ضامن ويستوى  
فيه ان تكون العارية مؤقتة نصا أو دلالا حتى ان من استعار قدوما كبيرا الحطب فكسره  
وأمسك حتى هلك يضمن وقامه فوجبه **(قوله لان مؤنة الرد عليه)** أي أجرته عليه لانه قبض  
العين لمنفعة نفسه والرد واجب عليه عيني فيضمن اذا أمسكها به بعد مضي الوقت لتقصيره  
فيكون مانعا به بعد مضي الوقت فيضمن بخلاف المستأجر لانه لا يجب عليه الرد بل التخلية  
عند طلب المالك فلو لم يوجد لم يوجد المنع فلا يضمن ولا يخفى ما في كلام الشارح من التكرار  
بعد كون ما صاف مقرعا عليه **(قوله الا اذا استعارها بالبرهنا)** أي فؤنة الرد على المبيع لان  
فيما انتع المالك يصير ورثها مضونة عند الهالك لحصول المنفعة بمنزلة حصول الاجرة  
للمؤجر ولذا قال فتكون كالاجارة **(قوله فتكون كالاجارة)** فانه انصير مضونة في يد الممرتن  
ولامعير ان يرجع على المستعير بقبضه فكانت بمنزلة الاجارة ولان هذه عارة فممنفعة لصاحبها  
كما في الخاتمة فتقدم صل الفرق بين العارية للارهن وغيره امان وجبهين الاول هذا والثاني  
ما صر في الباب عند قوله بخلاف المستعير والمستأجر أن مستعير لارهن لو خان فمعه عاد للوفاء برئ  
عن الضمان بخلاف غيره أفاد في البر عن التامية **(قوله مؤنة الرد عليه)** لانه هو المنتفع بالعين  
ولو جوبه عليه ط قال القاضي غفر الدين المساردي وهو ذالاراية فيه ويجب ان تكون  
على الموصى له بالخدمة لان قبضه لمنفعة نفسه فصار كالعارية اه **(قوله وكذا المؤجر)** لان  
العين المؤجرة مقبوضة لمنفعة المالك لان الاجر له فاذا أمسكها المستأجر بعد مضي المدة  
لا يضمن اما لم يطل به صاحبها اه ولا يجب على المستأجر ردها وانما يجب عليه التمسك  
والتخلية فلا يكون عليه مؤنة الرد ولا يقال قبضه كان لمنفعة نفسه فوجب ان تكون المؤنة

(مؤنة الرد على المستعير)  
فلكا ت وقتة فامسكها  
به لا فها كنت ضمنها  
لان مؤنة الرد عليه نهاية  
(الا اذا استعارها بالبرهنا)  
فتكون كالاجارة رهن  
الخاتمة (وكذا الموصى له  
بالخدمة مؤنة الرد عليه  
وكذا المؤجر

ما نقص البناء والغرس بالقلم على الوجه المشروح وقول الشاوح ما نقص البناء والغرس  
 أى نقصانه على أن ما نقصه ربه ويجوز أن تكون موصولة ونقص حينئذ من نقص المتعدي  
 فعلى هذا يكون البناء والغرس منصوبين وعلى الأول مرفوعين كذا في العناية  
 قال فاضل زاده لا يظهر وجه صحة كون البناء والغرس منصوبين ههنا لأن الذى نقص  
 البناء والغرس انما هو القلم فيصير المعنى على تقدير نصب البناء والغرس وضمن المعنى القلم  
 البناء والغرس وليس هذا الصحيح لأن القلم ليس من جنس ما يضمن بل هو سبب الضمان وانما  
 المضمون قيمة البناء المنقصة بالقلم ونقصه أيضا صحة المعنى على ذلك التقدير اذ يصير المعنى حينئذ  
 وضمن المعنى القلم بالقلم ولا يخفى ما فيه فقلوه رفع البناء والغرس لا غير حوى (قوله بان  
 يقوم الخ) بيانه اذا عاينه ارضا يبنى فيها أو بغرس مدة ستين مثلا ثم يرجع في العارية وأمره  
 بقلع بنائها وغرسه فيمثل أرباب الخبز ثبات هذا البناء والغرس لو بقى المدة المذكورة كم  
 تساوى قيمته الآن فاذا كان ألفا مثلا وقيمته الآن مائة لعمامة فيضمنه مائة (قوله  
 الى المدة المضروبة) فيضمن ما نقص عنها كعالمات (قوله وقتها بغير القيمة) أى ابتداءها  
 (قوله يوم الاسترداد) أى يوم أو ادرب الأرض استردادها لان اعتبارها يوم الاسترداد أسهل  
 كفى الصرعن الولوالجى ومثله فى أى المدة ودخلنا فمن اعتبر قيمته وقت مضى المدة (قوله  
 قبل أن يحصد الزرع) من الاحصاد أى يصير حال الحصاد حصد الزرع جزء حصد او حصادا  
 من باي طاب وضرب كذا فى المغرب قال أبو السعود من الثلاثي لمجرد قبل والاصح أن يقرأ  
 بكسر الصاد من أحصد الزرع اذا حن حصاده (قوله وقتها أولا) بوقت استحصاننا (قوله فتملك  
 باجر المنزل) فاذا حصد الزرع طالبه باجر المنزل وان لم يقدركان القيمة أو اصح الحافظ  
 بقول انما يجب الاجر اذا أجره ائمه صاحبها أو القاضى وبدون ذلك لا يجب الاجر فان أبى  
 المزارع ضمان أجر المنزل وكره القلم وأراد تضمين رب الأرض قيمة زرع اخلاف كلام  
 صاحب المتن فى موضع قاله ذلك الآن ان يرضى رب الأرض بترك الزرع حتى ينحصه وفى  
 موضع قال ليس له ذلك هندية مختصره حزينا ط ونص فى البرهان على أن الترك باجر المنزل  
 استحسان ثم قال عن البسوط ولم يميز فى الكتاب أن الأرض تترك فى يد المصنع الى وقت  
 ادراك الزرع باجر أو بغير أجر قالوا ينبغى أن تترك باجر المنزل كالوائنت مدة لاجارة الزرع  
 بقل بعد اه شرب ليلية ومثله فى الزبلى (أقول) ونظيره ما سبق من اعارة أمسة ترضع ولده  
 واعارة فرس للغزو الخ (قوله مراعاة للعقبن) حق صاحب الأرض المعارة لثبوت الرجوع  
 له فحق صاحب الزرع لانه مغرور باذنه فى الزرع (قوله أشار الى الجواز فى العفى) وهو  
 الخنزار كفى الغائية ط وفى البحر بعد نقل هذه المسئلة وعزوها الى التامية ولو بقى حائطا  
 فى الدار المسماة اعارة المستعير الدار فاذا أراد المصنع أن يرجع اليه بما اتفق ليس له ذلك  
 وليس له أن يحمى الحائط ان كان البناء من تراب صاحب الأرض واصحاب الأرض أجره مثلها  
 لو استعار أرضا يبنى ويسكن واذا خرج فالبناء له صاحب الأرض واصحاب الأرض أجره مثلها  
 مصاد السكنى والبناء له المصنع لان اجارة معنى لان الاعارة تفيد المنافع بغير عوض ولما  
 شرط البناء له كانت اجارة فائدة بله المدة والاجرة لان البناء مجعول فوجب أجر المنزل اه

(بالقلم) ان يردم قلما  
 الى المدة المضروبة وتعتبر  
 القيمة يوم الاسترداد  
 بجر (واذا استعارها  
 اجزعه المنة فتم قبل  
 ان يحصد الزرع وقت الاول)  
 فتملك باجر المنزل مراعاة  
 للمدة من قبل قال المصنف  
 أعطيك البذر وكانت ان  
 كان لم يثبت لم يجز لان بيع  
 الزرع قبل نيته باطل وبعد  
 نيته فيه كلام أشار الى  
 الجواز فى العفى نهاية

رحمه الله تعالى وفي هذا التعديل فاعلم اه (أقول) الظاهر ان وجه التامل في التعديل كون  
 العلم بالمنفعة في العار به لا يشترط بخلاف الاجابة حيث يشترط فيه ان تكون المنفعة معلومة  
 لما تقدم من الشارح أوائل الكتاب عن العمادة من جواز اعادة المشاع مع اللابان جهالة  
 العين لا تفضي للمنازعة والجهالة لعدم لزومها اه ومثله ما نقلناه عن الجبريان جهالة  
 المنافع لا تضر في العارية أمّا جهالة العين فضرّة اذا كانت تفضي الى المنازعة اه وحيث  
 لم يشترط العلم بالمنفعة الا بالصلح تعليلها هو به علم وجه التامل (قوله) لا تضر وانما غير لازمة  
 وبكافه قاعدهما) واجب ما طاب القاع اجب زباني ولا يضمن ما نقص من البناء والغرس  
 اعدم الغرور عند عدم التوقيت لانه شغل أرض المعتبر به ما في وقت يضر بغيره الا اذا شاء ان  
 يأخذ به ما بقيت ما فيها اذا كانت الأرض تضر بالقاع فحينئذ يضمن له قيمته ما تعلق به من  
 ويكون ان له كذا لانها عليه أرضه وبسببها يضره هو بذلك لانه صاحب أصل بخلاف  
 ما اذا كانت لا تضر بالبناء حيث لا يجوز التمسك بالابتناء اه بخلاف القاع حيث لا يشترط  
 فيه اتفاقهما كما في الزباني (قوله) يرجع قبله) يكره الرجوع للثلاث بالوعد وقوله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم المداون عند ضرر طم اتمقاني وقيد قوله قبله لانه لو مضى الوقت فصاحب  
 الوقت يقطع الاشجار والبناء ولا يضمن شيئا عندنا الآن يضر القاع بالأرض في تلك البناء  
 والغرس بالضممان ويعتبر في الضمان قيمته معلوما عند بده عن المحيط (قوله) وضمن المعتبر  
 للمعتبر ما نقص من البناء والغرس) لانه لما وقت وقتها معلوما فالظاهر الوفاء بما وعد فقد  
 اعتد على قوله ووثق به فقد غره بخلافه فضمن بخلاف غير المارقت هذا ما مضى عليه في الكنز  
 والهـ مديّة وذكر في البحر عن المحيط ضمان القيمة قائم الا ان يعلّم المستعير ولا ضرر رفان ضمن  
 فضاء القيمة معلوما رعاة الجمع والزمناه الضمان فقبل ما نقصه من البناء وقيل قيمته ما  
 ويملكه او قيل ان يضر بخير المالك يعني المعتبر بخير ضمان ما نقص وضمان القيمة ومثله  
 في دور البصار والمواهب والماتني وكاهم قدموا الاول وبعضهم يزم به وعن غيرهم قيل فلذا  
 اخذناه المصنف وهو رواية الفهردي والذائي رواية الحاكم الشافعي في غرر الافكار فان  
 قلت المفروء انما يرجع على الحقيقة من الضرر على الغار اذا كان في ضمن عقد المعاوضة وهنا  
 العارية عقد تبرع سواء وقت أم لم يوقت فانه بالتوقيت لا يلحق بالعقد اللازم حتى ان المعتبر  
 بعد التوقيت كان له الرجوع عن توقيته في اخذ المستعارة قبل مضى الوقت فكيف جاز رجوع  
 الغرور على الغار في ضمن عقد التبرع ولا يرجع الموهوب له من ضمان الاستحقاق على الواهب  
 لانه ثبت في ضمن عقد تبرع قلت قال في البوط الوجه فيه ان كلام العاقل محمول على الفائدة  
 ما أمكن فلا حاجة الى التوقيت في تصحيح العارية تبرعا ثم لما وقت المعتبر مع ذلك لا بد ان يكون  
 لذلك الوقت فائدة وليس ذلك الا التزام قيمة البناء والغرس فكأنه أراد ارجاعه قبله فصار تقرير  
 كلامه كأنه قال ابن في هذه الأرض لنفسي اني ان تركته اتي بذلك الى كذا فان لم أتركها فانا  
 ضامن لك ما تفتق في بنائك ويكون بناؤك لي فان بددته في الانحراج ضمن قيمة بناءه وغرسه  
 ويكون كأنه يعني له بأمرة من النهاية ملخصا وقوله وليس ذلك الخ بناء على ما ذكر  
 الحاكم الشهيد وما على ما ذكره المصنف تبعه الا كثر والله يدورى يقال وليس ذلك الا التزام

(وله ان يرجع متى شاء) لما  
 تقرر ان غير لازمة (وبكافه  
 قوله) الا اذا كان فيه ضرر  
 بالارض فيتركان بقية  
 (قوله) ان لا تضر ارضه  
 (وان وقت) العارية  
 (فرجع قبله) كافه  
 (قوله) ما (ضمن) المعتبر  
 (للمعتبر ما نقص) البناء  
 والغرس

صح لانه مقدور التمسك بكونه في ذمته وان تفرق قبل قبضه بدله فلهذا تفرق عن دين بدين  
 وان تفسد في المجلس صح اه ط عن الشابي (قوله حتى لو استعاره ما) أي التمنين وهو  
 تفرج على مفهوم قوله عند الاطلاق (قوله بعير الميزان) أي بالذنا بغير متلاقي في القاموس  
 وغير الذنا بغير وزن واحد او بعد واحد وفي المختار وعار المكمل والموازين عيارا ولا تقبل غير  
 والماء بالكمس العيار والاصل عاير والجوهرى نسي عن أن يقال غير يعقوبية (قوله أو  
 يزمن) يفتح الباء من زان وهو متعد ومنه الحديث ما دخل الرفق في شيء إلا زانه ط أو يضم  
 الباء مع تشديد الباء الثانية من الزنة ومعناه قوله تعالى والظليل والبقال والحجر لتركبوا ووزنة  
 (قوله كان عارية) لانه أمكن العمل بحقيقة لا عارة وهو غلبك المنافع مع بقاء العين على  
 ملك المبيع ط ولانه عن الانتفاع وانما تكون قرضاً عند الاطلاق كما تقدم (قوله  
 فقرض) فعليه منطها أو قيمتها خلاصة ومعنى (أقول) وهو مشكل لان القرض لا يكون في  
 القيميات ولا يضمن بالقيمة وجوابه أن قرض القبي فاسد ونعم الشارح ان المقبوض بقرض  
 فاسد كما قبض ببيع فاسد أي فاسد يكون مضبوطاً بالقيمة تامل وقد مضاه (قوله فاباحة)  
 ولا ضمان لانه يستلزم على ملك المبيع قال في الثانية أعزتك هذه القصة من التريد  
 فاحذوها أو كلها كان عليه منطها أو قيمتها قال الفقيه أبو الليث هذا اذا لم يكن بينهما دالة  
 الهبة والتماني اه كما قدمناه (قوله وتصح عارية السهم) أي لا يغزودا الحرب لانه  
 يمكن الانتفاع به في الحال وانه يحتمل عوده اليه برى الكثرة بعد ذلك مخ عن الصيرقية  
 ونقل عنها قبل هذا أنه ان استعارسه بالغزو دار الحرب لا يصح وان لم يهدف صح لانه في  
 الاول لا يمكن الانتفاع بعين السهم الا بالاستهلاك وكل عارية كذلك تكون قرضاً لا عارية  
 (قوله لان الرمي يجري مجرى الهلاك) أي من غير تدلل اذ فيه فلا يكون ضامناً (قوله  
 صيرقية) عبارتها كما في المخ عنها استعارسه ان استعاريه غزو دار الحرب لا يصح وان استعار  
 لرمي الهلـ هدف صح لانه في الاول لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك المضمون وكل عارية لا يمكن  
 الانتفاع به الا بالاستهلاك ذلك العين تكون قرضاً لا عارية لانه لو غزا دار الحرب ورمى الى العدو  
 ووقع السهم بينهم فلا يقدر على تحلله فيه فيكون مستهلكاً فلا يصح قلت قد ورد بصح لانه  
 يمكن الانتفاع به في الحال فانه يحتمل عوده اليه برى الكثرة بعد ذلك وأفتى قبح بانه يصح  
 ثم قال ه وتصح عارية السلاح وكذا في السهم انه لا يضمن كاقترض لان الرمي يجري  
 مجرى الهلاك اه وهذه النسخة التي نقلت منها هكذا والذى في نسخة مصحفة عليها خطوط  
 بعض العلماء وكان في الاصل مكتوباً بالابيض خلك منها الفظة لا يدل عليه تنظيره بقوله  
 كاقترض ولم يكن كان الظاهر على هذا ان يقال في التعديل لان الرمي يجري مجرى الاستهلاك  
 فمبصر بالهلاك يقتضى عدم الضمان فتأمل وراجع وقوله ان استعاريه غزو دار الحرب  
 لا يصح أي عارية بل يكون قرضاً دليل قوله بعد يكون قرضاً لا عارية وأراد بان القرض الفساد  
 لانه غير متمم فالذي نقله الشارح هو ملخص ما أشار اليه صاحبها بقوله قلت الخ (قوله  
 والغرس) يفتح الغين وكسرها كما في البصر عن المغرب (قوله للعالم بالمنفعة) أي لان منفعتها  
 معلومة فلا بد بالاجارة ففلا بالاعارة درر بل الاعارة أولى لكونها تابعة قال سيدي الوالد

لانه قرض حتى او  
 استعاره ما بعير الميزان  
 او زين الدكان كان عارية  
 ولو اعاره قصه تريد فقرض  
 ولو يتيه ما مبلطة فاباحة  
 وصح عارية السهم  
 ولا يضمن لان الرمي يجري  
 مجرى الهلاك صيرقية (ولو  
 اعار ارضاً للبناء والغرس  
 صح) العالم بالمنفعة

استعدادا به الموضوع كذا كان له ان يذهب عليها ويجيى وان لم يسم له موضع البس له ان يخرج جهان المصراع ومنه في جامع الفصولين (قوله او بهما) أي التقدير من حيث الوقت كيفما كان وكذا من حيث الانتفاع فيما يختلف باختلاف المستعمل وفيما لا يختلف لا يتقيد اعدم الفائدة كما مر وقد عده هذا الأخير كافي البدائع وقضى بالخلاف الى مثل أو خير ولم يذكر التقيد بالمكان لكن أشار اليه الشارح في آخره كره المصنف قبل قوله ولا تفرق قال استعدادا به ليركب في حاجة الى ناحية مماها فخرجها الى النهر ليدعها في غير تلك الناحية ضمن اذا هلك وكذا اذا استأثر فور البكر أرضه فسكر أرضا أخرى يضمن وكذا اذا كرى فوراً أعلى منه لم يجر العادة وفي البدائع اختلافنا في الأيام أو المكان أو مايجمل فالقول للمعير بيمينه وفي الدامادوان اختلافنا فيما يجمل على الدابة أو في مسافة الركوب والحمل أو في الوقت فالقول في ذلك كله للمعير بيمينه وفي جامع الفصولين استعدادها شهوراً فهو على المصروع وكذا في اعارة خادم وجارية وموصى له بتقدمه اهـ (قوله لا الى مثل) بان استعدادا به ليعمل عليها عشرة أفقره من حنطة معينة فحمل عليها هذا القدر من حنطة أخرى أو ليعمل عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره (قوله أو خير) بان حمل قدر هذه الأفقره المعينة من الشعير فانه لا يكون ضامناً لانه انما يبيع من تقييده ما يكون مفيداً حتى لو معى مقدراً من الحنطة وزناً فحمل مثل ذلك الوزن من الشعير في القياس يضمن واختاره الامام السرخسي لانه باخذ من ظهر الدابة كترعماً أخذ الحنطة كذا في النهاية وصحح الزواجي عدم الضمان وخواهر زاده سوى بين البكيل والوزن وهو الصحيح قال لانه أقل ضرراً بخلاف اللبن لانه باخذ ما ورع موضع الحمل وهو أضعف من الحمل وهو الاستحسان وبه كان يفتي الصدر الشعير وكافي الفصول العمانية (قوله مثل العارية) على تقدير رأى (قوله والمعدود المتقارب) مثل الجوز والبيض وكذلك الاقطن والصوف والبرسيم والمسلك والكانور وسائر متاع العطر التي لا تقع الاعارة على منافعها فترض كقدمناه (قوله عند الاطلاق) هو عدم وجود ما يقتضي الانتفاع بها مع بقاء عينها الذي يشير اليه بقوله حتى لو استعارها الخ (قوله فرض) أي اقراض ولو كان قيمياً بجزء لان العارية بمعنى الاعارة كما مر وهي التملك وتعامه في العزيمة (قوله ضرورة استهلاك عينها) يعني والعارية الحقيقية ما ينتفع بها مع قيام العين قال في النسيب لان الاعارة اذن في الانتفاع به ولا يتأني الانتفاع بهذه الاشياء الا باستهلاكها ولا يملك الا استهلاكها اذا اذام ملكها فاقضت تملك عينها ضرورة ذلك بالهبة أو بالقرض والقرض أدناها ما ضرر المكونه يوجب رد المثل وهو يقوم مقام العين اهـ أي فوجب انصهر اليه ولان القرض شبه بالعارية لان فيها يسترد عينها بعد الانتفاع وفي القرض يسترد مثله والمثل يقوم مقام العين عند تضررها ومنه في الدرر والعين قالوا هذا اذا اطلق الاعارة وأما اذا عين الجهة بان استعدادها مع ادمع بهما بزماناً أو بجزء من اذ كانا لم يكن قرضاً ولا يكون الا المذمة المساعدة ذكره في الايضاح (قوله فيضمن المستعير بهلاكها قبل الانتفاع) ويصح بيعه من مقرضه لانه باع ملك نفسه ولو اشتراه من مقرضه لانه ابصح له اشترى ملك نفسه ولو اشترى ما عليه من مقرض

أو بهما (ضمن بالخلاف الى  
بصرف فقط) لا الى مثل أو خير  
(وكذا تقيد الاجارة بشوع  
او قدر) مثل العارية (عارية  
الثمن والمكيل والموزون  
والمعدود المتقارب) عند  
الاطلاق (فرض) ضرورة  
استهلاك عينها (فيضمن)  
المستعير بهلاكها قبل  
الانتفاع



سبذ كمر الاطلاق في الوقت والنوع والالزم التكرار تأمل قال في التبيين ينبغي ان يحتمل  
 هذا الاطلاق الذي ذكره من حيث يختلف باختلاف المستعمل كالسبذ والركوب والزراعة  
 على ما اذا قال على ان اركب عليه امن اشياء كمال الاطلاق الذي ذكره في الاجارة على هذا  
 فما اؤهمه قول المؤلف بلا تقييد بالنظر باختلاف الابلت ط (قلت) فعلى هذا يجعل قول  
 المستعمل سابقا ان لم يعين بالتمسك بالاختلاف على ما اذا نص على الاطلاق لاعلى ما ينسب  
 السكون لكن في الهداية لو اساءت عاردا ولم يسم شئ له ان يحتمل وبغيره العمل ويركب  
 غيره الخ فراجعها (قوله يحتمل ما شاء) أي من أي نوع كان لانه امره بالانتفاع مطلقا  
 والمطلق يتناول أي انتفاع شاء في أي وقت شاء واليه التعمين بقوله لانه ان شاء استعملها  
 في الركوب أو في الحل عليها وأي ذلك فعل لا يمكنه ان يفعل غيره به وذلك لان المطلق اذا تعين  
 بتقييد لا يبقى مطلقا بعد ذلك ويستلزم في الحل ان تطلقه الدابة أما لو كان لانتفاعه فهل يملك  
 ضمن لانه ليس له ذلك حتى في دابة نفسه ط بزيادة (أقول) الذي يظهر في ان الاطلاق في  
 غير الدواب المعدة للركوب خاصة أم هي كاصائل الخيل المعروفة بالقسرافات من خيل العرب  
 كالغنيمة والجدريانة وكبيلة المحوز حتى السطحة منها كالغنيمة بسمار الخيل فاعلم الا يحتمل  
 عادة وعرفا والمعروف عرفا كالمشهور ط شرطه لوجعل عليه اولا وقد رافقه ما يحتمل على ما عدا على  
 غيره ما من بقية الخيل التي تجعل عادة وعطبت ينبغي ان يضمن تأمل وراجع (قوله ويركب)  
 بفتح أوله وضمه أي يتقيد به ويحكمه وحذفه لانه لم يسم شئ سابقه (قوله وضمن بغيره الخ) أي فيما  
 يختلف بالمستعمل كإياديه السباق واللحاق ساحتان وقد منعنا ان الزبلي انه ينبغي تقييد عدم  
 الضمان فيما يختلف عما اذا طلق الانتفاع فانهم (قوله هو الصحيح) فان ركب وعطبت ضمن  
 لانه تعين بالفعل فيكون خلافه بعد ما قال شيخ الاسلام المعروف بجواهر زاده انه لا يضمن وهذا  
 أصح عندي لان المستعمل من المستعملين ان لم يضمن بالركوب أو باللسان لانه استعمال العين باذن  
 المستعمل وعليه فلا ان لا يضمن اذ اركب بعد ذلك بنفسه بالطريق الاولى لانه استعماله بالملك  
 لانه لو لم يملك المالك غيره وأقره الاتفاق (قوله ما شاء) أي أي نوع شاء وأما فعله بغيره ويشر  
 عن أبي يوسف اذا اساءت عاردا لم يضمن في المصروع خرج به من المصروع واستعمل  
 فهو ضمن وان لم يضمن في الذوب لا يضمن لان الخروج به حفظ وفي الهداية يضمن لان  
 الخروج به ساضيع معني كافي الذخيرة ومن اساءت عاردا لم يركب اليه مكان معلوم ففي أي  
 طريق ذهب وكان مما يملكه الناس لم يضمن وان كان مما لا يملكه الناس ضمن لان مطلق  
 الاذن ينصرف الى المتعارف كافي الفصول العمدية (قوله المأمور) من العمل بالاطلاق  
 (قوله وان قيده بوقت) أي ولو التقييد معني حتى لو اساءت عاردا كالباحض فبما درس فلا فاقه  
 أو تركه الدرس وجب رده لانه مقيده بوقت فبما قراءة الكتاب وهو بحضره وقد مضى عليه  
 استعارة القدم وهي تطيرها قال في البحر اذا قيده بالوقت فهي مطلقة الا في حق الوقت  
 حتى لو لم يرد بها بعد الوقت مع الامكان ضمن اذا هلك سواء استعملها بعد الوقت أم لا اه  
 ولو كانت مقيده بالمكان فهي مطلقة الا من حيث المكان حتى لو جاوزه ضمن وكذا لو سلف ضمن  
 وان كان هذا المكان أقرب من المكان المأذون فيه خلاصة وفي تناسي فاضيان اذا

بلا تقييد (بجمل)  
 ماشاء (وبه يركب) العمل  
 (ويركب) عملا بالاطلاق  
 (أو يأنه) (ل) (قوله) (تضمن)  
 مراد (وضمن بغيره) ان  
 عطبت (في الواس) او  
 اركب غيره لم يركب بنفسه  
 بعده هو الصحيح كافي (وان  
 الطاق) المسمى او الموقر  
 (الانتفاع في الوقت  
 وقت شاء) (ما شاء) (ون قيده)  
 بوقت أو نوع

الخامسة) أي من مسائل النظم المتقدم فربما وقد سلف ما فيه (قوله ان برهن) أي بدون  
اذن الزاهن (قوله ويرجع الثاني) أي ان ضمن (قوله على الاول) يعني ان المرتين لا يلائم  
المرتين ولو دهن وذلك الرهن فلما كانت الخبران شاهدين المرتين الاول أي ولا يرجع على أحد  
كما ان الشحنة وان شاهد من الثاني فان ضمن الثاني رجع على الاول لانه غره في ضمن عنه  
فهذا ليس بانما سكت عنه المصنف كما هو همه كلامه كما عرفت (قوله اذالم يعلم بانه عارية  
في يده) بان نص على الاطلاق كما سيذكره فيما اذا علم فلا رجوع لعدم الفرر (قوله  
ما اختلف استعماله اولا) الاول كاللبس والكوب والزراعة والثاني كالسكنى والحمل  
والاستخدام (قوله ان لم يعين المعبر من متعها) أي بان نص على الاطلاق كما لو استعار دابة  
للو كوب أو فو باللبس له ان يعبر بها أو يكون ذلك تعيينا للراكب واللبس فان ركب هو  
بعد ذلك قال الامام على البرزوي يكون ضامنا وقال السرخسي وخواهر زاده لا يصح كذا  
في فتاوى قاضيان وصحح الاول في الكافي بجر وسبقا في قريبا (أقول) وهذا بظاهره  
يختلف ما تقدم عن الوهيانية والظاهر حمله على ما اذا لم يامر بالمالك بذلك أو لم يصح له أما إذا  
أمر بذلك أو اباحه له فيجوز كما هنا وقد مرنا عن شارحها وما في البحر عن المحيط استعماله دابة  
الركب كما فر ك وأركب غيره فعبط ضمن نصف قيمته معناه انه صار كما فاعمالا لا بسبب العطب  
ركوبهما معا واحدهما أذن فيه فلها ضمن النصف حتى لو أركب غيره فقط ضمن الكل  
هكذا استظهر العلامة أبو السعود وقوله حتى لو أركب غيره يعني بعد ما ركب هو لا نه  
أن يعبر ما اختلف استعماله ان لم يعبر من متعها كما سمعت (قوله ان عين) أي من متعها (قوله  
وان اختلف لا) أي ان عين من متعها واختلف استعماله لا يعبر للفاوت قالوا الر كوب واللبس  
مما اختلف استعماله والحمل على الدابة والاستخدام والسكنى مما لا يختلف استعماله قاله  
أبو الطيب وقال الشافعي لان التقييد بالمتع فيما لا يختلف استعماله لا يفيده لعدم التفاوت  
بجلاف ما يختلف استعماله لان المعبر رضى بذلك المعبر دون غيره اه مدني قال الشربلاني  
أقول هذا التقييد ليس باحترازي لقول الزاهني وان كان لا يختلف بمعنى النفع كالسكنى  
والحمل جاز أن يفعل بثقه وبغيره في أي وقت شاء لان التقييد بالانتفاع فيما لا يختلف لا يفيد  
الا أن يقال ان اللوصل وان كان الاكثر استعماله المقرونة أو الحمل على حد قوله تعالى  
فذكر ان نفعت الذكرى فان فيه وصاية بدون او وان كان قليلا اه (أقول) هذا البحث  
ساقط غروا ودلان المصنف قدم انه يعبر مطلقة ان لم يعبر وأفاذ ثانيا انه ان عين يعبر ما لا يختلف  
وقال الشارح وان اختلف لا فكان هذا انصرح بالما فهم وتفصيلا له والشارح رحمه الله  
تعالى لم يعول على هذا البحث لما ذكرنا وهذا انما ارد على منسل عبارة العيني عند قول الكثر  
ويعبر ما لا يختلف بالمستعمل أي باختلاف المستعمل كالسكنى والحمل هذا اذا صدرت مطلقة  
وان كانت مقيدة بشئ تنقيده اه فبرعله ما قاله من ان التقييد بالانتفاع فيما لا يختلف  
لا يفيد (قوله ومثله المؤجر) بفتح الجيم أي اذا أجر شيئا فان لم يعبر من ينفع به فله مستاجر  
أن يعبر سواء اختلف استعماله أولا وان عين يعبر ما لا يختلف استعماله لا ما اختلف  
(قوله مطلقة) بلا تقييد (أقول) الظاهر انه أراد بالاطلاق عدم التقييد بجنس نفع معين لانه

الخامسة لا يلائم المرتين  
أن برهن في ضمنه وللعالم  
الخبر ويرجع الثاني على  
الاول (ورجم) المستاجر  
(على المستعير اذالم يعلم  
بانه عارية في يده) دفعها  
أضر الفرر (وله ان يعبر  
ما اختلف استعماله اولا  
ان لم يعين المعبر من متعها  
و) يعبر (ما لا يختلف ان  
عين) وان اختلف لا  
للتفاوت وعزاه في زواهر  
الجواهر للاختيار (ومثله)  
أي كالماجر (المؤجر)  
وهذا عند عدم التمسى فلو  
قال لا تدفع اغيرك فندفع  
فهذا ضمن مطلقة خلاصة  
(فن استعماله دابة أو  
استاجرهما مطلقا)

الابضاع فان ابضع وهاك كان لب المال ان يضمن أيم حاشاه الخ (قوله ومزارع) أى من  
 أخذ الارض من اربعة وكان البذر من ربه الايدفعها الى غيره مزارع يدون أمر فان كان البذر  
 من قبل المزارع كان له ان يدفع الى غيره مزارع مطلقا (قوله من عنده) أى المزارع (قوله  
 يبذر) بانه لا مجهول حال من البذر ومن عنده خبر أو هو خبر كان وقوله من عنده مفعول  
 به (قوله وماله) أى ذكره ابن وهبان في فصل المساقاة والمزارع وتوجهه المنع ان الدفع  
 الى غيره فبقائه اثبات الشركة في مال غيره غير اذنه فلا يصح (قوله وان أذن المولى) أى المالك  
 فانه من ماله (قوله ضمنه) بتشديد الميم مبنى للفاعل والمفعول والضمير في ضمنه راجع  
 للمستعير (قوله أجرة ملك نفسه) أى وكذا رهن ملك نفسه في صورة الرهن (قوله ولا رجوع  
 له على أحد) عبارة مسكينة على المستأجر وهكذا أسره القهستاني وقال فلا فائدة في الشركة  
 العامة قال أبو السعود وتعبه شيخنا بان مال الفائدة ممنوع بل هو رهن كورق الرهن عشرين  
 وكان رهنه بأجرة فلا يرجع بالرائد على المرتهن (قوله ويتصدق بالاجرة) أى عند أبي حنيفة  
 ومح مدرجهما الله تعالى لانه صادر بمنزلة الغاصب والغاصب اذا جبر على الجبر ويتصدق بها  
 لانها حصلت بسبب خيبت وهو استعمل مال الغير فكان عليه التصديق اه اتقاني بزيادة  
 (قوله خلافا للثاني) ينظر وجهه (قوله سكنت عن المرتهن) أى لو ان المستعير رهن العارية  
 بدون اذن هل يضمن المرتهن أو لا يذ كركمه ونقل عن شرح الوهبانية ان المرتهن لا يملك  
 الرهن فلورهن وهاك كان الرهن للمالك الخيد ان شاء ضمن المرتهن الاول وان شاء ضمن الثاني فان  
 ضمن الثاني رجع على الاول لانه غره في ضمن عقدو يؤخذ منه جواب مسئلتنا لان كلام  
 المستعير والمترهن لا يملك الرهن فيكون ان اذرن المرتهن اذرن يضمن المالك فيضمن أيم حاشاه  
 ويرجع الثاني على الاول ان ضمنه فكذلك الحكم في المستعير اذرن متى ضمن المرتهن من  
 الثاني والمترهن من المستعير يرجع كل منهما بالدين على الراهن عنده لانه تبين ان الدين  
 لارهن به لانهم ما ملأه بضمائنه وفي حاشية أبي السعود على مسكين قال الشرنبلالي وسكت  
 عما لوضع المرتهن فيمنظر حكمه قال شيخنا حكم المرتهن في هذه الصورة حكم الغاصب  
 كما ذكره نوح افندي لانه قبض مال الغير بلا اذنه ورضاه فيكون لاهمير تضمينه وباداه  
 الضمان يكون الرهن هالك على ملك مرتته ولا رجوع له على الراهن المستعير عما ضمن لما  
 علمت من كونه غاصبا ويرجع بدينه اه وتقييده بقوله ولا رجوع له على الراهن المستعير  
 لا تتراز عما لو كان الراهن مرتته فانه يرجع على الاول اه وهذا ما ذكره الشارح بقوله  
 وفي شرح الوهبانية الخ فليس بيننا ما سكت عنه المصنف كما هو ممل كلامه بل بيان لفائدة اخرى  
 نامل ويمكن بانه الذي قد ضناه قبل عبارة أبي السعود والحاصل ان ما في شرح الوهبانية ليس  
 مما ضمن فيه اذ كلامه في رهن المستعير وما فيه في رهن المرتهن وعلمه فكان الاولى ان يقول  
 ما سكت في كتاب الرهن من انه ان قبده بقدر أو جنس لو مرتته ناقصه فان خالف ضمن المعير  
 المستعير أو المرتهن الا اذا خالف الى خيره فان ضمن المستعير ثم عقد الرهن وان ضمن المرتهن  
 يرجع عما ضمن وبالدين على الراهن وان وافق وهاك عند المرتهن صار مستوفيا لدينه ووجب  
 مثله للمعير على المستعير ان كان كله مضروبا ولا ضمن قدر المضبوط والباقي أمانة الخ (قوله

ومزارع  
 اذا لم يكن من عنده البذر  
 يبذر  
 قلت والعائنة  
 وماله أى أن يساقى غيره  
 وان أذن المولى له ليس بشركة  
 فان أجرة المستعير (أو  
 رهن فها سكنت ضمنه  
 المعير) للتعدي (ولا  
 رجوع له) لانه مستعير على  
 أحد) لانه باضمان  
 ظاهر أنه أجرة ملك نفسه  
 ويتصدق بالاجرة خلافا  
 للثاني (أو) ضمن (المستأجر)  
 سكت عن المرتهن وفي شرح  
 الوهبانية

في ذلك جاز الثانية والثالثة المستعير والمستاجر وكل منهما ذكره صورته قال مستعير اذا  
 استعار دابة ليركبها ليس له ان يعيرها لغيره الا ان يكون امره بذلك او اباحه له ولو استعار دابة  
 او قصصا اليه ليس له ان يعيرها لغيره بدون امره والاصل في ذلك ان العارية اذا كانت مما  
 يختلف باختلاف المستعملين اتس له مستعير ان يعير بدون امر المهيرون كانت  
 لا يختلف يجوز والمستاجر لو استاجر دابة ليركبها بنفسه ليس له ان يعيرها لغيره لالا ركوب  
 ولا حمل الا بامر المؤجر ولو استاجر النوب اباحه هو بنفسه ليس له ان يعيرها لغيره لما امر  
 والى ذلك اشار بقوله ركوبه ولو اباحه فيها أى في العارية والاجارة الرابعة المضارب بفخ الرائ  
 ليس له ان يضارب غيره بغير اذن الخاتمة المرتين لا يملك ان يرهن الرهن بغير اذن الراهن فانه  
 رضى بحبه لا يحبس غيره فان فعل فله عند الثاني كان للمالك ان يضمن اجمعا ما شاع فقه الرهن  
 فان ضمن الاول لا يرجع على واحد وان ضمن الثاني له الرجوع على الاول السادسة القاضي  
 ليس له ان يتخلف بدون اذن الامام ولم يذكر هذه المسئلة قاضيان هنا وذكر في الهداية  
 وهي مقبضة على الوكيل السابعة المستودع لا يملك الايداع عند اجنبى الا ان ياذن له لان  
 المالك انما رضى بدهونه بغيره واليدى تختلف في الامانة وايضا النقي لا يضمن مثله كما مر  
 الثامنة المستضع لا يملك الاضاع فان اضع وهلك كان لرب المال ان يضمن اجمعا ما شاع فان سلم  
 وحصل الربح كان لرب المال التاسعة رجل اخذ أرضا و بذر البزعرها ولم يقبل له صاحب  
 الارض اعمل فيما يربك لا يدفع الى غيره من اربعة فان كان البذر من قبل الآخر كان له ان يدفع  
 الى غيره من اربعة على كل حال وقد عدناها المصنف احدى عشرة فانه جعل الركوب والامس مستثنين  
 مستثنين ولا ينجي انهم ماصورتان تحت الاجارة والاعارة اه (قوله بدون امر) أى من  
 الاصيل ووصف الميت الواو من دون (قوله وكيل) فليس له ان يوكل فيما وكل فيه لانه فوض  
 اليه التصرف دون التوكيل الخ (قوله مستعير) أى اذا استعار دابة ليركبها ليس له ان يعيرها  
 لغيره الا ان يكون امره بذلك او استعاره صا اليه ليس له ان يعيرها لغيره بدون امر المهيرون  
 الخ (قوله ومؤجر) يفتح الجيم هو المستاجر بكسر هاء يفتحى لو استاجر دابة ليركبها بنفسه  
 او قصصا اليه ليس له ان يركب غيره ولا يحمل وكذا ليس له ان يبيع القميص الا بامر  
 (قوله ركوبه ولو اباحه فيها) أى في المستعير والمؤجر أى للركوب والامس فيه فهو منصوب  
 على المقعول لاجله وانما لا يملك المستعير والمستاجر ذلك في الركوب والامس ونحوهما  
 للاختلاف بالاستعمال الا بالاذن اما ما لا يختلف فله ذلك بدون الاذن ولكن يخالف هذا  
 ما ياتي متنا من قوله له ان يعيرها مستعير استعماله أولا وقال في المخرج مثله المستاجر نعم هو  
 صحيح فيما اذهن المعير فانه لا يعير غيره حيث يذون اذن فيما يختلف استعماله لكنه اطلق هنا  
 المستعير والمؤجر ووافق عليه الشرنبلالى في شرحه لكن الذى يظهر انه هنا محمول على ما اذا  
 قيد بلبسه وركوبه ولجورد (قوله ومضارب) بكسر الراء فليس له ان يضارب بغير اذن (قوله  
 ومضمن) فلا يملك ان يرهن بغير اذن الراهن لانه رضى بحبه لا يحبس غيره الخ (قوله  
 وقاض يضمن) أى يتخلف فليس له ان يتخلف بدون اذن الامام (قوله ومستودع) يفتح  
 الدال لا يملك الايداع عند اجنبى الا ان ياذن له المالك الخ (قوله ومستضع) فانه لا يملك

بدون  
 امر وكيل مستعير ومؤجر  
 ركوبه ولو اباحه ما مضارب  
 ومضمن ايضا وقاض يضمن  
 ومستودع مستضع

فافترقا وأكثرهم على أنه يجوز نهـم مشايخ العراق وأبو الليث والشيخ الامام أبو بكر محمد بن  
 الفضل والصدرا الكبير برهان الأئمة لان الابداع دون الاعارة والدين ودبعة عند المتعبر في  
 العارفة فاذا ملك الاعلى فالاولى أن تلك الابداع في حال ظهور الدين المرغمانى وعلمه المقتضى  
 اهـ وجعل الفتوى على هذا في السراجية أيضا وفي الصيرفة ان القول بان العارفة تودع أولا  
 تودع محله ما اذا كان المستعير يملك الاعارة ما فيها لا يملكها الا بملك الابداع والله تعالى أعلم  
 (أقول) ومن الصور التي لا تلك فيها الاعارة ما لو انتمت مدته او هو ما ذكره المصنف ومنه ما لو  
 عين المعتبر للمستهير أن لا يعير فيما يختلف بالاستعمال كركوب الدابة ولبس الثوب لانهـ ما  
 يختلفان باختلاف المستعملين كما سيذكره المصنف (قوله) واما المستاجر فيضع الجسيم فيؤجر  
 أي من غير مؤجره وامان مؤجره فلا يجوز ان تخلل ثالث به يبقى لازوم عليك المالك ولا يجوز  
 باكثر مما استأجره أطلقه وهو قيد على الاختلاف الناس بالانتفاع به قال في البرازية اعارة  
 المستاجر تجوز الا في شقين استأجره ما لم يكن بنفسه ليس له ركاب غير لا يبدل ولا يجانوا وكذا  
 لو استأجره بالسيارة ليس له الاعارة ولا الاجارة لغيره لانهـ ما يختلفان باختلاف المستعملين  
 حتى لو استأجره دابة لم يركوب مطلقا يقع على أول ما يوجدها فركب أو أركب تعين وليس لغيره  
 بعد انتهى وفي الحافظة وقولهم يؤجر المستاجر ويودع فيه الاختلاف الناس في الانتفاع  
 به انتهى وفي ودبعة البحر عن الخلاصة والودبعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستاجر  
 يؤجر ويعار ويودع ولم يذكر حكم الرهن وبقى ان يرهن اهـ وفي قول الخلاصة  
 وينبغي نظرا لانه قد صرح اتفاق مختبرات النوازل صاحب الهداية ان المستاجر لا يرهن اللام  
 الآن يكون في المسئلة روايتان أو سقطت كلمة لان عبارة أن يرهن في الخلاصة سهو وان  
 قل المصنف لا يقال لعل مراد صاحب الخلاصة من قوله ينبغي ان يرهن هو الرهن لا المستاجر  
 لانه قول لا يحال لذلك الاحتمال لانه ذكر في الخلاصة أيضا في كتاب الرهن ان الرهن لا يرهن  
 افاده في نور العين ولذلك زدت في عبارته لانه غير تنبيه عليه ما في الودبعة عند قوله الدفع  
 في عباله (قوله ويودع) ليكن الاجبة المشتركين بايداع ما تحت يده لقول القسوين  
 ولو أودع الدال ضمن سائحاف (قوله ويعار) فيركب من شاء اذا استأجره وتعين أول ركب  
 كتابي (قوله ولا يرهن) لان فيه ابقاء الدين وهو عليك لعينه والمستاجر اغنام ملكت منافعه  
 لعينه (قوله فكل الودبعة) فلا يؤجر ولا يرهن ولا يودع ولا يعار قال في الاشياء الودبعة  
 لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستاجر يؤجر ويعار ولا يرهن والعارفة تعار ولا تؤجر واما  
 جازت اعارة المعار والمؤجر للاطلاق في الانتفاع وهو مدوم في الابداع فان قيل ان اعار  
 فقد أودع قلنا هذا ضمني لا قصدى والرهن كالودبعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر واما الوصى  
 فيملك الابداع والاجارة دون الاعارة كما في وصايا الخلاصة وكذا المتولى على الوقف والوكيل  
 بقبض الدين بهـ مدوم دعا فلا يملك الثلاثة كما في جامع الفصولين (قوله ومالك امر الخ) مالك  
 مبتدأ وجهه لا يملكه صفة له وقوله وكييل الخ والخبر قال الشاويح ابن الشخصية قد ذكرها  
 قاضي خان مجموعة فقال الاولى الوكيل ليس له أن يوكل فيما وكل فيه لانه فوض اليه  
 التصرف دون التوكيل والناس متفاوتون في الاراء وقد رضى برأيه دون رأى غيره فلما اذن

واما المستاجر فيؤجر  
 ويودع ويعار ولا يرهن واما  
 الرهن فكل الودبعة وفي  
 الوهبانية نظم تسع مسائل  
 لا يملك فيها غلبه كالفه  
 بدون اذن سوا قبض أولا  
 فقال  
 ومالك امر لا يملكه

وأما حتى لا يضمن اه وفي البرائة من الرابع من العارضة استعار قدر الغسل الثياب  
 ولم يسلمه حتى يتركه لا يضمن اه وفي جامع الفصولين العارضة لولم مؤقتة فامسكها بعد الوقت مع  
 امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وفي الحامدية والمكث المعتاد عمو  
 وانظر ما ياتي عنه في قول المصنف فلما كانت مؤقتة فامسكها بعد استخدامها لم يكتسبها اه وانظر  
 ما سكت به في ان شاء الله تعالى والقول في اطلاق العارضة وتقييدها قول المعبر (قوله او فيه  
 ضرر) يعني في رجوع المعبر على المستعير (قوله فتبطل) أي بالرجوع (قوله كن استعارامة  
 لترضع ولده) (قوله بالامة لان الحرية لاستعاره وعلال المسئلة في العدة بان المرور عرفا كاشروط  
 شرط اه قال في الخاتمة رجل استعار من رجل أمة لترضع ابنه الفارضة فلما صار الصبي  
 لا يخذل الا بدهم قال المعبر ردد على خادى قال أبو يوسف ليس له ذلك أي طاب الرد وله أجر مثل  
 خادمه الى ان يقطع المعبر اه (قوله فله أجر المثل) أي للمعبر والاولى فعلية أي فعل المستعير  
 (قوله الى النظام) ومثله حالوا استعار دابة ليغزو عليهم فانظما ابنه عدان وصل الى دار النمر  
 ولا يبعد دابة يكتريه أو يشتريه في ذلك الحل بطات العارضة وان كانت اتقى في يده باجر المثل الى  
 ان يجد كرا أو شرا كذا في الخ و ينبغي أن يلحق بدار الحرب مالوطا عليه منه في المفازة تويرا بدقوله  
 الى موضع يحد منه كرا أو شرا أي يضمن وأجر المثل حتى لو كان في مكان أو وصل اليه وطالب  
 أن يضمن أجر المثل أو يضمن المثل في الشراء ينبغي ان لا يكاف وكذا لو وجد يضمن وأجر المثل لكن  
 لم يوجد معه مئة ما يشتري به أو يستأجر ولا يعطونه الاحلاف لراجع (قوله وقامه في الاشياء)  
 حيث ذكره ثلثين فيما اقول للرجوع في نفس الغار في قبيل المدف في مكان لا يقدري على الشراء  
 والكرا فله أجر المثل وفيما اذا استعار أرضا للزراعة وزرعها ثم خذ منه حتى يجرده ولو  
 لم يؤقت وتترك باجر المثل اه وعز ذلك للخاتمة فوجع جرت ما كان للمستهير ان لا يدفعه اليه لانه  
 ضرر بين وعلى المستعير أجر المثل من الموضع الذي طلب صاحبه الى أدنى الموضع الذي يجده  
 شرا أو كرا اه ومنه يعلم ما في عبارة الاشياء من الإيجاز البالغ حد الانجاز وكذا في قوله اذا  
 استعار أرضا الى قوله وتترك باجر المثل قال في الخاتمة ولو ان رجلا أعار أرضا ليزرعها أو وقت  
 لذلك وقتا ولم يؤقت ولم يقارب الحصاده ذلك وفي الاستحسان لا يكون ذلك حتى يحدد الزرع  
 لان المستعير لم يكن مبتلا في الزراعة فتترك الأرض في يده الى الحصاد بالاجارة وتضمير الاجارة  
 اجارة اه ومنه يعلم ما في كلام الاشياء من الإيجاز تأمل وسما في (قوله وفيها معز بالقيمة)  
 لم أجده في القيمة في هذا الحل وعبارة الاشياء تلتزم العارضة فيما اذا استعاره جدار غيره لوضع  
 جذوعه ووضعها ثم باع المعبر الجدار فان المشتري لا يضمن من رفعه أو قبل لا بد من شرط ذلك  
 وقت البيع كذا في القصة فسكان الاولى - حذف انهم (قوله لوضع جذوعه) أو أرضا للحفر  
 سر داب (قوله وقيل نعم) مثل المشتري الوارث فيما ذكر لكن للوارث ان يامر برفع الجذوع  
 والمبرداب بكل حال اه يرى أي ولو مع شرط القه راد وقت وضع الجذوع أو وقت حفر  
 السر داب بخلاف المشتري حيث لا يضمن من الرفع مع هذا الشرط اه أبو السعد ودر قوله  
 الا اذا شرطه وقت البيع أي اذا شرطه بالتابع بقاء الجذوع والوارث في هذا بخلاف المشتري الا  
 ان الوارث ان يامر برفع البناء على كل حال كما في الهندية ومنه يعلم ان من اذن لاحد دورته

أو فيه ضرر فتبطل وتبقى  
 العين باجر المثل كن  
 استعار أمة لترضع ولده وصاد  
 لا يخذل الا بدهم فله أجر المثل  
 الى النظام وقامه في الاشياء  
 وفيها معز بالقيمة تلتزم  
 العارضة فيما اذا استعار  
 جدار غيره لوضع جذوعه  
 فوضعها ثم باع المعبر  
 الجدار ليس للمشتري  
 رفعها وقيل نعم الا اذا  
 شرطه وقت البيع

(وأخذت منك عبدى)  
 وبيرت دارى شهر انجانا  
 (ودارى) مبتدأ (لأن)  
 خبر (سكى) تمييز أى  
 بطريق السكى (و) دارى  
 لأن (عـرى) مفعول  
 مطلق أى أعزتم الك عـرى  
 (سكى) تمييزه يعنى جهات  
 سكتها لأن مدة عـرى  
 (و) اهدم لزوجها (يرجع  
 المعير متى شاء) ولو مؤقتة

لإدراك فى الشئ علمه لأنه لا يثبت أحد من الأبنية وهى القرينة الحالية (قوله) وأخذت منك  
 عبدى (انما كان عارية لأنه أذن له فى الاستخدام عبنى وهو كحكمة على دابتي صريح فى العارية  
 كناية فى الهبة وكان الأولى الختام اسم الإشارة هنا وفيما بعده كفى الدرر لوجه الذى ذكرناه  
 (قوله) شهر انجانا أى بالعوض وكذا الولم يقل شهر أوجه عارية أحد قولين وقد قيل لا يكون  
 عارية وظاهر الهندية اعتماده ومثله فى الجرح عن الغاية أى بل اجارة فاسدة وقد قيل بفسادته  
 فخرية وينبغى هذا لأنه إذا لم يصرخ بالمدة ولا بالعوض فالولى أن يكون عارة من جعله عارة مع  
 القصر بحد المدة ون العوض كذا أفاده شيخ سيدى الوالد رحمه الله تعالى ونقل الرملى فى  
 حاشية الجرح عن اجارة البرازية لأنه قد اختلفت بالاجارة حتى لو قال أبرت منك منافعها سنة  
 بالعوض تكون اجارة فاسدة لا عارية اهـ فقام له مع هذا وسبق فى أول الاجارة اهـ (قوله)  
 ودارى لى الخ) لأن قوله دارى لأن كان تأكيد العين ظاهر فهو يحفل عليك المنفعة وقوله  
 سكى يحكمى العارية فحملنا الحمل على الحكم حوى (قوله) تمييز أى عن التسمية الى الخطاب  
 أى ملكتم الك سكتى وهذا أولى عما فى المغرب والله تعالى من أمه لأنهم يجوزون أن يكون خبرا  
 ولك متعلق به أو بالنسبة بين المبتدأ والخبر كفى قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام حوى عن  
 الحفيد على صدر التبريع (قوله) أى بطريق السكى أى نسبة دارى لك بطريق سكتها  
 لتأكيد عينها وهو حقيقة العارية (قوله) مفعول مطلق أو ظرف أى مدة عرك فتمتنى  
 وهو ما أشار اليه الشارح بهدوه ووجه آخر لكنه مزج احتمالا باحتمال (قوله) تمييز أى تمييز  
 عـرى قال الزبلى لأن قوله دارى لك يحتمل أن يكون له رقيمتا ويحتمل أن يكون له منفعتهما  
 ولو قال فى لك اتسكنما كان تأكيد الدار لأنه أضاف التملك الى رتبة الدار وقوله لتسكنها  
 مشورة فلا تبيع به فضيلة العقد اهـ اتقانى (قوله) يرجع المعير متى شاء) أقوله عليه الصلاة  
 والسلام الخصة مردودة والعارية مؤداة وجه الاستدلال ظاهر وفيه نعم بعد التخصيص  
 لما عرف ان المنفعة عارية خاصة عنه ولان المنافع تحدث شيئا أو يثبت الملك فيها بحسب  
 حدوثها فرجوعه امتناع عن عليك ما لم يحدث له ذلك زبلى (قوله) ولو مؤقتة) لكن بكرة قبل  
 تمام الوقت لأن فيه خلاف الوعد ابن كمال (أقول) من هنا تعلم ان خلاف النوع مكرره لأحرام وفى  
 الذخيرة بكرة تغزى لأنه خلاف الوعد ويستحب الوفاء بما له هذا لكن استظهر العلامة أبو السعود  
 كراهة التحريم ووفى شيخه بحمل ما فى الذخيرة ومن نحا نحوها بان الكراهة للتغزى على ما إذا  
 وعد وكان من نية الوفاء ثم طرأ الخلاف فلا يخالف اهـ قال سيدى الوالد رحمه الله تعالى بالزم  
 الوفاء بالعقد شرعا والمسئلة فى الاشتباه من الخطر والاباحة وتفصيلها فى حواشيه وقال فى  
 الهندية واما أنواعها فاربعة أحدها ان تكون مطلقة فى الوقت والانتفاع وحكمه ان  
 للمعير ان يتنفع بها بالى نوع شاء وأى وقت شاء والثانى ان تكون مقيدة فى ما لا يتجاوز  
 ما سماه المعير الا اذا كان خلافا الى خبر والثالث ان تكون مقيدة فى حتى الوقت مطلقة فى  
 الانتفاع والرابع عكسه فلا يمتد على ما سماه المعير هكذا فى السراج الوهاج وفى فتاوى  
 القاضى ظهير الدين اذا كانت العارية مؤقتة بوقت فامسكها بعد الوقت فهو ضمن ويستوى  
 فيه ان تكون العارية مؤقتة نصا أو دلالة حتى ان من استعار قداما ليكسر الخطب فكسره

ولا يغفر من كاسباني آخر الكتاب فقوله أي علمنا أي أنك تزعمها وتنفها ط (قوله لانه صريح بجواز المخ) عبارة العيني والدرر لان الاطعام اذا اضيف الى مال الاطعم كالارض يراد به غلظ الط - لا قلا لاسم الحمل على الحال وحاصله ان المرصع ما لا يحتمل غيره وهو يكون حتمية وجواز الان المعترف فيه قرينة مانعة من المعنى الحقيقي فالذلك كان صريحاً لا يحتمل غيره بخلاف الكتابة فانها لا يعترف بها قرينة (قوله ومنحك) اصله ان يعطى الرجل ناقة أو شاة يشرب لبنها ثم يردّها اذا ذهب دراهم كقولك حتى يسيل في كل من اعطى شاة - ومنحك اذا اراد به الهبة فاذا ملك العين والابن على اصل وضعه اه زباني (قوله نوبى أو جارى بى هذه) أى باسم الاشارة ولم يكتف باضافة الثوب والجارية الى نفسه لانه لا يلزم من الاضافة اليه ان يكون الثوب أو الجارية معيناً لاحتمال أن يكون له أكثر من ثوب وجارية لانه يشترط عدم جهالة العين المستعارة كاستحقاق حصة من سقط قول السيد الجوى ينظر ما الداعى الى اتحاشى اسم الاشارة في هذا وما بعده وهذا أغتبت الاضافة الى نفسه عن ذلك (قوله لانه صريح) هذا ظاهره في محبتك اما حاشيتك فقال الزباني انه مستعمل فيها بقال جعل فلان فلان على دابته يراد به الهبة تارة والعارية اخرى فاذا نوى احداهما صحت نيته وان لم تكن له نيته جعل على الادنى كى لا يلزمه الاعلى بالشك اه وهذا يدل على انه مشترك بينهما لكن انما يراد به العارية عند التجرد عن النية لا يلزمه الاعلى بالشك ط وفي الكتابة للتسوية وقوله في الهداية ومنحك هذا الثوب وجعلت على هذه الهداية اذ المراد به الهبة لانهم قالوا عليك العين وعند ارادته الهبة يعمل على قلبك المنافع تجوز امش كل من وجوه احدها قوله اذ المراد به الهبة وكان ينبغي أن يقول اذ المراد به ابدل التعديل ويمكن ان يجاب عنه بان الضمير يرجع الى المذكور كقوله نعمالى عوان بين ذلك وثانيها انه جعل هذين اللفظين حقيقة لتلك العين وبجواز التعليل المنفعة ثم ذكر في كتاب الهبة في بيان آله اظهروا جعلت على هذه الهداية اذا نوى بالجل الهبة وعلى بان الجل هو الارز كتاب حقيقة فيكون عارية لكنه يحتمل الهبة وثالثها انه لما كانا التعليل العين حقيقة والحقيقة تراد باللفظ بلائيه فقد عدم ارادة الهبة لا يعمل على قلبك المنفعة بل على الهبة وفي المستصحبى شرح النافع قلنا اجاز ان يكونا قلبك العين حقيقة وقلبك المنفعة مجازا والى هذا حال صاحب الهداية في كتاب العارية ويكون التقدير اذ المراد به الهبة وأراد به العارية أى لانه اذا المراد به العارية أى لانه اذا المراد به العارية لا يضار الى الهبة فى كتاب الهبة ويكون قوله اذ المراد به الهبة للتاكيد أى لان مطلق الكلام يحتمل على العارية فليس المراد به التقيد ويحتمل ان يكون المعنىان حقيقة هما وانما تخرج احدهما لانه أدنى الامرين فيحصل عليه للتيقن اه كذا فى الكتابة موضعا (قوله بها) أى بالنسي لان هذا اللفظ مستعمل فيها بقال جعل فلان فلان على دابته يراد به الهبة تارة والعارية اخرى فاذا نوى احداهما صحت نيته وان لم يكن له نيته جعل على الادنى زباني واما منحك فقد علمت انه كذلك لان معناه اذ المراد به الهبة العارية لان المخ لتعليل العين عرفا وعند عدم ارادته يعمل على قلبك المنافع وان اراد به الهبة فاذا ملك العين والابن على اصل وضعه (قوله أى مجازا)

لانه صريح بجواز المخ  
اسم الحمل على الحال  
(ومنحك) يعنى أعطيتك  
(نوبى أو جارى بى هذه)  
وجعلت على دابتي هذه  
اذا لم يرد به (منحك)  
وجعلت (الهبة) لانه صريح  
فقد العارية بالنسي  
والهبة بها أى مجازا



جارا فقل لذللك الرجل في حماران في الاصطبل فخذ أحدهما وذهب فخذ أحدهما وذهب به  
 يضمن إذا هلك اه وقد مناعناه قريسا وفي النهاية من الهبة وعقد التملك يصح في المشاع  
 وغيره كالبيع بانواعه يعني الصحيح والقاسد والمصرف والسلم فان الشئ يوع لا يمنع تمام  
 القبض في هذه العقود بالاجماع (قوله ويبيع) وكذا اقرضه كما مر وكذا ايجاره من  
 الشريك لا الاجنبي وكذا وقفه عند أبي يوسف فلا فلاحه وفيما يحتمل القسمة والافراز  
 اتفاقا وان في الكسبة بقول محمد واخنا مر شايخ يلج قول أبي يوسف وامامه دعيته بخافزة  
 وتكون مع الشريك وامامه بخافزة كما اذا دفع اليه انفاقا قال خيمه ثمة قرض وخمسة مائة  
 شركة كذا في النهاية هنا وامامه فمقتصور قال البرازي وعليه الفتوى وذكره في  
 الفصول صورا وامامه فمقتوره فكسبته فانما لا تجوز في مشاع بقسيم الا اذا نص دق بالكل على  
 اثنين فانه يجوز على الاصح وعامة في أوائل هبة البحر وان ان شاء الله تعالى (قوله لا تنقصي  
 للجهالة) كذا في بعض النسخ وفي بعضها الامانة وهي أولى وفي القديمي ما يفيد رد هذا  
 التعليل حيث قال بشرطها تعيين المستعار حتى لو قال في حماران في الاصطبل الخ  
 ما قدمناه من الخلاصة (قوله لعدم لزومها) لاحاجة اليه اذ جهالة عين المشاع لا تمنع  
 في اللزوم أيضا ولذا جازي به مع ان البيع لازم والحاصل أن اعارة المشاع تصح كبقا كان  
 أى في الذي يحتمل القسمة أولا يجهلها من شريك أو اجنبي وكذا اعارة الشئ من اثنين أو رجل  
 أو فصل بالانصاف أو بالاثلاث كافي القنية (قوله وقالوا لعاف الدابة على المستعير) لان نفعه له  
 فنفعه عليه (قوله وكذا انفعة العبد) أى مطلقة كانت أو مؤقتة كما في المتخ (قوله اما كسوته  
 فعلى الماعز) لان الاعارة بغير لافعة ولا ماعز الرجوع عنها في كل حين فكان زمنها غير متطلب  
 عادة والكسوة مؤقتة كون في الزمان المستطيل الا يرى انه شرط في ثوب الكسوة في كفاية العين  
 ان يمكن بقائه ثلاثة أشهر فصاعدا والمنافع تحدث في كل آن وتجب دفي آن غير آن وبقاؤها  
 غير لازم وان ذكر لها مدة فلولدت العارية بقدرها خرجت عن موضوعها ولو صرح برجوعه  
 انتهى للمستعير بذهاب كسوته من غير حصول انتفاعه (قوله وهذا) يعني انما يكون تملك  
 منافع العبد عارية ونفعه على المستعير لو قال له اعطني عبدا لك اخذ دقي أو اعرفني عبدا لك  
 اما لو قال المالك اخذه واستخدمه كان ابداعا اذ نابا الانتفاع به والعبد ودعيته فنفعه على  
 المودع كافي الهندية والبرازية وغيرهما (قوله لانه ودعية) الاقرب انه اباحة للانتفاع  
 اذ لو كان ودعية لما جاز له الانتفاع بها أو يقال انها ودعية اياح له المالك الانتفاع بها وفي  
 الهندية عن القنية دفعت لآ هذا الحمار لتسعه له ونفعه من عندك عارية اه (قوله لانه  
 صريح) أى حقيقة قال قاضي زاده الصريح عند علماء الاصول ما انك كشف المراد منه في  
 نفسه فيتناول الحقيقة الغير المهجورة والجارح المتعارف اه فالاول اعرتك والثاني اطعمتك  
 أرضي (قوله أى غلتها) قال في البحر لان الاطعام اذا اضيف الى مال يؤكل عينه يراد به  
 ما يستعمل منه مجازا لانه محله اه ولو قال اطعمتك هذا الجزر فهو عارية لان ان يريد الهبة  
 هندية وهذا يفيد تقييد الارض بما اذا كان فيها غلة والفلاحة لهذا التركيب وفيه  
 ان المراد انه عارها له ابرزها فانه اذا عير بالاطعام اخضت عاريته بالانتفاع بجزائها فلا يبي

وفيه بعض لان جهالة  
 العين لا تنقص للجهالة  
 لعدم لزومها وقالوا لعاف  
 الدابة على المستعير وكذا  
 نفقة العبد اما كسوته فعلى  
 الماعز وهذا اذا طلب  
 الاستعارة فلو قال المولى  
 اخذه واستخدمه من غير أن  
 يستعيره فنفعه على المولى  
 أيضا لانه ودعية (وتصح  
 ناعرتك) لانه صريح  
 (واطعمتك أرضي) أى  
 غلتها

بفتح ما سبقتي قريمان قول المولى خذ واستخدمه والظاهر أن هذا هو المراد بما نقل عن  
 الهندية ركنها الإيجاب من المعبر. وأما القبول من المستعير فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة  
 اه أي القبول صريحاً غير شرط بخلاف الإيجاب. وهذا قال في الترخيص أن الاعارة  
 لا تثبت بالسكوت اه والألزم أن لا يكون أخذها قبولا (قوله وحكمها كونها أمانة) فان  
 حكمك من غير تعدل بضمين وان تعدى ضمن بالاجماع ولو شرط الضمة ان في العارية هل يصح  
 فالشايخ يحتفلون فيه وفي خلاصة الفتاوى رجل قال لا تخرا عني فان ضاع قاله ضامن  
 قال لا بضمين هندية عن غاية البيان. ومثله في الافتقار عن المعهوات (قوله قابلية المستعار)  
 أي يمكن الانتفاع بالمعبر مع بقاء عينه فلو أعاره مكيلاً أو موزوناً لا يمكن الانتفاع به إلا بامتلاكه  
 كان كناية عن القرض ولا يصح اعارة الامه للوطول من تحت وصاية للخدمة لعدم قابلية  
 المعار لذلك الانتفاع لان الاباحة لا تجرى في القروض ولا يجوز التبرع بمنافع الصغير ولم يجعل  
 عارية الامه نكاحاً كما جعل في عارية المكيل والموزون قرضاً لا مشاكاة بين القرض والعارية  
 لان كلامهم ا تبرع غير لازم لصاحبه أن يرجع به متى شاء والنكاح لازم فلا يشهد بالفظ لا يدل  
 على الزوم ومن لازم النكاح البذل وهو المهر بشرط العارية عدم ذكر البذل قال في الهندية  
 ومن شرائطها العقل فلا تصح الاعارة من الجنون والصبي الذي لا يعقل. وأما البلوغ فليس  
 بشرط حتى تصح الاعارة من الصبي المأذون ومنها القرض من المستعير ومنها أن يكون المستعار  
 مما يمكن الانتفاع به بدون استئجاره فان لم يمكن فلا تصح اعارته كذا في البدائع. قال الحاکم  
 الشيباني في النكاح وعارية الدراهم والذناير والفلوس قرض وكذلك كل ما يكال أو يوزن أو يعد  
 عدداً مثل الجوز والبيض وكذلك الاقطان والصوف والابر وبهم والكافور وسائر متاع العطر  
 والمندالة التي لا تقع الاجارة على منافعها قرض وهذا اذا أطلق العارية فالماذا بين الجهة كما  
 اذا استعار الدراهم والذناير ما يبر بها ميزاناً أو يزين بها كائناً أو يتجمل بها أو غير ذلك مما لا  
 ينقلب به عينه لا يكون قرضاً بل يكون عارية فلا يملك المنفعة المستأذنون غيرها ولا يجوز له  
 الانتفاع بها على وجه آخر غير ما ساء كذا في غاية البيان. اذا استعار آنية يتجمل بها أو سقا  
 محلى أو سكبناً محلى أو منطقة مفضضة أو خاتماً لم يكن شيء من هذا قرضاً كذا في النكاح. ولو  
 قال لا تخرا عني هذه القصعة من التريد فاخذها أو كلها عليه مثلها أو قيمتها أو هو قرض الا اذا  
 كان ديناً مما باسطة حتى يكون ذلك دلالة الاباحة كذا في الخلاصة. وباقى في كلام الشارح في  
 أثناء الكتاب عن الصيرفة في العيون استعار من آخر رقيقة برقع بها قصه أو خشية يدخلها في  
 ثائه أو آجرته فهو ضامن لان هذا ليس بعارية بل هو قرض وهذا اذا لم يقل لا ردّها عليك أما اذا  
 قال لا ردّها عليك فهو عارية كذا في المحيط انتهى (قوله لانها نصير اجارة) الاولى لانها نصير به  
 اجارة وقد نصوا ان الاجارة تنهقد بالفظ الاعارة (قوله وصرح في العبادية الخ) أشار الى ابراد  
 وجواب وهو ان العارية اذا كانت عليك المنفعة فكيف يصح اعارة المشاع فانه مجهول العين  
 فإشار الى الجواب بان الجهة المانعة من التملك الجهة المفضضة الى المنازعة وجهها العين  
 لا تفضى اليها ولذا جاز بيع المشاع وايداعه وقد نقل في الصرأن الذي لا يضر في العارية جهة  
 المنافع أما جهة العين فضره اذا كانت تفضى الى المنازعة لما في الخلاصة لو استعار من آخر

وحكمها كونها أمانة  
 وبشرطها قابلية المستعار  
 للانتفاع وخلوها عن شرط  
 العوض لانها نصير اجارة  
 وصرح في العبادية بجواز  
 اعارة المشاع وايداعه

المتأوى لقلاعن الطيبي القرض اسم مصدر والمصدر بالحقيقة الاقراض ويجوز كونه بمعنى  
 المقروض قال البلقي في فيه أى في الحديث ان درهم القرض بدرهم صدقة لكن الصدقة  
 لم يدر منها شئ والقرض عا دمه درهم فـ سقط مقابله وبقي ثمانية عشر ومن ثم لو ابرأ منه كان  
 عشر ونوابا بالاصل وهذا الحديث بعارضة حديث ابن حبان من أقرض درهم امرتين كان له  
 كأجر صدقة مرة وجمع بعضهم بان القرض أفضل من الصدقة ابتداء فامتاز به عن ابصون  
 وجه من لم يعتد السؤال وهى أفضل انتهى لما فهم من عدم رد المقابل وعند مقابل الخصوصيين  
 ترجيح الثانية باعتبار الاثر المستتب والحق ان ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال  
 والازمان وعليه ينزل الاحاديث المتعارضة انتهى ط (قوله مشددة) كأنه منسوبة الى  
 العارل ان طلبها عار وعبى صحاح ورده في النهاية بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم بانشر الاستعارة  
 فلو كان العار في طلبها بانشرها وعول على ما في المقرب من انها اسم من الاعارة وأخذها من  
 العار العيب خطأ اه ومثله في معراج الدراية وذكر في البدرية انه يحتمل أن تكون العاربة  
 اسم ماضى ومعالا نسبيا كالكرمى والدردى نظيره كعبت وكبت صبغة تصغير وليس بقصغير  
 وفي المبسوط قبل العاربة مشددة من التعارور وهو التناوب كأنه يجعل للغير نوبة في الارتفاع  
 بما يمكنه على ان تعود النوبة اليه بالاسترداد متى شاء ولهـ هذا كانت الاعارة في المكمل والموزن  
 قرضا لانه لا يتنفع به الا بالاستعمال فلا تعود النوبة اليه في عمنه ليكون اعارة حقيقة وانما  
 تعود النوبة اليه في مثله وما يملك الانسان الارتفاع به على أن يكون مثله مضونا عليه يكون  
 قرضا انتهى ومثله في الكفاي (قوله وتختف) قال الجوهري وقد تختف منسوبة الى العار  
 ورده الراغب بان العاربانى والعاربة واوى وبالمشتقات يقال استعاره منه واستعاره الشئ على  
 حذف من (قوله اعارة الشئ قاموس) قال في المنع عنه اعارة الشئ واعاره منه وعاوره ايا  
 وتعود واستعاره طلبها واعوروا الشئ وتعودوه وتعاوروه تدلولوه اه وفي المبسوط  
 انه من العر بفتح العين التماثل بالاعوض ورده المطر زى لانه يقال استعاره منه فاعاره واستعاره  
 الشئ على حذف من والصواب ان المنسوب اليه اعارة اسم من الاعارة ويجوز أن يكون من  
 التعارور التناوب فهـ سنانى (قوله عليك المنافع) اشار به الى رد ما قاله الكرخى من انها اباحة  
 تقع وما في المتن مختار أبى بكر الرازى وهو الصحيح وهو قول عامة أصحابنا كما في الهندية عن  
 السراج وعليه المتن وأكثر الشروح ويشهد لسانى المتن كثير من الاحكام من انعقادها باللفظ  
 التملك وجواز أن يبيع ما لا يختلف بالمستعمل ولو كان اباحة لما جاز لان المباح له ليس له أن يبيع  
 غيره كالمباح له الطعام انفس له أن يبيع غيره وانعقادها باللفظ الاباحة لانه استعمل للتملك كما  
 البصر وانما لا يفسد هذا التملك الجاهل لكونه لا يفتضى الى المنازعة لعدم لزومها كذا قال  
 الشارحون والمراد بالجاهل الجهالة بالمنافع المألفة لاجهالة المـ بين المستعارة وبين لسل ما في  
 الخلاصة لو استعار من آخر حمارا فقال ذلك الرجل لى حماران فى الاصطبل فخذأ أحدهما  
 واذهب به بضعن اذاهلك ولو قال له خذأ أحدهما أهمـ اشئت لا يضمن كفى المنع (قوله بجانا)  
 أى بالاعوض قال فى القاموس الجمان ما كان بلا بدل (قوله لزوم الايجاب والقبول ولو فعلا)  
 أى كالتعاطى كفى القهـ سنانى وهذا ما بالغة على القبول وأما الايجاب فلا يصح به وعليه

مشددة وتختف اعارة  
 النفى قاموس وشرا  
 (عليك المنافع بجانا)  
 أقاد بالتملك لزوم الايجاب  
 والقبول ولو فعلا

التسنى \* فليان خرج من الطاحونة لينظر الماء فمهرقت الحنطة ضمن ان ترك الباب مفتوحا  
وبعد من الطاحونة كذا في الخلاصة بخلاف ذلك الخان وهي خان قنم اما ازل ولا يكل منزل  
مقفل فخرج وترك الباب مفتوحا فصاروا خدشوا بالابيض كذا في الوجيز للكردي  
\* قال المودع المالك انا اذهب الى المزرعة واريد ان اضع وديعتك في بيت جاري فقال له المالك  
ضعها فوضعها وذهب الى المزرعة ورجع فاخذها من الجار وجاء الى بيته ووضعها في  
فضاعت من داره هل يضمن المودع الاول أم لا ينبغي الضمان كذا في الذخيرة معربا عن عبارة  
فارسية \* ولو كان عنده كتاب ودبعة فوجد رقيقه خطا بكمه أن يصلحه اذا كره ذلك صاحبه كذا  
في الملقط انتهى (اقول) وهذا بخلاف اصلاح غلط المصحف اذا كان يحيط بناسب فانه يجب  
حينئذ كما يأتي في آخر العاربية \* وفي الهندية اودع عند رجل منك ضبعة والى لك ليس  
باصح ثم جاء الذي الصك باصحه وادعى تلك الضبعة والشهم والذين بذلوا خطوطهم أو أن  
يشهدوا حتى يروا خطوطهم قالوا نرى باصر المودع حتى يريهم الصك ابروا خطوطهم ولا يدفع  
الصك الى المدعى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العاتية \* دفع الى رجل مال لا يشترط على  
العرس فان كان المدفوع دراهم ليس له أن يحبس لنفسه شيئا ولو نذر به نفسه ليس له أن يلقط  
منه كذا في محيط السرخسي وكذا ليس له أن يدفع الى غيره لينثره كذا في السراج الزجاج  
ومثل المال السكر كذا في الغائية \* وسئل عن أمة اشترت سوارين بمال اكتسبته في بيت  
مولاهما وودعتهم ما امرأة فقبضت تلك المرأة ولم يكن ذلك باذن مولى الجارية فهل يكت  
الودبعة هل تضمن فقال نعم لان ذلك ملك المولى ولا يدع بغير اذن فصار تخاصمة كذا في  
الفتاوى القسبية انتهى ما في الهندية والله تعالى اعلم وأسأله العظيم

### (كتاب العاربية)

شمر وعيهم بالكتاب وهو قوله تعالى ويمنعون الماعون والماعون ما ياتى اورونه في العادة وقيل  
الزكاة فقد ذم الله تعالى على منع الماعون وهو عدم اعارته فتكون اعارته محمودة وبالسنة وهي  
ماروى البخارى انه عليه الصلاة والسلام استعار من أبي طلحة قريشيه المندوب فركبه حين  
كان فزع في المدينة فلما رجع قال مارا بياض من شئ وان وجدناه لبحرا وبالاجماع فان الامة  
أجبت على جوازها وانما اختلفوا في كونها مستحبة وهو قول الاكثرين أو واجبة وهو قول  
البعض انتهى (قوله لان فيها غلبا) أى وايداعا فتكون من الودبعة بمنزلة المفرد من  
المركب والمركب مؤخر عن المفرد ويحتمل أن يكون اشارة الى ما ذمنا في الودبعة من انه من  
باب الترقى والانسب في التركيب أن يقول ذكرا بعد الودبعة لاشتراكه ما في الامانة وأخبرها  
لان فيها غلبا (قوله النيابة عن الله تعالى في اجابة المضطر) أى ان المنة مضطر وقال  
تعالى ان يجيب المضطر اذا دعاه وقد أغاثه المعبر فكأنه نائب عن الله تعالى في اغاثته وان كان  
فعل الماعون الله تعالى فلا نيابة في الحقيقة ففعلها قد تخلف في هذا الخلق وورد تحتها وابطاخلاق  
الله (قوله لانها لا تكون الا لاحتاج) أى غالبا (قوله والقرض بثمانية عشر) حقيق  
بعضهم ان نواب الصدقة أكثر وان افرادها أكثر كذا وان كانت في القرض أكثر كما قال

(كتاب العاربية)

أخبرنا عن الودبعة لان فيها  
تبايكا وان اشتركت في الامانة  
ومحاسبته النيابة عن الله  
تعالى في اجابة المضطر لانها  
لا تكون الا لاحتاج  
كألف قرض فلذا كانت  
الصدقة بعشرة والقرض  
بثمانية عشر (هى) لفة

\* قال اقبضه بشم وادله قبضه بدوتم - بخلاف قوله لا تقبضه الا بقبضه منه حيث لا يملك قبضه  
 ان ينهي عن القبض واستثنى قبضا بعضه منه اه ما في نور العين \* وفي الهندية من ترك باب  
 حاوئته فتوقا فقام واحد ثم واحد فغض عن ما ضاع على آخرهم كذا في المقتط \* رجل في يده  
 نوب قال له رجل اعطني هذا النوب فاعطاه اياه كان هذا على الوديعة كذا في الظهيرية \* سئل  
 ابن القنفذ عن دفع جواهر الى رجل لبيعها فقتل القابض انا اريه ما ناجر الاعرف قيمته  
 فضاة الجواهر قبل ان يريها قال ان ضاعت او سقطت بجر كنهه ضمن وان سرقت منه او  
 سقطت لمرأجة ما يمتنه من غيره لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى \* دفع الى امرأه رقعة من السقي  
 الماينة فقال عنها فضاة لا يضمن كذا في القنينة \* قال خلف سالت اسد اذن لعلي آخر درهم  
 فدفع المطلوب الى الطالب درهمين او درهم او قال خذ درهمك فضاة الدرهم ان قبل  
 ان يعين درهمه قال هالك على المطلوب وللطالب درهمه \* ولو قال له حين دفع اليه الدرهم الاول  
 هذا حقك فهو مستوفى ولا ضمان عليه الدرهم الاخر كذا في التاترخانية \* صبي بعقل البسيع  
 والاشرا مشجور عليه اودعه رجل ألف درهم فادرك ومات ولم يدبر محال الوديعة فلا ضمان في  
 ماله الا ان يشهد الشهود انه أدرك وهي في يده فحينئذ يضمن بالموت عن تجهيل كذا في الظهيرية  
 والحكم في المعنوية نظير الحكم في الصبي اذا افاق ثم مات ولم يدبر محال الوديعة لا ضمان في ماله  
 الا ان يشهد الشهود انه افاق وهي في يده وان كان الصبي اذ وناله في التجارة والمسئلة بمجالها  
 فهو ضمان للوديعة وان لم يشهد الشهود انه أدرك وهي في يده وكذا الحكم في المعنوية اذا كان  
 ما ذوناله في التجارة كذا في الذخيرة \* اذا قال المستودع للمودع وهب لي الوديعة او بعتمني  
 وانكوب الوديعة ثم هلك لا يضمن المودع كذا في الخلاصة \* سئل عن اودع عن آخر اواني  
 صدرت استقرضها بعد زمان فرد عليه ستة فقال المالك كانت سبعة فابن السابيع فقال لا أدري  
 اودعتني ستة او سبعة ولا أدري ضاعت أو لم تكن عندي وتارة يقول لا أدري هل جاني من  
 عنده ذلك رسول فاستردوها ووجه اليك أم لا هل يضمن قال لا لانه لم يقر بضاعته فلا ينافض كذا  
 في فتاوى النسفي \* رجل استقرض من رجل خمسين درهما فاعطاه غلطاً ستين فاخذ العشرة  
 ابردها فهلكت في الطريق يضمن خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي وديعة  
 كذا في السراج الوهاج وهو الاصح هكذا في التاترخانية وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة  
 اسداسه كذا في فتاوى حاضيجان \* له على آخر خمسون فاستوفى غلطاً ستين فلما علم اخذ عشرة  
 لارد فهلكت يضمن خمسة اسداس العشرة لان ذلك قرض والباقي امانة كذا في الوجيز  
 للكردي \* رجل له على رجل ألف درهم دين فاعطاه ائتين وقال ألف درهمه قضاه من حقك  
 والباقي يكون وديعة فقبضها وضاعت قال هو قابض حقه ولا يضمن شيئا كذا في المحيط \* اودعه  
 بقرة وقال ان ارسلت ثبرائك الى امرأتي فاذهب بيعة رقي أيضا فاذهب بها دون ثبرانه  
 فضاة لا يضمن كذا في القنينة \* اودع شاة فذفعتها مع غنمه الى الراعي للحنظ فمردت الغنم  
 يضمن اذا لم يكن الراعي خالصا للمودع كذا في القنينة \* الوديعة اذا كانت قراما فخذها المودع  
 وصدهم السطع ونسبها فذهب به الريح واعادتها الى المكان الذي كانت فيه من البيت  
 لا يبرأ عن الضمان لانه لو وجد منه القصد الى ترك التعدي كذا في خزائن المائتين \* في فتاوى

معه رقبته فبين انهم مروق فقال رد دته على من اخذته منه ببرأ كغاصب الغاصب اذا  
رد على الغاصب ببرأ في الذخيرة انما ببرأ الوأبب رده بحجة في عهدة التاوى هذا كغاصب  
الغاصب اذا قال ردت على الغاصب صدق بيئته لا بدونه امتنق. قال ثلثت منذ عشرة ايام  
وبرهن ربي انما كانت عنده منذ يومين فقال المودع وجدته اختلفت تقبل ولا يضمن ولو قال  
أولا ليست عندهى ودبعة ثم قال وجدته اختلفت ضمن اه فنية \* دلال دفع قوبالى ظالم لا يمكن  
استرداده منه ولا اخذ الخ يضمن اذا كان الظالم معروفا بلا \* ن خرج المودع وترك الباب  
مفتوحا ضمن لو لم يكن في الدار احد ولم يكن المودع في مكان يسمع حسن الداخل عهدة المودع  
لو حفظها في حرز لا يضمن مال ضمن والمراد حرز غيره أما لو استاجر بيتا منه - وعظما فيه لم  
يضمن ولو لم يكن فيه ماله \* حى مودع استأجر بيتا في مصر أو دعه فيه واحرزها فيه وسافر  
وتركها فيه لم يضمن ه صغ تختم بخاتم الودبعة قبل ضمن في الخضر والبنصر لا في غيرهما  
وبه يفتى وقيل ضمن في الخضر لا في غيره بماله المرحمن ونضمن المارة مطلقا لانه استعمال منها  
خلاصة في الاقضية \* ادعى وكالة بقبض دين أو ودبعة فاقرب المطلب في الدين يؤمر بدفعه  
البهوف العيين لا يؤمر في ظاهر الرواية وذكر في محل آخر من الخلاصة في الشرف بينهما ان  
القرار في الدين لا في ملك نفسه وفي الودبعة لا في ملك غيره اه قال ولو اقر بالوكالة وانسك  
المال لايهيم خصما ولا تقبل البيئته على المال الا أن تقع البيئته على الوكالة أو لم يثبت كونه  
خصما باقيا للمطالبة لانه ليس بحجة في حق الطالب وان أقر بالمال وانسكروا لوكالة لا يحلف  
الوكيل المطلب على العاين بوكالة اذ الحلف يرتب على دعوى صحيحة ولم يصح اذ لم تثبت وكالة  
فلم يصح خصما الا اذا قامت البيئته على الوكالة والمال يقبل عهدة اى حصة بناء على أن وكيل  
قبض الدين يملك الخصومة عهده \* ه لا يؤمر بدفع الودبعة الى الوكيل بقبض الرصدقة  
اذا أقر بمال الخبير بخلاف الذين \* فن عن محمد لو صدقة بجه بدفع عين كدين غر وكذا عن  
أبي يوسف \* حصى خوصدقه أو كذبه أو سكنت لا يجبر بدفع الودبعة ولو دفعها الا يتردد لو حضر  
ربه أو كذبه في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل لو صدقة ولم يشترط عليه الضمان وان رجع  
بعينه لو قائما وبقيته لو هالكا \* قال صاحب جامع الفصولين أقول لو صدقة ودفعه بلا شرط  
فيبني أن يرجع على الوكيل لو قائما اذ غرضه لم يحصل فله نقض وقضه على قياس ما مر عن  
الهامة من ان المدينون يرجعون دفعه الى وكيل صدقة لو باقيا كذا هذا ه شجع لو لم يؤمر بدفع  
الودبعة ولم يسألها اختلفت قيل لا يضمن وكان ينبغي ان يضمن اذا المنع من الوكيل بزمه كما نعه من  
المودع ولو سلمه الى الوكيل لا يتردد لانه سعى في نقض ما دفعه \* ذخيرة لكل زيد الغائب بقبض  
ودبعة بقبضها زيد قبل أن يبلغ ذلك فانما يغير المالك ضمن زيد أو الدافع ولو علم الدافع  
بالتوكيل لا يترددنا الا لا مودع ان يدفعه (يقول الحقير) الظاهر انه يبر الدافع لا يتردد كون  
قبضه حين قبض فصولا والله تعالى أعلم عن وكاه بقبض الودبعة في اليوم فله قبضه غدا ولو  
وكاه بقبضه غدا لا يملك قبضه اليوم اذكر اليوم للتجديد فكانت قال انت وكيلى به الساعة  
فاذا ثبت وكالته الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكالة الغد وكالة اليوم لا يصح باولاد لالة  
وكذا لو قال قبضه الساعة فله قبضه بعدها ولو قال قبضه بعشر من فلان فقبضه بغيره جاز

فمن اذا خالف شرطاً مقيداً فقصه \* أعطاه درهمه المنتقد فمخز فأنكسر برئ لو أمره بمخز واللا  
 ضمن وكذا لو أراه قساً فمخز فأنكسر فهو على هذا ١٥ \* وقبه معزى إلى قواش صاحب الحيط  
 قال له بعث دمي منك بناس أو بالثمن فمخز لاخرى ادلوا لوال أقضى فمخز لانه اطلاق قاورث  
 شبهة وهو هدر في اصح الروايتين عنداني حقيقة وتجب الدية في ماله في رواية ولو قال اقطع يدي  
 أو رجلي أو أقتل فني فمخز لم يجب شئ بالاجماع اذا اطراف كاموال فيصح الامر \* رقت  
 بخاري واقعة وهي رجل قال لاخر ارم السهم الى حتى آخذته فري السهم اليه باسم فاصاب  
 عينه فذهبت قال قاضيان لم يضمن كلوا قال له احن على يفي عليه لم يضمن وهكذا اتفق بعض  
 المشايخ فيه فاسوا على ما لو قال اقطع يدي الخ وقال صاحب الحيط الكلام في وجوب القود  
 أمالاشك انه يجب الدية في ماله اذ كفي الكتاب لو تضاربا بالوكزة أي النخس قال له بالقارسية  
 شت زون فذهبت عين أحدهما يجب التضام اذا أمكن لانه عدد ص وان قال كل واحد  
 منهم الاخر ده ده وكذا لو بارز في شاة على وجه التعليم أو الملاعبة فاصابت الخشبة عينه  
 فذهبت بقاد لوامكن ١٥ \* قال في مجمع الفتاوى ولو قال كل واحد منهما صاحبه ده ده وكرز  
 كل منه - ما صاحبه وكسر سمنه فلا شئ عليه بمخز ما لو قال اقطع يدي فقطعها قاضيان ١٥  
 والفى ظهر لي في وجهه ما ذكر في الكتاب انه ليس من لازم قوله ده ده اباحته عينه لاحتمال  
 السلامة مع المضاربة بالوكزة كاحتماله مع رى السهم فلم يكن قوله ارم السهم الى وقوله ده ده  
 صريحاً في اتلاف عضو بمخز الف قوله اقطع يدي أو احن على فلم يصح قياس الواقعة عليه  
 والمصرح به ان الاطراف كالاموال يصح الامر فيها وكان في المسئلة قولين تأمل \* في جامع  
 الفصول ابن راضن الى كتاب الدعاوى والبيانات لصاحب المحيط دفع ثوبه الى دلال لبيعه فساومه  
 رب حاوت بمن معلوم وقال أحضر رب الثوب لاعطيه الثمن فذهب وعاد فلم يوجد الثوب في  
 الحاوت ورب الحاوت يقول أنت آخذته وهو يقول ما آخذته بل تركته عندك صدق الدلال  
 مع عينه لانه أمين وأما رب الحاوت فلما اتفقا على انه آخذته رب الحاوت ليستقر بهما على من  
 الثمن فقد تدخل في ضمانه فلا يبرأ بمجرد دعواه قبضه قيمته ولو لم يتفقا على من لم يضمن اذ  
 المقبوض على سوم الشراء فمخز لو اتفقا على ثمنه فمخز \* لا يجب ضمان السوم الا بذكر  
 الثمن قبل هو قول أبي يوسف ويكفي عند محمد أن يعمل قلمه ما يتجنس \* دفعه الى دلال لبيعه  
 فدفعه الدلال الى رجل على سوم الشراء فمخز به لم يضمن وهذا اذا أذن له المالك بالدفع للسوم  
 اذا تعدى في الدفع حينئذ افترساح أما اذا لم ياذن له فيه فمخز \* ذكر في بعض الفتاوى عن فتاوى  
 النبي لوعرضه الدلال على رب وكان وتركه عندده فرب رب الدكان ذهب ولم يضمن الدلال في  
 الصحيح لانه امر لا بد منه في البيع وذكر بعض المشايخ يضمن لانه مودع وليس للمودع ان يودع  
 قاضيان \* دفعه الدلال الى من استام لم ينظر اليه ويشترى فذهب ولم ينظر فيه الدلال قالوا  
 لم يضمن لانه في هذا الدفع قال وعندى انه انما لا يضمن لولم يقارقه وأما لو قارقه ضمن كلوا وأدعه  
 اجنبى أو تركه عند من لا يريد الشراء \* طلب المسبح رجل من الدلال يدراهم معلومة فوضعه  
 عند طلبة ضمن قيمته لآخذته على سوم الشراء بعد بيان الثمن قالوا لا شئ على الدلال وهذا  
 لو ما ذونا بالدفع الى من يريد الشراء قبل البيع فلعل لم يكن ما ذونا ضمن فروق الجامع \* دلال

المعروف عرفا كالشرط والافرق بين أن تناف أو تضيق أو ياكلها الذئب الا اذا ناله  
رهب اعنه قال الرمي وماله الشربك والمزارع أيضا مثله وهو كالودع وهذا اذا كانت العادة  
مطردة أما اذا لم تكن كذلك فلا شبهة في الضمان في صورة الضياع أو أكل الذئب تنبه وهذا  
أيضا اذا لم يخش عليها أما اذا خشي بان كان على أهل القرية أعداء بقصدون نهب أموالهم  
أو انلا نه أو كانت كثيرة اللصوص فلا شبهة في الضمان فاعلم ذلك والله تعالى أعلم ١١ رجل  
استعار دابة فنام في المفازة ومقودها في يده فجاء السارق وقطع المقود وذهب بالدابة لا يضمن  
المستعير لانه لم يترك الحفظ ولوان السارق قد المقود من يده وذهب بالدابة ولم يعلم به المستعير  
كان ضامنا لانه اذا نام على وجهه يمكن مد المقود من يده وهو لا يعلم به يكون مضيعا فاذا نام  
جالا لا يضمن على كل لانه لو نام جالسا لم يكن المقود في يده ولكن الدابة تكون بين يديه لا يضمن  
فهذه الا يضمن أولى ١٢ وفي البرازية من الودبعة جعل دابة الودبعة في كرم غير ربيع  
الحائط أو لم يكن له حائط ينظر ان نام المودع ووضع جنبه على الأرض ضمن ان ضاعت الودبعة  
وان قاعد الا يضمن وان في السبق لا يضمن وان نام مضطجعا ١٣ ومثله في الخيرة وعدة  
الفتاوى والحداد وفي البرازية أيضا في العارية ذكر ما ذكر في الخاتمة قائلا وهو هذا لا ياقض  
ما مر اذا نوم المختطع في السبق راسه يترك الحفظ لان ذاتي نفس النوم وهذا في امر زاده على  
النوم ١٤ كل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقه اقبل قوله كالودع اذا ادعى الرد اشباه  
ومثله ما تقدم منها المودع أو المستعير أو المأرب أو المستضع أو السامر أو المستاجر أو الأب  
في مال ابنه الصغير أو الوكيل أو الرسول أو القاضى أو أمين القاضى أو المضر أو أمين المضر  
أو المتولى أو القيم أو الدلال أو السمسار أو الباع أو المهرتن أو العادل أو المتقط أو أخذ  
الآبق أو الشريك أو الحاج عن الغير أو الاجير الخاص أو المشترك أو وضوها اذا ادعى الهلاك  
بغير تعد أو ادعى الرد الى صاحبها بصدق مع عيئه لان كل واحد منهم أمين والقول قول الامين  
مع العين ان لم يكن له بيته على الرد أو الهلاك وان كان له بيته فلا يضمن عليه وانما طابت البينة  
لدفع العين عنه فالخامس ان من تكون العين في يده أمانة اذا ادعى ردها الى صاحبها أو ادعى  
الموت أو الهلاك بصدق مع عيئه بالاتفاق وهذا في الرهن قبل قبضه وأما بعد قبضه فالقول  
للا رهن كالمساق سائق \* حول الاجنبى الودبعة عن محالها ثم ردها ثم ملكت ضمن فاضحان  
\* دفع الى آخر فنامه مدابسه له وقال اذهب به الى بيتك مع هذه السلة له فذهب به بلا سلة  
فأبى القن لم يضمن اذا مر بشيئين وقد أتى باحدهما فصولين (أقول) اى امر بالذهاب بالقن  
وأمر بالذهاب بالسلة فلا يضمن القن (أقول) المتبادر من كلامه أن يكون القن مصحوبا  
بهم اى مسالا فكانه قال اذهب به مسالا فهو مأمور بالذهاب به مسالا فالأمر به واحد  
موصوف فينبغى الضمان تامل رمل \* بعثه الى ماشية فركب المبعوث دابة البعثة برئ  
لو ينفذها التماسط في مثل ذلك والاضمن فصولين وفيه دفع بعثه الى رجل ليكرهه ويشتري له شيئا  
بكرائه فبمى البعثة فباعه وأخذ عنه فهلك لو كان في موضع بقدر على الرفع للقاضى أو يستطع  
امساكها ورده مع البعثة ضمن قيمته والا برئ \* اعاد حماره وقال خذ عذاره وسقه كذلك ولا تخل  
عنه فانه لا يمسك الا هكذا فقال لهم فلما مضت ساعة خلى عذاره فامر ع في المشى فسقط



انه اذا ادعاه الوديعه فوضعه في محل لا تقب فيه فقررهما اناروا حرقتها النار او اصابها  
بمخس بالياء المرحه والخبثه ثم الخلاء المجمعه اى نقص او اصابها الغضب بالنون ثم الخلاء اى ثقب  
متدح فلا ضمان عليه واما اذا كان في المكان الموضوع فيه الوديعه ثقب قد اطاع عليه المودع  
ان اخبر صاحبه فلا ضمان عليه وان لم يخبره ولم يسهده يضمن اقاده صاحب الوديعه **(قوله)**  
باليه كس بوتر اى بالخلاف **(قوله)** ولم يعلم الاو او بعضى او فيمتنى عنه الضمان بسده او بعلام  
المالك به وان لم يسهده لان المالك حينئذ رضى بوضعه فيه على هذا الحال وبه يضمن الياء  
**(قوله)** وينبغي تفصيله البحث للطرسوسى حيث قال وينبغي ان يكون فيه التقصير لان الامر  
دائر بين الاعلام للمودع او الوديعه وهو موجود وارتضاء عبد البر واقره الشمر نلالى  
**(تمه)** في ضمان المودع بالسكسرى في ضامين مودع جعل في ثياب الوديعه ثوب بالنقصه  
فدفعها الى ربه او نسي ثوبه فيها فضاع عنه ضمن لانه اخذ ثوب الغير بلا اذنه والجهل فيه  
لا يكون عذرا قال في نور العين ينبغي ان تقيد المسئله بما لو كان غير عالم ثم علم بذلك رضاع عنده  
والا فلا سبب للضمان أصلا فافظاها ران قوله والجهل فيه لا يكون عذرا البس على اطلاقه والله  
فعلى أعلم اه ملخصا قال في السمر اجمعه مؤنة الردعى المالك لاعلى المودع وان قلها في بلد  
من محله مؤنة الردعى صاحب بالالاتفاق وكذا اذا سافر فيما يجوز له السفر ثم اتكون الاجرة  
على المالك تراجع اى اجرة الردى كما يؤخذ من سابقه قال ط وانظر مؤنة جله لاخراج هل هو  
على المودع او المالك **(فروع)** \* يضمن بقرة من الباقورة وترك الراعى اتساعا عنها وفي سعة من  
ذلك ولا ضمان عليه فيما نذرت بالاجاع ان كان الراعى خاصا وان كان مشتركا فكذلك عند ابي  
حنيفة وعندهما يضمن وانما لا يضمن عنده وان ترك الحفظ فيما نذرت لان الامين انما يضمن بترك  
الحفظ اذا ترك بغير عذر اما اذا ترك بهذر فانه لا يضمن كالمودع الوديعه لاجنبى حالة الحرب  
فانه لا يضمن وان ترك الحفظ لانه ترك بهذر كذا هنا وانما ترك الحفظ بعذر كى لا يضيع  
الباقى وعندهما يضمن لانه ترك بعذر يمكن الاحتراز عنه \* قال صاحب الذخيرة ورايت في  
بعض النسخ لانه ضمان عليه فيما نذرت اذا لم يجد من يبعثه ليردها او يبعثه اخبره صاحبها بذلك  
وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يدر على اتباع الكل فاتباع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك  
حفظ البعض بعذر وعندهما يضمن لانه يمكن الاحتراز عنه عمادة من ضمان الراعى \* وفي  
قناوى ابي الليث مكارجل كرايس انسان فاستقبله الاصوص فطرح الكرايس وذهب بالجار  
قال ان كان لا يمكنه التخلص منهم بالجار والكرايس وكان يعلم انه لو حله اخذ الاصوص الجار  
والكرايس فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه \* طرح الامانة في السفينة وسبح  
في البحر خوفا من الاسير والقتل لا يضمن \* في جامع الفصولين في ضمان الاجير المشترط وامرنا  
للذخيرة قرية عادت ان البقار اذا دخل السرح في السكك يرسل كل بقرة في سكرتهم ولا يساها  
اليه ففعل الراعى كذلك فصاحت بقرة قبل بيرا اذا المعروف كالمشروط وقيل لو لم يسهده ذلك  
شلا فابرا اه والظاهر ان القولين متناهيان ان لم يكونا بمعنى واحد لان ذلك اذا كان معروفا  
لا بعد خلافا لانه يكون ما ذونا به عادة وقد منا نحو هذه المسئلة وهو ما لو ارسل الوكيل بالبيع  
الن الى الموكل مع المكارى ونحوه مما جرت به العادة فانه لا يضمن وبه افتى الحنفية الرسمى لان

اذا لم يسهده المالك ما هو متقرر  
عاه  
ولم يسهده المالك ما هو متقرر  
قلت بقى لوسده مرة ففقهه  
الفخر وافسده لم يذكر  
وفي ينى تفصيله كما مر فتدبر

المضاعة الربح لرب المال وفيما اذا لم يسم فالربح لرب المال ولا مضارب اجر المثل وان اقام  
 البيعة فالبيعة للعامل وان اخذنا قايلا الربح براد المال الى مال كذا عدم لزوم العتد (قوله)  
 كذلك في الابضاع) بان قال رب المال دفعة به مضاعة والمضارب يدعي القرض فالقول لرب  
 المال ولو ادعى المضاربة ورب المال الغصب وضاع المال قبل العتد فلا ضمان وان بهد  
 العمل فهو ضمان وان اقام بيعة فالبيعة للمضارب في الوجهين وهذه هي المسئلة الثالثة (قوله)  
 ما يغير) أي الحكيم في هذه الصورة وقد قدمنا الكلام على هذين البيتين آخر كتاب المضاربة  
 (قوله) وان قال قد ضاعت من البيت وحدها) مسئلة البت من الواقات وقد ذكرنا في هذا  
 الباب وهي المودع اذا قال ذهبت الوديعة من منزلي ولم يذهب من مالي شيء قبل قوله مع عبته كما  
 في الهندية والكافي وجامع القموني ونور العيون وغيرها (قوله) فتدعي صور) بان يجعل السارق  
 أو تكون هي المقصودة معي يصح بصديق (قوله) وتارك) بغير تنوين (قوله) لاسر) متعلق  
 بتارك أو بصديقة والصديقة مثال وهي قطعة من جلد أو قرطاس كتب فيه وقد نماذ كرهذه  
 المسئلة وذكر شارحها العلامة ابن النخعة ان مسئلة البيت من قاضيجان حال قوم يخلص  
 في مكان فقام واحد منهم وترك كتابه ثم قام الباقيون مع انه لك الكتاب ضمنوا جميعا لان الاول  
 لما ترك الكتاب عندهم فقد استحفظهم فاذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ المتعم  
 فضمنوا جميعا وان قام واحدا بعد واحد كان الضمان على آخرهم لان الآخر نسين  
 للحفظ فتعين للضمان فالمسئف وهذا ليس خاصا بالصيغة بل بطرد في غيرها أيضا قال ط  
 وينبغي تقييد هذا النوع بما لا يسم فانه اذا كان مما يسم يكون القائم أو لا مضارباً عدم  
 قسمة المودع للحفظ اهـ (قوله) يضمن المتأخر) لتعينه للعقود فتعين للضمان اهـ بعد الهم  
 ومنه فهمه انهم اذا قاموا جميعا ضمنوا جميعا وبه مخرج قاضيجان ويظهر ان كل ما لا يسم  
 كذلك ما نحكي (قوله) وتارك) نشر الصوف صبنا الخ) قد اشتمل البيعة على مسلتين من  
 الظهيرية يقال في كتاب الوديعة اذا افسدها النار وقد اطعم المودع على ثقب معروف ان كان  
 أخيراً صاحب الوديعة ان ههنا ثقب النار فلا ضمان وان لم يتخبر به بعد ما اطعم عليه ولم  
 يسهه ضمن وهي المسئلة الثانية والاولى ما قال في الظهيرية عن السيد الامام أبي القاسم  
 ان الانسان اذا اسودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فلم يبردها في الهاو حتى  
 وقع فيه السوس فسد لا يضمن وهذا علم من صورة النظم الا انه به علم من ذلك الحكم في نظيره  
 انتهى ما ذكره ابن النخعة قال في الهندية الوديعة اذا افسدها النار وقد اطعم المودع على ثقب  
 القارة ان أخبر صاحبها ان ههنا ثقب النار فلا ضمان عليه وان لم يتخبر به بعد ما اطعم عليه ولم  
 يسهه يضمن كذا في الفصول العمادية وذكر بهداء عبارة الظهيرية ثم قال وفي فتاوى أبي القاسم  
 اذا كانت الوديعة شيئاً يخاف عليه الفساد وصاحب الوديعة غائب فان رفع الامر الى القاضي  
 حتى يبيعه جازوه والاولى وان لم يرفع حتى فسدت فلا ضمان عليه لانه حفظ الوديعة على ما امر  
 به كذا في المحط وان لم يكن في الباء فاضرباها وحفظت عن صاحبها كذا في السراج الوهاج  
 انتهى (قوله) نعمت) العتد الثلاثة السوس أو الارضة وهي دويبة تأكل الصوف (قوله)  
 لم يضمن) لانه حفظ الوديعة كما أمر به محيط ويضمن بتشد الميم (قوله) وقرض النار) الحاصل

كذلك في الابضاع ما يغير  
 وان قال قد ضاعت من  
 البيت وحدها  
 يصح وبستهاتف فقد يسهو  
 وتارك في قوم لاسر صيغة  
 فراحوا راحتا بين  
 المتأخر  
 وتارك نشر الصوف صبنا  
 نعمت لم  
 يضمن وقرض النار بالعكس  
 يؤثر

اذا كان محتملا فله الاكل من مال البنية بقدر عمله ولا تقاضى أن يفرض له ذلك لكن لا مستقبلا  
 للماضى اشروعه فيه متبرعا وأما وصى القاضى فان كان محتملا جازيا كذلك والا فان نصيبه  
 القاضى وجعل له أجرا للمثل جازوا كذلك اذا امتنع به النصيب عن العمل حتى يجعل له أجرا لان  
 وصايته غير لازمة لان له ان يعزل نفسه فله أن يمنع عن الماضى فى العمل الاجر وعظام الكلام  
 على ذلك فى باب الوصى آخر الكتاب فراجع ان شئت **(قوله اذا عملا)** فيه تصان أجرا للمثل الاشياء  
 قال فى القنية اذا عين القاضى له أجرا فهو له والا فلا وذكرا ان له أجرا مثله وأولم يفهمه القاضى  
 وتقدم ذلك فى كتاب الوقف وذكره فى الوصايا **(قوله قلت)** القول لصاحب الاشياء **(قوله فعمل)**  
 منه ان لا أجرا لتناظر الخ) أى من قوله اذا عملا أى الا اذا كان مشروطا من جهة الواقف أقاده  
 أبو الهودود وجه العلم انه لا عمل حينئذ ط والحاصل ان الواقف ان عين لناظر شيئا فهو  
 له كثيرا كان أو قليلا على حسب ما شرطه على أولم يعمل حيث لم يشترطه فى مقابلة العمل وان لم  
 يعينه الواقف وعينه القاضى أجرا مثله جازوا وعين أكثر يتبع عنه الزائد عن أجرا للمثل  
 هذا ان عمل وان لم يعمل لا يستحق أجرا بمثله صرح فى الاشياء بما فى كتاب الدعوى وان نصيبه  
 القاضى ولم يعينه له شيئا ينظر ان كان المعهودان لا يعمل الا بأجرة المثل فله أجرا للمثل لان المعهود  
 كما شرطه والا فلا شئ له وبيان تفصيل ذلك مع أدلته فى كتاب الوقف فارجع اليه **(قوله)**  
 ودافع ألف مقراضا ومقارضا قال ابن النخعة مسئلة البيت من اليد دافع قال ولو قال خذ  
 هذه الألف على ان تصقها عليك فرض على ان تعمل بالنصف الا تخير مضاربة على ان الربح لى  
 فهذا مكروه لانه شرط لنفسه منفعة فى مقابلة القرض وقد نهى رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم عن فرض جردا فان عمل هذا ربح فالربح بينهما فان كان المضارب ملائ نصف  
 المال بالقرض فكان نصف الربح له والنصف الآخر بضاعة فى يده فربحه لرب المال **(قوله)**  
 و ربح القراض) أى لرب المال خاصة **(قوله الشرط جاز)** ويجعل النصف بضاعة عرقا  
 النصف القرض لانه مقرض لان المضاربة ما سدت باشترط لكل الربح لرب المال صارت  
 بضاعة **(قوله ويجذر)** للنهى عن قرض جردا واذا علم بضاعة الشرط فالربح الحاصل من  
 الألف اهما والخسران عليه ما لا يتم ما شرطه بكان فى الألف **(قوله وان يدعى ذوالمال قرضا)**  
 وخضه الى آخر البيتين) قال الشارح قد اشقل البيتان على ثلاث مسائل الاولى من الظهيرة  
 لو قال المضارب دفعته الى مضاربة وقال رب المال دفعته اليك قرضا قال قول رب المال  
 ومع ذلك او هلك المال قبل التصرف لا ضمان على ذى اليد لا اتفاقا معلى قول المالئ دفعته  
 فانما لا يتقدم ما قبل التصرف وضمن بعده وان اقاماينة فرب المال فيكون كل من القول  
 والبينة لرب المال وفى النهاية وشرح التحرير ان القول قول المضارب والبينة على رب المال  
**(قوله فرب المال قد قيل أجدر)** أى بقبول قوله وان هلك المال فان كان قبل العمل فلا ضمان  
 عليه لا اتفاقا معلى لفظ الدفع كما تقدم **(قوله وفى العكس)** وهذه المسئلة الثانية من الظهيرة  
 ايضا وهى عكس الاولى اذا قال المضارب بعد ما تصرف و ربح أو رضعتنى هذا المال والربح كله  
 لى وقال رب المال دفعته اليك مضاربة بالثالث أو قال دفعته اليك بضاعة أو قال مضاربة ولم  
 اسم ربحا أو بر بى مائة درهم فاقول فى ذلك قول رب المال وعلى المضارب البينة وفى دعوى

اذا عملا ذلك فعمل منه ان  
 لا أجرا لناظر فى المستف اذا  
 أحبل عليه المستحقون  
 والمخف في الوهبانية  
 ودافع ألف مقراضا ومقارضا  
 و ربح القراض الشرط جاز  
 ويجذر  
 وان يدعى ذوالمال قرضا  
 وخضه  
 قراضا فرب المال قد قيل  
 أجدر  
 وفى العكس بعد الربح  
 فاقول قوله

اغيره وقد اودعه هو وجاء الذي له اصل بطابه فلا يدفعه اليه وعليه التمسك **(قوله)**  
 وأنكر الوارث أى وارث الطالب **(قوله)** حبس المودع اصله لما فيه من الانحرار وقد  
 تقدم نحوه في المصنف وامله بحمول على ما إذا كان المكتوب عليه يتبره إذا عرض عليه  
 والا فبدر الخط لا يثبت الحق ثم ظاهر كلامه بعم ما وأنكر الوارث لكونه لا يملك الدفع **(قوله)**  
 أبدا أى ما لم يقر الوارث بالاداء أى بما قبض مودعهم **(قوله)** لا يبرأ مدين الميت بدفع الدين  
 الى الوارث الظاهر ان يشهد عدم البراءة بما إذا كان الدين مستفرا للمدفعه أولا وسواء كان  
 الوارث مؤثما أولا والظاهر ان يقيد عدم البراءة بما إذا كان الدين مستفرا للمدفعه  
 والوارث غير مؤثم حتى يكفيمه ما في المودع اذا دفع المودعة للوارث سوى ان كان قال في  
 منية الحق اذا كان الميت ودبعة عند انسان وفي التمسك مدين فدفع المودع المودعة الى  
 الوارث بغير أمر القاضى بمعنى \* في يده ألف ودبعة لم يجل مات وعليه ألف درهم دين موقوف  
 انه عليه ترك ايتامه وقاضى المستودع الا لألف لم يضمن لأنه قضى الى من له الحق وهو  
 غريم الميت وليس لأب من ميراث حتى يقتضى الدين اه **(أقول)** ولعل عدم البراءة بدفع الدين الى  
 الوارث ديانة قال في الفتاوى الزينية ولو قضى المودع مدين المودع من على الصبي فتأمل  
 وراجع \* **(فرع)** \* قال بعث المودعة وقبضت ثم لا يضمن ما لم يقل دفعتم لا يضمنى شرح صحفة  
 الاقران \* وفي منية المتقلى لرجل على آخر دين قضاء فقدمه ظالمات صاحب الدين فانصومة  
 في الظلم بالميت وفي الدين للوارث هو الخنزير \* وفيه ما من أخذ من السلطان مالا حراما خلق  
 المنصومة في الاخرة فغاصب الحق مع السلطان ومع القاضى ان لم يخطئه السلطان وبعد  
 الخطأ يكون مع السلطان عذرا أى حصة من ربه الله تعالى **(قوله)** ليس للامير أخذ ودبعة  
 العبد أى ولو غير ماذون لاحتمال انه مال الغير الا اذا أقام السيد بيعة على انه ماله وقد سافه وفي  
 البرازية الرقيق اذا اكتسب واشترى شيئا من كسبه وأودعه \* وذلك عند المودع فانه يضمنه  
 لكونه مال المولى مع ان لا يملكه بدمية تبره حتى لو أودع شيئا وغاب فليس للمولى أخذه انتهى هذا  
 اذا لم يعلم أن المودعة كتب العبد أو ماله ما اذا علم ذلك فله حق الاخذ بحضور العبد كما  
 نقل في البرازية عن الخيرة وقد تقدم ذلك **(قوله)** العادل اغيره أمانة لأجر له الا الوصى أى  
 وصى القاضى وقد نص به باجر وأما وصى الميت فلا يصدق الاجر كما في الاشباه من فن الجمع  
 والفرق في الكلام على اجراء المثل تنقل عن القضية وقد علل الوالجبى عدم صحة الاجر له ولو  
 جعله المتوفى له لمنفذ وصاياه بانه يقبل الوصية صار العمل واجبا عليه والاستخار على هذا  
 لا يجوز فتاوى قال العلامة الخبير الرملى ولا يخفى أن وصى الميت اذا تمتع عن القيام بالوصية  
 الاباير في مقابلة عمله لا يجبر على العمل لأنه متبرع ولا يجبر على المتبرع واذ اراد القاضى أن  
 يعمل له اجرة على عمله وكانت اجرة المنزل فما المانع قياسا واحتجنا انا هو واقعة الفتوى وقد  
 افتيت به مرارا ولا ينافيه ما في الوالجبى كما هو ظاهر لان الموضوع مختلف كما يظهر ببادى  
 تأمل اه **(أقول)** انما كان الموضوع مختلفا لان الموضوع هو مسألة الوالجبى وجوب العمل  
 بقبول الوصية وموضوع ما ذكره في عدم الجبر على العمل وهو لا ينافى الوجوب لكن قال  
 الطعناوى وفيه تأمل اذ بعد القبول لا يقال انه متبرع والحاصل ان وصى الميت لأجر له الا

وأنكر الوارث الاداء  
 حبس المودع الصك أبدا  
 وفي الاشباه لا يبرأ مدين  
 الميت بدفع الدين الى  
 الوارث وعلى الميت دين  
 \* ليس للامير أخذ ودبعة  
 العبد \* العادل اغيره أمانة  
 لأجر له الا الوصى والناظر

ولو مضاعفهما نحن في الحضر لافي السفر \* عدة يبرأ لوقاءد الا لواضعها جنبه على الارض وفي  
 السفر لا يضمن ولو مضطجع ما جعل ثياب الودعة تحت جنبه لو قصد به المرفقة ضمن لاولا لفظ ولو  
 بدل اليكس تحت جنبه يبرأ مطلقا جعل دراهم الودعة في خفه ضمن في الاين لافي الايسر  
 لانهم في الامين على شرف سدة وماعند رصكو به وقيل يبرأ مطلقا وكذا الوربطه في طرف كـ  
 او عمامته وكذا او شد حافي مندبل ووضعه في كعبه يبرأ ولو انما حافي جيبه ولم تنفع فيه  
 وهو يظن انهما وقعت فيه لا يضمن خلاصة ضمن ولو دخل الحسام وهي في جيبه وترك في  
 السالكه فصرق قيل يضمن فضيخان جعلها في جيبه وحضر مجلس فصرق فضاءت بعد ما سكر  
 بسريقة او قوط او نحوهما قيل لا يضمن لانه نظها في محل يحفظ مال نفسه وقيل هذا  
 اذا لم ير له عقله اما اذا زال فهو بحيث لا يمكنه حفظ ماله يضمن لانه يهمل عن الحفظ بنفسه فيصير  
 مضاعفا او مودعا غيره اه (قوله وان خاف الخ) ظاهر منه ان المنظور اليه ما وقع عنده  
 المودع من خوف تلف نفسه او عضوه او حسبه او اخذ ماله وان كان التمديد مطلقا اما اذا  
 كان صريحا بحدافا لحكم ظاهر ط (قوله وان خاف الحبس او انقصد) او التعبير بس كافي  
 الهندية (قوله وان خشي اخذ ماله كاهو عذر) لانه يؤدي الى تلف نفسه بخلاف مالوا ببق له  
 قوت الكفاية وفي الهندية سلطان حدد المودع بانلاف ماله ان لم يدفع اليه الودعة ضمن  
 ان بقي له قدر الكفاية وان اخذ كل ماله فهو معذور ولا ضمان عليه كذا في خزائن المفتين قال  
 ط ولينما مال المراد بقدر الكفاية هل كناية يوم او شهر او اعم القاب فيجوز اه والظاهر  
 ان المراد بها كناية شهر او يوم (قوله كالمال كان الحائر هو الاخذ بنفسه فلا ضمان) أي من  
 غير تفصيل كالمودع من المنج (قوله رفع الامر للعالم) أي على سبيل الاولوية (قوله ليعيه)  
 وان لم يكن في البلد قاض باعها او حفظها هندية ولو اتفق عليه بالامر قاض فهو متبرع  
 ولو لم يتفق عليه المودع حتى هلك يضمن لكن ننقم على المودع مثلا على عن حاوي الزاهدي  
 وفي النثر خاتمة غاب رب الودعة ولا يدري أي هو أو ميت به كها حتى يع لم موته ولا  
 يتصدق بها بخلاف الاقطة وان اتفق عليه بالامر القاضى فهو متطوع وبسأله القاضى  
 لدية على كونه الودعة عنده وعلى كون المالك غائبا فان برهن فلو عاين جرو يتفق عليه امن  
 غلته بالامر به والا بامر بالاتفاق يوما او يومين أو ثلاثة رجا من يحضر المالك لا كبر بل بامر  
 بالبيع وامسالك الثمن وان امره بالبيع ابتداء فصاحب الرجوع عليه به اذا حضر لكن  
 في الدابة يرجع بقدر القيمة بالان باده في العبد بل بزيادة على القيمة بالغة ما بلغت ولو اجتمع من  
 البائمين اشئ كثير أو كانت أرضا فاعترت وخاف فباده فباعه بالامر القاضى فلو في الامر أو  
 موضع يتوصل الى القاضى قبل ان يقع ذلك ضمن (قوله فهل حال القراءة) نص على المتوهم  
 فلا ضمان بعده بالاولى (قوله لانه ولاية هذا التصرف) أي وهو القراءة وسما في آخر  
 العربية ما نضه أما كتب العلم فينبغي أن يجوز النظر فيها اذا كانت لا تنصرف بالنظر والتقليد  
 ويكون كالاسـ تظلال بالباطن والاستضاء بالنار لا سيما اذا كان مودعا وعادة الناس في ذلك  
 المسألة والمساهمة والاحتياط عدم النظر الا بامر (قوله وكذا لو وضع السراج) أي سراج  
 الودعة هل النار: أي على محل النور فانه لا يضمن اذا تلف (قوله او دعه صكا) أي له اما اذا كان

ان خاف تلف نفسه أو  
 عضوه قد دفع لم يضمن وان  
 خاف الحبس أو القيد ضمن  
 وان خشي اخذ ماله كله  
 فهو عذر كالمال كان الحائر  
 هو الاخذ بنفسه فلا ضمان  
 عادية خيف على الودعة  
 التمداد رفع الامر للعالم  
 ليعيه ولو لم يرفع حتى  
 فقد فلا ضمان ولو اتفق  
 عام بالامر قاض فهو  
 متبرع قرأ من مصنف  
 الودعة أو الرهن فهلك  
 حالة القراءة لا ضمان لان  
 له ولاية هذا التصرف  
 صريحة قال وكذا لو وضع  
 السراج على المنارة وفيها  
 أودع صكا وعرف أداه  
 بعض الحق ومات الطالب

١٥ (قوله بخلاف قوله لأدري أضاعت أم لم تضع) هذا محال في جامع النصوص وأما  
 العين وغيره - ما من أنه لا يضمن على الأصح وهكذا رآته في نسخة النسخ لكن أقوله لا لجهة بين  
 الأسطر وكأنها ساقطة من النسخ فتعلمنا الشارح هكذا فتنبه نعم نقل في الهمجية بعد ما ولو  
 قال لأدري أضعت أم لم أضيع يضمن لأنه نسب الإضاعة إلى نفسه فكان ذلك أم لا يضمنه  
 كما ينبغي قريبا (قوله لا يضمن) أي إن كان للذكر أو لولد أو لرباب وإن لم يكن له - ما ياب يضمن  
 مندية عن المحيط وفي نور العين من قاضيان قال وضعت في داري فنسبت المكان لا يضمنه  
 ولو قال وضعت في مكان حصين فنسبت الموضع ضمن لأنه جعله في الأمانة كالموت بمجه لا يصح  
 وقيل لا يضمن كقوله ذهب ولأدري كيف ذهب ولو قال دفنت في داري أو في موضع آخر  
 ضمن ولو لم يكن مكان الدفن والسكر قال - مرت من مكان دفنت فيه لم يضمن \* عدة لودفنها  
 في الأرض يبرأ الوجه - هـ نال - الامة والا فلا وفي القارة ضمن مطلقا لودفنها في الكرم يبرأ  
 لو حصينا ما كان له باب مغلق ولو وضعها في البلاد فنرى لو موضعها لا يدخل فيه - أحد بلاذن - هـ  
 (أقول) ولا تنس ما قلنا من أنه إذا كان الموضع حرزا لتلك الودبة والايضن - طافنا ومن  
 أن العبرة للعرف كانت للمنا من البرازية فتأمل وفيه توجهات للصوم نحو في - فارة دفنها  
 حذرا فارجع لم ينظر في جعل دفنها أم لا يمكنه أن يجعل فيه علامة ولم ينهل ضمن وكذلك لو أمكنه  
 المودع بيباعد في الزوال الخوف لم يعد محال لودفنها باذن ربها فقط وضعت في زمان  
 القنينة في بيت خراب يضمن لو وضعها على الأرض لا لودفنها - هـ وفي الهندية عن النوازل  
 إذا قال المودع سقط لودبة أو وقعت في لا يضمن ولو قال أسقط أوتر كتم يضمن قال  
 الشيخ الامام ظه - بر الدين الرغباني رحمه الله تعالى لا يضمن في الوجه - من لأن المودع لا يضمن  
 بالأسقاط الذي لم يترك الودبة ولم يذهب والقوى عليه كذا في التالاسة ولو قال لأدري  
 أضاعت أم لم تضع لا يضمن ولو قال لأدري أضعت أم لم أضيع يضمن كذا في الأصول الهمجية  
 ١٥ وقد منا وجهه لأنه نسب الإضاعة إلى نفسه فهذا وجه ما قلناه وهي - هـ أخرى  
 بخلاف قوله ذهب ولأدري كيف ذهب وقوله أضاعت أم لم تضع الخ فلا فرق بينهما - هـ  
 مؤدى العبارة - واحد كالأجنبي على من نامل فتدبر - هـ قال في نور العين ولو قال أسقطت  
 أوتر كتم ضمن كذا في طهنا وإن مجرد الاسقاط ليس بسبب ضمان أو لاسقاطها فرفعها  
 ولم يبرح - حتى هلك يبرأ فها لا يضمن بمجرد قوله أسقط بل بشرط أن يقول أسقطت  
 وتر كتم أو أسقطت وذهب أو أسقطت في الماء ونحوه وقالوا في قوله أسقطت أو وقعت ينبغي  
 الضمان لا - سقوط بقية صيرها شدا وفي جعلها في محل لا يحتملها ككون كمال وذكر أنه ينبغي  
 أن لا يضمن بمجرد قوله أسقطت أوتر كتم أو لا يفرق العامة بين سقطت وأسقطت ولو قال  
 ضاعت فاقول له يضمنه ولو قال لم يذهب من مالي شيء لا يضمن ولو قال ذهب ولا أدري كيف ذهب  
 فاقول له يضمنه ولو قال ابتعد لأدري كيف ذهب الختلف فيه المناخرون والأصح أنه  
 لا يضمن - هـ (أقول) لكن قد منعنا العلامة الخبير الرمي أنه أتق بالضمن مع اللابنة فزيد في  
 زمانه فلا تنس وفيه المودع لو سقط شيء مر يده على الودبة يضمن - هـ وفيه نام ورضعها تحت  
 رأسه أو يجنبه يبرأ وكذا بوضعه بين يديه في الصحيح قالوا يبرأ في الفصل الثاني لو نام فاعدا

بخلاف قوله لأدري  
 أضاعت أم لم تضع أولا  
 أدري وضعتها أو دفنتها  
 في داري أو موضع آخر فانه  
 يضمن ولو لم يكن مكان الدفن  
 ليكنه قال - مرت من  
 المكان المدفون فيه لا يضمن  
 ونماه في الهمجية  
 \* (فروع) \* هذا المودع أو  
 الوصى على دفع بعض المال

الثاني رجع على الاول واجمعوا على ذلك في الغاصب مع مودعه فلاما لا تضع بين أي شألك  
 ان ضمن الثاني رجع على الاول بما ضمن ان لم يعلم انه غاصب كما في القهس تنافي عن المادية  
 قوله فكل له ما أي أنكروا ليس له عليهم ما ينفعه وصور هذه المسئلة ستة أقوالها ما نكل له ما  
 حان له ما أقرا لحددهما ونكل لا آخر أو حان نكل لا لحددهما وحان لا آخر واعلم انه اذا  
 حان لا حددهما لم يقض له حتى يحلفه الثاني ليكشف وجه القضا بخلاف ما لو أقرا لحددهما  
 ليحكم له اذا اقرار بحجة ينسبه والنكول بحجة القضا ولو انك نكل لخاف برئ مقدس وفيه  
 ولو قال ودعني احدى كما تكلمت في الامتناع ان اصطالحا وليس عليه ضمان ولا اختلاف فان لم  
 يصطالح فكل أن يستحلف كما قدم وتسام فتصليها في الزايي (قوله فهو له ما) لعدم الاولوية  
 وعليه ألف آخر لا قراره به وأبى هذه الآية على اختلاف لاصير ولا يه ابد الثاني في التصديق  
 حازا تذر لجمع بينهما أو عدم الاولوية والاولى عند التشاخن أن ترفع بينهما تطيبا لقلوبهما  
 رتبة النعمة الميل فان نكل للاول لا يقضي به لينكشف وجه القضا هل هو له أو لا حددهما  
 ولا تضر رعية في التأخير لانه لا يقضي للعدم حتى يحلف لمتأخر (قوله ولو حان لا حددهما)  
 في التأخير للثاني يقول بانه ما هدم العين له ولا يقضي لانه لو أقرب الاول ثبت الحق فيه فلا يغير  
 اقراره به الثاني فلو اقتصر على الاول كان صادقا بجر (قوله فالأمان نكل له) دون  
 الآخر لوجود الحجة في حقه ودونه ولو حان له ما فلا تليها له ما عدم الحجة زايي (قوله  
 دفع الى رجل الا قال ادفعها اليوم الخ) أقول ذكر في الثانية قولين في المسئلة اذا كان بهد  
 اطاب له مودع قال له رب لوديعه اذا جاء أخى فرد عليه الوديعه فلما طاب أخوه ومنه قال له  
 المودع بهد ساعة ادفعها اليك فاساعد الله قال له ليكت لا يصرف لانه متناقض ويكون  
 ضامنا وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا طاب المودع وقال اطاب ما غدا فاعيد  
 الطالب في الغد فقال قد ضاعت روى عن أصحابنا انه يسأل المودع متى ضاعت ان قال ضاعت  
 بعد اقراره لا يضمن وان قال كانت ضائعة وقت اقراره لا يقبل قوله لانه متناقض ويكون  
 ضامنا لان قوله اطاب ما غدا انما يكون للشي القابل اه وقد سئل الكلام عليه بوضع من ذلك  
 (قوله فليدفعها الخ) أي اذا لم يطالبها المودع ويدفعها اليه أما لو طاب اخيه ما غدا فهو كالمودعها  
 من ماله وكه وقد قدم الكلام فيه \* (فرع) في البرازيه له على رجل دين فارسل الدائن الى  
 مدينه رجلا معه فقال المدين دفعته الى الرسول وقال أي الرسول دفعته الى الدائن  
 وأنكره الدائن قال قول الرسول مع يمينه اه لكن الذي في نور العين القول للمرسل  
 بيمينه فقامل وفي البرازيه أيضا قال لدائن باث الدين مع فلان فضاخ - نيد الرسول ضاع  
 من المدينون (قوله احمل الي) أي اليوم كما في الهندية ويؤخذ من البابا قال (قوله  
 وضاعت) يعني غابت ولم تظهر ولا حاجة اليه (قوله لا يضمن على الاصح) مقتضا ان الاجير المترك  
 لا يضمن لكر اني الظاهر الرمي بالضم في حاشية النص وابن حبان قال وفي البرازيه في مقترقات  
 الاجارة من نوع في المقترقات دفع الى المترك نور للرعي فقال لا أدري أين ذهب الثور فهو  
 اقرار بالتضييع في زمانا اه ولا يخفى انه ليس مذهب أبي حنيفة ونظر الى قوله في زمانا

فكل له من الخلف (له ما)  
 فهو له ما وعليه ألف آخر  
 بينهما) ولو حان لا حددهما  
 ونكل لا آخر فالأمان  
 نكل له (دفع الى رجل ألفا  
 وقال دنهها اليوم الى  
 فلان فليدفعها) حتى ضاعت  
 لم يضمن) اذ لا يلزمه ذلك  
 (نكل وقال له احمل الي  
 الوديعه فقل اقول ولم  
 يدفعه حتى مضى اليوم)  
 وما كنت لم يضمن لان  
 الواجب عليه التخليه  
 عادية قال رب الوديعه  
 (للمودع ادفع الوديعه  
 الى فلان فقل دفعته  
 وكذبه) في الدفع (فلان  
 وضاعت) الوديعه (مدق  
 المودع مع يمينه) لانه ما بين  
 من اجبه (قال المودع  
 ابتداء) لا ادري كيف  
 ذهب لا يضمن على الاصح  
 بما لو قال ذهب ولا أدري  
 كيف ذهب) فان القول  
 قوله

اذن المالك ابتداءه وبقائه في الاول ليس بفاسد لانه لا يضمن المودع جبر الدفع المالم يفارقه  
 فان فارقه صار مضمنا له بالوقت التفريق لقول الحفظ الماتزم بالاعتد والتبايض منه لم يكن  
 متعديا بالقبض بل ليسل عدم وجوب الضمان بالهـلاك قبل ان يفارقه الاول وبعد الانقراض  
 لم يحدث فعلا آخر بل هو مقرر على ذلك الفعل بل هو أمين فيه فلا يضمن المالم يوجده منه تعدا  
 (قوله يضمن اياها) قال في شرح الزيادات رجل غصب جارية فادعها رجل فاجابته منه ثم  
 تحقت كان له الخيار يضمن أمـ ما شاء فان ضمن الغاصب برئ المودع وكانت الجارية ملكا  
 للغاصب وان ضمن المودع كان له مودع ان يرجع على الغاصب بما ضمن لانه عامل له ونصير  
 الجارية بنفسه فضمنه ملكا للغاصب حتى لو اعتقه الغاصب جاز ولو اعتقه المودع لا يجوز ولو  
 كانت محرمة من الغاصب تمت عليه لا على المودع اذا ضمنه لان قرار الضمان على الغاصب  
 لان المودع وان جاز فضمنه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عاملا له  
 فهو كوكيل الشراء ولو اختار المودع بعد تضييعه أخذها بعد عودها ولا يرجع على الغاصب  
 لم يكن له ذلك وان هلك في يده بعد العود من الاياك كانت امانة وله الرجوع على الغاصب  
 بما ضمن وكذا اذا ذهبت عينه او المودع حبس من الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه لانه لا فائدة  
 له بكت بعد الحبس هلك بالقيمة وان ذهبت عينه ابدت الحبس لم يضمنها كالوكيل بالشرع الار  
 القاية وصف وهو لا يقابل شي ولكن بتغير الغاصب ان شاء أخذها وادى جميع القيمة وان شاء  
 ترك كما في الوكيل بالشرع ولو كان الغاصب أجرة او رهن اذ هو الوديعة سواء وان أعادها  
 او رهن اذ ضمن الغاصب كان المالك له وان ضمن المستعير او الموهوب له كان المالك له ما ائتمنا  
 لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان عليه ما فسد كان المالك له ما رزق  
 مكانه ما تمت فضمنه مات الجارية له وكذا غاصب الغاصب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على  
 الاول فتمت عق عليه لو كانت محرمة منه وان ضمن الاول ملكها فتمت عق عليه لو كانت محرمة ولو  
 كانت اجنبية فلا رد للرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فتمت عق عليه لو كانت محرمة ولو  
 وكذا لو أبرأ المالك بعد التضمن او رهنه كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك الاول  
 ولم يضمن الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا لا الاول فان قال اما اياهما الثاني وارجع  
 عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قد رد على رد العيين فلا يجوز تضييعه وان رجع الاول على الثاني ثم  
 ظهرت كانت للثاني اه ونظام التفريقات فيه فليرجعه من رame ٣ قال المقدسي قال  
 فلو استملكها مودع الغاصب فغرم الغاصب ينبغي ان يرجع ولو غرم هو لا يرجع (قوله درر)  
 وجوز به في البحر وأصله في التبيين وعبارته ثم مودع الغاصب ان لم يعلم انه غاصب يرجع على  
 الغاصب ولو لاحدا وان علم فكذلك في الظاهر وحكي أبو اليسر انه لا يرجع عليه وأشار نفس  
 الامعة كره في النهاية (قوله خلافا لما نقله القهـ ستاني الخ) أي من انه لا يرجع وهو المودع لما  
 جزم به الشارح فيما لو اعطى الوديعة باذن المودع كالمهر التضييع عليه وعبارة القهـ ستاني وانما  
 يرجع على الغاصب اذا لم يعلم انه غاصب كما في العمادية اه (قوله فتدبره) أشار بالتنبيه الى  
 ما مر من انه قريبا (أقول) والحاصل ان المودع لو دفع الوديعة الى اجنبي بلا عذرة حالان  
 يضمنه فقط بالرجوع على الثاني الا اذا استملكها وعندده مال ان يضمن اياها فان ضمن

فيضمن اياها واذا ضمن  
 المودع رجع على الغاصب  
 وان علم على الظاهر درر  
 خلافا لما نقله القهـ ستاني  
 والباقي والبرجندى  
 وغيرهم فتدبره (معها ان)  
 ادعى رجـ لان كل منـ ما  
 أنه له او دعه اياه

٣ مطلب  
 مودع الغاصب لو استملكها  
 لا يرجع على الغاصب  
 اذا ضمنها واذا ضمنها  
 الغاصب يرجع على المودع



الودعة ضمن بالاتفاق وأصاحب الودعة أن يصنع الأول ويرجع على الثاني وإن يضمن الثاني  
 ولا يرجع ط (قوله لم يصدق) لأنه يدعى زوال سبب الضمان بعد ثبوتها بالمالاتين كرهه طاعقول  
 للمالكين بينه وبينه والبيتة لا مودع قال في جامع النصارى لم يصدق لأنه أقرب وجوب الضمان عليه  
 ثم ادعى البراءة فلا يصدق لا بينة اهـ ووجوب الضمان عليه هنا كونه أودع عند الغير  
 والإيداع في الغير وجب للضمان فلا يصدق في رفع الموجب (قوله وفي الغصب منه يصدق)  
 يعني لو غصب الودعة من المودع غاصب وله كذا قال المالكان يضمن الغاصب فقال المودع  
 رده على ذلك عنده وقال لا بل هل كان عنده فالتقول قول المودع اذ لم يفعل المودع ما وجب  
 الضمان فهو على ما كان أمين عند الرد وقبله وبهذه بخلاف دفعه للأجنبي لأنه موجب للضمان  
 - استحقاق (قوله لأنه أمين) ولم يوجد منه بعد وجوب الضمان (قوله فكلاهما ضامن) أي  
 كل من القصار وقاطع الثوب وللمالك الخياط في اثنين أيهما شاء فان ضمن القصار يرجع بما ضمنه  
 على قاطع الثوب وإن ضمن القاطع لا يرجع له على القصار وظاهر هذه المسألة ذكره مؤيد زاده  
 عن جامع النصارى لرد دفع القصار إلى المالك ثوب غصبه فذهب على ظن أنه له ضمن والجمل  
 قد - ليس به ذرة طلب ثوبه من قصار فقال ذهبت ثوبك إلى رجل ظننت أنه ثوبه ضمن القصار  
 كذا في حاشية سالم الب - رجل ثوبه لجهة فظها فقال الثاني يخرج رجل وأبى ثوبك فظننت أنه له  
 اهـ (قوله فلم يرجع اثنين من شاء) المودع لتعديبه على بؤمه وبه والمعالج لما شرته بسبب الهلاك  
 ط (قوله يرجع على الأول) في جامع النصارى راضن المذخيرة مرضت دابة الودعة فأمر المودع  
 أن يرافها بالمعالج ضمن المالك أيهما شاء فلو ضمن المودع لا يرجع على المعالج ولو ضمن المعالج يرجع  
 على المودع - أنه لم يلف - يرأولا إلا أن قال المودع ليست لي ولم أومر بذلك في ذلك لا يرجع اهـ  
 تأمل ومثله في نور العين راضن الماسرة وشبهة ومجموع النوازل لكن قال في الهندية فان ضمن  
 المودع لا يرجع على أحد وان ضمن المعالج أن علم أنه ليست له لا يرجع عليه وإن لم يعلم أنه  
 لغيره وأظنه يرجع عليه وهو له في التمسك في وهذا هو المناسب لما هنا وأما ما ذكره في القصار  
 واستظهره صاحب الدرر من أنه يرجع وإن علم أن المودع غاصب في معاملة الودعة بلا إذن  
 صاحبه وأما ما ذكره من قوله - لا قالنا أنه الله - في الخ يوافق ما ذكره الشارح فبالمعالج  
 الودعة بماذن المودع كاتبه عليه - فليتم العمل - الله - لم الآن يحتمل قوله إلا أن علم أي بأخبار  
 المودع صراحة بأن قال للمعالج ليست لي ولم أومر بذلك وأما إذا لم يقل ذلك فلا بد - دعاء ما وبه  
 يحصل التوفيق بين كلام الشارح والهندية وبين الجامع ونور العين وإن لم أره مسطور  
 في كلامهم والله تعالى أعلم (وأقول) خلاصة ما ذكرناه أن صاحب الدابة إذا ضمن من معالجها  
 أمر المودع فعطبت برجع على المودع إذا قال المودع حين دفعها للمعالج ليست لي ولم أومر  
 بذلك على مافي النصارى ومنه في نور العين عن الاستبر وشبهة وفي الهندية عن الجوهرة  
 والشارح عن الجبتي أن صاحب الدابة إذا ضمن من معالجها فعطبت برجع على المودع إن لم يعلم  
 أي المعالج أنه الغير المودع واللم يرجع وهو - هذا الذي يقول عليه - حيث صرح في صدر عبارته  
 بالرواية عن الإمام محمد درجة الله تعالى فلا بد من عدل عنه والله تعالى أعلم (قوله بخلاف مودع  
 الغاصب) قال في البحر والفرق بينهم ما على قول أبي حنيفة أن مودع الغاصب غاصب الغاصب - عدم

لم يصدق في الغصب منه  
 يصدق لأنه أمين مرجعية  
 وفي الجبتي التصار إذا غلط  
 فدفع ثوب رج - ل - فيه  
 فقطعه فكلاهما ضامن  
 وعن محمد أصاب الودعة  
 شيء فأمر المودع رج - لا  
 أي بالمعالج فعطبت من ذلك  
 فلم يرجع اثنين من شاء ولكن  
 إن ضمن المعالج يرجع على  
 الأول إن لم يعلم أنه الغير  
 والالم يرجع اهـ (بخلاف  
 مودع الغاصب)

لان من البهائم ان لا يؤمن على المال أي فيما اذا انما عن الدفع الى زوجته أو غلامه  
 ولما ودع زوجة أو غلام آخر وانما في البيوت في الحفظ \* بقى لو أمره بالحفظ في دار حفظ في دار  
 أخرى فالتى ذكره شيخ الاسلام الضمان وان كانت الثانية أحرز والذى في شرح الطحاوى  
 اذا كانت الدار التى خباها تبار لدار الأخرى في الحرز على السواء أو كانت التى خباها تبار  
 أحرز والضمان عليه. وانما عاين الخب فيها أو لم يمت به كذا في الحفظ ولو قال احفظها في  
 هذه البلدة ولا تحفظها في بلدة أخرى لحفظها في البلدة التى فيها بل لا تتركها ههنا  
 (قوله لان التقييد مفيد) أى والنهى عن الوضع في الدار الأخرى مفيد لان الدارين بمقتضى  
 فى الامن والحفظ فصح الشرط وأمكنه. حر به وأما اليقين في دار واحدة فمما لا يخفى ان في  
 الحرز فالتى يمكن من الاخذ من أحدهما يمكن من الاخذ من الآخر فصار الشرط غير مفيد  
 وتقدر العمل به أيضا فلا يعبر وكذا الصندوق فان تعيين الصندوق في هذه الصورة لا يفيد  
 فان الصندوقين في بيت واحد لا يتفاوتان ظاهرا الا ان يكون لهما أى للبيت والصندوق خلل  
 ظاهر فيقتضى تقييد الشرط ويضيق بالخلاف وكذا لو كان البيت أو الصندوق المأمور بالحفظ  
 فيه أحرز من النسي عن الوضع فيه فيقتضى يضمن أيضا كما يفتاوى كشيخ الاسلام وغيره من زاده  
 انه يضمن بالحفظ المنهى عنه مطلقا كما في الظاهرية وعليه كلام الدخيلة كما علمت من كلام  
 الهادي المارقي (قوله ولا يضمن مودع المودع) أى لانه لا يملكه أمالواست كما ذكرنا ومودع  
 الغاصب لو رده على الغاصب برئ كان غاصب الغاصب لو رده على الغاصب برئ كما سيذكر في  
 الغصب ذكره الخليل الرمى (قوله في ضمن الاول) اذا دفع الى غيره من عبائله بغير إذن ولا ضرورة  
 كحرق در. انتهى وانما ضمن الاول لانه ترك الحفظ دون الثاني لانه أخذ المال من أمين ولم  
 يترك الحفظ وهذا قول الامام وشيخنا يضمن المالك ما شاء فان ضمن الاول لم يرجع على  
 الثاني لانه ما ملكه بالضمن فله رده وان ضمن الثاني لم يرجع على الاول لانه ما ملكه  
 ف يرجع عليه بما طفق من الهه فله ما كان الاول جنى بالتسليم الى الثاني بغير إذن المالك والثاني  
 تعدى بالقص بلا ذنه فيقال المالك الى أمه ما شاء ولا إمام ان الاول لا يضمن بالدفع الى الثاني عالم  
 بفارقه لان حفظه لا يثبت مادام في بيته والمالك انما رضى بحفظه ورأيه لا يثبت بغيره بدليل  
 انه لو ملك قبل ان يفارقه لا يضمن واحده من المالك لا يباع فاذا افارق الاول الثاني ضمن لانه  
 صار مريضه والثاني أمين استمر على الحالة الاولى ولم يوجده منه تعدي ولم يكن متعديا من الاتداء  
 بالقص فلا يثبت منه ما من غير احداث فعل زيلجى وهما ضمن في ايداع قصدي لانه لو  
 كان ضمينا قيل لا يضمن كذا لو دخل الحمام ووضع دراهم لوديعه مع ثيابه بين يدي الثيابي قيل يضمن  
 لانه ايداع المودع كما قدمنا عن جامع الفوائد ومنها بالذخيرة وفيه مع بالعبط لا يضمن لانه  
 ايداع ضعى وانما يضمن بليداع قصدي هـ ومن هذا القبيل ما في الدرر أودع حرج عبد المحجورا  
 فأودع المحجور محجورا مثله وضاع المودع ضمن الاول فقط بعد العتق لانه ساطع على اتلافه  
 وشرط عليه الضمان فصحت له بط وبنال الشرط في المولى ولا يضمن الثاني لانه مودع  
 مودع ومودة المولى مثله أودع بندرجل ودية فأودعها المودع عند شخص آخر من غير علمه  
 فهلكت مـ يكن (قوله الضمان) لا رخصه لا يثبت مادام في محله الخ ولو لم يترك الثاني

لان التقييد مفيد (ولا يضمن  
 مودع المودع) فيضمن  
 الاول فقط ان هـ ملك بعد  
 مفارقتها وان قبلها لا ضمان  
 ولو طلق المالك هـ ملكت عند  
 الثاني وقال بل ردها  
 وهلكت عندى

(لم يضمن والا ضمن)

ذا كانت الوديعة نحو عقد فلو كانت نحو فرس ضمن أبو السعود وفيه قوله وان كان له منه  
بهذه المسئلة صادقة صورتين الاولى ان تكون الوديعة شيا خفية فيمكن المودع الحفظ  
بنفسه كالخاتم فانه يضمن بدفعه الى عباله الثانية ان يكون له عيال سوى من منعه من الدفع اليه  
بحر فان قلت هذا انما ينجم ان لو منعه من الدفع الى بعض معين من عياله وهو خلاف  
ما يستلزم من قول المصنف ولو قال لا تدفع الى عيالك قلت مبق هذا الاشكال ما هو المتبادر  
من ان قوله وان كان له منه يد مرتبط بقوله ولو قال لا تدفع الى عيالك وليس كذلك ولهذا شرح  
العيني قول المصنف اي المكتزون ان كان له منه يد بقوله بان نهاء ان يدفعها الى امرأته فلانة وله  
امرأة اخرى او نهاء ان يسلمها الى غلامه فلان وله غلام آخر فالحاقه اه (قول لم يضمن) لانه  
لا يمكنه الحفظ مع مراعاة شرطه لان التقييد غير مبدل ان الدار حرز واحد بدليل ان السارق  
اذا اخذ من بيت من الدار فقتل الى بيت آخر لم يقطع له دم هناك الحرز والحرز لو احدها فائدة في  
تخصيص بعضه دون بعض ومالا فائدة في تخصيصه في الامر بدق في الابداع كالقول احفظها  
بمينك دون عيالك اوضعها في بيت البيت دون يساره وكالقول في كسبك هذا فوضعها في غيره  
او في الصندوق او احفظ في الصندوق ولا تحفظ في البيت لحفظ بالبيت فانه لا يضمن لكن  
قد يفرق بين الحرز في السرقة والحرز في الوديعة وذلك ان المنة جبر في قطع سارق تلك الحرز  
وذلك لا ينافي باقية بابار المحرورات والمنة جبر في ضمان المودع التخصيص في الحفظ الا ترى انه لو  
وضعها في داره الحاصية فخرج وكانت زوجة غير أمينة يضمن ولو احدها سرقها يقطع لان الدار  
حرز وغما يضمن للتخصيص في الحفظ ولو وضعها في الدار وخرج والباب مفتوح ولم يكن في الدار  
احد او في الحمام او المسجد والطريق او نحو ذلك وغاب يضمن مع انه لا يقطع سارقها ونظائر  
هذا كثيرة فاذا اعتبرناها الحرز المعتبر في السرقة لزم ان لا يضمن في هذه المسائل ونحوها فان لم  
يخالفه ما اوجب راعا عليه وهذا الباب يظهر بيقينة صحة ما قلنا من الفرق واقعه الى العلم قال  
في البرازية ولو قال وضعت بين يدي رقت ونديتم افضاعت يضمن ولو قال وضعت بين يدي في  
داري والمثلة بجماها ان عمالا يحفظ في عرصة الدار كصورة النقدين يضمن ولو كان عماله مد  
عرصتها احدها لا يضمن اه ومثله في الخلاصة والقصولين والذخيرة والخائنية وغيرها  
وظاهره انه يجب كل شيء في حرز مثله وفي السرقة يعتبر في ظاهر المذهب كل ما كان حرزا النوع  
فهو حرز لكل انواع وعليه فقد ظهر الفرق بين الحرزين في السرقة بقطع بسرقة او اؤدة  
من اصطبل ولو كانت وديعة وضعت في الاصطبل وهكذا يضمن المودع لان الاصطبل ليس  
حرزها وما به ظهر جواب حادثة وهي ان مودعا وضعت بقعة شال غالية الثمن في اصطبل  
الطويل فسرق والجواب انه يضمن وان قطع سارقها والله تعالى اعلم (قولا والا ضمن) أي في  
المسئلةين وهي دفعها الى من لا بد منه بان دفعها الى من له منه يد اي انشكك وفرقة الثانية  
حفظها في بيت آخر لبيوت ممتوية بان حفظها في بيت والبيوت مختلفة قال في البدائع  
والاصل المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا ان كل شرط يمكن مراعاته وبغيره لا يمكن به فهو  
معتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا يفيد فهو هدر وهذا الغرض ان التقييد مبدد كما قال  
الشارح كما اذا كان ظهر البيت المنهي عنه الى السمكة كما في البحر أي فانه يضمن لانه ممتد

بالوديعة حاملين اهل اوسامها كذلك اما اذا سلمها أحدهم - بحضرة الآخر فظاهر ان يدفع لمن  
 ساء وحضور الآخر لا يقتضي كونه مردعاً لجواز ان يكون شاهراً له ونحوه كذا أفاده  
 الجوى \* من مناقب الامام ان اثنين اودعا الحمى شيئاً فخرج أحدهما وأخذ الوديعة وانصرف  
 فخرج الآخر وطالبها منه فلم يجبه الحمى راسقاً له وانطلق الى الامام رجلاً فاجابه  
 فقال له قل له اني اعطيت الوديعة الاكبر ما فانصرف ولم يعد زياي (قوله في الجرح الخ)  
 أى فى المنى كذا الذى ذكره فى الجرح عن الخليفة أمانى القوي فيضمن اتفاقاً لانه لا يقسم  
 بدون - حضور النزيل أو نائبه (قوله فكان هو المختار) فمعه المندى فقال كيف يكون  
 هو المختار مع ان سائر المتون على قول الامام وقال الشيخ فاقم المختار قول الامام النسب  
 والمحبوب والموصى - وصدر النمرة وقال المندى وقول بعضهم عدم الضمان هو المختار  
 مستدل بكونه الاستحسان بخلاف للمصلحة الا ان العيان بل غالب المتون عليه متفقون كذا  
 فى حاشية أبي السعود عن الجوى (قوله اقتضاه) أى لرب لان المودع ان يقع الدال وذكر  
 الرجل استطردى (قوله وحفظ كل) أى كل واحد منهما نصفه لانه لا يمكن الاجتماع على  
 حفظها وحفظ كل واحد منهما للنصف دلالة والاثبات بالدلالة كاثبات بالنص (قوله وعدلى  
 رهن) أى العداين اذ من وضع عندهما الرهن فهو يفتح العين تقنية عدل كذا ظاهر ما يقتضيه  
 المثلى ويحفظ كل نصيبه فان دفع أحدهما نصيبه الى الآخر ضمن مادفع (قوله ووكيل شره)  
 بان دفع لهما ما اقبضت - تريان به - هذا اقتضى الا ان دفع أحدهما نصفه ضمن الدافع  
 واجمعوا ان المدفع اليه لا يضمن لانه مودع المودع - هندية (قوله ضمن) أى النصف فقط  
 (قوله الدافع) أى لا قابض لانه مودع المودع يجوز وهذا عند أبي حنيفة وقالوا لا يضمنان  
 به كذا أفاده مسكين ومنه فى الهداية وقول أبي حنيفة اقبس لان رضاهما ان اثنين لا يكون  
 رضاهما مانعاً واحداً فافادوا ان الحفظ مما ياتى منهم ما عاده لا يصير راضياً بما حفظ أحدهما للكل كما فى  
 البيانية (قوله بخلاف ما لا يقسم) فسر ما لا يقسم بالكيلات والموزونات ومثلها - كل  
 ما لا يقسم بالتقسيم وما لا يقسم ومما يوجب بالتقسيم الحسى اه - مكى قال السيد الجوى  
 واذا لم يمكن القسمة فيما لا يقسم كان لهما التمايز فى الحفظ كذا فى الخلاصة - ولودفعه زائداً  
 على زمن التمايز - نظر اه (قوله لجواز حفظ أحدهما باذن الآخر) أقول الصواب فى  
 التعليل ان يقول لانه لما اودعهما مع علمهما بانهما لا يجتمعان على حفظها دائماً كان راضياً  
 بحفظ أحدهما - (قوله فدفعها الى ما لا بد منه) من عياله وغيره - ثم كدفع الدابة الى عبده  
 وما يحفظه النساء الى عرسه - درر وهذا التمايز يظهر فى صورته اذا منعه عن الدفع الى بعض  
 معين من عياله لافى التمسك عن الدفع الى العياله - طاقم عدم الضمان فيما اذا دفع الى بعض  
 عياله وقد نهي عن الدفع اليه - محله اذا كانت الوديعة مما يحفظ فى يده من ماله - لو كانت  
 لا تحفظ عنده عاده فانه من الدفع اليه فدفع ضمن كالمو كابت الوديعة فمساكنة - من دفعها الى  
 امرأته أو عبد أو غيره فممن دفعه الى علامه ودفع ضمن أفاده زياي - ومن حوادث  
 الفتوى شرط على المودع الحفظ بنفسه لحفظ من وجهه هل يضمن للمعانة أو لا الذى يظهر  
 من كلامهم عدم الضمان جوى وأقول ينبغي ان يقيده عدم الضمان بالدفع الى الزوجين

وفى الجرح - لا يمكن  
 لا يمكن هو المختار (فان)  
 أو دفع رجل - عند رجاين  
 ما يقسم - اقتضاه وحفظ  
 كل نصفه - كرتين  
 ومنه - وبين  
 وعدلى رهن - وكلى شره  
 (ولودفعه) أحدهما  
 (الراضية ضمن) الدافع  
 (بخلاف ما لا يقسم)  
 لجواز حفظ أحدهما  
 باذن الآخر (ولو قال  
 لا تدفع الى عياله أو  
 احفظ فى هذا البيت  
 فدفعها الى ما لا بد منه أو  
 حفظها فى بيت آخر من  
 الدار فان كانت بيت الدار  
 مستوية فى الحفظ) أو أحرز

حمل ومؤنة مع طول مدة السفر أما ليس له حمل ولا مؤنة ولم تحمل مدة سفره فله السفر بها  
 اتفاقاً عند عدم النهي والخوف وكذلك مع النهي والخوف أيضاً ان لم يكن له من السفر بدكا  
 سبق وفي خصوص ما اذا أمكنه الحفظ في الصربان كان بعض عبالهمة ولم يتج الى نقلهم  
 أموالهم يمكنه بان لم يكن أو كان ولكن احتاج الى نقلهم لا يضمن بالاجماع وان سافر بنفسه من  
 غير عباله يضمن وبه صرح في البحر عن الخاتمة كما يستفاد ذلك من أبي السعد وهذا كما في  
 سفر البركة ما في البحر فليس له ان يسافر في قواهم جميعاً الا على ما يحتمل أبو السعد وأيدناه  
 بما تقدم قريه افلا نسبه (قولوا ولو ادعاشا ما شأنا وقعيا) لكن عدم جواز الدفع في القبي  
 بالاجماع وفي المثل خلاف الصاحبين فانهم قالوا يجوز دفع غظه له قياساً على الدين المشترك  
 وقرى أبو حنيفة ينع ما بان المودع لا يملك القسمة ينع ما بان كان تعدياً على ملك الغير وفي الدين  
 يطالبه بتسليم حقه اذا الديون تقضى بما مثاله ان كان نصر فاني مال نفسه كافي البحر (قوله  
 لم يجوز) قد روي عنه على ما ياتي من انه لو دفع لم يضمن فليس المراد اني الدفع اعدم الجواز  
 وسبب ما ينع ما في البحر وأشار بقوله لم يدفع الى انه لا يجوز له ذلك حتى لا يضر القاضي بدفع  
 نصيبه اليه في قول أبي حنيفة والى انه لو دفع اليه لا يكون قسمة اتفاقاً حتى اذا هلك الباقي  
 رجع صاحبه على الاخذ بحصته والى ان لاحدهما ان لا يخذ حصته منها اذا ظفر بها اه قال  
 المتقدم قلنا بل يطالبه بدفع حظ الغائب لانه يطالب المقر وحقه مشاع ولا يتميز الا بالقسمة  
 ولا يملكها ولذا لا يقع دفعه قسمة فلو هلك الباقي رجع صاحبه واذا لم يقع قسمة كان متعدياً  
 في النصف يضمن وفي الدين يطالبه بتسليم حقه لان الدين يقضى بمثل ما تصرف في ملكه ولا  
 قسمة (تمه) \* في أبي السعد دفع يرم المديون ان ياخذ ويضعه ان ظفر بها وليس له المودع الدفع  
 اليه شيئاً واذا مات المودع بلا وارث كان له المودع صرفه الى نفسه ان كان من المصارف والا  
 صرفها الى المصروف اه وعزاء الى الجوى عن البرازية (قوله ولو دفع هل يضمن) أي نصيب  
 الغائب وهو نصف المودع ان هلك الباقي في القسمة أو لا يضمن لان لاحد الشر بكن ان يفتق  
 بخصته في المثل قال بالاول الامام والثاني الصاحبان \* واعلم انهم قالوا اذا دفع لا يكون قسمة  
 اتفاقاً حتى اذا هلك الباقي رجع الغائب على الاخذ بحصته وفي الهنسية اذا دفع المودع الى  
 الحاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الدفع  
 بقضاء فلا ضمان على أحد وان كان بغير قضاء فان الذي حضر اتبع الدافع بنصف ما دفع ويرجع  
 به الدافع على القابض وان شاء أخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الأخيرة فان هلك ما في  
 يد المودع هلك أمانته بالاجماع يتابع ولو هلك المضمون في يد القابض فليس له ان يشارك  
 الغائب فيما بقي غاية البيان فاذا كان المودع لو دفع الكل لاحدهما بلا اذنا وضمنه الآخر  
 حصته من ذلك فله الرجوع بما ضمنه على القابض وهذا على قول أبي يوسف (قوله في الدرر نم)  
 أي يضمن في فتاوى فضيلان ما يقبده ونقطه ثلاثة أو دعو ارجل ما لا وقالوا لا تدفع المسال الى  
 أحدهما حتى يفتق مع دفع نصيب أحدهم قال محمد في القياس يكون ضماناً به قال أبو حنيفة  
 وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول أبي يوسف اه فلو لم يقل لا تدفع حتى يفتق مع هل يضمن  
 بالدفع أي بناء على الاستحسان التي ياتي ذكر مقررها بظاهر تنبيههم أنه لا يضمن الا ان باتما

(ولو ادعاشا ما شأنا وقعيا)  
 (لم يجوز ان يدفع المودع  
 الى أحدهما غظه في غيبة  
 صاحبه) ولو دفع هل  
 يضمن في الدرر نم

الوديعه المعروف وحديث كان المعروف كذلك فينبغي ان يقال لا فرق بين السفر بهما برا أو بحرا في  
 المبادي وقتنا مل وراجع وفيه ما يودع لان الاب أو الوصي اذا سافر به لاتباعه لا يضمن اجماعا  
 والوكيل بالبيع اذا سافر به لاتباعه ان قصد لو كاله يمكن ان قال له به بالبيع كونه  
 فخرج به من الكوفة به مرضه ما عندنا وان اطلق الوكيله فافر به ان كان شيئا له لجل ومؤنة  
 يكون ضامنا وان لم يكن له لجل ومؤنة لا يضمن به مرضه ما عندنا اذ لم يكن له بد من السفر وان كان  
 له بد من السفر لا يكون ضامنا عند أبي حنيفة طال المذرووح أم قصر وقال أبو يوسف ان طال  
 المذرووح يكون ضامنا وان قصر لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان وبقي تمامه قريبا  
 (قوله ولو له اهل) نسره في الجوده بما يحتاج في حله الى الظهور وأجر حاله ٥١ مكي وفي  
 الهندية عن المضمر ان لو كانت طاهما كثيرا فسافر به اهل تلك الطعام فانه يضمن اختصاصا ٥١  
 وذكر في المنع ولا يضمن ولو كان المذرووح طويلا ومؤنة الرد على المالك قال في التبيين وما يلزم الامر  
 من مؤنة الرد وضرورة صحة أمره فلا يبعد ذلك اضراره ٥١ قال الزاوي وقال محمد لا يجزى به له  
 حل ومؤنة ٥١ وجهه في العناية قول الثاني أيضا ثم قال لكن قيل عند الثاني اذا كان بعيدا  
 وعند محمد طاهما قريبا كان أو بعيدا ٥١ واستوفى في شرح القدرى الطعام المكتبة فانه يضمن اذا  
 سافر به استخراة فان نقله في البحر وفيه عن قاضيان للمودع أن يسافر بحال الوديعه ذالم يكن  
 له لجل ومؤنة وفيه عن الجوى أن ما في الثانية من اشتراط عدم الحل والمؤنة عفى على قوله ما  
 أما على قول أبي حنيفة فافتر به ما طاعة عند عدم النهي (قوله عند عدم نهى المالك وعدم  
 الخوف عليا) قال اذا لم يعين مكان الحفظ ولم يشه عن الاخراج فصايل أمره بالحفظ مطلقا  
 فسافر به فان كان الطريق يخوف فله ان يكتسب من الاجماع وان كان أمنا ولا لجل اها ولا مؤنة  
 لا يضمن بالاجماع وان كان له اهل ومؤنة فان كان المودع ضطرا الى المسافرة به لا يضمن بالاجماع  
 وان كان له بد من المسافرة به فلا ضمان عليه مقر بت المسافة أو بعدت وعلى قول أبي يوسف ان  
 بعدت يضمن وان قر بت لا هذا هو المخلص والختار وهذا كله اذا لم يشه عن اهل لم يعين مكان الحفظ  
 نصا وانما انما نصا وعين مكانه فافتر به اهل لم يشه عن كذا في الفتاوى الثانية ٥١ ان أمكنه حفظ  
 لوديعه في المصر الذي أمره بالحفظ فيها مع السفر بان يترك عبد الله في المصر المأمور به أو بعض  
 من في عمله فاذا سافر به والحال هكذا يضمن وان لم يكنه ذلك بان لم يكن له عمال أو كان الا انه  
 احتاج الى نقل العمال فسافر فلا ضمان كذا في التاترخانية هذه يدعي من الباب الثالث من  
 كتاب الوديعه (قوله فان لم يكن السفر) هذا انقصه بل في صورتين كما افاده الزاوي بل قد  
 علمه من عبارة الهندية (قوله فان افر يشه عن) أي لو كان له اهل ولم يسافر واهله لان له  
 بد من السفر به ٥١ (فرع) من اسد جبر لحظ عن أبو وكل يبيعه اهل ليس له ان يسافر به او كذا  
 اذا قصد الادباج وكان في المقدمه عن النسي لو وكيل بالبيع ان يدفع العين الى المصارف  
 (قوله فان سافر يشه عن) وباهله لان لا يمكنه ان يحفظها بهما وقد علمنا عن الهندية  
 مع التاترخانية والحاصل ان عند أبي حنيفة ان يسافر به اطلقا أي سواء كان له اهل  
 ومؤنة أو لا وسواء لم يكن السفر أولا ولا فرق بين الطويل والقصر وعند محمد ليس  
 له السفر به اذا كان له اهل ومؤنة وطالت مدة السفر وهذا الخلاف في خصوص ماله

ولو له اهل درر (عند عدم  
 نهى المالك و) عدم  
 الخوف عليا بالخراج  
 فلو تم ما أو خاف فان له بد  
 من السفر ضمن والا فان  
 سافر بنفسه ضمن وباهله  
 لا اختيار

يتمتع على الضياع مطلقا ولم يتعرضوا السكونه قبل الجحود أو بعده فهو وضامن اه (قوله)  
 فان حلف ضمنه أى ضمن المالك المودع لعدم ثبوت مدعا. فيضمن بجحوده وان نكل برئ أى  
 المودع لان النكول اقرار او بذل كما جعت (قوله وكذا العارية) أى اذا ادعى المستعير  
 هلاكا قبل جحوده فان القاضى يحلفه على العلم (قوله) ويضمن قيمته يوم الجحود ان علم  
 الاضروب عات أى القيمة لان الفاعل ضمنه يوم ثبوت متصل فتلزم التاه ونقل في المنع قبله عن  
 الخلاصة ضمان القيمة يوم الابداع بدون تفصيل لكنه متابع في النقل عن الخلاصة له صاحب  
 الجبر وفيما قلناه سقط كما قدمناه قريبا فان ما رأيت في الخلاصة هو اوافق فى العمادة فتنبه  
 وأصل العبارة قضى عليه بقرينة يوم الجحود فان قال الشهود لانه لم قيمته يوم الجحود لكن قيمته  
 يوم الابداع كذا فحق عليه بقرينة يوم الابداع وعادة العمادة أنه لو جحد الودعة وهما كتم  
 أقام المودع يمينه على قيمتها يوم الجحود بقضى بقرينة يوم الجحود وان لم يعلم قيمتها يوم الجحود بقضى  
 بقرينة يوم الابداع به فى اذا اثبت الودعة كذا ذكر فى العدة اه ولذلك تعقب العلامة  
 المقدسى صاحب الجبر بان الذى فى الخلاصة بقضى عليه بقرينة الخ (قوله والا فيوم الابداع)  
 قاله مؤيد زاده ان لم تعلم قيمة الودعة يوم الجحود بقضى بقرينة يوم الابداع (قوله) بخلاف  
 مضارب جحد أى قال الرب المال لم تدفع شيئا (قوله ثم اشترى) أى بعد ما أقروا بجمع عن الجحود  
 بان قال بلى قد دفعت الى بخلاف ما لو أقروا بعد الشراء فيضمن المتاع له مخ عن الخاتمة (قوله)  
 لم يضمن خاتمة) عبارة كما فى المنع المضارب اذا قال الرب المال لم تدفع الى شيئا ثم قال بلى قد  
 دفعت الى ثم اشترى بالمال ذكر الساطع ان المشتري يكون على المضاربة وان ضاع المال فيده  
 هذا الجحود وقبل الشراء فهو وضامن والقاسم ان يضمن على كل حال وفى الاستحسان ان يجحد  
 أقروا ثم اشترى برئ عن الضمان وان جحد هاتم اشترى ثم أقروا فهو وضامن والمتاع له وكذا الوكيل  
 بشرائى بغيره عنه بان دفع الموكل المال الى الوكيل فان كان العبد معه متافاشة ثم اقره في حالة  
 الجحود أو بعده ما أقروا فهو ولا حرم ولو دفع رجل عبدا الى رجل لبيع به جحد المأمور ثم أقربه  
 فباعه قال محمد بن مسلمة جاز وبه أن الضمان وقال غيره من المشايخ فى قياس قوله ولو باعه بعد  
 الجحود ثم أقروا جاز ايضا اه وبهذا لم يوافق عبارة من حذف ما لا بد منه وهو قوله ثم أقروا  
 اشترى الخ فتأمل وعليه فلو قال بخلاف مضارب جحد ثم أقروا ثم اشترى لم يضمن لان صاحب  
 والمودع له السفر بها) أى برأوا جحدوا وانما لو سافروا بها بغير ارضن هندية عن غاية البيان  
 قال فى البحر ومن الخوف السفر بها فى البحر لان الغالب فيه العطب اه وعزاء للاختيار  
 ونهيه المقدسى بجهان من رحمه الله تعالى بان من المقرر ان النادر لا حكم له فلو العطب قليلا  
 والسلامة اغلب فلا ضمان واسافر برا أو بحرا بالعكس يضمن به ذلك من هنا ومن  
 قوله لم المضارب السفر برا أو بحرا ومن قوله لم يجب الحج اذا كان اغلب السلامة ولو بحرا  
 وهذا يختلف باختلاف الزمان والمكان كما هو مشاهد فتدبر اه انتهى وأجيب أيضا بان  
 التقية مستفادة من قوله اه (أقول) وحيث كانت الهة الخوف وهو ايضا منتف بقرينة  
 التجارى زمانا المعروفة بالببور فان الغالب فيها السلامة لان التجارى لا تظلم من قلوبهم فى  
 ارسال أموالهم الا بحرا واذا انتفت الهة انتفى الملال على ان تقدم ما رأتى ان العبرة فى حفظ

فان حلف ضمنه وان نكل  
 رضى وكذا العارية منهاج  
 ويضمن قيمتها يوم الجحود  
 ان علم والا فيوم الابداع  
 عمادة بخلاف مضارب  
 جحد ثم اشترى لم يضمن خاتمة  
 (والمودع له السفر بها)

سؤال ردها وان ينقلها وان يكون نقلها زمن انكاره وان تصكون بما ينقل وان لا يكون  
عند الانكار من يخاف علم امته وان لا يحضر هاجره الجحود وان لا يكون الجحود لما انكاه افان  
وجدت هذه الشروط ضمن والا بان يجد عند غير صاحبها وعند مدعيه من حاله من غير  
ان يطالب منه الرد او يطالب منه الرد عند من يخاف منه الجحود بالاضمين (قوله قبل) اهدم  
تناقضه فانه يقول اني بعد ان يجدت الوديعه انما انا او ظمنا ٣ ثم تذكرت اوردت عن الظلم  
كان مدعيها فاذا توردوا بالبينة قبلت في غير اعم الضمان (قوله كالوبرهن الخ) هكذا نقله في  
الخاتمة والخلاصة ونقل في البصر عن الخلاصة انه لا يصدق لكن في عبارته سقط ويدل عليه  
ان السكالم في البينة لا في مجرد الدعوى حتى يقال لا يصدق وعبارة الخلاصة به مدقوله لم  
يستودعي هكذا في القضية لو قال لم يستودعي ثم ادعى الرد والهالك لا يصدق في عبارته  
سقط قال في الخاتمة وذكري المنتقى اذ يحجب المدعى الوديعه ثم ادعى انه ردها به مد ذلك واقام  
البينة قبلت بيته وكذا لو اقام البينة انه ردها قبل الجحود وقال انما غلطت الخ فظهر ان فيها  
نقل صاحب البصر عن الخلاصة سقطا وفي الخاتمة ايضا لو وجد المدعى الوديعه ثم اقام البينة  
على هلاكها قبل الجحود ان قال ليس لك عندي وديعة قبلت بيته وبيراعن الضمان ولو قال  
نسيت في الجحود او قال غلطت ثم اقام البينة انه دفعها الى صاحبها قبل الجحود برئ (قوله  
وقال غلطت) حال من الضمير في برهن الثانية التي هي على الرد قبل الجحود لانه متناقض في  
دعواه ذلك لانه حيث يجد هازع ان لا وديعة عنده فلا ياتي الرد في اصل الوديعه فيحتاج  
الى التوفيق فاذا قال غلطت أي اردت ان اقول ردديتها انقلت لا وديعة عندي او لم تدعي شيئا  
لان الوديعه التي قد اودعها عندي قد انتهت بالتسليم اليك فصرت كأن لم تدع شيئا قبل  
حينئذ يبرهانه لا تنافي تناقض وكذا لو قال نسيت أي حين سألني عن الوديعه به ردها اليك  
نسيت الابداع والرد فذلك قال لك لم تدع شيئا ثم تذكرت وهذه يفتي على الرد قبل (قوله او  
ظننت اني دفعتها) أي وبعد الدفع لم اكن مودعا فان اصدق في قولي لك لم تدع في لاني قد برئت  
من وديعتك بتسليمها اليك (قوله ولو ادعى هلاكها قبل الجحود احلف المالك الخ) أي عند  
القاضي يطلب المدعى عند عدم اقامة البينة على الضياع من المدعى لان كل من اذا اقر بشئ  
لزمه يخاف عند انكاره والمالك لو اقر به لا كها قبل بجحود المدعى انتفى الضمان فاذا انكره  
يخاف فاذا احلف ضمن المدعى اهدم ثبوت مدعاه ضمن بجحود المدعى انكل برئ المدعى لان  
النكول اقرار او يدل على ما عرف (قوله ما به ذلك) لانه يخلف على غيره فليكون على العلم  
وذلك عند عدم اقامة البينة على الضياع من المدعى اما اذا اقام بيته فان كان قبل الجحود تقبل  
اهدم التعدي والتناقض وان بعده لا تقبل لانه بالجحود غاص ولم يرد الى المالك كما تقدم  
قال في الهنديه اذا اقام رب الوديعه البينة على الابداع بعد ما يجد المدعى واقام المدعى البينة  
على الضياع فان وجد المدعى الابداع بان يقول للمدعى لم تدع في هذا الوجه المدعى ضمن  
وبيته على الضياع مردوده سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحود او بعد الجحود وان  
يجد الوديعه بان قال ليس لك عندي وديعة ثم اقام البينة على الضياع ان اقام البينة على  
الضياع بعد الجحود فهو ضمن وان اقام بيته على الضياع قبل الجحود فلا ضمان وان اقام

قوله ثم تذكرت  
الظاهر انما

(ولو وجدها ثم ادعى ردها به  
ذلك كالوبرهن عليه قبل كوبرئ  
كالوبرهن انه ردها قبل  
الجحود وقال غلطت في الجحود  
او نسيت او ظننت اني  
دفعتها) قبل يبرهانه ولو ادعى  
هلاكها قبل الجحود احلف  
المالك ما به ذلك



الفصول ان بعض بوجود الوديعه كالعاريه ولولم يحولها وقوله وكانت مئة ولا حاجة اليه  
 بهد قوله ونقلها من مكانه ولو قد مر عليه لكان أولى (قوله لانه لم ينقلها وقتها) صادق بعدم  
 النقل أصلا ونقلها بعده وقتها وانما اعتبر النقل ليحقق الغصب في المنقول اذ الغصب ازالة  
 اليد المحقة وثابت اليد المبطلة وهو انما يتحقق بنقلها من مكانه او وقت الجود لان يده علم سائد  
 أمانة لا ضمان فاذا جردا نقلها فقد ازال اليد الامانة وثابت يد الغصب بخلاف ما ذالم ينقلها  
 فان يد الامانة باقية وقد نقل هذا القيد الشرطي لا كافد منه انه ونصه اذ جردا المودع الوديعه  
 بحضور صاحبها يكون ذلك فسخا للوديعه حتى لو نقلها المودع من المكان الذي كان فيه حالة  
 الجود يضمن وان لم ينقلها من ذلك المكان بعد الجود فهذا لا يضمن اهـ ونقله في  
 التاتر خاتمة عن الخاتمة معز بالانطاني لكن ذكر في جامع الفصول ان بعض بوجود الوديعه  
 كالعاريه ولولم يحولها وفي المتن لو كانت العاريه مما يحول يضمن بالانكار وان لم يحولها وفي  
 البدائع ان العدة ينسخ بطلب المالك لانه لما طلبها فقد عزل عن الحفظ أو ما يجده المودع  
 بحضور المالك فقد عزل نفسه عن الحفظ فبقى مال الغير في يده بغير اذنه فيكون مضروفا فاذا  
 هلك تقرا الضمان اهـ قال الخبير الرمي لم يظهر لاصحاب المتون صحة هذا القول فلم ينظروا  
 اليه فراجع المطولات يظهر لك ذلك اهـ فتأمل (قوله وكانت الوديعه منقولا) \* أقول العقار  
 مقرر عدم الضمان فيه لعدم تصور غصبه فلم يصرح في الكنز بتفصيله كقولنا بذلك كما سيذكره في  
 بابه أولان الاصح مذهب محمد فيه فارادس حوله تأمل ذكره الخبير الرمي (قوله لا يضمن بالجود  
 عندهما) لعدم تصور غصبه (قوله خلافا لمحمد) فان الغصب يجري فيه عند عدمه ولو جرده يكون  
 ضامنا (قوله في الاصح) أي قوله هو الاصح (قوله غصب الزباني) أي ذكره الزباني في كتاب  
 الغصب (قوله ولم يكن هناك من يخاف منه عليا) أي لانه لم يجدها في وجهه عدو يخاف عليا  
 التالف ان أقرته هلك لا يضمنها لانه انما أراد حفظها كذا في المنع (قوله ولو كان لا يضمن)  
 أي ان أقرته هلك (قوله وقيد بقوله ولم يحضرها الخ) \* أقول لم يصرح به في الكنز والجواب  
 عنه انه حيث قلتم انه ايداع جديد فانه مدخل في مئة لتنا تمام له ذكره الخبير الرمي (قوله فان  
 أمكنه) أي ربهما أخذها عند احضارها ليعمل قابضها (قوله لم يضمن لانه ايداع جديد) أي  
 بقوله دعها فيكون ابقاؤها ايداعا جديدا (قوله والا) أي وان لم يكن المالك أخذها عند  
 احضارها (قوله ضمنها) لانه لم يعمل قابضها فبقيت مضنونة على جردها (قوله لانه لم يتم  
 رد) أي ردها الى المالك لئلا يحضرها عند عدم تمكنه من أخذها فلا يصح ايداع الجديد لان  
 ايداع انما يكون لعين ماله وهو انما يتحقق على المودع ضمانه فهو وكالدين في ذمته والغفون  
 لا يصير أمانة الابد انطروج عن عهده ضمانه وذلك بالتسليم التام الذي عكن المالك معه  
 القبض والتسليم (قوله وقيد بقوله المالكها) أو وكيله كما في التاتر خاتمة فاللام عني عند ويؤيده  
 قول الدر راو جردها عند مال كها قال الخبير الرمي لأحاجة اليه أي مال كها لانه هو المار اذ لا غيره  
 اذ الكلام فيه فلذا لم يذكروا في الكنز (قوله فاذا تمت الشروط) وهي طلب ردها ونقلها او كونه  
 منقولا وعدم الخلف عليا وعدم احضارها بعد جردها وكون الجود للمالكها لم يبرأ الخ (قوله)  
 الابعة جديدا ولم يوجد) والحاصل على ما ذكره المصنف انه لا يضمن الا بشرط أن يجده عند

لان لو لم ينقلها وقتها فهايك  
 لم يضمن خلاصة وقيد  
 بقوله (وكانت) الوديعه  
 (مئة ولا) لان العقار لا يضمن  
 بالجود عندهما خلافا لمحمد  
 في الاصح غصب الزباني  
 وقيد بقوله (ولم يكن هناك  
 من يخاف منه عليا) ولو كان  
 لم يضمن لانه من باب الحفظ  
 وقيد بقوله (ولم يحضرها بعد  
 جردها) لانه لو جردها ثم  
 أحضرها فقال له ربه ادعها  
 وديعه فان أمكنه أخذها  
 لم يضمن لانه ايداع جديد والا  
 ضمنها لانه لم يتم الرد اختيار  
 وقيد بقوله (المالكها) لانه  
 لو جردها لغيره لم يضمن لانه  
 من الحفظ فاذا تمت هذه  
 الشروط لم يبرأ باقواره الا  
 بقوله جديدا ولم يوجد

هلكت قبل أن يقضى المال كان فاضيا بم ادنيه قبض من قيمته المالكها وقوله ثم هتم ابعاله بثل  
 قيمته الاولى ان يقول بما شرطه المرتهن لانه لا يتجاوزها كما يأتي في بابه تأمل وقد علمت انه هذه  
 المسئلة مقيدة بما اذا تعدى ثم رهن فلما استعار له من فقه عدى ولم يرهن وضاعت فاضا من  
 عليه ويكون داخل في حكم المستعير المذكور في المصنف وان هذه المسئلة مستثناة من قول  
 المصنف بخلاف المستعير كما افاده في الشرح ط وقد سئل الظهير الرمي عن المرتهن اذا مات  
 بجهل بالارهن هل يضمنه كالألام لا فاجاب نعم لان الزائد عن الدين امانة فتضمن كما هو ظاهر اه  
 (قوله ثم ازاله) أى التعدى (قوله الا في هذه العنصرة) بهذا الشر بك صورتين (قوله لان يده  
 كيد المالك) أى حكمه لانه عامل في الحفظ وهذه عليه المسئلة الودبعة المذكورة في المصنف  
 والحاصل ان كل أمين خائف ثم عاد الى الوفاق عاد أمينه لان يده بالمالك حكمه لانه عامل في  
 الحفظ الامانة المستعير والمستاجر فانهما ضامانان لمطابقة الان قبضهما العين كان لانفسهما الاستيفاء  
 المتافع فاذا ترك الخلاف لم يوجد الرد الى صاحبه الا حقيقة ولا حكم بخلاف المودع وما عطف  
 عليه فان يده بالمالك حكمه لانه عامل في الحفظ كما ذكرنا (قوله فاقول له) أى لانه لا ان يقيم  
 المودع البينة على العود الى الوفاق والاولى التصريح بذلك لدفع اليمين الواقعة في العبارة  
 فتأمل ط (قوله وقيل للمودع) يرفع الدال لانه ينفى الضمان عنه أى ولا يشترط اقامة البينة  
 على العود الى الوفاق وظاهر كلامهم اعتماد الاول (قوله وبخلاف اقراره بعد مجوده) بان قال  
 لم تودعنى اموال فلان ليس له على شئ ثم ادعى رد اؤتاة اصدق أبوالعود عن الشرية فلا يثبت  
 ومثله مجوده بلاقرار بان اقام بينة بعد الجحود كما في الدرر وقوله وبخلاف اقراره معطوف  
 على قوله بخلاف المستعير والمستاجر (قوله حتى لو ادعى حبة أو يعة) يعنى بقيد بقوله به مجوده  
 لانه لو ادعى ان المالك وهما له أبواهما منته وأنت كصاحبهما ثم هلكت لاضمان على المودع  
 لانهما اتفقا على اليد واختلفا في الجهة فيعمل على الحق وهو يد الامانة للمالك للمالك (قوله  
 وقيد بقوله بعد طاب رجا) ومثله طلب امرأة الغائب وجيران الينهم من الوصى لينفق عليه من  
 ماله كما في الخاتمة ومنه في الارشائية وقوله بعد متعلق بقوله بجموده (قوله فلوسا له عن حالها)  
 بان قال حالها ودبتى عن ذلك ايشكره على حفظها بجر والاولى ان يقول لانه الجهدل الفاء  
 وكذا يقال فيما ياتي (قوله فجدها) قال الرمي هذا ليس بجموده حقيقة وانما هو حفظ فاستغنى  
 في اكثر من ذكره (قوله لم يضمن) لان كتمان الودبعة أمكن في حفظها لان بذكرها قد يتنبه لها  
 الظالم والسارق فكان مجوده من باب الحفظ بخلاف ما اذا كان مجوده عند طاب المالكها فان  
 بالطلب يقتضى الايداع فاما مودعها الا يسهلها له عند حاجته اليها في المنع يكون غاصبه فيضمن  
 ولم يبق يده بالمالك فبما اقراره بعد ذلك لم يحصل الرد الى مالكها الاحقيقة ولا حكم فلذا لا يبرأ من  
 الضمان الا بتسليمها الى المالك حقيقة (قوله ونقلها من مكان اوقت الانكار) المراد به من  
 الانكار وليس المراد نقلها وقت حقيقة لانه لا يثبت الا في ناد من الصور وبعبارة الخلاصة  
 وفي غصب الاجناس انما يضمن اذا نقلها عن موضعهما الذى كانت فيه حال الجحود وان لم  
 ينقلها وهما مكت لا يضمن اه وهو ظاهر وعليه فهو متعلق بقوله مكانها وانظر ما لو كان  
 نقلها قبله وفي نيته الجحود وقد نقل هذا التقييد الشرع الى عن الناطقى ونقل عن جامع

ثم ازاله لان زول الضمان  
 الا في هذه العنصرة لان يده  
 كيد المالك ولو كذبه في  
 عوده لا وفاق فالتسوية  
 وقيل للمودع عادية  
 (و) بخلاف اقراره بعد  
 مجوده أى مجود الا بداع حق  
 لو ادعى حبة أو يعة لم يضمن  
 خلاصة وقيد بقوله (بعد  
 طلب رجا) (ردها) فلو االه  
 عن حالها الجحود فانها هلكت  
 لم يضمن بجر وقيد بقوله  
 ونقلها من مكانها وقت  
 الانكار أى حال مجوده

والمستاجر) بعض اذا تعدى في المستعار والمستاجر بان - تعارفوا بالبابه فليس يومين ونزعه  
 للتسليم أو استأجر الدابة ليركبها بأما معدود أو ليجعل عليه أمنا معلوم فركبها أو جعلها أكثر  
 منها ثم ردها كما كانت لم يبرأ خلافاً لفرجه الله تعالى فيهما لان البراءة منه نعمان تكون باعادة  
 المال حقيقة أو حكماً ولو - كذلك لان قبضه الانفسهم باجتماع المودع فان يده المالك  
 حكماً لانه عامل له في الحفظ زيالي وقيل اذا استأجر الدابة ذاهباً جابياً يبرأ وان ذاهباً باقياً  
 لا يبرأ لان العقد قد انتهى بالوصول الى ذلك المكان وبالعود اليه لا يعود العقد بينهما ما شلى  
 قال في جامع الترمذي - المستاجر الدابة والمستهير لولوى ان لا يرد هاتم يندم لو كان سائر عند  
 النية ضمن لو هلك بعد النية أما لو كان واقفاً اذا ترك نية الاختلاف عما أمينا اه (واعلم) أن  
 ما مشى عليه المصنف تعالى لا يكثره الفتوى به كافي الشرع بل لا يستمر اذا عزم كرم في الدرر من  
 ان منهم من قال المستأجر والمستاجر اذا خالفا وتعادوا الى الوفاق برئوا عن الضمان اذا كانت  
 مدة الايداع والاعارة باقية الخ (قوله فلان زالة) أى التعدي (قوله لهامه الانفسهم) وعله  
 البصري بانهم ما موران بالحفظ تبعاً للاستعمال أى المأذون فيه لا مقصوداً فإذا انقطع  
 الاستعمال المذكور لم يبق الحفظ ثابتاً فلا يبرأ بالعود اه ط وفي جامع الترمذي ولو  
 ما موراً بالحفظ شهر فضى شهر ثم استعمله اتم ترك الاستعمال وعاد الى الحفظ ضمن اذا عاد والامر  
 بالحفظ قد زال اه (قوله بخلاف مودع) لاجابة اليه لانه أصل المال - فله المقصود بالذكر  
 ولكن انما ذكره ليعلم عدها وينقض الاستثناء في قوله الا في هذه العشرة ط (قوله  
 ووكيل ببيع) بان استعمال ما وكل ببيعته ثم تركه وضاع لا يضمن (قوله أو حفظ) تقدمت  
 صورته قرىباً (قوله أو اجارة) بان وكله ليؤجره دابته فركبها ثم ترك (قوله أو استأجر) بان دفع  
 له دراهم - ليد استأجره ليتنا فذنه في استئجاره كان ثم استردها بعينها فهلك فانه لا يضمن  
 (قوله ومضارب ومستهير) اذا خالف ودفع المال لفقته ثم عاد الى الوفاق صار مضارباً  
 ومستهيراً أبو السعود عن الشيخ صالح (قوله وشربك ثماناً أو مقاضة) فانه ما يعودان  
 أميين بالعود الى الوفاق أبو السعود أما شربك المثل فانه اذا تعدى ثم زال التعدي لا يزول  
 الضمان كما هو ظاهر لما تقرره اجنبى في حصة شربك فلو اعد دابة الشركة فتعدى ثم أزال  
 التعدي لا يزول الضمان ولو كانت في نوبته على وجه الحفظ فتعدى ثم أزاله يزول الضمان  
 وهي واقعة التتوى سئل عنها فاجبت بما ذكرنا وان لم أره في كلامهم لعلمهم بما ذكرناه  
 مودع في هذه الحالة وأما استعماله بالاذن الشريك فهي مسألة فقهية رمتهم مودة عندهم  
 بالضمن وبصغير غاصبا رمى على المنع (قوله ومستهير رهن) أى اذا استأجره عبد البرهنة  
 أو دابة فاستقدم العبد وركب الدابة قيل أن رهنه اتم رهنه اتم عمل يندل الحقيقة ثم قضى بالمال ولم  
 يقبضها حتى هلكت عند المرتهن لا ضمان على الراهن لانه - برئ عن الضمان حين رهنه  
 فإذا كان أمنا خالف فقد عاد الى الوفاق وانما كان - مستهيراً الرهن كالمودع لان تسليمها الى  
 المرتهن يرجع الى تحقيق مقصود المعبر حتى لو هلك به ذلك بصيرده منه مقبضاً فيه مستوجب  
 المعبر الرجوع على الراهن مثله فكان ذلك بمنزلة الرد عليه - كما قلناه مذابري عن الضمان كذا في  
 الجرمع والى الميسر اه - نقلاً في المنع وانما قال ثم قضى المال ولم يقبضها ما ذكرناه لو

والمستاجر فلان زالة لم يبرأ  
 لهامه الانفسهم بخلاف  
 مودع ووكيل بيع أو حفظ  
 أو اجارة أو استأجر ومضارب  
 ومستهير وشربك ثماناً  
 أو مقاضة ومستهير رهن  
 أشياء والحاصل ان الامين  
 اذا تعدى

الرحمن أبو السعد في حاشية الاشباه (قوله أو ركب دابته) أو استخدمه معها أو أودعها غيره  
 (قوله حتى زال التعدي) بأن ود النوب إلى مكانه والدابة إلى مربطها وأخذ البعض رده إلى  
 يده وترك استخدام العبد واستعد الدبعة من الغير (قوله زال ما يؤدى إلى الضمان) وهو  
 التعدي ولا حاجة إلى هذه الزيادة لأن ما أدت إلى ركالة عبارة المصنف لأنه يصير المعنى ثم زال  
 التعدي زال التعدي لأن ما يؤدى إلى الضمان هو التعدي فلو أقطعه كان أحسن كما وقع في  
 العيني والدرر حيث قالوا إن زال التعدي زال الضمان هو التعدي فلو أقطعه كان أحسن كما وقع في  
 اليه لم يضمن خلافه لا الشافعي قال العيني لأن الضمان وجب دفعه للضرر الواقع وقد ارتفع  
 بالعود إلى الوفاق فلا يضمن وهذا مقيده بما لم يقسم بالاستعمال فان تقصم ضمن أى التقصان  
 أصبر ورثه حابس الجزم منها على وجهه المسمى كذا في شرح تنوير الاذهان وانما زال الضمان  
 لأنه ما مور بالخلف في كل الاوقات فاذا خالف في البعض ثم رجع إلى ما مور به كما إذا استأجر  
 له حظ شهر فترك الحظ في بعضه ثم حفظ في الباقي استحق الاجرة بقدره اه مخ (قوله اذا  
 لم يكن من نيته العود اليه) فلو ايس قوب الدبعة ونزعه ليلالون عزمه أن يلبس منه لا ثم سرق  
 لبالا ليراعن الضمان بجر من الجنائيات معز بالظهير به ولم يذكر المصنف ~~كم دعواه~~  
 العود هل يكفي في مجرد دعواه العود وان لم يصدقه صاحب الدبعة وهو مذكور في العمادية  
 وعبارتها ولو أقر المودع انه استعملها ثم ردها إلى مكانها فهلكت لا يصدق الا بينة  
 فالخاص ان المودع اذا خالف في الدبعة ثم عاد إلى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقه  
 المالك في العود فان كذبه لا يبرأ الا أن يقيم البينة على العود إلى الوفاق ورأت في موضع آخر  
 المودع اذا خالف ثم عاد إلى الوفاق فكذب المودع فاقول قول المودع كافي الرحمن بخلاف ما اذا  
 عهد الدبعة أو نهها ثم اعترف فانه لا يبرأ الا بالرد على المالك كافي الحواشي الحوية (قوله  
 اشباه) عبارتها قالوا في المودع اذا ايس قوب الدبعة ثم نزعه ومن نيته ان يعود إلى ايسه لم يبرأ  
 من الضمان اه قال البري هذا صحيح من المضاف حيث قال قالوا المصنف بان ذلك قول  
 علمائنا كافة مع علمه بان ذلك قول صاحب الظهير به وتخريج به وقد نقله عنه فيما يأتي ونصبه  
 عندى المودع اذا ايس قوب الدبعة بغير اذن المودع فنزعه بالليل للنوم فسرق القميص في  
 الليل فان كان من قصد ان يلبس القميص من الغد لا يعد هذا تركا للاف حتى لا يضمن اه  
 وبه انتهى كلام البري (أقول) ويمكن انه أنى بلفظ قالوا للبري يؤيد ذلك قول صاحب البحر  
 عقب ذكر عبارة الخلاصة قوله راجعه اليه لكن قال في الذخير: لو وضع طبق ودبعة على رأس  
 الجب فوقع فيه ان وضع على وجهه الاستعمال ضمن والا فلا اه وفي جامع القصارين وضع  
 طبق الدبعة على رأس الخامية ضمن لو فيها نائي يحتاج إلى التغطية كما ورد في نحو ولأنه  
 استعماله مال ماله ما فيه الا لو لم يكن فيها نائي ولو وضع نوباعى بيمين ضمن للاستعمال وضع  
 الطشت على رأس التنور ضمن لو صدأ التغطية والا لا لأنه استعمال في الاول في الثاني اه  
 وأنت خير بان ما في الذخير ناعم فتأمل ه (فرع) رجل تناول مال انسان في حال حياته ثم  
 رده إلى ورثته بهدونه يبرأ عن الدين ويقتضى حق المات في عظامه اياه ولا يرجع له المخرج عنها  
 الابا توبة والاستغفار للميت والدعالة اه نور العين عن الحاشية (قوله بخلاف المستعير)

أو ركب دابته أو استخدمه  
 بعضهم (ثم رد) عنه إلى يده  
 (حتى زال التعدي زال)  
 ما يؤدى إلى (الضمان) اذا  
 لم يكن من نيته العود اليه  
 اه - بانه من شروط التبعة  
 بخلاف المستعير

مطلب  
 رجل تناول مال انسان  
 بلا أمره في حياته ثم رده  
 لو رثته بهدونه

كخطبة واستقيم منه ان المراد بعدم التميز عدمه على وجه التمييز لا عدم امكانه مطلقا كما في  
 الجهر (قوله ضمن الاستسلام كخطاط) واذا ضمن امكانه ولا يتباح له قبل اداء الضمان ولا بد ل  
 للمالك ان يعلم عند أي حنيقة كما قدمناه (قوله وصح الابرار) فلو ابرأ مستقط عنه من العين  
 والدين كما قدمنا (قوله ولو خطاه) أي الجليد (قوله ضمنه) أي الجليد أي ضمن مثل الجليد  
 (قوله وبكمه) أي لو خطا ردى الوديعه بجيدها (قوله شريك) نقل نحوه المصنف عن  
 المجتبى ونص عبارة لو خطا الوديعه به - حتى لا يتميز ضمنه به ولا سبيل له ودع عليه اغنى  
 حنيقة رحمه الله تعالى وعندهما شريك في ان ذكر ولو سب الوديعه على الجليد يضمن مثل  
 الجليد لانه تعيب وفي عكسه كمن شريك كان لردى لا يتميز بالجليد اه فقد فرغ من قوله  
 الفاضل بان الخطا يجب ان يترتب من الخطا الردي بالجليد وهو صحيح كما عرفت مما  
 قدمناه وأما ما ذكره من ان مقتضاه على قول الامام فانه لا معنى له لانه اذا خطاه ملكه  
 وجب ضمانه ولو ابرأ عنه طاب سوا خطاه بالجليد أو بالردى أو بالمعامل الا ان هذا في غير  
 الوديعه أو قول سابق من أن الخطا في الوديعه يوجب الضمان مطلقا اذا كان لا يتميز  
 تأمل وتدبر (قوله عدمه) أي عدم التعدي وهو على هذا في أي ولا يضمن قال في المنع فان  
 هلك بعضهم اهلك من ماله ما جبهه ويقسم الباقي بينهم على قدر ما كان لكل واحد منهم  
 كمال المشترك اه (قوله كان انشكركيس) في صدوقه فاختلط بدراهمه اشتركا أي  
 المودع والمودع في الخلوط حتى لو هلك بعضهم اهلك من ماله ما جبهه ويقسم الباقي بينهم على  
 قدر ما كان لكل منهم ما أبو السعود (قوله ولو خطاه غير المودع) أي سواء كان أجنيا أو من  
 في عمله كما عرفت (قوله ضمن الخطا) عند الامام وقال ان شاء ضمن الخطا وان شاء خذ العيز  
 وكانا شريكين كما قدمناه عن الهندي (قوله ولو صغيرا) لانه من التعدي على أموال الناس كما  
 لو كسر زجاجات الغير فان الضمان عليه (قوله فردمناه) قال ابن سماعة عن محمد في رجل أودع  
 رجلا ألف درهم فاشترى به اودعه فاشترى به اسردها بمائة أو شراها وردها الى موضعه فضاء لم  
 يضمن وروى عن محمد أوقضاها غريبه باصر صاحب الوديعه فوجدها زبونا فردها على المودع  
 فهلك ضمن تاريخية (قوله خطا لا يتميز) أي الباقي مع الخطا (قوله خطا ماله بها) قال  
 في الجهر ضمن الكل البض بالانفاق والبض بالخطا لانه متبذرا لا ينفق منها او رده باقي على  
 ملكه اه (قوله فلو تاني التميز) كخطا الدراهم السود بالبيض أو الدراهم بالذات فانه  
 لا يطاق - في المالك بالاجماع كما قدمناه (قوله أو انفق ولم يرد) فذلك الباقي لا يضمن لانه حافظ  
 الباقي (قوله وهذا اذا لم يضره التميز) شرط بقره أو انفق ولم يرد في الجهر وفيه رقبه  
 بقوله فردمناه لانه لو لم يرد كان ضامنا لما انفق خاصة لانه حافظ للباقي ولا يتميز لانه لم يضره  
 التميز لان الكلام فيه اذا كانت الوديعه دراهم أو ذناب أو اشيا من المذكي والموزون  
 اه قال الطحاوي ولم يرقيا اذا فسد ذلك في باضره التميز هل يضمن الجميع أو ما أخذ  
 ونقصان ما بقي فيه رد اه (أقول) ويحصر به ما قاله الامام من أن الخطا يوجب الضمان اذا انفق  
 ٣ أحدهما غيب غيب الثاني أو باع بعض الفردة فيضمن الكل اه (قوله واذا تعدي) أي  
 المودع عليها ما اذا هلك من غير تعد فلا ضمان وبشرط الضمان باطل كشرط عدمه في

(ضمنها) لا يتم لا كخطاط  
 لكن لا يتباح تناولها قبل ادا  
 الضمان وصح الابرار ولو  
 خطاه بردي يضمنه لانه عيبه  
 وبكمه شريك لعدمه  
 مجتبى (وان يافته اشتركا)  
 شريك املاك كخطا خطا  
 في غير ضمنه كان انشك  
 الكيس لعدم التعدي ولو  
 خطاها في غير المودع ضمن  
 الخطا ولو صغيرا ولا يضمن  
 أبوه خلاصة (ولو انفق  
 بعضها فردمناه لا يتميز  
 فالباقى) خطا لا يتميز  
 (ضمن) الكل خطا ماله بها  
 فلو تاني التميز يبرأ وانفق ولم  
 يرد أو أودع وديعه تميز فاتفق  
 أحدهما ضمن ما أنفق فقط  
 مجتبى وهذا اذا لم يضره  
 التميز (واذا تعدي  
 عليها) تلبس فيها

ولوأ برأه قطع حقه من العين والدين وعندهم الاية قطع ملك المالك عن الخلوط بل له الخيار  
ان شاء ضمن الخاطا مثله وان شاء شارك في الخلوط بقدر دراهمه لانه يمكنه الوصول الى عين  
حقه ضرورة وأمكنه معنى بالقسمة فكان اسم لا كامن وجه فيميل الى أهم اشياء لان القسمة  
فيما لا تتفاوت آحاده افرار وتعين حتى ملك كل واحد من الثمر يكن ان يأخذ حقه عينان  
غير قضا ولا رضاف كان امكان الوصول الى عين حقه فاعلم معنى فيجبر وله انه اسم لا من كل  
وجه لانه فعل يتعدى معه الوصول الى عين حقه ولا يكون الاستملاك من العباد أكثر من ذلك  
لان اعدام المحل لا يدخل تحت قدرتهم فيصير ضامنا قريباى ومسكين وعن أبي يوسف رحمه  
الله تعالى انه جعل الاول تابعا لالاكثر وقال محمد رحمه الله تعالى بشاركة بكل حال وكذلك أبو  
يوسف رحمه الله تعالى في كل مانع خاطه بجنسه يعتبر الاكثر أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول  
بأنه طاع حتى المالك في الكل ومحمد رحمه الله تعالى بالتميز في الكل هندية ولو خاط  
المولى ماله بمال الوكيل لم يضمن وفي الخلاصة ضمن وطريق خروج من الضمان الصنف في  
حاجة المسجد أو الرفع الى الحاكم منتقى \* القاضي لو خاط مال مسي بماله لم يضمن وكذا  
مـ ا ر خاط مال رجل لم يعمل آخر ولو بماله ضمن وينبغي أن يكون المولى كذلك ولا يضمن  
الوصي بغير تجهلا ولو خاط بماله ضمن (يقول الحقير) وقدمت قلاع المنتقى أيضا ان الوصى لو  
خاط ماله بمال التيم لم يضمن وفي الوجيز أيضا قال أبو يوسف اذا خاط الوصى مال التيم بماله  
فضاع لا يضمن نور العيين من أواخر السادس والعشرين \* ويخط الساكن انى عن الحرية  
وفي الوصى قول بالضممان اه قات فافاد ان المرجع عدمه والحاصل ان من لا يضمن بالخاط  
بماله المتولى والقاضى والسهم ارب بمال رجل آخر والوصى وينبغي ان الاب كذلك يؤيد ما في  
جامع القصولين لا يصير الاب غاصبا بما أخذ مال ولده وله أخذه بلائى الوصيا والافلو أخذه  
لحفظه فلا يضمن الا اذا أتاهه بلا حاجة اه بل هو أولى من الوصى تأمل والمراد بقوله ولده  
الولد الصغير كما قدمه في الفصول العمادية وفي الهندية ولو خاطت النضة بعد الاذابة صار  
من الممانعات لانه مانع حقيقة عند الخاط فيكون على الخلاف المذكور كذا في التبيين وفي  
الفتاوى العتامة ولو كان عنده حنطة وشعر لو احد فخاطهما ضمنهما كذا في التاتر ثانية  
وان كان الذى خاط الودبعة احدى من هو في عياله كزوجته وابنه فلا ضمان عليه والضمان  
على الخاط وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا سبيل للمودع والمودع على العين اذا خاطها الغير  
ويضمن الخاط وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان شأنا ضمن الخاط وان شأنا أخذ  
العين وكما نهر يكن وان كان الخاط كبيرا أو صغيرا كذا في السراج الوهاج حرا كان أو عبدا  
كذا في الذخيرة وقد قالوا انه لا يسع الخاط اكل ذمة الدائير حتى يؤدى منها الى أدباها  
وان غاب الذى خاطها بحيث لا يقدر عليه فان تراضيا على أن يأخذ أحدهما وقد دفع قيمة  
مال الآخر جاز وان يأخذ ذلك أو أبى أحدهما وقالان يسع ذلك فباعا اضرب كل واحد منهما في  
الغن بمصته فان كان الخلوط حنطة وشعر اضرب صاحب الحنطة بقيمة حنطه بخلوطة  
وضرب صاحب الشعر بقيمة شعره غير مخلوط كذا في السراج الوهاج اه (قوله بحيث  
لا يتبين) أى أصلا كخاط الشيرج مع الزيت أو مع التمسك كما مثل به الشارح بقوله الابكاة

(بحيث لا يتبين)  
الابكاة  
الحنطة بشعره ودرهم  
جاء بزيوف بحيث

من أودع لاضمان عليه قاله أبو الطيب (قوله وهو المومر) أي الذي جعل أميرة على الجيش  
فان ذلك قبل القصة فالمومر بـ. لغة اسم المفعول (قوله القف الریح) أي في تلك الدارثيا  
(قوله لو ألقاه) بدرج الهمزة (قوله ملاك) جمع ملاك (قوله جيا) أي بالدار (قوله امير بشهر)  
تبع فيه صاحب الاشياء حيث قال بغير علم واعترضه الجوى بان الصواب بغير أمره كما شرح  
الجامع اذ يستعمل فيجمل ما لا يعلم اهـ وقد مرنا قريبا فكان عليه أن يقول في النظم ليس  
بأمر (قوله جميعا) بـ. أي ان وصى الاب والجد والفاضل لا يضمن وليس المراد ان الجميع  
أوصوا اليه وقد مر الكلام على ذلك في تقييدنا ان شاء الله تعالى (قوله وبحجود) بأنواعه  
السبعة فان كان المراد من المحجود سبعة كما قدمه يكون الموجود في النظم سبعة عشر نامل  
(قوله فوارث) بغير تنوين أي اذا مات مجهلا لمسا أخبر المورث به من الوديعه (قوله بـ. طر)  
خبرية رداً لمخدوف أي وهذا في طر لفظه وبـ. طر مخفف قال ابن الشحنة وفي البيهين قاعدة  
استثنى منها مسائل فالقاعدة قال في البدائع لو مات المضارب ولو بعد مال المضاربة فانه يعود  
دينه في مال المضارب وكذا المودع والمستعير وكل من كان المال في يده امانة اذا مات قبل  
ايمان ولا تعرف الامانة بعين فانه يكون عليه دين في تركه لانه ما رآه بالتجهيل من مال  
الوديعه ولو تصدق ورثه على الهلاك والتسليم الى رب المال ولو عين الميت المال في حال  
الحياة أو علم ذلك تكون تلك الامانة في يده وصيه أو يدوارته كما كانت في يده وبـ. صدقون على  
الهلاك والرفع الى صاحبه كما صدق الميت في حال حياته والمائل الثلاثة المستثناة ذكرها  
بعد القاعدة في التمهيد فاعلم ان واقعات الناطق في الامانات ثمة قلب وضخونة بالموت اذا لم يبين  
الا في ثلاث مسائل احدها مال على الارواق اذا مات ولم يعرف حال غلبه الذي أخذ ولم يبين  
لا ضمان عليه الثانية اذا خرج السلطان الى الغزو وغنم واودع بعض الغنمة عنده بعض  
الغانم ومات ولم يبين عند من أودع لا ضمان عليه الثالثة ان أحد المتقاربين اذا مات وفي  
يده مال اشتركة اهـ وقد علم ذلك مما قدمنا قريبا (قوله وكذا لو خطها المودع) خط  
مجاورة كتبه بفتح أو معزجة كائن عاين (اعلم) أن الخط على أربعة أوجه خط بارق  
المجاورة مع تيسر التميز كخط الدراهم البيض بالسود والدراهم بالذئاب والجوز بالوزوانه  
لا يقطع حق المالك بالاجماع ولو هلك قبل التميز يرد له امانة كالهالك قبل الخط \* وخط  
بطريق المجاورة مع تيسر التميز كخط الخطبة بالنسيئة وذلك يقطع حق المالك ويوجب  
الضمان في الصحيح وقيل لا يقطع حق المالك عن الخلوط لاجتماعه وان يكون له الضمان وقيل  
القياس أن يكون الخلوط مملوكا للخط عند أبي حنيفة وفي الاختصاص لا يصير \* وخط  
الجنس بمخلافه معازجة كخط الخيل بالشعر وهو دهن السم والخل بالزيت وكل مانع بغير  
جنسه وان يوجب انقطاع حق المالك الى الضمان بالاجماع \* وخط الجنس بالجنس معازجة  
كخط دهن اللوز بدهن اللوز أو دهن الجوز بدهن الجوز أو اللبن باللبن أو خط الجنس بالجنس  
مجاورة كخط الخطبة بالخطبة أو الشعر بالشعر أو الدراهم البيض بالدراهم البيض أو السود  
بالسود فند أي حنيفة هو اسم لملك مطلق لا سبيل لصاحبه الا تضمن المودع مثله أو قيمته  
وصار الخلوط مملوكا للخط ولا يباح له قبل اداء الضمان ولا سبيل له الا ان عليه عند أبي حنيفة

وصاحب دار الترتيب  
مثل مالوا لقاء ملائها  
ليس بشعر كذا والدجد  
وقاض وصيرم جميعا  
ومحجود فوارث بـ. طر  
(وكذا لو خطها المودع)  
بجنسها أو بغيره (بماله)  
أو مال آخر ابن كمال (بغير  
اذن) المالك

٣ قوله ان أحد الخ لعل  
الظاهر ما قط لفظ أن أو  
زيادة لا ضمان عليه بعد  
قوله مال الشريك فيجب رد  
اهـ معجبه

من ذكر الاب فان احكامه احكامه الا فيما استثنى وهذه ليست منها وقد سنا ذكرهما (قوله)  
ووصيه ووصى القاضى هـ اذا خلا فى الوصى فى كلام الاشياء فلا وجه لزيادة ما ذكره الا ان  
يقال حله على وصى الاب لبيان التفصيل للايضاح فتمام (قوله) وستة من المحجورين أى  
والسابع وهو العصى المحجور عليه مذ كورنا (قلت) وهى قلم من ذكر العصى ط أى لو  
أودع عندهم وما توأما المحجورين فلا نفعنا عليهم والستة من المحجورين وهم ما عدا الصغير وانما  
أسقطه لانه مذ كورنى الاشياء ومراعاة الزيادة على ما فى الاشياء فافهم (قوله) لان المحجور يشل  
سبعة أى وقد قد سنا ما لو كان المودع صبياً وهى من الصور التى ذكرها فى الاشياء ولم يذكرها  
شارحنا (قوله) فانه أى المحجور صغير مسئلة الصغير من العشرة التى فى الاشياء الا ان يقال  
عدها بما عداه بقوله وان باغ ثم مات لا يشترط تامل أو يقال ان مراده محجور المحجورين سبعة  
وان مراده ستة منهم ما عدا الصغير لانه مذ كورنى الاشياء ولذا قال وستة من المحجورين (قوله)  
ورق) قال فى الظاهر أى أن عبد المحجور راعيه أودعه رجل مالا ثم اعتقه الولى ثم مات ولم يبين  
الوديعه فالوديعه ستة دين فى ماله سواء شهد بالشهود بقيام الوديعه بعد العتق أم لا وان مات  
وهو عبد فلا شئ على مولاه الا أن تعرف الوديعه تزد على صاحبها اهـ (قوله) ودين) يفتح لidal  
وسكون الباء (قوله) والمعنوه كصبي) قال فى تلخيص الجامع أودع صبياً محجوراً به قل ابن  
ابنتى عشرة سنة ومات قبل البلوغه فيجب الدعاء انتهى راعله قصد بكاف تشبيهه بالاشياء  
الى ما ياتى عن الوجيز تامل وعمل فى الوجيز شرح الجامع الكبير عدم ضمانه بأنه لم يلتزم الحفظ  
ثم قال وان باغ ثم مات فكذلك الا ان يشهدوا انها فى يده بعد البلوغ لا والمانع وهو العصى  
والمعنوه كاصبى فى ذلك فان كان ما ذورنا له ما فى ذلك ثم مات قبل البلوغ والافاقه ضمنا اهـ وبه  
تتضح عبارة الشارح (قوله) وان باغ) أى العصى ومثله اذا افاق المعنوه كما يؤخذ مما سلف  
(قوله) ما ذورنا له) أى فى التجارة كما فى البيرى عن خزائن الاكل أو فى قبول الوديعه كما فى  
الوجيز فان عبارة كفى المحوى فان كان ما ذورنا له ما فى ذلك ثم مات قبل البلوغ والافاقه ضمنا اهـ  
ونص فى الهندية على ضمانه فى الصورتين اجماعاً ط (قوله) ثم ما نأقبل البلوغ والافاقه ضمنا  
هـ هذا نشر على سبيل التلخيص وهذه غرة تشبيهه بالاشياء (قوله) المعنوه بالعصى ومن غير ما لأن غرة جعل  
السبعة ستة بتدأخل العتق فى الصغير لان العصى المحجور عليه من عشرة الاشياء (قوله) شرح  
الجامع) أى الكبير وقوله الوجيز يدل من شرح فان اجماع الوجيز (قوله) قال) أى الشرع لا لى  
فباغ أى المستثنى (قوله) تسعة عشر) أى بناء على عدم المقارضة من اهره غطاء كانه قد تم نقله عن  
قاضى خاك (قوله) ونظام الخ) أى نظام التسعة وبقيت عشرة الاشياء (قوله) وهى) أى الايات  
الاربعة الاولان لابن وهبان (قوله) والعين) مفعول مقدم يحصره والجمله حال أى كل أمين مات  
والحال انه يجوز العين وما وجدت تلك العين بعينه افتصير دينا فضمير وجدت وتصير راجعاً الى  
العين وكلمة ما نافى وضيمر يحصره لا لامين ومعناه يحفظ (قوله) وما وجدت) أى العين الامانة  
هنا أى معينة مشخصة (قوله) نصير) بالبناء المعجول (قوله) ثم منارض) هذا على خلاف  
المعنى كما قد سنا (قوله) وهودع) بكسر الدال اسم فاعل من أودع أى سوى مودع مال اليتيم  
يهى اذا خرج السلطان الى الغزو وغفر افادع بعض الغنية عند الغائبين ومات وليين عند

ووصيه ووصى القاضى  
وستة من المحجورين لان المحجور  
يشل سبعة فانه الصغير ورق  
وجنون وغنى له ودين  
وسفه وعنه والمعنوه كصبي  
وان باغ ثم مات لا يشترط تامل  
أن يشهدوا انها كانت فى يده  
بعد البلوغه لا والمانع  
وهو الصابان كان العصى  
والمعنوه ما ذورنا له ما نأقبل  
قبل البلوغ والافاقه ضمنا  
كذا فى شرح الجامع الوجيز  
قال فبلغ تسعة عشر ونظام  
عاطنا على ينى الوهبانية  
مبني وهى  
وكل أمين مات والعين بصير  
وما وجدت عيناً فدينان صير  
سوى مدولى الوقت ثم  
منافض  
ومودع مال الغنم وهو المؤمن



وهذه لم يعمدها صاحب الاشياء لاحد ومنه اذا مات مجهول المالكته الرحيح في يته ومنه اذا مات  
مجهول المارضة مالكة في يته بغيره كذا في الاشياء قال السيد المحوى والصواب بغير امره  
كافي شرح الجامع لا يحتج بل مجهول مالا يعلم ومنه اذا مات الصبي مجهول المارضة وعنده  
مجهول الا انه لم ياتزم الحفظ وهي السمة تمام العشرة وكذلك اذا بلغ ثم مات الا ان يشهدوا انما  
في يده بعد البلوغ لوال الماتع وهو الصبا والمعتوه كالمصبي في ذلك وذكر البصري انه اذا مات  
الصبي بعد البلوغ ولم يدرى هلك الوديعة ولم يعلم كيف حاله الموجب القاضي ضمنه فانى ماله  
بالعقد او وقف حتى يقيم المدعى يته به دون انهم رأوها في يده بعد البلوغ اه (قوله وليس  
منه امثلة أحد المتفاوضين) ذكر محمد في كتاب شركة الاصل مسئلة زابعة وهي ان أحد  
المتفاوضين اذا مات ولم يميز المال الذي كان في يده لم يضمن نصيب شريكه كافي المتابع نقله عن  
تهذيب الواقعات للامام الشهيد وهكذا في الواو الجسبة ولكن قال في فتاوى قاضيان وأما  
أحد المتفاوضين اذا كان المال عنده ولم يميز حال المال الذي كان عنده فثبت ذكر بعض  
الفتاوى انه لا يضمن واحدا الى شركة الاصل وذلك غلط بل الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه  
انتهى والامامة الكمل بن الهمام قال في كتاب الشركة الامين اذا مات مجهول يضمن الا في ثلاث  
وجعل عدم ضمان المتفاوض منه انما صرح في كتاب الوقف بان المستثنى ثلاث وسكت عن  
ضمان المتفاوض وأورد بدله غير قليل ونفى (أقول) من الله التوفيق غايته الحل على اختلاف  
الروايتين ولكن يدفعه نقله ط قاضيان عدم الضمان ويصح ضمان نصيب صاحبه ويدل  
عليه ما نصه في الفتنة مات أحد المتفاوضين ومال الشركة كذبون على الناس ولم يميز ذلك بل  
مات مجهول يضمن كالأومات مجهول لا يعين انتهى فظهر ان هذا هو المذهب وانما ذكره المحقق  
الكمل ضعيفه قال المصنف تبعه للبحر وأما أحد المتفاوضين اذا كان المال عنده ولم يميز حال  
المال الذي كان عنده فثبت ذكر بعض الفتاوى انه لا يضمن واحدا الى شركة الاصل وذلك غلط  
بل الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه كذا في الخاتمة من الوقف به يتضح أن ما في الفقه وبعض  
الفتاوى ضعيف وان الشريك يكون ضامنا بائوت عن تجهيل عنانا أو مفارضة ومال المضاربة  
مثل مال الشركة اذا مات المضارب مجهول المال المضاربة أو المشتري بما لها مال في البرزخية من  
النوع الخامس عشر في أنواع الدعاوى مانعه وفي دعوى مال الشركة بسبب الموت مجهول لا يدرى  
ان يبين انه مات مجهول مال الشركة وأما المشتري بما لها الا مال الشركة مضمون بالمال  
والمشتري بما لها مضمون بالقيمة ومثل مال المضاربة اذا مات المضارب مجهول مال المضاربة  
أو المشتري بما لها وهذا صريح في الضمان فاذا أقر في مرضه انه ربح انما مات من غير بيان  
لا ضمان الا اذا أقر بوضو ما له كافي قاضيان من كتاب المضاربة (قوله الماتة المصنف هنا  
وفي الشركة) ونقله صاحب البحر في الشركة (قوله انه يضمن نصيب شريكه) عنانا أو مفارضة  
ومال المضاربة مثل مال الشركة اذا مات المضارب مجهول كالمات (قوله وأقره محشوها) أي  
أقر الصواب محشوها الاشياء (قوله نفي المستثنى) أي يجوز الشريك من العشرة  
وهي الثلاثة المذكورة في المصنف والسمة المذكورة في الاشياء (قوله وزاد الشريك في شركة  
لأولها يسهة على العشرة) أي يزاد في أحد المتفاوضين ما تقدم (قوله الجدل) قلت فيهم

وليس منها مسئلة أحد  
المتفاوضين على العقد  
لما نقله المصنف هنا وفي  
الشركة عن وقف الخاتمة  
ان الصواب انه يضمن  
نصيب شريكه بوجه مجهول  
وخلافه غلط قلت وأقره  
محشوها في نفي المستثنى  
نسمة واجبة فلو زاد  
الشريك في شركة  
لأولها يسهة على العشرة  
الجلد

وأخرى مات مجهلا يضمن وان لم يحصل طالب منهم ومات مجهلا ينبغي أن يقال أبضا ان كان  
 محمود ابن الناس معروفا بالديانة والامانة لاضمان عليه وان لم يكن كذلك ومضى زمان والمال  
 في يده ولم ينف رقه ولم ينفعه من ذلك مانع شرعي يضمن وما ذكره الشيخ صالح ابن المصنف هو  
 قوله (أقول) هو الامات مجهلا لا يضمن ذلك مانع شرعي يضمن وما ذكره الشيخ صالح ابن المصنف هو  
 فيضمن سوا طالب منه أولا ولا يدخل اكونه محمودا أو غير محمود ولو كان محمودا لكان قبل موته  
 في مرضه وخص نفسه فالحسن ما عليه المشايخ الاعلام فخذ كرجله السابق قال العلامة  
 الرمي العمل باطلا لهم تعيين ولا نظر لما قاله الطرسوسي وينبغي أن يقال ذلك في مال ابن  
 المصنف في زواجه اه نعم ان هذا من الموانع شرط مقام مقام فانه لا خلاف في عدم ضمانه  
 بموته مجهلا غلات المسجد واما اذا مات مجهلا لا يضمن في نفسه اخذ لا خلاف المشايخ  
 وما عليه مشايخ المذهب انه يضمن مطلقا لا في الفاتح الطرسوسي والحاصل ان بحث  
 الطرسوسي وصاحب الزواهر في غلة المستحقين ولا تنس ما قدمناه قريبا من حاصل الكلام  
 في هذه المسئلة والسلام (قوله) ومنه قاض مات مجهلا لا وال بيتاني قال المصنف في شرح  
 تحفة الاقران اذا خلط الامين ببعض أموال الناس ببعض أو الامانة بما له فانه ضامن لا  
 في مسائل لا يضمن الامين بالخطأ القاضي اذا خلط ماله بماله غيره أو مال رجل آخر والموتى اذا  
 خلط مال الوقت بماله نفسه وقيل يضمن اه واعلم ان ما ذكره المصنف تبع فيه الاشياء من ان  
 القاضي اذا مات مجهلا أموال البيتاني لا يضمن امكنه بخلاف ما في جامع الفصولين من السابغ  
 والعشرين لو وضع قاض مال اليتيم في يته ومات مجهلا يضمن لانه مودع ولودعه القاضي الى  
 قوم ثقة ولا يدري الى من دفع لا يضمن اذا اودع غيره اه نامل وفيه أيضا ولا يضمن الوصي  
 بموته مجهلا ولو خلطه بماله ضمن وضع الاب بموته مجهلا ولو وضع القاضي مال اليتيم في يته  
 ومات مجهلا يضمن لانه مودع الخ (أقول) لعل وجه الضمان كون الاتقضى الورثة فالقوم بالغنم  
 ويظهر من هذا الوصي اذا وضع مال اليتيم في يته ومات مجهلا يضمن لان ولايته قد تكون  
 مستمدة من القاضي أو الاب فضعافه بالوصي وفي الظهيرة وفي الوصي قول بالضم وان  
 الكلام على ذلك قرر بيان شاء الله تعالى (وأقول) وكذا الغاصب كما ذكره الكمال في فصل الشهادة  
 على الارث وكذا المستاجر كافي البرازية في مسائل موت أحد المتعاقدين أيضا (قوله) ولا بد منه  
 ويؤيده قول جامع الفصولين مات المودع ولا تدري الودعة بعينها صارت دينا في ماله وكذا  
 كل شيء أهله أمانة وتفصيل الاشياء وعبرة الظهيرة والفصول (قوله) لانه لو وضعه في يته  
 ومات مجهلا يضمن وقد مضى وجهه وكذا اذا جن جنونا لا يرجي برؤم كذا في شرح الجري معزيا  
 لنزاهة لا كل أبو السعد **ا** كن ذكر قاضين عن ابراهيم بن رستم لومات القاضي ولم يبين  
 ما عنده من مال اليتيم لا يضمن شرب لالاية وفي البرازية اذا قبض ماله ووضعه في منزله ولا يدري  
 اين وضعه ومات يضمن الا اذا قال للقاضي حال حياته ضاع أو انفقته عليه لا يضمن اه فتأمل  
 (قوله) ومنه اساطان اودع الخ وذلك انما يكون قبل التهمة (أقول) وكذا اذا مات مجهلا  
 أموال اليتيم عنده تبقى الامارية نالط ومنه الوصي اذا مات مجهلا فلا ضمان عليه كافي جامع  
 الفصولين ومنها الاب اذا مات مجهلا لامل اليه ومنها اذا مات الوارث مجهلا ما اودع عند مورثه

(و) منه (أ) قاض مات مجهلا  
 لأموال البيتاني زاد  
 في الاشياء عنده من  
 أودعها ولا بد منه لانه لو  
 وضعه في يته ومات مجهلا  
 ضمن لانه مودع أيضا  
 ماله أو دفع غيره لان لا ذاتي  
 ولاية ايداع مال اليتيم على  
 المعة كفي تنوير البصائر  
 فلا يحفظ (و) منه (أ) اساطان  
 اودع بعض افعية عند  
 خازن مات مجهلا



دل ضمن (قوله كافي سائر الامانات) ومنه الرهن اذا مات المهرتم بمجهلا ضمن قيمة الرهن في تركته كافي الاقترعوى والمراد بالضمنان أى الزائد كاقدمناه عن الرملى وكذا الوكيل اذا مات بمجهلا كايؤخذ مما نوبه أفتى الحامدى به في الخطيرى وفي اجابة البرزانية المستاجر ضمن اذا مات بمجهلا ما قبضه اياه ساحتا في ومنها للمأمور بالدفع اذا مات بمجهلا كافي التفتيح سبى الوالد رحمه الله تعالى وفيه الاب اذا مات بمجهلا ضمن لكن صحح عدم ضمانه اذا الاب ليس أدنى حالا من الوصى بل هو أدنى حالا من الوصى حيث لا يضمن الا اذا كان الاب عميا كل مهور والبنات كافة لابن والاعراب قالوا بل يضمنه اذا مات بمجهلا ظاهر لانه غائب من أول الامر لانه انما قبض المهر لثمة لا لبقته فليكن التعويل على هذا التصيل ومنه الحد كما مر اهملنا  
 (قوله فانم تنقباب وضوءة بالوقت عن تجهيل) ويكون اسوة الغرماء يرى على الاشياء (قوله ومما وض) عطف خاص وكترهن اقترعوى وتقدم عنه (قوله الا في عشر على ما في الاشياء) وعلى ما في النسيب لئلا على الوهبانية تسعة عشر كاتقف عليه وفيه شبهة اعترض على المصنف حيث اقتصر في الاستثناء على ثلاثة والسبعة الباقية ذكرها في الاشياء صارت عشرة وعبرة الاشياء الوصى اذا مات بمجهلا فلا ضمان عليه كافي جامع النص وابن الوالاب اذا مات بمجهلا مال ابنه والوارث اذا مات بمجهلا ما ودع عنه ورثه واذا مات بمجهلا مال الماتقة المبيع في يته أو لما مضى عنه مال كافي بتمه بغير علمه واذا مات الصبي بمجهلا ما ودع عنه بمجوردا اهملنا  
 وفيه من اقترعوى ذكر الاب والجد فلا تنفسه ومن السبعة الباقية احد المتقارضين وباني للشارح اعطاء الضمان وتذكر قمامه انشاء الله تعالى (قوله ناظر اودع غلات الوقف) عبارة الارز قبض وهي أولى تأمل والتي في الاشياء الناظر اذا مات بمجهلا غلات الوقف ثم كلام المصنف عام في غلات المسجد وغلات المستحقين (أقول) هكذا أطلقت المسئلة في كثير من الكتب ووقع فيها كلام من وجهين \* الاول أن قاضيخان قيد ذلك بقوله في المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان امان كانت الغلة مستحقة اقوم بالشرط فيضمن مطلقا بدليل اتفاق كلهم فيها اذا كانت الدار وقفا على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلتهما تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصييا ثم حضر الغائب وطالب الوصى بنصيبه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر اذا كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم على هذا الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه الميت بجمته من الغلة وان لم يكن هو النزيل الان الاشوين اجراجه فانكذلك وان اجر الحاضر كانت الغلة كله في الحليم ولا يطيب له انتهى كلامه وهذا مستند من قواهم غلة الوقف وما قبض في يد الناظر ليس غلة الوقف بل هو مال المستحقين بالشرط \* قال في الاشياء من القول في الملك وغلة الوقف عاكها الموقوف عليه وان لم يقبل انتهى وينبغي أن يلحق بغلة المسجد ما اضطر ترك شي في يد الناظر لعمارة واقفه أعلم كذا مره شيع مشايخنا من لا على رحمه الله تعالى الثاني ان الامام الطرسوسى في انفع الوسائل ذكر بحثنا أنه يضمن اذا طالبه المستحق ولم يدفعه ثم مات بلا بيان اما اذا لم يطالب ثم موداهم ورواها بالامانة لا يضمن والاثنين واقترعوى في البصر على تقييد ضمانه بالطالب أى فلا يضمن بدونه اما به يضمن وهو ظاهر وبه انتهى الشيخ اهمل المسائل لكن ذكر الشيخ صالح في زواهر الجواهر انه يضمن وان لم

(كافي سائر الامانات)  
 فانم تنقلب وضوءة  
 بالوقت عن تجهيل كترهن  
 ومما وض (لا في) عشر  
 على ما في الاشياء من الناظر  
 أو دغ غلات الوقف ثم  
 مات بمجهلا فلا يضمن  
 قيد بالغلة

في الخلاصة مع مال المودع بموته يجهل لابان لا يبعدها الوارث أما إذا عرفها المودع يعلم أنه  
 يعرف فبات ولم يبين لا يضمن اهـ وذلك بان سئل عنه فقال هذه فلان علمها قال سيدى الوالد  
 رحمه الله تعالى في تفصيله في جواب سؤال والذي يخرج من كلامهم ان المودع ان أوصى بالوديعة  
 في مرض موته ثم مات ولم توجد فلا ضمان في تركته وان لم يوص في لا يتخلو ما ان يعرفها الوارث  
 أو لا فان عرفها رصدهم صاحبها على المعرفة ولم توجد فلا ضمان في تركته وان لم يعرفها وها وقت  
 موته فلا يتخلو ما ان تكون موجودة أو لا فان كانت موجودة وثبت ان المودع اذ يبعدها ما يبينه  
 أو اقر بالوارث أخذها صاحبها ولا يتوهم انه في هذه الحالة مات مجهلا لغيره ان ثبت انك  
 اصحاب المدين صاحبها لان هذا عند عدم وجودها ما عند قيامه فلا شك ان صاحبها الحق بها  
 فان لم توجد في ذلك في تركته رصدها كما ان عرفها الحصة وان وجد بعضها او قد بعضها  
 فان كان مات مجهلا أخذها صاحبها الموجد ورجع بالمفقود في تركته والا أخذ الموجد فقط وان  
 مات وصارت يثا فان كانت من ذوات الامثال وجب مثلها او لا فقيم ما لم يك يفظ هذا  
 النهر يروقه سبحانه وتعالى أعلم نقل من فتاوى القرنائين و اجاب قاضى الهند عن سؤال  
 بقوله اذا اقام المودع يمينه على الابداع وقدمت المودع مجهلا للوديعة ولم يذكرها في وصيته  
 ولا ذكرها في المورثته فضا من تركته فان اقام يمينه على قيمتها اخذت من تركته وان لم يذكر  
 له يمينه على قيمتها قاله في قول المورثته مع عينتهم ولا يتقبل قول المورثته ثـ ورثته مـ ورثته لانه  
 انهم ضامنون المبرور بمجرد قوله مـ من غير يمينه شرعية على ان مورثته مـ ورثته اهـ وقال  
 في جواب آخر ادعوا ان مورثته ادعى قبل موته انه ردده الى مالكه اذ انك تالف منه واقاموا يمينه  
 على انه قال ذلك في حياته فقبل يمينته مـ وكذلك اذا اقاموا يمينه انه حين موته كان المال المذكور  
 قائما وان مورثته قال هذا المال فلان عدى وديعة أو قرض أو قبضته افسد لان بطريق  
 الوكالة أو الرسالة دفعه اليه فادفعه اليه ولكنه ضاع بعد ذلك من عندنا لضمان علمهم  
 ولا في تركته اهـ (أقول) وفي قوله أو قرض نظر ان حل على ان الميت استرضه منه لانه دخل  
 في ملكه وصار ماله البايده لو اذاهلهم فلان عليه بعد قبضه الا ان يحسم على ان المسألة كان  
 استقرضه ورضعه منه الميت امانة فليتأمل هذا في حاشية الاشباه للبري عن منية المفتي  
 مانعه وارث المودع بعده وانه اذا قال ضاعت في يدمورنى فان كان هذا في عياله حبر كان مودعا  
 يصدق وان لم يكن في عياله لا اهـ (قوله صدق) يعنى لو ادعى الطالب انصهر لي بان قال مات  
 المودع مجهلا ولا ادعى الوارث انها كانت فائضة يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته  
 فاقول للطالب في الصحيح ان الوديعة صارت باقية في الظاهر فلا يصدق الوارث كما في  
 جامع الفصولين والبرازية بكلمات (قوله وما لو كانت عنده) أى عند المورث يعنى ان الوارث  
 كما مودع فيقبل قوله في الهلاك اذا فسرناها فومثله الا انه خالف في مسئلة وهي قوله لا حتى الا  
 في مسئلة وهي الخ (قوله الا اذا منعه) أى المودع السارق يعنى ان المودع بعد ما دل السارق  
 على الوديعة فقام السارق باخذها فغنه فاعدها السارق هو الا يضمن قال في الخلاصة المودع  
 انما يضمن اذا دل السارق على الوديعة اذ لم يمتعه من الاخذ حال الاخذ فان منعه لم يضمن اهـ  
 (قوله الا اذا منعه) أى المودع السارق فاعدها فصولين وهو استثنان من قوله والمودع اذا

صدق هذا وما لو كانت عنده  
 سواء في مسئلة وهي ان  
 الوارث اذا دل السارق  
 على الوديعة لا يضمن  
 والمودع اذا دل ضمن  
 خلاصة الا اذا منعه من  
 الاخذ حال الاخذ

الوضاعت لا يكون ضمانا لئلا يضمنه ودية عنه ودية عنه فانه لا يكون ظاهرا لان المراد بالقبض  
 ودية عنه بدمه واذونا كان أو محجور اياها بضمير ويطهر انه من كسبه لاحتمال انه مال الف - مر فاذا  
 ظهر انه للجب - ديا لينة فينتدبا هذه خلاصة ط وانما كان المراد بالظالم هنا المالك لان  
 الكلام في طلبه هو فباية - دمه مفرع عليه اعمى قوله فلو كانت الوديعه متباخا ليدل عليه قول  
 المصنف في المخ المانيه من الاعانة على الظلم (قوله فلو كانت) تفريع على عدم الضمان بالبيع  
 عند طالب الظالم وحاصله انه لا يضمن بطالب صاحب الوديعه - حيث كان ظاهرا بان كانت  
 الوديعه سيفنا طلبة لا يقتل به رجلا مظلوما - غير حق ولو معاهدا او امرأه او صبيا فلو منع  
 لا يضمن لكون الطالب ظاهرا من قبل السيف كل - وذهبنا يظهر (قوله لا يضرب به رجلا) أى  
 مظلوما ولو معاهدا او امرأه او صبيا ط (قوله الى أن ي - لم الخ) فلو شك في ما ذكر لا يرد  
 بغيره ظاهرا فلا يضمن به لانه كذا بقا من مفهومه ط (قوله كما لو ادعت) انى بالكاف  
 لا يفيدانه مثال غير محض فله كل ما كان في معناه فيما يظهر قال في الاشياء لا يجوز له ودع  
 المنع به - د الطالب الا في مسائل لو كان سينا لم يضرب به ظاهرا ولو كان كافيه انرا به مال الغير  
 أو قبض اه (قوله أى موت المودع) يشق الدال مجهولا أما بتجهيل المالك فلا ضمان والقول  
 للمودع بيمينه بلا شبهة قال الماتوني وهل من ذلك الركن في الرهن على قدر الدين اه (أقول)  
 الظاهر انه منه اقوالهم ما تضمن به الوديعه يضمن به الرهن فاذا مات مجهلا يضمن ما زاد وقد  
 أفتيت به رمي ملخصا قال ط من الوديعه الزائد من الرهن على مقدار الدين يضمن بالوالت  
 عن تجهيل وتكون الوديعه ونقصوها كدين الصحة فيحاصره الرهن لان المدين المجهول  
 عند الموت تنقلب يملك ولاه امامات ولم يبين صواب التجهيل منه لكانها اه قال في مجمع  
 التناوى المودع أو الضارب أو المستعير أو المستبضع وكل من كان المالك يملكه امانة انما مات  
 قبل البيان ولا تعرف الامانة بغيره فانه يكون ديناعا به في تركه لانه صار مستمرا لكان الوديعه  
 بالتجهيل ومعنى موته مجهول لان لا يبين حال الامانة كافي الاشياء وقد سئل الشيخ عن رجل نجح عا  
 قال الربض عندى ورقة في الحانوث لثلاث سنين ادراهم لا أعرف قدرها فقلت ولم يوجد فاجاب  
 بانه من التجهيل اقله في البدائع هو ان يموت قبل البيان ولم يعرف الامانة بعينها اه قال  
 الحوى وقية تامل قال - يدى الوالد رحمه الله تعالى ولا ينظر ما وجه التامل - ووفى نور الدين لو  
 مات المودع مجهلا ضمن يعنى لو مات ولم يبين حال الوديعه أما اذا عرفها الوارث والمودع به انه  
 يعرف تحت لم يضمن فلو قال الوارث اناعنتها وأذكر الطالب لو فسرها بان كانت كذا وكذا وقد  
 هلك صدق لكونه اعنده وفي الخدمة قال ربه امامات المودع مجهلا وقالت ورثته  
 كانت قائمة يوم موت المودع وعروقة نعمها هلكت بهد موته صدق ربه او هو الصحيح اذا الوديعه  
 صارت دينيا في السر كذا في الظاهر فلا يصدق الورثة ولو قال ورثته ردها في حياته أو تلفت  
 في حياته لا يصدقون بل ائنة لموته مجهلا فيقرض الضمان في التركة ولو برهنوا ان المودع قال  
 في حياته ردها يصدق قبل اذا ثبت بيمينه كالتاب بيمينان اه (قوله الا اذا علم) بالبناء لا اذا علم  
 وضعه له المودع بالفتح الذى مات مجهلا واذا قال الوارث ردها في حياته أو تلفت في حياته لم  
 يصدق بل ائنة ولو برهن ان المودع قال في حياته ردها يصدق قبل قال الحوى في شرحه وقيد

(فلو كانت الوديعه سيفا  
 أراد صاحبه ان ياخذ  
 لا يضرب به رجلا ظاهرا  
 فله المنع من الدفع الى  
 ان يه - لم انه ترك الرأى  
 الاول وانه يقتنع به على  
 وجه مباح جواهر (كما  
 أو ادعت) امرأه أو كذا  
 فيه اقرار منه بالزوج بمال  
 أو قبض مهره منه  
 فله منه منها لا يذهب  
 حق الزوج خاتمة (ومنه)  
 أى من المنع ظاهرا (مونه)  
 أى موت المودع (مجهولا  
 فانه يضمن) فخصه بدين  
 في تركه الا انما - لم ان  
 واثبه بها فلا ضمان ولو  
 قال الوارث اناعنتها وأذكر  
 الطالب ان فسرها وقال  
 هي كذا واناعنتها هلك

لا يضمن فتأمل وانظر الى ما ذكره يده من قوله ولو به لامة منه يخرج بانه انما منعه اي وصلها  
 الى الاصيل بنفسه لانه كذبه اياه وخرج الخلاصة فيه المنع للجزء عن التسليم وانترك والذهب  
 عن رضا الى وقت آخر وفيه انشاء ابتداء بخلاف الاول حتى لو كذبه في الفرع الذي نطقه فيه  
 مع ذلك والمثل بمجالاته لا يضمن فتأمل (قوله ولو به لامة منه) لا مكانا اتقان غير الرسول بل هذه  
 العلامة الان يبرهن انه لا تكفي الخلاصة وغيرها قال في الخاتمة رجل اودع عند انسان  
 وديعة وقال في الدرمن اخبرك به لامة كذا وكذا فادفع اليه الوديعة فجاء رجل وبين تلك  
 العلامة لم يصدقه المودع حتى هلكت الوديعة قال ابو القاسم لا ضمان على المودع اهـ وفي  
 حاشية جامع الفصولين للغير الرمي وهل يصح هذا التوكيد ولا يضمن المودع بالدفع أم لا يصح  
 ليكون الوكيل مجبها ولا يضمن بالدفع قال الزاهد في حار به امر اقر به تفصيل لو كانا عند  
 ذلك لا تناقيا فكان لا يمكن لاحد من الناس امتناع كلامهما فالدفع ان جاء اليه بتلك العلامة  
 وأما استماعه ذلك من اجنبى فتأدروا ان كانا عند ذلك فكان فيه اهـ ومن الناس من يقيم  
 اتفاقهما على ذلك أو يمكن يمكن فيه لاداستماع اتفاقهما على ذلك خفية وهم الاثريان  
 قالو كلة باطل والدفع مضمون اهـ هذا ما نقله الرمي قلت ككثيرا ما يقع ان المالك بعد  
 اتفاقه مع المودع على ذلك يبعث رجلا بتلك العلامة فيسعه آخر فيبقى الاول ويخبر المودع  
 بتلك العلامة وقد يقال ان هذا لا ينافي صحة التوكيد بعد وجود شرطه المتقرر عند اتفاق  
 المالك مع المودع والظاهر ان المالك اذا قال لم اذكر العلامة لهذا الرجل الذي جاءك وانما  
 ذكرتم الغيرة ان يكون القول له لانه منكر فيض المودع فتأمل والله تعالى اعلم فادعه يدي  
 الوالد رحمه الله تعالى (قوله على الظاهر) أي ظاهر المذهب وهو راجع الى الوكيل والرسول  
 وقال الثاني يضمن كافي الهندية وقد اختلفت الفتاوى في هذا وقد علمت المعتمد (قوله ضمن)  
 ان ضاعت او جرد التدرى بغيره لانه صار غاصبا وهذا لانه لما طلبه لم يكن راضيا به كما بعده  
 فيضعت ايجبه عنه دائما قال في البحر ولو قال له بعد طلبه اطلبها اغدا ثم ادعى ضياعها فان  
 قال ضاعت بعد الاقرار لا ضمان والا ضمن انتهى قال سيدى الوالد رحمه الله تعالى قوله بعد  
 الاقرار ارى الاقرار ضمنى قوله اطلبها اغدا وقوله بعد الاقرار ظرفي ضاعت لا لقال وفي جامع  
 الفصولين طلبها ربه فقال اطلبها اغدا فقال في الفتاوى فلو قال تلفت قبل قولى اطلبها اغدا  
 ضمن لولو قال بعده لانه تناقض في الاول لا الثاني قال ربه ادفعه الى قتي هذا فطلبها اغدا او قال  
 غدا يضمن اهـ أي لانه كانه وكل قته بضرورة المودع والوكيل لا يملك ابتداء الابداع  
 في قوله غدا انتهى والمسئلة في الخاتمة أيضا (قوله بان كان عاجزا) أي مجرزا حسيبا كان  
 لا يستطيع الوصول الى محل الوديعة أو معة وبها هو ما اشار اليه بقوله وخاف على نفسه أي  
 من ظالم أن يقتله أو دائن ان يحبس به وهو غير طارعى الوفاء وكانت امرأته تخافت من فاسق  
 أو خاف على ماله بان كان مدفونا معه ما فاذا ظهر اغتصبه منه غاصب فامتنع عن التسليم لذلك  
 لا يضمن لانه لم يكن ظالما (قوله أو خاف على نفسه أو ماله) في الحقيقة لو طلبها اليوم الفتنه فقال  
 لم اقدر عليها اهـ هذه المسئلة له دأوا وضيق الوقت فغاروا على تلك الناحية فقال أغـ ير عليها  
 لم يضمن والقول له اهـ (قوله كطالب الظالم) أي وديعته ليطالبها فانه بمنعها لا يكون ظالما حتى

ولو به لامة منه على  
 الظاهر (قوله على تسليمها  
 ضمن والا) بان كان عاجزا  
 أو خاف على نفسه أو ماله  
 بان كان مدفونا معه ما ابن  
 مالك (لا) يضمن كطالب  
 الظالم

الرجوع كفى الوية قال ولودفعها الى الرسول المودع فانه كبر المودع الرسالة ضمن اه وفي  
فصول الهدى معزى الى الظهيرة ورول المودع اذا طاب الودعة وقال لا ادفع الا للذي  
جاءهم سالم يدفع الى الرسول حتى ذلك ضمن وذكر في فتاوى القاضى عليه الدين هذه المسئلة  
واجاب عنها النجيم الدين انه يعمن وفيه منظار بدليل ان المودع اذا صدق من ادعى انه وكيل  
ببعض الودعة فانه قالى الوكالة لا يؤمر بدفع الودعة اليه ولكن لقائل ان يفرق بين  
الوكيل والرسول لان الرسول يتناق على اسان المرسل ولا كذلك الوكيل الاتر انه لو عزل  
الوكيل قبل علم الوكيل بالاعزل لا يصح ولو رجع عن الرسالة قبل علم الرسول صح كذا في فتاواه  
اه مخ قال محسب الرمي في حاشية البصر ظاهر ما في الفصول انه لا يضمن في مسئلة الوكيل  
كما هو مذكور عن التجنيس فهو بخلاف للامانة كما هو ظاهر وبقرائى التوفيق بين القوانين  
بان يجعل ما في الخلاصة على ما اذا قصد الوكيل انشاء الودعة عند المودع بعد منعه لا يدفع له  
في وقت آخر وما في فتاوى القاضى عليه الدين والتجنيس على ما اذا منع ابو دوى الى المودع  
بنفسه ولذلك قال في جوابه لا ادفع الا للذي جاءها وفي الخلاصة ما هو مصرح على ان الوكيل  
لو ترك كما وذهب عن رضاه بقول المودع لا يمكن ان احضرها الساعة أى وادفعها لآخر غير  
هذه الساعة فاذا غارقه فقد انشا الابداع ليس له ذلك بخلاف قوله لا ادفعها الا للذي جاءها  
فانه استبقا لا لابداع الاول لانشاء ابداع قتال ولم أر من تعرض لهذا التوفيق والله تعالى  
هو الموفق انتهى فالحاصل انه اذا منعهما عن الرسول لا يضمن على ظاهر الرواية كما نقله عن  
البصر عن الخلاصة وأما اذا منعهما عن الوكيل ففيه اختلاف في الخلاصة والقاعدة  
والوجيز التاخر خاتمة والحدوى الزاهدى والضمرات انه يضمن واختاره المصنف في محله  
وتبعه الشارح هنا وفي شرحه على الماتق فتعين المصير الى ما عليه الا كثر خصوصاً لضرورات  
شرح القدورى والنروح مقدمة في مسئلة ائمة المودع الودعة من الوكيل ظالم لم يقل له  
لم دفعها الا الى الذى جاءهم حتى يكون استبقا لا لابداع الاول لان قول الشارح كوكيله  
يقضى المنع ظالم به يظهر ان ما ذكره في الفصول انه حادثة من الفرق المندم بين الوكيل  
والرسول مبني على خلاف ظاهر الرواية كما به عليه في نور العين ثم اعلم ان كلام التاخر خاتمة  
بقية تفصيلا في مسئلة الوكيل وذلك ان المودع انما يضمن بالمنع عن الوكيل اذا كان  
توكيله ثابتا بالاعانة او بالينة أما اذا كان يتصدى المودع فانه لا يضمن وكذا لو كذبه بالاولى  
وانظر هل يجزى على هذا التفصيل في مسئلة الرسول أيضا ومقتضى ما ذكره في المقالة  
الائمية عن الثانية من قوله بخارجى وبين تلك العلامة ولم يرد المودع حتى هلك  
الودعة لا ضمان له لو صدقه يضمن فيخالف مسئلة لو كبر الا أن يقال ان قوله لم يصدقه  
ليس قيدها احترازاً بإسلامة هوم له وهذا ان جعل على الرسول وكذا ان جعل على انه  
وكيل يخالف ما ذكرنا من التفصيل ثم قال في البصر وينبغي ان يكون محل هذا التفصيل  
أى في أصل المسئلة فيما اذا ترك عن رضا وذهب لا يضمن وفيما اذا كان عن غير رضا يضمن  
ما اذا كان المودع عكبه وكان كاذبا في قوله أما اذا كان صادقا لا يضمن مطلقا لما قلنا انتهى  
قال سيدى الودعة الله تعالى فيه نظرا الى التجنيس انه لو طلب ابو كيله أو رسوله نجسها



سلامته عنده (قوله غصه - ل بين كادى الخلاصة والهداية التوفيق وباقي التوفيق) وقد ذكره ايضا صاحب الذريعة عن المتن في قال المصنف فان ادعاء اى ادعى المودع التمسيم الى جاره او الى فلان آخر صدق ان لم يردعه به بيعة اى بيعة المودع والا اى وان لم يردعه لم يصدق وفي الهداية ونسج الكتلة زياى انه لا يصدق على ذلك الا بيعة لا ذلالم المودعة الى غيره ويجب الضمان ودعوى الضرورة هوى - سقط فلا تقبل الا البيعة كما اذا اتفقا في المصروف في حاجته باذن صاحبها \* وفي الخلاصة انه اذا علم انه وقع الحريق في بيته قبل - ل قوله والا فلا ويمكن حمل كلام صاحب الهداية على ما ذكره المودع وقوع الحريق في بيته وبه يحصل التوفيق ولذى أحوجه الثالث حل كلام صاحب الهداية والزياى قوله - لا يصدق على ذلك اى على تسليم المودعة ولو حل لا يصدق على ذلك اى على وقوع الحريق والفرق بدليل قوله - ما ردعى الضرورة الخ فان الضرورة تنهى في الحرق والفرق لان التسليم لتحديث مع عبارة الخلاصة تأمل (قوله فلو علمها اليه لم يضمن) لان ذنبة لردعى المالك سوى وانما الضمان يمنع التقضية بيته وبين المودعة بعد الطلب املوا كافة جهلها وردها اليه فامتنع عن ذلك لم يضمن لانه لا يلزمه سوى التقضية فلو كان طلب المودع بكسر الدال لجهلها اليه فامتنع المودع من ذلك لم يضمن هكذا صرح به عبارة ابن مالك المذوق عنه - وأما ما وقع في نسخة الشيخ ابي الطيب فانه تحريف والنسخة التى كتبها المذوق لجهلها اليه اى لوجه المودع المودعة الى ربه اياه لى لوطاب استردادها من المودع فجهلها اليه لم يضمن لان جهلها اليه يتجزئه عن المنع وفي انه تنهاتى لواء - ترددها فقال لم أقدر أضر هذه الساعة فتركه فها كت لم يضمن لانه با تملك صار مودعا ابتداء اه وعزاه الى الخطى وفي الجدران تركه ساعدا وذهب لم يضمن وان كان من غير رضا يضمن كذا في الخلاصة ولوقاله مد طلبه اطعامهم ادعى ضياعها فان قال ضاعت بعد الاقرار فلا ضمان والا يضمن (قوله ولو - كما كوكيله بخلاف رسوله) - وى فى القينيس بين الوكيل والرسول وقال اذا منه واعنه - حال يضمن وفي اله - حادثة ذكر الضمان في المنع من الرسول قاله - مثله ذات خلاف فيه ما وقع المصنف على ما ذكره يدل على اعتقاده وقد نقله الله - متاى عن المضرات وفي الخلاصة المالك اذا طلب المودعة فقال المودع لا يمكننى ان أضره الساعة فتركه اذن يضمن وان تركه اعرض رضافه لمكت لا يضمن لانه المذهب فقد انشأ المودعة وان كان عن غير رضا يضمن ولو كان لدى طلب المودعة وكي - ل المالك يضمن لانه ليس انشاء للمودعة بخلاف المالك انتهى وهذا صرح به في انه يضمن به - دم المذوق الى وكيل المالك كما لا يخفى وهو خلاف ما تقدم في كتاب الوكالة في باب الوكيل بالخصوص - ونهه قال انى وكيل بقض المودعة فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه على المشهور الخ وكتبه يمدى الوازعجه الله تعالى ان - قال الله - هو وما عن اى يوم - ومحمد انه يؤمر بالدفع قاله - ما هنا على هذه الرواية وفي مجموعته مؤيد زاده ولوقاله انه وكيل - قبض المودعة - فصدقه المودع لم يؤمر بالتسليم المودعة اليه - لانه ما ورى بالحنظلة ثم قال قد جاء رسول الله فدفعت اليه وكذبه المالك ضمنه ولا يرجع عا يضمن على الرسول ان صدقه في كونه رسول ولم يثبت - ثم طاعه الرجوع وان كذبه ودفعت اليه اول صدقه ولم يكذب يرجع على الرسول وكذلك ان صدقه بشرط عليه

فصل بين كادى الخلاصة  
والهداية التوفيق وباقي  
التوفيق (ولو نفع المودعة  
ظالم بعد طلبه) لردوده  
فلو علمها اليه لم يضمن ابن  
مالك (بنفسه) ولو حكم  
كوكيله بخلاف رسوله

عن المجتبى لكن في الهندية عن القمطاشي انه يضمن ط وفي التاترخانية من لقمة وسئل  
 حيد البري عن مودع اعترف بيمينه ولم ينقل الوديعة الى مكان آخر ان مع تمكنه منه فتركها حتى  
 احترقت فضمن اه ومنه في الحاروي وجامع الفتاوى ومنه ما لو تركها حتى اكادها مات  
 خلافا لما ياتي في النظم قال في الحاروي ويصرف من هذا كثر من الوافقات وفي نور ابن  
 ذكر محمد في حريق وقع في دار المودع فدفعها الى اجنبي لم يضمن فلو خرج من ذلك ولم يدفعها  
 ضمن كالودفعها الى امرائه ثم طلقها او مضت عدتها فلو لم يسترد هاضم الذي يجب عليه الا بتردد  
 ولان الابداع عند غير لازم فيكون له ثبته - حكم الابتداء وقار قاضي خان لا يضمن اذا المودع انما  
 ضمن بالدفع وحين دفع كان غير مضمون عليه فلا يضمن عليه (يقول الحقير) هذا الدليل عليل  
 اذ لا يملك حكم الابتداء فلو دفع الوديعة الى اجنبي ابتداء ضمن فكذا اذا لم يدفعها فلو كان  
 المستلمين خصوصاً في مثله الحريق فان الثابت بالضرورة بقدر بقدرها بغيره عند زوال  
 الحريق ارتفعت الضرورة فم يضمنه صاحب المذهب وفاقه تعالى أعلم وفي عدة الفتاوى لا يضمن  
 يدفعها الى جاره او ضروره كحريق قال ابو جعفر في فتاويه هذا لو لم يجز بدامن الدفع الى اجنبي لما  
 لو لم يملكه الدفع الى من دفعه اليه فضمن يدفعه الى اجنبي قال الامام خواهر زاده هذا لو احاط  
 بطريق المنزل والاشرف يدفعه الى اجنبي اه وفي العناية لا يشترط هذا الشرط في الفتوى  
 تاترخانية في الفصل الثاني من الوديعة (قوله الا اذا لم يملكه الخ) أي وقت الحرق والغرق  
 (قوله أو ألقاها) أي أو التي الوديعة في السفينة فوقعت في البحر يضمن لانهم اؤتلفت بفعله  
 وان كان ذلك بالتدبير حرج لانه منسوب اليه فهو كفعله والظاهر ان قد يفي في السفينة ما عطف  
 من التماسخ لوجوده في الاصول قال الزبلي هذا اذا لم يملكه ان يدفعها الى من هرق في عماله  
 وان أمكنه ان يحفظها في ذلك الوقت بعامله فدفعها الى الاجنبي يضمن لانه لا ضرر فيه وكذا  
 لو ألقاها في سفينة أخرى ولم يملك قبل ان تسقط فربما بان وقعت في البحر ابتداء وبالتدريج  
 يضمن لان الاتلاف حصل بفعله اه (قوله صدق) أي يمينه كما هو الظاهر أبو السعود  
 (قوله أي يدار المودع) كأن هذا من قبيل الاحتياط وأصلها أي الحرق أو الغرق وقوله يدار  
 المودع راجع الى الحرق وحذف من الثاني أو - فبمنه الرجوع الى الغرق دلالة على مذكور  
 على ما حذف بآرائه وهذا على منجها الشارح في شرحه وأما على ما يتنا من أصل عبارة  
 الزبلي فالأمر ظاهر وأما جوهر المتي على أنه يصدق ان علم فقهائنا عند خوف الحرق أو  
 الغرق بالبيئة وهو الذي ذكره الشارح بعد قوله ولا يعلم الخ وحاصله ان صاحب المتن ذكر أنه  
 لا يصدق مدعى الدفع للغرق أو الغرق الابينة والشارح صرف كلامه وقال ان علم ذلك بالبيئة  
 على وقوعه في داره وفذلكه اغنى عن البيئة عن الدفع للغرق على نفس الوديعة وان لم تقم البيئة  
 على وقوع الحرق والغرق في داره وفذلكه لا بد من البيئة على الدفع تلطف ذلك على نفس  
 الوديعة ثم ان الغرق كاليمين منته على نفس السفينة فيجسئ منه على نفس الدار اذا  
 كانت البيوت متصلة بدار النهر أو مجرى السيل ومثل حقوق الحرق والغرق لو خاف  
 فسادها بخرابها - فقه من كثرة الامطار وعند وقوع النهر في داره ودفعها الى جاره عند نوبهم

الا اذا لم يملكه دفعها الى  
 عباده أو القاه او وقعت في  
 البحر ابتداء أو بدله حرج  
 ضمن زبلي (فان ادعاء)  
 أي لدفع الجاره أو لآخر  
 (صدق ان علم وقوعه) أي  
 الحرق (بيئته) أي يدار  
 المودع (والا) به لم وقوع  
 الحرق داره (لا) يصدق  
 (الابينة)

غير البهيم الذي نهى عنه ضمن بدفعه الى المنهى عنه وان لم يكن له الا ذلك البعض لا يضمن بدفعه اليه (قوله والا) يعنى مع كون المدفوع اليه اميناً لا شرط جواز الدفع كما مر (قوله) وان حفظها بغيرهم ضمن) أى لان صاحب الميراث بغيره واليدى تختلف بالامانة ولان الشئ لا يضمن مثله كما ضارب لا يضارب أبوا المود قال الرملى انما يضمن اذا كان بغير اذن صاحبها اهـ \* (فرع) \* لو قال ادفعه الى من شئت يوصلها الى فدفعها الى أمين فضاقت قبل يضمن وقبل لا يضمن تارة ثانية هـ (فرع) هـ آخر - حضرتها الوفاة فدفعت لوديعه الى جارتها فهل كنت عنه دليلاً قال البلخى ان لم يكن بحضورها عند الوفاة اذ عين يكون في صيالتها لا يضمن كالموقع الحرق في مال المودع لدفعه الاجنبى خاتبة (قوله وعن محمد) رحمه الله تعالى ان المودع اذا دفع الوديعه الى وكيله وايسر في عياله او دفع الى أمين من امثاله عن شق به في ماله وايسر في عياله لا يضمن لانه حفظه مثل ما يحفظ ماله وجهه لمثله فلا يجب عليه أكثر من ذلك ذكره في النهاية ثم قال وعليه الفتوى وعزا الى الفرقان وهو الى الحلوانى ثم قال وعلى هذا لم يشترط في حفظ الوديعه العيال فقال ويلزم المودع حفظه اذ قبل الوديعه على الوجه الذى يحفظ ماله وكيفية أشبه حتى ذكر انه لا يحفظ بشريك العنان والمفاوضة وعنده المأذون له الذى بيده ماله وبه يذيعه ان العيال ليس بشرط في حفظ الوديعه اهـ وسأبقى ذكر ط (قوله كوكيله) أى بالكاف لان امينه كذلك وان لم يكن في عياله وعليه الفتوى كما علمت به صرح في الذخيرة وفي التارخاتية ولو قال ادفعه الى من شئت يوصلها الى فدفعها الى أمين فضاقت قبل يضمن وقبل لا يضمن (قوله واما ابن ابي كمال) حيث قال وله حفظه بغيره وسأبينه لم يقل وعياله لان الدفع الى العيال انما يجوز بشرط الامانة وعدم تحققة الحاجة الى كونه عياله قال في الذخيرة لوديعه الى أمين من امثاله ليس في عياله يجوز وعليه الفتوى اهـ (قوله واقرا المصنف) ونقسه في البحر وقال قبله وظاهر المتن ان كون الغير في عياله شرط واختاره في الخلاصة وقال والابوان كالاجنبى حتى يشترط كونهما في عياله لكن قد علمت ما قد منادى ببيعان المقدسى من ان المفتى به عدم اشتراط كونهم - ما في عياله فلا تنه (قوله الا اذا خاف الحرق أو الغرق) الحرق بالسكون من النار والتمركز من دق القصار وقد روى فيه السكون مغرب وفي المصباح الحرق بفحش اسم من احرق النار اهـ والفرق بفحش مخصص مدغور في المافه وغريق مكى ومثل خوف الغرق والحرق خوف المصوص وفي الخلاصة فان دفع الضرر وان اشترقت المودع فدفعه الى جاره وكذا في ما يشبه هذا اهـ اتقانى أى فانه لا يضمن ط (قوله وكان غالباً محبباً) لاجابة اليه لان فرض المسئلة انه خاف الحرق أو الغرق وهو انما يكون عنه كونه غالباً محبباً الا ان يراد بالغالب الكثير وسأبينه فلا منافاة المراد ان ذلك في بيت المودع قال الجوى لا بد ان يكون غالباً محبباً بمنزلة المودع وفي القه - ثانياً الا اذا خاف الحرق أى حرقاً محيطاً بجميع محبها انتهى (قوله فلو غير محيط ضمن) اذا خوف من منفعة عدم الغلبة والاحاطة فتأمل قال الرملى قال في الخلاصة اما دالم يكن محيطاً يضمن بالدفع الى الاجنبى اهـ (قوله فسامها الى جاره) الظاهر من أساليب الكلام انه لا يجب أن يسامها الى جاره حتى لو تركها في داره لم يرق لا يضمن ولا يجرى أخاها سرى الدين

وللا وان حفظها بغيرهم  
ضمن) وعن محمد ان  
حفظها بمن يحفظ ماله  
كوكيله وما ذونه وشريكه  
مفاوضة وعنا نأجز وعليه  
الفتوى ابن مالك واعقده  
ابن ابي كمال وغيره وأقره  
المصنف (الا اذا خاف  
الحرق أو الغرق وكان غالباً  
محبباً) فلو غير محيط ضمن  
(فسامها الى جاره) (و الى  
(ذلك آخر)

اصغير وان كان في مكن آخر الا انهما في الحكم كالم في مكن الزوج والاب اه قال  
 لرأى وقد زاد صاحب المجتبى العبد الذي لم يكن في منزله وكل ذلك يرجع الى قوله يحفظه باعنا  
 يحفظ به ماله فنتبه لذلك اه (قوله وقيل يعتبران معاً) اه اقول وعليه فسد دخل عبده وامته  
 وابنيه الخاص كالشاهرة بشرط أن يكون طعاهم وكونه عليه دون الاجير بالمباوعة وولد  
 الكبير ان كان في عياله كاذ كرم بعضهم فتأمل (قوله عيني) نفسه وقته المأكل كنه وحدها  
 دون النفقة حتى ان المرأة لو دعتهم الى زوجها الاضغن وان لم يكن لزوجه في مالها الا ان العبرة  
 في هذا الباب للمأكل كنه دون النفقة وقيل تعتبر المأكل كنه مع النفقة اه (قوله ذهن) أي  
 يدقه هو كذا الورق في يده الذي فيه ودائع الناس وذهب فضاقت ذهن بجر عن  
 الخلاصة قال ط فلا يضمن في صورته ما اذا علم أماته وما اذا لم يعلم حاله أصلاً (قوله الدفع  
 لمن في عياله) الضمير في عياله الأخير يصح ان يرجع للميال الاول ويصرح الشرع بل لا يصح ان  
 يرجع للمودع وبما صرح المتقدم وفيه لا يشترط في الابوين كونه في عياله وبه يفتى ولو اودع  
 غيره عياله أو اجاز المالك خروج من البين ولو وضع في سر زعيمه بلا اختيار يضمن لان الوضع  
 في الحر وضع في يد من يده الحر فيكون كالتأليم اليه زباني أي فيكون وديعة وليس  
 للمودع ان يودع وملى وفي سكوتهم عن الدفع اعيال المودع بكسر الهمزة الى انه لا يملك  
 ونقل العلامة أبو السعد عود اختلافاً قال والردي عيال المالك كالردي المالك فلا يكون  
 اياداً بخلاف الغاصب اذا رد الى من في عياله المالك فانه لا يبرأ وفي الخلاصة اذا ارد المودعة  
 في منزل المودع أو الى من في عياله فضاقت يضمن في رواية القدوري يضمن بخلاف  
 امارية قال في البحر والقنوي على الاول وهذا اذا دفع الى المرأة لا تظأ أما اذا أخذت لتنفق  
 في نفسها او هو دفع يضمن اه فملى ما ذكر اذا كان ابنه في عياله ولم يكن متمماً بلزماً له العين  
 انها دفعت له ابنتها المذكرة او وبمثل المدفوع اليه ماذا صنع ويجوز ان كانه نفس المودع ويجوز  
 الحكم الشرعي فيه لما في فتاوى ويزداده وصوراً مما نل عن الفصولين المتقدمين في عياله  
 المودع ضمن المتنازع فيه أو كبير الا المودع اه المودع اذا قال دفعت الودعة الى ابني  
 وانكر الابن ثم مات الابن فورث الاب مال ابنته كان ضمان الودعة في ترك الابن خاتمة وفي  
 فتاوى قاضي خان عشرة اشياء اذا ملكها انسان ليس له ان يملك غيره لا قبل القبض ولا بعده  
 لم يمتن لا يملك ان يرهن والمودع لا يملك الايداع والوصي لا يبيع الا يملك ان يملك غيره  
 ومما تجوز الدابة والنوب لا يؤجر غيره والمستهبر لا يبيع ما يجزأ بالمستعمل والمزارع لا يدفع  
 لارض مزادة الى غيره والمضارب لا يضارب والمقضي لا يملك الا بضاع والمودع  
 لا يملك الايداع اه ولم يذكر العائش في البحر وذكره الخليلي في الرمي فقال العائش السابق لا ياتي  
 غيره بغير إذن كفي السراجية وشرح الوهبانية اه وفي الخلاصة والودعة لا تودع ولا تعار  
 ولا تؤجر ولا ترهن وان فعل شيئا من ضمنه والسائر يؤجر ويغار ويودع ولم يذكر حكم الرهن  
 ويقتضى ان لا يرهن كما هو الصحيح من عبارة الخلاصة وبأن يبايعه في العارية مؤدعها وفي  
 التجرد وليس للمرته ان تصرف بشئ في الرهن غير الامانة لا يبيع ولا يؤجر ولا يبيع ولا  
 يبيع ولا يتخذه فان فعل كان منه ديا لا يسل الرهن انتهى (قوله بان كاله عيال غيره) أي

وقيل يعتبران معاً عيني  
 ونشرط كونه أي من  
 في عياله (أيضا) فهو علم  
 خاتمة ذهن خلاصة  
 (و) جاز ان في عياله لدفع  
 لمن في عياله ولو نهاه عن  
 الدفع الى بعض من في عياله  
 فلدفع ان وجد يد ابنته  
 بان كان له عيال غيره ابنه  
 ضمن

بحيث يمتد الوضع فيه تضيقه ايضاً ذلك كما دار الى ايسر لها حيطان ولا يبرهنها ابواب  
 وقد سئلت عن خياطة في دارهم هذه الصفة خرجت منها هي وزوجها السلاهمس جازهم  
 فسمعت ابواب الناس منها فاقبت بالضممان والحالة هذه لان مثل ذلك بعد تضيقه اتاى الى  
 \* وفي الانقروى من الوديعه سوقى قام من حانوته الى الصلاة وفي حانوته ودائع فضاع عنى منها  
 لاضمان عليه لانه غير مضيق لما في حانوته لان جيرانه يحفظونه الا ان يكون هـ هذا اذا كان  
 الجيران فيقال ايسر للمودع ان يودع لكن هذا مودع لم يضيق واقعات في الوديعه قوله ايسر  
 للمودع ان يودع الخ ذكر الصدر الشهد بما يدل على الضمان فتأمل عند الفتوى فصوله  
 من الثالث والثلاثين \* وفي البرزبة قام من حانوته الى الصلاة وفيه ودائع الناس وضاعت  
 لاضمان وان اجلس على بابها لانه صغير انضاع ان كان الصبي به قل الحفظ ويحفظ لايضمن والا  
 يضمن اه وقال قبيله والحاصل ان العبرة بالعرف - حتى لو ترك الحانوت مفتوحاً وعانى الشبهة  
 على بابها ونام في الترابيس بتضييع وفي الليل اضاعة وفي خوارزم لا يمد اضاعة في اليوم  
 والليل (أقول) الذي يظهر في مثله الحانوت في عدم الضمان سواء اجلس صبيهاً أو لاحت بجرى  
 عرف أهل السوق لانه غير مودع قصد بل تركها في حوزها مع ماله فقد - فطما بما يحفظ به ماله  
 ولهذا نقل في جامع القصوين به - مما تقدم راعوا الى فتاوى القاضى ظهير الدين انه يبرأ الى  
 كل حال لانه تركها في الحوزة لم يضيق اه والحاصل انه يجب حوز كل من في حوزته بخلاف  
 الحوزة في الصرفة قال كل ما كان حوز الزنوع فهو حوزها سواء انواع فيقطع بصرة او اؤنة -  
 اصطبل اما هنا فان حوز كل منى يجب به في البرزبة لولا قال وضعت ما يبردى وقت ونسيتها  
 فضاقت يضمن ولولا قال وضعت ما يبردى في دار والستة بها ان عملاً يحفظ في عرفة الدار  
 كصرة المتقدين ضمن ولو كانت عمداً بعد عرفة احصاه لايضمن اه وسأني تمامه ان شاء الله  
 تعالى (قوله وعياله) بالكسر جمع على بفتح فتشديد هـ ومن يقوته لكن المراد هنا في تقدير  
 من في عياله ان يسكن معه سواء كان في نفقة أم لم يكن والعبرة في هذا لهما كنة الا في حق  
 الزوجة والولد الصغير والعبد لكن بشرط في الولد الصغير ان بقدر على الحفظ فعلى هذا  
 التمسح به ينبغي ان لا يضمن بالدفع الى اجنبي يسكن معه ذكره حفيد السعدى حواشى صدر  
 الشريعة ويؤيده ما في اللؤلؤ الحبيبة رجل اجر بينا من داره انسانا دفع لوديعه الى هـ هذا  
 المستاجر ان كان ليكل واحده من غلق على حدة يضمن لانه ليس في عياله ولا بمنزلة من في عياله  
 وان لم يكن لكل منته ما غلق على حدة وكل واحد منهم ما يدخل على صاحبه بغير حزمة لايضمن  
 لانه بمنزلة من في عياله اه وفي الخلاصة مودع غاب عن بيته ودفع مفتاحه الى غيره فالرجوع  
 الى بيته لم يجد الوديعه لايضمن وبدفع المفتاح الى غيره لم يجد البيت في يد غيره اه ط (قوله  
 أو حكا) تقديره ان يسكن معه في عياله (قوله فلو دفعها) تفريع على قوله أو حكا وتفسيره  
 كما تشر به عبارة المنح (قوله المميز) بشرط ان يكون قادراً على الحفظ بجر (قوله ولا يسكن  
 معها) لانها في الحكم كالمساكن في زوجها (قوله خلاصة) قال فيها وفي النهاية لوديعها  
 الى ولده الصغير وزوجته وهما في عملة والزواج يسكن في محله اخرى لايضمن ولو كان لا يجبي  
 اليه ما ولا يتفق عام ما يمكن بشرط في الصغير ان يكون قادراً على الحفظ فان الزوجة أمى والولد

وعياله كماله (وهـ من  
 يسكن معه حقيقة أو حكا  
 لا من يعمه) فلو دفعه الولد  
 المميزاً وزوجته ولا يسكن  
 معها ولا يتفق عليه حال  
 يضمن خلاصة وكذلك  
 دفعه تارزوجه لان العبرة  
 للمساكنة لا للنفقة

مضمونة انفاقاوا حال الاجبة المشترك فيضمن عندهما لان الاجبة في مقابلة العمل والحفظ ولا  
 يضمن عنده لانها في مقابلة العمل فلفظ الحفظ الفرق بين المودع باجر والاجبة المشترك قال  
 سمي بالدرجة الله تعالى وقد فرق بانه هناك ساجر على الحفظ قصد اختلاف الاجبة المشترك  
 فانه مستاجر على العمل اه يؤيده ما سمعت وما قد مرنا والحاصل ان الاجبة المشترك من  
 يعمل لغيره ولا غير مؤقت ولا مخصوص كالجامي والحارس فهو مستاجر لحفظ المكان الذي  
 فيه المتاع فلم يكن مودعا بخلاف المودع باجر فانه يقال له احفظ هذه الوديعة ولك من الاجر كذا  
 فينبطق عليه اسم المودع وهو تليط الغير على حفظ ماله فان قال (قوله مع بالزبلي) ذكره  
 في ضمان الاجبة وعلى الضمان بان الحفظ واجب عليه مقصودا يدل اه (قوله سواء امكن  
 التحرز عنه أم لا) وليس منه التبيين كما لو قال وضعت عندي فنتبت وقت بل يكون مقرطا  
 بخلاف ما اذا قال ضاعت ولا أدري كيف ذهبت الوديعة من منزلي ولم يذهب من منزلي شيء فان  
 القول قولهم عينه ولا يضمن لانه امين اه حموى بتصرف ط قاله مؤيد زاده اذا قال ذهبت  
 بقبول قولهم عينه واقعات (قوله لحديث الفارطقي) قال في المنع وانما كانت الوديعة  
 امانة اقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس على المستجير غير الغل ضمان ولا على المستودع غير  
 الغل ضمان والغلول والاعلال الخيانة الا ان الغلول في المنع خاصة والاعلال عام وهذا  
 الحديث مستند عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اه لمخضولان شرعيتها  
 لحاجة الناس اليها ولو ضمنا المودع امتنع الناس عن قبولها وفي ذلك تعطيل المصالح (قوله  
 واشترط الضمان الخ) ولو ضمن تسليمها صح أبو الهود (قوله كالجامي) أي علم الحمام الذي  
 يأخذ الاجبة في مقابلة انتفاع الداخل بالحمام اما من جرى العرف بانه يأخذ في مقابلة حفظه  
 شياء وهو المسمى بالناطور في زحاما وهو الذي سماه الشارح الثباني فانه يضمن لانه وديعة باجرة  
 كما تقدم لكن الفتوى على عدمه وبإتيانها (قوله والخاني) أي فانه لا تنفع له غير الحفظ فينبغي  
 أن يكون من قبيل الحافظ بالاجر الآن يقال قد يصد الخان لدفع الحروا البرد ومنع الدابة عن  
 الهروب فلم يكن مستاجر للحفظ تامل (قوله باطل به يفتي) قاله مؤيد زاده في أنواع الضمانات  
 استاجر رجلا لحفظ خان أو حوانيت فضاع منها شيء قبل يضمن عندهما الوضاع من خارج الخجرة  
 لانه اجبة مشترك وقيل لا في الصحيح وبه يفتي ولو ضاع من داخلها بان تقب اللص فلا يضمن  
 الحارس في الاصح وحارس السوق على هذا الخلاف واختار أبو جعفر انه يضمن ما كان  
 خارج السوق لا داخله جامع الفوائد وفي البرازية تقب حانوت رجل وأخذ متاعه  
 لا يضمن حارس الحوانيت على ما عابسه الفتوى لان الامتعة مخروسة بأبوابها وحيطانها  
 والحارس يحرس الابواب وعلى قول أي حفيقة لا يضمن مطلقا وان كان المال في يده لانه اجبة  
 اه وفي النية دفع الثوب الى الجامي ليحفظه فضاع لا يضمن اجماعا لانه مودع لان محمل الاجر  
 بازاء الانتفاع بالحمام الآن يشترط بازاء الانتفاع به الحفظ فحينئذ على الخلاف واذا دفع الى من  
 يحفظ باجر كالثباني ففي الاختلاف خلاصة ومصدر الشريعة (قوله حفظها بنفسه) قال  
 في المنع وذلك بالحرز وبالبعد اما الحرز فداره ومنزله وحانوته سواء كان ملكا أو اجارة أو عارية  
 قال الرمي أقول لا يضمن في ان لفظ الحفظ المراد به ما يشترط كونه حبيبا حتى لو لم يكن كذلك

معز بالزبلي (مطلقا)  
 سواء أمكن التحرز عنه أم لا  
 ذلك به هاشمي أم لا الحديث  
 الدارطقي ليس على  
 المستودع غير الغل ضمان  
 (واشترط الضمان على  
 الامين) كالجامي والخاني  
 (باطل به يفتي) خلاصة  
 ومصدر الشريعة (والمودع  
 حفظها بنفسه)

جعل العام على الخاص وهو جائز كالانسان - يوان ولا يجوز عكسه - ان الودعة عبارة عن  
 كون الشيء أمانة باستيفاء صاحبها عند غيره قصد اداء الامة فتد - يكون من غير قصد الودعة  
 خاصة والامة عامة والودعة بال عقد والامة اعم تمتع وفيها اذا هبت الريح يشوب انسان  
 واقعة في حجر غيره - وتقدم انه يبرأ عن الضمان في الودعة اذا عاد الى الوفاق والامة غير الالبر  
 عن الضمان بالوفاق ط - ومثله في النهاية والكفاية قال يعقوب باشا وفيه كلام وهو انه اذا  
 اعتبر في احدهما النقص وفي الاخرى عدمه كان بينهما ما بين لاجوم وخصوص والاولى ان  
 يقال والامة قد تكون بغير قصد كما لا يخفى انتهى لكن يمكن الجواب بان المراد بقوله والامة  
 ما يقع في يد من غير قصد كونها بلا اعتبار قصد لان عدم القصد هو - بر فيه - حتى يلزم التبعين  
 بل هي اعم من الودعة لانها تكون بالقصد فقط والامة قد تكون بالقصد وبغيره تدبر ومافي  
 العنابة من انه قد ذكرنا ان الودعة في الاصطلاح هي التسليم على الحفظ وذلك ليكون بالعقد  
 والامة اعم من ذلك فانها قد تكون بغير عقد فيه كلام وهو ان الامة مبنية للودعة بهذا  
 المعنى لانها اعم منها لان التسليم على الحفظ فعل المودع وهو المعنى والامة عين من الاعيان  
 فيكونان متباينين والاولى ان يقول الودعة ما تترك عند الامين كافي هذا المختصر اذا ما  
 (قوله والاداء عند الطالب) أي الا في مسائل ستاتي منها ما اذا كانت سببا أو ارادة تنظر لها كما  
 في الدر المنثور (قوله واستحب ان يقولوا) قال الشافعي وشريعة الابداع بقوله تعالى ان الله  
 باصركم ان تودوا الامانات الى اهلها واداء الامة لا يكون الا بهما ولان قبول الودعة من  
 باب الاعانة لانه يحفظها صاحبها وهي منه دوية لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقوله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم والله تعالى في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه اه - قال  
 الزبائعي وقال عليه السلام على اليد ما أخذت - حتى تؤديه رواه أبو داود والترمذي  
 وقال حديث حسن - وحفظه ابو جبر - سادة الدارين والخيانة توجب الشقاق فيها الخ ومن  
 محاسنهم الشتماها على بذل منافع بدنه وماله في اعانة عباد الله واستجابة الاجر والثناء حوى  
 والحاصل ان يثبت على الابداع أربعة أشياء كون الودعة امانة وجوب الحفظ على المودع  
 وجوب الاداء عند الطالب واستحب ان يقولوا (قوله فلا تضمن بالهلاك) تدبر مع كونها  
 أمانة (قوله الا اذا كانت الودعة باجر) سياتي ان الاجر المشترك لا يضمن وان شرط عليه  
 الضمان وبه يفتى وأيضاً قول المصنف قريبا واشترط الضمان على الامين بما لم يفتى فكيف  
 يقال مع عدم الشرط انه يضمن وفي البرازية دفع الى صاحب الحمام واستاجر وشترط عليه  
 الضمان اذا تلف فذكر انه لا اثر له فيما عليه القتوى لكن قال انه - بر الرمي صرح الزبائعي  
 في كتاب الاجارة في باب ضمان الاجير الودعة اذا كانت باجر تكون مضمونة وسياق مثله في هذا  
 المصنف ومثله في النهاية والكفاية شرح الهداية وكثير من المكنب انتهى - ولعل من الحفظ  
 حتمية - حتى عليه كما قد صنفنا فادان الاجر - يخرج الودعة عن كونها أمانة الى الضمان وفي  
 صدر الترمذي اذ سيق من الاجير المشترك والحال انه لم يقصر في المحافظة بضمنه ههنا كما في  
 لودعة التي تكون باجر فان الحفظ - مستحق عليه - وأبو - ثيفة يقول الاجرة في مقابلته العمل  
 دون الحفظ فصار كلودعة بلاجر اه - فاما ان الودعة باجر مضمونة اتفاقا وبلاجر غير

والاداء عند الطالب  
 واستحب ان يقولوا (قوله  
 تضمن بالهلاك) الا اذا  
 كانت الودعة باجر اثباته

القبول أيضا قال في المنع وماذا كرنا من الإيجاب والقبول شرط في حق وجوب الحفظ وأما  
 في حق الامانة فتتم بالإيجاب اه والمراد يعني الامانة انه لا يكون مضموما (قوله وان لم يقبل)  
 قد مر ان القبول صريح ودلالة فتفيه هنا على الرد اما لو سكت فهو قبول دلالة والحاصل  
 ان المراد في القبول بقرينه فتأمل (قوله وشرطها كون المال قابلا للمنع) فيه تسامح اذا مراد  
 اثبات اليد بالفعل وبه غير زاي على ولا يكتفى قول الاثبات كما اشار اليه في الدرر بقوله وحفظ  
 شيء بدون اثبات اليد عليه محال اه وبرى عليه بعضهم كالموى والشرع لا يوجب عنه  
 العلامة ابو الواسع ودبانه ليس المراد من جعل القابلية شرطا عدم اشتراط اثبات اليد بالفعل  
 بل المراد الاكثر من ذلك بديل التعديل والمتميز بغيره الذي ذكره الماشرح قد تراه  
 (أقول) امكن الذي قدمه في الدرر يفيد كفاية قبول وضع اليد فان من وضع شيئا بين يدي  
 رجل ما كت كان ابداعا وكذلك وضع الثياب في الحسام ووربط الدابة في الخان مع انه ليس فيه  
 اثبات اليد بالفعل وقوله وحفظ الشيء بدون اثبات اليد عليه معناه بدون امكان اثباتها  
 فتأمل وعليه فيكون المراد بقبولها اثبات اليد وقت الابداع والظاهر وهو ساعة الابداع  
 غير قابل لذلك (قوله يضمن) الاولى ان يقول لا يصح لانه اذا وجد بعد وضع يده عليه وذلك  
 من غير تعدل يضمن فتدبر ط قال في الجوهره او دعي صيبا ودية فهلك منه لانه كان عليه  
 بالاجماع فان استلكتها ان كان ما ذكرنا في التجارة فبعضها اجماعا وان كان محجورا عليه ان قبضها  
 بان ولبيعه صهر أيضا اجماعا وان قبضها بغير ذنوبه لانه كان عليه عده هذه الا في الحال ولا  
 بعد الدرك وقال ابو يوسف يضمن في الحال وان او دعي عده فاقبله ضمن اجماعا والقرن ان  
 العبي من عاده تضييع الاموال فاذا اسلمه مع علمه بهذه العادة فساكنه رضي بالانفاق فلا يكون له  
 نضيمه وليس كذلك القتل لانه ليس من عادة الصبيان فيضيمه ويكون فقهه على عاقله وان  
 جف عليه فيما دون النفس كان ارشاه في مال الصبي انتهى قال العلامة الخليل الرمي أقول  
 يستثنى من ابداع الصبي ما اذا او دعي صبي محجورا مثله وهي ملك غير ما ناله الا تضمين الدافع  
 والاختذ كذا في الفوائد الزبدي واجمعوا على انه لو استملك مال الغير من غير ان يكون عنده  
 ودية ضمن في الحال كذا في العناية لانه محجور عليه في الاقوال دون الافعال كما ذكر في الحجر  
 وسباني مزبني تفصيل في المسئلة في كتاب الجنائيات قبل القسامة باسطر فراجع ان ثبت  
 اه (قوله ولو دعي محجورا ضمن به دعتقه) أي لو بالغافلو فاسر الاضهان عليه ام لا  
 ابو الواسع واثمنا يضمن في الحال لحق ما له كان المراد من الما سطر على الحفظ وقبله العبد  
 حقيقة او حكميا كالمولى كان ذلك بالتمسك امكن فيمكن من قبيل الاقوال والعبد محجور عنه في حق  
 سيده فاذا اعتز نظره الاضهان في حقه انعام رايه وهذا اذا لم تكن الودية عده فاعلوا او دعي صيبا  
 عده فاقبله الصبي ضمن عاقلة سواء قتله عدا او سطا لان عده خطأ وليس مسلطا على القتل  
 من جانب المولى لان المولى لا يملك القتل فلا يملك التسليط عليه فان او دعي العبد عند عده  
 محجورا فاقبله سطا كان من قبيل الافعال وهو غير محجور عنه ولم تكن من الاقوال لان مولى  
 العبد لا يملك تفويض قتل له المودع فكان على مولى العبد المودع القاتل ان يدفعه او يفيديه  
 كما هو حكم الخطا وان قتله عدا فاقبل به الا ان يهتدوا به ورايهم حتى (قوله وهي امانة) هذا من قبيل

وان لم يقبل الاختيار (وشرطه)  
 كون المال قابلا لاثبات  
 اليد عليه) فلو او دعي الا بق  
 أو الطير في الهواء يضمن  
 (وكون المودع مكفأ شرط  
 لوجوب الحفظ عليه) ولو  
 او دعي صيبا فاستلكتها  
 لم يضمن ولو عدا محجورا  
 ضمن به دعتقه (وهي امانة)  
 هذا حكمه مع وجوب  
 الحفظ



ضامن لانه ترك الحفظ حيث لم يجمع القاصد وهو براه وان قراى رابت واحد اقدر رفع ثيابك  
 الا انى ظننت ان الرفع انت ولا ضمان عليه لانه لم يصبر تارك الحفظ لما ظن ان الرفع هو وان  
 حرقوه ولا يهلم به فلا ضمان عليه ان لم يذهب عن ذلك الموضع ولم يضيع وهو قول الكل لان  
 صاحب الحمام مودع في حق الثياب اذ لم يشترط له بازاء حفظه الثياب اجرا ما اذا اشترط له بازاء  
 حفظ الثياب اجرا وقال الابرة قاروا الانتفاع بالحمام والحفظ فلهذا يكون على الاختلاف  
 وان دفع الثياب الى الثيابى وهو الذى يقال له بالقارسية جامة دار فغلب على الاختلاف لاضمان  
 عليه فيما سرق عند اى حنيفة خلافا لهما لانه اجبر مشتركة رجل دخل الحمام ونزع الثياب  
 بين يدي صاحب الحمام ولم يقل بلسانه شيئا فدخل الحمام ثم خرج ولم يجد ثيابه ان لم يكن للضمان  
 ثيابي بضمن صاحب الحمام ما بضمن المودع وان كان للضمان ثيابي الا انه لم يكن حاضر فكذلك  
 وان كان حاضر الا بضمن صاحب الحمام لان هذا الاحتفاظ الا اذا نص على استحقاق صاحب  
 الحمام بان قال له اين اضع الثياب فيصير صاحب الحمام مودعا فيضمن ما بضمن المودع وفي  
 التخييس رجل دخل الحمام ونزع الثياب بمحض من صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب  
 الحمام نائما سرقت ثيابه ان نام قاعدا او مضطجعا بان وضع جنبه على الارض فنى الوجه الاول  
 لا يضمن وفي الوجه الثانى قال بعضهم بضمن اه وفي الفصول العاديات رجل دخل حماما  
 وقال للحامى اين اضع ثيابي فاشار الحامى الى موضع فوضه فمعه ودخل الحمام ثم خرج فوجد  
 ونزع الثياب فذيعه الحامى لما انه ظنه صاحب الثوب ضمن الحامى لانه استخطفه وقد نصر  
 في الحنظ وهذا قول ابن خلدون في نصير الديوبسى وكان أبو القاسم يقول لاضمان على الحامى  
 والاول اصح اه (أقول) وهو الموافق لما سرقو ببيان النخيرة وفي فتاوى القاضى امرأة  
 دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى المرأة التى تمسك الثياب فلما خرجت لم تجد عندها ثوبا من ثيابها  
 قال محمد بن القاضى ان كانت المرأة قد دخلت اولافى هذا الحمام ودفعت ثيابها الى التى تمسك  
 الثياب فلا ضمان على الثيابية في قولهم جميعا اذ لم تعلم انها تحفظ الثياب باجر لانها اذا دخلت  
 اول مرة ولم تعلم بذلك ولم تشترط له الاجر على الحفظ كان ذلك ابداعا والمودع لا يضمن عند  
 الكل الا بالتضييع وان كانت هذه المرأة قبل هذه المرة قد دخلت الحمام وكانت تدفع ثيابها الى  
 هذه المرأة وكذا وعظيم الاجر على حفظ الثياب فلا ضمان عليها عند اى حنيفة خلافا لهما  
 لانهم اجبروا مشتركة والخيار فى الاجبر المشترك قول ابي حنيفة وقبل هو قول محمد والفتوى على  
 قول ابي حنيفة ان الثيابى لا يضمن الا بضمن المودع وذكر قاضيان انه ينبغي ان يكون  
 الجواب فى هذه المسئلة عندهما على التفصيل ان كان الثيابى اجبر الحامى باخذ منه كل يوم  
 اجرا له لما به هذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بمنزلة تملك القصار والمودع اه وفي منوات  
 الافتقار ودخل الحمام فوضع الحارس له القنطرة ليضع ثيابه عليه ما فتزع ثوبه ووضعه على  
 القنطرة ودخل واعتدل وخرج ولم يجد ثيابه هل يضمن الحارس اجاب نعم بضمنه لانه  
 استخطف وقد نصر في الحفظ كذا في فتاوى ابن نجيم وفي زمام الثيابى اجبروا مشتركة بلا شبهة  
 والخيار فى الاجبر المشترك الضمان بالنصف فعلى هذا ينبغي ان يفتى في الثيابى بضمن النصف  
 نامل اه (قوله كان ابداعا) هذا من الايجاب والقبول دلالة (قوله وهذا) أى اشتراط

كان ابداعا ثانيا وهذا  
 حق وجوب الحفظ وأما  
 حق الامانة فنتم بالايجاب  
 وحده حتى لو قال للغاصب  
 اودعك المفعوب برى عن  
 الضمان

لا ينبغي ان يرسلوا ما فيهم اليه خرج عن حكم الرسالة وصار اجنبية فلما قال اليه ان ارد هاعلى  
مالك امار كله ردها الى اجنبي اوردها مع اجنبي فلما بين بعض الافلام - ثلثه انوب  
نور العين وعلمه فيه وفيه ايضا عن النسخة ولو قال لم اقبل حتى لم يصرمودعا وترك الثوب  
ربه فذهب رفته من لم يقبل وأدخله بيته ينبغي ان يضمن لانه لما ثبت الابداع صار غامضا  
برفته (بقول الحقير) فيه اشكال وهو ان الغصب انما يتعد المالك ولم يوجد رفته انوب لانه قد  
انقضى لا للضرر بل ترك المالك ثوبه ابداع فان ورفعه من لم يقبل قبول شفعة اذ الظاهر انه لا يضمن  
واقفه تعالى أعلم اه وفي البصر عن الحلاصة لو وضع كتابه عند قوم فذهبوا وتركوه مضمونا اذا  
ضاع وان قام واراد اعادة واحد من الاخير لانه تعين للاحتفاظ تعين للضمان اه فكل من  
الاجباب واقبول فغيره صريح كمثل الخافي لا تبة قريبا بل بطريق الدلالة (اقول) لكن  
في النفس شيء من بحث نور العين في مثل البقرة وهو ان البقرة لم يقبل البقرة لم يصرمودعا  
قطعا والرسول لما أدى الرسالة انتهت يده المأذون به امن المالك وصار ككل منتهجا اجنبيا  
في حق حفظ البقرة والبقرة في حكم القطعة - مائة فاذا امر اجنبي اجنبيا آخر برفع القطعة  
وحفظه اليها لا يضمن الا مرقطها فكذلك لا يضمن هنا وما تضمنه الرسول فلا وجه له ايضا  
لانه من قبل من رد الصلة لربه او هو ما ذون به عادة هذا ما ظهر في غير اجمع \* (فرع) في جامع  
الفصولين لو ادخل دابته دار غيره وأخر جهار ب الدار لم يضمن لانها تضر بالدار ولو وجد دابة  
في مربه فخر جهار بهن (قوله فهو ابداع) اي الوضع المرقوم ابداع وفي الفصولين في الغصب  
والوديعة اذا وضع بين يدي المالك برئ لا في الدين حتى يرضه في يده أو يجره اه فصارا ابتداء  
الابداع وانتهوا سواء (قوله أو دلالة كالموسك) اي فانه قبول وبعد ان ذكر هذا في الهدية  
قال وضع شيئا في بيته بغير امره لم يعلم حتى ضاع لا يضمن اه - عدم التزام الحفظ ه وضع عند آخر  
شيئا وقال احفظه فضاغ لا يضمن اه - عدم التزام الحفظ اه ويمكن التوفيق بالقولية لدلالة على  
الرضا عدمه سائحا في (قوله دلالة) اي حالية ولو قال لا قبل لا يكون مودعا لان الدلالة  
لم توجد ذكره المصنف والاولى ما في شرح المتنق حيث قال لان الدلالة لا تعارض الصريح اه  
ومثله في كثير من الكتب يظهر من هذا سقوط ما في القيمة من أول كتاب الوديعة وضع عنده  
شيئا وقال له احفظه حتى أرجع فصاح لا احفظه وتركه صاحبه صار مودعا ويضمن ان تركه  
حفظه فهو مشكل لان فيه تقديم الدلالة على الصريح بخلاف ما اذا قال ضعه في الجاني من  
يبنى الى الألى لا التزم حفظه حتى يصرمودعا تعارض الامر بيمين فذا قطناني وديعة عنده  
(قوله) عراى من انشائي ولا يكون الخامى ومودعا مادام الشئ حاضر اغاذا كان غائبا فالخامى  
مردوع اه بصر وفيه عن الخلاصة لبس فبأن الشئ ان ثوبه فاذا هو ثوب الغيبة من  
وهو الاصح اه أى لانه ترك السؤال والتفحص يكون مرقطاً فلا الى ما ياتي من أن اشترط  
الضمان على الامين باطل أفاده أبو السعود والتماني بكسر الهمزة المثلثة هو حفظ الشئ في  
الحمام وهو المعروف في بلادنا بالطور وقال في القاموس محمود بن عمر الحدث الشئاني كان يحفظ  
الثياب في الحمام اه وفي النسخة مرة رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما  
خرج لم يجد ثيابه فان أقر صاحب الحمام ان غيره رفته ما هو يراه ويطن انه رقع ثياب نفسه فهو

فهو ابداع (واقبول من  
المودع صريحا) كقوله  
(أو دلالة) كالموسك عند  
وضعه فانه قبول دلالة  
كوضع ثيابه في حمام عراى من  
الثياب وكقوله لرب الخان  
أين أنزله اقال هناك

من قبل المودع بالفتح وهو خلاف الموضع لقول لانه بهذا سلطه على حفظه دلالة المكان  
 البق ط (قوله) والوديعة مائتة عند الامين) أى للفظ زاد البرجندى فقط اخرج الماربية  
 لانهم تركوا اللفظ والانتفاع وانما لم يبقه تبعه صاحب الكبر لا اعتبار به في تعريف الابداع  
 السابق (قوله) وهى اخص من الامانة لان الامانة اسم لما هو غير مضمون فيشمل جميع المودع  
 التى لا ضمان فيها كالعارضة والمستأجر والموصى بخدمة في الموصى لهما والوديعة ما ودع  
 للفظ بالايجاب والقبول فكانا متغيرين اى بالعزم والموصى بالخصوص والحكم في الوديعة أنه يبرأ  
 عن الضمان اذا عاد الى الوفاق ولا يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق في الاحانة والافرق بين  
 الوديعة والامانة المضمون والخصوص فان كل وديعة امانة والمكس ليس كذلك وحل الام  
 على الاخر يجوز كما فعله صاحب الدرردون عكسه كما فعله القدورى لان الامانة تشمل ما اذا  
 كانت من غير قصد كما اذا هبت الريح في ثوب انسان فاقته في حجر غيره وما يقال من ان الوديعة  
 قد تكون من غير منع المودع على ما صرح به صاحب الهداية في آخر باب الاستئذان من  
 كتاب الاقرار فندفعه بجملة الوديعة فتعفى معناه المفعول بالاصطلاح ويثل هذا كثير  
 لا يخفى على من تدب (قوله) كاحقة المصنف وغيره) قال المصنف في ضحه والفرق بينهما من  
 وجهين أحدهما ان الوديعة خاصة بما ذكرنا والامانة عامة تشمل ما لو وقع في يده شئ من غير  
 قصد بان هبت الريح بثوب انسان واقته في حجر غيره وحكمها يختلف في بعض الصور لان في  
 الوديعة يبرأ من الضمان بعد التلافى اذا عاد الى الوفاق وفي الامانة لا يبرأ عن الضمان بعد  
 التلافى الثاني ان الامانة علم لما هو غير مضمون فتشمل جميع المودعات والى لضمان فيها كالمارية  
 والمستأجر والموصى بخدمة في الموصى لهما والوديعة ما وضع للامانة بالايجاب والقبول  
 فكانا متغيرين واختاره صاحب الهداية والنهاية ونقل الاول عن الامام بدر الدين الكوردى  
 اه وقد اوسع الكلام في هذا المقام العلامة صدر الثمريعة وقاضى زاده (قوله) وركنهما  
 الايجاب صريحا اى قولاً أو فعلاً (قوله) أو كناية) المراد به اما قبل الصريح مثل كليات  
 الطلاق لا البيانية كما ذكره قريباً (قوله) كقوله لرجل اعطى الخ لقول كقوله لرجل  
 اعطيتك به مدقوله اعطى كان أوضح لان الايجاب هو قوله اعطيتك على ان قوله اعطى ليس  
 بالزم في التصوير ط (قوله) لان الاعطاء يصح عمل الهبة) اى ويصح عمل الوديعة وفيه ان احفال  
 الوديعة في مثل هذه العبارة به جدد الفقه وعرفا فلا داعى لواعن المتبادر الى غيره (قوله) لكن  
 الوديعة ادنى) هذا التعليل ذكر في البحر ايضاً وبشيرة الى ان المراد بالكتابة الكناية البيانية وهى  
 اطلاق المزموم وارادة اللازم كقوله فلان طويل القاعد كثير الرماح على ما عرفت في البيان  
 وليس كذلك لعدم انتقاله من اللازم الى المزموم ولا عكسه فعلمنا ان المراد بالكتابة ما احتملها  
 وغيرها كما ذكرنا لقول صريحاً واحتمالاً للسكان اظهر تأمل (قوله) ولم يقل شياً) فلو ذهب  
 وترك ضمن اذا ضاع فهذا من الايجاب دلالة كما أنه من القبول كذلك اما لو قال لا قبل الوديعة  
 لا يضمن اذا قبل عـرفاً لا يثبت عند الرد صريحاً قال صاحب جامع الفصول اقول دل  
 هذا ان البقار لا يصير ودعا في بقرة من بهتها اليه فقال البقار لرسول اذهب به الى ربى فاني  
 لا آقبها فذهب به اذ ينبغي ان لا يضمن البقار وقد مر خلافه (يقول المحقق) قوله ينفى

(والوديعة مائتة عند  
 الامين) وهى اخص من  
 الامانة كاحقة المصنف  
 وغيره (وركنها الايجاب  
 صريحا) كقوله لرجل اعطى  
 كناية) كقوله لرجل اعطى هذا  
 ان فدهم أو اعطى هذا  
 الثوب مثلاً قل اعطيتك  
 ان وديعة بحر لان  
 الاعطاء يحتمل الهبة  
 لكن الوديعة ادنى وهو  
 متيقن فصار كناية (أو فعلاً)  
 كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل  
 ولم يقل شيئاً

فقبل انهما بالخفا تترجسهما من جهة علم النهي زيادى والايداع والاستيداع به وفى المغرب يقال اودعت زيدا مالا واسودعته اياه اذا دفعته اليه لى يكون عنده فاما مودع ومستودع بالمكسر وزيد مودع ومستودع بالفخ والمال مودع ومستودع أى وديعة اه ط  
 بزيادة (قوله وهو الامانة) قال الزبلى وحكم الوديعة الحفظ على المستودع وجوب  
 الاداء عند الطلب وصيرورة المال امانة فى يده وفى النهاية وجه مناسبة هذا الكتاب لما تقدم  
 قد مر فى أول الاقراود وهو أن المال الثابت له ان حفظه بنفسه فظاهر وان غيره فوديعة ثم  
 ذكر بعده الهاربة والهبنة والاجارة للتناسب بالترقى من الادنى الى الاعلى لان الوديعة امانة  
 الاغلب كشيء والهاربة امانة مع تلك المنفعة بلا عوض والهبنة تقليد عين بلا عوض والاجارة  
 تلك المنفعة بعوض وهى أعلى من الهبة لانه عقد لازم واللازم أقوى وأعلى مما ليس باللازم  
 اه أى فيمكن فى السلك الترقى من الادنى الى الاعلى \* فاول اقيت قطرتى ينسكب \*  
 (قوله من الودع) قال زيد بن شريك المجرى قال فى الدر المنثور من ودع ودعا أى ترك وكلاهما  
 مستعمل فى القرآن والحديث ذكره ابن الانبى فلا ينبغي ان يحكم بشذوذهما انتهى وفى  
 ان يلى من الودع وهو طلاق الترك وما ذكره الصائغ ان العرب امانوا مصدريدع رده  
 فاضى زاده بانه عليه الصلاة والسلام أفصح العرب وقد قال ليعقوب بن ارقم عن ودعهم الجاعات  
 أو اجعتن على قلوبهم أوليكيتين من الغافلين أى عن تركهم اياها والمراد من الختم فى الحديث  
 ان يحدث فى نفوسهم شيئا ثم لم ينفذوا الحق فيها كذا يحط شخنا وقوله اجعتن بضم  
 الياء التحتية وفتح السين المفتحة من فوق وفتح الميم ايضا وقوله ليكتبن بضم الياء التحتية وفتح  
 التاء المفتحة من فوق وضم الياء الموحدة من تحت كذا السماع من شيخنا أبو السعد ووقال  
 تعالى ما ودعك ربك وما قنى قرئ بالتخفيف والتشديد (قوله وشرا عالج) الانسب بانعقى اللغوى  
 ان يقول هو ترك ماله عند غيره لحفظه (قوله كان انفتق) عبرية لانه لو فتقه ماله تركه  
 فلا ضمان على احد ولو فتقه غيره فالضمان على الفاتق كذا ظاهره لى ويحرد ط (قوله فاحذه  
 رجل) اما اذا لم ياحذه ولم يدن منه لا يضمن مخ عن المحيط وهذا بقيد انه اذا دان منه لزمه  
 وان لم ياحذه والعلة تنافيه (قوله بقبية ماله ك) اما اذا كان المالك حاضرا لم يضمن  
 فى الوجوه مخ أى فى الاخذ وعدمه (قوله ثم تركه ضمن) ما ذكره من التعريف ليس خاصا  
 بالوديعة بل يعمل النقطة لانه اذا دفعه الى غيره فحفظها ومع هذا لا يضمن وديعة ثم فى تقريره  
 على ما ذكره المصنف نظر لان المذكو فى المصنف التسليط وهو فعل المالك وهذا التزام وهو  
 فعل الامين ولم يكن بتسليط من المالك لا صرحا ولا دلالة وانما التسليط دلالة فى اسمائى وهو  
 ما لو وضع ثوبا بين يدي رجل ولم يقل شيئا فتأمل ويقرب من هذا ما ذكره فى الاشياء فى فن  
 الحكايات عن أبي حنيفة قال كنت بجزيرة فاذا شئت الى امرأة الى نبي مطروح فى الطر  
 فوهمت انى اخرسا وان الشئ اها فلو رفعت اليها قالت احفظه حتى تسلمه صاحبه فانه النقطة  
 انتهى الان يقال المراد تسليط الشرع فانه بالاخذ التزم حفظه شرعا تأمل (قوله لانه  
 بهذا الاخذ التزم حفظه دلالة) علة لقوله ضمن ووجه كونه من التسليط على الحفظ دلالة ان  
 المالك يجب حفظ ماله ويجب المعاونة على حفظه فكانه امره بالحفظ والخوف جعل الدلالة

وهو الامانة (هو) افعة من  
 الودع أى الترك وشرا  
 (قوله الفعير لى) كان  
 ماله صريحا ودلالة  
 انفتق زرق رجل فاحذه  
 رجل بقبية ماله ك ثم تركه  
 ضمن لانه بهذا الاخذ التزم  
 حفظه دلالة بمر

بيعه من ايجته ببيعه على أقل الثمن ولو باعه الاول من الثاني بالقيء ألف من المضاربة وألف  
من مال نفسه فان الثاني ببيعه من ايجته على ألف ومائتين وخمسين لأن الثاني اشترى نصفه  
لنفسه وقد كان الاول اشترى ذلك النصف الثاني بمائتين وخمسين كذا في البدائع ولو قال رب  
المال استقرض على ألفنا وابتع بها على المضاربة ففعل كان ذلك على نفسه حتى لو هلك في يده  
قبل ان يدفعه لرب المال لزمه ضمانه لان الامر بالاستقراض باطل هندية عن الحاوي وفيها  
كل مضاربة فاسدة لانفسه للمضارب فيه على مال المضاربة فان اتفق على نفسه من المال  
حسب من أجرة مثل عمله وأخذ بما زاد ان كان ما اتفق منه أكثر من أجر المثل كذا في الميسر  
\* لو قال المضارب لرب المال دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم أدفع ولكنك  
هالك فهو ضامن كذا في الحاوي \* الأصل ان قسمة الربح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفة  
ان قبض رأس المال بحت القسمة وان لم يقبض بطات كذا في محيط السر حسي \* ولو دفع حربي  
الى مسلم مال مضاربة ثم دخل المسلم دار الحرب باذن رب المال فهو على المضاربة كذا في خزنة  
المفتين \* اذا دفع المسلم الى النصراني مالا مضاربة بالنصف فهو جائز لانه مكروه فان التجار  
في الخمر والخنزير فرج جز على المضاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وينبغي للمسلم ان  
يتصدق بحصته من الربح وعندهما نصرة في الخمر والخنزير لا يجوز على المضاربة فان اشترى  
مبيعة فمقتد فيه مال المضاربة فهو بخلاف ضامن عندهم جميعا وان أربى فاشترى درهمين  
بدرهم كان البيع فاسدا ولكن لا يصير ضامنا لمال المضاربة والربح بينهما ما على الشرط  
\* ولا بأس بان يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك فان اشترى بخمر أو خنزير  
أو مبيحة فمقتد بمال المضاربة فهو بخلاف ضامن فان ربح في ذلك رد الربح على من أخذ منه ان  
كان يعرفه وان كان لا يعرفه تصدق به ولا يعطى رب المال النصراني منه شيئا \* ولو دفع المسلم  
ماله مضاربة الى مسلم ونصراني جاز من غير كراهة كذا في الميسر من باب شراء المضارب  
وهبة والله تعالى أعلم وأسئله الله العظيم

(\* كتاب الابداع \*)

كان القياس ان يقول كآب الوديع بدون التاء لان فعل بمعنى مفعول وفيه يستوي المذكر  
وال مؤنث تقول رجل جريح وامرأة جريحة وانما عدل عن القياس لانه سهل من عدد الاسماء  
تدخل عليه التاء كاذبيحة والنطيحة فتكون لا تقل لالتانيث فوح افندي وامه اوداع وقفت  
الواو اثر كسرة قلبت يا نصار اوداع امرى الدين واعلم ان الفتحة يعضون عن افعال  
المكلف لكن الفتحة يعضون بعض الكتب بها كقولهم كتاب النكاح كتاب البيع والهمة  
وفي بعضها بما يتعلق بذلك الانعام ككتاب العارية والمأذون والوجه فيه غير ظاهر دون تنقي  
وحفظ الامانة يوجب سمادة الدارين والحيانة توجب الشفعة فاعلم ما قال عليه السلام  
الامانة تجر الغنى والحيانة تجر الفقر وروى ان زليخا لما ابتليت بالفقر وايتت عيناها من  
الحزن على يوسف عليه السلام قامت له تنادى أيها الملك اسمع كلامي فوق يوسف عليه السلام  
فكانت الامانة قامت للمملوك مقام الملوك والحيانة قامت للمملوك مقام الملوك فقال عنها

(\* كتاب الابداع \*)  
لا شقاق في اشتراك مع ما قبله  
في الحكم

له سبعة قالوا نصفه اذا توت \* له الخمسة الاخرى وفي الشرع ينشر  
 قال الشربلالي صورته رجل دفع لغيره عشرة دراهم وقال خمسة منها حصة لك وخمسة  
 وديعة عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية من سبعة ونصفه لان  
 الخمسة الموهوبة مضمونة على القابض لانها مبيعة مشاع يحتمل القسمة وهي فائدة والخمسة  
 التي استهلكها نصفها من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن هذه خمسة والخمسة التي ضاعت  
 نصفها من الهبة فيضمن نصفها فصار المضمون سبعة ونصفا قلت وهذا على غير الصحيح لان  
 الهبة الفاسدة عقل بالقبض وقد سلطه المالك على اقل ضمان فيها وكذلك لضمان في الوديعة  
 لما في البرازية دفع اليه ألفا نصفها مبيعة ونصفها مضاربة فلهك بضمن حصة الهبة لاحصة  
 المضاربة لانها امانة وقوله يضمن حصة الهبة لاحصة المضاربة انما هو على رواية عدم المالك  
 وهو خلاف المتن في ما على المتقي به الا لضمان مطلقة في الوديعة ولا في الهبة الفاسدة لانه  
 ملكها بالقبض فلذا اقل الشارح وبه ضعف قول الوهبانية اه ح يتصرف واصلاح من  
 شرح العاصمة عبد البر ويضمن درهمين ونصفا من الامانة التي استهلكها ط (أقول) قوله  
 وكذلك لضمان في الوديعة الخ فيه ان فرض سبعة الوهبانية في الاستهلاك وما استشهد به  
 في الهلاك فيضمن درهمين ونصفا منه على الماسني به لان الخمسة التي استهلكها  
 نصفها من الهبة فلا يضمن ونصفها من الامانة فيضمن وأما الخمسة التي ضاعت فلا يضمن  
 شيئا منها تأمل \* (فروع) \* مثل فيما اذا ضاعت المضارب وعليه دين وكان مال المضاربة معروفا  
 فويل يكون رب المال اثنى برأس ماله وحصة من الربح الجواب نعم كما صرح به في الخاتمة  
 والخبرة البرهانية حامدية وفيما عاين فإرى الهداية من باب القضاء فتأويله اذا ادعى أحد  
 الشر بيمين ضمان في قدر معلوم وأنكر حلف عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعاه وان  
 لم يمين مقدارا فكذا الحكم لكن اذا نكل عن اليمين لزمه ان يمين مقدارا ما نكل فيه والقول  
 قوله في مقداره مع يمينه لان نكوله كالاقرار بشئ مجهول والبيان في مقداره الى المقومع  
 يمينه الا ان يقيم خصمه يمينه على أكثر اه \* كل ما جازل للمضارب في المضاربة الصحيحة من  
 شراء أو بيع أو اجارة أو بضاعة أو غير ذلك فهو جائز في المضاربة الفاسدة ولا ضمان على  
 المضارب وكذلك لو قال عمل برأيت جازله ما يجوز له في المضاربة الصحيحة كذا في الفصول  
 العمادية \* وجلان دفعه الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وثم ياد عن الشركة فان شق  
 الكبس الذي فيه اله درهم واختلط بدراهم المضارب من غير نكوله فله ان يشترى بذلك ولا  
 ضمان عليه والشركة بينهما ثابتة وليس له ان يخص نفسه ببيع شئ من ذلك المتاع ولا يشترى  
 بغيره شئ من نفسه دون صاحبه ولكن لو كان قبل ان يشترى بالمال شيئا اشترى للمضاربة متاعا  
 بالف درهم وأشهد ثم تقدم من المال ثم اشترى لنفسه متاعا بالف درهم وتقدم من المال  
 فهذا جائز كذا في المحيط هندية ولو كان رب المال ملك له بدية برئى فباعه من المضارب  
 بالف المضاربة لم يبعه مرامجة حتى يبين انه اشترى من رب المال هندية عن الميسر \* اذا دفع  
 رجل الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر ألف درهم بالنصف فاشترى أحد  
 المضاربين عبدًا بمائة من المضاربة فباعه من المضارب الآخر بالف فأراد الثاني ان

انتهى (قوله لانهم جاءه تصدان الاصلاح) أى في هذه الرشوة فدفعت البعض لآخر اذ ما بقي من  
جمله الحفظ والامين فيما يرجع الحفظ لا يكون ضامنا منخ (قوله وسيجي آخر الودعة)  
وفيه اذا هدد وخاف تلف نفسه أو عضوه أو خشي أخذ ماله كله فلا ضمان وفيما سوى ذلك  
بعض فاعمل وسأتي الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى (قوله وفيه لو شري الخ) نقله في المنخ  
بابه من هذا حيث قال وفيه أيضا اذا اشترى المضارب بالمال متاعا فقال المضارب انا امسكه  
حتى أجدر بها كثيرا وأراد رب المال بيعه فهذا على وجهين ما ان يكون في مال المضاربة  
فضل بان كان رأس المال أنفا فاشترى به متاعا يساوى ألفين أو لم يكن في المال فضل بان كان  
رأس المال ألفا واشترى به متاعا يساوى ألفا في الوجهين جميعا لا يكون للمضارب حق  
امساك المتاع من غير رضا رب المال الآن يعطى رب المال رأس المال ان لم يكن فيه فضل  
ورأس المال وحصته من الربح ان كان فيه فضل فحينئذ له حق امساكه وان لم يعط ذلك ولم  
يكن له حق امساكه كل يحبس على البيع ان كان في المال فضل فيجب المضارب على بيعه لانه لم  
يلبد له فيجب على العمل الآن يقول رب المال أعطيك رأس المال وحصته من الربح  
ان كان في المتاع فضل أو يقول أعطيك رأس المال ان لم يكن فيه فضل فان اختار ذلك فحينئذ  
لا يجب على البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك نظرا من الجانبين وان لم يكن في المال فضل  
لا يجبر على البيع ويقال لرب المال المتاع كله خاص ما كنت فاما ان تأخذ برأس مالك أو تبقيه  
حتى تصل الى رأس مالك انتهى من مضاربة الذخيرة والمحيط والحاصل ان الكلام هنا في  
موضعين الاول حتى امساك المضارب المتاع من غير رضا رب المال والثاني اجبار المضارب  
على البيع حيث لا حق له في الامساك أما الاول فلا حق له فيه سواء كان في المال ربح أو لا  
أن يعطى لرب المال رأس المال فقط ان لم يرجع أو مع حصته من الربح فحينئذ له حق الامساك  
وأما الثاني وهو اجباره على البيع فهو انه ان كان في المال ربح أجبر على البيع الآن يدفع  
للمالك رأس ماله مع حصته من الربح وان لم يكن في المال ربح لا يجبر ولكن ان يدفع  
للمالك رأس ماله أو يدفع له المتاع رأس ماله هذا حاصل ما نهته من عبارة المنخ عن الذخيرة  
وهي عبارة مقيدة كما سمعت وقد رجعت عبارة الذخيرة فوجدتها كما في المنخ ونقلها في  
الهندية عن المحيط ومثل في الفتاوى العظيمة وبقي ما اذا أراد المال ان يمسك المتاع  
والمضارب يريده وهو حادثة الفتوى يعلم جوابها مما ترقييل الفصل من انه لو عزله وعلم به  
والمال عرض باعها وانها المال ولا يملك المال فضها ولا تخصيص الاذن لانه عزل من  
وجه (قوله كاسر) الذي مر عليه غير هذا وهو انه يجبر على قضاء الدين ان كان في المال ربح  
(قوله بعض حصته الهبة) لان هبة المشاع الذي قبل القصة غير صحيحة فتسكون في ضمانه  
(قوله وهي ثلاث بالقبض على المقتب) قال الساجي أقول لا تنافي بين المال بالقبض والضمان  
اه ونص عليه في جامع الفصولين حيث قال راضى الفتاوى القضاة الى الهبة القاسدة تنقيد  
المالك بالقبض وبه بقي ثم اذا هلك أتيت بالرجوع للأواب هبة قاسدة لذي رحم محرم  
منه اذا القاسدة مضمونة فاذا كانت مضمونة بالقصة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل  
الهلاك اه فتنبه (قوله وأودعه عشرة) بعده يفتتح وقف عليه وهو

لانهم جاءه تصدان الاصلاح  
وسيجي آخر الودعة وفيه  
لو شري بماله متاعا فقال  
انا امسكه حتى أجدر بها  
كثيرا وأراد المال بيعه  
فان في المال ربح أجبر على  
بيعته لعدم ما يرجع كاسر الا  
أن يقول للمالك أعطيك  
رأس المال وحصته من  
الربح فيجب للمالك على  
قبول ذلك وفي البرازية  
دفع اليه ألفا نصفها هبة  
ونصفها مضاربة فهلك  
بعض حصته الهبة اه  
قات والذي به انه لا ضمان  
مطلقا في المضاربة لانها  
أمانة ولا في الهبة لانها  
قاسدة وهي ثلاث بالقبض  
على المقتب الذي به كما  
يجي فلا ضمان في ما به  
يصف قول الوهابية  
وأودعه عشرة اعلى ان خمسة  
لهبة فاسمك الخس يجبر

أخذ مال اليتيم مضاربة فهذا بقدر المتع مطالفا (قوله بان لا يجعل الوصى لنفسه من الربح  
أكثر مما يجعل لاهله) بان كان الغير يجعل اليتيم النصف منه فجعل الوصى الثلث (قوله  
ونعامة في شرح الوهبانية) أي لابن الشحنة لأنه إذا طاق شرح الوهبانية بنصف الماله كما  
إذا أطلق شرح السكندر بنصرف للشارح الزبلي وكذا شرح الوفاية للشارح النعماني وشرح  
الهداية لصاحب فتح القدير وشرح القندوري للجوهرية كما هو منتضى كلامهم وبعبارة ابن  
الشحنة حيث قال بعد الذي ذكره الشارح - حق لو كان الناس يعتقون المضاربة بالنصف  
حق - هذا هو والله في مال الصغار بالثالث لا يجوز له ذلك وقال انه ما زاد ذلك إلا دفعه ما  
فوجهه عبارة الأخيرة من الجواز للتعليل بالاستعانة وعدم الاستعانة من مال الصغير وإنما هو  
من الربح الحاصل بعمل المضارب وقال انه لم ينف على هذا التقييد في كلام الأصحاب ولكنه  
يفتي ان يكون كذلك نظرا لأصبي ونجيب المصنف من عقيدته بما أطلقه المشايخ برأيه مع قيام  
الدليل على الإطلاق لأنه نفع صرف ووقوف الوصى بقية - أي ليس كونه بغيره - لو جعله من باب  
الديانة والمروءة لكان - كما نلنا من لوعة بقاقل ص ١٥ - قلت الاظهر عندى مقالة الطرسوسى  
لان تصرف الوصى انما هو بالولاية النظرية ولا نظر للصفي في المضاربة في مال باقل عما يشاء  
امثال الوصى من النقائص بل النظر فيه بجانب الوصى فانه يحصل منفعة ويحجبه به قدر حصوله  
بدون مال اليتيم مع الحيف على اليتيم وان كان مصلحة من حيث انه يحصل الربح في الجلبه اللهم  
الا ان يقال يمكن حصول المصلحة في الجلبه وان أمكن ما هو أولى منها - قال الشربتلى  
بعد نقل ما عن الطرسوسى ونأزه المصنف وارضى الشارح ذلك القيد - لنظر المصنف -  
بجهانته انتهى (أقول) ولاتنس ما قد مناه عن جامع الفصولين عن الملتقط (قوله وفيها) أى  
الوهابية (قوله مات المضارب الخ) وكذا المودع والمستهوكل من كان المال في يده أمانة إذا  
مات قبل البيان ولا تعرف الأمانة بعينها فانه يكون عايبه دينيافي تركته لأنه صار بالتجهيل  
مستمرا كالوديعة أى مثلا ولا يصح صدق ورثته على الهالك والتسليم الى رب المال ولو لم يكن  
الميت في حال الحياة أو لم يكن ذلك يكون ذلك أمانة في يده وصحة أو وارثته كما كان في يده ويصدقون  
على الهالك والدفع الى صاحبه كما يصح صدق الميت حال حياته انتهى - وباقى غامه في الوديعة  
(قوله عادي نافي تركته) أى لانه صار بالتجهيل مستمرا كما علمت وأفتى به في الحامدية قائلا  
وبه افتى فارئ الهداية (قوله لكن صرح في مجمع الفتاوى) نقل في المخ عنه ما - قال  
الشيخ الامام الاجل وكان شيخنا يقول الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب  
فيما يعطى من مال المضاربة لسلطان طمع فيه وقصد - أخذ بطريق الغصب وكذا الوصى  
إذا صانع في مال اليتيم لان ما يصدق من الاصلاح هذه المصانة فلو لم يفعل أخذ ما منع جميع  
المال قد دفع البعض لاحراز ما بقي من جهة الحفظ في زماننا والاصح ان يفي بجمع الى الحفظ  
لا يكون ضامنا فاما في زمانهم فكانت القوة لاطين العدل انتهى مختصرا وبوخذ من هذا  
انه اذا دفع من مال نفسه يكون متبرعا فيضرب عليه ما دفع الا اذا اثم عند الدفع انه يرجع  
ويجوز وقال الرضى لا يضمن في زماننا الغلبة أهل الظلم والرشوة اذا كانت دفع الضرر عن نفسه  
ومن رب المال كانت جائزة للدفع ما ذوقنا فيه عادة من المالك وان حرمت على الآخر

بان لا يجعل الوصى لنفسه  
من الربح أكثر مما يجعل  
لاهله ونعامة في شرح  
الوهبانية وفيها أمثال المضارب  
ولم يوجد مال المضاربة  
فيما خلف عادي نافي تركته  
وفي الاختيار دفع المضارب  
شيئا لا يضمن ليكف عنه  
ضمن لانه ليس من امور  
اتجاره لكن صرح في مجمع  
الفتاوى بعدم الضمان  
في زماننا طالع وكذا الوصى



المال هو قرض والقاض مضاربة فان بعد ما تصرف فاقول لرب المال والبيعة بينته أيضا  
والمضارب ضامن وان قبله فاقول قوله ولا ضمان عليه اى القاض لانهم ما تصادقا على ان  
التبضع كان باذن رب المال ولم يثبت القرض لانكار القاض اه ونقل فيه عن النخعي عن  
الراعي مثله ومثله في كتاب القول بان عن غانم البغدادي عن الوجيز وبه على ابي ابي  
مثنى المال العثمانية وكذا قال في تناوي ابن نجيم القول لرب المال ويمكن أن يقال ان ما في  
الخاتمة والمصنف وما قدمناه عن الدرا المنقح فيما ذا كان قبل التصرف - لالام طلق على  
المقيد لا تصح الدائنة والحكم وبالله التوفيق كذا في مجموعة ملا على المخلص (قوله ولو ادعى  
كل نوعا) بان قال أحدهما في بر وقال الآخر في بر (قوله فاقول للمالك) لانهم ما تنقح على  
تأصيص فكان القول قول من يستفاد من جهته الا ان والبيعة بينة المضارب لم حاجته الى  
في الضمان وعدم حاجته الى البيعة ذكره الزبلي (قوله والبيعة للمضارب فيبيعها على جهة  
تصرفه) يعني ان البيعة تكون - منبذ على جهة تصرفه لا على نفي الضمان - حتى تكون على النفي  
ولا تقبل (قوله ولو وقت البيعتان) بان قال رب المال أدبت المضاربة أن تعمل في بر في  
مضان وقال المضارب نعت الى لاعل في طعام في شوال وأقاما البيعة (قوله قضى بالمتأخرة)  
لان آخر الشرطين يقضى الاول عناية (قوله والا) أى ان لم يوتأ أو وقت احدهما دون  
لاخرى (قوله فبيعتا المالك) لانه بعد القضاء به ما عدا الاستحالة وعلى التعاقب - عدم  
اشهاد على ذلك واذنهم ما القضاء فبيعتا رب المال اولى لانهم ما تبس ما تبس ثابت أخاه  
لاكل وهذا باق ما قدمه من ان البيعة للمضارب اذ هو عند تعارض البيعتين والانهي ان  
قامهما الا ان يحسم على أن البيعة أقامها المضارب فقط وهو بعد لانه اذا انفرد كل باقامة  
البيعة قبلت منه فلا وجه للتخصيص وحاصله انه لم يظهر وجهه ما ذكره لان المفهوم من تصوير  
صاحب الدر والعزمية انهم ما تنقح على المضاربة واختلاف في الوقت وأقاما بيعة وأرخت  
البيعتان يقضى بالمتأخرة فلا يقال والا لانهم ما اذ لم يوتأ لاحاجة اليه - ما به - ما الاتفاق على  
المضاربة الا ان يقال ان الاختلاف في التوقيت - حتى على الاختلاف في النوع لكن المفهوم  
خلافه قال خير الدين الرملي وجهه ان المضارب بقوله ما عبت لي تجارة يعني ايدعي التعميم  
وهو اصل في المضاربة فاقول قول من يدعيه ورب المال يدعواه النوع ادعى التخصيص وهو  
خلاف الاصل فيها والبيعة للائببات والائبات على من خالف الاصل (وأقول) على هذا  
الاختلاف بين الوكيل والموكل في ذلك على العكس تأمل قال في البحر في الوكالة أمرت  
بالايجار في البر او ادعى الاطلاق فاقول للمضارب لا دعائه عومه وعن الحسن عن الامام انه  
لرب المال لان الاذن يستفاد منه وان برهنا فان نص شهوده لا يحمل انه أعطاه مضاربة في كل  
تجارته فهو اولى لاثباته الزيادة لفظا ومعنى وان لم ينصوا على هذا الحرف فرب المال اه  
(قوله جاز) فيكون عاقدا من الجانبين كما في النكاح وهبة الاب من طهله (قوله وقيد  
الطرسوسي) أى بحضامنه وده ابن وهبان بانه تقييد لا إطلاقهم برأيه مع قيام الدليل على  
الاطلاق واستظهر ابن الحصنة ما قاله الطرسوسي نظرا للاصغر أى ويكون هذا التقييد مراد  
من أطلق يحصل به نفي التهمة لكن في جامع الفصولين عن الملقط ابس للوصي في هذا الزمان

ولو ادعى  
فاقول للمالك والبيعة  
للمضارب فيبيعها على  
جهة تصرفه ويلزمه ان  
الضمان ولو وقتت البيعتان  
قضى بالمتأخرة والا فبيعتا  
المالك (فروع) \* دفع  
الوصي مال الصفة الى  
نفسه مضاربة جاز وقيد  
الطرسوسي

الاختلاف في الوصف لهذه العلة لانها أكثر اثباتا لانها تثبت عليه ضمان البدل ط ( قوله )  
 فيمنع قرب المال أولى لانها أكثر اثباتا ) لانه يدعى عليه الضمان بالقرض وهذا معنى قوله لانها  
 أكثر اثباتا وهذا ظاهر فاما اذا ادعى المالك القرض لانها تثبت الضمان على المستقرض اما لو  
 ادعى القاض بالقرض فينبغي ان تكون البيعة له لان بيعة أكثر اثباتا وهو غلظ المال  
 المقبوض وكذا لو ادعى المضاربة لانها تثبت استحقة فاق في الرجوع تأمل والمحصل ان القول  
 لمدعى المضاربة في الوجهين والبيعة بيعة مدعى القرض فيهما على ما ذكر وفي البدائع قال  
 دفعت لي اقامضاربة فهاكك فقال المقر له لا بل غصبتم احق فان الهلاك قبل التصرف فلا  
 ضمان وان بعده يضمن يعني لان التصرف في مال الغير بسبب لوجوب الضمان في الاصل فكان  
 دعوى الاذن دعوى البراءة عن الضمان فلا يثبت الا بجملة والظاهر ان هذا لا يجري فيه المحن  
 فيه لانه أقرب بالقرض المبيع للتصرف ( قوله ) واما الاختلاف في النوع ) هذا مقابل قوله المار  
 لانه لو كان في الصفة وكان عليه ان يؤخره هذا الى قوله ولو ادعى كل قول فالان الاختلاف في  
 العموم والخصوص ليس من الاختلاف في النوع بل من الصفة فلا يثبت التفرع الاتي  
 عليه وهو قوله فان ادعى المضارب الخ قال في البدائع فان اختلف في العموم والخصوص  
 فاقول قول من يدعى العموم بان ادعى أحدهما المضاربة في جميع التجارات أو في عموم  
 الامكنة أو مع عموم الاشخاص لان قول من يدعى العموم يوافق المقصود بالعقد ان المقصود  
 هو الرجوع وهذا المقصود بالعموم أو فرد وكذا لو اختلف في الاطلاق والتقييد فاقول قول من  
 يدعى الاطلاق حتى لو قال قرب المال اذنت لك ان تعقر في الخنطة دون ما سواها وقال المضارب  
 ما سمعت لي تجارة بعينها فاقول قول المضارب مع عينه لان الاطلاق أقرب الى المقصود بالعقد  
 على ما بينا وقال الحسن بن زياد القول قول رب المال في الفصاين فان قطعت اهلها بيعة فالبينة  
 بيعة من يدعى الخصوص في دعوى العموم والخصوص وفي دعوى الاطلاق والتقييد بيعة  
 من يدعى التقييد لانها تثبت زيادة قيد وبيعة الاطلاق اكتملة ولو اتفقت على الخصوص  
 لكنهم اختلفوا في ذلك لخاص بان قال رب المال دفعت المال اليك مضاربة في البر وقال  
 المضارب في الطعام فاقول قول رب المال اتفاقا لانه لا يمكن الترجيح ما بالماقصود من العقد  
 لاستوائهما في ذلك فترجح بالاذن وانه يستقر دمن رب المال فان اقاما البيعة فالبينة بيعة  
 المضارب لان بيعة مشبهة وبيعة رب المال نافية لانه لا يحتاج الى الاثبات والمضارب يحتاج له  
 لدفع الضمان عن نفسه فالبينة المثبتة لازية أولى كذا في السواثنى المحورية ( قوله ) فان ادعى  
 المضارب العموم ) اي في أنواع التجارات ( قوله ) أو الاطلاق ) بان قال اطلقت لي في السفر برا  
 وبحرا ( قوله ) وادعى المالك الخصوص ) اي بنوع من التجارة والمناسب أو التقييد التحسين  
 المقابلة بان قال قيدت لك السفر بالبر ( قوله ) فاقول للمضارب ) لان الاصل في المضاربة  
 العموم اذ المقصود منها الاسترباح والعموم والاطلاق شامله وهذا اذا تنازعا بعد  
 تصرف المضارب فلو قبله فاقول للمالك كما اذا ادعى المالك بعد التصرف العموم والمضارب  
 الخصوص فاقول للمالك درهنتي ومثل في الخانية وغاية البيان والزبالي والبحر وغيرهما  
 وحكي ابن وهب ان في نظمه قولين وفي مجموعه الاقروى عن محيط المرسى لو قال رب

( فيمنع قرب المال أولى )  
 لان أكثر اثباتا واما  
 الاختلاف في النوع فان  
 ادعى المضارب العموم  
 أو الاطلاق وادعى  
 المالك الخصوص فاقول  
 للمضارب التمسكه بالاصل

فالقول للمضارب (لان  
القول في مقدار المقبوض  
للقابض أمينا) وضمنا  
كألو أنكره أصلا (ولو كان  
الاختلاف مع ذلك في  
مقدار الربح فالقول  
لرب المال في مقدار الربح  
فقط) لانه يستفاد من  
جهته (وايهما أقام بينة  
تقبل وإن أقامها فالبينة  
ينسب رب المال في دعواه  
الزيادة في رأس المال  
(و) بينة المضارب في دعواه  
الزيادة في الربح) فيبد  
الاختلاف بكونه في  
المقدار لانه لو كان في الصفة  
فالقول لرب المال فلماذا  
قال (معناه أنه فقال  
هو مضاربة بالنصف  
وقد ربح ألفا وقال المالك  
هو بضاعة فالقول للمالك)  
لانه منكر (وكذا لو قال)  
المضارب (هي قرض)  
وقال رب المال هي بضاعة  
أو ودیعة أو مضاربة  
فالقول لرب المال والبينة  
بينه المضارب) لانه يدعى  
عليه القليل والمالك ينكر  
(وأما لو ادعى المالك القرض  
والمضارب المضاربة  
فالقول للمضارب) لانه  
ينكر الضمان وأيهما  
أقام البينة قبلت (وان  
أقاما) بينة

فالقول للمضارب) وقال زعفران القول لرب المال وهو قول أبي حنيفة أوالان المضارب يدعى  
الربح والشركة فيه ورب المال يشكره فالقول قول المتشكر ثم يرجع وقال القول قول المضارب  
وهو قولهم ما بان حاصل اختلافهما في المقبوض فالقول قول القابض في مقدار المقبوض ولو  
ضمنا اعتبارا بما لو أنكره أصلا فإن القول له (قوله لان القول في مقدار المقبوض للقابض)  
لانه أحق بمعرفة مقدار المقبوض (قوله أمينا) أي كالودع (قوله أوضمنا) كالغاصب (قوله  
كألو أنكره) أي القبض أصلا فالقول قوله (قوله ولو كان الاختلاف مع ذلك) أي مع  
الاختلاف في المقبوض الاختلاف في مقدار الربح بان قال رب المال رأس المال ألفان  
وشرطت ثلث الربح وقال المضارب رأس المال ألف وشرطت نصف الربح كان القول  
للمضارب في قدر رأس المال لانه القابض والقول لرب المال في مقدار الربح لانه المتشكر للزيادة  
وهو لو أنكر استحقاق الربح عليه بالكلية بان ادعى البضاعة قبل منه فكذلك في انكار الزيادة ذكره  
الزباني (قوله فقط) لانه في رأس المال بل القول فيه للمضارب لانه القابض كما علمت (قوله لانه  
يستفاد من جهته) أي من جهة رب المال من حيث ان الربح غاملكه (قوله وان أقامها الخ)  
أي لان بينة رب المال في زيادة رأس المال أكثر اثباتا ولان بينة المضارب في زيادة الربح أكثر  
اثباتا كما في الزباني ويؤخذ من هذا من الاختلاف في الصفة ان رب المال لو ادعى المضاربة  
وادعى من في يده المال انه أعان وله في المال كذا وأقاما البينة فبينة ذي اليد أولى لانها أثبتت  
حصة من المال وأثبتت الصفة (اقول) لكن قد يقال ان كانا البنتين أثبتت حصة وصفة  
ويدينه رب المال بانه خارج لان يقال ان الصفة التي أنشئت بينة القابض أقوى لان شركة  
العنان أقوى من المضاربة فليعامل (قوله في المقدار) أي مقدار المقبوض (قوله لانه لو  
كان في الصفة) أي صفة الدفع هل هو مضاربة أو بضاعة وقال المالك بضاعة ولم يجعل لك من  
الربح شيئا وقال من في يده المال مضاربة وجهات لنصف الربح فالقول لرب المال لان  
للمال يدعى عليه استحقاق أجره على عمله وهو ينكر والقول للمتنكر وكان الأولى تقديم هذه  
المسئلة على المسئلة السابقة فيقول تدينه بكونه في مقدار المقبوض لانه لو كان في مقدار الربح  
أيضا أو في الصفة فالقول لرب المال قال العلامة الرشي وقوله لانه لو كان في الصفة ليس على  
طلاقة لانه لو ادعى المالك القرض والقابض المضاربة أو البضاعة أو الوديعة كان القول  
للقابض كما سبق في متنا (قوله فقال) أي المضارب (قوله وقال المالك) الأولى ذو اليد (قوله  
فالقول للمالك) لانه منكر ولان المضارب يدعى عليه بقوله أو بشرط من جهته أو يدعى  
الشركة في الربح وهو يشكره كراين الكمال (قوله ولو قال المضارب) الأولى واضح البدلان  
المستثنين الأولى بين اثقتا معهما على عدم المضاربة (قوله هي قرض) أي وجب الربح في  
(قوله أو ودیعة) انما كان القول له وان كان الربح ليس له منتهى لما ذكره المؤلف من انه يدعى  
عليه القليل وهو ينكر (قوله والبينة بينة المضارب) سواء أقامها أو دعى رب المال لانها  
ثبتت أمرا زائدا وهو القليل بالقرض (قوله لانه يدعى عليه القليل) أي غلبك بعض الربح فيما  
إذا ادعى المضاربة وغلبك عين المال فيما إذا ادعى القرض لأن المستقرض يملكه ولذا كان وجهه  
له (قوله لانه يشكر الضمان) أي رب المال يدعيه والقول للمتنكر قد خرجت هذه من قاعدة

الخيار اهـ ما جيعا ان شاء فديا وان شاء فعا فتأمل اهـ (اقول) لكن صدر عبارة البصري في  
 آخرها واهـ ما قول ان الاول ان الخيار لم يملك لان المالك لا يملكه واهـ و الثاني ان الخيار  
 للمضارب اتوهـ م الربح ولا استبقاء المضاربة ثم لا تنافي بين قوله هذا الاستبقاء المضاربة وقول  
 الشارح فيما مر انه يخرج عن المضاربة بالقداء لان ما مر فيه للمضارب ربح فحين قد ربحه  
 من القداء او الضمان ينافي المضاربة بخلاف ما هنا تأمل وفي البصر قال ثم اعلم ان العبد مشترك في  
 المضاربة اذ جنى خطأ لا يدفع بها حتى يحضر المضارب ورب المال سواء كان الارض مثل قبة  
 العبد أو أقل أو أكثر وكذا لو كانت قبة الفاع لا غير لا يدفع الا بمحضرت مالان المضارب له فيه  
 حق ملك حتى ليس لرب المال ان يأخذ ماله ويضعه من يده كالمزورون اذ جنى خطأ لا يدفع الا  
 بحضرة الراهن والمرتهن والحاصل انه يشترط حضور رب المال والمضارب للدفع دون القداء  
 الا اذا نفي المضارب الدفع والقضاء وقبضه مثل رأس المال فرب المال دفعه انتعنه فان كان  
 أحدهما غائبا وقبض العبد انذارهم فقداه الحاضر كان ممتطوعا لانه أدى دين غيره بغير امره  
 وهو غير مضطرب فيه فانه لو أقام ينفع على الشر كالباطل بحصة صاحبه لا بالدفع وبالقداء  
 كذا في النهاية وذكرنا ايضا ان المضارب ليس له الدفع والقضاء وحده لانه ليس من أحكام  
 المضاربة فلهذا كان اليه ما اهـ قال الما قدمي ولو اختار المضارب وحده الدفع دفعه  
 والمالك مخير في الباقي بين الدفع والقداء اهـ (قوله اشترى) أي المضارب (قوله ثم ربح) فرب  
 مذهب المعطوف ودخول العاطف على مثله حموى (قوله ورأس المال جميع ما دفع) يعني  
 لا يكون للمضارب شيء من الربح حتى يصل رب المال الى جميع ما أوصله له مضارب على ان يضمن  
 أما اذا أراد المضارب ان يبيعه مرارعة لا يربح الا على ألف كالتقدم اهـ شلبي (قوله بخلاف  
 لو كيل) اذا كان الثمن مدفوعا اليه قبل الشراء ثم ملك بعد الشراء فانه لا يرجع الامرة لانه  
 أمكن جعله موقوفاً لان الوكيل كالتجاع الضمان كالتعاقب اذ اؤكل يبيع المصوب ثم  
 الوكيل كالتعاقب في هذه الصورة يرجع مرة فوفا اذ انشأ ثم دفع الموكل اليه المال فلهذا بعده لا يرجع  
 لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء لجعل موقوفاً بالقبض بعده أما المدفوع اليه قبل  
 الشراء أمانة في يده وهو قائم على الامانة بعده فلم يصير موقوفاً فاذا هلك يرجع عليه مرة  
 لا يرجع لوقوع الاستيناف بمرور الحاصل ان الوكيل اذا قبض الثمن بعد الشراء ثم هلك فانه  
 لا يرجع لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل موقوفاً بالقبض بعده وأما المدفوع اليه  
 قبل الشراء فهو ملك بعد الشراء يرجع مرة لان المدفوع اليه قبل امانة في يده وهو قائم على  
 الامانة بعده فاذا هلك يرجع عليه مرة ثم لا يرجع لوقوع الاستيناف أو فاده المصنف (قوله لان يده  
 ثانياً ليد استبقاء الامانة) بيانه ان المال في يد المضارب امانة ولا يمكن حمله على الاستيناف لانه  
 لا يكون الا قبض مضنون فكل ما قبض يكون امانة وقبض الوكيل ثانياً لانه لا وجب له  
 على الموكل مثل ما وجب عليه للبائع فاذا قبضه صار موقوفاً له فصار مضطرباً عليه فلهذا عليه  
 بخلاف ما اذا لم يكن مدفوعاً اليه الا بعد الشراء حيث لا يرجع أملاً لانه ثبت له حق الرجوع  
 بنفس الشراء فجعل موقوفاً بالقبض بعده اذ المدفوع اليه قبل امانة وهو قائم على الامانة  
 بعده فلم يصير موقوفاً فاذا هلك يرجع مرة فوفاً لانا (قوله معـه) أي المضارب (قوله

(اشترى بالفداء) اهـ  
 (الثن قبل التقيد) لانه  
 لم يضمن لانه أمين بل (دفع  
 المالك) للمضارب (ألفا  
 أخرى ثم ربح) أي كماله  
 دفع أخرى الى غير ثمانية  
 (ورأس المال جميع  
 ما دفع) بخلاف الوكيل  
 لان يده موقوفاً  
 لا امانة (معـه) أمانة  
 فقال (للمالك) (دفع) الى  
 الفداء رجعت ألفا وقال  
 المالك دفعت ألفين

فلو كان المضارب فهو على أربعة أقسام أيضا كما يأتي وتعامه في البحر عن المحيط (قوله شراء  
 رب المال بنصفه) صفة عبد (قوله رابع بنصفه) جواب شراء أي ولا يجوز أن يبيعه مما ابتاعه  
 على أن يفلان يبيعه من المضارب كبيعه من نفسه لأنه وصفي له فيكون يبيع ماله به لا فيكون  
 كالمعوم وهو لا يجوز وفي حاشية الشايع لأن عقد المراجعة عقد أمانة فيجب تنزيهه عن الخطيئة  
 وعن شبهة الخطيئة والعقد الأول وقع لرب المال والثاني كذلك لأن شراء المضارب لا يخرج عن  
 ملك لرب المال إلا التصح العقد زيادة فائدة وهي ثبوت اليد والتصرف للمضارب فبقي شبهة  
 عدم وقوع العقد الثاني فبيعه مما ابتاعه على الثمن الأول وذلك شبهة (قوله وكذا  
 عكسه) وهو ما لو كان البائع المضارب والمشتري بما ألتها بان شري رب المال بالف عبد اشترى  
 المضارب بنصفه ورأس المال أنف فانه رابع بنصفه أي يبيعه مما ابتاعه على خمسة أثمانه لأن البيع  
 الجاري بينهما كالمعوم وهذا إذا كانت قيمته كالثمن لأفضل فيه ما أو لمه لو الأفضل في القيمة فقط  
 أم لو كان فيه ما أفضل أو في الثمن فقط فانه رابع على ما تشرى به المضارب وحصة المضارب وبه  
 علم أن المشتري رب المال من المضارب مال المضاربة فانه وان كان مال المالك من المضارب  
 وعكسه (أما شراء المالك من المضارب مال المضاربة فانه وان كان مال المالك من المضارب  
 التصرف فيه بعدد مبرورته عرضا وصحة العقد تحققت حصول الثمرة وقد حصلت ملكه  
 التصرف وأما شراء المضارب من رب المال فهو صحيح لأن ما تشرى به المضارب لا يملك فيه العيين ولا  
 التصرف وهو وان شراؤه المالك لأنه وكيل عنه لكن في شرائه فائدة وهو حصول الربح له وفيه  
 فائدة للمالك أيضا لأنه ربحا بجزء من يبيعه بنصفه (قوله ولو شري) أي من معه أنف بالانصاف كما  
 قيده في الكثر (قوله بطروجه عن المضاربة بالقضاء) لأن القدا موزنة المالك فيقدر بقدره فإذا  
 قدما يخرج العبد كاه عن المضاربة أمانصيب المضارب فانه صار مضربا عليه وأما نصيب رب  
 المال في قضاء القاضي بانقسام القدا عليه ما لا ينقصه من القدا به يتضمن قسمة العبد بينهما  
 لأن الخطاب بالقدا بموجب سلامة المندى ولا سلامة الأبالقسمة زيل في حال في البحر لأن  
 القدا موزنة المالك وقد كان المالك بينهما أرباعا لأنه لم يصاد المالك عنه واحد ما ظهر الربح وهو  
 أنف بينهما ما أو أنف لرب المال فإذا قدما يخرج عن المضاربة لأن نصيب المضارب صار مضربا  
 عليه ونصيب رب المال صار له بقضاء القاضي بالقدا عليه ما أو إذا خرج عن المالك الدفع أو بالقدا  
 غرما على قدر حاجتهما اه والفرق بين هذا وبين ما صرح به لا يخرج هناك ما يخص  
 رب المال عن المضاربة وهما يخرج لأن الواجب هناك ضمان التجارة وهو لا يثنى المضاربة  
 وهما ضمان الخطيئة وهو ليس من التجارة في شيء فلا يبقى على المضاربة كناية (قوله كما صرح)  
 أي قسريا بما أن ضمان المضارب يثنى المضاربة (قوله ولو اختار المالك الدفع الخ) قال في  
 البحر قد بقوله قيمته أثمان لأنه لو كانت قيمته أثمانا فذهب الجناية إلى رب المال لأن الرقبة على  
 المالك لا للمضارب فيها فان اختار رب المال الدفع والمضارب القدا مع ذلك فله ذلك لأنه  
 يثبت بالقدا مال المضاربة وله ذلك لأن الربح يتوهم كذا في الإيضاح اه ونحوه في غاية البيان  
 ولا يخفى أن الربح في مثله المصنف محقق بخلاف هذا فقد عمل لغيره كورع أن الظاهر أنه  
 في مثله المثل لا يفرد أحد ما بالخطا لوكون العبد مشتركا ليدل عليه ما في غاية البيان ويكون

شراء رب المال بنصفه  
 رابع بنصفه وكذا عكسه  
 لأنه وكيله ومنه علم جواز  
 شراء المالك من المضارب  
 وعكسه (ولو شري بالثمن  
 عدا قيمته أثمان فقتل  
 العبد رجلا لا خطا في ثلاثة  
 أرباع القدا على المالك  
 ورجعه على المضارب) على  
 قدره لكهما (والعبد يخدم  
 المالك ثلاثة أيام والمضارب  
 يوما) بطروجه عن المضاربة  
 بالقدا للتمتافي كما صرح  
 اختار المالك الدفع  
 والمضارب القدا فله ذلك  
 لوهم الربح حينئذ

٣ قوله لما كان الخ هكذا

بالاصل ولتحرر هذه  
العبارة اهـ

حقيقة أو حكا أو اعتاده

التجار كجرة السمك ان

هذا هو الاصل نهاية

(لا) يضم (ما) أفقه على

نفسه) لعدم الزيادة

والعادة مضارب بالصفة

شري بالهزار (أي ثيابا

وباعها بالثمن ونرى بها

عبدا فضا على يده) قبل

نقدهما بالبيع العبد (عزم

المضارب) فضا الرجح

(وبعها) وعزم (المالك

الباقى) بصير (ربع العبد)

مكلا (للمضارب) خارجا

عن المضاربة لكونه مضروبا

عليه ومال المضاربة امانة

وبينهما ثنائف (وباقية لها)

ورأس المال) جميع

مادفع المالك وهو (ألفان

وخسمائة) ولكن

(رايح) المضارب في بيع

العبد (على اثنين) فقط

لانه ثمنهما (ولو يبيع)

العبد (بضعهما) بأربعة

آلاف (لخصم اثنائه آلاف)

لان ربحه للمضارب

(والربح منه اثنان الاثنان

بينهما) لان رأس المال

ألفان وخسمائة (ولو نرى

من رب المال بالف عيدا

وهو مستغنى عنه بما قبله ط (قوله حقيقة) كالصبيغ والخياطة وكذا البيع وغيره  
(قوله أو حكا) كالقاصرة وحل الطمام وسوق الغنم وسوق الزرع وغيره (قوله وهذا هو الاصل  
نمائية) أشار بهذا الى ما مر في باب الراجحة بقوله وضابطه كل ما يزيد في المبيع أو في قيمته يضم  
واعتمد العيني عادة التجار بالضم فاذا جرت العادة بضم ذلك يضم (قوله على نفسه) أى في  
السفر في الإقامة الأولى (قوله لعدم الزيادة والعادة) لما كان في عبارة المنخ ما يشعربان  
بعض النفقة فيكون به الزيادة الثمن ولكن لم تجر العادة بضمها وهذا الصحت يتعلق باب  
الراجحة وقد تقدم تحقيقه وعلى كل فهو تكرار مع ما في المتن والاولى التمثيل بما أخذ العشار  
(قوله بزا) قال محمد في السير البز عند أهل الكوفة ثياب السكائن أو القطن لأن ثياب الصوف  
أو الخز مخرج عن المغرب وقيل هو متاع البيت ذكره مسكين (قوله أى ثيابا) أطافه إشارة  
الى ان الحكم غير مقيد بحقيقة البز التي هي السكائن أو القطن أو متاع البيت (قوله  
فضاعا) أى الاثنان أى هلكا في يده من غير تقصير منه برهان (قوله غرم المضارب ربعهما)  
لان المال لما صار الفين ظهر والربح في المال وهو ألف وكان بينهما نصفين فيسبب المضارب  
منه خسمائة فاذا اشترى بالاثنين عيدا صار مشتركا بينهما فربعه للمضارب وثلاثة ارباعه  
لرب المال ثم اذا ضاع الاثنان قبل النقد كان عليه ما اشترى العبد على قدر ماله كما مضى  
العبد فربعه على المضارب وهو خسمائة وثلاثة ارباعه على رب المال وهو ألف وخسمائة  
منح وهو مشكل لان مال المضاربة في يده امانة وما شتره امانة للمضاربة الا يرى انه بعد  
اقتسام الربح قبل فسخ المضارب ولو وقع خسران بستر منه الربح فنعلمان ان الربح لم يلحق  
بمجرد حصوله ولم يقع الشراء فليدأمل وجهه (قوله وعزم المالك الباقي) ولكن  
الاثنان يجبان جميعا للبايع على المضارب ثم يرجع المضارب على رب المال بالف وخسمائة  
لان المضارب هو المايشترى العدا وحكم العقد ترجع اليه اتفاقا (قوله لكونه مضروبا)  
على قوله خارجا عن المضاربة (قوله وبينهما) أى بين الثمنان المفهوم من مضرون وبين  
الامانة (قوله وباقية لها) لان ثمنان رب المال لا يثنان في المضاربة (قوله ولو يبيع العبد  
أى والمثلة بجماها (قوله لخصم اثنائه آلاف) ثمن ثلاثة ارباع العبد (قوله لان ربحه) أى  
ربح العبد ماله للمضارب كما تقدم (قوله بينهما) أى والآلاف يخصمها المضارب كما مر (قوله  
ولو نرى من رب المال بالف عيدا) أى قيمته ألف فالتمن والقيمة سواء وانما قلنا ذلك لانه لو  
كان فيه ما فضل بان اشترى رب المال عيدا بالف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب بالفين بعد  
ما عمل المضارب في ألف المضاربة ووربح فيها ألفا فانه يبيعها راجحة على ألف وخسمائة خاصة  
المضارب أمالو كان مال المضاربة ألفين ففى كالمثل الاول وكذا اذا كان في قيمة المبيع  
فضل دون الثمن بان كان العبد يساوى اثنائه وخسمائة فاشترى رب المال بالف وباعه من  
المضارب بالف يبيعها المضارب راجحة على ألف ومائتين وخمسين وكذا عكسه بان نرى عيدا  
قيمة ألف بالف فباعه منه بالف فاشترى راجحة فاشترى راجحة فاشترى راجحة فاشترى راجحة  
المال وهم اذا كان لافضل فيه أو لافضل في قيمة المبيع فقط وقسمان رايح عليه وعلى  
حصة المضارب وهم اذا كان فيه ما فضل أو في قيمة المبيع فقط وهذا اذا كان البايع رب المال

انه لا يضمن به (قوله باذن) أى وتصير شركته لا تنافى المضاربة وتظهر ما قدمناه لودفع اليه  
 ألقاضها فترض ونصفها مضارب يصح لكل نصف حكم نفسه اه مع ان المال مشترك  
 شركته ملك فلم يضمن المضاربة وبه ظهر - والله لا ينافى ما قدمه الشارع عن الشكافى من انه ليس  
 للشريك نفقة فانهم (قوله أو بما لى لرجلين) هذا مخصوص بان لا يكون المال الاخر بضاعة  
 قال فى المحط البرهاني ولو كان أحدهما بضاعة فنفقة فى المضاربة الا ان يتفرغ للعمل فى  
 البضاعة فى ماله الا ان يأخذ المستضع بالنفقة منهم الا انه متبرع بانه رخصة فى الخامس عشر  
 فهم ان العتامة - ولورجع المضارب من سفره بموت وبالمال فله ان يتفق من المال على  
 نفسه وعلى الرقيق وكذا بعد التمس ولو كتب اليه يتم او قد صار المال نقد لم يتفق فى رجوعه  
 اه (قوله لودماني) أى لوميز مالا للنفقة فالتفق بعضه وبقي منه متى حين قدم مصره ودما باني  
 الى المضاربة لان الاستحقاق أمر ينهى بانتهاء السفر وحتى عن ابن ملك والظاهر انه يريد  
 ما زاد عنه مما اشتراه للنفقة من كسوة وطعام عند انتهاء السفر (قوله ولو اتفق من ماله) أو  
 استدان على المضاربة للنفقة بجر وهذا بقيد ان قولهم لا يملك الاستدانة بقيد بغير النفقة  
 (قوله له ذلك) وكذا لو استدان على المضاربة للنفقة لان التدبير فى الاتفاق اسمه كالوصى اذا  
 اتفق من مال نفسه على الصغير اه بجر (قوله ولو هلك) أى مال المضاربة قبل ان يرجع  
 (قوله لم يرجع على المالك) لقول محل النفقة بجر (قوله وبأخذ الخ) أى ان المالك يأخذ  
 المال الذى انفقته المضارب من رأس المال من المال الذى جاء به المضارب فاذا استوفى رب  
 المال رأس ماله الذى دفعه الى المضارب بما اشتري به البضاعة وما انفقته وفضل ثمن اقتسماه  
 وان لم يظهر ربح فلا شئ على المضارب عوضا عما انفقته على نفسه (قوله من رأس المال)  
 متعاقب بانفق قال فى الجهر وفيه اشارة الى ان المضارب له ان يتفق على نفسه من حال المضاربة  
 قبل الربح اه قيد بالنفقة لانه لو كان فى المال دين غيره ما قدم ايقاضه على رأس المال كما فى  
 المنع وفى الجهر أيضا وأطلق المضارب لبقيدانه لا فرق بين المضارب ومضاربه اذا كان اذن له فى  
 المضاربة والا فلا نفقة لثاني (قوله ان كان غم ربح) الاوضح أن يقول من الربح ان كان غم ربح  
 (قوله وان لم يظهر ربح فلا شئ عليه) أى على المضارب عوضا عما انفقته على نفسه \* وحاصل  
 المسئلة انه لو دفع له الفاقم فلا نفقة فالتفق المضارب من رأس المال مائة وربح مائة يأخذ المالك المائة  
 الربح بدل المائة التى انفقها المضارب لينسب الى المالك جميع رأس ماله فلو كان الربح فى هذه  
 الصورة فائتين يأخذ مائة بدل النفقة وبقسمان المائة الثانية بينهم على ما شير طاه فتكون  
 النفقة مائة ومصرفه الى الربح ولا تكون مصرفه الى رأس المال لان رأس المال أصل والربح  
 تبع فلا ينسب لهما التبع حتى يسلم الرب المال الاصل عني (قوله حسب ما اتفق الخ) وفى  
 الشكافى شري بالمال بابا وهو ألف وأستقرض مائة للعمل راجع بالف ومائة عنده الامام  
 وعندهما على مائة فقط ولو باعها بالافسين قسم على أحد عشر جزءا منهم لهوا عشرة للمضاربة  
 (قوله من الجملان) قال فى مجمع البحرين والجملان بالضم الجمل مصدره والجملان أيضا  
 أبرما يحمل اه وهو المراد ط (قوله وأجرة السمسار) هو تكرار مع مائة قدم فى المتى  
 (قوله وكذا يضمن الى رأس المال ما يوجب زيادة) لانهم ابال زيادة على الثمن صارت كالتن زيلى

باذن أو بما لى لرجلين  
 اتفق بالخصصة واذا قدم  
 ردما باني بجمع ويضمن  
 الزائد على المعروف ولو  
 اتفق من ماله ليرجع فى  
 ماله له ذلك ولو هلك لم  
 يرجع على المالك وبأخذ  
 المالك قد رما أنفسه  
 المضارب من رأس المال  
 ان كان غم ربح فان  
 استوفاه وفضل ثمن  
 من الربح اقتسماه على  
 الشمر طان ما انفق به  
 كالهالك والهالك بصرف  
 الى الربح كاه (وان لم  
 يظهر ربح فلا شئ عليه)  
 أى المضارب (وان باع  
 المتاع صا بجهة حسب ما  
 اتفق على المتاع من الجملان  
 وأجرة السمسار والقصار  
 والصباغ ونحوه) مما  
 اعتمد ضمه (ويقول)  
 البايع قام على بكذا وكذا  
 يضمن الى رأس المال ما يوجب  
 زيادة ثمنه

تفصيحه على ان العرف الا ان عليه فاعنته (قوله وان عمل في مصر الخ) لانه لم يجس نفسه  
 لاجل المضاربة بل هو ساكن بالسكن الاصل كما قدمناه قريبا (قوله كدوائه على الظاهر)  
 أي ظاهر الرواية بمعنى اذا مرض كان دأؤه من ماله مطلقا أي في الشراء والمضرة لانه قد عير  
 وقد لا يعرض فلا يكون من جملة النفقة بهان وغيره وعن أبي حنيفة ان الدواء في مال المضاربة  
 لانه لا صلاح يده وكذلك النور والذهب في قواه ما خلا فالحمد في الدهن وفي سري الدين عن  
 المبسوط الحجامه والكحل كالدهان اه (قوله فله النفقة) فلو أخذ مالا بالكوفة وهو من  
 أهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا فلا نفقة له في المال مادام في الكوفة فاذا خرج منها  
 مسافرا فله النفقة حتى ياتي بالبصرة لانه خرج لاجل المال ولا يتفق من المال مادام بالبصرة  
 لان البصرة وطن أصلي له فكانت اقامته فيه لاجل لوطن لاجل المال فاذا خرج من  
 البصرة ان يتفق من المال الى ان ياتي بالكوفة لان خروجه من البصرة لاجل المال وله ان  
 يتفق ايضا ما اقام بالكوفة حتى يعود الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن اقامته وانه  
 يبطل بالشر الخ (قوله ماله باخذ مالا) هذه العبارة تفيد انه اذا أخذ مالا لغير مال المضاربة بان  
 تركه في بلده وسافر بماله آخر اقام بالكوفة فانه لا نفقة له عليه في المقابلته والتعليل وليس  
 الاصر كذلك وكأنه فهم ذلك من قول الخ فلو أخذ مالا بالكوفة وهو من أهل البصرة وكان  
 قدم الكوفة مسافرا فلا نفقة له اه والمقصود من هذه العبارة هو ما لو نوى الإقامة بمصر ولم  
 يتخذ دارا فله النفقة الا اذا كان قد أخذ مالا المضاربة في ذلك المصر فلا نفقة له مادام فيه  
 ويدل له ما في المبسوط ولودفع المال اليه مضاربة وهو اهل الكوفة وليت الكوفة لوطن  
 للمضارب لم يتفق على نفسه من المال مادام بالكوفة لان اقامته فيه ليست له مضاربة فلا  
 يستوجب النفقة ما لم يخرج منها فان خرج منها الى وطنه ثم عاد اليها في تجارة اتفق في الكوفة  
 من مال المضاربة لان وطنه بها كان مسقطا او قد انتقض بالسعة فرجوعه بعد ذلك الى  
 الكوفة وذهابه الى مصر آخر سواء متى قال في البصرة فلو أخذ مالا بالكوفة وهو من أهل  
 البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا فلا نفقة له في المال مادام بالكوفة فاذا خرج منها مسافرا فله  
 النفقة حتى ياتي بالبصرة لان خروجه لاجل المال ولا يتفق من المال مادام بالبصرة لان البصرة  
 وطن أصلي له فكان اقامته فيه لاجل الوطن لاجل المال فاذا خرج من البصرة ان يتفق  
 من المال الى ان ياتي بالكوفة لان خروجه من البصرة لاجل المال وله ان يتفق ايضا ما اقام  
 بالكوفة حتى يعود الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن اقامته وانه يبطل بالسعة فاذا عاد  
 اليها وليس له ما وطن فكانت اقامته فيها لاجل المال كذا في البدائع والمحيط والفتاوى  
 الظهيرية اه وبطهر منته لو كان لوطن في الكوفة أيضا ليس له الاتفاق الا في الطريق  
 ورايت التصريح به في التاتريخية من الخالص والحاصل انه اذا أخذ مالا بالكوفة وهو من  
 أهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا قبل ذلك فلا نفقة له مادام به حتى يرحل عنه او عليه فلا  
 يتجني ما في كلام الشارح من الاجازة الحق بالانقاز (أقول) وحتى العبارة هكذا ماله باخذ ماله  
 فيه لانه لم يجس به وبقيده عنه وماله اذا احتسب بهان مسافر من البصرة التي أخذ المال فيها  
 ثم عاد بماله اليها كان له النفقة لانه احتسب به حيث نفذ (قوله أو خاط الخ) أو يعرف شائع كما قدمناه

(وان عمل في مصر) سواء  
 ولد فيه أو اتخذ دارا  
 (نفقة في ماله) كدوائه  
 على الظاهر وأما اذا نوى  
 الإقامة بمصر ولم يتخذ  
 دارا فله النفقة ابن مالك  
 ماله باخذ مالا لانه لم يجس  
 بماله أو لو سافر بماله وماله  
 أو خاط



سافر بهم المضارب فملى المالك لافى مال المضاربة ولو أنفق عليهم المالك نفسه من المضاربة  
 كان استرداد الرأس المال لامن الربح اه ط عن الجوى (قوله ولو بكراه) هذا يفيد  
 ان له أن يشترى دابة لار كوب فان لم يشتر واكثرى لزمه الكراء فلو قال أو كراهه كان أن يبيع  
 ط (قوله وكل ما يحتاجه عادة) قال الزبلى ومن مؤنته الواجبة فيه غسل ثيابه وأجرته من  
 يخدمه والدهن في موضع يحتاج اليه كالخجاز وأجرة الحمام والحلاق وقص الشارب كل ذلك من  
 مال المضاربة لان العادة جرت بهم باولان نظافة البدن والثياب يوجب ككثرة من بهامه  
 لان صاحب الوسخ يمدونه الناس من المقابلس فيجتنبون معاملة فيه فطلق له كل ذلك  
 بالمعروف حتى اذا زاد بعض ولو رجع الى بلده وفي يده شئ من النفقة رده الى مال المضاربة  
 كالحاج عن الغير اذا بنى شئ في يده فرده على المجموع عنه أو على الورثة وكالغازى  
 اذا خرج من دار الحرب يرد الى الغنمية ماله من النفقة وكلامه اذا بواها المولى من لاعم  
 الزوج ثم أخرجها الى الخدمة وقد بنى شئ من النفقة في يدها استردها المولى وعن الحسن عن أبي  
 حنيفة ان الدواة أيضا يكون في مال المضاربة لانه لا يصح لاحد دونه وعنه من العمل وصار  
 كالتفقة وجه الظاهر ان النفقة معلوم وقوعها والحاجة الى الدواة من العوارض  
 فكان موهو ما لا يجب كفى حق المرأة وفي النهاية الشريك اذا سافر بمال الشريك فنفقة  
 في ذلك المال روى ذلك عن محمد قال في الشارح خاتمة تفقلا عن الخاتمة قال محمد هذا  
 استحسان اه أى وجوب نفقته في مال الشريك وحيث علمت انه استحسن فاعمل عليه ما  
 علمت ان العمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه ثم ذكره الخبير الرملى وذكر في  
 الكافي بعد ما ذكر وجوب النفقة للمضارب فقال بخلاف الشريك لانه لم يجز التعارف ان  
 الشريك العامل ينفق عن نفسه من مال الشريك الا آخر اه قال في الشريعة لئلا ينع  
 البرازية وكذلك المضارب وكل الفاكهة كعادة التجار اه (قوله بالمعروف) فان جاوز  
 المعروف ضمن الفضل كما سيأتى (قوله في مالها) سواء كان المال قليلا أو كثيرا جوى لان  
 النفقة تجب بجزء الاحتباس كنفقة الشاخص والمرأة والمضارب المهرسا كن بالسكن  
 الاصلى واذا سافر صار محبوسا بالمضاربة فينفق النفقة قبل المضارب لان الاجبر والوكيل  
 والمستبضع لا نفقة لهم مطلقا لان الاجبر يستحق البدل لا المحلة والوكيل والمستبضع متبرعان  
 وكذا الشريك اذا سافر بمال الشريك فنفقة له في ظاهر الرواية وفي الاستحسان له النفقة كما  
 علمت وسيأتى (قوله لافاسدة) فنفقة المضارب فيما من مال نفسه مخ (قوله لانه اجبر) أى في  
 الفاسدة (قوله كمتبضع ووكيل) فهما متبرعان وفي الاتفاقى لافنفقة لافمتبضع في مال  
 البضاعة لانه متطوع فيها الا ان يكون اذن له فيها اه (قوله وفي الأخير خلاف) قال في  
 المنع وكذا الشريك اذا سافر بمال الشريك فنفقة له لانه لم يجز التعارف به ذكره النسبى في  
 كاسمه وصرح في النهاية بوجوده في مال الشريك اه وكأنه حاس نفسه لافالمتبرعان  
 النفقة على قدره ما قدمنا قريبا ان الوجوب استحسان وان العمل عليه هنا لكن في ابن  
 ملاك ما يفيد أن المقتدم الوجوب فانه نقل الوجوب رواية عن محمد فقط فالاحصان  
 الذى عليه الفتوى الوجوب لاسيما وقد أفتى به في الحامدية وأقره سيذى المرحوم الوالد في

ولو بكراهه وكل ما يحتاجه  
 عادة أى في عادة التجار  
 بالمعروف (في مالها) لو صح  
 لافاسدة لانه اجبر ولا نفقة له  
 كمتبضع ووكيل وشريك  
 كافي وفي الأخير خلاف

لان الابتذاع الحقيقى فى لا يتأتى هنا وهو أن يكون المال للابذاع والعمل من الآخر ولا يرجع  
 للعامل وفهم من مسئلة الكتاب جواز الابتذاع كالاجنبى بالاولى وما دفع فى الدرر من انه  
 لا تبطل بالدفع الى المال ابتذاعاً أو مضاربة فانه محمول على ما ذكرنا من عدم صحة المضاربة  
 الثانية وابقا الاول (قوله المامر) أى من أن النقي لا يتضمن مثله (قوله وان أخذه) محتمز قوله  
 بدفع (قوله أى المالك الخ) قال فى الميسر والمعامل ان كل تصرف صادر من شخصه لا يضارب  
 على وجهه لا يعلل الرب المال منه فرب المال فى ذلك يكون معياله هو باشره بامرأ وبغير أمره  
 وكل تصرف يتمكن رب المال أن يمنع المضارب منه فرب المال فى ذلك التصرف عامل لنفسه  
 الآن يكون باشر المضارب بخلافه يكون معياله اه مخ قال الرمى فى حاشيته عامه قوله  
 وان صار عرض المالك أقول انه قد من ذلك جواز بيع رب المال عروض المضاربة وهى واقعة  
 الفترى اه (قلت) وينطق به الحاصل الذى ذكره صاحب المخرج لانه هذا التصرف صادر  
 من شخصه لا يضارب على وجهه لا يعلل الرب المال منه فرب المال معياله باشره بامرأ وبغير  
 أمره فان باشره حتى صار نقداً كان تصرفه بعد ذلك لنفسه وان لم يكن على ذكرهما تقدم ان النقد  
 اذا لم يكن من جنس رأس مال المضاربة يملك المضارب تبديله من جنس رأس مال المضاربة  
 فلو بدله المالك كان معياله المضارب ولو بغير أمره أو ما لو اشترى المالك بنقد من جنس رأس  
 مال المضاربة هل يكون ذلك له مضاربة أم لنفسه يجرى (قوله ثم ان باع بعرض) أى ما صار عرضاً  
 (قوله وان يتقدم بطا) قال فى المخرج فلو باع العروض بنقد ثم اشترى عروضاً كان للمضارب  
 حصته من ربح العروض الاولى لا الثانية لانه لما باع العروض وصار المال نقداً فى يده كان  
 ذلك نقضاً للمضاربة فشرأوبه بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعروض مثله أو بمكيل  
 أو موزون وربح كان بينهما ما على ما شرط لان رب المال لا يتمكن من نقض المضاربة مادام  
 المال عروضاً اه ونقل ط عن حاشية المكي (قوله المامر) من أنه عامل لنفسه (قوله  
 واذا سافر) أطلق السفر فعمل التجارة واطلب الدين ويرجع بما اتفق عليه الا اذا زاد  
 على الدين فلا يرجع بالزيادة كما صرح به فى الميسر وأطلق عم له فى المصر فعمل له فى التجارة  
 ولاقتضا الدين ولا رجوع له فى ماله فيما اتفق عليه فى الخصومة كفى المحيط كذا فى البحر (قوله  
 ولو يوما) لان العمل فى وجوب النفقة جنس نفسه لاجلها فعمل ان الماراد من السفر هنا أن  
 لا يمكنه أن يبيت فى منزله وان خرج من المصر وأمكنه أن يعود اليه فى ليلة فهو فى المصر لا نفقة  
 له مخ ثم نقل عن المراجمية واذا خرج بنية السفر قل أو كثر نفقته فى مال المضاربة الا اذا  
 كان يقدر على بعض نواحي المصر اه (قوله فطعامه) ولو طاهية حوى أى معناده والعم  
 كما كان يأكل كذا روى عن أبي يوسف وأما لان نفقة غلمان المالك لان نفقته من نفقة  
 نفسه وهو لو سافر معه لم يعينه على العمل فى مال المضاربة لم يستوجب نفقة فى مال المضاربة  
 بهذا السبب فكذا نفقة غلمانه ودوابه بخلاف غلمان المضارب ودوابه اه مبسوط ط  
 (قوله وزكوبه) أى فى الطريق شفى وكذا فرش نومه ملتبى وبحر عن المحيط (قوله  
 بفتح الراء) ويجوز أن يكون بالضم على انه مصدر أو بفتح الراء اسم المفعول وهو الجارى على  
 الاسنة مكي عن الشافعى وكذا أجرة خادمه وعلف دابته وما نفقة عبيد المالك ودوابه لو

المامر (وان أخذه) أى  
 المالك المال (بغير أمر  
 المضارب وباع واشترى  
 بطا ان كان رأس المال  
 نقداً) لانه عامل لنفسه  
 (وان صار عرضاً) لان  
 النقد الصريح حينئذ  
 لا يعمل فهذا أولى عنابة  
 ثم ان باع بعروض ببيت  
 وان يتقدم بطا  
 (واذا سافر) ولو يوما  
 (فطعامه وشربه وكونه  
 ورعيه بفتح الراء  
 غير كيب

برأس المال ثم بالنفقة ثم بالربح الأهم فالأهم اختصار فان فاضل شيء اقتسمناه اه دومنتي  
 أي لان الربح تابع كذا كذا فلا يسلّم بدون سلامة الأصل عيني (قوله وما فاضل فهو بينهما)  
 لان رب المال لم يتيقّق حتى بعد استيفاء ما له الا في الربح عيني (قوله لم يضمن) أي ان نقص  
 الربح عن الهالك لم يضمن المضارب (قوله لما مضى) من أنه أمين فلا يكون ضمناً (قوله والمال في  
 يد المضارب) مثلاً في العزممة عن صدر الشريعة وهو نص على المذهب والاتباع الا في اذ دفعه  
 رب المال بعد النسخ ثم استردّه وعقد أخرى (قوله لانه عقد جديد) أي لان المضاربة الاولى  
 قد انتهت بالنسخ وثبتت الثانية بعقد جديد فلهذا لا يوجب الثانية لا يوجب انتقاض الاولى  
 فصار كما اذا دفع اليه مالا آخر (قوله وهذه هي الحيلة النافعة للمضارب) أي لو خاف أن يسترد  
 منه رب المال الربح بعد القصة بسبب هلاك ما بقي من رأس المال وعلم عامر آفة فانه  
 لا يتوقّف صحة الحيلة على أن يستلم المضارب رأس المال الى رب المال وتقييد ذلك بالبيع  
 اتفاني كتابه عليه أبو السعود والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

\*(فصل في المتفرقات)\*

(قوله لا تفسد الخ) حتى لو اشترى رب المال به شيئاً وبيع فهو على المضاربة لان الشرط هو  
 الخلية وقد تحققت والابضاع تؤكىل بالتصرف والتصرف حق المضارب فيصح التوكيل به  
 وقال زفولا تفسد ولا يستحق المضارب من ربحه مثلاً لان رب المال تصرف في مال نفسه بغير  
 توكيل ولم يصرح به فيكون مستتر اذ المال ولهذا لا يصح اشتراط العمل عليه ابتداءً وانما ان  
 الواجب له الخلية وقد تمت وصار التصرف حقاً للمضارب وله ان يوكّل رب المال بالمال لذلك  
 والابضاع تؤكىل لانه استعانة واصح استعانة المضارب بالاجرة في رب المال أولى اكونه  
 أشفق على المال فلا يكون استرداد الجلف شرط العمل عليه ابتداءً لانه يمنع الخلية فان  
 قلت رب المال لا يصلح وكذا لان الوكيل من يعمل في مال غيره ورب المال لا يعمل في مال غيره  
 بل في مال نفسه قلت أجيب بان المالك بعد الخلية صار كالاجنبي فجاز توكيله فان قلت  
 الامر كذلك لعمدة المضاربة مع رب المال قلت أجيب بان المضاربة تنفع مشتركة على مال رب  
 المال وعلى المضارب ولا مال هنا فلو جوزناه أدى الى قلب الموضوع اه (قوله يدفع كل  
 المال) افاد بالدفع ان المضارب لا بد أن يتسلم المال أولاً حتى لو جعل المال بضاعة قبل أن يتسلمه  
 لا يصح لان التسليم شرط فيها اه مكى (قوله تقييد الهداية) الاولى الاتيان بالقائه (قوله  
 بضاعة) المراد بالبضاعة هنا الاستعانة لان الابضاع الحقيقية هنا لا يتأتى لان الربح جميعه فيه  
 لرب المال وليس الامر هنا كذلك (قوله للمضاربة) عطف على بضاعة المصلحة عليه التي  
 من عامله فاعني لا يتحقق الفساد بدفعها مضاربة بل تفيد ان في التني اثبات وقد تبع المراف  
 ومفهومه انه لو دفعه مضاربة تفيد الاولى مع ان الذي دفعه هو الغاية لا الاولى كافي  
 الهداية قال في الجبر وتقييد بالبضاعة اتفاق لانه لو دفع المال الى رب المال مضاربة لا تبطل  
 الاولى بل الثانية لان المضاربة به تنفع مشتركة على مال رب المال وعلى المضارب ولا مال هنا فلو  
 جوزناه يؤدي الى قلب الموضوع واذا لم يصح بيع عمل رب المال بامر المضارب فلا تبطل الاولى  
 كما تقدم عن الهداية وبه علم انهم ابضاعة وان معيت مضاربة لان المراد بالبضاعة هنا الاستعانة

وما فاضل فهو بينهما وان  
 نقص لم يضمن) لما مضى  
 ذكر مفهوم قوله وبقيت  
 المضاربة فقال (وان  
 قسم الربح ونقصت  
 المضاربة والمال في يد  
 المضارب ثم عقداها فهلاك  
 المال لم يتراد او بقيت  
 المضاربة لانه عقد جديد  
 وهذه هي الحيلة النافعة  
 للمضارب

\*(فصل في المتفرقات)\*  
 (المضاربة لا تفسد بدفع كل  
 المال او بعضه) تقييد  
 الهداية بالبضاعة اتفاق  
 غناية الى المالك بضاعة  
 لا مضاربة

كما ضرب اذا كان في المال ربح زباني (قوله ركذا الدلال) مقتضى كلام الشارح ان  
 الدلال غير السهم اذ كان في القهستاني ان الدلال يحل السهم الى المشتري ويخبر بالنسب ويبيع  
 بخلاف السهم اذ غانه لم يكن في يده شيء ومقتضى ما مر عن مسكين عدم الفرق بينهما في الدرر  
 كالدلال فانه يعمل بالاجرة والسهم الذي يجلب اليه العرويض والخيرات اتي بها باجر  
 من غير ان يستأجر الى آخر ما فيه (قوله لعدم قدرته عليه) لان الشراء او البيع لا يتم الا  
 بمساعدة غيره وهو البائع او المشتري فلا يقدر على تسليمه زباني (قوله زباني) وغنام كلامه  
 وانما جازت هذه الحيلة لان العقيدة تناول المنفعة وهي معلومة ببيان قدر المادة وهو قادر على  
 تسليم نفسه في المدة ولو عمل من غير شرط واعطاه شيئا لا بأس به لانه عمل معه خدمة فجازها خيرا  
 وبذلك جرت العادة وما رآه المسامون - فاناهو عند الله حسن اه (قوله وما هلك من مال  
 المضارب بصرف الى الربح) (أقول) وكذلك ما هلك من مال الشريك بصرف الى الربح  
 والباقي من الربح بصرف على ما شرط ورأس المال على حكمه فاذا زاد الهالك على الربح فهو  
 عليه ما بقدر ما لم يربح - علم حكم حادثة الفتوى ٢ شريكان مالهما متفاوت والعمل مشترك  
 عليهما والربح - وبقيتهما هلك بعد الربح شيء من المال وبقي شيء من الربح فما لم يكن  
 الجواب ما فضل من الربح على ما شرط ورأس المال على حكمه والهالك عليه ما هو ظاهر  
 ذكره الخليل الرمي (قوله لانه تباع) أي ورأس المال أصل وصرف الهالك الى ما هو تابع أولى  
 كما يصرف الى العرف في الزكاة ولان الربح فرع عن رأس المال فلا يشبه له حكم قبل ثبوت  
 أصله كما في العيني والقول للشريك ٣ والمضارب في مقدار الربح والخسران مع عينية  
 ولا يلزمه ان يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد للشريك شري في الشريك (تفه)  
 هلك مال المضاربة قبل ان يشتري به شيئا بطلت وان استهلك المضارب ضعفه ولم يكن له الشراء  
 بعد ذلك لصيرورته شيئا وان استهلكه غيره فاخذه منه كان له الشراء على المضاربة حتى عن  
 الاقطع (قوله لم يضمن) لكونه أميناً وسواء كان من عمله أولا بجر (قوله ولو فاسدة) لانها  
 آمنة عند الامام وعند هما ان كانت فاسدة فاما المأمون (قوله من عمله) ولو الهالك من  
 عمله المسلط عليه عند التجار وما لا تهدي فيظهر انه ضمن به سائحا في أي سواء كانت المضاربة  
 صحيحة أو فاسدة وسواء كان الهالك من عمله أولا وقبل قوله في هلاكه وان لم يربح - لم يضمن  
 بقبل في الودعة مخ بزيادة ولم يزد من عمله في العيني ولا في الدرر وحاشيه  
 فليتأمل معنى قوله من عمله ولما قصر على قوله ولو فاسدة لكان الماه في اظهره ثم رأيت في  
 فروق الحموي في مائه واذ عمل في المضاربة الفاسدة وربح كان كل الربح لرب المال وللمضارب  
 أجر مثل عمله ولا ضمان اذا هلك المال في يده اه (قوله لانه أمين) عمله لعدم الضمان  
 وقيل قوله في الهلاك وان لم يربح ذلك كما يقبل في الودعة مخ (أقول) وينبغي ان يضمن  
 ما تلف به عمله لانه أجر مشترك وعلى قواه ما يضمن ما تلف في يده وان لم يكن من عمله كما علم في  
 باب ضمان الاجبر واهل محمول على ما اذا سافر بحال المضاربة فانه يكون بمنزلة الاجبر الخاص  
 ولا يرد (قوله زاد الربح) فبضم المضارب ما أخذ على انه ربح لانه أخذ لنفسه بخلاف  
 ما بقي في يده لا يضمنه اذا لم يأخذه لنفسه سوى (قوله ياخذ المال رأس ماله) فيبذل

٢ مطلب  
 حكم حادثة الفتوى

٣ مطلب  
 اقول للشريك والمضارب  
 في مقدار الربح والخسران  
 وفي الضياع والرد للشريك

وكذا الدلال لانهم ابيعوا لان  
 بالاجرة (فرع) واستفجر  
 على ان يبيع ويشتري لم  
 يجز لعدم قدرته عليه  
 والحيلة ان يستأجر مودة  
 للخدمة ويستهمله في البيع  
 زباني (وما هلك من مال  
 المضاربة بصرف الى الربح)  
 لانه تباع (فان زاد الهالك  
 على الربح لم يضمن) ولو  
 فاسدة من عمله لانه أمين  
 (وان قسم الربح وبقيت  
 المضاربة ثم هلك المال أو  
 بطلت تزداد الربح ياخذ  
 المال رأس ماله

الاتفاق وفي الهندية عن الكافي لأن يبيعها يجنس المال استخساراً وهو يقيدها الجواز فان حل  
على عدم التنازع زال الاشكال ط بزيادة (قوله) ول يظهر الربح جعله في العيني والدرر  
على البيع الضروية حيث قال لأنه - كافي الربح ولا يظه - ر ذلك الا بالنقض فثبت له حق  
البيع ايظهر ذلك وموته وانقضاءه مع اللوق وجنونه مط - بقا والمال عروض كرهه والمال  
عروض زباني (قوله) ولا يملك الخ - هـ إذا معطوف على باعها عطف على معطوف عليه  
قدمه على ثم لا يتصرف ولا تنس ما مر في موت المضارب والمال عروض وفيهم منه أنه إذا  
فدخها والمال عروض يبيعها بالنقد \* (فرع) \* قال في القنية من باب المضاربة إعطاء دنانير  
مضاربة ثم أراد القسمة له أن يستوفي دنانير وله أن يأخذ من المال بقيمتها وتعتبر قيمته يوم القسمة  
لا يوم الدفع اه وفي شرح الطحاوي من المضاربة ويضمن لرب المال مثل ماله وقت الخلاف  
يرى في بحث القول بمن المثل وهذه قاعدة طالماتوقفت فيها فان رب المال يدفع دنانير مثلاً  
بمردد مخصوص ثم تغلق قيمتها ويريد أخذها عدد الا يعمل القنية تأمل والذي يظهر من هذا  
أنه لو علم عدد المدفوع ونوعه نلأ أخذ ولو أراد أن يأخذ القنية من نوع آخر يأخذ بالقيمة الواقعة  
يوم الخلاف أي يوم النزاع والخصام وكذا إذا لم يعلم نوع المدفوع كما يقع كثير في زمرات ما حيث  
يدفع أنواعاً ثم يحل فيضطر إلى أخذ قيمتها كلها المتأخراً بأخذ القيمة يوم الخصام تأمل والله تعالى  
أعلم (قوله) ولا تخصيص الاذن (أفاده بقوله) انفا وان شاء عنها (قوله) صح أي الفسخ والربح  
بعدم ذلك العامل كما سلف في الشركة (قوله) افتراقاً أي فسخا المضاربة أو انتهت (قوله) وفي المال  
ديون أي وقد باع المضارب عروضاً بمن لم يقبضه من المشتريين (قوله) على اقتضاء الديون أي  
أخذها واستخلاصها (قوله) إذ حينئذ يبيع عمل بالاجرة عبارة عن الاجرة لأنه كالاجرة والربح كالاجرة  
وطالب الدين من تمام تكمله العمل فيجبر عليه وظاهره ولو كان الربح ثلثاً قال في شرح  
المتقي ومقاده ان نفقة الطالب على المضارب وهذا لو الدين في المصروف والافني مال المضاربة  
قال في الهندية وان طال سفر المضارب ومقامه حتى أتمت النفقة في جميع الدين فان فضل على  
الدين حسب له النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط (قوله)  
والا أي وان لم يكن في المال ربح (قوله) لا جبراً لأنه حينئذ متبرع أي لأنه وكيل بمحض ولا جبر  
على المتبرع على انهما متبرع به وهذا لا يجبر الوهاب على التسليم زباني ولا يقال الرد  
واجب عليه وذلك انما يكون بالتسليم كما أخذناه لانقول الواجب عليه رفع الموانع وذلك  
بالتخية لا بالتسليم حقيقة ط عن أبي السوء (قوله) لأنه أي المالك غير العاقد فالمعقود  
لا ترجع اليه بل إلى العاقد الذي هو المضارب فقبض الثمن له لئلا يملك ولا يلزم التقاضي لأنه  
متبرع فيه فومر بتوكيل المالك ليدفع على تحصيل الديون كافي العيني (قوله) وحينئذ أي  
حينئذ كان المتبرع لا يجبر على الاقتضاء والاولى ان يقول وهذا كان الوكيل الخ (قوله)  
والسهماء بكسر السين الاولى المهملة وهو المنوسط بين البائع والمشتري لبيع باجر من غير  
أن يستأجر والدلال الواسطة بين المتبايعين اه وفي مثلاً مكن السهماء الدال (قوله) يجبر  
على التقاضي أي طلب الثمن ان عقد البيع لأنه يبيع ويشتري للناس عادة باجرة فجعل ذلك  
بغزلة الاجارة الصحيحة بحكم المادة فيجب التقاضي والاستيفاء لأنه وصل اليه بدل عمله فصار

ول يظهر الربح (ولا يملك  
المالك فبعضها في هذه  
الحالفة) بل ولا تخصيص  
الاذن لأنه عزل من ربحه  
ثم اية (بمخلاف أحد  
الشركيين اذا فسخ الشركة  
ومالها أمانة) صح (افتراقاً  
وفي المال ديون وربح يجبر  
المضارب على اقتضائها  
الديون) إذ حينئذ يعمل  
بالاجرة (والا) ربح (لا)  
جبراً لأنه حينئذ متبرع  
(و) فومر بان يوكل المالك  
عليه لأنه غير العاقد  
(و) حينئذ قال الوكيل  
بالبائع والمستبضع  
بالمضارب) فومر ان  
بالتوكيل (والله اعلم  
بالتقاضي)

يكونا عدلين بان كانا فاسقين أو مـ... تودرس (قوله) أو فـ... (قوله) كان الانسب أن يقول  
 أو واحد عدل بقدره السابق وكأنه رأى ما تـ... دم في باب عزل الوكيل من أن العزل يثبت  
 بمشاهدة وكفاية ورسالة أو أخباراً فضولى ويقتبر فيه أحد شرطى الشهادة من العدد أو العدالة  
 (قوله عين) أى ولورقها حتى غير بالغ ولا عدل لان الرسول والوكيل كلاهما صلب وهذا عند الامام  
 وعندهما الا فرق بين الرسول وغيره كما فى اخواتها (قوله ولو حكم) كوت المائل أى ولو كان العزل  
 حكمافانه يشترط فيه العلم على ما سلف لانه عزل حكمى (قوله ولو حكم) كارتداده مع الحكم  
 بالعوق وجنونه مطبقاً (قوله فالدراهم والدنانير هنا جنسان) التفرع غير ظاهر لان ما قد  
 يكونان جنساً واحدان كثير من المسائل وحينئذ فالأولى الواو كما فى البصر والمخ فان كان رأس  
 المال دراهم وعزله ومعه دنانير فله بهها بالدراهم استحصانا وبالعكس بعد العلم بالعزل حتى  
 يكون من جنس رأس المال ليتميز الريح فيتميز حكمه منه لكن تقدم في البيع الفـ... من  
 الدراهم والدنانير جنس واحد في ثمان مسائل منها في المضاربة ابتداء وانتم هو بقاء اه  
 وكتب سيدي الوالد رحمه الله تعالى عمه قوله ومضاربة ابتداء وانتم هو بقاء اه ذلك التقسيم  
 في العمادية وانما ذكر صورتين في المضاربة احدهما ما اذا كانت المضاربة بدراهم فثان  
 رب المال أو عزل المضارب عن المضاربة وفي يده دنانير لم يكن للمضارب أن يشتري به شيئاً  
 ولكن يصرف الدنانير بالدراهم لم ولو كان ما في يده عروضاً أو مكيلاً أو موزوناً له أن يحوله في  
 رأس المال ولوباع المتاع بالدنانير لم يكن له أن يشتري به الا الدراهم ثمانية هو لو كانت المضاربة  
 دراهم في يد المضارب فاشتري متاعاً بمكيلى أو وزنى لزمه ولو اشتري بالدنانير فهو على المضاربة  
 استحصانا عندهما اه مخلصا فافضورة الاولى تصلح مثلاً لالتهامه والنسيئة للبقاء لكن لم  
 يظهر لى كون الاولى مما عـ... فيه اذ لو كانت الدراهم والدنانير جنساً واحداً ما كان يلزمه  
 أن يصرف الدنانير بالدراهم تأمل ثم رأيت الشارح في باب المضاربة جعلها جنسين في هذه  
 المسئلة وهذه عين ما فهمته والله تعالى الجـ... وأما مثله المضاربة ابتداء فقد زاده الشارح  
 وقال ط صورته عقد مـ... المضاربة على ألف دينار وبين الريح تدفع له دراهم قيمتها من  
 الذهب تلك الدنانير بـ... المضاربة والريح على ما شرطت أولاً كذا ظهر لى كلام سيدي  
 الوالد رحمه الله تعالى (قوله باعها) أى ليهـ... ها ولا يمنعها العزل من ذلك اتقانى (قوله وان  
 ثماء عنها) أى عن النسيئة ولا يملك المالك فـ... في هذه المسئلة كما لا يصح ثمنه عن المـ...  
 في الروايات المشهورة وكما لا يملك عزله لايملك تخصيص الاذن لانه عزل من وجهه بحر عن  
 النهاية وسبأى وانما لا يملك ذلك لان له حقاً في الريح (قوله ثم لا يتصرف في ثمنها) أى اذا كان  
 من جنس رأس ماله الا ان البيع بعد العزل كان للضرورة حتى يظهر الريح ان كان فيهـ... وله  
 حاجة اليه بعد النصف فصار كما اذا عزل بعد ما مضى وصار من جنس رأس المال زبـ...  
 (قوله ولا ينفق) أى لا يتصرف اذا كان رأس المال فـ... بفضة ولو أوجد كافيـ... عـ...  
 ط (قوله ويبدل خلافه) أى لانه بدل خلاف رأس المال من النقد برأس المال (قوله  
 استحصانا) والقياس لا يبدل لان النقد من جنس واحد من حيث الثمنية (قوله لوجوب رد  
 جـ... أى الى رب المال ان امـ... من أخذ خلاف الجنس كما يفيد ما قدمناه عن

أو فضولى عدل أو رسول عـ...  
 (والا يعلم الا) ينزل (فان  
 علم) بالعزل ولو حكم  
 كوت المائل ولو حكم  
 (والمال عروض) هو هنا  
 ما كان خلاف جنس رأس  
 المال فالدراهم والدنانير هنا  
 جنسان (باعها) ولو يـ...  
 وان ثماء عنها (ثم لا يتصرف  
 في ثمنها) ولا ينفق من جنس  
 رأس ماله ويبدل خلافه  
 به استحصانا لوجوب رد  
 جـ...

بان البطلان موقوف الى حال التبيين فاذا تبين رجوعه بقيت على أصالها وبطل ذلك عبارة غاية  
البيان كانت المضاربة كما كانت فيكون قوله بطلات أي بطلان موقوفان تبين والافانبا تامل  
(قوله حكم بطاقه أم لا) أما قبل الحكم فلا نه بمنزلة الغيبة وهي لا توجب بطلان المضاربة وأما  
بعدمه فلحق المضارب كالمات حقيقة ط عن الشر نيلانية (قوله بخلاف الوكيل) أي اذا ارتد  
لموكل وحكم بطاقه فان الوكالة تبطل ولا نه ودعوده الى الاسلام لان محل التصرف خرج عن  
ملك الموكل ولم يتعلق به حق الوكيل (قوله بخلاف المضارب) فان له حقا فاذا عاد المالك فهمى  
على حاله والاولى حذفه لانه مسند نادى بما تقدمه فلا حاجة اليه (قوله ولو ارتد المضارب فهمى  
على حاله) عندهما حتى لو تصرف ورعي ثم قتل كان ربحه بينهما على ما شرط ا ه برهان فان  
الحق وباع واشترى هذا ثم ربح مع ماله جميع ما اشترى وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في  
شي من ذلك هندية وذلك لان تصرفات المارتد انما توقفت بانظر الى ما ملكه والمالك له مضارب  
في مال المضاربة وله عبارة صحيحة فلا توقف في ملك المالك فثبت المضاربة على حالها قال في  
الغاية وتوقف تصرف المارتد على حق الورثة ولا توقف في ملك رب المال لعدم تعاقبه به أي فلا  
يعطى له حكم الموت بالنسبة اليه وظاهره سواء الحق ولم يحكم به أولا كما في الدرر وصدر الشريعة  
(قوله) وما تصرف نافذ الخ أي حيث كانت المضاربة باقية على حالها في قولهم جميعه الجميع  
ما قبل ذلك جائز والربح بينهما على ما شرطه خلا من المصلحة من العهدة فيما باع واشترى حيث  
يكون على رب المال في قول أبي حنيفة لان حكم العهدة بتوقف برده لانه لو لم يردته لكانت من  
ماله ولا تصرف له فيه فكان كالصبي المحبوز اذا توكل عن غيره بالبيع والشراء وفي قولهما حاله  
في التصرف بعد الردة كهي فيه قبلها فالعده عليه ورجع على رب المال كما في الغاية وكان  
الاولى تقديم هذه العبارة على قوله فان مات والحاصل فرق بين الارتدادين قبل اللعوق وبعد  
لا فرق بينهما (قوله ولو ارتد المالك فقط) محترز قوله ولو بطوق المالك وعلى هذا لا فرق بين  
المالك والمضارب فلو قال ولو بطوق أحد ههما ثم قال ولو ارتد أحد ههما انقط الخ لكان أحص  
وأظهر تامل لكان الفرق انه اذا ارتد المضارب فتصرفه نافذ (قوله أي ولم يلحق) ومثله  
اذا لم يلحق ولم يحكم بطاقه (قوله فتصرفه) أي المضارب موقوف عند الامام أي لم يلحق حق ورثة  
المالك بالمال لزوال ملكه بالردة فان عاد الى الاسلام عاد ملكه ونفذ تصرف المضارب وان  
مات أو قتل أو حكم بطاقه عاد المال الى الورثة وبطل تصرف المضارب وعليه لا فرق بين  
المالك والمضارب الا بالتصرف فان تصرف المضارب فافذدون المالك وعليه لا خلاصه ان  
يقول ولو بطوق أحد هما ثم قال ولو ارتد أحد هما فقط الخ (قوله وردة المرأة غيبة مؤثرة)  
سواء كانت هي صاحبة المال أو المضاربة الان عوت أو تلحق بدار الحرب فيحكم بطاقها لان  
ردتها لا تؤثر في أملاكها فكذلك لا تؤثر في تصرفاتها مخ (قوله ان علمه) أي ولو العزل كما  
فلا ينعزل في الحكمى الا بالعلم بخلاف الوكيل حيث ينعزل في الحكمى وان لم يعلم كذا قالوا  
فان قلت ما الفرق بينهما قلت قد ذكرنا ان الفرق بينهما انه لا حق له بخلاف المضارب مخ  
والحق في الهندية عن الخليفة تبطل المضاربة بموت رب المال علم بذلك أو لم يعلم حتى لا يملك  
الشراء بعد ذلك بحال المضاربة ولا يملك السفر اه وتقدم ذكره (قوله مطلقا) أي وان لم

حكم بطاقه أم لا عنابه  
(بخلاف الوكيل) لانه  
لاحقه بخلاف المضارب  
(ولو ارتد المضارب فهمى  
على حاله) فان مات  
أو قتل الحق وبدار الحرب  
وحكم بطاقه بطلت  
وما تصرف نافذ وعهده  
على المالك عند الامام بجر  
(ولو ارتد المالك فقط) أي  
ولم يلحق (فتصرفه) أي  
المضارب (موقوف وردة  
المرأة) لانها لا تقبل فلم  
يعد بسبب التلف في حقها  
(غيب مؤثرة) وينعزل  
بعزله لانه وكيلى (ان علم به)  
يخبر برجائين مطلقا

ضامن للماله في الطريق فان سلم المتاع جاز به ما بقا في حق البائع ولو سرج من ذلك المص  
 قبل موت رب المال ثم مات لم يضمن نفقته في سقره اهـ بزيادة وقوله فاني بالمتاع مصر اي في غير  
 مصر رب المال فانه لو انخرجه يبيع في بعد موت رب المال الى مصر رب المال لا يضمن لانه  
 يجب عليه تسليمه فيه ذكروه فيها ايضا وذكره قاضيان لكن تقدم ان التخصيص يصح قبل  
 صيرورته سائر وضا لا بعده وكل موضع صح العزل فيه صح التخصيص فيه وما لا فلا وتعل في  
 النهاية انه لا يصح تنهيه عن المسافرة في الرواية المشهورة وانها لم ينفذ في تنهيه حكم حتى ينقض  
 ثمنه فخوان بقول لا يبيع نسبية لان حق التصرف ثابت له لانه يحتاج الى ان يبيعه اياها ولو اشترى  
 فاذا تم ما عن ذلك فقد ابطال حقه في التصرف فلم يصح واذا لم يملك عزله حتى ينقض لم يملك  
 تخصيص الاذن ايضا لانه عزل من وجهه وما اذا تم ما عن المسافرة لم يصح تنهيه على الروايات  
 المشهورة لانه يملك المسافرة باطلا لا في العقد ثم قال وفي الذخيرة وكل جواب عرفته في الفصول  
 كلها اذا منع رب المضارب عن التصرف فهو الجواب فيما اذا مات رب المال اهـ فعلم منه ان  
 مانعة الشارح ههنا من بطلان في حق المسافرة على غير الروايات المشهورة قد تبر (قوله انه  
 يبيع) أي مال المضارب بعرض ونقد ثم يكون العرض الثاني كالاول فله يبيعه بعرض ايضا الى  
 أن يصير مال المضاربة مثل رأس المال وان كان مال المضاربة من جنس رأس المال من حيث  
 التمنية الا انه من خلاف جنسه من حيث الحقيقة بان كان رأس المال دراهم ومال المضاربة  
 دنانير او على العكس يعمل من جنس رأس المال اياه عما هو من كل وجه حتى لا يملك شراء  
 العروض به ويملك صرفه بما هو من جنس رأس المال أي مال المضارب بقوله على هذا موت رب  
 المال في بيع العروض يعني اذا مات رب المال والمال عروض فلا مضارب ان يبيع العروض  
 حتى ينقض رأس المال ونحوها بان كان رأس المال دراهم والمال دنانير كان له ان يبيع الدنانير  
 كافي العزل نهاية (قوله وبالحكم بلحوق المالك مرتدا) أي اذا حكم بلحوقه من يوم ارتد واتقل  
 ملكه الى ورثته فان كان المال يومئذ قائما في يده لم يتصرف فيه ثم اشترى بعد ذلك فاشتراه له  
 ربه وعلية وضيعة لانه قد انزل عن المضاربة وزال ملك الا حرم عن المال فصار مضمرا  
 في ملك الورثة بغير امره وان كان المال مشاعا وعرضا أو غير الدراهم والدنانير من سائر  
 الاموال فبيع المضارب وشراؤه جائز حتى يحصل رأس المال كافي السراج الزهاج وانما  
 بطلت لان اللعوق بمنزلة الموت ولهذا يورث ماله ويورث امهات اولاده ومدره زبلي  
 والمراد بالمالك خصوص الرجل ولهذا قال في غاية البيان لو كان رب المال امرا فارتدت  
 فهي بمنزلة المسألة لانها لا تقتل فلم تنقعد الرد سبب التلف في حقها اهـ وسببها الشارح  
 اليه قريبا (قوله فان عاد الخ) يعني ان يكون هذا اذا لم يحكم بلحوقه اما اذا حكم بلحوقه فلا  
 يعود المضاربة لانها بطلت كما هو ظاهر عبارة الاتفاق في غاية البيان لكن في العداية ان  
 المضاربة تعود سواء حكم بلحاقه أم لا فتأمل ونص غيرته واذا ارتد رب المال عن الاسلام  
 وطبق بدوا الحرب بطلت المضاربة يعني اذا لم يهد مسلما اما اذا عاد مسلما قبل القضاء وبعد  
 كانت المضاربة كما كانت اهـ (أقول) لكن يشكل على ما ذكره بان الباطل لا يعود صحيحا  
 فكيف تصح المضاربة بعد الحكم بلحوقه به ووده والحال انها بطلت بالحكم بلحوقه الا ان يجاب

فله يبيعه بعرض ونقد  
 (و) بالحكم (بلحوق المالك)  
 مرتدا فان عاد بعد لحوقه  
 مسلما فالمضاربة على حالها



زوجته ونحوها لانه لا يثبت المالك لان الزوجة والولد كالأجنبي هنا كما قدمناه وفهم هذا من قول القهستاني وفيه إشارة الى انه ان شرط شيء لعبد المضارب أو لأجنبي ليعمل مع المضارب صح والمشرط للمضارب يعني في الاولى وللأجنبي يعني في الثانية والى انه لو لم يشترط عمل أحد منهم صح العقد والمشرط للمالك سواء كان على العبد أو على أحد من أولادهما في الذخيرة فليت الشارح سلك هذا النظام ولم يغير التصريح بالبيان (قوله لا يمكن في القهستاني) لا محل للاستدراك مع هذا التقرير لان قوله يصح مطلقاً أي عقد المضاربة صحيح سواء شرط عمل الأجنبي أو لا غير انه ان شرط عمله فالمشرط له ولو لا فإلزام المال لانه بمنزلة المسكوت عنه ولو كان المراد ان المشرط صحيح مطلقاً فاني قوله والى وان لم يشترط عمله فله المالك (قوله والا فلا مال) أي وان لم يشترط عمله فله المالك قال في النهاية مع نزول الذخيرة اذا شرط في المضاربة بعض الربح لغير المضارب فان كان لأجنبي بشرط عمله فالمضاربة جائز والشرط جائز ويصير رب المال دافعا للمال مضارباً بل جليماً وان لم يشترط عمل الأجنبي فالمضاربة جائز والشرط باطل ويجعل المشرط لأجنبي كالمسكوت عنه فيكون لرب المال اهـ (قوله خلافاً للبرجندي) كلامه في العبد لاني الأجنبي كما يعلم براجعه شرح الملتقى (قوله جاز) قال في البحر واذا كان الاشتراط للعبد اشترط المولود فاشترط بعض الربح لقضاء دين المضارب أو لقضاء دين رب المال جائز بالاولى الى آخر ما هنا (قوله ويكون أي البعض) (قوله قضاء به) اسم يكون ضمير يعود على البعض والمجار والمجور هو الخبير وقضاء به نائب فاعل المشرط والمعنى ويكون ذلك البعض الذي شرط له قضاء دينه من المضارب أو المالك واستيفاد مما امره بالاداء أن يكون البعض شائعاً في جميع المال كالثلث والربع والسدس أو ما لو كانت دراهم معينة فانه تنسبه المضاربة لانه يؤدي انقطع الشرع في الربح وانما أطلقه هنا اعتماداً على ما قدمناه بان لا يشترط لأحدهما دراهم معينة من الربح (قوله ولا يلزم) أي كل من المالك والمضارب وعادة البحر ولا يجبر على دفعه لقرمائه (قوله بموت أحدهما) سواء علم المضارب بموت رب المال ام لم يعلم حتى لا يملك الشرايع بذلك عمال المضاربة ولا يملك السفرو يملك بيع ما كان عرضاً لنض المال لانه عزل كمن قاضيجان (قوله ويجبر بطراً على أحدهما) يجبرون واسفه او مجرماتون (قوله ويجبرون أحدهما مطبقاً) هو داخل تحت قوله ويجبر الا انه ذكره التقييد بالاطباق (قوله باعها وصيه) أي وصى المضارب لان العزل لا يمكن حينئذ في المضارب فلا يجبر على وصيه وقيل ان ولاية البيع تكون لرب المال ووصى المضارب كما هو الاصح لان الحق كان للمضارب ولكن المالك لرب المال فصار بمنزلة مال مشترك بين اثنين فيكون الاصر اليهما اهـ قلت فلو لم يكن له وصى هل يستبد المالك بالبيع أو ينصب القاضى وصياً يبيع معه الظاهر نعم جوى والذي في الهندية فان لم يكن له وصى جعل القاضى له وصياً يبيعهما فبقوى رب المال رأس ماله وحصته من الربح وبعطى حصته المضارب من الربح غرماءه أي ان كان لغرماء فغرماء المضارب لا يباخذون عروضا لانه مال الغير ط (قوله تبطل في حق التصرف) أي ولا تبطل في حق كونه ودبغة (قوله تبطل في حق المسافرة) أي الى غير بلد رب المال فلو أتى مصر واشترى شيئاً فمات رب المال وهو لا يعلم فاني بالمنازع مصر آخر فتنة المضارب في مال نفسه وهو

يمكن في القهستاني انه يصح مطلقاً والمشرط للأجنبي ان شرط عمله والا فلا مال أيضاً وعزاه للذخيرة خلافاً للبرجندي وغيره فتنبه ولو شرط البعض لقضاء دين المضارب أو دين المالك جازو يكون للمشرط له قضاء دينه ولا يلزم دفعه لقرمائه بمجر (وتبطل) المضاربة بموت أحدهما) لكونهما وكالاته وكذا بقوله ويجبر بطراً على أحدهما ويجبرون أحدهما مطبقاً قهستاني وفي البرازية مات المضارب والمال عروضا باعها وصيه ولو مات رب المال والمال بقدر تبطل في حق التصرف ولو عرضا تبطل في حق المسافرة لا التهرب

ثاني في المسئلة \* وأما الشرح فنصه وقوله على أن يعمل معه عادي وليس بقيد بل يصح الشرط  
 ويكون السيد. وإن لم يشترط له لا يجوز اه فان الصواب حذف قوله لا يجوز زاعات من  
 العبارة السابقة اه حاجي بابيضاح ط (أقول) وسبق الشارح الى التنبيه على ذلك بحشى  
 المخ العلامة الخیر الرملي (قوله ان لم يكن عليه دين) أى - متغفر له ما ورقت له لان به يخرج  
 المال عن ملك - سيده. وهذا عند الامام كانه قدم وباقى لان المولى لا يملك كسب عبده المدينون  
 فصار من أهل أن يعمل في مال المضاربة وعند هذه المئلة - سيده ما بيده وان أحاط به بعه بالورقة  
 فيبقى أن لا يصح اشتراط العمل على المولى عندهما طافير اجمع (قوله لا يملك كسبه) نصار  
 السيد من أهل أن يعمل في مال المضاربة وهذا على الخلاف كما سمعت (قوله واشترط عمل رب  
 المال مع المضارب مفسد الخ) لان المضاربة لا بد فيها من عمل المضارب ولا يمكنه العمل مع عدم  
 التخليه وهى العلة في المسئلة الثانية والثالثة وهذه المسئلة كالتعليق لمدها فكان الاولى  
 تقديمها وتوقيع الاولى عليها (قوله بخلاف مكاتب شرط عمل مولاها) أى اذا دفع المكاتب  
 مال مضاربة لا شرط وعمل مولاها فانه لا يشترط مولاها سواء كان عليه دين أولا لانه  
 لا يملك اكسبه لانه يعمل بماله الاحرار فبما بيده فان عجز قبل العمل ولادين عليه فسدت  
 كافي ليجروا كان الانسب ذكره بعده مسئلة المأذون (قوله كالمضارب مولاها) فانه يصح ما قلنا  
 (قوله أوفى الرقاب) أى فكما من اسرار فساد الشرط في الثلاثة ادم اشتراط العمل كما  
 سيظهر (قوله أولا امرأة المضارب أو مكاتبه الخ) ليكن عدم صحة الشرط في هذين اذ لم يشترط  
 عملها كما يستظهر اليه بقوله متى شرط لاجنبي الخ ومر عن النهاية ان المرأة والولد كلاجنبي هنا  
 وفي التبيين ولو شرط بعض الرجب لمكان رب المال أو المضارب ان شرط له جاز وكان  
 الشرط لانه صار مضاربا بالافلاان هذا ليس بمضاربة وانما الشرط هبة مع عودة  
 ولا يلزم وعلى هذا غير من الاجانب ان شرط له بعض الرجب وشرط عمله عليه صح والا فلا  
 (قوله ولم يصح الشرط) وما في السراجية من الجواز فيما اذا شرط ثالث الرجب لامرأة المضارب  
 أو مكاتبه أو لأمهسا كين أوفى الرقاب أو الخ ليجر محمول على جواز عقد لا الشرط وبكون  
 ذلك لرب المال فلا يخالف ما هنا ولا يحتاج الى ما وجه العلامة أبو السعد ومن أن المسئلة  
 خلافية لانه لم يفت على هذا التوفيق وهو لا يشيخه فجعل المسئلة ذات خلاف ومحل عدم  
 الشرط في امرأة المضارب ومكاتبه اذ لم يشترط عملها (قوله ويكون الشرط لرب  
 المال) لانه المابط على الشرط كان الرجب تبعا لاصله وهو رأس المال وهو لرب المال فكذا  
 رجبه (قوله لا يصح) حيث لم يشترط عمله فوافق ما بعده (قوله ان شرط عليه عمله صح)  
 أى الاشتراط كالعقد (قوله والا لا) أى ان شرط البعض للاجنبي ولم يشترط عمله لا يصح  
 الاشتراط ويكون لرب المال اما العقد فصح واستفيد من هذا الشرط انه لا يشترط  
 المساواة بين المضارب وبين في المال الواجب لانه أطلق البعض فتدل ما اذا كان من مال ماضرط  
 للمضارب أو أقل أو أكثر لان أحدهما قد يكون الهدى للعمل أو فيه مرجح آخر كما في الشركة  
 والحاصل ان ما شرط ثالث ان كان يرجع الى المضارب جاز ويكون للمضارب كاشتراطه لغيره غير  
 المدينون والا فهو لرب المال والفرق ان شرط الرجب ابده كالشرط له فيصح له بخلاف الشرط

ان لم يكن المأذون (عليه  
 دين) لانه كاشتراط العمل  
 على المالك (والاصح)  
 لانه حينئذ لا يملك كسبه  
 واشترط عمل رب المال  
 مع المضارب مفسد - لانه  
 لانه يمنع الخصامة فيمنع  
 الصحة (وكذا اشتراط عمل  
 المضارب مع مضاربه أو  
 عمل رب المال مع المضارب  
 الثاني) بخلاف مكاتب  
 شرط عمل مولاها كالمضارب  
 مولاها (ولو شرط بعض  
 الرجب للمساكين أو للعج  
 أوفى الرقاب) أولا امرأة  
 المضارب أو مكاتبه صح  
 العقد و (لم يصح الشرط  
 ويكون الشرط لرب  
 المال ولو شرط البعض  
 لمن شاء للمضارب فان شاء  
 نفسه أو لرب المال صح)  
 الشرط (والا) بان شاء  
 لاجنبي (لا) يصح ومتى  
 شرط البعض لاجنبي ان  
 شرط عليه عمله صح الشرط  
 والا لا

عيني (قوله ضمن الاول والثاني سدسا) لان رب المال بشرط لنفسه النصف من مطلق الربح فله ذلك واستحق المضارب الثاني ثلثي الربح بشرط الاول لان شرطه صحيح لكونه معلوما لكن لا ينفذ في قرب المال اذ لا يقدر ان يغير شرطه فيغيرم له قدر السدس لانه ضمن له سلامة الثانيين بالعقد لانه غره في ضمن عقد المضاربة عيني (قوله لانه التزم - لامة الثلثين) قال في الدرر لانه بشرط لثاني شي - فهو صحيح للمالك وهو السدس فلم ينفذ في حق المالك ووجب عليه الضمان بالتسمية لانه التزم السلامة فاذا لم يسلم يرجع عليه كمن استأجر رجلا ليعطيه ثوبا بدرهم فاستأجر الاجير رجلا آخر ليعطيه بدرهم ونصف فانه يدفع له زيادة الاجر اه (قوله) وشرط عليه سد المالك التقييد بعدد المالك ليس للاحتراز لان عبد المضارب كذلك وقيل التقييد به لدفع نعم ان يده للمولى فلم يحصل التخلية وعلمه كلام الدرر وقيل ما فيه خلاف بين اصحاب الشافعي والمخلفي وغيرهما الا لحد وعبد المالك وعبد المضارب سواء في جواز الشرط والمضاربة لو بشرط العمل وان لم يشترط في عبد المالك كذلك وفي عبد المضارب كذلك عندهما وعلى قول أبي حنيفة لم يصح الشرط ويكون المضارب ورب المال كالمبيع الشرط لا يجزي أو لمن لا ينفذ - شهادة المضارب أو شهادة رب المال له فيكون المضارب ورب المال هذا زبده ما في الأخيرة والبيان - قال في البحر قيد بعدد رب المال لان عبد المضارب لو بشرط له نفي من ربح ولم يشترط عمله لا يجوز ويكون ما بشرط له رب المال اذا كان على العبد دين واللا يصح سواء شرط عمله أولا ويكون للمضارب - وقيل - يكون العقد المأذون له لانه لو عقد له معدها مع اجنبي بشرط عمل مولاه لا يصح ان لم يكن عليه دين والاصح كباقي ونحو قوله العبد لما بشرط له مكاتبه بعض الربح فانه يصح وكذا لو كان مكاتب المضارب ذكر بشرط أن يشترط عمله فانه ما وكان المضارب له المكاتب له لا مولاه وار لم يشترط عمله لا يجوز وعلى هذا غيرهم من الاجاب فتصح المضاربة وتكون لرب المال ويطل الشرط اه وسأيت الكلام فيه والمرأة والولد كالاجاب هنا كذا في النهاية وقيد باشتراط عمل العبد لان اشتراط عمل رب المال مع المضارب مفسد لها كما سأيت (قوله عادي) أي اشتراط عمل العبد عادي فان العادة في نحو ذلك ان يكون العبد معيا في العمل فهو وانه في لا - عزى (قوله وليس بقيد) أي لجهة اذ لو اشترط له الثالث لم يشترط عمله صح و يكون اولاه لكن فائدة اشتراط عمله نظهر في أخذ غرضه ما بشرط له - فينفذ والا فليس اهم بل للمولى قال الزبيبي وهذا ظاهرا لانه باشتراط عمله عارضا رباني مال مولاه فيكون كسبه له فيأخذه غرضه والا فهو للمولى الخ ويستفاد منه انه اذا بشرط عمله فلم يعمل لم يكن للقرمان بل للمولى لانه - حيث لم يعمل لم يكن من كسبه أبو السهود (قوله صح) أي تقسيم الربح بشرط عمل العبد وعمله الاول ما ذكره المؤلف وعمله الثاني ان العبد اعمل ان يضارب في مال مولاه والعبد يد حقيقة ولو كان محجورا حتى يمنع السيد عن أخذه ما ودعه عبده المحجور والعبد هنا صار مأذونا باشتراط العمل عليه فلا يملك مولاه بعد تسليم المال اليه فصح المضاربة زبيبي (قوله) وفي نسخ المتن والشرح هذا خلط أي في تغييره للمالك بثلثين أو في تغييره في بعض النسخ بالثاني اما نسخ المتن فقد رأيت في نسخة منه ولو بشرط لثاني ثلثيه والعبد المالك ثلثيه على أن يعمل معه وانقصه ثلثيه صح اه وهو فاسد كما ترى اهدم اجتماع الثلاث اربعة واهدم وجود مضارب

(ضمن الاول والثاني سدسا)  
بالتسمية لانه التزم سلامة  
الثلثين (وان بشرط) المضارب  
(للمالك ثلثيه و) شرط  
(عبد المالك ثلثيه) وقوله  
(على ان يعمل معه) عادي  
(و) ليس بقيد (و) شرط  
(انقصه ثلثيه صح) وهو  
كانه اشترط للمولى ثلثي  
الربح كذا في عامة الكتب  
وفي نسخ المتن والشرح هذا  
خلط فاجنبه (ولو عقدها  
المأذون مع اجنبي بشرط  
المأذون عمل مولاه لم يصح

لانه التزمه سلامة المقبوض له عن الضمان فاذا لم يرجع عليه بالمخالفة اذ هو مفرور من  
جهته كودع الغاصب وصحت المضاربة بينهما لانه لما كان قرار الضمان عليه ملك المدفوع  
مستندا الى وقت التعدي فبين ان دفع مضاربة نفسه ويكون الربح بينهما على ما شرطنا  
لصحة المضاربة ويطيب للثاني ما يرجع لانه يتحقق بالعمل ولا خيف في عمله ولا يطيب للاول لانه  
يتحقق برأس المال ولا يكتفيه ثبت مستندا فلا يتخلو عن شبهة فيكون سبيله التصديق اه لان  
الثابت بالاستناد ثابت من وجهه دون وجه فلا يثبت للمالك من كل وجه فيمكن الخفيث في الربح  
فلا يطيب اه اتقاني وفي الجبر ولو دفع الثاني مضاربة الى ثالث وربح الثالث أو وضع فان  
قال الاول للثاني اعل فيه برأيك فرب المال ان يضمن أى الثلاثة شاء ويرجع الثالث على  
الثاني والثاني على الاول والاول لا يرجع على أحد اذا ضمنه رب المال والا لضمان على الاول  
وضمن الثاني والثالث كذا في المخطوطة والا لضمان على الاول أى ان لم يقل الاول للثاني اعل  
فيه برأيك (قوله وان شاء ضمن الثاني) فيه اشعار بأنه اذا ضمن يرجع على الاول ويطيب الربح  
لهدون الاول لانه ما لم يكن مستندا فهو متأنى (قوله ليس له ذلك) لان المال بالعمل صار غصبا  
وليس للمالك الاضمين البديل عند ذهاب العين المقصوفة وليس له أن يأخذ الربح من الغاصب  
كذا ظهروا ط (قوله فان أذن) مفهوما قوله بلاذن (قوله اعل بشرطه) لانه شرط نصف  
جميع الربح له (قوله الباقي) أى الفاضل عما اشترطه للثاني لان ما وجبه الاول له ينصرف  
الى نصيبه خاصة اذ ليس له أن يوجب شيئا غيره من نصيب المالك وحببت أو يجب للثاني الثلث  
من نصيبه وهو النصف يبقى له السدس قال في الجبر وطاب الربح للجميع لان عمل الثاني عمل  
عن المضارب كالاجير المثلث اذا استأجر آخر باقى مما استأجر (قوله وللثاني الثلث المشروط)  
لان الدفع الثاني صحيح لانه باهر المالك وقد شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله وجعل الاول  
لثاني ثلثه فينصرف ذلك الى نصيبه الى آخر ما تقدم وكان المناسب أن يقول من كل المال  
عوضا عن قوله الباقي (قوله والباقي بين الاول والمالك نصفان) لان رب المال هنا شرط أن  
يكون ما رزق الله المضارب الاول بينهما نصفين والموزق للاول هو الثلثان لان الثلث استحققه  
الثاني بشرط الاول وهو ما ذكرناه فلم يكن من رزق الاول الا الثلثان فيكون ذلك بينهما نصفين  
ويطيب لهم بالاشبهة أيضا عني (قوله باعتبار الكفاف) أى في قوله ما رزق فقد جعل  
المساواة فرب رزق المضارب الاول وهو لم يرزق الا الثلثين فينصفان (قوله ونحو ذلك) كما  
كان لك من فضل الله أو التماس أو الزيادة (قول ولو قال له) أى رب المال للمضارب (قوله  
واستويانيما باقى) لان الاول شرط للثاني النصف بشرطه صحيح لانه باذن المالك واستويانيما باقى  
وهو النصف لان رب المال لم يشترط لنفسه هذا الا نصف ما ربحه لأول ولم يرجع الثاني الاول الا  
النصف والنصف الا تخوفا للثاني بشرطه فلم يكن من ربح الاول عني (أقول) لا فرق بين  
هذه والتي تقدمت الزمن حيث اشترط المضارب الثاني فان في الاول شرط له الثلث فكان  
ما بقي بينهما ما وفى الثانية شرط له النصف فكان النصف الباقي بينهما كذا في بعض الحواشي (قوله  
ولا شئ للاول) لان قول رب المال ما رزق الله أو ما كان من فضل ينصرف الى جميع الربح  
فيكون له النصف من الجميع وقد شرط المضارب الاول للثاني جميع الربح فلم يبق للاول شئ

وان شاء ضمن الثاني) وان  
اختار أخذ الربح ولا يضمن  
ليس له ذلك بجر (فان  
أذن) المالك (بالدفع ودفع  
بالثالث وقد قيل) للاول  
(ما رزق الله فيبيننا نصفان  
فلا المالك النصف) علا  
بشرطه (ولا الاول السدس  
الباقي ولثاني الثلث)  
المشروط (ولو قيل ما رزق  
الله بكاف الخطاب) والماله  
بجملها (فلا لثاني ثلثه  
والباقي بين الاول والمالك  
نصفان) باعتبار الكاف  
فيكون لكل ثلث (ومثله  
ما ربح من شئ أو ما كان  
لثانيه من ربح) ونحو ذلك  
وكذا لو شرط لثاني أكثر من  
الثالث أو أقل فالباقى بين  
المالك والاول (ولو قال له  
ما ربح نصفان نصفان ودفع  
بالنصف فلا لثاني النصف  
واستويانيما باقى) لانه لم  
يرجع سواء (ولو قيل ما رزق  
الله في نصفه أو ما كان من  
فضل الله فيبيننا نصفان  
فدفع بالنصف فلا مال  
النصف وللثاني كذلك  
ولا شئ للاول) لجعله ماله  
لثاني (ولو بشرط) الاول  
(لثاني ثلثه) والمصلحة  
بجملها

فقيام سبب حصول الربح مقام حقيقة - موهلة في صيرورة المال مضمونا به وهذا اذا كانت المضاربة الثانية صحيحة فاذا كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الثاني لانه ايجبه فيه والاجبر لا يثنى شيئا من الربح فلا تثبت الشراكة له بل له اجر مثله على المضارب الاول وللادول ما شرط له من الربح اه من (قوله فاذا عمل تبين انه مضاربة فيضمن) لانه حصل العمل في المال على وجه لم يرض به المالك فجعل في الخلاف فوجب الضمان بفعل الامر مراعى أى وهو فاقبل العمل حتى اذا عمل الثاني وجب الضمان والا فلا ط فان قلت انه بالعمل مستبضع ولا تظهر

فاذا عمل تبين انه مضاربة فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح بل للثاني اجر مثله على المضارب الاول وللادول الربح المشروط (فان ضاع) المال (من يده) أى بد الثاني (قبل العمل) الموجب للضمان (الا ضمان) على أحد (وكذا) لا ضمان (لو غصب المال من الثاني) (انما) الضمان على الفاسد فقط ولو استهلكه الثاني أو وهبه فالضمان عليه خاصة فان عمل حتى ضمنه (خبر رب المال ان شاء ضمن) المضارب (الاول) رأس ماله

الخاتمة لا تظهر والربح يجب بانه لم يعمل بمجانا - حتى يكون مستبضا بل عمل على طمع الاجر وهو ما شرط له من الربح فحصل المخالفة بغيره العمل فيوجد سبب الضمان (قوله الا اذا كانت الثانية فاسدة) قال في الجبروان كانت احدهما فاسدة أو كلاهما فلا ضمان على واحد منهما - ولما عمل اجر المثل على المضارب الاول ويرجع به الاول على رب المال والوضعية على رب المال والربح بين الاول ورب المال على الشرط بعد أخذ الثاني اجره اذا كانت المضاربة الاولى صحيحة وللادول اجر مثله اه أى لانه حينئذ يكون الثاني اجبر او المضارب له أن يستاجر قال في التبيين هذا اذا كانت المضاربتان صحيحتين وما اذا كانت احدهما فاسدة أو كلاهما فلا ضمان على واحد منهما لانه ان كانت الثانية هي الفاسدة صار الثاني اجبر وللاول ان يستاجر من يعمل في المال وان كانت هي الاولى فكذلك لان فسادها وجب فساد الثانية لان الاولى لما فسدت صارت اجارة وصار الربح كله لرب المال ولو صححت الثانية في هذه الحالة صار الثاني شريك وليس للاجير ان يشاؤ له غيره فكانت فاسدة بالضرورة وكانا اجبرين وكذا اذا كانتا فاسدتين واذا كانا اجبرين لا يضمن واحد منهما اه بتصرف ما والحاصل ان لصحة الثانية فرغ عن صحة الاولى فلا تنهض الثانية الا اذا كانت الاولى صحيحة فاشتراط صحة الثانية اشتراط صحة الاولى (قوله على المضارب الاول) ويرجع به الاول على رب المال (قوله وللادول الربح المشروط) يعنى والربح بين الاول ورب المال على الشرط بعد أخذ الثاني اجره اذا كانت المضاربة الاولى صحيحة والا فلاول اجر مثله أيضا ويرجع به لرب المال كاذكرنا (قوله ولو استهلكه الثاني) قال الاقاني والحاصل انه لا ضمان على واحد منهما - ما قبل عمل الثاني في ظاهر الرواية عند علمائنا الثلاثة واذا عمل الثاني في المال ان عمل علام يدل تحت المضاربة بان وجب المضارب الثاني المال من رجل أو سواه لملكه فالضمان على الثاني دون الاول وان عمل عملا دخل تحت المضاربة ان اشترى بالمال شيئا فان ربح فعليه الضمان وان لم يربح فلا ضمان على واحد منهما - ما في ظاهر الرواية اه وفيه تأمل ط (قوله فالضمان عليه - خاصة) والانهير الخبار فيضمن أيهما شاء ما كافي الاختيار (قوله فان عمل - حتى ضمنه) حتى لا يفرع فان الضمان مرتب بالعمل فقط وضمن بالبناء للمجهول فان الضمان مرتب بالعمل فقط (قوله خبر رب المال) قال في التبيين ثم ربح المال بالخيار ان شاء ضمن الاول رأس ماله ما صار غاصبا بالدفع الى غيره بغير اذنه وان شاء ضمن الثاني لانه قبض مال الغير بغير اذن صاحبه فان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول والثاني والربح بينهما على ما شرط لانه باء الضمان ملكه من وقت خاف فصار كالودع مال نفسه - مضاربة الى الثاني وان ضمن الثاني يرجع عن ضمنه على الاول

ومالم يصل الالف اليه فالولد رقيق على حاله على نحو ما ذكرنا في الام وبه مداعلم انهم استلوه  
 مستقلة موضوعها انه لم يقبض الالف من الفلام فتدبر وقوله لوموسرا كذا وقع في البحر  
 والذي يستفاد من كلامهم ان الضمان عليه مطلقا لانه ضمان تلك فصار ذلك الضمان يدل  
 والضمنان اذا كان يدل يستوى فيه اليسار والاعسار ويدل عليه قول المؤلف فلا سعاية  
 عليها لانه لا يضمن مع على المالك حقه ومالم يصل الى رب المال رأس ماله فالولد رقيق ولذلك أطلقه  
 العميق وحديثه فتقوله لوموسرا لانه لو كان مومسرا فكذلك وتقدم أيضا ما يفهمه  
 (قوله وتعامه في البحر) قال فيه ولولم ترد قيمة الولد على ألف و زادت قيمة الام حتى صارت ألفا  
 وخمسة مائة صارت الجارية أم ولدا مضارب وبضمن رب المال ألفا ومائتين وخمسين ان كان  
 مومسرا وان كان مومسرا فلا سعاية عليه لان أم الولد لا تسعى ومالم يصل الى رب المال رأس ماله  
 فالولد رقيق ثم يأخذ منه مائتين وخمسين على انه نصيبه من الربح ولو زادت قيمته ما عتق الولد  
 وصارت الجارية أم ولدا لان الربح يظهر في كل واحد منهما وما يأخذ رأس المال من المضارب  
 ٣ لا ما وجب عليه أبسر المالكين لانه مجهول وهو مومسرا والسعاية موجهة والابن مومسرا وبأخذ  
 منه أيضا ما بقي من نصيبه من الربح وبضمن أيضا نصف عمره لانه لما استوفى رأس المال ظهر  
 انه ربح لان عمر مال المضاربة يكون للمضاربة يوسعي الفلام في نصيب رب المال ويسقط  
 عنه نصيب المضارب ١٥ مع اصلاح من عبارة الزبلي أما قوله وبضمن الخ تقدم انه يجعل  
 على الاستيلاء بالنكاح فكيف يجب العقرب كذا يحفظ الحلبي نقلا عن قارئ الهدياية والله  
 تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب المضارب بضارب) •

يصح في باب التنوين وعدمه على انه مضاف للمضارب وجه بضارب حال من المضارب أو وصفة  
 لان المضارب بمنزلة النكرة اذا الالف واللام فيه للجنس وهذا على جعله مامضا بين ما على  
 التنوين فالظاهر ان وجه بضارب خبر المضارب والمعنى ان المضارب تقع منه المضاربة ويرد  
 على الحائلية ان الحال لا يجبي من المضاف الا في صور ثلاث وليس هذا من او يرد على القطع  
 ان المضارب منوع منها الابازن والباب معقود ولا مضارب خاصة فتأمل ط بزيادة (قوله لما  
 قدم المفردة شرع في المركبة) لان المركب يتلوا المفردة طبعها فكذا وضعها جوى ورده قاضى  
 زاده ان مضاربة المضارب وان كانت بعد مضاربة قرب المال الا انهم مفردة أيضا غير مركبة من  
 المضارب بين الايرى ان الثاني يتلوا الاول ولكنه ليس بمركب من الاول ومن نفسه قطعة وانما  
 المركب منهما الاثنان واسطة وجه في المناسبة بما في النهاية ومعراج الدرارية حيث قال الما ذكر  
 حكم المضاربة الاولى ذكر في هذا الباب حكم المضاربة الثانية اذا الثانية يتلوا الاولى ابدأ فكذا  
 بيان حكمها ١٥ ط (قوله بلاذن) أى أو تقو بضربان لم يقل لرب المال اعلم بربك لانه  
 اذا قال له ذلك جلا ان يضارب حينئذ ١٥ شاي أى لان المضارب لا يملك ان يضارب الابازن  
 رب المال (قوله على الظاهر) أى ظاهر الرواية عن الامام وهو قوله ما وفى رواية الحسن عنه لم  
 يضمن مالم يربح لانه تلك الابضاع فلا يضمن بالعدم مالم يربح فاذا ربح فقد ثبت له شر كفى  
 المال فيصير كقط ماله باغيره فيجب الضمان وجه ظاهر الرواية ان الربح انما يحصل بالعمل

٣ قوله لا ما وجب عليه الخ  
 بكذا بالاصل ويجوز ١٥

لوموسرا فلولوموسرا فلا  
 سعاية عليه لان أم الولد  
 لا تسعى وتعامه في البحر  
 والله أعلم

• (باب المضارب بضارب) •

لما قدم المفردة شرع في  
 المركبة فقال (ضارب  
 المضارب) آخر (بلاذن)  
 المالك (لم يضمن بالرفع مالم  
 يعمل الثاني ربح) الثاني  
 (أولا) على الظاهر لان  
 الدفع ابداع وهو عليه

ومائتان وخمسون نصيبه من الربح فإذا قبض منه ألف درهم صار مستوفيا لرأس ماله وظهر  
 أن الام كاهار ببح اقرارها عن رأس المال فيكون بينهما نصفين ونفسه دعوة المضاربة  
 وصارت كلها أم ولده ويجب نصف قيمته الرب المال موصرا كان أو موصرا لأنه ضمان التملك  
 وهو لا يختلف بالتسار والاعصار ولا يتوقف على التعدي بخلاف ضمان الاعاق فان ضمان  
 الافساد لا يجب عليه بغير تعدل ولا على معسر عيني فان قيل لم يجعل المقبوض من الولد  
 من الربح وهو يمكن بان يجعل الولد كره بجواهر الجارية مثله فولة برأس المال على حالها قلنا  
 المقبوض من جنس رأس المال فيكون أولى بجوده رأس المال ولأن رأس المال مقدمة على  
 الربح اذ لا يسلم له شيء من الربح الا بعد سد الامنة رأس المال الرب المال فكان جعله أولى بعد  
 وصوله الى يده اه تبين (قوله أو أعتقه ان شاء) أي رب المال لا يكونه فالا لاعتق فان المسمى  
 كالمكانب عناية فيكون الرب المال الخمار ان شاء استسمى الغلام في ألف ومائتين وخمسين  
 وان شاء أعتقه (قوله بعد قبضه ألفه من الولد) أي ولو حكما كالو أعتقه فان باعناه بغير قبض  
 حكمنا ان شرط قبض رب المال الا من الغلام حتى يبر الجارية أم ولده المضارب لانها  
 مشغولة برأس المال فإذا قبضه من الغلام فرغت عن رأس المال وصارت كاهار ببحا فظهر  
 فيها ملك المضارب فصارت أم ولده زيلعي (قوله نصفين المدعي) وهو المضارب (قوله لانه  
 ضمان تملك) وهو لا يختلف باليسار والاعصار ولا يتوقف على التعدي زيلعي بخلاف  
 ضمان الولد لانه ضمان عتق وهو بعد التعدي ولم يوجد (قوله اظهر) أي وقوع نفوذ  
 دعوته بحجة ظاهرا فيها بظهور ملكه فيها (قوله ويجعل على أنه تزوجها الخ) بان يجعل أن  
 البائع تزوجها منه ثم باعها منه وهي حبي جلالا صر على الصلاح لكن لا تنفذ هذه الدعوى  
 لعدم الملك وهو شرط فيها اذ كل واحد من الجارية ولدها مستوفى لرأس المال فلا يظهر  
 الربح فيه ما عرفت ان مال المضاربة اذا صار اجناسا مختلفة كل واحد منها لا يزيد على رأس  
 المال لا يظهر الربح عندنا لان بعضها ليس بأولى به من البعض فحينئذ لم يكن للمضارب نصيب  
 في الامنة ولا في الولد وانما الثابت لا يجرد حتى التصرف فلا تنفذ دعوته فاذا زادت قيمته وصارت  
 ألفا وخمسة فظهر الربح وملك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت دعوته السابقة ولو جرد  
 شرطها وهو الملك فصار اياه وعتق بقدر نصيبه منه وهو سدسه ولم يضمن حصته رب المال من  
 الولد لان العتق ثبت بالملك والنسب فصارت العلة ذات وجهين والمالك آخرهما وجود انقضاء  
 العتق اليه ولا صفع له في الملك فلا ضمان لهدم التعدي فاذا اختار الاستعفاء استعفا في ألف  
 رأس ماله وفي سدسه نصيبه من الربح فإذا قبض الا الف صار مستوفيا لرأس ماله وظهر ان الام  
 كاهار ببح بينهم مانصين ونفذت دعواه المضارب وصارت كلها أم ولده لان الاستيلاء اذا صادف  
 محال جعل النقل لا يجزأ أجماعا ويجب نصف قيمته الرب المال هذا حاصل ما تقدم في هذه  
 المسئلة (قوله منه) تنازع فيه كل من تزوجها واشتراها (قوله وضمن للمالك ألفا الخ) لان الما  
 زادت قيمتها فظهر فيها الربح وملك المضارب بعض الربح فنفذت دعوته فيها ويجب عليه الرب  
 المال لرأس ماله وهو ألف ويجب عليه أيضا نصيبه من الربح وهو مائتان وخمسون فإذا وصل  
 اليه ألف درهم استوفى رأس المال وصار الولد كاهار ببحا فملك المضارب منه نصفه فاعتق عليه

(أو أعتقه) ان شاء (ولرب  
 المال بعد قبضه ألفه) من  
 الولد (نصفين المدعي) ولو  
 موصرا لانه ضمان تملك  
 (نصف قيمتها) أي الامنة  
 (نظهور نفوذ دعوته فيها  
 ويجعل على أنه تزوجها ثم  
 اشتراها حبي منه ولو  
 صارت قيمتها ألفا ونصفه  
 صارت أم ولده ضمن للمالك  
 ألفا وربعه

كان المدينون مستغفرين بالدين الماله ورفقته لان السبيل عاكف عليه وان احاط الدين بذلك  
وحينئذ عاكف السبيل بقيمة العبد المعق لفرماه المدينون عندهما وعند الكل اذ لم يكن مستغفرهما  
(قوله زيلبي) قال وان كان فيه دين محيط برقبة وكسبه لا يعق عنده وعندهما يعق  
بناء على انه هل يدخل في ملك المولى أم لا اه (قوله بالنصف) متعلق بمضارب (قوله اشترى  
أمة) أى قيمتها ألف (قوله فولدت) أى ووطئ المضارب فولدت (قوله ولد امه او اباه) أى الولد  
وحددهم ساوا بالالف فلو كانت قيمة الولد اكثر من الالف نفذت دعوته في الحال لظهور الريح  
فيه (قوله فادعاهم وموسرا) لانه ضمان عتيق قال من لامسكين واعلم ان قوله موسر ليس بقيد  
لازم بل ذكره لانه المالم بعضن في الولد مع انه موسر فلان لا يضمن اذا كان موسرا أولى اه أى  
انما يدينه لثني الشهادة وهي ان الضمان بسبب دعوة المضارب وهو الاعناق فيختلف بالبار  
والاعزاز فكان الواجب ان يضمن المضارب اذا كان موسرا ومع ذلك لا يضمن لان نفوذ  
العتق معنى حكى لاصنع للمضارب فيه فلا يجب عليه الضمان لعدم التعدي اذ لا يجب  
ضمان العتيق الا بالتعدي كفى أخى جلفي والحاصل انه لا يضمن لاموسرا ولا لموسرا وانما  
قيده ليعلم ان الموسر لا يضمن بالطريق الاولى (قوله كاذ كرنا) أى في قوله مساو اباه فالسكاف  
بعضي مثل خبر صار وانما يدين منه او الفاه وانما يدينه والجار والمجرور قبله حال منه (قوله نفذت  
دعوته) بخلاف مالوا عاقبة فزادت قيمته لانه انشأوا الدعوة واخباره تنفذت على ظهور الريح  
فان قلت قد ظهر الريح بظهور الولد قلنا هذا قول زفر وأما المذهب فلا يظهر الريح اذا كان  
رأس المال أجناسا مختلفة فسهل مناه قدر رأس المال قال الشيخ أبو الطيب وانما لم تنفذ  
دعوته لانه بعد صدوره قيمة ألفا ونصفه اذ كل واحد منهما رأس المال ولا يظهر الريح لما  
عرف ان حال المضاربة اذا صار أجناسا مختلفة كل واحد منهما لا يزيد على رأس المال لا يظهر  
الريح عند تاخته الا قال زفر لان بعضهم ليس بأولى من البعض فاذا كان كذلك لم يكن للمضارب  
نصيب في الامه ولا في الولد وانما الثابت له مجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوته فاذا زادت قيمة  
الغلام وصارت ألفا وخمسة مائة ظهر فيه في ذلك الوقت ذلك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت  
دعوته السابقة فيه لوجود شرطها وهو المالك اه (قوله فعتق) حال في التبيين فاذا  
نفذت دعوته صار الغلام ابنا له عتيق بقدر نصيبه منه وهو ربه ولم يضمن المضارب حصته  
المال من الولد لان العتيق ثبت بالمالك والنسب فصارت العلة ذات وجهين والمالك آخرهما  
وجودا فيضاف الحكم وهو العتيق اليه لان الحكم يضاف الى الوصف الأخير اصله وضع  
الفقعة على السابقة والقدح الأخير ولا يصنع للمضارب في المالك فلا يجب عليه الضمان لعدم  
التعدي اذ لا يجب ضمان العتيق الا بالتعدي اه مختصرا قال صاحب السكاني سقيمة  
لا تجعل الامانة من فاقع في ارجل منازا اذ على المائة فقرت كان الضمان كله عليه اه  
والقدح الأخير المسكر هو الحرم أى على قول الامام دون ما قبله وان كان المتني به قول محمدان  
ما أسكر كثيره فله لرام ط (قوله سمي) حيث زادنا اشرار فنفذت يحتاج الى والوالعطف  
هنا بان يقول وسعى عطف على جواب المسئلة التي زادها التاويح (قوله في الالف ورهعه) أى  
سعى الولد لرب المال في الالف ورهعه وهو ما تثنان وخسون لان الالف مستحق لرب رأس المال

زيلبي (مضارب معه)  
ألف بالنصف اشترى  
أمة فولدت ولدا ماو اباه  
أى للالاف فادعاهم موسرا  
فصارت قيمته أى الولد  
وحددهم كاذ كرنا (انما  
ونصفه) أى خمسة مائة فنفذت  
دعوته لوجود المالك بظهور  
الريح المذكور فعتق  
(سمي لرب المال في الالف  
وربهه) ان شاء المالك



ألفا واربعة عشر ألف ثم اشترى المضارب من يعقوب عليه وفيته ألف أو أقل لا يعقوب عليه  
 وكذا لو كان له ثلاثة أولاد أو أكثر فقيمة كل واحد ألف أو أقل فاشترى منهم ما يعقوب عليه  
 لأن كل واحد منهم يقول برأس المال ولا يملك المضارب منهم شيئا حتى يزيد على كل عين على  
 رأس المال على حدة من غير ضمه إلى آخره لأنه يحتمل أن يملك منهم شتان فقيمة الباقي  
 لرأس المال ونعدهم الأولوية وقال في المنع والمراد من الربح هنا أن تكون قيمة العبد المشتري  
 أكثر من رأس المال سواء كان في حقه مال المضاربة ربح أو لم يكن حتى لو كان المال ألفا فاشترى  
 به المضارب عشرين قيمة كل واحد منهما ألف فاعتقه هما المضارب لا يبيع عتقه وأما بالنسبة  
 إلى استحقاق المضارب فانه يظهر في الجملة أنه ربح حتى لو أعتقه مضارب المال في هذه الصورة صح  
 وضمن نصيب المضارب منهم ما هو وخمس مائة مرسرا كان أو مرسرا كذا في الفتاوى الظهيرية  
 اه وان لم يظهر ربح بالمعنى المذكور جاز شراؤه لعدم ملكه بحر (قوله كما بسطه العيني)  
 عبارة هي عين التي نقلها هاهنا في الزيالي في المقولة السابقة (قوله وقع الشراء لنفسه) لأن  
 الشراء متى وجد نقدا على المشتري بثمن عليه اه منح وضمن في صورتين ففي الوجه  
 الأول يضمن جميع الثمن إذا دفع من مال المضاربة إذ ليس له فيه من نصيب لعدم ظهور الربح  
 فيه بخلاف الوجه الثاني حيث يقطع عنه من غنمه بحسب ما يخصه فيما يظهر فيه من الربح  
 هذا ما ظهر في وكأنهم تركوا التنبية عليه اظهروه اه أبو السعود (قوله وان لم يكن ربح)  
 أي في الصورة الثانية وهي ما إذا اشترى المضارب من يعقوب عليه (قوله كما ذكرنا) أي من كون  
 قيمته أكثر من رأس المال (قوله صح المضاربة) لعدم المنسدا لانه لا يعقوب عليه شيء إذا ملكه  
 فيه لم يكن موقوف ولا برأس المال فيمكنه أن يبيعه ما مضربه فيصرف (قوله فان ظهر الربح) أي في  
 صورة ما إذا اشترى المضارب من يعقوب عليه ولم يكن فيه ربح ظاهر لان قيمته لا تزيد على رأس  
 المال ثم غلا سعره أو زادت أوصافه حتى غلت قيمته (قوله لعقوله لا يضمنه) لانه انما اعتق عند  
 الملك لا يضمنه بل بسبب زيادة قيمته بلا اختيار فصار كالموهره مع غيره بان اشترت امرأة  
 ابن زوجها ثم مات وترك هذا الزوج وأعتق نصيب الزوج ولا يضمن شيئا لاجتماع عدم  
 الصنع ومنه درر \* (تمه) شري نصفه بمال المضاربة ولا فضل فيه ونصفه بمال الصنع لان هذا  
 النصف لا يربح فيه فلم يثبت العتق فيه وانما دخل العتق فيه حكما لاشتماله لنفسه فلم يصر  
 تخافا زيالي عن الكافي (قوله وسعى العبد المعتق الخ) قال في الجوهره ولا يؤيدهم ما على  
 قدر الملك عند أبي حنيفة وعندهما عتق كله وسعى في رأس المال وحصة رب المال من الربح  
 اه وانما سعى العبد لانه احتسب ماله العبد عند العبد فيسعى فيه عنابة (قوله من يعقوب  
 على الصغير) ومنه المعتبره سوى (قوله اذا نظر فيه للصغير) أي في شراء الاب والوصى وهي  
 علة قاصرة والعلة في الشريك هي المذكورة في المضارب من قصد الاسترباح أو ما للشريك  
 فلان الشريك تنفعه الوكالة والوكيل لا يشتري من يعقوب على الموكل عند القرينة كما مر آنفا  
 والشركة تنفعه قصد الربح كما مضاربة (قوله والا) بان كان مستغرقا (قوله لا) أي لا يعقوب  
 ما اشترى من قرب المولى عند الامام (قوله خلافا لهما) وهذا الخلاف مبنى على ان المولى هل  
 يملك كسب عبده المأذون المستغرق بالدين أولا نفعه لا يملك وعندهما يملك أي فيعتق وان

كما بسطه العيني  
 فلا يحفظ (فان فعل) شراؤه  
 من يعقوب على واحد منهما  
 (وقع الشراء لنفسه وان  
 لم يكن) ربح كما ذكرنا  
 المضاربة (فان  
 صحت) الربح (بزيادة قيمته  
 ظهور) الربح (بزيادة قيمته  
 بعد الشراء عتق حظه ولم  
 يضمن نصيب المال) لعقوله  
 لا يضمنه (وسعى) العبد  
 (المعتق في قيمة نصيب رب  
 المال ولو اشترى الشريك  
 من يعقوب على شريكه أو  
 الاب أو الوصى من يعقوب  
 على الصغير نقدا على المأخذ  
 اذا نظر وفيه للصغير  
 (والمأذون اذا اشترى من  
 يعقوب على المولى صح وعتق  
 عليه ان لم يكن مستغرقا  
 بالدين والا لا) خلافا لهما

وكذا الوعد) اى الى الوفاق في البعض اى بعض المال بعد المخالفة في البعض الاخر فان  
ما اشتراعه مع المخالفة توقع لنفسه وما بقي لم يتصل به المخالفة فاذا عاد الى الوفاق صح تصرفه فيه  
لان ذلك اذا كان حكم كل المال كان حكم جزءه اعتبارا بالكل حكمه ما به مع  
المخالفة حيث انه عند دفعه في الوفاق والتسليم في الاجزاء المالك كانت له اذ لم يرد الوفاق  
فيه الى الوفاق صح تصرفه فيه لان التسليم به عدم البيع قال لا يتقاي فان اشترى به في  
غير الكوفة ثم عاين في الكوفة فهو مخالف في الاول وما اشترا به الكوفة فهو على المضاربة  
لان دليل الخلاف وجد في بعضه دون بعضه انتهى (قوله ولا يملك تزويج من ماله) اى  
لا يملك المضارب تزويج عبدا وامة من ماله المضاربة كالشريك عانا او مفاوضة كمالى  
المصر وعن أبي يوسف ان للمضارب تزويج الامة لانه من الاكساب لانه يصل الى المهر والى  
سقوط نفقة المخلاف تزويج العبد فان فيه اشغال رقبته في الدين واستحقاق بيعه به واهماله  
ليس من باب التجارة فلا يدخل تحت الاطلاق لان انظر المضاربة يدل على تحصيل المال بطريق  
التجارة لا باى طريق كان الا ترى انه ليس له ان يكتب ولا يعتق على ماله وان كان باضه عاين  
قيمه على ان في تزويج الامة خطر او هو الحبل وعدم الخلاص منه كمالى المتبع بخلاف الميكاتب  
حيث يجوز له ان يزويج الامة دون العبد لان الكتابة تقتضى الاكساب دون التجارة وهذا  
كان له ان يكتب فيكذلك تزويج الامة ايضا ونظيرهما الاب والوصى حيث يحل بيع الامة  
والميكاتب دون تزويج العبد لان قصرهما مائة دينار للصغير فلهما كافيته نظرا للصغير فلهما  
ومالا فلا ذكره الزبائى قال القهستاني وفيه اشارة الى انه لا يحل للمضارب وطه جارية  
المضاربة ويحى اولادها به او لا كما في المضمرات انتهى (قوله بقرابة) كانيه وايه لكونه مخالفا  
للمقصود (قوله او عين) بان قال ان ملكته فهو حر لان المضاربة اذن بتصرف يحصل به الربح  
وهذا انما يكون بشرا ما يمكن بيعه وهذا ليس كذلك دور ونظير المضاربة الشريك شركة  
عنان او مفاوضة حتى كان تزويج الامة على الخلاف زبائى (قوله فانه يملك ذلك) لان  
التوكيل مطلق فيجوز على اطلاقه قال الشافعي والفرق بينه وبين المضارب حيث يصح شراء  
الوكيل لمن يعتق على المولى ولا يصح بيعه بخلافه اذ لو كاله في الوكيل بالشرع مطلقه فيجوز  
على اطلاقها وفي المضاربة مقيد لمعاينة ظهر فيه الربح بالبيع فاذا اشترى مالا به مدر على  
بيعه خالف انتهى وكذا لو وجد في الوكالة ايضا ما يدل على التقييد بان قال الشافعي عدا  
ايه ما وجارية أطوها كان الحكم كذلك كما ذكره المصنف بقوله عند عدم القرينة فلا يشترى  
من يعتق على رب المال صار مشترايا لنفسه ويضمن لانه قد افق من حال المضاربة وعنده  
ماله لو كان عالما بمهراتهن والا فلا كذا ذكره العيني ومقتضى الضمان عندنا مطلقا  
موسر الاولا (قوله ولا من يعتق عليه) لانه يعتق نصيبه ويضمن له نصيبه نصيب رب المال  
او يعتق على الخلاف بين الامام وصاحبيه (قوله اذا كان في المال ربح هو مال الخ) قال  
الزبائى والمراد من ظهور الربح المذكور ان تكون قيمة العبد المشتري اكثر من رأس المال  
سواء كان في حله حال المضاربة ربح او لم يكن لانه اذا كان قيمة العبد مثل رأس المال  
او اقل لا يظهر ملك المضارب فيه بل يجعل مشفولا برأس المال حتى اذا كان رأس المال

وكذا الوعد في البعض  
اعتبار العجز بالكل (ولا)  
يملك (تزويج من ماله)  
ولاشرا من يعتق على  
رب المال به رابة او عين  
بخلاف الوكيل بالشرع  
فانه يملك ذلك (عند عدم  
القرينة) المقتدة للوكالة  
كاشترى عدا اي به  
او انقصه له او جارية  
أطوها (ولا من يعتق عليه)  
اى المضارب (اذا كان في  
المال ربح) هو هنا ان  
تكون قيمة هذا العبد  
أكثر من كل رأس المال

لا يملك عزله) ولا نهيه منع (قوله فلا يملك تخصيصه) قدمنا قرينين الزايعين الزايعين معنى التخصيص  
 (قوله كنهيه عن بيع الحال) يعني شيئا به بالحال بسعر ما يباع بالموجل كافي العيني وقد يكون في  
 بيع الموجل ربح وفائدة منها انه يباع بربح أكثر من الحال عادة ولذا قدم في الوكالة انه لو أمره  
 بالنسيئة فباع بالنقد جازان عين له لئن أفاد انه عند عدم تعيين الثمن لا يجوز لزان بالنسيئة  
 يكون الثمن أزيد قال في الهندية ولو أمره ان يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنقد فباع بالنقد فهو  
 جائز قالوا وهذا إذا عابه بالنقد بغير قبضه أو أكثر أو غل ما سمي له من الثمن فان كان بدون ذلك  
 فهو مختالف كذا في المبسوط لو قال لا تبعه بأكثر من ألف فباع بأكثر جاز لا نه خيرا ما حبه كذا  
 في الحاوي اهـ وقد مرنا قريبا (أقول) لكن هذا القيد لا يظهر على ما في الشرح من عدم  
 اعتباره أصلا ومقتضاه الاطلاق نعم ذكرنا ذلك في تقيد الوكيل كما سمعت وهو مفيد هناك  
 فليزعم أن لا يبيع بدون الثمن الذي عينه له وهو عن النسيئة فان باع نقدا بغيره أصبح اذ لا يقي بعده  
 الا التقيد بالنسيئة وهو غير مفيد بانفراد قطعنا تأمل (قوله فان صرح بالثمن) مثل لا تبع في  
 سوق كذا (قوله صح والالا) وهذا بخلاف ما إذا قال علي ان تشتري في سوق البكوفة حيث  
 لا يصح التقيد الى آخر ما قدمناه (قوله فان فعل) أي تجاوز بان خرج الى غير ذلك البلد فاشترى  
 سلعة غير ما عينه أو في وقت غير ما عينه أو بأكثر أو بأقل مع غير من عينه (قوله ضمن بالخالفه)  
 وهل يضمن بنفسه الاخراج الصحيح نعم لكن بالشراء يتقرر الضمان لزوال احتمال الرد الى البلد  
 الذي عينه كافي الهداية (قوله وكان ذلك الشراء له) وله وجه وعليه خبر انه لا نه تصرف في  
 مال غيره بغير أمره دور أي لانه فضولي فيه فمقتضى عليه حيث أمكن تنفيذه امل لو باع مال  
 المضارب بمخافة الرب المال كان يبيعه موقوفاً على اجازته كما هو مقتضى الفضولي قال الاتفاقي  
 وليكن يتصرف بالربح عند عدا وعند أبي يوسف بطيب له أصله المودع اذا تصرف فيه او ربح  
 (قوله ولو لم يتصرف فيه) أشار الى أن أصل الضمان واجب بنفسه المخالفه لكنه غير قادر الا  
 بالشراء فانه على عرضية الزوال بالوفاق وفي رواية الجامع انه لا يضمن الا اذا اشترى والا لول هو  
 الصحيح كافي الهداية قهـ الثاني قلت والظاهر ان ثمرته فيما لو كان بعد الاخراج قبل الشراء  
 يضمن على الاول لا على الثاني (قوله عادت المضاربة) أي لو تجاوزت بداعيها رب المال أو هم  
 بشراء سلعة غير التي عينها أو في وقت أو مع شخص كذا ثم عاد للوفاق بان يرجع للبلد واشترى  
 السلعة التي عينها وانظر الوقت وعامل مع ذلك الشخص صح تصرفه اعم المخالفه ففي قوله  
 عادت المضاربة تسامح لان العود لا يكون بعد الانصراف والانصراف عن المضاربة يقتضيها ولم  
 يوجد ما يقتضيه ولو فسخت لم تعد لان المفسوخ لا يعود جائز بدون عقد جديد كذا أفاده  
 الرحـ الثاني وقد يقال المراد بالعود الا برأى عن الضمان لانه أمين خائف ثم عاد الى الوفاق ورجع  
 مع مال المضاربة على حاله لان المال باق في يده بالعقد السابق كافي المنع وهو يقتضيه انه لا يتصور  
 بالعود اذا خالف في سلعة عينها أو في شخص عينه نعم يظهر في مخالفته في المكان تأمل وحاصل  
 المعنى انه اذا عين له بلد ففجأوز الى آخرى خرج المال عن المضاربة وجرى الوفاق وبقيت المضاربة  
 الزوال فان رجع الى ما عينه وبالمال زال الضمان ورجع الى الوفاق وبقيت المضاربة  
 على حالها كما لو عا اذا خالف في الوديعة ثم تركها فاذ حل على هذا فلا إشكال تأمل (قوله)

لا يملك عزله فلا يملك تخصيصه  
 كما سيجي قيدا بالقبول لان غير  
 القيد لا يغير أصلا كنهيته  
 عن بيع الحال وأما القيد  
 في الجملة كوقوف من مهر  
 فان صرح بالثمن صح  
 والالا (فان فعل ضمن)  
 بالخالفه (وكان ذلك الشراء  
 له) ولو لم يتصرف فيه حتى  
 عاد لوفاق عادت المضاربة

صرح به في محله والسوق يقتضى كون فعل به حالاً وهو المتبادر فيجعل عليه (قوله أو ساعه)  
 بان قال له خذ هذا المال مضاربة على ان تستمرى به الطعام مثلاً أو الرقيق كالى المحيط (قوله  
 أو وقت) بان وقت المضاربة وقتاً بعينه بان قال له اعمل بالصفى وأخرى بالليل كما  
 القهس ثانى ويمكن ان المراد بالوقت أيضاً وقتاً بعدة سنة مثلاً حتى يبطل العقد بضيمه كالى  
 الهندية عن الكافى (قوله أو يخص عينه المالك) بان قال على ان يشتري به من فلان  
 ويبيع منه صح التقييد وليس له ان يشتري ويبيع من غيره كالى الهندية عن الكافى لانه  
 لم يلائم التصرف بالابتداء فتمت بعبارة عوض الموهبة هذا التقييد مقيداً لالتجارات  
 بخلاف باختلاف الامكنة والامتنعة والاقوات والاختصاص وكذا ليس له ان يدفعه مضاربة  
 الى من يخرج منه ثلث البلدة لانه لا يمكن ان يتصرف بنفسه في غيره هذا المال في غير هذا البلد  
 فلا يمكن ان يشتري بغيره أيضاً درر قال لا يمكن لا يتجاوز عما عينه من هذه الاشياء كما  
 لا يتعدى أحد الشريك في الشركة المقيمة مع ثمنها والمراد بالشخص شخص معين لانه لو  
 قال على ان تستمرى من أهل الكوفة أو قال على ان تعمل في الصرافة أو تستمرى في الصرافة  
 وتبيع منه مبيع في الكوفة من رجل ليس من أهل الكوفة أو من غير الصرافة جاز  
 فوله على ان تستمرى من أهل الكوفة الخ كذا لو قال خذ هذا المال لتعمل به في الكوفة لانه  
 تفصيله أو قال فاعمل به في الكوفة لان الفاء للوصل أو قال خذ نصف بالكره لان المباح  
 للاصاق أو قال خذ مضاربة بالنصف في الكوفة لان في اللطف وانما يكون ظرفاً اذا حصل  
 الفعل فيه أو قال على ان تعمل بالكوفة لان على الشرط فيتعبد به بخلاف ما لو قال خذ هذا  
 المال واعمل به في الكوفة حيث كان له ان يعمل فيها وفي غيره لان الواو للطف بصير غزلة  
 المشورة زياى (أقول) وهذا معنى التخصيص وقوله جاز لان المقصود من هذا الكلام التقييد  
 بالمكان أو بالنوع حتى لا يجوز له ان يخرج من الكوفة في الاول ويبيع فيها من أهلها أو من  
 غير أهلها ولا يجوز له ان يعمل في غير الصرافة في الثانى ويبيع من الصرافة وغيرهم  
 لان التقييد بالمكان والنوع مفيد ولا يفيد التقييد بأهل الكوفة والصرافة لان كل واحد  
 منهما جامع كثير لا يمكن احصاؤه زياى (قوله لان المضاربة تقبل التقييد بالمفيد) اى كالى  
 الشركة بجزء فاقاد ان الشركة تكون بالاولى في قبول التقييد بالمفيد وفى الذخيرة لو نهماء عن  
 التصرف بالمال عرض فباعه بعرض آخر لا يعمل فيه فلو باع بالدرهم بعمل النسي ا قال  
 في الهندية الاصل ان رب المال متى شرط على المضارب شرطاً في المضاربة ان كان شرطاً لرب  
 المال فيه فانه يصح ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به واذ لم يف به صار مخاطباً وعاملاً  
 بغير أمره وان كان شرطاً لافائدة فيه لرب المال فانه لا يصح ويجعل كالمكسوت عنه كذا فى  
 المحيط (قوله ولو بعد العقد) قبل التصرف في رأس المال أو بعد التصرف ثم صار المال ناضاً فانه  
 يصح تخصيصه لانه على غزلة فذلك تخصيصه والنهي عن السفر يجري على هذا كالى الخ (قوله  
 خام بعصر المال عرض الخ) قيل لعل العلة في ذلك ظهور كون ما اشترى من البضاعة يروح كمال  
 الرواج في بلدة كذا فاذا ظهر له ذلك فالمصلحة حينئذى السفر الى تلك البلدة لكون الربح أوفر  
 ا قال في الفتاوى الظهيرة والاصح ان نهيهم عن السفر عام على الاطلاق ا (قوله)

٢ قوله مضاربة في نسخة  
 بضاعة كذا هم من الاصل

أو ساعه أو وقت أو شخص  
 عينه المالك لان المضاربة  
 تقبل التقييد بالمفيد ولو  
 بعد العقد لم يصح المال  
 عرضاً لانه حينئذ

(قوله عاله) متعلق بكل من قصر وحل (قوله وقد قيل له ذلك) أي اعمل برأيك مخ (قوله) فهو متطوع أي بما زاد فليس له حصته من الثمن (قوله لانه لا يملك الاستدانة بهذه المقالة) وهي اعمل برأيك (فان) والمراد بالاستدانة نحو ما قدمناه عن الفهسة اني فهذا عليه اذا نص أمالوا استدان تقودفا الظاهر انه لا يصح لانه توكيل بالاستقراض وهو باطل كما مر في الوكالة وفي الخاتمة من فصل شركة العنان ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل بالاستقراض وهو باطل لانه توكيل بالنكذى الا ان يقول الوكيل المقرض ان فلا يسترقرض منك كذا حينئذ يكون على الموكل لا الوكيل انتهى أي لانه رسالة لا وكالة كما قدمناه في باب الوكالة والظاهر ان المضاربة كذلك كما قلنا فليجمع (قوله فشرى بك بما زاد الصبغ) أي والنشاء والاولى ان يقول نشرى بك بقدر قيمة الصبغ حتى لو بيع بغيره يقيم الثمن على قيمة الصبغ والنوب الا يرضى كما في قريبا (قوله كأنه ليط) أي يصير شريكاه أيضا فلا يضمن به لما سألناه عاله الخلط بالتميم وفي بعض النسخ بالخطأ أي بسبب خلط ماله وهو الصبغ أو النشاء عاله المضاربة وكلاهما صحيح (قوله) وكان له حصص قيمة صبغه الخ) أي اذا بيع النشاء كان حصص قيمة الصبغ في النوب للمضارب وحصص النوب الا يرضى في مال المضاربة قاله أبو الطيب أي فلو كان النوب على تقدير أنه أيضا يساوى خمسة وعلى تقدير كونه آخر يساوى ستة كان له سدس الثمن وخصة الاسداس للمضاربة وأما المال لصاحبه والربح بينهما على ما شرطنا (قوله في ماها) أي مال المضاربة فيعبران فيه على ما شرطنا في الربح (قوله بل غاصبا) فيخرج مال المضاربة عن ان يكون أمانة فيضمن ويكون الربح له على ما مر وسأيت في كتاب الغصب انه اذا غصب ثوبا فصبغه فمالا بالخالين ان شاء نفسه النوب أيضا وأخذ النوب وأعطاه قيمة الصبغ (قوله نقص عند الامام) وعندهما كلاهما وهو المنتقبة وقد مر انه اختلاف زمان لا برهان وفي زمانه لا بعد نقصا بل هو من أحسن الالوان فيدخل في اعمل برأيك سائر الالوان كالحمرة (قوله ولا يملك أيضا تجاوزا) أي أشارة الى أنه لو عين سوقا من بلد لم يصح التعيين لان البلد مع تباين أطرافه كبعضه واحدة الا اذا صرح بنهي سوق منه أو قال لا تعمل بغير هذا السوق منه فحينئذ يصح كافي الهداية وياتي قريبا ثم يجوز صور قديت المضاربة فيها بالمكان ثمانية ستة منها يقصد التقييد فيها واثنان لا فلا يفيده ستة وهي دفعت المال اليك مضاربة بكذا في الكوفة أو على ان تعمل به فيها أو تعمل بها فيها أو تعمل بغيرها أو أخذته تعمل به فيها جزما أو فاعمل به فيها والاذان لا يفيدان وهو ما دفعت اليك مضاربة بعمل به فيها أو فاعمل به والاصل انه متى عقب عاله لا يبيده أبه ويمكن تناو على ما قبله يجعل مبنيا عليه كافي الالفاظ الستة وان صح الابتداء به لا يبق على ما قبله ويجعل مبدأ أو مستقلا كافي اللفظين الآخرين وحينئذ تكون الزيادة شوری وكان له ان يعمل بالكوفة وغيرها كافي الهندية عن الكافي واعترض عليه أن صورة تعمل به بالرفع ينبغي أن تكون عمالا يفيده الشخص لان تعمل كما يحتمل ان يكون حالا يحتمل أن يكون استثنافا وأجيب عنه في الشرح باجوبة أحسن ثم اقول له اعمل بدون الواو استثناف قطعا وبالواو استثناف أرعطف ولا يحق للمحال لان الاشياء لا يقع حالا

(عاله) قد قيل له ذلك  
فهو متطوع) لانه لا يملك  
الاستدانة بهذه المقالة  
وانما قال بالماله لانه لو قصر  
بالنشاء فحكمه كصبغ  
(وان صبغه آخر فشرى بك  
بما زاد) الصبغ ودخل  
في اعمل برأيك كأنه ليط  
(و) كان له حصص قيمة  
صبغه ان يبيع وحصصه  
(النوب) أيضا (في ماها)  
ولم يقل اعمل برأيك لانه  
يترك بالخاص او انما قال  
اجر لمصران السوداء قصر  
عند الامام فلا يدخل في اعمل  
برأيك يصح (ولا) يملك  
أيضا (تجاوزا)

ان يستدين على المضاربة وارفع ذلك لم يجز على رب المال لا ترى انه اذا اشترى برأس المال  
فهذا قبل التمسك بهم يرجع المضارب عليه بماله واذا كان كذلك فرب المال لم يرض ان يضمن  
الامتعاد راس المال فلو جوزنا الاستدانة لزمه ضمان ما لم يرض به وذلك لا يصح واذا لم يصح  
استدانة على رب المال لزمه العين خاصة وقد قالوا ليس للمضارب ان يأخذ من ثمنه لان ذلك  
استدانة وهو لا يملك الاستدانة وكذا لا يعطى من ثمنه لان ذلك قرض وهو لا يملك القرض  
ولو قال له اعمل برأيتك انتى ط عن الشاى مختصرا واذا لم تصح الاستدانة لزم الدين خاصة  
وأما على الاستدانة فتشمل الاستدانة على مال المضاربة والاستدانة على اصل مال المضاربة  
كلاهما لا يصح له اذ على قصارته وهو متطوع فى ذلك وفى القهـ ستانى عن نرح الطحاوى  
صورتها كما اذا اشترى ساعة بفن دين وليس عنده من مال المضاربة ثمن من جنس ذلك الفن  
ولو كان عنده من جنسه كان شرعا على المضاربة ولم يكن من الاستدانة فى شئ والظاهر ان  
ما عنده اذ لم يوفى بما زاد عليه استدانة وقد منعنا عن البصر اذا اشترى باكثر من المال كانت  
الزيادة ولا يضمن به هذا المثلط الحكمين وفى البدائع كالاتجوز الاستدانة على مال المضاربة  
لا تجوز على اصلاحه فلو اشترى بجميع ماله اياها ثم اشتا جرح على حاله او قصرها وقتلها كان  
متطوعا وعاقدا لنفسه ط عن الشاى وهذا اذا كره المصنف بقوله فلو اشترى بمال المضاربة  
ثوبا الخ فاشترى بالتقريب الى الحكمين (قوله اى اعمل برأيتك) أشار الى ان اسم الاشارة راجع  
لخاصة لاله وللادان فان الصريح يملك ذلك كما يقول ما لم ينص عليه ما (قوله ما لم ينص  
المالك عليه ما) قال فى البرازية وكذا لاخذ بالشفعة لا يملكه الا بالقبض ويملك البيع القاسد  
لا الباطل لقوله فى الاشباه (قوله وانما استدان كانت شركة الخ) اى استدان بالاذن وما اشترى  
بينهما نصفان وكذا الدين عليه ما لا يتغير موجب المضاربة ببيع ماله ما على ما شرط فيه ستانى  
(اقول) وشركة الرجوع هى ان يتفق على الشراء فشيئة ويكون المشتري عليه ما ثلاثا او اوصافا  
ولربح يتبع هذا الشرط ولو جلاه مخالفا ولم يوجب شيئا كره فيظهر الى ان يكون المشتري  
لدين لا لشر لو لم يشترى مع ثما أو مجبه ولا وجه للتفوق وسمى غنما أو جبهما للجنس وقد قيل له  
شتم ما تختاره والا فلا شتمى كما قدم فى الوكالة لكن ظاهر المتن انه لرب المال ويحجه على  
حسب الشرط وقية ففى الضمى ما لا يتغير فى الصريح وقوله كانت شركة اى شتمت شركة  
الرجوع كفى الله مداة وصورة الاستدانة ان يشترى بالدرهم شيئا أو الدنانير بعد ما اشترى  
برأس المال ساعة أو يشترى بكميل أو وزون ورأس المال فى يده دراهم وذا نأى لانه اشترى  
غير رأس المال فيملك استدانة بخلاف ما لو اشترى بدنانير ورأس المال فى يده دراهم  
وبدراهم ورأس المال فى يده دنانير لان الدرهم و الدنانير جنس فى الغنمة فلا يكون هذا  
اشتما بدين كذا فى شرح لوائى واستدانة بعد ما ذكره الشارح ان شركة الرجوع لا يلزم  
بها الشتم لوعن المال أصلا بل ان يشتم بالثمن مائة سـ واه كان مع ذلك شرا بمال كما هو  
وبالنسبة فقط (قوله وجبت) اى حين لا يملك القرض والاستدانة وكان الارضى قدعه  
على قوله ما لم ينص عليه ما (قوله فلو اشترى) تفريع على عدم جواز الاستدانة كما ذكرنا (قوله  
أو جعل مائة المضاربة) اى أعطى أجره الجاهل من غنمه لاجلها كذا فى أخى جابى

اى اعمل برأيتك انهم ما  
ليس من شئ يتبع التجار فلم  
يدخل فى النعميم (ما لم ينص)  
المالك (عليه ما) فيما يملكها  
واذا استدان كانت شركة  
وجوه وجبت (قوله فلو اشترى)  
بمال المضاربة فو باو قصر  
بالماء أو جعل مائة المضاربة

المضاربة وثوبها فملاكها بطلان الإيجاب وهو الإيداع والإصاع والإجارة ولا تتجارب الرهن  
والارتمان وما أشبه ذلك وقسم آخر ليس من المضاربة المطلقة لكنه يحتج أن يلحق به عند  
وجود الدلالة وهو أنبات الشركة في المضاربة بأن يدفع إلى غيره مضاربة أو يخط مال المضاربة  
بماله أو بعمل غيره فانه لا يملك هذا بطلان المضاربة لأن رب المال لم يرض بشركة غيره وهو أمر  
زائد على ما تقوم به التجارة فلا يتناولها عقد المضاربة لكن يحتج أن يلحق به باتانعه من  
وقسم لا يمكن أن يلحق به وهو الافتراض والاستدانة على المال لأن الافتراض ليس بتجارة  
وكذا الاستدانة على المال بل تصرف بغير رأس المال والنوكيل مقيد برأس المال انتهى (قوله  
والشركة) لانها فوقها (قوله) والخط مال نفسه (وكذا) أعمال غيره كافي البصر لا أنه شركة  
لأنه تكون معاملة التجار في تلك البلدان المضاربين يخطون ولا ينهونهم فان غلب التعارف  
في مثله وجب أن لا يضمن كافي الترخائية وفيها من الثاني عند دفع إلى رجل ألفا بالنصف ثم  
أنا أخرى كذلك لخط المضارب المالكين فهو على ثلاثة وجهه أمان قال المضارب في كل من  
المضاربين يعمل برأيه أو لم يقل فيه ما أو قال في أحدهما فقط وعلى كل فاما أن يكون قبل  
الربح في المالين أو بعده فيهما أو في أحدهما بنى الوجه الأول لا يضمن مطلقا وفي الثاني أن  
يخط قبل الربح فيهما فلا ضمان أيضا وان بعده فيهما ضمن المالكين وحصة رب المال من الربح  
قبل الخط وان بعد الربح في أحدهما فقط ضمن الذي لا يربح فيه وفي الثالث أمان يكون قوله  
اعمل برأيه في الأولى أو يكون في الثانية وعلى أربعة وجهه أمان يخطهما قبل الربح فيهما  
أو بعده في الأولى فقط أو بعده في الثانية فقط أو بعده فيهما قبل الربح فيهما أو بعده في الثانية  
فان قال في الأولى لا يضمن الأول والثاني فيما لو خط قبل الربح فيهما أمان قال في مشتمل  
الاحكام وفي فتاوى أبي الليث اذا دفع إلى رجل دراهم مضاربة ولم يقل اعمل في ذلك برأيه  
والحال ان معاملة التجار في تلك البلدان يخطون الاموال وأرباب الاموال لا ينهونهم عن ذلك  
وقد غلب التعارف في مثل هذا وجوب ان لا يضمن ويكون الامر محمولا على ما تعارفوا (قوله  
الاباذن أو اعمل برأيه) وفي المقدسي وماتشارق المضاربة فيه الحكلة لوال اعلم برأيه  
فلم يضارب ان يضارب ويقول الثاني اعلم برأيه ويكون للثاني ان يضارب بخلاف الوكيل الثاني  
ومنها الروايات عديدة بسبب فكل عن المدين انه ماضى به إلى العبد على المضاربة بخلاف  
الوكيل وفي الاشياء اذا قال له اعلم برأيه ثم قال له لا تعمل برأيه صح نفيه لان كان بعد العمل  
اه (قوله) اذ الشيء لا يضمن مثله هذا انما يظهر على انني المضاربة لانني الشركة والخط  
فالأولى ان يقول ولا اعلى منه لان الشركة والخط اعلى من المضاربة لانها شركة كافي أصل  
المال وأورد على قواهم اذ الشيء لا يضمن مثله المأذون فانه باذن لبعده والمكاتب لان يكاتب  
والمستأجر لان يؤجر والمستهير لان يعير ما لم يخلف بالاستعمال واجب بان هو لا يتصرفون  
بطريق الملكية لالانابة والكلام في الثاني أمانا لأن فلان الاذن فك الحجر ثم بعد ذلك  
يتصرف العبد بحكم الملكية الأصلية والمكاتب صار حرا ايدوا المستأجر والمستعير ملكا  
المنفعة والمضارب يعمل بطريق النيابة فلا بد من التخصيص عليه أو التقييد بالطاق اليه  
ط بزيادة من الكفاية (قوله) ولا الافتراض والاستدانة (قوله) في شرح الاقطع لا يجوز له المضارب

والشركة والخط مال  
نفسه (الاباذن أو اعلم  
برأيه) (الاشياء لا يضمن  
مثله) (لا) (الافتراض  
والاستدانة وان قيل له  
ذلك)

الهلاك وفي مكان كذلك (قوله) ولودفع له المال في بلده على الظاهر) وعن أبي يوسف عن الامام  
 أنه ان دفع اليه المال في بلده ليس له ان يسافر به وان دفع اليه في غربة كان له ان يسافر به الى  
 بلده لان الظاهر ان صاحبه مرضى به اذا الانسان لا يقيم في دار الغربة دائما غالبا فاعطاؤه المال في  
 هذه الحالة ثم علمه بجاله يدل على رضاه به وجه الظاهر ان المضاربة مشتقة من المضرب في الارض  
 فيلعبه بكم عطائي العقد اذا لفظ دال عليه ولان لم انه تعرض على الهلاك لان الظاهر فيه  
 السلامة ولا يعتبر بالموهوم كما في الزيلعي (قوله ولولرب المال) أراد بالابضاع له استعانة  
 فيكون ما اشتراه وما باعه على المضاربة لاما هو المتعارف من ان يكون المال لا يضيع والعمل  
 من الآخر كما في البرجندي (قوله ولا تفسد به المضاربة) لان حق التصرف للمضارب فيصليح ان  
 يكون رب المال وكذا علمه في التصرف خلافا لفرلان رب المال عنده يفتد منه تصرف انفسه  
 وهو لا يصلح ان يكون وكيل فيه فيكون مستعرا وقول العيني ويكون الربح لالعامل صوابه  
 ولا يكون او يحمل العامل على المضارب الذي وحده منه الابضاع وان لم يعمل بافعه لكذا ذكره  
 الشيخ شاهين وليس المراد بالربح الذي يكون للمضارب في كلام الشيخ شاهين دون رب المال  
 اذا دفع اليه المال بضاعة اصل الربح بل ما يخصه منه فتنبه أبو الوعد (قوله كما يجبي) اي في  
 اول المنقرقات (قوله والرهن والارتهان) قال في الجرح وله ان يرهن ويرهن به ولو اخذ فخللا  
 او تخير امعه له على ان يبقى في تلقيهها وتاخيرها من المال لم يجز عليها وان قال له اعطى برأين  
 فان رهن شيئا من المضاربة ضمنه ولو اخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن بخلاف الوكيل  
 الخاص ولو حطب بعض الثمن ان اعيب ما من المشتري فيه وما حطب حصته أو أكثر بغير اجاز وان  
 كان لا يتقاعن الناس في الزيادة يبيع ويضمن ذلك من ماله لرب المال وكان رأس المال مائتي على  
 المشتري ويحرم عليه وطء الجارية ولو باذن رب المال ولو تزوجه ابتزج رب المال جاز ان لم  
 يكن في المال ربح وخروجت الجارية عن المضاربة وان كان فيه ربح لا يجوز وليس له ان يعمل  
 ما فيه ضرر ولا ما لا يعمه له التجار وليس لاحد المضاربين ان يبيع أو يشتري بغير اذن صاحبه  
 ولو اشترى بما لا يتقاعن الناس في مثله يكون مخالفا وان قيل له عمل برأيك ولو باع بهذه الصفة  
 جاز خلافا لما كالم كيل بالبيع المطلق واذا اشترى باكثر من المال كانت الزيادة ولا يضمن  
 بهذا الخطا الحكمي ولو كان المال دراهم فاشترى بغير الثمن كان انفسه وبالذات غير له مضاربة  
 لانه ما جنس هذا انتهى (قوله والاستنجاد) اي استنجار العمال للاعمال والمنازل لحفظ  
 الاموال والسفن والذواب كما في الخانية والايجار كذلك عبد الحليم (قوله فلواستاجر الخ)  
 كان هذا في عرفهم انه من صنيع التجار وفي عرفنا ليس هو من صنيعهم فينبغي ان لا يملكه (قوله  
 اي قبول الحوالة) هذا ليس معنى الاحتمال لان الاحتمال كونه محتملا لذلك برضا المحلل  
 والمحال عليه والمحال وانما اقتصر عليه لانه المصود هنا ط (قوله من صنيع التجار) اي علمهم  
 وفي بعض النسخ صناعات جمع صنعة بمعنى مصنوعة (قوله لا يملك المضاربة) هذا اذا كانت  
 المضاربتان صحيحتين اما اذا كانت احدها مافادة أو كلتاهما فلا يمنع منه المضارب فله  
 صرى الدين وهذا ايضا اذا كانت مع غير رب المال اما اذا كانت معه فهي صحيحة كما تقدم  
 عن الاستيعابي \* قال الصدر الشهيد التصرفات في المضاربة ثلاثة اقسام قسم هو من باب

ولودفع له المال في بلده على  
 الظاهر (والابضاع) اي  
 دفع المال بضاعة (ولولرب  
 المال ولا تفسد به) المضاربة  
 كما يجبي (و) يملك (الابداع  
 والرهن والارتهان والاجارة  
 والاستنجاد) فلواستاجر  
 أرضا يضيها لغيرها أو  
 بغيرها جاز ظهري  
 (والاحتمال) اي قبول  
 الحوالة (بالتن مطلقا) على  
 الايسر والاعسر لان كل ذلك  
 من صنيع التجار (لا يملك  
 المضاربة)



عنها كالوقيد يئله أخرى فبين السفر ولا يبيع في بلده لزوم القيد وكلام المؤلف على حذف  
 أي التسمية فهو بيان للمطلقة (قوله أوزمان) فلو قيد بالشئ فليس له أن يبيع بالبيع  
 كعكسه (قوله أنواع) فلو قيد بالبر ليس له أن يتجر في الرقيق مثلا وينبغي أن يراد أو شخص من  
 المعاملين بعده كما سيذكره فأنهم أحسن من المقدمة كما حققه قاضي زاده ثم لا يجوز للمضارب  
 أن يعمل في غير ذلك المقيد شلبي (قوله المبيع) قال الشهاب الشافعي في شرحه اشترى المضارب  
 أوباع بالابتغاب الناس فيه يكون مخالفا قال له رب المال اعمل برأيك أو لالان الغبن الفاحش  
 تبرع وهو ما مور بالتجارة لا بالتبرع ولو باع مال المضاربة بالابتغاب فيه أو باجل غير متعارف  
 جاز عند الامام خلافا لهما كالوكيل بالبيع ٨١ وانما يبيع ويشترى من غير أهوله وفروعه  
 كذا في سري الدين عن الولوالجية ط (قوله ولو فاسدا) لان المبيع فيه يكمل بالقبض فيحصل  
 الربح بعد قد المعاضضة وهو صريح التجار بخلاف الباطل كما في الاشياء وليس المراد منه انه يجوز  
 له مباشرة طهرته بل المراد انه لا يكون به مخالفا لا يكون غاصبا فلا يتخرج المال عن كونه في  
 يده امانة أبو السعود (قوله ونسبة) النسبة بالهمز والناس اسماء التاخير ولو اختلفا في النقد  
 والنسيئة فاقول للمضارب في المضاربة وللموكل في الوكالة كما مر متنا في الوكالة (قوله متعارفة)  
 احترز به عما اذا اع الى اجل طويل زليحي اي كنهين في عرفنا أو اجل لم بعده عقد التجار  
 كعشرين سنة كما في الدرر وانما جازله النسبة لانه عسى لا يحصل له الربح الا بالنسيئة حتى لو  
 شرط عليه البيع بالنقد لا يجوز له ان يبيع بنفسية وفي شرط النسبة يجوز له ان يبيع بالنقد وفي  
 الهندية عن المسوط طالوا وهذا اذا باعه بالنقد بمثل قيمته أو أكثر أو بمثل ما سمي له من الثمن فان  
 كان بدون ذلك فهو مخالف ولو قال لا تبعه ما كثر من ألف فباع باكثر جاز له خيرا صاحبه كذا في  
 الحاوي \* لو كانت المضاربة مطلقة فخصها رب المال بعد عقد المضاربة بنحو أن قال له لا تبع  
 بالنسيئة أو لا تشتري قيقا ولا طعاما أو لا تشتري من فلان أو لا تسافر فان كان التخصيص قبل ان  
 يعمل المضارب أو بعد ما عمل فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال ناضجا جزئيا فيه وان  
 كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يصح وكذا لو نهى عن السفر ففي الرواية التي  
 علمت السفر في المضاربة المطلقة ان كان المال عرضا لا يصح منه كذا في فتاوى قاضيتان فاذا  
 اشترى بعض المال شيئا ثم قال لا تعمل به الا في الخنطة لم يكن له ان يشتري بالباقي الا الخنطة فاذا  
 باع ذلك الشيء وصار نقد لم يشتريه الا الخنطة كذا في الحاوي انتهى (قوله والشراء) اي نقدا  
 أو نسيئة بغبن يبيع فلو اشترى بغبن فاحش مخالف وان قال له اعمل برأيك كما في الأخيرة  
 والاطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل أحد لكن في النظم انه لا يتجر مع امرأته وولده الكبير  
 العاقل والدة عنه خلافا لهما ولا يشترى من عبده المأذون وقيل من مكانته بما لا تنافي  
 فيه متنا (قوله والتوكيل) لانه دون المضاربة وجزء من المضاربة تتضمن الاذن به (قوله  
 بهما) اي بالبيع والشراء (قوله والسفر برا وبحرا) الا ان ينه عنه نصا مطلقا على الاصح كما في  
 الظهيرية وفي الخاتمة له ان يسافر وهو قول أبي يوسف كما في المقدمة وفي التمهاتني ولا يسافر سقرا  
 مخوفا ينبغي عنه الناس في قوتهم قال الرحبي وله السفر برا وبحرا اي في وقت لا يغلب فيه

أوزمان أنواع (المبيع)  
 ولو فاسدا (تقد ونسبة)  
 متعارفة والشراء والتوكيل  
 بهما والسفر برا وبحرا

الى هي مقيدة بما ادعى المدعي مدعى الفساد مدعى الفساد استحقاق مال على نفسه كما في الخيانة  
 يكون القول قوله كما قدمناه من الذخيرة وحينئذ لا صحة لقول المصنف فالتقول للمضارب  
 والاصواب فالتقول لرب المال لانه المدعى للفساد لا يدفع بدواه الفساد استحقاق مال عن نفسه  
 وحينئذ يثبت الاستنباء ولا وجه لما قيل ان القول في هذه الصلوة قول مدعى الصحة حيث كانت  
 القاعدة مقيدة بما ذكرناه اهـ كلام الحموي فلما كان في كلام الاشياء ما يقتضي عدم صحة  
 الاستنباء على ما ذكره المصنف وافقنا في الخيانة والذخيرة ابرهانية في الفصل الرابع عشر  
 منها من المضاربة ونحوها للاصواب حيث قال فالتقول للمضارب والاصواب فالتقول لرب المال  
 على ما ذكره الحموي مستند العبارة الذخيرة التي نقله عنها قال الشارح وما في الاشياء فيه اشتباه  
 فلا يحرر ما يكشف ذلك الاشتباه والذي نقله الحموي عن الذخيرة هو ما ذكره في البيوع في الفصل  
 العاشر وهو ان ما ذكر في عبارته كان نقله عنه ما ذكره قال المضارب لرب المال شرطت لي نصف الربح  
 الا عشرة ورب المال يدعي جواز المضاربة بان قال شرطت لك نصف الربح وقد صرح صاحب  
 الذخيرة في كتاب المضاربة بانه لو قال المضارب شرطت لي نصف الربح وزيادة عشرة ان القول  
 فيه للمضارب وعلمه بان رب المال يدعي شرطاً لانه لو كان يوجب فساد العقد فلا يتقبل كما تقدم في  
 عبارته فلا يتم ما قاله المحقق الحموي لمجرد تعديل صاحب الذخيرة مع نفسه ان الحكم خلاف ذلك  
 ولا سيما ان ما ذكره الفقيه في غير بابها فالحق ما جرى عليه في المنع نابل (قوله وما في الاشياء)  
 من قوله القول قول مدعى الصحة الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال  
 المضارب الثلث فالتقول للمضارب كما في الذخيرة اهـ (قوله فيه اشتباه) فانه ظن ان الفرع  
 خارج عن القاعدة مع انه داخل فيها لاننا جعلنا القول فيه مدعى الصحة وهو المضارب المدعى  
 وقوعها بالثلث فلا يصح قوله الا اذا قال رب المال الخ كذا في المنع وذكره نحو بينه الشيخ صالح  
 في حاشيته علموا وحينئذ فلا وجه لما ذكره الحموي في حل هذه العبارة ونصه قوله أي صاحب  
 الاشياء القول مدعى الصحة ليس هذا على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا لم يدفع مدعى الفساد  
 بدعوى الفساد استحقاق مال عن نفسه كما اذا ادعى المضارب فساد العقد بان قال رب المال  
 شرطت لي الربح الا عشرة ورب المال يدعي جواز المضاربة بان قال شرطت لك نصف الربح  
 فالتقول قول رب المال لان المضارب بدعى الفساد لا يدفع استحقاقا عن نفسه لان المستحق  
 على المضارب منافعه والمستحق على رب المال جزء من الربح وانه عين المال والمال خير من  
 المنفعة والاحتشاق بعوض هو خير كالاحتشاق فلم يكن المضارب بدعى الفساد ادفعاً عن  
 نفسه استحقاقاً فلا يتقبل قوله ورب المال اذا ادعى فساد المضاربة بان قال للمضارب شرطت  
 لك نصف الربح الا عشرة والمضارب ادعى جواز المضاربة بان قال شرطت لي نصف الربح  
 فالتقول لرب المال لانه بدعى الفساد يدفع عن نفسه استحقاقاً فمال لان ما يستحق لرب المال  
 من منفعة المضارب وما يستحق على رب المال عين مال وهو خير من الربح والعين خير من المنفعة  
 وان كان كذلك كان رب المال بدعى الفساد ادفعاً عن نفسه استحقاقاً فزيادة المال فكان  
 القول قوله كذا في الذخيرة (قوله في المطلق) يسكون الطاء المهملة كان يقول دفعت لك  
 هذا المال مضاربة ولم يرد عليه (قوله التي لم تقيد بمكان) الما لم يقيد في البلاد فليس له أن يسافر

وما في الاشياء فيه اشتباه  
 فافهم (وعلمك المضارب في  
 المطلق) القلم تقيد بمكان

بان شرط العمل على رب المال شرط ليس بواحد منهما فلم يطرد هذا الضابط الكلّي (أقول)  
 دفعه على مناسقه المصنف ظاهر لانه ذكر هذا الشرط اولاً واتى بالضابط الكلّي بعده فيحصل  
 على غير هذا الشرط بقربة المقابلة. واما على ما هو ترتيب صاحب الهداية حيث أخذ ذكر هذا  
 الشرط عن ذلك فيكون مخصوصاً به بل يكون بمنزلة الاستثناء به عنه ونظائره أكثر من أن  
 تحصى كما لا يخفى على من تدرب هذا وابعض الشرع هنا جواب عنه وابعضهم اعترض عليه  
 ولذلك تركا وما ذكرناه أولى وما يقال في دفع الاعتراض من أن الشرط الذي يوجب بهالة  
 الربح ليس فساد المضاربة بمقارنة شرط فاسد بل لانعدام صحته وهو معلومية الربح وكذا  
 فسادها بشرط العمل على رب المال ليس لكونه شرطاً فاسداً بل لتفنيته انتفاء شرط صحة  
 المضاربة وهو تسليم المال الى المضارب (أقول) كون كل من هذين الشرطين متغيراً على شرط  
 من الشروط السبعة لا يتسع ورود ذلك الشرط على هذا الضابط الكلّي لانه في بيان الشرط  
 المفسد وغيره المفسد والفرق بينهما (وأقول) الامر أقرب من ذلك كما يقال هذه الكمية غير  
 صحيحة ويترادف فيما يفسد المضاربة اشتراط العمل الخ تأمل (قوله يفسدها) فلا تعامل أجبر مثل  
 عمله لانه لم يرض بالعمل بخلافه لا دليل الى المسمى الشرط للفساد فيضار الى آخر المثل ضرورة  
 والربح لرب المال لانه تمام ملكه دور (قوله والا) أي والا يكره واحد منهما أي لم يوجب  
 ان شرط جهة الربح ولا قطعاً في النمرة بطل الشرط كاشتراط الخسران على المضارب وكذا  
 على رب المال أو عليهما كافي التحففة (قوله وصح العقد اعتباراً بالوكالة) لان الخسران جزء  
 هالك من المال فلا يجوز أن يلزم غير رب المال لكونه شرطاً زائداً لا يوجب قطع النمرة في الربح  
 والجهة فيه لا فساد المضاربة لانها لا تفسد بالشرط والفسادة كالتوكلة ولان صحته انتزعت  
 على القبض فلا تبطل بالشرط كالهبة دور (قوله ولو ادعى المضارب فسادها) الاخصر الاوضح  
 أن يقول والقول لمدعي الصحة منهما (قوله الاصل أن القول لمدعي الصحة في العقود) فبده في  
 الأخيرة بما اذا اتحد العقد أمالوا اختلف العقد فالقول لرب المال اذا اتفقا على ما يكتفي الصحة  
 المضاربة وادعى رب المال شرط الزيادة لوجب فساد العقد فلا يقبل ويانه انه لو ادعى المضارب  
 اشتراط ثلث الربح وادعى رب المال استثنائاً عشرة منه فالقول لرب المال لان المضارب يدعي  
 صحة المضاربة ورب المال يدعي الاجارة الفاسدة وهم مختلفان فصار كالأقرب بالاجارة الفاسدة  
 وادعى الاشتراط الصحيح منه كان القول لرب المال لاختلاف العقدين المال وادعى المضارب  
 ان الشرط ثلث الربح وادعى رب المال الثلث وعشرة دراهم كان القول للمضارب لانه يدعي  
 شرطاً زائداً لوجب فساد العقد فلا يقبل قوله كافي البيع اذا اتفقا عليه وادعى أحدهما  
 أجل مجهول لا يوجب فساد العقد وأنكر الاشتراط بخلاف قوله اشتطت لثالث الربح الا عشرة  
 لان هاتك الاتفاق على ما يكتفي الصحة العقد لان الكلام المقترون بالاستثناء تكلم بما وراء  
 المستثنى وذلك مجهول يقع صحة العقد (قوله ولو فيه فسادها) لانه يمكن ان لا يظهر ربح الا  
 العشرة فاستثنوا ما مؤدى الى قطع النمرة في الربح (قوله الا اذا قال رب المال شرط لثالث  
 الربح) قبل عليه لا يظهر استثناء هذا الفرع من القاعدة لان رب المال يدعي الفساد والمضارب  
 الصحة والقول لمدعيها فهو داخل تحت القاعدة كما لا يخفى (أقول) ليست القاعدة على إطلاقها

يفسدها والابطال الشرط  
 وصح العقد اعتباراً بالوكالة  
 (ولو ادعى المضارب فسادها)  
 فاقول لرب المال وبعبارة  
 (فلا مضارب) الاصل ان  
 القول لمدعي الصحة في  
 العقد هو الا اذا قال رب  
 المال شرط لثالث الربح  
 الا عشرة وقال المضارب  
 الثالث فاقول لرب المال  
 ولو فيه فسادها لانه يمكن  
 زيادة يدعيها المضارب خاتمة

على المسمى لانه معلوم من جملة ما يحصل به له اه أبو الهود وانما تكون اجارة فاسدة اذا  
فسدت ان لم يبين مدة معلومة اطلاقا ينبغي أن يكون اجيرا خاصا فيستحق بتسليم نفسه في  
المدة كما هو حكم الاجير الخاص والراجح (قوله) وكون نصيب كل منهما معلوما عند العقد لان  
الربح هو المعقود عليه وجهانته تجب فساد العقد اه درر (قوله) فسدت لانها  
شرطان لاقتضاءهما العقد قال في التاخرية وما لا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فساد المضاربة  
فخوان بشرط ان تكون الوضعية علميا وفي الفتاوى العتبية ولو قال ان الربح والوضعية  
بيننا لم يجوز وكذا لو شرط الوضعية او بهضمها على المضارب فسدت وذكر الكرخي ان الشرط  
باطل واتصح المضاربة اذا شرط فيه نصف الربح وفي الذخيرة ذكر شيخ الاسلام في أول المضاربة  
ان المضاربة لا تقتضي الشرط الفاسدة واذا شرط للمضارب ربح عشرة فسدت لانه شرط  
فاسد لانه شرط تقتضي به الشراكة في الربح اه (قوله) يوجب جهالة في الربح) كما اذا شرط له  
نصف الربح أو ثلثه أو ربعه أو التريدينية حاجي يعني ذكر مجموع الثلاثة بطريق التردد  
لاقتضاء التريدينية الربح (قوله) أو يقطع الشراكة) كالشرط لاحد من ادراهم مسماة حاجي  
وأورد الاكل بشرط العمل على رب المال فانه يفسدها وليس بواحد منها ما واجب بان المراد  
بالفساد ما بعد الوجود وهي عندنا شرط ذلك لم توجد المضاربة أصلا اذ حقيقة مقتضى أن يكون  
العمل فيها من طرف المضارب وفي المقدسي قال الزبي غيرة فلا صل كل شرط يوجب  
جهل الربح أو قطع الشراكة فسد وما لا فلا قال الاكل بشرط العمل على رب المال لا يفسدها  
وليس بواحد منها ما لم يطرد والجواب أنه قال وغيرة ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسدها  
واذا شرط العمل عليه فليس ذلك مضاربة وسبب الشيء عن المعلوم صحيح يجوز أن تقول زيد  
المعلوم ليس يصير وقوله بعد بشرط العمل على المالك فسد من معناه مانع من تحققه قال  
بعض المحققين مضمونه وان لم يكن فاسدا في نفسه لانه مفسد لما في المقام لان معنى القسم  
الثاني من الاصل على ما سر جوابه هو ان غير ذلك من الشروط لا يفسد المضاربة بل تبقى صحيحة  
ويبطل الشرط وقد أشار اليه المصنف بقوله كاشتراط الوضعية على المضارب وقد كان اعترف  
به أولا حيث قال ولما كان من الشروط ما يفسد العقد ومنها ما يبطل في نفسه وتبقى المضاربة  
صحيحة أراد أن يشير إلى ذلك بما رجح فيقال شرط الخ ولا شك ان المضاربة لا تدرج في هذا  
المعنى اه ما في المقدسي وبعبارة الدرر كذا أن يفسد المضاربة كل شرط يوجب جهالة  
الربح كما لو قال لث نصف الربح أو ثلثه أو ربعه لما سر ان الربح هو المعقود عليه فجهالة  
تفسد العقد وغيره لا أي غير ذلك من الشروط الفاسدة بل يبطل الشرط كاشتراط التمسر  
على المضارب فانه لا يقطعها وهو على رب المال قال المولى عبد الحليم قوله كما لو قال لث نصف  
الربح أو ثلثه أو ربعه ولم يعين واحدا من هذه الكسور والاعداد وفي بعض النسخ أو بشرط  
ان يدفع المضارب داره الى رب المال له كنه أو أرضه سنة البرعها وهو الموافق لما في شرح  
الهداية قوله وغيره أي غيرة كل شرط يوجب جهالة الربح أو غير كل شرط يوجب قطع الشراكة  
في الربح أو جهالة لا يفسد ذلك من الغير من الشروط الفاسدة عقد المضاربة بل يبطل الشرط  
وتبقى المضاربة صحيحة هذا والمعنى من سوق الكلام ومقتضى الكلام ولكن اعترض عليه

(وكون نصيب كل منهما معلوما) عند العقد ومن شرطها كون نصيب المضارب من الربح في لو شرط له من رأس المال أو منه ومن الربح فسدت وفي الجلالة كل شرط يوجب جهالة في الربح أو يقطع الشراكة



للترتيب فلا يكون ما ذونا بالمال - مل الإبهام - قد قبض السكك بخلاف النساء والواد ولو قال قبض  
 دقيقه - مل به مضاربة لا يصح ما ذونا ما لم يقبض السكك بحر أي فلو عمل قبل أن يقبضه  
 كانه من ويحت فيه بان القول بان التاه كالأوفى هذا الحكم نظر لان تم تقيده الترتيب والتماخي  
 والقاه تقيده الترتيب والترتيب فينبغي أن لا يثبت الاذن فيه ما قبل القبض بل يثبت عقوبته  
 بخلاف الوارقات المطابق للمع من غير تعرض لمقارنته ولا ترتيب وعليه عامة أهل اللغة وأئمة  
 الفتوى نأمل (قوله جاز) لان هذا لو قبض بالقبض واضافة للمضاربة الى ما بعد قبض الدين  
 وذلك جاز بخلاف ما اذا قال اعمل بالدين الذي لي عليك حيث لا يجوز للمضاربة لان المضاربة  
 توكيل بالشراء والتوكيل بالشراء بدين في ذمة الوكيل لا يصح حتى يبيع البائع أو المبيع  
 عند أبي حنيفة فبطل التوكيل بالشركة حتى لو اشترى كماله أمور وكذا لا يصح التوكيل  
 بقبض ما في ذمة نفسه فلا يتصور المضاربة فيه وعندهما يصح التوكيل بالشراء بما في ذمة  
 الوكيل من غير تعيين ماذ كزناحي ~~يكون مشترا لا~~ كمن المشتري عرض فلا يصح  
 المضاربة بما في ما يباهاه زبالي (قوله ذكره) لانه اشترط لنفسه منفعة قبل العقد  
 ويظهر هذا في المسئلة التي بعد قوله ولو قال اشترى عبد الله ثوبا خ هذا بفهمه لو دفع رضا  
 وقال له بعه واعل بنفذه مضاربة انه يجوز بالاولى كما ذكرنا وقد أوضحه الشرح وهذه حيلة لجواز  
 المضاربة في العروض ٤ وجب له أخرى ذكرها الخصاص أن يبيع المتاع من رجل بشئ به  
 ويقبض المال فيدفعه الى المضارب مضاربة ثم يشتري هذا المضارب هذا المتاع من الرجل الذي  
 ابتاعه من صاحبه ط (قوله يجنبني) ومنه في البحر (قوله) وكون رأس المال عينا أي معينا  
 وليس المراد بالمال بين العرض (قوله كما بسط في الدرر) حيث قال فيه لان المضارب أمين ابتداء  
 ولا يتصور كونه أميناً فيباع عليه من الدين فلو قال اعمل بالدين الذي بعتك مضاربة ببالفصل  
 يجوز بخلاف ما لو كان له دين على الثالث فقال اقض مالي من فلان واعل به مضاربة حيث يجوز  
 لانه أضاف المضاربة الى زمان القبض والدين فيه يصح بيعه ما هو يصلح أن يكون رأس المال  
 اه وهو كالذي قدومه في الدين قريما وذ كرفيه تفصيلا كما هنا بان هذا اذا كان ديناً على المضارب  
 أمالو كان على غيره جاز ذكره لان ما كان على الغير بقبضه يصح بيعه فتنفع المضاربة عليه لا على  
 الدين كما صحت فن قال انه مكررم مع مائة قدم فوهم انه مقدم متنا ومن قال انه موهوم للاطلاق  
 أي فوهم انه لا فرق أن يكون الدين على المضارب أو على الاجنبي وقد علمت الجواب ان ما على  
 الاجنبي يصح بيعه بقبضه فلم يقع العقد على الدين بل على العين المقبوضة (قوله) وكونه مسالماً  
 الى المضارب لان المال في المضاربة من احد الجانبين والعمل من جانب الآخر فلا ينحصر  
 المال للأهل ليعتبر في التصرف منه ولان المال يكون أمانة عنده فلا يتم الا بالانسان المبيع  
 كالوديعة فلو شرط للمال ان يعمل مع المضارب لا يجوز المضاربة لانه شرط منع من التسليم  
 والتخليه بين المال والمضارب سواء كان المال ماعقلاً أو لا كالاب والوصى اذا دفع مال الصغير  
 مضاربة ونشط عمل بكأى الصغير مع المضارب لا تصح المضاربة وفي المسئلة في شرط عمل  
 الصغير لا يجوز وكذا أحد المتأخرين أو بشرى العنان اذا دفع المال مضاربة وشرط عمل  
 صاحبه فسد العقد تاتخايسة ولو شرط أن يكون المال كل ايله عند المالك فسدت المضاربة

٤ مطلب  
 حيلة جواز المضاربة  
 في العروض

جاز ذكره ولو قال اشترى عبد  
 الله ثوبا ثم بعه مضارب  
 بتمته ففعل جاز كقوله  
 انما صاب أو مودع أو  
 مستبضع اعمل عاني يدك  
 مضاربة بالنصف جاز يجنبني  
 (وكون رأس المال عينا  
 لا ديناً) كما بسط في الدرر  
 (وكونه مسالماً الى المضارب)

قوله فلان يخلص الخ هكذا  
 بالاصل والبحر اه

فهو بينهما على الشرط لان ابتداء هذا ليس بضاربة بل هو توكيد لبيع الامتعة ثم اذا صار  
 الثمن من النقود فهو دفع مضاربة بعد ذلك فلم يضمن اولاً لانه أمين بحق الوكالة ثم صار مضارباً  
 فاستحق الشرط جواهر القتاوى (قوله كما سر في الشركة) من أنهما الانفع متواضعة وعسانا  
 بغير التقدين والثلوس المتافقة والتبر والنقرة ان جرى التعامل بهما (قوله وهو معلوم  
 للعاقدين) اثلاً لبقائه في المنازعة ولو مضاعاً في التنازع الثانية واذا دفع ألف درهم الى رجل وقال  
 نصفها عليك قرض ونصفها عليك مضاربة بالنصف صح وهذه المسئلة نص على ان قرض المشاع  
 جائز ٣ ولا يوجد هذا رواية الالهنا واذا جاز هذا المقد كان لكل نصف حكم نفسه وان  
 قال على ان نصفها قرض وعلى ان تعمل بالنصف الاخر مضاربة على ان الربح كله لى جاز  
 ويكره لانه قرض جرم منقعة وان قال على ان نصفها قرض عليك ونصفها مضاربة بالنصف  
 فهو جائز ولم يذكر اكرامية هنا في المشايخ من قال سكوت محمد عنهما فادابا على انهما اتفهما  
 وفي الثانية قال على ان تعمل بالنصف الآخر على ان الربح لى جاز ولا يكره ان ربح كان بينهما  
 على السواء والوضعة عليهم لان النصف ملكه بالقرض والاخر بضاعة في يده وفي الخبر يكره  
 ذلك وفي المحيط ولو قال على ان نصفها مضاربة بالنصف ونصفها هبة لك وقبضها غير مة وممة  
 فالهبة فاسدة والمضاربة جائزة فان ذلك المال قبل العمل او بعده من النصف حصه الهبة  
 فقط وهذه المسئلة نص على أن المقبوض يحكم الهبة الفاسدة مضبوط على الموهوب لانه انتهى  
 ملكه وان تمامه فيه فيحفظ فانه مهم وهذه الاخيرة ستأتي قبيل كتاب الايداع فرياً من أن الصحيح  
 انه لا ضمان في حصه الهبة ايضاً لان الصحيح ان الهبة الفاسدة تملك بالقبض اهـ لكن فيه ان  
 الواهب سلب الموهوب له على قبض ماله في الهبة المذكورة فكيف يضمن وقد أوضح الجواب  
 عنه في نور العين بان الهبة الفاسدة تنقلب عقد مة مة فكون كافقوض على حكم البيع  
 الفاسد وهو مضبوط اهـ وقوله فان ربح كان بينهما على السواء أى ربح جميع الاثاب بدليل  
 التعامل المذكور ولا يشك كل هذا على قولهم ان الشرط الموجب انقطاع الشركة بقسدها لى  
 المضارب بل لانا نقول ما في الصورة المذكورة بحق نصف الاثاب هو بضاعة لا مضاربة تأمل (قوله  
 وكفت فيه) أى في الاعلام مخ (قوله الاشادة) كما اذا دفع لرجل دراهم مضاربة وهو لا يعرف  
 قدرها فانه يجوز فيكون القول في قدرها وصفت المة مضارب مع عينه والبيئة لاه المال أى اذا أشار  
 اليها بالثبته في المنازعة لى الدرر (قوله والبيئة لاه المال) أى لو ادعى رب المال انه دفع اليه  
 الثمين وقال المضارب الفاسدة وأدعى رب المال انها يرض وقال المضارب سود قاله القول  
 للمضارب بيمينه لانه مشكور والبيئة لرب المال لانه مدع (قوله لم يجز) لان المضارب أمين ابتداء  
 ولا يتصور كونه أميناً فيما عداه من الدين أى لانه لا يبرأ الا بتسليمه له به ويكون الربح  
 للمشتري في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد الربح لرب الدين ويعبراً المضارب عن الدين  
 كذا في الثانية عن العزيمة قال في البحر وأما المضاربة بدين فان كان على المضارب فلا يصح  
 وما اشتراه له الدين في ذمته اهـ والاوجه تاخير هذا عند قوله وكون رأس المال عينا لا ديناً  
 بطر بقى التقرير عليه كما فعل صاحب الدرر (قوله وان على ثالث) بان قال قبض مالى على فلان  
 ثم اعلم به مضاربة ولو لم يقل قبل أن يقبض الشكل ضمن ولو قال فاعمل به لا يضمن وكذا بالاولان ثم

٣ مطلب  
 قرض المشاع جائز

كأمر في الشركة (وهو  
 معلوم) للعاقدين (وكفت  
 فيه الاشارة) والقول  
 في قدره وصفت لاه مضارب  
 بيمينه والبيئة لاه المال  
 وأما المضاربة بدين فان  
 على المضارب لم يجز وان  
 على ثالث

سماعة عن محمد انه ضامن للمال فقبل المذكور في الكتاب قول أبي حنيفة وهو يشاء على  
 اختلافهم في الاجبة المشتركة اذا تلف المال في يده من غير ضمه وعندهم اه وضامن اذا هلك في  
 يده بما يمكن التصرف عنه وكذلك في كل مضاربة فاعدة كذا في الميسر (قوله كالمالك بضاعة)  
 هو ان يعمل له تبرعا (قوله فيكون وكلامه تبرعا) أي بعمله حيث لم يثبت له ثمن من الربح  
 (قوله اقله نمره) أي القرض بالنسبة للهبة فجعل قرضه لم يجعل له ثمنه لكن فيه اختصار مخ  
 وكان عليه ان يقول قرض لا هبة اقله نمره قال في التبيين وانما صار المضارب مستقرا  
 بالشرط كل الربح لانه لا يستحق الربح كله الا اذا صار رأس المال ملكا له لان الربح  
 فرع المال كالتبرع والتجور كالولد للاب وانما شرط ان يكون جميع الربح له فقد (ملكه جميع  
 رأس المال مقتضى وقضيته ان لا يرد رأس المال لان القليل لا يقتضي الرد كالهبة لكن  
 لفظ المضاربة يقتضي رد رأس المال بخلافه فلهذا قرضه لا يشمله على الممنوعين عملا به ما ولا ان  
 القرض ادنى التبرع لانه يقطع الحق عن العين دون البدل والهبة تقطعه عنهم ما فكان أولى  
 له كونه أقل ضررا اه (قوله سبعة) بضم قوله ومن شرطها (قوله كون رأس المال من  
 الاثمان) أي الدراهم والدنانير عندهما بالفلوس الناقصة ٢ ولودفع له عرضا وقال له به  
 واعمل مضاربة في ثمنه بفراهم او دنانير فتصرف صح ذكره مكن فيه مخالفة لما في  
 القهستاني من الكبرى ونصه في المضاربة بالتبرع واثبات وعن الشيخين انه انصح بالفلوس  
 وعند محمد لا تنصح وعليه الفتوى اه وانما جاز في مسئلة عن الثوب لان المضاربة ليس فيها  
 الاتوكل واجازة لكل ذلك قابل للاضافة على الانفراد فكذا عند الاجماع كافي الزباني  
 وانما اشترط كون رأس المال من الاثمان لانهم اشركوا عند حصول الربح فلا بد من مال تنصح به  
 الشركة وهو الدراهم والدنانير والتبرع والفلوس الناقصة اه منع وجوازه بالتبرع ان كان رابحا  
 والافق هو كالعروض فلا يجوز المراجعة عليه الا اذا بيعت العروض فصارت تقودا فانها  
 تنقلب مضاربة وكذلك السبكي والوزني لا ينصح ان يكون رأس المال عندنا خيلا فلا قال أبي  
 ابي كافي انه يابى وكفى تسكله الدبري وماتله البعض انه عند مالك تنصح بالعروض لا يكاد  
 يصح وانما المنقول عن ابن أبي ليلى انه يجوز بكل مال وعليه كلام السكاكي انتهى وقد في الدرر  
 بالفلوس الناقصة ايضا قال في الهندية والفتوى على انه يجوز بالفلوس الناقصة كذا في  
 التاترخانية نافلا عن الكبرى ولا يجوز بالذهب والفضة اذا لم تكن مضروبة في رواية الاصل  
 كذا في فتاوى قاضيان وفي الكبرى في المضاربة بالتبرع واثبات في كل موضع يروج التبرع  
 رواج الاثمان تجوز المضاربة كذا في التاترخانية والميسر والبدائع وتجوز الدراهم  
 البنجرية والزوف ولا يجوز بالسيوف فان كانت المستوفة تزوج فهي كالفلوس كذا في فتاوى  
 قاضيان وفي الحامدية سئل فيما اذا دفع زيد اعمرو بضاعة على سبيل المضاربة وقال اعمرو  
 بهاهو هو ما ربح يكون بينهما ثلثة قباعا وخبرني فاعلم المضاربة غيرة محضه واعلم وجر  
 مشه لا بلا زيادة على المشروط اه رجل دفع لآخر اتمعة وقال بهاهو واشترى بها ما ربح  
 فبينما نصفين فخره فلا خسران على العامل واذا طلب صاحب الامتعة بذلك فقصالحا على ان  
 به طبعه العامل اياه لا يزمه ولو كفل انسان يبدل الصلح لا يصح ولو عمل هذا العامل في هذا المال

٢ مطلب  
 لا تنصح المضاربة بالفلوس  
 المكسدة

كله (للمالك بضاعة) فيكون  
 وكلامه تبرعا (ومع شرطه  
 للعامل قرض) اقله  
 ضرره (ومشروطها) أمور  
 سبعة (كون رأس المال  
 من الاثمان)



الصيغة تنفع دسرة والفاسدة تنفع دسرة بالاجارة فتعبر بالاجارة الصيغة عند ايقاع العمل ورد  
 صاحب اليمين - باعتبار فاسدة المضاربة بصحتها اولى من جعلها اجارة لانها وضمان  
 يكون للعامل جزء من الربح لو حصل وبالحرم ان لم يحصل ولم يرض رب المال ان يكون في ذمته  
 شيء في مقابلته فاجابه يكون ايجابا بغير دليل فهدم الاصل الضعيف اولى من الغاء التعديل  
 الصحيح هذا (قوله بلا زيادة على المشرط) أي المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة وقد صرح  
 وهذا فيما اذار مخرج والا فلا تنفع حتى الزيادة ولا يكون له اجر ما لم يرض أو يكن الفاسد بسبب  
 تسمية دراهم معينة للعامل لانه لم يرض حينئذ بالحرم ان يعدم الربح تأمل (قوله خلافا  
 لحمد) فيه اشعار بان الخلاف فيما اذار مخرج وما اذا لم يرض فاجر المثل بالغاما بالغ لانه لا يمكن  
 تقدير نصف الربح المعلوم كما في القسولين لكن في الواقع ما قاله أبو يوسف مخصوص بما  
 اذار مخرج وما قاله محمد بان له اجر المثل بالغاما بالغ فيما هو اعم ذكره الشئ واقاد في الشرع بلاية  
 نقلا عن التبيين وشرح الجمع والخلاصة ان وجوب اجر المثل مطلقا قول محمد ومعنى الاطلاق  
 ربح أو لم يربح زاعدي المسمى أولا وعند أبي يوسف يجب ان يربح والا فلا ولا يجاوز المشرط  
 اهـ وحينئذ فيكون مشى في وجوب الاجر مطلقا على قول محمد ومشى في عدم مجاوزة المشرط  
 على قول أبي يوسف فاصل ما قاله أبو يوسف مخصوص بما اذار مخرج وما قاله محمد بان له اجر  
 المثل بالغاما بالغ فهو اعم كما ذكرنا (قوله الا في وصي اخذ مال يتيم مضاربة الخ) ظاهره ان  
 الوصي ان يضارب في مال اليتيم يجوز من الربح وسواء في بيانه في التروع وكلام الزبلي فيه  
 اظهر واقاد الزبلي اي ايضا ان الوصي دفع المال الى من يعمل فيه مضاربة بطريق النيابة عن  
 اليتيم كايه أبو السعد قال في احكام الصغار الوصي يملك اخذ مال اليتيم مضاربة فان اخذ  
 على ان له عشرة دراهم من الربح فهذا مضاربة فاسدة ولا جبر له وهذا ممكن لان المضاربة متى  
 فسدت تنفع دسرة فاسدة فيجب اجر المثل ومع هذا قال لا يجب لان حاصل هذا راجع الى ان  
 الوصي يؤجر نفسه لليتيم وانه لا يجوز اهـ ومنه يعلم ان الاستثناء الذي ذكره ليس في عبارة  
 الكتاب المذكور وانه اسقط من عبارته ما به يتضح الحكم المذكور وفي البراز به بعد ان  
 ذكر الاشكال الذي ذكره في جامع احكام الصغار قال والجواب انه قد برهن على ان المنافع  
 غير متمومة وانه الاصل فيها فلزم الاجر لزم ايجاب النجوم في غير المقوم نظرا الى الاصل  
 وانه لا يجوز في مال اليتيم والصغير والتدوم باعده الصحيح بالنصوص الدالة عليه والنص لم يرد  
 في الفاسد والوارد في الصحيح لا يكون واردا في الفاسد حتى في الفاسد غير اهـ ذكره الجوزي  
 (قوله كشرطه لنفسه عشرة دراهم) السكاف لا تنيل المضاربة الفاسدة حاي (قوله فلا شيء  
 له) لانه من باب ايجار الوصي لنفسه لليتيم وهو لا يجوز كما ذكرنا (قوله فهو استثناء من اجر  
 عمله) لاحاجة اليه لان المصنف دفع الایام الذي وقع فيه بقوله فلا شيء له وذلك لانه يمكن ان  
 يكون استثناء من قوله بل له اجر مثله او من قوله بلا زيادة والمؤلف قصد التوضيح (قوله  
 والفاسدة لاضمان فيما) لان الفاسد من العقود باخذ الحكم من الصحيح منه ولانه عين في يد  
 اجمعه ولو تلف بعد العمل فله اجر مثله وقبل هذا عند أبي حنيفة وعندهما بعض اذا تلف في  
 يده يمكن التكرار اهـ وفي النهاية والمضاربة الفاسدة غير مضمونة بالهلاك وذكر ابن

(بلا زيادة على المشرط)  
 خلافا لحمد والثلاثة (الا)  
 في وصي اخذ مال يتيم  
 مضاربة فاسدة (كشرطه  
 لنفسه عشرة دراهم فلا  
 شيء له) في مال اليتيم (اذا  
 عمل) استثناء فهو استثناء  
 من اجر عمله (و) الفاسدة  
 (لا ضمان فيها) أيضا  
 (كعجبة) لانه أمين (ودفع  
 المال الى آخره) بشرط  
 (الربح)

يقدر أحدهما بهد ان شرط عليهما كما هو مقتضى عقد الشركة ويكون الربح بينهما على حسب الشرط لان كلامه هو ما وكل بهما بهد عن صاحبه فيقع شراكلهما بالاصالة عن نفس المباشرة وبالوكالة عن شريكه لان الشركة تنضمها ويكون الربح على حسب الشرط كما تقدم في بابها (قوله ونوكل مع العمل) حتى يرجع بمالحته من العهدة عليه من كالمورد على المضارب بالعيب ولم يوجد ما يؤديه فادى من مال نفسه يرجع الى الرب المال هذا ما ظهر على المضارب بنفسه ولم يوجد ما يؤديه فادى من مال نفسه يرجع الى الرب المال هذا ما ظهر على وكما يجي من قوله شري عبد الله او هلك الا ان قبل تقدم دفع المالك غنمه ثم ربحه يعني يرجع المضارب بالثمن على المالك (واقول) هذه الوكالة تنمية لكافي وكالة في الشركة كما ذكرنا فاشملت وكالة بهما حول الجنس وجازت بخلاف الوكالة العارية فان المبيع لو وكالة بهما حول الجنس نحو التوكيل بشراؤوب ونحوه على ماهر (قوله وشركة ان ربح) لان الربح على مال المالك والعمل فيشترط ان فيه من (اقول) بل تكون شركة بهما دون الشركة الا ترى انه ليس لرب المال فيضها بهده ولو كانت وكالة لكان له نصها حينئذ واخذ البضاعة نعم استحقة انه لشي من المال وقوف على ظهوره والربح ولذا الوقتق عبد المضاربة لابقى ما لم يتحقق الربح تامل (قوله ونصبت ان خائف) اتعدي به على غيره من يكون ضامنا واستشكل فاضى زاده عد الغصب والاجارة من احكامها لان معنى الاجارة انما يظهر اذا قدمت المضاربة ومعنى الغصب انما يتحقق اذا خالف المضارب وكلا لاسرير نافض لاعتد المضاربة منافع الصمت فيكشف بصره أن يجعلا من احكامها وحكم الشيء ما يثبت به والذي يثبت بمنافيه لا يثبت به قطعا فان قلت قد صلحنا أن يكونا حكما لئلا ندفع لهما الا اركان والشروط المذكورة هنا للصحة فكذلك الاحكام على أن الغصب لا يصح حكما للفاسدة لان حكمها أن يكون للعامل اجر عمله ولا اجر للغاصب اه مختصرا ط ولاتنس ما قدمناه عند قوله بمال من جانب الخ (قوله وان اجاز الرب المال بهده) حتى لو اشترى المضارب مائتي عنده ثم باعه ونصرف فيه ثم اجاز الرب المال لم يجز من فيضمن بالغصب ويكون الربح بهده ما صار من ضمه وناعليه له ولكن لا يطيب له عندهما وعند الثاني يطيب له كالفاسد والمودع اذا تصير فاور بمخافته ما على الخلاف المذكور اه شلي عن الغاية وفي سرى الدين عن الكافي انه بعد الاجازة يكون كالمبيع يبيع بعض البضاعة ودية في يده واذا خالف فقلب الى الغصب ولو اجاز بهده اه وفيه مخالفة لما هنا كل المخالفة وينبغي اعتماد ما هنا ط بزيادة (قوله لصيرورته غاصبا بالخالفة) فيه تعديل الشيء بنفسه (قوله بل له اجر من عمل مطلقا) وهو ظاهر الرواية فهو مستثنى لانه لا يتحقق المسمى اهدم العصة ولم يرض بالعمل بمخا فافيجب اجر المنزل وعن أبي يوسف ان الربح فلاجر له وهو الصحيح لثلاثه القاسدة على الصحة شيئا عن ابن القرس على الهداية اه أبو السعود وفي الهداية وعن أبي يوسف اذا لم يرجع ليجب الاجر اعتبارا بالمضاربة الصحة اه اتفق الشراح على صحة هذا التعديل لان القاسدة يدونخذ حكمه من الصحيح من جنسه أبدا كافي البيع الفاسد ولكن تصدوا في الجواب عنه بهانه نعم كذلك اذا كان انعقاد الفاسد كانه قاعد الصحيح كافي المبيع وهذا ليس كذلك لان المضاربة

(ونوكل مع العمل)  
لصيرورته بصره (وشركة)  
ان ربح ونصبت ان خائف  
وان اجاز (رب المال)  
(بهده) لصيرورته غاصبا  
بالمخالفة (واجازة فاسدة)  
ان قدمت فلا ربح  
لاحتراب (حينئذ بل له)  
اجر من عمل (علمه مطلقا)  
ربح أولا

بخلاف خذ هذا الاثبات واشتهروا بالانصاف ولم يرد عليه فليس مضارباً بقول اجارة فاسد قوله  
 اجر مثله ان اشترى وانس له البيع الا باصر اه ويقول المضارب قبيل او ما يؤدى هذا  
 المعنى اه فاشترى زاده (قوله وكمها انواع) اي كنهها بانظار مختلفة قال الملا عبد الحليم  
 قوله وكمها انواع الاول اقول الثلاث ان يدرج في غيره ايضا فاولا الثاني والثالث وغيرهما  
 كما درج في قوله وبشرطه او عدد الانواع المذكورة كما هي ابداء على ان حكم الشيء ما يثبت به  
 ويثبتى عليه ولا خفاء في انه يراعى ذلك في كل حكم منها في وقته فلا يرد عليه ان معنى الاجارة  
 والغصب ناقض لعقد المضاربة مناصف اهصتها فكيف يحول حكم ان احكامها ومن هذا يظهر  
 حسن سبب المصنف في تحرير المتن حيث قال واما دفع المال الى المضارب بالانصاف والاقراض  
 لم يثبت على هذا العقد قبل بفتح فاعنه اول الامر كما لا يخفى اه (قوله لانها ابداء) لانه  
 قبض المال باذن مالكه لاي وجه المبادلة والوثيقة الى آخر ما قدمناه فربما لو حذف قوله  
 لانها ويكون قوله ابداء بدلا عما قبله ماضره وقوله ابداء ظاهره انما الاتي يكون في البقاء كذلك  
 مع انما تكون امانة فيه فحكمكم الابتداء او البقاء سواء فان قيل اراد ابداء حقيقة وهي  
 في البقاء امانة قلنا هذا غير ظاهر فتدبر ط قال الخبير الرمي سيأتي ان المضارب يملك ابداء  
 في الطاعة مع ما تقرر ان المودع لا يودع فالمراد في حكم عدم الضمان بالهلال وفي حكم  
 مخصوصة لاني كل حكم فتأمل (قوله ومن حبل الضمان الخ) ليست هذه حيلة في المضاربة  
 بل قد خرج العقد الى الشركة في رأس المال وكرار بلعي حيلة اخرى ايضا فقال واذا اراد  
 رب المال ان يضمن المضارب بالهلال يقرض المال منه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يبيع المضارب  
 كما في الواقات وذكر هذه الحيلة القهسية التي وفيه نظر لانها تكون شركة عنان شرط قيام العمل  
 على الاكثر ما لا يجرى بخلاف العكس فانه يجوز كما ذكر في الظاهر يربى في كتاب الشركة  
 عن الاصل للامام محمد تأمل وكذا في شركة البرازية حيث قال وان لاحده ما ألف ولا آخر  
 ألفان واشترى كل واحد من العمل على صاحب الاثني والربح انصافا جاز وكذا لو شرط الربح  
 والوضعية على قدر المال والعمل من أحدهما بغيره جاز ولو شرط العمل على صاحب الاثني  
 والربح انصافين لم يجرى الشرط والربح بينهما الاثني لان ذال انصاف شرط لنقصه بعض ربح  
 الاخر بغير عمل ولا مال والربح انصافا يفتقر بالعمل أو المال أو بالضمان اه ملخصا لكن  
 في مسألة الشارح شرط العمل على كل منهم ما لا على صاحب الاكثر فقط وهو صحيح سالم  
 من الفساد كما صرح به والحاصل ان المفهوم من كلامهم ان الاصل في الربح  
 ان يكون على قدر المال كما قدمناه عن البحر الا اذا كان لاحده ما عمل فيصبح أن يكون اكثر  
 ربحا بقابلية عمله وكذا لو كان العمل منهم ما يفتح التفاوت ايضا تأمل (قوله ثم يبيع بشركة  
 عنان) وهي لا يلزمها أن يكون الربح فيها على قدر المال فلهما أن يتنقلا على مناسفة الربح  
 ح (قوله على أن يعملا) ذكره لانه لو شرط العمل على أحدهما فسدت كما مر فيهما والفسد  
 اشترط عمل أحدهما لا الاطلاق (قوله ثم يعمل المستقرض فقط) أي طبيب نفس منه  
 لا بشرط عليه لان شرط الشركة أن يكون العمل عليه ما كما قال على أن يعملا لكن الشرط  
 انما هو اشترط العمل عليه ما لا يوجد منه ما فان العمل لا يتأق من اثنين عادة فبمعنى أن

توكمها انواع لانها  
 (ابداء ابتداء) ومن حبل  
 الضمان أن يقرضه المال  
 الادره انتم بفتح شركة  
 عنان بالدرهم وبما أفرضه  
 على أن يعملا والربح  
 بينهم ما يتم بعمل المستقرض  
 فقط فان هالك فاقه رض  
 عليه

أوعن انكار أو عن سكوت عيني (قوله وشرا عاقد شركه) قال في التمهيد ومن يحذو حذوه  
 انما دفع المال الى غيره ليمتصرف فيه ويكون الربح بينهما على ما شرط ورجع البرجندى هذا  
 التعريف وضعه صاحب التكملة بان المضاربة ليست الدفع المذكور بل هي عقد يحصل قبل  
 ذلك او معه ثم عقد الشراكة في الربح لا يستلزم وجود الربح فلا بد علمه انه قد لا يوجد الربح  
 أصلا وخروج الفاسدة عن التعريف لا يقدح فيه لانها تنقلب حينئذ الى الاجارة كذا أفاده  
 المثالي عبد الحلبي (قوله في الربح) وان لم يشتر كافي الربح خرج العقد الى المضاربة أو القرض  
 قال في البحر لو شرط الربح لاحدهما لا يتكون مضاربة اهـ ويجوز التفاوت في الربح  
 واذا كان المال من اثنين فلا بد من تساويهما انما يفاضل من الربح حتى لو شرط لاحدهما  
 الثلثان ولا آخر الثلث فيما فضل فهو بينهما انصافا لا تسويهما في رأس المال اهـ كما ياتي  
 (قوله بمال من جانب الخ) أي هذا معنى المضاربة وأما كونه ايداعا ابتداء فليس هو منه وما  
 لها بل هو حكمها كما ذكرنا انه ترك ماله في يد غيره لاعلى طريق الاستبدال ولا الوثيقة فيكون  
 امانة فهو داخل في معنى الوديعة وليس هو معنى عقد المضاربة فاذا عمل فيه كان عاملا فيه  
 باذن مالكه وهو معنى الوكيل له فلذلك كان من حكمها انما اتوا بكيل مع العمل فاذا ربح كان  
 شريكا لانه اذ قد عدت بمال من جانب رب المال وعمل من جانب الآخر على أن يكون  
 الزبح بينهما انما حصل للربح كان له نصيب منه فيكون شركه حينئذ وغصب ان خالف لانه  
 تصرف في ماله بغير اذنه حيث خالف ما شرطه عليه وخرجت حينئذ عن كونها مضاربة فلذا  
 لا تعود وان أبازرب المال لا رد عقد المضاربة قد انتدخ بخلافها في المفسوخ لا تنقعه الاجارة  
 واجارة فاسدة ان فسدت لان الربح انما يتحقق بعقد المضاربة فاذا فسدت لا يتحقق شيئا  
 منه ولذا قال فلا ربح للمضارب لكنه عمل في ماله باذنه غير متبرع فيكون اجارة فلذا وجب  
 أجر مثله ربح أو لا كما هو حكم الاجارة وانما كانت فاسدة لعدم وجود العقد الصحيح المقيد  
 للاجارة فهو بهذا التبرير اندفع ما أورده مدر الشريعة نال (قوله وعمل من جانب المضارب)  
 لانه قبض المال باذن مالكه لاعلى وجه المبادلة والوثيقة بخلاف المقبوض على سوم الشراء  
 لانه قبضه بدلا ويختلف الرهن لانه قبضه وثيقة دور وهو أي عمل بالرفع كذا ضبطه الشرح  
 اهـ شايي فيكون عطا على قوله عقد فدية قضى أن حقيقة العقد والعمل وهو شايي  
 ما بعد من قوله وركنها الخ فلو كان مجرورا عطفا على مال والجوار والجور في قوله بمال متعاقبا  
 به حذف تقديره وتكون لكان جميعا فالاولى أن يقول وهي عبارة عن عقد على الشركة  
 في الربح بمال من أحد الجانبين وعمل من الآخر كقول في الهنكية وهو مؤيد ما قلنا كافي ط  
 وانما قيد الشارح بالمضارب لانه لو اشترط رب المال أن يعمل مع المضارب فسدت كما سيصرح  
 به المصنف في باب المضارب يضارب وكذا انفسد لو أخذ المال من المضارب بلا أمره وباع  
 واشترى به الا اذا صار المال عروضا لا تنفسد لو أخذ من المضارب كما ياتي في فصل المتفرقات  
 (قوله وركنها الايجاب والقبول) قال الجوزي في شرحه وركنها الافظ الدال عليه اكمه قوله  
 دفعت اليك هذا المال مضاربة أو مقارضة أو معاولة أو أخذ هذا المال وعمل به على ان لا  
 من الربح نصفه أو ثلثه أو قال اتبع به متاعا ما كان من فضل فلان منه كذا أو أخذ هذا بانفسد

وشرا (عقد شراكة  
 في الربح بمال من جانب  
 رب المال وعمل من جانب  
 المضارب (وركنها  
 الايجاب والقبول

فطلب  
لا يصح صلح وكيل الخصومة

الطاعة كذا في الوجه لا كدرى • الوكيل بالخصومة اذا صلح لا يصح بخلاف ما اذا امر كذا  
في مندرجات الذخيرة • لا يجوز التصرف في بدل الصلح قبل الصلح اذا كان منقولا فلا يجوز  
للمدعى بيعه وهبته ونحو ذلك فان كان عقارا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحه • والله  
تعالى • لا ينبغي للقاضي أن يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره من المتوسطين وسبيل  
القاضي أن لا يباشر في القضاء بل يرد الخصوم الى الصلح مرتين أو ثلاثا اذا كان يرجو  
الاصلاح بينهم بان كانوا عيلا من الى الصلح ولا يطلبون القضاء لا بحالة فاما اذا طلبوا القضاء  
لا بحالة أو ابوا الصلح ان كان وجهه القضاء ملتبسا غير مستبين للقاضي أن يردهم الى الصلح أما  
اذا كان وجهه القضاء مستبينًا فان وقعت الخصومة بين اثنين ينفى بينهم ولا يردهم الى  
الصلح حين أبوا وان وقعت الخصومة بين أهل قبيلتين أو بين الحارم يردهم الى الصلح مرتين  
أو ثلاثا وان أبوا الصلح هكذا في الذخيرة الكفاية بالكفيل بالنفس اذا صلح على مال على أن يعرضه من  
الكفاية فالصلح باطل وهل تبطل الكفاية فيه روايتان في رواية تسقط هكذا في البدائع  
وبه يفتى كذا في الذخيرة • والله تعالى أعلم وأسأله العظيم

• (كتاب المضاربة) •

قال من المالكين هي كاصالحته من حيث انما تقتضى وجوده بدل من جانب واحد  
قال الحموي وفيه تامل لان الصلح اذا كان عن مال باقرا يكون بيعا والبيع يقتضى وجود  
المبادلة من الجانبين • وأجاب عنه أبو السعود عن شيخه بأنه يكفي في بيان وجه المناسبة  
اشتراك المضاربة والصلح في الوجود والصورى وباعتباره يكون قاصرا على المصلح عليه  
ولا شك أن وجوده من جانب واحد كرمس مال المضاربة وأما اعتبار الصلح عن مال باقرا به  
فبالنظر الى المعنى كالايجب • أى انه لا يلزم في المناسبة أن تكون من كل الوجوه وقد  
اعتبرت هنا في قسمين من الصلح الصلح عن انكار أو سكوت (قوله هي مفاعلة) لكونها على  
غير بابها (قوله وهو السيفي) قال الله تعالى وآخرون يضر بون في الارض يبتغون من  
فضل الله يعنى يسافرون للتجارة ومعنى هذا العقد المضاربة لان المضاربة يضر في الارض غالبا لطلب  
الربح • والهمز ا قال الله تعالى يضر بون في الارض يبتغون من فضل الله وهو الربح وأهل  
البحار يسمون هذا العقد مراضة وهو مشتق من القرض لان صاحب المال يقرض قدره  
من ماله ويسمى له عاملا وأصحابنا اختاروا لفظة المضاربة لكونهم موافقة لما نزلنا من نظم  
الآية وهي مشروعة أشده الحاجة اليها من الجانبين فان من الناس من هو صاحب مال  
ولا يمدى الى التصرف ومنهم من هو بالعكس فشرعت اقتنظم مصالحهم فانه عليه الصلاة  
والسلام بعث والناس يتعاملون بها فاقرهم عليها وتمامها العصابة رضى الله تعالى عنهم  
الآتى الى ما روى ان عباس بن عبد المطلب كان اذا دفع مالا مضاربة شرط عليه أن لا يهلك  
به يجر ولا ينزل وادى بالشرع ترى ذات كبد رطب فان فعل ذلك ضمن فباع ذلك رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم فاشترى منه فصار مشروعة بالسنة والاجماع كذا ذكره الزبيلى  
روجه المناسبة بين الكتائبين من حيث ان كلامهم عام مشتمل على الاتجار اما المضاربة فان  
مبتناها على هذا وأما الصلح فان المصلح من المدعى عليه مدعى بوجوبه سواء كان الصلح عن اقرار

• (كتاب المضاربة) •  
(هـ) لفظة مفاعلة من  
الضرب في الارض وهو  
السيفي

الخطا الدية وما بقي فالصاحب العمدة ولو صالح أو لباهاهما على ديتين أو أنل منهما كان بينهما نصفين كذا في محيط السرخسي وبطل الصلح في دم العمد جاز بمجرى المهر فكل جهة التهمات في المهر تقسم هنا وما ينعم صحة التسمية يمنع وجوبه في الصلح وعند فساد التسمية يقطع القود ويجب بدل النفس وهو الدية نحو أن يصالح على ثوب كليلج مهر المثل في الذكاح الا انهما يفرقان من وجه وهو انه اذا تزوجها على خير يجب مهر المثل ولو صالح عن دم العمد على خير لا يجب شيء كذا في الكافي وفي الخطا يجب الدية كذا في الاختيار شرح المختار ولو لو صالح بهنوع من دم على عفوهن دم آخر جاز كالخلع كذا في الاختيار جرح رجل العمد فصالحه لا يخلو اما ان يرى أو مات منها فان صالحه من الجراحة أو من الضربة أو من الشجعة أو من القطع أو من البس أو من الحنابة لا غير جاز الصلح ان يرى بحيث بقي له أثر وان برئ بحيث لم يبق له أثر بطل الصلح فالما اذا مات من ذلك بطل الصلح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ووجب الدية خلافهما وان صالحه عن الاشياء الخمسة وما يحدث منها فالصلح جائز ان مات منها أو أما اذا برئ منها ذكر ههنا ان الصلح جائز وذكر في الوكالة لو ان رجلا شج رجلا لموضحة فوكل انسانا ليصالح عن الشجعة وما يحدث منها الى النفس فان مات كان الصلح من النفس وان برئ يجب تسعة أعشار المال ونصف عشره وبطل المشجوع نصف عشر المال وقال عامة مشايخنا اختلاف لا اختلاف في الوضع فان الوضع ثمة انه صالح عن الجراحة وما يحدث منها الى النفس وهو رمم الجرح فامكن قسمة البدل على القسام والخسائر جميعا وههنا صالحه عن الجراحة وكل ما يحدث منها وهو مجهول قد يحدث وقد لا يحدث واذا حدث لا يدري أي قدر يحدث فله ذرقة البدل على القسام والخسائر فصار البدل كله بازاء القسام وأما اذا صالحه عن الحنابة فيجوز الصلح في القصور كلها الا اذا برئ بحيث لم يبق له أثر كذا في محيط السرخسي \* رجل قتل عذوة ابنه فصالح أحدهما عن حصته على مائة درهم فهو جائز ولا شركة لآخره فيها ولو كان القتل خطأ فصالحه أحدهما على مال كان انتم بكة أن يشاركه في ذلك الا أن يشاء المصالح أن يعطيه ربع الارض هكذا في المبسوط \* في المتن عن ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله قال في رجل قطع يمين رجل فصالحه المقطوع يده على أن يقطع بسائر القاطع فقطعه فهذا عفوه عن الاول ولا شيء على قاطع اليسار ولا شيء له على قاطع اليمين وان احتصموا قبل أن يقطع يساره وقد صالحه على ذلك فليس له أن يقطع يساره ولكن يرجع بدية يمينه وان صالحه على أن يقطع بد القاطع ورجله أو على أن يقتل عبد القاتل ان قطع يده ورجله رجع عليه بدية يمينه له وان قتل عبده فله عليه قيمة عبده مضافة منه بدية يده وبتراوان الفضل ولو صالح على أن يقطع يده بهذا الحر أو على أن يقتل عبده فلان قتله بقرم دية الحر الاخر وقيمة عبده ويرجع المقطوع يده على القاطع بدية يده كذا في محيط السرخسي \* اذا كان في الديوان عطاء مكتوب باسم رجل ففازعه فيه آخر وادعى أنه له فصالحه المدعى عليه على درهم أو دينار حالة أو الى أجل فالصلح باطل وكذلك لو صالحه على شيء بعينه فهو باطل كذا في المبسوط \* له عطاء في الديوان مات عن اثنين فاصطلم على أن يكتب في الديوان باسم أحدهما وياخذ العطاء الاخر لا شيء له من العطاء ويبيذه من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء للذي جعل الامام

فصالح على أن يرد به بالعيب على أن يزيد في ثمن الآخر درهم - ما قاله جازن و زيادة الدرهم باطله  
في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الحياوي \* لو قال لبارية أنت أمي وقالت لا  
بل أنا حرة وصالحها من ذلك على مائة درهم فهو جائز فان قامت البيعة اسم كانت أمته اعتقها  
عام أقول وانما حرة الاصل من الموالى أو من العرب حرة الا بوزن رجعت بالمائة عليه ولو  
قامت البيعة انما كانت امة لفلان فاعتقها عام اول لم يقبل ذلك منها ولم ترجع بالمائة كذا في  
المبسوط \* اذا ادعى دارا في يد رجل وانكر المدعى عليه فصالحه المدعى على دراهم ثم اقر المدعى  
عليه فارد المدعى ان ينقض صلحه وقال انما صالحك لاجل انكارك ليس له أن ينقض الصلح  
كذا في المحيط \* لو ادعى في بيت رجل حقا فصالحه المدعى عليه من ذلك على ان يبيت على سطحه  
سنة ذكر في الكتاب انه يجوز وقال بعض المشايخ هذا اذا كان اسطح محجرا فان لم يكن  
محجرا لا يجوز الصلح كما لا يجوز اعادة السطح وقال بعضهم - لم يجوز الصلح على كل حال كذا  
في الظهيرية \* اذا خصم رجلا في حائط فاصطلمه على أن يكون له احداهما او لا خر موضع  
جذوعه وأن يفي عليه حائطاه معلوما ويجعل جذوعا معلومة لا يجوز كذا في محيط السرخسي  
\* اذا اختلفت رجلان في حائط فاصطلمه على أن يهدما كان مخوفا وأن يبنياه على أن لاحدهما  
ثلاثة ولا آخر ثلثيه والفقهاء عليهم ما على قدر ذلك وعلى أن يحكملا عليه من الجذوع بقدر ذلك  
فهو جائز كذا في الحياوي \* اذا وقع الصلح من دعوى الدار على دراهم وانفردا قبل قبض بدل  
الصلح بقتض الصلح كذا في المحيط \* اذا كان لانسان نخلة له في ملكه فخرج سهمها الى دار  
جارية فارد الجارية قطع السهم فصالحه برب النخلة على دراهم مائة على أن يترك النخلة فان  
ذلك لا يجوز وان وقع الصلح على القطع فان أعطى صاحب النخلة جاره دراهم ليقطع كان جائزا  
وان أعطى الجارية دراهم احب النخلة ليقطع كان باطلا رجل اشترى دارا الهاشمية فباعها  
الشفيع على أن يعطى الشفيع دراهم مائة ايسلم الشفيع لشفعة بطلت الشفعة ولا يجب  
المال وان كان أخذ المال رده على المشتري كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو صالح المشتري مع  
الشفيع على أن أعطاء الدار وزاده الشفيع على الثمن سهمه ما لم يوافق جازن كذا في المبسوط  
وان صالح على أن يأخذ نصف المشتري أو ثلثه أو ربه على أن يترك الشفعة في الباقي كان جائزا  
فان وجدده هذا الاصطلاح منهما بعدنا كدحق الشفيع بطلب الموائمة وطلب الاثبات فانه  
بصير أخذ النصف بالشفعة حتى لا يتجدد فيما أخذ بالشفعة مرة أخرى ويصير مسلم الشفعة  
في النصف حتى لو كان هذا الشفيع ثمر بكاف المبيع أو في الطريق كان للجار أن يأخذ النصف  
الذي لم يأخذه هذا الشفيع بالشفعة وان كان هذا الاصطلاح قبل وجود الطلب من  
الشفيع فانه بصير أخذ النصف بشرامه مبتدأ ويتجدد فيما أخذ بالشفعة كذا في المحيط  
\* ولو صالح المشتري الشفيع على أن يترك الشفعة على بيت من الدار ويحصته من الثمن فاصلح  
باطل وحق الشفعة باطل وهذا اذا كان الصلح بعدنا كدحقه بالطلب فاما قبل الطلب بطلت  
الشفعة كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى رجل شفعة في دار فصالحه المشتري على أن يترك  
لدار أخرى بدراهم مائة على أن يترك له الشفعة فهذا باطل لا يجوز كذا في المبسوط \* رجل  
قتل رجلا عمدا وقتل آخر خطأ ثم صالح أولياءهما على أكثر من دينين فالصلح جائز ولصاحب

مادامت زوجته له على مال لا يجوز \* لو كانت امرأته كاتبة أو أمة قد بواها المولى ببيتا فصالحها  
 على دراهم معصاة من النفقة والكسوة لكل سنة جاز ذلك وكذلك لو صالح مولى الأمة فلعل  
 يكن بواها المولى ببيتا يجوز هذا الصلح وكذلك ان كانت المرأة صغيرة لا يستطبع الزوج  
 ان يفر بها فصالح اباءا عن نفقة الميجوز وان كانت كبيرة ولو زوج صغيرة فصالح ابوها عن النفقة  
 وضمن جاز واذا صالح الفقير امرأته على نفقة ~~كثيرة~~ في الشهر لم يلزمه النفقة مثلها كذا  
 في الميسرة ولو صالح على نفقة الحرام ثم ادعى الاعسار صدق وبطل الصلح كذا في التاترخانية  
 هـ اذا صالح الرجل بعض محارمه عن النفقة وهو فقير لم يجبر على اعطائه ان أقروا والله محتاج  
 فان لم يعرف حاله وادعى انه فقير فالقول قوله ويطل عنه ما صالح عليه الا ان تقوم بينة انه  
 موسر فيقضى بالصلح عليه ونفقة الولد الصغيرة كنفقة الزوجة من حيث ان اليسار ليس  
 بشرط لوجوبه فالصلح فيه يكون ماضيا وان كان الولد محتاجا فان كان صالحا على أكثر من  
 نفقة لم يعاينها بن الناس فيه أبطلت الفضل عنه وكذلك الصلح في الكسوة للعاجزة والمعتبر  
 فيه المكافاة كنفقة \* لو صالح امرأته من كسوتها على درع به ودي ولم يسم طوله وعرضه  
 ورفعت جاز ذلك وكذلك كسوة القرابة \* ولو صالح رجل أخاه وهو صحيح بالغ على دراهم معصاة  
 لنفقة وكسوته كل شهر لم يجز ذلك ولم يجبر عليه كذا في المبسوط هـ ان ما ملكت المبانة زوجها  
 عن سكناها على دراهم لا يجوز كذا في فتاوى فاضل خان اذا صالح امرأته من نفقتها وكسوتها  
 اشترى سكين على وصف وسط الى شهر أو لم يجعل له أجلا فهو جاز كذا في المبسوط هـ مثل الحسن  
 بن علي عن ادعى على آخر فسادا في البيع بعد قبض المبيع ولم يتبعه بالاطاعة البيعة فصول  
 بينهم ما عن دعوى الفساد على ذنا غير هل يصح الصلح فقال لا قبل ولو وجد بينة بهذا الصلح هل  
 تسع البيعة فقال نعم كذا في التاترخانية ناقلا عن البيعة وفي حكم الرد بالعيب المصالح عليه  
 كالبيع رد بالعيب اليسير والقاسح ويرجع في الدعوى ان كان رده بحكم أو غير حكم كذا  
 في المبسوط \* لو وجد ما وقع عليه الصلح عيبا فلم يقدر على رده لاجل الهلاك أو لاجل الزيادة  
 أو لاجل النقصان في يد المدعي فانه يرجع على المدعي عليه بصفة العيب فان كان الصلح عن  
 انفراد رجوع بصفة العيب على المدعي عليه في المدعي وان كان عن انكاح رجوع بصفة العيب  
 على المدعي عليه في دعواه فان اقام البيعة او حلفه فنكح استحق حصة العيب منه فان حلفه  
 تخلف فلا تثنى عليه كذا في الدرر الجاهج \* لو اشترى جارية فولدت عند المشتري ثم ردها  
 عوراء او اقر البائع انه داسها فصالحه على ان يردها او ولد لها او زيادة فوب على ان يردها عليه  
 الا آخر الثمن فهو جاز وكذلك هذا في نقض ثناء الدار وزيادة ثمنها كذا في المبسوط هـ ادعى  
 عيبا في جارية اشترىها أو أنكر البائع فمطلها عن مال على أن يبرئ المشتري البائع من ذلك  
 العيب ثم ظهر انه لم يكن عيبا أو كان ولكنه قد زال فلا تنع أن يتردد الصلح كذا  
 في الفصول العمدية \* اشترى رجلان شيئا فوجد به عيبا فصالح أحدهما في حصته جاز وليس  
 للآخر أن يخاضع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الا آخره على خصوصته لان عند  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو أبرأ أحدهما عن حصته بطل حق الآخر خلافا لهما كذا في  
 محيط السرخسي \* اذا اشترى ثوبين كل واحد بعشرة دراهم وقبضهما ثم وجد با أحدهما عيبا



السلامة وكذا كل عيب زال كطلاق المشتراة ولم يوجد بدله كعدم الحمل وكالوطء الذي  
على غير المصالح يريد به كأي الشرع بالامانة (قوله ومن قال) أي لو ادعى عليه شيء أفانكر  
فقال له ان تحلف على عدم ثبوت هذا الحق عليك فانت بري منه لم تجز هذه العرافة لعدم جوار  
المطالبة بالانصراف فان كان حلف عند غير القاضي له ان يحلفه عند القاضي ولو اقام بينة قبلت  
وان تجزأ اعدا المين عليه (قوله ولو مدع) لولا وصل أي لو قال للمدعى ان حلفت على  
ماتدعيه فهو لك حلف لا ينقض المدعى (قوله كالاجنبي) خبر بامانة المحذوف أي وماذا كر  
من المدعى عليه والمدعى كالاجنبي حال كونه بصور أي لو قال له ان حلف فلان الاجنبي فلان  
ماتدعيه أو انت بري عما ادعى عليه من حلف الاجنبي لا يبرأ \* والحاصل انه اشغل هذا  
البيت على ثلاث مسائل من فاضل خان الاولى اصطلاح على انه ان حلف المدعى عليه فهو  
بري وخلاف ان ماله قبله شيء فالصلح اطل الثانية اصطلاح على انه ان حلف المدعى على  
دعواه فالمدعى عليه يكون ضامما للمدعى فالصلح باطل فلا يجب المال على المدعى عليه  
الثالثة اصطلاح على انه ان حلف فلان وهو غير الطالب فالمال على المدعى عليه كان باطلا  
ولا يلزمه المال وهي القاعدة بقوله كالاجنبي وهذه المسائل نقه دمت في كتاب الدعوى  
(خاتمة) نسأل الله حسنات في البحر عن مجموع التوازل وقع بين امرأة وزوجها مشاجرة  
متوسط المتوسطون بينهما الصلح فقالت لاصالحه حتى يعطيني خمسين درهما يحل لها ذلك لان  
اهما عليه حق من المهر وغيره اه قال الجوزي فتلا عن المقدسي قالت هذه دعوى لا دليل  
عليها فنفذ بكون لاشئ لها وطالب ذلك اه (واقول) ماذا كره في مجموع التوازل من أنه يحل  
لها الاخذ من مروض فيما اذا وافقها الزوج بان اعطاها ما طابت بطريق الصلح وحينئذ  
لا يتوقف الاخذ على أن يكون له شيء عليه اذ ليس هو بآدمي مما يستحق التصريح به من  
ان الصلح يجوز ولو عن انتكار وقدمنا عن الزيلعي التصريح بأنه يحل للمدعى اخذه لانه  
في زعمه عين حقه أو بدله واركان المدعى عليه يزعم انه لاشئ عليه ومع هذا حل له الدفع أيضا  
دفعاً للشرع نقه وحينئذ نقوله لان لها عليه حق من المهر وغيره انما ذكره تحييد الظن بها  
لانه شرط لجواز الصلح أنوال السعد \* وفي البصر عن الخلاصة ولو استقرض من رجل دراهم  
عارية بضاري أو اشترى سلعة بدهام بخارية بدهام فالتقايه لمدة لا يوجد جدي البخرية بقاوا  
بوجمل قدر المسافة ذهابا ورجوعا يستوفى منه بكفيل \* وفيه عن اذا اقر الوصي أن عنده  
ألف درهم لله ميت وللميت ابنان فصالح أحدهما من حقه على أربعة مائة لم يجز وان كان  
استهلكها ثم صالحها جاز اه ولو صالح امرأته من نقه قتماسة على حيوان أو قوب سمى  
جنسه جزو جلا وحالا بخلاف لو صالحها بعد الفرض أو بعد تراخيها عن المدة ليجوز  
كذا في محيط السرخسي ولو صالحته عن أجر رضاع الصبي بعد البيونة كان جائزا ليس لها  
أن فصالحها ما ثبت لها من دراهم الاجر على طامم بغير عيبه كذا في الموط \* رجل صالح امرأته  
المطلقة من نقه ثمان دراهم معلومة على أن لا يزيد ما عليها حتى تنقضي عدتها وعتقها بالانصراف  
جاز ذلك وان كان عدتها بالخوض لا يجوز لان الخوض غير معلوم قد تحيض ثلاث حبص في  
شهرين وقد لا تحيض عشرة أشهر كذا في فتاوى فاضل خان \* لو صالحت مع زوجها من نقه ثمان

ومن قال ان تحلف قسرا  
فلم يجز  
ولو مدع كالاجنبي بصور

فيكون هذا اتصالا لقول بعدم المدخول وهذا اذا عترف ببقية الورثة بان العين من التركة والاولا  
 فلا تسمع دعواه بعد الابرأ كما افاده مائة له عن المحيط وانما قيد بالعين لانه لو ظهر بعد المدخل  
 في التركة دين فعلى القول بعدم دخوله في الصلح يصح الصلح ويتسم الدين بين الكل والما على  
 القول بالمدخول فالصلح فاسد كمالو كان الدين ظاهرا وقت الصلح لأن يكون مخرجا من الصلح  
 بان وقع التصريح بالمال عن غير الامين من أعيان التركة وهذا ايضا ذكره في البرزانية حيث  
 قال ثم ما ظهر بعد التصريح على قول من قال من انه لا يدخل تحت الصلح لاختلافه من قال يدخل  
 تحته فكذلك ان كان عينا لا يوجب فسادا وان دبتان مخرجا من الصلح لا يفسد ولا يفسد اه  
 قوله أشهرهما (الا) وعلى ما قبله فان كان الذي ظهر ينافي فساد الصلح كانه وجد في الابداء  
 ويكون هو وغيره بين الكل وان كان عينا لا اه مضمع قوله بل بين الكل) أي بل يكون لدى  
 ظهور بين الكل (قوله) فأت في البرزانية (الح) وفي الثامن والعشرين من من جامع الفصولين انه  
 لا شبه (قوله) ولا يطل (الصلح) أي لو ظهر في التركة عين اما لو ظهر في مدين وقد قال في البرزانية  
 ان كان مخرجا من الصلح لا يفسد والا يفسد كما سمعته أي ان كان الصلح وقع على غير الدين  
 لا يفسد وان وقع على جميع التركة فسد كمالو كان الدين ظاهرا وقت الصلح (قوله) وفي مال  
 الظل) أي والصلح في مال الظل الثابت بالنسبة ولم يميز اذا لمصلحة له ومعه انه يجوز الصلح  
 حيث لا يثبت لاطفـ لـ والضمير في لم يميز الى الصلح (قوله وما يدعى) عطف على ما خذ من المنام  
 أي لم يميز الصلح في مال الظل الثابت بالنسبة وود لا يميز في خصم ولا يثبت في أي لم يثبت دعواه  
 بينة وحاصلها في اذا كان اطفال مال بشهود لم يميز الصلح فيه ولا يجوز ما حلته من يدعي شيئا على  
 الصغير بدون بينة بحال الصلح غير لان المدعي لم يثبت سوى الاختلاف ولا يثبت الاب ولا  
 الوصي ولا العبي حال صفه والاب لا يصح أن يقضى اليه بحال الصغير وان نزع الاب بالصلح  
 كالاجنبي واذا كان للمدعي بينة يصح الصلح بحال الصغير بثلث القيمة وزيادة بقاين فيها كاشرا  
 وهذه المسائل تجري في الاب والجد ووصيه ما وراقاضي ووصيه وسواء كان الصلح في عقار أو عبد  
 أو غيرهما في الكل أو البعض وعليه فالصور أربع مما اذا لم يكن للافضل بينة وحيث كان للخصم  
 بينة فهذه أربع صور وأشار المصنف الى أن الأربعة تجري مع الاب والجد والوصي من جهة  
 الاب والجد ومن جهة الوصي ومن جهة أحدهما أو القاضى أو وصى القاضى فبالغ اثنين  
 وثلاثين مسئلة وسواء كان الصلح في عقار أو عبد أو غيرهما في بائع ثلثة وتسعين وسواء كان  
 في الجميع أو البعض فبالغ مائة اثنين وتسعين حكما كل ذلك مما ذكره صاحب الميسر (قلت)  
 بقي عليه وصى الام في تركته أو وصيه والاخ قال في المبسوط واصلح وصى الام والاخ من مثل صلح  
 وصى الاب في غير العقار فبالغ اضعاف ذلك كما في شرح الوهابية لابن الشحنة وغما فيه  
 (قوله) وصح على الابرأ من كل عايب) الضمير في صح يعود الى الصلح يعني جاز الصلح عن الابرأ  
 من كل عيب لان الابرأ من العيب بالبدل صحح فيكذلك معه كمالو يسمي عيبا ما لم يملكه اسقاط  
 الحق ولو قال اشترت منك العيب بكذا لم يصح ط وهذا البيت العلامة عبد البر ذكره  
 أبيات بعد البيت الاول (قوله) ولو زال عيب) أي لو صالحه على عيب في المبيع ودفع له بدلا  
 عن الصلح ثم زال العيب بطل الصلح ويثبت البدل وبسقط عنه ان لم يكن دفعه اعور

أشهرهما (الا) بل بين الكل  
 والقولان حكمهما في  
 الظاهر فمقدما له عدم  
 الدخول وقد ذكر في أول  
 فتاواه انه يقدم ما هو  
 الأشهر فيمكن هو انه قد  
 كذا في البصر فأت وفي  
 البرزانية انه الأصح ولا  
 يبطل الصلح في الوهبانية  
 وفي مال طه بالنسبة وقد لم يميز  
 وما يدعى خصم ولا يثبت  
 وصح على الابرأ من كل  
 عايب  
 ولو زال عيب عنه صالح به

فكانهم اشترود جميعا ولا يظهر التداوى الا اذا كان المدفوع متساويا بينهم وعابه فينبغي  
 ارجع الاكثر حصة في التركة على الاقل حصة بقدر ما دفع من ماله عنه فليتنازل قال  
 الشرنبلالي في شرح الوهبانية والوجه انه ما في الاقرار يكونان مشرتين فليتنازل وق  
 الانكار مدعين العين للتركة فتكون على قدر الانصاف باختياره البعض (قوله عن بعض  
 الاعيان) اشار به الى انه كما يصح الصلح معه عن كل اعيانهم ايصح عن بعضهم باعتبار العجز بالكل  
 وفي المجتبى ادعى مالا اى معلوما وغيره بخيار رجل واشترى ذلك من المدعى يجوز ان يبيع في حق  
 المدعى ويقوم مقامه في الدعوى فان اتفق شيا كان له والا فلا فانه يجد المطالب ولا يثبت له  
 ان يرجع اه جوى ومثله في البحر قال سبدي والدرج اقله تعالى وتامل في وجهه ففي  
 البرازية من اول كتاب الهبة وبيع الدين لا يجوز ولو باع من المديون او وهبه جزاءه (اقول)  
 لم يظهر في وجهه مع تهريمهم بعدم صحة بيع الدين غير من عابه الدين فهو غير صحيح فيما يظهر  
 وفوق كل ذي علم عليم (قوله افي التركة دين) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها ان بدل افي وعلمها  
 فليزم نصب دين وعلمها كتب والمراد ان الصلح صحيح يعني اذا قرع نفسه على له وليس له  
 نقضه الا بسوغ (قوله وكذا الوليد كرمه في الفتوى) اى السؤال الذي رفع اليه كتب عليه او  
 يجب عنه اى ولا يجب على المقتضى البحث (قوله والموصى له يبلغ من التركة كوارث) صورتها  
 رجل اوصى لرجل بعد اودار فترك ابنا واية فصالح الابن والابنة الموصى له بالبعد على مائة  
 درهم قال ابو يوسف ان كانت المائة من ماله ما غير الميراث كان العبد بينهما نصفين وان صالحه  
 من المال الذي ورثناه عن ابينا ما كان المال بينهما ما الاثنا لان المائة كانت بينهما الاثنا وذكروا  
 النصف في الحيل ان الصلح نكاح عن اقرار كان لعبد الموصى به بينهما نصفين وان كان عن  
 انكار فعلى قدر الميراث وعلى هذا بعض المشايخ وكذلك في الصلح عن الميراث كذا في قضيان  
 (قوله من مسئلة التنازع) اى يتناصباها (قوله صالحوا الخ) اقول قال في البرازية في الفصل  
 السادس من الصلح ولظهر في التركة عين بعد التنازع لارواية في انه هل يدخل تحت الصلح  
 أم لا وقائل ان يقول يدخل وقائل ان يقول لا انتهى ثم قال بعد نحو وقرئ قال تاج الاسلام  
 وبخط صدر الاسلام موجوده صالح أحد الورثة وابرأ ابراعا ما ظهر في التركة حتى لم يكن وقت  
 الصلح لارواية في جواز الدعوى وقائل ان يقول يجوز دعوى حصة منه وهو الاصح  
 ولقبائل ان يقول لا وفي المجتبى لو ابرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكرها الا مع  
 دعواه وان اقر وباتت كدأمر وابدل عليه اه كلام البرازية ثم قال بعد اسطر صالحت اى  
 الزوجة عن الفتن ثم ظهر دين او عين لم يكن معلوما الورثة قبل لا يكون داخل في الصلح ويقسم  
 بين الورثة لانهم اذ لم يعلموا كان صلحهم عن المعلوم الظاهر عنه دهم لاعتناء الجاهل فيكون  
 كاستغنى من الصلح فلا يطل الصلح وقبل يكون داخل في الصلح لانه وقع عن التركة والتركة  
 اسم للكل فاذا ظهر دين فقد الصلح ويصح له كانه كان ظاهرا عند الصلح اه والمحصل من  
 مجموع كلامه المذكور انه لو ظهر بعد الصلح في التركة عين هل تدخل في الصلح فلا تسمع الدعوى  
 بها أم لا تدخل فتسمع الدعوى قولان وكذا الوعد بعد الصلح ابراعا ثم ظهر له صالح عين  
 هل تسمع دعواه فيه قولان ايضا والاصح السماع بناء على القول بعدم دخولها تحت الصلح

عن بعض الاعيان صحيح  
 ولو لم يذكر في صلح التنازع  
 افي التركة دين أم لا فالصالح  
 وكذا الوليد كرمه في  
 الفتوى في حق بالصحة  
 وبجمل على وجود  
 شرائطها بجميع الفتاوى  
 (والموصى له) يبلغ من  
 التركة كوارث فبما  
 قد مناه من مسئلة  
 التنازع (صالحوا) اى  
 الورثة (أحدهم) وخرج  
 من بينهم ثم ظهر له ميراث  
 دين او عين لم يعلموا هل  
 يكون ذلك دأما في  
 الصلح المذكور قولان



آخر من المصالح بقابل بدل الصلح كذا في العزيمة كن أقر بقصبي فباعه المقر له منه جاز وان  
 جه لا قدره وقيل لا يصلح لان المصالح باع نصيبه من التركة وهو محجور هل عا أخذ من المال  
 والموزون ومع جهالة المبيع لا يصح كذا في شرح الجمع قلت فانه قد مضى ان ما يحتاج لتسليمه  
 تلمزمه مقره وما لا فلا در منتقى (أقول) واستقدم ان تنس الجهة الغير مائة بل هو ازا البيع  
 بل الجهة الماضية الى النازعة مائة الا ترى انه لو باع صبرة بيجوز البيع مع الجهة  
 وكذا لو باع المصوب كذا كرنا (قوله) ما لم يهلم جميع ما في يده أي لا يجوز حتى يصير جميع  
 ما في يده لولا الحاجة الى التسليم كذا كرنا في الاتفاق بخلاف ما اذا كانت في أيدي بقية الورثة  
 فانه يجوز مع الجهة لانه لا يحتاج فيها الى التسليم كما مر واني (قوله) ابن مالك لم يذ كر هذا  
 القيد أصلا \* (خاتمة) التباين أي تناوب النعم يكن في دابته غلة أو روكوبيا لخص جوارحه  
 بالصلح عنه أي حنيفة لا الجبر وجاز في دابة غلة أو روكوبيا بالصلح فاسد في غلتي عبدين عنده ولو  
 جبرا دور الجار وفي شرحه غرو الا فكار ثم اعلم ان التباين جبراني غلة عبد أو دابة لا يجوز  
 اتفاقا للتناوب وفي خدمة عبد أو عبدين جاز اتفاقا لعدم التفاوت ظاهرا أو قلنا وفي غلة  
 دار أو دارين أو سكنى دار أو دارين جاز اتفاقا لانه كان المعاملة لان التعيين لا يعلل الى المقار  
 ظاهرا وان التباين صلحا جائز في جميع الصور كما جاز أبو حنيفة أيضا فقه لريق صلحا اه  
 (قوله) وبطل الصلح أي مع أحد الورثة ليجزى عنه الفلوق وهو التركة بين الورثة ثم ظهر  
 دين يحيط قبل للورثة اقله وفان قضيوه صحت القسمة والانقضت لان الدين مقدم على الارث  
 فينعى وقوع الملك لهم الا اذا قضوا الدين او ابراء الفلوق منهم ثم غلبت دفع القسمة لزوال  
 المسال فكذا اذا لم يكن يحيط بالتمتع في القسمة فاما في التركة ما بين الدينين فغلبت  
 لا تنفذ عدم الاستيحاء كذا في قسمة الدرر (قوله) والقسمة أي قسمة التركة بين الورثة لانهم  
 لا يمكن كون التركة حينئذ لتقديم حاجته فلما عزم ابطالها ولو أجاز قبل ان يصل اليه حقه وفي  
 الظاهر به ولو لم يضمن الوارث ولكن عزوا عنه الدين الميت فبقه وقفا بالدين ثم صلحوا في الباقي  
 على نحو ما قلنا جاز اه قال العلامة المقدسي فلو حال المهرزول لايدين نقص القسمة (قوله)  
 بل الرجوع) أهملوا كان الرجوع كانت التركة مشغولة قال في التبيين ولو ضمن رجل بشرط أن  
 لا يرجع في التركة جاز الصلح لان هذا كذالة بشرط براءة الاصيل وهو الميت فنصير حوله فيظلم  
 مال الدين عن الدين فيجوز دفعهم فيه اه (قوله) بشرط براءة الميت تتبع فيه المصنف وقد  
 علم من عبارة الزبني ان المدار على اشترط عدم الرجوع في التركة وقد بين وجهه ط (قوله)  
 يوفى) بالبناء عليه هو بل يضمن ففتح ففتح يد (قوله) من حال آخر) الاولى تقديمه على أو يضمن  
 أجنبي فان الضمير فيه يرجع الى الوارث اذا لم يكن للميت يوفى لفظ يوفى واه في الوارث من ماله  
 الخاص به أو من عين أخرى ظهرت للميت (قوله) ولا ينبغي ان يصلح) أي بل يكره وهل هي  
 تنزيهية أو تركية مكرره ط (أقول) معنى لا ينبغي خلاف الاولى وخلاف الاولى مكرره  
 تنزيهية قال في الجبر لا ينبغي الاولى لانها لو اذلت حتى يقضوا الدين اه (قوله) استحسننا  
 والقياس ان لا يجوز لان كل جزء من اجزاء التركة مشغول بالدين لعدم الاولوية بالصرف الى  
 جزء دون جزء فصار كالمستغرق فيمنع من دخوله في ملك الورثة ووجه الاستحسان ما ذكره من

المصالح أو بعض الم يجوز  
 ما لم يهلم جميع ما في يده  
 الحاجة الى التسليم ابن  
 مالك (وبطل الصلح  
 والقسمة مع الحاجة الدين  
 بالتركة) الا ان يضمن  
 الوارث الدين بالرجوع  
 أو يدين أجنبي بشرط  
 براءة الميت أو يوفى من مال  
 آخر (ولا) ينبغي ان  
 (يصلح) ولا يضمن (في غير  
 انقضائه) للدين (في غير  
 دين يحيط ولو فعل الصلح  
 والقسمة (مع) لان التركة  
 لا تخلو عن قسط دين فلو  
 وقف الكل فغير الورثة  
 فيوقف قدر الدين  
 استحسننا وقاية

حيث قال ولا يخفى ما فيه أى - هذا الوجه من الضرر بيقينة الورثة ولكنه لا يدفع لانه يرجع  
 عليهم بما أحاط لهم به فيكون الضرر عليهم مرتباً انتفى (أقول) في قوله فيكون الضرر المالح نائى  
 بيانه فربما عن الاتفاقى (قوله منه) أى من الدين (قوله عن غيره) أى عما سوى الدين (قوله  
 بأقرض) أى ببذله الذى أخذ منهم (قوله وقبلوا) أى الغرماء والمأصلون لان الشرط قبول  
 المال عليه والاحتمال (قوله وهذه أحسن الحل) لان فى الاولى ضرراً للورثة حيث لا يمكنهم  
 الرجوع الى الغرماء بقدر نصيب المالح وكذا فى الثانية لان التذخير من التضيعة انتفى  
 (قوله والاجبة المالح) لان فى الأخيرة لا يتخلو ضرره وهو تأخير مصلحهم قدرته مع انه ليس  
 لهم دفع فيه - هذا التقدير وهو خلاف وضع المالح غالباً (قوله ثم يحيلهم على الغرماء) أى يحيلهم  
 ابتداءً من غير بيع ليعضوه له بما أخذوا منه (قوله ولادين فيها) أى ما إذا كان فيها دين  
 فلا يصح الصلح بالتقدم (قوله الاختلاف) فقال انقضى الوجه ببالصة وهو الصحيح وقال  
 ظاهر الدين المرنغيتانى لا يصح (قوله لعدم اعتبار شبهة الشبهة) لان عدم الصحة باحتمال ان  
 يكون فى التركة مكيل أو موزون ونصيبه من ذلك مثل بدل الصلح فيكون ربا قبل دفعه لاحتمال  
 أن لا يكون فى التركة مكيل أو موزون وان كان فيجوز ان يكون نصيبه أقل من بدل الصلح فكان  
 القول بعدم الجواز مدياً الى اعتبار شبهة الشبهة ولا عبرتها اهـ وانما العبرة للشبهة وفى  
 فتاوى فاضلخان والصحيح ما قاله ابو جعفر من انه يجوز هذا الصلح لان الثابت هنا شبهة الشبهة  
 وذلك لاعتباره لانه يحتمل ان يكون فى التركة مزر جنس بدل الصلح على تقدير ان يكون زائداً على  
 بدل الصلح فاحتمال الاحتمال يكون شبهة الشبهة (قوله جنس بدل الصلح) تركيب اضافى باضافة  
 جنس بدل الصلح (قوله لم يجز) أى حتى يكون ما يباذله زيد من حصته من ذلك الجنس  
 ليكون الزائد فى مقابلة ما يخصه من غير الجنس وبشرط القبض لانه بقوله البيع وبيع ما بهما  
 قدروبس أو أحدهما لا يجوز نسبة كذا فتعقبه القواعد والمراد انه لا يجوز اتفاقاً كأن  
 الثانى يجوز اتفاقاً (قوله والا) أى الا يكره فى التركة جنس بدل الصلح وهذا التخصيص  
 اغير ما نحن فيه (قوله وان لم يدركه الخلاف) هى مثله المقتضى ويدرى بالبناء المجهول (قوله  
 وهى غير مكيل أو موزون) كذا وقع فى الغرر ولا وجه للتقييد به الا اذا كان المصلح عليه  
 مكيلاً أو موزوناً اما اذا كان غيرهما فلا يظهر له هذا التقييد وجه وقد نقل المصنف هذه  
 المسئلة عن الزبلى وبعبارة الزبلى خالية عن هذا التقييد وانهم اوهوا بذيل على ان الصلح به  
 بهالة التركة يجوز وقيل لا يجوز لانه يبيع وبيع المجهول لا يجوز والاول اصح لان الجاهل هنا  
 لا تنضى الى المنازعة لانها لا يدفع بيقينة الورثة فلا يحتاج فيها الى التسليم - حتى لو كانت فى المصلح  
 أو بعضها لا يجوز حتى يبيع به - ما عدا يدهم لعلوا لاجابة الى التسليم ط (أقول) وكذا بشرط  
 أن لا يكون فيها دين ووقع الصلح على مكيل أو موزون كما فى الاتفاقى (قوله صح فى المصح) وقيل  
 لا يجوز لانه يبيع المجهول لان المصلح باع نصيبه من التركة وهو مجهول بما أخذ من المكيل  
 والموزون اتفاقاً (قوله لانها) أى جهالة التركة المصلح عنها (قوله لا تنضى الى المنازعة  
 اتمامها في يدهم) يعنى ان العلة فى عدم جواز البيع اذا كان المبيع مجهولاً لانها تنضى الى المنازعة  
 وهذا لا ينضى اليها لان المصلح عنه لا يدفع بيقينة الورثة فلا يحتاج فيه الى التسليم ولا يطلون شيئاً

منه وصالحوه عن غيره  
 بما يصلح بدلا (واطأهم  
 بالقرض على الغرماء)  
 وقبلوا الحوالة وهذه  
 أحسن الحلل ابن كمال  
 والوجه ان يبيع كعدهم  
 من غرأ ونحوه بقدر الدين  
 ثم يحيلهم على الغرماء  
 ابن مالك (وفى صحة صلح عن  
 تركته مجهولة) أعنيهم  
 دين فيها (على مكيل أو  
 موزون) متعلقان بصلح  
 (اختلاف) والصحيح الصحة  
 زبلى لعدم اعتبار شبهة  
 الشبهة وقال ابن الكمال  
 ان فى التركة جنس بدل  
 الصلح لم يجوز ولا جازوان  
 لم يدركه - الى الاختلاف  
 (ولو) التركة مجهولة  
 وهى غير مكيل أو موزون  
 فيد البتة من الورثة  
 (صح فى المصح) لانها لا  
 تنضى الى المنازعة لتمامها  
 في يدهم - حتى لو كانت في يد

عنهما واهذا ذكره لرباعي بلانظ بنفي قياسا على البيع وكذا قول الشارح قبل هذا قول  
 أبي حنيفة وقيل هو قول الكل ظاهر في عدم ورود نص عنهما فلهذا اختلف المشايخ فيه  
 انتهى (قوله وفي التركة ديون) اي على الناس لقرب شدة ما ياتي وكذا لو كان الدين على الميت  
 قال في البرازية وذكره من الاسلام أن الخارج لا يصح أن كان على الميت دين أي بطله رب  
 الدين لان حكم الشرع ان يكون الدين على جميع الورثة انتهى (قوله بشرط) متعلق بالخارج  
 (قوله لان غلبة الدين الخ) وهو هنا حصة المصالح قال في الدرر لا يصرح بما كان حصة من  
 الدين لاسائر الورثة بما اخذ منهم من العين وغلبة الدين من غير من عاينه الدين باطل وان كان  
 بهوض واذا بطل في حصة الدين بطل في الكل انتهى فتقول الدرر لا تلمى المصالح عن الدين  
 والعين بعم العرض والعقار والمكبل والخزون الحاضر وغيره من عليه الدين هنا بقية الورثة  
 وقوله طل في الكل لان العقد الواحد اذا فسد في بعض المدة وعدمه فسد في الكل وهو قول  
 أبي حنيفة ٣ والدليل له في مسئلة البيوع وعند جمايقي العقد صحيحا فمأورا الدين وقيل هو  
 قول الكل كافي السكافي وغيره كما قدمناه عنه قريبا (أقول) وينبغي ان ليس اختلاف القويان  
 بين المشايخ على اطلاقه بل الاثنى كون البطلان قول الكل اذ المدين حصة الدين في بدل  
 وأما اذ بين فصح الصلح عنده ما فيها ورا الدين بحصته اذ لا موجب للبطلان حينئذ فيه  
 عندهما اندبروا وأشار الى ذلك ابن ملاء (قوله من غير من عاينه الدين) وهو الورثة هنا (قوله باطل)  
 لما ذكر من انه يصرح بما كان حصة من الدين الى آخر ما قدمناه عن الدرر اي ثم بعدى البطلان  
 الى الكل لان الصفة واحدة وامين حصة الدين أولم يبين (وأقول) هذا اذ لم يسلطهم ولم  
 يوكلهم في مقدار نصيبه من الدين وأما اذا سلطهم في نصيبه في الصلح كذا قيل (قوله وصح  
 لغيره ما ابراه الغرماء) اي ابراه المصالح للغرماء والظاهر ان هذا الحق لم يوجبه من كل التركة  
 ولذا قال في المراج والمخ وفي الوجهين ضرر يتيقن به الورثة فلا يصح قول الشارح واحالهم  
 بحصة تملأها سقطت عن الغرماء كما صرح به البرازي أيضا وخليفة قريبا في الموقلة لا تبة  
 ارشاد الله تعالى ولم يذ كر حيلة مع انما حسن عما ذكر وكنت أنتصر علم اورا يتم في المقدمي  
 وهي اريصرهم امقبية وله فيهم لكن له ان يرجع فلا وجه الا في أولى \* (فرع) ه ادعت  
 اصرأة ميراثها فوه ولست على أقل من ظهها أو مهرها صح ولا يطيب اهـم ان عاوا فان برهنت  
 بعد ذلك بطل الصلح اهـ وسأني في الثمن أنه الا شهر أو أنه محمول على قول الثمن السابق صولح  
 على بعض ما يدعيه الخ والا فهو بعد عن التواعد الا ان يجعل على الديانة لكنه بعد بد أيضا  
 لاسيما وقد صولت احدي زجات سيدنا عبد الرحمن بن عوف على أقل من ظهها ابكتير  
 بحضور رجوع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أربعين كما قدمناه قريبا فلا تنس (قوله منه) أي  
 من الدين ولا يرجع عليهم نصيب المصالح فيمنع ذلك الصلح لانه حينئذ يكون غلبت الدين الخ  
 أولانه اسقاط (قوله واحالهم بحصته) لا محال لهذا الجلة هنا هي موجودة في شرح الوقاية لابن  
 مالك وهي سبق في المذموم في حصة بعد ما قصوه ولذا قال في المنع ولا يخفى ما فيه من ضرر بقتة  
 الورثة أي لانه لم يستقدموا من نصيبه في الدين شيئا انتهى وضاع عليهم ما قصوه من الدين  
 عن الغرماء وفي بعض النسخ أو احالهم قال ط ذكره رداعلى صاحب الدرر وتبعه المصنف

وفي التركة ديون بشرط  
 ان تكون الديون لبقية دينهم  
 لان غلبة الدين من غير  
 من عليه الدين باطل ثم ذكر  
 ابعثه لانه قال (وصح  
 لغيره ما ابراه الغرماء  
 منه) أي من حصته لانه  
 غلبت الدين من عليه  
 فيه سقط قدر نصيبه عن  
 الغرماء (أو توضا نصيب  
 المصالح منه) أي الدين  
 (تبعوا منهم) واحالهم  
 بحصته أو اقضوه قدر  
 حصته

قوله والدليل له في مسئلة  
 البيوع وهي ما اذا جمع  
 بين حروجه ودواعهما  
 صفقة واحدة وبين حصة  
 كل واحد منهما من الثمن  
 بطل في حق الكل عنده  
 وعندهما صح في العبد  
 لان الصفقة لا تعدد  
 بتفصيل الثمن بل لا بد من  
 تكرار لفظ العقد عنده  
 خلافا لما اهـ منه

عن رابع ثم على ثلاثة وعشرين الفا في رواية هي دراهم وفي رواية هي دنانير ابن كمال باشا  
وغناصر بضم المنة النوقية وكسر الصاد المجمعة قدمهم المدينة فقلت أنا سلمة في سرية  
الى الدولة الحمدل في شعبان سنة ست كافي الماوهب قال والاضحى في سرية ابيه عبد الرحمن بن  
عوف ودومة بضم الدال وقضاهما مدينة عينها وبزده شق نحو عشر مراحل وبعد ما من  
المدينة نحو ثلاث عشرة ميلا سميت بدومان اسمعيل لانه كان نزلها عليه السلام  
واصبغ هذا من الخضر من ادرك الجاهلية والاسلام ولم يجتمع به عليه السلام اهل على يد  
سبعين عبد الرحمن بن عوف وقوله روى ان ذلك كان نصف حقه افعلى كون بدل الصلح كان  
ثمانين الفا وانهم انصف حقه ليكون جميع ماله اتروك رضى الله عنه خمسة آلاف ألف ألف  
ومائة وعشرين الفا او يكون غنمه ستائة ألف وأربعين الفا ورابع الثمن مائة ألف وستون الفا  
ونصف رابع الثمن ثمانون ألفا (قوله ولو بعرض) يعنى لو كان بدل الصلح عرضا في الصور كما  
جازم مطلقا وان قل ولم يقبض في الجاهلية وظهره يوم ماله كان العرض من التركة اذ حقه ليس  
في جميعه فيكون مبادلا عن نصيبه في بقية التركة بما زاد عن حقه فيه (قوله وكذا لو انكروا  
ارثه) أى فانه يجوز مطلقا قال في الشريعة بلالة وقال اماكم التهم بدانما يبطل على أقل من  
نصيبه في مال الربا حالة التصديق وأما في حالة التناكر بان انكروا وارثته فيجوز جبهه ذلك ان  
في حالة التناكر بانه ما يابذله لا يكون بدلا في حق الاخذ ولا في حق الدافع هكذا ذكر المرغيناني  
ولا بد من التقابض فيما يقابل الذهب والنفضة منه ان يكونه صرفا ولو كان بدل الصلح عرضا في  
الصور كما جازم مطلقا وان قل ولم يقبض في الجاهلية (أقول) لكن في قوله لا يكون بدلا لاني  
حق الاخذ فيه أنه بدل في زعمه وعليه ينبغي أن لا يجعل له الاخذ مالم يعلم مقدار حقه من ذلك  
الجنس لانه ان لم يعلم قدر نصيبه من ذلك الجنس لا يصح لان فيه شبهة الربا وهي محرمة وان شك في  
وجود ذلك الجنس في التركة صح لانه حثيثا يكون شبهة الشبهة وهي لا تحرم (قوله بل انتطاع  
المازعة) هـ دافى حق المدعى عليه أما في حق المدعى فاخذ بعضه وادع طالق الباقي لانهم  
يجوزهم حقه صاروا غاصبين وصار المال مضمونا عليهم في ذمتهم من قبيل الدين وقد علم كم  
الصلح عن الدين بجنسه بخلاف ما اذا أقر وايدل فان المال حثيثا عين وان كان من النقد دين  
ولا يصح الادعاء طالق في الاعيان فلذلك تعين ان يكون صرفا لكن قد يقال فيه ان المال القائم  
اذا صار مضمونا لا يقتل للذمة وعليه فلا فرق بين الصورة المذكورة وما بعدها في أن بكل منها  
اسقاط الدين وهو لا يجوز وانما يجوز والصورة الاولى باعتبار ما أخذ بدلا لاني في  
الاخذ ولا في حق الدافع تأمل (قوله وبطل الصلح الخ) أى في الشكل عند الكل على  
الاصح وقبل عندهما بيني الله صهيحا فيعاوراه الدين ط قال العلامة أبو الهودهد هذا  
ليس على اطلاقه لما سبق عن الزبلي من انه ينبغي ان يجوز عدهم في غير الدين اذا بينت  
حصته وانتهى شكل ان كان هو قول الكل لا خلاف لهم لان قباس مذهبه ما في الجمع بين  
الحق والعبء والشاة الذكية والميتة حيث يجوز العقد في العبء والذكية اذا بينت عن كل منهما  
ان يجوز الصلح عندهما في غير الدين اذا بينت حصته اللهم الا ان يجعل هذا على ما ذالم بينين  
ما يقابل كل واحد منهما أو يفرق عنه لهما ما بين البيوع والصلح والظاهر انه لم يرد نص في الصلح

ولو بع عرض جازم مطلقا لعدم  
الربا وكذا لو انكروا ارثه  
لانه حثيثا ليس يدل بل  
انتطاع المازعة (وبطل  
الصلح ان اخرج أحد الورثة



بعدم التقاض في المجلس غير ان الذي في يده بقيمة التركة ان كان جاحداً يكتفي بذلك القبض  
لانه قبض ثمان فيجب عن قبض الصلح وان كان صتما غير مانع يشترط تجديد القبض اه  
(أقول) بانه ان التركة في يد أحد الورثة أمانة فاذا أنكرها أو منع صار غاصباً أو الغاصب  
ضامن وقبض الامانة لا يوجب عن قبض الضمان فيه لمزم تجديد القبض فيما لو كان صتما غير  
مانع والا لا وهذا في غير التقدين أما ما في صورة ما اذا صلح على جنسهم ما فلا بد من حضور  
ذلك المجلس وتجديد القبض فيه لانه صرف محض كإبائي (قوله وغيرهما) وكذا عن  
التقدين فقط (قوله بأحد التقدين) قيد بأحد التقدين استلزاماً إذا كان بدل الصلح  
مجموع التقدين فإنه يصح كيف كان لا تصرف الجنس الى خلاف الجنس تصحيحاً لا عقداً كما في  
البيع بل أولاً لان القصد من الصلح قطع المنازعة <sup>والصك</sup> يشترط فيه التقاض قبل  
لا تفراف لانه صرف ط (قوله الا ان يكون ما أعطى له أكثر من حصته من ذلك الجنس) فلا  
كان ما أعطوه أقل أو ما أو بال نصيبه أو لا يعلم قدر نصيبه من الدراهم فـ الصلح ط قال  
في البحر ولو صلحوا عن التقدين وغيرهما بأحد التقدين لا يصح الصلح ما لم يعلم ما أعطوه  
أكثر من نصيبه من ذلك الجنس ان كانوا متصادقين وان أنكره وأورثته جازة طaque بشرط  
التقاض فيما يقابل التقدمه وان لم يعلم قدر نصيبه من ذلك الجنس فالصحيح ان ذلك ان كان  
في وجود ذلك في التركة جازاً صلح وان لم وجود ذلك في التركة لكن لا يدري ان بدل الصلح من  
حصته أم أقل أو أكثر أم لا فـ كما في فتاوى قاضيخان اه وفي المنتدعي قال الحاكم نعم  
يبطل حال التصديق انما كرى يجوز ٣ لا يكون حينئذ بدلاً في حق الآخر ولا يدفع وفي  
القائمة قال شيخ الاسلام الصحيح انه باطل في الوجهين لانه يكون معاوضة في حق المدي فيدخل  
فيه معنى الربا من الوجه الذي قلنا وان زاد صح فيكون قدر حظه وبالباقى بجهة في باقى التركة  
(قوله تحزر راعى الربا) قال في الدرر ان يكون حصته بمثل الزيادة بمقابلته فـ من قيمة التركة  
صوناً عن الربا فلا بد من التقاض فيما يقابل حصته من الذهب أو النسيئة لانه صرف في هذا  
القدر اه (قوله ولا بد من حضور التقدين عند الصلح) لم يذكر هذا في الشرع بل لا يوجب  
لا شرطه وان أراد به حضور البدل اذا كان منهم ما فقد أخاده بقوله سابقاً لكن بشرط التقاض  
فيما هو صرف ط الا ان يقال او ادب بالحضور الحاكم بان يحضرهما قبل الافتراق لان الشرط  
التقاض في المجلس او يكون ما يراد أن يعطى للـ مدفوع له تحت بدل لا بطريق الامانة (قوله  
وعلمه قدر نصيبه) أي يعلم ان ما أخذ ما زيد من نصيبه من ذلك الجنس تحزر راعى الربا قال أبو  
السعود وانما الشرط العلم بقدر نصيبه لاحتمال الرابح ان الذي ادعى تقدير كونه ما باله أو  
أقل فكان أربح وأولى بالاعتبار بخلاف الصحة فإن من جانب واحد وهو ما اذا كان المأخوذ  
أكثر من نصيبه فكانت القيمة بطالب الفداء لكونه من وجهين انتهى \* واعلم ان صحة الصلح  
على الوجه المذكور ثابتة بالأمر وهو ان غائباً عن أحد الزوجين بن عرف صلحها وأورثته عن  
ربيع نعم على ثمانين ألف دينار وقيل على ثلاثة وثمانين ألفاً فـ من الصحة وروى ان ذلك  
كان نصف حقها فربطى وتماضر بنت أصف بن عمرو والكلي التي طلقها عجبـ الحسن في  
مرض موته ثلاثاً مات وهي في العدة فوثر ثمنها ثمان وكانت مع ثلاث نسوة اخرهن الحوفا

عن (تقدين وغيرهما  
بأحد التقدين لا) يصح  
(الا ان يكون ما أعطى له  
أكثر من حصته من ذلك  
الجنس) تحزرنا عن ربا  
ولا بد من حضور التقدين  
عند الصلح وعلمه بقدر نصيبه  
ببر بلاية وجلاية

٣ قوله لا يكون الخ هكذا  
بالاصل وعبارة والده رجه  
الله تعالى في حاشية الدرر وقال  
الحاكم الشهدا غيباً ط  
على أقل من نصيبه في مال  
الربا لانه التصديق وأما في  
طالة التمسك بربا أنكرها  
ورائته فيجوز زوجه ذلك أن  
في حالة التمسك بما أخذ  
لا يكون بدلاً في حق الآخر  
ولا في حق الدافع اه وهي  
واحدة بلـ ابائي في  
الصحة بعد هذه عبارة  
الحاكم تامة اه معصه

لأنهم لو صحت لطلعت من حيث أصبح لأنهم خالوصت لهم رجوع بعض رأس المال من ذلك المـ  
 فيجعل إذا الزيادة فقيمة دينه على المال اليه فكانه أصله دواوالم يجوز فله ان يردها رأس  
 المال الى رب الم وعليه كرتام عند الامام وقال لا يرذلان الانخراج لازيادته وبطلت فيبطل قلنا  
 قصد اشئين الانخراج والادخال فصح الاول لا الثاني اه والله تعالى اعلم واسـ تعقرا لله  
 العليم

(فصل في التخارج)\*

قال في المغ هو من المخرج وهو أى شرعاً أن يصطلم الورثة على انخراج بعضهم من الميراث بحال  
 مع لهم ووجه تاخير قوله وقومه فانه فلما برضى أحد بان يخرج من الورثة بغير استيفاء حقه  
 وسببه طلب انخراج من الورثة ذلك عند درضاغـ يره وله شروط تذكر في انشاء الكلام اه  
 (قوله أخرت الورثة أحدهم) أى والموصى له بباغ من التركة سأنحائي وفي آخر الاشياء عن  
 الكتاب لوم ولح الموصى له بالثالث على السـ دس صح اه (أقول) لكنه مشكل لأنه من قبيل  
 الاسقاط في الاعيان وهو لا يجوز وقد مر حوا بان الوارث لا يسقط حقه من التركة بالاستقاط  
 وهذا مثله وأما المخرجة فبـ وبأن قيامه (قوله صح في الكل) أى ويقسم الباقي بينهم  
 على سهامهم المخرجة قبل التخارج الا ان يجعل هذا بالتخارج كان لم يكن بينه امرأ فو بنت  
 واخ شقيق أصلها غنمية واحدة لأمه أم وأربعة لآبنت والباقي الاخ فاذا أخرت المرافة قسم  
 الباقي على سبعة ولو لم يكن كان لم تكن قسم نصين حوى عن الشيخ عباد الدين \* واعلم  
 انه اذا أخرجوا واحد الخصصة تقسم بين البقية على السواء ان كان ما أعطوه من مالهم غير  
 الميراث وان كان مما روفه في قدره بينهم وقيدوا الخصاف بان يكون عن انكار ما اذا كان  
 عن اقراره ويتم على السواء مطلقاً أو بالسعود وبأن ذلك أو آخر القصـ ل (قوله صرفاً  
 للجنس بخلاف جنسه) علمه اقول وأوقفـ دينهم ما أو الأولى تاخير عن قوله قل ما أعطوه  
 أو كثره ويوجد في بعض النسخ التبعـ باللام عوضاً عن الباء في بخلاف الجنس وهي أولى  
 من الباء أى لو صالح عن الذب والقضـ بذهب وقضـ مضع وبصرف لذهب لانقضـة وهي له  
 والمراد بالصرف في كلامه الصرف المصطلح عليه في القصة وهو بيع الثمن بالثمن والباء فيه  
 للمقابلة ولو كان المراد بالصرف المعنوي لاختصـ بمثله واحدة وهي ما إذا اشتملت التركة على  
 ذهب وقضـة ودفع البذل كذلك وأمداه إلى أو اللام واقوله بعد ذلك لكن بشرط التقاض  
 فيما هو مصرف فانه متعين للصرف الاصطلاحى (قوله قل ما أعطوه أو كثر) لانه معارضة لا براء  
 إذ البراءة عن الاعيان باطل كذا قيل (وأقول) ما قبل ان البراءة عن الاعيان باطل فبده في  
 الجبر بما اذا كان على وجه الانشاء فان كان على وجه الاخبار كقوله هو برى معلى قبله فهو  
 صحيح متناول للدين والعين فلا تنفع الدعوى وكذا اذا قال لا لى في هذا العين ذكره في  
 المـسوط والمحيط فعلم ان قوله لا استحق قبـ له مقاماتنا ولا استحقاقاً ولا دعوى يمنع الدعوى  
 بحق من الحق وقيل الاقرار عينا كان أو دينا وتقدم الكلام عليه أوائل الاقرار وسبب آخر  
 الفصل مستوفى ان شاء الله تعالى (قوله لكن بشرط التناقص) قال في الجبر ولا يستعطف في صح  
 أحد الورثة المتقدم ان تكون اعيان التركة معلومة لكن ان وقع الصلح عن أحد التقدين بالآخر

(فصل في التخارج)\*

(أخرت الورثة أحدهم)  
 (عن التركة وهي عرض  
 أو هي (عقار بحال)  
 أعطوه (أو) أخرجه  
 (عن) تركته (ذهب  
 بقضـة) دفعه (أو) على  
 (العكس) أو عن تقدين  
 بهما (صح) في الكل صرفاً  
 للجنس بخلاف جنسه  
 (قل) ما أعطوه (أو كثر)  
 لكن بشرط التقاض فيما  
 هو مصرف (و) في انخراجهم

كان فيه اقصا صلاحياته لم يملك عقابته شيئا فبالا لشره كفاي البرهان وغيره فمد يداه مدلان الخطا  
بملك فيه مملك الاموال فكانه قابض افاده في النهاية وغيرها وفي الايضاح لا يلزمه اشر به  
شيئا لانه كان كاح وفي النهاية بعد نقله ما تقدم وأرى انه قد يذلل لان الارض قد يلزم العاقلة  
فلم يكن مقتضيا وقتها في تكمله فاضى زاده قال الرباعي وقوله لا تزوج والصالح عن جنانية  
عمد أي بان كان له مادين على امرأة فزوجته عليه نفسه أو على مولى الامة فزوجها المولى منه  
عليه أو على المكاتب أو على الامة المأذون لها فتر وجهه عليه باذن المولى امس بقض في ظاهر  
الرواية حتى لا يرجع عليه شره لانه لم يملك شيئا يمكنه المشاركة فيه فصار كالجنانة على نفس  
المدين وعن أبي يوسف انه يرجع عليه لوجود القبض بطريق المقاصة على ما بينا والصحيح  
الاول لانه اختلف ولان الشكاح يتعاق بعين الدين عند الاضافة اليه فيملكه بعينه ثم يسطر  
عن ذمتها كالهبة بخلاف ما اذا لم يصف العقد اليه بان سمي دراهم مطابقة فوقع التقاض  
بنصيبه حيث يرجع اليه شره بالاجماع لان المملوك وانما سلك غير فالتقاضي اصابوا الصالح  
عليه عن جنانية اعمد ليس بقبض لانه لم يملك شيئا فبالا لشره كفاي البرهان (قوله أن يهرمه  
الغريم) أي المديون فيكون المقبوض هبة لا دينه (قوله ثم يهرمه) الضمير في يهرمه لاحد الدائنين  
ففيه تستيت أي يرى الشريك الغريم فان بابراهمه المديون لا يرجع عليه شيء كما مر (قوله أو  
يبيعه) أي الطالب وهو معطوف على يهرمه أي يبيع الشريك للمديون كماله في قدره فله  
يكن مقتضيا الدين بل أخذنا عن المبيع وقابض الالهبة في الصورة الاولى ثم يهرمه من دينه  
ولا رجوع للشره بل عليه بالبراء (قوله يهرمه) أي بقدر نصيبه من الدين بان يجعل عن الغريم بقدر  
نصيبه فيكون المقبوض عن المبيع لان نصيبه من الدين (قوله ثم يهرمه) أي احد الدائنين وهو  
من باع الغريم (قوله صالح أحدري السلم) اطلاق الصالح هنا مجاز عن القسح كما مره صاحب  
غاية البيان لانه فسح في الحقيقة قالوا أطلق عليه الصالح بما فيه من الخطيئة التي هي من  
خواص الصالح كفاي تكمله المولى زكريا (أقول) الخطيئة هي التي لزمت على المسلم اليه من  
المسلم فيه حيث سقطت هذه المصالحة تدبر كالإيجي (قوله عن نصيبه) أي من المسلم فيه (قوله  
على ما دفع من رأس المال) على حصته منه فبديه لانه لو كان على غيره لا يجوز بالاجماع لما فيه  
من الاستبدال بالمسلم فيه قبل قبضه زكريا (قوله نفذ عليهم ما) فيكون المقبوض منهم ما وكذا  
ما بقي من المسلم فيه درر البحار أي فيكون نصف رأس المال فيهما وباقي الطعام بينهما سواء  
كان رأس المال مخلوطا أو لا بحر (قوله وان رده رد) وفي المسلم فيه على حاله بحر (قوله لان فيه  
قصة الدين) وهو المسلم فيه وهذا مذهب ما قال أبو يوسف يجوز زكاة بابراهمه المديون رهاها  
أنه لو جاز فاما ان يجوز في نصيبه خاصة أرفى النصف من النصيبين فعلى الاول لزم قصة الدين  
قبل القبض لان خصوصية نصيبه لا تظهر الا بالتمييز ولا تميز الا بالقصة وهي باطلا وان كانت  
الثاني فلا بد من اجازة الاثر لانه فسخ في شره بعهده فبقيته مقر الى رضاه درر (قوله مفادضة)  
نصب على التمييز (قوله جاز مطلقا) الذي في البحر جاز ولو في الجميع أي جميع المسلم فيه يعني ان  
الجار لا يلخص نصيبه بل اذا فسخ في الجميع جاز قال واما اذا كانت عفتا فانها تقب ايضا لان يمكن  
من تجارته ما في الشكافي لو سلم في كبره ثم اصطالحا على ان يزيد المسلم اليه نصف كرم بعض اجماعا

بنا قبض ان يهرمه القدر  
قد رده ثم يهرمه أو يبيعه  
به كفا من غرضه لا شره  
ماتقط وغیره ومرت في  
الشركة (صالح أحدري  
السلم عن نصيبه على ما دفع  
من رأس المال فان أجاز  
الشريك الاثر (نفذ  
عليه ما وان رده رد) لان  
فيه قصة الدين قبل قبضه  
وانه باطل نعم لو كان شره  
مفادضة جاز مطلقا بحر

(قوله لا يرجع) أي الشر يك بنصف المبرأ على الذي أبرأ (قوله لأنه اتلاف لا قبض) والرجوع  
 يكون في المقبوض لافي التلاف ولم يزد نصيب المشتري بالبراءة فلم يرجع عليه (قوله قبل وجوب  
 دينه - ما عليه) أي لو كان حاد مباح حتى التقاضي صاف فهو كالتبعض ويشارك فيه كافي الجبر (قوله  
 عليه) أي المديون (قوله لأنه فاض لا قبض) أي والشاركة إنما ثبتت في المقبوض لافي القضا  
 (قوله ولو أبرأ الشر يك للمديون) بالنصب مقبول أبرأ الأول أن يقول أحد الشر يكين  
 (قوله قسم الباقي على سهامه) أي على سهام الباقي لأنه اهل الماراد بالسهام الباقية  
 لأصلها يظهر ذلك مما لو كان له الثلثان فأبرأ من الثلث يتقسم ما يؤخذ نصفين لأن الحق عاد  
 إلى هذا القدر ولو اعتبر بالاصل قسم الثلثا وقد صرح ابن الكيال بالأول (قوله ومثله المقاصة)  
 بأن كان للمديون على الشر يك خمسة مثلاً قبل هذا الدين فإن القسمة على ما بقي بعد المقاصة  
 (قوله صح عند الثاني) اعتباراً بالبراء المطابق خلافاً للظاهر لأن يؤدى إلى قسمة الدين قبل  
 القبض كافي الهداية وفي النهاية ما ذكره من صحة الاختلاف مخالفاً لما ذكر في عامة  
 الكتب حيث ذكر قول محمد مع قول أبي يوسف وذلك سهل بل هو أن يكون المصنف قد اطاع  
 على رواية محمد - مدع الامام قال في البرهان تأجيل نصيبه موقوف على رضائهم بركة عند أبي  
 حنيفة وبه نأخذ وعندهما لا وق عامة الكتب محمد مع أبي يوسف ذكره في الهداية مع أبي  
 حنيفة فكان عن روايتان كافي الشر يك بلاية وفي البحر أن أجل أحدهما فإن لم يكن واجباً  
 بعد كل منهما بان ورنادياً بمازجاً لا لتأجيل باطل وإن كان واجباً بالبراءة أحدهما فإن كانا  
 شر يكين شركة عثمان فإن آخر الذي ولي الادانة صح تأجيله في جميع الدين وإن أخر الذي  
 لم يباشره لم يصح في حصته أيضاً وإن كانا متواضعين وأجل أحدهما اليوم ما أجل صح تأجيله  
 اه ولم يظهر وجهه لذكر قول الثاني وتزل قول الامام مع عدم نصيبه (قوله والغصب) أي  
 إذا غصب أحدهما منه عناؤه كمت عند فانه يتزل قابضاً نصيبه فيشاركه فيه الآخر  
 سواء كان من جنس الدين أو من غير جنسه وذلك في رد الغاصب وقضى عليه بقتله من  
 جنس الدين فلو كان من غير جنس الدين وكان موجوداً رد عليه كافي الرخصة أي لأنه إذا  
 من وقت الغصب عند اداء الضمان (قوله والاستنجا) أي بجر من جنس الدين لأنها  
 بيع المنافع فصار عقلة ما إذا اشترى بنصيبه شيئاً فإنه يرجع عليه بربع الدين فكذلك هذا  
 وكذا خدمة العبد وقراءة الارض وصورتها بان استأجر أحدهما من المدينين داوا بخصته  
 سنة وسكنهما وكذا الواستأجر باجر مطاق ودوى ابن سماعة عن محمد لو استأجر بخصته لم يشارك  
 الآخر وجهه لأنه كالتسكاح هذا إذا أضاف العقدة إلى الدين لأنه اتلاف كافي الزبلي (قوله  
 لا التزوج) أي تزوج المديونة على نصيبه فانه لا يكون قبضاً لأنه ليس بدل مال فكان فيه معنى  
 الاتلاف من وجه فأنشبه الأبرأ بغير خلاف ما إذا تزوجها على دراهم مطلقة أي حتى التفت  
 قصاصاً بنصيبه فانه يكون كالتبعض كافي الاتفاق وفي الشر يك بلاية والتزوج بنصيبه اتلاف  
 في ظاهر الرواية - حتى لا يرجع عليه صاحبه بشئ وعن أبي يوسف انه يرجع بنصيبه منه لو وقع  
 القبض بطريق المقاصة والصحيح الأول انهم - (قوله والصالح عن جناية عمد) أي لو جنى  
 أحدهما عليه جناية عمد فيمادون النفس ارثها مثل دين الحاني فصالحه على نصيبه وكذلك لو

لا يرجع لأنه اتلاف لا قبض  
 (وكذا) الحكم (أن)  
 كان للمدين على أحدهما  
 دين قبل وجوب دينه - ما  
 عليه حتى وقعت المقاصة  
 بدنيه السابق لأنه فاض  
 لا قبض (ولو أبرأ) الشر يك  
 للمدين (عن البعض قسم  
 الباقي على سهامه) ومثله  
 المقاصة ولو أجل نصيبه  
 صح عند الثاني والغصب  
 والاستنجا بنصيبه قبض  
 لا التزوج والصالح عن جناية  
 عمد وحيلة اختصاصه

نصف الثوب لان الصلح وقع عن نصف الدين وهو مشاع وقسمه الدين حال كونه في الذمة لا تصح  
 وحق الشر بثلاثة على كل جزء من الدين فيتم وقف على اجازته واخذ نصفه دال على اجازة  
 العقد فيصح ذلك (قوله الان ضمن) اى الشر يك المصالح (قوله ربع الدين) يعنى الان  
 بغرم له حصه من اصل الدين الواصل بواسطة الصلح وافاد ان المصالح مخير اذا اختار شره بكم  
 اتباعه فان شاء دفع له حصته من المصالح عليه وان شاء ضمن له ربع الدين ولا فرق بين كون  
 الصلح عن اقرار أو غيره وبعد ضمان المصالح الربع لا يكون فلا تحصيل على الذنوب وحامله  
 ان الشر يك الاتم مخير بين الاتباع للمدين والشر يك المصالح وان المصالح مخير في دفع نصف  
 الذنوب المقبوض وربع الدين ولم يلزم عليه دفع الربع لاحتمال تضرر المصالح لان الصلح  
 على الخط غالباً فيكون ما استوفاه انقص بل يحتمل ان لا يبقى له شئ من مقبوضه وأشار بكون  
 البديل ثوباً الى ان هذا فيما كان بدل الصلح بخلاف جنس الدين اما اذا وقع على جنسه ليس  
 للمصالح خيار فيه بل انشر بكمه المشاركة في المقبوض أو يرجع على المدين لانه غير له قبض بعض  
 الدين كما في الميسر والصلح فعمله ما يكون عن اقرار أو سكوت أو انكار ثم الحيلة في ان  
 لا يرجع عليه بشره بكمه بل القريم مقيد بحظه من الدين ويقبضه غير مبرم عن حظه أو  
 يديه شيئاً يسيراً ولو كفا من ريب بقدر حصته من الدين غير مبرم عن الدين وبأخذ من المبيع  
 كافي للخبرة والتفتة (قوله فلاحق له في الذنوب) لان حقه في الدين قد ضمنه له وقد علم أن  
 الخبر للمصالح والاصل ان في تخيير الشر يك فدين ان يكون المصالح عنه ديناً والمصالح  
 عليه ثوباً فان كان المصالح عنه عيناً مثلاً تركه ليس بشره بكمه ان شاركه فيه ولو كان المصالح  
 عليه من جنس الدين شاركه الشر يك أو يرجع على المدين والفرق بين الصلح على الجنس وغيره  
 انه اذا صلح على الجنس شاركه الشر يك فيه أو يرجع على الغريم وفي الصلح على خلاف  
 الجنس كذلك الان ضمن له ربع الدين لان حقه في الدين لافي الذنوب (قوله ضمنه شره بكمه  
 الربع) يعنى ان شاء لانه صار قابضاً حقه بالمقاصة والضرورة عليه لان معنى البيع على  
 المالك بخلاف الصلح لان مناه على الانعاض والخطية فلو اراد ان يدفع ربع الدين  
 لتضرر لا يقال قسمة الدين قبل القبض لانه قد تصرف وتصور المقاصة فيه لانا نقول قسمة  
 الدين قبل القبض تجوز ضمننا وانما لا تجوز قسمة دائرهنا وقت القسمة في ذمة جهة الشره  
 وصحة المصالحة وللشر يك ان لا يتبع القابض في الجميع ويرجع على المدين لان القابض قبض  
 حقه الان له حق المشاركة ولو كان له مطلوب على أحدهم مدين قبل وجوب دينه ما عليه حق  
 صار دينه قصاصاً به فلا ضمان عليه لانه أحد الدينين فاعلاً ولهم الاقضاء والضمان انما يجب  
 بالاقتضاء وكذا المشاركة لا تجب بالقضاء وانما تجب بالاقتضاء ولو أبرأ أحدهم ما عن نصيبه  
 لا ضمن ولو غصب أحدهم من المدين عيناً أو اشترى منه شره فاداه فلان عنده فهو قبض  
 والاستحجار بنصيبه قبض لا التزوج به لعدم إمكان المشاركة فيه كالجناية على نفس المدين  
 وكالابرأ بمخلاف التزوج على دراهم مطلقاً فانه قبض بالاجماع ولو قوع التقاض ريباً  
 (قوله أو اتبع غريمه في جميع ما مر) اى في ماله الصلح والمبيع والقبض (قوله ابقاه  
 حقه في ذمته) ولان القابض استوفى نصيبه حقيقة لكن له حق المشاركة لانه شارك

الأن ضمن له (ربع)  
 أصل (الدين) فلاحق له في  
 الذنوب (ولو لم يصلح بل  
 اشترى بنصفه شيئاً من جنسه)  
 الشر يك (الربع) انقبضه  
 النصف بالمقاصة (أو اتبع  
 غريمه في جميع ما مر ابقاه  
 حقه في ذمته) (واذا أبرأ  
 أحد الشر يكين الغريم عن  
 نصيبه)

فلا يثبت للشر يك حق الشراكة بالشك وعن أبي يوسف في رواية الشريك ان يشارك في المائة  
 اهـ مثل العلامة الشاذلي عن دارم شتر حكمة بين ثلاثة أو قاف كل وقف له حصة مع المومة  
 ومصحفون محتصون به فإذا قبض بعض النظار شي بأمن الاجرة هل لباقي النظار ان يشاركوا  
 في المقبوض أم لا فاجاب بان لباقي النظار الشراكة فيما قبضه أحدهم حيث صدرت الاجارة منهم  
 صفة واحدة فبما سألني عن المبيع صنفه واحدة اهـ وتعبه العلامة الجوى بان جوابه انما  
 يصح اذا كان ما أجره كل من النظار معينة بغير مشاع (وأقول) هذا خبر دأن لو صدرت الاجارة  
 في بعض الدار لما يلزم عليه حينئذ من اجارة المشاع لغير الشريك ولا شيوخ هذا صدور الاجارة  
 في كل الدار فنتبه (قوله أودين موروث) أو كان وصي به له أو كان بدل قرضهما  
 أبو السعود (قوله اذا قبض) أطلقه فمثل قبض على طريق الاقتضاء أو الصلح (قوله شاركه  
 الآخر فيه) هذا أصل كلى يفرغ عليه من وعي في اذا كان لرجلين دين على آخر فقبض  
 أحدهما ما شأنا به ما ملكه مشاعا كاملا فلا صاحبه ان يشارك في المقبوض لانه وان أزداد  
 بالقبض اذما ليس الدين باعتبار عاقبة القبض لكن هذه الزيادة راجعة الى أصل الحق فيصير  
 كزيادة العجرة والولد له حق المشاركة ولكنه قبل المشاركة باق على ملك القابض لان الدين غير  
 الدين حقيقة وقد قبضه بدلا عن حقه فملكه حتى ينفذ نصرفه فيه فيضمن الشريك حصته  
 دور وليس بين قوله ملكه مشاعا كاملا وقوله ولكنه قبل المشاركة باق على ملك القابض  
 مخالفة لان المقبوض عين الدين من وجه وبغيره من وجه كما صرح به في عامة الكتب والاعتبار  
 الاول يقتضي كون المقبوض مشاعا كالاعتبار الثاني يوجب الاختصاص بالقابض فعلمنا  
 بالوجهين وقلنا على الوجه الاول انه يكون للأخرو ولاية مشاركة وعلى الوجه الثاني انه  
 يدخل في ملك القابض وينفذ نصرفه من هذا ينظر وحسن قوله له حق المشاركة اي  
 في المقبوض أشار به الى أنه ليس له حقيقة المشاركة والامانة فنصرف القابض فيه قبل  
 المشاركة والمشاركة لا يلزم ان يكون في حكم المشابهة من كل وجه فلا يلزم من تحقق حقيقة  
 المشاركة في العجرة والولد تحقق حقيقة في المقبوض من الدين كما لا يخفى (قوله واتبع الغريم)  
 فلو اختار اتباعه ثم تولى نصيبه بان مات الغريم مفلسا رجع على القابض بنصف ما قبض ولو من  
 غيره بجزر امي من غير ما قبض لان حقه فيه سقط بالتسليم فيرجع عنه ويكون ما قبضه أخيرا  
 صرفا في الذمة تعريفا لا يراجع عليه كافي الحوالة لكن انيس لان يرجع في عين تلك  
 الدراهم المقبوضة لان حقه فيها قد سقط بالتسليم فلا يعود حقه فيها بالتوى ويعود الى ذمته  
 في مثلها اهـ وعليه فكان ينبغي اسقاط لفظ ولو وبقول هكذا ورجع على القابض بنصف  
 ما قبض من غير ذلك لان حقه فيها قد سقط بالتسليم فلا يعود حقه فيها بالتوى ويعود الى  
 ذمته في مثلها تأمل (قوله وحينئذ فلو صلح) في التفريع نظر لان الأصل ان يفرغ من  
 الدين شيئا وهذا صلح نصيبه لا قبض تأمل (قوله اي على خلاف جنس الدين) احتراز عما  
 اذا كان على جنسه كما تقدم فانه يشارك فيه أو يرجع على الدين وانس لنا قبض فيه خيارا لانه  
 بمنزلة قبض بعض الدين (قوله أخذ الشريك الآخر نصفه) اي نصف الدين من غيره أو أخذ

أودين موروث أو قيمه  
 مستلثة ترك (اذا)  
 قبض أحدهما ما شأنا به  
 شاركه الآخر فيه ان شاء أو  
 اتبع الغريم كما ياتي وحيدته  
 (فلو صلح) أي على  
 نصيبه على نوب  
 خلاف جنس الدين (أخذ)  
 الشريك الآخر نصفه

الدرر لانه قال صح اي التاخير والخط لانه ليس بمكره عليه - ه أي على الدائن فوصل عليه بمكره  
 فتوهم الشارح انه متعلق به وليس الامر كذلك لان انط عليه من المتق في الكتز والدرر ويحصل  
 انهما كذلك الا ان التنازع سودها وحينئذ فالعبارة صح عليه اي نفي عليه التاخير والخط  
 لانه ليس بمكره وضهير عليه - ه اي على الدائن - حتى انه بعد التاخير لا يمكن من مطالبة في الحال  
 وفي الخط لا يمكن من مطالبة ما - ط - ه أبدا (قوله ولو أعلن ما قاله مرام) يعني انه يتكلم به أولا  
 بن الغاس وليس المراد انه بعد ان اتفق على الخط أو التاخير أعلن فانه لا يقض الصلح والمراد  
 ان الدائن - مكت اذلو - ط في الاعاء لان أو أفر صرح بل هو أولى من حالة السر ط (أقول)  
 وظاهر كلام المصنف يومه انه بعدما أخر أو - ط - عنه كما فهمته مما قدمناه مع انه ليس كذلك فلو  
 قال ولو أعلن بقوله لا أقر لك - حتى تؤخره عني أو يتخط يكون انفرادا فخطه لا حال كله ان لم يؤخر  
 أو يحط قال المولى عبد العظيم وقوله ولو أعلن أي المدين وقوله ما قاله مرام أشار به الى ان  
 دفعه محذوف وهو قوله لا أقر لك ما لا تخ (قوله أخذ النكل منه لالحال) أي من من أخذ  
 النكل بالتأخير ان خروا حط ان - ط - قال ط اعل هذا اذا لم يؤخره الطالب ولم يحط املو  
 نعل ذلك صح اهدم اكرهه اه (قوله فقال أقر) بهم من قطع مقفه وحقق من أقر (قوله  
 جز) أي الخط لانه ليس من تعاقب الا براصر يحايل معنى وقد سبق جزاؤه (قوله بخلاف على  
 أن أعطيك مائة) فاذا أقر صرح الاقرار ولا يلزم الدائن شي (قوله لا الخط) لان الخط ابراهو هو  
 معاق بصريح الشرط فلا يصح كما تقدم جاي والاولى ان يقول لانه وعد عدمه على بالشرط  
 لا يجب الوفاة به شرعا (قوله الدين المشترك بسبب متحد) شامل لما اذا اشتركا في المبيع بان كانا  
 عينا واحدة أو لم يشتركا بان كانا عيين لكل عين بيع واحدة واحدة بالانفصال - بل عن اد  
 شربة لاية (قوله كمن مبيع بيع صفقة واحدة) بان كان لكل واحد منهم ما عين على حدة أو  
 كان له - ما عين واحدة مشتركة بينهما وباعا لكل صفقة واحدة من غير تفصيل عن نصيب كل  
 واحد منهم ما زباني واحد بالصفقة الواحدة عن الصفقتين حتى لو كان عبد بين رجلين باع  
 أحدهما انصيبه من رجل بجمه - مائة درهم وباع الآخر نصيبه من ذلك الرجل بجمه مائة درهم  
 وكتبا عليه مكاوا واحدا بالف وقبض أحدهما منه شي لم يكن للاخر ان يشاركه لانه لا شركة لهما  
 في الدين لان كل دين وجب بسبب على حدة عزيمة وانما اتحاد الصفقة اذا اتحد اللفظ وقد ر  
 المن ووصفه كان فلا بعناك هذا العبد بالف لكل خمسة مائة فقبل كان صفقة واحدة اما  
 لو باع أحدهما بجمه مائة ثم الآخر بجمه مائة أو باعاه بالف على ان لا أحدهما بجمه مائة - يا  
 ولا آخر سودا أو لا أحدهما مائة ولا آخر بجمه مائة فذلك كله صفقة ثان فلا يشارك أحدهما  
 الآخر فيما قبض كما فهم ذلك من المتخ وقيد بالدين المشترك لانه لو كان الصلح عن عين مشتركة  
 بخص الصالح يدل الصلح وليس اشترى بكدان يشاركه فيه لكونه معاوضة من وجه لان المصالح  
 عنه مال حقيقة بخلاف الدين زباني فليحفظ فانه كثير الوقوع وفي الخاتمة رجلا ن ادعا  
 رضا أو ادراى يد رجل وقالاهي انا ورثناهما من أمة اتحد الذي هي في يده فضا لهما أحدهما عن  
 - صته على مائة درهم - فإراد الابن الآخر ان يشاركه في المائة لم يكن لان يشاركه لان الصلح  
 معاوضة في زعم المدعي فدايعين في زعم المدعي عليه فهو معاوضة من وجه استيفاء من وجه

(ولو أعلن ما قاله مرام أخذ  
 منه النكل للحال) ولو  
 ادعى ألفا وبجد فقال أقر  
 لي بم امل ان أعطيك  
 جز بخلاف على أن أعطيك  
 مائة لانه رشوة ولو قال ان  
 أقرت لي - ططت لك منها  
 مائة فاقصر صرح الاقرار  
 لا الخط مجتبي (الدين  
 المشترك) بسبب متحد كمن  
 مبيع بيع صفقة واحدة

الجزء اصح في الظاهرية قولنا ططت عنك النصف ان تقدمت الى نصف افاته ط عندهم وان لم  
تقدمه (قوله كان أدبت الى كذا) الخطاب للقرين ومنه له الكفيل كما صرح به الاصباحي  
في شرح الكافي وقاضيان في شرح الجامع قال في غاية البيان وفيه نوع اشكال لان ابراه  
الكفيل اسقاط محض ولهذا لا يرتد برده فينبغي ان يصح تعليقه بالشرط الا انه كبراء الاميل  
من حيث انه لا يحذف به كما يحذف بالاطلاق فيصح تعليقه بشرط متعارف لا غير المتعارف ولهذا  
قالنا اذا كفل بجال عن رسل وكفل بنفسه أيضا على انه ان وافى بنفسه غدا فهو برى وعن  
الكفيلة بالمال فوافى بنفسه برى عن المال لانه تعالى بشرط متعارف فصح انتمى (قوله لما  
تقرر الخ) قال في المنخ انما لا يصح لان ابراه المعلن تعليقه بصرح بالاصح لان ابراه افه معني  
التعليق ومعني الاسقاط فالاسقاط لا ينافي تعليقه بالشرط والتعليق بانه فراعينا المعنيين  
وقلنا ان كان التعليق صر بصرح بالاصح وان لم يكن صر بصرح انتمى (قوله لانه عليك من  
وجه) بدليل انه لا يرتد بالرد والتعليكات لا تتحمل التعليق بالشرط وهو اسقاط أيضا بدليل انه  
لا يتوقف على القبول والاسقاط يستعمل ذلك فامنى التعليق فيها قلنا اذا صرح بالتعليق بالشرط  
لم يصح ٣ ومعني الاسقاط اذا لم يصح بالتعليق بالشرط بتقيد كذا في الكافي (قوله وان قال  
المدبون لا تحرم الخ) هذا القيد ادهمه في الكنز ولم ينبه عليه شارحه الزبلي ونبه عليه  
ملازمه سكن وصاحب الدرر وماتني الاخير والهادي وعبارته بعد ذكر المسئلة مطلقة ومعني  
المسئلة اذا قال ذلك امر الطا اذا قال علانية يؤخذ به لان قوله لا أثر بعالم الخ يتضمن الاقرار  
به حيث اضافة اليه بقوله مالاً ولانه تعالى التعليق الاقرار بالشرط يلزم في الحال ولذا اقيده  
بملازمه سكن في عبارة الكنز حيث لم تقيد به قوله كما علمت وقد عزمناه وان في البحر الى المجتبي  
ولكن النظر الى اللة التي ذكرها الزبلي وغيره هي كونه ليس بـ كره لمتكبره من اقامة  
البيضة أو التحايف فشكل وهو نظير الصلح مع الانتكار لان كل واحد منهما ما لا ينافي الطوع  
والاختيار في تصرفه أقصى ما في الباب انه مضطر لئلا يضر طار لا يمنع من نفوذ تصرفه  
كبيع ماله بالاطعام عند الحاجة فوجب التسوية بين الحالتين فتأمل ذكره الرملي (أقول)  
معني الاخذ اي باقراره وهو قوله مالاً والمسأل مجهول فهو مريض بانه ولا يلزمه ما ادعاه المدعي  
لعدم اقراره به تأمل (قوله بمالك) بفتح اللام وكسر هاء حوى (قوله صح) اي فليس له  
المطالبة في الحال بعد التأخير ولا في المخطوط كافي المنخ (قوله لانه ليس بـ كره) لانه  
لوشاهم بنفسه لذل الى ان يجسد البيضة أو يحذف الاخر فيشكل عن اليقين اتفاقاً وقوله  
وليس بمكره على صيغة اسم المفعول اذ يمكنه ان يبرهن أو يحلفه فيشكل عن اليقين فقهه  
بلاشروع الى أحدهما ما كان رضاً بذلك فقهه فذلكم كصلح عن انتكار ومن ذلك كرت  
هذه المسئلة فهاهنا مذهب الموافق لما في غاية البيان وشرح المقدسي وما في الكفاية يقتضي  
كون الضمير المنصوب عائداً الى المدبون وان يكون مكره على صيغة اسم الفاعل كما امر  
به البعض هنا والاول هو المتبادر كما لا يخفى (قوله عليه) جهل لفظ عليه له المكره وهو  
خلاف ما في العيني والدرر قال العيني عند قول الكنز صح أي هذا القول عليه أي على  
الدرر يعني ان أخره يتأخر وان حط عنه بعضه بخط لان المدبون ليس بمكره انتمى ومنه في

من قوله ولمعني الاسقاط الخ  
هكذا بالاصل ولعله ولا  
لمعني الاسقاط قلنا اذا لم  
يصح بالتعليق بالشرط  
يصح فليجبر

كان أدبت الى كذا (أو اذا أو  
متى لا يصح) الا برامه لا تقرر  
ان تعليقه بالشرط صريحاً  
باطل لانه عليك من وجهه  
(وان قال) المدبون (لا تحرم  
منه الا قولك بمالك حتى  
تؤخره عن أو تحط) ع  
(فقل) الدائن التأخير أو  
المط (صح) لانه ليس بمكره  
عليه



في الاموال الربوية الا انه يشترط القبض في المجلس لانه صرف الاصل انه متى كان الذي وقع عليه الصلح دون الحق قدرا أو وصفا أو وقتا فهو واسقاط للبهض واستيفاء للباقي لانه استوفى دون حقه وان كان ازيد منه بان دخل فيه ما لا يستحق من وصف أو تعجيل أو مؤجل أو كان خلاف جنسه فهو معاوضة لانه لم يدرج له استيفاء في غير المستحق فيشترط فيه شروط المعاوضة كما في الشئني (أقول) ويشترطها عند اتحاد الجنس المساواة في له درهم - ود لا يستحق البصر فيكون أخذا بطريق المعاوضة ولم يوجد حتى لو صلح له على ألف حالة عن الألف المؤجلة أو صلح له على ألف بصر عن الألف - ود جاز بشرط قبضه في المجلس لوجود المساواة في القدر وهو المعبر في الصرف دون المساواة في الصفة ولو كان عليه ألف فصالحه على طعام موصوف في الذمة مؤجل لم يجز لانه يكون اقترافا عن دين يدين ولو كان عليه ألف درهم ومائة دينار فصالحه على مائة درهم جاز سواء كانت له أو مؤجلة لانه يجعل اسقاطا للذات بأكمله والدرهم الامانة وتاجه لالامانة التي بقيت ولا يجعل على المعاوضة لان فيه فسادا كما في العيني (أقول) ويظهر مما قدمناه قريبا عن شرح الاستيعباب ان المدون لو أعطى الدائن خمسة مائة - ضافا لقط الدائن الألف السوداء من ذمته وأسقط هو البصر من ذمة الآخر لا بشرط المقابلة ينبغي ان يصح وان كنهه لا يسمى ذلك صلحا كما لا يخفى (قوله ان الاحسان ان وجد من الدائن) باب صالح على حق هو أدون من حقه قدرا أو وصفا أو وقتا (قوله وان منها) أي من الدائن والمدون بان دخل في الصلح ما لا يستحقه الدائن من وصف كالبيض بدل السوداء وما هو في معنى الوصف كتعجيل المؤجل أو عن جنس بخلاف جنسه (قوله لمعاوضة) أي ويجري فيه حكمه ما كان تحقق الربا أو شبهته فسدت والاصح (قوله عادية) عندهم أو عند أبي يوسف بيرا (قوله لغوات التقييد بالشرط) أي من حيث المعنى فكانت قيد البراءة من النصف بآداء خمسة مائة في الغد فاذ لم يؤد لا ببراءة لم تحقق الشرط والحاصل ان كلمة على وان كانت للعوض لكنهم افسد تكون بمعنى الشرط وقد تعدد العمل بمعنى المعاوضة فتعمل على الشرط تصح تصرفه كما في الدرر (قوله والثاني ان لم يوقت بالغد) أي لم يزد كرا فظ غدا بل قال ادفع لي خمسة مائة على انه يرى من الباقي لم تعد ذمته اهدم الاداء ويرى مطلقا أدى الخمسة مائة في الغد ولم يؤد لان البراءة قد حصلت بالاطلاق أو لانه لا تتغير بما يوجب الشك في آخره منع (قوله لم يعد) أي الدين مطلقا أدى أو لم يؤد (قوله لانه لم يوقت للاداء وقتا لم يكن الاداء غرضا صحها لانه واجب على الغريم في كل زمان فلا يتقيد بما جعل على المعاوضة وهو لا يصلح عوضا واظهار ان البراءة مقدمة بذاته ولو في آخر جزم من اجزائه مائة حتى اذا مات ولم يؤد يؤخذ كل الدين من تركه لان التعلق بالاداء وجوده في بخلاف الوجه الرابع فانه يرى مطلقا ابدائه بالبراءة (قوله كالوجه الاول) خبر اول وقوله كما قال خبر ثان (قوله ابدائه بالبراءة لالاداء) قال في الدرر لانه اطاق البراءة وأدائه خمسة مائة لا يصلح عوضا و يصلح شرط طامع الشك في تقيد بالشرط فلا يتقيد بالشك بخلاف ما اذا ابداء خمسة مائة لان البراءة حاصل مقرونا به فن حث ابدائه لا يصلح عوضا بقع مطلقا ومن حيث انه يصلح شرط لا يقع مطلقا فلا يشك الاطلاق بالشك فافتراها (قوله بصريح الشرط) قال القهستاني وفيه اشعار بانه لو قدم

ان الاحسان ان وجد من الدائن فاسقاط وان منه مائة معاوضة (قال) اغرعه (أدلى خمسة مائة غدا من ألف على انك برى من النصف) الباقي (قبل) وادى فيه (برئ) وان لم يؤد ذلك في الغد عاد دينه) كما كان لنوات التقييد بالشرط ووجودها خمسة أحدها هذا (و) الثاني (ان لم يوقت بالغد لم يعد) لانه ابرأه مطلقا والثالث (وكذا لو صلح من دينه على نصفه يدفعه اليه غدا وهو يرى مما فضل على انه لم يدفعه غدا فالحل عليه) كان الاصر كالوجه الاول (كما قال) لانه صرح بالتقيد والرابع (فان ابرأه عن نصفه على أن يعطيه ما في غدا فهو برى أدى الباقي في الغد) (أولا) لانه ابدائه بالبراءة لا بالاداء (و) الخامس (لو انقضى بصر الشريط

بعد وسنذكر ان هذا فيما اذا شرط ذلك (قوله بلا اشتراط قبض بدله) اي الصوري وهو ما وقع عليه الصلح والافليس هنالك بدل بل هو اخذ لبعض الحق وهذا انما يظهر في غير الغصوب اما هو مع الاعتراف ببقائه فليس مادفعه عين - حقه - الا ان يجعل عينه - كما ذكرنا - انما هو في الموقوف والسوخ لافي الغصب فيجوز رواه - له - اراد بالغصب بدله بعد هلاكه (قوله على مائة خالة او يكون الصلح اسقاطا لبعض الحق فقط (قوله او على ألف مؤجل) ويحمل على اسقاط وصف الحلول (قوله) وعن ألف جيا د على مائة ز يوف) هذا شامل لما اذا كان بدل الصلح مؤجلا او حالالا نه يصح كذا كونه بخلاف ما اذا كان له ألف ز يوف وصالحه على خمسة مائة جيا د حيث لا يجوز له دم استحقاق الجيا د فيكون معاوضة ضرورية كافي التبيين وحينئذ لا يكون قد اسقط حقه في اليكم والكيف فاسقط من اليكم - مائة مائة ومن اليكم - مائة مائة فلو كانت المائة مؤجلة يصح ايضا لانه قد اسقط قيم ايضا وصف الحلول وانما جاز هذا لان من استحق الجيا د استحق الز يوف وهذا الوجه ز يوف في الصرف والصلح لم يجر ولو لم يستحقه بالعقد لما جاز لان المبادلة برأس مال السلم وبدل الصرف لا يجوز بخلاف ما اذا كان له ألف ز يوف وصالحه على خمسة مائة جيا د حيث لا يجوز له دم استحقاق الجيا د فيكون معاوضة ضرورية أي لانه لا يمكن حله على انه استوفى بعض حقه واسقط الباقي لانه لا يستحق الجيا د لا يجوز التفاضل فيه لان جيد هارود يثم اسوا كافي الشرية لالاية (قوله اهدم الجنس) فكان معاوضة ولو كان من الجنس اسكان اخذ لبعض الحق فيجوز مؤجلا (قوله في مكان صرفا) اي بدلا عنه والاستبدال بالان كان بعضها عن بعض صرف فيستلزم فيه التفاضل (قوله فلم يجز بشيء) اي ولا حال بدون القبض لاشتراطه في الصرف كما علم في بابيه (قوله او عن ألف مؤجل على نصفه حالا) لان المجهل غير مستحق به فقد المداينة اذا استحق به هو المؤجل والمجهل خير منه فقه - ودفع الصلح على ما لم يكن مستحقا به فقد المداينة فصار معاوضة والاجل كان حق المديون وقد تركه بازا ما حطه عنه من الدين في مكان اعتياضا عن الاجل وهو حرام الا يرى ان ربا بالنسبة حرم الشبهة بمبادلة المال بالاجل فلا يجزى بحرم حقيقة أولى اه درر (قوله الا في صلح المولى مكاتبه) يعني اذا صلح المولى مكاتبه على ألف مؤجل على خمسة مائة حاله فانه يجوز لان معنى الارفاق فيما بينهم - ما أظهر من معنى المعاوضة فلا يكون هذا مقابلة الاجل ببعض المال ولا يمكن ارفاق من المولى بحط بعض البدل وهو متدوب اليه في الشرع ومسا له من المكاتب فيما بقي قبل حلول الاجل لا يتوصل له الى شرف الحرية وهو ايضا متدوب اليه في الشرع ذكره الزا يلى وذ كرف شرح السكاكي للاستيعاب في جواز هذا الصلح مطلقة على قياس قول أبي يوسف لانه احسان من المديون في القضاء بالتجديد واحسان من صاحب الدين في الاقتضاء بحط بعض حقه وحسن هذا الم يكن مشروطا في الآخر واما اذا شرط أحدهما في مقابلة الآخر فدخل في الصلح معاوضة فاسدة فيكون فاسدا وهكذا في غاية البيان (قوله او عن ألف سود على نصفه ايضا) لان البيض غير مستحق به فقد المداينة لان من له السود لا يستحق البيض فقه - ودفع الصلح على ما لا يستحق به فقد المعاوضة فكان معاوضة الاث بخمسة مائة وزيادة وصف الجود فكان ربا مخ بخلاف ما لو صلح على قدر الدين وهو اجدل لانه معاوضة المثل بالمثل ولا معتبر بالجودة لان اساقطة الاعتبار

بلا اشتراط قبض بدله عن ألف حال على مائة خالة او على ألف مؤجل وعن ألف جيا د على مائة ز يوف ولا يصح عن درهم على دينار مؤجل - له - اهدم الجنس فكان صرفا فلم يجز بشيء (او عن ألف مؤجل على نصفه حالا) الا في صلح المولى مكاتبه فيجوز ز يلى (او عن ألف سود على نصفه ايضا) والاصل

فأصل المدعى على أن يرد البائع شيئا من الثمن ثم تبين أنه لم يكن بالمبيع عيب كان على البائع أن  
 يترما دى كالمالك العيب متحقة قائم زال بهد الصلح وعلى هذا الواضح على أن البائع  
 مالا من حاله على مال فتيين أنه لم يكن عليه ذلك المال أو ذلك الحق أى أن لم يكن ثابتا كان  
 للمدعى عليه حق استرداد كل المال اه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

\*(فصل في دعوى الدين)\*

وهو الذى ثبتت فى الذمة عيني والاولى ان يقول فصل فى الصلح عن دعوى الدين ويقال مثله  
 فى العبارة الاتية للمصنف قال الجوى لما ذكر الصلح. طلقا فى عموم الدعوى ذكر الصلح فى  
 الدين لصلح مقيد والمقيد به المطلق اه لان ما ذكره فى هذا الباب حكم الخاص وهو  
 دعوى الدين لان الخاص هو ابدى يكون بعد العموم والاصل انه متى كان المصلح عليه أدون  
 من حقه قدر او وصفا أو فى أحد هما فهو اسقاط للبعض وأخذ للباقي وان كان أز يد منه بان  
 دخل فيه مالم يستحق من وصف أو ما هو فى معناه كتجهيل مؤجل فعاوضة (قوله الصلح الواقع  
 الخ) أطلق الصلح ولكن المراد كونه على أقل مما عليه من الدين كما هو الظاهر والعادة فتخرج  
 منه صورة التساوى اذ هي استيفاء وقت بن عين حقه وصورة كون المصلح عليه زيادة من  
 الدين فيكون ربا حراما وكلاهما ليس بالصلح وأشار بالصلح الى أنه لو باع ما فى ذمته من الاف  
 بخمسة مائة مثلا لم يجز صرح به فى الظاهرية وسياق مقامه (قوله من دين) يشل بدل القرض  
 وبن المبيع وضمان المانف وبديل المغصوب وكل ما لم ينفى من الذمة وقيد فى البعض ليقيد انه لا يجوز  
 على الاكثر وانه بشرط معرفة قدره ولكن قال فى نهاية البيان عن شرح السكاكى ولو كان لرجل  
 على رجل دراهم لا يعرفان وزنها فصالحه منها على ثوب وغيره فهو جائز لان جهالة المصالح  
 عنه لا تنفع من صحة الصلح ون صالحه على دراهم فهو فاسد فى القياس لانه يحتمل ان يبدل الصلح  
 أكثر منه ولكن استحسن ان اجيزه لان الظاهر انه كان أقل مما عليه لان معنى الصلح على الخطأ  
 والاعتراض فى مكان تقديره بديل الصلح بنى دلالة ظاهرة على انه ما عرفاه أقل مما عليه وان  
 كان لا يعرفان قدر ما عليه فى نفسه اه (أقول) لكن فى قوله استحسن أن اجيزه الخ شبهة  
 الربا كما علمت وهى محجمة أيضا فافظا ظاهرا تخادما فى التمرح تأمل (قوله أو غضب) أى غضب  
 قيمي او مثلى او غضب منه أحد التدين وهو باقى فى يده معتق فابقائه فصالحه على بعض مقدار  
 من جنسه (قوله أخذ) خير المتدا (قوله وحط لياقبه) لان تصرفه اقل البالغ بصح  
 ما لم يكن ولا يمكن تصحيحه معاوضة لما فيه من الربا وقد أمكن الاسقاط فجعل عليه فلو قال  
 المدعى للمدعى عليه المذكر صالحتك على مائة من ألف عليك كان أخذه ذا المائة وبرا من  
 تسع مائة وهذا قضاء لادانة الا اذا برأ منك فمستأنى وقد مناه مثله معزى بالتخاتمة (قوله  
 للربا) أى لا يجعل معاوضة لما يلزم عليه من الربا ولا يصح وتصرفه العاقل بحمل على الصحة  
 ما أمكن كما ذكرنا فجعل حطاً (قوله وحينئذ) أى حين اذ كان ما ذكر أخذ البعض الحق واسقاطا  
 لياقبه لامعاوضة (قوله دفع الصلح) أى عن ألف على مائة أطلق الصلح فشمع كون المدعى  
 عليه مقرا أو منكر أو ساكنا والمراد بالانف من مبيع كما هو مقتضى عقد المداينة وقيد  
 الاف والمائة بكونه ما لمتين احترزا عما اذا كانت الاف مؤجلة والمائة حالة كما سيذكر

\*(فصل فى دعوى الدين)\*

(الصلح الواقع على بعض  
 جنس ماله عليه) من دين أو  
 غضب (أخذ البعض حقه  
 وحط لياقبه لامعاوضة)  
 للربا وحينئذ دفع الصلح

لان اليه ينبدل عن المدعى فاذا حلف فقد استوفى البذل فلا يصح وقد مر انه عن القنية قريباً  
 (قوله جزم بالاول في الاشياء) هو رواية محمد بن الامام (قوله وبالثنائي في السراجية) وهو  
 قوله ما هو الصحيح كافي معين المتي وكذا جزم به في الصريح قال الحموي وما مشى عليه في الاشياء  
 رواية محمد بن ابي حنيفة وما مشى عليه في الجرح قوله ما هو الصحيح انتهى وجعله نظير الصلح  
 مع المودع فيه مدعى الاستئصال اى فانه لا يصح قال المصنف في نفسه وبالاول جزم ابن نجيم  
 في الفتاوى الزينية لم يعزم الى كتاب معروف وقيل لا يصح ذكره صاحب السراجية ولم يحكم به  
 خلافاً انتهى. انما ذكر الخلاف في القنية كما ياتي بعده قريباً (قوله وحكامه في القنية) فقال  
 ادعى عليه ما لا فانكر وحلف ثم ادعى عند آخره انكره فصول لا يصح وقيل يصح ودوى عن  
 الامام ووجه التول بعدم الصحة ان اليمين بدل المدعى فاذا حلف فقد استوفى البذل فلا يصح  
 انتهى (قوله مقدماً للاول) صوابه لثاني على ما نقله الحموي وعلى ما سمعت من عبارته (قوله  
 طلب الصلح والابراء) الواو هنا وفيما ياتي بمعنى او ثم مله اطالب تاخير الدعوى كافي الملازمة  
 (قوله لا يكون اقرار بالمدعى) أى بالمدعى به كذا في البرازية في بحث الاستثناء من كتاب  
 الاقرار وفي الشريعة لو قال اخرعني او صالحني فاقرار ولو قال ابرئني عن هذه الدعوى او  
 صالحني عن هذه الدعوى لا يكون اقراراً وكذا في دعوى الدار انتهى وفي البرازية اذا صالحه  
 من حقه فقد اقر بالحق والقول في بيان الحق له لانه الجمل وان صالحه من دعوى الحق لم يكن  
 اقراراً انتهى ووجه ان الصلح عن الدعوى والابراء عنهم المقصود منه قطع النزاع فلا يفيد  
 ثبوت الحق بخلاف طلب الصلح والابراء عن الحق فانه يقتضي ثبوته ويؤيد ذلك لزومه المدعى  
 به (قوله والاول اصح برزانية) قال الشيخ ابو الطيب عز و الشارح الى البرازية فيه ما فيه  
 لان هذه المسئلة يشتملها اذ ثبت فيها وانما ادعى البراءة الحق واما ما في الصيغة فهو  
 الموافق لما في المتن وليس من عادة البرازية ان تنقل عن الصيغة فالتامم اهـ (قوله عن  
 عيب) أى عيب كان يصابى العين او حلاً او تزوجاً (قوله وظر عدمه) أى العيب  
 او الدين بان ظهر ان لا دين عليه أصلاً او انه على غيره وعبارة الفرر كذا المتن صالح عن عيب  
 فظهر عدمه أو زال بطل الصلح فلو قال الشارح بعده قوله فظهر عدمه أو عين فظهر كذلك  
 كان أوضح لان عبارته هذه ظاهرة في ان ضمير عدمه للدين وضمير زال للعيب والحال انه ما  
 للعيب وصورة العيب على ما في الدرر عن العمادية ادعى عيباً في جارية ثاثة تراها فانكر البائع  
 فاضطها على مال على ان يبرئ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن بها عيب أو كان  
 واكتفه قدر الزوال فللبائع ان يستعبد بطل الصلح انتهى وقال في المنع عن السراجية اشترى حيواناً  
 فوجد به عيبه بيضاء فاضطها له على درهم ثم ذهب البياض بطل الصلح انتهى وفي البدائع ولو  
 صالحه من العيب ثم زال العيب بان كان بيضاء في عين العيب فالتجلى بطل الصلح انتهى قاله ابو  
 الطيب (اقول) وفي المنع فروع فقبضة فراجعها ان شئت (قوله أو زال العيب الخ) عزاء  
 في الدرر الى العمادية لكن في منية المتي ما يشافيه وعبارته المشتري حيواناً فوجد في عينه  
 بيضاء فاضطها له على درهم ثم ذهب البياض يصح الصلح اهـ لكن ما نقله الشارح ذكره من  
 نقلنا عنهم كما سمعت وذكره مؤيد زاده عن الخزانة ونفسها المدعى المشتري العيب وانكر البائع

جزم بالاول في الاشياء  
 وبالثنائي في السراجية  
 وحكامه في القنية مقدماً  
 للاول طلب الصلح والابراء  
 عن الدعوى لا يكون  
 اقراراً بالمدعى  
 المنة دمين وخالفهم  
 المتأخرون والاول اصح  
 برزانية بخلاف طلب  
 الصلح عن المال والابراء  
 عن المال فانه اقرار انباء  
 (صلح عن عيب) اودين  
 (وظهر عدمه أو زال)  
 العيب (بطل الصلح) ويرد  
 ما أخذته اشياء ودرر

رتبة في الثانية ان الفئوى على عدم الجواز وبقي خامسة ذكرها المقدسي وهي ادعى رجح  
 لانهم لالك فسكت فصله جائزا كن هذا هو الثاني في الخاتمة ثم اعلم ان كلام المتن والشارح  
 غير محرم لان قوله بغير دعوى الهلاك شامل للعود والسكوت ودعوى الرد هو الوجه الاول  
 والثاني واحد في الثالث والرابع وقد علمت انه في الاول والثاني جائز اتنا قوا وكذا في أحدشقي  
 الثالث والرابع على الرابع والاربع وان يقول بعد دعوى الرد أو الهلاك باسقاط غير التعيم  
 بغير دور يادة (رد) فدخل فيه الوجه الثالث بناء على المفتي به والوجه الرابع بناء على قول أبي  
 يوسف وهو المعتبر لتقديم صاحب الخامسة اياه كما هو عادته وقوله لانه لو ادعاء أى الهلاك شامل  
 لما اذا ادعى المالك الا ستم لاله وهو أحدشقي الوجه الثالث أو سكت وهو أحدشقي الرابع  
 وعلمت ترجيح الجواز فنه ما فقه له صحبه بقي في غير محله وقوله رصالحه قبل العيين هذا وارد على  
 اطلاق المتن ايضا ورأيت عبارة الاشباه نحو ما ذكرنا ونص الصلح عقدي رفع النزاع ولا يصح  
 مع المودع بعد دعوى الهلاك الا لنزاع رأيت عبارة بن الجهم مع مثل ما قلناه ونصم واجاز صلح  
 الاجير الخاص والمودع بعد دعوى الهلاك الرد وقلة الحمد فاده مدعى الوالد وجهه الله تعالى  
 (قوله ويصح الصلح الخ) أى لو ادعى مالا فانكروا حلف ثم ادعاء عند قاض آخر فانكروا فصول  
 صح ولا ارتباط اهذه بمسئلة الودعية (قوله دفع النزاع) علمه ان قوله يصح وقوله باقامة البيينة  
 متعلق بالنزاع يعنى أن الصلح عن انكار يكون اقتداء للعين وقطع للنزاع وبهذا الحلف يصح  
 لا احتياج الى قطع النزاع فان المدعى يمكنه بعد العيين أن يأتى البيينة فلا يمكن العيين قاطعة  
 للنزاع بل القاطعة له الصلح ولذا قال ولوبرهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم تقبل لان الصلح  
 قد أبراه عن الدعوى فقط توجهها عليه والاقط لا يعود (قوله بعده) أى بعد الصلح أو  
 وان لم يكن هناك حلف (قوله الا في الوصى) ومثله الاب (قوله عن مال التيمم) أى اذا صلح  
 عن مال التيمم وقوله اذا صلح على بعضه بدل من هذا المقدروط ويمكن أن تكون عن بعض  
 في أى في ماله اذا صلح عن انكار على بعضه فعن بعض في وقوله على انكار على بعض عن متعلق  
 بصلح أى ولم يكن هناك بيينة اما اذا كان الخصم مقررا بدين التيمم أو كان عليه بيينة فالدنى يؤخذ  
 من المتهوم انه لا يجوز الصلح على البعض اهدم المصلحة للتيمم وصرح بذلك في أدب الاوصياء  
 (قوله قائم التقبل) لانه انما يصرف له بحسب المصلحة فيجوز صلحه عند عدم البيينة فاذا وجدت  
 البيينة تبين أن لاه مصلحة في هذا الصلح وانه باطل تقبل البيينة وصرح في البرزبان بنان البيينة لو  
 موجودة عند الصلح ونه عن لا يصح الصلح اه وهو مستفاد ايضا من كلام الشارح (قوله  
 ولو بلغ الصبي فقامها تقبل) يعنى اذا ادعى وصى أو أب على رجل أو انما للتيمم ولا بيينة له صلح  
 بجمه مائة عن الف عن انكار ثم وجد بيينة عادلة له أن يقبها على الف وسواء في ذلك الاب  
 أو الوصى أو التيمم بعد بلوغه قال في القنينة وفائدة قوله في الكتاب اذا لم يكن للاب أو الوصى  
 بيينة على ما يدعى للصبى فصالح باقل منه يجوز ان تنتفع دعواه ما في الحال ودعوى الصبي بعد  
 البلوغ في حق الاستخلاف فليس اهم ان يعلم انه وانما لهم اقامة البيينة كما في حاشية الاشباه  
 (قوله ولو طلب) بالبناء للمعسر ولأى لو طلب الوصى بعد الصلح عين المدعى عليه أو طلبه التيمم  
 بعد بلوغه كما في حواشي الاشباه (قوله وقيل لا) أى لا يصح الصلح بعد حلف المدعى عليه

دفع النزاع) باقامة البيينة  
 ولوبرهن المدعى بعده على  
 أصل الدعوى لم تقبل الا  
 في الوصى عن مال التيمم على  
 انكار اذا صلح على بعضه  
 ثم وجد البيينة وانما تقبل  
 ولو بلغ الصبي فقامها  
 تقبل ولو طلب بيمينه لا يحلف  
 اشباه (وقيل لا)

الخلاف في الصحة وعدمها مطلقا وأما في التهمة فقد سلك القولين ثم وفق بينهما ما عاينا  
بحثنا منه فقال الصواب ان الصلح ان كان الخ واصله ان الصلح ان كان يعني الماوضة  
ينقص بنفسه ما وان كان بمعنى استئذان البعض واسقاط لبعض لا ينقص بنفسه ما (أقول)  
ولم يظهر لي ان الصلح ان يحصل من متعة غرة بان وجدت البيعة أو نوسم الاقرار أو  
السكرول يصح وقواهم الساقط لا يرد ولا يرد له لان الساقط في هذا الباب انما هو قضاء  
لادبائه فهو في الحقيقة باق غير ساقط وان لم تظهر غرة من الفسخ رتبى برواية عدم البيعة (قوله)  
ولو صلح (العلانية ما تقدم فيها لو صلح على بيت منها ودفعة قدم ان فتح الصلح ويجعل  
ابراه عن دعوى الباقي في ظاهر الرواية فينبغي ان يكون هنا كذا قاله الرضا حتى امكن قال  
سبى الوالد رحمه الله تعالى قيد بالصلح كفى لانه لو صلح على بيت منها كان وجه عدم الصحة  
كونه جزءا من المدعى بناء على خلاف ظاهر الرواية الذي منى عليه في انقضاء او قيد بقوله  
ابدأ ومثله حتى يموت كما في الثانية لانه لو بين المدعي بصلح لاه صلح على متعة فهو في حكم الاجارة  
فلا بد من التوفيق كما هو وقد اشتبه الامر على بعض المحققين اه (قوله في الحصاد) لانه  
أجل مجهول فيزدى الى المازعة ولانه يبيع معنى فيفسده جهالة لاجل (قوله) وصالح مع  
المودع بقدر دعوى الهالك أى الدعوى من المودع لم يصح الصلح في الصور الثلاثة أما ولى  
فلا يصح صلح على بعض ما يبيع وقدر قدم انه باطل وأما الثانية فلان الصلح يبيع معنى كما  
ذكرنا رواها ثمان المسائل ثمان من مسائل المراجعية التي نقاه عنها اصحاب المتبة وأما الثالثة  
فهو في أربعة أوجه الاول ادعى صاحب المال الابداع ويحذر المودع ثم صلح على شيء من المودع  
جاز الصلح في قوله لم لان الصلح يفي جوارحه على زعم المدعى وفي زعمه انه صار غاصبا بالمودع  
فيجوز الصلح معه الثاني اذا ادعى صاحب المال الوبقة وطالب به بالرد فأقر المستودع  
بالوديعة وسكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعى عليه الالامة فلا تتم صلحته على شيء  
معه المودع جاز الصلح في قوله لم أيضا الثالث ادعى الالامة والالتزام لرد أو الهالك  
ثم صلح جاز في قول محمد وأبي يوسف الاول وعليه القنوي وأجمعوا على انه لو صلح بعد حلف  
المستودع انه رد أو الهالك لا يجوز الرابع ادعى المودع الرد والهالك وصاحب المال  
لا يصدقه في ذلك ولا يكذبه بل سكت ذكرنا الكرخي انه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف  
الاول ويجوز في قول محمد ولو ادعى صاحب المال الالامة لم يصدقه في ذلك ولا  
يكذبه فصالحه على شيء ذكرنا انه يجوز هذا الصلح في قوله اه كما في المتخ فقد ظهر من هذا ان  
الصلح بقدر دعوى الهالك يصح كما صدقه ولم يذكر فيما أقر بالوديعة وصالحه عليه والذي  
يقضيه الثقة جوارزه لانه صلح عن مال بعالم باقرار تامل (قوله) قيد بعدم دعوى الهالك  
صادق بكونه وبدعوها الرد ودفعة تقدم أنه يصح الصلح فيما (قوله) لانه لو ادعى أى الهالك  
أى والمالك يدعى انه اذ لم يملك (قوله) وصالحه قبل البين أما لو صلح بعد حلف المستودع  
انه هالك أو رد لا يجوز الصلح اجماعا وفيه ان ذلك داخل في مسألة المصنف المذكور بعد وفيه  
خلاف كما ذكره المصنف (قوله) خاتمة هذا ما قلناه في المتخ عم الكن سقط من عبارته شيء اختل به  
المعنى فانه قال في الوجه الثالث جاز الصلح في قول محمد وأبي يوسف الاول وعليه القنوي الذي

(ولو صلح عن دعوى دان  
على سبى بيت من الأبداء  
أو صلح على درهم  
الحصاد وصالح مع المودع  
بغير دعوى الهالك لم يصح  
الصلح في الصور الثلاث  
مراجعية قيد بعدم دعوى  
الهالك لانه لو ادعاه وصالحه  
قبل البين صح به بقى خاتمة  
(ويصح) الصلح (بغير حلف  
المدعى عليه

رأى في ذلك مصلحة يمد لان الاعتياض من المثل ترك الامام جائز من الامام ولهذا الوباغ شيئا  
 من بيت المال صح بيعه وبخلاف ما اذا كان ذلك في طريق غيرة نافذ فالمصلحة رجل من اهل  
 الطريق حيث يجوز في حق المصلحة لان الطريق مملوك لاهلها يظهر في حق الافراد والمصلحة  
 مقبولة لانه يستطاع به حقه ثم يتوصل الى تخصيص رضا الباقي فيجوز اه (قوله في أي حق كان)  
 ولو كان عمالا يشبه الاعتياض عنه (قوله حتى في دعوى التعزير) بان ادعى انه كفره أو  
 ضلله أو رماه بسوء وشجوه حتى توجهت عليه اليقين فانه يبرأ منه فانه يجوز على الاصح  
 منع وهذا يدل على انه يستحق في دعوى التعزير (قوله بجبتي) قال فيه به مدار ومن  
 سخر صالح عن دعوى حق الشرب وحق المشقة أو حتى وضع الجذوع ونحوه فقبل لا يجوز  
 او مدار اليقين لانه لا يجوز شراؤه ونقصه او الاصح انه يجوز لان الاصل انه حتى توجهت اليقين نحو  
 الشخص بأي حق كان فافندي اليقين ببراءته من مجوز على الاصح قلت وهذا يدل على انه  
 يستحق في دعوى التعزير قال وكذلك ان المصلحة من بينه على عشرة أو من دعواه ومنه وكما  
 جائز اه وهذا متاف لما قدمه اول الباب من ان شرط صحة الصلح كون المصلحة عليه حقا  
 يجوز الاعتياض عنه وما الى المجتبى اعم منه كما ترى وايضا التوفيق ان يقال انه جائز حتى  
 المدعى عليه لدفع الخصومة عنه لافي حق المدعى اذا كان حقا لا يجوز الاعتياض عنه لان  
 ما يأخذ عوض عن حقه في زعمه ولا بد من امكان الاعتياض عن حقه وله في المجتبى يفرق  
 بين الصلح عن الشفعة وعن عوى الشفعة فلا يصح في الاول كما طبعه واعلم من عام لزوم  
 البطلان وجوب رده بعد اخذه ويصح في الثاني فبهر (قوله بخلاف دعوى حد) أي  
 لا يصح الصلح عنها لما عرفت ان الصلح لا يجوز في حق الله تعالى ولو حذفت راعا الا برأيه  
 يخ قال في الزوائد لزومية لا يصح الصلح عن الحدود ولا في قطيع الاحد القذف الا اذا كان  
 قبل المرافعة كما في المسألة (قوله ونسب) كما اذا ادعت أن هذا ولده منها فاصالحها بالقرعة  
 دعواها فالصلح باطل لاراد الصلح اما اسقاط أو معاوضة والنسب لا يجتمعا درر وأطلقه  
 ومنه ما لو كانت الدعوى من المطابقة فله ان يطلق منها أو الدعوى من الابن انه ابنه منها وبحد  
 الرجل فالصلح عن النسب على شيء فالصلح باطل في كلتا صورتين لما سبق ان النسب لا يقبل  
 الاعتياض مطاقا وعليه اطلاق المصنف في الدعوى وفي عدم احتمال النسب بالمعاوضة هذا  
 يظهر ان من اراد التخصيص بالصورة الاولى لم يصب كما لا يخفى (قوله بان كان ديناهين) أي  
 بدل الصلح ديناهين والمصلحة عليه عينا أو عكسه قالوا له مقابلة والروض وكذا بدلين من غير  
 جنسه كادراهم عن الدنانير وعكسه كاد ذلك معاوضة ان كان باقرا وكذا بانكاره وكونه  
 في حق المدعى والمعاوضة تصح الاقالة فيها فلا بد ان تقضى بقضه ما أي لو مضى ذلك الصلح  
 المتصلحان انفسهم بلوازالاقالة فيه كانت عدم اول الكتاب وفي نسخة بدلين عوضا عن قوله  
 بعين ومثله فيما يظهر العين بالعين (قوله بشفقة بقضهما) أي بفسخ المتصلحين أي  
 لو فسخ ذلك الصلح المتصلحان انفسهم بلوازالاقالة فيه (قوله بل على الخ) وذلك الصلح عن  
 لدن ببعضه فانه أحد البعض حقه واسقاط للباقى فلا بد ان تقضى بقضهما لانه قد سقطت الساقط  
 لا يهود فنية وصيرفية الاولى الاختصاص على العزوى الى النسبة لانه في الصيرفية تقر

في أي حق كان فافندي اليقين  
 ببراءته من مجز على الاصح  
 التعزير بجبتي بخلاف  
 دعوى حد ونسب درر  
 (الصلح ان كان عني  
 المعاصرة) بان كان ديناهين  
 بغير (بشفقة بقضهما)  
 أي بفسخ المتصلحين (واو)  
 كان لا يجتمعا أي المعاوضة  
 بل عني استيفاء البعض  
 واسقاط البعض (ولا تقضى  
 اقلاته ولا تنقضه لان الساقط  
 لا يهود فنية وصيرفية  
 ولا يحفظ

فاذا صح الصلح مع فسادها بى سبب كان خالف ما فى الثانية فتأمل قال الرملى وغيره ما حرمه  
 فى الاشياء غير محرر كالنساء **آثافا** (قوله رقيبيل اشتراط صحة الدعوى) تطويل من غير  
 فائدة فلو قل وقيل يصح مطلقا كان اوضح وقد علمت الذى به (قوله كما عقده صدر الشريعة  
 آخر الباب) قدمت ما فيه من النظر وقد علمت عبارته وان المتبادر انه اراد انما يستبدل  
 التمسك لانه يمكن تصحيحها بتعيين الحق الجهول الخ قال الرملى فى حاشيته على المخ بعد نقل عبارته  
 اقول هذا لا يوجب كون الدعوى الباطلة كالفاقد لاذلا وجهه لصحة الصلح عما كالمخ عن  
 دعوى حد اوربوحه **لوان** **الصلح** **اهن** وأجرة لنا نحن والغنية ودعوى الضمان على الرضى  
 الخاص أو المشتري اذا قال اكلها **الصلح** **اهن** أو سرق فصادها بوب الفهم على دراهم معلومة  
 لا يجوز على قول أبى حنيفة كفى الخيانة فتدول المصنف المتةم فى كتابه معين المفتى كاندائه  
 قريبا الصلح عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح فيه نظر لانه ان اراد بهدم الصحة ما يشعل  
 الباطل فهو باطل وان اراد به البناء فقد قدمه فتأمل **اه** وكذا ذكر فى حاشيته على  
 القصولين نقلا عن المصنف بعد ذكر عبارته صدر الشريعة قال مانصه نقد افاد ان القول  
 باشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح ضعيف **اه** (قوله كما مر فراجعهم) أى فى باب الاستحقاق  
 عند قوله ولا رجوع فى دعوى حق مجهول من دار صولح على شئ معين واستحقاق بعضها بالحوال  
 دعواه فيما بقى ولو استحق كاهد كل العوض لدخول المدعى فى المتيقن والاستحقاق منه أى  
 من جواب المسئلة أمران أحدهما صحة الصلح على مجهول على ما لم يلم لان جهالة الانط  
 لا تفضى الى المنازعة والثانى عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح لجهالة المدعى به حتى لو برر  
 لم يقبل ما لم يدع اقرار به **اه** والحاصل ان ما استدلى به صدر الشريعة من انه اذا ادعى حنا  
 مجهولا ولا فى دار صولح على شئ يصح الصلح لا يفيد الاطلاق بل نفاص الصلح فيه لان الدعوى  
 يمكن تصحيحها بتعيين الحق الجهول وقت الصلح ومع هذا فقد علمت الذى به مما استقر عليه  
 فتوى آثمه خوارزم من ان الصلح اذا كان عن دعوى فائدة لا يمكن تصحيحها لا يصح وان لم يكن  
 تصحيحها يصح **هـ** اذا غاب ما حققه المشرك فاعتقه (قوله وصح الصلح عن دعوى حق الشرب)  
 والشرب هو نصيب الماء وكذا مرور الماء فى أرض على ما يظهر ط أى فقد قطع الدعوى  
 ولا يلزم من صحة الصلح لزوم البطلان ما تقدم من ان الصلح عن الشفعة ينعاه ولا يوجب  
 البطلان وكذلك عن دعوى حق الشرب ووضع جذوع فانه دعوى حق لا يجوز الاعتراض عنه  
 اذ لا يجوز بيع الشرب ولا بيع حق وضع الجذوع (قوله وحق الشفعة) معطوف على  
 حق الشرب أى يجوز الصلح عن دعوى حق الشفعة لدفع العين اما الصلح عن حق الشفعة  
 الثابت فلا يجوز ما مر انه غير مال فلا يجوز الاعتراض عنه (قوله وحق وضع الجذوع على  
 الاصح) لما علمت من انه يجوز الصلح عاذا كفى حق سوط الدعوى ولا يلزم من صحة الصلح  
 لزوم البطلان ما مر ان الصلح عن الشفعة الى آخر ما تقدمه بربا قال الراى ولو كان رجل ظله  
 أو كيف على طريق العامة فغاصه رجل على نفسه فصالحه على شئ كان الصلح باطلا لان  
 الحق فى الطريق النافذ لجماعة المالكين لا يجوز ان يملك واحد على الاخر اذ ينافى ما ذا  
 صالح الامام عنه على مال حيث يجوز لان الامام ولاية عامة وله ان يتصرف فى مصالحهم فاذا

(وقيل اشتراط صحة  
 الدعوى لصحة الصلح غير  
 صحيح مطلقا) تبص  
 الصلح مع طلاق الدعوى  
 كما عقده صدر الشريعة  
 آخر الباب وأقره ابن  
 السكال وغيره فى باب  
 الاستحقاق **ك** كما مر  
 فراجعهم (وصح الصلح  
 عن دعوى حق الشرب  
 وحق الشفعة وحق وضع  
 الجذوع على الاصح)  
 الاصل انه متى توجهت  
 العين نحو الشخص



الصلح (قوله عن الدعوى الفاسدة) كدعوى وقع فيها تناقض (قوله وعن الباطلة) كدعوى خروخ خنزير من مسلم (قوله والفاسدة يمكن تصحيحها) بالتوفيق في التناقض مثلا أي والباطلة لا يمكن تصحيحها كما لو ادعى أنها أمته فقالت أنا حرة الأصل فصلها عنه فهو جائز وإن أقامت بينة على أنها حرة الأصل بطل الصلح إذ لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حرية الأصل ومثال الدعوى التي يمكن تصحيحها الوأفام بينة أنها كانت أمه فلان أعتقها عام أول وهو يملكها بعد ما ادعى شخص أنها أمته أي وصلها لا يبطل الصلح لأنه يمكن تصحيح دعوى المدعى وقت الصلح بأن يقول إن فلانا الذي أعتقك كان غصبك مني حتى لو أقام بينة على هذه الدعوى نسمع مدعى وقوله هنا وهو يملكها بجهة حالية ط (أقول) وشهادة الشهود أنه أعتقها وهو يملكها لا تنافي ذلك لأن أهم أن يشهدوا بالملك بظاهر اليد تأمل ومن الباطلة الصلح عن دعوى حرة عن دعوى أجرة نائمة أو مغنية أو توريث محرم اه وعلم أن قوله قالت أنا حرة الأصل أي وبرهنت عليه بدليل ما قال بعد ظهور حرية الأصل فان الظهور بالبينة وبدليل ما قال في مقامه الوأفام بينة أنه ما كانت الخ وقول صاحب الاشباه وهو توفيق واجب قال بحسبه في شرح الوفاية لصدر الشريعة ومن المسائل المهمة أنه هل يشترط لصحة الصلح صحة الدعوى أم لا فبعض الناس يقولون يشترط ولكن هذا غير صحيح لأنه إذا ادعى حرة صحح ولو ادعى داره ولو ادعى على شيء يصح الصلح على ما مر في باب الحقوق والاحتجاف ولا شك أن دعوى الحق لجهول دعوى غير صحيحة وفي لفظة الحق مسائل تؤيد ما قلناه قال الشيخ محمد في معين المتي إذا علمت هذا علمت أن الصحيح عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح وعليه فلا يحتاج إلى التوفيق اه (أقول) انصاع الصلح في المسئلة التي استدل بها صدر الشريعة بعبارة لأن الدعوى فيها يمكن تصحيحها بعبارة الحق لجهول وقت الصلح على أن دعوى أن الصحيح عدم اشتراط صحة الدعوى مطلقا سواء أمكن تصحيح الدعوى أم لا ممنوع لما في القناري البرازية والذي اشتهر عليه فتوى أئمة خوارزم أن الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها ليصح والذي يمكن تصحيحها كما إذا ترك ذكر الحكم أو غلط في أحد الحكمين دون تصحيح وفي مجمع الفتاوى مثل شيخ الاسلام أبو الحسن عن الصلح عن الإنكار بعد دعوى فاسدة هل هو صحيح أم لا قال لا ولا بد أن تكون صحيحة اه وقد ذكر بما ذكرنا أن قوله فلا يحتاج إلى التوفيق من عدم التوفيق ذكره الجوى وحقيقته فلا بد من التوفيق فليحذر (قوله وسر في الاشباه) هذا الخبر غير محرز ورده الرملي وغيره بما في البرازية والذي استقر عليه فتوى أئمة خوارزم أن الصلح عن دعوى الخ وهذا ما ذكره المصنف وقد علمت أنه الذي اشتهر صدر الشريعة وغيره فكان عليه القول (قوله فليحفظ) أقول عبارة الاشباه الصلح عن إنكار بعد دعوى فاسدة فاسد كما في التهمة ولكن في الهداية في مسائل شتى من انقضاء الصلح عن إنكار جائز بعد دعوى مجهول فليحفظ ويحصل على فسادها بسبب مناقضة المدعى لترك شرط المدعى كما ذكر وهو توفيق واجب فيقال لا في كذا والله تعالى أعلم اه قال الجوى وعليه لا يظهر هذا الحكم لفائدة لأن صاحب الهداية صرح بجواز الصلح فيها سواء كان فسادها بسبب المناقضة أو ترك شرط الدعوى

عن الدعوى الفاسدة  
يصح وعن الباطلة لا  
والفاسدة يمكن تصحيحها  
بحر وسر في الاشباه أن  
الصلح عن الإنكار بعد  
دعوى فاسدة فاسد لا في  
دعوى مجهول بخلافه فليحفظ

الثانية لأنه لم يظهر وجه التناقض لأن الصلح ليس اء- ثم اقام المالك كاصرحوا به فله يكون عن  
قرار وسكوت وانكار (قوله قال المصنف وهو مقيد لاطلاق العمادية) نضه وفي العمادية  
ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر بعده ان لاني عليه بطل الصلح اه اقول يجب ان يقيد  
قوله ثم ظهر بغير الاقرار قبل الصلح لما تقدم من مسئلة المختصر وبصرح مولانا في بحره ح  
ولا يصح ان اءلته مضي الصلح على الصحة في مسئلة المقتضى عدم قبول النضمام المافية  
من التناقض فلم يظهر حجة- اذن لاني عليه فلم تشملها عبارة العمادية فانهم افادوه بسدى  
الوالد رحمه الله تعالى (أقول) لكن ليس هذا من التناقض المردود لانه يدعى امر اءلته خفا  
عليه وهو اقرار المدعى بعدم حقه في المدعى قبل الصلح ولو كانت العلة ما ذكره المصنف في  
الثانية ايضا لانه متناقض فمع- ما به- م اقامة على الصلح والعلة الصحيحة في ذلك انه ثبت  
انه قال ذلك قبل الصلح لا يكون مائة من صحة الصلح لاحقة ل- حصوله قبله بعد ذلك قبل الصلح  
وفي الثانية لا يحتل قال في الخلاصة من آخر المدعى لو اءلته ما من آخر دابه فهل لك  
فانكر كرب الدابة الاعارة فصالحه المصنف على مال جاز فلو اقام المصنف حجة بعد ذلك على  
لعارية قبلت بينته وبطل الصلح اه اى لظهر وان لاني والله اعلم وفي البرازية ايضا ما يند  
ان المراد بالظاهر ولا من طريق اقامة المصالح البينة انما لا تقبل المافية من التناقض ونص  
عبارة في كتاب المدعى من نوع في الصلح وفي المتن ادعى ثوبا واصلح ثم برهن المدعى  
عليه على اقرار المدعى انه لا- حق فيه ان على اقراره قبل الصلح فاصلح صحيح وان بعد الصلح  
يبطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعدم حقه ولو قبل الصلح يبطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق  
كافقاره بعد الصلح- هذا اذا اتحد الاقرار بالمالك بان قال لاحق لي بجهة لم يبرأ ثم قال انه يبرأ  
لى عن ابي فاما غيره اذا ادعى ملكا لا بجهة الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بار  
قال- حق بالشراء او بالهبة لا يبطل اه (قوله ثم نقل) اى المصنف (قوله عن دعوى البرازية)  
عبارة من المتن ادعى ثوبا واصلح ثم برهن المدعى عليه على اقرار المدعى انه لاحق له فيه  
ان على اقراره قبل الصلح فاصلح صحيح وان بعد الصلح يبطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعدم  
حقه ولو قبل الصلح يبطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق كافقاره بعد الصلح هذا اذا اتحد الاقرار  
بالمالك بان قال انه يبرأ لى عن ابي ثم قال لاحق لى من- هذه الجهة فاما اذا ادعى ملكا لا بجهة  
لا رث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بان قال- حق بالشراء او بالهبة لا يبطل اه  
فظهر ان مراده انه لو قال بعد الصلح لاحق لى قبل المدعى انما يبطل الصلح ذا اطلق اما اذا  
عين بان قال لاحق لى من جهة الارث مثلا فقبل له قبل بطل الصلح فقال انه حق بجهة الشرء  
من لابق الصلح صحيحا على حاله وان علم الحاكم غير معتبر الا ان على المقتضى به (قوله فيجوز) ما نقله  
عن البرازية (أقول) لا يحتاج الى تحرير لان ما ذكره البرازى من قوله هذا اذا اتحد الاقرار  
تقييد له عدم صحة الصلح اذا اقر المدعى ولا اشكال فيه واهله اراد تحرير ما قاله المصنف من  
تقييد ما في العمادية فانه غير ظاهر كملت والله تعالى اعلم (فرع) ذكر المصنف عن آخر  
المدعى من الخلاصة لو ادعى انه اس- ته اودابة فلان وملكته عنده فانكر المالك الاعارة  
واراد النضمين فصالحه مدعى العارية على مال ثم اقام بيعة على العارية قبلت بينته وبطل

قال المصنف وهو مقيد  
لاطلاق العمادية ثم نقل عن  
دعوى البرازية، لو ادعى  
الملك بجهة أخرى لم يبطل  
فيجوز (والصلح

ثم لو تفاضا الاحالة الاولى صحت الثانية (قوله) والصح بعد الشراء) بعدما شترى المصالح عنه (أقول) فيه انه تكون الدعوى حينئذ فاسدة والصح بعد الدعوى الفاسدة صحيح تامل  
وصورتها اذا اشترى شخص دارا منه لان آخر ثم ادعى الشترى على البايع أن الدار ملكه  
الصالحه البايع فهذا الصلح باطل لتفاضه فان اقدامه على الشراء منه دليل على ان  
البايع ثم الدعوى والصح بعد هاتين افاضه قال في جامع الفصولين ولو كان الشراء بعد الصلح  
فالشراء صحيح والصح باطل اهـ (قوله) الا في ثلاث مذكورة في بيع الاشياء المكفلة  
أي لزيادة التوفيق فلما أحسن منه كذا لانه أخذ منه كفيلا خرص ولا يبرأ الاول بكذالة الثاني  
كافي الخامسة (قوله) والشراء) أي يصح بعد الشراء ويطل الاول أطلقه في جامع الفصولين  
وقيد في القنية بان يكون الثاني أكثر ثمن الاول وأقل ويجنس آخره والا فلا يصح اشتباها

والملح (بعد الشراء)  
والاصل ان كل عقد أعيد  
فانه انى باطل الا في ثلاث  
مذكورة في بيوع الاشياء  
الكسوة والشراب والاجارة  
فلما راجع (أقام) المدعى  
عليه (بينة) بعد الملح عن  
انكار ان المدعى قال قبله  
قبل الملح (ليس قبل  
فلان - حق قائم الملح ماض)  
على الحصة (ولو قال) المدعى  
(بعد ما كان لي قبله) قبل  
المدعى عليه (حق باطل)  
الملح بحر

وفي الجرح وإذا تعدد الإيجاب والقبول انعقد الثاني وانفسخ الاول ان كان الثاني يارب بعض  
الاول أو انقص وان كان مثله لم ينفسخ الاول انتهى قال في الماتر الثانية قال بعدك غيبة  
هـ إذا بال درهم بعته بكمه عا نفي سار فقال المشتري قبل ان ينجب الثاني ويكون  
بما عا نفي دينار ولو قال بعته هـ هذا العبد بال درهم وقبل المشتري ثم قال بعته بمذ عا نفي  
يشار في المجلس أو في مجلس آخر وقال المشتري اشتريت بدينه الثاني وينفسخ الاول وكذا لو  
باعه بمجنس الثمن الاول بأقل أو بأكثر فخوان يبيع منه بعشرة ثم يباعه بتسعة أو بأحد عشر فبار  
باع بعشرة لا ينعقد الثاني وبقي الاول بحاله هـ فهو هذا مثال التكرار الإيجاب فقط ومثال  
التكرار العقد (قوله والاجارة) أي بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية تنفسخ لا الاول  
كافي البرازية قال في الجرح وفيه ان المدة اذا تمهدت فيها واتحد الاجران لانفسخ الثانية  
كالباع وزاد في الفصولين الشراء بعد العلم فانه يجوز وبطل الصلح (قوله عن انكار)  
فما خصه لان ما ذكره لا يتأتى عنه الاقرار قال في جامع القصولين ادعى عليه ثوبا فأنكر ثم  
برهن ان المدعى أقرب قبل الصلح انه ليس لي لابقب بصلح وتنفذ الصلح والقضاء لا قضاء العبد ولو برهن  
انه أقرب بعد العلم ان الثوب لم يكن بطل الصلح لان المدعى باقراره هذا فزعم انه أخذ بديل  
الصلح بغير حق بخلاف اقراره قبل الصلح لجواز ان يملكه هذا اقراره قبل الصلح ذكره الحموي (قوله)  
فالصلح ماض على الصحة ولا تقبل البينة لاحتمال انه ثبت له حق بعده هذا الاقرار بخلاف  
المسئلة الثانية فانه اقرار من المدعى انه مبطل في دعواه وذكر الشرنبلالي في رسالة الابراهيم  
هشام عن محمد بن نوح بن المسئلة انه اعطاه صلحه على اعتبار انه فدى يمينه بالصلح واقتداء بالعبد  
بالمال جائز فكان اقامه على الصلح اعترافا منه بصحة الصلح فبدعواه بعد ذلك انه لم يرض  
الصلح صار متناظرا والمنافضة تمنع صحة الدعوى وأفادته بل الثانية فهو ما ذكرنا ضرورة  
ذلك ادعى ثوبا فأنكر فصالحه على شيء ثم أقام البينة ان المدعى قال قبل الصلح انه لاحق لي في هذا  
الثوب لا تقبل بينته ويكون الصلح والقضاء ماضيين لانه افتدى باليمين حيث وقع عن انكار  
فلا ينقض أحاده بعض التضلاء (قوله بطل الصلح) لانه باقراره هذا فزعم انه أخذه بعد الصلح  
بغير حق بخلاف اقراره قبل الصلح لجواز ان يملكه بعد اقراره قبل الصلح والماصل ان عدم  
قول بنيه في الاولى مانع من التناقض لان التناقض يمنع قبول البينة لا الاقرار بخلاف

الجواب بأنه لا يصح قال لأن المصلحة باخذ بدل المصلحة عوضاً عن حقه على زعمه فبصرف كالمواضة  
وهذا لا يكون في لوقف لان الموقوف عليه لا يملك الوقف فلا يجوز له بيعه فهو نافع ان كان الوقف  
ثابتاً فالاستبدال به لا يجوز والافهـ هذا باخذ بدل المصلحة لان حق ثابت فلا يصح نقله على حال  
كذا في - واهر القنارى اهـ ثم نقل الحامدى ما هـ اتم قال فاقول (أقول) تأمله فوجدت أن  
المعاوضة في الوقف والحالة هذه جائزة لما سر - وابه من جواز استبداله اذا وقع في يد غائب ثم  
يلزم أن يجعله حينئذ بدل الموقوف أما اذا كان من أهل الاستحقاق لعله الوقف وأخذ ما أخذه  
بالمصلحة عوضاً عن حقه في الغلة طاب له ذلك ما لم يتجاوز عن قدر استحقاقه منه تأمل وانظر ما  
تقدم في باب البيع الفاسد عن النهر عند قوله بخلاف بيع قن ذم الى مدبر (قوله) وبيع الوقف  
لا يصح (الظاهر) انه من قال يطيب له اى يطيب له الاخذ ويجعله مكان الموقوف فالحجزة عن تحصيل  
الوقف بقصد البينة ومن قال لا يطيب له اراد لا يطيب له التصرف فيه - لا بهل الوقف وزعمه  
فيكون له حكم الوقف تأمل (قوله) فالثاني باطل (الموادعي دار الفاضل) كبر ذو اليد فالحال على ألف  
على أن يسلم الدار لذي اليد ثم يهرن ذواليد على صلح بقوله فالصلح الاول ماض والثاني باطل حوى  
وهذا اذا كان المصلحة على سبيل الاقطاع أما اذا كان المصلحة على عوض ثم اصطلح على عوض آخر  
فالثاني هو الجائز يفسخ الاول كالبيع نور العين عن الخلاصة وكذا نقله الديري عن الخلاصة  
عن المتقي قالت لكن استظهره رسدي لواء الدرجة انه تعالى أن المصلحة على سبيل الاقطاع بمعنى  
الابرام بطلان الثاني ظاهر ولكنه بعيد الارادة هنا فالمناسب حل المصلحة على المتبادر منه  
ويكون المراد به ما اذا كان بمنى الموضع الاول بقرينة قوله كالبيع وعليه فظاهر أن حكمه  
كالبيع في التفصيل المار فيه كما ذكر في أول البيوع (قوله) وكذا النكاح بعد النكاح فلا يلزمه  
الامور الاول ولا يفسخ العقد الاول اذا النكاح لا يحتمل الفسخ والمثله ذات خلاف فقيل  
يجب التسمية لثانية وقيل كل منهما افعال في جامع التناوي تزوج امرأاً بالف ثم تزوجها باليمن  
فالمرأان وقيل ألف وفي النسبة تزوج على مهر - معلوم ثم تزوج على آخر فتبقت التسميةتان في  
الاصح حوى (قوله) والحوالة بعد الحوالة (أى) اذا صدرت حوالة على شخص فقبلها ثم اذا  
صدرت على شخص آخر فالثانية باطلة لان الدين ثبت في ذمة الاول والحوالة عليه - فلا يفتقر  
بالحوالة الثانية على غيره كما ذكره ط واستفاد منه ان الحال عليه في الثانية غيره في الاولى وبه  
صرح في الاشياء بقوله الكفاية بعد الكفاية الصحيحة لزياة التوازن بخلاف الحوالة فانها نقل  
فلا يصحان كافي التفتيح قال الحموي وهذا يخرج المثلثة عن كونها من جزئيات التسمية فاعداً  
المتبادر من مجرد عقد البيع بتجديده بالنسبة الى البيع الاول بعينه والمتشترى الاول بعينه وكذا  
الكلام في المصلحة بعد المصلحة والكفاية بعد الكفاية ووزانه في الحوالة اتحاد الحال عليه والحال  
به في الحوالتين معا ويحتمل لا يفتض قوله لانه نقل فلا يجمعان ويذهب أن نص الحوالة الثانية  
وتكون تأكيد الاولى على طبق الكفاية فتدبر ذلك اهـ وعليه فالمناسب في تدوير المثلثة  
بان يقال بان كان له على آخر اتفاح له عليه بها شخصاً ثم أحال عليه بها شخصاً آخر أو كما تقدم  
بان أحال زيد على ابيه عليه على بكره حوالة صحيحة ثم أحالها على ذمير لا تصح حوالة لثانية لان  
الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة وحيث فرغت ذمة المحيل في كيف يصح ان يحصل مرة ثانية

وبيع الوقف لا يصح (كل  
صلح بعد صلح فالثاني باطل  
وكذا النكاح بعد النكاح  
والحوالة بعد الحوالة)

الايقاع من غير فلا يلزمه شيء آخر. ولكن يرجع بالدعوى لانه لم يرض بقوله حقه مجازا الا في  
 صورة الضمان فانه يرجع على المصالح لانه صادق في ذاته وله هذا الواسع عن التسليم بحسب  
 عليه زباني (قوله الا اذا ضمن بامر) ثم يرجع على المصالح عنه ان كان الصالح بغير امره  
 بزانية فتنبيهه الضمان اتفاق وفيه الامر بالصالح والخلع امر باضه فان لم يدم توقف صحتها  
 على الامر فصرف الامر الى اثبات حق الرجوع بخلاف الامر بقضاء الدين انتهى  
 (اقول) لم يظهر لي الفرق تأمل (قوله عزى زاده) لم أجده فيه فليراجع (قوله والابطل  
 في الصورة الرابعة) الاولى ترك هذا القيد وابقاه على العموم بان يقول والا يكن كذلك أي  
 ان لم يضمن ولم يصف ولم يشتر ولم يسلم أو يقول والا يوجد شيء مما ذكر من الصور الاربعة  
 فهو موقوف لانه لم يسلم للمدعي عوض فلم يقط حقه مجازا لعدم رضاه فان اجاز له المدعي عليه  
 جازو لزمه المشروط لانتمائه باختباره وان رده بطل لان المصالح لا ولا يلة على المطلوب فلا ينفذ  
 عليه تصرفه ومن جعل الصور اربعا جعل الرابعة بشقها وهي التسليم بعدم صورة واحدة  
 كالأبطل وبقي بعضهم جعلها خمسة باعتبار التسليم صورة وعدمه أخرى وهذه الصورة الخامسة  
 مترددة بين الجواز والابطال لان وجهه المصالح كاف في الدرر ان الفضولي ما ان يضمن المال أولا  
 فان لم يضمن فاما ان يصف الى ماله أولا فان لم يصفه فاما ان يشتر الى ماله أو عرض أولا فان  
 لم يشتر فاما ان يسلم العرض أولا فالصالح جاز في الوجود كلها الا الأخيرة وهو ما اذا لم يضمن  
 البطل ولم يصفه الى ماله ولم يشتر اليه ولم يسلم الى المدعي حيث لا يحكم بجواز بل يكون موقوفا  
 على الاجازة ان لم يسلم للمدعي عوض انتهى وجعل الزباني الصور اربعا والحق المشار المضاف  
 أقول لكن غير الصورة المذكورة لا يتوقف على الاجازة بل يتوقف على الشارع باعتراض  
 تأمل (قوله ولزمه البطل) المشروط لانتمائه باختباره (قوله والابطال) لان المصالح لا ولا يلة  
 على المطلوب فلا ينفذ عليه تصرفه (قوله والخلع) أي اذا صدر من فضولي عن المراتيد فان  
 ضفته أو أضافه الى مال نفسه أو أشار وصح ولزمه وكان متبرعا وان أطلق ان لم صحح الا توقف  
 على اجازته اقال في التبيين وجعل في بعض شروح الجامع في باب الخلع الا ان المشار اليه أو  
 العبد المشار اليه مثل الا ان المتبرع حتى جعل القبول الى المراتة انتهى (قوله من الاحكام  
 الخمسة) التي خامسة بقوله والابطال او التي خامسة بقوله والا فهو موقوف به بقوله ادعى  
 هذا ويؤيده قول الشارح سابقا في الصورة الرابعة والاولى في التبيين ان يقول والخلع في  
 جميع ما ذكرنا من الاحكام في الصور الخمسة كالصالح لانه ليس انما الاحكام وهذه الجواز في الصور  
 الاربع وعدمه في الخامسة فتأمل (قوله ادعى رقيقة ارض) أطلق فيه نعم الوقتية من نفسه  
 وغيره (قوله ولا ينفذ) مقهوه انه اذا وجد البيعة لا يجوز الصالح لانه لا مصلحة فيه ولا نظر  
 ليكون البيعة قد تزاد وانما هي قد لا يبدل (قوله وطالبه) أي للمدعي وليذكر هل يطيب  
 للمدعي عليه الارض اذا كان المدعي صادقا وانما الظاهر انما الانطباع (قوله لو صادف في دعواه)  
 فيه انه لو كان صادف في دعواه كيف يطيب له وفي زعمه انه اوقف وبطل الوقت حر ام قلبيكم من  
 غير مرسوم فاخذ بمجرد رشوة كيف دعواه فكان كما اذا لم يكن صادقا وقد يقال انه انما اخذ  
 بكيف دعواه لا بابطال وقفه وعسى أن يوجد مدع آخر ط

الا اذا ضمن بامر عزمي  
 زاده (والا) يسلم في الصورة  
 الرابعة فهو موقوف فان  
 اجاز له المدعي عليه جاز  
 ولزمه البطل (والا) بطل  
 والخلع في جميع ما ذكرنا من  
 الاحكام الخمسة (كالصالح  
 ادعى رقيقة ارض ولا  
 ينفذ له فصاله المتبرع  
 انقطع الخصومة جاز  
 وطالبه البطل (لو صادف)  
 في دعواه وقفه (قوله  
 صاحب الاجناس  
 لا) يثبت لانه يبيع  
 مهني

الآتي هنا كما اذا وقع عن مال بآل الخ (قوله فيلزم الوكيل) أي غير جرح به على الموكل كما مر  
 قريبا لان الوكيل أصل في المعاوضات المسالية فترجع الحقوق اليه دون الموكل فيطالب  
 هو بالعوض دون الموكل عني (قوله) لانه حينئذ كبير أي والحقوق في عقد البيع ترجع الى  
 المباشرة فكذا فيما اذا كان بغيره فيلزم الوكيل ما صالح عليه غير جرح به على الموكل ومنتهى  
 الإطلاق انه يرجع وان لم تكن الكفالة باصر الموكل كما سرح به عند قوله الآتي بصره (قوله)  
 مطلقا سواء كان عن مال بآل أو لا سواء كان في دم عودين أو غيرهما وهذا انما يظهر من  
 جانب المدعى عليه اذ هو في جانبه فدايمين وقطع نزاع وهذا التماس به ودلى الموكل لآلى الوكيل  
 (قوله صالح عنه) أي عن المدعى عليه فضرى الخ هذا فيما اذا أضاف العقد الى المصالح عنه  
 لما في آخر تصرفات الفضولى من جامع الفصولين ف الفضولى اذا أضاف العقد الى نفسه  
 يلزمه البديل وان لم يضمنه ولم يضمنه الى مال نفسه ولا الى ذمة نفسه وكذا الصلح عن الغير انتهى  
 قال الزيلعي وهذا مقرر في المصالح على المعاوضة كدعوى التصاص واخوانه اما اذا  
 كان عن معاوضة فيضى على الفضولى اذا كان شرعا عن اقرار (قوله بالامر) قيد به لانه  
 لو كان باصر فقد الصلح على المدعى عليه وبالبديل الا في صورة الضمان فالبديل على المصالح  
 عند الامام الملقون وذ كر شيخ الاسلام انه عليه وعلى المدعى عليه أيضا فيطالب المدعى به  
 أيهم اشاء فهنا في عن الهبط (قوله صرح ان ضمن المال) لان الحاصل للمدعى عليه البراءة وفي  
 مثله يستوى المدعى عليه والاجنبى لانه لا يسلّم للمدعى عليه شيء كالايسلم للاجنبي والمقصود  
 من هذا الصلح رضا صاحب الحق لا رضا المدعى عليه اذ لا حظ له فيه والمدعى بفقره بالصالح فيما  
 لا معاوضة فيه غير انه لم يرض بسقوط حقه مجازا فاذا سلم له العوض من جهة المتبرع صرح انتهى  
 (قوله أو أضاف الصلح) أي البديل الذى وقع عليه الصلح (قوله الى ماله) بان يقول صالحتك  
 على آف من مالى أو على عبدى فلان لان الاضافة الى نفسه التزام منه للتسليم الى المدعى وهو  
 قادر على ذلك فيلزمه تسليمه (قوله أو قال على هذا) أي وأشار الى تداويعه وانما صرح فيه لان  
 المعروف المشار اليه كما أضاف الى نفسه لانه تعين التسليم اليه بشرط أن يكون ملكه فيتم به  
 الصلح (قوله أو كذا) أشار به الى الصورة الرابعة وهى صورة الاطلاق بان قال على التبرع  
 وسلم المال) أي في الاشهر وهى الصورة الرابعة (قوله صرح) مكررا فى المتن وانما صرح لانه بالتسليم  
 حقيقة يتم رضاه فصار فوق الضمان والاضافة الى نفسه قال في الدرر ما الاول فلان الحاصل  
 للمدعى عليه البراءة وفي حقهما الاجنبى والمدعى عليه سواء ويجوز أن يكون الفضولى أصلا  
 اذا ضمن كانه فضولى للخلع اذا ضمن البديل وأما الثانى فلانه اذا أضافه الى نفسه فقد التزم تسليمه  
 فصح الصلح وأما الثالث فلانه اذا ضمنه للتسليم فقد اشترط له سلامة العوض فصار العقد  
 تاما بقبوله وأما الرابع فلان دلالة التسليم على رضا المدعى فوق دلالة الضمان والاضافة الى  
 نفسه على رضاه باختصار (قوله وما سرح به عانى الكل) أي في أربع صور الفضولى  
 المسارة آتاه هى ما اذا ضمن المال وما اذا أضاف الصلح لماله وما اذا قال صالحتك عنه بلف  
 ولم يزد وسلمها وما اذا قال على التبرع أو عبدى هذا ولم يوافق العوض فى الوجوه التى  
 تقدمت أو وجد زبوا أو متوقا لم يرجع المصالح لانه منسحب التزم تسليمه في معنى ولم يلزم

فيلزم الوكيل لانه حينئذ  
 كبير (اما اذا كان عن  
 ابتكار لا يلزم الوكيل مطلقا  
 يجوز ودرر (صلح عنه)  
 فضولى (بالامر صرح ان  
 ضمن المال أو أضاف)  
 الصلح (الى ماله أو قال  
 على) هذا أو (كذا وسلم)  
 المال صرح وما سرح به عانى  
 الكل

(قوله وبسط القود) أي في العمد أي مجانا أن سمى نحو خر بعني بصير الصلح الفاسد فيما  
يوجب القود وعناعه وكذا على خنزير أو حرك في الهندية وهذا بخلاف ما إذا سب بالجملة  
قال في المنع في الكلام على العمد ثم إذا سببت التسوية في الصلح كما إذا صلح على دابة أو فوب غير  
معين تجب الدية لأن الولي لم يرض بسقوط حقه مجانا فصار لي وجبهه الأصل بخلاف ما إذا  
لم يسم شيئا أو سمى النحر ونحوه حيث لا يجب شيء لما ذكرنا أي من أن القصاص انما يقوم  
بالتقويم ولم يوجب وفي قوله فصار لي وجبهه الأصل نظرا لأنه القصاص لا الدية به بسقوط  
ذلك بالذهن رأيت سري الدين فيه عليه ط (قوله بالصلح عن دم عمد) محله ما إذا صدر التوكيل من  
الجاني (قوله أو على) نسخ الماتن أو عن بدل على (قوله يدعيه على آخر) تبع الشارح في هذا  
المصنف في شرحه وفي العبارة قلب والصلح يدعيه عليه آخر لما علمت أن التوكيل من طرف  
المدعى عليه والأفاذا كان مدعى على آخر دينا فكل من يصالحه على بعضه كيف يقال البذل  
يلزم الموكل مع أنه هذا أخذ البذل لادافعه ويدل عليه قوله لا في لزومه الموكل وعبارة الدرر  
هكذا وليس فيها كلمة على وعبارة السكت ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصالح الوكيل لم يلزم الوكيل  
ما صلح عليه وهي أحسن ولو حذف كلمة على آخر كما صنع في الدرر سلم من هذا إلا أن تحمل  
عبارة هذا على ما ذكرنا بأن يقال أو على بعض دين يدعيه آخر عليه فتأمل قال الشافعي لأن هذا  
الصلح اسقاط محض فكان الوكيل فيه مديونا ومعه جواز البذل عليه كولو كبل بالنكاح  
الأن يضمه فانه حينئذ يؤخذ به الضمان له لا عهد الصلح (قوله من مكيل وموزون) هكذا  
قديم هذا القيد في الدرر تبعه الشارح إلا أن عبارة الدرر بلاط أو الواو بمعنى أو أي سواء كان  
دينا منهم بحسب الأصل أو بحسب التقدير قال أبو الطيب إن كان المراد من مكيل وموزون أن  
من ييانة الدين فلا حاجة إلى اشتراط أن يكون الدين بدل المكيل والموزون لأن الدين لا يكون  
الأحد هـ ما إلا أن العمان لا تكون ديونا اه وبه ظهر قول بعض الأفاضل هل مثله المحدود  
التقارب والمذروع أذا ثبت طوله وعرضه وصفته فاتهم قالوا لا يجوز فيه حينئذ السلم وبصح ثبوته  
في الذمة يراجع اه فتأمل (قوله لزومه الموكل) هذا ظاهر فيما إذا كان الوكيل من طرف  
الجاني ولا يظهر إذا كان من طرف الولي لأنه أخذ بمكيف يقال يلزمه وكذا لا يظهر في جانب  
الدين إذا كان الموكل هو المدعى لأن الموكل مدع فكيف يلزمه وأطلق في لزومه الموكل فتأمل  
الصلح بقسامه الثلاثة وبه صرح العيني (قوله لأنه اسقاط) أي للقود عن القاتل وبعض  
الدين عن المدعى عليه (قوله فيؤخذ بهضمانه) أي يرجع على الموكل به وكذا الصلح في الخلع  
وكذا يرجع في الصلح التامية له هذه كافي المقدس وفي النكاح لا يرجع لأن الأمر بالصلح عنه  
أمر بالاداء عنه ليقيد الأمر فائدة إذا الصلح عنه جائز بلا أمر بخلاف النكاح لأنه لا يشترط عليه  
من الأجني والأمر بالخلع كالأمر بالصلح حتى يرجع على الأمران ضمن وادى عنه زبلي قال  
عبد الحليم قوله لأن يضمه أي يكفل الوكيل البذل وإن بضيف العقد إلى نفسه وإلى مال  
نفسه اه وهذا كما نعلم إذا كان الصلح عن دم العمد كما ذكره المصنف عن إقرار أو سكوت أو  
إنكار أو قبلا لا يعمل على المعاوضة كالصلح على بعض الدين كما ذكره المصنف أيضا لأنه اسقاط  
فكان الوكيل سديرا لا يلزمه شيء بالاتزام وأما فيما يعمل على المعاوضة فسيذكره بقوله

وبسط القود له دم ما يرجع  
إليه الخنثار (وكل) زيد  
(عمر) بالصلح عن دم عمد  
أو على بعض دين يدعيه  
على آخر من كميل  
وموزون لزومه البذل أو كل  
لأنه اسقاط فكان الوكيل  
سديرا (الأن يضمه الوكيل)  
قيد ضمته بضمانه (كما  
لوقوع الصلح) من الوكيل  
عن مال يعمل عن إقرار

في مسكن (قوله لا يجوز لانه مـ درنبرعا) قال في الدوران القبية في الحق مـ خصوص علمها  
وقد ير الشارح ليس أدنى من تقدير القاضي ولا يجوز الزيادة عليه اه بخلاف ما تقدم لانها  
غير مـ خصوص علمها وان حاله على عرض جز كـ بما كان لانه لا يظهر الفضل عند اختلاف  
الجنس عـ في (قوله اعدم الربا) لانه قول بصورة بصورة على قوله اوقية بصورة على قوله ما  
وعلى كل فلا ربا (قوله وصح في الجنابة المداخل) مثل ما اذا تعدد اذ قال او انفر دحوق لو كانوا  
جماعة فالصالح اعدم على اكثر من قدر الدية باذوله قتل البقية والصالح مـ لان حق  
القصاص ثابت على كل واحد منهم على سبيل الانفراد تامل رمى (قوله ولو في نفس مع اقرار  
تـ مـ ير الاطلاق اى واه كان العمدة في النفس او مـ دونها وسواء كان الصالح عن اقرار او انكار  
او سكوت (قوله باكثر من الدية) اى في النفس (قوله والارض) اى في الاطراف (قوله اوبال)  
اى على اقل وان كان اقل من عشرة دراهم لانه لا موجب له وانما يجب بالعمدة في تقديره  
بجـ خلاف التكاح حيث لا يجوز تسمية مادون العشرة فيه لانه مقدّر شرعا (قوله لعدم الربا) لان  
الواجب فيه القصاص وهو ايسر حال فلا يفتى فيه الربا ولا يطل الفضل اعدم الجنابة بين  
موجب العمدة وهو القصاص والمذموم من المال (قوله كذلك) اى باكثر من الدية اى مـ مـ  
في النفس او الاطراف مع الاقرار او السكوت او الانكار (قوله لانسح الزيادة) افاذا التقيد  
بالزيادة مـ القصاص ويجعل اسقاطا واذ لم تصح الزيادة فالصالح صحيح والزيادة غير لازمة كما في  
الدور والشر تبالية (قوله لان الدية في الخطا مـ قدرة) اى شرعا والزيادة علمها تكون بـ بـ  
الفضل ومقاديرها مائة بغير او مائة اربعة او مائة اشارة او مائة اربعة او ألف دينار او عشرة آلاف  
درهم مـ عن السكاني ولا يجوز الزيادة عليه كـ لا يجوز الصالح في دعوى الدين على اكثر من  
بنفسه ط قال الرضى وهذا في الدراهم والدينارين ظاهر واحاق الا بل فينبغي في الجواز فقد التدر  
اه (اقول) سباني قريما ما يؤيده فافهم (قوله بغير مقاديرها) اى بغير الذهب والفضة والابل  
كان الصالح بغير رضى او حبوان غير ما ذكره سواء كانت قيمته مـ دردية او لا واذا كان الكلام  
فيها اذا الصالح على احدى مقادير الدية المتقدمة (قوله بشرط المجلس) اى بشرط القبض في المجلس  
اذا كان ما وقع عليه الصالح ديناً في الذمة وهذا مقيد بما اذا كان الصالح عـ كـ او مـ وزن كـ في  
الاعتناء بزيادة من طـ (قوله لئلا يكون ديناً بين) اى انما تقع دين وهو الدين بينين وهو ما وقع  
عليه الصالح (قوله احدى) كالابل مثلاً (قوله بغير) بضم الباء وقع الصاد وكسر الياء المتقدمة  
فعل مضارع (قوله يكس آخر) الموقضى القاضي بـ بغيره فالقائل عنه اى اكثر من مائتي  
بـ وهو عنده ودفعه اجاز لان الحق تعين فيه بالقضاء فكان غير من المقادير يكس آخر فامكن  
الجل على المـ مـ وفي الجوهره انما جاز ذلك لان قضاء القاضي عـ بين الوجوب في الا بل  
فاذا صـ على البقرة فالبقرة لان استـ مـ تخفة ويصح الا بل بالبقرة جاز اذا صـ على  
الابل بشئ من المكبل والموزون مؤجل فـ مـ عـ دى شابين فلا يجوز ان صـ على الا بل  
على مثل فـ الا بل او اكثر مما يتبان فيه جاز لان الزيادة مـ مـ وان كان لا يتبان  
فيها الا لانه صـ على اكثر من المـ مـ اه وقوله على اكثر الظاهر انه لا يقل كذلك  
بالاولى فـ ابو الطيب (قوله فـ) لان هذا الصـ من مال فيكون نظير الصـ من سائر الديون

لا يجوز (لانه مقدّر شرعا  
في بطل الفضل انقضا  
(كالصالح في) المسئلة  
(الاولى) على اكثر من  
قيمة المصوب (بعد  
النسب بالقيمة) فانه لا يجوز  
لان تقدير القاضي كان شرعا  
(وكذا لو صالح بـ مرض  
صح وان كانت لـ مـ كـ  
من قيمة مـ وبـ نـ)  
لعدم الربا (و) صح (في)  
الجنابة (اعدم) مـ  
ولو في نفس مع اقرار  
(باكثر من الدية والارض)  
او باقل لـ مـ (لا) نصح  
الخطا) كذلك (لا) نصح  
الزيادة لان الدية في الخطا  
مـ مـ حتى لو صالح  
بغير مقاديرها صح كـ ما  
كان بشرط المجلس لـ لا  
يكون ديناً بينين ونهـ بين  
القاضي احدى بـ بـ  
يكس آخر ولو صالح عـ على  
خبره مـ لـ مـ في  
الخطا



نصفه اقرار بقاءه بخلاف كيلي أو زني اذ بتصوره لئلا يعضه دون بعضه عادة بخلاف ثوب  
وقن اه (قوله قبل القضاء بالقيمة) اما بعد القضاء لا يجوز ان الحق انتقل بالقضاء الى القيمة مخ  
غير الزيادة على القيمة أبو العود (قوله جائز) عند الامام خلافا لما لا نسق المالك في الهالك  
لم يتطوع ولم يتحول الى القيمة فكان صلحا عن المغصوب لاعتنا بقيمة فلا يكون اعتياضه باكثر من  
قيمة ربا أو الزائد على المالية يكون في مقابلته العورة الباقية كمال القيمة وعند هذه الامور لا يجوز اذا  
كان يغني فاحش لان حقه في القيمة فالزائد علم اربابنا محل ذلك اذ لم يكن مثليا بل مخرج عنه على  
مثله فانه لا يجوز الزيادة حينئذ وان كان من خلاف جنسه جاز اتفاقا والحاصل ان الامام يقول  
ان الضمان بدل عن العين الممتلئة فيجوز بائنا ما باع كاذبا كانت قائمة حقيقة والصاحبان  
يقولان ان القيمة هي الواجب في ضمان العدم وان لا نهامى التي يمكن وجوبها للقيمة دون  
العين فيكون المأخوذ بدل لاعتنا القيمة عند الصاحبين فازاد عن القيمة يكون ربا أبو العود  
(قوله كصله بهرض) أي سواء كانت قيمته كقيمة الهالك أو أقل أو أكثر وانما ذكره للشرح  
هنا مع انه استأنفنا إشارة الى ان محله هنا وظاهره ان الصلح عن قبي بهرض وان كانت قيمته  
أكثر من جائز على هذا الخلاف وليس كذلك بل الصلح على عرض وان كانت قيمته أكثر من قيمة  
المغصوب جائزا اتفاقا فاصرح به في الكافي وغيره غاية ما يقال ان مقارنته بمقابلته لمجرد تساويهما  
في الصحة عند زيادة البدل من قيمة المبدل وان كان أحدهما اختلافا أو الاخترا اتفاقا انم  
لو أفرد بالذكر كفي الهداية وبما فعل المصنف لكان أولى (قوله فلا تقبل الخ) لان بالصلح قد أخذ  
بعض حقه وأسقط باقيه والساقط لا يعود (قوله ولا رجوع للغاصب على المغصوب منه بشئ)  
أي واه كان قبل القضاء بقيمة المغصوب أو بعد عدم ظهور الرابين العرض بقيمة المغصوب  
لأنه العتق فيه بخلاف ما لو دفعها من جنس القيمة بعد القضاء لان تقدير القاضي كتقدير  
الشارع فاذا دفع أزيد منه تحقق الربا ان كان من جنس ما قدره القاضي أما لو قضى بالدرهم  
فدفع الذنائب أو بالأكس فيجوز أيضا لفقد اله وهو اتحاد الجنس لكن يشترط القبض في مجلس  
الصلح لئلا يفتقر تعاقب دين بدين فاغاده الرضى \* (تنبيهات) \* الصلح على أكثر من هو المثل جائز  
ولو طافها بعد الدخول أو مات لا يجوز الا على قدر مهر المثل لانه يصير بمنزلة الدين ولم يبق له حكم  
المهر ولذا لا يجوز الزيادة فيه \* استملك انا فضة وقضى بالقيمة واقترا قبل القبض لم يطل وكذا  
لو اصطلمها بلا قضاء وغصب طوق ذهب مائة مثقال فضاع فصالحه على مائة ثم أقر المدعي ان  
أحدهما كان له المدعي عليه فالصلح جائز عن الثاني ولا يرجع عليه ولو اقام المدعي بينة على  
الانف والد اربعد الصلح كان على حقه في الدار لان الماتين التي أخذها انما هما من الانف وقد  
حط عنه الباقي منها ولو ادعى دارا أو انا فصالحه على آت ثم برهن على نصف الدار ونصف  
الانف لم يكن له من ذلك شئ ولو اقام البينة على أنف درهم ونصف الدار كانت الانف قضا بالانف  
وأخذ نصف الدار ولو استغقت الدار من يد المدعي عليه لم يرجع من الانف بشئ لانه يقول الانف  
التي قبضت عن التي ادعت وقباس الانف والد الدرهم والد الدرهم وجه عدم كون البدل عن  
الجميع ان الشراء الواحد لا ينظم الاسقاط والمعاوضة ولو اعطاه قويا من جميع حقه فهو صلح  
بالجميع (قوله ولو اعاقق موسر عبدا الخ) قيد بالموسر لانه لو كان معسرا لم يمسر ابي العبد في نصفه كما

قبل القضاء بالقيمة جائز  
كصله بهرض (فلا تقبل  
بينه الغاصب بعده) أي  
الصلح على (ان قيمته اقل  
من الصلح عليه ولا رجوع  
للفاصب) على المغصوب منه  
بشئ (لو نصادقا بهد انما  
اقل) يجوز (ولو اعاقق موسر  
عبدا منه) كما فصل الخ  
الموسر (الشريك على  
أكثر من نصف قيمته

لم ياذن به وإنما اذن له فيه ما هو من أعمال التجارة وليس هذا منها قال المتقدم فان اجازته صح  
 عليه والا لا (قوله) يمكن بسقط به القود) لأنه صحيح بينه وبين أولياء المقتول لأنه مكلف فيصح  
 تصرفه في حق نفسه لاقبال الغير وهو المولى بغير اذنه لأن المولى استقطه بالبدل ولا مانع من  
 جانبه وحاصله كافي العتابة ان نفس العبد ليست من كسبه فلا يجوز له التصرف فيها ولم يجب  
 البدل في حق المولى بل تأخر الى ما بعد العتق لأن صلحه عن نفسه صحيح لكونه مكافئاً لم يصر  
 في حق المولى نصار كانه صالحه على بدل مؤجل يؤاخذ به بعد العتق (قوله) وبواخذ (ثم) ان  
 الماذون المصالح لأنه قد انتم المال وهو عسر في حال رقبته فينظر الى الميسرة وهي تكون بعد  
 عتقه (قوله) وان قتل عبداً له (عبد) فاعل قتل (قوله) وما صلحه الماذون) على تقديره مضاف الى  
 صالح أولياءه يعني اذا كان له الماذون عبد قتل رجلاً لاعداء المصالح عنه مولاه الماذون جاز  
 وهكذا التصديق غاية البيان فالمراد بالمولى العبد الماذون وهو مولى عبد قاتل عبداً أو اطلق  
 صفة هذا الصلح فتعمل انه صحيح سواء كان على هذا المولى الماذون دين أو لم يكن وسواء كان على  
 عبده دين أو لم يكن كافي تكمله الديري وفي التعيير بالمولى عن الماذون تعسف بكاتبه عليه عزي  
 زاده ووجهه ان المولى انما يطلق على الاسفل بعد دعتقه ورق الماذون قائم فلا يصح اطلاق  
 المولى عليه كما افاده المولى أبو السعود (قوله) لأنه من تجارته) لان استخلافه كسباً له مخ  
 لأنه باسطة في القتل كالزائن عن ملكه وهو لو خرج عن ملكه كان له ان يشتره فكذلك ان  
 يستخلفه بخلاف المكاتب حيث يجوز له ان يصلح عن نفسه ككاتبى (قوله) والمكاتب كالمحرر  
 أى لحروجه عن يد المولى انه حر يدوا ككاتبه لانه يجهز بخلاف الماذون فانه عبد من كل  
 وجه وكسبه مولاه وله ان ينفذ تصرفه على نفسه حيث جاز صلحه عنه اقال في الدرر وله ان  
 ادعى أحد رقبته فانه يكون خصمه عليه واذا جنى عليه كان الاثم له واذا قتل لا تكون رقبته  
 للمولى بل لورثته تؤدى منها ككاتبه ويحكم بحريته في آخر حياته ويكون الفضل لهم فصار كالمحرر  
 فيجوز صلحه عن نفسه ولا كذلك الماذون ذكره الزبائى انتهى (قوله) والصلح عن المغصوب  
 أى القيمي لانه لو كان مثله لكانت فاما صلح ان كان من جنس المغصوب لا تجوز الزيادة اتفاقاً وان  
 كان من خلاف جنسه جاز اتفاقاً ابن ملك أى جاز مع اختلاف الجنس (قوله) الهالك) قيده  
 لانه لا خلاف في الصلح بالا كثر عند قيامه الا لا نظر للقيمة حينئذ أصلاً ابن ملك (قوله) على أكثر  
 من قيمته) أى ولو بغير قاض قال في غاية البيان بخلاف الغبن المسمى فانه لما دخل تحت تقدير  
 المقومين له بعد ذلك فاضلاً لم يكن رباً أى عنده ما وقت به بقوله على أكثر من قيمته لانه محل  
 الخلاف قال في جامع الفصولين غصب كزبراً أو ألف درهم فصالح على نصفه ولو كان المغصوب  
 هالكاً جاز الصلح ولو فاعلم ان عبداً أو اسقاه وهو قراومه كمر جاز قضاء لادبانه ولو حاضر  
 يراه ابن خصمه منه كمر جاز كذلك ولو جاهد المال يشتر على بقية ماله قضى له به والصلح على  
 به من حقه في كبرى أو ورثته حال قيامه بالمال ولو أقر بفساده وهو ظاهر في يده وقد رماله على  
 قيضه فصالحه على نفسه على أن يبرأه بما بقى جازة ما لا استبساً ناول وصلحه في ذلك على ثوب  
 ودفعه جاز في الوجوه كلها الذي يكون ثوباً لا لا ثوب بالمغصوب ولو كان المغصوب قتيلاً أو عرضاً  
 فصالح غاصبه ماله على نصفه وهو مقيمه عن ماله كغاصبه مقرر ومنكر لم يجز إذ صلحه على

احسن بسقط به القود  
 وبواخذ بالبدل بعد  
 عتقه (وان قتل عبد  
 له) أى للماذون (رجلاً  
 عبداً وصلحه) الماذون  
 (عنه جاز) لأنه من تجارته  
 والمكاتب كالمحرر (والصلح  
 عن المغصوب الهالك) على  
 أكثر من قيمته

لأنه سقط انقضاء الزوج لكان أولى ثم قال وهذا اذا لم تكن ذات زوج لانه لو كان اه الزوج لم يثبت  
 نكاح المدعى فلا يصح الخلع انتهى (قوله على غير من وجه) أم لو كان اه الزوج أى ثابت لم يثبت  
 نكاح المدعى فلا يصح الخلع ثم لا بد من قول الله تعالى لانه لو كانت ذات زوج لم يصح الخلع  
 وليس علم الله مدقولا لتحديد نكاح من زوجها كما في المأدبة وشمل كلامه ما اذا ادعى انها  
 زوجته قبل أن يتزوجها هذا الزوج الموجود في حال الدعوى لانه حين ادعى النكاح ادعى على  
 غير من وجه أم لو ادعى انه تزوجها في حال قيام الزوجية لم يصح دعواه فلا يصح صلحه لعدم ثبوت  
 كونه خلعاً وكذا لو لم يحل له نكاح المدعى عليها كزوج أختها أو أرببع سوأها فدعواه لا تصح  
 حجة في ذلك ولا وجه لصحة صلحه لعدم إمكان كونه خلعاً لان الخلع لا يكون الا بعد انكاح الصحيح  
 (قوله وكان خلعاً) ظاهره انه ينقص عدد الطلاق فيلزم على الطلاقين لزوجه بعد ما اذا  
 كان عن اقرار فظاهر وأما اذا كان عن انكار أو سكوت فغايته لزعمه فتدبر ط (قوله ولا  
 يطيب لوبطالاً) هذا عام في جميع أنواع الصلح كداية والحاصل ان ما يآخذ به لادن الصلح ان  
 كان محققاً في دعواه فانه يطيب له فان كان في دعوى المثل فانه يدل ماله وان كان في دعوى المنفعة  
 فانه أجرة ماله وان كان في دعوى الرق فانه يدل العتق وان كان في دعوى النكاح فانه يدل الخلع  
 ولو كان مبطلاً في دعواه لا يطيب له ما يآخذ به لانه كل مال أخيه بالباطل وهذا عام في كل مسائل  
 الصلح (قوله لعدم الدخول) أى اذا كان كذلك في نفس الأمر أو لموع صحة دعواه وأنه دخل  
 بها أو اختل ليحل لها الا بعد انقضاء العدة (قوله لم يصح) لانه ان جعل ترك الدعوى منها  
 رخصة فلا عوض على الزوج في الفرقه منها كما اذا مكنت ابن زوجها وان لم يجعل فرقة فالحال على  
 ما كان عليه قبل الدعوى لان الفرقه لم توجد كانت الدعوى على حالها البقاء النكاح في زعمها  
 فلم يكن شئ منقصة بقضائه العوض فكان رشوة اه درر والظاهر انه لا يجوز لها التزوج بغيره  
 معاملة ابن زوجها ط قال الزيلعي وان كانت هي المدعية والزوج ينكر ذكر في بعض نسخ المختصر  
 انه لا يجوز ولا نه لجعل ترك الدعوى منها طاقاً فالزوج لا يعطى العوض في الفرقه اذا لم يسله شئ  
 في هذه الفرقه وهى بسلها المال والنفس وان لم يجعل فرقة فالحال بعد الصلح على ما كان عليه  
 قبله فتمكثون على دعواها فلا يكون هذا الصلح مقبداً قطع الخصومة فلا يصار اليه وذكر في بعض ما  
 انه يجوز لانه يجعل كانه زادها على مهرها ثم خالعه على أصل المهر دون الزيادة فيبسط المهر  
 غير الزيادة انتهى قال الحوى وأطال صاحب غايه البيان في ترجيع عدم الجواز (قوله وصح  
 العدة في درر البحار) لانه يجعل كانه زاد في مهرها الى آخر ما قدمناه وأقره في غير الانكار وعليه  
 اقتصر في البحر فكان فيه اختلاف الصحيح وعبارة الجمع وادعت هي نكاحاً - ففصلها  
 جاز وقيل لم يجوز (فائدة) في فروق المحبوبة لو ادعت امرأة ان زوجها طلقها فلاننا انكر  
 الزوج فصلها على ما ذكره من ان تبرت منه من الدعوى لم يصح ويرجع الزوج عليها او المرأة  
 على دعواها ولو ادعى على امرأة نكاحها لجحدت فصلها على ما ذكره من الفرقه - رت وج  
 ولزعمه المال ويكون هذا ابتداء عقدوه بظهر الشرف بين الاولى والثانية لان في الفصل الاول  
 لا يمكن جعله ابتداء عقد وفي الثانية يمكن (قوله المأذون له) أى بالتجارة (قوله عدا) قبله لانه  
 لو كان القتل خطأ فافظا ظاهر الجواز لانه لا يثبت به مسالك الاموال ط (قوله فلم يلزم المولى) لانه

على غير من وجه (وكان  
 خلعاً) ولا يطيب لوبطالاً  
 ويجل لها التزوج له عدم  
 الدخول ولو ادعت المرأة  
 ففصلها لم يصح وقاية  
 ونقابة ودرر ومات في  
 وصحة في المجتبى والاختيار  
 والصحة في درر  
 وصح (وان قتل العبد  
 البعاد) وان قتل العبد  
 المأذون له رجلا عدم الم  
 يجوز صلحه عن نفسه لانه  
 ليس من تجارته فلم يلزم  
 المولى

الصلح وعدم جواز مدائمه على أصل وهو وجوب حمل الصلح على أقرب عقد من العقود المعهودة  
 واشباههما مما يمكن من هذا الصلح لأنه محمول على عقد البيع لا شرا كما في مبادلة المال  
 بالمال وهي حقيقة البيع وضع عن دعوى المنفعة حلا على الإجارة وعن دعوى الرق حلا على  
 العتق بمال لا شرا كما في تعليق المنفعة بعوض في الأول وفي أصل المعنى في الثاني فإما في  
 الملقح ما راعى في الملقح به مما يمكن وذكروا فساد صلح الزوج عن دعوى المرأة النكاح وفساد  
 صلح عن دعوى حد الخ بصلح على هذا الأصل أيضا لأنه لما لم يكن الحمل على واحد من العقود  
 المعهودة ولم يكن منصحب آخر في كل منها حكم بفساده نذير (قوله ولو باقرار) بيان لوجه الإطلاق  
 أي سواء كان باقرار أو سكوت أو انكار وسواء كان بمال أو بمنفعة (قوله) وبمنفعة أي ولو بمنفعة  
 ويكون بمعنى الإجارة إذا كان عن اقرار (قوله) وعن دعوى المنفعة مـ وورثته أن يدعى على  
 الورثة أن الميت أو وصي بخدمته هذا العبد وأنكر الورثة لأن الرابطة محفوظة على أنه لو ادعى  
 استتجار عبيد والمالك ينكرهم صالح ليجزأه وفي الأشياء الصلح جائز عن دعوى المانع إلا دعوى  
 الجارة كما في المستصفي اهـ وعلى هذا المخالف لما في البصر نامل (قوله ولو بمنفعة عن جنس آخر)  
 الأولى التمييز بين كالمصلح عن السكنى عن خدمة العبد بخلاف الصلح عن السكنى على سكنى فلا  
 يجوز كما في العيني والزباني قال السيد الحموي يمكن في الولو الجدية ما يحالفه حيث قال وإذا ادعى  
 سكنى دار فضاء لماله على سكنى دار أخرى مدته معلومة جاز وإجارة السكنى بالسكنى لا يجوز قال  
 وإنما كان كذلك لأنهم يأنه قد انقلب كالتكليف اهـ أبو السعود وذكر ابن مالك في شرح الوقاية  
 مخالفا لما ذكر في شرحه على المجموع قال في البعوضة والموافق للسكنى ما في شرح المجموع  
 والماصل أن الجنس إحدى على الرابوا بحدى العليم يحرم فذلك المانع لا يكون الانسبة  
 لحده أو تابعه آن فيجتمع مع اتحاد الجنس لمنع اختلافه (قوله) وعن دعوى الرق وكان عتقا  
 على مال صورته إذا ادعى على مجهول الحال أنه عبيد فله المدعى عليه على مال جاز وكان  
 عتقا بمال مطلقة أي في حق المدعى والمدعى عليه أن كان عن اقرار وفي حق المدعى أن كان عن  
 سكوت أو انكار وسكوت (قوله) لا أي لا يثبت الولاء لأنه لم يصدقه على أنه صدقه بل  
 الولاء لو وقع الصلح باقرار أي من المدعى عليه وهو العبد (قوله) والا أي وإن لم يكن باقرار  
 بأن كان الصلح عن انكار أو سكوت (قوله) لا أي لا يثبت الولاء لأنه لم يصدقه على أنه صدقه بل  
 ينكر العتق ويدعى أنه حر الأصل ومن ادعى ولا تخصص لا يثبت له البتة مدعى المدعى عليه كما  
 تقدم في الأقرار (قوله) لا يثبت أي إلا أن يقيم المدعى البينة بعد ذلك فتقبل بينته في حق  
 ثبوت الولاء عليه لا غير حتى لا يكون رقيقا لأنه جعل معتقبا للصلح فلا يعود رقيقا من (قوله)  
 ولا يعود بالبينة الخ) يفتى عنه قوله وكان عتقا على مال لأن بالبينة ثابت أنه كان رقيقا قبل  
 الصلح وقد وقع الصلح عتقا على مال على ما قدمه فلا وجه له ودر رقيقا (قوله المدعى) بالبينة  
 للمجهول وسأني آخر الباب استثناء مثله وهي قوله إلا في الوصي على مال الخ (قوله) باخذ  
 البديل متعلق بتزل قال الحموي ولو كان المدعى كاذبا لا يحمل البديل دبابة (قوله) نزل باثما  
 أي باثـ البديل أي فيما يصلح أن يكون باثما فيه أو مـ تابرا أو مؤثرا أو معتقا على مال  
 أو محتلا فبقا بصلحه (قوله) عن دعوى الزوج) لو أسقط لفظ الزوج ماضر قال في النثر بلالة

ولو باقرار أو بمنفعة (و) عن  
 دعوى (المنفعة) ولو بمنفعة  
 عن جنس آخر (و) عن  
 دعوى (الرق) وكان عتقا  
 مـ على مال) وبنت الولاء  
 ولو باقرار أو لا لا يثبت درر  
 قلت ولا يعود بالبينة  
 رقيقا وكذا في كل موضع  
 أقام بينة بعد الصلح  
 لا يستحق المدعى لأنه  
 باخذ البديل باختياره ونزل  
 باثما فلا يحتفظ (و) مـ عن  
 دعوى الزوج (النكاح)

عن نهائه كذا في النهاية من الصلح وفي كافي الحاشية لاحق في قوله يبرأ من العين والعين  
والكنة والواجرة والحدود والقصاص اه وبه علم انه يبرأ من الاعيان في الابرار امام  
الملك في مديان القينة انتم في الزوجان وأبرأ كل واحد منهم ما صاحبه عن جميع الدعاوى  
وكان للزوج بذري أرضهم اوعيان قائمة فالخدا والاعيان القائمة لا تدخل في الابرار عن جميع  
الدعاوى اه ويدخل في الابرار العام الشفعة فهو موقوف على اقصاء الادبانية لم يقصدها  
كذا في الروا الجلية وفي الحاشية الابرار من العين المعصية ابرار عن ضمان ارتصير امانة في  
يد القاصب وقال زفر لا يصح الابرار وتبقى معصية ولو كانت العين من مسمى لم يكن صحيح الابرار  
وبربر من قيمتها اه فقولهم بمقتضى الابرار عن الاعيان باطل معناه انهم لا يكونون ملوكا  
بالابرار والا فالابرار عن السقوط ضمانهم صحيح ويحمل على الامانة اه أي ان البطلان عن  
الاعيان مثل ذلك اذا كانت الاعيان امانة لانها اذا كانت امانة لا تعلقه عنها فلا وجه للابرار  
عنهم تأمل رحمه الله ان الابرار المتعلق بالاعيان امانا يكون عن دعواه او هو صحيح مطلقا وان  
تعلق بشيء فان كانت معصية كما ذكرنا أيضا كالدين وان كانت قائمة فعلى البراءة منها عن  
ضمان المولى لم يكن تصير به البراءة من عينا كالامانة لا تضمن الابانة عدى عليه او ان كانت  
العين امانة فالبراءة لا تصح بيانة نعم أي انه اذا ظهر امانا لم يكن امانا لا تصح قضاءه لا يصح  
القاضي دعواه به البراءة هذا ملخص ما سألنا من هذا المقام ط وقد مناقرنا بزيادة  
وزيادة وهو كلام من يرشد ذلك الى أن قول الشارع معناه الخ محمول على الامانة الآن قوله  
فصحيح قضاء فيه ابطال والحالة هذه فلا تصح لاقضاء ولا بيانة بل حلوا الاطلاق فوالهم البراءة  
عن الاعيان باطلة على هذه الصورة تأمل بقى لو ادعى عينا عليه في يده فأنكره ثم أبرأه المدعى  
عنهما فهو بمنزلة دعوى الغصب لانه بالانكار صار غاصبا وهل تسع الدعوى به بده لوقاية الظاهر  
نعم (قوله وقد حقه في شرح المتن) نصه قلت وقولهم الابرار عن الاعيان لا يصح معناه  
ان العين لا تصير امانة كالكلام دعوى عليه لانه يفي على دعواه بل فقط في الحكم اذا كان الابرار  
مضا امانة تكام كالفصل عن بعض الدين فانه انما يبرأ من ناقبته في الحكم لا في الديانة أي عن غير  
ما في غير الذمة اذ لا يسلط بالاسقاط امانا فانه يفي فقط به والصلح اما ساقط للباقي أو ابرار  
منه وكلاهما صحيح في دين الذمة ولذا الوظيفة اخذته فتأني وبرجندى وغيرهما وأما الابرار  
عن دعوى الاعيان فصحيح بلا خلاف اه ح لكن قوله لانه يبقى على دعواه الخ مخالف لما  
قلناه عن شرح المتن في آتباعه فقولنا عن دعوى الباقي وفي الخلاصة أبرأتك عن هذه الدماء  
ومن خصومتى فيم أوعن دعوى أي فيها فانه هذا كله باطل حتى لو ادعى بعده تسع ولو اقامه فانه  
تقبل اه لكن في قوله لو ادعى بعده تسع أي على غير مخاطب كأمير عن البحر تأمل والحاصل  
ان الذي تعطيه عبارة الكتاب المشهورة ان كان الابرار عن اعلى وجهه الاشياء فاما ان يكون  
عن نفس العين أو عن الدعوى به افان كان عن نفس العين فهو باطل من جهة ان له الدعوى بها  
على مخاطب وغیره صحيح من جهة الابرار عن وصف الضمان فالابرار الصادر في المنقول  
والعقار ابرار عن الاعيان لا يمنع الدعوى بادواتها على مخاطب ولا غيره فانهم تغنم (قوله)  
وضع الصلح عن دعوى المال لانه في دفع البيع فاجازيه مجاز صله ددر ولما كان جوازا

وقد حقه في شرح المتن  
(وبيع) الصلح (عن دعوى  
المال مطلقا)

عليه على نصفها وقال برئت من دعواي في النصف الباقي أو قال برئت من النصف الباقي  
أو قال لاحق لي في النصف الباقي ثم أقام البيعة على جميع الدار لا تقبل بيته ولو قال لاحقك  
على نصفها على انه أبرأتك من دعواي في النصف الآخر ثم أقام بيعة كان له أن يأخذ الدار كلها  
وفرق بين قوله برئت وبين قوله أبرأتك قال الأثراني عـ. ما في يد رجل ولو قال رجل برئت منه  
كان برياً منه ولو قال أبرأتك منه كان له أن يدعيه ورعا أبرأ من شتمانه قال وقال أصحابنا  
رحمهم الله تعالى أنت مفرى وأنا منك برى كان له أن يدعي في العبد اهـ (قوله في العزيمة)  
ووجهه كما في المحوى ان الأبرأ لا يفي عينا بدعوى والأبرأ عن الدعوى صحيح فان من قال اغتبه  
أبرأتك عن دعوى هذه العين صح ولو ادعاه بعد ذلك لم يسمع (قوله للبرانية) عبارته اهـ  
المذكور في أكثر الفتاوى على اختلاف ظاهر الرواية وفي ظاهر الرواية يصح ولا يصح الدعوى  
وان برهن (قوله وقوله) جواب سؤال وارد على ظاهر الرواية فتدبره كيف صح الصلح  
على بعض العين المدعاة فلتقام انه لم يمت منه البراءة عن باقيها وقد قالوا الأبرأ عن الاعيان  
باطل ومقتضاه انه لا يصح إفاده الطعنا على الصلح ما ذكره وادعى كلام السابق لا على ظاهر  
الرواية اذ لا تعرض للأبرأ فيها وما تضمنه الصلح اسقاطا للباقي لا أبرأ فانهم وتامل (قوله  
عن دعوى الاعيان) الانسب ما حذف قوله دعوى كما يظهر مما تقدم من عبارة الذخيرة وهو  
المناسب لسابق كلامه ولما بقي من الاستدراك الا في قوله لكن لا تسمع دعواه في الحكم  
اذ لو بطل الأبرأ عن الدعوى لم يمت دعواه ولا النصف منه البراءة عن دعوى الاعيان  
كأمره بخلاف فيها ولو قال والأبرأ عن الاعيان باطل ديانة لا فضاء له كان أحكم والله تعالى  
أعلم (قوله ولم يصرمه لك الله دعي عليه) هو المقصود من المقام أي ان معنى بطلان البراءة  
عن الاعيان انها لا تصرمه لك الله دعي أخذها من جدها وليس معنى البطلان  
المذكور ان يسوغ له الدعوى بها بعد الأبرأ منها أبو السعد (قوله) وأما الصلح على بعض  
الدين مفهوم قوله سابقا أي عين يدعيها قال المصنف عـ. من يملكه عطفه فانكره المطلوب  
فصالحه على ثلثمائة من الألف صح ويعبر عن الباقي قضاء لديانة ولو قضا الألف فانكره الطالب  
فصالحه بمائة صح ولا يحل له أخذها ديانة فهو خد من هنا ومن ان الربا لا يصح الأبرأ عنه ما بقيت  
عنه عدم صحة براءة قضاة ما تمسكها بخدونه وبطلون الأبرأ في غيرهم بل مأخذه من الربا  
اعرق ٣ بجماع عدم الحل في كل واعلم أن عدم برأته في الصلح استثنى منه في الخالية ما لو زاد  
وأبرأتك عن البقية سألني أي حيث يبرأ أحد قضاة ديانة (قلت) ويظهر من هذا ان  
ما تضمنه الصلح من الاسقاط ليس أبرأ من كل وجه والاصل يحج لقوله وأبرأتك عن البقية (قوله  
أي قضاء لديانة) هذا اذ لم يبرأ الغريم من الباقي والأبرأ ديانة كما عات (أقول) تامل فيه مع  
انهم قالوا ان الصلح عن الدين على بعضه أخذ له بعض حقه واسقاط الباقي واسقاط الدين يصح  
فالذي يظهر انه يسقط قضاء لديانة ولو تم ما ذكره هذا لم يبق فرق بين الدين والعين على ظاهر  
الرواية كالمثل (قوله ونماه في أحكام الدين من الاشياء) وعبارته وانما هيصة الأبرأ عن  
الدين ولا يصح الأبرأ عن الاعيان والأبرأ عن دعواها صحيح فلو قال أبرأتك عن دعوى هذا  
العين صح الأبرأ فلا تسمع دعواها بعده ولو قال برئت من هذه الدار أو من دعوى هذه لم يسمع  
دعواه ويثبت ولو قال أبرأتك عنها أو عن خصوصتي فيها فهو وباطل وله أن يخاصم وانما أبرأ

في العزيمة للبرانية وفي  
الجلابية لشخ الاسلام  
وجعل ما في المتن رواية  
ابن سماعة وقوله عـ  
الأبرأ عن الاعيان باطل  
معناه بطل الأبرأ عن  
دعوى الاعيان ولم يصرم  
لك الله دعي عليه ولذا لو  
ظفر بذلك الاعيان حل له  
أخذها لكن لا تسمع دعواه  
في الحكم وأما الصلح على  
بعض الدين فيصح ويبرأ  
عن الباقي أي  
قضاء لديانة فلهذا لو طهر  
به أخذه فهو ثانی ونماه  
في أحكام الدين من الاشياء

٣ قوله أعرق بالاتف أي  
أشد لان في التحريم من ربا  
اهـ منه

الزوجان عن جميع الدعوى وله أعيان فاعلمه الدعوى بها لانه ينصرف الى الدينون لا الاعيان  
 واما اذا كان على وجه الاختيار كقولته هو يرى مما الى قبله فهو صحيح متناول للدين والاعين فلا  
 تسع الدعوى وكذا لا في هذا العين ذكره في المسبوط والمحيط فقل ان قوله لا يستحق قبله  
 حتما مطلقا ولا دعوى يمنع الدعوى بالعين والدين لما في المسبوط لاحق في قوله يشمل كل عين ودين  
 فلو ادعى حتما لم يسع ما لم ينهم دوائه بعد البراءة انه نافي الجبر ملخصا وقوله بعد البراءة يشهد ان  
 قوله لاحق في ابراهيم عام لا افراد (قوله الحق مطلقا) ولومن غير هذه الحيلة فلا تصح الدعوى  
 بعده وان برهن (أقول) الابراهيم عن الاعيان لا يصح اشقاقا ما في خصوص المسئلة وهو  
 ما اذا ادعى دارا وصالحه على بيت منها يصح في ظاهر الرواية ويجعل كانه قبل منه بعض حقه  
 وبراءة من الدعوى في باقيه كما قدمنا لان الابراهيم عن العين ابراهيم عن الدعوى فيه والابراهيم  
 الدعوى في الاعيان يصح وعلى ما في المتن وهو رواية ابن سماعة لم يصح له ابراهيم عن الدعوى وقال  
 بعدم صحته قال في الاختيار ولو ادعى دارا وصالحه على قدر معلوم منها اجاز وبصير كانه اخذ  
 بعض حقه وبراءة عن دعوى الباقي والبراءة عن العين وان لم تصح لكن البراءة عن الدعوى  
 تصح فقدمنا على هذا الوجه قطع الامتازة اه وفي الذخيرة البراءة ادعى دارا في بدرجل  
 وطلعت على بيت معلوم من الدار فهو على وجهين ان وقع الصلح على بيت معلوم من دار أخرى  
 للمدعى عليه فهو جاز وان وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التي وقعت فيها الدعوى فذلك  
 الصلح جائز لانه في زعم المدعى انه اخذ ببعض حقه وترك البعض وفي زعم المدعى عليه انه قد اداه  
 عن عينيه واذ اجاز هذا الصلح هل يسع دعوى المدعى بعد ذلك وهل تقبل ان كان البيت من  
 دار أخرى لا تسع دعوى ما تناق الروايات لان هذا معاوضة باعتبار جانب المدعى فيمكنه باع  
 ما ادعى بما اخذ وفيما اذا وقع الصلح على بيت من هذه الدار ذكر شيخ الاسلام نجح الدين النسيبي  
 في شرح الكافي انه تسع وهكذا ينفي الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني وذكر شيخ  
 الاسلام في شرحه انه لا تسع دعواه وروى ابن سماعة عن محمد انه تسع قالوا وهكذا ذكر في بعض  
 روايات الصلح وانتقدت الروايات ان المدعى عليه لو اقر بالدار للمدعى انه يؤمر بنسب الدار  
 اليه وفي رواية ابن سماعة ان المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه وبراءة عن الباقي الا ان  
 الابراهيم لاقي عينا والابراهيم عن الاعيان باطل فصار وجوده وعدمه بمنزلة شئ واحد وجه ظاهر  
 الرواية ان الابراهيم لاقي عينا ودعوى فان المدعى كان يدعى جميع الدار لنفسه والابراهيم  
 الدار صحيح وان كان الابراهيم عن العين لا يصح فان من قال انفسه ابراهيم عن دعوى هذا العين  
 صح الابراهيم حتى لو ادعى بعد ذلك فلا تسع أو نقول الابراهيم لاقي الدعوى فان قوله ابراهيم عن  
 هذه العين معناه ابراهيم عن دعوى هذه العين الا ترى ان قول الغصوب منه لاغصوب ابراهيم  
 عن العبد الغصوب معناه ابراهيم عن ضمان العبد الغصوب وبه هذه المسئلة تبيين ان معنى  
 قولنا البراءة عن الاعيان لا تصح ان العين لا تصح ما يكال للمدعى عليه بالبراءة لان بيتي المدعى  
 على دعواه وفي آخر كتاب الدعوى في منتقى ابن سماعة عن محمد في رجل خاصم رجلا في دار يدعيها  
 ثم قال ابراهيم عن هذه الدار وقال ابراهيم عن خصوصتي هذا كله باطل وله ان يخاصم ولو  
 ثم قال برئت من هذه الدار أو قال برئت من دعوى هذه الدار كان جائزا لاحق فيها ولو جاء بيته  
 لم يقبلها وفي منتقى ابراهيم برئت عن محمد رجل ادعى دارا في بدرجل فصالحه المدعى

الحق مطلقا شره لبراءة  
 ومنه عليه في الاختيار  
 وعزاه

أو بعد مدخله ما إذا كان من غير الجنس كالأناجيل إذا استجبت هذا الافتراق فإن الأصل  
يُطل وإن كان قبله فإنه يرجع إليها ولا يطل الأصل كأنه لو لم يكن كما قدمنا (قوله) كذا في نسخ المتن  
والشرح) أهله هو الذي وقع له والذي في نسخة الشرح التي بيدي على (قوله أي بين دعيا)  
تدبر لنا وتخصيص مجموعها فانه عمل الدين حابي وهذا لوقا وأبائي حكم ما إذا كان  
هالكاً عند قول المتن والصالح عن المقصود الهالك (قوله) بلواز في الدين بلواز في ساقط وهو  
له للتخصيص المذكور أي إنما كان هذا الحكم خاصاً بالدين بلواز في الدين لأن الصالح من دين  
بعضه أخذ بعض حقه واستقاط للمباقي كما يأتي واستقاط الدين جائز وإنما لم يجوز في العبر لأن  
الإبراهيم الأعيان لا يصح له الوزاع على البعض فوبأورد ردهما صح لأنه يجوز للثوب أو الدرهم  
بداً عن الباقي وكذا الوأبراهم الدعوى في باقيها أصبح فلوصالحه على بيت منها على أن يترك  
الدعوى في باقيها كان أخذ البعض حقه وإبراهيم الدعوى في الباقي والإبراهيم الدعوى  
صحيح فليس له أن يدعي بعد ذلك ولكن لا علم كما ديانة لعدم وجود التملك لها التقدمة به (قوله)  
فلو ادعى عليه داراً) فتردع على المتن وتغيب له ح (قوله) على بيت معلوم منها) الظاهر أنه  
إذا كان على بعض شأنه منها كذلك لعله المذكرة (قوله) فلومن غيرهما صح) الأولى تأخير  
عن قوله لم يصح وعلمه لم يكون فهو مالا يتقدم بقوله منها أو لا لمن الفصل بين لو وجوابه وهو  
قوله لم يصح بجانب وهو قوله فلومن غيرهما صح (قوله) لأن ما قبضه من عين حقه أي بعض عين  
حقه وهو على دعواه في الباقي لأن الصالح إذا كان على بعض عين المدعى كان استثناء البعض  
الحق واستقاط البعض والاستقاط لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين حتى إذا مات واحد  
وترك ميراثاً فإبراهيم الورثة عن نصيبه لم يجوز أن يكون برأيه عن الأعيان ددر وبأنى قريباً  
بوضح معاً هنا (قوله) كنوب ودرهم) أشوا بذلك إلى أنه لا فرق بين التبعي والمثلي (قوله)  
فصير ذلك أي المزبد من الثوب والدرهم (قوله) عوضاً من حقه فيما يأتي) أي فيكون  
مستوفياً بعض حقه وأخذ العوض عن البعض (قوله) أو الحق) منصوب بأن مضمره مثل أو  
يرسل فيكون مؤولاً بصدر مجرور معطوف على مجرور المأووه بضم الياء من الأفعال (قوله)  
عن دعوى الباقي) لأن الإبراهيم عن عينه غير صحيح أي في حق الدعوى وقط العين ديانة كما في  
المبسوط ولذا تقدمه وأما الإبراهيم عن دعوى العين بخانز كما في الدرر وهو أن يقول برئت عنها  
أو عن خصوصية فيها أو عن دعوى هذه الدارة لا تجمع دعواه ولا يثبتها وأما وقال إبراهيم أنها  
أو عن خصوصية فيها فانه باطل وله أن يتخاصم أي غير الخطاب كالقول قال لي يده عبد برئت منه  
فانه يبرأ ولو قال إبراهيم أنك لا لأنه انما برأ من ضمانه كما في الأشباه من أحكام الدين (قلت)  
فتردوا بين إبراهيم أنك وبرت أو أناري لأضافة البراءة لنفسه فتم بخلاف إبراهيم أنك لأنه خطاب  
الواحدة فلا تخصم غيره كما في حاشيتهم اهـ زيا للؤلؤ الجلية شرح المتن وفي البحر الإبراهيم أن كان  
على وجه الإنشاء كما برأته فان كان عن الدين بطل من حيث الدعوى فله الدعوى به على  
الخطاب وغيره ويصح من حيث الضمان وإن كان عن دعواه فان أضاف الإبراهيم إلى  
الخطاب كما برأته عن هذه الدارة أو عن خصوصية فيها أو عن دعوى فيها لا تجمع دعواه على  
الخطاب فقط وإن أضافه إلى نفسه كقوله برئت منها أو أناري فلا تجمع مطلقاً فله الدعوى  
طريقاً للمخصوص أي عين شخصه وصلة فلو على العموم فله الدعوى على الخطاب وغيره كالوتبار

كذا في نسخ المتن والشرح  
وصوابه على (بعض ما  
بدعيه) أي عن بدعيها  
بلواز في الدين كما يجي  
فلو ادعى عليه داراً  
فصلح على بيت معلوم  
منها فلومن غيرهما صح  
فهـ ثاني (لم يصح) لأن  
ما قبضه من عين حقه  
وابراهيم الباقي والابراهيم  
عن الأعيان باطل فهـ في  
وحده صحته ما ذكره بقوله  
(الزيادة شئ) آخر كنوب  
ودرهم (في البدل) فهـ  
ذلك عوضاً عن حقه فيما  
يق (أو) يلحق به (الإبراهيم  
عن دعوى الباقي) يمكن  
ظاهر الرأية



عليه من غير اقرار على جارية فاسد ولها المدعى ثم استحققت فاحذها المدعى ونقصه العذر  
 وقيمة الولد فان المدعى يرجع الى دعواه ولو اقام البيئة أو نكل المدعى عليه يرجع بقيمة الولد  
 رقيمة الجارية أيضا ولا يرجع بما ادعاه بخلاف ما تقدم يعني لو ادعى على رجل النكاح فاحذها  
 أو سكت فصالحه على جارية فقيمة واسد ولها ثم استحققتها مستحق فاحذها فان لا يرجع بقيمة  
 الجارية ويرجع بما ادعاه وهو الالف والفرق ان الصلح غنة وقع عن دعوى المال وأنه يحتمل  
 الصلح بالاقالة والرد بالميب والخيار فلهذا تمسح به لا تستحقها وإذا انسخ عادت الدعوى  
 كما كانت فيرجع بما ادعاه وهو لالف أما الصلح عن النكاح فلا يحتمل الصلح لأنه بعد  
 سقوطه لا يحتمل العود لان الصلح عفو ولا يحتمل النقص كاعتق والنكاح والخلع فإذا لم ينسخ  
 باستحقاق الجارية بقي الصلح على حاله وهو السبب الموجب تسليم الجارية وقد عجم زعن  
 تسليمها فيجب قيمتها كذا في شرح تلخيص الجامع للفخر المارديني ثم قال وفيه اشكال وهو ان  
 يقال اذا اقر ثم ان الصلح عن الدم لا ينقض باستحقاق الجارية وجب أن لا يرجع الى دعواه  
 يعني سواء كان الصلح عن انكار أو قيمة أو نكاح لان الرجوع الى الدعوى نتيجة انتقاض الصلح  
 كما تقدم أمثا ولم ينقض انتهى قال في البحر ولو انسخ المصالح عليه أو بعضه يرجع الى الدعوى  
 في كله أو بعضه الا اذا كان عملا يتعين بالمتعين وهو من جنس المدعى به فحينئذ يرجع بثلث  
 ما استحق ولا يبطل الصلح كما اذا ادعى الفاضل عليه مائة وقبضها فانه يرجع عليه بمائة عند  
 استحقاقها سواء كان الصلح بعد الاقرار أو قبله كالوجودها مستوفى أو بنهرجة بخلاف ما اذا كان  
 من غير الجنس كالذات غير هذا اذا استحققت بعد الافتراق فالصلح يبطل وان كان قد سلمه يرجع  
 بثلاثها ولا يبطل الصلح كالنكاح اه (قوله فان وقع به) أي بالنظر البيع بان عبر بالنظر البيع  
 عن الصلح في الانكار والسكوت بان قال أحدهما بعتك هذا الشيء ثم ذاقا قال الآخر اشتريت  
 حيث يرجع المدعى عند الاستحقاق على المدعى عليه بالمدعى نفسه لا بالدعوى لان اقدام  
 المدعى عليه على المباشرة اقرار منه بان المدعى ملك المدعى فلا يعتبر انكاره بخلاف الصلح لأنه  
 لم يوجد منه ما يدل على انه أقرب بالملك له الصلح قد يقع لدفع الخصومة كإثبات قريب (قوله لان  
 اقدامه) أي المدعى عليه (قوله اقرار بالمكينة) أي للمدعى بخلاف الصلح لأنه لم يوجد  
 منه ما يدل على انه أقرب بالملك له اذا الصلح قد يقع لدفع الخصومة (قوله قبل التسليم له) وأما  
 هـ لا كره بعد تسليمه فيه لان على المدعى لدخوله في ضمانه (قوله كاستحقاقه) أي كاستحقاق  
 بدل الصلح كذل ان أي كلاً أو بعضاً (قوله في الفصاين أي مع اقرار أو مع سكوت وانكار)  
 فيرجع بالمدعى أو بالدعوى فان كان عن اقرار يرجع بعد الهلاك الى المدعى وان كان عن  
 انكار يرجع الى الدعوى وإذا هلك بعضه يكون كاستحقاق بعضه حتى يبطل الصلح في قدره  
 ويتق في الباقي من (قوله وهذا) أي رجوعه الى الدعوى عند استحقاق البطل أو هلاكه قبل  
 التسليم (قوله لو البطل) أي لو كان البطل مما يتعين (قوله والا) بان كان لا يتعين وهو من  
 جنس المدعى به (قوله لم يبطل) أي الصلح (قوله بل يرجع بثله) كان كان دراهم أو ذنان فان  
 الصلح لا يبطل به لا كذا لم لا يتعينان في العقود والفسوخ ولا يعلق بهما العقد عند الإشارة  
 اليهما وإنما يعلق بثلهما في الذمة فلا يتصور فيه الهلاك والحاصل انه اذا ادعى عليه الفا  
 فصالحه على مائة وقبضها فانه يرجع عليه بالمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح قبل الافتراق

فان وقع به يرجع بالمدعى  
 نفسه لا بالدعوى لان  
 اقدامه على المباشرة اقرار  
 بالمكينة يعني وغیره  
 (وهلاك البطل) كلاً أو  
 بعضاً (قبل التسليم له) أي  
 للمدعى كاستحقاقه كذل  
 (في الفصاين) أي مع اقرار  
 أو مع سكوت أو انكار  
 وهذا لو البطل مما يتعين  
 والا لم يبطل بل يرجع بثله  
 يعني (صالح عن)

أو (قوله ما وضعت في حق المدعى) لانه يأخذ معاوضة عن حقه في زعمه درر فطل الصلح على دراهم بعد دعوى دراهم اذا انقرا قبل القبض بجر (قوله وفداً بين وقطع نزاع في حق الآخر) اذ لو لم يبق النزاع ولزم البين قال الزبلي وهذا في الانكار ظاهر لانه تبين بالانكار أن ما عليه باطل فاعطى الخصومة وفداً البين وكذا في السكوت لانه يحتمل الانفراد والانكار وجهه الانكار واجبة اذا اصر فراغ الذم فلا يجب بالشك ولا يثبت به كون ما في يده عوضاً ما وقع بالشك أي مع ان حله على الانكار أولى لان فيه دعوى تنفي الذمة وهو الاصل كما علمت (قوله فلا شفعة في صلح عن دار مع أحدهما) يعني اذا ادعى رجل على آخر داره فصالح عنها بدفع شيء لم يجب الشفعة لانه يزعم انه يستقي الدار المملوكة له على نفسه بهذا الصلح ويدفع خصومة المدعى عن نفسه لانه بشترهما وزعم المدعى لا يلزمه مخ (قوله فيدلي بجمعه) أي فيتم وصل الشفع بجمعة المدعى الى اثبات الدعوى عليه أي على المدعى عليه المنكر أو الساكت (قوله لان باقاة البيعة) حذف اسم ان (قوله خلاف) بنسبة الدار أي الشفع أو المدعى عليه ان الدار لم تكن للمدعى قال في الحاشية ادعى أرضاً يدرج بالارث من أبيه مما تجد ذوالبدن فصالحه أحدهما على مائة لم يشارك الآخر لان الصلح معاوضة في زعم المدعى فداً عين في زعم المدعى عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك وفي رواية عن أبي حنيفة بشاركة انتهى ملخصاً (أقول) لم يوافقوا أخذ زعمه كما اني نظره ولعل العلة في ذلك انه باع نصيبه فقط ولا شركة لآخر فيه بخلاف ما لو صالح المدين على مقدار ماله علم حيث بشاركة أخوه المخل كاهو ظاهرنا مل (قوله وتجب) أي تجب الشفعة في دار وقع الصلح عليها بان تكون بدلاً (قوله بأحدهما) أي الانكار أو السكوت (قوله أو باقراً) لاحاطة اليه باللاسعة فغناه بقوله في الصلح عن اقرار فتجوز فيه الشفعة (قوله عن المال) ال عوض عن الضمير (قوله فيؤاخذ بزعمه) حتى لو ادعى داراً فاذكره فصالحه عنه على دار أخرى وجبت الشفعة في التي صالح عليها دون الأخرى لما ذكرنا عيني وانكار الآخر المعاوضة لا تمنع وجوب الشفعة فيها الا ترى ان رجلاً لو قال أنا اشتريت هذه الدار من فلان وفلان يشكرني بأخذها الشفعة منه بالشفعة وكذا لو ادعى أنه باع داره من فلان وهو ينكر بأخذها الشفعة منه بالشفعة لان زعمه جمعة في نفسه زباني (قوله وما استحق من المدعى) من فيه للتمتع فهو قاصر على ما اذا استحق بعضه (قوله فيه) أي في البعض المستحق (قوله تلحق العوض عن العوض) علمه لقوله رد المدعى حصته وذلك لان المدعى عليه لم يدفع العوض الا ليدفع خصومته عن نفسه ويبي المدعى في يده بلا خصومة أحد فاذا استحق لم يحصل له مقصوده وظهوراً بضأن المدعى لم يكن له خصومة ف يرجع عليه انتهى مخ (قوله يرجع) أي المدعى (قوله في كله) ان استحق كل العوض (قوله أو بعضه) ان استحق بعضه لان البديل في الصلح عن انكاره والدعوى فاذا استحق البديل وهو المصالح عليه وجب بالمبدل وهو الدعوى أي الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمة المصالح عليه كالفقاص والغنق والتسكاح والمخلع كما في الاشياء عن الجامع الكبير قال الحموي قوله كالفقاص فيه نظر فانه ذكر في الجامع الكبير أنها لو كانت الدعوى قصاصاً فصالحه المدعى

(معاوضة في حق المدعى) وفداً بين وقطع نزاع في حق الآخر (قوله فلا شفعة في صلح عن دار مع أحدهما) أي مع سكوت أو انكار امكن للشفيع ان يدفعه مقام المدعى فيدلي بجمعه فان كان للمدعى بيعة أقامها الشفع عليه وأخذ الدار بالشفعة لان باقاة البيعة تبين أن الصلح كان في معنى البيع وكذلك لم يكن له بيعة لخلاف المدعى عليه فنكل شره بلالية (وتجب في صلح دفع) علمه بأحدهما أو باقراً لان المدعى أخذها عن المال فيؤاخذ بزعمه (وما استحق من المدعى رد المدعى حصته من العوض ورجع بالخصومة فيه) فيخصص المستحق للعوض (وما استحق من البديل رجوع الى الدعوى في كله أو بعضه) هذا اذا لم يقع الصلح باقاة البيع

الانكار كالاتر فلو ادعى عراقي دارا ومسيلا على سطح أو شربا في شهر فافر أو أنكر ثم  
 صالحه على شيء معلوم جازوا الظاهر ان هذا حكمه غير حكم الاجارة لان التجري في هذه الاشياء  
 فكان حكم الصلح في هذه الصحة ولعل كلام الشارح الاتي في منفعة غير هذه (قوله فشرط  
 التوقيت فيه) أي في الصلح الواقع عن مال بمنفعة (قوله ان احتيج اليه) كسكنى دار أو  
 ان كانت المنفعة تعلم بالوقت كالذي مثله قال العلامة مسكين وانما ثبت تعطل التوقيت في  
 الاجرة انما اسحق لو تعلق على خدمة عبده أو سكنى داره يحتاج الى التوقيت وفي المستترك  
 لا يحتاج اليه كما اذا صالحه على مبلغ ثوب أو كوب دابة الى موضع كذا أو جعل طعام اليه اه  
 (قوله والا لا كصبيغ ثوب) أي مما تعلم المنفعة فيه بالتسمية وكذا ما تعلم المنفعة فيه بالاشارة  
 كمثل هذا الطعام الى كذا فالمدعى على العلم بالمنفعة كباقي يانه في كتاب الاجارة (قوله ويطل  
 بعوت أحدهما) أي ان عقده لنفسه يهر وهذا عند محمد أيضا وقال أبو يوسف ان مات  
 المدعى عليه لا يبطل الصلح ولا مدعى ان يستوفي جميع المنفعة من العيين بعد موته كما قدمناه  
 ه (فرع) \* اذا أقر المدعى في ذن الصلح انه لاحق له في هذا الشيء ثم بطل الصلح يطل اقراره  
 الذي في ذمته وله ان يذمه به ذلك والمدعى عليه اذا أقر عند الصلح بان هذا الشيء للمدعى ثم  
 بطل الصلح فانه يرد ذلك الشيء الى المدعى انتهى وقد أوضحه المحوى في شرحه (قوله ويهـ لـاك  
 المحل) أي قبل الاستيفاء فلو قبض بعضه بطل فيما بقي فيرجع بقدره وماذا كره من البطلان  
 بالموت والهالك قول محمد وقال أبو يوسف ان مات المطلوب لا يبطل الصلح والمدعى يستوفيه  
 الى آخر ما قدمناه (قوله في المدة) تنازع فيه موت وهلاك على ان يكون مفسدة لكل منهما أي  
 لو هلك أحد المتصالحين عن مال بمنفعة في المدة أو هلك المحل الذي قامت به تلك المنفعة فانه لا يبطل  
 الصلح لانه اجارة وهي تبطل بذلك ان كانت في كل المدة وان كانت في بعضها بقية لمدته من  
 حين الموت والهالك (قوله وكذا) يصح لو وقع اي الصلح عن دعوى منفعة بجمال وأقره وفيه  
 أن المنفعة منفعة ملك المدعى عليه ولا يصح استئجار منفعة ملكه (قوله أو بمنفعة عن جنس  
 آخر) كخدمة بدني سكنى دار بخلاف ما اذا اتحد الجنس كما اذا صالح عن سكنى دار على سكنى  
 دار أو الخدمة بالخدمة والر كواب بال كواب فانه لا يجوز بيع المنفعة بالمنفعة مع اتحاد الجنس  
 كالاجور استئجار المنفعة بجنسها من المنافع فيكذلك الصلح لكن صور المسئلة القهـ ستاني  
 بما لو ارصى سكنى دار لرجل ثم مات ثم ادعى الموصى له السكنى فصالحه عن هذه السكنى على  
 سكنى دار أخرى أو دراهم مسئلة فتمين منه ان المراد من اختلاف جنس المنفعة اختلاف  
 هيتها تأمل وراجع وكان ينبغي ان يذكر هذه المسئلة قبل قوله بشرط التوقيت فيه (قوله ابن  
 كان) قال في الايضاح لكن انما يجوز بمنفعة عن منفعة اذا كانتا تحتلقتي الجنس انتهى كما  
 اذا صالحه عن سكنى دار على خدمة عبده بخلاف ما اذا اتحد الجنس كما اذا صالح عن سكنى  
 دار على سكنى دار فانه لا يجوز كما قدمناه قريبا (قوله لانه) أي انتساخ العلم بذلك هو  
 حكم الاجارة يبقى اذا كان الصلح عن المال بالمنفعة (قوله أي الصلح) بشعرا الى تقديم مضاف  
 في المصنف وقوله بسكون وانكار الباعية في أي الصلح الواقع في سكون وانكار  
 والظرفية مجازية ولا يصلح جعلها اسبعية لان سبب الصلح الدعوى (قوله وانكار) الواو بمعنى

(فشرط التوقيت فيه)  
 ان احتيج اليه والا لا كصبيغ  
 ثوب (ويبطل بعوت  
 أحدهما او بهلاك المحل في  
 المدة) وكذا لو وقع عن  
 منفعة بجمال أو بمنفعة عن  
 جنس آخر ابن كمال لانه حكم  
 الاجارة (والاخير ان) أي  
 الصلح بسكون وانكار

إذا استحققت بهد الاقتراق فإن الصلح يبطل وإن كان قبله رجع عنها ولا يبطل الصلح كالفلوس  
 كذا في حاشية الحموي نقل عن الجبر وفي المختصر إذا كان البذل مما يتعين بالتعيين وإن كان مما  
 لا يتعين كالدرهم والدنانير لا يبطل بهلاكه لأنهم لا يتعينان في العقود والفسوخ فلا يتحقق  
 العقد من جهة ما يدل الإشارة اليها وإنما يتعلق بثقلها ما في الله فلا يتصور فيه الهالك اه فتقول  
 الماتن وما استحق من البذل محمول على ما إذا أمكن استحقاقه وهو ما يتعين بالتعيين وأما  
 ما لا يتعين بالتعيين فلا يمكن استحقاقه لأنه يستحق الصلح على جنسه وقد رد له على عبته فتأمل  
 وفي الفقه الثاني وللمدعي أن يرد الباقي ويرجع بكل المدعي كما لو استحق كل العوض وهذا إذا  
 كان المستحق ليحجز الصلح فإن أبازه وسلم العوض للمدعي رجع المستحق على المدعي عليه بقيته  
 كما في شرح الطحاوي (قوله كذا كرما) أي أن كذا فكذا أو بعضا فعضا وهذا إذا كان البذل  
 يتعين بالتعيين إلى آخر ما قدمنا في المقولة السابقة (قوله لأنه معاوضة) مقتضى المعاوضة  
 أنه إذا استحق الثمن فإن مثله رجع عنه أو قيمته بقيته ولا يفسد العقد فالصلح يجري على  
 هذا سدى الوالد (أقول) لكن هذا فيما يتبعه من الغنم كالدراهم وأما مثل المذكرة فهي من  
 المتبادرة وحكمها أن كلام البذلين يكون غنما يبيع باعتبارها من الذنوب فإذا قد أي باعتبار  
 أنه يبيع وعليه فكان على الشارح أن يقول لأنه متبادرة تأمل (قوله وحكمه كاجارة  
 الخ) صورته ادعى رجل على رجل شيئا فاعترف به ثم صالحه على سكنى داره سنة أو على ركوب  
 دابة معلومة أو على إس نوبة أو على خدمة عبده أو على زراعة أرضه مدة معلومة فهذا  
 الصلح جائز فيكون في معنى الاجارة فيجوز فيه أحكام الاجارة كذا صورته العيني (قوله ان وقع  
 الصلح عن مال منفعة الخ) قال في الحواشي الحموية وكذا إذا وقع عن منفعة بمال اعتبر بالاجارة  
 لأن العبرة في العقود بالماتن فيشترط فيه العلم بالمدة كخدمة العبد وسكنى الدار والمنفعة  
 كركوب الدابة بخلاف صيغ الثوب وجعل الطعام فالشروط هي تلك المنفعة ويبطل الصلح  
 بموت أحدهما في المدة ان عقده لنفسه وكذا بقوات المحل قبل الاستئجار ولو كان بعد  
 استيفاء البعض بطل فيما بقي ويرجع المدعي بقدر ما لم يستوف من المنفعة ولو كان الصلح  
 على خدمة عبدا فقتل ان كان القاتل المولى بطل لأن من قيمته واشترى به عبدا يخدمه ان  
 شاء كما لو صرى بخدمته بخلاف المرهون حيث يضمن المولى بالانقضاء والعقود والاعتبار بالاجارة  
 قول محمد قال في شرح المختار وهو الاظهر واعتمده الحموي والثني وكذا بطلان الصلح  
 بموت أحدهما في المدة قول محمد وقال أبو يوسف ان مات المدعي عليه لا يبطل الصلح  
 وللمدعي ان يستوفى جميع المنفعة من العبد به بدموته كالأول كان حيوانا مات للمدعي  
 لا يبطل الصلح أيضا في خدمة العبد وسكنى الدار وزراعة الأرض وتقوم صورته المدعي مقامه  
 في استيفاء المنفعة ويبطل الصلح في ركوب الدابة وإس الثوب لأنه يتعين فيه العقد ثم انما  
 يعتبر اجارة عندئذ إذا وقع على خلاف جنس المدعي به فان ادعى دارا فصالحه على سكنها  
 شهر فهو استيفاء بعضه لا اجارة فتصح اجارته للمدعي عليه كافي الجبر وصورة الصلح  
 عن منفعة بمال ادعى السكنى لداره وصية من مالها فاقرب به وارثه فصالحه على مال ذكره  
 الحموي قال بعض الفضلاء انما قد يكون المصالح عنه مالا لأنه لو صالح عن منفعة بمال كان

كذلك لأنه معاوضة وهذا  
 حكمها (و) حكمه (كاجارة  
 ان وقع) الصلح (عن مال  
 منفعة) كخدمة عبدا  
 وسكنى دار

مصالح عنه أولان عقارده شفعه جريان ايجز (قوله والرد بعيب) نحو اذا كان بدل الصلح عبدا  
 مثلا فوجد المدعى فيه عيبا له ان يرده وظاهر اطلاقه انه يرده يسير العيب وفاحشه وقد ذكره  
 الطحاوى في آفاده الجوى وأطلق الرد بالعيب وهو المراد في الاقرار قال الطحاوى بالاقرار يرد  
 بغير وفاحش وفي الاكابر الناحش كقطع ومهر وبذل صلح عن دم ٤٤ (قوله وشيأ روية)  
 فيرد العوض اذ اراده وكان له يرد وقت العقد وكذلك يرد المصالح عنه ان كان له يرد (قوله وشيأ)  
 بان تصالح على شيء فشرط أحدهما اختيارا لثمة مثلا قال في المنع وبطل الصلح بالرد باحد  
 هذه الخيارات الثلاث (قوله وبفسده جهالة البذل المصالح عليه) أى ان كان يحتاج الى تسليمه  
 والا فلا يفسده كما اذا ادعى عليه ثلث دار ففصله على أن يترك دعواه في حق يجهول في أرض  
 المدعى كافي العقابة لانه يبيع فصار كجهالة الثمن عيني وكذا في وجه جهالة الاجل اذا جعل البذل  
 مؤجلا زياحي قال الرمي ان جهالة المصالح عليه تفسد الصلح وكذا جهالة المصالح عنه ان كان  
 يحتاج الى التسليم (وأقول) ليس جهالة المصالح عليه مفسدة للصلح مطلقا بل محله اذا لم يكن  
 مستغنيا عن القبض والتسليم فان جهالته لا تفسد كافي السراج لو هاج وفي القهستاني  
 ويكنى بيان قدر المصالح عليه فحسب اذا كان دراهم أو دنانير أو فلو سالن معاملات الناس  
 تفنى عن بيان الصفة فيقع على النقد الغالب انتهى قال السائحاني ولطما طالبت نفسى هذا  
 النقد لان المشهور انه لا بد في العقد من بيان الوصف على أن العرف يختلف (قوله لاجهالة  
 المصالح عنه) أى اذا لم يمتنع الى تسليمه كإمرا أيضا اشار الى ذلك بقوله لانه بسقط فانه تعذر  
 اقله لاجهالة المصالح عنه أى والساقط لا تفسد جهالته الى المنازعة لكن قال بعض  
 الافاضل لاجهالة المصالح عنه الا اذا احتجج الى تسليمه كان بصلحه على ان يدفع له الحق الجهرول  
 الذى يدعيه أو يدفع المدعى البذل من عنده اه فامل (قوله وتشرط القدرة على تسليم  
 البذل) استثناف واقف موقع التعذر اقله وبفسده جهالة البذل ولا يصح عطفه على بسقط  
 وحيث كان كلاما مستأنفا استغنى منه انه لا يصح الصلح على عبده الا بقب وطهره في الهواء  
 وسعة في الماء وجذعه في السقف وذراع من ثوب تضره القسمة وجل الجارية والهيسة لانه  
 لا يقدر على تسليمه ومنه جهالة البذل فانه لا يقدر على تسليم الجهرول فبذلك يصير الكلام  
 تعليلا لقوله وبفسده جهالة البذل فبين التعذر والبذل والمعلل اف ونشر مشوش الاول لثاني  
 والثاني لاول (قوله وما استحق من المدعى الخ) هذا هو الصلح على ترك المدعى في يد المدعى  
 عليه أموالا اخذ ويدفع لمن في يده شيئا اصلها لا يرجع لو استحق لانه اخذ على انه ملكه زعما  
 فيؤاخذ به فلا يرجع بالشيء الذى دفعه لرفع النزاع كافي العمادى (قوله ان كان فكلأ أو بعضا  
 فبعضا) المصنف صرح في البعض اقله حصته ولو قال الموقوف بعد المثل وان استحق الكل  
 رد الكل لكان أوضح وأشار بان الى انها يمانية أو تبعضية وكل مراد فامل (قوله  
 بخصته من المدعى) أى المصالح عنه هذا اذا كان البذل عناية تعيين بالتعيين فان كان بما لا يتعين  
 بالتعيين وهو من جنس المدعى به فحينئذ يرجع بمثل ما استحق ولا يبطل الصلح كما اذا  
 ادعى القافصالحه على مائة رقبه ما فانه يرجع عليه بمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح بعد  
 الاقرار أو قبله كالوجود هاستوة أو بهرجة بخلاف ما اذا كان من غير الجنس كالذنانيرهما

والرد بعيب وشيأ روية  
 وشرط وبفسده جهالة  
 البذل المصالح عليه لاجهالة  
 المصالح عنه لانه بسقط  
 وتشرط القدرة على تسليم  
 البذل (وما استحق من  
 المدعى) أى المصالح عنه  
 يرد المدعى بخصته من  
 العوض أى البذل ان  
 كان فكلأ أو بعضا فبعضا  
 (وما استحق من البذل  
 يرجع) المدعى (بخصته  
 من المدعى)

وقوله عليه الصلاة والسلام كل صلح جائز فيما بين المسلمين الاصلح احل حراما او حرم حلالا  
ومعنى جواز الصلح اعتباره حتى يلائم المدعى بدل الصلح ولا يتردد المدعى عليه ويطلحق  
المدعى في الدعوى والمراد بقوله صلحا احل حراما اى لعينه كالتحريم وقوله او حرم حلالا اى  
لعينه كالصالحه على ترك وطء الضرة واما دفع الرشوة لدفع الظلم فجائز وليس بصلح احل حراما  
ولا يصح الاعلى من اكاه قال محمد في السير الكبير بلغنا عن الشافعي جابر بن زيد انه قال  
ما وجدنا في زمن الحجاج اوزياد بن زياد شيئا خيرا الا ما كان الرضا قال ابو الهيثم هو مدعى قوله  
عليه السلام احل حراما الخ كما اذا صلح على ان لا يتصرف في بدل الصلح او ان  
يجده ليعرض الصلح خيرا او يخزيه وقوله عليه السلام لا اله الا الله واللام عن الله الراشع والمراد  
المراد به اذا كان هو الظالم فبذلك دفعه البعض الظلمة بسببه من على الظلم واما دفع الضرة  
عن نفسه فلا شبهة فيها حتى روى عن ابي يوسف انه اجاز ذلك للوصى من مال اليتيم لدفع  
الضرر عن اليتيم الخ رمى (قوله مع اقوال الخ) قال الاكمل المحصر في هذه الأنواع  
ضروري لان الخصم وقت الدعوى امان يسكت او يتسكلم بحجبه او لا يتخلو عن النفي والاثبات  
لا يقال قد يتكلم بما لا يصح ليعمل النزاع لانه سقط بقولنا محجبا اه مخ وقوله مع اقوال  
أطرافه فمما لم يابكون حقيقة وصريحاً وحكما كطلب الصلح والابرار عن المال والحق  
فخرج اليه بالبيان كما في المخط وفيه تفصيل لطيف فراجع ان شئت (قوله فالاول حكمه  
كبيع) اى فنجري فيه احكام البيع في نظر ان وقع على خلاف جنس المدعى هو بيع وشراء كما  
ذكرهنا وان وقع على جنسه فان كان باق من المدعى فهو وطء ابرار وان كان بمنزله فهو وقص  
واستيقاه وان كان باسكتهم فهو فضل وبادكره الزيلعي وقدمنا قريبا قال في الجوفان  
وقع عن مال بمال باقرا اعتبر به ان كان على خلاف الجنس الا في مثلين الاول اذا صلح  
من الدين على عهد وصاحبه مقر الدين وقبض العبد ليس له المراجعة من غير بيان الثانية اذا  
تصادقا على ان لا دين بطل الصلح كما لو استوفى عين حقه ثم تصادقا ان لا دين فلو تصادقا على ان  
لا دين لا يبطل الشراء اه (قوله وحديث) زيادة حديث قنصت زيادة الفاء في تجرى اى  
التفريعية في المصنف وقوله فيه اى في هذا الصلح مخ فيشمل لمصالح عنه ومما صلح عليه  
وهو بدل الصلح حتى لو صلح عن دار بدار وجب فيها الشفعة (قوله الشفعة) اى ويلزم  
الشفيع مثل بدل الاخير لونه او قيمته لوقيها بغير عقار حتى لو كان البالد ان عقار الشفعة في  
واحد منهما فهو ثانياً ثم قال في فصل السكوت والانتكار تجب الشفعة في الدار المصالح  
عليها عن دار وغيرها فانه معاوضة في زعم المدعى اه تأمل ههنا معاقلة معناه والذي  
يظهر لى انه اذا كان الصلح عن اقرار على دار بدار تجب الشفعة فيها لان كل ادم معاوضة عن  
الثانية وان كان عن سكوت أو انتكار فجب في الدار المصالح عليها دون الدار المصالح عنها لان  
المعاوضة هنا في الدار المصالح عليها انقط اما عبارة الفقه ثانياً الاولى فلم أر ما يدل عليها بل صريح  
القول بخلافها قال في الجملة من كتاب الصلح في المادة الخمسين وخمسة مائة بعد الف ما نصه  
عن انتكار ياخذ من سكوت صلح أو لقي مدعى حقه مدعى معاوضة ومدعى عليه حقه مدعى  
خلاص اليه قطع منازعه در بناء على ذلك مصالح عليه أولان عقارده شفعه جربان ايدر اما

مع اقرار او سكوت  
أو انتكار فالاول حكمه  
(كبيع ان وقع عن مال بمال  
وحديث فنجري فيه)  
احكام البيع كذا الشفعة

شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الرفع أو بعده كما في الثانية فاصفظ والا تبتلون بذلك  
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم \* (فرع) قال في البرازية وفي نظم الفتحة أخذ سارقا في  
 دار غيره فأراد دفعه الى صاحب المال فدفع له السارق ما على ان يكف عنه يبطل ويرد البدل  
 الى السارق لان الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب السرقة برئ من الخصومة بأخذ المال  
 وحده السرقة لا يثبت من غير خصومة ويصح الصلح اه وفيما ايضا اتهم بفسق وحبس  
 فصالح غريمه ان الصلح كان خوفا على نفسه ان في حبس الوالي نصح الدعوى لان الغالب انه  
 حبس ظاهرا وان في حبس القاضى لان نصح لان الغالب انه يحبس بحق اه (أقول) وهذا على  
 ما كان في زمنهم من تصرف الوالي برأيه وأما في زماننا فلا فرق بظهور بينهما ما فهمه على السواء  
 حتى صار حبسهما واحدا اذ لا يحبس الواحد الا به دليل وثبت حبسه بوجهه (قوله من المدعى  
 عليه) متعلق بالتبطل وحذف نظيره من الاول فان المعنى وطلب الصلح من المدعى عليه (قوله  
 كالدراهم والذنانير) الكاف للاستقصاء اذ ليس معناه ما لا يتبعين غيرها (قوله وطلب الصلح)  
 لاجابة الى هذه الجمل بعد قول المتن وطلب الصلح كاف (قوله على ذلك) كذا في بعض النسخ  
 وفي بعضهم اذن بدل على (قوله لانه اسقاط) سيأتي في الصلح في الدين انه اخذ بذهب حقه  
 واسقاط الباقي لكن ليس ذلك مخصوصا بالاتباعين بل كل ما يثبت في الذمة (قوله)  
 وهو يتم بالقطعة) هذا بقيد انه لا يشترط الطلب كالاتي بشرط القبول وان هذا في الاقرار كما صرح  
 به الشارح نقلا عن العناية فتأمل (قوله لانه كالمبيع) أى تجزى فيه أحكام المبيع فينظر ان  
 وقع على خلاف جنس المدعى فهو بيع وشراء كما يذ كره بعدوان وقع على جنسه فان وقع باقل  
 من المدعى فهو حط وبراء وان كان مثله فهو قبض واستيفاء وان كان باكثر منه فهو فضل  
 وربما (قوله وحكمه) أى أثره الثابت له منخ قال في البحر وحكمه في جانب المصالح عليه  
 وقوع الملك فيه لانه مدعى سواء كان المدعى عليه مقرا أو منكر أو في المصالح عنه وقوع الملك  
 فيه لانه مدعى عليه ان كان مما يحتمل التملك كالمال وكان المدعى عليه مقرا به وان كان مما يحتمل  
 التملك كالخصاص ووقوع البراءة كما اذا كان منكرا مطلقا اه وظاهره انه لا يملك المصالح  
 عنه مع الانكار مع انه معاوضة في حق المدعى ولا يؤخذ منه بالشبهة ان كان عقارا وهذا  
 يقتضى انه يملك (قوله وقوع البراءة عن الدعوى) لما صار انه عقد يرفع النزاع أى ما لم يعرض  
 مبطل كاستحقاق الدية لطلقه فشكل ان حكمه ذلك في أنواعه الثلاثة حتى لو انكر فصالح  
 ثم أقروا لا يلزمه ما اقر به وكذا لو برهن بعد صلحه لا يقبل ولو برهن على اقرار المدعى انه لا حق له  
 من قبله قبل الصلح او قبل قبض البدل لا يصح الصلح كصل بعد الخاف فانه لا يصح عند الشيعين  
 خلافا فله مد وصلح مودع يدعى الاستملاك مع المودع يدعى الضياع فانه لا يصح عند الطرفين  
 خلافا لابي يوسف كما في المقدسى (قوله ووقوع الملك) أى لانه مدعى او المدعى عليه (قوله)  
 في مصالح عليه) أى مطالبا ولو منكر (قوله وعنه لومعرا) قال في المخوف في المصالح عنه وقوع  
 الملك فيه لانه مدعى عليه ان كان مما يحتمل التملك كالمال وكان المدعى عليه مقرا به الى آخر ما تقدم  
 عن البحر وقوله لومعرا قيل في قوله وعنه وما اذا كان منكرا فالحكم البراءة عن الدعوى  
 سواء كانت فيما يحتمل التملك أولا افاده الجوى (قوله وهو صحيح) اقول له على الصلح خير

من المدعى عليه ان  
 كان المدعى به مما لا يتبعين  
 بالاتباعين) كالدراهم  
 والذنانير وطلب الصلح على  
 ذلك لانه اسقاط لبعض  
 وهو يتم بالقطعة (وان كان  
 مما يتبعين) بالاتباعين (فلا بد  
 من قبول المدعى عليه) لانه  
 كالمبيع يجوز (وحكمه  
 وقوع البراءة عن الدعوى)  
 ووقوع الملك في مصالح  
 عليه وعنه لومعرا (وهو  
 صحيح

أو شارب خرفا صلحه على مال على ان لا يرفعه - الى ولى الامر لانه - حق الله تعالى ولا يجوز عنه  
 الصلح لان المصلح بالصلح يتصرف اماما بانه على حقه - أو استيفاء به ضمه - واسقاط الباقي  
 أو بانه اوضة وكل ذلك لا يجوز في غير حقه كما في الدرر وانما لا يجوز الصلح عن حقه وتعالى  
 لان الاصل فيه ان الاعتياض عن حق الله لا يجوز والحدود المنروعة لما كانت حق الله  
 تعالى خالصا أو غالبا ولا يجوز لاحد ان يصالح على شئ في حق الله تعالى والمراد من حق الله تعالى  
 ما يتعلق به النفع العام لاهل العالم فلا يتصرف به أحد كحرمة الزنا فان نفسه عائد الى جميع اهل  
 العالم وهو الامة انساجهم وصدايقهم وارتفاق السيف بين العشائر بسبب التنازع بين  
 الزناة ولذلك لا يباح الزنا باباحة المرأة أو أهلها وانما نسب الى الله تعالى مع ان النفع عائد الى  
 العباد تعظيما لانه متعال عن ان ينفع بشئ ولا يجوز ان يكون حق الله بجهة التخلق لان الكل  
 سواء في ذلك كذا في شرح المشارخلال الدين (قوله وكذا التقيس) الوجه فيه كما لو جبه سابقه  
 وقدمنا الكلام على اقربا وقيد الكفالة بكفالة النفس لانه لو صلحه عن كفالة المال يكون  
 اسقاط البعض الدين عنه وهو صحيح (قوله ويبطل به الاول) أى - حق الشفعة لرضا الشفعين  
 بسقوط حقه (قوله والثالث) أى - كفالة النفس كما قدمناه لرضا الطالب بسقوط حقه (قوله  
 وكذا الثاني) أى - حد القذف (قوله ولو قبل الرفع للعالم) ظاهره انه يبطل بالصلح أملا وهو  
 الذى في الشرع لبلية عن قاض يخاف فانه قال يبطل الصلح وسقط الحد ان كان قبل ان يرفع الى  
 القاضي وان كان بعده لا يبطل الحد وقد سبق انه انما سقط بالعهود - عدم الطلب - حتى لو عاد  
 وطلب حد قال في الاشياء لا يصح الصلح عن الحد ولا بسقطه - حد القذف ان كان قبل المرافعة  
 كما في الخاتمة قال البيهقي أى - فان الحد بسقط وان كان الصلح ليحجز اما اذا كان بعد المرافعة  
 فلا بسقط (أقول) هذا الذى في الخاتمة ينافي ما ذكره في الايضاح انه ان يبطل بالعهود والعفو  
 والصلح عن ذلك فراجعته في الاقرار وعيادة الاشياء في الاقرار ولا يملك المقتدوف العفو عن  
 القاذف ولو قال المقتدوف كنت مبطلا في دعوى - سقط الحد كذا في حبل التاتر خاتمة من حبل  
 المدائيات قال البيهقي قال في الايضاح واذا ثبت الحد لم يحجز الاسقاط ولا العفو ولذا اذا عفا  
 قبل المرافعة أو أبرأ أو صلح على مال فذلك باطل ويرد مال الصلح وله ان يطالبه بالحد به - وذلك  
 اه - وقدم الشارح في باب حد القذف ولا رجوع به - دأقرار ولا اعتياض أى - أخذ - دعوى  
 ولا صلح ولا عفو فيه وعنه - نعم لو عفا المقتدوف فلا حد للصحة العفو بل ترك الطالب حتى لو عاد  
 وطلب حد شئى - ولذا لا يتم الا بمحضرته فاذا دانه لاصح فلا بسقط وظاهره ولو قبل المرافعة  
 ولا يقام الا بطلب المقتدوف في الموضوعين الا ان يجعل ما في الخاتمة على البطلان لعدم الطلب  
 وكذا يقال في حد السرقة فانه لا يصح عنه الصلح كما في مجمع التناوى فكان على المصنف  
 والشارح ان يستنتجه أيضا (قوله لاحد زنا) أى - لا يصح الصلح عنه صورته زنا رجل بامرأة  
 رجل فم الزوج وأراد أحدهما الصلح فاصالحهما أو أحدهما على مع - لموم على ان يهقر كل  
 باطلا وعفوه باطل سواء كان قبل الرفع أو بعده والرجل اذا قذف امرأته المحصنة حتى وجب  
 ألعان كان باطلا وعفوه باطل وطلب الرفع باطل وقبل الرفع جائز خاتمة (قوله وشرب مطا) أى  
 اذا صلح شارب الخمر القاضى على ان يأخذ منه مالا ويهقر عنه لا يصح الصلح ويرد المال على

وكفالة تقيس) ويبطل به  
 الاول والثالث وكذا الثاني  
 ولو قبل الرفع للعالم لا حد  
 زنا وشرب مطا (وطلب  
 الصلح كاف عن قبول



عبارة عن ولاية المطالبة وانها صفة الوالى فلا يجوز الصلح عنه كما يأتى واختلقت الروايات فى  
 بطلان الكفالة كما فى السكالى والاصح بطلانها كما فى منية المفتى وبه يفتى ~~كم~~ فى العناية  
 والسيانية ويبنى من "شروط قبض بدله ان كان ديناً بدين والا لا كما سيأتى (قوله كالفصاحص)  
 فى النفس انما جاز الصلح عنه لان المحل فيه يصير معلوماً كفى حق الاستيفاء فكان الحق متبائناً  
 المحل فيملك الاعتراض عنه بالصلح ط (قوله والتعزير) الذى هو حق العبد كان صالحه عن  
 سبه بمادون قدف أما التعزير الذى هو حق الله تعالى كبدله من اجنبية فالظاهر عدم صحة  
 الصلح عنه لان الصلح لا يكون الا من صاحب الحق كما افاده الرضى (قوله او يجبه ولا) كان  
 ادعى عليه قدر من المال فصولح او ادعى عليه القصاص ولم يبين انه فى نفس او طرف أو شفه  
 ولم يبين بماذا شفه وتقدم فى باب الاستحقة فى صحة الصلح عن مجبهول على معلوم لان جهالة  
 الساقط لا تنقض الى المنازعة لان المصالح عنه ساقط فهو منسل الا برا عن المجبهول فانه جائز  
 عندنا لما ذكر بخلاف عوض الصلح فانه لما كان مطلوب التسليم اشترط كونه معلوماً لا  
 يفتى الى المنازعة وانظروا تقدم عن الفتح وآخر العيب وكونه مجبهولاً أى بشرط ان يكون  
 ما لا يحتاج الى التسليم كترك الدعوى مثلاً بخلاف مالو كان عن التسليم المدعى به قال فى جامع  
 القسوين ادعى عليه مالا معلوماً فاصالحه على أن يدفعه وقبض بدل الصلح وذكر فى آخر الصلح  
 وابرأ المدعى عن جميع دعواه وخصوماته ابرأه جميعاً عما فقه لم يصح الصلح لانه لم يذ كر  
 قدر المال المدعى به ولا بد من يائه لم يذ كر هذا الصلح وقع مع ارضة أو اسقاطاً ووقع صرفاً  
 شرط فيه الاعتراض فى المجلس أولاً وقد ذكر قبض بدل الصلح ولم يتعرض لمجلس الصلح فمع  
 هذا الاحتمال لا يمكن القول بصحة الصلح واما الابراء فمصلحة على سبيل العموم فلا تنفع  
 دعوى المدعى بهد الابراء العام للصلح قال فى الجوهر والجهالة فيه ان كانت تنقض الى المنازعة  
 كوقوعه فيها فيحتاج الى التسليم منعت صحته والا فبطل ان كان المصالح عليه أو عنه  
 مجبهولاً فيحتاج الى التسليم كصله بهد دعواه مجبهولاً على أن يدفع له مالا ولم يصح انتهى (أقول)  
 يمكن فى قول جامع القسوين ولا بد من يائه نظراً لان المال بالصورة معلوم بدليل قوله  
 أول عبارته ادعى عليه مالا معلوماً والظاهر أن لفظ معلوماً حتى يتم المراد تأمل (قوله  
 كفى شفعة) يعنى اذا صلح المشتري الشفيع عن الشفعة التى وجبت له على شئ على أن يسلم  
 الدار لا يشتري فالصلح باطل اذا لحق الشفيع فى المحل سوى حق القليل وهو ليس بأمر ثابت  
 فى المحل بل هو عبارة عن ولاية الطلب وتسليم الشفعة لا حقيقة فلا يجوز أخذ المال فى مقابله  
 كفى الدرر وأطاقة وهو على ثلاثة أوجه أن يصالح على دراهم معلومة على أن يسلم الدار  
 لا يشتري وأن يصالح على بيت معين منها بحصته من الثمن وأن يصالح على نصف الدار يشترط  
 الثمن فى الاولين بطل الصلح وكذا الشفعة فى الاول ويصح الصلح فى الثالث والشفعة لا تبطل  
 فيه وفى الثانى كما فى المبسوط وغيره فظهر أن المراد بقول الدرر على شئ دراهم معلومة ونحوها  
 (قوله وحده قدف) بأن قدف رجله فاصالحه على مال على أن يعفو عنه لانه وان كان له عليه فيه  
 حق فالغالب فيه حق الله تعالى والمطلوب ملحق بالمعذور وكذلك لا يجوز الصلح عن حق الله  
 تعالى ولو مالاً كالزكاة ولا عن حد الزنا والسرقة وشرب الخمر بان أخذ الزنا أو سارقاً من غيره

كالفصاحص والتعزير به معلوماً  
 كان المصالح عنه (أو  
 مجبهولاً) يصح (أو) المصالح  
 عنه (أو) لا يجوز الاعتراض  
 عنه (ويبينه بقوله) تحقق  
 شفعة وحده قدف

أو مئة مائة بان صالح على خدمة عبده بمئة سنة أو ركوب دابة بمئتيها أو زراعة أرض أو سكن دار أو قنطرة أو ما فاته يجوز و يكون في معنى الابادة و خرج ما لم يكن كذلك فلا يصح الصلح عن الخمر والميتة والدم وصيد الاحرام والحرم ونحو ذلك لان في الصلح معنى المعاوضة فلا يصح للعوض والبيع لا يصلح عوضا في الصلح ط قال في المتخ أن يكون مع الجواز كالمقتدر في مثل الدراهم فيجعل على النقد الغالب في البلاد بذكر المقدار والصفة في نحو برونه كان التسليم أيضا عند أبي حنيفة وبالاجل أيضا في نحو قوب وباشارة وتعيين في نحو حيوان كافي العمادية لان جهالة البطل تنفض الى المنازعة فيفسد الصلح انتهى قال في جامع القسوين عازي بالمبسوط الصلح على خمسة أوجه صلح على دراهم أو دينار أو فلوس فيحتاج الى ذكر القدر \* الثاني على تبرأ وكلي أو زنى على الاجل له ولا مونة فيحتاج الى ذكر قدر ومئة اذ يكون جيدا أو وسطا أو دينا فلا بد من بيانه \* الثالث على كدلى أو زنى على عمله حل ومئة فيحتاج الى ذكر قدر ومئة ومكان تسليمه عند أبي حنيفة كافي السلم الرابع صلح على قوب فيحتاج الى ذكر ذرع ومئة وأجل اذا التزم لا يكون دينا الا في السلم وهو عرف مؤجلا \* الخامس صلح على حيوان ولا يجوز الابعين منه اذا صلح من التجارة والحوان لا يصلح دينا فانه انتهى (قوله ان كان يحتاج الى قبضه) فان كان لا يحتاج الى قبضه لا يشترط معلومته مثل ان يدعى حقا في دار رجل وادعى المدعى عليه حقا في أرض يبيد المدعى فاصطلم على ترك الدعوى جاز وان لم يدين كل ممل ما قدر حقه لان جهالة الساقط لا تنفض الى المنازعة كافي الدرر قال في العناية وفسده جهالة المصالح عليه لانهم تنفض الى المنازعة دون جهالة المصالح عنه لانه يسقط وهذا البس على الإطلاق بل فيه تفصيل وهو ان الصلح باعتبار بدليه على أربعة أوجه اما ان يكون عن معلوم على معلوم وهو جائز لمخالفة واما ان يكون عن مجهول على مجهول فان لم يمتح فيه الى التسليم والتسلم مثل ان يدعى حقا في دار رجل وادعى المدعى عليه حقا في أرض يبيد المدعى فاصطلم على ترك الدعوى جاز وان احتج البطل وقد اصطلم على ان يدفع أحدهما مالا ولم يمتح فيه على ان يترك الآخر دعواه أو على ان يسلم اليه مادعا لم يجز واما ان يكون عن مجهول على معلوم وقد احتج اليه الى التسليم كالوادعى حقا في دار في بدرجسل ولم يمتح فاصطلم على ان يعطيه المدعى مالا معلوما يسلم المدعى عليه للمدعى مادعا وهو لا يجوز وان لم يمتح فيه الى التسليم كما اذا اصطلم في هذه الصورة على ان يترك المدعى دعواه جاز واما ان يكون عن معلوم على مجهول وقد احتج فيه الى التسليم لا يجوز وان لم يمتح اليه جازواصل في ذلك ان الجهالة المفصلة للمنازعة المانعة عن التسليم والتسلم هي المفصلة فلا يجب فيه التسليم والتسلم جاز وما وجب فيه لم يجز مع الجهالة لان المدة على تسليم البدل بشرط اكونه في معنى البيع انتهى (قوله وكون المصالح عنه حقا) أي المصالح ثابتا في المحل لاحقا لله تعالى فخرج بقولنا أي المصالح ما اذا ادعت مطلقا على زوجها ان يصيبا في يد أحدهما ان يمتح فيه فصالحها على شيء التزم الدعوى فانه يبطل لان النسب حق الصبي لاحقهما فلا تملك الاعتياض عن حق غيرها وخرج بقولنا ثابتا في المحل مصالحة الكفيل بالنفس على مال على ان يبرئه من الكفالة لان الثابت للطالب حق المطالبة بتسليم نفس الاصيل وهو

ان كان يحتاج الى قبضه  
(وكون المصالح عنه  
حقا يجوز الاعتياض عنه  
ولو كان غير طال

وتخوفا فطلب المدعى عليه الصلح على نصفها فقال المدعى صاحبك على ذلك فلا بد شرط  
قبول المدعى عليه لان ذلك اسقاط من المدعى وهو يتم بالاسقاط وحده وهذا انما يظهر في  
صورة الاقرار ط والحاصل ان الموجب هو المدعى فيشترط قبول المدعى عليه فيما يتعين  
لا فيما لا يتعين وأما اذا كان الموجب هو المدعى عليه فلا بد من القبول من المدعى مطلقا سواء  
فيه ما يتعين وما لا يتعين (قوله وسيجي) أى قريبا (قوله العقل) لاحاجة اليه لانه شرط في  
جميع المتودد والتصرفات الشرعية فلا يصح صلح مجنون وصبي لا يعقل درر وكذا لا يصح  
صلح الغرور والغش والمهرش والمغشى عليه اذ ليس اهرم نصه شرعى وخص  
بذلك كونهما منصوصا عليه بما بعدهم جريان الاحكام الشرعية عليهم بما فيه دخل حكم  
هو لا في حكمهما بالادلة أو بانقياس لان حالهما كالحال بما لا يشهدا فشرحه في القصول  
وأما السكران فلا بدخل فيه لانه مخاطب بجزالة وتنشيد اعليه لزال عقلة بغيره ولذلك قال  
في منتهى المفتي صلح السكران جائز (أقول) قد سبق في كتاب الطلاق وفي شتى الاقرار انما هو عند  
أكثرنا وأما الكرخى والطساوى ومحمد بن سلام فالاول بعدهم وقوله فيجوز على الخلاف  
المذكور لكن عات ان الاصح الوقوع عليه فينبغي صفة صلحه على الاصح (قوله فصح من  
صبي ماذون) ويصح عنه بان صالح أبوه عن داره وقد ادعاهامدع وأقام العهدة ط (قوله  
ان عرى) بكسر الراء أى خلا وأما بقصها فانه حل ونزل (قوله عن ضرورين) بان كان نفعها  
محمضا ولا تنفع فيه ولا ضرر او فيه ضرر غير بين فاذا ادعى الصبي الماذون على انسان دينا وصالحه  
على بعض حقه فان لم يكن له عليه مينة جاز الصلح اعندنا دامها لحقه الا لخصومة  
والخلف والمال أتفع منهما وان كانت المينة لم يجز لان الخط تبرع وهو لا يملكه ومثال ما لا ضرر  
فيه ولا نفع صلحه عن عين بقدر قيمتها ومثال ما لا ضرر فيه بين ما اذا ائخر الدين فانه يجوز لانه  
من أعمال التجارة ط (أقول) وهذا ظاهر في الصبي والمكاتب والمأذون المديون وأما  
المأذون الغير المديون فينبغي صفة صلحه كمنما كان حيث كان باذن سيده لانه وما يده  
مولاه فيكون صلحه كصلح مولاه ولاحق في ماله اقرب من كالمديون ولا تصرفه منوط بالصلحه  
كالصبي والمكاتب تأمل (قوله وصح من عبد ماذون) لو لم يكن فيه ضرر بين السيد ولا علق  
الصلح على خط بعض الحق اذا كان له عليه مينة وعلق الثمن مطلقا وخط بعض الثمن للعيب  
لما ذكره ولو لم يلح البائع على خط بعض الثمن جاز ما ذكر في الصبي الماذون كما في الدرر (قوله  
ومكاتب) فانه نظير العبد الماذون في جميع ما ذكر لانه عبد ما بقي عليه درهم فان عجز المكاتب  
فادعى عليه رجل دينا فاصططها ان اخذ بعضه وذر بعضه فان لم يكن له عليه مينة لم يجز لانه  
لما عجز صار محجورا فلا يصح صلحه درر (أقول) قوله فادعى عليه رجل دينا أى كان في زمن  
كاتبته الا ان الصلح واقع بعد العجز وهذا هو المراد حينئذ لا يكون الشرط الثاني مستغنى عنه  
وقد بدى لانه لو كان للمدعى مينة صلح المحجور لا من حيث انه محجور بل من حيث ان دينة دين  
في زمن كاتبته تدبر (وأقول) ومثل المكاتب المقتوم الماذون فانه نظير العبد الماذون على  
ما سبق (قوله لو فيه نفع) لو قال لو لم يكن فيه ضرر بين لكان أولى ليشعل ما اذا لم يكن فيه نفع  
ولا ضررا وكان فيه ضرر غير بين كما تقدم أم لا ذلك قريبا (قوله معلوما) سواء كان مالا

وسيجي (وشرطه العقل  
لا البلوغ والحرية فصح  
من صبي ماذون ان عرى  
صلحه عن ضرورين  
(وصح من عبد ماذون  
لوفيه نفع  
ومكاتب) أيضا كون  
(وشرطه أيضا) كون  
المال عليه معلوما

ذلك ولو قال ذلك كان اقرا ا هـ وجه كونه غير اقرا مائة تقدم في لاشهد ومسئلة الميت  
 المذكور نان من فاضل من المتي (قوله ومن قال ملكي الخ) ملخصه لو اضاف الشيء الى  
 نفسه فقال ملكي هذا المعين اقلان كان هبة يقتضى التسليم فلا يتم الاب و ان لم يفض الى نفسه  
 كان اظهارا واقرا الا يقتضى التسليم وهبة الاب لصغيره يتم بالايجاب فلا يحتاج لقبض ابه  
 الصغير والحاصل انه اذا قال ملكي ذال هذا الشخص كان منسلة ناقليكم فيه يعرفه شرائط  
 الهبة ومن قال هذا ملك ذاهو ومظهر أى مقرو ومخير فلا يشترط فيه شروط الهبة (قوله لذا)  
 أى هذا الشخص (قوله كان منسلة) أى ناقليكم هبته (قوله فهو مظهر) أى مقرو ومخير  
 ومسئلة البيت من فاضل من المتي (قوله ومن قال لادعوى اليوم) صورته ا قال  
 لا اتبر لادعوى لى عليك اليوم فلا تنعم دعواه بعد ذلك اليوم بما تقدم لانه ابراه عام حتى  
 يقبضه غير عليه بعده وكذا لو قال تركته ا هـ لافه و ابراه وكذا لو قال تركت دعواى على  
 فلان وقوضت ا هـ الى الاتمة لا تنعم دعواه بما لم يقبضه بعد ابراه والله تعالى أعلم كفى  
 الشر بلا لية اى ولو ارنا حيث علم عوت مورثه وقبضه بزاوية وفي الخلاصة ابراه عن  
 الدعوى والخصومة ثم ادعى عليه ما لا يلازم عن ابيه ان مات أبوه قبل ابراه صح ابراه  
 ولا تنعم دعواه وان لم يعلم عوت الاب عند ابراه ا هـ وتقدم ذلك (قوله لى اليوم) بخبرك  
 اليامن لى (قوله منها) أى من دعاوى اليوم أو ما تقدمه اما اذا كان بسبب حادث قسم كما  
 سمعت (قوله فنذكر) بخفيض الكاف مع اشباع الراء أى يشكره الشرع ولا يقبله (أقول)  
 ومسئلة البيت من القنية على ما نقله صاحب الفوائد عنها والله تعالى أعلم واستغفر  
 الله العظيم

(كتاب الصلح) \*

(قوله مناسبته الخ) يعنى ان الصلح يقرب عن الخصومة المترتبة على انكار المقر اقراره أى  
 فتناسب الصلح والاقرار بوامطين وليكنها مناسبة خفية والظاهر ان يقال ان الصلح يكون  
 عن الاقرار فى بعض وجوهه كما ينبى عنه فاذا ذكره بعده ثم ذكره معقبه تيمنا للقائدة (قوله  
 المقر) الصواب المدعى عليه كفى الدور (قوله اسم من المصالحة) وهى المصالحة والادلى اسم  
 للمصالحة والصلح خلاف الخصومة والخصام وأصله من الصلاح وهو استقامة الحال على  
 ما يدعو اليه العقل ومعناه دال على حسنه الذى وكن من فساد انقلب به الى الصلاح وهذا  
 أمر الله تعالى به عند حصول الفساد والتمتين بقوله وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا فى صلحا  
 بينهما والصلح خير والصلح المستقيم الحال فى نفسه ذكره الله تعالى وفى صلاة الجوهرة  
 الصلح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد وانما ذكر الصلح بقوله هو لكونه مما يكر  
 ويؤتى كفى الصالح (قوله ويقطع الخصومة) عطف تيمنا كما يفيد الجوى فانه فسر رفع  
 النزاع بقطع الخصومة (قوله مطلقا) أى فيما يتبعه فيما لا يتبعه (قوله فيما يتبعه) انما  
 اشترط القبول لانه ليس من الاسقاط حتى يتم بالمسقط وحده لعدم جريانه فى الاعيان ط  
 (قوله فيما لا يقبل) أى من المطلوب اذا بدأ هو بطالبه بان ادعى شخص على شخص دراهم

ومن قال ملكي ذال كان  
 منسلة  
 ومن قال هذا ملك ذاهو  
 مظهر  
 ومن قال لادعوى لى اليوم  
 عند ذاك  
 فليدعى من بعده من انفسه  
 \* (كتاب الصلح) \*

مناسبة ان انكار المقر  
 سبب لخصومة المدعى  
 لالصلح (هو) لغة اسم من  
 المصالحة وشرعا عقد يرفع  
 النزاع ويقطع الخصومة  
 (وركنه الايجاب) مطلقا  
 (والقبول) فيما يتبعه  
 اما فيما لا يتبعه كالدرهم  
 فليس فيما لا يقبل عناية

المرأة ومهرها الزوجها قبل مرضه لانه قبل والمهر لازم اقراره وفي فصول العمادى  
ما يقتضى ان ذلك اذا كان بعد اقراره المثل وقد تقدم ذلك قريبا ولا تنسوه وسأبقى قريبا  
قال ابن النخعي ومثله البيت من الخلاصة والشيخ قري (أقول) وفيه وجه المثل اذ لو  
كان الاقرار بايديهم لم يصح ولا ينافي هذا ما قدمه الشارح من بطلان الاقرار به بالهبة  
لاحتماله ان اباها تم تزوجها على المهر المأذون في هذه الصورة وفيه ان الاحتمال موجود  
فما تامل (قوله فيينة الايجاب) أى لو أقامت الورثة البيعة ومثله الاقرار كما حققه ابن  
النخعي (قوله من قبل تدر) أى البيعة في حال الصحة ان المرأة ومهرها من تزوجها في  
حياته لا تقبل وهذا ظاهر على قول النخعي الذى اختاره واما على المذهب فيظهر ان الاقرار  
بعد الهبة هو المهر لانهم لم يظهروا هذا الخلاف في الصحة فيكون في المرض  
بالاولى قال في المنع ان يرد بالدين بعد الاقرار به لم يلزمه الا اذا اقر لزوجه بمهر بعد هبتها المهر  
منه على ما اختاره النخعي ويحتمل زيادة على المهر ان قبضت والاشبه خلافه اعدم قصد الزيادة  
اه ومرموقه قريبا فلا تنسوه (قوله واستنادي) بالنصب مع قول لقابن أو مبتدأ خبره  
جمله لقابن (قوله فيه) أى في مرض موته (قوله لقابن) أى اذا صدقه المشتري وصورة المسئلة  
كما في المتن لو أقر في المرض الذى مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن  
وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بالبرهان الثالث هذه المسئلة  
انظم الا انه اغفل فيه تصديق المشتري ابن النخعي وفي العمادية لا يصدق على استيفاء الثمن  
الا ان يكون العبد قد مات قبل موته اه (أقول) عدم التصديق في القبض بعد عدم تصديق  
المخاطب في هذا البيع ويشهد له ما في شرح تحفة الاقرار في مرضه بشئ وقال كنت فعلته في  
الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير استناد الى زمن الصحة اه وارجع الى ما قدمناه  
أوائل اقرار المريض عند قوله وبرائهم مدونه ولا تغفل (قوله التراث) أى الميراث (قوله  
وايسر بالاشهاد الخ) هذا نصوب العلامة عبد البر لايت الاصل وهو

وايسر باقراره لانه لا يكتفى به شهادته ولا يتخير به فينظر

ملخصه انه لو قال لا تشهد بان فلان على كذا لا يكون اقرارا بالاتفاق وان قال لا تشهد به وان له  
على كذا من حقهم وأول حقه اختلاف فيه قال الكرخي وعامة مشايخ بلخ ان الصحيح انه ليس  
باقرار وقال مشايخ بخارى الصواب انه اقرار قال في القنبية والمنية هو الصحيح والفرق على  
كونه اقرارا ان الهى عن الشهادة تسمى عن زور يشهد به والهى عن خبر يستكلم عليه  
عليه وقوله تشهد به يكون الدال الهمة (قوله نهمة) بالنون وتشديد الدال أى لا بعد ذلك  
في حكم الاقرار (قوله تخلف) قال المقدسي ذكر محمدان قوله لا يتخير فلانان على ألفاظ اقرار  
وزعم السرخسي ان فيه روايتين قال ط ينظر فيها اذا قاله ابتداء وذكروا رواية الكرخي  
ومشايخ بلخ ورواية مشايخ بخارى المسدودين ثم قال وجهه كونه اقرارا ان الهى عن  
الاخبار يصح مع وجود الخبر عنه اقوله تعالى واذا جاءهم امر من الامن أو الخوف اذعوا به  
ذمهم على الاخبار مع وجود الخبر عنه ومن شرط صحة الاخبار تقدم الخبر عنه في الالبات  
فكذلك في النبي فكانه أثبت الخبر عنه وكأنه قال فلان على ألف درهم فلا يتخير بان له على

قنبية الاجاب من قبل تدر  
واستنادي مع فيه للصحة

لقابن  
وفي القبض من ثلث التراث

يقدر  
وليس بالاشهاد من انه  
ولو قال لا تشهد تخلف بسطر

فالحق عند الفتية ان اقراره جائز وعليه المهر المذكور واذا قيل ان الزيادة لا تصح فلا يقو اها  
والاشبهه ان لا يصح ولا يجعل زيادة غير مفسدة الزيادة فاستثنى في غير محله كالا يخفى كذا في  
الحواشي الجوزية وباقى اواخر الباب ان شاء الله تعالى (قوله ذكره المصنف في فتاويه) ونصه  
سئل عن رجلين صدر بينهما ابراء عام ثم رجلا عام - بعد ابراء العام اقران في ذمته بمبلغا  
معين الا آخر فهل يلزم ذلك أم لا اجاب اذا اقر بالدين بعد ابراء عام لم يلزمه كافي القوائد  
الزينة ونقل عن التاتخانية نعم اذا ادعى عليه ذناب بسبب حدث بعد ابراء العام وانه اقر به  
يلزمه انتهى وانظر ما في اقراره ارض اليمينات فاعلم ان البه داني (قوله قات ومفاده) أي  
مفاد تقييد لازم بدعواه بسبب حدث (قوله انه) أي الغريم (قوله يبقا الدين) أي الذي  
أبرأ منه فليس دينا حاد ثانيا بان سابراني منه باق في ذمته والفرق بين هذا وبين قوله السابق  
وبالدين بعد ابراء عامه انه قال هناك بعد ابراء ائذ لان على كذا وفي الثانية قال دين فلان باق  
على الحكم فيه واحد وهو البطلان نامل (قوله في حكمه كالاول) أي الاقرار بالدين بعد  
الابراء عامه أي فانه باطل (قوله ان فعل في المرض) كالأقرار فيه بدين وكالتزوج والعتيق والهبة  
والهبة (قوله أحط من فعل الصحة) فان الاقرار فيه بدين - ثم عن دين الصحة والتزوج  
ينفذ فيه بهر المثل وتبطل الزيادة بخلاف الصحة والعتيق وما بعد - وفي المرض تنفذ من المثل  
وفي الصحة من البكل (قوله الا في مسئلة اسناد الناظر انظر لغره) المراد بالاسناد التتبع ويض  
فانه اذا قوض في صحته لا يصح الادان شرط له التفويض واذا قوض في مرضه صح (قوله بلا  
شرط) أي شرط الواقف التفويض له اما اذا كان هناك شرط فليس متبويان (قوله صحة) أي  
انتهى من الصحة وهي اسم كآب والحاصل ان الناظر اذا قوض الناظر غيره فمشاركة يكون  
بالشرط وتارة لا وعلى كل ما في الصحة أو في المرض وقد تقدم في الوقف فارجع اليه (قوله  
وعلمه في الاشياء) قال فيها بعد عبارة الصحة وفي كافي الحاکم من باب الاقرار في المضاربة  
لواقر المضارب بربح ان درهم في المال ثم قال غطت انما خمسة مائة ثم يصدق وهو ضمان  
لما اقر به انتهى اختلافا في كون الاقرار لاوارث في الصحة أو في المرض فالقول ان ادعى انه  
في المرض وفي كونه في الصغر أو البلوغ فالقول ان ادعى الصغر كذا في اقرار البرازية  
ولو طاق أو عتيق ثم قال كنت مصفاة فالقول له وان اسند الى حال الجنون فان كان معه هودا  
قبل والا فلا غناث المقوله فغيره ونزله على الاقرار ولم يشهدوا له ان المقوله صدق المقر أو كذبه  
تقبل كافي الفتية اقر في مرضه بشئ وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار بالمرض  
من غير اسناد الى زمن الصحة قال في الخلاصة لواقر في المرض الذي مات فيه انه باع هذا العبد  
من فلان في صحته رخص الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض  
الثمن الا بقدر الثالث وفي العمادية لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل  
مرضه انتهى وعلمه في شرح ابن وهبان انتهى (قوله اقر بهر المثل) هو اصله لا حيت  
الوهبانية لاشارحه ابن الصنعة وبيت الاصل

ذكره المصنف في  
فتاويه قات ومفاده أنه لو  
أقر ببقاء الدين أيضا لحكمه  
كالاول وهي واقعة القنوى  
فنامل \* الفعل في المرض  
أحط من فعل الصحة الا في  
مسئلة اسناد الناظر  
انظر به بلا شرط فانه صحيح  
في المرض لا في الصحة تنية  
وعلمه في الاشياء وفي  
الوهبانية  
اقر بهر المثل في ضعف موته

أقر بالف مهرها صح مشرفا \* ولو وهبت من قبل ليس بغير  
وصورتها مرض الموت اقر زوجته بها الف مهرها ثم مات فأقامت ووثقت به بنته ان

ابن نعيم من عليه الدين ومنه ما اذا أقرانه باع عبدا من فلان ولم يذكر الثمن ثم بعد صرح بحجوده  
 من ان اقراره بالبيع بغير ثمن باطل كما في قاضي خنجان وهو واحد رواية بين كافي الولو الجبسة ومنه  
 اذا زوج بنته ثم طلبوا منه ان يقر بقبض ثمن من الصداق فالأقرار باطل لان أهل المجلس  
 يعرفون انه كذب ولو الجبسة قال في البعري يؤخذ منه حكم كثير من مسائل الأقرار الواقعة في  
 زماننا (قوله وبالدين بعد الإبراء منه الخ) قيد به لان اقراره بالعين بعد الإبراء العام صحيح  
 مع انه يعرف أن الامانة في الإبراء العام كما اصرح به في الاشياء وما تحتها في الفرق في رسالة  
 الشريعة الى في الإبراء العام قال الطعطاوي صورة المسئلة وهبت لزوجه مهرها ثم  
 أقر به بعد الهبة لا يصح اقراره وهذا لا ينافي ما ذكره العلامة عبد البرقة فلا عن الخلاصة  
 والصغرى قال رجل أقر لامرأته بمهر ألف درهم في مرض وتوفيت ثم أقامت الورثة المينة  
 ان المهر أودعته مهرها من زوجها في حياة الزوج لا تقبل لاحتمال الابانة والاعادة على المهر  
 لمذا كور لكن في فصول العماد ما يقتضي ان الأقرار انما يصح بمقتضى ما مهر المثل انتهى  
 ملخصا ثم نقل عن المصنف ان الهبة في المهر تختلف الإبراء فلو أبرأته منه ثم أقر به لا يصح  
 قراره انتهى عبارة الطعطاوي قال في جامع الفصولين بره انه أبرأني عن هذه الدعوى  
 ثم ادعى المدعي ثانيا انه أقر لي بالمسأل بعد ابرائي فلو قال المدعي عليه ابرأني وقبلت ابراءه وقال  
 صدقته فيه لا يصح الدفع يعني دعوى الأقرار ولو لم يقله يصح الدفع لاحتمال الرد والابراء يرد  
 بالرد فيبقى المسأل عليه بخلاف قبوله لا يرد بالرد بعده اهـ لكن كلامنا في ابراء عن الدين  
 وهذا في الأبراء عن لدعوى وفي الرابع والعشرين من التاترخانية ولو قال ابرأتك مما لي عليك  
 فقال علي ألف قال صدقت فهو بري سخنا لاحق في هذه الدار فقال كان لثا سدس  
 فاشتر بتمه منك فقال له ابعه فله السدس ولو قال خرجت من كل حق في هذه الدار أو برئت  
 منه اليك أو أقررت لثا فقال لا تسخر اشتريتها منك فقال لم أقبض الثمن فله الثمن اهـ وفيها  
 عن العتابة ولو قال لاحق لي قبله بري من كل عين ودين وعلي هذا لو قال فلان بري مما لي قبله  
 دخل المضمون والامانة ولو قال هو بري مما لي عليه دخل المضمون دون الامانة ولو قال هو  
 بري مما لي عنده فهو بري من كل شيء أصله أمانة ولا يبرأ عن المضمون ولو ادعى الطالب حقا  
 به ذلك وأقام مينة فان كان أرخ بهد الإبراءة تسع دعواه وتقبل يئنه وان لم يورخ فالتقاس  
 ان تسع ويحمل على حق وجب بعدها وفي الاستحسان لا تقبل يئنه انتهى قال بعض  
 الفضلاء بعد ان ذكر عبارة جامع الفصولين المذكورة فهذا أولى بالاستحسان كما ذكره وسيد كره  
 المصنف في بيان الساقط لا يعود ويبحث فيه بعض الفضلاء بانه لا ولو يعلقه ولا مساواة عند  
 القائل لان هذه الدعوى لا يحتمل الرد كما اعترف به وأما ما استدل به المصنف فاقصود  
 بالهبة الهبة المعتمة بشرع المشقة على الإيجاب والقبول وشرط الصحة وال لزوم لانها عند  
 الإطلاق تنصرف الى البكالة هذا وعند في كونه هذا الفرع داخل تحت الأصل المذكور  
 في التاترخانية نظرا يعرف بالأم في كلامهم لانه انما جاز ذلك لانه يجهل زيادة في المهر والزيادة  
 في المهر جائزة عندنا وأما ما وقع الإبراءة وسقط فلا يعود لان الساقط لا يعود وعبارة  
 البرائة بقية ما قلته بعينه قال في المحيط وهبت المهر منه ثم قال انهم ادوا ان الهبة على مهر كذا

وبالدين بعد الإبراء منه باطل  
 ولو مهر بعد دعيتها الهبة على  
 الاشياء نعم لو ادعى دينها  
 بسبب حادث بعد الإبراء  
 العام وأنه أقر به يلزمه

الجلس اه (قوله لم يقع يعني ديانة) اما اذا كان ذلك بين يدي القاضي فلا بد منه في النكاح  
 ان كور كابو خذ من فهو موهوب به صرح في حوائج الاشياء كما لو اقر ان هذه المرأة امة مثلا  
 ثم اراد ان يتزوجها وقال وسمت ونحوه ووصفتم المرأة فله ان يتزوجها لان هذا مما يجزى  
 فيه الغلط وكذا لو طلق امرأة ثلاثا ثم تزوجها او قال لم اكن تزوجتم احدين الاطلاق صدق رجاز  
 الشكاح يعرى فان قيل كيف يبين خلافه اجيب بانه يحتمل أن يكون المفتي غير ماهر  
 في المذهب فافتي من اعلم منه بعدم الوقوع ويحتمل أن المفتي اُفتى أولا بالوقوع من غير ثبوت ثم  
 اُفتى بعد الثبوت بعدمه قال في البرازية ظن وقوع الثلاث بافتاء من ايسر باهل فامر الكاتب  
 بصل الطلاق فكتب ثم اُفتاء عامه بعدم الوقوع له ان يعود اليها في الديانة لكن القاضي  
 لا بد منه لتقيام الصك اه ومن فروغ هذه المسئلة ما في جامع الفصولين تكلمت فقال هذا  
 كقول وحرمت علي في فتيان ان ذلك لا يقتضي ايسر بكفر فمن النسي انما التحريم وفي مجمع الفتاوى  
 دعي على انسان مالا او حقا في شيء فالحال على مال ثم تبين انه لم يكن ذلك المال عليه وذلك  
 الحق لم يكن ثابتا كان للدعي عليه حتى استرداد ذلك المال كذا ذكره المحوى (قوله فافتي  
 بعضهم بصحته) ولا يفتى بعقوبة السارق لانه جور تجنيس وقهستاني وقد سلف ط نقل  
 في كتاب السرقة عن اكرام البرازية من المشايخ من اُفتى بصحة اقراره بامرهم كرها فال وهو  
 الذي يسمع الناس وعليه العمل والافاقه هادئة على السرقات من انذار الامور ونقطة لعل  
 لا يلبى جو اوز ذلك سياسة ويطغى التعويل عليه في زماتنا فالبطلان وحى عن عصام انه  
 سئل عن سارق يشكر فقال عليه العيين فقال الامير سارق وعين هاتوا بالسوط فاعترضوه عن  
 حتى اقر فاق بالسرقة فقال سبحان الله ما رايت جورا اشبه بالمدل من هذا (قوله الاقرار  
 بشئ محال) كقوله ان فلانا اقرضني كذا في شهر كذا وقد مات فيه له اقراره بالوش به الذي  
 قطعها احمه ثمانية دينار ويدها صهيحان لم يلزمه شئ كما في حصيل التاخر خاتمة وعلى هذا اُفتيت  
 يطمح لان اقرار انسان بقدر من السهام لو اقر وهو اقر من القرض الشرعية لكونه محمدا  
 شرعا مثلا لو مات عن ابن وبنت فاقرا الابن ان التركة بينهما نصفان بالسوية فالانوار باطل  
 لما ذكرنا واسكن لا بد من كونه محمدا من كل وجه والافاقه تذكر في التاخر خاتمة من كتاب الحيدل  
 لو اقر ان هذا الصغير على ألف درهم فاقرضنيه او من غنى مبيع باعني به صح الاقرار مع  
 ان الصبي ايسر من اهل البيع والقرض ولا يتصور أن يكون منه لكن انما يصح باعتبار ان  
 هذا القرض محال لثبوت الدين للصغير عليه في الجملة اه (أقول) قال المفتي المحوى هل منه  
 ما اذا اقرت عقب العدة ان مهرها لم يرد مثلا قال في شرح المنظومة والفتية ما اذا اقرت  
 وقالت المهر الذي علي في زوجي لفلان اولو الذي فانه لا يصح اه وبوخذ من هذا واقعة  
 الفتوى ان الرجل لو اقر لزوجه بشفقة عدة ماضية هي فيها انشودة ومن غير سجن قضاء أو رضا  
 وهي معترف بذلك فاقرا به باطل لكونه محمدا شرعا قال بعض الفضلاء ما عرفت اُفتيت اخذ من  
 ذلك بان اقرار أم الولد لا يدين لزمه بطريق شرعي باطل شرعا وان كتب به وثيقة عدم  
 تصديق له وفي على أم ولده اذ المثل له فيها كامل والماله لو لا يصبكون عليه دين لمالكه  
 اه وفي المحوى ان عدم صحة اقرار المرأة بالمهر الذي اها على زوجها لو ادها لكونه هبة

لم يقع يعني ديانة فنية  
 • اقرار المكره باطل الا  
 اذا اقر السارق كرها  
 فافتي بعضهم بصحته  
 نظرية \* لاقرار بشئ محال



على أى معلومى (قوله لزمه اتفاقا) لان قد فى مثله لتحقيق ط قال فى السكافى من قال  
 الفلان على ألف درهم فيما علم أو قال فى على لزمه المال وقاد لا يلزمه لانه أثبت العلم بأقر به  
 فيوجبنا كبد كالأول قال قد علمت واهما ان التشكيك يطل الاقرار بقوله فيما علم يذ كر لثبات  
 عرفا فصار كقوله فيما أحسب وأظن بخلاف قوله قد علمت لانه لتحقيق اه والحاصل  
 ان الشك عندنا هو التردد بين الطرفين مطلقا كان أحدهما راجحا أو مرجوحا فيكون شاملا  
 للظن فالراجح هو الظن والرجوح هو الوهم عند أهل المعقول وغالب الظن هو الطرف  
 الراجح الذى يكون قر بهما من الجزم وفوق الظن وهو عدمهم ملحق باليقين قال فى الهندية فى  
 لباب الثانى من الاقرار ولو قال الفلان على ألف درهم فيما علم أو فى على أو فيما علمت قال  
 أبو حنيفة ومحمد درجهما الله تعالى هذا باطل كله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو اقرار  
 صحيح واجمع على انه لو قال علمت ألف فلان على ألف درهم أو قال الفلان على ألف درهم  
 وقد علمت ذلك ان ذلك اقرار صحيح كذا فى الأخيرة ولو قال له على ألف درهم فيما علمت أو فيما  
 ظننت أو فيما أحسب أو فيما ظننت أو فيما أرى أو فيما رأيت فهو باطل كذا فى المبسوط  
 اه وفى البرازية وفيما علمت لزم وفى الثانية قال على ان الفلان على ألف درهم كان اقرارا  
 فى قوله ولمد على ألف فى شهادة فلان أو فى علمه لا يلزم شئ وبشهادة فلان أو بعلمه كان اقرارا  
 لان حرف الياء لا لاصاق فيه تنهى وجود الموصوفه وفى قضاءه فلان القاضى أو الحكم بمرضاها  
 يلزمه المال (قوله مثلا) فالمراد انه أشهر لزمه غيره ولو راد (قوله كذا فى نسخ المتن) أى بعضها  
 وفى بعض نسخ المتن الغصوب منه (قوله والزمه زفر بعشرها) لانه أضاف الاقرار الى نفسه  
 وإلى غيره فليزمه بحسبه قال فى السكافى وعلى هذا الخلاف لو قال أقرضنا أو أردعنا أو بعنا  
 أو عارنا على هذا لو قال ككنا ثلاثة أو أربعة يلزمه الثلث والرابع اه (قوله يستعمل  
 فى الواحد) قال تعالى أنا ربنا وانما قلنا بالذات وان كان مجازا لما ذكر من قوله والظاهر  
 قوله وقال زفر لكل ثلثه لان اقراره للاول صحيح ولم يصح رجوعه بقوله بل وصح اقراره  
 للثانى والثالث فاستحقاقه على مسأله الدين اذا أقر به هكذا (قوله لنفاذه من السكافى)  
 وقد تقدم قبيل اقرار المرئى (قوله أقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل) عزاه فى المنع الى الثانية  
 قال محشيه الخبير الرملى أقول وكفى البرازية من كتاب القسمة فى شافى من دعوى الغلط  
 فيها وان ادعى انه أخذ من حصته شيئا بعد لقمة يبرهن عليه والاحلف عليه وهذا اذ لم  
 يقدر بالاستيفاء فان أقر وبرهن على ذلك لاتصح الدعوى الاعلى الرواية التى اختاروها  
 المتأخرون ان دعوى الهـ نزل فى الاقرار واضح ويحذف المقر له ما كان كاذبا فى اقراره اه  
 وهذا يدل على انه يقبل ويحذف اللهم الا ان يحمل كلام الثانية على انه لا يتقبل فى حق البيعة  
 أو انه على قول أبى حنيفة ومحمد لا على قول أبى يوسف الذى اختاره المتأخرون لاقتوى وهو  
 الظاهر فتأمل اهـ وذا وقد ذكر فى الثانية فى باب الميمين الخلاف المذكور ثم قال يقوض  
 ذلك الى رأى القاضى والمفتى فراجع اهـ انشدت ثم انالهم فى اقرار الثانية هذه العبارة  
 والشارح هنا تبع فى النقل ما فى الاشياء والتظاهر فان هذه القروع مثله قوله فكن على  
 بصيرة وفى البصر عن خزنة المنة بين أولادهم بالدين ثم ادعى الايضاح لا يتقبل الا اذا تفرع

لزمه اتفاقا (قال غصبا  
 أفا) من فلان (ثم قال كما  
 عشرة أنفس مثلا) وادعى  
 الغاصب (كذا فى نسخ المتن  
 وقد علمت سقوط ذلك من  
 نسخ الشرح وصوابه وادعى  
 الطالب كما به فى الجمع  
 وقال شراحه أى الغصوب  
 منه (انه هو وحده) غصبا  
 (لزمه الاثبات كلها) والزمه  
 زفر بعشرها قلنا هذا  
 الغصوب يستعمل فى الواحد  
 والظاهر انه يصح بعلمه  
 دون غيره فيكون قوله كما  
 عشرة رجوعا فلا يصح نعم  
 لو قال غصبا كما كنا صح اتفاقا  
 لانه لا يستعمل فى الواحد  
 (قال) رجل (أوصى أبى  
 بثلث ماله لزيد بلـ و  
 بلـ لـ بكر قاله اثبات الاول  
 وليس لغيره شئ) وقال  
 زفر لكل ثلثه وليس  
 للابن شئ قلنا هذا الوجه  
 فى الثالث وقد أقر به الاول  
 فاستحققه فلم يصح رجوعه  
 به وذلك للثانى فمخلاف  
 الدين لنفاذه من السكافى الكل  
 من الجمع (فروع) \* أقر  
 بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل  
 الا اذا أقر بالطلاق بناء  
 على اتمامه متى تم تعيين علم  
 الوقوع

مؤنثة في بيان ما يقطع من الحقوق وما لا يقطع - قط - أخذ على هذه الدلائل الخفية من كان فتبعها  
 من أصحاب المدرسة يكون - تحتها - لوقف - استحقاقا لا يقطع - بل يابطله - بل هو ما يابطل - في  
 كان له أن يأخذ - هذه انتهى - قلت لكن لا ينبغي أن ما في الخاتمة - ا - قاط لا لا حدنهم - ينبغي عدم الفرق  
 إذا الموقوف عليه - لربيع اغنايه - تحققة بشرط الواقف فإذا قال - سقط - حق منه - فلان  
 أو جعلته له - يكون محال - الشرط الواقف - حيث أدخل - في وقفه - ما لم يرده الواقف لان - هذا  
 نشأ - استحقاق بخلاف إقراره بأنه يسقطه - فلان فانه اخباره يمكن تصحيحه - كما مر ثم  
 رأيت الخبر الرمي أفتى بذلك وقال - بعد نقل ما في شهادات الخاتمة - وهذا في وقف المدرسة  
 فكيف في الوقف على الذرية - المستحقين بشرط الواقف من غير توقف على تدمير لمساكنهم  
 وقد صرحوا بان شرط الوقف كص الشارح فاشبهه - الارث في عدم قبوله - الا - قاط وقد وقع  
 بعضهم في هذه المسئلة - كالم يجب أن يحذر انتهى - فان قلت إذا أقر المشرط له لربيع أو بعضه  
 نه لا حق فيه وان - يسقطه - فلان هل يقطع - حقه - قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه  
 كذا كره المصنف في باب - مقتل \* (فرع) ه - في إقراره لا بما عليه - فمن أقرت بأن فلانا  
 يستحق ربيع ما يخصهم - فمن وقف كذا في مدمعة - المومة - بقتضى أنها اقتضت منه مبلغا معلوما  
 على إقراره بطل لا يبيع - الاستحقاق - المردوم وقت الإقرار بالبالغ العين - وإطلاق قولهم لو أقر  
 المشرط له لربيع - أنه يسقطه - فلان دونه يصح ولو جعله له - لم يصب - بقضى - يقطع - لانها فان  
 الإقرار به عوض مراضة (قوله وكذا المشرط له النظر على هذا) يعني لو أقر أنه يسقطه - فلان  
 دونه صح ولو جعله لغيره لم يصح - كذا في شرح تنوير الأذهان - لو أقر الزطران فلانا يستحق  
 معه نصف النظر مثلا - بوا - ذبا إقراره - ويشاركه - فلان في وظيفة ما دام - حين - في قومات  
 أحدهما فان كان هو المرفق بالحكم ظاهر وهو - بطل - لان الإقرار والتمال النظر لمن شرطه له  
 الواقف بعده - وأما لو مات المقر له في مسئلة تقع كثيرا وقد سئل عنها - لدى الوالد رحمه الله  
 تعالى مرارا وأجاب عنى أن تقع الحامدية - بان الذي يقتضيه النظر - بطل - لان الإقرار أيضا  
 لكن لا تعود الحصة المقر لهم الى المقر لمصر - وانما يوجهها القاضي المقر أو من أراد من أهل  
 الوقف لانها - انظر - حلا على أن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له كما مر عن المصنف  
 فيصير كأنه جعل النظر لثنين ليس لأحدهما للانفراد - وإذا مات أحدهما - ما أقام القاضي غيره  
 وليس للحي الانفراد الا إذا أقامه القاضي كما في الاسماء انتهى - ولا يمكن هنا القول بان نقل  
 ما أقر به الى المساكين - كما في الإقرار بالماله - إلا - حق لهم في النظر وانما حقهم في الفلحة فقط  
 هذا ما مره وقال ولم أر من نبه عليه فاعتن به (قوله وذكره في الاشياء ثمة وهذا) أى عند قوله  
 تلك الآثار من لا يملك الاشياء حيث قال - على - هذا الواق المشرط له لربيع - أنه يسقطه - فلان  
 دونه صح ولو جعله له لم يصح اه (قوله وفي انسا قاط لا يعود تراجع) عبارة هناك قال  
 فاضحان في فتاويه من الشهادات في الشهادة بوقف المدرسة ان من كان فتيما من أهل  
 المدرسة الى آخر ما قدمه من مرسيا (قوله القصص المرفوعة) في عرض حاله ونحوه من المكتوب  
 قوله لا يواخذ أى القاضي صاحبها بما فيها من إقراره ونحوه لانه لا عبرة بمجرد انطافهم  
 (قوله في الاول) هو قوله على وظاهره انه لا خلاف في قوله فيما أعلم مع انه بما انقوله في

وكذا المشرط له النظر على  
 ه - (ذا) كما مر في الوقف  
 وذكره في الاشياء ثمة وهذا  
 وفي الساقط لا يعود  
 فراجع (القصص المرفوعة  
 الى القاضي لا يواخذ  
 رافعه بما كان فيها من  
 إقراره وتناقض) لما قدمنا  
 في القضاء انه لا يواخذ بما  
 فيها (الاذا أقر) بالفظه  
 صريحاً قال له على ألف في  
 على أو فيما أعلم أو أحسب  
 أو ظن لاثنى عليه) خلافا  
 للثاني في الاول قلنا هي  
 للثالث عرفاً نعم لو قال قد عات

زيد فاذا مات زيد صارت الغلة كلها للفقراء اه خصاف ملخصا وتعام الكلام على ذلك في  
 التقيع لبيدي والدرجته الله تعالى مع فوائد فبسيطة وقدم في الوقت فراجع اه (قوله  
 ولو كتاب الوقت بخلافه) جلا على ان الوقت يرجع عما شرطه وشرط ما قبله المقر ذكره  
 الخصاف في باب مستقلى اشباه (أقول) لم أر شيئا منه في ذلك الباب وانما الذي فيه ما نقله  
 البيري آنفا وليس فيه النعابة لانه يرجع عما شرطه ولذا قال الجوى انه مشكل لان الوقت  
 لا يلزم ما في ضمنه من الشروط الا ان يخرج على قول الامام بعدم لزومه قبل الحكم  
 ويحمل كلامه على وقت لم يحد اه ملخصا قلت ويؤيده ما مر عن الدررقي لقول  
 المصنف اتحد لوقت والجهة وهذا التاويل يحتاج اليه بعدد وث الثقل عن الخصاف والله  
 تعالى أعلم والاقرار باستحقاقه لان الربع لا يستلزم الاقرار بكونه هو الموقوف عليه حقيقة  
 كما قد يتوهم ويصح الاقرار مع كون المقر هو الموقوف عليه الا ترى ان الوقت لو كان بستانا  
 وقد اغمره فاقر الموقوف عليه بان زيدا هو الموقوف عليه هذه الثمرة صح الاقرار بطريق انه باعه  
 تلك الثمرة اما جعلها له بطريق التملك فلا يمكن ان يكونه تملك الثمرة بدون النحر اذا اتصل  
 ذلك الواهب بمحل باقضى الذي هو شرط تمام التملك اه قال الجوى وفيه تأمل وجهه ان  
 بين الثمرة البستانين زرع الوقت فرقا وهو ان الثمرة عين موجود فيمكن قبضه او تناولها  
 فالأقرار به للغير يحمى على التملك بطريق البيع وهو صحيح مطلقا رجلا له التملك  
 لا بطريق البيع بل بطريق الهبة وهبة المشاع قبل قبضه باطله واما ربع الوقت فهو ما يخرج  
 منه من أجرة وغريها فالأقرار به للغير لا يكون بطريق البيع (قوله ولو جعله لغيره)  
 بان انشاء الجعل من غير اسقاط تصح المقابلته بينهما بين قوله أو أسقطه الخ لانه اسقاط  
 لغيره لا لغيره قط حقه (قوله لم يصح) أى لا يصح أن يصير لغيره لان تصحيح الاقرار انما  
 هو معاملة له لا بغيره على نفسه من حيث ظاهر المال تصديق قوله في اخباره مع امكان  
 تصحيحه جلا على ان الوقت هو الذي جعل ذلك للثمرة كما مر اما ان قال المشرط له الغلة  
 أو النظر جعلت ذلك لنفسه لان لا يصح لانه ليس له ولاية انشاء ذلك من تلقا نفسه وقرق بين  
 الاخبار والانشاء نعم لو جعل النظر لغيره في مرض موته يصح اذا لم يضاف شرط الوائف  
 لانه يصير وصيا عنه وكذا لو فرغ عنه اغفره وقرر القاضي ذلك الغير يصح ايضا لانه ملك عزل  
 نفسه والفرغ عزل ولا يصح من المقر وعه له ناظر بمجرد القراغ بل لا بد من تقرير القاضي كتحقق  
 سابقا فاذا قرر القاضي المقر وعه له صار ناظرا بالتقرير لا بمجرد القراغ وهذا غير الجدل المذكور  
 هنا فافهم وأما جعل الربع لغيره فقال ط ان كان الجعل بمعنى التبرع به لغيره اغفره  
 بان يكون له قبضه له ثم يأخذ نفسه فلا شبهة في صحة التبرع به وان كان بمعنى الاسقاط فقلنا  
 في الخاتمة ان الاستحقاق المشرط كل ثلث لا يقط بالاسقاط اه قلت ما عزم للثانية الله أعلم  
 بشيئ منه فراجعها نعم المنقول في الخاتمة ما سيأتى وقد فرق في الاشياء في بحث ما قبل الاسقاط  
 من الحقوق بين اسقاطه لمعين ولغيره معين وذكر ذلك في جملة مسائل كذا السؤال عنها ولم يجد  
 فيها اختلاف قال اذا سقط المشرط له الربع حقه لا لاحد لاسبط كافهمه الطرسوسى بخلاف  
 ما اذا سقط حقه لغيره انتهى أى فانه بسقطه كانه لا يقطع مطلقا في رسالته

ولو كتاب الوقت بخلافه  
 (ولو جعله لغيره) أو أسقطه  
 لا لاحد لم يصح

من وقت الاقرار بلائقة اه قال الشارح غير انهم ان وطئتم ازمه مهران ولا نفقة ولا كسوة  
 ولا سكنى في المأقولة قولها على نفسها خاتمة قال ثم لو وطئ احداهما بعد اثبات والظاهر  
 واذا في البحر انه بعد المدة عدم الحذبوط المدة اه فتأمل وراجع وقد يقال انما سقط  
 الحذبوط لعدم الاقرار بالزنا اربعاصريها فتأمل (قوله وسقط حق) قبل عليه الاقرار  
 على الراجح اخباره وبنا عليه انه اذا اقرب بشئ ولم يكن مطابقا لنفس الامر لا يحل للمقر له  
 اخذة من قبلة ما حصل بالاقرار المؤاخذة فيه ظاهرا والسؤال انما هو عن سقوط الحق حقيقة  
 فابن هـ ان ذلك لكن الاقرار باستحقاق فلان الربع لا يستلزم الاقرار بكونه هو الموقوف  
 عليه كما قد يتوهم كباقي قتمه قريب ما مع بيان ما فيه عند قوله ولو كتاب الوقت بخلافه قال سـ  
 الديلمي رحمه الله تعالى قوله وسقط حقه الظاهر ان المراد سقطه ظاهرا فاذا لم يكن مطابقا  
 للواقع لا يحصل للمقر له اخذة ثم ان هذا السقوط مادام حيا فاذا مات عاده على ما شرط الواقف  
 قال السامحاني في مجموعته وفي الخصاص قال المقر له بالثقة عشرة سنوات من اليوم ان زيد كان  
 مضى رجعت للمقر له فان مات المقر له او المقر قبل مضى ترجع الغلة على شرط الوقت فكانه  
 صريح بطالن المصادقة بمضي المدة او موت المقر وفي الخصاص ابرار رجل وقف على زيد وولده  
 ثم للمساكين فاقرب زيد به وبانه على بكر ثم مات زيد بطل اقراره ابكر وفي الحاشية اذ ان صدق  
 جماعة الوقت ثم مات احداهم عن ولد فهل تبطل مصادقة الميت في حقه الجواب نعم ويظهر لي  
 من هذا ان من منع عن استحقاقه بمضي المدة الطويلة اذا مات فولده باخذة ما شرط الوقت  
 له لان التعلل لا يزيد على صريح المصادقة ولان الولد لم يتماثل له من ابيه وانما تملكه من الواقف  
 اه (قول) اغتبر كثير من هذا الاطلاق واقتوا بسقوط الحق بمجرد الاقرار والحق الصواب  
 ان السقوط مقيد بوقوعه بعد نفقة قال العلامة الكبير الخصاص اقر فقال غلة هذه  
 المصادقة فلان دوني ودون الناس جميعا بامر حق واجب ثابت لازم عرفته ولزم في الاقرار  
 به بذلك قال اصدقه على نفسه والزم ما اقر به مادام حيا فاذا مات ردت الغلة الى من جعلها  
 الواقف لانه لما قال ذلك جعله كان الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له وعلمه ايضا بقوله  
 الجواز ان الواقف قال ان له ان يزيد وينقص وان يخرج وان يدخل مكانه من رأى فيه صدق زيد  
 على حقه اه (قول) يؤخذ من هذا انه لو علم القاضي ان المقر اقر بذلك لاختفى من  
 المال من المقر له عوضا عن ذلك احيى بسقط الوقت ان ذلك الاقرار غير صحيح له لانه اقرار  
 نال عما يوجب نصيبه مما قاله الامام الخصاص وهو الاقرار بالواقع في زمانه فانه لا حول  
 ولا قوة الا ببقائه يرى أي لو علم انه جده له غيره ابتداء لا يصح كما تقدم في الوقت (قول) وانما قال  
 اصدقه على نفسه الخ لانه اذا كان الواقف على زيد واولاده ونسبه ثم على الفقير فاقرب زيد بان  
 الواقف علمه وعلى هذا الرجل لا يصدق على ولده ونسبه له في ادخال النقص عليه بل تقسم الغلة  
 على زيد وعلى من كان موجودا من ولده ونسبه فما اصاب زيد منها كان ينسبه هو بين المقر له مادام  
 زيد حيا فاذا مات بطل اقراره ولم يكن للمقر له حق وان كان الواقف على زيد ثم من بعده على  
 الفقير فاقرب زيد بهذا الاقرار هذا الرجل شاركة الرجل في الغلة مادام حيا فاذا مات زيد كانت  
 للفقير او لم يصدق زيد عليه وان مات الرجل المقر له وزيد في نصف الغلة لانه اقره والنصف

وسقط حقه

اهم فانه لا تسمع دعوا خد لا فالما انتى به الخير الرمى مستندا الى ما لا يدل له كما اوضحه سـ مدى  
 الوالدرجه اقله تعالى فى رسالته المذكورة فلا يعبد عما قالوه اهدم النص فى ذلك فالخامس التفرق  
 بين اقرار الابن للوصى وبين اقرار بعض الورثة للبعض المالى البرزخية عن المحيط لوابر احدى  
 الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكره وادعى تسمع دعواه وان اقر وبالقركة امر وبالرد عليه اه  
 ووجه الفرق بينهما ان الوصى هو الذى يتصرف فى مال اليتيم بالاطلاعه فيه فذا بلغ واقر  
 بالا يتصرف منه بله لا يخلاف ببقية الورثة فانهم لا تصرف لهم فى ماله ولا فى غنى من التركة  
 الا باطلاع وصيه القائم مقامه فلم يعذر بالتناقص ومن اراد قريادة بيان ورفع الجاهلية \* فعليه  
 تلك رسالة \* فقها السكافية \* فذكرى الدراية \* وبه علم انه ما كان يفتى للمصنف ان يذكر ما فى  
 البرزخية متنا واما ما سيجى آخر الصلح فليس فيه ابراعام واما الاخر بالردفـ دينا روجه  
 قريبا فلا تنسـ فتدبر (قوله وسحقه فى الصلح) كان عليه ان يقول وسحقى خلافه لانه  
 جعل الابراء عن الاعيان مبطالا هو افاضـ وقد علم انه ليس فيه ابراعام (قوله رباعا عليه)  
 اى على القرض (قوله شرح ربحا بانه) اى لابن الشحنة ومثل فى القنية من زوال العبد القادر فى  
 الطبقات عن علاء الدين وبه انتى فى الحامدية والخـ خير الرمى فى فتاويه الخـ يعمن الدعوى  
 (قوله قات وسرد الخ) اقول يتعين لاقا بما لم يقل لانه مضـ طر فلا يراد لا عذر ان اقر لاسيما  
 وقد علم انه انتى بالثبوت لولا الاجلاء المـ اخرون (قوله لانه لا عذر ان اقر) فيه ان اضطراره  
 الى هذا الاقرار عذر (قوله غايته اى يقال الخ) ولانه لا يتأتى على قول الامام لانه يقول  
 لزوم المال ولا يقبل نفسه ووصل اوفصل وعنده ما ان وصل قبل والا فلا وانظرة ثم نفيد  
 الفصل فلا يقبل اتفاقا ثم يلاى وقد ضمن بقال معـ فى فتى فعدا ما يباه ط وحاصل  
 ما قبل من تحرير الشريعة الى اى له لا فائدة له عوام ان بعض المقر به ربا بالتحليف المقر به بناء على  
 قول الشافى اذا ادعى انه اقر كذا يحلف المقر له وهذه المسـ ثلثة من افرادها ما قال فى هذه  
 ونحوها واقدا بعد من حمل قول ابي يوسف على الضرورة فقط كما فى هذه المسـ ثلثة كما مر قبيل  
 الاستئناء ولا تنس ما قدمناه فى شـ فى القضاء فحصل ان المقتضى به هو المنقول الذى مضى عليه  
 المصنف (قوله بانه يحلف المقر له) على انه لم يكن بعضهم ربا بل كله دين ثابت فى ذمته من رعا  
 (قوله وبه) اى يقول ابي يوسف فحين اقر اى قبيل الاستئناء وفى بعض النسخ فيعاصر قال  
 سـ مدى الوالدرجه اقله تعالى ويمكن التوفيق بين الكلامين بان يقال ان قامت البيعة على  
 اقراره بالمال يفتى ان لا تسمع دعواه وان بعضـ هو باوان قامت على ان بعضه ربا يتقبل فثامل  
 (قوله من نسخ الشرح) اى المنع (قوله لزومه مهر بالدخول) فيه ان اقراره بعد الدخول  
 انه طلقها قبل الدخول قرار الزنا وليس فيمـ شبهة دائرية للعدالة شبهة فعل ولا شبهة محمل  
 ولا شبهة عقد اذ لم تذكر الموطوءة بعد الطلاق قبل الدخول فى واحدة من اول اعدته عليها فكيف  
 يلزمه المهر وقد تتبع المجمع وغيره فلم ارفعه سوى مسـ ثلثة واحدة فى فصل المهر وهو لى اوقال  
 عذرته برفع وطلقها قبل الدخول فعليه نصفه واقتى بكاه وفى متن المواهب اخرى وتقدمت  
 هنا باب العدة وهى لوقر طلاقها منذ سنين فكذبته او قالت لا ادرى نعمت من وقت الاقرار  
 وتسحقى النفقة والسكنى وان صدقته اعتدت من حين الطلاق وقبل الفتوى على وجوبها

وسحقته فى الصلح (أقر)  
 رجل (بما فى صلح واشهد  
 عليه) به (ثم ادعى ان بعض  
 هذا المال المقر به قرض  
 وبعضه ربا عليه فان اقام  
 على ذلك بينة تقبل) وان  
 كان متناقضا لانه لم انه  
 مضطرا الى هذا الاقرار  
 شرح وبانية قات وسرد  
 شارحها الشرحـ الى انه  
 لا يفتى بهـ هذا الفرع لانه  
 لا عذر لمن اقر غايته ان يقال  
 بانه يحلف المقر له على قول  
 اى يوسف المختار للفتوى  
 فى هذا ونحوها اه قلت  
 وبه جزم المصنف حين اقر  
 فتدبر (أقر بعد الدخول)  
 من هنا الى كتاب الصلح  
 ثابت فى نسخ المتن ساقط  
 من نسخ الشرح (انه طاقها  
 قبل الدخول لزومه مهر)  
 بالدخول (ونصف) بالاقرار  
 (أقر المشروط له الربيع)  
 أو بعضه (انه) اى ربيع  
 الوقت (بسحقه فلان  
 بوجه صح)

أبرأه عن ضمانه كما في الاشياء من أحكام الدين قلت ففرقوا بين أبرأتك وبرئت أو أنابري  
 لأضافة البراءة لنفسه فتم بخلاف أبرأتك لأنه خطاب الواحد له بخلاف غيره كما في حاشيتنا  
 مع زيالو الولوية ومن الملهم ما في العمدة من الفصل السابع عن دعوى الخاتمة اتفقت  
 الروايات أن قوله لا دعوى لي قبل فلان أو لا خصومة لي قبله يمنع الدعوى الا في حق حادث  
 بعد البراءة كقوله برئت من هذا العبد أو خرجت منه أو لا ملاك لي فيه فإنه يمنع دعواه اه كقوله  
 لاحق لي قبله فإنه يعم كل عين ودين وكفالة وغيره مطلقا لان لا في ذكره في النفي والذكر  
 في اللفظ ثم كذا مطلقه محشى الاشياء وغيره قلت وهذا قضاء الامام على ما قدمناه من قبل  
 الصلح فتامل وكما لو أبرأه عن الدعوى فإنه يعم كلها الا اذا ادعى مالارثا عن ابيه ولم يبعثه  
 وقت الاراءات مع دعواه لان علم كافي البراءة من الرابع عشر في دعوى الاراءات ٣ ووقع فيها  
 بكراس وفي غيرها بترك جواب الشرط فليتنبه لذلك كذا افاده الحاشي في فتاويه وذكرا  
 معنى الاراءات ان العلم ان يكون للعموم مطلقا لا يقتضي دتر كنه أو تركها ولا يحتاج لما استثناء في  
 الاشياء لانه محصور بتركه والدعوى قد قدمنا عدم مسماعها ولو بالارث حيث لم يبعث وورثه الا ان  
 يخص المثل المستثناة بـ مثله الوصي دون الوارث فتامل قال وذلك كله حيث لم تكن  
 البراءة والاقراء بعد دعوى بشئ خاص ولم يعم بان يقول ايدعوه كانت أو ما يبعد ذلك لما في  
 البراءة ايضا بعد قوله السابق بقوله وفي التنبيه ادعى عليه دعوى معينة ثم صالحه واقراءه  
 لا دعوى عليه ثم ادعى عليه حقا سمع وحل اقراره على الدعوى الاولى الا اذا عم وقال اية  
 دعوة كانت ونحوه كالاخصومة بوجه من الوجوه كما ذكر في الصلح أي ونحوه بما يبعد العموم  
 زائد على قوله لا دعوى له وبهذا الحل اضمحل توهم تناقض كلامهم لان من صرح بعدم مسماعها  
 بعد الاراءات العام المطلق صرح بمسماعها بعد ابراء الوارث وغيره ليكن في محال مختلفة وبهذا  
 صارت مؤلفة وبالله التوفيق انتهى ما في شرح الملتقى وقد ناقيل الاقراء عند قوله والتناقض  
 في موضع الخفاء عفو خلاصة ما حرره يدي الوالد رحمه الله تعالى في رسالته اعلام الاعلام  
 بأحكام الاراءات العام التي وفق فيها بين عبارات متعارضة ودفع ما فيها من المناقضة فارجع  
 اليها فانما مقيسة في بابها كاذبة اطلاقا والذي يخبر فيها في خصوص مسائل ان الابن اذا  
 شهد على نفسه انه قبض من وصيه جـ مع تركه والده ولم يبق له منه اقل ولا كثير الا انه وفاء  
 ثم ادعى دارا في يد الوصي وقال هذه من تركه والدي تركها ميراثي ولم يقبضها فو على حجته  
 وتقبل يمينه كما نص عليه في آراء أحكام الصغار لا تروى في معز بالملتي وكذا في الفصل  
 الثامن والعشرين من جامع التصاوين وكذا في أدب الاممية في كتاب الدعوى مع زيالو  
 المنتقى والخاتمة والعناية مصرح بن باقرار الصبي بقبضه من الوصي فليس الاقرار بالجهول  
 كما دعاه الشربلاني وعن نص على ذلك التصريح أيضا العلامة ابن الشهنة في شرح الوهانية  
 وذكر الجواب عن مخالفة هذا الفرع لما أطبقوا عليه من عدم مسماع الدعوى بعد ابراء  
 العام بان الظاهر انه استحسان ووجهه ان الابن لا يعرف ما تركه أبوه على وجه التفصيل غالبا  
 فاستحسنوا مسماع دعواه اه ولهذا جعل صاحب الاشياء المثل مستثناة من ذلك العموم  
 الذي أطبقوا عليه وهذا بخلاف اقرار بعض الورثة بقبض ميراثه من بقية الورثة وبراءة

مقوله ووقع فيها الخ هكذا  
 بالاصل وتصر هذه العبارة

فهو يرى ليس ابراهيمًا ولا خاصًا بل هو اقرار بمجرد لا يمنع من الدعوى لما في المحيط قال لا ديس  
 لي على أحد ثم ادعى على رجل ديسًا صحيحًا لا يقال وجوبه بعد الاقرار اهـ (أقول) لكن فيه ان  
 هذا الاحتمال يصدق في الدعوى كلها أو أكثرها بعد ابراهيم العام مع انه لا يسمع والصواب  
 التعديل بل بعد صحة ابراهيم المجهول تأمل وفيه أيضًا وقوله هو يرى تعالى عنده اخبار عن  
 ثبوت البراءة لا إنشاء وفي الخلاصة لا حق في قبله فقد دخل فيه كل عين ودين وكفالة وإجارة  
 وجناية وحد اهـ وفي الاصل فلا يدعى ارتاؤًا ولا كفالة نفس أو مال ولا دينًا أو مضاربة أو شركة  
 أو ودعة أو ميراثًا أو دارًا أو عيلاً أو شيئًا من الاشياء حادثة بعد البراءة اهـ فمما شرح  
 المنظومة عن المحيط ابراهيم أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكرها ولا يسمع دعواه وان أقروا  
 بالتركة لم يبرأ بالرد عليه اهـ ظاهر فيها اذ لم تكن البراءة عامة لماعلمه ولماسند كونه لو برأه  
 عامًا ثم أقروا به بل بالمال المبرأ به لا به ودعه بدسه وقطعه وفي العمادية قال ذوالد ليس هذا  
 أوليس ملكي أولًا - حق في فيه أو نحو ذلك ولا منازع له حينئذ ثم ادعاء أحد فقال ذوالد دعوى  
 ما تقول له لان الاقرار بالمجهول باطل والنساقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على أحد اهـ  
 ومثله في الفرض وخزانة المقتنين فيه - فذا علمت الفرق بين أبرأ وأحق في قبله وبين قبضت  
 تركته مورثي أو كل من لي عليه دين فهو يرى ولي مخاطب معينًا ومات بطلان فتوى بعض أهل  
 زماننا بان ابراهيم لو ارث وارثًا خراب ابراهيمًا - لا يمنع من دعوى شيء من التركة وأما عبارة  
 البراقية التي قدمناها فاصلاها معزولي المحيط وفيه نظر ظاهر ومع ذلك لم يقيده ابراهيم  
 كونه عين أولًا وقد علمت اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كل المراد به اجتماع الصلح المذكور  
 في المتون والشروح فيه - مثله التنازع مع البراءة العامة عين فلا يصح أن يقال فيه لارواية  
 فيه كنف وقد قال قاضيتان: تنقت الروايات على أنه لا يسمع الدعوى به - لمد الا في حادث  
 وان كان المراد به الصلح والبراءة بنحو قوله قبضت تركته مورثي ولم يبق لي فيها حق الا - وفيه  
 فلا يصح قوله لارواية فيه أيضًا لما قدمنا من النصوص على صحة دعواه بعده وانقت الروايات  
 على صحة دعوى ذى الدية المقربان لاملال له في هذا العين عنده - دم المنازع والذي يترأى  
 ان المراد من تلك العبارة ابراهيم عين مع ما فيه ولو سلمنا ان المراد به العين وقطعنا النظر  
 عن اتفاق الروايات على منعه من الدعوى بعده فهو مبين لما في المحيط عن المبسوط والاصل  
 والجامع الكبير ومشهور الفتاوى المعتبرة كالتأنيب والخلاصة فيقدم ما فيها ولا به - دل عنها  
 اليه وأما ما في الاشياء والبحر عن القنية فاستغرق الزوجان وأبرأ كل صاحبه عن جميع  
 لدعوى وللزوج اعيان قائمة لا تبرأ الم - وأقمنها وله الدعوى لان ابراهيم انما يصرف الى  
 الديون لا اعيان اهـ فمحمول على حصوله بصيغة خاصة كقوله أبرأتم عن جميع الدعوى  
 تعالى عليها فيخص بالديون فقط لكونه مقيدًا بما على علمها وبؤيده التعديل ولو بقي على ظاهره  
 الابه - دل عن كلام المبسوط والمحيط وكافي الحاشية المصريح به عموم البراءة لكل من أبرأ ابراهيم  
 عامًا لما في القنية اهـ هذا حاصل ما ذكره الشرنبلالي في رسالته المذكورة ومن رام الزيادة  
 فليرجع اليها قال الشارح في شرحه على المتنق وأما لو قال أبرأتمك عنها أو عن خصوصتي فيها  
 فانه باطل وله ان يخاصم كل واحد من يدعيه فذكرت منه فانه يبرأ ولو قال أبرأتمك لانه انما

والعنى لو بقينا عوم الزكرة لا يصح ما ذكره وظاهر هذا ولود كرت وقت الصلح حيث كان  
الصلح عنهم انفسهم الا عن بداهة ما ذهب اليه الحكم لان الابرار يعمل الدراهم والديناريات في يد الموصي  
او باقي الورثة اذ هي اعيان والدين ما يكون ثابتا في الذمة (اقول) وكان الابرار عن الاعيان  
باطل فكذا اجازة تالف المتلفات قال في الوجيز من الدعوى ان تالف مال انسان ثم قال المالك  
وضيت بما صنعت واجبرت ماصفة لا يبرأ اهـ واما الابرار عن دعوى الاعيان فصحيح ولو  
ارثنا كافي البرزانية عن العدة وقول المصنف في الصلح أو الابرار عن دعوى الباقي صريح في  
ذلك وقول الشارح غرة وظاهر الرواية العدة مطابقة لغيره مصدرة البراءة عن الاعيان ثم حقه  
بهم بل بطلان الابرار عن الاعيان على بطلان في الديانة وقيد في البحر بطلان الابرار عن  
الاعيان بالانشاء اما لو على وجه الاخبار كهر وبرى مما قبله فهو صحيح متناول الدين والعين  
وكذا لا ملالك في هذه المعتبر وفي الموطأ ويدخل في لا حق قبل فلا ن كل عين أو دين وكل  
كفالة وأجارة وأجانية أو حدة ثم قال شيخنا وقوله لاحق في ونحوه ليس من الابرار بل اقرار  
ثم نقل عن القوا كدردية مانعة ابرار مطلقا أو اقراره لا يستحق عليه شيئا ثم ظهر ان المنزلة  
كان مشغول الذمة بقر كذا أبي المقر ولم يعلم المقر بذلك ولا بوثأية الابرار الاقرار أو لابرار  
على الابرار والاقرار على ولا يهذرا المقر كما قدمنا (اقول) انما لم يشر في بين الانشاء والاختيار لانه  
الصحيح وظاهر الرواية وفيه قطع النزاع وقد تعرف من القضاة العمل عليه وقوله ليس من  
الابرار يرد قول البرزانية اتفقت الروايات على أن المدعى لو قال لا دعوى لي أولا خصومة لي  
قبل فلان يصح ولا تسمع دعواه الا في حق حدث به الابرار اهـ وبيان تمامه قريب ان  
شاء الله تعالى (قول كذا أفاده ابن الشحنة) له في غير هذا محل فانه لم يذكروا ما عمنذ كره هذه  
المسئلة ط (قوله واعقده الشرنبلالي) أي في حاشية الدرر ونحو الرواية وعبارته في  
الشرح بعد نقل ما قدمنا من المتن عازيا لافضل فان قلت ان اقرار الولد لا يمتنع  
ابرار شخص معين وكذا اقرار الوارث بقضيه جميع ما على الناس ليس فيه ابرار فتنقل  
دعواه ولو تفرنا للبراءة فهي غير صحيحة في الاعيان فان لابرار عن الاعيان لا يصح بخلاف  
البراءة عن دعواه ويعلم من هذا ان لا تنقض على قول ائمتنا الزكرة في سابق النبي ثم ويراد  
صاحب عقدة الفرائد ان هذه المسئلة تنقض العلم الظاهر انه من قبيل الابرار وليس كذلك فلا  
احتياج لما تكلفه الشارح أيضا من الجواب وقد قال انه ظهر له ان الوجه عدم صحة  
البراءة وهو كذلك وهذا ملخصه اهـ وللشرنبلالي رسالة سماها تنقيح الاحكام في الاقرار  
والابرار المخلص والعام أجاب فيها بان البراءة عامية بين الوارثين مانعة من دعوى شئ سابق  
عليه ايما كان أو ديني إثبات أو غير موقوف ذلك بان البراءة عامية كلاحق أو لادعوى أو  
لا خصومة لي قبل فلان أو هو برى من حتى أو لادعوى لي عليه أو لاتفاق لي عليه أولا حتى  
عليه شيئا أو اقراره من حتى أو على قبله واما خاصة بدين خاص كبرائه من دين كذا دعام كبرائه  
مما على عليه فغيره من كل دين دون العين واما خاصة بعين فتنقضني الضمان لا الدعوى فيدعى  
بها على المضطرب وغيره وان كان عن دعواه انه وصح كذا ثم ان الابرار لشخص يجوز  
لا يصح وانما لم يصح ولو لم يجره ولقد نقلت تركته مورثي كاه أو كل من لي عليه شئ ودين

كما أفاده ابن الشحنة واعقده  
الشرنبلالي



كثير لا قداس - توفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال من تركه والدي واقام على ذلك منه قبلت  
 فنته (قلت) ووجه قبولها ان اقرار الولد لم يتضمن ابراء الشخص منه من وكذا اقرار الوارث  
 به فيه جميع ما على الناس ايس فيه ابراء ولو تزلزل الدلالة فهي غير صحيحة في الاعيان شرح  
 وجوبه لا للشرع بل لا في نفسه نظرا لان عدم صحته ما عناه ان لا تصير ملكا للامدعي عليه  
 والا فالدعوى لا تسمع كما ياتي في الصلح (قوله ثم ظهر في يد وصيه) هذا انما يظهر في مسئلة  
 الوصي لا في غيره انما هو ساق المصنف بقائه الى قوله وقت الصلح ثم يقول او ادعى في يد الوصي  
 شيئا قال هذا من تركه والدي او ادعى على رجل دين الوالد تسمع دعواه فيه اذ كرك لكان انساب  
 فتأمل (قوله لم يكن وقت الصلح) اي لم يذ كر (قوله وتحققه) انما راد انه اثبت له والادعية منه  
 غير اثبات لا بمعتبر (قوله تسمع دعوى حصته منه على الاصح) قال في الدرر وفي المتن اذا دفع  
 الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد ايتيم على نفسه انه قبض بجميع تركه والديه ولو بقره  
 من تركه والديه قبال او كثير الا وقد اس - توفاه ثم ادعى شيئا في يد الوصي وقال هومن تركه ابي  
 واقام البيعة قبلت بيته وكذا الوارث الوارث انه قد اس توفي بجميع ما تركه والده من الدين على  
 الناس ثم ادعى ديني على رجل تسمع دعواه انتهى قال الشريعة لا في وصية دعواه به اعدم  
 ما يمنع منه الا ان اشهادها انه قبض بجميع تركه والديه الخ ايس فيه ابراء المعلوم عن معلوم ولا عن  
 مجهول وهو اقرار مجرد لا يثبت ابراءا ليس مانعا من دعواه ثم قال وكذلك الخ لكم في اقرار  
 الوارث انه اس توفي دين والده فلا يمنع هذا الاقرار دعوى الوارث بدین مورثه على خصمه لانه  
 اقرار غريب صحيح اعدم ابراءه من خصام عينا او قبيلة معينة وهم يحصون وهذا بخلاف الاباحة  
 لكل من باكل شيئا من ثمره بسنة انه فانه يجوز وبه يقتضي بخلاف الابراء من مجهول المعلوم فانه  
 صحيح كقول زيد اعدم ماله وخالتي من كل حق لك في فقه هل برئ عماء وعمال يعلم وبه يقتضي اه  
 قال في الخزانة ترجل قال لا تخالفي من كل حق لك على ان كان صاحب الحق عالما بما علمه  
 برئ المديون كجاد ياتيه وان لم يكن عالما بما علمه برئ كجاد ياتيه في قول محمد وقال ابو يوسف  
 يبرأ كجاد ياتيه وعليه الفتوى اه قيل وان لم تسمع الدعوى لا يخاف لان العيين فرع الدعوى  
 الا ان ادعى عدم صحة اقراره بان قال كنت مكرها في اقرارى او كذبت فيه فانه يخاف المقر له  
 فتقواهم اعدم صحة الدعوى وعدم التحليف به ابراء العام انما هو فيما اذا يقع النزاع في  
 نفس الاقرار الذي يتحقق عليه الدعوى واليمين تأمل ولا تغفل عند الفتوى فانه يبحث  
 بعضهم في ذلك انتهى حموى (قوله صلح البرازية) عبارة قال تاج الاسلام وبخط  
 شيخ الاسلام وجدته صالح أحد الورثة وأبرأ ابراعا ثم ظهر في تركته نفي لم يكن وقت الصلح  
 ذرواية في جواز الدعوى واقائل ان يقول تجوز دعوى حصته منه وهو الاصح واقائل ان  
 يقول لا انتهت (قوله ولا تناقض) هذا واراد على ما اذا قال الوارث للوصي قبضت تركه والدي  
 ولم يبق لي حق من تركه والدي لا قليل ولا كثير وحاصل الابراء كافي للمخ وأصله لابن وهبان ان  
 قواهم المذكورة في سباق النبي نعم انتقض لان قوله ولم يبق لي حق ذكره في سباق النبي فعلى  
 مقتضى القاعدة لا يصح دعواه بهذا لانتفاء تناقضه وانتقاض لا تقبل دعواه ولا يفتقه ثم اجاب  
 بما ذكره المؤلف ط (قوله على ان الابراء عن الاعيان باطل) أي الصادر من الوارث للوصي

(ثم ظهر في يد وصيه من  
 ال تركه نفي لم يكن وقت  
 الصلح) وتحققه (تسمع  
 دعوى حصته منه على  
 الاصح) صلح البرازية ولا  
 تناقض لم يبق لي  
 حق أي مما قبضته على ان  
 الابراء عن الاعيان باطل  
 وحديثه فالوجه عدم صحة  
 البراءة

العلامة عبد الباقى ابراهيم الدين وعبارته بعد ذكر هذه المسئلة وهل يشترط  
 ائمة الرد بحسب الابراهم اختلاف المشايخ ولو قال ابراهيم على فقال ابراهيم فقال لا قبل  
 فهو يرى بعض النسخ هبة الدين عن عليه لانتم الابا قبول والابرايم لكن لا مدون - في  
 الرد قبل موته ان شاء الله (قوله والضابط) قال العلامة عبد العزيم تقول النبوى المدقة  
 ما الواجب اى الثابت في الذمة السقاط كصدقة الدين على الزعيم وهدية الامين له فتم له بغير قبول  
 وكذا سائر الاسقاطات تتم بغير قبول الا ان ما فيه عليك مال من وجهه قبل الارتداد يابرد  
 وما ليس فيه عليك مال لم يقبل كابطال - في الشفعة والطلاق وهذا ضابط جيد فتابه اه  
 قال بعض ائمة هؤلاء الضابط ظاهر فيما يقبل الرد من الانشاء لكن هو خارج عما البحث  
 فيه من كون الاقرار بارتداد ولا يرتد اذا لاقرار لا عليك فيه تأمل (قوله صالح الخ) وليت  
 هذا الفرع ما جعل متناولا لشرحا اصل العبارة قال تاج الاسلام وبخط شيخ لاسلام وجهه  
 صالح أحد الورثة وابراهيم عامن ظهر شئ في التركة لم يكن وقت الصلح لاروايه في جواز  
 الدعوى واقائل ان يقول يجوز دعوى - منه منه وهو الاصح واقائل ان يقول لا اه تم  
 اختصرها في الاشياء وتبينه هنا قال الشرنبلالي قالها في الاشياء بما فيه اشتباه لا بدق لانه  
 معزى الى الخط وفيه نظرو برهن عليه في رسالة اه وبؤيده ما - في لو صالح الورثة احدثهم  
 ثم ظهر عين لم يعاوه اهل تدخل في الصلح قولان أشهرهما لا فهذا بالابرايم فيه رواية مشهورة  
 بهما السماع فكيف مع الابرايم الذي يفرد به مجمع السماع قال في الخطوط لابراهيم أحد الورثة  
 الباقي ثم ادعى التركة وانكروا لا سمع دعواه وان أقروا بالتركة أمر وابراهيم عليه اه اى  
 لان الابرايم عن العيين اذا منع دعواها فاصدا فتم له به حلها واية ما فرغ المتن يحمل ان يكون  
 ما ظهر تحت يد الورثة زانهم أقروا به من التركة بعد ذلك فيكون بسبب الصلح فيه رواية قبل  
 لا سمع دعواه لان الصلح خرج عن كل التركة والاشهر تسمع لانه ما خرج الا عن - لدرعا لم  
 فإذا انضم الابرايم اليه بما زاد في غير الاشهر وقوة عليه واذا كانت تحت يد اجنبي فكذلك قال  
 الا ان الابرايم لا يقوى غير الاشهر لهدم يد المبر او خلط الشارع يد الوصى به هذا الفرع فيه نظر  
 اتروا ان ظهر تحت يد الورثة وانكروا انه من التركة فالابرايم انقراده مانع من الدعوى فكيف  
 مع الصلح فكيف كان قوله لاروايه فيه فيه ما فيه بل قبل به مل بالابرايم الواقع في ضمن صلح ظهر  
 فساد به فتوى الاثمة فكيف به في الصلح فليت التاج اخذ بتخريجهم على هذا ويمكن توجيهه  
 بانه اراد انه ظهر تحت يد اجنبي وقت - دم عن ابن اقرص انه لو ابراهيم مطلقا ثم ظهر اه كان قبل  
 الابرايم - فقول الفقه بشئ من تركه في الميراث ولم يمل ذلك ولا بعون آية الابد الابرايم على  
 لابراهيمه ولا يهدر الميراث وفي الخلاصة ابراهيم عن الدعوى ثم ادعى عليه ما لا يارث عن آية  
 ان مات أبو قبل ابراهيم - صح الابرايم ولا تسمع دعواه وان لم يمل عوت الاب عنه د الابرايم اه  
 واتي تمام الكلام على ذلك قريب ان شاء الله تعالى - (قوله او قال) عطف على صالح لانها  
 مسئلة اخرى (قوله وقضت الجميع) اى لو اثار الوارث انه قبض ما على التام من تركه والده  
 ثم ادعى على رجل دينه سمع دعواه مخ عن الخاتبة وصى الميت اذا دفع ما كان في يده من  
 تركه الميت الى والديه وأشهد لولاه على نفسه انه قبض التركة ولم يبق من تركه والده فقبل ولا

والضابط ان ما فيه عليك  
 مال من وجهه قبل الرد  
 والا فلا كابطال شدة  
 وطلاق وعناق لا يقبل الرد  
 وهذا ضابط جيد فابعد  
 (صالح أحد الورثة وابراهيم  
 عامن) او قال لم يبق  
 حق من تركه اى يهدر الوصى  
 أو قبضت الجميع ونحو ذلك

بجلا في الاقرار بالعين والدين حيث يبطل بالرد والطلاق والعاقبة لا بد لانهم ما سقط  
ثم بالسقط وحده وأما الاقرار بالنسب وولاء العاقبة ففي شرح الجمع من الولاء وأما الاقرار  
بالنكاح فلم أره الا انتهى (قوله واستثنى عنه) مثلين من الابراء أي من قولهم الابراء يريد  
بالرد ولا ساجية الى ذكرهما هنا فانه ما ليس بالمتحقق فيه ح أي لان الكلام في الاقرار  
وما ذكره في الابراء وعبارته قال ثم علم ان الابراء يريد الانبياء اذا قال المديون أبرئني فأبرأه فانه  
لا يريد كما في البرازية وكذا البراء الكفيل لا يريد بالرد فانه استثنى من مثلان كما ان قولهم ان الابراء  
لا يتوقف على القبول ولا يخرج عنه الابراء عن بدل العصرف والسلم فانه يتوقف على القبول  
اي بطلانه كما قدمنا في باب السلم (والحاصل) ان الكلام في أن الاقرار يريد بالرد الا في مسائل  
وهاتان المسئلتان ليستامهما واحدة فلا وجه لزيادة ذلك قال في كتاب المداينات الاقرار يريد  
الرد الا في مسائل \* الاولى اذا أبرأ الممتل عليه فرد لم يرتد \* الثانية اذا قال المديون أبرئني  
فأبرأه فرد لا يرتد \* الثالثة اذا أبرأ الطالب الكفيل فرد لم يرتد وقيل يرتد \* رابعة اذا قبله ثم  
رد لم يرتد اه الآن براد بقوله واستثنى من قولهم الابراء يريد بالرد أي كما انه  
يستثنى من قولهم ان الابراء لا يتوقف على القبول الا الابراء عن بدل العصرف والسلم فانه  
يتوقف على القبول لبيطلاه فاذا كان الابراء في هاتين المسئلتين لا يريد بالرد وان لم يقبله بعد فن  
باب أولى اذا رده ثم قبله فانه لا يبطل وبهذا الاعتبار عد هما مسئلتين مما نحن فيه فتأمل (قوله  
فالمستثنى عشرة) أي على هذا المقال (قوله وتي صدقة فيها) أي في الاقرار بعين أو دين  
والابراء والوكالة والوقف هذا ما تقدمه عبارة العلامة بعد البطل (أقول) ذكر في شرح  
الوهبانية خمس مسائل مسئلة الوكالة فقال لولا ان تتروك كنت يبيع هذا وكتب بصبر وكبلا  
لولا ان لا قبل بطل وسما في في المقولة لا تسمية امكان تصويرها وهذه المسئلة الاولى من النظم  
وقال أيضا الاقرار والابراء لا يحتاجان الى القبول ويرتدان بالرد وهما ان الثانية والثالثة من  
النظم وقال أيضا اذا سكك الموقوف عليه في الوقف على فلان جاز ولو قال لا قبل بطل وفي  
وقف الاصل لا تبطل وهذه المسئلة الخامسة من النظم ثم قال ولو صدقة في هذا كله ثم رده  
لا يرتد انتهى فبهذا الشرح عبارة ما ترى ففهم فيها يرجع الى أربع مسائل مذكرة  
في شرح الوهبانية الى الوكالة والمسئلة الرابعة من شرح الوهبانية هي هبة الدين عن عليه  
الدين لا تصح من غير قول خلا فزفر كذا الاختار المرص في وقيل الخلاف على العكس وفي  
قاضيخان مذوذ كروا البت انهم انصح من غير قبول الا انما تبطل بالرد وفي الذخيرة والواقعات  
ان عامة المشايخ على ان هبة الدين وبراءتهم من غير قبول وفي العمادية المذكرة  
في اكثر الكتب والشروح ان القبول ليس بشرط عندنا وهو الصحيح ثم ذكر عن الصفري  
انه يريد بالرد انتهى فبهذه خمسة مسائل لكن لم يذكره ولو صدقة في هذا كله الخ الابهة  
الاربعة الاولى وهي الوكالة والاقرار والابراء والوقف ولا شك ان هذا المقصود لا يفهم من هذا  
الشرح (قوله لا يرتد بالرد) فدل على ان من جعله مرجع الضمير الوكالة وهي عقد غير لازم فكيف  
لا يرتد بالرد ويمكن تصويرها فيما اذا كانه بشرطه معين وقبل الوكالة فاشترط بعينه ما عينه من قدر  
الفن ثم دعاه الوكالة فلا يقبل ط (قوله وهل يشترط لصحة الرد بجاس الابراء) ذكره

واستثنى عنه مثلين من  
الابراء وهما البراء الكفيل  
لا يرتد وبراء المديون بعد  
قوله أبرئني فأبرأه لا يرتد  
فالمستثنى عشرة فلتحفظ  
وفي وكالة الوهبانية وتي  
صدقة فيها ثم رده لا يرتد  
بالرد وهل يشترط لصحة الرد  
بجاس الابراء خلاف

هبة الدين عن عليه او  
ابراؤه لا يحتاج فيه الى  
القبول اه منه

الشراء اه قال السيد الحموي أقول وجه القياس ان الاقرار الثاني عين المقربة أولا  
فالتكذيب في الاول تكذيب في الثاني ووجه الاستحسان ان يحتمل انه كذبه بغير حق افترض  
من الاغراض الفاسدة فانه قطع عنه ذلك الغرض فرجع الى تصديقه فجاء الحق وزقق الباطل  
اه (قوله على ما هنا) أي على ما في المتن والافساق في زيادة عليها (قوله الاقرار بالحريه) فاذا  
أقرن العبد الذي في يده حر ثبتت حريته وان كذبه العبد ط (قوله والذهب) فترد في  
باب دعوى النسب فيما تصح فيه دعوى لرجل والمرأة انه لا بد من تصديق هؤلاء الا في الولد  
ذا كان لا يبرع عن نفسه ومن جهة ما يشترط تصديقه في العتاقة لأن يحمل انه اذا عاد الى  
التصديق بعد الرد يجب كافتائنا يدل على ذلك عبارة البحر في المتفرقات فانه قال وقد بدال اقرار  
بالمال احقر اذ اذن الاقرار بالرق والطلاق والعتاق والنسب والولا فانه لا يرتد بالاداء الثلاثة  
الاول في البرازية قال لا شرأنا عبدك فرد المقوله ثم عاد الى تصديقه فهو عبده ولا يبطل  
الاقرار بالرق بالرد كما يبطل بجمود المولى بخلاف الاقرار بالاهل والدين حيث يبطل بالرد  
والطلاق والعتاق لا يبطل بالرد لانهم ما سقطا بتم المصط وحده وأما الاقرار بالنسب ولاء  
العتاقة في نفي شرح المجمع من الولا وأما الاقرار بالنكاح فلم أره الا ان اه فتصور المسائل  
لمذ كورة ههنا مثل تصوير رلق الاطلاق والعتاق لما عمل به ط (قوله والوقف) قال في  
الاشباه المقوله اذ اردته ثم صدقه صح كافي لاسعاف (قوله في الاسعاف لو وقف على رجل الخ)  
بشعره بالرد على المتن ولكن رأيت معزيا للفتا انه ما يوافق المتن وهو لو قال لا قبل يبطل وقبل  
لا يبطل وهو المختار عند بعض المتأخرين اه لكن فيه ان الكلام في الاقرار بالوقف لا في  
لو وقف وأيضا الكلام فيما لا يرتد لو قبل القبول على ان عبارة الاسعاف على ما في الاشباه  
والمنع هكذا ويزاد الوقف فان المقوله اذ اردته ثم صدقه صح وهي موافقة لما نحن بذكره من أن  
الاقرار لا يرتد بالرد لو قبل القبول ومات قبله الخارج من أن الوقف يرتد بالرد قبل القبول لا بد  
هو غير ما نحن فيه ونقل الحموي عن الاسعاف ما يناسب هذا فقال ولو أقر لرجلين بأرض في يده  
أنه اوقف عليها أوعى وأولادهما أو نسألهما ألبدا ثم من بعدهم على المسألة كبن صدقه أحدهما  
وكذبه الآخر ولا أولادهما يكون نصتها وقف على المصدق منهما والنصف الآخر لهما كبن  
ولو رجع المنكر الى التصديق رجعت الغلة اليه وهذا بخلاف ما لو أقر لرجل بأرض فكذبه  
المقر ثم صدقه فانه لا تصير له ما لم يقبله ثم انما يوافق الفرق ان الارض المتبرقة قيمته لا تصير ملكا  
لاحد بل كذب المقر فاذا رجع ترجع اليه والارض المقر بكونه املا كما ترجع الى ملك المقر  
بالتكذيب اه وهذا غير ما نقله الشارح عنه كما علم وهو المناسب للمقام والامام لان المقر  
له قد كذب المقر ثم صدقه يصح تصديقه فتمام (قوله والرق) أي لو قال له أأقرتك فانكرته  
ادعاه وصدقه العبد صح ومنه ما قدمه الشارح في كتاب العتق عن الخلاصة فأرأيهما أنت  
غير مملوك الخ (قوله ويزاد الميراث) أي فلا يبرع بل رد الوارث ارثه من الميراث (قوله كافي  
متفرقات قضاء البحر) وعبارته قبله بالاققرار بالمال احقر اذ اذن الاقرار بالرق والطلاق  
والعتاق والنسب والولا فانه لا يرتد بالاداء الثلاثة الاول في البرازية قال لا شرأنا عبدك  
فرد المقوله ثم عاد الى تصديقه فهو عبده ولا يبطل الاقرار بالرق بالرد كما لا يبطل بجمود المولى

على ما هنا تبعاً للاشياء  
(الاقرار بالحريه والنسب  
وولاه العتاق والوقف)  
في الاسعاف لو وقف على  
رجل فقبله ثم رده لم يرتد  
وان رده قبل القبول ارتد  
(و اطلاق الرق) ويكفيها  
لا ترتد ويزاد الميراث بزيادة  
والنكاح كما في متفرقات  
قضاء البحر وعامة غنة

وقيل لادهر المذكور في الكتاب وهل يحسد اناسكر منه قبل لا يحسدوا قالوا الاصح انه يحسد  
 وروى عن محمد بن سكر من الانسرية انه يحسد بلا تفصيل اذا قالوا ساني يحسد من علمه في زمرات كما  
 على سائر الانسرية بل فوق ذلك (يقول الحقير) قوله الاصح موافق لما اخبره صاحب الموط  
 كما هو لكنه مخالف لما نقله فارسيان عن النقيب أبي جعفر ولما نقله البزدي ابعاض أبي حنيفة  
 كما مر كلاهما في أول المبحث والله تعالى اعلم بالماز وأب هداية المثلث اعني حلال عند أبي  
 حنيفة وأبي يوسف اذا قصده التوبة لا التلهي وعند محمد حرام وعنه انه حلال وعنه انه  
 مكروه وعنه انه توقف فيه تحت ارات النوازل فيبذم ويبيد زيب اذا طبع أدنى طبع وان اشد  
 اذا شرب ما يعلب على ظنه انه لا يسكر من غير اهل ولا طرب جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهو  
 الصحيح لانه أبعد من تنسب العصابة رضى الله تعالى عنهم ويندحط وشده يروى حلال وان  
 لم يطبخ اذا شرب منه بلاه وعندي أبي حنيفة وأبي يوسف فهو والمثلث ولا يشرب دساربه عندهما  
 ولا يقع طلاقه وان سكر منه وعن محمد انه حرام ويحذر شربه اذا سكر منه ويقع طلاقه  
 والاصح فيه قول محمد وكذا المتخذه من الابان اذا اشد فهو على هذا الخلاف اشبه صرحوا  
 بكراهة ذان السكران والاستحباب الاعادة فينبغي ان لا يصح اذا كان كالمجنون فذكر \* كران  
 جمع فرسه فاصطدم انسانا فمات لو كان يشترى على منعه فليس عليه فلا يضاف اليه سبه وكذا غير  
 السكران لو عاجزا عن منعه \* زوج بفته الصغيرة باقل من مهرها لو صاحبها جاز عند أبي حنيفة  
 امامنا هما فقبل يجوز النكاح لا النقصان وانصر في جمع انه لا يجوز النكاح عندهما ولو في  
 سكر اختلاف على قول أبي حنيفة قبل يجوز وقيل لادهر هو الصحيح فقط \* تزوج امرأة محضرة  
 سكرى وعرفوا أمر النكاح اذ انهم لا يذكرون بعد وهو جاز ط وكاه بطلاقه فقالوا  
 وهو سكران فلو وكاه وهو سكران يقع اذ رضى بعبارته ولو وكاه وهو صاحب لايقع اذ رضى  
 بعبارته الصاحي لا السكران خ وكيل ببيع وشراء اذا سكر فيبذم فلو يعرف البيع  
 والشرء والقبض قال فتجوز جازعة مدته على موكله كما بان من مدته لالو يبيع كعنه وقال غيره  
 لا يجوز في النبيذ ايضا اذ يبيع السكران انما جازز جراء عليه فلا يجوز على موكله فخصط  
 رد الغصب على سكران ووقع توبه للعطف مرفى أو اذ ل فصل الضمان انتهت قال بعض  
 الفضلاء وهل يدخل في ذلك تصرفات اصبي السكران من اسلامه وغيره وكانت واقعة القنوى  
 تأمل (أقول) الظاهر انه لا يدخل في ذلك لان البالغ السكران من محرم جعل مخاطب اذ جراه  
 وتغلبا عليه والصبي ليس أهلا للزجر والتغليب كذا ذكره في المواضي الجوبة (قوله بطل  
 اقراره) قال في الأخيرة من أقول انسان بشي وكذبه المقر له فقال المقر أنا أقدم بينة على ذلك  
 لا تقبل بينته اه يعرى ولو عاد المقر في الاقرار انيا وصداقه المقر له كان للمقر له ان يؤاخذ  
 باقراره الثاني تنازعانية والمعنى انه اذا كذبه ثم صدقه لايحل تصديقه الا في المواضع  
 المذكورة فانه يعمل تصديقه بعد الكذب ط (أقول) وما نقله في التنازعانية استحسان  
 والقياس ان لا يكون ذلك وفي الأخيرة تصديقه المقر له بان قال لك على أنفسدهم فقال المقر له  
 أجل لي عليك ولو أقربا ببيع وبهد المشترى ووافقه المقر في الجود ايضا ثم ان المقر ادعى  
 الشراء لا يثبت الشراء وان أقام المشتري بينة على ذلك ولو صدقه البائع على الشراء يثبت

(المقر له اذا كذب المقر بطل  
 اقراره) لما تقرر انه يرتد بالر  
 (الافى) ست

ولو زنى - مد اذ اصحها ولو اقرانه - سكر من خمر طاعة الم يحد حتى يصح في بقر أو تترجم عليه البيعة  
ولو اقر بشئ من الحد - ولم يحد الا في حد قذف وتقام عليه الحد واذ اصحها قال في الهداية  
لا يحد السكران حتى يعلم انه سكر من النديز وأنه شر به طوعا ذا سكر من المباح لا يوجب الحد  
كالبيع وابن الرمال وكذا شرب السكر لا يوجب الحد ولا يحد السكران حتى يزول عنه السكر  
تخصيصا لمقصود الانزجار والسكران الذي يحد عند أبي حنيفة هو من لا يمتثل منطقتا الاقلا  
ولا كثيرا ولا يمتثل الرجل من المرأة وعندهما من يمدى ويخطأ كلامه اذ هو السكران في  
العرف واليه مال أكثر المشايخ والمعتبر في القدرح الم - كفي حق الحرمة ما قال اجماعا اخذا  
بالاحتياط انتهى وقد منعنا عن الاشباه ان الفتوى على قوله - ما في انتقاص الطهارة وفي  
بينه ان لا يسكر وأنه يستثنى سقوط القضاء من قوله - سكر ببيع كغايه فانه لا يقطع عنه  
وان كان أكثر من يوم واحد لانه بقوله قال قاضيان يجوز جميع تصرفات السكران الا الردة  
والاقرار بالحدود والاشهاد على شهادة نفسه وفي محل آخر منه من سكر من خمر أو شراب  
متخذ من أصل الخمر وهو العنب والزبد والقر كيدوم ثلث وغيره ما ينفذ جميع تصرفاته  
عندنا وبه أخذ جماعة المشايخ وقال الح - بن زياد والطحاوي والكرخي والص - قار ومالك  
والشافعي في أحد قوليه وداود الاصفهاني لا يصح منه تصرف ما ورد له لا تصح عندنا استصحابا  
اذا سكر وجب النبي لا واجب الاثبات وعن أبي يوسف انه كان يأخذ بالقاس ويقول  
تصح ردة انتهت قال الخوضي قاض بقول واحد من هؤلاء - فذاؤه واختلاف المشايخ  
فيما يتخذ من حبوب وغار وع - ل من قال بوجوب الحد بالسكر به يقول ينفذ تصرفاته ليكون  
زجره ومن قال لا يجب الحد به وهو النقيض أبوجهة - والامام السرخسي يقول لا ينفذ  
تصرفاته ولو شرب شرابا - لو اقر بواقعه وذهب عقله بالاصداع لا بالاشرب فطلق قال محمد  
لا يقع وبه يفتي هذا كله في الشرب طاعة ما لم يكرها نطق فالصحيح انه لا يقع وفي محل آخر منه  
ولو شرب الخمر مكرها أو ضرر ردة وسكر فطلق اختلافوا فيه والصحيح انه لا يلزمه الحد لا يقع  
طلاقه ولا ينفذ تصرفاته ولو سكر مما يتخذ من حبوب وفواكه وع - ل اختلافوا فيه قال الفقيه  
أبوجهة انه لا يلزمه الحد لا ينفذ تصرفاته قاضيان - لو كانت الخمر مغلوقة بالماء تحرم اليكن  
لا يحد شاربه اما لم يسكر وفيما سوى الخمر مما يتخذ من عنب وفرييب لا يحد شاربه ما لم يسكر  
ومن سكر بالبيع فالصحيح انه لا يحد - ولا تصح تصرفاته ولا تقع ردة ابن الهمام - عدم وقوع  
طلاق السكران بالبيع والا فميرن اعدم المعصية فانه يكون للعداوى غالباً فلا يكون زوال  
العقل به بسبب هو معصية - حتى لو لم يكن للعداوى بل لله وادخل لا ثقة قصد اغتيار فنقول  
يقع وقال أيضا اتفاق مشايخ الحنفية والشافعية بوقوع طلاق من زال عقله باكل الخبيث  
وهو المسعى رقى القنب تتوهم بجرمته اتفاقا من متأخريهم - اذ لم يظهر أمر الحشد من في  
زمن المتقدمين سفي طلاق السكران غير واقع وبه أخذ كثير من مشايخنا بطريق وهو قول عثمان  
رضي الله تعالى عنه - نبيذ عسل وتين وحنطة وشعير وذرة حلال وان لم يطبخ عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف اذا شرب بلا هو ولا طرب اقله عليه الصلاة والسلام الحمر من هاتين الشجرتين  
واشوا الى كرم ونخل خص التحريم به اذا المراد به ان الحكم ثم قيل - لا يشترط الطبخ لباحته

ان لا يلهقه احكام المرتد من عبثة ذنوبه ونحوه فراجع امام من ثبت ربه بالبينه وانكره فان  
انكره موبة فقلنا انه احكام المرتد كاصح حوايه (قوله وشرب الخمر) أي اذا قرأ وهو سكران بانه  
شرب الخمر الذي هو فيه أو غيره لا يصح اقراره فلا يقيم عليه الحد وانما ترتب على البينة مثلا  
الاحكام ط (قوله لا يعتبر) أي اقراره (قوله الا سقوط القضاء) أي قضاء الصلاة لا يزيد  
من يوم وإليه فتد قط بالاغماء لا بالسكرك لانه يصنع كفي الاشياء (قوله) ونعامة في احكامات  
الاشياء) وعبارة احكام السكران هو مكاف قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى  
خاطبهم تعالى ونهاهم حال سكرهم فان كان السكرك من محرم فالسكران منه هو المكلف وان  
كان من مباح فلا فهو وكالمعنى عليه لا يقع طلاقه واختلاف التصحيح فيما ذاسكره مكرها أو  
مضطرا فطاق وقد مرنا في القوائد أنه من محرم كالصاحي الا في ثلاث لردة والاقرار بالحدود  
الخاصة والشهادة على شهادة نفسه وزدت على الثلاثة تزويج الصغير والصغيرة باقل من مهر  
المثل أو بأكثرفاته لا يتعد الثانية الوكيل بالطلاق صاحبها اذا سكر فطلق لم يقع الثانية الوكيل  
بالبائع لو سكر فباع لم يتعد على موكله لرابعة عصب من صاح ورده عليه وهو سكران وهي  
في حصول العمادى فهو كالصاحي الا في سبع فبواخذ باقوله الوافد والاختلاف التصحيح بما  
اذا سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب أو العسل والفتوى على انه سكر محرم فيقع طلاقه  
وعتاقه ولو زال عقه له بالبغ لم يقع وعن الامام انه ان كان به لم أنه بيج حيز يشرب يقع والا فلا  
وصرحوا بكراهية اذان السكران واحتجاب اعادته فيبغى ان لا يصح اذانه كالمجنون وأما  
صومه في رمضان فلا شك انه ان هضا قبل خروج وقت النية انه يصح اذا نوى لانا  
لا نشتط التيميت فيها واذا خرج وقتها قبل صومه أتم وقضى ولا يبطل الاعتكاف بسكره  
ويصح وقوفه بعرفات ~~كالمعنى~~ عليه اعدم اشتراط النية فيه واختلافوا في حد السكران  
فتبين لمن لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم وقبل من  
في كلامه اختلاف وهو ذين وهو قولهما وبه أخذوا كثر المشايخ والمعتبر في قدح السكر في  
حق الحرمة ما قاله احتياط في الحرمة والخلاف في الحد والفتوى على قولهما في انتفاض  
الطهارة في عينه لا يسد كركاينه في شرح الكنز \* (فتبيه) \* قولهم ان السكرك من مباح  
كالاغص يستثنى منه سقوط القضاء فانه لا يسقط عنه وان كان أكثر من يوم وإليه لانه  
يصنعه كذا في المحيط انتهى ما ذكره في الاشياء قال في نور العين ويلحق السكران بالصاحي  
في العبادات والحقوق فيلزمه جسدته لا وقضاء الصلاة شيخ واذا فاق يلزمه الوضوء  
لو كان بحال لا يعرف الذك من الانثى لا يغمى عليه ومن سكر من شرب محرم أو من المثلث  
لزمه كل التكاليف الشرعية ويصح جميع عباراته ونصرفاته وما يشرب مكرها أو طائعا  
يزدوى \* السكر لو بباح كشراب مكره ومضطرا وشرب دواء وشرب ما يتخذ من حبوب وعسل  
عند أبي حنيفة كالاغص يمنع من صحة طلاق وعتاق وسائر التصرفات والسكر بمضطرا كسكر  
من كل شراب محرم ونبذ المثلث ونبذ الزبيب المطبوخ المعتق لا ينافي الخطاب فيلزمه جميع  
احكام الشرع ونصح عباراته كالبطلان وعتاق ويصح وأقارب ويصح اسلامه  
لارذنه انصفانا ولو اقر بقصاص أو بامر سيء الزمه ~~كالمعنى~~ ولو قذف أو أقر به لزمه الحد

وسكر الخمر وان سكر  
(بشرط مباح) كشربه  
مكرها (لا) يعتبر بل هو  
كالاغص الا في سقوط  
القضاء ونعامة في احكامات  
الاشياء

لا صارتيا كافر لا يفرق بينهما ما اورد (قوله اوشمة) اى فى الاخيرة وهى قوله هذه  
 السارقة فقلت كذا اى ولم يكن الحقنى الوصف فى نسخة شعبة بجملة لان اوجه فى الواو  
 فان كل امثلة النداء تصلح للشمس وسنة والشمس فى الاخيرة ط (قوله بخلاف هذه سارقة)  
 وكذا هذه سارقة بلام التعريف الحاصل ان الاعتبار الى محيى الوصف خبرا فبى توى حيث  
 كونه معر فاهو مكر بخلاف محيىه معناه مخبر يحصل على الشتم هذا هو المصرح به فى نظم  
 الجامع الكبير وعليه كلام السكاكى فيظهر منه ان تذكير هذه الاوصاف فى عبارة اصناف ليس  
 للاحتراز (قوله حيث ترد باء) اى لو اشتراها من لم يعلم به هذه الاخبار ثم علم ط (اقول)  
 فيه نظرا لان الشرط فى رد المبيعة بالعبأون يوجد عند المشتري والبايع فلو اقر البائع بالعبأون  
 عنده ولم يوجد عند المشتري لا ترد بل يكون قد زال نامل (قوله بخلاف الاول) فان السيد  
 لا يضمن من اثبات هذه الاوصاف فيها (قوله بطريق محذور) منعا بالسكران (قوله محذور)  
 لا حاجة اليه (قوله صحيح) لتكليفه شرعا لقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى خاطم  
 تعالى ونهاهم حال سكرهم اشباه (قوله اقيم عليه الحد فى سكره) اهله سبق قلم والاصواب  
 القصاص لانه لا فائدة فى انتظاره وأشار الى ان الحد منارة بقصد تاديب بايصال الامم اليه  
 وهذا لا يحصل فى حال السكر فلا يقيم عليه فيه لانه لا يحبس به الحد الشرب والقذف وتارة يقصد  
 به تاديب غيره او يتحمل غرته وان اقيم فى حال السكر ابقاء اثره بعد كاقود فانه ان كان فى  
 النفس يحصل به ازهاق الروح فلا فرق ان يكون فى حال السكر او فى حال الصحو والحصول  
 المقصود به وهو نزع غيره ان يفعل كفعله وكذا فاعادون النفس المقصود به يحصل فى حال سكره  
 وينبغي ان يكون حد السرقة كذلك ابقاء اثره بعد الصحو (قوله وفى السرقة يضمن  
 المسروق) اى لو اقر بالسرقة يضمن ذلك الاقرار حتى الله وهو اقامة الحد وحق العبد وهو  
 ضمان المال فلا يلزم الحد وانه بالشبهة اتوبص فى حق العبد فيضمن المال المسروق (قوله)  
 بعدى افندى) وعبارته فانه قال صاحب النهاية ذكر الامام القزوينى ولا يحد السكران  
 باقراره على نفسه بل زناوا السرقة لانه اذا حصل اقراره بطل اقراره ولكن يضمن المسروق  
 بخلاف حد القذف والقصاص حيث يقيم عليه فى حال سكره لانه لا فائدة فى التأخير لانه لا يملك  
 الرجوع لانهم امن حقوق العباد فاشبه الاقرار بالمال والطلاق والعاق انتهى ولا ينبغي عليك  
 ان قوله لانه لا فائدة فى التأخير يحصل بحث وفى مارج الدراية بخلاف حد القذف فانه يضمن  
 حتى يصحو ثم يحد بالقذف ثم يحبس حتى يخف منه الضرب ثم يحد بالسكر كره فى المذهب وطوى  
 معراج الدراية قد يبالاقرار لانه لو زنى او سرق فى حاله يحد به بعد الصحو بخلاف الاقرار وكذا  
 الذخيرة انتهى انتهى (اقول) لكن فى قوله بخلاف الاقرار ان الاقرار كذلك فواجه المخالفة  
 نامل (قوله الاقضية قبل الرجوع كالردة) اى ولو بسبب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فانها  
 كما انرا انما فى الردة خلافا لقدمه الشارح فى بابها وكتب عليه بعدى الوالد رحمه الله تعالى  
 كتابه حسن حر فريمان القبول هو المذهب وان عدم القبول هو مذهب مالان رحمه الله تعالى  
 فارجع اليه والحكمة فى عدم صفة اقراره فيما يقبل الرجوع ان الردة مبنية على الاعتراف وهو  
 يعقد وجود العقل والعقل لمع السكر ولو اقر ولذا لو ارتد فى سكره لا نصح بردته وعليه فينبى

اوشمة لا اخبار (بخلاف  
 هذه سارقة او هذه اشفة او  
 هذه زانية او هذه مجنونة)  
 حيث ترد باء - هالانه  
 اخباره وثقة فى الوصف  
 (وبخلاف باطالى او هذه  
 المطلقة فقلت كذا) حيث  
 تطلق امراته لانه من  
 اثباته شرعا فله ان يجازى  
 ليكون صادقا بخلاف  
 الاول درر (اقول) رار  
 السكران بطريق محذور)  
 اى عنوع محرم (صحيح) فى  
 كل حق فلو اقر بتو ادق  
 عليه الحد فى سكره وفى  
 السرقة يضمن المسروق  
 كتابه بعدى افندى فى  
 باب حد الشرب (الافيه) ما  
 يقبل الرجوع كالردة  
 و) حد الزنا



الشهادة لان حريته في الظاهر وهو يصلح للدفع لالا سنهاق اه (قوله المقرة) فاعل يرث  
 اى ولا يرث الكل أو الباقي المقرة (قوله رثه العصبية المقر) لانه لما ماتت تنقل الولاية اليهم  
 بخلاف ما اذا كان حيا دبر وذلك لان قراره بلق لا يظهر في حقهم فلو كان عصبية وأولاده  
 نحن قبل الاقرار احرار يرثون ومن بعدهم من امة ارقاء لا يرثون فتدبر ط والحاصل ان  
 الاقرار بحجة قاصرة فسادا م حيا يكون ارث العتيق للمقرة عند عدم الوارث وبعدم موت  
 المقر ينقل الولاية لعصبته فيكون الارث لهم فلا ينفذ قراره عليهم وبمنه ينفذون الميراث دون  
 المقر (قوله لانه لا عاقلة له) ان الذي اعنته صار رقيقا والمقر له ل يظهر حكمه في حق ذلك  
 العتيق (قوله ولو جنى عليه يجب ارش العبد) وعلمه بفقده صار له قرار بحجة منه عدية في حق  
 لحي عليه فينبغي زيادة هذه المسئلة على الست المتقدمة انفسا (قوله لان حريته بالظاهر)  
 لاننا نظرنا فيه الى المظهر هو حرة العتيق حال اعاقته (قوله قال رجب ل لا تخفى عليك ان الخ)  
 (اقول) هذه المسائل معروفة أو منكورة أو مكررة أو مقررة وانما البرية في ان نذكر عند قول  
 المصنف في كتاب الاقرار قال ليس لي عليك ألف فقال لي الخ لوجه بين الاول انهم من قبيل  
 نعم والثاني انهم انطيمية ترتهم واترتن فنظير الاول قوله الحق ونحوه لان المفعول المطابق  
 أو المذموم لا يثبت نفسه لان الهاء لا بد له من مرجع سابق ونظير الثاني قوله الحق في حق  
 ونحوه لانه كلام تام غير محتاج الى ما قبله وكذلك ارتن ثم هذه الالفاظ الرواية فيها النصب  
 وعلمه كلام المصنف حيث صرح به في المنكرة اما يكون على المصدرة والتقدير القول الحق  
 الخ أو يكون مفعولا به أى ادعت الحق الخ وجاز في الكل الرفع على انه خبره متداخلة وذو  
 يدل عليه نحوى الكلام فالتدبير قول الحق أو دعوى الحق الخ ولو قدر مجرد روافقه أو بضا  
 فيكون التقدير قول الحق أو دعوى الحق الخ ولو قدر به فيجعل على واحد منهم فالاختلاف الحكيم  
 في الجميع في الصحيح كذا في الجامع العاملى (قوله ونحوه) بان كرر اليقين أيضا مرفعا  
 أو منكرا (قوله أو قرن به اليقين) فبديه لانه لو قرن به بالصلاح لم يكن اقرارا لان الصلاح  
 محكم في الرداذ القول لا يوصف به فيكون أمرا بالصلاح والاجتناب عن الكذب فيجعل  
 ما قرن به عليه اطلاقه وان كنهه مقيد بالنصب اذ لو رفع يكون جملة تامة من مبتدأ وخبر فلا يجعل  
 جوابا للمساءلة بغير خلاف تذكر به هذه الالفاظ حيث يجعل على التاكيد وأشار اليها بالمقارنة  
 الى ان البر لو انقر مدعوا أو منكرا أو مكررا لا يكون قرارا لعدم العرف عبد الحليم (قوله  
 البرحق) هذا عما يصلح للاخبار ولا يقيم جوابا والذي في نسخة الدرر البر الحق وهو في بعض  
 النسخ كذلك وهو ظاهر فانه يجعل على الابدال ط (قوله لانه كلام تام) من مبتدأ وخبر  
 مستقل بنفسه وهذا هو المنطوق وجعله جوابا لانها باعتبار اعتبار دلالة الحال وذاتا في مقابلة  
 وقوله لانه لا يصلح للابتداء أى لان يكون كلاما مبتدأ هذا هو الظاهر أولا يصلح لان يكون  
 مبتدأ لانه لو رفع يكون خبرا مبتدأ بغير دلالة الحال وهو قول أو دعوى على ما شرنا  
 اليه (قوله يا سارقة الخ) ما أخذ هذه المسئلة بتقاربه من باب الاقرار بالعيب في الجامع  
 الكبير واتيان المصنف في آخر باب العيب انصب من اتيانهم هنا كما لا يخفى (قوله لانه  
 نداه) أى فيما نداه الأخير والنداء اعلام لنادى واحضاره لتحقيق الوصف ولهذا القول

(المقرة) قال مات المقر ثم  
 العتيق في رثه العصبية  
 المقر) ولو جنى هذا العتيق  
 سعى في جنايته لانه لا عاقلة  
 له ولو جنى عليه يجب  
 ارش العبد وهو كالمملوك  
 في التهاذ لان حريته  
 بالظاهر وهو يصلح للدفع  
 لالا سنهاق (قال) رجل  
 لاخر (لى عليك ألف  
 فقال) في جوابه (الصدق  
 أو الحق أو اليقين أو نكر)  
 كقوله حق ونحوه (أو كرر  
 افظ الحق أو الصدق)  
 كقوله الحق الحق أو حقا  
 حقا) ونحوه أو قرن به اليقين  
 كقوله البرحق أو الحق بر  
 الخ (فأقراد ولو قال الحق  
 حق أو الصدق صدق  
 أو اليقين بـ لا يكون  
 اقرارا لانه كلام تام بخلاف  
 ظاهر لانه لا يصلح للابتداء  
 فجعل جوابا في مكانه قال  
 ادعت الحق الخ (قال  
 لامتة يا سارقة يا زانية  
 يا مجنونة يا أبله أو قال  
 هذه السارقة فعلت كذا  
 وباعها فهو جديهم واحد  
 منها) أى من هذه العيوب  
 (لا تردية) لانه نداه

يقول تزوجها بشرط حرها واولاده منها فلا تصدق في ابطال هذا الحق **ا** مخ أى فمكون  
اولادها بعد الاقرار احرار وهذا ليس على اخلاقه انما لا يشبه مجهور النسب اذا اقر بالرق  
لانسان وصدقه المقر له صح وصار عبدا وهذا اذا كان قبل نكاح الحربه بالقضاء ما بعد قضاء  
القاضي المجهد كمال أو بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق به - بذلك **ا** (قوله)  
يرد عليه أى على عدم صحة قراره الى حقه (قوله) اتناص طلاقها) وكذا عدتها كانت  
(قوله) كما حقه في الشرع بلاية - حيث قال ويرد على كون قراره غير صحيح في حقه اتناص  
طلاقها لانه نقل في المحيط عن الميسوطان طلاقها اثنتان وهدتها - ضمان بالاجماع لام اصرار  
أمة وهذا حكم يخصها ثم نقل عن الزبادات ولو طلقها الزوج تطلقه ثنتين وهو لا يعلم باقرارها ملك  
عليها الرجعة ولو علم لا يملك وذلك كفى الجاسم لا يملك علم او لم يعلم قبل - ما ذكره في الزبادات قياس  
وما ذكره في الجامع اتناص وفي الكافي الى واقرت قبل شهر من فهمامدته وان اقرت به بعد  
مضى شهرين فاربعة والاصل انه متى أمكن نكاح ما خلف فوته باقرار الغير ولم يندرك  
بطل حقه لان فوات حقه مضاف الى تقصيره فان لم يكن النذارك لا يصح الاقرار في - حقه فاذا  
اقرت به - شهر امكن الزوج التندارك به - شهر من لا يمكنه وكذا الطلاق والع - حتى  
لوطاقتها اثنتان ثم اقرت تلك الثالثة ولو اقرت قبل الطلاق - بين ثنتين ولو مضت من - هدتها  
- ضمان ثم اقرت تلك الرجعة ولو مضت - مضت ثم اقرت بين جميع ثنتين **ا** قالت وعلى ما  
الكافي الاشكال لقوله ان فوات حقه مضاف الى تقصيره - ثامل (قوله) وفرع على حقه  
الاولى ان يقول على قوله لا في حقه - (قوله) مجهور النسب) فبذبحه احترازا عن علم - به  
وحرية فلا يصح اقراره بالرق انما يكذب العبد له كما لا يخفى وكذا من علم انه عتيق الغير ويصح  
هذا الاقرار من المجهور ولو كان صبيما غير كافى تنوير الادهان ويستثنى منه المقيط حيث  
لا يصح اقراره بانه عبد - لان الاذا كان بالغاً أو بالسود وفي الاشياء مجهور النسب  
لو اقر بالرق لانسان وصدقه المقر له صح وصار عبدا ان كان قبل نكاحه بالقضاء ما بعد  
قضاء القاضي عليه مجهد كمال أو بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق به - بذلك واذا  
صح اقراره بالرق فاحكامه بعده في الجنائيات والحدود احكام العبيد وفي انتفاء بصدقه الا في  
خسة زوجته ومكاتبه ومدره وام ولده ومولى عقه انتهى (أقول) وهذا بقيد مجهور النسب  
ايضا (قوله) صح اقراره في حقه) أى وصار عبدا ان كان قبل نكاحه بالقضاء كما علمت  
(قوله) دون ابطال العتق) أى دون ما يتعلق به بصدقه المقر من ارث المعتق به - موت المقر  
(قوله) يرثه وارثه الخ) لانه مقدم على العتق (قوله) والا) صادق بان لم يكن له وارث أصلا  
أو وارث لا يرث الكل كما - لزوجين (قوله) فبث الكل) أى ان لم يكن له وارث أصلا  
(قوله) أو الباقي) ان كان له وارث لا ينفرد (قوله) كافي وشرع بلاية) الاولى شرع بلاية  
عن الكافي لقوله كذا في الكافي وعبرة اشتر بلاية عن المحيط وان كان لم يثبت كان  
النصف لها أو النصف للمقر له **ا** - لم ان المراد بالوارث ذوالنفس أو العصة وان كان  
المقر له مقدما على الرد وهل يقدم على ذرى الارحام يرجع قال في الشرع بلاية وان جنى هذا  
العتيق - جنى في جنايته لانه لعائلة له وان جنى عليه يجب عليه ارض العبد وهو كالمملوك في

يرد عليه اتناص طلاقها  
كما حقه في الشرع بلاية  
(وحي الاولاد) - وفرع  
على - حقه بقوله (ولا يطل  
الملكاح) وعلى - حتى الاولاد  
بقوله (أو لا) - حصلت قبل  
الاقرار وما في بطنها وقت  
اقراره - لم قبل  
اقراره بالرق (مجهور  
النسب حر عبده ثم اقر  
بالرق لانسان وصدقه)  
المقر له (صح) اقراره في  
حقه) فقط (دون ابطال  
العتق فان مات العتيق يرثه  
وارثه ان كان) له وارث  
بشفرق التركة (والانثى)  
الكل أو الباقي  
وشرع بلاية

ادعى ولد الامة المبيعة وللمدعى أخ ثبت نسبته تعدى الى حرمان الاخ من الميراث الخاصة  
 المالكات اذا ادعى نسب ولد حر في حياة أخيه بعت وميراثه لولد دون أخيه السادسة باع  
 المبيع ثم اقران المبيع كان المبيعة وصداقه المشتري فله الرد على بائعه بائع كذا في الجامع  
 قال الجوزي قوله لو أقر المؤخر الخ قال بعض الفضلاء يؤخذ من هذا جواب حادثة لم أجدها  
 نقداً وهو ان رب الدين اذا أراد حبس المدين وهو في اجارة الغنم لم يحبس وان بطل حل  
 المستاجر فهذا يشير الى انه يحبس وان بطل حل المستاجر وقوله ولو أقرت مجبولة النسب الخ  
 وقعت حادثة بالمقبرة وهي ان نخسنا أقر في مرض موته بان فلان اخي وشقيقه وله هذا المقر  
 اخت شقيقة والمقر له غير أب المقر وكل منهما من اصل من الأب وصداقتي على اقرار أخيه اختي  
 لا يشار كهايت المال وهي شافعية المذهب وثبت الاقرار بين يدي قاض مخفي وحكم بصدقه  
 قاض شافعي فتنزع صاحب بيت المال المقر له ودارسوا لهم بين العلماء منهم من أجاب بصدقة  
 الاقرار وهم الاثر ومنهم من أجاب بطلانه ومنهم علامة الوری الشمس لرمي معلل بانه  
 محال شرعي ان يستحيل ان يكون لواء أحد أبوان وقال بعض الفضلاء من الحنفية مقتضى مذهبا  
 طلاق الاقرار أي في خصوص هذه المسئلة والا فلا يستعمل شرعاً ان يكون للواحد أبوان  
 أو ثلاثة الى خمسة كافي ولد الحارثية المشتري كذا اذا ادعاء الشركاء بل قد ثبت نسب الواحد للمهر  
 الاصل من الطرفين كما في اللقيط اذا ادعاء رجلان حران كل واحد منهما من امرأة حرة كما  
 في الترخاينة اه (قوله ولم تهر صريحة) وهذا البحث صاحب المنع ومثله في حاشية  
 الاشياء للحموي كما قدمناه قريبا (قوله وعندهما لا) لما يقف على من يرجع قول الامام على  
 قوله ما صرح به ذكر قوله ما في المتن فان عا. ته كعادة ارباب المتون المألوفة ان تصرح بقوله ما  
 ايضا عند رجحان قوله ما على قوله وكذا عند التساوي بينهما كما في المولى عبد الحليم ولكن ياتي  
 تصحيح قول الامام (قوله فلا تحبس ولا تلزم) لان فيه منع للزوج عن غشها وان اقرارها  
 فيما يرجع الى طلاق حق الزوج لا يصح انتهى درر والظاهر انه على قوله ما بامرأها  
 القاضي بالدفع ويبيع عليها ما يباع في الدين ط (قوله افتاء وقضاء) منصوب بين على الحال  
 (قوله لان الغالب الخ) فيه نظرا لاداءه الخاصة والمدعى عام لانه لا يظهر فيما اذا كان الاقرار  
 لاجنبي وقوله ليتوصل بذلك الى منه ما بالحبس عندنا لا يظهر أيضا اذ الحبس عند القاضي لا عند  
 الاب فاذا المول عليه قول الامام اه اذ لم يستند في هذا التصحيح لاحد من أئمة الترخاينة  
 ط لكن قوله اذ الحبس عند القاضي مخالف لما مر في بابه ان الحارثية للمدعى (قوله في  
 حقه خاصة) أي في بعض الاحكام فانه يظهر في حق الزوج في المدة قبل حل حتى لو جازت  
 بولده بعده يكون له كالمقر له ويملك عليها الزوج طلقين فقط وقد كان يملك عليها اثلاثا وهذا  
 عند أبي يوسف في حق الاولاد واجامعا في الطلاق والمدة فان طلاقها اثنتان وعدها  
 حاضنتان وقد كان يملك عليها اثلاثا وتعد بثلاث حاض والمدة حق الزوج وحق الشرع فقد  
 ظهر اقرارها في حق غيره كما تله الشرع لا في عن المحيط عن الميسوط (قوله فولد) التقرير  
 غير ظاهر ومحله فيما بعد والظاهر ان قال فيكون رقيقة له كما في العزمية وباقى قريبا (قوله  
 رقيقين) عند أبي يوسف فلانه حكم برقيته او ولد الرقيقة رقيقين درر (قوله خلافا لحمد) هو

ولم تهر صريحة (وعندهما  
 لا) قد عرفت في حق الزوج  
 فلا تحبس ولا تلزم  
 درر قلت وفيه مخي ان  
 يعول على قوله ما افتاء  
 وقضاء لان الغالب الاب  
 يعاها الاقرار له أو بعض  
 أقارب ليتوصل بذلك الى  
 منه ما بالحبس عنده عن  
 زوجها كما وقفت عليه صرا  
 حين ابتليت بالفضاء كذا  
 ذكره المصنف (مجهولة  
 النسب أقرت بالرق لانسان)  
 وصداقه المقر له (واها زوج  
 واراد منه) أي الزوج  
 (وكذبها) زوجها صر في  
 حقه خاصة (فولده على بعد  
 الاقرار رقيقين خلافا لحمد  
 لا) في (حقه)

على المديون فتدأقر بدين على الميت هو لا يتدفق في حق الوارث الاخر ويتدفق في حقه خاصة  
والدين مقدم على المراث فاستغرق نصيبه فلا يأخذ منه شيئاً كما إذا أقر عليه مدين آخر فبأنه  
المقر كما مر قبيل باب الاستثناء ولا يجوز في هذا المسئلة الخلاف السابق كما لا يخفى على الحاذق  
(قوله بعد حلقه) أي حلق المتكسر لا لجل الاخ لا لجل الغريم لأنه لا ضرر على الغريم فلا يتأني  
ماتى ولو نكل شارك المقر في الخمسين (قوله لكنه الخ) الاستدراك يقتضي أن لا يحلف في  
الاولى وبه صرح الزبلي وهو يخالف لما قدمه عن الاكل ومر جوابه (قوله لا يحلف) أي  
المتكسر بالله ليعلم أنه قبض الدين فان نكل برئت ذمة المدين وان حلف دفع انصبيه بخلاف  
المسئلة الاولى حيث لا يحلف لحق الغريم لان حقه كامر حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى  
تحليفه وهذا يحصل الا لانصف فيصالحه زبلي وقد وثق أبو الوالد مود بين العبادتين كما ذكرنا  
وحينئذ اندفع ما ابتداء الحاي من التنافي وحينئذ قد قوله حيث لا يحلف بخلاف لما قاله الاكل  
في المسئلة الاولى يحلف الاخ بالله الخ وأعل الذي نقاه الزبلي الحلف لحق الغريم والذي قاله  
الاكل لحق أخيه المقر لان كل من أقر بشئ لزمه يحلف عند انكاره بيقضي عليه بالانكول  
تأمل وفي الدرا المنقوي ولومات عن ابن مينا وكلا لا يصح ما الميت دين على شخص فاقترأ حدهما  
بقبض أخيه نصه صفة صح في حقه وحينئذ فالنصف الباقي لا آخر بعد حلقه قلت وكذا  
الحكم لو أقر بقبض كله أكن هنا يحلف لحق الغريم ذكره الزبلي وغيره اهـ والحاصل ان  
في المسئلة الاولى لا يحلف لحق الغريم لان حقه كامر حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى تحليفه  
بخلاف المسئلة الثانية فإنه يحلف المتكسر بالله ما علم أنه قبض الدين فان نكل برئت ذمته وان  
حلف دفع اليه نصيبه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في مسائل شتى)\*

قال عزمي زاده أقر صاحب التسميع لعل هذه مسائل مهمة وأدرجه تحت زيادة على سائر  
المثون واتفق صاحب الدرر رائره والتخب المسائل المذكورة فيه من السكا في اهـ والشارح  
رحمه الله تعالى جمع بين ما فيه في التسميع ول بغير ما يترتب به عادة المتون من ذكر مسائل شتى  
فترجم بها وفيه ظرفية الشيء في نفسه لان الفصل هو المسائل الآن بقية الفصل مراد به  
الالفاظ والمسائل مراد بها المعاني فيكون من ظرفية الدال في المدلول (قوله المكافئة) أي  
العاقلة الباقية أي وهي حرة أو ما ذنته ط (قوله فكذب زوجها) أما زادتها فيظهر في  
حقه اتفاقاً (قوله أيضاً) أي كما يصح في حقه هاترت كما ظهرو (قوله ولا يتعدى الى غيره) لان  
كونه جهة اغما هو في زعم المقر وزعمه ليس جهة على غيره ولذا لا يظهر في حق الولد والمقر بخلاف  
البينة فانها جهة في حق الكل لان حجتها بالقضاء وهو عام حوى (قوله وهذه إحدى  
المسائل الست) الثانية لو أقر المؤجر بدين لواقاله الامن عن العين المؤجرة للدائريه بها وان  
تضرر المستأجر قال الشيخ صالح في هذا اشارة الى ان رب الدين اذا أراد حبس المديون وهو في  
اجارة الغير بحبس وان بطل حق المستأجر فله فقهها فوافق بحث المؤلف الا في الثالثة لو  
أقرت بجهولة النسب بانها بنت أبي زوجها أو صدقها لابي انفسخ النكاح بينهما ومنه لابي  
الجد بخلاف ما إذا أقرت بالردة ولو طاقها اثنتين بعد الاقرار بلرق لم يملك الرجعة الرابعة اذا

(ولاد آخر خنوعون) بعد  
حلقه ما انه لا يعمل أن أباه  
قبض شطرا المائة قاله  
الاكل قلت وكذا  
الحكم لو أقر ان أباه قبض  
كل الدين لكنه هنا يحلف  
لحق الغريم زبلي

(فصل في مسائل شتى)\*

(أقرت الحرة بالمكافئة بدين)

لا آخر (فكذب زوجها)

صح افـ رارها (في حقه)

أيضا عند أي حبيسة

(فحبس) المقررة (وتلازم)

وان تضرر الزوج وهذه

أحدى المسائل الست

الخارجة من قاعدة الاقرار

بجهة قاصرة على المقر

ولا يتعدى الى غيره وهي في

الاشياء وبغنى أن يخرج

أيضا من كان في اجارة غيره

فاقر لا آخر بدين فان له

حبسه وان تضرر المستأجر

وهي واقعة القتوى

باطنا ان يدفع له التركة ان كان صادقا في اقراره لانه يعلم استحقة اقامه المال والاقول الثاني لثاني  
 انه ثبت نسبه ويرث به قال احمد ونقل عن أبي حنيفة وقيل لا يثبت ولا يرث به قال داود  
 وقال أبو يوسف لا يثبت نسبه الابن اقرار اثنين من الورثة وعند مالك يرث المقر له ولا يثبت نسبه  
 الا اذا أقر به عدلان من الورثة أو أقر به عدل وصدقه عدل آخر من الورثة هذا غاية ما رأيت ثم  
 رأيت بعض الافاضل أوضح المقام بقوله بيان الملازمة ان الاقرار لا يصح لامن وارث واذا  
 صح هذا الاقرار صار هذا الاخ مع وجود الابن غير وارث واذا صار غير وارث لم يصح الاقرار  
 بالبنوة فلم تحصل فائدة فصار هذا الاقرار عبثا وانما أقر بشيئين المال والنسب على الغير  
 ومن المعلوم ان اقرار الشخص يسرى على نفسه والمال ملك نفسه فبئذ فيه ويلزم دفعه له  
 وأما تحميل النسب على غيره فلا عليك فلا يثبت نسبه اقراره على ان النسب يثبت في حق المقر  
 مؤاخذه له برغمه حتى لو مات المقر لا عن وارث فارقته لهذا المقر له لا يثبت المال هذا ما أفاده  
 المتفق قريبا فلهذا قال الشارح وظاهر كلامهم ثم والاولى ان يجزم لان الاطلاق السابق  
 يعمل به حتى يوجد ما يخصه والمطلق السابق هو قوله وان أقر بنسب على غيره في قوله ويصح  
 في حق نفسه وظاهره لو أقر بعد ما كتب ثم مات ثم صدقه المقر له لم يثبت له مع  
 ان الاقرار بالعبد نفسه بطل بالموثوق كذا الوأقر المشتري بان البائع أعنت العبد ينفذ في حق  
 نفسه (قوله وظاهر كلامهم ثم فالراجح) أي يصح الاقرار لان مقتضى مذكروهما ان المقر اذا  
 ثبت اقراره بنسب الشهادة يثبت النسب وان كان النصاب من الورثة والا فبطل بالاقرار في  
 حق نفسه وان لم يثبت النسب وهنا أقر بنسب على الغير فلا يقبل وأقر بالمال الذي يستحقه  
 ظاهرا انما هو للمقر له فيكون اقراره به على نفسه فبطل ويكفي في اقراره كونه وارثا ظاهرا  
 وان تبين باقراره انه ليس بوارث لكن تقدم في الشهادات انه تقبل ثم ادعى العتيق على معتقه  
 الا في مسألة وهي رجل مات عن عم وبنت وأمتين وعمه ابن فاعنت اعم العبدتين فشهد ان  
 الثانية أخت الميت قبل الاولى أي قبل الشهادة بالبنوة أو بعدها أو معهما لا تقبل بالاجماع لانا  
 لو قلناها لاصارت عصبة مع الميت فيخرج العم عن الوراثة فيبطل العتيق اهـ والحاصل ان  
 ظاهرا كلامهم صحة اقرار هذا الاخ بالابن وثبت نسبه في حق نفسه فتنطقت الابن دون ما  
 قالوا ان الاقرار بنسب على غيره يصح في حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة  
 لافي حق غيره وقد رأيت المسئلة مئة ولا وقفه الحد والمئة في فتاوى العلامة قاسم ابن قطلوبغا  
 الحنفى ونسبه قال محمد في الاصل ولو كانت للرجل عمة أو مولى نعمة فافترقت العمة أو مولى  
 النعمة باخ لا يثبت من أبيه وأمه أو بعم وأبوين عم أخذ المقر له الميراث كله لان الوارث المعروف  
 اقراره مقدم عليه في استحقاق ماله واقرار حجة على نفسه اهـ هذا كلامه ثم قال فسلم يكن  
 في هذا ورعنا لما نلذ كرفي الموانع وذكر في بابيه اهـ وهذا مؤيد لما قد مضى من بعض  
 الافاضل أيضا فاعنته (قوله فلا تنفى للمقر) سبق قبل الاستثناء ان نفي ان نفي أبي الميت لا يلزمه  
 قدر حصته وكان وضع هذا الفرع هناك لاولى لان الديون تنفي بامانها (قوله لان اقراره  
 ينصرف الى نصيبه) وذلك لان المائنة صارت ميراثا منهم ما أقر أحداهما فاضاه أليه ذلك  
 صح في نصيبه خاصة لافي نصيب أخيه فبقت حصته الا سحر كما كانت فيحصل كان المقر استوفى  
 نصيبه ولان الديون تنفي بامانها وقد أقر المقر ان أباه أخذ حصته من ثلثي قصاصا

وظاهر كلامهم ثم فالراجح  
 وان ترك الشخص (ابن)  
 وله على آخر مائة فاقدر  
 أحدهما بقبض أبيه  
 حينئذ من اذلتى للمقر  
 لان اقراره ينصرف الى  
 نصيبه

(ومن مات أبوه فافتر باخ)

شاركت في الارث) فيستحق نصف نصيب الميراث (ولم يثبت نسبته) لما قرآن اقراره مقبول في حق نفسه فقط قات في لؤقرا الا ان باخ يصح قتل الشافعية لان ما دى وجوده الى نفسه انتهى من امره لم اره لاعتباره صريحا

٣ وأقول فالذي يخبر من

كلامه - م ان من أثبت

بشاهدتين اقرارا الميراث

بالبنوة أو الابوة صح لا

بالاخوة ونحوهما الا ان

يعبر عن على تصديق الميراث

عليه أو بقر أحد الورثة أو

بشهادتين اقرارا الميراث

واعلم ان اثبات الاخوة لا يرد

من نفسه يراه في الدعوى

والشهادة هل هي لاثبات مع

أم أولاد فقط أو من فقط

وكذا كل قرابة وفي

البنوة ان لم يدع سلا وادى

الاخوة المجردة لا يقبل لان

هذا في الحقيقة اثبات

البنوة على أبي المدي عليه

والنص فيه هو الاب

لا الاخ وفي الزبلي ولؤقرا

ابن وبنت باخ وكذبهما

ابن وبنت يقسم نصيب

الميراث اخا ا ه فانظر

كيف المصادق لاشئين

والمقام ا ه ما ثبت نسبه

بخو الولد أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى (أقول) ويقال أيضا بحريه ان الاقرار بالنسب لا يمكن فيه تحميل على الغير ووجد المتقدم لا يصح الرجوع فيه وان كان فيه تحميل على الغير وصدة المتر عليه قوله الرجوع فالإكلام في مقامين وهذا حيث لم يكن الاقرار بخو الولد كاعتات تمام ٣ (قوله ومن مات أبوه الخ) هذه المسئلة بعينها فثبت ما تقدم فتقع مكررة الآن يقال ان المقر في المسئلة السابقة مورث وهذا وارث وان كانا سواء في عدم ثبوت النسب كما في أبي السعد وعن العيني قال في البدائع اذا أقر وارث واحد بوارث كان ترك الشافعية باخ ثبت نسبه عندهما أو قال أبو يوسف ثبت وبه أخذنا لكرخي لانه لما قبل في الميراث قبل في النسب وان كان أكثر من واحد بيان كانا رجلا أو رجلا وامراة بين فصاعدا يثبت النسب باقرارهم بالاجتماع الكمال النصاب ويستحق حظهم من نصيب المقر اه حوى (قوله فافتر باخ) وان كان المقر له أولاد فلا يثبت ترط في المقر ان يكون وارثا للمقر له بل ولو في الجمل ط (قوله فيستحق نصف نصيب المقر) ولومعه وارث آخر شرح الملتقى ويانه في الزبلي (قوله لما قرآن اقراره مقبول في حق نفسه فقط) فصار كما شئت اذ اقر ان الباقع كان أعني العبد المبيع يقبل اقراره في العتق ولم يقبل في الرجوع بالنسب بينانية وفي الزبلي فلان قبل اقراره في حق نفسه يستحق المقر له نصف نصيب المقر مطلقا عندنا وعند مالك وابن أبي ايلي يجعل اقراره شافعية في العتق فطوى المقر من نصيبه ما يخصه من ذلك حتى لو كان اشخص مات أبوه أخه موقوف فافتر باخ آخر في كذب أخوه المعروف فيه أعطى المقر نصف ما في يده وعندهما يعني عند مالك وابن أبي ايلي ثلث ما في يده لان المقر قد أقر له ثلث شافعية في التصغير فنفذ اقراره في حصته وبطل ما كان في حصة أخيه فيكون له ثلث ما في يده وهو سدس جميع المال والسدس الاخر في نصيب أخيه بطل اقراره فيه لما ذكرنا نحن نقول انه في زعم المقر انه يساويه في الاستحقاق والمنكر ظالم بالانكار فيجب له ما في يده المذكور كاله لا فيكون الباقي بينهما بالبنوة ولو اقر باخت تأخذ ثلث ما في يده وعندهما أخيه ولو قرأ ابن وبنت باخ وكذبهما ابن وبنت يقسم نصيب المقر بين اخا وسواهما ا ه فانظر في ظاهر ولو اقر بامراة أنها زوجة أبيه أخذت ثمن ما في يده ولو اقر بجدة هي أم الميت أخذت سدس ما في يده فيه امل فيما في يده كما يعمل لو ثبت ما قرأه اه وعامة فيه (قوله باخ) أي من أخيه الميت (قوله لان ما دى الخ) أي لان ما دى صحة وجوده وهو الاقرار الى نفيه انتهى وهذا لوضوح اقراره بآباء الاخ تبين انه ليس بوارث واذا لم يكن وارثا لا يصح اقراره بقادى وجوده هذا الاقرار الى نفيه فينتفى من أصله يعني لا يصح والحاصل ان الاخ باقراره بالابن يصير مقررا على نفسه فحرم من الميراث بسبب الابن واذا خرج من الميراث صار أخا لباخ فافتر باخ غير صحيح ولم يكن مقررا على نفسه في ميراث الابن فيعود الميراث له وهكذا في لزوم الدور والحق كفى الذي عدمه الشافعية من موانع الارث لانه يلزم من التورث عدمه فقد أدى وجود الاقرار الى عدمه ببيانته كما في شرح البولا على في شرح الشافعية انه اذا أقر أخ ما ثبت بالنسبة لم يثبت نسبه ولا يرث لانه لو ورث لحجب الاخ فلا يكون الاخ وارثا كما لا يقبل اقراره بالابن فلا يثبت نسبه فلا يرث لان اثبات الارث يؤدي الى نفيه وما دى اثباته الى نفيه انتهى من أصله وهذا هو الصحيح من مذهبه - م ويجب على المقر

لاحتياجه الى ايمارة اخرى فكيف بن صادق واحد فقط اه منه

صوابه المقر عليه كما عرفت فيما مر ويدل عليه قطعا كلامنا حيث قال وقوله أي الزباني  
 للمقران يرجع عنه محله ما إذا لم يصدق المقر له على أفراد أولم يقر بمثل إقراره الخ وعزاء بعض  
 شروح السراجية فقوله أولم يقر لا شك أن الضم فيه للمقر عليه لا للمقر له فعمل ان قوله المقر له  
 صوابه المقر عليه كما عرفت صاحب المخ في كتاب القرائض ويدل عليه قوله الاتقان بالتصديق  
 ثبت النسب ولا يكون ذلك إلا من المقر عليه قال في روح الشروح على السراجية وأعلم أنه  
 أن شهد مع المقر رجل آخر أو صدقه المقر عليه أو الورثة وهم من أهل الإقرار فلا يشترط الإقرار  
 على الإقرار إلى الموت ولا ينفع الرجوع لثبوت النسب حينئذ اه وفي شرح فرائض المني  
 للطرابلسي ويصح رجوعه لأنه وصية معني ولا شيء للمقر له من تركه قال في شرح السراجية  
 لمسي بالتمام وهذا إذا لم يصدق المقر عليه إقراره قبل رجوعه أولم يقر بمثل أفراد أم إذا  
 صدق إقراره قبل رجوعه أو أقر بمثل أفراد فلا ينفع المقر رجوعه عن إقراره لأن نسب المقر  
 له قد ثبت من المقر عليه اه فهذا كلام شرح السراجية على صواب التعمير بعلمه كما عرفت به  
 في المخ في كتاب القرائض وإن كانت عبارتها هنا كعبارة الشارح وعبارة الشارح في إقرارض  
 غير محررة فتدبر (أقول) لكن قد يقال أن هذا التصويب غير صحيح وإنما الخطأ في الـ (قوله) إن  
 بعده لأن الإقرار ههنا من المقر له وهذا من المقر عليه فلا يستدل به غلط (قوله) لكن  
 الخ استدلوا على الزباني والبدائع ولا شك أن الزباني وصاحب البدائع أولي بالأقوال  
 من شروح السراجية مع أن الوجه ظاهر مذهبهم إلا أنه جعل وصية من وجه فباعباره يصح  
 الرجوع والوصية يصح الرجوع عنها سواء قبل الوصي له أم لا وما في الزباني والبدائع  
 موافق لما في الكتب وعبارة الهداية حتى لو أقر في مرضه باخ وصدقته المقر له ثم أنكر  
 المقر ورأته ثم أوصى بماله كله لآخر كان ماله للموصى له ولو لم يوص له لاحد كان لميت المال  
 لأن رجوعه صحيح لأن النسب لم يثبت فبطل الإقرار اه وأقره الشراح وقد صرح بأنه بعد  
 تصديق المقر له يصح رجوعه ونقله المصنف من أدبه بعد تصديق المقر عليه وهو الأب مثلا  
 فيما إذا أقر باخ وقال في الإرمانتي وعندى في ثبوتة بمجرد تصادقه ثم ترددوا له مراد  
 بعض شراحها بالتصديق تصديق أخ آخر كما عرفت دبر اه وذكره مرة آخر لو أقر  
 الأخ بآخر هل يصح قال الشافعية لأن ما دعا وجوده إلى ثبوتة انتفى من أصله ولم أره لأن ثبوتها  
 صريحاً وظاهر كلامهم نعم فليراجع اه وتوضيحه أن الخائمت لو أقر أن للميت ابناً قالت  
 الشافعية لا يصح إقراره لأنه لو صح بطل كونه وارثاً وإذا بطل كونه وارثاً لم يصح إقراره وظاهر  
 كلامنا أن ثبوت الأبوة بوطء في الميراث وإن المستحق له من أقر يثبت له الميت فيمنع ذلك  
 قال في غاية السان ويثبت لأن أن تعرف أن الرجوع عن الإقرار بالنسب إنما يصح إذا كان  
 الرجوع قبل ثبوت النسب كما نحن فيه لأن النسب لم يثبت لكونه تحميلاً على الغير وليس له  
 ذلك فإذا ثبت النسب فلا يصح الرجوع بعد ذلك لأن النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوتها اه  
 وإنما ثبت النسب بتصديق المقر عليه وهو الأب فيما إذا أقر باخ لا بتصديق الأخ المقر له والله  
 تعالى أعلم (قوله) فليرجع عند الفتوى يخرج منه أنه لو صدقه المقر له فلا رجوع لأنه لم يثبت  
 النسب وهو ما في البدائع ولو صدقه المقر عليه لا يصح رجوعه لأنه بعد ثبوتة وهو ما في شروح  
 السراجية فتأمل الاستدلال فلو صدق المقر له فلو صدق المقر له فلو صدق المقر له فلو صدق المقر له

أما قبل المصنفين  
 شروح السراجية أن  
 بالتصديق يثبت النسب  
 فلا ينفع الرجوع فليرجع  
 عند الفتوى

ولو كان الوارث واحدا فاقرب به ثبت به عند أبي يوسف خلافا لأبي حنيفة ومحمد وبقول أبي  
يوسف أخذ الكرخي اه وظاهر إطلاق المتن على ترجيح قولهما كالأخفى (قوله كما مر في  
باب ثبوت النسب) حيث قال أو تصديق بعض الورثة فثبت في حق المقرين وانما ثبتت  
النسب في حق غيرهم حتى الناس كافة ان تم نصاب الشهادتهم أي بالمقرين والابن نصابها  
لا يشاؤك المكذوبين لانهم لا تكون شهادتهم معتدلة حتى تتعدى بل يكون مجرد اقراء وهو قاصر  
على المقر فقط بل لا بد من الشهادة ونصابها حتى تكون حجة تتعدى على غيرها (قوله وكذا  
لوصدقه المقر عليه) هو من حل عليه النسب (قوله أو لورثة) بغنى عنه قوله ومنه اقراء  
اثنين لكن كلامه هنا في تصديق المقر وهما في نفس الاقراء وان كان في المعنى سواء لكن  
يتم ما فرق وهو ان التصديق بعد العلم باقرار الاول كقولهم انهم اوصدقوا الاقراء لا يلزم منه العلم  
تأمل قال ط ويمكن التفرقة بينهما بان صورة الاولى اقراء اثنين من ورثة المقر عليه فيه  
ثبت النسب وصورة الثانية اقراء المقر وصدقه اثنان من ورثة المقر عليه (قوله وهم من أهل  
التصديق) بان يكونوا المقرين عاينين وتم نصاب الشهادة كما يأتي قريب ما تقدمه لكن هذا  
بالنظر لثبوت النسب أما بالنظر لاستحقاق الارث فيسحقه ولو اوصدق امرأ أو اودة كانت  
هي الورثة فقط مع المقر ط (قوله حتى تلزم لان حتى لتفترق بع لا غاية) (قوله  
من الثقة) أي اذا كان ذارحم محرم من المقر (قوله والحضانة) فيه انه يشترط في لزوم هذه  
الاحكام تصديق المقر وهو لا يكون محضوا نعياد بالحضانة الغنم اليه فاما اذا كان المقر له بنتا  
بالغية يجزئ عليها ولا يقال تظهر في فرع المقررة اذا ماتت عنه قلنا الظاهر ان الحضانة كالأرث  
تظهر في غير المقر له أفاده العلامة الطحاوي (قوله والأرث) أي في حقهما فقط بحيث  
لا يمتنعان باقراءهما ما وادنا آخر كما سيأتي (قوله كذوى الارحام) قد علمت مما تقدم من ان  
السكافي نفسه القريب والبعيد قال في الشرح للإمامة نافلا عن العناية بمفسر القريب بذوى  
الافروض والعصبات والبعيد بذوى الارحام بعد ذكر ما منى عليه الشارح والاول اوجه  
لأمره في الموالاته به بذوى الارحام مقتصرا على المقر له في نسب الغير اه فتنبه (قوله  
ورثه) أي المقر له يكون مقتصرا عليه ولا ينتقل الى فرع المقر له ولا الى أصله لانه بمنزلة  
لوصية أبو السعد عن جامع النصولين (قوله لان نسب لم يثبت) قال في المنع وهذا لانه أقر  
بشئين بالنسب واستحقاق ماله به وهو في النسب مقر على غيره نريد وفي استحقاق ماله مقر  
على نفسه فيقبل عند عدم المأزح لان ولاية التصرف في ماله عند عدم الوارث له فيضه  
حيث شاء حتى كان له ان يوصي بجميع المال فلذا كان له ان يجعل له اه هذا المقر له والظاهر  
ان المقر يرث المقر له لانه صدقه وهو اقراء ولكنه يتأخر عن الوارث المعلوم (قوله فلا يراحم  
الوارث المعروف) قريأ أو بعيدا فهو أحق بالأرث من المقر له حتى لو أقر باخ وله عمة وأخلة  
فالأرث للعمة اولالة لان نسب لم يثبت فلا يراحم الوارث المعروف (قوله والمراد غير  
الزوجين) أي بالوارث الذي يجمع المقر له من الارث لانه وصية من وجه لان نسبه لم يثبت فثبت  
حتى الرجوع وارث من وجه حتى لو أوصى اغنيما كثر من الثلث لا ينفذ الا باخ زنا المقر له مادام  
المقر مصر على اقراره لانه وارث حقيقة كما في الزبلي وفيه إشارة الى أن المقر يرضو لوله  
والوالدين ليس له الرجوع عنه وبذلك صرح في الاختيار (قوله أي وان صدقه المقر له)

كما مر في باب ثبوت النسب  
فأجبت بظهور كذا لوصدقه  
المقر عليه أو الورثة  
وهم من أهل التصديق  
(ويصح في حق نفسه حتى  
تأخره) أي المقر (الاحكام  
من الثقة والحضانة والأرث  
اذا نصاب فاعليه) أي على ذلك  
الاقراء لان اقراره ما حجة  
عليه ما (فان لم يكن له) أي اهذا  
المقر (وارث غير مطلقا)  
لا ترضى كذوى الارحام  
ولا بعيد كزوى المواتة  
عيني وغيره (ورثه والالا)  
لان نسبه لم يثبت فلا يراحم  
الوارث المعروف والمراد غير  
لزوجين لان وجودهما غير  
مانع قال ابن السككي مال ثم  
لا مقران يرجع عن اقراره  
لانه وصية من وجه زبلي  
أي وان صدقه المقر له كاف  
البدائع



الزوج لا يصح تصدقه عند أبي حنيفة وعندهما يصح فعله به مهرها وله الميراث منها لا في  
 حنيفة اسمها ماتت ذل الشكاح به لا لأنه حتى يجوز له ان يزوجه آخره أو أربعة أسوا ولا  
 يحل له ان ينفق لها أو يطل قرارها فذا يصح التصديق بعد بطلان الإقرار وتول الصبي وكذا  
 إذا أقر الرجل بالزوجة فصدقته المأثرة عنه عند أبي حنيفة ظاهرة في التصديق بين الزوج  
 والزوجة وليس كذلك وإلهذا فقه الشيوخ شاهدين بأن تصديق الزوجة بعد موت الزوج صحيح  
 لا يتناق لان حكم الشكاح باق في حقها وهي العدة قائم ما من آثار الشكاح وإلهذا جازها ما غل  
 ميتا كما في حال الحياة وانما انفك لاف في تصديق الزوج به - دموتها فند أبي حنيفة لا يجوز  
 وعندهما يجوز زل أبي (قوله وموتها) كذا في نسخة وهو الصواب موافقا لما شرحه على  
 لما تقي (قوله بخلاف عكسه) أي فان الشكاح لا يقطع به لا لأنه (قوله ولو أقر رجل) مثله  
 المرأة (قوله كما في الدرر) عبارة أنه أقر بنسب من غيره ولا دكاخ وعلم لا يثبت أي النسب ولا يقبل  
 قراره في حقه لا في تحمیل النسب على الغير فان ادعى ذقة أو حضنة يقبل في حقها  
 ويورث الاعم وارثان بعد بيعه - في ذكر المهور وارث معروف قريب أو غيره - فهو أحق  
 بالارث من المقر له - حتى لو أقر باخ وعنه أو خله فالارث لعمه وإن كان نسبه لم يثبت فلا  
 يرثهم الوارث المعروف اه (قوله لقضاءه بالجد وابن الابن) فأنهم ما في حكم غيره مما نسب  
 تحمیل على الغير لأن ينحصر كلام الدرر بالاب والجد لأنه أراد به الولاد الاصل إلى أو القرعى  
 بلا واسطة وهو أن كان فيشمل الغير ابن الابن والجد ينحصر به - ما في الكافي أن دما بن الابن  
 ورع الولد بالجد أصل لابوين ومثل هذا الاجمال غير قليل في المتن فلا بد من تحلل لا يخفى  
 لا يقال ان صاحب الدرر قال وان أقر بنسب من غيره ولا لا يصح وهو غير محتمل لما إذا ادعى أنه  
 جد أو ابن أبيه - مع أنه لا يصح أيضا ما نسبه من تحمیل النسب على الغير وقوله هنا وان أقر  
 بنسب فيه تحمیل الخ شامل للثلاث فكأن أن أولي الحل كذا - على ما قلنا تامل (أقول) ولو تنس  
 ما تقدم من محتمة عن البرهان ومن تنظير المقدم - في أو قول صاحب الدرر أيضا - ويرث الاعم  
 وارثان بعد أطلقه فشمع الزوج والزوجة وهذا ماسة تميم على قول بعض مشايخنا أنه يرث  
 علمه - ما أيضا في زمانها كما في القنية والاصح ان ليس له - ما الرديف المقر له معهم - كما في  
 البرجندی وأراد بالقرب صاحب فرض وعصبة ولوله على العتاقة وبالعبد من كل من ذوى  
 الارحام ومولى المولى فلا يكون له الثلث لوصية - فأنه ما أوجب وصية وأما وجبه أو انما كما في  
 الكافي وغيره - وانت خبير بأن هذا لم يخالف ما - بقى عن القنية تندر (قوله وابن الابن) أي إذا  
 كان في حياة أبه لان فيه حل النسب على الغير كبقية الخرى قال العلامة أبو العود واعلم  
 ان الإقرار بابن لابن ذكره في التنوير وشرحه مطلقا لكن ذكره المحوى بخطه مة مة بما إذا أقر  
 به في حياة أبه مع علمه بأن نسبه حل النسب على الغير اه - فلحقه (قوله الابن) - ثم ما إذا  
 أقامه المقر أو لمقره على المقر عليه وهو من حل عليه المذهب (قوله ومته أقرار اثنين) أي من  
 ورثة المقر عليه فتمت على الحكم إلى غيرهما - فيد بانين لان المقر لو كان واحدا اقتصر  
 حكم إقراره عليه - أما إقرار ورثة المقر له لا يثبت النسب فإنه كتحديق - وأطلق في الاثنين  
 ففعل لرجل والمرأتين قال في البدائع ان الوارث لو كان كسرا فاقروا واحد منهم باخ آخر  
 ونحوه لا يثبت نسبه ولا يرث معهم ولو أقر منهم رجلان أو رجل وامراة ان ثبت نسبه لا يتناق

بدونه وإلهذا ليس له غلها  
 بخلاف عكسه (ولو أقر)  
 رجل (بنسب) فيه تحمیل  
 (على غيره) لم يثبت من غير  
 ولاد كما في الدرر - سادة  
 بالجد وابن الابن كما قال  
 كذا لاخ والعلم والجد وابن  
 الابن لا يصح (الأقاراق  
 حق غيره) لا يبرهان ومته  
 أقرار اثنين

عند الجحد بشهادة امرأة على ما اختاره في الجحد وأقره عليه في النهر وشارح في باب ثبوت  
النسب (قوله جحدت) بالنساء لانه مجهول أي جحد الزوج أو ورثته (قوله أو صدقها الزوج  
ان كان لها زوج) بيان لكل اشتراط ثم ادعى المرأة ما عطف عليها (قوله أو كانت معتدة عنه)  
بان طائفة لها ومات عنها فادعت الولد فلا بد من تصديق الزوج أو الورثة فان كذبت يكنى شهادة  
المتقابلة أو امرأة غيرها هذا ما يفهم مما عناه به صرح العيني بما لا نزاع به. لكن تقدم في باب  
ثبوت النسب ان المعتدة إذا جحدت ولادتها لا يثبت نسب ولدها إلا ببيعة تامة أو بكنى بالقبالة  
عندهما فلعله جرى هناك على قولها أو في المواجه ولو جحد ولادة معتدة عنه وتم ابشامه درجابين  
أو رجل واحد أو اثنين أو جعل ظاهر أو اعترافه أو تصديق الورثة أو كذبها بالمرأة ثقة كتمينه  
بها أو وهذا كله في عدة التام من أمهامة المرأة هي فانه يثبت نسب وإن جاءت به لا كتم من  
سنتين ويكون رجعة وحيدة فتكون زوجة لاعتدائه ويكنى في اثباته عند الجحد بشهادة  
امرأة على ما اختاره في الجحد كما تقدمت أمهاتنا أو علم ان ما ذكره من الشروط انما هو خاصة بالانفراد  
بالنسب لا يكون تحميلا على الزوج فلو قد شرط صحت اقرارها علم اقرارها الولد وتزمار  
صدقها ولم يكن له ما وارث غيرها فاصار كالانفراد بالآخر وبهم هذا ما تقدمت منه (قوله وصح) أي  
اقرارها ما طائفاً أي وان لم يوجد بشهادة ولا تصديق من زوج (قوله ولا معتدة) لان فيه الزاماً  
على نفسها دون غيرها في شذاعها (قوله وادعت انه من غيره) أي فيصح اقراره في حقه انما  
(قوله فصار كالولد اعاد من الخ) انكر بقرع بينه وبين ما قبلها بان دعوى الزوج لا توقوف على  
تصديق المرأة لانه يتزوج غيرها ويقتصر على ذلك العيب ولا يمكن ليلزمه الواحد هي انما  
الابتداء بغيرها والمراد لو صح اقرارها بالولد لزم الزوج لان الولد لا يراعى ولا بد من تصديقه أو ببيعة  
تقوم عليه ويكنى الواحدة لانه لا يطلع عليه الرجال الا ان قالت هو من غيره فثبت عنه  
فيلزمها ولا يلزمه (قوله قالت) أقول غاية ما يلزم على عدم معرفة زوج آخر كونه من الزنا مع  
انه ليس بالزنا وبشرط تحقق كونه من الزنا يلزمها أيضاً لان ولد الزنا والاعان برث ببيعة الام  
نقط فلو جحدت لوقوف ذلك أبو السعود (قوله في قول لم يعرف لها زوج غيره) أي وقد ادعت  
انه من غير هذا الزوج والظاهر ثبوته منها لعدم تحمیل نسب على ما علم غيرها قال لرحى  
هو داخل تحت قوله وادعت انه من غيره ما نعله ما اذا عرف لها زوج غيره أو لم يعرف ان يكنى في  
ذلك الامكان العقلي كما هو ظاهر اطالهم (قوله فيجوز) وهو انه يثبت نسب من الام كإثبات  
لان غاية ما يكون كونه من الزنا وهو يثبت من الام لا الاب (قوله ولا بد من تصديق هؤلاء) يعني  
الولد والوالدين والزوجة والمولى والزوج لان اقرار غيرهم لا يلزمهم لان كلامهم في يدينه  
يعني (قوله ولو كان المقر له عبد الغير) أي قاضي انه ابنه أو ابوه أو انه زوجها أو كانت أمة  
فاقرأتم لازوجته (قوله وصح التصديق من المقر له) بنفس أو زوجة أي ولو بعد جحد المقر  
لقول البرزلي اقراره تزوج فلانة في صحة أو مرض ثم جحد وصدقته المرأة في حمانه أو بعد موته  
جزاه (قوله ابتداء النسب والعدة بعد الموت) به هذا لم أن المراد بموت المقر في جانب  
الزوجية الزوج وإذا صح اقراره كان لها المهر والمهر أبو - مودأى ابتداء حكم النكاح  
وهو العدة (قوله والتصديق الزوج بعد موتها) أي ان أقرت بنكاح رجل وماتت فصدقها

جحدت ولادتها ببيعة تامة  
كما صرح في باب ثبوت النسب (أو  
صدقها الزوج ان كان لها  
زوج أو كانت معتدة عنه)  
(و) صح (مطابقاً لم يكن  
كذلك) أي من وجهه دور  
معتدة (أو كانت) منزوعة  
(و) ادعت انه من غيره (بصار  
كما لو ادعاء منها لم يصدق  
في حقه) الا ببيعة تامة  
قلت في قول لم يعرف لها زوج  
غيره لم أره فيجوز (ولم يضمن  
تصديق هؤلاء الا بالولد  
اذا كان لا يعرف نفسه)  
لما صرح به حديثه كالتناع  
(ولو كان المقر له عبد الغير  
اشترط تصديق مولاه) لان  
الحق له (وصح التصديق  
من المقر له) بعد موت  
المقر (بقية النسب والعدة  
بعد الموت) (الا تصديق  
الزوج بعد موتها) مقرة  
لا شطاع النكاح

تحميل النسب على الغير (والحاصل) ان الولاء كالنسب وثبوت النسب من الغير يمنع صحة  
 الاقرار فكذلك الولاء (قوله من صحة الاقرار بالام) في جانب الرجل والمرأة: قوله لان النسب  
 لا يابى لالامهات) فيه انه لا يشكر انتساب الولد الى أمه وانما علمه انه ينظر في النسب  
 والدعوى والاب قال الحوى وفي حوائى شيخ الاسلام الحنفى على صدر الشريعة هذا أى  
 ما ذكر من صحة اقرار الرجل بالولد والوالدين والزوجة والمولى وما ذكر من صحة اقرارها  
 بالوالدين والزوج والمولى وافق لتقرير الهداية والكافى ونجدة الفقهاء اذ حكم بخلاف امامة  
 الروايات على حافى النهاية وتقرير الخلاصة والمحيط وقاضى خان حيث سرحوا بانه لا يجوز  
 اقرار الرجل بوارث مع ذى قرابة معروفة الا بربعة الابن والاب والزوجة والمولى فتبين ان  
 لاربعة كالام مثلا لا تشرع الوارث المعروف أما الاقرار فصحيح في نفسه حتى يقدم المقر  
 على بيت المال اذ لم يبق وارث معروف تأمل اه ط (قوله وفيه حمل الزوجة على الغير)  
 المضر تحمیل النسب على الغير لا الزوجة على أن المقر يعامل باقراره من جهة الارث وان  
 كان اقراره لا يسرى على الزوج ط (قوله ولكن الحق الخ) الظاهر من نقل الحنفية انهما  
 قولان (قوله بجماع الاصالة) وهو في الاب مع لول بان الانتساب اليه كما قدمه من التعديل  
 على مائيه ولا يظهر ذلك في حق الام وايسر العلة الاصالة والابنت النسب في الائمة الاعلى  
 وقد تقدم من الزايل خلافه (قوله وكذا صح) أى اقرارها (قوله ولو قاله) أشار به الى أن  
 اقرارها لا يستبعد ومن قبله بقبول العادة من حضورها وقت الولادة أفاده الرضى  
 وأفاده بقا لم يبق قوله بعده أو صدقها الزوج ان هذا حيث سرح الزوج وأدعت منه وأفادته اذ  
 زوج بخلاف العدة كما سرح به الشارح أما اذ لم تكن ذات زوج ولا معدة وكان لها  
 زوج وأدعت ان الولد من غيره فلا حاجة الى أمر زائد على اقرارها صرح بذلك كمال ابن الكمال  
 وسأى فقد علم ان قوله ان شهد الخ بمحله عند التمسك وأفاد كلامه انه اذ لم يوجد شرط صحة  
 الاقرار لا يعمل به في صحة البضار في الشك عن الاتقان ولا يجوز قرار المرأة بالولد ان صدقها  
 ولكن ما يتوارى ان لم يكن لهم ما واث معروف لانه اعتبر اقرارها في حقها ولا يفتى  
 بالنسب لانه لا يثبت بدون الحجة وهو شهادة القابلة فان شهدت المرأة على ذلك وقد صدقها  
 الولد ثبت نسب منها وكذلك اذ لم تشهد لها امرأة وقد صدقها زوجها ثبت النسب منها لان  
 النسب يثبت بتصدقها لانه لا يتعدى الى غيرها كما في شرح الكافى اه فالتأمل وهذا  
 يقتضي ان شهادة القابلة مثلاً بثبوت النسب اذا أنكر ولادته اقل قوله بتعيين الولد انما يكون هذا  
 اذا تصادق على الولادة واختلاف في التعيين وعبارة غاية البيان عن شرح الاقطع فنثبت الولادة  
 بشهادتها وبالحق النسب بالفراس اه والظاهر ان ما أفاده الشارح حكمه كذلك (قوله  
 بتعيين الولد) وكذا ما ثبت له بحد أمه ثابت بالفراس فبعد اعترافه بالولادة أى اذا اعترف انها  
 ولدت ثبت انه منه اقيام فراسه فان فاء لا عن أمه بحد للولادة وتعيين الولد فانه يثبت بشهادة  
 امرأة لانه مما لا يطاع عليه لرجال عادة حتى لو شهد به رجل صحيح كما بهم هذا كله من باب ثبوت  
 النسب ولا بد فيه من العدة كما هو في سائر أنواع الشهادة (قوله ولو عدله الخ) الامة معدة  
 الرجعي اذا جاز به لا كثر من سنتين فانه يثبت به الرجعة فكانت زوجة لامة معدة فيمكن في اثباته

من صحة الاقرار بالام  
 كلاب هو المشهور الذي  
 علمه الجمهور وقد ذكر  
 الامام العتباتي في فرائضه  
 ان الاقرار بالام لا يصح  
 وكذا في ضوء السراج لان  
 النسب لا يابى لالامهات  
 وفيه حمل الزوجة على  
 الغير ولا يصح اه ولكن  
 الحق صحة بجماع الاصالة  
 فكانت كلاب فليحفظ  
 (و) كذا ص (بالولد ان  
 شهدت) امرأه ولو (قابلة)  
 بتعيين الولد أما النسب  
 فبالفراس متى ولو معدة

ف قوله بعد أي المريض نفسه يرض ولا حاجة اليه بعد تقدم مرجه الا ان يجعل مرفوعا تقييد  
 الرجل وهو تقييد مضمرا أيضا كما في ط لكن الاولى كما في بعض النسخ المحذوف منها فلفظ  
 الرجل ان يقال قيد بالمرضى ليعلم ان الصحيح كذلك بالاولى وانما قيد به لان الكلام في اقرار  
 المريض (قوله بالولد والوالدين) لانه اقرار على نفسه وليس فيه حمل النسب على الغير وأعاد  
 صحة الاقرار بالولد لانه كرجله ما يصح في جانب الرجل وأعاد بصراحة صحة الاقرار بالام كما في  
 قولنا اعفانا الشارح له تبعه المصنف قال في العتابة وهو رابطة ففة التثنية ههنا وشرح  
 الاقرار انضرا لامام سراج الدين والمذكور في الميسر والابضاح والجامع الصغير للهـ بـ وى ان  
 اقرار الرجل يصح باربعة بالابن والاب والمرة ومولى العتابة اه ومن الظاهر ان الابن  
 ليس بقيد يخرج صحة الاقرار بالابنت اه (قولا وان عاليا) أي الوالدان ولا يرجع الصبي الى  
 الوالدين والابن لانه لا يعلق فيه وان علا عبارة البرهان يصح اقراره بالولد والوالدين في نفسه  
 الاصل وان علا اه ولا غبار عليها (قوله وفيه نظير) وجهه ظاهره وكافرا به ثبت ابن قال في  
 جامع النصارى اقر بنت فلها النصف والميراث لانه لا يثبت له اقراره بنت جائز لا بنت الابن  
 اه وما ذاك الا لان فيه تحميل النسب على الابن فتدبر ط (قوله لا يصح) سيأتي التصريح  
 به في المتن وهو قيد أيضا الكلام المقدسي (قوله بالشروط الثلاثة المقدمة في الابن) لم يذكرها  
 استكمال على ما تقدم ان في دعواه هذا أي بشرط أن يكون المقر مجتهدا والنسب وان يولد مثل  
 المقر مثل المقر (قوله بشرط خلوه الخ) ينبغي ان يكون له ان لا تكون بحسبة أو وثنية ولم يرد  
 صرح به سوى وفي حاشية مسمى الدين على الزباني قوله والزوجة أي بشرط أن تكون  
 الزوجة صالحة لذلك اه كافي وأدخل في ذلك ما إذا كانت حرة وبالرضاع (قوله مثلا)  
 إذا ربه الى ان الاخت لا يستقبل منها كل امرأة لا يحمل جمعها في عقد كذا النوع اه  
 (قولا وأربع سواها) أي وكذلك لو كان معه أربع سواها أو معه حرة وأقر بشكاح الامة  
 قال المصنف في مضمه وقد أدخل في هذا القيد وصاحب الكنز والوقاية وذلك مما لا ينبغي الاخلال  
 به اه قال السلامة لم يأت قولهم متوهم صحة الاقرار بالزوجة مع وجود زوج وعنده  
 أو أختها وأربع سواها فلا أدري أهذا مثلا الاما اعترض به بعض جهلة الاروام على قول  
 المكفر في المسألة الجازي وهو ما يذهب بثنيتها حيث قال الحمل يذهب بآبائين فتأمل وأنصف (قوله)  
 وصح بالمولي من جهة العتابة سواه كان أعلى أو أسفل بان كان معتقا أو معتقا فان الاقرار  
 لكل واحد صحيح اذا صدقه المقر وقوله من جهة العتابة أي وكذا من جهة الموالاة ان كان  
 الاول قد عقل عنه (قوله ان لم يكن ولاؤه ثابتا بمن جهة غيره) قال المصنف في المتن وهذا قيد  
 لا بد منه وقد أدخل في الكنز والوقاية أيضا لان موجب اقراره يثبت بينهما ما تصادفهما من غير  
 اضراء باحد فنفذ اه قال الخبير الرمي أقول اذا كان ولاؤه ثابتا بمن جهة غيره لا يصح  
 اقراره الصحيح فكيف يصح اقراره المريض به والكلام انما هو في مسائل يخالف المريض  
 الصحيح فيها ما الحاجة الى ذكره ما لا حاجة الى ذكره لعدم خطوره مبالغ له بالاه وهذا  
 الاستدراك كالذي قبله في ذكره حال لا يتركه لا يتأمل اه (قوله أي غير الماتر) صوابه  
 المقر له وانما سقطت من قلم الناصح وذلك لان موجب الاقرار يثبت بتصادفه ما وليس فيه

(بالولد والوالدين) قال  
 في البرهان وان عاليا  
 قال اقدم وفيه نظر  
 أقول الزباني لو قرأ بالجد  
 أو ابن ابن لم يصح لان  
 فيه حمل النسب على  
 الغير (بالشروط) الثلاثة  
 (المتقدمة) في الابن  
 (و) صح (بالزوجة بشرط  
 خلوه عن زوج وعنده  
 وشكوه) أي المقر (عن  
 أختها) مثلا (وأربع  
 سواها) صح (بالمولي) من  
 جهة العتابة (ان لم يكن  
 ولاؤه ثابتا بمن جهة غيره)  
 أي غير المقر (و) المرأة  
 صح (اقرارها بالوالدين  
 والزوج والمولي) الاصل  
 ان اقرار الانسان على نفسه  
 جهة لا على غيره فلت وما  
 ذكره

الدعوى المكن مجهول النسب في موضع الدعوى اذا قضى بثبوت نسبته من المدعى ثم جاءت  
بينة من مولده بأنه معلوم النسب من غير المدعى تبطل به ائثار الدعوى أما لو كان مجهول النسب  
في مولده لا تنقض الدعوى بعد ثبوتها (قوله بحيث يولد مثله لثله) أي مثل هذا الغلام لمثل  
هذا المريض بان يكون الرجل أكبر منه مائتي عشر سنة ونصف والمرأة أكبر منه بتسع سنين  
ونصف كما في المضمرات والمراد بالغلام الولد فيسهل البت (قوله انه ابنه) أي بلا واسطة حتى لو  
أقر شخص انه ابن ابنه لم يثبت نسبه وكان حكمه حكم مالأقر باخ كما في البرجندى وسماي  
(قوله وصدقة) أي المأقر الغلام (قوله والام يحج تصديقه) لانه في يد غيره فيزول منزلة البهيمة  
فلا يستبرئ صدقة بخلاف الميزل لانه في يده نفسه وعند الاغمة الثلاثة لا تصدقه ولو كان غير مكاف  
(قوله وحينئذ) ينبغي حذفه فانه يذكروا في الشرط لا جواب ح (قوله ولو المقر مريضاً)  
لا سجة اليه بعد كون الباب باب اقرار المريض (قوله شارك الغلام الورثة) لانه من  
ضرورات ثبوت النسب فيبلى ثم لا يصح الرجوع لان النسب بعد ثبوت لا يقبل الانقضاء  
بخلاف الرجوع عن الاقرار بالنسب نحو الاخ فانه يصح اعدام ثبوته لانه كالوصية وان صدقة  
المقر له كما في البدائع المكن يأتي في كلام الشارح عن المصنف قرياً بالنسب مدق يثبت فلا يرفع  
الرجوع الخ ويأتي الكلام عليه (قوله فان انتفت هذه الشروط) أي أحدها بان علم نسبه  
أول يولد مثله لثله أو لم يصدق الغلام فيه مكنياً فلا يثبت النسب لكنه يؤخذ المأقر من  
حيث استحقاق المال كما قال (قوله يؤخذ المأقر من حيث استحقاق المال) أي ولا يثبت  
النسب لما علمت وكونه يؤخذ المأقر من حيث استحقاق المال لا يظهر هنا لان هذا في مجرد  
الاقرار بالنسب لا الاقرار بالمال أيضاً وانما يظهر ذلك في المسئلة السابقة وهي ما اذا أقر  
لاجنبي ثم ادعى بوثه فانه اذا لم توجد هذه الشروط لم يثبت النسب وان كان النسب لا يثبت ولا يراد  
بالمال ما يلزمه من الثقة والحضانة والارث كما يأتي لما فيه فتمجمل النسب على الغير فانه اذا اتى  
هنا التصديق كغيره أو تجب عليه الثقة وكذا اذا كان لا يولد مثله لثله أو كان معلوم النسب  
وما يأتي حله اذا وجدت الشروط اللازمة ولم يصدق المأقر عليه أي وقد أقر له مع ذلك بمال فان  
النسب لا يثبت لان فيه تمجماً لا على الغير ولا يصدق اقراره بالمال كالأقر باخ وغيره فما في يده  
من مال أبيه كان للمأقر له نصفه وظاهره انه يقدم على دين الصحة فيكون مخالفنا لما مر ان ما أقر  
به في المرض مؤخر عنه على ان المؤاخذه حينئذ ليست للمأقر بل للورثة حيث يشاركونهم في  
الارث ومع هذا فان كان الحكم كذلك فلا بد له من نقل صريح حتى يقبل قال سدي الوالد  
رحمه الله تعالى وقد راجعت عدة كتب فلم أجده واهله هذا الأمر الشارح بالصريح نأمل (قوله  
كأمر عن النبايع) الذي قدمه الشربلاني عن النبايع في المسئلة السابقة نصه ولو كذب أو  
كان معروفاً بالنسب من غيره لم يثبت النسب به ولا يثبت النسب اهـ وبعبارة الشارح ركبة  
لوقال فلوان اتى أحدهم الشروط وقد أقر له بمال يؤخذ به المقر اركاناً واضح لان المانع من  
صدقة الاقرار بثبوت النسب بحيث لم يثبت لزوم المقر به وهذا هو تحرير المقام ط (قوله فيجوز عند  
الفتوى) قال الحلبي لم يظهر لي المخالفة الموجبة للخبر فقامت (قوله والرجل صريح اقراره) في  
بعض النسخ كذا يزاد لفظ الرجل لا فائدة ان الاقرار بالمأقر كورات ليس قاصراً على المريض

بحيث (يولد مثله لثله انه  
ابيه وصدقه الغلام) لو عجز  
والا يجمع لتصدق به كما مر  
وحينئذ (ثبت نسبه ولو)  
المأقر (مريضاً) اذا ثبت  
(شارك الغلام الورثة)  
فان انتفت هذه الشروط  
يؤاخذ المأقر من حيث  
استحقاق المال كالأقر  
باخ وغيره كما مر عن  
النبايع كذا في  
الشربلانية فيجوز عند  
الفتوى (و) الرجل (ص)  
اقراره (أي المريض)

الشارح في ما يأتي وقيد بجهول النسب لان معرفة بمشع ثبوته من غيره (قوله وصدقه) أي اذا  
 كان يولد منه لثله لثلا يكون مكذبا في الظاهر ذكره الشافعي (قوله وهو من أهل التصديق) بان  
 كان يعبر عن نفسه أما إذا لم يكن يعبر عن نفسه لم يحجج الى تصديق لمسند كره الشارح (تتلاه)  
 (ماصر) من أنه اقترار ولورث عند الموت بسبب قديم كان عند الاقرار ولو اقترار المرض الملم بدن  
 لا يثبت النضراني أو العبد فاسلم أو اعتق قبل موته فالاقترار باطل لان سبب التهمة بينهما كان  
 قائما حين الاقرار وهو القرابة المانعة للارث ولو في ثانی الحال ولا يس هذا كالذي قولاً لمرأته ثم  
 تزوجها والوجه ظاهر كافي غاية البيان تنال عن وصايا الجامع الصغير وذكر خراف الدين فأنشئ  
 خاتفي ثم حرمه خلاف زفر في الاقرار لا يثبت وهو ندماني أو عبد الخ فقال ان الاقرار صحيح عند  
 زفر لانه وقت الاقرار لم يكن وارثا له (أقول) يظهر من هذا ان مذهبه منطرب لان هذا  
 التعليل يقتضي صحة اقراره في المسئلة المار بصفة اقراره لاجنبية ثم تزوجها مع ان مذهبه  
 عدم الصحة كهذه المسئلة تدبر (قوله ولولم يثبت) الانسب في التبعير ان يقول ولو عرف أو  
 كذبه لا يثبت نسبه ويكون ذلك منه وهم قوله بجهول نسبه وقوله وصدقه خاتفت تدبر (قوله)  
 لعدم ثبوت النسب) تذكر الاقاعدة فيه (قوله ولو اقتران طائفة) أي في مرضه (قوله يعني  
 باثنا) أي الثلاث ليس بقيد لا الباقين يمنعها من الارث ولو رادحة حيث كان باطلا أو في  
 الصحة فالشرط الميزنة ولو صغيرة أما الزوجية فهي زوجة وان كانت من الارث بان كانت  
 ذمية صح اقرارها من جميع المال ووصيته من الثلث حدادی وان طاعة بالاسوالها  
 نالها الميراث بالغاما بالغ ولا يصح الاقرار اهل الانثى وارثه اذ هو فار (قوله فاهل الاقل من الارث  
 والدين) التيام التهمة يقاء لعدة لاحتقال نواظم معه على الطلاق لانه بالدين الزائد على  
 فرضها فهو ملت بالادقل دفعه لصدقه ما لا يبي باضرار الورثة وباب الاقرار كان من صدق البقاء  
 الزوجية فرعاً أقدم على الطلاق يصح اقراره لانه زيادة على ارثها ولا تهمه في اقله ما يثبت  
 (قوله في أعيان التركة) ولو كان ارثا لكانت فيها والمسئلة تقدمت في آخر اقرار المرض  
 باو في عاها فراجعها ان شئت (نوع) اقرارها لى للزوجية بجهولها في قدره لصدقه صحيح لعدم  
 التهمة فيه وان بعد الدخول فيه قال الامام ظهير الدين وقد جرت العادة بمنع نفسه ما قبل  
 قبض مقدار من المهر فلا يحكم بذلك القدر اذا لم يعترف به بالقبض والصحيح انه يصدق الى تمام  
 مهرها وان كان الظاهر انها استوفت شيئا بزيادة وفيها أقرب فيه لامرأته التي ماتت عن  
 ولد منه بتدبر مهر من مالها وله ورثة أخرى لم يصدق فيه في ذلك قال الامام ظهير الدين لا يصح اقراره  
 ولا يناقض هذا ما تقدم لان الغالب هناك بدوتم اربعة ذواتها أو وصيها المهر بخلاف الاول  
 اه (قوله فاذا مضت العدة) أي سواء كان الاقرار قبل مضيه أو بعده والظاهر ان مثله ما لو أقر  
 لها وهي زوجته في مرض موته ثم طلقها وانقضت العدة ثم ماتت (قوله وان أقر لغيره)  
 ان قوله سابقا وان أقر لاجنبي الخ مندرج هذه شريعة لاجنبية قال السيد المحوى وكان  
 الاولى تقديم هذه المسئلة على قوله وان أقر لاجنبي ثم اقر بينه وبينه لان الشروط الثلاثة هنا  
 معتبره هناك أيضا اه (قوله أو في بلد هو فيها) حكاية قول آخر كما قدمنا ما أقر بها قال  
 العلامة الرحمن اذا كان بجهول النسب في أحد المسكنين أو بالده أو ببلده وفيها بقضى بصفة

وصدقه وهو من أهل  
 التصديق (ثبت نسبه  
 من عند الوقت العاقل  
 و) اذا ثبت (باطل اقراره)  
 ماصر ولولم يثبت بان كذبه أو  
 عرف نسبه صح الاقرار  
 لعدم ثبوت النسب  
 شريعة لاجنبية مع بالاجنبية  
 (ولو أقر ان طلقها فلا  
 يعني باثنا) أي  
 في مرض موته (فاهل الاقل  
 من الارث والدين) ويدفع  
 اه اذ كان يحكم الاقرار  
 لاجنبي الارث حتى لا يصح  
 شريعة في أعيان التركة  
 شريعة لاجنبية (وهذا اذا  
 كانت في العدة) طائفة  
 بسؤالها) فاذا مضت العدة  
 جاز لعدم التهمة عزيمة  
 (وان طلقها بالاسوالها  
 فاهل الميراث بالغاما بالغ  
 ولا يصح الاقرار اهل الانثى  
 وارثه اذ هو فار  
 أكثر الماشيخ لظهوره من  
 كتاب الطلاق (وان أقر  
 لغيره بجهول النسب في  
 مولاة أو في بلد هو فيها  
 وهو في السن

في مرضه لان الهبة في مرض الموت وصية (قول) اقربيه الخ) يقيد انهم لو كانت حية ووارثه لم  
يصح قال في التالفة: يصح اقرار مريض مات فيه بقبض دينه من وارثه ولا من اقبل وارثه ولو  
كفل في صحته وكذا لو اقر بقبضه من اجنبي تبرع عن وارثه وكل رجل ابيع شيء معين فباعه  
من وارثه وموكله واقر بقبض الثمن من وارثه أو اقر ان وكيله قبض الثمن ودفعه اليه لا يصدق  
وان كان المرء يضر هو الوكيل وموكله يصح بيع فاقتر الوكيل ان قبض الثمن من المشتري وبحد  
الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل مريضان فاقتر الوكيل  
بقبض الثمن لا يصدق اذ مرضه يكفي ابطال اقراره لو ارثه بالقبض فرضهما أولى \* مريض  
عليه دين يحيط فاقتر بقبض ودبعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند اقراره صح اقراره لان  
الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذبه المورث: يقبل قول لوارث اه من نور  
العين قبيل كتاب الوصية (فرع) باع فيه من اجنبي سبدا وباعه الاجنبي من وارثه أو وجهه  
منه صح ان كان بعد القبض لان الوارث ملان العبد من الاجنبي لان مورثه بزيادة (قوله)  
وترك منها وارثا) الظاهر ان قول المأثر عنه بائنا اتفاق ويحمل كلام المصنف على انه ترك وارثا  
منسكرا ما اقربه (قول) ولو اقر فيه لوارثه ولا جنبي يدين لم يصح اي لوارث ولا لاجنبي (قوله)  
خلافا لحمد) فانه يجزئ في في الاجنبي ويطل منه ما اصاب الوارث وهذا يستدرك بقوله  
سابقا أو مع اجنبي يدين أو عين اطلقة هنا وقد اختلف في الوصايا بما اذا انكر أحدهما الشركة  
مع الآخر فصح في حصة الاجنبي عند محمد خلافا لهم أما اذا تصادقا فلا يصح اتفاقا أو مثله  
في التفرقة شامية والمجمع له أن اقراره للوارث لم يصح فلم تثبت الشركة فنصح للاجنبي كالأوصى  
لوارثه ولا جنبي وكما لو اقر لانيه في مرضه ونور لا وارث لغيره ثم ولده ابن فقد اقراره لانيه  
كذا هذا ولهم انه اقر بعماله موصوف بصفة فاذا بطلت الصفة يطل الاصل كالأوصى كافي  
شرح المنظومة (فرع) في التراضي عن الشركة ولو قال مشتركك أو شركتك في هذه الدار  
فهذا اقرار بالنصف وفي العتائية ومطابق للشركة بالنصف عند أبي يوسف وعند محمد  
ما يفسره المقرر ولو قال في الثلث وهو موصلا صدق وكذا قوله لي وبينه أولى وله اه نهي النجاة  
(قوله عادية) وعبارتها كافي المنع حيث قال ولو اقر المريض لوارثه ولا جنبي يدين فاقتراره  
باطل تصادقا في الشركة أو نكاحا وقال محمد اقراره للاجنبي يشترط فيه جائزا اذا كان كافيا  
الشركة وأنكر الاجنبي الشركة وهي معروفة في الجماعة من وذ كرشيخ الاسلام المعروف  
بجواهره اذا كان كذب الوارث المقر في الشركة وصدقه الاجنبي لم يرد كحديثه الفصل ويجوز  
ان يقال انه على الاختلاف ولكن الصحيح ان يقال انه لا يجوز على قول محمد كما هو مذهبه ما هذه  
المجلة في فتاوى القاضي ظهير اه ما في الفصول وبه وبما ذكرنا عن شرح المنظومة يعلم ما في  
كلام الشارح قتاده وقدمنا نظيره فلا تنس (قوله) وان اقر لاجنبي مجهول نسبه الخ) وهو من  
لا يعلم له أب في بلدته على ما ذكر في شرح الخفيض الجامع لأكال الدين والظاهر ان الراديه بال  
هوية كافي القنينة لا سقط رأسه كما ذكر البعض واختار المتقدم وبعض أرباب الحواشي  
بانه هو الظاهر لان المغربي اذا انتقل الى المشرق فوقع عليه حادثه بلزمه ان يفتش على نسبه في  
المغرب وفيه من المخرج ما لا يجني فليحفظ هذا ذكره في الحواشي البتونية والى القولين أشار

(أقربيه أنه كان له على  
ابنته المبيعة عشرة دراهم  
قد استوفيتها وله) أي لا مقر  
(ابن بكر ذلك صح اقراره)  
لان الميت ليس بوارث  
(كما لو اقر لاهل بيته في  
مرضه موت يدين من غايب قبله  
وترك منها وارثا) صح  
الاقرار (وقيل لا) فانه  
يدين الدين صيرفية ولو  
أقربيه لوارثه ولا جنبي  
يدين لم يصح خلافا لحمد  
عمادية (وان اقر لاجنبي  
مجهول نسبه) ثم اقر  
بينونه

دون الموت أو كان وارثاً فيه - حاراً لم يكن وارثاً فيه - ما أولم يكن وارثاً وقت الاقرار وصار  
وارثاً وقت الموت فإن كان وارثاً وقت الاقرار دون وقت الموت بانه آخر لآخيه - مثلاً - ثم ولد له ولد  
يصح الاقرار به ثم كونه وارثاً وقت الموت وإن كان وارثاً فيه - ما لم يقر لآخيه - ما لم يقر لآخيه ثم  
أبانتها وانقضت - ثم ماتت تزوجها أو ولى ٢ رجل الاقرار له ثم فسح الموالاة ثم عقد لها ثانياً  
لا يجوز الاقرار عند أبي يوسف لأن المقوم ميم بالطلاق وفسح الموالاة ثم عقد لها ثانياً وعند محمد  
يجوز لأن شرط امتناع الاقرار أن يتيق وارثاً في الموت بذلك السبب ولم يتيق ولأنه لما صار اجنبياً  
تعدوا الاقرار كالأول في ذلك الوقت الا ترى انه لو لم يقر ثانياً كان جائزاً فكذا إذا عقد دون  
لم يكن وارثاً وقت الاقرار ثم صار وارثاً وقت الموت بنظر فإن صار وارثاً بسبب كان قائماً وقت  
الاقرار بأن آخر لآخيه وله ابن ثم مات الابن قبل الاب لا يصح اقراره فإن صار وارثاً بسبب جديد  
كالزوج وعقد الموالاة فلا يجوز الاقرار - حصل للوارث وقت العقد فصار كذا إذا  
صار وارثاً بالنسب ولما كان الاقرار حين حصل لاجنبى لا للوارث فينفذ ولم يطل بخلاف  
الهمة لأنهم رصية وله ذرية تبصر في الثالث في تبرير وقت الموت بخلاف ما إذا صار وارثاً بالنسب  
بأن آخر ميم رصية لآخيه - المكافى ثم أسلم قبل موته أو كان محبواً بالابن ثم مات الابن - حيث  
لا يجوز الاقرار لأن سبب الاثبات كان قائماً وقت الاقرار ولو أقر لوارثه ثم مات المقر له ثم الميراث  
ووارث المقر له من ورثة الميراث لم يجز اقراره عنه - ما يتيق بالان الاقرار - حصل للوارث  
ابتداء وانما هو قال آخر لا يجوز وهو قول محمد - لأنه بالوقت قبل موت الميراث يخرج من أن  
يكون وارثاً وكذلك لو أقر لاجنبى ثم مات المقر له ثم الميراث من ورثة المقر له من ورثة المقر لان  
اقراره كان لاجنبى فيتم به ثم لا يطل بموته ١٥ (قوله اعد ارثه) أى وقت الموت (قوله  
فيجوز) يعنى لو أقر لاجنبى في مرض موته أو كان المقر له حياً بالنسب وعقد الموالاة معه - فلما  
مات كان وارثاً به قد الموالاة فلا يطل اقراره لأن الارث انما كان بسبب حادث بعد الاقرار  
فبقي الاقرار صحيحاً لكن لا يظهر له ثمرة لان مولى الموالاة لا يرث مع وراثته قريباً أو بعيداً  
وانما يتوقف على الوارث ولا وارث معه اذ لو كان معه وارث لم يستحق الميراث فلا يكون وارثاً  
ور بما يظهر ثمرة مع أحد الزوجين فإن الاقرار ينفذ في حق الزوج المقر له المقرر وكذا ان صح  
عقد الموالاة مع اثنين بعد ان أقر لأحدهما - ما نلنا راجع هذا الأخير (قوله لان ارثه بسبب قديم)  
أى قائم وقت الاقرار ولو أقر لوارثه وقت اقراره ووقت موته يخرج من أن يكون وارثاً فيما  
بقر ذلك بطل اقراره عند أبي يوسف لا عند محمد نور العين عن قاضي خان (أقول) وبإضاحة  
انه لو أقر لمن كان وارثاً وقت الاقرار ثم خرج عن ذلك بعده ثم صار وارثاً بعده الموت فلا ولى  
أن يقول فلما أقر من هو وارث وقت الخ وفي جامع القصولين آخر لآخيه - وهو حق ثم عتق فمات  
الاب جاز لان الاقرار للمولى لا للابن بخلاف الوصية لآخيه - وهو حق ثم عتق فلم يابطط - لانها  
حينئذ لا يدين ١٥ وبينه في المنع وانظر ما حرمه - يدى الوالد رحمه الله تعالى في الوصايا  
(قوله وبخلاف الهمية) الظاهر انه لا بد من القبض في الهمية والادلاء باعتبارها (قوله  
فلا يصح) يعنى لو وهب لها شيئاً أو وصى لها ثم تزوجها فانما ما يطلان نفاذاً (قوله لان  
الوصية قبل الموت وهي حينئذ وارثه) تعين اقله والوصية لها ثم تزوجها وكذا الهمية لها

٢ من الموالاة ١٥ منه  
اعلم ارثه (الاذا صار  
وارثاً) وقت الموت (بسبب  
جديد كالزوج وعقد  
الموالاة) فيجوز كما ذكره  
بقوله (فلما أقرها) أى  
لاجنبيه (ثم تزوجها مع  
بخلاف اقراره لآخيه  
المجرب) بكفر أو ابن (إذا  
زال محبها) باللامه أو  
موت الابن فلا يصح لان  
ارثه بسبب قديم لا جديد  
(وبخلاف الهمية) لها في  
مرضه (والوصية لها) ثم  
تزوجها فلا يصح لان الوصية  
تعمل بعد الموت وهي  
حينئذ وارثه



الاقرار فهو لـ يكون غير صحيح الجواب يكون الاقرار غير صحيح والحالة هذه والله تعالى اعلم  
 اهـ (أقول) لـ يمكن يجب تقييد عدم الصحة بما اذا كان ملكه فتمامه او ما ايضا يكون ذلك  
 قرينة على صحة الاقرار يساق الورثة لـ لا يتنافى كلامهم تأمل (قوله ومنه ما لا يفي)  
 فيه انه ليس باقرار للوارث كما هو في الاشياء وقوله كلاحق في هذا صحيح في الدين لا في  
 المعين كما مر (قوله وهي الحيلة) أي في قوله لاحق في قول أي وأبي يعني اذا علم انه لاحق  
 قبلاه او خاف ان يتعل عليه ما أحده من الورثة أو يدعي عليه ما بشئ أما لو كان له حق فلا يجعله  
 اضرار باقي الورثة فليتق الله من كان خارجا من الدنيا قبله على الاخرة (قوله ومنه) الاولى  
 ومنها كما قال في سابقه الا أن يقال انه عائد إلى النبي أي ومن النبي السابق هذا الخ (قوله هذا)  
 غير صحيح كعالمه ما مر لانه مخالف لعامة المعتبرات (قوله وهذا حيث لا قرينة) ليدرك ذلك في  
 الاشياء أم لا وحيث كان هذا اقرارا بعين الوارث وانه لا يصح فلا حاجة الى هذا التقييد  
 (قوله فليحفظ قائمه) هم الحاصل ان الشارع رحمه الله تعالى تابع صاحب الاشياء وقد عرفت  
 انه مخالف للمنقول واستنبط من كلامه أشياء مخالفة أيضا وقد ظهر لك بمقابلة حقيقة  
 الحال بعون الله تعالى (تتم) قال في البحر موقوفات القضاء ليس على فلان شئ ثم ادعى  
 عليه مالا أو اقرارا بخلافه لم يحلف وعنه أبي يوسف يحلف وسبق في مسائل شئ آخر الكتاب ان  
 القتوي على قول أبي يوسف واختاره أئمة شافعية وأردف لم يكن اختلافه واقعا اذا ادعى وارث المقر  
 على قولين ولم يرجح في البرازية منه ما شيا وقال الصدر الشهيد الرأى في التحليف الى القاضي  
 ونسرى في فتح القدير بأنه يثبت في خصوص الوقائع فان غاب على ظنه انه لم يقبض حين اقرار  
 بحالف الخصم ومن لم يقبض على ظنه ذلك لا يملأه وهذا انما هو في المتفرص من الاختصاص اهـ  
 قلت وهذا هو الذي لا يخفى عليه والحمد لله قال في التاترخانية عن الخلاصة رجل قال استوفيت جميع  
 مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذلك لو قال ابرأت جميع غرمائي لا يصح الآن يقول  
 قبيله فلان وهم يحصون فيه ثم يدعي اقراره ويرأى في التاترخانية أيضا عن واقعات الناطقي  
 اشهدت المرأة منهم وداعى نفسها الابناء ولا خيرا تر بذلك اضرار الزوج أو اشهد الرجل شهودا  
 على نفسه بحال لبعض الاولاد يريد به اضرارا باقي الاولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم أن لا يودوا  
 الشهادة الى آخر ما ذكره العلامة البيهقي ويغني عن قياس ذلك ان يقال اذا كان لقاضي  
 علم بذلك لا يبعه الحكم كذا في حاشية أبي السعود على الاشياء والنظار (قوله يؤخر في الحال  
 بتسليمه) لاحتمال صحة هذا الاقرار بصحته من هذا المرض (قوله يردده) أي ان كان له وارث  
 غيره ولم يصدقه (قوله تصرفات المريض نافذة) لما تقدم من احتمال صحته ويظهر لي ان يتفرع  
 عن هذا ما في الخاتمة وهو لو اقرار له بعينه فقال ليس لي كمنه اقلان الاجنبي فصدقه ثم مات  
 المريض فالعبد للاجنبي وبضمن الوارث قبته وتكون بينه وبين سائر الورثة (قوله واقعا  
 يتنقض) أي التصرف المأخوذ من التصرفات وهذا في تصرف يتنقض أصلا لا يتنقض  
 كالتكاح فالامر فيه ظاهر وفي نسخة بالناس (قوله بعد الموت) محله ما اذا تصرف لوارث وأما اذا  
 كان لغير وارث فان كان تبرعا ومحباة يتنقض من الثالث والافصح كالتكاح (قوله وبالعبارة  
 لكونه وارثا بالخ) قال الزيلعي اعلم أن الاقرار لا يجعل الوارثا ان يكون المقر له وارثا وقت الاقرار

ومنها النبي كلاحق في قول  
 أبي أو أي وهي الحيلة في  
 ابراء المريض وارثه ومنه  
 هذا الشئ الثاني ملك  
 أي أو أي كان عنه لدى  
 عاربه وهذا حيث لا قرينة  
 وقامه فيها فليحفظ قائمه  
 هم (أقر فيه) أي في  
 مرض موته (لوارثه) يؤمر  
 في الحال بتسليمه الى  
 الوارث فاذا مات يردده  
 برأيه وفي القبة تصرفات  
 المريض نافذة وانما يتنقض  
 بعد الموت (والعبارة لكونه  
 وارثا وقت الموت لا وقت  
 الاقرار) فلو اقرار لغيره  
 جلا لم يولد له صح الاقرار

لوقال المريض مرض الموت لاحق لي على فلان الوارث لم تسمع الدعوى عليه من وارث آخر  
وعلى هذا يقع كثيرا ان البنت في مرض موتها تقر بان الامتعة الفلانية ملك أبيها الاقارب فيها  
وقد أحبت فيها امرأ ابنة الحصة ما في التنازع من باب اقرار المريض ادعى على رجل مالا  
وأثبتته وبارأه لا يجوز برأته ان كان مديونا وكذا الوارث لا يجوز سواه كان مديونا أولا  
ولو قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات حازا اقراره في القضاء وفي البرازية قالت فيه ليس  
لي على زوجي مهر يبرأ عندنا خلافا لما ادعى وفيه اقبل قال فيه لم يكن لي عليه شيء ليس لورثته ان  
يدعوا عليه شيئا في القضاء وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار وفي الجامع اقرار الابن فيه انه ليس له  
على والده شيء من تركته ماله صحيح بخلاف مال الوارث أو وهبه وكذا الوارث بقبض ماله منه فهذا  
صريح فيما قلناه ولا ينافيه ما في البرازية قوله انه لا مهر لي عليه أولا حتى عليه أو لم يكن  
عليه مهر قيل لا يصح وقيل يصح والصحيح انه لا يصح اه لان هذا في خصوص المهر وانظر  
انه عليه غالبا وكلامنا في غير المهر ولا ينافيه ما ذكره البرازي أيضا ادعى عليه مديونا ومالا  
ووديعه فصالح الطالب على يسير ميراثه في العارية انه لم يكن له على المدعي عليه شيء  
وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات فبرهن الوارث انه كان لورثي عليه أموال كثيرة وانما قصد  
حرمانه التمتع وان كان المدعي عليه وارث المدعي وجرى ما ذكرنا فبرهن بقية الورثة على أن  
أبنا قسدا ممتا بهم هذا الاقرار تسمع اه ليكون ممتا في هذا الاقرار ان تقدم الدعوى عليه  
والصالح معه على يبرأ الكلام عند عدم قرينة على انتمة اه كلام الاشياء بقول الشارح  
من اقراره الخ وقوله ومنه هذا الشيء الخ انما هما بجهتان لامة ولان قصده يبرهنه في غير محللان  
المراد بالامة قبضه امنه لانها له وقدمه ايضا في الاخير لانه من الاقرار بالعين للوارث وقدم  
هو عدم صحة ذلك وقياسه على قول المورث لم يكن لي على الواو دين قبل ثبوته قياسا مع  
القارق لان العين غير الدين وهو لا يصح وبإني قرينا تايمد الموافقة ما فيه منته عن التحيز الرمي  
والحموى والحمدى وثقه تعالى الحد والمنة وقدمنا ما يقيد ذلك مع بعض التمسك المدكورة  
(قولهم من اقراره بالامانات كلها) أي بقبض الامانات التي عند وارثه بالان هذه العين لوارثه  
فانه لا يصح كاصرح به الشارح قرينا وصرح به في الاشياء وهذا امر ادا صاحب الاشياء بقوله  
ونبغي ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها فتنبيه لهذا فاننا رأينا من يخطئ فيه ويقول ان  
اقراره لوارثه بعباجاز مطلقا مع ان القول مصرحة بان اقراره بالعين الدين كما قدمناه عن  
الرملي ومن هذا يظهر لك ما في بقية كلام الشارح وهو متابع فيه للاشياء بخلاف الامنة قول  
ونخالفه فيه العلماء القبول كما قدمناه وفي الفتاوى الامانة عليه مثل فحين أقر في مرضه ان  
لاحق لي في الاسباب والامنة المعلومة مع بقية المعلومة وانما استحق ذلك دونه من وجه نبري  
فهل اذا كانت الاعيان المرقومة في يده وملكه فيها اظاها ومات في ذلك المرض فالأقرار بها  
للورثة باطل الجواب نعم على ما عهده المحققون ولو صدقنا بالنفي خلافا للاشياء وقد انكروا  
عليه اه ونقله السانحائي في مجموعته ورد على الاشياء والشارح في هامش نصه وفي الحامدية  
سئل في مريض مرض الموت أقر فيه انه لا يستحق عتد زوجته هندة أو ابراهيم عن كل  
حق شرعي ومات منهم اوعن ورثة غيره اه وله تحت يدها اعيان وله بمقتدين بالورثة لم يجزوا

من اقراره بالامانات كلها

نلوجه عن كونه وارثا في الصورة الاولى وفي الصورة الثانية فلان الميراث يكون المقر له وارثا  
اولا وقت موت المقر وهي اذ ذلك ايسر وارثه لان الميت ليس بوارث وهذا هو الذي يأتي قريبا  
عن الصيرفية (قوله كافر لاجنبي) يعني لو كان المقر له اجنبيا ومات قبل المقر ورثته ورثة  
المقر فان اقراره جائز لانه لم يقر لوارثه - بين اقرارا في الاجنبي فذا هو ما في الوارث الذي  
مات فانه بجوته قبل المخرج عن كونه وارثا له قال في المنع ولو اقر لوارثه ثم مات المقر له ثم  
المريض ووارث المقر له من ورثة المريض لم يجز قراره - مدي يوصف اولاد قال آخر الجوف  
وهو قول محمد (قوله وسجي) أي قريبا (قوله بوديعه مستهلكة) أي رهى معروفة لعدم  
التمتع ولو كذبناه ومات وجب الضمان من ماله لانه مات مجهولا وعليه قيمة فلا فائدة في تكذيبه  
ولو كانت الوديعه غير معروفة لا قبل اقراره باستهلاكه الا ان يصدق به بقية الورثة كما في  
التبيين والاصوب ان يقول المصنف باستهلاك الوديعه أي المعروفة بالقيمة بدل قوله  
بوديعه مستهلكة (قوله وصورته) لم يبين بهذه الصور ان الوديعه معروفة كما سرح به في  
الاشباه وقد اوضح المسئلة في الزوال الحية فراجعها وصورها في جامع القصاين رافعا صورتها  
أودع اياه ألف درهم في مرض الاب وصحته عند الشهود فلما حضره الموت اقر باهلاكه كصدق  
اذ لو سكت ومات ولا يدري ما صنع كانت ديننا في ماله فاذا اقراره باستهلاكه قال ولو اقر ولا يملكها  
في يده فنسلك عن امين ومات لم يكن لوارثه في ماله شيء اه والحاصل ان مدارا لقراره انما على  
استهلاك الوديعه المعروفة لا علم او منه تعلم ان قوله ومن اقراره بالامانات كلها مقيد بها انما  
فيه أيضا لو اقر المريض بقبض غن مائة لوارثه باعها أو بولائه لم يصدق اذا اقر بدين لوارثه  
الا ان يدعى الهالك لكونه دينافي تركته فلو قال قبضت الثمن واتلفته بغير المشترى ولو  
أدى لم يرجع وكذا لا يصدق في قبض غن مائة بغيره من ورثته الا ان يقول ضاع عنده أو  
دفعته الى الآخر اه واللام في لوارثه واغبره لأم الله أو المالك لا التبعة وقوله الا ان  
يدعى الهالك لكونه دينافي تركته صوابه لكونه ليس دينافي تركته لان الوكيل امين غير ضامن  
وبدل على ذلك أيضا قوله بعده الا ان يقول ضاع عنده أو دفعته الى الآخر لانه لم يصدر دينافي  
التركة لا للوارث ولا من جهة الوارث وقوله قبضت الثمن واتلفته هو مثل اقراره لوارثه بوديعه  
استهلكها فقيد بالمبايعه عناية الشهود وحينئذ فماذا أدى ضمان ذلك الوارث لم يرجع على  
المشترى ويمكن رجوع ضمير أدى للمشترى وانما لا يرجع لانه متبرع وسياق في آخر كتابته على  
الوصايا ما يحذفه ولكن ما عدا أولى وفي خزنة المفتين باع عنده من ورثته في صحته ثم اقر  
باستبقاء الثمن في المرض لا يصح وفي الزايل لو كانت الوديعه غير معروفة لا قبل قوله استهلكها  
الا ان يصدق به بقية الورثة (قوله والحاصل الخ) فيه ثلاثة للاشياء ونفسها وأما مجرد اقرار  
للوارث فهو موقوف على الاجازة سواء كان بعين أو دين وقبض منه أو أبرأه الا ان ثلاث لو اقر  
بانتلاف وديعته المعروفة أو اقر بقبض ما كان عنده وديعة أو بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة  
من مديونه كذا في تلخيص الجامع وينبغي أن يلحق بالثلاثة اقراره بالامانات كلها ولو مال الشفعة  
أو العارية والمعنى في الكل أنه ليس فيه اشارة لبعضها فاعظم هذا التحريف من مقدرات  
هذا الكتاب اه وقد ظن من لا خدعة له ان النبي من قبل اقراره هو خطأ وقال قبل هذا

كما قراره للاجنبي سجي  
وسجي عن الصيرفية  
(بجملته اقراره لم أي  
بجملته بوديعه مستهلكة)  
لوارثه (بجملته بوديعه مستهلكة)  
فانه جائز صورته أن يقول  
كانت عندي وديعة لهذا  
الوارث فاستهلكها  
جوهره والحاصل ان  
القرار للوارث موقوف  
الا في ثلاث مذكورة في  
الاشباه

يوسف لا عند محمد ويأتي تمامه . وقد بين الوارث احتراز عن اقراره باستيفاء دين الاجنبى  
والاصل فيه ان الدين لو كان وجب له على اجنبى في صحة جازا اقراره باستيفائه ولو عليه دين  
معروف سواء وجب ما قر به قبضه بدلا عما هو مال الثمن او لا كدليل على عدم المهر ونحوه  
ولو يتاخر بوجبه في مرضه وعليه دين معروف او دين وجب عليه بمائة درهم ودرهه فلو  
ما قر قبضه بدلا عما هو مال لم يجز اقراره اى في حق غرماء العلة او المرض بمائة الشهود كما  
في البدائع ولو بدلا عما ليس بمال جازا اقراره قبضه ولو عليه دين معروف جامع القصورين  
وفيه لو باع في مرضه شيئا باكثر من قيمته فاقرب قبضه والمستهلكة الهامان كون المقتري  
مدون ناديه معروفية لم تصدق وقبل المقتري اذ قد مره اخرى او انقض البيع عند  
أبي يوسف وعند محمد يردى قدر قيمته او ينقض البيع قال في جامع القصورين اقرب بين  
لوارثه او اغنيه ثم برى فهو كدين بخصته ولو اوصى لوارثه ثم برى بطلت وصيته اه وفي  
الخلاصة نفس البيع من الوارث لا يصح الا باجازه الورثة يعنى في مرض الموت وهو  
الصحيح وعندهم لا يجوز ذلك ان كان فيه غبن او محاباة فيجوز المقتري بن الرد وتكميل القبية اه  
(اقول) ويان ما تقدم ان حق الغرماء يتعلق بقيمة المدون في العلة فاذا مرض تعاق  
بعض التركة وهي اعيانها والدين مطلقا ليس منها فلما يكن انقاف عليهم بهذا الاقرار شيئا او اما  
اذا مرض وتعلق حقهم بدين التركة فاذا باع منها شيئا واقرب باستيفائه فله انقاف عليهم  
وقوله وقبل المقتري اذ تغلب مرة اخرى اى على زعمه والامان اقروا اى الغرماء بدفع الثمن  
لا يكون لهم مطالبة وهذا الفرع مشكل من حيث ان البيع صحيح نافذ فكيف يتخير وبالحالة  
هذه بين نقض البيع او تأديبه الثمن وقول محمد انه لا شكلا من حيث ان الواجب في البيع  
الثمن دون القيمة يمكن تصوره على قول الامام وذلك بان يكون المقتري وارثا والبيع منه  
غير نافذ عنده بل موقوف على اجازة الورثة فاذا لم يجز واو لم يردوا كان المقتري الخياط وحده  
يجز بين الفسخ وعدمه فاذا قالت له الورثة ان شئت فادفع الثمن لتخير البيع وان شئت رد  
عليه يتخير له صح لكن يشك كل عليه قول محمد وان القولين منسوبان للصاحبين  
وهما يجيزان البيع من الوارث مطلقا غير انه يقال له في صورة المحاباة اذ القيمة او افسخ تأمل  
(قوله) وتعود ذلك كان بقرائه قبض المبيع فاسد امنه او انه رجع فيها ووجه له مرة ايضا سوى  
ط او انه استوفى غن ماباعه كما في الهندية (قوله) قبض دينه) فيه اشارة الى ان اقراره قبض  
وديعه له كانت عنده صحيح وبه صرح في الاشباه ثم قال ويبنى ان يلحق بذلك الاقرار بالامانات  
كاه (قوله) لا يصح لو قوعه لولاه) ما كافي العبد والمكاتب اذا عزر وحقق انه ان لم يجز نفسه  
والحامل انه لا يصح اقراره مرض مات فيه بقبض دين من وارثه ولا من كميل وارثه او عده  
وارثه لان الاقرار بعبد الوارث اقراره لولاه وما قر به لامكاتب فيه حق لولاه لذلك قال في المنع  
لانه يقع لولاه ملكا وحقا اه (قوله) ولو فعله اى الاقرار به هذه الاشياء للوارث (قوله) ثم برى  
اى من مرضه (قوله) لعدم مرض الموت فلم يتعلق به حق الورثة (قوله) ولومات المقر له اى  
الوارث لا مقره المرض المقر (قوله) وورثة المقر له من ورثة المرض) صورته فلو لاين بانه ثم  
مات ابن الابن عن ابيه ثم مات المقر عن ذلك الابن فقط او ابنه احدهما او ولد المقر له او ثمر  
لاصرا تبتدين فمات ثم مات هو وتولته ثم وارثا (قوله) جازا اقراره) عند أبي يوسف آخره محمد

وتعود ذلك (عليه) اى على  
وارثه او عده لوارثه او  
مكاتبه لا يصح لو قوعه  
للولاه ولو فعله ثم برى ثم  
مات جاز كل ذلك اه- دم  
مرض الموت اختيار  
ولو مات المقر له ثم المرض  
ورثته المقر له من ورثة  
المرض جازا اقراره

والا لهما بما كاتاهم الخسر الرمي في فتاواه آخر الوصايا قال فيها وحيث لا وارث نفذت محاباتهم  
مع زوجهما بلا توقف ولو اوصت بكل ماله ما نفذت وصيتهما الا **مكن** قد يقال ان ما ذكره  
الشراح انه لاوافق مسئلة المصنف لان موضوعها الاقرار بالاجل لا حظته ان هذا الاقرار يكون  
وصية بدليل قوله الا ان يصدق الورثة فانه يصح الاقرار ان لم يكن وارث آخر والحاصل ان  
المسئلة في حد ذاتها صحيحة الا ان الاتفاق مسئلة المصنف لما ذكرنا نأمل (قوله واما غيرهما)  
أي غير الزوجين ولو كان دارهم شربة لالية (قوله فرضا وردا) المناسب زيادة أو نقصان  
(قوله فلا يحتاج لوصية شربة لالية) والحاصل ان اقرار المربض لوارثه لا يصح اذا كان هناك  
وارث آخر غير المقر له لانه لم يصدق الورثة بل الحق الورثة فاذا لم يكن له وارث آخر غير المقر له  
قراره (قوله اقر بوقف الخ) هذا كلام مجمل يحتاج الى بيان ذكر الشراح العلامة عبد البر عن  
الطائفة على اقر في مرضه بارض في يده اقر بوقف ان اقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث  
كلاؤه المربض بعق عبد وان من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير أو ورثته جاز في المثل وان لم  
يكن أنه منه أو من غيره فهو من الثلث وفي منية المفتي مثله وسواء أسند الوقف الى حال الصحة  
أو لم يصدق من الثلث الا ان يجز الورثة أو يصدق وقوف الاستناد الى الصحة ولو كان المستند  
اليه مجهولا او معروفا ولم يصدق ولم يكذب أو مات ولا وارث له الايت المال فالظاهر انه يكون  
من الثلث لان التصديق منه او من الوارث شرط في كونه من جميع المال رفع عليه صاحب  
اقواله لانه لا يتبر تصديق السلطان فيما اذا لم يكن له وارث الايت المال وهذا من قول من  
كلام شيخنا وان قاله الطرسوسى تفهها اه بتصرف وفي شرح الشربة لالي وان اقر ورثته  
او صدوقه فهو من جميع المال لانه مظهر باقراره لانه نفي فلولم يكن للغير وارث قال المصنف  
لا يتبر تصديق السلطان كذا الطائفة قلت وهذا في الوقف لا على جهة عامة ظاهر لتضمنه اقراره  
على غيره وابطال حق العامة واما الوقف على جهة عامة فيصح تصديق السلطان كانشائه ما  
تقدم من صحة وقف السلطان شأن بيت المال على جهة عامة ثم لا يخفى ان المقر اذا لم يصدق  
بغيره ولم يكن له وارث تجاوزا جازة السلطان ومن له بيت المال كذا في البرازية والنافية رسالة  
ولا يعمل بما فهمه الطرسوسى كما نقله المصنف عنه من انه يكون من الثلث مع عدم اعتبار  
تصديق السلطان انه نافذ من كل المال ط (قوله فلولم على جهة عامة) كجاء القناطر  
والفقور (قوله صح تصديق السلطان) لان له ان يفعل ذلك من بيت المال ومن حكي أمر ايت  
استثنائه صدق (قوله وكذا الوقف) أي انشا وقفا في مرض موته ولا وارث له على جهة عامة  
فانه ينفذ من الجميع تصديق السلطان (قوله خلافا لما زعمه الطرسوسى) هو يقول لولم  
يكن له وارث الايت المال لا يتبر تصديق السلطان بل يكون من الثلث كما يجوز من شرح  
الوجهانية له بهذا البر السابقة ووجه فساد ما زعمه الطرسوسى ان الوقف والحالة هذه وصية  
وهي مقبوضة على بيت المال بل لا يحتاج ذلك لتصديق السلطان (قوله ولو كان ذلك) أي  
الاقرار ولو وصية (قوله اقرارا بقبض دينه او غصبه) بان اقر أنه قبض ما غصبه وارثه منه  
قال في الخاتمة لا يصح اقراره بقبض ما فيه قبض دينه من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو  
اقر لوارثه وقت اقراره ووقت موته ونخرج من أن يكون وارثا فيما بين ذلك بطل اقراره عند أبي

واما غيرهما فيثبت الكل  
فرضا وردا فلا يحتاج  
لوصية شربة لالية وفي  
شرح للوجهانية اقر بوقف  
لا وارث له فلولم على جهة  
عامة صح تصديق السلطان  
أو نائبه وكذا لو  
وقف خلافا لما زعمه  
الطرسوسى فلا يفتق (ولو)  
كان ذلك اقرارا بقبض  
دينه او غصبه او رهنه

من التهمة خصوصا اذا كان بينهما وبين زوجيهما خوة كزوجيه عليا وقال البيهقي الصواب  
ان ذلك اقرار للوارث بالعين بصيغة التثنية ولا نزاع في عدم صحة ذلك للوارث في مرض الموت  
وما استدل به المصنف مقرر في اقرار بصيغة التثنية في دين لافي عين والدين وصف قائم بالذمة  
وانما يصح ما لا باعتبار بصره اهـ وقول المصنف وليس هذا من قبيل الاقرار للوارث فيه نظره  
(قوله أو مع أجنبي) قال في نور العيون اقراره ولا جني بدين مشترك بطل اقراره عندهما  
نصادق في الشركة أو تكاذبا وقال محمد للاجنبي بحصته لو أنكر الاجنبي الشركة ولو بالعكس لم  
يذكره محمد ويجوز ان يقال انه على الاختلاف والصحيح انه لم يجز على قول محمد كما هو قولهما اهـ  
لهما ان الاقرار اخبار ولا يصح ان يتعدى على خلاف الوجه الذي اقر به فاذا اقر مشتركا لا يمكن  
ان ينفذ غير مشترك وفي أحكام الفناطى لو اقر لثنتين بالف فردا أحدهما وقبل الآخر فله  
النصف (قوله بعين) ثبت على الدين المذكور في الحديث ومثال العين ان يقر المريض بان هذه  
العين ودبغة وارفى أو عاريتة أو خصبتها أو رهنها منعه (قوله بطل) أى على تقدير عدم الاجازة  
والا فهو موقوف اهـ منح يمكنه لو طيب سلم اليه ثم ان مات لا يراد لاحتمال صحة الاقرار بالحقاق  
صحة المريض اهـ حموى عن الرمن (قوله ولما حدثت لاوصية لوارث ولا اقرار له بدين) رواه  
الدارقطني لكن في المبسوط ان الزيادة شاذة ولذلك تركها في الدرر والمشتهر ولا وصية لوارث  
وللدلالة نفي الوصية على نفي الاقرار له بالطريق الاولى لان بالوصية انما يذهب ثلث المال  
وبالاقرار يذهب كله فابطالها ابطال للاقرار بالطريق الاولى كافي المنبع فظهر ان ما يقال  
المدعى عدم جواز الاقرار والدليل دليل على عدم جواز الوصية فاصواب ما قيل به صاحب  
الهداية ساقط غايته ان الدليل لم يخصه على عبارة النص كما صرح به في الاصول (قوله الآن  
بصدقه ببقية الورثة) أى بعد موته ولا عبرة لاجازتهم قبله كما في خزائن المفتين وان أشار صاحب  
الهداية لصدقه وأجاب به انه نظام الدين وحافده عماد الدين ذكره القهستاني شرح الملتقى وفي  
التعجيبة اذا صدق الورثة اقرار المريض لوارثه في حياته لا يحتاج لتصديقهم بعد وفاته وعزاه  
لحاشية مسكين قال فلم يجعل الاجازة كالصدق ولعله لانهم اقرروا اهـ قال العلامة  
أبو السعود في حاشية مسكين وكذا لو كان لدين على وارثه فاقرب بصدقه لا يصح الآن بصدقه  
البقيصة زبلي فاذا صدقه في حياة المقر فلا حاجة الى التصديق بعد الموت بخلاف  
الوصية بما زاد على الثالث حيث لا تنتقل الاجازة للورثة بعد موت الموصى حموى (أقول)  
ينبغي أن يكون على هذا المنوال رضا الغرماء قبل موته تدبر (وأقول) وكذا وقف بصدقه لوارثه  
على اجازتهم كما قدمه في باب الفضولي وأشار في الخزائن الى انهم لو قالوا البيهقي اقراره في حياته  
فانهم الرجوع أى فلا يحتاج الى التصديق كغيره من الاقرار بخلاف الاجازة (قوله فلم يكن  
وارث آخر) أى ذورض أو تعصيب أو دم محرم (قوله أو أوصى لزوجه) بمعنى ولم يكن له  
وارث آخر وكذا في عكسه كما في الشريعة لاجلابة وفي بعض النسخ وأوصى بدون ألف وفي الاولى  
لانه تصوير لاوصية لوارث الذي ليس له وارث غيره وذلك لا يتصور بغير أحد الزوجين  
لما قاله من أن غيرهما يرث فرضا وردا (قوله صحت الوصية) ولو كان معه مايت المال لما أنه  
غير وارث بل يوضع فيه المال على انه مال ضائع لا يترقى الاثر فلا يعارضه الوصية والاقرار

أو مع أجنبي من أودين  
(بطل) خلافا لما في  
رضي الله تعالى عنه ولنا  
حدث لاوصية لوارث  
ولا اقرار له بدين (الآن  
بصدقه) ببقية (الورثة)  
فلم يكن وارث آخر  
أو أوصى لزوجه أو هي له  
صحت الوصية

مطلب  
الاقرار للوارث موقوف  
الافى ثلاث

كما بسطه في الاشياء فاقبال  
فاغنم هذا التصرير فانه من  
مقررات كتابي (وان اقر  
المريض لوارثه) بغيره

على الاشياء كما علمت فان قلت قد ذكرنا الشارح فيما ياتي عن الاشياء ان اقراره للوارث موقوف  
الافى ثلاث منهم اقراره بالامانات كلها الخ وقول البت هذا الشئ لا يبي اقراره بالامانة فيصح  
وان كان فيدها قلت المراد يصح اقرارها بقبض الامانة التي له عند وارثه لان صاحب الاشياء  
ذكر عن تظنص الجامع ان الاقرار للوارث موقوف الافي ثلاث لو اقر بالثلاث موقوف ودبوعه  
المعروفة أو اقر بقبض ما كان عنده ودبوعه أو بقبض ما قبضه الوارث بالو كالممن مدونه ثم  
قال في الاشياء وينبغي أن يلقى بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة أو بالعارية والمعنى  
في الكل انه ليس فيه اشارة لبعض اه يعنى ان الوديعة في قوله أو اقر بقبض ما كان عنده  
وديعة غريبة قد يدل ينبغي أن يلقى بها الامانات كلها فيكون اقراره بقبضها كاقراءه بقبض  
الوديعة ويؤيد هذا البحث ما قدمناه من نور العين من قوله مريض عليه دين محبط فاقرب بقبض  
وديعة أو عارية أو مضاربة كانت له عنده ووارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى  
مورثه المريض وكذبه المورث بقيل قول الوارث اه فقد تبين لك انه ليس المراد اقراره بالامانة  
عنده لوارثه بل المراد ما قلنا فتنبه لذلك فاني رأيت من يخطئ في ذلك مع ان النقول صريحة بان  
اقراره لوارثه بعين غير صحيح كما مر ثم ان ما ذكره في الاشياء من استثناء الامانة الثالثة الظاهر  
انه يتعفى عنه بالثانية لان المريض اذا كان له دين على اجنبى فكل المريض ووارثه بقبض  
الدين المذكور بقبضه ما زاد ذلك الدين امانة في يد الوارث فاذا اقر بقبضه منه فقد اقر بقبض  
ما كان له امانة عنده لان المال في يد الوكيل امانة تام وقدم ذكر في جامع القصولين  
صورة المسئلة الاولى من المسائل الثلاث فقال صورتهما أو دع اياه أنه درهم في مرض الاب  
أو صحته عند الشهم وفما يحضره الموت اقر باهلاكه صدق اذ لو سكت ومات ولا يدري ما صنع  
كانت في ماله فاذا اقر بالثلاثة فالولى اه وقوله عند الشهم ودقسه بدبه تكون الوديعة معروفة  
بغير اقراره واهذا قد في الاشياء بقوله المعروف قد دل على انه لو اقر باهلاكه ودبوعه لوارثه ولا  
يشك على الابداع لا يقبل قوله وبه تم لم افي عبارة المصنف والشارح من التخلل حيث قال  
بخلاف اقراره له أى لوارثه بوديعة مسئلة كما فانه جائز صورته أن يقول كانت عندي ودبوعه  
لهذا الوارث فاستدل بكتما جوهر اه فانه كان عليه ان يقول بخلاف اقراره له بامانة ثم لا لا  
وديعة مة مروفة فانه جائز فاغنم ذلك (قوله كما بسطه في الاشياء الخ) أقول وقد مضى ما مضى  
علماء عصره وأفتوا بعدم الصحة كما علمت وقد كتب العلامة الجوى في حاشية الاشياء في الرد  
على عبارتهما فقال كل ما في المصنف أى صاحب الانبأه لا يشك به مع تصريحهم  
بان اقراره بعين في يده لوارثه لا يصح ولا شأن الامانة التي بيد البنت ملكها فمظاهر باليد  
فاذا قالت هي ملك أبي لاحق في فمافى يكون اقراره بالبايع للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه  
شئ أو لاحق لي عليه أو ليس لي عليه شئ ونحوه من صور التي لم يملك الثاني في نفسه بالاصل  
فكيف يستدل به على مدعاه ويحجه له صريحافيه وذكر الشيخ صالح في حاشيته على  
الاشياء بمقتضى صاحبها في هذه المسئلة ما نصه أقول ما ذكره المصنف هنا لا يخرج من كونه  
اقرار للوارث بالعين وهو غير صحيح وبه أفتى شيخ الاسلام أصعب الدين وليس هذا داخلا تحت  
صور التي التي ذكرها متدليا وقال أخو المؤلف الشيخ عمر بن نجيم لا يخفى ما في اقراره

بالدين ولم يبعده ذلك بثقلها وقول صاحب البحر ولا يشافيه الخ (أقول) بل يفهم منه عدم  
 الصحة بالاولى وذلك لانه اذا لم يصح فيما فيه الاصل برائة الذمة فكيف يصح فيما فيه المالك  
 مشاهد ظاهر بالدين لم كانت في الامتعة يد الاب هي المشاهدة لا يد البنت فلا كلام في الصحة  
 فالحق ما افتى به ابن عبد المال ويدل ايضا الصحة ما قلنا ما في شرح القدوري المسمى بجمع الرواية  
 من قوله قال في حاشية الهداية قوله واقرار المريض لو ارثه لا يصح الا ان يصدق به بقية الورثة  
 هذا الشارة الى ان اقرار المريض لو ارثه اذا كان هنالك وارث آخر غير المقر له انما لا يصح لاعداء  
 المحلقة بل لحق بقية الورثة فاذا لم يكن له وارث غير المقر له صح اقراره على ما ذكر في الديات اذا  
 ماتت المرأة وترك زوجا وعبدان لامل لها غيرها ما فاقرت ان هذا العبد بعينه ودية الزوجها  
 عندها ثم ماتت فذلك جائز ويكون العبد للزوج بالاقرار بالوديعة والعبد الاخر ميراث نصفه  
 للزوج ونصفه لبيت المال اه فهذا صريح في انه اذا كان هنالك وارث غير الزوج وغير بيت  
 المال لا يصح اقرارها بالعبد للزوج وأي فرق بين قول البنت هذه الامتعة التي يمدى أو في يتي  
 ملك أبي لاحق في فيها وبين قول الزوجة هذا العبد ملك زوجي فان كان زيادة لاحق في فيها فهذا  
 نفي ختم المشاهد بالدين ظاهر ابدانها للاب وبه لا يخرج عن كونه اقرارا للوارث بعين في يده  
 فتأمل اه ماذ كره الشيخ خير الدين الرمي رحمه الله تعالى فالجيب من الشارح مع قول شيخه  
 الخبير الرمي في حاشيته على الاشياء ايضا ان كل ما أتى به من الشواهد لا يشهد له مع نصريحهم  
 بان اقرار المريض بعين في يده لو ارثه لا يصح ولا شك ان الامتعة التي بيد البنت وملكها انما اظهر  
 باليد اذا قالت هي ملك أبي لاحق في فيها اقرارا بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن في علمه شيء  
 أو لاحق في علمه أو ليس في علمه شيء ونحوه من صور التي نفسك الثاني في بالاصل فكيف  
 يستدل به على مدعاه ويجعله صريحا فيه ثم قال وقد خالفه في ذلك علماء عصره وصروا وتوا  
 بعدم الصحة ومنهم والشيخنا الشيخ أمين الدين بن عبد المال وبعد هذا البحث والتحري رأيت  
 شيخ شيخنا شيخ الاسلام الشيخ علي المقدسي رد على المراف أي صاحب الاشياء كلامه وكذلك  
 الشيخ محمد الغزالي على هامش نسخة الاشياء والنظام فرفقة تظهر الحق واقض الله الجد والمنة  
 اه كلام الخبير الرمي ايضا وتبعه السيد الجوى في حاشية الاشياء وكذلك رد عليه العلامة  
 جوى زاده كآرآيته منقولة عنه في هامش نسختي الاشياء ورد عليه ايضا العلامة الميرى وقال  
 بعدم كلام وعليه فلا يصح الاستدلال لمقت ولانقاض ما افتى به من صحة الانفراد للوارث  
 بالعرض في مرض الموت الواقع في زمانه سالان الخاص والعام يعلمون ان المقدم المالك لجميع  
 ما حوته داره لاحق فيه للمقر له بوجه من الوجوه وانما قصد من باقي الورثة فاي تهمته بعدم  
 هذه التهمة باعاد الله اه وكذا رد عليه الشيخ احمه في الحائث مفتي دمشق الشام سابقا  
 حيث سئل فين أقر في مرضه ان لاحق له في الامتعة المعلومه مع بنته ومالكه في ظاهر فاجاب  
 بان الاقرار باطل على ما اعتقه الحقون ولو صدر بالنتي خلافا للاشياء وقد انكره واعلمه  
 اه وكذا رد عليه شيخنا السانحاني وغيره والحاصل كآرآيته منقولة عن العلامة جوى زاده  
 ان الامتعة ان كانت في يد البنت فهو اقرارا بالعين للوارث بلا شك وان لم تكن في يدها فهو  
 صحيح وبه يشعر كلام الخبير الرمي المتقدم وصريح به أيضا في حاشيته على المنع واطال في الرد



الوارث لا يجوز سواه كان عليه دين أو لا ولأنه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات جاز  
 اقراره في القضاء اه وفي البرازية مزيلا إلى حيل الخصاف قالت فيه ما ليس لي على زوجي مهر  
 وقال فيه لم يكن لي على فلان شيء بعد أنا خلافا للشافعي اه وفيما قبله وإبراه الوارث لا يجوز  
 فيه قال فيه لم يكن لي عليه شيء ليس لورثته ان يدعوا عليه شيء في القضاء وفي العبادة لا يجوز هذا  
 الاقرار وفي الحامع أقر الابن فيه انه ليس له على والده شيء من تركته أمه صحيح بخلاف مالو أبراه  
 أو وهبه وكذا الوارث بقبض ماله منه اه وبهذا علم صحة ما أفتي به مولانا صاحب الجبر فيما  
 لو أقرت البنت في مرض موتها بان الامتعة الفلانية ملك أبيها لا حق لها فيه انه يصح ولا نصح  
 دعوى زوجها فيها مستند إلى ما ذكرناه وقد خافه في ذلك شيخنا أمين الدين بن عبد العال  
 المصري وأفتي بعدم الصحة مستند إلى عامة ما في المعبر من أن الاقرار للوارث لا يصح وكثير  
 من النقول الصحة يشهد بصحة هذا أي افتنا صاحب الجبر وليس هذا من قبيل الاقرار  
 لوارث كما لا يخفى قال مولانا صاحب الجبر ولا ينافيه ما في البرازية معز بالذخيرة قولوا فيه  
 لا مهر لي عليه أو لا شيء لي عليه أو لم يكن لي عليه مهر قبل يصح وقبل لا يصح والصحيح انه لا يصح  
 اه لان هنا في خصوص المهر اظهروا أنه عليه غالب أو كلامنا في غير المهر ولا ينافيه أيضا ما ذكره  
 في البرازية أيضا به مدعى عليه ما لا يوجبنا ودفعه فالحال مع الطالب على شيء يسيرا  
 وأقر الطالب في الله لانية أنه لم يكن له على المدعى عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات  
 ليس لورثته ان يدعوا على المدعى عليه بشيء وان برهنوا على أنه كان اورثنا عليه أموالا لكنه  
 قصد بهذا الاقرار حرمانا لا نسمع وان كان المدعى عليه وارث المدعى ويرى ما ذكرنا فيه من  
 بنية الورثة على ان أبانا قصد حرمانا بهذا الاقرار وكان عليه اه والنسمع اه لم يكن متهما  
 في الدعوى عليه والصالح معه على يسير الكلام عند عدم قرينة على التهمة والله تعالى أعلم اه  
 ما ذكر في المغر أقره على ذلك الشارح كما ترى قال محشيه الفاضل الشيرازي قوله وبه هذا  
 علم صحة ما أفتي به مولانا صاحب الجبر الخ أقول لا شاهد له على ذلك مما تقدم وحيث كانت  
 الامتعة في يد البنت المقر لا يصح اقرارها به الا به دليل عليه ما صرح به الزبلي وغيره من  
 أنه لو أقر به من فيده لا يحل لا يصح في حق غيرها الصحة وإذا لم يصح في حق غيرها الصحة لا يصح في  
 حق بقية الورثة لا شرا كهذا في الحكم لشعور العلل وهي اتهمه لها وما قدمه من قوله بخلاف  
 اقراره بان هذا المعبر عنه لان فنه كالدين فاذا كان كالدين فكيف يصح الاقرار به لوارث  
 اما عدم شهادة حاتق له فيبانه أن قوله ليس لي على فلان أو لم يكن لي عليه دين مطابق لما هو  
 الاصل من خلوته عنه من دينه فلم يكن من باب الاقرار له فصار كاعترافه بهين في يد زبناها  
 الزيد فانتفت التهمة ومثله ليس له على والده شيء من تركته أمه وليس لي على زوجي مهر على  
 القول المرجوح وقد علمت ان لا يصح انه لا يصح بخلاف الامتعة التي يدينها فانه اقرار  
 به للوارث بلا شك لان أقصى ما يستدل به على انك لا يدينه فقد أقرت بما هو ملكها اظهرا  
 لوارثها فاني يصح واني تنتفي التهمة وقوله وكثير من النقول الصحة تشبه بصحة هذا  
 وليس هذا من باب الاقرار لوارث غيره صحيح لاننا لم نجد في النقول الصحة ولا الضميمة  
 ما يشهد بصحة ووجدنا القول بصحة بان الاقرار بالعين التي في يد المقر كالاقرار

في مرضه لاجنبى دين أو عين مضمونة أو أمانة قال ضار به أو ودبعة أو غصب يقدم دين  
 الصحة ولا يصح إقراره في حق غرماء الصحة فإن فضل شيء من التركة يصرف الى غرماء المرض  
 اتقاني وانما قدم عليه لان المريض محجور عن الإقرار بالدين ما لم يفرغ عن دين الصحة فالدين  
 الثابت باقرار المحجور لا يزاحم الدين الثابت بالاجور كبدما ذون آخر بدين به دمجور فالثاني  
 لا يزاحم الاول حوى وفيه وانما ان حق غرماء الصحة تعلق بحال المرض مرض الموت في اول  
 مرضه لانه محجور قضاءه من مال آخر فالأقرار به صادف حق غرماء الصحة فكان محجورا  
 عليه ومدفوعا به (قوله ولو الاقرب به ودبعة) أو لم يتحقق ما يكملها في مرضه والا كانت وصية  
 (قوله وعند الشافعي الكل سواء) لا زاحم لانه فيه لانه صادف عن عقد والذمة قابلة  
 للمنفق في الحالين وانما ان المرض محجور عن الإقرار بالدين ما لم يفرغ عن دين الصحة فالدين  
 الثابت باقرار المحجور لا يزاحم الدين الثابت بالاجور كبدما ذون آخر بالدين به دمجور فالثاني  
 لا يزاحم الاول دور والحاصل ان الدين الثابت قبل الجور لا يزاحم الدين الثابت بعده وانما يمكن ما لو علم  
 منه سبب بلاقراره لم يطق بالثابت قبل الجور فيؤخر عنه ما للثابت بعد الإقرار ثم الدين الثابت  
 بالسبب نوعان نوع لوقبض صاحب من المرض ذلك لا يشترك فيه صاحب دين الصحة  
 كالقرض والمبيع فيه ونوع يشارك فيه معه كقرضه المرأة أو أجره قبضه التاجر كما في غاية  
 البيان وأجره كمنه وما كله وماله ومن أدبته وأجره طبيبه من النوع الاول لوقبض  
 لا يشتركها الغرماء المهر من النوع الثاني ولم يعد من التبرعات لان النكاح من الموانع  
 الأصلية كما مروى (قوله كنكاح مشاهد) أي لانه ودونما جعل النكاح من جملة  
 ما يجب تقديمه لانه من الموانع الأصلية كما مروى ان كانت رابعة اشيع فان لان النكاح في أصل  
 الوضع من مصالح العيشة والأصل الوضع لا سال لان الحال بما لا يتوقف عليها كافي المنع  
 (قوله اما الزيادة فباطلة) أي ما لم تجزها الورثة لانها وصية لأوجه الورثة فانهم (قوله ويصح  
 مشاهد) انما يكون مشاهد بالبيعة على ما تقدم (قوله والمرضى) بخلاف الصحيح كافي حبس  
 العناية (قوله ليس له) أي للمريض ومفاده ان تخصيص الصحيح صحيح كافي حبس التبرع  
 المتلقى (قوله دين بعض الغرماء) ولو غرماء صحة تعلق حق كل الغرماء بما في يده والتقديم  
 بالمريض يقدم ان الجور غير المحجور لا يمنع من ذلك قال في الدرر ولم يجز تخصيص غريم قضاء دينه  
 وهذا ظاهر في أنه لو أدام شاركه الغرماء الآخر بخلاف قوله وليس له الخ فإنه محتمل ويدل على  
 ذلك قول الشارح فلا يسلمهما (قوله فلا يسلم) بفتح الهمزة من السلامة (قوله لا يسلم) بل  
 يشاركهما غرماء الصحة لان ما حصل له من النكاح وسكنى الدار لا يصلح لتعلق حقهم به معين  
 التركة فكان تخصيصهما باطلا لائق الغرماء بخلاف ما بعده من المستثنين لانه حصل في يده  
 مثل ما تقدم وحق الغرماء تعلق به في التركة لا بالصوره فاذا حصل له مثل لا يعدل في شأنا كافي  
 الكفاية وهذا في الاجرة المستوفية للمنفعة أما اذا كانت الاجرة مشروطة بالتجديد وامتنع  
 من تسليم العين المؤجرة حتى يقبض الاجرة فهي كمنه عن المبيع لا تبة الذي امتنع من  
 تسليمه حتى يقبض منه (قوله الا في مستثنين الخ) وذلك لان المريض انما منع من قضاء دين  
 بعض الغرماء ما ساقط من اقاط حتى الباقي فاذا حصل للغرماء مثل ما ساقط ولم يسقط من

(ولو المقر به ودبعة)  
 وعند الشافعي الكل سواء  
 (والسبب المعروف) ما  
 ليس يتبع (كنكاح مشاهد)  
 ان جهر النكاح فباطلة  
 وان جاز النكاح عناية (ويصح  
 مشاهد وانلاف كذلك)  
 أي مشاهد (و) المرضى  
 (ليس له ان يقضى دين  
 بعض الغرماء دون بعض  
 ولو كان ذلك اعطاه)  
 وابقاه اجرة فلا يسلمهما  
 (الا في مستثنين) اذا قضى  
 ما استقرض في مرضه  
 أو قد تمكن ما اشترى فيه

فيمكن حل ما ذكر على الوصية حيث كان المقرض كرا الوصية فلا يشترط التسليم والاحل على  
 الهبة واشترط التسليم كما علمت وهذا كله ايضا حيث اضاف ما قر به الى نفسه كقول له ادري  
 أو عدي اقلان بخلاف قوله هذه الدار أو العبد اقلان ولم يكن معلوما للناس بأنه ملك المقرضاته  
 حيث لا يمكن حمله على القليل بطريق الهبة أو الوصية لانه يكون مجرد اقرار وهو اخبار  
 لا تأمل كافي المتون والشروح وما نقل عن التتمة محمول على انه انشاء تأمل ابتداء ولذا قد  
 نفذت بكونه من الثلث الا ان يقال ان اقرار هذا الابن كان اخبارا في حال صحته ولكنه لما دخل  
 العبد في ملكه وهو مريض ولزمه تسليمه الى المقرض في تلك الحالة اعتبر تبرعا على المرض فتقدم  
 بالثالث وما نقل عن العادة في المردية الاقرار بالابرا من العين يعني انه اذا اقر المريض انه  
 ابرأ وارثه عن دين عليه لا يصح حكاية بان يستد البراء الى حل الصحة ولا ابتداء بان يقصد  
 ابراءه الا ان اموالا لا يجزي اذا حكى انه ابرأه في الصحة يجوز من كل المال واذا ابتداء ابراءه  
 الا ان لا على سيدل الحكاية فن الثلث لانه تبرع وما نقل عن جامع الفصولين من انه لم يجز نصرح  
 في الجوهرة انه أي من كل المال وانما يجوز من الثلث وعليه فلا فرق في اقرار ابراء الاجنبي  
 بين كونه حكاية أو ابتداء حيث يتقدم من الثلث بخلاف الاقرار ببعض الدين منه فانه من  
 الكل كما مر اه ملخصا من التتبع اسيدى الوالدرج الله تعالى (أقول) ولكن في قوله في صدور  
 العبارة وان اقر لوارث فهو باطل فيه انه نظرا لان الباطل لا تلحقه الاجازة في تعيين أن يقال انه  
 موقوف لا باطل تأمل وفي الجملة من المادة ١٦٠١ الاقرار لاجنبي صحيح من جميع المال  
 في مرض الموت اذ لم يكن عليه دين الصحة ولم يعلم أن المقرض له بدين حكاية أو اقرار أو اشترا من  
 مدة قريبة وأما اذ علم المريض كان ملكه بسبب عماذ كرو كان قريب عهد في ملكه فيكون  
 من الثلث سواء حمل على الوصية ان كان في هذا كرا الوصية والا فلا في الهبة اذا كان معلوما  
 ذلك عند كثير من الناس (قوله في معنيته) وهو معين المقتضى للمصنف (قوله وأخر الارث  
 عنه) لان قضاء الدين من الحوائج الاصلية لان فيه تضر ببغضه ورفع الحائل بينه وبين  
 الجنية كما قد مضى في حق الورثة (قوله دين الصحة مطلقا) سواء علم بسبب معروف  
 أو باقراره وسواء كان لوارث أم لا بعين أم بدين ط وقوله ودين يستد اخبر به جلة قدم  
 ويصح جرده والاولى قول الشارح في الفرائض ويقدم دين الصحة على دين المرض ان جهل  
 سببه والا فمات (قوله وما لزمه في مرضه بسبب معروف) وانما ادوى ما قبله لانه لما علم  
 سببه انتفى التهمة عن الاقرار متى قال في الميسر اذا استقرض ما لا في مرضه وعين  
 الشهود دفع المقرض المال الى الميسر قرض واشترى شيئا بانف درهم وعين الشهود قبض  
 البيع او تزوج امرأته بمثلها او استأجر شيئا بما ينسب الشهود فان هذه الديون تكون  
 مساوية لديون الصحة وذلك لانها وجبت بسبب ما معلوم لا مردها ولا ينافي بالقرض والشرام  
 يقرن على غير ما الصحة شيئا لانها يند في التركة مع دار الدين الذي تعاقبها ومقتضى لم ينعرض  
 لحقوقه بما لا يبطال نفسه مطلقا اه جاي وفي التمهيل الشافعي نظرا لاحتمال استملاك  
 ما اقترضه أو ما اشتراه ط (قوله أو بعناية قاض) هذا بناء على ان القاضى يفتق بعهده وهو  
 مرجوح كما مر مرارا (قوله قدم على ما قر به في مرضه مائة) حتى لو اقر من عليه دين في صحته

في معنيته فليحفظ (وأخر  
 الارث عنه ودين الصحة)  
 مطلقا (وما لزمه في مرضه  
 بسبب معروف) بيينة او  
 بعناية قاض (قدم على ما  
 اقر به في مرضه مائة)

حكاية من جميع المال وابتهدا من ثلث المال اه قلت وهو مخالف لما أطاعه المشايخ  
 فيحتاج الى التوفيق وينبغي أن يوفق يتم ما بان يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة  
 اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تعليق بان يعلم بوجه من الوجوه ان ذلك الذي اقرب به لثبوتها وانما  
 قصد اخر اجبه في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك اظهار على المقولة وكما يقع لـ بعض ان  
 يتصدق على فقير الخ وأما المصالح كما هي في حتمية الاقرار به هذا الفرق أجاب العلامة  
 المتقدم وتلقه عن السيد المحوى كانه الرمي في حاشية جامع الفصولين (أقول) وبما يشهد  
 الصحة ما ذكر من الفرق ما صرح به صاحب الفقيه اقر الصحح بعينه في بداية ما قبله ان ثبوت  
 الاب والابن مريض فانه بعينه يخرج العبد من ثلث المال لان اقراره متمددين أن يموت  
 الابن أو لا فيبطل أو الابن أو لا فيبطل فصار كالاقرار بالابتداء في المرض قال استنادا في هذا  
 كالتصحيح ان المريض اذا اقر به في يده للاجنبي فانما يصح اقراره من جميع المال اذ لم يكن  
 عليك اياه في حال مرضه ولو ما حتى أمكن جعل اقراره اظهارا أي سلق المقولة لا تعليقاً فما اذا  
 علم فاسلك في حال مرضه فان اقر به لا يصح الا من ثلث المال فالوجه الله تعالى وانه حسن من  
 حيث المعنى اه قلت وانما قيد حسنه بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية مخالف  
 لما أطلقوه في مختصرات الجامع الكبير فكان اقرار المار بمرض غيره وان يصح ما أطلقوا ان  
 أحاط بماله والله سبحانه أعلم معين المعنى وتلقه شيخ مشايخنا منسلا على ثم قال بعينه كلام طويل  
 فالذي تجوز من المتون والشروح ان اقرار المار بمرض لاجنبي صحيح وان أحاط بجميع ماله ونزل  
 الدين والعين والتون لا تنفي غالباً الا على ظاهر الرواية وفي البحر من باب قضاء الفوائت متى  
 اختلف الترجيح ويحاطق ما في المتون اه وقد علمت ان التمهيد لمخالف لما أطلقوا وان  
 حسنه من حيث المعنى لا الرواية اه فتعلمت ان ما نقله الشارح عن المصنف لم يرضه المصنف  
 (أقول) حاصل هذا الكلام ان اقرار المار بمرض لاجنبي صحيح وان أحاط بكل ماله لكنه مشروط  
 بما اذا لم يعلم انه ابتداء عليك في المرض كما اذا علم ان ما أقر به انما دخل في ملكه في مرضه كما اذا اقر  
 في مرضه بونه بشئ لاجنبي لم يعلم عليك في مرضه ولم يكن عليه دين الصحة فان اقراره بانه ملك  
 فإن الاجنبي دليل على أنه ابتداء عليك كما يقع كثيراً في زماننا ان المريض يقر بالشئ الغير  
 اضرار الوارثه فاذا علم ذلك فتمد ذلك ماله وهو في قول الفصول العادية وابتداء من ثلث  
 ماله لكن أنت خبير بان المعتد ان الاقرار اخبار لا تعليق وان المقولة بشئ اذا لم يدفعه للمقر برضاء  
 لا يحل له أخذه ديانة الا اذا كان قد مد ذلك بصريح أو شبهة وان كان يحكم له بانه ملك بناء  
 على ظاهر الامر وان المقر صادق في اقراره فمن هذا اذا علمنا أن هذا المقر كاذب في اقراره وانه  
 قصد به ابتداء عليك فبالنظر الى الديانة لا عليك المقولة شيئا منه وبالنظر الى القضاء في ظاهر الشرع  
 يحكم له بكل ماله فلا وجه لقصص فاذ من الثالث لان حيث صدقناه في اقراره في ظاهر الشرع  
 لزم فاذ من كل ماله وان أحاط به فلذا أطلق أصحاب المتون والشروح نقض الاقرار للاجنبي من  
 كل المال فامس فيما ذكر في الفتية نفي من الحسن لاس حيث المعنى ولان من حيث الرواية ولا  
 يكون فيه تأييد لما ذكره من الفرق الا ان يحتمل الاقرار الزبور على الهبة وهي في المرض  
 وصية لكنه يشترط فيه التسليم والاحمال انه متى اضاف المقربة الى ملكه كان هبة فعلى هذا

الاجماعية من به بعض مرض يشبهه في كثير من الاوقات يخرج الى السوق ويقضي  
 ماله لا يكون به مرضا مرض الموت وتعتبر عنه من كل ماله واذا باع لوارثه أو وهبه  
 لا يتوقف على اجازة باقي الورثة اهـ وتعلم الكلام على ذلك مضافا في الحائز المذکورين  
 (قوله اقراره بدين لاجنبي) المراد بالاجنبي من لم يكن وارثا وان كان ابن ابنته (قوله نافذ من  
 كل ماله) لكن يحذف الغريم كما مر في باب التحكيم ومثله في قضاء الاشياء (قوله بائرا عررضي  
 الله تعالى عنه) وهو ما روي عنه انه قال اذا اقر المرء بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته  
 والاخرى مثله كالمرء لا من المقتدرات فلا يترك بالقياس فيحمل على انه سمع من النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم ولا نفي لان قضاء الدين من الموانع الأصلية لان قيمه تضر بغير ذمته ورفع الخصال بينه  
 وبين الجنة فقدم على حق الغرماء كسائر حوائجها لان شرط تعاقب حقه ثم الفراغ من حقه  
 ولهذا يقدم كفته عليهم والقياس أن لا ينفذ الا من الثالث لان الشرع قصر تصرفه على الثالث  
 وعاقب حق الورثة بالثاني فنفذ كما اقراره كذا في الزاوي وقية ولا نه لولم يقبل اقراره لامتنع  
 الناس عن معاملة حدرا من نواياهم فنفذ عليهم طريق التجارة أو المداينة اهـ وفي  
 بعض النسخ بآثار ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما هو في الموافقة لما في الاتفاقى عن الميسر (أقول)  
 وفي البخارى في كتاب الوصايا ما نصه ويذكر ان شريحاً وعمر بن عبد العزيز وطاوساً وعطاء بن  
 اذينة أجازوا اقرار المرء بدين اهـ قل هو مراد الشارع بآثار عمر بن عبد العزيز (قوله)  
 ولو بعين فذلك (قوله) قال العلامة الرملى في حاشيته على المخ قوله اقراره بدين ايس احقر ان اعن  
 العيين لان اقراره لم يصب صحیح قال في مجمع النشأوى اذا اقر المرء بدين لاجنبي بجميع ماله صح  
 ولو اقر بغير الوارث بالدين يصح ولو اخط بجميع ماله به ناخذ وقع المرء بدين ايس عليه  
 دين اذا اقر بجميع ماله صح اقراره ولا يتوقف على اجازة الورثة ولو كان غلبا لا ينفذ الا بقدر  
 الثالث عند عدم الاجازة وقد ذكر الزاوي لو كان عليه دين لا يصح اقراره بدين ولا بعين في يده  
 لاخرى حق غرماء العصاة والمرضى باسباب معلومة اهـ (قوله الا اذا علم غلك) أى بقوله ملك  
 اهنا في زمن مرضه (قوله فبقيت بالثالث) أى فيكون اقراره لغلبا كماله والتعليل في المرض وصية  
 وهو معنى ما أفاده الحوى ان اقراره بالعين للاجنبي صحيح ان كان اقراره حكاية وان كان  
 بطريق الابتداء يصح من الثالث كما في فصول العمادى وقد مثل العلامة المقدسى عن المراد  
 بالحكاية والابتداء فأجاب بان المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة  
 ابتداء تملك بان يهوى من الوجوه ان ذلك لا يقر به ملكه وانما قصد اخراجه في صورة  
 الاقرار حتى لا يكون في ذلك منع ظاهر على المقر كما يقع ان الانسان يريد ان يتصدق على فقير  
 وليكنه يعرض عنه بين الناس واذا اخلابه تصدق عليه كي لا يحد على ذلك من الورثة فيحصل  
 منهم ايداف في الجلة توجه ما أوالى الحكاية نهى على حقيقة الاقرار اهـ وقول المقدسى بان يعلم  
 الخ بقية ما اطلاق ان التقييد من المؤلف بقوله في مرضه اتفاق ط قال اذا اقر الرجل في  
 مرضه بدين لغير وارث فانه يجوز ان اخط ذلك بما له وان اقر لوارث فهو باطل الا ان يصدق على فقير  
 الورثة اهـ وهكذا في عامة المعتمدة المتبعة من مختصرات الجامع الكبير وغيرهالكن في  
 النصول العمادية ان اقرار المرء بدين لوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء اقراره للاجنبي يجوز

(اقراره بدين لاجنبي نافذ  
 من كل ماله) بائرا عررضي  
 فذلك لا اذا علم غلبا  
 اهنا في مرضه فبقيت بالثالث  
 ذكر المصنف

قال شارحها عبد البر - مثله البيت من التهمة وغيره ما قال المتر له بالدين اذا قرآن الدين لفلان  
وصدقه فلان صح فحق القبض الاول دون الثاني لكن مع هذا الوادى الى الثاني برى وجعل  
الاول كوكيل والثاني كوكيل اه وظاهره انه يكون لفلان مجرد التصديق وان لم يقل اسمي  
عارية ولم يسلط المقر له على قبضه فكان هذا التصديق منه الملك المقر له وكان المقر كالكيل عن  
المقر له وان جعل ما في الحواشي على ان المقر له كان ساكنا ومثله البيت فها اذا وجد منه تصديق  
حصل التوافق وزال التناقض والاضطراب والله تعالى اعلم بالصواب واستغفر الله العظيم

\* (باب اقرار المريض) \*

وجه تأخير ظاهر لانه عارض وافراده في باب على - مدة لا تخصه باحكام على - مدة ولا في  
بعضها اختلافا قال في نور العين ومن الامور المعترضة على الالهية المرض وهو لا ينافي اهلية  
وجوب الحكم فمقتله تعالى اوله بعد ولا لالهية العبارة حتى صح - كساح المريض وطلعه وسائر  
ما يتعلق باله ابرة ولكن المرض لما كان سبب الموت والموت يحجز خاص كان المرض من اسباب  
المحجز فشرعت العبادات على المريض بقدر القدرة ولما كان الموت له خلافة الوارث  
والغرماء في المال كان المرض من اسباب يتعلق حتى الوارث والغريم بحاله فيكون المرض من  
اسباب المحجز على المريض بقدر ما يتعلق به صيانة للعقبن اذا اتصل بالمرض بالوفاة مستند الى  
اول المرض حتى لا يوثق المرض فيما يتعلق به - حتى غريم ووارث كساح - بهر المتل - حيث  
يصح منه لانه من الحوائج الالهية وحقهم يتعلق فيما فضل عنهم افيصح في الحال كل تصرف  
يحتمل القسح كهبه ويبيع بمحاباه ثم يفتقض ان احتج اليه وما لا يحتمل النقض جعل كعلق  
بالوفاة كاعتاق اذا وقع على - حتى غريم ووارث بخلاف اعتاق الراهن حيث ينفذ فلان حتى  
المرتمن في ملك البدون الرقبة اه (قوله يعني مرض الموت) اشار به الى ان الله هدانا  
كانت التحتمل الاستغراق وغيره فسرهما يعني وكان المقام اى (قوله مرضي طلاق المريض)  
وهو قوله من غالب حاله الهلاك بمرض او غيره بان اخذناه مرض يحجزه عن اقامه مصالحه خارج  
البيت او بارز رجلا او قدم ليعتقل من قصاص او جرم او بقي على لوح من السفينة او افتقر -  
سبيع وبقي فيه ولا يصبح تبرعه الامن الثلث اه ومنه لو قدمه ظالم ليعتله ومنه لو تلاطمت  
الامواج وخيف الفرق فهو كالريض اى ومات من ذلك كما قدمه تمة واوصه سيدى الوالد  
رحمه الله تعالى فراجعه (قوله وسيجي في الوصايا) حيث قال الواؤف غنالك قبل مرض  
الموت ان لا يخرج لحوائج نفسه وعليه اعقد في التجريد برأية واختاره ما كان الغالب  
منه الموت وان لم يكن صاحب فرائض قهستاني عن هبة الذخيرة اه واختاره صاحب  
الهدياية في التجنيس لكن في المهرج وسئل صاحب المنظومة عن حد مرض الموت فقال  
كثرت فيه اقوال المشايخ واعتمادنا في ذلك على قول الفضلي وهو ان لا يقدر ان يذهب في حوائج  
نفسه خارج الدار والمرأة مطالبة اذا دخل الدار بعد السطح ونحوه اه وهذا الذي جرى  
عليه في باب طلاق المريض وصحبه الزيلعي (أقول) والظاهر انه مقيد بغير الامراض المزمنة  
التي طالت ولم يخف منها الموت كالفالج ونحوه وان صيرته ذات فرائض ومنعته عن الذهاب  
في حوائجه فلا يخالف ما جرى عليه أصحاب المتبرن والشيرازي هنا تأمل قال في

(باب اقرار المريض) \*  
يعني مرض الموت وحده  
مرض طلاق المريض  
وسيجي في الوصايا



قال أخذت منه وهو كان عنده عارية أو أجرة أو ودعة قالوا لا يشبهه إلا بفتح فصار كما  
لوسكت عن دعوى الثلاثة ولو قال فلان ساكن في هذه الدار قالوا لا ساكن انتم له ولو قال  
زرع هذه الأرض أو بقي هذه الدار أو غرس الكرّم وهو يبيد الماتر أو سخط التميمص ولم يقل  
قبضته منه فقال بل ما لي قالوا للماتر والقرار بالساكني اقرار باليد ولو قال هذا اللبن أو الحنظل  
من بقرته أو الصوف من غنمه أو التمر من نخله أو العسل من نخله وطالبه أمر بالرفع اليه وفي  
الخطابية ولدت أمة في يده وقال الأمة أنسلان والولدي فكيف قال لأن اقرار بالجار به لا يكون  
اقرار بالولد بخلاف لاف البشاء ونحوه وكذلك امر الحيوان والثمار المحرقة في الانحصار بمنزلة  
ولها الجارية ولو قال اصدوق في مئة متاع في يده اصدوق فلان والماتع أي أو هذه الدار اقلان  
وما فيها من الماتع قالوا له متدعي (قوله بخلاف الوديعه) ومنها الماتر ضمان لان اليد  
فيها مائة قصور فيكون اقرار بهما اقرار باليد كما في المنخ (قوله وعلى الماتر ألف مثله للثاني)  
لأن اقراره صحيح للادول وقوله لا بل وديعه فلان انما هو رجوع فلا يقبل قوله في حق  
الاول ويجب عليه ضمان مثله للثاني لأنه أقبله لها وقد أنفذها عليه بأقراره بالادول فيضمن  
له منخ وسباني قبيل الصلح الموقوف قال أوصي أبي بنات ماله اقلان بل لقلان (قوله بخلاف هي  
لقلان المنخ) فلم يكن مقرا بسبب الضمان بخلاف الاول فإنه حيث أقربانه وديعه لقلان الآخر  
يكون ضامنا حيث أقربهم للادول اصدقه اقراره بالادول فكانت له الاول ولا يمكن تسليمها  
لثاني بخلاف ما إذا باع الوديعه ولم يسألهما المشتري لا يكون ضامنا بمجرد البيع حيث يمكنه  
دفعه لهما هذا ما ظهر فتأمل وأيضا أنه أقربهم للادول ثم رجوع وشهد بهم للثاني فرجوعه لا يصح  
وشهادته لا تقبل منخ (نزع) ثم أقربا لغيره واستثنى كاه على ألف درهم ومائة دينار  
الادرهما فان كان المقر له في المائتين واحد ابصر في المال الثاني وان لم يكن من جنسه قياسا  
والى الاول اصدقه انما لو من جنسه وان كان المقر له رجلين يصرف الى الثاني مطلقا مثل اقلان  
على ألف درهم واقلان آخر على مائة دينار الادرهما هذا كله قوله ما وعلى قول محمدان كانا  
رجل يصرف الى جنسه وان لرجلين لا يصح الاستثناء أصلا نازحا في جنسه عن الهيطة (قوله  
لزمه أيضا) للثاني ألفا لأنه أقبله بشئ يقبضه الزمة بان كان دينه او قرضه أو هي يقبل حقوقا شتى  
كالدين والقرض ونحوهما (قوله وعليه لثالثه مناهلها) ما تقدم في الوديعه (قوله ولو كان المقر له  
واحدا) وقد زاد في أحد الاقرايين قدرا أو وصفا (قوله يلزمه) كقره ما قدر أو افضلها ما  
وصفا أي سواء كان ما بعدل هو الأفضل أو ما قبلها أو سواء كان الفضل في الذات أو في الصفة  
لأنه حيث أقرب بالتقدير الزائد أو الوصف الفاضل لا يصح الرجوع عنه أو أخذ منه لأنه لم يقرب به  
أو لا فقد أقرب به ثانيا وهذا اذا كان جنسا واحدا أو لو كان جنسين كان ألف درهم لا بل دينار لزمه  
الاثنان (قوله أو عكسه) راجع الى المستثنين والقياس أن يلزمه المائتان وبه قال زفر كما اذا  
اختلف جنس المائتين قال فلان ألقب درهم بل ألف دينار فإنه يلزمه المائتان بالإجماع كما  
قدمنا والحاصل ان هذه المسئلة على وجهين أحدهما ان يكون المال متصفا والثاني ان  
يكون مختصا فان كان مختصا فإنه يلزمه أفضل المائتين سواء كان ما بعدل هو الأفضل أو ما قبلها  
وسواء كان الفضل في الذات أو في الصفة كما قدمنا فلذا قال في المبسوط اذا قرر لقلان ياف

بخلاف الوديعه (هـ) هذا  
الالف وديعه فلان لا بل  
وديعة فلان قال الف للادول  
وعلى المقر ألف (مثله  
لثاني بخلاف هي اقلان  
لا بل اقلان) بلا ذكر ايداع  
(حيث لا يجب عليه للثاني  
نق) لأنه لم يقرب باليد  
وهذا (ان كانت مبيعة وان  
كانت غيرة مبيعة لزمه أيضا  
كقوله غبت فلانا مائة  
درهم ومائة دينار وكر حنطة  
لا بل فلانا لزمه اكل واحد  
منهما كاه وان كانت بميتها  
فهى للادول وعابه للثاني  
مثلهما ولو كان المقر له واحدا  
ملزمه أكثرهما قدر  
وأفضلهما وصفا فحوله  
ألف درهم لا بل اقلان  
أو ألف درهم جيبا لا بل  
زئوف أو عكسه (ولو قال  
الدين الذي لي على فلان  
اقلان) أو الوديعه التي  
عنده فلان هي اقلان



الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يبرئه وهو الاذن والاخر يشكره فيكون القول له مع اليقين  
 وفي الثاني اضاف الفعل الى غيره وذلك يدعى بسبب الضمان وهو الغصب وهو يشكر فيكون  
 القول له منكر مع اليقين ومما يكثر وقوعه ما في القاتر خالية اعترفتي هذه الدابة فقال لاولئك  
 غصبتهم اذن لم يكن المستعير ركبها فلا ضمان والاضمن وكذا دفعتم الى عارية او اعطيتهم عارية  
 وقال ابو حنيفة ان قال اخذتم امنك عارية وجد الاخر ضمن واذا طال اخذت هذا الثوب  
 منك عارية فقال اخذته مني بها قال القول للمقر ما لم يلبسه لانه منكر المثلث فان ايسر ضمن اعترفتي  
 هذا فقال لابل ابرئك لم يضمن ان هلك بخلاف قوله غصبتك حيث يضمن ان كان استعمله اه  
 (قوله والاقتية) فيه ان فرض المسئلة في المشارية الا ان يقال كان موجودا حين الاشارة  
 ثم استعمله المقر تامل (قوله لاقراره باليد ثم بالاخذ منه) أي ثم ادعى الاستحقاق بعد فلا  
 يصدق بالبرهان (قوله وصدق من قال ابرئت فلا نفري هذه الخ) اقول صورة المسئلة  
 فحينئذ انسان فرس او ثوب فقال مخاطبا الى بذلك كنت ابرئت او اعترت نفري هذه او ثوب في هذا  
 اعمرو فرد عرو على وكذبه عرو أي قال لم استأجره ولم استعته فقال القول للمقر الذي هو ذو اليد  
 ولا يكون قوله ليد ابرئه واعترته اقرارا ليد بالمالك لقوله نفري او ثوب في تامل ذكره في الحوائج  
 التبرية (قوله قال القول للمقر استصاننا) وهو قول الامام وقالوا القول قول المأخوذ منه  
 وكذا الاعارة والاسكان لانه اقره باليد ثم ادعى الاستحقاق وله ان اليد فيما ذكره ضرورة  
 استيفاء المأخوذ عليه فلا يكون اقرارا باليد قصد ايقين فيما رواه الضرورة في حكم يد المالك  
 بخلاف الوديعة والقرض ونحوهما وان في الاجارة ونحوها اقرار يضمن جهته قال القول له في  
 كيفية تامل برئ في الوديعة فيحصل ان الوديعة باقاة الربح في بيته حتى لو قال اودعها فهو  
 في الخلاف وليس مدار الفرق على ذكر الاخذ في الوديعة ونحوها كما توهمه الزبلي لانه ذكر  
 الاخذ في الطرف الاخر في الاقرار كذا في التبيين وأنت خير بانه لم يذكر في القرض ما ذكر في  
 الوديعة فكان قاصرا وما ذكره فيما اذا لا يفتي عليه حكم الا ان يقال كتنى عاصم يذكره بعد  
 في توجيه حكم قوله قبضت منه ألقا كانت في عليه فانه يشمل القرض كما لا يخفى ونقل الزبلي  
 عن النهاية ان الخلاف اذ لم يكن المقر به معروفا للمقر والافاقول له اجماعا عزاه الى الاسرار  
 وفيه انه اذا كان معروفا فله القاضى لايه صرف ذلك الاشهاد العاقلين عنده لايه رد قوله  
 فليتأمل وان قلتم القاضى يعلم ذلك فلنا لا يقضى به الا ان ولو قال قبضت منه ألقا كانت في  
 عليه وانكر عليه أخذها لانه اقره بالمال وان أخذت بحجة وهو مضمون عليه اذا الدين يقضى  
 به له وادعى ما يبرئه والاخر يشكر بخلاف الاجارة ونحوها لما بينا ولا نأخذنا الناس  
 باقرارهم فيما ائتمنوا عنهم او الحاجة ماسة اليها فلا يبرأ اخذ به استصاننا دفعه للخرج وفي  
 القول بالحجية وعلى هذا الخلاف لو قال اودعت فلانا هذه الا ان ثم اخذتم بامنه مما به قولنا اقر  
 بسبب يوجب ضمان الرد ادعى ما يبرئه فلا يصدق في البيضة كما لو قال اخذت منك ألقا كانت  
 وديعة في عنده وكالماخوذ منه بل ما يبي وأبو حنيفة يقول الاقرار بالاجارة والاعارة  
 والايديع ولا يصح لانه اقر بما في يده وليس بحجته دعوى البراءة عن الضمان فصار الثابت  
 بالاقراء كتابت عيانا ولو عيانا له اقرارا وادعى ثم اخذت لا يلزمه الرد كذا هو ما اذا

والاقتية لاقراره باليد له  
 ثم بالاخذ منه وهو سبب  
 الضمان (وصدق من قال  
 ابرئت فلا نفري) هذه  
 (أو ثوب في هذا فركبه أو يسه)  
 أو اعترت نفري أو أسكنته يتي  
 (ورده أو خاط) فلان (نفري  
 هذا بكذا فقبضته) منه  
 وقال فلان بل ذلك لي  
 (عاقول للمقر) استصاننا  
 لان اليد في الاجارة ضرورية  
 ٣ قوله بقول الاقرار الخ  
 هكذا بالاصح ولعله ان  
 الاقرار فيصير مصحبه

وصل أم فصل) إذا اختصص الغصب والوديعة بالجباة دون الزبوف الخ ما قدمناه فلم يكن قوله زبوفاً من غير الأول كلامه بل هي بيان للزوج فصاح موصلاً ومنه صلاً دور وحاصل الفرق بينهما ما بين ما تقدم أن فية تقدم أقر بعد البيع أو القرض والعقد يتقاضى سلامة العوضين عن الغيب كما تقدم وهذا أقر بالغصب والوديعة وهو لا يتقاضى إلا سلامة وهو قاض والقول للقباض أمينا كان أو غيرهما (قوله لا ندم ادراهم مجازاً) فكان هذا من باب التخيير فلا يصح مقصوداً (قوله وصدق بينهما في غيبته أو أودعني) لأن الغصب والوديعة لا يقتضيان وصف السلامة كما تقدم (قوله مثلاً) أي أوفراً (قوله إلا أنه ينقص كذا) أي الدرهم ومنه في التخيير بلاية لكن في الغيب في قوله إلا أنه ينقص كذا أي مائة درهم وهو ظاهر (قوله أي الدراهم الخ) أي أن كل عشرة من دراهم هذا الألف وزن خمسة مثاقيل لا وزن سبعة منها (قوله مثلاً) أي قال ذلك مثلاً (قوله وإن فصل بالضرورة لا يصدق) قال الزبالي ولو كان الانقطاع بسبب انقطاع النفس أو بسبب دفع السعال فمن أبي يوسف أنه يصح إذا وصل به وعليه الفتوى لأن الإنسان يحتاج إلى أن يتكلم بجميع ذلك الكلام كثيراً ولا يستثنى في آخره ولا يمكنه أن يتكلم بجميع ذلك بنفس واحد فلهذا يجعل عدلاً ما يكون عليه من حرج وعليه الفتوى اهـ (قوله لا بوصف كالزانية) فلذا لم يصح له على ألف من غن متاع الانها زبوف فهو كالموالات وهي زبوف وحاصل الفرق بين هذا وبين ما إذا قال هي زبوف حيث لا يصدق هناك لأن الزانية وصف فلا يصح استثنائها وهذا قدر (قوله ضمن المقر) ما أقر بأخذه لأنه أقر بسبب الضمان وهو الأخذ ثم أنه ادعى ما يوجب البرائة وهو الإذن بالأخذ والآخر يشكر فاقول قوله مع غيره بخلاف ما إذا قال له المقر له بل أخذتم أقرضاً حيث يكون القول للمقر كما يأتي وكذا الوفاة أخذته عارية فقال بل بما أقول لا أخذته لانكاره البيع وهذا إذا لم يلبسه بزازية والعلة في عدم الضمان هو اتفاقهما أن الأخذ كان بالأذن سائحاً في العمل العارية محفوفة عن الوديعة لأن اللبس في العارية مباح دون الوديعة ومعلوم أن العارية تبيع التصرف كالبيع فلا يصلح اللبس هنا فإقراره في البدائع قال أعزني فوبك فذلك وقال المقر له بل غيبته فإن الهلاك بعد اللبس يعني لأن ليس ثوب الغيب سبب لوجوب الضمان في الأصل فدعوى الإذن دعوى برائة عن الضمان فلا يثبت الإجماع اهـ (قوله وهو سبب الضمان) قال صلى الله تعالى عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى ترد أي ثم بعد إقراره بالأخذ ادعى ما يوجب برأته وهو الإذن بالأخذ الآخر يشكره فكان القول له بينهما فإن نكل عنه لا يلزم أمّا لو قال له بعد قوله أخذتم أوديعة بل أخذتم أقرضاً يكون القول للمقر لأنهما تصادقا على أن الأخذ حصص بالأذن وهو لا يوجب الضمان ثم إن المال يدعى عقد القرض والمقر يشكره فالقول له ومنه له لو قال أخذتم ما بعد قوله مائة قدم فأقاده المصنف ومنه في العيق (قوله أعطيتني) قال الخليل الرمي ومنه دفعتم إلى وديعة وضوء عما يكون من فعل المقر له تأمل (قوله لانكاره الضمان) قال المصنف لأنه لم يقر بسبب الضمان بل أقر بالإعطاء وهو فعل المقر له فلا يكون مقرراً على نفسه بسبب الضمان والمقر له يدعى عليه بسبب الضمان وهو يشكر والقول قول المذكر قال في الهداية والفرق أن في الفصل الأول أقر بسبب

وصل أم فصل) وان قال  
ستة مرة أو مائة مائة  
وصل صدق وإن فصل لا  
لا ندم ادراهم مجازاً (و صدق)  
بشبهه (في غيبته) أو  
أودعني (فوا إذا جاء  
بغيب ولا مئة (و) صدق  
(في له في الت) ولو من غن  
متاع مثلاً إلا أنه ينقص  
كذا أي الدراهم وزن  
خمس لا وزن سبعة (مثلاً  
وان فصل) بالضرورة  
(لا) يصدق لصحة استثنائه  
القدر لا لوصف كالزانية  
(ولو قال لا) ثم (أخذت  
منك الفأوديعة فيها كنت)  
في يدي بلا تعدد (وقال  
الآخر بل) أخذتم أي  
(غصبت) من المقر له  
بالأخذ وهو سبب الضمان  
(وفي) قوله أنت أعطيتني  
وديعة وقال الآخر بل  
(غصبت) في (لا) يضمن  
بل القول له لانكاره  
الضمان (وفي هذا كان  
وديعة) أو قرضاً (عندك  
فأخذته) منك (فقال)  
المقر له (بل هو لي أخذته  
المقر له) لو قلنا

وانما بهتك عبدا آخر وسأته اليك والحكم فيه كالأول لان ما انتفاعي ما قر به من ان كل واحد منهما يستحق ما قر به غير انهما اختلفا في سبب الاستحقاق ولا يبالي باختلافهما ولا باختلاف السبب عند حصول المقصود واتحاد الحكم فصار كما اذا قر له بغصب الف درهم فقال المقر له هي قرض فانه يؤخر بالدفع اليه لان فاقه ما على الاستحقاق والثالث ان يقول العبد عبدى مابعتك وحكمه ان لا يلزم المقر شيء ما ذكرناه اقر له على صفة وهي سلامة العبد فلا يلزمه بدونها والاربع ان يقول المقر له لم ابعك هذا العبد وانما بهتك عبدا آخر فخبركم ان تعالفا لانهم اختلفا في المبيع اذ كل منهما مدع ومنه كذا فإذا اختلفا اتفق دعوى كل عن صاحبه فلا يقضى عليه بشئ والعبد سالم بيده انتهى ونعناه في الزيادة والردور موصفا **(قوله)** كدوله من غن خراج تشبيهه للمثلية السابقة وكذا خلافا **(قوله)** او مال قمار الا سب تاخيره عما بهد ليدل على ان على المحر والمثلية والدم وهو معطوف على غن **(قوله)** فيلزمه مطلقا عنده وعند غيره ما ان وصل صدق وان فصل لا تكفى المسئلة الاولى **(قوله)** الا اذا صدقه اى المقر له **(قوله)** او اقام اى المقر واعدة المالك من في تعين مبيع الضمير بين اقام والظهور **(قوله)** لاحفال له عند غيره اى في مذهب غيره كما اذا باع ماشا ثم قيل قبضه من باعه بمن اقل مما اشتري به فلا يادى هذه عندنا حرام او ربا وعند الثاني يجوز هذا المبيع وليس زيادة احد الغنير حراما ولا ربا وظاهره هذا التعليل انه ما اذا اتفق على ذلك لا يلزم المقر شيء **(قوله)** ولو قال على زورا أو باطلا اى هو على حال كونه زورا أو باطلا ومن جهة ذلك فهم امنه وان على الحال أو التمييز **(قوله)** لزمه ان كذبه اى في كونه زورا أو باطلا **(قوله)** هي ان يلجئك الخ قال الشارح في التذنيب آخر انصرف وان بظهوره اعدوه ما لا يربطه بلجائه اليه لخوف عدو وهو ليس بمبيع في الحقيقة بل كالهزل انتهى **(قوله)** ان كذبه اى المستعنى بالباع **(قوله)** والا لا قال في البدائع كالا يجوز بيع التلمذة ليجوز الاقرار بالتلمذة بان يقول لا تخرفنى اقر لك في العلة لانه عيال وتوافه ما على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر **(قوله)** زبوف جمع زبف وصف بالمصدر ثم جمع على مع في الامة يقال زافت الدرهم تزيف زبف زبف والمرا دية ما يرد به المال ويقبله القابلون التبرجة دون الزبوف فانه مما يرد بها التجار والسوقة أردأ من التبرجة وثقة ولم آخر البوع وقدمناه في شئ القضاء **(قوله)** ولم يذ كر السبب كفن مبيع او غصب او دبعة **(قوله)** على الاصح اى ابعاءه وقيل على الخلاف الا ترى **(قوله)** وهو زبوف مثلا اى او تبرجة **(قوله)** لم يصدق مطلقا اى عنده وقال لا يصدق ان وصل اى في قوله زبوف او تبرجة بل يلزمه الجهاد لان العلة قد تنضمها فدعوى الزبف رجوع عما قر به بخلاف ما اذا قال الانه او زن خمسة ونقد البلد وزن خمسة حيث يصح وصوله لافصوله لانه استثنى القدر ونصاره غير ابيض بشرط الوصول ولو قال على كرسنة تمن غن دارا شتر يتمنه الانه ارد بقة يقبل موصولا ومفصولا لان الرد ان نوع لا يعيب فطلق العقد لا يقتضى السلامة عنها بخلاف الجردة زبلى وقوله مطلقا اى وصل أم فصل وقال زبف يطل اقراره اذا قال المقر له هي جباد **(قوله)** صدق مطلقا لان الغاصب بغصب ما يصادق والمودع يودع ما عنده فلا يقتضى السلامة **(قوله)**

**(قوله)** من غن خراج او خنزير او مال قمار او سر او ميتة او دم فيلزمه مطلقا وان وصل لا تجر جوع الا اذا صدقه او اقام ميتة فلا يلزمه ولو قال على ألف درهم سرام أو ربا فهي لازمة مطلقا وصل أم فصل لاحفال له عند غيره ولو قال على زورا أو باطلا لزمه ان كذبه المقر له والا بان صدقه لا يلزمه والاقرار بالمبيع تلجئة هي أن يلجئك الى ان تاق امرأ باطنه على خلاف ظاهره فانه على هذا التفسير ان كذبه لزم البيع والا لا **(قوله)** على الف درهم زبوف ولم يذ كر السبب فهي كما قال على الاصح بحر **(قوله)** على الف من غن متاع او قرض وهي زبوف متاع لا يصدق مطلقا لانه رجوع ولو قال من غصب او دبعة الا أنها زبوف او تبرجة صدق مطلقا

لي يصح ذكره صدور أربعة (قوله ونخله البستان) ومنه لنخله الأرض الآن فيبنيها  
 بأصولها الآن أصوارها دخلت في الأثر اربعة صد الاتبعوا في الثانية بعد ذكر القص والنخل  
 وحلية السيف قال لا يصح الاستثناء وان كان موصولا الا ان يقيم المدعى البينة على ما ادعاه  
 لكن في الذخيرة أو في أرض أو دار لرجل دخل البناء أو انبجارت حتى لو أقام القريضة بعد ذلك  
 على ان البناء أو انبجاره لم تقبل بينته انتهى الا ان يعمل على كونه مقصولا لا موصولا كما أشار  
 لذلك في الثانية سافحنا وفي الثانية لو قال هذا البستان فلان لا النخل بغير أصوارها فانها  
 لي يصح الاستثناء بخلاف النخل بأصولها وكذلك هذه الجلبة فلان لا الباطن لان البطانة  
 تدخل في البيع تبعاف كانت كالبناء ثم قال وهو محمول على جبهة بطانته في التفاضل دون  
 الظهارة قال في الرمز وما نقل عن السير الكبير ان الامام لو قال من اصاب جبهة خزني لي فله  
 الظهارة دون البطانة حل على جبهة بطانتهما كظهارتهم انفاة فلا تتبعه انتهى بجنتين وما هنا  
 على ما دون البطانة حتى لو استوى بأصح الاستثناء اه (أقول) ومنه لنخله البستان نخله الأرض  
 لان الشجر يدخل في البستان والأرض تبعاف لا يصح استثناءه بخلاف نخله عرصة البستان  
 لان العرصة لا تتناول الشجرة كالاستناول البناء لا أصلا ولا تبعاف الا ان يستثنى بأصولها كما  
 ذكرنا (قوله وطوق الجارية) استثنى كل بانهم نصوا انه لا يدخل معها اتباعا لا المعتاد للمهنة  
 لا غير كاطوق الآن يعمل على انه لا قيمة كثيرة كطوق حديد ونحاس وفيه نظر ط عن  
 الحوى (أقول) ذلك في البيع لانها وما عليها للبائع اما هنا فانه لما أقر به مظهره ان ثلثه لاهه ورله  
 والظاهر منه ان ما عليه المالك فابتاعها ولو جلد قال (قوله فيما سر) أي من انه لا يصح  
 (قوله قال مكاف له على ألف من عن عبد ما قبضته) قيد بقوله على لانه لو قال ابتداء اشترت  
 منه مبيعا الا ان لم يقبضه قبل قوله كما قبل قول البائع بعته هذا ولم يقبض الثمن والمبيع قيد  
 البائع لانه منكر قبض المبيع او الثمن والقول للمتنكر بخلاف ما هنا لان قوله ما قبضته بعد  
 قوله على كذا رجوع فلا يصح افاده الرمي (قوله حال منها) أي حال كون قوله ما قبضته  
 موصولا بالالكلام الاول فلو لم يصله لم يصدق افاده المصنف والذي يظهر انه حال من الضمير في  
 قال أي حال كونه واصلا (قوله فان سلمه) اه لهم أرادوا بان تسليم هنا لا حضار أو يخص هذا  
 من قواهم يلزم لشتمى تسليم الثمن أولا لانه ليس يبيع صريح مقدمي ملخصا (قوله عدا  
 بالصفة) قال في المنع وان لم يوجد ما ذكر من اقبضه هو التسليم لا يلزمه لانه أقره بالالف على  
 صفة فيلزمه الصفة التي أقر بها واذ لم توجد لا يلزمه اه وصل أو فصل هذا مذهب الاثام  
 وقالان وصل صدق فلا يلزمه وان فصل لا يصدق (قوله وان لم يعين العبد لزمه الف مطلقا  
 وصل أم فصل) كانه بيان لوجه الاطلاق ويصحتم انه اراد بالاطلاق سواء كذبه المقر له أو صدقه  
 بدليل ما يأتي حيث قيدها بقوله ان كذبه المقر له وهو اولي لانه حينئذ ينتج فصلها لكنه يبعد  
 أن يلزمه ذلك مع اعتراف كل منهم انه حرام أو باطل (قوله لانه رجوع) أي عما أقر به وذلك  
 لان الصدور موجب وانكار قبض مبيع غير معين ينافيه ولانه لو ادعى تأخير الثمن شهر الم  
 يقبل فكيف دهر اذ ما من عبد ياتي به البائع الا ياتي له شتمى منع كونه المبيع بخلاف العين  
 وما ذكره المصنف احد وجوه اربعة في المسئلة والثاني ان يقول المقر له العبد عبدك ما بعته

ونخله البستان وطوق  
 الجارية كالبناء فيما سر  
 (وان قال) مكاف له  
 على ألف من عن عبد ما  
 قبضته الجلبة صدقة عبد  
 وقوله (موصولا) باقراره  
 حال منه اذ كره في الحادى  
 فليحفظ (وعينه) أي عين  
 العبد وهو في يد المقر له  
 (فان سلمه الى المقر له لزمه  
 الاثام والا لا) عدا بالصفة  
 (وان لم يعين العبد لزمه)  
 الاثام (مطلقا) وصل أم  
 فصل وقوله ما قبضته افو  
 لانه رجوع

والاقرار اغيره يمنع الاقرار ان يخص آخر اذا علم هذا فاذا اقر بالدار اشخص فقد اقر بالارض  
 التي اقر عليها البناء وانظر الدار لا يشعل البناء لكنه يدخل تبعه فاسكن بمنزلة الوصف والاستثناء  
 امر انظري لا يعمل الا في ما يتمازله اللفظ فلا يصح استثناء الوصف للبناء لانه لم يتمازله لفظ الدار بل انما  
 دخل تبعه وهذا معنى قوله واستثناء الوصف لا يجوز بوجه لان البيت فانه اسم يلزم من الدار  
 مشق على ارض وبنائها فصح استثناءه باعتبار ما فيه من الاصل وهو الارض فكان متناولها  
 اقط الدار والاستثناء اخرج لما تناوله لفظ المستثنى منه ولا يصح كون البناء جزءاً من معنى  
 البيت مع انه وصف من الدار لانه لم يستثن الوصف منفرداً بل قائماً بالاصل الذي هو الارض  
 وتخرج جنس هذه المسائل على اصلين ٢ احدهما ان الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار  
 والدعوى بعد الاقرار ببعض ما دخل تحت الاقرار لا تنصع والثاني ان اقرار الانسان على نفسه  
 جائز وعلى غيره لا يجوز اذا عرفنا هذا فنقول ٢ اذا قال ببناء هذه الدار وارضها القلان كان  
 البناء والارض لامة - رله لانه لما قال ببناء هذه الدار لم يدعي ان نفسه فلما قال وارضها القلان  
 فقد جعل مقر اباها بناء لامة قوله تبع الاقرار بالارض لان البناء تبع للارض الان الدعوى قبل  
 الاقرار لا تمنع صحة الاقرار ٣ وان قال ارضها الى وبنائها القلان كانت الارض له وبنائها  
 القلان لانه لما قال ارضها الى فقد ادعى الارض لنفسه - ودعى البناء ايضا لنفسه - تبعها  
 للارض فاذا قال بعد ذلك وبنائها القلان فقد اقر القلان بالبناء بعد ما ادعى لنفسه - والاقرار  
 بعد الدعوى صحيح فيكون لفة لان البناء دون الارض لان الارض ليس يتابع للبناء ٤ وان  
 قال ارضها القلان وبنائها الى كانت الارض والبناء لامة قوله بالارض لانه لما قال ارضها  
 القلان فقد جعل مقر القلان وبنائها الى ٣ كان الارض لامة قوله بالارض لانه لما قال ارضها  
 القلان فقد جعل مقر ابا البناء فلما قال وبنائها الى فقد ادعى لنفسه بعد ما اقر اغيره والدعوى بعد  
 الاقرار ببعض ما تناوله الاقرار لا يصح ٥ وان قال ارضها القلان وبنائها القلان آخر كان  
 الارض والبناء لامة قوله الاول لانه جعل مقر لامة قوله الاول بالبناء فاذا قال وبنائها القلان جعل  
 - قرا على الاول لاعلى نفسه وقد ذكرنا ان اقرار المقر على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز ٦ وان  
 قال وبنائها القلان وارضها القلان آخر كان كما قال لانه لما اقر بالبناء ارضها لامة قوله لانه  
 اقرار على نفسه فاذا اقر بعد ذلك بالارض اغيره فقد اقر بالبناء لذلك الغير تبع الاقرار بالارض  
 فيكون مقر على غيره وهو المقر له الاول واذا اقر الانسان على غيره لا يصح ما علمت من الاصل  
 الثاني من ان اقرار الانسان على غيره لا يجوز اقول ١ يمكن نقض ما اقره مستاجر بدين  
 فيسرى على المستاجر ويصح به عند الامام ولو اقرت زوجته بدين تجس به ويمنع منها كافي  
 المتقدم (قوله واستثناء نص الخاتم) أي بان قال هذا الخاتم فلان الانفسه وفي الختم عن  
 الممتني اذا قال هذا الخاتم الى الانفسه فانه لك اوقال هذه المنطقة الى الاحليم اقامت لك اوقال  
 هذا البيت الى الاحلته اوقال الاحالة فانه لك اوقال هذه الجبة الى الاطانت اقامت لك والمقر  
 له يقول هذه الجبة الى فاقول قول المقر في ذلك يتطرق ان لم يكن في نزاع المقر به ضرر للمقر  
 بوضعه المقر بالتزاع والدفع للمقر له وان كان في التزاع ضرر ووجب المقر ان يعطيه قيمة ما اقر به  
 فله ذلك وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اه ولو قال الخلق له والقص

(د) استثناءه (فصل الخاتم)

٢ تقر ببع على الشق الاول  
 من الاصل الاول اه منه

٣ تقر ببع على الشق الاول  
 من الاصل الاول ايضا  
 اه منه

٤ تقر ببع على الشق الثاني  
 من الاصل الاول اه منه

٥ تقر ببع على الاصل الثاني  
 اه منه

٦ تقر ببع على الاصل الثاني  
 اه منه

٣ قوله وبنائها الخ كان  
 الظاهر ان يقول ولما قال  
 ما بناو وبنائها الخ لبوافق  
 سابقه اه معصية

قبل الموت منقول وفيه وانقال ان يقول ان قوله ان مت في عبارة الشرح يحتمل رجوعه الى  
 الاقرار الى الشئ مادة وأجيب بان تصرف العاقل بسان عن الالفاظ ما يمكن وذلك يجعله  
 شرطاً للشئ مادة فلو قال المفسر اردت تعاقب الاقرار ورضي بالغا كلامه قلنا متعلق حتى المفسر له  
 يمنع ذلك كافي الرضى انتهى مختصراً قال ط قلت بلى لو كان الكلام من اول الامر بصورة  
 صاحب الصبر والظاهر الا انهم لا يوافقون على المفسر ولا يجعلون وصية وقد استند به هذا من  
 قوله فلو قال المفسر اردت الخ انتهى لكن قدم في مدة فقرات البيع انه يكون وصية والحاصل  
 ان التعليق على ثلاثة اقسام اما ان يصل اقراره بان شاء الله فانه باطل عند محمد وتعلق عند أبي  
 يوسف واما ان يصل بان شاء فلان ونحوه مما هو متعلق على خطأ وهو متعلق اثنافاً والافراد  
 لا يصح تعليقه بالشرط واما ان يشهد بكائن لا محالة فهو تخصيص فلا يبطل الاقرار وكذا اذا قال  
 اذا جاء رأس الشهر أو افطر الناس أو الى الفطر أو الى الاضحية لان هذا ليس بتعليق وانما هو  
 دعوى الاجل الى الوقت المذكور فيقبل اقراره ودعواه الاجل لا تقبل الا بينة أو اقرار  
 الطالب ( قوله بلى لو ادعى المشتبه ) أى ادعى انه قال ارشاه الله تعالى ( قوله قال المصنف )  
 وعبارته و يقبل قوله ان ادعاه وأنكره في ظاهر المروى عن صاحب المذهب وقيل لا يقبل الا  
 بينة على الاعتماد لغلبة الفساد الثانية وقيل ان عرف بالصلاح فالقول له قال الرضى في  
 حواشيه أقول الثقة يقتضى انه اذا ثبت اقراره بالبينة لا يصدق الا بينة أما اذا قال ابتداء  
 اقررت به بكذا مستثنى فى اقراره يقبل قوله بالبينة كأنه قال له عندي كذا ان شاء الله تعالى  
 بخلاف الاول لانه يريد بطله بعد تقرر تامل اه ( قوله وصح استثناء البيت من الدار ) لانه جزء  
 من اجزائها فصح استثناء الجزء من الكل كالثلث أو الربع بدائع ولو قال هذه الخيل باصو لها  
 افلان والقرى كان الكل لاقوله ولا يصدق المقر الراجعة كفى استثنائيه ( قوله منها ) أى  
 من الدار والبيت ( قوله لدخوله تبعاً ) أى لدخول البناء معى وتبعاً لا انفذاً والاستثناء تصرف  
 فى الملقوظ وذلك لان الدار اسم لما ادر عليه البناء من البقعة وبحت لا خسر وبات له يشكر  
 ان البناء من الدار لا يرد المنصوص ولهذا الواصفى البناء فى البيع قبل القبض لا يندبط  
 شئ من الثمن بمقابله بل يقتصر المشتري بخلاف البيت تسقط حصته من الثمن أو حاصله ( قوله  
 واستثناء الوصف لا يجوز ) كقوله هذا العبد الاسود اه ( قوله وان قال بناؤه الى وعرضه الاك  
 فكيف قال ) وكذا لو قال يا ض هذه الارض افلان و بناؤه الى ( قوله هي البقعة ) فنصر الحكم  
 عليه بما يجزى دخول الوصف تبعاً ( قوله حتى لو قال وأرضه الاك كان له البناء ايضاً ) أقول هذا  
 مخالف للعرف الا ان كان الغرض ان الارض بعد فى العرصه وعليه فينبغى ان لا يكون البناء  
 تابعاً للأرض تامل ( قوله اذا قال بناؤه الى يدو الارض لعمره وكما قال ) لانه لما  
 اقر بالبناء لم يصداره بكال فلا يصح رجوعه عما يكه باقراره اهـ وهو بالارض اذا يصدق قوله  
 فى حق غيره بخلاف المسألة الاولى لان البناء مملوك له فاذا اقر بالارض لغيره يتبعها البناء لان  
 اقراره مقبول فى حق نفسه وحاصله ان الدار والارض اسم لما وضع عليه البناء لا اسم  
 للارض والبناء يمكن البناء يدخل تبعاً ليه والافراد به والعرضه اسم للارض خالية عن  
 البناء فلا يدخل فيه البناء الا مصلواً لا تبعاً والاصل ان الدعوى لنفسه لا تمنع الاقرار لغيره

بقى لو ادعى المشتبه هل  
 يصدق لم أره وقد صنف  
 الطلاق ان لا يعتمد لا  
 فليكن الاقرار كذلك  
 لتعلق حتى العبد قاله  
 المصنف ( وصح استثناء  
 البيت من الدار لا استثناء  
 البناء ) منه والدخوله تبعاً  
 فكان وصفاً واستثناء  
 الوصف لا يجوز ( وان قال  
 بناؤه الى وعرضه الاك  
 فكيف قال ) لان العرصه هى  
 البقعة لا البناء حتى لو قال  
 وأرضه الاك كان له البناء  
 ايضاً لدخوله تبعاً الا اذا  
 قال بناؤه الى يدو الارض  
 لعمره وكما قال

عينا فلا بحث عيني (تنبيه) ما سبق من أن التعليق بمشينة الله ابطال عند محمـد وتعليق  
 بشرط لا يوقف عليه عند أبي يوسف يشكك بما قلناه مما يقتضي كون الخلاف بين الصحابين  
 على عكس ما ذكر في الدرر وجوابه ان النقل عنهم ما اذا اختلفت في الشرط لابلية بعد ان ذكرنا  
 نقلناه من الخلاف قال وقيل الخلاف على العكس واختاره بعض شراح الهداية وأيضافان  
 ما ذكرنا من انه عند أبي يوسف تعليق بشرط لا يوقف عليه أـ ودوجيهن والوجه الثاني هو ان  
 الاقرار لا يثبت على التعليق بالشرط كما في الشرط لابلية عن قاضي زاده (قوله أو فلان) فيبطل  
 ولو قال فلان شئت لانه عاني وما تجزوا للزوم حكم التخيير لا التعليق ولان مشينة فلان لا تجب  
 الملك شاي (أقول) ويتصور مع ما قدمنا في تعليق الطلاق بمشينة العبد فشا في مجلسه صح وقوع  
 الطلاق شرط لابلية وجوابه ان الاقرار اخبار فلا يصح تعليقه والطلاق انشاء الاسقاط  
 فصح تعليقه واقتصر مشينته على الجاس نظر المعنى القليل أبو السعود (قوله أو علقه  
 بشرط على خطر) كقوله اتلان على ألف درهم ان شاء فلان وكذا اكل افراد عاني بالشرط نحو  
 قوله ان دخلت الدار وان امطرت السماء وهبت الريح أو ان قضى الله تعالى أو اراده أو  
 رضيه أو احبه أو قدره أو برده كما في العيني ومنه ان حلفت فلك ما دعت فلو انك لا يلزمه  
 ولو دفع ما عني انه يلزمه فله ان يتردد المدفوع كما في البحر في فصل صلح الورثة بقوله ولو قال  
 المدعي عليه ان حلفت انك دفعتم الخاف المدعي ودفع المدعي عليه الدراهم ان كان دفع له  
 يحكم الشرط فهو باطل وللدافع ان يسترد انتهى وفي البحر التعليق على خطر بان لم  
 يتضمن دعوى الاجل قال وان تضمن مثلي اذا جازم أس الشهر فقلت على كذا الزم له الحال  
 ويستأنف المقر له في الاجل انتهى تأمل وفي البحر أيضا من التعليق بالمطل لـ ألف الا ان  
 يبدل في غير ذلك أو أرى غيره أو فيما علم وكذا شهدوا أن له على كذا فيما علم انتهى أو قال على  
 ألف في شهادة فلان أو علم لانه في معنى الشرط بخلاف ما لو قال ذلك بالباء لانها الا لاصاق أو  
 قال وجـدت في كتابي أي دفترى انه على كذا فهو باطل وقال جماعة ممن أئمة بلخ انه يلزمه لانه  
 لا يكتب في دفتره الا ما عليه للناس من انة عن النسيان وللبناء على العادة الظاهرة فعلى هذا أو  
 قال لبيع وجدت في باد كاري بخطي أو كتبت في باد كاري يدي ان فلان على ألف درهم كان  
 اقرارا ملزما وفي الواو الجمية ولو قال في ذكرى أو بكتابي لزمه انتهى جهوى وقد تقدم ذلك  
 مبسوطا وان موضوع الكلام فيما عليه لا فيما له ونصير الاقرار بما عليه في كتابه هو ما ذكر  
 هنا قال الحموي ولا يفرق بين قوله في كتابي أو في كتاب فلان نقله عن الواو الجمية قال العلامة  
 المقدسي في الرمز وانت شيعر بان كتاب فلان غير مأمون عليه من التغيير بخلاف كتاب المقر  
 انتهى قال ط وهذا يشهد أنه لا يعمل باقراره بما عليه الا اذا كان بكتابه وأنه لا يعمل بكتابه  
 ماله على الناس لانه اثبات حتى على غيره بمجرد كتاب المدعي ولا نظير له في الشرعة فالافتاء  
 يلزمه بمجرد ذلك ضلال مبين (قوله كان مت فانه ينجز) المعنى يكائن لانه ليس بتعليقا حقيقة  
 بل مراد به ان يشهدهم انهم اذ منه بعد موته ان يجد الورثة فهو عليه مات أو عاش فرجعه الى  
 تا كيد الاقرار كما في الحموي والزيلي وغيرهما االشارح تبين فيه المصنف وهو تبين صاحب  
 البحر قال ط ومنه يعلم ان قوله في البحر وان بشرط كائن فتخيير كـ على ألف درهم ان مت يلزمه

أو فلان أو علقه بشرط  
 على خطـ ولا يكائن مكان  
 مت فانه ينجز (بطل اقراره)

فوق واحد فكان استثناء المائة درهم من الدينار استثناء بالماوى لانها تبلغ قيمة الدينار أو تزيد عليه وصاحب الجوهره نظر الى انه نوعان في نفس الامر كما اعتبروها كذلك في بعض المسائل فلذلك كان استثناء العشرة الدنانير من المائة درهم وهي تبلغها قيمة أو تزيد استثناء بعضها فانه ليس بالفظ الاول ولا بماوى لانهم نوعان اذا اشترط ايهام البقاء لا حقيقة كما ذكره الشارح والايهام وجوده هنا يؤيده مثله استثناء المسكيل والموزون والمعدود والحاصل ان الاستثناء المتفرق ان كان بلفظ الصدور فباطل وان لم يكن بلفظ الصدور ولا مساويه كاستثناء كبر من الدراهم صحيح لما تقدم ان الشرط ايهام البقاء لا حقيقة وان كان بغير لفظ الصدور لم يكن بماوى كاستثناء الدراهم من الدنانير أو العكس فوقع فيه اختلاف اذا كان مستتغافى الصرعن البزاية فتعفى بطلانه وما في الجوهره والبنابيع والخضيرة بخلافه (قوله على الاصح) لان الاقدمية تثبت الشبوت والخلوون حقيقة الخروج وتعمم المائة مشكوك في خروجها والمتيقن بثبوته لا يبطل في المشكوك بخروجه وهو تمام المائة بل بالتيقن بخروجه وهو خلوون لكن فيه محاجة لما مهد له ولان ان الاستثناء تكلم بالباقي عندنا وانما يناسب ما قلناه من الشافعي رحمه الله تعالى انه اخرج به الدخول بطريق المعارضة وقدمنا ان عمره للخلاف انما يظهر في مثل هذا التركيب فعمدنا بلزمه ثمة مائة وخمسون على هذه الرواية وهي رواية أبي سليمان وفي رواية تسعة مائة وهي رواية أبي حفص وهي الموافقة لقواعد المذهب لانه لما كان تكلمه بالباقي وكان ما عدا من الدخول مشكوكا في المتكلم به والاصل فوراغ الغمة فلا يلزمه الزائد بذلك وعليه فكان الاولى التفرغ على قاعدة المذهب ثم ذكره اعلی انه قول آخر تأمل (قوله ثبت الاكثر) أى أكثر المقربين (قوله الانساب) لان استثناء النبي استثناء الاقل عرفا فاجبتا النصف وزيادة درهم فقد استغنى الاقل اه شاي (قوله فيحكم بخروج الاقل) وهو ما دون النصف لان استثناء الشيء استثناء الاقل عرفا فاجبتا النصف وزيادة درهم لان ادنى ما تنصف به القلة النصف عن النصف بدرهم (قوله ولو وصل اقراره بان شاء الله) ولومن غير قصد كما في غاية البيان نقلا عن الوقائع الحسامية وقد يصل لان لو كان مفعولا لا يؤثر خلافا لابن عباس كما سبق الا اذا كان عدم الوصول اقدم من الابدان التي تقدمت قال العيني ولو قال الامر انه انت طالق تجرى على لسانه ان شاء الله من غير قصد وكان قصده ايقاع الطلاق لا يقع لان الاستثناء موجود حقيقة والكلام مع الاستثناء لا يكون ايقاعا ومثل تعديقه بشبهة تعديقه اقراره بشبهة من لان لم مثبتته كالبين والملائكة سوى عن التمسك وانما يبطل الاقرار في هذه لان التبعين بشبهة الله تعالى ابطال عنه مدعى بطل قبل انعقاده للحكم ونعديق بشرط لا يوقف عليه عند أبي يوسف وروى عن غير خلاف فيما اذا قدم المثبتة فقال ان شاء الله انت طالق فقدم من قال انه ابطال لا يقع الطلاق وعنده من قال انه تعاقب يقع لانه اذا قدم الشرط ولم يذ كر حرف الجزاء لم يتعاقب وبقي الطلاق من غير شرط فيقع كفاية واختاره قول محمد صاحب الكفاية وغاية البيان وصاحب العناية وكذا تظهر ايضا غيرة الخلاف فيما اذا قال الامر انه انت طالق فانت طالق ثم قال انت طالق ان شاء الله تعالى بحيث عند أبي يوسف لا يبين عنده وعند محمد لا يكون

على الاصح بجر (واذا كان المستغنى بمجهول لا ثبت الاكثر فعوله على مائة درهم الا ان شاء الله) الا (فلا لا بد) الا (بعضا لزمه أحد وخمسون) لو نوع الشك في الخارج فيحكم بخروج الاقل (ولو وصل اقراره بان شاء الله تعالى)



بمعروف في خلاف الجنس لكن أنا حقيقة وأبواب مستحسنا ما كان في الدرهم (قوله لا يثبت)  
 أي هذه المذكورات في الذمة لانها مقدرات وهي جنس واحد معنى وان كانت اجناسا صورة  
 لانها انشئت في الذمة فثما أما الدينار والدرهم اذا استثنيا فظاهر وكذا غيرهما من المعكيلات  
 والموزونات لان الكيل والوزن مبيع باءانهم اثنان باوصافهما حتى لو عينا اتفاق العقد  
 باعيانهم ولو وصفا ولم يميزا صار حكمهما حكم التميز فكانت في حكم الثبوت في الذمة  
 كجنس واحد معنى فلا استثناء فيها انكم بالباقي معنى لا صورة كانه قال ثبت لك في متى كذا الا  
 كذا أي الاقبة كذا ولو استثنى غير المقدرات من المقدرات لم يصح قياسا واستثناءا  
 قد منها لان ما لم يغير معلومة الكونه متساو في نفسه فيكون استثناء المعجول من المعلوم  
 فيفسد فلا ينافي ما ينافي لان الثوب لا يجانس الدراهم لا صورة ولا وجوفا في الذمة وعامة في  
 الاقباتي (قوله فكانت كالثنين) لانها باوصافها اثنان حتى لو عينا اتفاق العقد بعينها ولو  
 وصفت ولم تميز صار حكمها حكم الدينار كفاية (قوله لاستعراقه بغير المساوي) أي وهو  
 بوجه البقاء ايها البقاء كاف (قوله لكن في الجوهرية) ومثله في البناء مع وثقه قاضي زاده  
 عن الذخيرة كافي الشرح بلالية وفيها قال الشيخ على المقدسي رحمه الله تعالى واستثنى ذنانير من  
 دراهم أو مكيل أو موزون على وجهه يستوعب المستثنى كقوله له عشرة دراهم الا دينار  
 وقبضته أو أكثر ولا كبر كذلك انما شينا على ان استثناء الكل بغير اقله صحيح ينبغي ان يبطل  
 الاقراء لكن ذكر في البرازية ما يدل على خلافه قال على دينار الامة درهم بطل الاستثناء  
 لانه أكثر من الصدر مافي هذا الكيس من الدراهم فلان الألفا ينظر ان فيه أكثر من ألف  
 فالزيادة للمقره والالف للمقروا ألف وأقل في حكمه المقره له عدم صحة الاستثناء قلت  
 ووجهه ظاهر بالتأمل اه قلت فكان ينبغي له ان ينفى عن مافي الجوهرية حيث قال  
 في قبضته وان استغرقت تأمل قال العلامة أبو السعد قلت ولان مافي الجوهرية أوجه لما  
 سبق من ان بطلان الاستثناء المستغرق مقدم اذا كان باقله أو مجردا وعلم ان المصنف  
 تبع قاضي خان في تقريره على هذه المسئلة أي صحة استثناء الكيل والوزن ونحوهما من  
 المقدرات التي تثبت في الذمة من الدراهم والذنانير فقال لو قال له دينار الادرهما أو الاقبة أو  
 الامة جوزه صح وبطرح من المقدم قد رقية المستثنى فان كانت قيمته نافي على جميع ما قر به  
 لا يلزمه شيء وان لم يكن المستثنى من جنس ما قر به ليس له جنس من مثله كقوله دينار الا  
 نوب أو شاة لم يصح الاستثناء وان كان من جنسه صح الاستثناء في قوله لم الا ان يستثنى جميع  
 ما ذكره فلا يصح الاستثناء اه وآخره بخلاف أوله هكذا يحفظ السيد الحموي عن الرمز  
 (وأقول) يمكن الجواب بحمل ما ذكره قاضي خان آخر على ما اذا كان الاستثناء مجردا كقوله  
 له على ألف دينار الامة ثمانية وخمسة فلا يخالف ما ذكره ولان الاستغراق فيه من حيث  
 القيمة بقدر (قوله فيجوز) الظاهر ان في المسئلة روايتين مبينتين على ان الدراهم والذنانير  
 جنس واحد أو جفسان ح وتوضيحه انهم جعلوا الدراهم والذنانير نوعا واحدا في بعض  
 المسائل نظرا لان المقصود منها القيمة وفي بعض المسائل جعلوا نوعين باعتبار الصورة كما  
 بينه الشارح في غير هذا المحل فصاحب البحر جعلها في مسئلة الاستثناء مما هي معتبرة فيه

لثبوتها في الذمة فكانت  
 كالثنين (وان استغرقت)  
 القيمة (جميع ما قر به)  
 لاستعراقه بغير المساوي  
 (بخلاف له على دينار الا  
 ثمانية درهم لاستعراقه  
 بالمساوي) فيبطل لانه  
 استثنى الكل بغير لكن  
 في الجوهرية وغيرها على  
 ثمانية درهم الا عشرة ذنانير  
 وقبضها مائة أو أكثر يلزمه  
 نفى فيجوز (واذا استثنى  
 عدد من بينهما صرف الشك  
 على الأقل يخرج الجمله على  
 ألف درهم الامة) درهم  
 (أو خمسين) درهمه ايلزمة  
 نفسه انه وخمسون

بعين لفظ الصدر) كساقى طوالى الانسانى وكعبيدى احرار الاعبدي (قوله أو مساويه) نحو  
 نساقى طوالى الزوجاتى أو عبيدى احرار الاعمالى كى قال فى المنع نقله عن العنابة. عزى الى  
 الزيادات استثناء الكل من الكل انما لا يصح اذا كان الاستثناء به. بين ذلك اللفظ اما اذا كان  
 بغير ذلك فيصح كما اذا قل نساقى طوالى الانسانى لا يصح الاستثناء ولو قال الاعمر وقرىظ  
 و... عاد حتى اتى على الكل صح قبل وحقه. فى ذلك ان الاستثناء اذا وقع بغير اللفظ الاول امكن  
 جعله تكلاما بالاصل بعد التثنية لانه انما صار كالا ضرورة عدم ملكه قياسا ولا لا امر يرجع  
 الى اللفظ الاول نينا النظر الى ذات اللفظ اممكن ان يجعل المتن فى بعض ما تناوله الصدر  
 والاستثناء من خارج بخلاف ما اذا كان بعين ذلك اللفظ فانه لم يمكن جعله تكلاما بالاصل بعد  
 التثنية فان قيل هذا مرجح بجانب اللفظ على المعنى واهل المعنى رأوا سافا وجه ذلك أجيب بان  
 الاستثناء تصرف لفظى الا ترى انه اذا قل أنت طالت ست تطلعات الاربعاء صح الاستثناء  
 ووقع تطلعات ثنتان وان كانت الست لاصحة لهما من حيث الحكيم لان الطلاق لا يزيد على  
 الثلاث ومع هذا يجعل كانه قال أنت طالت ثلاثا لا الأربعا فكان اعتباره أولى انتهى (قوله  
 وان بغيرهما) بان يكون أخص منه فى المفهوم ولكن فى الوجود مساويه (قوله اذا شرط ايهام  
 اليقاع) أى بحسب صورة اللفظ لان الاستثناء تصرف لفظى فلا يضر اهل المال المعنى أقاده  
 المصنوع (قوله ووقع ثنتان) وان كان الستة لاصحة لهما من حيث الحكيم لان الطلاق لا يزيد  
 على الثلاث ومع هذا لا يجعل كانه قال أنت طالت ثلاثا لا الأربعا فكان اعتبار اللفظ أولى كما  
 فى العنابة وهذا مبني على ان الاستثناء من جملة الكلام السابق لان جملة الكلام الذى يحكم  
 بجمته فان الكلام السابق ست والاربعة بعضها فلم يكن مستغرفا لوجه الاستثناء من  
 الكلام الذى يحكم بجمته لكان مستغرفا قبل والكلام الذى يحكم بجمته لو طاعة استا  
 فثلاث لانه غاية الاطلاق والاربعة تزيد عليهم والشارح جعله غاية لكون شرط الاستثناء أن  
 يكون بلفظ الصدر أو مساويه والاربعة ليست بلفظ الست ولا مساويه لاهل بعضهم افصح  
 استثناءه لان التثنية لهما اعتباران كما ذكره الشارح والست الأربع هى العبارة المطولة  
 فاشترط كون الاستثناء من جملة الكلام السابق مبني على هذا (قوله كما صح استثناء الكبلى)  
 فصله عما قبله لانه ان الاستثناء من خلاف الجنس فان مقدرا من مقدور صرح عنه وهما  
 استغفارنا قطرح قيمة المستثنى عما قبله وفى القياس لا يصح وهو قول محمد وزفران وغيره. قدر  
 من مقدور لا يصح عنه نافية واستغفارنا خلافا للشافعى نحو مائة درهم الاقربا لكان حيث لم  
 يصح هذا الاستثناء يجب على البيان ولا يتحقق به صحة الاقرار لما تقرران جملة المقربين لا تنفع  
 صحة الاقرار ولو لكن جملة المستثنى تنفع به صحة الاستثناء ذكره فى الشرح لانه فاضى زاده  
 قال العسقى وخرج عما ذكره القمى كما اذا قال له على مائة درهم الاقربا وقال الشافعى يصح من  
 حيث انهم اجتمعوا المالية وبه قال مالك (قوله ويكون المستثنى القيمة) مثاله ان يقول له على  
 عشرة قروش الاراد بفتح بعض ذلك ويكون بالقيمة وان استغرقت القيمة المستثنى منه يصح كما  
 فى البحر (قوله استغفارنا) والقياس أن لا يصح هذا الاستثناء كما تقدم لان الاستثناء انما يخرج  
 بعض ما تناوله صدر الكلام على معنى أنه لو لا الاستثناء لكان داخل تحت الصدر وهذا لا

(د) عين لفظ الصدر أو  
 مساويه) كما يلقى (وان  
 بغيرهما كعبيدى احرار  
 الأهل والأولاد المساوينا  
 وراشد) ومنه نساقى  
 طوالى الاهول أو الأ  
 زبب وقرىظ (د) هم  
 الكل صح) الاستثناء  
 وكذا انما مالى لزيد الا انما  
 والثلث ألف صح فلا  
 يصدق شيئا اذا شرط ايهام  
 البقاء للاحقة منه حتى لو  
 طلة هاستا الأربعا صح  
 ووقع ثنتان (كما صح استثناء  
 الكبلى والوزنى والمعدود  
 الذى لا تتفاوت آحاده  
 كالفلس والجوز من  
 الدرهم والدنانير ويكون  
 المستثنى القيمة) استغفارنا

مغير والمغير لا يصح الاتصال كالشرط واستثناء النبي عليه السلام كان لامتنال أمره تعالى بقدر الامتناع فلا يمنع الاعتقاد زيادتي وقوله لامتنال أمره تعالى يعني قوله تعالى ولا تقولن شيئا على فاعل ذلك عند الان بشاء الله (قوله لانه لا تنبيه) اي تنبيهه للمنادي لما يأتي اليه من الكلام (قوله والتاكيد) بتعيين المقترلة نصار من الاقرار لان المنادي هو مخاطب وقداده كان المنادي غير المقترلة بضرب ثمة له الجوى عن الجوهر فزله ارفعهم لكن قال في غاية البيان ولو قال افلان على ألف درهم يافلان الا عشرة كان جائزا لانه أخرجه من مخرج الاخبار لشخص خاص وهذا مفسد فلا بعد فاصلا اه تامل قال في الوالوجية لان النداء التنبيهية مخاطب وهو محتاج اليه لتأكيد الخطاب والاقرار فصار من الاقرار اه ثم اعلم ان الملائم للاقرار لا يمنع الاتصال وغير الملائم يمنع من قبيل الاول التنفس والسهال وأخته اقم وقهوها فانم الاتصال الاستثناء وكذا النداء سواء كان مقدر دأخو يافلان أو مضافا نحو يا ابن فلان سواء كان المنادي مقرا له أو غيره نحو لك على مائة درهم يافلان أو يا ابن فلان الا عشرة ونحو قوله لا يزيد على مائة درهم يا عمر والا عشرة ومن قبيل الثاني ما لو قال أوسع أكبر أو قال فاشهدوا فان كلامهما جعل فاصلا كافي الغاية والظهير يبقوا في التصديق في تنوير الخبيص الجامع الكبير في باب استثناء يكون على الجمع (قوله ولو الا كثر عند الا كثر) أي ولو أكثر من النص فعد أكثر الصحة قال الفراء استثناء لا كثر لا يجوز لان العرب لم تنكلم به والدايل على جواز قوله تعالى قم الليل الا قليلا نضقه أو انقص منه قليلا أو زد عليه وقوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعوا من القارين فاستثنى المخاصة من تارة وانفا من أخرى فأيها ما كان أكثر لزمه ولا يمنع صحته وان لم تنكلم به العرب اذا كان موافقا لاطار يقههم كاستثناء الكسور لم تنكلم به العرب وهو صحيح لكن يدل على تنكلم العرب ثم وروده في القرآن كما سمعت النص الكريم وقال الشاعر

أدوا التي نعتت تسعين من مائة ثم ابعثوا احبا بالعدل - حكم ٣

استثنى تسعين من مائة وان لم يكن بادا لانه في معناه وقال صاحب النهاية ولا فرق بين استثناء الاقل والاكثر وان لم تنكلم به العرب ولا يمنع صحته اذا كان موافقا لاطار يقههم وعن أبي يوسف وهو قول مالك والشافعي لا يصح الاستثناء الا اذا كان اباقي أكثر كافي مسكين (قوله والاستثناء المستغرق باطل ولو فيما قبل الرجوع) قال في المنع المتقرر من انه تنكلم بالاصل بعد الاستثناء لا حاصل بهذا الشكل فيكون رجوعا والرجوع عن الاقرار باطل موصولا كان او منفصلا كذا في العناية وغيرها لكن مقتضى هذا الكلام صحة استثناء لكل من الشكل فيما يقبل الرجوع وليس كذلك ومن ثم قلت ولو فيما يقبل الرجوع كوصية قال في الجوهرية واختلافوا في استثناء الشكل فثبت بعضهم رجوع لانهم يطل كل الكلام وقال بعضهم هم هو استثناء فاسد وليس برجوع وهو الصحيح لانهم قالوا في الموصى اذا استثنى جميع الموصى به بطل الاستثناء والموصية صحيحة ولو كان رجوعا بطلت الوصية لان الرجوع فيها جائز اه (قوله هو الصحيح) على خلاف ما في الدرر حيث قال لانك قد عرفت انه تنكلم بالباقي بعد الاستثناء والباقي بعد الشكل فيكون رجوعا والرجوع بعد الاقرار باطل موصولا كان أو منفصلا (قوله)

ينهم الا بغير) لانه للتنبيه والتاكيد (قوله لك على ألف درهم يافلان الا عشرة بخلاف لك على ألف فاشهدوا الا كذا ونحوه) مما يبعد فاصلا لان الشهاد يكون بعد تمام الاقرار فلم يصح الاستثناء (فن استثنى بعض ما أقربه) استثنائه ولو الا كثر عند الا كثر (ولزمه الباقي) ولو عما لا يتسم كهذا العبارة فلان الا ثلثه أو ثلثيه صح على المذهب (و الاستثناء المستغرق باطل ولو فيما يقبل الرجوع كوصية) لان استثناء الشكل ليس برجوع بل هو استثناء فاسد هو الصحيح جوهرية وهذا (ان كان) الاستثناء

٣ قوله - حكم هكذا بالاصل وصوابه - كما الان يكون اضرووة القافية ويجوز اده معصية

مصحها وصح قاضي خان في شرح لزيادات رواية أبي حنيفة وقال ٣ وهو الموافق لنوع  
 المذهب وسبقنا في التفرع ثم في قوله باعتبار الحاصل من مجموع التركيب هذا كالتما كمد ما قبله  
 فان التكلم بالباقي بعد الدلائل اثباتي الا بالنظر لما بعد الاوامر ما قبلها فالمتكلم من مجموع  
 عشرة الاثلاثه على سبعة قال في الجرح لا حكم فيما بعد الا بل مسكوت عنه عند عدم قصد  
 كـ مثله الاقروفي قوله له على عشرة الاثلاثه لانه ان الغرض الاثبات فقط فبني الاثلاثه اشارة  
 لا باعتبار اثبات السبعة عكسه وعند التصديقيت لما بعد ما قبلها نقض ما قبلها ككلامه التوحيد  
 فني واثبات تصديقا لا استثناءه تكلم بالباقي بعد الدلائل باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ونفي  
 واثبات باعتبار الاجزاء ١١ فالباقي والدلائل هما عين النفي والاثبات فلو صدر بالنفي لم يكن  
 مقرا بشئ كما لو قال ليس له على سبعة كافي التفتيح قال فاصل هذا فيمدان لاله الا لانه لا يقيمه  
 التوحيد مع انهم اجمعوا على الافادة الجواب ان الهمزة متفق على وجوبه ثم قلنا بغير غيـ وهو قد  
 افاد هذا التركيب وبهذا الاعتبار افاد التوحيد (قوله باعتبار الاجزاء) أي الافظية فصدر  
 الجملة الاستثنائية نفي وعجزها اثبات ارباعه كس ط (قوله فاقائل له على عشرة الاثلاثه) أي  
 فاقرب سبعة بقوله عبارات (قوله وهذا) الظاهر انه راجع الى قول المصنف هو تكلم بالباقي  
 الخ ولما حجة اليه حيث نفي الى قوله باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ط (أقول) هذا  
 اشارة الى ما ذكره الاصوابون في الاستثناءه قال في التفتيح بشرحه واختلافه في كيفية عمل  
 بيان التفتيح في قوله له على عشرة الاثلاثه لا يخلو اما ان أطلق العشرة على السبعة فحينئذ قوله  
 الاثلاثه يكون بيانها هذا فهو كأن قال ليس على ثلاثه من افيكون كالتخصيص بالمسـ فقل او  
 أطلق العشرة على عشرة افراد ثم اخرج لثلاثه بحكم وهذا تناقض وان كان بعد الاقراولا  
 أطلقه مذهب أحد أو قبله ثم حكم على الباقي أو أطلق عشرة الاثلاثه على السبعة فكانه قال  
 على سبعة فحصل لثلاثه مذاهب فعلى هذين أي المذهبين الآخرين يكون الاستثناءه تكلاما  
 بالباقي في صدر الكلام هذا التفسير المستثنى في قوله له على عشرة الاثلاثه صدر الكلام  
 عشرة والدلائل الاثلاثه والباقي في صدر الكلام هذا المستثنى سبعة فكانه تكلم بالسبعة وقال  
 على سبعة ونفينا فلنا على الآخرين تكلم بالباقي بعد الدلائل اما على المذهب الاخير فلان عشرة  
 الاثلاثه موضوعه للسبعة فيكون تكلاما بالسبعة واما على المذهب الثاني فلانه اخرج لثلاثه  
 قبل الحكم من افراد العشرة ثم حكم على السبعة فالتكلم في حق الحكم يكون بالسبعة أي  
 يكون الحكم على السبعة فقط لا على الاثلاثه لانه في رابا لاثبات ١١ (نوع) له على  
 عشرة السبعة لاخته الاثلاثه الادرهما فطريقة الاخير هو الدرهم مما يليه يبقى  
 درهمان ثم تخرجهما عما بينهما وهو الخمسة يبقى لثلاثه فخرجها من السبعة يبقى اربعة  
 فخرجها من العشرة يبقى ستة سائحي (قوله ونشرط فيه) أي في اعتباره بشرعا (قوله  
 الاتصال بالمستثنى منه) لان تمام الكلام بخبره واذا انقطع فقد تم عيني ونفي عن ابن  
 عباس رضي الله تعالى عنهم احوالناخير درر قال أبو السعود في حاشيته على مسكين عند  
 قوله وكذا ان كان مفصولا بطل الاستثناءه خلافا لابن عباس رضي الله تعالى عنه المستدل بما  
 روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال والله لا غزوة قر يشانه قال بعد سنة ان شاء الله فلما هو

باعتبار الحاصل من  
 مجموع التركيب ونفي  
 واثبات باعتبار الاجزاء  
 فاقائل له على عشرة الا  
 ثلاثه لانه عبارتان مطولة  
 وهي ما ذكرناه وبختصرة  
 وهي ان يقول الله  
 على سبعة وهذا في  
 قولهم تكلم بالباقي بعد  
 الدلائل أي بعد الاستثناءه  
 (ونشرط فيه الاتصال)  
 بالمستثنى منه (الا ضرورية  
 كمنه أو معال أو أخذ  
 فم) به بقية (والله)

• (باب الاستثناء) •

لما ذكر الاقرار بلا تغيير شرع في بيان موجه مع التفسير بالاستثناء والشرط ونحوه وهو  
استفعال من الشيء وهو الفاعل الصرف والرد فالاستثناء صرف القائل أي رده عن المستثنى  
فيكون حقيقة في المنصل والمنفصل لان الالهي التي عدت الفعل الى الاسم حتى نصته فكانت  
بجمله الهمزة في النعدي والهمزة تعدى الفعل الى الجنس وغير الجنس حقيقة وقافا فكذا  
ما هو بمنزلة ما هو واصطلاحا ما ذكره الشارح وهو متصل وهو الاخراج والتكلم بالاباق  
ومن منفصل وهو ما لا يصح اخرجه كما في الغيبة (قوله وما في معناه) أي مثل التعليق بحسبة الله  
وكتوله الفلان على ألف درهم وديعة كما هو مقرر في كلامهم فنال (قوله) كالشرط ونحوه  
أي في كونه مفيرا كالشرط وهو الصفة والحال واعتراض قاضي زاده على من قال وهو الشرط  
بأنه يقتضي حصر ما في معناه في الشرط فلا يدخل أكثر ما في هذا الباب فالاولى ما في شرح تاج  
الشرعة والكفاية من قوله كالشرط وغيره كما عي الشارح فلا غبار على عبارة الشارح حيث  
قال ونحوه لان ما في قول المنصف وما في معناه قد صرح به ابعاء علم القراما من كاف  
التفصيل المشعر عن الكثرة كما هو المشهور بين الجمهور وهذا الجمع بين ما قد وقع من صاحب  
المفتاح في مواضع والمراد بنحو الشرط ما ذكرنا ما سيحى من ان اقراره بدین عن عبد غير عين  
وانكاره قبضه واقراره بمن متاع وبيانه بأنه زبوف ونحوهما فظهر ان من فسر قوله وما معناه  
بقوله وهو الشرط لم يصب لانه يوجب الحصر كالاتي (قوله) هو عندنا تكلم بالاباق أي معنى  
لا صورة (قوله بعد التنبأ) بضم فسكون وفي آخره ألف مقصورة اسم من الاستثناء وكذلك  
الغزوي بالفتح مع الواو في الحديث من استثنى فله نأى ما استثناه والمراد هنا بعد التنبأ أي  
بعد المستثنى فيكون الاستثناء عندنا أي ان الصدد لم يتناول المستثنى وعند الشافعي  
اخراج بطريق المعارضة قال في شرح المنار لابن مالك نصارفة بدر قول الرجل افلان على  
الف الامانة عندنا فلان على تسع مائة فانه لم يتكلم بالالف في حق لزوم المائة وعند الشافعي  
الامانة قائم اليست على فان صدر الكلام بوجبه والاستثناء ينفيه فتعارض افتقار بقدر  
المستثنى اه واستشكل الزياحي مذهب الشافعي بوقوعه في الطلاق والعاقلة فلو كان  
خارجا بطريق المعارضة لاصح لان الطلاق والعاقلة لا يحتملان الرجوع والرفع بعد  
الوقوع قال وتطهر وغرفة الخلاف فيما اذا قال افلان على ألف درهم الامانة ونحوه بين فعندنا  
يلزم تسع مائة لانه لما كان تكلم بالاباق وكان مانعا من الدخول شك كافي المتكلم به والاصل  
برأه الذم باليلزم لانه اذا شك في ما نظير ما لو قال على تسع مائة أو تسع مائة وخمسون فانه  
يلزمه فز وعندنا داخل الالف كما صار في الخروج بخروج الاقل وهو وخمسون والباقي على  
حاله انتهى لكن قول الزياحي فعندنا يلزمه تسع مائة خلاف الاصح قال في الجرو اذا استثنى  
عدين بين ما حرف الشك كان الاقل مخيرا نحو قوله على ألف درهم الامانة ونحوه يلزمه  
تسع مائة وخمسون على الاصح انتهى كذا في حاشية أبي السعود على مسكين (أقول) لكن نقل  
المقدمي ٣٢ متفرقات وصاحب الكافي ان القائل بان المستثنى خمسون العامة قال فله مائة مائة  
وذكر في الظهيرية لولو الجلبة ان قول محمد رواية أبي حفص وتلات رواية لمحمد وفي الدراية

• (باب الاستثناء وما  
في معناه) •

في كونه مفيرا كالشرط  
ونحوه (هو) عندنا (تكلم  
بالباقي بعد التنبأ)

وأشهد عليه به ثم ادعى أن بعض المال المقر به قرض وبعضه ربح بالخ حيث نقل الشارح عن  
 شرح الوهابية للشرع بل لا يبايد على أنه انما يفتى بقول أبي يوسف من أنه يحلف المقر له ان  
 المقر ما أقر كاذبا في كل صورة يوجد فيها اضطراب المراد الكذب في الاقرار أبو السعود وفيه  
 انه لا يتعين الحل على هذا لان العبارة هناك في هذا ونحوه فتقره ونحوه يحتمل أن يكون المراد  
 به كل ما كان من قبيل الرجوع بعد الاقرار مطاوعا أو بدلا عليه ما بهد من قوله وبه جزم  
 المصنف فراجعهم اهـ (أقول) وقد مرنا أنه في شقي القضا وسياق في شقي الاقرار (قوله  
 در) نعم وهو استحسان ووجهه ان العبارة جرت بين الناس انهم اذا أرادوا الاستعانة  
 يكتبون الصك قبل الاختتم يأخذون المال فلا يكون الاقرار له لاعلى اعتبار هذه الحالة  
 فيصالح وعليه الفتوى بتغير أحوال الناس وكثرة الدعا والظلمات وهو يتضرر والمدعى  
 لا يضره الا عين ان كان صادقا فصار اليه وعندهم يؤمر بتسليم المقر به الى المقر له وهو القياس  
 لان الاقرار بحجة ملزمة بشرعا كاليمين بل أولى لان اقرار الكذب فيه أبعد اهـ وقيل هذه في  
 الفتاوى الخيرية به بأنه لم يصرح بمحكم ما علمه بالاقرار فان صار محكما علمه بالاقرار لا يحلف كما  
 هو صريح كلام الغزالي به قال في المنح كما في كثير من المعتمدين وعند أبي حنيفة وجب دلائل ثبتت  
 الى قوله قال في الخاتمة بعد ذكر الخلاف في كتاب الاقرار فاذا كان في المنة خلاف أبي يوسف  
 والشافعي يقوض ذلك الى رأى القاضي والمفتى ذكره في كتاب الدعوى في باب اليمين (قوله  
 فيصالح) أى المقر له انه لم يكن المورث كاذبا فيما أقره بعضهم على انه لا يحلف بترزية والاصح  
 التحليف حامدا يدين صدور الشريعة (قوله وان كانت الدعوى) أى من المقر أو من وادته  
 (قوله انالافهم) بدل عما قبله (قوله انه كان كاذبا) اذ لم يكن ابراهيم فلو كان لاسمع لكان  
 له الامانة ابن نجيم رسالة أنفى فيها اسماءها احصاها وأقرت امرأتها في صحتها البتة ما بلغ من  
 وقع منهم ما ابراهيم ثم مات فادعى الوصى انها كاذبة تسع دعواه وله ثمانية البتة ولا يصح  
 الحكم قبل التحليف لانه حكم بخلاف المتفق به لان الابراهيم اذا امتنع لان الوصى يدعى عدم لزوم  
 شيء بخلاف ما اذا دفع المقر المال المقر به الى المقر له فانه ليس له تحليف المفتره لانه يدعى  
 استرجاع المال والبرائة مانعة من ذلك أما الاولى فانه لم يدع استرجاع شيء وانما يدفع عن نفسه  
 فافتقر والله تعالى اعلم وفي جامع الفصولين أقر فوات فقال ورثته انه أقر كاذبا فلم يجز زافاره  
 والمقر له عليه ليس لهم تحليفه اذ وقت انه قرأ لم يتعاقب حقه بمحال المقر فصح الاقرار وحيث  
 نهى عنهم صار قالا المقر له من أقر ومات فقال ورثته انه أقر للجنة فيحلف المقر له بالله لقد  
 أقر لك اقرارا صحيحا طـ وارتدعى ان مورثه أقر للجنة قال بعضهم له تحليف المقر له ولو  
 ادعى انه أقر كاذبا لا يقبل قال في نور العين بقول الحقير كان ينبغي أن يحد حكم المنة  
 ظاهر اذ الاقرار كاذبا موجود في التلجئة ابصارا له وجه الفرق هو ان التلجئة أن يظهر أحد  
 شخصين أو كلاهما في العلن خلاف ما تواضع عليه في السر ففي دعوى التلجئة يدعى الوارث  
 على المقر له لاله وهو نواضع مع المقر في السر فلذا يحلف بخلاف دعوى الاقرار كاذبا كما  
 لا يخفى على من أوفى فهم ما صافيا انتهى من أواخر الفصل الخامس عشر والله تعالى اعلم  
 واستغفر الله العظيم

در (وكذا) الحكم يجزى  
 لو ادعى وارث المقر فيصالح  
 (وان كانت الدعوى على  
 ورثة المقر فاجاب عليهم  
 بالعلم انالافهم انه كان كاذبا)  
 صدر الشريعة

السبب متعدد بان قول في المرتين عن هذا العبد يلزمه مال واحد وان بين سبباً مختلفاً بان قال  
أولاً نحن هذا العبد وثانياً نحن هذه الجارية يلزمه المالان قيد أي صاحب الجميع بقصد الامتداد  
والمشمولانه اذا اتحد أحدهما أو كلاهما يلزمه مال واحد اتفاقاً ولو قال هل على ألف بل ألفان  
لزمه ألفان وقال زفر يلزمه ثلاثة اهـ والحاصل ان هذه المسئلة على وجوه لانه اما ان يضيف  
اقراره الى سبب أو لا والاول اما ان يكون السبب متصداً أو مختلفاً فان أضاف الى سبب واحد  
بان قال هل على ألف درهم عن هذا العبد ثم أقر بعد ذلك في ذلك المجلس أو مجلس آخر ان قلان  
على ألف درهم عن هذا العبد والعبد واحد لا يلزمه الا ألف واحدة على كل حال في قولهم جميعاً  
وان كان السبب مختلفاً بان قال قلان على ألف درهم عن هذه الجارية ثم قال قلان على ألف  
درهم عن هذا العبد يلزمه المالان في قولهم أقر بذلك في موطن أو موطنين والثاني اما ان يكتب  
به صكاً على نفسه فان كان الصك واحد الزمه مال واحد وان كان كتب صكين وأقر بهما ثم بهذا  
لزمه المالان ونزل اختلافهما باعتزلة اختلاف السبب وان لم يكتب صكاً لكنه أقر مطلقاً فان  
تعدد الاقرار والاول عند غير القاضي والثاني عنده يلزمه مال واحد وكذا لو كان كل عند  
القاضي المكن في مجلسين فارعى الطالب مالين والمطلوب يقول انه واحد فاقول قول المطلوب  
وان تعدد الاقرار عند غير القاضي فان أشهد على كل اقرار فرداً قال مال واحد عند الكل  
تعدد المجلس أو اختلف وان أشهد على الاول واحد وعلى الثاني جماعة فالعقد لزوم مال واحد  
عند الجميع وان أشهد على كل اقرار شاهدين فقال الامام يلزمه مالان ان لم يتغير الشهود فان  
تغيروا كان المال واحداً فبعض المشايخ قالوا ان كان ذلك في موطنين وأشهد على اقراره  
شاهدين فانه يلزمه المالان جميعاً وأشهد على اقراره الثاني الاولين أو غيرهما قال شمس  
الائمة الحلواني كذا في كره انصافه والظاهر ان اختلاف بينهم فيما اذا كان الاقراران في موطنين  
اما اذا كانا في موطن واحد فيكون المال واحداً وحاصله ان الصور الوفاقية والخلافية ثمانية  
واحدة خلافية والباقي وفاقية وذلك لانه اذا لم يبين السبب واختلف المجلس والشهود لزم  
مالان عنده خلافاً له ما وان اتحد المجلس وبه صك فاللازم ألف واحدة اتفاقاً وان كان لصك  
في تخريج الكرخي ألفان وفي تخريج الطحاوي ألف وان بين السبب فان كان مختلفاً قالان  
وان متعدد اطاق وكذا ان اتحد الشهود أو اتحد الصك وان كان صكاً فاشهد عليهم بالزم مالان  
وحاصل الصور العقلية اثنتان وسببهم صورة لانه لا يتخلوا اما ان لا يبين السبب أو يبين سبباً  
مختلفاً أو متعدداً فهي ثلاث وفي كل اما ان يكون في مجلس أو في مجلسين فهي ستة وفي كل اما ان  
تعدد الشهود أو يختلف فهي اثنا عشر وفي كل اما ان لا يكون به صك أو به صك واحد أو صكان  
فهي ستة وثلاثون وفي كل اما ان يصدق المالان أو يختلفا فهي اثنا عشر وسببهم هذه الخلاصة  
ما حتمته المحشون في هذا الملل فاعلمته فانه من قبض المنعم الاجل (قوله اقر) أي يدين أو  
غيره كما في شتى القرائن من الكثر (قوله عند الثاني) وعندهما لا يلتزم الى قوله (قوله وبه  
يقضى) وهو المختار بترتبة ظاهره ان المقر اذا ادعى الاقرار كاذباً يحلف المقر له أو اقره على  
المفقى به من قول أبي يوسف مطلقاً سواء كان مضطراً الى الكذب في الاقرار أو لا قال شيخنا  
وليس كذلك لاسبابه من مسائل شتى قبيل كتاب الصلح عند قول المصنف أقر بما لي في صك

في ثمانية (أقر ثم ادعى)  
المقر (انه كاذب في الاقرار)  
يحلف المقر له ان المقر لم  
يكن كاذباً في اقراره عند  
الناس وبه يشترى

ثم بانف سود فالان ولوادعى المقر له اخته لاف السبب وزعم المقر اتحاد أو الصك أو الوصف  
 فالقول لاهم قرو ولو اتحد السبب والمال الثاني أكثر يجب المالان وعنده ما يلزم الاكثر  
 سائحاتي (قوله) بخلاف ما لو اتحد السبب بان قال على أنه من هذا العبد ثم أقر بعده كذلك  
 في ذلك الجماس أو غيره منخ (قوله أو الشهود) هذا على ما ذهب إليه الدرر في حكمه عما  
 مروى بان لكن قال القططاوى هذا هو أفق أحد القولين السابقين فان القول الاول حاصل ان  
 اتحد الشهود وجب التمسك واختلافهم لا يوجب له والثاني اعتبر اختلاف المواطن فتأمل اه  
 (أقول) لا يخفى عليك أن ما مر من التمسك لا يؤيد كلام الشارع وانه لا يصح أن يأنه مال واحد  
 فتأمل ويؤيده ما ياتي قريبا (قوله ثم عند القاضي) انما كان واحدا لانه أراد باقراره عنه  
 تشبيته على نفسه خوفا موته أو بجوده وكذا لو كان كل عند القاضي في مجاميع ط (أقول)  
 ولا تنس ما قدمناه عن الجمله وصدر الامر الشريف الساطاني بالعمل بوجبه وفتح الأيضاني  
 مادة ١٦١ لو كتب على نفسه سند أو ماضيا أو خفقه على المرسوم المتعارف كاهم وصله لادان  
 ثم مات من عليه الدين وأنكر الورثة الخط والدين فاذا كان خطه وخفقه مشهورين وعرفين  
 بين الناس يعمل بوجوب السند وفي مادة ٦١٢ لو وجد عند الميت صرة فتقدمت كتب علاج الخط  
 الميت هذه امانة فلان الغلاني ودراهمه من يده فوخذ من التركة ولا يحتاج لاثباتها اذا كان  
 الخط معروفًا بانه خطه (قوله أو بهكمه) لانه يجبر عنه لزمه في مجاميعه (قوله ان المعروف) كما اذا  
 عين سببها واحدا للمال في الاقرارين (قوله أو المتكرر) كما اذا أقر بانف مطلق عن السبب ثم أقر  
 بانف من هذا العبد (قوله أو منكر انفعه) كما اذا أقر بانف ثم بانف أو أقر بانف من عبد ثم بانف  
 من عبد وصورة إعادة المعروف منكر اما اذا أقر بانف من هذا العبد ثم أقر بانف والمثله الاولى هي  
 الاختلاف هل يعتبر اتحاد الشهود أو اتحاد المواطن على القولين السابقين فذكره غير اعند التكبير  
 على هذا التمسك ط (قوله ولو نسى الشهود) أى في صورة تعدد الاشهاد (قوله وقيل واحد)  
 لان المال لا يجب بالاشك (قوله وقامه في الخاتمة) وحاصله ان الصور أربع في اثنين يكون الثاني  
 عين الاول وفي اثنين يكون غير وهذا كله فيما اذا اتحد المالان اما اذا اختلفا قلوه وكثرة فقد  
 ذكر في الجمع والمنظومة وعبارة الجمع وتعددهم ما في موضع الانبهاد والشاهد بين  
 العداين يلزم لاهم البين والزيادة بالاكثران تفاوتا قال شارح رجل أقر بانف في مجلس وأشهد  
 عليه شاهدان عدلين ثم أقر في مجلس آخر بانف أو أقل أو أكثر وأشهد به عدلين آخرين قال أبو  
 حنيفة يلزمه المالان وقال يلزمه مال واحد ان تساويان تفاوتا يلزمه أكثرهما لان الاقرار  
 اخبار بالحق الثابت والاشبارفة يكرر فيكون الثاني عين الاول فصار كالأقر بهما في مجلس  
 واحد أو شهد به لاهم واحد في الاول أو فاقين وله انه ما اقراران مختلفان والمال فيجب  
 وقتا بعد وقت وظاهر ان الثاني غير الاول على ان النكرة اذا كررت لم يكن الثاني عين الاول  
 الا اذا أعيدت معرفة كقوله تعالى كما أدرسه انالى فرعون رسله فاصفى فرعون الرسول وفى  
 الكافي شرح المنظومة من أقر على نفسه لرجل عاتقه درهم من خلاف موضع وأشهد به شاهدان  
 أقر وأشهد في موضع آخر شاهدان على مائة درهم أو أقل أو أكثر فلهما المالان اذا ادعى  
 الطالب المائتين وقال عليه مال واحد فان تفاوتا فعليه أكثرهما وهذا اذا لم يبين شيئا فان بين

السبب يحدف مالوا فله  
 السبب أو الشهود أو  
 اشهد على صك واحد أو  
 اقر عند الشهود ثم عده  
 القاضي أو بهكمه ابن  
 مالك والاصل ان المعروف  
 أو المنكر اذا اهدى معرقا  
 كان الثاني عين الاول أو  
 منكر ففسره ولو نسى  
 الشهود أو موطن أم  
 موطنين فهو مالان عالم به  
 اتحاد وقيل واحد وتماحه



انه يكون حائذا في عزمه ان يقضي عليه فلزم رد شهادته كترد شهادة اهل قرية وجد فيها  
قتيل وقد ادعى عليه القتل على بعضهم فلم يجبهوا هذا الفرع مخرجا على قول الفقهاء لمكان  
ظاهر الالتماس يدفع هذه الشهادة مفرعا عن نفسه نامل (قوله) انه مدعى ألف الخ) نقل المصنف في  
المنهج من الثانية روايتين عن الامام ليس حافي المتن واحدة منهما احدهما ان يلزمه المالان ان  
أشهد في المجلس الثاني عين الشاهدين الاولين وان أشهد غيرهما كان المال واحدا واخرهما  
انه ان شهد على كل اقرار شاهدين يلزمه المالان جميعا - واما شهد على اقراره الثاني الاولين او  
غيرهما اه فلزم المسائل ان أشهد في مجلس آخر آخرين ليس واحدا مما ذكره ونقل في الدرر عن  
لامام الاولى وابدل الثانية بما ذكره المصنف متابعة له واعترضه في العزيمة بما ذكرنا وانه  
ابتداع قول ثالث غير مستدلى أحد ولا م - طور في الكتب نامل (قوله) في مجلس آخر بخلاف  
مالوا شهد أولا واحدا وثانيا آخر في موطن أو موطنين فالسالم واحد انفا قالوا كذا لو شهد على  
الاول واحد وعلى الثاني أكثر في مجلس آخر فالسالم واحد عندهما وكذا عنده على الظاهر  
مخ (قوله) لزم المالان اعلم ان تكرار الاقرار لا يوجب امان ان يكون مقبلا بسبب أو مطلقا  
والاول على وجهين اما بسبب تعدد يلزم مال واحد وان اختلف المجلس أو بسبب اختلاف  
فالسالم مطلقا وان كان مطلقا فاما بصك أو لا والاول على وجهين اما بصك واحد فالسالم واحد  
مطلقا أو بصكين فمالان مطلقا واما الثاني فان كان الاقرار في موطن واحد يلزم مالان عنده  
واحد عندهما وان كان في موطنين فان شهد على الثاني فهو الاول فمال واحد عنده الا ان  
يقول المطالب بما مالان وان شهد غيرهما فمالان في موضع آخر عنه على عكس ذلك وهو  
ان اتحد الشهود في مالان عنده والا فواحد عندهما أو أمانه فاختلاف المشايخ منهم من قال  
القياس على قوله مالان وفي الاستحسان مال واحد واليه ذهب السير بن موسى ومنهم من قال على  
قول السير بن موسى مالان وعلى قول الطحاوي واحد واليه ذهب شيخ الاسلام انتهى ملخصا من  
التاريخية وكل ذلك فهو موم من اشهر حربه يظهر ان حافي المتن رواية معتقولة وان اعترض  
العزمية على الدرر صرح ود حيث جعله فولا مبدءا غير م - طور في الكتب مستند الى انه في  
ثانية حكى في المسئلة روايتين الاولى لزوم ما بين ان اتحد الشهود والا فمال واحد الثانية  
لزوم ما بين ان شهد على كل اقرار شاهدين اتحد أولا وقد اوضح المسئلة في الوالدية فراجعها  
وسند كرونيها فراجعها ان شاء الله تعالى فقد تحقق ان كلام المصنف هنا هو حافي الثانية وليس  
فيه مخالفة ما قبله كما لا يخفى على من نظر فيها (قوله) الثاني يدل كل من قوله المالان قال في  
الاشياء وان اتحد الاقرار بوضعين يلزمه الشيطان الا بالاقرار بالقتل بان قال قلت ابن فلان ثم  
قال قلت ابن فلان وكذا في العبد فهو اقرار بواحد لان يكون معنى اعمين مختلفين وكذا  
التزويج والاقرار بالجماعة فهو ثلاث ولا يشبه الاقرار بالمال في وضعين اه قال في الدرر  
هذه عند أبي حنيفة لكن بشرط مغايرة الشاهدين الاخرين للاولين في رواية وبشرط عدم  
مغايرة حالهما في أخرى وهذا بناء على ان الثاني غير الاول وعندهما لا يلزمه ألف واحدة  
لدلالة العرف على ان تكرار الاقرار تارة كيد الحق بالزيادة في الشهود اه (قوله) كما لو اختلف  
السبب ولو في مجلس واحد قال في البرازية جعل الصلة كالسبب حيث قال ان أقرب بالف بيض

(انه شهد على ألف في مجلس واحد وانه شهد في مجلس آخر في مجلس آخر) بل ان السبب (لزم) المالان (الفان) كما لو اختلف

منه ثلث ما في يده وهو قول عالمنا شارحه - ثم الله تعالى انما ان المقر اقر بانف شائع في الكل ثلث  
 ذلك في يده وثلاثه في يد غيره فكما كان اقرارا في يده قبل وما كان اقرارا في يد غيره لا يقبل  
 فوجب أن يسلم الى الموصى له ثلث ما في يده اهـ (قوله دفعها لضرر) أي عن المقر أي لانه انما اقر  
 بما سألني بكل التركة (قوله ولو شهد هذا المقر مع آخر الخ) وكذا لو برهن الطالب على هذا  
 المقر سمع اليمين عليه كافي وكيل قبض العيز لو اقر من عنده العيز انه وكيل بقبضها لا يكتفي  
 اقراره ويكفي الوكيل اقامة اليمين على الثبات الوكيل - حتى يكون له قبض ذلك فكذلك انما  
 جامع الفصولين وفيه خ - ينبغي للقاضي ان يسأل المدعي عليه هل مات - ورنك فان قال نعم  
 فحينئذ يسأل عن دعوى المال فلو اقر وكذبه بحجة الورثة ولم يقض باقراره حتى شهد هذا المذنب  
 واجنيء به يقبل ويقضى على الجميع وشهادته بعد الحكم عليه باقراره لا تقبل ولولم يقم  
 اليمينه اقر الوارث أو نكل في ظاهر الرواية يؤخذ كل الدين من حصة المقر لانه قريب الدين  
 مقدم على ائتمه وقال ث هو القياس ولكن المختار عندى ان يلزمه ما يحضره وهو قول الشاذلي  
 والحسن البصري ومالك وسنبلان وابن أبي ليلى وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول أو عدل وابعد  
 من الضرر ولو برهن لا يؤخذ منه الا ما يحضره وقفا انتهى بقى مالو برهن على أحد الورثة يدينه  
 بعد قسمة التركة فهل للدارق أخذ كاه من حصة المذنب قال المصنف في تناوبه اختلافه وفيه  
 فقال بعضهم نعم فاذا حضر الغائب يرجع عليه وقال بعضهم لا ياخذ منه الا ما يحضره انتهى  
 ملخصا (قوله وبه) هذا أي بقول من هاد المقر مع آخر انه على الميت (قوله بمجرد اقراره) اذ لو  
 اقر ولزمه جميع المال ثم شهد مع آخر وقيل شهد اذ لم يلزمه بقدر حصته فيكون في شهادته دفع  
 مغرم عن نفسه والشهادة كذلك لا تقبل فقبولها ادليل ان اقراره الاول لا يعتبر ولا يلزم به  
 دين ومردود مشكل فان اقرار الانسان حجة في حق نفسه والقضاء فيه مظهر ولا مشتبك ولو جعل  
 هذا الفرع مختزجا على قول الثقة لمكان ظاهر الالتم يرفع به هذه الشهادة غرما عن نفسه  
 ط قال الباقراني ولو كان الدين يحل في نصيبه بمجرد اقراره ما قبلت شهادته انما به من دفع  
 المغرم عنه (قوله فليحفظ هذه الزيادة) وهي كون الاقرار غير لازم الا بالقضاء اما ذكرنا حاصل  
 ما يقال انه اذا ادعى ريل دين على ميت واقر به بعض الورثة به في قول اصحابنا يؤخذ من حصة  
 المقر جميع الدين قال الفقهاء أبو الليث هو القياس لكن الاختيار عندى أن يؤخذ منه ما  
 يخصه من الدين وهذا القول بعد من الضرر وذكره شمس الأئمة الحلواني أيضا وقال مشايخنا  
 هذا يادقني لم تشترط في الكتاب وهو ان يقضى القاضي عليه باقراره اذ بمجرد اقراره لا يحل  
 الدين في نصيبه بل يحل بقضاء القاضي وبظاهر ذلك به مثله ذكرها في الزيادات وهي ان أحد  
 الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد هو ورجل ان الدين كان على الميت فانه لا يقبل وتسمع شهادته هذا  
 المقر اذ لم يقض عليه القاضي باقراره فلو كان الدين يحل في نصيبه بمجرد اقراره لزم ان لا تقبل  
 قيم الماتية من المقر قال صاحب الزيادات وينبغي ان تحفظ هذه الزيادة فان فيها فائدة عظيمة  
 كذا في الامايد بل يمكن يشكك على هذا ان اقرار الانسان حجة في حق نفسه والقضاء فيه مظهر  
 لا مثبت كما ذكرنا أيضا فان المال يلزمه بمجرد اقراره والقضاء انما يحتاج في اليمينه اذ لا يثبت  
 المرء فيما اقر به على نفسه واهذا لو اقر بعين لانسان ثم اقر به لآخر كان الاول ولا ينشئ للثاني على

واخاره أبو الليث دفعا  
 للضرر ولو شهد هذا المقر مع  
 آخر ان الدين كان على الميت  
 قبلت وبهذا علم انه لا يحل  
 الدين في نصيبه بمجرد اقراره  
 بل بقضاء القاضي عليه  
 باقراره فليحفظ هذه الزيادة  
 درر

ومشى في الفتاوى النعمية في رجل كان يستدين من زيد ويدفع له ثم تصاسبا على مصالح دين تبقى لزيد  
 بذمة الرجل وأقر الرجل بان ذلك آخر كل قبض وحساب ثم بعد ايام يريد تنقض ذلك واعادة  
 الحساب فهل ليس له ذلك الجواب نعم اقول الدرر لا عذر لان أقر ١١ وفيها في شريكي بخارجة  
 حسابها جماعة الدفاتر فتراضوا وانفصل الجهاض وقد ظنا صواب الجماعة في الحساب ثم تبين  
 الخطأ في الحساب لدى جماعة اخرى فهل يرجع للصواب الجواب نعم اقول الاشياء لا عبرة بالظن البين  
 خطؤه في شهر بكي عنان فحاسبنا ثم افتقر بالابرا او وقبعا على الشركة كنتم تذكر أحدهم ماله كان  
 أوصل اشبر بكة اشياء من الشركة غير ما تحاسب عليه فانكر الا آخر ولا يثبت فطلب المدعى عينه  
 على ذلك فهل له ذلك لان المدين على من انكر الجواب نعم ١١ (قوله عدم اعتباره مشابهة  
 الخطئين) هو الصحيح فاذا ادعى عليه حقا وواظف رخط يده فاستكتب فكتب فاذا الخط يشبه  
 الخط لا يقضى عليه وقال بعضهم يقضى عليه ومشى عليه في الجمله في مادة ١٦٠٧ وفي ١٦٠٩  
 وفي ١٦١٠ وفي ١٨٣٦ وفي ١٧٣٧ وفي ١٧٣٨ وفي ١٧٣٩ وصدر الامر الشريف  
 السلطاني بالعمل بوجبه اذا كان خاليما من الشبهة والتصنع والتزوير فبعمل بها اكتاب القضاة  
 والوقفة اذا كانت معجلة وجلات القضاة والبركات السلطانية والدفاتر الخافية ودفاتر التجار  
 فيما عليهم والاصحوك والقامعياي والوصول وعلم الخبر اذا كانت بخط من عليه الدين أو ماضيه  
 وختمه المعروفين فلو لم تكن معروفة يستكتب عند أهل الخبرة فاذا وافق الخط الخط وكانا بخط  
 واحد يلزم بالمال وعليه قارئ الهداية وبوجبه صدر الامر السلطاني كما علمت (قوله وبجده  
 الباقون) وان صدقوا جميعا السكر على الفتاوى كرجل مات عن ثلاثة بنين وثلاثة آلاف  
 فاقسموها واخذ كل واحد ألفا فادعى رجل على أيهم ثلاثة آلاف فصدقه الاكبر في الكل  
 والاوسط في الاثنين والاصغر في الالف اخذ من الاكبر ألفا ومن الاوسط خمسة اسداس الالف  
 ومن الاصغر ثلث الالف عند أبي يوسف وقال محمد في الاصغر والاكبر كذلك وفي الاوسط بأخذ  
 الالف ووجه كل في الكافي (تنبيه) لو قال المدعى عليه عند القاضي كل ما وجد في تذكرة  
 المدعى بخطه فقد التزمته ليس باقرار لانه قيد بشريط لا بلائمه فانه ثبت من اصابنا  
 رجهم الله تعالى ان من قال كل ما أقربه على فيلان فانا مقربه فيلا يكون اقرارا لانه يشبه  
 وعدا كذا في المحيط نهر تلالية (فرع) ادعى المديون ان الدائن كتب على قرطاس بخطه  
 ان الدين الذي على في فلان بن فلان ابرأته عنه صح وسقط الدين لان الكتابة الموسومة  
 المعنونة كالنطق به وان لم يكن كذلك لا يصح الابراء ولا فرق بين ان تكون الكتابة بطلب  
 الدائن أو لا بطلبه بزيادة من آخر الرابع عشر من الدعوى (قوله يلزمه كل الدين) أي  
 في قول اصحابنا من (قوله وقبل حصته) عبر عنه بقبول لان الاول ظاهر الرواية كافي فتاوى  
 المصنف وسيجي أيضا وهذا بخلاف الوصية لما في جامع الفصولين أحد الورثة لواقع الوصية  
 يؤخذ منه ما يخصه وفاقا وفي مجموعة من الاعلى عن العمادية في الفصل التاسع والثلاثين  
 أحد الورثة اذا أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق واذا مات وترك ثلاث بنين وثلاثة  
 آلاف درهم فاختد كل ابن ألفا فادعى رجل ان الميت أوصى له بثلث ماله وصدقه أحد  
 البنين فالقياس ان يؤخذ منه ثلاثة اقسام ما في يده وهو قول زفر وفي الاستحسان يؤخذ

عدم اعتبار مشابهة الخطئين  
 (أحد الورثة أقر بالدين)  
 المدعى به على مورثه وبجده  
 الباقون (يلزمه) الدين  
 (كله) يعني ان وفي ما ورثه  
 به برهان وشريح مجموع  
 (وقيل حصته)

(قوله عقد أيضا) علمه لانه من المسـ تفاد من الكفاف (قوله بخلاف مامر) أى من قوله  
 أقر بشئ كما بيناه (قوله لانهم أفعال) لان الشئ المقتر به فرض او غصب أو ودية أو عارية  
 قائمة أو مستأجرة فالفرض وما عطف عليه أفعال قد أخبر بوقوعها لا يصح فتح شرط الخيار  
 (قوله الامر بكتابة الاقرار) بخلاف أمره بكتابة الاجارة وأشهد ولم يجز عقدا لانه قد اشياء  
 (قوله اقرار حكمي) لان الامر انشاء والاقرار اخبار لا يكونان منفصلين حقيقة بل المراد ان  
 الامر بكتابة الاقرار اذا حصل حمل الاقرار حلي عن الدور (قوله يكون بالبينان) بالبينان  
 الموحدة والنون ومقتضى كلامه ان من قبله المقتضى من قبيل الاقرار بالبينان والظاهر انه من  
 قبيل الاقرار باللسان بدليل قوله كتب أم لم يكتب وبدليل ما في المنج عن الثانية حيث قال  
 وقد يكون الاقرار بالبينان كما يكون باللسان رجل كتب على نفسه ذكر كبح حضرة قوم وأولى  
 على انسان لم يكتب ثم قال أشهد وأولى بهذا القلان كان اقرارا اه فان ظاهر التوكيد ان  
 المسئلة الأولى مثال للاقرار بالبينان والثانية للاقرار باللسان فتأمل ح (قوله خط  
 اقرارى) أى الخط الدال على اقرارى فالإضافة من إضافة الدال الى المدلول والدلالة التزامية  
 وفي احكام السكينة من الاشياء اذا كتب ولم يقل شيا لا يتحل الشهادة قال القاضى الله فى ان  
 كتب مـ درابغى كتب فى صدره ان فلان بن فلان له على كذا أو ما بعدة فقلان على كذا يحل  
 لاشهاد ان يشهد وان لم يقل أشهد على به والعمامة على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة  
 ولو كتب وقراه عند الشهود وحلت وان لم يشهدهم ولو كتب عندهم وقال أشهد وأولى بما فيه ان  
 علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا وذكر القاضى ادعى على آخر مالا واخرج خطأ وقال انه خط  
 المدعى عليه بهذا المال فأنكر كونه خطه فاستكتب وكان بين الطرفين مشابهة ظاهرة تبدل  
 على انه ما خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال فى الصحيح لانه لا يز يدعى ان يقول مـ ذا خطى  
 وان احررتة لكن ليس على مـ هذا المال ونعمة لا يجب كذا هنا الا فى دفتر السمسار والبيع  
 والصراف انتهى ومثله فى البرازية قال السامحانى وفى المقدسى عن الظهيرية لو قال وجدته  
 فى كتابى ان له على الف أو وجدته فى ذكرى أو فى حسابى أو بخطى أو قال كتبت مـ يدى ان له  
 على كذا كله باطل وجماعة من أئمة المنج قالوا فى دفتر البيع ان ما وجدته بخط البيع فهو لازم  
 عليه لانه لا يكتب الا ما على الناس له ولا الناس عليه مـ مائة عن النسيان والبناء على العادة  
 الظاهرة واجب انتهى فقد ادس قد نامن هذا ان قول ائمتنا لا يعمل بالخط يجزى على عومه  
 واستثنائهم دفتر البيع ادر البيع لا يظهر بل الاولى ان يعزى الى جماعة من أئمة بلخ وان بقيد  
 بكونه فعلى عليه ومن هنا يعلم ان رد الطر سوى العمل به مؤيد بالذهب فليس الى غيره ذهب  
 وانظر ما تقدم فى كتاب القاضى الى القاضى وما قدمناه فى الشهادات وحاصل ما تحررتى من مثله  
 الخط ان عامة علمائنا على عدم العمل به الا ما وجدته القاضى فى أيدي القضاة الماضين وله  
 رسوم فى دواوينهم أى السجلات ولات وخط السمسار والبيع والصراف وان لم يكن معذونا  
 ظاهرا بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم على أنفسهم فى دفاترهم المحفوظة عندهم  
 بخطهم المعلوم بين الخيار وأهل البلد فهو صحيحة عليهم ولو به دعوتهم وكذلك كمال الامان  
 والبرائى السلطانية والدفتر الخطا قانى كذا من ذلك فى الشهادات وما ذهب ادانته فواجهه

الكفاية عقد أيضا  
 بخلاف مامر لانهم افعال  
 لا يتقبل الخيار قرباها  
 (الامر بكتابة الاقرار)  
 اقرار حكمي فانه كما يكون  
 باللسان يكون بالبينان  
 فلو قال لا مـ كذا اكتب  
 خط اقرارى بان على  
 او اكتب مـ مع دارى  
 أو طلاق امرأتى صح كتب  
 أم لم يكتب وحل لامسك  
 ان يشهد الا فى دعوى ود  
 ثانية وقد ضا فى اشهادات

باختباره وعدم اختباره وانما تأثير اشتراط الخيار في العقد لم يتخير من له الخيار بين فسخه  
 وامضائه درر وعناية فان قيل الاقرار برئد بارد وهو نسخ قلنا ليس بنسخ الاقرار لانه رفع  
 للشيء بعد ثبوته ورد الاقرار ليس رفعه بعد ثبوته في حقه بل بيان انه غير ثابت اصل لانه  
 يحتمل الصق واليكذب فاذا كذبه المقر له ثبت الكذب في حقه لانه اقرار على نفسه واذا صح  
 التكذيب في حقه ظهر ان الاقرار لم يثبت من الاصل بخلاف البيع لانه لا يعرف بمحتمل  
 الفسخ بعد وقوعه لان ما هو المقصود منه وهو الملك مما يفسخ بانه ساق لبيع لانه ثابت به  
 والمقصود من فسح السبب فسح حكمه فاذا كان حكم السبب محتملا لالفسخ كان السبب  
 كذلك وعكسه (قوله لم يعتبر تصديقه) الاولى حذفه بل ينبغي أن يقول فانه لم يعتبر لان  
 عملية الاجاب لها ح اي بل جوابها فهو من الكلام السابق الان يقال هذا لان  
 لذلك المفهوم فلا اعتراض بمأخذ (قوله الا اذا اقر بعد) أي يدين لزمه بسبب عقد الخبان  
 بقوله على ألف من مبيع بخيار (قوله وقع بالخيار) فحينئذ ثبت الخيار له اذا صدقه المقر له  
 أو أقام عليه قيمة الآن بكذبه المقر له فلا يثبت الخيار وكان القول قول المقر له كما في قريبا  
 فان قيل ان لم يقبل الاقرار الفسخ فالسبب الذي به وجب المال وهو الخيار تقبل فيجب  
 ان يكون الخيار مشروطا في سبب الوجود قلنا السبب غير ذلك كور وانما يتبعه بعد كورا  
 ضرورة صحة الاقرار واذا ثبت مقتضى صحته اعتبره كورا في حقه فقط دون صحة الخيار  
 وأما اذا قال على ألف من مبيع بخيار فصح ان صدقه المقر له أو يبرهن لان المقر به عقدي يقبل  
 الخيار وهو من العوارض فلا بد من التصديق أو اليمين وان اقر يدين بسبب كفاية على انه  
 بالخيار مدة معلومة ولو طو يله جزان صدقه لان الكفاية محتملة من الجهتين والخطير  
 ما لا يحتمله البيع فاذا جاز شرطه فيه فصح اولى ثم لم يقدريه الان اطلاق الخيار في البيع ينافي  
 حكمه الملك المطابق وحكم الخيار منع السبب من العمل وحكم الكفاية لزوم الدين وانه يصح  
 مطلقا ومقيدا مقدسي (قوله لانه منكر) للخيار في العقد الذي هو من العوارض والقول  
 فيه الامتنكر (قوله ارقصة) الاولى حذفها كما لا يخفى حلي وانما جازت الكفاية لمطابقة  
 ومقيدة لان حكمها هو لزوم الدين وهو يصح مطلقا ومقيدا فلا يمتنع كون اشتراط الخيار  
 كذلك منافيا لها بخلاف البيع فلا بد من التوقيت فيه بثلاثة لان اطلاق الخيار ينافي حكم  
 البيع لان حكمه الملك المطابق وحكم الخيار منع السبب من العمل وبينهما منافاة والحاصل  
 انه كان البيع عقدا يصح فيه شرط الخيار ولا يرافقه على ثلاثة أيام عند الامام والكفاية  
 عقدا أيضا يصح فيه شرط الخيار ويصح اشتراطه مدة طويلة أو قصيرة منها عارة تبرع يتوسع  
 فيها بعد ان تكون المدة معلومة لكن قد مر في سنة خمس وعشرين بعد المائةين والالف  
 أمر حضرة السلاطان نصره الرحمن استأرقضانه ونوابه في المعاملة المحرسة بالخكم على قول  
 الصالحين في امتداد اخبار الشرط اكثر من ثلاثة أيام موافقا لما في المادة الثالثة من الجزه  
 الاول من كتاب البيع من الاحكام العبدية حين كنت في الاستانة العلمية وتشرقا بوظوني  
 بذلك الجمعية العلمية بأمر من حضرة نصره الله تعالى بجمعها (قوله اذا صدقه) فاذا كذبه  
 يلزمه المال من غير شرط والقول له لانه يدعي عليه التأخير وهو يشكر اتفاقا (قوله لان

لم يعتبر تصديقه (الا اذا اقر  
 بعد) بيع (وقع بالخيار له)  
 فيصح باعتباره العقد اذا  
 صدقه أو يبرهن فلذا قال  
 (الأن يكذبه المقر له) فلا  
 يصح لانه منكر والقول له  
 (كافة) راره يدين بسبب  
 كفاية على انه بالخيار في مدة  
 ولو المدة (طويلة)  
 أو قصيرة فانه يصح اذا  
 صدقه لان

عدم جله على السبب الموجب للصحة على قول القائل به وفي كل احتمال الفساد والصحة  
اه وفي التبيين ولا يقال ان ظاهر اقراره يقتضي الوجوب فكيف يقدر على ابطاله ببيان  
سبب غير صالح والابطال رجوع عن الاقرار وهو لا يملك الرجوع لانه يقول ليس رجوع  
وانما هو بيان سبب يمتنع لانه يمتنع ان احدا من اوليائه باعه منه فحسب ان ذلك صحيح  
فيه قره وبضيقه الى الجنين مجازا اه مخلصا عنى قول محمد اذا صح الاقرار مع اتمام السبب  
ثم ولد الحمل ميتا او لم يوجد حمل من يرد المقترب به راجع واخاذا في الزبلي والعناية انه تحصل  
ان للمعد ثمة ثلاث صور اما ان يبرهن الاقرار فهو على الخلاف واما ان يبين سببا صالحا فيعوز  
بالاجماع واما ان يبين سببا غير صالح فلا يجوز بالاجماع فان قيل ظاهر اقراره يقتضي الوجوب  
فكيف يقدر على ابطاله ببيان سبب غير صالح والابطال رجوع وهو في الاقرار لا يصح اجيب  
بانه ليس رجوع بل ظهور في كذبه يمتنع كماله قال قطعت يد فلان عدا او خطأ يد فلان  
صحيحة اه ثم قال المتلاعب بالحلالم وفيه لي ابو حنيفة مع ابي يوسف واخاذا صاحب  
اله داية قول ابي يوسف على ما هو داية في ترتيب المسائل وثمة صاحب الوفاة حيث ترك  
قول محمد درأنا الاشارة الى وجهان قول ابي يوسف وعليه اكثر الشراح حيث قروا دليله اه  
ثم قال فظهر ان قول ابي يوسف هو المختار واقرى وان من قال ولم ينظر فيما عدى من  
المعتبرات ما يرجح قول احد هما على قول الآخر اظهره عدم تتبعه كالا يفتي اه (قوله)  
فانه صحيح لان الاقرار لا يتوقف على القبول ويثبت المالك للمقر له من غير ثمة مدقك يمكن  
ابطاله في توقف على ابطال كافي الاقره وى واما الاقرار للصغير فلا يتوقف على تصديقه فيصير  
النسب المقر به له ملكا لا مجرد الاقرار ولا يصح اقرار المقر به كذلك لا يغير كاذمنا عن الخطي  
المرئى موضعا فراجعه ان شئت (قوله لان هذا المقر الخ) قال العلامة الاتقاني بخلاف  
ما لو اقر رضيع على انه له ألف درهم بالبيع أو الاجارة لان الرضيع من أهل أن يصدق الدين  
به هذا السبب بقبارة وليس له لأنه يتجره ان كان لا يتجره هو يثمة بخلاف الجنين اه أى فانه  
لا يلى أحد عليه قال بعض الفضلاء الفرق بين الرضيع والحمل حيث جاز الاقرار الاول وان بين  
انه قرض أو عن مبيع ولم يجز الثاني لانه لا يتصور البيع مع الجنين ولا يلى عليه أحد بخلاف  
الصغير لثبوت الولاية عليه فبضاف اليه عقد الولي مجازا هكذا فهمت من كلامهم اه (أقول)  
وجه في المحبط صحة الاقرار للصغير وان بين مبيعا غير صالح بانه اقر بوجوب الدين سبب  
وان لم يثبت لانه لا يتصور من الصبي نفي الاقرار بالدين كالكذب المقر له في السبب بان قال لك  
على ألف غصبا فقال المقر له بل دينا بلزمه المال وان لم يثبت السبب كذا هذا ومنه في الحواشي  
الجوية (قوله في الجملة اشباه) قال محشمية الجوى يعنى لان البيع أو القرض صدر  
من بعض اوليائه فاضافته الى الصغير مجازا انتهى (قوله اقر بشئ على انه بالخيار الخ) يعنى  
بان قال له على ألف درهم قرض أو غصب أو ودعة أو عارية فائمة أو مستهلكة على اني بالخيار  
ثلاثة أيام مخ (قوله لزومه بالخيار) لوجود الصيغة المزمرة (قوله فلا يقبل الخيار) لان  
المقصود من الخيار هو الفسخ ولما لم يمتنع الاقرار الفسخ لم يجز شرط الخيار له ولزومه المال  
لانه ان كان صادقا فهو واجب العمل به وان لم يجز وان كان كاذبا فهو واجب الرد لا يتغير

فانه (صحيح وان بين) المقر  
(مبيعا غير صالح منه حقيقة  
كالا قراض) أو عن مبيع  
لان هذا المقر محل ثبوت  
الدين للصغير في الجملة اشباه  
(أقر بشئ على انه بالخيار)  
ثلاثة أيام لزومه بالخيار  
لان الاقرار اختيارية فلا  
يقبل الخيار (وان) وصلة  
(صدقة المقر له بالخيار)

صاحبان لم يبين سببا أصلا أو بين سببا غير صالح لا يصح الإقرار بل بلغوا كما يأتى قريبا (قوله  
 كما يأتى) أى فى قوله وإن فسر المص (قوله لا قل من نصف حول) أى بان كانت ذات زوج أو لأقل  
 من اثنين ان كانت معدة فإن ولدته لا كثر من ستة أشهر ولم يستحق شيئا سوى ومثله ابن  
 الكمال (قوله وإن ولدت حبيب) أى ذكرين أو اثنين (قوله فلهما) لأن مجموعهما هو الحمل وهو  
 خبر ابتدأ به حذف تقديره فالمراد ورث أو الموصى به وقوله نصفين نصب على الحال من الضمير  
 الخبر أى فهو لهما نصفين (قوله فكذلك) أى نصفان فى الوصية لأن المثل للمثل وهو  
 مجموعهما ولا لأجر بحجة لأحدهما على الآخر فيه (قوله بخلاف الميراث) فإن فيه للأكثر مثل  
 حظ الاثنين (قوله لورثة ذلك) لأحاجة إلى اسم الإشارة (قوله الموصى والمورث) عبارة  
 الجبر وإن ولدت ميتا يرد إلى ورثة الموصى أو ورثة أبيه اه قال العلامة الرملى أقول يعنى  
 إذا قال المقر أوصى له فله فلان ثم لم يمتها فانه يرد إلى ورثة الموصى الذى قال المقر أنه أوصى  
 للعمل وقوله أو ورثة أبيه يعنى ان قال المقر مات أبوه فو رثته فانه يرد إلى ورثة أبيه ان ولد ميتا  
 على اقل قول المقر فى المسئلتين (قوله لعدم أهلية الخنين) أى لان هذا الإقرار فى الحقيقة لهما  
 أى للموصى والمورث وانما ينقل للخنين بعد ولادته حيا ولم ينفصل حيا فيكون لورثتهما كفى  
 الدرر والحاصل ان الحمل لا يكون أهلا لان يرث ويورث ويستحق الوصية الا اذا خرج أكثره  
 حيا (قوله كهبة) أى للعمل فتم الانصح فلان حكمه ما يثبت الملك للمو هو له والحمل لا يملك  
 (قوله أو يبيع أو افرض) بان قال الحمل باع مئى أو افرض فى درر اذ لا يتصور نسي منه من  
 الجنين لاحقية وهو ظاهر ولا حكم لانه لا يولى عليه (قوله وأبهم لم يبين سببا) بان قال  
 الحمل فلانة كذا (قوله انا) أى طلق فلا يلزمه شئ ايضا عند ابي يوسف لان مطلق الإقرار  
 ينصرف إلى الإقرار بسبب التجارة ولهذا جعل اقرار المأذون واحدا للمقاضين عليه فصار كما  
 اذا صرح به ولا يصح فكذا هذا درر (قوله وحمل محمد المم على السبب الصالح) لانه لا يتحمل  
 الجواز والفساد ولان الإقرار اذا صدر من أهله مضافا إلى محله كان محله يجب العمل بها ولا نزاع  
 فى صدوره من أهله لانه هو المقرض وأمكن اضافته إلى محله بجمعه على السبب الصالح  
 لكلام العاقل على الصحة كالعبد المأذون اذا أقر بدين فإن أقره وان احتمل الفساد بكونه  
 صدقا أو دين كذالة والصحة بكونه من التجارة كان صحيحا تصح كلام العاقل عناية وأبو  
 يوسف يبطل لان لجواز وجهين الوصية والأثر وابطال بطلان وجوها وليس أحدهما باولى من  
 الآخر فكيف يمكن بالفساد نظيره لو شرى عبدا بالف ثم قبل النكاح بداءه وعبد آخر من البائع بالف  
 وخدمائة وقيمة ما سوا فانه يبطل وإن أمكن جوازه بان يجعل الاتى أو كتر حصص المشتري  
 والباقي حصص الآخر زيل على وجهه نظر اذ لا نسلم ان تعدد جهة الجواز توجب الفساد بل لا يكتفى  
 فى صحة الحمل على الجواز الصالحة نرد من الوجهين وإن لم يمتع خصوصية الأثرى ان جهالة  
 نفس المقر لا تمنع صحة الإقرار اذا مضافا فكيف تمنع جهالة سبب المقر به سوى  
 عن قاضى زاده وهذا تر جيع منه أقول محمد يعقوب بحث قاضى زاده ما ذكره فى الشرح النبالية  
 حيث قال وإن أنزل بقوله قد تقدم من الزيل على فى الإقرار بالجوهول انه قد لم يبين السبب  
 يصح ويحمل على انه وجب عليه بسبب نصحه مع الجهالة فما الفرق بينه وبين ما ذكره ان من

قوله لان ظاهره اولاه هكذا  
 بالاصل ولغيره العبارة

كما يأتى (فان ولدته حيا لأقل  
 من نصف حول) هذا  
 فلهما (فان ولدت حبيب  
 فلهما) نصفين ولو أحدهما  
 ذكرهما والاخر أنثى  
 فيكذلك فى الوصية بخلاف  
 الميراث (وان ولدت ميتا  
 فيرث لورثة ذلك) الموصى  
 والمورث (العدم أهلية  
 الخنين) (وان فسر به) ما  
 لا يتصور كهبة أو يبيع أو  
 افرض أو أبهم الإقرار  
 ولم يبين سببا (لغا) وحمل  
 محمد المم على السبب  
 الصالح وبه فاق التلثة  
 (و) أما الإقرار لارضيع

الغاية لا تدخل في المحسوس ولا المبدأ بخلاف ما تقدم اه وقد مضى قريبا (قوله الماسر)  
هو لم يقدم له تعليلا ولا اعتادا كرمخالفته انقوله من درهم الى عشرة أو بين درهم الى عشرة وقد  
ذكر في المنح بقوله بخلاف ما ذكر من المحسوس لانه موجود في صلبه - اذ لا يذللان اه  
والمحسوس هو هذه المسئلة ط (قوله وضح الاقرار بالجل) سواء كان جل أمة أو غير هان  
يقول جل أمي أو جل شاتي انقلان وان لم يكن له سبب لان التصحبه وجهها وهو الوصية من غيره  
كان أو صرى رجل لجل شاة مثلا لا تخرو مات فاقرب - بهذا لجل عليه - صوى (قوله  
المحمل) اسم فاعل من احتمل اى يصح ان يحتمل عليه لفظ الوجود فيقال هذا المحمل موجود ووجود  
أعم من كونه لان ماله أولا ٢ فانها اذا ولدت بعده لدون نصف - حول كان موجودا محققا لدون  
- ولين لومة متدعة غير محقق لكن يمكن أن يقال انه محقق شرعا لثبوت نسبه به وكذا غير  
الاتى اذا قدر بانى مدة الحمل المتصورة فيه كان محققا وجوده فلو قال المعلوم - وده أو  
المحمل كما في التبيين لكان أظهر واستغنى عن التكاف واقتصر على المعلوم وجوده لماعلى  
مسئله المعتدة انه معلوم شرعا واصل أصل العبارة كالتيبين فسقط لفظ المعلوم من قلم النسخ  
مع انه يرد على قوله المحمل ما لو جاءت به الزوجة لدون سنتين فانه محتمل وجوده في الامكان مع  
انه لا يوضح الاقرار به - حينئذ فغير الاقتصار على قولنا المعلوم وجوده ويدخل فيه ولد المعتدة  
لدون السنتين كما علمت (قوله بان تعد) أى الامة (قوله لدون نصف حول لومزوجة) وانما كان  
كذلك لما تقرر ان أقل مدة الحمل ستة اشهر أو أكثر هاتين فاذا كانت من زوجة وجاءت بالولد  
لاقل من ستة اشهر علم انه موجود وقت الاقرار وكونه ابن الزوج لا يمنع الاقرار به لغيره لان  
ولد الامة رقيق كما في الدور (قوله أولادون - ولين لومة معتدة) أى لو كانت معتدة فثبتت بالاقول  
من - ولين يصح الاقرار به لم يعلم بوجوده وقت الاقرار (قوله اثبتت نسبه) اى انه لما حكم  
الشارع بقبولت نسبه من المطلق كان حكم بوجوده وقت الاقرار به (قوله ولو الحمل غير آدمى)  
كحمل الشاة مثلا بان قال جل شاتي انقلان كما هو بشرط ان يثبت بوجوده وقت الاقرار (قوله  
ذلك) أى الحمل ولا حاجة اليه لان الموضع لا يشمار (قوله لكن في الجوهره) الاستدراك  
على ما تضمنه الكلام السابق من الرجوع الى أهل الخبرة اذ لا يلزم فيما ذكر (قوله أقل مدة  
جل الشاة الخ) سياتى في كتاب الوصايا بقتل ان القه - ستانى ٣ ان أقل مدة الحمل للآدمى ستة  
اشهر وللقبل آدمى عشر وللابل وللخيل والحمر ستة وللبقرة تسعة اشهر وللشاة خمسة اشهر  
ومثله الغمز والسور وشهران ولا كلب أو بعور يوما ولطائر احدى وعشرون يوما (قوله وضح  
له) اى للمحمل وجوده وقت الاقرار بان جاءت به لدون نصف - حول أو سنتين أى وهى  
زوجة حلال أو بوهبت مال لوجات به سنتين أو بوهى ووطه الام - لال فالأقرار باطل لانه  
يجال بالملق الى اقرب الاوقات فلا يثبت الوجود وقت الاقرار لاحقيقة ولا حكم ببيان  
وكفاية (قوله ان بين سبب صالحا يتصور العمل) اى يتصور ثبوت العمل اى بان بين سبب صالحا  
اثبت الحكم له (قوله كالارث والوصية) التكاف استقصائية لا لخصار السبب الصالح فيهما  
(قوله فوترنه) الحمل واسخكت من مال المورث القائمة (قوله والا) أى وان لم يكن سببا

الماسر (وضح الاقرار بالجل  
المحمل وجوده وقته) اى  
وقت الاقرار بان المدلون  
نصف حول لومزوجة أو  
لدون - ولين لومة معتدة  
اثبتت نسبه (ولو) الحمل  
(غير آدمى) وبقدر بانى مدة  
يتصور ذلك عند أهل الخبرة  
فيلبى يمكن في الجوهره  
أقل مدة جل الشاة أربعة  
اشهر وأقلها البقية الدواب  
سنة اشهر (و) صح (له ان  
بين) المقدر (سبب صالحا)  
يتصور العمل (كالارث  
والوصية) كقوله مات  
أبوه فوترنه أو أوصى لبيه  
فلا نفي بوزو الاذلا

٣ مطاب  
أقل مدة الحمل للآدمى  
وغيره



لا يتحقق بدون الاول فدخلت الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في الثانية دور وفي المخرج ولان  
العندية تضي ابته اذا فاذ أخرجه الاول من ان يكون ابته اذا صار الثاني هو الاول فيخرج  
هو ايضا من ان يكون ابته اذا كالاول وكذا الثالث والرابع الخ فتؤدي الى خروج الكل من  
ان يكون واجبا وهو باطل اه والمراد بالغاية الثانية المقيم للمد كورق الغاية في العشرة  
العاشرة وفي الاف الاخر ٢ لاخير وهكذا قال ابو حنيفة في الغاية الاولى استحسان وفي  
الثانية قياس وما قاله في الغائتين استحسان وما قاله في تفرقهما قياس كافي فاضى زاده (قوله  
بخلاف الثانية) أي ما بعد الى فان لتسعة وجودا بدون العاشرة فلا دليل على دخوله فلا يدخل  
بالشك (قوله وما بين الحائطين) أي بخلاف ما بين الحائطين أي لو قال له في دارى من هذا  
الحائط الى هذا الحائط فانه ما لا يدخلان في الاقرار لان الغاية لا تدخل في المقياس في المحسوس  
ولا المبدأ بخلاف ما تقدمه وبخلاف الماهوم فانه لا يصلح هذا الوجود وهو وجوده بوجوبه  
ومن ذلك لو وضع بين يديه عشرة دراهم مرتبة فقال ما بين هذا الدرهم الى هذا الدرهم وأشار  
اليها فقال لم يدخل الدرهمان تحت الاقرار بالاتفاق كافي المنبج (قوله فلذا قال) أي ما  
كان في المعنى ودخل الغاية الاولى دون الثانية قال وفي له كحسنة المخرج لان الكرم معدود  
بالقيمة عادة فكأنه قال من فقير الى غنى القمزان من فقيرى حسنة وشعر فتدخل الغاية  
الاولى ولا يدخل القمير الاخير من كرم الشعر لانه ذكرا الشعر بعد الى قبله من كحسنة وكشعر  
الاخير قال في المخرج لان القمير الاخير من الشعر هو الغاية الثانية وعندهم المزمع الكرم ان  
(قوله الاخير) من شعر قال القدوري في التفرق قال ابو حنيفة فممن قال ان لان على ما بين  
كشعر الى كحسنة لزمه كرم شعر وكحسنة الاخير ولم يجعل الغاية جميع الكرم لان العادة  
ان الغاية لا تكون أكثر الشيء ولا نصفه والكرم عبارة عن جملة من القمزان فوجب ان يصير  
الانتماء الى واحد منهما اه شاي عن الاتفاق ومثل هذا يقال في مسئلة المصنف ونقل  
الشلي ايضا عن قاضيان لو قال له على ما بين مائة الى مائة من في قول أي حنيفة يارزعه مائة  
وتسعة وتسعون فتدخل فيه الغاية الاولى دون الثانية اه ولو قال من عشرة دراهم الى  
عشرة دنانير فعنده يارزعه الدراهم وتسعة دنانير وعندهما الكل ذكر الزبلي عن النهاية  
واظنر ما وجه لزوم الكرم من الشعر الاخير اجمع انه جعل الغاية نفس الكرم (قوله لما سأل) أي  
من ان الغاية لثانية لا تدخل لعدم الضرورة والغاية الاولى داخله لضرورة وبقاء العلة مدعاهما  
واعلم ان المراد بالغاية الثانية المقيم للمد كورق الغاية في عشرة العاشرة وفي الى ألف الفرد  
الاخير وهكذا على ما يظهر لي قال المقدسي ذكر الاتفاقى عن الحسن انه لو قال من درهم الى  
دينار لم يزمه دينار وفي الاشبه على من شاة الى بقرة لم يزمه شيء سواء كان بينهما أولا  
ورأيت مزايا شعره قال ابو يوسف اذا كان بفقر عتبه فهاهنا عليه ولو قال ما بين درهم الى  
درهم فعليه درهم عند أبي حنيفة ودرهمان عند أبي يوسف سألني (قوله ما بينه) ما  
قط (أي دون الحائطين) أي ما بينهما فانهما شرا لامة عن البرهان وعمل المثلة في الدر  
تبعه لا يبي بقوله لما ذكرنا ان الغاية لا تدخل في المقياس اه ولا يخفى ما فيه بالنسبة للمبدأ  
لدخوله في ما سبق بخلاف ما هنا ولهذا زاد العيني على ما اقتصر عليه الزبلي حيث قال لان

ثم قوله الآخر الاخير له  
الفرد الاخير كما يأتي في  
هذه العينة

بخلاف الثانية وما بين  
الحائطين فلذا قال (و) قوله  
( كحسنة الى كرم شعر  
لزمه) جميعا (الاخير) لانه  
الغاية الثانية (ولو قال له  
على عشرة دراهم الى عشرة  
دنانير يارزعه الدراهم وتسعة  
دنانير) عند أبي حنيفة  
رضى الله عنه ما عرفت  
(وفي) (من دارى ما بين  
هذا الحائط الى هذا الحائط  
له ما بينهما) فقط

والخمس المقتصر عليها مذكورة لبيان محل المقتصوب حين أخذه وغصب الشيء من محل  
لا يكون مقتضا الغصب المثل تأمل (قوله أو الضرب خمسة) لأن أثر الضرب في تكثير  
الاجزاء لا في تكثير المال دور قال في اللؤلؤ الحبيبة ان عني عشرة في عشرة الضرب فقط  
أو الضرب وتكثير الاجزاء عشرة وان نوى بالضرب تكثير العين لزمه مائة (قوله الماس)  
أي في الطلاق من أن الضرب يكفر الاجزاء لا المال فاذا قلت خمسة في خمسة تريد به أن كل درهم  
من الخمسة مثلاً خمسة أجزاء وفي اللؤلؤ الحبيبة أي فيما إذا قال له على عشرة في عشرة ان  
نوى الضرب ان قال نويت تكثير الاجزاء لا يلزمه الا عشرة وان نوى تكثير العين لزمه  
مائة وان نوى الضرب ولم يتوشح بما آخر لزمه عشرة حلالاً على نيته الاجزاء أي في وهذا  
يقعني ثبوت خلاف في هذه الصورة ونحوها ورواه المومنان ذلك عند الفجاءة أماء عند الاتفاق  
قالا مظاهر (قوله والزمه زفر بخمسة وعشرين) وهو قول الحسن بن زياد وفي الشارح  
وقال زفر عليه عشرة فلهل عن زفر وابتين وفي القفر يبذكر ان مذهب زفر مثل قول  
الحسن كان ذكره العيني مخالفاً لما ذهبوا اليه قال في القبيصة زفر عليه عشرة وقال الحسن بن  
زياد خمسة وعشرون لعرف الحساب لانهم يريدون به ارتفاع أحد العددين بقدر العدد  
الآخر وزفر أن حرف في يستعمل بمعنى مع وان ما يراه ارتفاع أحد العددين بقدر الآخر  
عند الخواص من الناس فبين الحجاز المتعارفين بين الناس وقلنا المائة مذرت الحقيقة وهي  
الظرفية التي ولا يصار الى الجبر لأن الجازمة معارض لانهم استعمل بمعنى لو او بمعنى مع وبمعنى  
على وليس جملها على البعض أولى من البعض فقلت أم ملخصاً (قوله وعشرة ان عني مع)  
لان المانظ يحتمل المية فله نوى محتمل كلامه فيصدق وفي البيانية على درهم مع درهم أو معه  
درهم لزمه وكذا قيل له أو بهده وكذا درهم قدرهم أو ودرهم بخلاف درهم على درهم أو قال  
درهم درهم لان الثاني تأكيد له على درهم في قفبز برزله درهم وبطل القفبز ككسره وكذلك  
فرق زيت في عشرة نخاتيم حنطة ودرهم ثم درهم ان لزمه ثلاثة ودرهم بدرهم واحد لانه للبدلية  
أم ملخصاً وفي الحاوي القديسي له على مائة ونيف لزمه مائة والقول له في النيف وفي قريب  
من أنف عليه أكثر من خمسة مائة والقول له في الزيادة (قوله كما مر في الطلاق) من أن لو قال  
أنت طالق واحدة في اثنين طالقت واحدة ان لم ينو أو نوى الضرب وان نوى واحدة وثنتين  
فثلاث وان نوى مع الثنتين فثلاث وثنتين في ثنتين بنية الضرب فثلاث وان نوى الواو أو مع  
كما مر وكذا يقال مثله في مسئلة الخو قال له على عشرة في عشرة ان نوى الضرب بان قال نويت  
تكثير الاجزاء لا لزمه الا عشرة وان نوى تكثير العين لزمه مائة وان نوى الضرب ولم يتوشح بما  
آخر لزمه عشرة حلالاً على نيته الاجزاء كما في اللؤلؤ الحبيبة وهذا يقع ثبوت خلاف في هذه  
الصورة ونحوها لان ذلك عند الفجاءة أماء عند الاتفاق قالا مظاهر كما مر قريباً تأمل (قوله  
تسعة) أي عند الامام وعندها عشرة وعندها عشرة وعندها عشرة وهو القياس لانه جعل الدرهم الاول  
والآخر حداً واحداً لا يدخل في الهد ووداهما ان الغاية يجب ان تكون موجودة اذا لم يرد  
لا يجوز ان يكون حداً واحداً وجوده وجوده فلهذا الغاية وان الغاية لا تدخل في  
المقيالان الحد بغاير الحدود لكن هذا لا بد من ادخال الاولى لان الدرهم الثاني والثالث

او (الضرب خمسة) الماس  
والزمه زفر بخمسة وعشرين  
وعشرة ان عني مع) كما مر  
في الطلاق (ومن درهم الى  
عشرة أو ما بين درهم الى  
عشرة تسعة) لدخول الغاية  
الاولى ضرورة ان لا وجود  
لما فوق الواحد بدونها

على الحاصرة قطعة جاد ونحوها قال الاصمعي لا واحد لها من لفظها وانما واحد محمل عيني  
(قوله ونصله) حديد لان اسم السيف يطلق على الكل (قوله بيت مزين بتوروس) مقتضى  
هذا التفسير ان يلزم البيت أيضا وفي الجوى وقيل يتخذ من خشب وثياب وهو ظاهر وفي  
العيني هو بيت مزين بالثياب والاسرة والتوروس يجمع على جمال قال من لا يسكن وانه  
بشخصه وقيل خرستانه اه ويقال لها الآن الشاموسية والظاهر لزومه لان من منه وموها  
وصدق الاسم على الكل كإلزامه العلاقة لصدق السيف عليها ويمكن الفرق بالاتصال وعدمه  
تأمل (قوله العبدان) بضم الذون جمع عود كدودجعه ديدان والدودجعه ودة مصباح  
(قوله في قوصرة) بالثاء شديدة وقد تخفف مختارا الصاح قال صاحب الجهرة أما القوصرة  
فاحسب ادخيل او قد روى

ان لم من كانت له قوصرة \* يا كل منها كل يوم مره

ثم قال ولا أدري ما صحته هذا البيت اه وهى وعاء القرمسوج من قصب ويسمى به مادام  
القرمسيه والانهى تسمى بالزنبيل كفى المغرب أقول والزنبيل معروف ويسمى في عرف الشام  
قفة فاذا كسرت شددت قلت زنبيل لانه ليس في الكلام فعيل بالفتح كذا في الصاح بنى ان  
يقال مقتضى قوله فاذا كسرت الخ فيفيد جواز الفتح وقوله لانه ليس في كلام العرب الخ يقتضى  
عدم جوازه وعبارة القاموس تقييد جواز مع الفتح (قوله جوائق) كصانف جمع جوائق  
بكسر الجيم واللام وبضم الجيم وفتح اللام وكسرها وعاء معروف قاموس اى وهو العذل  
(قوله او ثوب في منديل) لانه ظرف له وهو ممكن حقيقة فيدخل فيه على ما ينأى زبلي  
والمنديل بكسر الميم قال في المغرب غندل بنديل خيش ٣ اشد به رأيه ويقال غندلت بالمنديل  
وغدت أى غصت به جوى (قوله يلزمه الظرف كالظرف لما قدمناه) أى من ان الصالح  
لظرفه حقيقة ان أمكن تعلقه الزمان والالزام المظروف فقط عندهما وكذا لو اقر بارض أو دار  
يدخل البناء والاشجار اذا كانا فاعما حتى لو أقام المقر بيته بعد ذلك ان البناء والاشجار والنص  
والحرف والعبدان لم يصدق ولم تقبل بينته كفى المنبع وغيره بخلاف ما لو قال هذه الدار  
لقد لان الابناؤها فانه في وكذا في سائرهما وان لم يصح الاستغناء يكون الكل للمقر له الا انه لو  
أقام البيته تقبل كفى الخمانية (قوله لا يلزمه القوصرة) لان من لا انقراع فكان اقرار بالانقراع  
(قوله كتب في عشرة وطعام فيت) هو على قوله ما وقياس محمد لمهما (قوله يلزمه  
المظروف فقط) عندهما والزمان محمد الكل لان النقص قد ينافى في عشرة ونقص عما لو قال  
كرباس في عشرة حريرا (قوله لا تكون ظرفا لوالدعة) والامتنع عادة كالممتنع حقيقة وفي قد  
نافى بمعنى بين أى على معنى البين ولوسط مجازا كقوله تعالى فاخل في عبادى فوق الشك  
والاصل برائة الذممة والمال لا يجب مع الاحتمال وفي كلام الشرح ان في الآية ٢ معنى مع  
(قوله وهى معنى على) لان غصب الشيء من محل لا يكون مقتضا غصب المثل كفى النهاية عن  
المبوط زبلي في تعديل قوله بخلاف ما اذا قال غصبتا كافا على حارث يلزمه الكاف  
دون الحار لان الحارم مذكور بان محمل الغصب حينئذ فيقال هذا اذا قال خسة في

خسة وهى على فقد أقر باغصاب خسة مستقرة على خسة فالغصب هو الخسة المستقرة

ونصله وبجمله) بهما مقيم  
بيت مزين بتوروس  
(العبدان والكتب) ونوثر  
في قوصرة أو بطعام في  
حوالى أو في (سفينه أو  
نوب في منديل أو) في  
(نوب يلزمه الظرف  
كالظرف) لما قدمناه  
(ومن قوصرة) مثلا لا  
تترجم القوصرة ونحوها  
(كنوب في عشرة وطعام في  
بيت) يلزمه المظروف فقط  
لانه اذا العشرة لا تكون  
ظرفا لوالدعة (وبخسة  
في خسة وعنى) معنى على

٢ قوله شددت الخ كذا  
بالاصل ونص الصاح  
والزنبيل معروف فاذا  
كسرت شددت فقلت زنبيل  
أو زنبيل الخ تأمل اه  
مصححه

٣ قوله خيش هكذا بالاصل  
فأجهر

كافي مائة وثوب (قوله فانصرف التفسير) اي بالاثواب (قوله اليهما) يعني انهما يكون  
 تقسيمهما للاستواء المعطوف والمعطوف عليه في الحاجة الى التفسير (قوله تلزمه الحاجة اليه  
 فقط) لان غصب العقار لا يتحقق عندهما وهل قياس قول محمد يضمهما (قوله والاصل ان  
 ما يصلح ظروفا ان ممكن قوله) كثر في قوصرة لزماؤه ومثله طعام في جوارق او في سفينة (قوله  
 لزماؤه) لان الاقرار بالغصب اخبار عن نقله ونقل المظروف حال كونه مظهر وقالا يتصور الاقل  
 الظرف فصار اقرارا بغصب ما ضرورة وبرجع في البيان اليه لانه لم يعين مكانا في غاية  
 البيان وغيره هاهنا وفيما بعده وظاهره قصره على الاقرار بالغصب ويؤيده ما في الخاتمة له على  
 قوب او بعد صرح بعضي بقيمة وسط عند أبي يوسف وقال محمد القول له في القيمة اه وفي البحر  
 والاشباه لا يلزمه شيء اه ولعله قول الامام هذا يدل على ان ما هنا قاصر على الغصب والالزوم  
 القيمة او لم يلزمه شيء ثم رأيت في الشرح الالزامية عن الجمهور حيث قال ان اضاف ما اقرب به الى فعل  
 بان قال غصب منه ثم رأيت في قوصرة لزماؤه القوصرة والابضقة الى فعل بل ذكر ما ابتدأ وقال  
 له على عرفي قوصرة فعليه المردون القوصرة لان الاقرار قول والقول غير البعض دون البعض  
 كما لو قال بعث له زعفراني سلمه اه وقد تعالى الحد ومثله في حاشية أبي السوء وعلى ملا مسكين  
 ولعل المراد بقوله فعليه الترفعة تأمل اه سدى الى الدرجة انه الى (اقول) واصل عليه  
 القولا لقيمة لانه متى تأمل (قوله والالزم المظروف فقط) وهذا عندهما لان الغصب الموجب  
 للضمان لا يتحقق في غير المقتول ولو ادعى انه لم ينقل لم يصدق لانه اقرب بغصب تام لانه مطابق  
 فيجعل على الكمال (قوله خلافا ل محمد) بناء على تصور غصب الغائب العقار عندهما غير متصور  
 فيكون الاقرار بالمظروف فقط وعنده متصور فيكون اقرارا بالظرف والمظروف (قوله وان لم  
 يصلح) اي ما جعل طرفا قوصرة وهو قوله في درهم والدرهم لا يصلح ان يكون طرفا للدرهم فيكون  
 قوله في درهم اقرا او يلزمه درهم فقط (قوله في خيمة) انه ان الخيمة لا تسمى طرفا حقيقة والمعتبر  
 كونه طرفا حقيقة كما في المنح (قوله والبحر) هو ظاهر الحكم اخذ من الاصل وبدل عليه  
 ما ياتي من ادواه وقوله ثوب في منديل او في ثوب بل ههنا أولى وفي غاية البيان ولو قال غصبتك  
 كذا في كذا او الشئ مما يكون وعالا لاول لزماؤه وفيها ولو قال على درهم في قوصرة خبطة لزماؤه  
 الدرهم فقط وان صلح القصة بظرفا يانه ما قال خواهر زاده انه اقرب بدرهم في الذمة وما فيها  
 لا يتصور ان يكون مظهر وفي شئ آخر اه ونحوه في الاستيعاب واستظهره سدى الوالد  
 رحمه الله تعالى ان هذا في الاقرار ابتداء اما في الغصب فيلزمه الظرف ايضا كما في غصبتك درهمها  
 في كبس بناء على ما قدمناه وبقيده التعليل وعلى هذا التفسير يلزم درهم في ثوب تأمل (قوله  
 وبخاتم) بان يقول هذا الخاتم لك (قوله تلزمه حلقته) الحلقة بكون الاصل في حلقه الباب  
 وقدره والجمع حاق بقصصين على غير قياس وقال الاصمعي يكسر الاول كقصعة وقصع وبدره وبدر  
 ويكي يونس عن ابن العلاء ان القتيح اغتفى السكون ط (قوله ونصفه) هو ما ركب في الخاتم  
 من غيره وفي القاموس الفص الخاتم ثلاثة والكسر غير ملن (قوله جميعا) لان اسم الخاتم  
 يشمله ما ههنا هذا يدل الفص في بيع الخاتم من غير نسبة ط عن الشاذي (قوله جفته) بفتح  
 الجيم غمده وقرابه (قوله وحائله) جمع حائله بكسر الحاء علاقته ط وهي ما يشد به السيف

فانصرف التفسير اليهما  
 لا يتصور ان في الحاجة اليه  
 (والاقرار بداية في اصطبل  
 تلزمه) الذبة (فقط)  
 والاصل ان ما يصلح ظروفا  
 ان ممكن قوله لزماؤه والالزم  
 المظروف فقط خلافا ل محمد  
 وان لم يصلح لزماؤه فقط  
 كقوله درهم في درهم درر  
 فاق ومزاده انه لو قال ذابة في  
 خيمة لزماؤه ولو قال ثوب في  
 درهم لزماؤه الثوب ولم أر  
 فاحصر (وبخاتم) تلزمه  
 حلقته (ونصفه) جميعا  
 (وبسيف جفته وحائله)

مئة مائة مفرد لا غير وأجاب شيخ المولى أبي السعد بـان دعوى التصويب ساقطة وما ذكره  
 ابن الحاجب في المقدمة هو الأكثر وما وقع صاحب الدرر حيث أنصف المائة الى الجمع قابل  
 وليس بخطا ومنه قرينة جزة والكسافي وابنه في كفة هم ثلاث مائة سنين بأضافة مائة الى  
 سنين والحاصل ان العدد المضاف على قسمين أحدهما مالا يضاف الا الى جمع وهو ثلاثة الى  
 عشرة والثاني مالا يضاف كثير الا الى مفرد وهو مائة وألف وتنتهي بمخرومات درهم وألفا  
 درهم الخ (قوله وكذا المكين والموزون) كناية عن قلة حنطة أو ورطل كذا ولو قال له نصف  
 درهم ودينار وقوب فله نصف كل منهما وكذا انصف هذا العدد هذه الجارية لان الكلام  
 كله وقع على شيء بغير عينه أو بعينه فنصف النصف الى الكل بخلاف ما لو كان بعينه غير  
 معين كنصف هذا الدينار ودرهم يجب عليه نصف الدينار والدرهم كله قاله الزيلعي وأصله  
 ان الكلام اذا كان كله على شيء بعينه أو كان كله على شيء بغير عينه فهو كله على النصف وان  
 كان أحدهما بعينه والآخر بغير عينه فالنصف على الاول منهما ما شرب لئلا يمكن قال  
 العلامة المقدسي بعد ان عزا وجوب كل الدرهم للدينين فيه ان هذا على تقدير خفض الدرهم  
 مشكل واماني الرفع والسكون فلم انتهى (وأقول) لا اشكال على لغة الجواز على ان الغالب  
 على الطلبة عدم اعتبار الاعراب اى فضلا عن العوام ولكن الاحوط الاستفسار فان الاصل  
 برادة الذمة فلعله قد صدر الجرح تأمل (قوله استكسانا) والقياس ان يلزمه المعطوف ويرجع  
 في بيان المعطوف عليه اليه وبالقياس أخذ الامام الشافعي رحمه الله تعالى (قوله وفي مائة  
 وقوب) نحوه مائة وشاة ومائة وعبد (قوله لانها مهمة) قال في التبيين وجه الاستكسان ان  
 عطف الموزون والمكيل على عددهم يكون بيانا لاهمهم عادة لان الناس استعملوا تكرار  
 التسمية وهو الدرهم عند كثرة الاستعمال وذلك فيما يجري فيه التعامل وهو ما ثبت في الذمة  
 وهو المكيل والموزون لانها تثبت دينها في الذمة سالما وفرضا وغناوا كنفوا في كفرة لكثرة  
 أسماها ودورانها في الكلام بخلاف الثياب وغيرها مما ليس من المقدرات اى عمالا يكال ولا  
 يوزن لانها لا يكثر التعامل به لعدم ثبوتها في الذمة في جميع المعاملات والثياب وان ثبتت  
 في الذمة في السلم والنكاح لانها لا يكثر ان كثرة القرض والغنم فلم يثبت ثقلها لعدم  
 دورانها في الكلام والا كنفها بالثاني لكثرة ولتوجد دقيق على القياس بخلاف قوله مائة  
 وثلاثة اقواب حيث يكون الاقواب تفسير للمائة أيضا وبسوى في المقدرات وغيرها لانه  
 ذكر عددين مهمين واعقبهم مائة غيرا فبصرف اليها فيكون بيانا لاهمها وهذا بالاجماع لان  
 عادتهم حجت بذلك الا ترى انهم يقولون احدى وعشرون وثلاثة وخمسون درهم ما فنصرف  
 التفسير اليها بالاستواء في الحاجة اليه انتهى قال ابو السعد ودوا المقاربات الذي لا يختلف  
 أحادها الكبير والصغير كالمكيل والموزون (قوله وفي مائة وثلاثة اقواب) أو دراهم أو شياء (قوله  
 كلها ثياب) لانه ذكر عددين مهمين وأردفهما بالثياب فصرف اليها ما لعدم العاطف وهذا  
 بالاجماع (قوله خلافا للشافعي) ظاهر كلامه ان مخالفة في هذه المسألة ثقل وليس كذلك  
 قال الامام وعند الشافعي ومالك تفسير المائة اليه في الكل وعند احمد المهم من جنس المفسر  
 في النصين انتهى وهو في الدرر (قوله لم تذكر بحرف العطف) بان يقول مائة وأقواب ثلاثة

وكذا المكيل والموزون  
 استكسانا (وفي مائة وقوب  
 ومائة وقوبان بقصر المسألة)  
 لانها مهمة (وفي مائة  
 وثلاثة ثياب كلها ثياب)  
 خلافا للشافعي رضى الله  
 عنه قلنا الاقواب لم تذكر  
 بحرف العطف

بخلاف مالو كان الصنف مكتوباً فيه - مما يصح أو نافذاً - فإر كاية الشهادته - - حينئذ - فهو  
 اعترافه بالملك فلا يصح بعد ذلك ان يدعيه نفسه وكذلك هنا اذا قال بعينه انما يصح ذلك فيما  
 اذا كان **معلقاً** كالمخاطب فان الانسان لا يطلب من غيره ان يدعيه مال نفسه الى آخر  
 ما قدمنا - ويجب تقديره أيضاً بغير احد الزوجين والرحم المحرم وما نذكر في صك البيع  
 (مهمة) \* في العزايقة عن الزيادات - او موقوفاً بم ادعى انه كان له قبل الماومة او كان لايه  
 يوم مات قبل ذلك وتر كميروا لا لا يصح مالو قال كان لابي وكذا لا يصح فدأومته ولم يتق البيع  
 - جمع ولو ادعى - أو يدعيه أيضاً وكذا لو قال قضى لابي ومات قبل القبض وتر كميروا الى يجمع  
 أيضاً وان لم يقض للاب - حتى مات وتر كميروا لا لا يقضى لان دوام المصومة شرط ولا يمكن لانه  
 لا يصلح خصماً بعد الماومة وعلى هذا لو ادعى رجل شر انوب وشهد بالباشر اعمن المدعى عليه  
 وقضى أولاً ثم زعم احد الشاهدين ان التوب له أولاً به وورثته هو عنه لا يجمع دعواهما ما قلنا  
 ولو قال عندنا - - هاد هذا التوب باعنه - - هذا الكنه الى أولاً ويرثه - - عنه يقضى بالبيع  
 ويجمع دعوى الشاهد فاذا برهن على مدعاه قضى له لانه دام التناقض ولو قال اقولا ولم يؤدب  
 الشهادة ثم ادعى لنفسه أو انه لايه وكما بالطلب يقبل وكذا اذا شهد بالاستحجار والاستيلاء  
 أو الاستيلاء أو الاستيلاء من المدعى بطل دعواه لنفسه أو لغيره وسواها لم يقضى هذه  
 العقود المدعى من المدعى عليه أو غيره ولو ساوم ثم ادعى مع الآخر يقبل في نصيب الآخر ولا  
 يقبل في نصيب المساوم ومساومة الابن لا تمنع دعوى الاب **لكن** - - بعد موت الاب لا يملك  
 الدعوى وان كان الاب ادعى وقضى له أخذه الابن وقبل القضاة لا الماومة انما لو برهن وفي  
 الاقضية ساوم ولد جارية أو زرع أرض أو غرة فقل ثم برهن على أن الأصل ملكه تقبل وان  
 ادعى الفرع مع الأصل يقبل في حق الأصل لا الفرع فعلى هذا لو ادعى شعرا فقال المدعى  
 عليه ساومني فبره أو اشترى مني لا يكون دفعه الجواز ان يكون الشجر له والفرع لغيره وفي الخزانة  
 ادعى عليه شيا فقال اشترى مني فلان وأجرت البيع لا يكون دفعا لان الانسان قد يجبر ببيع  
 الغير ملك الغير وفي المحيط برهن على أن هذا السكرم لغيره من المدعى عليه انه كان آخر منه  
 نفسه في عمل هذا السكرم يدفع وفي المتن - - تأجروا بانه برهن انه لايه الصغير تقبل قال  
 القاضي هذه على الرواية التي جعل الاستحجار وضوء اقرار اهدم الملك له فعدم كونه ملكا يمنع  
 كونه ملكا لغيره بخلاف ان يوجب عن الغير فاما على الرواية التي تكون اقرار اياه ملكا للمطلوب  
 لا تصح الدعوى لغيره كما لا تصح لنفسه انتهى (قوله مائة ودرهم) وكذا لو قال مائة ودرهم ان  
 أو مائة وثلاثة دراهم كافي الخسائية وعليه التعليل الآتي وأراد درهم مال مقدرة فعمل الدينار  
 وسائر الموزونات والمكيل والمحصل انه اذا ذكر بعدة قدم من الاعداد شئ من المقدرات  
 أو بعدد مضاف وضوء مائة وثلاثة أبواب أو افراس يكون بياناً لا فلا يكون بياناً كافي المنبيع  
 (قوله كلها دراهم) اي فيلزمه مائة درهم ودرهم في قوله له على مائة ودرهم قال في المختار ولو  
 قال له على مائة ودرهم فالحل درهم وكذا كل ما يكال ويوزن - - لم ان صاحب الدرر ذكر  
 بمائة مائة بصيغة الجمع ولقطه اذا حال له على مائة ودرهم لزمه مائة درهم ودرهم وتمت  
 عزى بان الصواب مائة درهم بالافراد واستدل على المقدمة المحاجبة حيث قال وبميزان  
 وأب مخفوض مفرد ٥١ واعترضه أيضاً عبد الحليم بان الف في درهم من طغيان القم لان

(و) له على (مائة ودرهم)  
 كلها دراهم

صلاحه و في المقام الوهابي ابي عبد العزيز خلافا ثم قال والحاصل ان رواية الجامع ان  
 الاستيغام والاستنجار والاستعارة ونحوها اقرار بالملك للمساوم منه والمساوم منه رواية  
 الزيادة ان لا يكون ذلك اقرار بالملك وهو الصحيح كذا في العمادية وحكي فيها اتفاق  
 الروايات على أنه لا ملك للمساوم ونحوه منه وعلى هذا الخلاف يفتي بحدود ما يكمل المساوم  
 فيه لنفسه واغيره انتهى وانما جبر مناهنا بكونه اقرارا اخذ ابروابة الجامع الصغير واقفه تعالى  
 أعلم اه قال الساجاني ويظهر لي انه ان ابدى هذا يفتي بمافي الزيادة من ان الاستيغام ونحوه  
 لا يكون اقرارا في العمادية وهو الصحيح وفي السراجية انه الاصح وقد صاعنا الانقرة وى انه  
 قال والاكثر على تصحيح مافي الزيادة وانه ظاهر الرواية اه اقول لكن في الاستيغام لنفسه  
 على كل من الروايتين يكون اقرارا بانه لا ملك له فكم كيف يدعيه لنفسه نعم ان يدعيه لغيره  
 لم يدم التناقض بناء على رواية الزيادة وما يؤيد ذلك ما ذكره قريبي في الموقلة الا يفتي  
 التهمة حتى لو برهن بكون دفعا تامل (قوله وصح في الجامع) أي صحح ما مر من ان  
 الاستيغام والاستعارة والاستنجار ونحوها اقرار بالملك للمساوم منه والمساوم منه وما جبر  
 منه والمراد بالجامع جامع الفصولين وهذه رواية الجامع للإمام محمد (تتمة الاستيغام من  
 غير المدعى عليه في كونه اقرارا بانه لا ملك للمدعى كالا - نشره من المدعى عليه حتى لو برهن  
 عليه بكون دفعا قال في جامع القسوابين - بعد دفقه عن الصغرى اقول ينبغي ان يكون  
 الاستيغام وكذا الاستيغام ونحوه كالا - نشره من المدعى عليه حتى لو برهن  
 الاستيغام لان المبيع يحتمل ان يكون في يد البائع عارية أو غصبا او يكون وكيل أو فوضوا بانه  
 يقتضيه ثبوت الملك للبائع كذا ذكره ابن وهبان وهذا مافي الزيادة (قوله ووفى شارحها  
 الشربلالي) أي يبي مافي الجامع والزيادة (قوله بانه ان قال يعني هذا) أي مثلا أو يعني  
 أو أفرى ونحوه (قوله كان اقرارا) أي اعترافا له بالملك لانه جازم بانه ملكه وقد طلب شراره  
 منه أو هيته وأجارته (قوله وان قال اتبيع هذا) أو هل أنت بائع هذا لا يكون اقرارا بل  
 اعترافا لانه يحتمل أن يقصد بذلك استظهار حاله هل يدعى المالكية وجواز البيع له أولا  
 أو يكون مراده طلب اقراره بانه يبيع ملك القائل فيلزمه به بعد ذلك أي باقراره  
 الصغرى بناء على رواية الجامع ونفى بهذه المسألة بزيادة الزيادة لكن قد يقال ان ما ذكره  
 لا يصلح أن يكون توفيقا بين القوانين بل هو تفصيل في كون المذكورات قد يكون بعضها  
 اقرارا بعدم ملك المقر وقد يكون ملك المقر فتأمل والحاصل انه اذا قل بانه يبيع  
 ذلك فيما اذا كان عموما للخطاب فان الانسان لا يطلب من غيره ان يبيعه مال نفسه فيكون  
 ذلك اعترافا له بالملك فلا يدعيه به بعد ذلك لنفسه ولا لغيره وان قال اتبيع فعليه ان يبيعه  
 له وكالة عنه أو فوضوا فلا يكون اقرارا بالملك (قوله صك البيع) أي وثيقة المبادأة (قوله  
 فانه) أي ما ذكر من كتابة الاسم والسم - (قوله ليس باقرارا بعدم ملكه) أي فاهما أولى  
 أو ما وى انه ان يدعيه بعد ذلك لنفسه ولغيره أي بقوله اتبيع هذا أولى بان لا يكون اقرارا  
 بعدم ملكه وصورته - أنه كتابة وخفيه على صك البيع هي انه لو كتب شهادة وختم عليها  
 على صك فيه باع فلان لا يكون اعترافا منه بالبيع فان الانسان قد يبيع مال غيره فوضوا

وصح في الجامع خلافا  
 له صحح الوهابية ووفق  
 شارحها الشربلالي بانه  
 ان قال يعني هذا كان  
 اقرارا وان قال اتبيع  
 هذا لا يؤيده مسئلة كتابته  
 وخفيه على صك البيع  
 فانه ليس باقرارا بعدم  
 ملكه

انه سبقت منه مساومة أو استعارة أو نحوهما عزل من الوكالة لانه لو فعله عند القاضى عزله  
والموكل على حقه لو شرط ان اقراره عليه لا يجوز قال صاحب نور المصباح قوله لو شرط الخ  
مستدرك اذ لو صدر ذلك من الوكيل في غير مجلس القاضى لا يغيره فلا حاجة الى الشرط  
المذكور وهذا اذا كان قوله والموكل على حقه معطوفا على قوله عزل من الوكالة اما اذا كان  
معطوفا على قوله فعله عند القاضى عزله فلا استدراك حينئذ لكان مسئلة الاولى نافذة حينئذ  
يتعرض فيها الى كون الموكل على حقه أو لاقى صورة مساومة وركبه في غير مجلس القاضى وهذا  
قصور وإيهام في مقام بيان واعلام كالا يخفى على ذوى الاعلام اه وفيه الاستيلاء هل  
هو اقرار فيه روايتان على رواية الزيادات يكون اقرارا بكونه ملكا للبائع وفي رواية لا يكون  
اقرارا الاول اصح وعلى الروايتين لا تسامع دعواه بعد الاستيلاء والاستيلاء من غير البائع  
كلاستقيام من البائع والاستيلاء والاستيلاء معارضة الاستيلاء والاستيلاء اقرارا به لذى اليد  
سواء ادعاه لنفسه أو غيره ولو أقيمت البيينة على ان الوكيل مساومه في مجلس القضاء خرج من الخصومة  
الخصومة هو وموكله أيضا ولو كانت المساومة في غير مجلس القضاء خرج هومن الخصومة  
دون موكله اه وفي جامع النصولين يصح رواية افادته الملك فاختلاف التصحيح للروايتين  
ويشترى على عدم افادته ملك المدعى عليه جواز دعوى المقر بها غيره اه ونقل السامحاني  
عن الاقنوني ان الاكثر على تصحيح ما في الزيادات وانه ظاهر الرواية اه قلت فبقية حتى به  
لترجمه بكونه ظاهرا للرواية وان اختلف التصحيح كما تقدم (أقول) ومثل ما تقدم من  
الاستعارة والاستيلاء وأخواتهما الاقسام قال في جامع الفصولين راضى الفتاوى رشيد  
الدين قسم تركه بين ورثته أو قبل تولية لوف أو وصاية في تركه بعد العلم واليقين بان هذا تركه  
أو وقف ثم ادعاه لنفسه لا تسامع اه وتسامع فيه (قوله) في منع دعواه لنفسه) هذا متفق عليه  
واما كونه اقرارا بالملك لذى اليد فبقية روايتان مصححان كما علمت (قوله) واقعه) قال في جامع  
الفصولين الحاصل من جملة ما مر ان المدعى لو صدر عنه ما يدل على ان المدعى ملك المدعى  
عليه تبطل دعواه لنفسه ولغيره للتناقض ولو صدر عنه ما يدل على عدم ملكه ولا يدل على عدم  
ملك المدعى عليه بطل دعواه لنفسه ولا غيره لانه اقرار بعدم ملكه لا يثبت المدعى عليه ولو صدر  
عنه ما يثبت اقرارا وعدمه فالترجيح بالقرائن والافلا يكون اقرارا بالملك اه (قوله) بوكالة  
أو وصاية) يعني اذا اقر الرجل على مال لفلان ثم ادعاه لنفسه لم يصح وكذا اذا ادعاه بوكالة  
أو وصاية لورثة موصيه لان فيه تناقضا لان المال الواحد لا يكون لشخصين في حالة واحدة  
كما في الدرر (قوله) للتناقض) محله ما اذا كان لا يخفى سببه كما تقدم (قوله) بخلاف ابرائه) أى  
لو ابراه من جميع الدعاوى ثم ادعى عليه وكالة لغيره أو وصاية هو وصيه صح له عدم التناقض لانه  
انما ابراه عن حق نفسه لا عن حق غيره (قوله) بما) أى بالوكالة والوصاية (قوله) لعدم  
التناقض) لان ابراه الرجل عن جميع الدعاوى المتعلقة بماله لا يقتضى عدم صحة دعوى مال  
غيره على ذلك الرجل درر (قوله) ذكره في الدرر) الضمير راجع الى المذكور متنا من قوله  
وكذا الخ نسوى الاعارة الى المذكور ثم حالف جميع ذلك مذكور فيها والضعيف قوله ومصحفه في  
الجامع الخ راجع الى ما في المتن فقط يدل عليه قول المصنف في المنع وعن صريح بكونه اقرارا

واقعه بوكالة أو وصاية  
للتناقض بخلاف ابرائه عن  
جميع الدعاوى ثم الدعوى  
بعدم التناقض ذكره  
في الدرر قبيل الاقرار



البائع وما يجب حفظه هنا من المساومة اقرار الملك للبائع او بعدم مساومته مما يحل  
 ضمنا للاصدا وليس كالاقرار صريحاً بانه ملك البائع والتفاوت انما يظهر فيما اذا وصل العين  
 الى يده وبموجب الرد الى البائع في فصل الاقرار الصريح ولا يؤمر في فصل المساومة وبينه اشتق  
 متاعاً من انسان وقبضه ثم انما المشتري استحققه بالبهران من المشتري وأخذ ثمات الاب  
 وورثه الابن المشتري لا يؤمر برده الى البائع ويرجع بالنق على البائع ويكون المتاع في يد  
 المشتري هذا بالارث ولو اقر عند البيع بانه ملك البائع ثم استحققه أبوه من يده ثم مات الاب وورثه  
 الابن المشتري هذا لا يرجع الى البائع لانه في يده بناء على زعمه بحكم الشراء الاول لما تقرر ان  
 القضاء للمشتري لا يوجب فسخ البيع قبل الرجوع بالنق اه كذا في جامع البزازی (قوله  
 والاعارة) الاولى ان يقال الاستمارة كافي جامع الفصولين من الفصل العاشر أي لو قبل اعارة  
 الثوب والجارية المذكورين كان قبوله اقراراً بالملك فان القبول هو الذي يتأتى منه والاعارة  
 فعل ذي اليد فكيف تكون اقراراً بالملك والنق سهل ذلك وقوعها بين الاستمارة والاستعاب  
 والحاصل ان الاستمارة هي التي تكون اقراراً بالملك للغير أما الاعارة فهي فعل المعير تامل  
 (قوله والاستعاب والاستجار) قال في الاشياء الاستجار اقرار بعدم الملك له على أحد القولين  
 وفي الجوى ان عما يقتصر التناقض استجار دار ثم ادعاه ملكها لانه موضع خفاء وقبل يجب  
 تقييده بما اذا لم يكن ملكه فيه ظاهراً فانهم صرحوا بان الراهن أو البائع وفاء اذا استجار  
 الرهن أو المبيع لا يصح وهو كالصريح في عدم كون الاستجار اقراراً بعدم الملك له اه ومنه  
 في الحواشي الرمانية قال العلامة الجوى قيل عليه الاستجار اقرار بعدم الملك له اتفاقاً وانما  
 الخلاف في كونه اقراراً الذي اليد بالملك فقد اشتهر على صاحب الاشياء الاول بالنق فاجرى  
 الخلاف بالاول كافي الثاني وهو هو عظيم ورد بان الضمير في راجع للاحقر والقرينة عليه  
 قوله على أحد القولين اه وهو بعيد جداً وقد صحح العمادى كلا القولين في فصوله في الفصل  
 السادس وفي الاشياء الا اذا استجار المولى عبده من نفسه لم يكن اقراراً بغيره كافي القنية  
 (قوله ولو من وكيل) أي وكيل واضح اليد والاستمارة في الامنة يمنع دعوى الملك فيها ودعواه  
 في الحرمة يمنع دعوى نكاحها كذا في الدرر (قوله فيمنع دعواه لنفسه ولغيره الخ) قال في  
 الشرع لا يملك كون هذه الاشياء اقراراً بعدم الملك للمباشر متفق عليه وما كونهم اقراراً بالملك  
 الذي اليد نفسه روايتان على رواية الجامع بقيد الملك الذي اليد وعلى رواية الزادات لا وهو  
 الصحيح كذا في الصغرى قال في هذه الفتاوى الاستمارة والاستمارة والاستعاب من المدعى  
 عليه أو من غيره كذا الشراء والمساومة وما شبهه من الاجارة وغيره فانع صاحبها من دعوى  
 الملك لنفسه وغيره قال صاحب جامع الفصولين أقول كون هذه الاشياء اقراراً بعدم الملك  
 للمباشر ظاهر وأما كونهم اقراراً بالملك الذي اليد نفسه روايتان كما سياتي قريباً قال والظاهر  
 عندي ان مجرد ذلك ليس باقرار لنق اليد اذ قد يفعل مع وكيل المالك فلا يكون اقراراً بالملك الذي  
 اليد فلا بد ان عين باقراثن يجعل اقراراً في موضع دون موضع بحسب القرائن فعلى هذا ينبغي  
 ان تصح دعواه لغيره في بعض المواضع لا في بعضها فان برهن المدعى عليه على وكيل الخصومة

(والاعارة والاستعاب  
 والاستجار ولو من وكيل)  
 في كل ذلك اقرار بملك ذي  
 اليد فيمنع دعواه لنفسه

رضا أربعين مسئلة ثلاثون منها ذكرت في جامع الفصولين وعشرة منها زيادة صاحب الاشباه  
والنظائر نقلها عن الكتب المعتبرة انتهى الكل من نور العيون وقد ذكرنا بعض هذه فيما قد مرنا  
بحر رافراجمه ان شئت وتقدمت في كلام الشارح قبيح السوء آخر الوقف وزاد على ما هنا  
مسائل كثيرة وكتب عليها سببى الوالدرجة ما الله تعالى وزاد عليها فراجعه هامة (قوله لازم  
الدين حالا) قال في الدرر لانه اقر بحق على نفسه وادعى لنفسه حقا فيه فصدق في الاقرار  
بلا حجة دون الدعوى اه قال في الوقفات هذا اذ لم يصل الاجل بكلامه اما اذا وصل صدق  
اه (قوله لانه دعوى بلا حجة) قال الحموي لانه اقر بحق على نفسه وادعى حقا على المقر  
فاقراره بحجة عليه ولا تقبل دعواه بلا حجة اه (قوله لثبوتها بالشرط) الاوضح ان يقول  
يثبت بالشرط ويكون سببا لقوله عارض وبعبارة الحموي والاجل عارض ولا يثبت بنفس  
العقد بل بالشرط والقول للمنعكر في العارض اه (قوله والقول للمنعكر في النوع وللمنعكر  
في العوارض) أى فكانت من قبيل الاقرار بالنوع لا بالعارض لان حقيقة النوع ان  
يكون الشيء من اصله موصوفا بتلك الصفة وكذلك الدين المؤجل المكفول به فانه مؤجل  
بالشرط بل من حين كسبه كان مؤجلا فاذا اقر به لم يكن مقرا بالحال كان الدراهم السود  
من أصلها اسود وليس السوداء عارضا بالشرط فكان اقرارا بالنوع بخلاف الدين فان الاصل  
فيه الحل ولا يصير مؤجلا الا بالشرط فكان الاقرار بالدين المؤجل اقرارا بالدين وادعاء  
لحصول العارض والمقر له ينكر العارض والقول للمنعكر ومنه اجابة العبد كما افاده بعض  
الفاضل والحاصل ان الاجل عارض لا يثبت بنفس العقد بل بالشرط والقول للمنعكر  
في العارض (قوله لثبوتها في كفالة المؤجل بالشرط) فالاجل في انواع فكانت الكفالة المؤجلة  
أحد نوعي الكفالة فيصدق ان اقراره بإحدى النوعين لا يجعل اقرارا بالنوع الآخر لان  
حقيقة النوع ان يكون الشيء من أصله موصوفا بتلك الصفة وكذلك الدين المؤجل المكفول  
به فانه مؤجل بالشرط بل من حين كسبه كان مؤجلا فاذا اقر به لم يكن مقرا بالحال كان  
الدراهم السود من أصلها اسود كما قد مرنا قريبا قد مرنا المسئلة في كتاب الكفالة عند قوله  
لثبوتها دورهم الي شهر فراجع (قوله وشراؤه أمة متعقبة) فاذا لم تكن متعقبة فالولي بالحكم  
المذكور وقوله كنوب في جراب أى كسرها نوب في جراب وفي البرازية علل لذلك بقوله  
والضابط ان الشيء ان كان مما يعرف وقت المساومة كالخراطة القائمة بين يديه لا يقبل  
الا اذا صدقه المدعى عليه في عدم معرفته اياها فقبل وان كان مما لا يعرف كنوب في منديل  
أو جارية بقاعدة على رأسها غطاء لا يرى منها شيء قبل وقبل ولهذا اختلفت أقوال العلما في ذلك اه  
ويظهر ان الثوب في الجراب كغيره في المنديل ويدل عليه ما في الفواكه البدرية لابن الفرس  
حيث عدم مثله الثوب في الجراب مما يتقرر فيه التناقض فقال واذا اشترى ثوبا مريا في جراب  
أومنا بل لما نثره قال هذا متاعى نسمع دعواه فالدعوى مجموعة مع التناقض في جميع هذه  
المسائل أى التي منها هذه على الرابع المتفق به ومن المشايخ من اعتبر التناقض مطلقا فسمع  
الدعوى اذا تقدم ما يناقضها وقدمنا ذلك في الدعوى فراجع (قوله وكذلك الاستيثار  
والاستبعاد) أى طلب ابداعه عنده ومنه له قال في الاستيثار والاستبعاد قال في تنوير

(وان اقر بدين مؤجل  
وادعى المقر له حلا لزمه)  
الدين (حالا) وعند الشافعي  
رضى الله عنه مؤجلا  
بيمينه (كما قرره بعد في يده  
انه لرجل وانه استأجره منه)  
ولا يصدق في ناجيل واجارة  
لانه دعوى بلا حجة  
(و) حيثئذ (ببعض  
المقر له في اختلاف مالو  
أقر بالدراهم السود فكذب  
في صفة ما) حيث (يلزمه  
ما أقر به فقط) لان السود  
نوع والاجل عارض لثبوت  
بالشرط والقول للمنعكر في  
النوع وللمنعكر في العوارض  
(كما قرره المكفول بدين  
مؤجل) فان القول له في  
الاجل لثبوتها في كفالة  
المؤجل بالشرط (وشراؤه)  
أمة (متعقبة اقرارا بالمالك  
للبائع كنوب في جراب  
وكذا الاستيثار والاستبعاد)  
وقبول الوديمة بصر

حر يتردها الثالث على الثاني فقبلها ثم أراد ودعا على الاول فلم يقبل له ذلك لو ادعت عتقا  
 العتق لا يثبت بقولها ولو ادعت سرية الاصل فلو كانت حين بيعت ولسان القنادت لبيع وتسلم  
 فكذلك اذا انقضاء اقرار بالرق وان لم تنقده فليس الاول ان لا يقبل اه (ومنها) حلف لا ينزل  
 فلان اداه وفلان نازل فيها فسكت الحالف حنثا لو قال له اخرج فاني ان يخرج فسكت (ومنها)  
 ولدت ولدا فنهى النكاح زوجها فسكت الزوج لزمه الولد وليس له نفقة كاتواره (ومنها) أم ولد  
 ولدت فسكت مولدا حتى مضى يومان لهذا الولد لا يملك نفقة بعده (ومنها) السكوت قبل البيع  
 عند الاخبار بالعيب رضاه حتى لو قال رجل هذا الشيء معيب فسمعه وأقدم مع ذلك على  
 شرائه فهو ورضاه ولو اختلف بعد الاقوال فاعده أبي حنيفة وعندهما هو ورضاه ولو فاقدا (ومنها)  
 سكوت بكرة عند اخبارها بتزويج الولي على خلاف ما مر آتينا (ومنها) باع عتقا أو أمه أو  
 ولده أو بعض أقرابه حاضر فسكت ثم ادعى على المشتري من كان حاضر عند البيع أفق من باع  
 مرقده أنه لا يسمع وجعل سكوته في هذه الحالة كاتوار له لانه لا يسمع كاتوار له لانه لا يسمع  
 شايخ بخاري انه ينبغي أن يسمع فيمنظر المفق في ذلك لم أر أن لا يسمع كاتوار له لانه لا يسمع  
 وتلبس وأنتى به كان - ساد الباب التزويج (ومنها) الحاضر عند البيع لو بعث البائع  
 الى المشتري وتفاضل الثمن لا يسمع دعواه الملك انفسه بعده لانه يصير مجزئ للبيع بتفاضله  
 (ومنها) رأى يبيع عرضا أو دارا فتصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت سقط دعواه (يقول  
 الحقيق) وفي الفتاوى الولو الجدية رجل تصرف أيضا زمانا ورجل آخر رأى الارض والتصرف  
 ولم يدع ومات على ذلك لا يسمع به - كذلك دعوى ولده فترك على يد المتصرف لان الحال شاهد  
 (ومنها) لو قال الوكيل بشر ائني بعينه لمو كاه أني أريد بشره انفسى فسكت مو كاه ثم  
 شره ايمكون الوكيل (يقول الحقيق) وجه الفرق بين هذه المسئلة وبين ما مر نحو ورقة من مسئلة  
 شريكي العتقان وهو ما ذكر صاحب الخلاصة به - مذكرها من المسئلة بقوله والفرق  
 ان لو قيل لك عزل نفسك ذاعلم الموكل رضى أم خطب بخلاف أحد الشرى يكن اذ لا يملك  
 فسخ الشريعة الا برضا صاحبه (ومنها) ولي صبي عاقل رأى الصبي يبيع وبشترى فسكت بكون  
 اذنا (ومنها) سكوت رجل رأى غيره شق رقه حتى سال ما فيه بكون رضا (ومنها) سكوت الحالف  
 بان لا يستخدم فلانا على عمله كخدمه فلان بالأمر ولم ينه حنث (ومنها) امرأة ذهبت  
 في تجارة بها البنت الشابة من أمتعة الاب والاب ساكت فليس له الاسترداد (ومنها) انقفت الأم في  
 تجارة فتم اها هو مائة فسكت الاب لان ضمن الام (ومنها) باع أمة وعليها حلي وقرطان ولم يشترط  
 ذلك لكن تسلم المشتري الأمة وذهب بها البائع ساكت كان سكوتة بمنزلة التسليم فكان  
 الحل لها (ومنها) القرائن على الشئ وهو ساكت تنزل منزلة نطقة في لاصح (ومنها) ما ذكر في  
 قضاء الخلاصة ادعى على آخر ما لا فسكت ولم يجب أصلا بخدمته كقيل ثم رد ال جدير انه  
 عصى بأفة في لسانه أو سمعه فلو اخبروا انه لا أفة به بحضور مجلس الحكم فان سكت ولم يجب  
 ينزل منزلة المذكرة عند أبي حنيفة وعنده أبي يوسف يجب حتى يجب فان فهم انه اخرس يجب  
 بالاشارة انتهى (ومنها) سكوت المازكى عند قوله عن حال الشاهد تعديل (ومنها) سكوت الزمان  
 عند قبض الرهن العين المرهونة (يقول الحقيق) فصارت المسائل التي يكون السكوت فيها

بهيذا لولا كانت كذلك لتعرض له أحد من أصحاب المعتبرات المنقول عنها (ثم اعلم) انه خرج عن  
 القاعدة السابقة مساثل كثيرة صار السكوت فيها كالنطق أى يكون رضا (فمنها) سكوت البكر  
 عند استئثار وليها عنها قبل التزويج وبعد هذه الزوجه الولي فلوزوج الحد مع قيام الاب  
 لا يكون سكوتها رضا (ومنها) ~~سكوت~~ سكوتها عند قبضه مهرها ولو قبض المهر أبوها أو من زوجها  
 فسكتت يكون اذنا بقبضه الا ان تقول لا تقبضه فحينئذ لم يجز القبض عليها ولا يبرأ الزوج  
 (ومنها) سكوت العبدية اذا باغت بكر اياك أو يكون رضا أو يطل خيار بلوغه الا لو بلغت ثيبا (ومنها)  
 بكر حلفت ان لا تزوج نفسها فزوجها أبوها فسكتت حلفت في عينها كرهاها بكذا لم ولو حدثت  
 بكر أن لا تأذن في تزويجها فزوجها أبوها فسكتت لا تخفى اذ لم تأذن ولزم النكاح بالسكوت  
 (ومنها) تصديق على انسان فسكت التصديق عليه ثبت المثل ولا يحتاج الى قبوله ولا يلحق بال  
 الهبة (ومنها) قبض هبة وصدة بحضرة المالك وهو ساكت كان اذنا بقبضه (ومنها) لو أبرأ  
 مدينه فسكت المدين ببراءة ولو رد برتدبرده (ومنها) الاقرار بصح ولو سكت المقر له برتدبرده  
 (ومنها) لو كاد بشئ فسكت الوكيل وبشره صح ويرتدبرده فلو وكاه يبيع نفسه فلم يقبل ولم يرد  
 فبإعازه جاز ويكون قبولا (ومنها) لو أوصى الى رجل فسكت في حياته فإلما مات باع الوصي بعض  
 التركة أو تقاضى دينه فهو قبول للوصاية (ومنها) الامر باليد اذا سكت المفوض اليه صح  
 ويرتدبرده (ومنها) الوقف على رجل معين صح ولو سكت الموقوف عليه ولو رد مقل يطل وقيل  
 لا (ومنها) فواضع على ثبته ثم قال أحدهما لصاحبه قد بد الى أن أجعله يبيعها فسكت  
 الآخر ثم تباعا لصاحبه يبيع وليس لساكت ابطاله بعد ما صح قول صاحبه (ومنها) سكوت  
 المالك القديم حين قسم ماله بين الغائمين رضا كالأمر من لم يوقع في الغنمة وقسم ومولاه  
 الاول حاضر فسكت بطل حقه في دعوى فقه (ومنها) لو كان المشتري مخبر في قن شراء رأى  
 القن يبيع ويشترى فسكت بطل خياره ولو كان الخبير لبايع لم يطل خياره (ومنها) البايع حبس  
 المبيع لثمنه فلو قبضه المشتري ورأه البايع وسكت كان اذنا في قبضه الصحيح والفاقد فيه سواء  
 في رواية وهو رضا بقبض في الفاسد لا في الصحيح في رواية (ومنها) علم الشقيع بالبيع وسكت  
 يطل شفيعه (ومنها) رأى غيره القاضي فقه يبيع ويشترى وسكت كان اذنا في التجارة لا في  
 بيع ذلك العين (ومنها) لو حلف المولى لا ياذن لثمنه فراه يبيع ويشترى فسكت بحث في ظاهر  
 الرواية لا في رواية عن أبي يوسف (ومنها) باع قن شيئا بحضرة مولاه ثم ادعاه المولى انه فلو كان  
 ما اذنا بصح دعوى المولى ولو لم يجبروا صح قال الاسدي تروى قن قبل الم بصره اذنا بسكوت  
 مولاه قائم ولكن أثر الاذن بظهر في المستقبل (ومنها) باع قننا والقن حاضر علم به وسكت وفي  
 بعض الروايات فأنفذ المبيع والتسليم ثم قال أنا حر لا يقبل قوله كذا في جامع القصولين  
 ووافقا لما في فتاوى قاضي خان وفي فوائد العتابي ولو سكت القن وهو يعتقل فهو اقرار بركة  
 وكذا لو رهنه أو دفعه بيمينه والقن ساكت بخلاف ما لو أجره أو عرض له للبيع أو ارماه  
 أو زوجته فسكونه هنا ليس باقرار بركة (يقول الحنفية) قوله وفي بعض الروايات الخ طهره بشعر  
 بضعه اشتراط الانقياد أو تداوى الاحتمالين لكن الاظهر ان الانقياد شرط لما ذكر في محل  
 آخر من فتاوى قاضي خان رجل شرب أمة وقبضها فباعها من آخر والثاني من ثالث قاعدت

بالضرب لا يحنث اذا كان مثله بمن يباشره والذي في المصنف عن ايمان البرازية اذا حاث  
لا يظهر سرفلان اولاد بشي اولاد لم فلان اسرفلان واحاث ايمن سرفه اولاد سرفه  
او حاث لا يدل على فلان فاخير به بالكفاية او برساله او كلام او سله احدا كان سرفلان كذا او  
اكان فلان يمكن كذا فاشار برأسه أي نعت في جميع هذه الوجوه وكذا اذا حاث لا يتخذ  
فلان فاشار اليه بشي من الخدمة حث في عينه خدمه فلان اولاد يتخدمه اه ط (اقول)  
واما حث العرف اذا ايمان ميناها عليه وهو في العرف يكون بذلك يظهر اسرفه وقتله  
ومعالمه كما هو مقرر في محله وهذا هو السبب في خروجها عن الضابط المذكور فانهم (قوله)  
وأشار حث قال في الاشياء حث السرفان لا يتغير بايمانهم فالجمله ان بعد عليه الايمان  
ليس بسارق بقول لاوارق يسكت عن اسفه فيعلم الوالي السارق ولا يحنث الحاث اه  
وفي مسئلة الجمله ان يقال له انك كرا مكنه وأشبه ما من السرف ليس يمكن فلان ولا سرفه  
فقل لا فاذ انك ما بسرفه ومكانه فاسكت أنت ففعله واسمه دلوا به على سرفه ومكانه لا يحنث  
(قوله الا في نعت) ويدخل تحت العيين من ثلث صور رويني أن يزداد على التسع تعديلا  
الشاهد من العالم بالاشارة فانما سكت في كذا مقامه في الشهادات فتال (اعلم) ان من القواعد  
الفتية انه لا ينسب الى ساكت قول كافي مسائل (ومنها) رأى اجنبيا يبيع ماله ولم ينه لا يكون  
وكذا لا يسكت المالك (ومنها) لورأى القاضي الصبي أو المعتوه أو عبده يبيع ويشتري  
فسكت لا يكون اذا نفي التجارة (ومنها) لورأى المرتين راعته يبيع الرهن فسكت لا يبطل  
الرهن ولا يكون ما ذنوبا يبيع وزاد في الاشياء قوله في رواية (ومنها) لورأى غيبه يئلف ماله  
فسكت لا يكون اذا نفي الالفه (ومنها) لورأى عبده يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لا يكون  
اذا (ومنها) لو سكت على وطأ أمته لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضو أو أخذ من سكونه عند  
ائتلاف ماله (ومنها) لورأى قنه أو أمته يتزوج فسكت ولم ينه لا يبطله اذا نفي الشكاح (ومنها)  
لو زوجت غير كف فسكت الولى عن مطالبة المقر بقى ليس برضا وان طال ذلك لان في الواضع  
كثرة أى مالم تدمنه (ومنها) سكوت امرأة العن ليس برضا وان أفادت معه سنين (ومنها)  
الاعارة لا تثبت بسكت (ومنها) حاث لا يسكت لم شفعة ولم يسلمه او اسكن سكت عن خصومة فيها  
حتى يطل شفعة لا يحنث (ومنها) حاث لا يؤخر عن فلان حقه عليه شهر اذ لم يؤخره شهر  
وسكت عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا يحنث (ومنها) لو هب شي أو هو هب له ساكت لا يصح  
مالم يطل قبل بخلاف الصدقة كما ياتي (ومنها) لو أبرقنه أو عرضه للبيع أو سواه أو فوجه  
فسكت القن لا يكون اقرارا برقه بخلاف ماله بآعه أو رهنه أو دفعه بيمينه فسكت كما سكت  
أيضا (ومنها) أحسنه يكي عنان قال صاحبه اني اشتريت هذه الامه لثمنى خاصة فسكت  
صاحبه فتمرها لا تكون له مالم يطل صاحبه نعم كذا في جامع النصولين موافقا للخاصة  
وغيرها وزيد في مختارات النوازل فاذا قال نعم فهي له بغير شيء عند أبي حنيفة اذا اذن  
بعضن هبة نصيبه منه اذا الوط لا يجمل الا بالمالك بخلاف طعام وكسوة (يقول الحقير) وفي الاشياء  
فسكت صاحبه لا تكون له ما ذكر هذه المسئلة فيما يكون السكوت فيه كالنقل على ذلك  
مهم وواضح لخلافته ما سرفا من المعتبرات واحتمال كون المسئلة خلافية فيها روايات

وأشار حث عمارية فحجر  
بطلان اشارة الناطق الا في  
نسع فليحفظ

برأسه أى نعم كانت له في التسمية عن علاء الدين الرازى ونقل عن ظهره والدين المرتضى انه  
لا يعتبر قال لان الاشارة من الناطق لا تعتبر وفي مجمع الفتاوى فقتل ومثله في تنقيح الجواب  
وفور العين وغيرهما لان جواب المفتي به ايسر بحكم متعلق باللفظ انما اللفظ طريق معرفة  
الجواب عند المستفتى واذا حصل هذا المقصود استفتى المستفتى عن اللفظ كما لو حصل الجواب  
بالكتابة بخلاف التسمية اذ اللفظ فانه ما يتعلق باللفظ والاشارة انما تقوم مقام اللفظ عند  
الجهل وفي شرح الشافية ان جارية تريد اعطاءها في كذارة فحسبها ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فسألها ابن الله تعالى فاشارت الى السماء فقال أعطتها فانه اسأله كما في الخوانى  
المجوبة وغيرها (قوله ونسب) بان قيل له هذا ابنك فاشار بنعم ط قال أبو السعد وقوله  
ونسب أى الاشارة من سيد الاممة تنزل منزلة صريح الدعوى (قوله وكفر) بان قال له قاتل  
انتهقد هذا المكفر فاشار بنعم (قوله واشاره محرم الصيد) فاذا اشار شخص يده على طير فقتله  
يجب جزاء على المشير (قوله والشجر برأسه في رواية الحديث) أى لو قيل له اجزني برواية كذا  
عنك فاشار برأسه كفى أما لو قرأ عليه وهو ساكت فانه يرويه عنه ولا يحتاج الى اشارة ومثله  
الشجر ملحقة به مثله الاشارة (قوله والطلاق) أى واشارة عدد الطلاق المتلفظ به (قوله هكذا  
وأشار بثلاث) فالاشارة معينة او هذا الميم فلو قال أنت طالق وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة  
اشبهه قال فيها ولم أر الا ن حكم أنت هكذا مشير باصبعه ولم يقل طالق اه والظاهر عدم  
الوقوع لانه ليس من صريح الطلاق ولا كتابته لانه ليس بلفظ يحمله وغيره ط (أقول) المفهوم  
من عبارة الشارح المنقولة عن الاشياء في قوله والطلاق في أنت طالق أى وبخلاف الطلاق  
السكاني في أنت طالق هكذا وأشار بثلاث فان الاشارة بالرأس فيه كالنطق يمكن تقدم كتاب  
الطلاق انه لو قال هكذا وأشار بثلاث وقع ثلاث ولو لم يشير بالرأس فالظاهر انه في هذه الصورة  
لاقائدة اشارة الرأس وقال في الاشياء وزاد أخذ من مسئلة الاشارة بالرأس واشارة الشيخ  
في رواية الحديث وأمان الكافر أخذ من النسب لانه محتاط فيه لحقن الدم ولذا ثبت بكتاب  
الامام كما تقدم أو أخذ من الكتاب والطلاق اذا كان تفسير الميم كما لو قال أنت طالق هكذا  
وأشار بثلاث وقعت بخلاف ما اذا قال أنت وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة كما لم في  
الطلاق اه من أحكام الاشارة نعم لو قيل بخلاف هذه المسئلة لما قبلها في كونها تعتبر فيها  
الاشارة مطلقا كان الكلام منتظما كما قاله أبو الطيب (أقول) وبعبارة المنخ في كتاب الطلاق  
هكذا ولو قال أنت طالق وأشار باصبعه ولم يقل هكذا فهي واحدة لئلا تشبه لان الهاء  
للتسمية والكاف للتسمية اه وفي البحر عن الخطوط ان لو كانت لوجهها طلق في فاشار اليها بثلاث  
أصابع وأراد به ثلاث تطلق لا يقع ما لم يقل هكذا لانه لو وقع وقع بالضمير والطلاق لا يقع  
بالضمير اه وأنت خير بيان اعراض الحشى ليس في محله لانه اذا أتى بقوله هكذا اعتبر  
الاشارة فاذا قيل له لا طلاق امر أنت هكذا وأشار اليه بثلاث أصابع فامر برأسه أى نعم فانه  
يقع الثلاث كما هو ظاهر قائل (قوله اشارة الاشياء) أى كذا في أحكام الاشارة من الاشياء في  
الدين الثالث (قوله وزاد الجين الخ) ظاهره ان جميع الايمان بجنات فيها بالاشارة لان المذكور  
أمنه وليس كذلك فانه اذا حلف ليضرب بن فاشار بالضرب لا يجرأ وحلف بالضرب فاشار

ونسب و اسلام وكفر) وأمان  
كانرواشارة محرم لصيد  
والشجر برأسه في رواية  
الحديث والطلاق في أنت  
طالق هكذا وأشار بثلاث  
اشارة الاشياء وزاد الجين  
ككافه لا يستقدم فلان أو  
لا يظهره أو لا يدل عليه

اه (قوله بالعبد) أي والنوب حوى (قوله والهداية) أي والسراج كما يفيد الموحى (قوله  
 فهو اقرار له) لان بلى تقع بـ وبالاستفهام داخل على نفى فتفيد ابطاله (قوله وان قال نعم)  
 لان نعم تصديق للمستخبر بنفى أويجاب بقوله بلى بعد النسي في عليك أنت ابطال للنفي فصار  
 كأنه قال لك على أنت فكان اقرارا بخلاف نعم بعد النفي كأنه قال نعم ليس لك على أنت فيكون  
 بجودا (قوله وقيل نعم) أي نعم يكون مقاربة وقوله نعم بعد بقوله أليس الخ (قوله لان الاقرار  
 يعمل على العرف) لان المتكلم يتكلم معاهو المتعارف عنده والعوام لا يدركون الفرق بين بلى  
 ونعم والعامة لا يلاحظون ذلك في محاوراتهم فبما يتكلمون به بين الناس وانما يلاحظونه في  
 مسائل العلم ولذلك كان مسائل الاقرار والوكالة واليمين مبنية على العرف (قوله والفرق)  
 الاوضح تشديده على قوله وقيل نعم وهذا على القول بالفرق بين بلى ونعم وهو ما انتهى عليه  
 المصنف وأما قوله الشارح عن الجوهره فلا فرق (قوله أن بلى الخ) ذكر في التحقيق ان موجب  
 نعم تصديق ما قبلها من كلام منفي أو مثبت استفهاما كان أو خبرا كما اذا قيل لك قام زيد أو أقام  
 زيد أو لم يقم زيد فقلت نعم كان تصديقا لما قبله وتحققا لما بعده الله مزمع وموجب بلىيجاب  
 ما بعده النفي استفهاما كان أو خبرا فإذا قيل لم يقم زيد فقلت بلى كان معناه قد قام الا ان اعتبر  
 في أحكام الشرع العرف حتى يقام كل واحد منهما مقام الاخر ذكر في شرح المنار لابن نجيم  
 (قوله من الناطق) احتراز به عن الاخرس فان اشارته فائضة مقام عبارته في كل شيء من بيع  
 واجارة وهبة ووهن ونكاح وطلاق وعتاق وإبراء اقرار وقصاص على المعقود منه الا الحدود  
 ولو حذفت والشهادة وتعمل اشارته ولو قادر على الكتابة على المعقود ولا تعمل اشارته الا اذا  
 كانت معهودة أو ما معتقّل اللسان فالفتوى على انه ان دامت العقلة الى وقت الموت يجوز  
 اقراره بالاشارة والاشهاد عا به وقد اقتصر في الاشياء وغيره على استئنا الحدود وزاد في  
 التمثيل ولا تقبل شهادته أيضا أو ما عيّن في الدعوى فقد تمناه وظاهر اقتصار المشايخ على  
 استئنا الحدود فقط صحة اسلامه بالاشارة ولم أره الا ان تقلص بها وكاتبه الاخرس كاشارته  
 واختاروا في ان عدم القدرة على الكتابة شرط للعمل بالاشارة أولا والمعقود لا قال ابن الهمام  
 لا يجني ان المراد بالاشارة التي يقع بها اطلاقه الاشارة المقررة بتصويت منه اذا العادة منه  
 ذلك فكانت بيانا لما أجهله الاخرس اه ولو أشار الاخرس بالقراءة وهو جيب بنهني أن  
 يحرم أخذ ما من قوله هم يجب على الاخرس تحريك لسانه فجعلوا التحريك قراءة ولو علق رجل  
 الطلاق بمشيئة آخر فإشار بالمشيئة ينبغي الوقوع لوجود الشرط ولو علق بمشيئة رجل ناطق  
 فخرس فإشار بالمشيئة ينبغي الوقوع أيضا فور العين عن الاشياء وفيه عن الهداية آخرس  
 قرئ عليه كتاب وصية فنقل له شهد عليك بما في هذا الكتاب فأومأ برأسه أي نعم أو كتب فإذا جاء  
 من ذلك ما يعرف انه اقراره فجاز ولا يجوز ذلك في معتقّل اللسان والفرق ان الاشارة انما  
 تقتبر اذا صارت معلومة وذلك في الاخرس لا في معتقّل اللسان حتى لو امتد الاعتقال وصارت  
 له اشارته معلومة قالوا هذا بمنزلة الاخرس ولو كان الاخرس يكتب كتابا أو يوصي إيماء يعرف به  
 جاز نكاحه وطلاقه وبيعه وشراؤه ويقتص منه ولا يحد ولا يحد له والفرق ان الحد لا يثبت  
 ببيان فيه شبهة وأما القصاص ففيه معنى العوضيّة لانه شرع جابر الخازن يثبت مع النسبة  
 كالأرضات اه (قوله بخلاف افتاء) أي لو سأل مفتيا عن حكم فقال أهكذا الحكم فإشار

بالعبد والدار والهداية كافي  
 قال أليس لي عليك أنت  
 فقال بلى فهو اقرار له بما ادان  
 قال نعم لا وقيل نعم لان  
 الاقرار يعمل على العرف لا  
 على دقائق العربية كذا في  
 الجوهره والفرق أن بلى  
 جواب الاستفهام المنفي  
 بالاثبات ونعم جوابه بالنفي  
 (والايماء بالرأس) من  
 الناطق (ليس باقرار بعمل  
 وقتي وطلاق وبيع  
 ونكاح واجارة وهبة بخلاف  
 افتاء

نعم يرد عليه من جهة الصلح الاتية حيث قالوا نسمع دعواه بعين بعد الابراء العام وقوله لا حق  
 عنده أى بما قبضته فقد اكتفوا بالقرينة وسبب ما في عبارة الاشياء ما يشهد باعتبار القرينة  
 لكن فيها عن القنينة في قاعدة السؤال معاد في الجواب قال لا تحرى عليك ان فائدة - الى  
 فقال استمزه انهم احسنت فهو اقرار عليه وبؤذنه اه وقال في الهدية ولو قال اعطى  
 الالف التي عليك فقال اصبر او قال سوف نأخذها لم يكن اقرارا لان هذا قد يكون استمزه  
 واستحقاقا به اه معزبا للعبط وفيه عن النوازل اذا قال المدعى عليه كسبه بدون قبض كن  
 أى خبط اليك قبض لا يكون اقرارا وكذا قوله بكبر أى امسك لا يكون اقرارا لان هذه  
 الاقفاظ تصلح للابتداء وكذا اذا قال كش كسبه بدون شئ لا يكون اقرارا لان هذه الاقفاظ  
 تدل للاستمزه ثم كرم مسائل بالافارسة أيضا وقال قد اختلف المشايخ والاصح انه اقرار لان  
 هذه الاقفاظ لا تدل على سبيل الاستمزه ولا تصلح للابتداء فتصلح للبثاء مروطا كذا في المحط  
 اه فليتم قال الخبير الرمي ولو اختلفا في كونه صدر على وجه الاستمزه أم لا فاعقل للمذكر  
 الاستمزه بيمينه والظاهر انه على نفي الالم لا على فعل الغير كما سببنا في ذلك من خلافه - ائ  
 شتى قبيل الصلح ان شاء الله تعالى (قوله لعدم انصرافه) الاولى في التعليل ان يقال لانه  
 يحتمل انه أراد ما استقرضت من أحد سواك فضلا عن استقرض منك وكذلك فيما بعده وهو  
 الظاهر في مثل هذا الكلام ويحتمل ما استقرضت من أحد - والشك منك فلا يكون اقرارا مع  
 الشك (قوله الى المذكور) أى انصرافا بعينها والافهم محتمل (قوله والاصل ان الخ) كالاقفاظ  
 المارة وعبرة الكافي بعد هذا كما في المخ فان ذكر الضمير صلح جوابا لا ابتداء وان لم يذكره لا يصلح  
 جوابا أو يصلح جوابا لا ابتداء فلا يكون اقرارا بالشك (قوله كل ما يصلح جوابا) كالوفاضة  
 بما تدره - فقال ابرائى فانه يصلح جوابا لان الضمير يعود الى كلام المدعى ولو كان ابتداء بقى  
 بلا مرجع (قوله وما يصلح للابتداء) كصدقة على ورويت لى وما استقرضت من أحد سواك  
 ونضوه (قوله لا للبثاء) أى على كلام سابق بان يكون جوابا عنه (قوله أو يصلح لهما) كازن  
 (قوله لا يلزمه المال بالشك) تعاليل ما يصلح لهما وذلك كقوله ما استقرضت من أحد الخ كما  
 تقدم والحاصل انه ان ذكر الضمير صلح جوابا لا ابتداء وان لم يذكره لا يصلح جوابا أو يصلح جوابا  
 وابتداء فلا يكون اقرارا بالشك لعدم التيقن بكونه جوابا أو بالشك لا يجب المال (قوله  
 وهذا) أى التفصيل بين ذكر الضمير وعدمه كما سببنا فادعنا قلنا قبل (قوله اذا كان الجواب  
 مستقلا) أى بالمفهوم ومعية بان يفهم معنى يحسن السكوت عليه فيأتى فيه التفصيل المتقدم  
 (قوله فلو غير مستقل) بان لا يتأتى فيه الا بالنظر الى ما بقى عليه (قوله كان اقرارا مطلقا)  
 ذكره بضمير بان يقول نعم هو على بعد قوله لا عليك ألفا ولا كامل وحيد فليس يظهر مخالفة  
 لانهم لا يستعمل بالمفهوم ومعية فان سرف جواب بقدومه اجلة السؤال فتكون اقرارا  
 ولذلك لا يتأتى الاطلاق لان فيه التفصيل اذا لا يمكن ان تكون ابتداء لا لبثاء ولا تصلح لهما لانهم  
 وضعت الجواب في لفظ الاطلاق هنا تسامح وفي المحوى من المنسدى لى لقال ان يقول نعم  
 جواب في الشعر لافى الانشاء وهذه الامور ان شاء الله تعالى قد يقوله بامتناع الكلام فكانه يقول  
 ماذا تقول ويعني ان يقال الكلام المذكور وان كان انشاء لكنه متضمن للضمير نعم جواب له

له - عدم انصرافه الى  
 المذكور فكان كلاما مستقلا  
 والاصل ان كل ما يصلح  
 جوابا لا ابتداء يجعل جوابا  
 وما يصلح للابتداء لا للبثاء  
 أو يصلح لهما يجعل ابتداء  
 اثلا يلزمه المال بالشك  
 اختيارا - وهذا اذا كان  
 الجواب مستقلا فلو غير  
 مستقل كقوله نعم كان  
 اقرارا مطلقا حتى لو قال  
 اعطى نوب عبدى هذا أو  
 افض لي باب دارى - هذه أو  
 جعص لى دارى - هذه أو  
 أخرج دابتي هذه أو اعطى  
 سرجهما أو الجاهما قال نعم  
 كان اقرارا منه



بيتي وما في الخالية جميع ما يعرف بي وأجميع ما ينسب الى لقائل قال الاسكاف اقرار اه  
 فان ما في بيته وما يعرف به وينسب اليه يكون معه لوما لكثير من الناس انه ملكه فان اليد  
 والتصرف دليل المالك وقد صرحوا بان اقراره واقفي به في الحامدية وبه تأيد بحت السائحاني  
 ولعله انما عبر في مثله الارض بالهبة لعدم الفرق فيها بين الهبة والاقرار اذا كان ذلك اطلقه  
 ولذا ذكره في المتن في جانب غير الطفل مضافة لانه قد مرحت قال اذا قال ارضي هذا وذكر  
 حدوده القلان أو قال الارض التي حدودها كذا الولدي فلان وهو صريح بان جائز او يكون  
 في مكان شامل والله تعالى أعلم (أقول) لعنه انما كان كذلك أي في مكان حيث ان الارض مشهورة  
 انما ملك والده واستناده المالك انما يتكون من جهة وذلك بالتملك منه بخلاف الاقرار لا يجزئ  
 ولولده الكبير حيث يمكن ان يكون ملكهما من غير جهة المقر تامل (قوله فقال اتزنه)  
 أمه او تزنه قالت الواو اتاؤدع في التام وهو أمر معناه شذبا لوزن الواو الجاء على (قوله)  
 ونحو ذلك) كأجلهم اغرماءك أو من شئت منهم أو انهم الماله أو بمحتمل بها على أو قضى فلان  
 على جوى أو خذها أو تناولها أو استوفها مخ أو ساعطيكها أو غدا أعطيكها أو سوف  
 أعطيكها أو قال اديت اليوم عندي أو اطلني فيها كذا أو اخرها عنى أو فقه في فيها أو تبرأني  
 بها أو أبرأني فيها أو قال والله لا أقضيه ميكلها ولا انتم المالك اليوم أو لا نأخذها عنى اليوم أو قال  
 حتى يدخل على مالي أو حتى يقدم على قلبي أو لم يحل بعد أو قال غدا أولت بهي أنا ومبصرة  
 اليوم أو قال ما أكره ما تقاضى بها هندية عن محيط السرخسي (قوله فهو واقرا له بها)  
 وكذا الاقضية أو والله لا أعطيكها فاقرار مقدسي وكذا انعمتني بها ولزمتني بها أو ذبني  
 فيها ذكره العيني وفي المقدسي أيضا قال أعطى الالف التي لي عليك فقال اصبر أو سوف  
 تأخذها لا يكون اقرارا وقوله اتزن ان شاء الله اقرارا وفي البرازية بقوله عنه مدعوى المال  
 ما قبضت منك بغير حق لا يكون اقرارا ولا لول بالى سبب دفعته الى قالوا يكون اقرارا وفيه  
 نظر اه قدمه الى الحاكم قبل حلول الاجل وطالب به فله ان يحلف ماله على اليوم نفي وهذا  
 الحلف لا يكون اقرارا وقال الفقيه لا يلتفت الى قول من جعله اقرارا سائحاني وفي الهندية  
 رجل قال اقضني الالف التي لي عليك فقال نعم فقد أقر بها وكذلك اذا قال فاقعد فاقترنهما  
 فاقعد فاقعد فاقضهما أو في نوادرهم قال سمعت محمد راجعه الله تعالى يقول في رجل قال لا آخ  
 اعطى ألف درهم فقال اتزنها قال لا يلزمه نفي لانه لم يقل أعطى النفي كذا في المحيط اه (قوله)  
 الرجوع الضمير اليها في كل ذلك) فكان اعادة نكاحه قال اتزنا الالف التي لك على ونحوه (قوله)  
 فكان جوابا لا رد ولا ابتداء فيكون اثباتا لا لا (قوله وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستهزاء)  
 وبسبب يدل عليه ما في القرائن (قوله أمالو ادعى الاستهزاء لم يصدق) افاد كلامه ان مجرد دعواه  
 الاستهزاء لا تعتبر بل لا بد من الشهادة عليه ولا تعتبر المقرينة كعز الرأس مثلا ويبدل له ما يباقي  
 من انه اذا ادعى الكذب بعد الاقرار لا يقبل ويحلف المقر له عند أبي يوسف وفي القتاوى الخيرية  
 مثل عن دعوى النسيان بعد الاقرار لا تسمع دعواه النسيان كما هو ظاهر الرواية وعلى الرواية  
 التي اختارها المتأخرون ان دعوى الهزل في الاقرار تفسخ ويحلف المقر له على ان المقر ما كان  
 كاذبا في اقراره اه فاعل قول الشارح أمالو ادعى الاستهزاء لم يصدق جرى على ظاهر الرواية

فقال اتزنها أو انقلده أو أجلي  
 به أو قضيتك اياه أو أبرأني  
 منه أو نصدت به على أو  
 وهبته لي أو أحلتك به على  
 فريد) ونحو ذلك (فهو واقرا  
 له بها) الرجوع الضمير اليها  
 في كل ذلك عزى زاده  
 فكان جوابا وهذا اذا لم يكن  
 على سبيل الاستهزاء فان  
 كان وشهد الشهود بذلك لم  
 يلزمه نفي أمالو ادعى  
 الاستهزاء لم يصدق (وبلا  
 ضهير) مثل اتزنا الخ وكذا  
 تصاحب أو ما استقرضت  
 من أحد سواك أو غيرك أو  
 قبلنا أو بعدك (لا يكون  
 اقرارا

ومسئلة الابن الصغير يصح فيه الهبة بدون القبض لان كونه في يده قبض فلا فرق بين الاقرار  
والتملك بخلاف الابنعي ولو كان في مسئلة الصغير شيء مما يحتمل القسمة يظهر الفرق بين الاقرار  
والتملك في حقه ايضا لاقتضائه الى القبض مقررا اه ثم قال وهما مسئلة كثيرة الوقوع  
وهي ما اذا اقر لاخر الى آخر ما ذكر الشارح مختصرا وحاصله انه اختلاف النقل في قوله الارض  
التي حدودها كذا المظني هل هو اقرار او هبة واذا دانه لا فرق بينهما الا اذا كان فيه ان شيء مما يحتمل  
القسمة فقط يظهر حينئذ اختلافا في وجوب القبض وعدمه وكان مراد الشارح الاشارة  
الى ان ما ذكره المصنف آخر اية التوفيق بان يحتمل قول من قال انه ساطع على ما اذا  
كانت معلومة بين الناس انه ملكه فيكون فيها الاضافة تقديرا وقول من قال انه اقرار على  
ما اذا لم تكن كذلك فقوله ولا الارض أى ولا رد مسئلة الارض التي المخرج الى الاصل السابق  
فانما هبة أى لو كانت معلومة انه ملكه للاضافة تقديرا لكن لا يحتاج الى التسليم كما اقتضاه  
الاصل لانها في يده وحينئذ يظهر دفع الورود تامل (قوله وان لم يقبضه) قال في المخرج ومسئلة  
الابن الصغير يصح فيه الهبة بدون القبض لان كونه في يده قبض له فلا فرق بين الاظهار أى  
الاقرار والتملك بخلاف الابنعي فانه بشرط في التملك القبض دون الاقرار اه وانما يتم في  
حق الصغير بدون قبض لان هبة الاب اطقه تنطبق وقوله وهبت اطقه فلان كذا ويقوم مقام  
الاجباب والقبول ويكتفي في قبضها بقاؤها في يده لان الاب هو ولي طفله فيقوم ايجابه مقام  
اجبائه عن نفسه وقبوله لطفله لانه هو الذى يقبل له وبقاؤها في يده قبض اطقه الا اذا كان  
حاويه مشاعا يحتمل القسمة لا بد من اقراره وقبضه لطفله بهد القسمة لعدم صحة هبة المشاع  
(قوله الا ان يكون مما يحتمل القسمة) أى وقدم ملكه بعضه (قوله مقررا) في بعض النسخ بهد  
هذا اللفظ لفظ انتهى وفي بعضها ياض (قوله للاضافة تقديرا) على قوله ولا الارض أى انما  
كانت غلبتك في هذه المسئلة وان لم يوجبها اضافة صريحا لان فيها الاضافة تقديرا كونه قال  
ارضى الخ والدليل عليها ان ملكه انا هاهنا معلوم للناس فالخامس ان الاضافة الى نفسه التي  
تقتضى التملك اما ان تكون صريحة أو تقديرية تفعل بالقرائن كأن كان مشهورا بين الناس  
انه ملكه وبما يظهر الجواب عن مسائل جعلوها غائبا لا اضافة فيه فلا حاجة الى ما دعاه  
المصنف من ثبوت الخلاف في المسئلة حيث قال بعض هذه القروع تقتضى التسوية أى في  
التملك بين الاضافة وعدمها في ميدان المسئلة خلافا اه فالتأمل ط ولا تنس ما قدمناه  
من فائدة التوفيق (قوله فهل يكون اقرارا أو غلبا) أقول الماهوم من كلامهم انه اذا اضاف  
المقر به أو الموهوب الى نفسه كان هبة والاحتج بالاقرار والهبة فعمل بالقرائن لكن بشكل  
على الاول ما عن نعيم الأعمى البخارى انه اقرار في الحائسين ورعا يوفق بين كلامهم بان الملك اذا  
كان ظاهرا للمالك فهو غلبك والافهوا اقرارا ووجدت قرينة وتغلبك ان وجدت قرينة تدل  
عليه فتأمل فانما تجرد في الحوادث ما يقتضيه رمي وقال الساجي أنت خير بان أقوال  
المذهب كثيرة والمذهب هو ما مر من قول الشارح والاصل المخرج عن السجدي ان اقرار  
الاب لولده الصغير بعين ماله قائم ان اضاف ذلك الى نفسه فانظر قوله بعين ماله وقوله لولده  
الصغير فهو يشير الى عدم اعتبار ما يعيدل العبارة للفظ اه قلت ويؤيده ما مر من قوله ما في

وان لم يقبضه لانه في يده  
الا ان يكون مما يحتمل القسمة  
فيمتد بقبضه مقررا اه  
للاضافة تقديرا بدليل قول  
المصنف اقر لاخر بعين  
ولم يقبضه لكن من المعلوم  
لكثير من الناس انه ملكه  
فهو لم يكون اقرارا أو غلبا  
يذهب الثاني في معنى نفسه  
شرائط التملك فراجع  
(قال في غلبك ألف)

فقال عندي فتأمل ويستفاد منه أيضا انه لو سال القاضي المدعي عليه عن جواب الدعوى  
فقال عندي يكون اقرارا بالمدعى وقد نص عليه السبكي من أئمة الشافعية ولا ياباه قواعدا  
فتأمل اه (قوله فهو هبة لا اقرار) أى لان ماله وما ملكه يتبع ان يكون لا يخفى ذلك  
الحال فلا يصح الاقرار واللفظ يحتمل الانشاء فيجعل عليه ويكسبه (قوله كان اقرارا  
بالشركة) قال المحمدي لو قال لى مالى ألف درهم أو فى دراهمى هذه فهو اقرار ثم ان كان مديرا  
فوديعة والا فشركة اه فكان عليه ان يقول أو بالوديعة (قوله بخلاف الاقرار) فانه  
لو كان اقرارا لا يحتاج الى التسليم والافاضة أن يقول بخلاف لو كان اقرارا كان الاوضح  
فلا بد منه من التسليم (قوله والاصل انه متى أضاف المقربة الخ) فبني تقييده بما اذا لم يأت بالفظ  
فى كماله لم يقبله (قوله كان هبة) لان اضافته الى نفسه تنافى جملة على اقرار الذى هو اخبار  
لانىشاء فيجعل انشاء فيكون هبة فتشترط فيه ما يشترط فى الهبة مع اذا قال اشهد والى  
قد أوصيت فلان بآلى وأوصيت أن أقبل فلان مالى أنا فالاولى وصية والاخرى اقرار وفى  
الاصل اذا قال فى وصيته سدس دارى فلان فهو وصية ولو قال فلان سدس فى دارى فأقرار  
لانه فى الاول جعل لى سدس دار جميعها مضاف الى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التملك وفى  
الثانى جعل داره لنفسه ظرفا لسدس ٣ الذى سماه كان اقرارا وانما يكون داره ظرفا لذلك  
السدس اذا كان السدس مملوكا فلان قبل ذلك فيكون اقرارا لمالوك انشاء لا يكون ظرفا  
لان الدار كلها فلا يكون البعض ظرفا للبعض وعلى هذا اذا قال له ألف درهم من مالى فهو  
وصية استحسانا اذا كان فى ذكر الوصية وان قال فى مالى فهو اقرار اه من النهاية فقول  
المصنف فهو هبة أى ان لم يكن فى ذكر الوصية وفى هذا الاصل خلاف كما ذكره فى المنع وسواء فى  
مستقرات الهبة عن البرزانية وغيرهما الذين الذى على فلان لانه ان اقرارا واستكاه  
الشراح هناك وأوضحه سبكي فى اللغة وراجعهم (قوله ولارد) أى على منطوق الاصل  
الذى كورفان الاضافة موجودة ومع ذلك جعل اقرار السكن الاضافة فى الظرف لا المظروف  
وهو المقربة (قوله مالى يبق) أى فانه اقرارا وكذا ما فى منزلى ويدخل فيه الدواب التى يمتثلها فى  
النهار وتاوى اليه بالليل وكذا العبيد كذلك كما فى التمازخانية (قوله لانم الاضافة نسبة) أى فانه  
اضافه الظرف لا المظروف المقربة كما علمت يعنى ان الاضافة هنا كالاضافة لاحتمال ان البيت  
أو الصندق أو الكيس ملك غيره ومرفى الايجاب المراد بالبيت ما يرب اليه بالكنى  
وهو كان ملكا أو اجارة أو عارة أو غير ذلك والمقربة هنا ما فى البيت وهو غير مضاف أصلا فيكون  
قوله ما فى بيتى اقرارا لا تملكه ادم وجود اضافة المقربة الى ملكه بل جعله مظروفا فمضاف  
اليه نسبة (قوله ولا الارض) عطف على ما قبله أى لا يرد على عكس القاعدة قوله الارض  
وهو انه اذا لم يقصده كان اقرارا وانما لا يرد دلها على الاصل المتقدم اذا اضافة نعم الى ملكه  
نعم نقلها الى المنع عن الخاتبة على انما تملك ثم تنقل عن المفتى فظهر ما على ان اقرارا وكذا نقل  
عن الفتية ما يثبت بذلك حيث قال اقرار الاب لولده الصغير بهيتم من ماله تملك ان اضافته الى  
نفسه فى الاقرار وان أطلق فأقرار كما فى سدس دارى وسدس هذه الدار ثم نقل عنها ما يخالقه ثم  
قال قلت بعض هذه القروع بقضى التسوية بين الاضافة وعدمها فيقتيد ان فى المسئلة خلافا

فهو (هبة لا اقرار) ولو علم  
بني مالى أو بنى دراهمى كان  
اقرارا بالشركة (فلا بد)  
احصة الهبة (من التسليم)  
بخلاف الاقرار والاصل  
انه متى أضاف المقربة الى  
ملكه كان هبة ولا ردماق  
يتى لانم الاضافة نسبة  
لاملاك ولا الارض التى  
حدودها كذا اطفلى  
فلان فانه هبة

فقوله الذى سماه كان فلان  
هكذا جاء له والذى فى حاشية  
والدرجة الله تعالى الذى  
كان فلان يحذف سماه  
فليجرب اه معناه

وعشرون ألفا أقل من مائة ألف وقد أمكن اعتبار الأقل فلا يجب الا كثرو بلزم أيضا  
 اختلال المسائل التي بعده كما هي قال لو خمس زيدا مائة ألف ولو سدس زيدا ألف ألف وهكذا  
 بخلافه على ما مر فتدبر (قوله وهكذا باعتبار نظيره أبدا) أي كلما زاد معطوفاً بالواو زيد عليه  
 ما جرت به العادة إلى ما لا يتناهى كافي الجبر وفيه والمعتبر الوزن المعتاد في كل زمان أو مكان  
 والنصف مجهول يرجع إليه فيه والبضعة الثلاثة ١١ فلو قال عشرة وفيه فالبيان في النصف  
 إليه فان فسره بأقل من درهم جاز لأن النصف مطلق الزيادة ولو قال يضع وعشرون في البدائع  
 البضع في عرف اللغة من الثلاثة إلى التسعة فيجوز على الأقل للتيقن وفي البرزاية البضعة  
 النصف (قوله لان على الايجاب) قال الانتفاي أما قوله على فأنما كان اقرار بالدين بسبيل  
 لا قضاء وان لم يذكر الدين صريحاً لان كلمة على تستعمل في الايجاب ومحل الايجاب الذمة  
 والثابت في الذمة الدين لا العين فصار اقراره بالدين مقتضى قوله على والثابت اقضاء كالثابت  
 انصا ولو نص فقال ان لان على ألف درهم دين كان اقرار بالدين لا بالعين فيكذلك هما ١١ (قوله  
 وقبلي للضمان غالباً) قال الانتفاي لان قوله قبلي وان كان يستعمل في الايجابات والامانات يقال  
 ان لان قبلي ودعيه وقبلي أمانة غاب استعماله في الايجابات والمطلق من الكلام ينصرف إلى  
 ما هو الغالب في الاستعمال ١١ قال الرخصي كل من قبل بشئ مقاطعة وكتب عليه بذلك  
 كتابا فالكاتب الذي يكتب هو التبعة بالفتح والعمل قبالة بالكسر لانه صناعة ١١ وفي بعض  
 النسخ وقبل عوض وقبلي (قوله وصديق وصل به هو ودعيه) أي بان بقوله على ألف درهم  
 ودعيه فلا تكون على لالان هو كذا لو قال أردت به الودعيه متصلاً بعيني (قوله لانه يحتمل  
 مجازاً) وذلك لان لفظ على وقبلي يشترع عن الوجوب وهو متحقق في الودعيه اذ حفظها  
 واجب فقوله له على كذا أي يجب له على حفظ كذا فاطلق محل وجوب الحفظ وهو المال وأراد  
 الحال فيه وهو وجوب حفظه وأما قبلي فقد تقدم انه استعمل في الامانة ط (قوله ان تقرره  
 بالسكوت) فلا يجوز تعميده به بذلك كسائر المعينات من الاستثناء والشرط ط (قوله عندي)  
 أي له عندي وكذا يقال في الجميع (قوله غلابا عرف) لان الشكل اقرار يكون الشيء في يده وإذا  
 يكون أمانة لانه فيكون مضموناً وقد يكون أمانة رهـ ذهـ أقفهـ ما وفي كناية الخـ يريه عن  
 التارخائية لفظه عندي للودعيه كنهه بقرينة الدين تكون كقالة وفي الزايع مطامحه  
 يحتمل العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ضمناً وقد صرح قاضي خان بان عنه اذا  
 استعملت في الدين يرايه الوجوب ١١ (أقول) وكأنه في عرفهم اقرار بأمانة أما العرف  
 اليوم في عندي ومعنى للدين لكن ذكر وعله أخرى في عدم اعتبار عرفنا قال المقدسي لان  
 هذه المواضع محل العمل بالدين اذ يحتمل الذمة والعين يحتمل أن تكون مضمونة وامانة والامانة  
 أدنى فحل عليها والعرف يشهد له أيضاً فان قيل له على مائة ودعيه دين أو دين ودعيه لا تثبت  
 الامانة مع انه أقلهـ ما أوجب بان أحد اللفظين اذا كان للامانة والاستعمالين فاذا اجتمعا في  
 الاقرار يرجح الدين ١١ أي بخلاف اللفظ الواحد المحتمل لمعنيين كما هنا تأمل قال الخبر الرمي  
 والظاهر في كلمة عندي انه عند الاطلاق للامانة ولذا قال في التارخائية انها بقرينة الدين  
 تكون للسكينة وبسته ناد من هذا انها بقرينة الغيب تكون له كالمال قال غصبت مني كذا

وهكذا باعتبار نظيره أبدا (و) لو  
 قال له (على) له (قبلي)  
 فهو (اقرار بالدين) لان على  
 لا ايجاب وقبلي للضمان غالباً  
 (وصديق وصل به هو  
 ودعيه) لانه يحتمل مجازاً  
 (وان فصل لا) بصديق  
 لانه قرره بالسكوت (عندي  
 أو معي أو في يدي) أي في  
 (كبي) أي في (صديق)  
 اقرار بال (امانة) عـ لا  
 بالعرف (جميع مالي أو ما  
 أملكه له) أوله من مالي أو  
 من دراهمي كذا

مركب يذ كر بعده الدرهم بالنصب عشرون مخ (قوله ولو خفضة لزمه مائة درهم) كذا  
 روى عن محمد وان قال كذا كذا درهم بالخفض لزمه ثلثمائة والتوجيه في غاية البيان (قوله  
 وفي درهم الخ) أي بالتصغير وكذا الوصف الدينار يلزمه ثمانمائة لا أن التصغير يكون أصغر الخ  
 ولا استحقاق وخفظة الوزن فلا ينقص الوزن بالثقل ط (قوله) أو درهم عظيم ان لزمه درهم  
 لان الدرهم معلوم القدرة لا يزاد قدره بقوله عظيم لانه وصف اه تبين حال المندس يندفي  
 اذا كانت الدراهم مختلفة ان يجب من أعظمها على الأقل بالوصف المذكور حوى (قوله والمعتبر  
 الوزن المعتاد الابججة) قال صاحب الهداية وينصرف الى الوزن المعتاد أي بين الناس وذلك  
 لان المطلق من الاقفاض ينصرف الى المعتاد وهو غالب نقد البلد ولا يصدق في أقل من ذلك  
 لانه يرد الرجوع عما اقتضاه كلامه قال في تحفة الفقهاء ولو قال على ألف درهم فهو على  
 مائة عرفة أهل البلد من الاوزان أو العدديان لم يكن شيئاً معتاداً فيجعل على وزن سبعة فانه  
 الوزن المعتاد في الشرع وكذلك في الدينار يعتبر المائتين في موضع متعارف فيه بخلافه  
 اه شلبي وفي الكافي وان كان نقد البلد مختلفاً فهو على الأقل من ذلك اه ولا يصدق  
 ان ادعى وزناً دون ذلك اه ينصرف فقوله الابججة ان أي ردها البيان فالمرطاه ورا لم  
 يكن بياناً فالجدة عرف البلدة تدبر ط (قوله وكذا كذا درهم) بالنصب (قوله أحد عشر)  
 لانه ذكر عددين منهم مئتين بدون حرف العطف وأقل ذلك من العدد المفسر أحد عشر واكثره  
 تسعة عشر والأقل يلزمه من غير بيان والزيادة تنق على بيانه مخ وبالحفض ثلثمائة وفي كذا  
 وكذا درهم او كذا كذا دينار عليه من كل أحد عشر وفي كذا كذا دينار او درهم أحد عشر  
 منهم ما جمعا ويسمى ستة من الدراهم وخمسة من الدنانير احتياطاً ولا يعكس لان الدراهم أقل  
 مائة والقياس خمسة ونصف من كل لكن ايسر في لفظه ما يدل على العكس غاية البيان ملخصاً  
 (أقول) لكن مقتضى الاحتياط ان يلزمه دينار واحد وعشرة دراهم لانه أقل ما يصدق عليه  
 القول المذكور كور كامل (قوله لان نظيره الخ) لو قال لان أقل نظيره واحد وعشرون اسكن أولى  
 قال في المخ لانه فصل بينهما بصرف العطف وأقل ذلك من العدد المفسر أحد وعشرون واكثره  
 تسعة وتسعون والأقل يلزمه من غير بيان والزيادة تنق على بيانه اه (قوله ولو ثلث) بان قال  
 كذا كذا كذا درهم (قوله اذ لا نظيره) وما قيل نظيره مائة الف الف فسم وظاهر لان الكلام  
 في نصب الدرهم وتجزئته هذا العدد مجرور وما ينظر هل اذا جره يلزمه ذلك وظاهر كلامه لا (قوله  
 تحمل على التكرار) أي تكرار لفظ كذا الاخير (قوله زيد الف) فيجب ألف ومائة واحد  
 وعشرون لانه أقل ما يعبر عنه بأربعة اعداد مع الواو ط عن أبي السعود (قوله ولو خمس  
 زيد عشرة الآف) هذا حكمه العيني بالفاظ يندفي لكنه غلط ظاهر لان العشرة آلاف تنركب  
 مع الآف الواو فاقال أحد عشر ألفاً فتمد الواو التي تعبر عنها ما يمكن وهما يمكن فاقال  
 أحد وعشرون ألفاً واثنان واحد وعشرون درهما ثم قوله ولو سدس الخ مستقيم سائحاتي  
 أي بان يقال مائة ألف واحد وعشرون ألفاً واحد وعشرون درهما وكذا الو سبع زيد قبله  
 ألف ألف وما ذكره أحسن من قول بعضهم قوله زيد عشرة آلاف فانه يضم الآف الى  
 العشرة آلاف فيقال أحد عشر ألفاً والقياس لزوم مائة الف وعشرة آلاف الخ اه لان أحد

ولو خفضة لزمه مائة درهم  
 وفي درهم أو درهم  
 عظيم درهم والمعتبر الوزن  
 المعتاد الابججة زباني  
 (وكذا كذا) درهم (أحد  
 عشر وكذا) كذا أحد  
 وعشرون (لان نظيره) بالواو  
 واحد وعشرون (ولو ثلث) بالواو  
 واحد (لان نظيره)  
 واحد (فاحد عشر) (ومعها  
 تحمل على التكرار) (ومعها  
 ثمانية واحد وعشرون وان  
 ربيع) مع الواو (زيد الف)  
 ولو خمس زيد عشرة آلاف  
 ولو سدس زيد مائة ألف ولو  
 سبع زيد ألف ألف

ان يلزمه عند الامام عشرة اذهى الكعبة عنده ولو قال له على شئ من الدراهم او من دراهم  
ففيه ثلاثة قلت وعلى تقدير من تبعه ضحية لا يظهر مقتضى (قوله لو فيه الخ) بان قال مال  
عظيم من الذهب او قال من الفضة لزمه النصاب من المقربة ومن الابل أخذ نصابها ايضا فان  
قال من ثياب او كتب اعتبر النصاب بالقيمة (قوله ومن خمس وعشرين من الابل) أى ولا  
يصدق فى أقل من خمس وعشرين لو قال مال عظيم من الابل (قوله لان اذنى نصاب يؤخذ من  
جنسه) جواب - وقال حاصل ان اذنى نصاب الابل خمس فانه يؤخذ فيه اشاة وحاصل الجواب  
ان مادون الخمس والعشرين من الابل لا يجب فيه الزكاة من جنسه وان رجعت فيه الزكاة  
وتدبر ذلك ان الخمس من الابل وان كانت مالا عظيما فعظمه لما لا يكتفى بفصله جهتان جهة  
الغنى فليكنها فاجبنا الشاة وجهة عدم العظم الحقيقي فقلنا بعدد من جواز صدقة فيها منها  
اقدام الجوى والظاهر انه يعتبر فى البقرة والغنم نصابها المذاين بهم الكعبة فتقدم الخ ط (قوله  
ومن ثلاثة نصب فى أموال عظام) لان أقل الجمع ثلاثة فلا يصدر فى أقل منه ثلاثة حتى يذهب  
على قياس قول الامام ان يعتبر فيه حال المقر منح وفى الذخيرة ولو قال مال نفيس او كريم او  
شعير او جليل قال الناطقى لم أجده منصوصا وكان الجرجاني يقول يلزمه مائتان وروى ابن  
سماعة عن أبى يوسف انه اذا قال على دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم لان اذنى الجمع ثلاثة  
وضعه فاستدركه ولو قال دراهم مضاعفة فليزمه ثمانية عشر درهما لان اضعا فاقطع الجمع  
واقطع ثلاثة قصص من تسعة ومضاعفة التسعة ثمانية عشر ذكره الشافعى (قوله ثلاثة) لانها  
اذنى الجمع (قوله عشرة) عند الامام وقال النصاب والاصل ان رعاية الكثرة واجبة لكنه اعتبر  
العرف لغة وهما اعتبارا شرعا (قوله لانها ثمانية اسم الجمع) الاضافة للبيان ان ثمانية اسم هو  
الجمع وهو دراهم - ثم اذ هو جمع دراهم - وليس المراد اسم الجمع المصطلح عليه كالا يفتى به فى ان  
العشرة أقصى ما يذكر بالفظ الجمع فكان هو الاكثر من حيث اللفظ فيصرف اليه وهذا عند  
أبى حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصدق فى أقل من نصاب والاصل فيه ما قدمنا من ان رعاية  
الكثرة واجبة الخ وهو أول ما يصدر على جمع الكثرة أماته ليل الشارح فهو - ثم ان العبرة  
لاقل ما يصدر على اللفظ لانها يتسه اذهى مشكوكه والمال لا يثبت بالشك فذهبنا ما قلنا تأمل  
(قوله وكذا دراهم درهم) أى لا يصدق فى أقل من درهم - ثم فى قوله له على كذا درهم الالة تفسير  
للمهم كذا فى الهداية وفيه ما سبق من مخالفة العطف قال الانصافى ويبنى أن يلزمه فى - هذا  
الحد عشرة لانه أول العدد الذى يقع عليه منصوب بانه كذا انقل عن أهل اللغة لا يصدق فى - يانه  
بدرهم والقياس فيه ما قاله فى مختصر الاسرار اذا قال له كذا درهم الالة يلزمه عشرون لانه  
ذكر جملة - فلو فسر هاد درهم - من منصوب وذلك يكون من عشريين الى تسعة - عين فيجب الاقل وهو  
عشرون لانه متيقن - ومنه لى الشر ببلالة - وفى السراج وان قال كذا درهم - الزمته  
عشرون وان قال كذا درهم - بالخفض لزمه مائة وان قال كذا درهم - بالرفع او بالاسم لزمه  
درهم - واحد لانه تفسير للمهم (قوله على المعقد) لان ما فى المتن مقدم على ما فى الفتاوى  
شريلاية وفى التمه والذخيرة درهم - لان كذا كناية عن العدد وانه انسان اذا الواحد  
لا يعد حتى يكون معه شئ وفى شرح المختار قيل يلزمه عشرون وهو القياس لان أقل عدد غير

لوفيه (من الذهب والفضة  
ومن خمس وعشرين من  
الابل) لان اذنى نصاب  
يؤخذ من جنسه (ومن  
قدرا نصاب قيمة فى غير مال  
الزكاة ومن زيادة نصيب  
أموال عظام) ولو فسر بغير  
مال الزكاة اعتبر قيمته اكتم  
وفى دراهم - ثم ثلاثة  
(دراهم) او دفاتير او ثياب  
(كثيرة عشرة) لان اسمها  
اسم الجمع (وكذا درهمها  
درهم) على المعقد

بالمتيقن الا يرى انه لو قال لا أدري له على سدس أو ربع فانه يلزم الاقل وسأقي ما وضع ما ظهر لي  
 وفي المقدسي له على عبد أو قال له شريكه أو جب أبو يوسف قيمة وسطى الاول والوسطى الثانى  
 ومحمد البيان فيه ما لو قال له عشرة دراهم ودانق أو قيراط فهمان الدراهم وفى الخاتمة له على  
 ثوب أو عبد صحرى بقيمة وسطى عند أبي يوسف وقال محمد القول له فى القيمة وفى الاشياء  
 الاقرار بالجهول صحيح واعترضه الجوى بما فى الملتقط اذا قال على دار أو شاة قال أبو يوسف يلزمه  
 الضمان بقيمة المقربة والقول قوله وقال بشرى الشاة اه ويمكن الجواب بشئ الاشياء على  
 قول الامام والخاتمة والملتقط على قول غيره واما المراد بالوسطى او القيمة من اقل المقربة لانه مقرر  
 باحدهما المهم لابلانين وحديثه تخلف بشرى ان نطى كذا بخط العلامة السامحاني (قوله كنى  
 وحى بان قال على اقلان شئ أو حى لان الحى قد يلزم مجهولان ينافى ما لا ويجرح جراحة أو  
 تنفى عليه باقية - سباب لا يعرف قيمته ولا ارشها ولا ندرها كما فى العيني ولو قال فى قوله على حى  
 اردت به حى الاسلام لم يصدق مطلقا سواء قاله موصولا أو مفصلا وهو ظاهر كلام الزيلعي  
 والعيني وانكفاية لانه خلاف العرف فاذا بين بغير ذلك كان رجوعا فلا يصح وعليه المقول كما  
 فى التبيين وفى تكمله فأنى زاده انه اذا وص - له صدق وان فصله لا يصدق وعليه - مشى فى  
 استرخائية ونقله الجوى وكذا نقله صاحب الكفاية عن المحيط والمسند كما فى السامحاني قال  
 السيد الجوى بنى لومات قبل البيان توقف فيه الشيخ الحنفى قال العلامة الشربلانى  
 وبغنى ان يرجع فيه لا ورثة اه وفيه ان الوارث اذا كان لا يعلم كيف يرجع اليه فاجز  
 بالمثل وفيه ان الوارث قد يعلم فالرجوع اليه لاستكشاف ما عنده فان علمه ووافق على ما قال  
 العلامة المقدسى ينبغي ان يصدق فى حى الشفعة والتطرق ونحوه اه (قوله والقول بالمقرر  
 مع حاشية لانه المنكر) ولانه كما كذب فيما بين وادعى شيئا آخر بطل اقراؤه بتكذيبه وكان القول  
 للمقرر فيما ادعى عليه اه (قوله ولا يصدق فى اقل من درهم فى على مال) لان مادونه من  
 الكسور ولا يطاق عليه اسم المال عادة وهو المعتمد زيلعي ومثله فى الهداية وهذا استحسن  
 وفى القياس يصدق فى القليل والكثير كما قال القدورى قال ط وظاهر الجرح انه يلزمه درهم  
 ولا يجبر على البيان وعبارته ولو قال لذلان على دار او عبد لا يلزمه شئ أو مال قليل أو درهم عظيم  
 أو درهم يلزمه درهم (قوله ومن النصاب) معطوف على قوله من درهم وكذا المعطوفات بعده  
 (قوله أى نصاب الزكاة) لانه عظيم فى الشرح حتى اعتبر صاحب غنيته أو جب عليه وهو اساة  
 النقر وفى العرف حتى يعقبن الاعتناء عادة منح (قوله وقيل ان المقر فخر الخ) قال فى  
 المنح والاصح انه على قوله مبنى على حال المقر فى الفقر والغنى فان القليل عند الفقير عظيم  
 واضعف ذلك عند الغنى ليس بعظيم وهو فى الشرع معارض فان المائتين فى الزكاة عظيم وفى  
 السرقة والمهر العشرة عظيم فيرجع الى حاله كذا فى النهاية (قوله فى مال عظيم) معطوف على  
 قوله على مال المعمول لم يصدق فيه العطف على مملوئين لاملان مختلفين وهو لا يجوز  
 والاولى ان يقول ولزم فى على مال درهم وفى على مال عظيم نصاب وحديثه نفسه العطف على  
 مملوئين لامل واحد تأمل واعلم أن المال القليل درهم فاذا قال فى له على مال عظيم وسئل  
 البيان فقال لا قليل ولا كثير لزمه مائتان لانه لما قال لا قليل لزمه الكثير كذا عن محمد وبظهر لى

كنى وحى (بذى قيمة) كفاس  
 وجوزة لا بما لا قيمة له ككتابة  
 حنطة وجلد مائة ص - جى  
 حر لانه رجوع فلا يصح  
 (والقول للمقرر مع حاشية)  
 لانه المنكر ان ادعى المقر  
 له أكثر منه ولا قيمة  
 (ولا يصدق فى اقل من  
 درهم فى على مال ومن  
 النصاب) أى نصاب الزكاة  
 فى الاصح اختيار وقيل ان  
 المقر فقيرا فنصاب السرقة  
 وصح (فى مال عظيم)

بان قوله يقال له بين الجهول مرتبط بصحة الاقرار مع جهالة المقر به لانهما الصحة في جهالة  
 المقر له ولا مانع من حمله على ذلك لانه علم المثل بان اقرار المجبوع ولا يفي به لان فائدة الجبر  
 على البيان وصاحب الحق بجهول وكان الواجب ذكر هذه المسئلة في أثناء شرح قوله ولو اقر  
 بمجهول صح ليوافق كلامه كلامهم ومراهم امه وحاصله ان ما ذكره صاحب الدرر  
 من الجبر انما هو فيما اذا جهل المقر به لا المقر له لقول المجازي لانه اقرار المجبوع وله ان لا يقيد  
 لان فائدة الجبر على البيان ولا يجبر على البيان لانه انما يكون ذلك لصاحب الحق وهو مجبوع  
 (فرع) لئلا يترك الاقرار العام وذكره في الجبر وفي المنع وصح الاقرار بالعلم كما في يدي من قليل أو  
 كثيرا أو بعدا أو متاعا أو جميع ما يجرى في أوجبه ما يوجب الى فلان وان اختلفا في عين انما  
 كانت موجودة وقت الاقرار أو لا فالقول قول المقر الا ان يقيم المقر له البينة انما كانت  
 موجودة في يده وقته واعلم ان القبول ليس من شرط صحة الاقرار لكنه يرتد بقره المقر له  
 صرح به في الخلاصة وكثير من الكتب المعتمدة قد مثل كل المصنف بشيء على هذا القول  
 العمادي وقاضى خان الاقرار للغائب يتوقف على التصديق ثم أجاب عنه وبصفت في الجواب  
 الرملى ثم أجاب عن الاشكال بما حاصله ان اللزوم غير الصحة ولا مانع من توقف العمل مع صحته  
 كبيع الفضولي فان توقف لزومه لاصحته فالأقرار للغائب لا يلزم حتى صح اقراره لغيره كالأقرار  
 من جانب المقر له حتى صح رده وأما الاقرار للهاضر فيلزم من جانب المقر حتى لا يصح اقراره  
 لغيره قبل رده ولا يلزم من جانب المقر له فيصح رده وأما الصحة فلا شبهة فيما من الجانبين بدون  
 القبول وقد مناشا من ذلك فارجع اليه (قوله ولزمه بيان ما جهل) أى يجبر عليه اذا امتنع  
 كما في الشئ لانه لزمه الخروج عما وجب عليه بالاقرار لان كثيرا من الاسباب تصح مع  
 الجهالة كالغصب والوديعة لان الانسان يغصب ما يصادف ويودع ما عنده من غير تحريه  
 قدره وجنسه ووصفه فيكمل عليه حتى لو نسيه بالبيع أو بالاجارة لا يصح اقراره لان هذه  
 العقود لا تصح مع الجهالة فلا يجبر على البيان فيلزمه قال المصنف في الخلاصة الجبر الرملى اقول به  
 استخرجت جواب حادثة الفتوى كرم وقف استهلك العامل عليه حصصة الوقف مدة سنين  
 أو مات العامل وأقر ورثته باستهلاك ثمرته في السنين المعينة اقرار المجبوع في الغلة فاجبت  
 بانهم يجبرون على البيان والقول لهم مع الحلف الان يقيم المتولى يثبته كما في قتال امه وقال  
 أيضا ذكر صاحب الجبر في البيع في شرح قوله وان اختلفت النقود فسد البيع ولو اقر بغيره  
 دنائير جروفي البلد النقود مختلفة جرو لا يصح ببيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الاروج  
 امه ولا ريب ان معنى قوله لا يصح ببيان أى لا يثبت به شئ ببيان بخلاف البيع فانه يثبت  
 الاروج بدون بيان ان صحة الاقرار بالمجهول مقررة وعليه البيان تأمل وفي المقدمة ولو بر  
 الغصب في اقرار أو خمر مسلم صح لانه مال فان قبل الغصب اخذ مال متقوم محكوم بغير اذن المالك  
 على وجهه يربل يده وهو لا يصدق على العقار وخمر المسلم واجب بان ذلك حقيقة وقد تنكر  
 بدلالة العادة في خبره لم يطلب سواها عن في هذه البلدة أو غيرها ولو قال الدار التي في يد فلان صح  
 بيانه ولا تؤخذ من يده ولا يضمن المقر شبهة لانه اقر بفصلها وهي لاتضمن بالغصب امه (اقول)  
 وانما يلزمه بيان ما جهل هذا اذا لم يمكن الحكم عليه من الخارج اما اذا امكن فلا ويجزم عليه

(ولزمه بيان ما جهل)



مائه وما دونه وما زاد عليه - فهو ولا يخصص كذا في جواهر الاخلاطى وقد مناه في الشهادات  
(قوله فيصح) لان صاحب الحق لا يه - يدوم ذكره وفي مثله يؤمر بالتدكر لان المقر قد ينسى  
صاحب الحق منغ وهذا قول الناطقي وقال السرخسي انما انظر ايضا (قوله ولا يجبر على  
البيان) أى ان غشت أولاد الزبلى ويؤمر بالتدكر لان المقر قد ينسى صاحب الحق وزاد في  
غاية البيان انه يحلف لكل واحد منهم - ما اذا ادعى وفي الناصرانية ولم يذكر انه يستحلف لكل  
واحد منهم - ما عليه على حدة بعضهم - ثم قالوا نعم ويبدأ القاضي بين أيهما شاء أو يقرع وإذا حلف  
لكل لا يتخلون ثلاثة أوجه - ان حلف لاحدهم - ما فقط يقضى بالعبء - لا لا آخر فقط وان نكل  
هما - ما يقضى به وبقيمة الولد بينهما نصفين سواء نكل اهما - اجله بان حلفه القاضي اهما عيناه واحدة  
أو على التعاقب بان حلفه لكل على حدة وان حلف فقد برى عن دعوة كل فان أراد أن يصططحا  
وأخذ العبد منه - اهما - لا في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد كما قبل الحالف ثم رجع أبو  
يوسف وقال لا يجوز اصطلاحهما بعد الحلف قالوا لا رواية عن أبي حنيفة - اه (أقول)  
والخاص - ل ان قول الشارح ولا يجبر على البيان موافق لما في البحر والزبلى والعيني وشرح  
السيد الجوى ويخالفه ما في الدرر عن الكافي حيث قال وان لم يقنع بان أقراه عصب هذا  
العبد من هذا أو من هذا فإنه لا يصح عنده شمس الأئمة السرخسي لانه اقرار للعجول وقيل  
يصح وهو الاصح لانه بقيه - وصول الحق الى المستحق لانهم اذا اتفقوا على أخذ منه فلهما حق  
الاخذ وقال له بين الجهول لان الاجمال من جهته كالمواعتق أحد عبيديه وان لم يبين أوجه  
القاضي على البيان ايضا للحق الى المستحق اه وكلام النثر قبلانية بقيه - موافقة ما في  
الدرر من انه يجبر على البيان حيث قال قوله كالمواعتق أحد عبيديه يعنى من غير تعيين أم لا مواعتق  
أحدهما بعينه ثم نسبته لا يجبر على البيان كافي المحيط اه (وأقول) قوله لان الاجمال الخ هكذا  
في الهداية وعامة النثر احاطة بطوا هذا الكلام على صحة الاقرار للعجول وصاحب  
الدرر ظن انه من شرط الاقرار بالجھول وليس كذلك كما يظهر لمن نظر نظر التدبر في كلام  
صاحب الكافي ايضا وقد سبق انه لا يجبر على المقر ايمان المقر له عند كونه مجحوبا لا غير متفاحش  
فاللائق عليه ان يأتي بهذا الكلام في شرح قوله ولزمه بيان ما جهل (أقول) وانما يجبره القاضي  
على البيان فيما اذا اعتق أحد عبيديه من غير تعيين لان الظاهر من حال المقر هو انه لم يلق  
الذى أقربه فيجب عليه البيان لا يقال انه قد دم عنه - قد قوله أو مجهول ان المقر قد يتأب مالا  
لا يدري قيمته أو يجرح جراحة لا يه - لم ارشها انا نقول ان ذلك احتمال اعتمدهم ههناك - بتصح  
الاقرار بالجھول ولا يلزم من ذلك ان يسمع قوله لا أدري في جميع ما أقربه بل على القاضي ان  
يعتد على ظاهر الحال ولا يصدق فيما هو محتمل (قوله بلهالة المدعى) أى فيما هو اولاه قد بوذى  
الى ابطال الحق على المستحق والقاضي انما نصب لايصال الحق الى مستحقه لا لابطاله اه منغ  
(قوله بحر) تمتع ابره ولكل منهم ان يحامه (قوله نقل في الدرر امكن باختصار  
كما ينه عزمى زاده) ليس في كلامه اختصار محتمل بل زيادة مضرة ذكرها في غير موضعها وقد سمعت  
عبارته وصدرها لم يصح الاقرار للعجول اذا غشت جهته بان يقول هذا العبد لولا احد من  
الناس لان الجهول لا يكون مصحفا وان لم نقصص الى آخر ما قدمنا عنها واعترضه عزمى زاده

فيصح ولا يجبر على البيان  
بلهالة المدعى بحر ونقله  
في الدرر امكن باختصار  
مخ - كما ينه عزمى زاده

خطا والمعتوه كالصبي ويدل على تخصيصه بالعبد قول الشارح والافقه بعد عتقه - أي الا يكن  
 اقرار العبد المحجور بمجدا او قد بدل حاله فانه لا ينفذ عليه في الحال لانه وما في يده لمولاه والافقر  
 حجة قاصرة لانتعدي لغير المقر فلا ينفذ على مولاه فان عتق سقط حق المولى عنه فنفسه اقراره  
 على نفسه والاولى أن يعبر بدل المحجور بالعبد وأن يؤخره بعد قوله الا في صح (قوله بمجد  
 وقود) أي عمالة ثم فيه كاذن فاصح للعالم وقوله والأي بان كان عفا فيه ثمه (قوله فبعد  
 عتقه) أي متأخر المواخذة به الى عتقه وكذا الماذون رعاية لحق المولى عتق (قوله ونائم)  
 قد صدم ذا كالذي قبله وبعده بيان المحترقات (قول: أو مجعول) انما يصح الاقرار به لان الحق قد  
 يلزمه مجعولا بان اتهم حال لا يدري فيجزمه أو جرح جرحا لا يعلم ارتكبه أو الضمير في صح يرجع  
 لا لأقرار المعلوم من أقر (قوله لان جهالة المقر به لا تضر) كما اذا أقر أنه غصب من رجل مالا  
 مجعولا في كس أو أودعه مالا في كس صح الغصب والوديعة وثبت حكمهما لان الحق قد  
 يلزمه مجعولا لا محال (قوله الا اذا بين سببا تضره الجهالة كسبح) أي لو قال له منهم من داري غير  
 معين ولا معلوم مستدركه لاني قد كنت بعته ذلك لا يصح لأن البيع المجعول فاسد وكذا لو كان  
 الاقرار باجارة كذلك واعلم ان المقر بالمجعول نازع يطلق ونارة بين سببا لا تضره الجهالة  
 كالغصب والخيانة ونارة بين سببا تضره الجهالة فالاول يصح ويحمل على ان المقر به لزمه بسبب  
 لا تضره الجهالة والثاني ظاهر والمثالث لا يصح الاقرار به كسبح والاجارة فان من أقر أنه باع  
 من فلان شيئا أو أجر من فلان شيئا أو اشترى من فلان كذا بشي لا يصح اقراره ولا يجبر المقر على  
 تسليم شيء فأداه في الدرر والشر بلالية (قوله كقولك لك على أحدنا أنت) ظاهره ان القائل  
 واحد من جماعة ولو يحدون وصدره من أحدهم لا يعين انه هو المطالب وانه لا يجبر المتكلم على  
 البيان (قوله الا اذا جمع بين نفسه وبعده فيصح) هذا في حكم المعلوم لان ما على عبده يرجع اليه  
 في العتق لكن انما يظهر هذا فيما يلزمه في الحال اما ما يلزمه بعد الحرية فهو كالاجنبي فيه فاذا  
 جمعه مع نفسه كان كقولك لك على أو على زيد وهو مجعول لا يصح جوى قال في الاشياء الا في  
 مستثنين فلا يصح الاولي ان يكون العبد مدبونا الثانية ان يكون مكانا فافاهم (قوله وكذا  
 تضر جهالة المقر له) أي قتل فائدة الاقرار له ام اعتباره (قوله والا) أي لا تضر الجهالة ان  
 لم تتفاحش على ما ذكره شيخ الاسلام في مسوطه والساطع في واقعاته وسوى خمس الآئمة بين  
 المتفاحشة وغيره في عدم الاعتبار لان المجعول لا يصلح مستحقا اذ لا يمكنه جبره على البيان من  
 غير تعيين المدعي فلا يفيده فائدة كافي المنع قال الجوى أقول مثل شرح الهادي وغيره  
 للمفاحشة بان قال لو احدم الناس وغيره المفاحشة بان قال لاحدم كثر محصورون هل هو من الناس  
 مشايخنا بين أهل الدرس لو قال لاحدم وهم ثلاثة أو أكثر محصورون هل هو من الناس  
 أو الاول قال بعضهم الى انه من قبيل غير المفاحشة وانصر له بما في الخاتمة لوقال من يابعد  
 من هؤلاء أشار الى قوم معينين معدودين فانا قبل بمنه جازاه قال السامحاني وظهر لي أن  
 المتفاحش مائة (أقول) لكن الذي يظهر لي أن المتفاحش ما زاد على المائة اخذ من قوالهم  
 في كتاب الشهادات من الباب الرابع فيمن تقبل شهادته من الهندية عن الخلاصة ثم ادة الجند  
 لا دبر لا تقبل ان كانوا يجهلون وان كانوا لا يجهلون تقبل نص في الصبر في حد الاحصاء

بجد وقد وردوا الافقه بعد عتقه ونائم  
 ومعنى عليه كعبون وسبيحي  
 السكران ومصر الكره (بقي  
 مالموم أو مجعول صح) لان  
 جهالة المقر به لا تضر الا  
 اذا بين سببا تضره الجهالة  
 كسبح واجارة وأما جهالة  
 المقر فتضر كقوله لك على  
 أحدهم فأنفادهم بجهالة  
 المقضى عليه الا اذا جمع بين  
 نفسه وبعده فيصح وكذا  
 تضر جهالة المقر له ان خشت  
 كل واحد من الناس على كذا  
 والا لا كل واحد مني على  
 كذا

فرق في الاستحقاق لولد المستحقة بين الاقرار فلا يتبعها ولدها وبين الاثبات فيمتنعها ولدها  
 وكذا سائر الزوائد وهو عام يشمل المستملكة وغيرها وهنا قد يمد بالمتملكة فانهم ان  
 القائمة يظهرهم الاقرار فيلجروا له اراد الاقرار بالمتملكة عن الهالك بغيرها لانهم غير  
 مضمونة مطلقا لانها كزوائد المقصوب تأمل (قوله فلا يصح) كما المقر له ولو اخبر  
 للملكها قال في نور العين شريفة تولدت عنه لدها لانه لا يولد له ثم انقضت بيمينه بغيره ولدها  
 ولو اقر به الرجل لا والفرق انه باليمين يستحقها من الاصل ولذا قلنا ان الباعة يتراجعون  
 فيما بينهم بخلاف الاقرار حيث لا يتراجعون فثم الحكم بامه حكم بولدها وكذا الحيوان  
 اذا حكم به كماله بخلاف الاقرار فانه لم يتناول الولد لانه حجة ناقصة وهذا الولد يمد المدعى  
 عليه لغرض لا آخر هل يدخل في الحكم اختلاف المشايخ اه فتمت مخالفة لقوله كلام  
 المصنف وبشبهه ان تكون هذه النفقات كلها جامعا بين قول من قال ان الاقرار اخبار  
 بحق لا بخلاف اثبات وهو قول محمد بن الفضل والقاضي أبي حازم وقول من قال انه تعليم  
 في المال وهو أبو عبد الله الجرجاني قاله في التمهيد لا يمتنع وكذا استشهد كل على ما قاله من  
 ذكرت في الفصل التاسع من الاستر وشبهة والحاصل ان الاقرار هل هو اخبار بحق لا تخرام  
 تعليم في المال على ما قدمناه من الخلاف وقد علمت ان اكثر على الاول الذي علمه الموعول  
 وقد ذكرنا لكل مسائل تدل على ما قال والله تعالى أعلم بحقيقة الحال (قوله اقراره مكلف) أي  
 بالغ عاقل درر قيد بالحر لان العبد المحجور عليه يتأخر اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون  
 له يتأخر اقراره بماله من باب التجارة كما قدمناه وكذا اذا اقر بيمينه موجهة للمال لا يلزمه  
 لان الاذن لم يتناول الاتجار بخلاف ما اذا اقر بالحدود ودوا القصاص لان العبد مبيع على أصل  
 الحريرة في حقه ما زلني (قوله مكلف) شرط التكليف لان اقراره الصبي والمعتوه  
 والمجنون لا يصح لانعدام أهلية الاتزام الا اذا كان الصبي مأذونا له فيصح اقراره بالمال لكونه  
 من ضرورات التجارة لانه لو لم يصح اقراره لايحتمل له أحد فدخل في الاذن كل ما كان طريقته  
 التجارة كالديون والودائع والعواري والمضاربات والغصب فيصح اقراره بها لانها حقه في  
 حقه ما بالبالغ العاقل لان الاذن يدل على عقله بخلاف ما ليس من باب التجارة كالمهر والجنبايا  
 والكفالة حيث لا يصح اقراره بالان التجارة معاملة المال بالمال والمهر مبادلة مال بغير مال  
 والجنبايا ليست بمبادلة والكفالة تبرع ابتداء فلا تدخل تحت الاذن والناظم وانغمى عليه  
 كالمجنون لعدم التمييز واقراره بالسكران جائز اذا سكر بمظور لانه لا ينافي الخطاب اذا اقر بما  
 يقبل الرجوع كالحود والخاصة وان سكر بباح كاشرب مكرها لا يلزمه شيء زلني ولردة  
 كالحود والخاصة حوى (قوله بظان) أخرجه النائم فلا يؤخذ بما أقربه في اليوم  
 لارتفاع الاحكام عنه (قوله طائعا) أخرجه المكره فلا يصح اقراره ولو بطلاق وعناق كما  
 تقدم اما طلاقه وعناقته فيعتان (قوله ان اقراره بخبرة) أي بماله فيصح وجوابه قول المصنف  
 الا في صح أي صح الحال (قوله كافر محجور) أي عبدا لانه مبيع على أصل الحرية في الحدود  
 والقصاص ولانه غير متمم هذا الاقرار لان ما يدخل عليه بهذا الاقرار من المضرة اعظم مما  
 يدخل على مولاه وليس هو عائدا الى الصبي والمعتوه فانه لا حد عليه ما لا يولد لان عبدا الصبي

ولا عليكها المقر له ولو  
 اعتبار الملكها (أقره  
 مكلف) بظان طائعا أو  
 عبد أو صبي أو معتوه  
 (مأذون) اهـ من اقراره  
 بخبرة كافر محجور

معروف وكذا الوادعاء بالارث فبعض المطالب على اقرار انورث بما ذكرنا ونعامة فيها (قوله  
 فتسمع عند العامة) كما في الدرر وشرح ادب القاضى والخاتمة وهذا مقابل قول المنصف  
 ولا تسمع دعواه عليه (قوله لا يسمع) هذا في الاقرار بما يرتد ما فيه فلا يرتد بالرد كالرق  
 والنسب فانه لو اقر به ثم ادعاه المقر له بعد ردّه يقبل بطلان ما قبله من النكاح مما  
 لا يرتد بالرد فلو قال اهاتزوجتكم امرس فثبات لا ثم قات لي وقال هو لا لزومه النكاح من  
 اقراره لم يطل اذ النكاح عقد لازم لا يطل على غير مجرود احدى الزوجين فيصح بصدقه بها بعد  
 التكذيب فيثبت ولا يثبت بانه كاره بعد اه سرى الدين ملخصا ط قال ابي الجوى  
 قوله لا يسمع محله فيما اذا كان الحق فيه لواحد مثل الهبة والصدقة اما اذا كان لهما مثل الشراء  
 والنكاح فلا وهو اطلاق لا في محل التقييد ويجب ان يقيدها ايضا بالالم يكن المقر مصرا على  
 اقراره ما سياتى من انه لا يثبت الا ان يعود الى صدقه وهو مصر اه وفي الخلاصة لو قال  
 لا تخرجت بعنك العبد يثبت بالاثبات لا تخرجت بشتره من نفسك البائع حتى قال المشتري في  
 المجلس او بعده بلى اشترى بتمه من اى فوه وجاز وكذا النكاح وكل شئ يكون لهما جميعا فيه  
 حق وكل شئ يكون الحق فيه لواحد مثل الهبة والصدقة لا ينفعه اقرار به (قوله واما  
 بعد القبول فلا يرتد بالرد) يعنى لانه صادر من ملكه وانى المالك ملكه عن نفسه عند عدم المانع  
 فيصح نعم لو صدقنا على عدم الحق صح لماتة دم في ابيع الباسد انه طاب ربح حال ادعاه على  
 آخر صدقه على ذلك فاوفاه اياه ثم ظهر عدمه بتمه اذ هو الله لم يكن عليه شئ فانظر كيف  
 التصديق الا لا حق نقض السابق مع ان ربحه طيب حلال (قوله لانه اقرار آخر) اى وقد صدقه  
 فيه قبله فانه العلامة عبدالمعروف في التارخية وفي كل موضع بطل الاقرار برد المقر له لو عاد  
 المقر الى ذلك الاقرار وصدقه المقر له كان له اياها ذبا قرارا وهذا الاستحسان والقياس ان  
 لا يكون له ذلك اه ووجه القياس ان الاقرار الثاني عين المقر به فالتكذيب في الاول  
 بتكذيب في الثاني ووجه الاستحسان انه يتحتم انه كذبه بغير حق ففرض من لا غرض  
 اناسه فانه قطع عنه ذلك الغرض فارجع الى تصديقه فقد جازى رزق الباطل حوى (قوله  
 ثم لو انكر اقراره الثاني) اى رادعاه المقر له لكونه ملكه را قام بيته عليه لا تسمع ولو اراد تخلفه  
 لا يلتفت اليه للتناقض بين هذه لدعوى وبين تكذيبه الاقرار الاول (قوله قال البدع) هو  
 استاذ صاحب القنية فانه يعرفها بالاساس تامنا قال عبدالمعروف القاضى البدع وبى بعض  
 النسخ قال فى البدع و ليس بصواب ط (قوله والاذنية) اى بالصواب واقراره  
 واعتقده ابن المشغفة وقره الشرنبلالى وعباونه لو انكر المقر الاقرار الثاني لا يخاف ولا تنيل  
 عليه ينة للتناقض من الكذب للاقرار الاول وقال القاضى البدع ينبغي ان تقبل ينة المقر  
 على اقراره ثانيا وهو الاشبه بالصواب وقال الشارح اى عبدالمعروف

وقد صوب القاضى البدع قبولها \* وعذرى له الوجه الصحيح المقرر

ومن اراد ان يذيع عليه بشرحه (قوله لا يظهر فى حق الزوائد) تمسكه بيقينه بظهوره انه  
 يظهر فى حق الزوائد الغير الممسكه وهو مخالف لما فى الخاتمة كما قد ناهى عنها وقد بدعهم فى  
 الاستروضية ونقله عنهم فى غاية البيان وقد دم فى الاستحقاق نظير ما قد ناهى عن الخاتمة وانه

تسمع عند العامة (وا) لوجه  
 (الثاني) وهو الانشاء  
 (لورد) المقر له اقراره ثم قبل  
 لا يسمع (ولو كان اخبر اراصح  
 واما بعد القبول فلا يرتد  
 بالرد ولو عاد المقر  
 فصدقه لزمه لانه اقرار آخر  
 ثم لو انكر اقراره الثاني  
 لا يخاف ولا تقبل عليه ينة  
 قال البدع والاشبه قبوله  
 واعتقده ابن المشغفة وقره  
 الشرنبلالى (والملك) الثابت  
 به (بالاقرار) لا يظهر فى حق  
 الزوائد المستمسكة

لا تسمع ولو قبض بخلاف ما لا يسمع كبيت وحمام صغير بن فائم اتصع فسمه وتبر بالقبض (قوله)  
والمرأى بالزوجة من غير شهود) لانه اخبار عن عقد سابق ولو كان انشاء المصاح اقرارا  
بالزوجة من غير شهود لان انشاء عقد النكاح بشرط الصحة وهو مكره كمرق بابيه (قوله)  
ولا تسمع دعواه عليه بانه اقر له بشئ معين بناء على الاقرار بذلك) يعنى اذا ادعى عليه شئ ما لم يأت  
أقر له به لا تسمع دعواه لان الاقرار اخبار لا سبب للزوم المقر به على المقر وقد عدل وجوب  
المدعى به على المقر بالاقرار وانه قال اطلبه على السبب لوجوبه عليه اولا ومه باقراره وهذا  
كلام باطل منخ وبه يظهر ان الدعوى بالشئ المعين بناء على الاقرار كما هو صريح المتن  
لابل اقرار بناء على الاقرار فقول بانه اقر له لا يحصل له وفي الخامة رككة تامل (قوله به يفتى)  
مقابلته انما تسمع كما في جامع الفصولين وحاصل ان الاقرار هل هو باقى في الشرع او هو انشاء في  
المعنى فيكون سببا لذلك فمن جملة انشاء ما هو هذه الدعوى ومن جعله باقيا على معناه الاصل  
ليجوز سماعها وعليه الجهور وجميع المناخير وهو الصحيح الممول عليه كما في الخلاصة (قوله)  
لانه اخبار) أى لا سبب للزوم المقر به على المقر وهو قد جعل سبب وجوب المدعى به على المقر  
الاقرار فكأنه قال اطلبه بالسبب لا سبب لوجوبه عليه اولا ومه باقراره وهذا باطل لما علم من كلام  
مشايخنا (قوله لم يجل له) أى لا مقر له أى لا يجوز له اخذ جبر ادبائه كقرا لاهر انه يجمع ما في  
منزله وليس اها علمه شئ اه بجر أى ولو كان انشاء لم يجل اخذ كما في الدرر وماتقه في التنبية عن  
بعض المشايخ من أن الاقرار كاذبا يكون نافلا لا لا خلاف للعقد الصحيح من المذهب الذى  
الذهب (قوله نعم لوسلمه برضاه كان ابتداء حبة وهو الاوجه) هذا ظاهر اذا تعمده الكذب اما  
اذا كان يظن انه واجب عليه بتعين الاتفاق بعدم الحل \* (فرع) \* البراء والاقرار لا يحتاجان  
الى القبول افاذه الساتحافى (قوله) او يقول على عليه كذا وهكذا اقر به) أى انه على عليه وفي  
شرح تحفة الاقران وأجبهوا انه لو قال هذا العين ملكى وهكذا اقر به المدعى عليه يقبل (قوله)  
نم لو أنكر الاقرار) أى وقد ادعى ما اقر به لكونه ملكه ولم ينع على مجرد اقراره لما تقدم (قوله)  
الفتوى انه لا يخلف على الاقرار بل على المال) قال ابن القوس ثم لا يجوز ان يخلف اه  
ما اقر به قول واحد الان الصحيح ان الاقرار ليس بسبب للملك وقد عات الحكم في الاسباب  
الشرعية المتفق على سببها وان الصحيح انه لا يخلف عليها فكيف الحال فيما سببه بتمت قول  
مهرجوح اه وقبل يخلف بناء على انه انشاء ملك (قوله) وما مدعى الاقرار في الدفع) بان  
أقام المدعى عليه بينة ان المدعى اقر انه لا حق له قبيل المدعى عليه وأقام المدعى عليه بينة  
ان المدعى اقر ان هذه العين ملك المدعى عليه فتسمع وما مدعى الاقرار بالاستيفاء فقبيل  
لا تسمع لان المدعى الاقرار في طرف الاستحقاق اذا الدين يقضى بثلثة ففي الحاصل هذا دعوى  
الدين لنفسه فكان دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق فلا تسمع جامع الفصولين معز بالاعط  
والذخيرة ومنه في البرازية لكن زاد فيها وقيل يسمع لانه في الحاصل يدفع اداء الدين عن  
نفسه فكان في طرف الدفع ذكره في المحيط وذ كوشخ الاسلام برهن المطلوب على اقرار المدعى  
بانه لا حق له في المدعى أو بانه ليس بثلثة أو ما كانت ملكا لا يدفع الدعوى ان لم يقر به لانه ان

والمرأى بالزوجة من غير  
شهود) ولو كان انشاء المصاح  
(ولا تسمع دعواه عليه)  
بانه اقر له (بشئ) معين  
(بناء على الاقرار له بذلك)  
به يفتى لانه اخبار لا سبب  
الكذب - حتى لو اقر كاذبا  
لم يحصل له لان الاقرار ليس  
ببالمالك نعم لوسلمه برضاه  
كان ابتداء حبة وهو  
الاوجه بزيادة (الان  
يقول) في دعواه (هو  
ملكى) وأقر له به أو يقول  
على عليه كذا وهكذا اقر به  
وتسمع اجماعا لانه لم يحصل  
الاقرار بسبب الوجوب ثم لو  
أنكر الاقرار هل لا يخلف  
الفتوى انه لا يخلف على  
الاقرار بل على المال وما  
دعوى الاقرار في الدفع

يقرب به لغيره قبل حضوره فاجتمعت كلمتهم على أن لا يقول ليس من شرط صحة الاقرار وأما لزومه  
ففي آخره والمنصف لم يفرق بين الصحة واللازم فاستشكل في تخصيصه على الصحة المجتمعة عليها كلمتهم  
باللزم وأما ما أجاب به الجيب المذكور ففيه نظر إذ لو كان كما فيه مما لا يفرق الاقرار للعاذر  
والغائب مع أن بينهما اقرارا في الحكم الا ترى الى قوله في الثانية ولو اقر لولد الكبير الغائب  
أو اجنبي بعد قوله وأما الاقرار للغائب لا يلزم فالذي يظهر أن الاقرار للغائب لا يلزم من جانب  
المقر حتى يصح اقراره لغيره كما لا يلزم من جانب المقر له حتى يصح رده وأما الاقرار للعاذر فيلزم من  
جانب المقر حتى لا يصح اقراره به لغيره قبل رده ولا يلزم من جانب المقر له فيصع رده وأما الصحة  
فلا شبهة فيهم في الجانبين بدون القول كما بينهم من كلامهم انتهى وفيه وبشكل على ما في  
الفصول العبادية من قوله وان ادعى الرجل عينا في يد رجل واراد استخلافا فقال صاحب  
اليده هذه العين فلان الغائب لا يدفع العين عنه ما لم يقيم البيعة عليه ذلك بخلاف ما إذا قال  
هذا ابني الصغير الفرقان اقراره لغائب توقف عم له على تصديق الغائب فلا يكون العين  
مملوكة له بمجرد اقراره في اليد فلا يدفع العين ولما اقراره للصبي فلا يتوقف على تصديق الصبي  
فصحة العين مأكلة للصبي بمجرد اقراره فلا يصح اقراره بذلك لغيره فلا يدفع العين للصبي لان فائدة  
التكول التي هي كالاقرار (أقول) لا يشك ذلك فان قوله توقف عمله صريح في صحته ولكن لما  
توقف عمله وهو اللزوم على تصديقه لم يدفع العين بمجرد ما لم يقيم البيعة عليه فأمل (قوله)  
إذا ما كبر به من الزمان أي قبله لا من الزمان حتى لو تصرف فيه لغيره المقر له بعد ما كبر  
لا يتقدم تصرفه ويتقصد تصرفه في ملك غيره كما لو خضع من القواعد ويؤخذ من هذا الفرع  
كما قال أبو السهم ودان لو ادعى شخص عينا في يد غيره فشهد لها شخص فردت نهادة لثمة  
وشحوا كثره فدال الشاهد ثم ملكها الشاهد بغيره بغيره الى المدعي انتهى (قوله المصنف) أي  
اقراره لغيره أي ولو ملكه بعد (قوله ولا يرجع بالثمن) على المانع أي لا تقتصر اقراره عليه  
فلا يبعدى غيره (قوله صارت وقفا) بخلاف ما إذا غصب دارا من رجل فوقفها ثم شترها  
حيث لا يجوز وقفه والفرق ان فعل الغاصب انشاء في غير ملكه لا يصح لان شرط صحته ما كبر  
له بخلاف الاقرار لكونه اخبارا لا انشاء (قوله مكرها) حال من الغصبي المضاف اليه الاقرار  
وانما لم يصح اقراره بما كبرها اقيام دلائل الكذب وهو الاقرار والخبر لا يحفل الصدق  
والكذب فيجوز تخلف مدلوله الوضعي عنه مفع (قوله ولو كان انشاء اصح اعدم الخلف) أي  
تخلف مدلول الانشاء عنه أي لانه يتمتع في الانشاء تخلف مدلول انقضائه الوضعي عنه أي متى  
وجد الانقضاح الدال على انشاء الطلاق أو العتاق سواء وجد مدلوله في حال الطوعية أو الإكراه  
وهذا مخصوص فيما يصح مع الإكراه بخلاف ما لا يصح معه كالبيع فانه يتخلف مدلوله عنه مع  
الإكراه أي وهو انشاء الملك غير مستحق الفسخ (قوله وصح اقراره العبد المأذون بعين في يده)  
ولو كان انشاء لا يصح لانه يصح نزع عانه وهو ليس اهلا له (قوله والمأذون بحجر) حتى يؤمر بالتمسك  
اليه ولو كان غلبت كاتبة المانع كافي الدرر وفيه إشارة الى ان التمسك فاعلة لانه انما لا يجب  
بدها للمسلم نص عليه في المحيط كافي التمسك براهية (قوله وينصف داره مشاعا) أي الدار القابلة  
للقسمة فانه يصح الاقرار بها لكونه اخبارا ولو كان انشاء لكان هبة وهبة المشاع القابل للقسمة

(إذا ما ملكه) برهمن الزمان  
لأنه ناذه على نفسه ولو كان  
انشاء المصنف اعدم وجود  
الملك وفي الاشياء أفر بصرية  
عبد ثم شتره غنق عليه ولو  
يرجع بالثمن أو بوقفية داره  
شترها أو ورثها صارت وقفا  
مؤاخذه له بغيره (ولا يصح  
اقراره بطلاق وعتاق  
مكرها) ولو كان انشاء لهصح  
اعدم الخلف (وصح اقرار  
العبد المأذون بعين في يده  
والمسلم بغيره وينصف داره  
مشاعا)

بالرد فيها يكون من قبيل الا-قاطات كما قال هذا الولد في يرتد براد الولد- فاذليل على ان  
 الاقرار اخبار تمامه والادلى التصديق يثبت الذنب نظرا الى احتياج المحل وقد سبق واما  
 الجواب عن الثاني ان الاقرار لما كان حجة قاصرة اقتصر ثبوت المثل وظهوره على المقتر به  
 فلم يعمد الى الزائد المستهلك كما مر وياتي فبين انه ليس بانشاء املا تدبر (قوله لانه لو كان  
 لنفسه) اى على الغير ولو للغير على الغير يكون شهادة كما قدمناه (قوله لا قرارا) ولا ينقص  
 باقرار الوكيل والولى ونحوهما النيابة عنهم من باب المتوبات نمرعا شرح الماتى (قوله ثم فرغ على  
 كل من الشهيدين) صوابه من الوجهين لانه لم يقل الاقرار بشبهه الاخبار وبشبهه الانشاء بل  
 قال من وجهه ومن وجهه اى اخبار من وجهه بالنظر اقرب بعض احكام الاخبارات عليه  
 وانشاء من وجهه من حيث ترتب بعض احكام الانشاءات عليه وقد تبع الشارح المصنف فالمراد  
 انه يعطى حكم الاخبار فى بعض الجزئيات وحكم الانشاء فى بعض آخر واما بالنظر للنظر فهو  
 اخبار عن ثبوت حق عليه لغيره لا غير (قوله فالوجه الخ) علامه مقدمة على المعلوم (قوله صح  
 اقراره) لان الاخبار فى ذلك الغير صحيح لكن بالنظر لانه قراءا انه لا يحتاج الى القبول كما قدمناه  
 وفى المخ عن تمة الانتهاء الاقرار يصح من غير قبول لكن البطالان يفتى على الابطال والمثالث  
 لانه لم يثبت من غير تصديق وقبول ~~ان~~ يبطل برده والمقر له اذا صدق المقر فى الاقرار  
 ثم رد لا يصح الرد وقاد ايضا صحة الاقرار للغائب وايضا يستفاد هذا مما سياتى من قوله  
 هو اى الاتى المعينة لانه لا يلائم لان لا يجب عليه للشانى شئ اى لانه اقربها للادول  
 ثم رجوع وشبهه للمثانى فرجوعه لا يصح وشهادته لا تقبل وبه- هذا بين ضعف  
 ماقى الثانية من قوله لو اقر لغائب ثم اقر لا تخرب فى حضور الغائب صح اقراره للمثانى لان  
 الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق انتهى ويمكن ان يقال معنى صحته للمثانى  
 ايت لاحتياجه للتصديق وانما الاجل ان يرتد بالرد فافاد فى الثانية انه باخذ الثانى فاذا جاء  
 الاول وصادق قبل رد الاقرار باخذ وان قال ليس لى يكون ملكا لثانى ولكن افاد  
 فى البديع ان دفعه للادول بلا قضاء يضمن للمثانى لان اقراره صحيح فى حق الثانى اذ لم  
 يصح للادول اه وانت خبير بان هذا التاميل رعايا رده عليه وحيدته فقه على المخ ظاهر وهو  
 الموافق لظواهر الكتب المعتمدة وفى المخ فى مسائل شتى فصر الرد بان يقول ما كان على عاتق شئ  
 او يقول بل هو لك اوفلان قال العلامة الخ مير الرملى قولهم الاقرار صحيح بدون التصديق  
 لا يعارض قول العمادى ان اقراره للغائب يتوقف عليه على تصديق الغائب اذ لا مانع من  
 توقف العمل مع الصحة كبيع الفضولى يصح ويتوقف وكذا لا يعارض ما فى الخاتمة من قوله  
 واما الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق اذ معناه يتوقف لزومه لاصحة وقوله فان  
 كان صحيحا يعتد الاقرار به لغير غير- لم اعدم اللازمة ألا ترى ان الفضولى قبل اجازة المسالك  
 ان يبيع المبيع الذى باع لا تخرو يتوقف فلم يلزم من صحته عدم صحته ببيع لا تخرو بل الاقرار  
 بمال الغير يصح يلزم تسليمه اذ امسكه وهذا يدل على ان الاقرار ليس بسبب لملك كما سياتى  
 فكيف يلزم من صحة اقراره للغائب لا يلزمه ذلك حتى كان له رد عدم صحة الاقرار به لغير  
 والمحال ان الاقرار يصح مطلقا بلا قبول ولا يلزم لو كان المقر له غائبا واعد لم لزومه جازان

لانه لو كان لنفسه يكون  
 دعوى لا اقرارا ثم فرغ  
 على كل من الشهيدين نقل  
 (فا) الوجه (الاول) وهو  
 الاخبار (صح اقراره بمال  
 مملوك لغيره) وتبقى قرينة  
 الغير (يلزمه تسليمه) الى  
 المقر له

تأمل وللقول بأنه انشاء فروع منهم له من الورد اقاربه ثم قيل لا يصح وكذا المثلث الثابت  
 بالاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة فلا يلزمها المقر له حوى (اقول) قوله لا يظهر في  
 حق الزوائد المستهلكة بقيد بظاهره انه يظهر في حق الزوائد الغير المستهلكة وهو مخالف  
 لما في الخاتمة رجل في يده جارية وولدها اقرآن الحاربه اذ لان لا يدخل فيه الولد ولو اقام بينة  
 على جارية انه له لم يفتحق اولادها انتهى والفرق انه بالبينه لا يكتفى بهما في الاصل ولذا قلنا ان  
 المبيعة يتراجعون فيما بينهم بخلاف الاقرار حيث لا يتراجعون ان يقال في قول السيد  
 المحوى هو اخبار في الاصح وانما مخالفة لما صرح به في البحر ويرى عليه المصنف من  
 انه اخبار من وجه انشاء من وجه الاول لا يصح اقاربه بمثل الغير ويلزمه تسليمه اذا ملكه  
 ولو اقر باطلاق وانعناق مكرها لا يصح وبما في الورد اقاربه ثم قيل لا يصح وكذا المثلث الثابت  
 بالاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة فلا يلزمها المقر له من غير خلاف ومنه  
 نعم ان ما ذكره السيد المحوى مما يدل على ثبوت الخلاف فيه حيث صحح كونه اخبارا لا انشاء  
 لا يصح عزوه واصحاب البحر كما وقع في كلام بعضهم فتنبه (قوله يحق عليه الغير) قيد ما ان يكون  
 عليه لانه لو كان على غيره بغيره بكونه شهادة وانفسه يكون دعوى زباني واطلاق الحق في  
 قوله هو اخبار يحق عليه ليشمل ما لو كان الحق المقر به من قبيل الاسقاطات كاطلاق والعناق  
 اذا الطلاق رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح فاذا اقر بالطلاق ثبت لامرأته من الحق ما لم يكن لها  
 من قبل وكذا العبد ثبت له على سيده حق الحرية اذا اقر سيده بعتقه فقبل من امره على  
 التعريف الاقرار بالاسقاطات كاطلاق والعناق اهدم لا خيب رفقيا عن ثبوت حق لغيره غير  
 سديد (قوله انشاء من وجه) هو الصحيح وقبل انشاء ما ينبنى عليه ما سألني لكن المذكور في غاية  
 البيان عن الاسماء وشبهه قال الحلواني اختلاف المشايخ في أن الاقرار سبب للملك الاول قال ابن  
 الفضل لا واستدل به ثلثين احدهما الرضا الذي عليه دين اذا اقر بجمعه ماله لاجنبي يصح  
 بلا اجازة الوارث ولو كان غلبا لا يثبت هذا لا بقدر الثالث عند عدم الاجازة والاشية ان العبد  
 المأذون اذا اقر لرجل بهين في يده يصح ولو كان غلبا يكون تبرعا منه فلا يصح وذو  
 الجرجاني انه غلبا واستدل بهائل منهم ان اقر لوارثه بدين في المرض لا يصح ولو كان اخبارا  
 اصح اهـ ملخصا فظهر ان ما ذكره المصنف واصحاب البحر جمع بين الطريقتين وكان وجهه  
 ثبوت ما استدلل به الفريقان تأمل افاده سمى الوالد وجه الله تعالى لكن لو كان اخبارا من  
 وجه وانشاء من وجه كما ذكره المصنف اعرف بجهده شبهة هما لا قائل به ولا هم قالوا لو اقر عا  
 لغير لزمه تسليمه للمقر له اذا ملكه ولو اقر بالطلاق والعناق الخ فاما مثل هذه المسائل دلت على ان  
 الاقرار اخبار لا انشاء اذ لو كان انشاء لم تكن كذلك وما استدلل به على كونه انشاء مطلقا اذ من  
 وجه انه لو اقر لرجل فرد اقاربه ثم قيل لم يصح ولو كان اخبارا اصح والله لو ثبت المال بسبب  
 الاقرار لم يظهر في حق الزوائد المتقادمة ذكرها ولو كان اخبارا صارت مضمونة عليه (اقول)  
 أما الجواب عن الاول فهو ان اردت به بالرد ناشئ من ان حكمه الظاهر لا التبعات ابتداء  
 وذلك ناشئ من كونه حجة قاصرة فلما صار مرتدا بالرد جعل كانه لم يكن ولذلك لم يصح قبوله  
 بهد على ان هذا الدليل مشترك الزام حيث انه دليل على انه ليس بانشاء اذ لا نشاء لا يرتد

يحق عليه (من وجه)  
 انشاء من وجه (قيد عليه)



مبتدأ واضح وكذلك لا يصح الاقرار بالطلاق والعقاق مع الاكراه والانشاء يصح مع  
الاكراه كما في المحيط وحاصله ان قول المقران هذا الشيء فلان معناه ان الملك فيه ثابت  
لفلان وليس معناه انه ملك للمقر وجعله للمقر له فهو اخبار دال على المنع به فيلزمه الصدق  
ويجمل الكذب فيجوز تخلف مدلوله عنه كما في الاقرار بالطلاق مكرها كما قلنا وسواء في اقسام  
تأويل الكذب وهو الاكراه ولو كان معناه الثبوت ابتداءً لصح ان يكون انشاء والانشاء  
لا يتخلف مدلوله عنه كما في باقي غايه قريبا ولو اقر غيري ببيع والقرار له كاذب في اقراره  
لا يحل بهيانة الا ان يسله بطيب من نفسه فيكون هو منعه ابتداء كما في الفتيه ونما بغير  
الاقرار اظهاري في حق ملكية المأثر به حتى يحكم على كونه للمقر له ينس الاقرار له بنوقف على  
نفسه بقرقره اما في حق الرقية بغير تسليم كما مبتدأ كالهبة حتى يطل برد المقر له وبعد ما وجد  
التصديق من المقر له لا يعمل رده لو رد الاقرار بهذا ذلك ثم الاقرار انما يطل برد المقر له اذا كان  
المقر له يطل بالرد حتى نفسه خاصة اما اذا كان يطل حق غيره فلا يعمل رده كما اذا اقر رجل  
في بيع هذا العبد من فلان بكذا فردا قرقره اقراره وقال ما اشتريت منك شيئا ثم قال بعد  
ذلك اشتريت فقال البائع منع ما بهتك لزم البائع البيع مما سمي لانه بهذا البيع بعد تمامه  
وجود ما بهتك فدين لا يضر حتى ان المشتري متى قال ما اشتريت وصدقه البائع وقال نعم  
ما اشتريت ثم قال لا بل اشتريت لا يثبت الشراء وان أقام البينة على ذلك لان الفسخ ثم  
يجودهما في كل موضع يطل الاقرار برد المقر له لو اعد المقر ذلك الاقرار فصدقه المقر له كان  
المقر له ان يأخذه باقراره وهذا المستحسن كذا في المحيط ثم اعلم ان السكوت تولد منزلة الاقرار  
في مسائل سيذكرها المشرح ونذكرها المشرح شاء الله تعالى وكذلك الايمان بالرسول وبذلك  
المصنف (قوله امانه كرا او مقر) واللاق بجبال المسلم الاقرار بالحق حتى لا يحتاج المدعى الى  
تدارك الشهود والالزمة في باب القاضي للاحضار ولا سيما ما يلزم عليه في هذا الزمان  
للتسبب بالوصول الى صحت الحصول كما ان اللاتق بالمدعى ان يكون دعواه حقا لا يلزم  
المدعى عليه الدفع لسكت المنع وقدمه أي الاقرار على ما بعده وهو الصلح اقربته على الانكار  
غالب ما انما حصل بالصلح في امانات بغير بيع فيه بنفسه وقدمه طريقه في البيع أو بغيره وهو  
المضاربة وان لم يترجح فاما ان يحتفظ بنفسه ولا يحتاج الى بيان حكمه أو بغيره وهو الوديعة  
(قوله وهو) أي الاقرار اقرب الى حال المسلم (قوله الغلبة لصدق) أي من المدعى في دعواه  
ومن المقر فيما قر به لان المسائل لا يترفع على نفسه كذا في الفقه فصدقه ضرر على نفسه او ماله  
فترجح جهة الصدق في حق نفسه لعدم التهمة وكما ان الولاية بخلاف اقراره في حق غيره (قوله  
هو رافة) فاذا كان حيا قال اقراره اذا كان قوليا قال اقراره قال اقراره قال اقراره قال اقراره  
بجز الخود والثبوت ابو السعد وهو مشتق من اقرار درر قال في المنع وهو في اللغة  
افعال من قر الشيء الثابت واقره غيره اذا أثبتته (قوله وشرا عاخبار) أي في الاصح وليس  
بانشاء الصلة في مثل غيره ولو اقره بغيره بصله لاجبى صحت من غير توقف على اجازة وارث قال  
في الحواشي السعدية وله ان ينقض بالاقرار بان لا حق له على فلان وبالاقرار واسقاط الدين  
ونحوه كاسقاط حق الشفعة اه وقد يقال فيه اخبار بحق عليه وهو عدم وجوب المطالبة

اما من كرا او مقر وهو اقرب  
اغلبة الصدق (هو) لغة  
الاثبات يقال قر الشيء اذا  
ثبت وشرا عا اخبار

وفي البرازية في السادس عشر من الاستحقاق وكذا في الظهيرة من العشر والخروج وقد مناه عن  
التفقيح ولخصتم هذا الباب - سئل ختمهم كتاب الدعوى في الجامع الصغير - قال الله - حسن  
الخاصة وهي انه اذا مات الراثة ثم اتم ولد هذا الرجل وأرادت استحقاقه ليس له ذلك في قول  
أبي حنيفة خاصة لان أمومية الولد تابعة للنسب وهو لا يرى البين في النسب اه والله تعالى  
اعلم وأستغفر الله العظيم

(كتاب الاقرار)\*

ثبت بالكتاب وهو قوله تعالى والاعمال الذي عليه الحق امره بالا لال ولم يقبل اقراره لما  
كان الامسلا معق وقوله كونوا اقرارا بين بالقسط ثم راعى الله ولوعلى أنفسكم والمراد به  
الاقرار زبلي والله فقد قبل صلى الله تعالى عليه وسلم اقرار ما عزم الغامدية والاجماع  
فقد اجعت الامة على أن الاقرار بحجة في حق نفسه حتى أوجبوا الحد والقصاص بانراه وان  
لم يكن حجة في حق غيره ادم رلايته عليه فاولى المال والله قول فان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا  
ففيه ضمر على نفسه وأمله وترجعت حجة لصدق في حق نفسه لادم التهمة وكحل لولاية  
اه بخلاف اقراره في حق غيره حتى لو أقر بحصول النسب بالرق جاز ذلك على نفسه وماله ولا  
بصدق على أولاده وامهاتهم ومدبريه ومكاتبه بخلاف ما اذا ثبت بالبيعة لان البيعة انما  
تصير حجة بالنشأ والقصاص ولا ية عامة فيمنع في حق الكل اما الاقرار بحجة بنفسه ولا يحتاج  
فيه الى النصف فنية فذمه عليه وحده الخ وقوله ولا يصدق على اولاده الخ لانه ثبت لهم حق الطرية  
أو استحقاقه فلا يصدق عليهم كافي الدرر (قولنا منابته) اى للدعوى وبه تأخير عنهما ان  
الدعوى تنقطع به فلا يحتاج به الى شئ آخر حتى اذا لم يوجد يحتاج الى النشأ ونكرته  
قط أو ما في كونه دال عليه كقوله اذ لان على كذا أو ما يشبهه لانه يقوم به ظهور الحق  
وانكشاته حتى لا يصح شرط الخلف - بان أقر بدين أو بدين على انه بالخيار الى ثلاثة أيام  
فان لم يأت باطل وان صدقه المقر له والمال لازم كافي محيط السر حتى وله شروط - سئل كفى اثبات  
الكلام وهي المعقل والبولغ بالاختلاف والطرية في بعض الاحكام دون البعض حتى لو أقر  
العبد المحجور بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو أقر بالقصاص يصح كذا في الحبط ويتأخر اقراره  
بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتأخر اقراره بما ليس من باب التجارة كاقراؤه بالمهر  
بوجه امرأة تزوجها بغير إذن. ولامه كذا اذا أقر بحضرة موجبة المال لا يلزمه بخلاف ما اذا  
أقر بالحد ودون القصاص كفى التبيين وكون المقر به مما يجب تعالجه الى المقر له - حتى لو أقر انه  
غصب كقصاص تراب أو حبة - حطه لا يصح لان المقر به لا يلزمه تعالجه الى المقر له ومنها  
الطواغية والاختيار حتى لا يصح قرا المذكره كفى النهاية واقراوا السكران بطريق محظور  
صحح الا في حد لانا وشرب الخمر مما قبل الرجوع وان كان بطريق مباح لا كافي الجبر وحكمه  
ظهور المقر به اى لزومه على المقر بلا تصديق وقول من المقر له فانه يلزم على المقر ما قر به  
لوقوعه دال على الخبر به لا يثبت به بداهة كفى الكافي لانه ليس يناقل الما الما الى المقر له فاذا  
فرع عليه ما - بان من حجة الاقرار بالخمر لانه - لم حتى يؤمر بالنسب اليه ولو كان عليه كذا

(كتاب الاقرار)\*

منابته ان الدعوى عليه

أولى يدون مائة لم يرض الأبدفعه بالمائة (قوله أوقيمته) عطف على الضمير الجبروراي  
 أو أخذ قيمته بثمان يردو بأخذ القيمة التي دفعها وفي متفرقات اقرار التاتر خاتمة ويجوز الغاصب  
 على البیان لانه أقر بقيمة مجهولة وإذا لم يبرح يحلف على ما يدعي المالك من الزيادة فان حلف  
 ولم يثبت ما دعاه المالك يحلف ان قيمته مائة وبأخذ من الغاصب مائة فإذا أخذ ثم ظهر الذنوب  
 خيرا فغاصب بين أخذ أو رده وأخذ القيمة - وكفى عن الحاکم أي محمد العيني انه كان يقول  
 ماذا كرم من تحليف الغاصب منه وأخذ المائة بفنمه من الغاصب هذا بالانكار يصح وكان  
 يقول الصحيح في الجواب ان يجبر الغاصب على البیان فان أبي يقول له القاضي اكان قيمته مائة  
 مائة فان قال لا يقول اكان خمسين فان قال لا يقول خمسة وعشرين الى ان يفتي الاملا تنقص  
 عنه قيمة عمر فادعاه فيلزمه ذلك اهـ امكن قال بعض القضاة لا الحصر بموع لانهم ما اذا  
 اخلف في قدر الفين أو المبيع ولا بد من تحلفا لولا اشتغرى أمة بالف وقبضها ثم تقابل قبل  
 قبضها اختلاف في قدر الفين تحلفا ولو اختلفا في الاجرة أو المنفعة أو قيم ما قبل التحلف في المدة  
 تحلفا حوى وفيه ان كلامهم ما في هذه المسائل مدع ومدعى عليه ط عن الطوري  
 ومثله في حاشية الحوى (تذنيب) برهن انه ابن عمه لابيه وامه وبرهن الدافع انه ابن عمه لأمه  
 فقط أو على اقرار المبت به أي بانه ابن عمه لأمه فقط كان دفعه قبل القضاء بالاول لا بعده  
 اما كدما بالقضاء أو ادعى غير ثابته صورية فدفعه أن يدعي خصمه قبل الحكم باقراره بانه من  
 ذوى الارحام لا يكون حينئذ تناقضا ادعى قيمة جارية مستهلكة فبرهن الخصم انها حية  
 وأنها في بلد كذا لا قبل الأنا يحجب به حجة الكفيل ينصب خصما من الاصل بلا عكس  
 لان القضاء على الكفيل قضاء على الاصل ولا عكس اذا اشترك الدين بين شرين يكن لا يجزئ  
 الارث فادعاهما لا ينتصب خصما عن الآخر البكل من الدرر رجل غاب عن امر أنه وهى بكر  
 أو ثيب فتزوجت بزواج آخر ورلدت كل سنة ولذا قال أبو حنيفة الاولاد الاول وعنه انه رجع  
 عن هذا وقال لا يكون الاولاد الاول انما هم للثاني وعليه القدرى كفى الخاتمة ولو ادعى عليه  
 مهر امرأته قبل تزوجتها ثم ادعى الابراء عن المهر فهو دفع مسعوع ان وفق كفى القنبية  
 وفيه ادعى عليه شيئا فامر القاضى بالمصالحة فقبل لأرضى بهذه المصالحة وتركته أصلا فهو  
 استنطاق ما يدعيه عك اذا قال تركته أصلا فهو ابراء وعنه لو قال تركت دعوى على فلان  
 وفوضت امرى الى الآخر لا تسمع دعواه بعده (أقول) قيد القاضي انقاضي كمالا يخفى وفي  
 القضاى النجاسة في رجل مات ثقات اسرأة لابن الميت كت امرأة أليك محمد دالى يوم موته  
 وطلبت المهر والميراث فاكر الابن وقال اسم أبى لم يكن محمد داونما كان عمر ثمان فادعت  
 انهم اسرأة أبيه محمد دالى يوم موته وطالبها تسمع دعواها وليس يتناقض لموازن يكون له  
 اسمان شدة تسمع اذا فرق المدعى (قول) وجه التوفيق بانه يقول كت اسمان لا يبيها اسمين  
 فادعت باحد اسمها فادعاهم لا تسمع دعوتها لا آخر وفيهم من هذه المسئلة أنه تسمع لدعوى على  
 الميت بدون اسم أبيه ونسبه تدبر قال في التاتر خاتمة في الخامس عشر من الدعوى غلط  
 الا أنه لا يضر لموازن يكون له اسمان ومثله في صور المسائل عن القناوى الرشيدية

أوقيمته فاجتهد والله تعالى  
 اعلم

سرقة ليعلم ان السرقة كانت اضابا وفي غير ما لا يشترط ذكره الجوى فظهر ان ابرادها في  
هذا الخلل في حق الضمان لا القطع كما قدمناه عن ط (قوله وغصب) قال في الدرر والغرر  
ولو قال غصب متى عين كذا ولا أدري انه هالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذ كر في عامة  
المكتب انما اسم الدعوى لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كاف ببيان القيمة لنظر  
وقائده صحة الدعوى مع هذه الجهة الفاشية توجه اليقين على الخصم اذا أنكر والجوى على  
البيان اذا أقر أو نكل عن اليقين انتهى وقد قدمناه في الدعوى مع ما عليه من الكلام فراجع  
(قوله وخيانة مودع) فانه يحلف ما خفي ما افترق فان حلف برئ وان نكل يجر على بيان  
قدرة ما نكل عنه وقيل لا يحنف حتى يقدري شيئا يحنف عليه وذكر بعض الفضلاء ان سماع  
الدعوى في مثل هذه المسائل مع الجهة المتفق عليه في الدعوى الودعية ودعوى الغصب  
حيث بشرط سماعها منهم ما بيان القيمة عند بعض المشايخ انتهى وبغني زيادة دعوى  
السرقه كما يعلم من الجوى قال شمس الأئمة الحنفية في الجوهرة كذا منع قبول البيضة تمنع  
الاستحلاف الا اذا اتهم القاضي وصى اليقيم الخ وحينئذ فدعوى الجوهرة لا يحنف عليها فلو  
ادعى على رجل انه اسلم ثلث ماله وطالب الخلف من اقصا حتى لا يحنف به وكذا لو قال بلغني ان  
فلان بن فلان أوصى لي ولا أدري قدره وأراد ان يحلف الوارث لا يجيبه القاضي وكذا المدعيون  
اذا قال قضيت بعض ديني ولا أدري كم قضيت أو قال نسيت قدره وأراد تحلف الطالب  
لا يلتفت اليه كما في الثانية (قوله الا في مسئلة في دعوى البحر الخ) أي قبل قوله ولا ترددين  
على مدع (قوله وهي غريبة يجب حفظها) متاقي هذه المسئلة في كتاب الغصب وكتب المحشي  
هناك على قوله فلو لم يبين فقال الظاهر ان في النسخة خلا لا نه اذ الم يبين فماتلك الزيادة التي  
يحلف عليها أي على نعمها وفي طي الأصل النسخة فان بين يعني انه لو بين حلف على نفي الزيادة  
التي هي أكثر مما بينه وأقل مما يدعيه المالك هذا ما ينبغي ان يتأرب في البيان حتى لو بين  
قيمة فوس بدرهم لا يقبل منه كما تقدم نظيره الله وكتب على قوله هناك ولو حلف المالك ايضا  
على الزيادة أخذها لم يظهر وجهه فراجع ٤١ (قوله والزم ببيانه) لانه أقر بقيمة مجهولة فان  
أخذ برشي يحنف على ما يدعيه المصوب منه من الزيادة فان حلف لا يثبت ما ندعاه المصوب  
منه وان نكل لا يثبت أيضا ما لم يحلف المدعي ان قيمته مائة فان حلف أخذ من الغاصب مائة  
وقوله يحلف على ما يدعيه المصوب منه فيه انه حلف ألا على ذلك فلو كانت هذه العين على  
ما ذكره من القيمة بان يحلف ان قيمته ما ذكره وحاصله ان عين المدعي عليه انهم لن يثبت قيمته  
مائة وبين المدعي ان قيمته المائة (قوله يحلف على الزيادة) أي التي يدعيها المالك فان حلف  
لا يثبت ما ندعاه المصوب منه وان نكل لا يثبت أيضا ما لم يحلف المدعي ان قيمته مائة والى  
هذا أشار بقوله ثم يحلف المصوب منه الخ والظاهر ان غمرة هذا القول ثبوت الخطيئة اذا  
ظهر (قوله ثم يحلف المصوب منه ايضا ان قيمته مائة) فان حلف أخذ من الغاصب مائة  
لكن قد يقال اذ الم يبين فماتلك الزيادة التي يحلف عليها وعليه فالاولى ان يقول فان بين حلف  
على نفي الزيادة التي هي أكثر مما بينه وأقل مما يدعيه المالك تأمل (قوله ولو ظهر) أي الذوب  
(قوله بين أخذته) أي الذوب بما دفعه من الدراهم لابقية الذوب في ذاته وان كانت انقص

وغصب وخيانة مودع  
لا يحلف المدعي اذا  
حلف المدعي عليه الا  
في مسئلة في دعوى البحر  
قال وهي غريبة يجب  
حفظها الشبهاء قلت وهي  
ما لو قال المصوب منه  
كانت قيمة ثوب مائة وقال  
الغاصب لم أدر ولا يمكنها  
لا تبلغ مائة صدق بيمينه  
والزم ببيانه فلو لم يبين يحلف  
على الزيادة ثم يحلف  
المصوب منه أيضا ان  
قيمتها مائة ولو ظهر خير  
الغاصب بين أخذته

فصدقه المدعى عليه فالقاضي لا يثبت وصايته باقراره حتى يقيم البيعة عليها لانه اذا دفع اليه  
المال اعتقادا على الاقرار فقط لا تبرأ ذمته من الدين اذا أنكر الوارث أمالودفع بعد البرهان  
تبرأ ذمته أفاده صاحب تنوير الاذهان (قوله) واثبت الدين على ميت) صورته ادعى على بعض  
الورثة دين على الميت فانقر الوارث بالدين فانه يتوفى من نصيبه قدم ما يخصه من الدين ولا طالب  
ان يقيم بيعة على حقه لانه يكون حقه في كل انكره وكذا اذا قر جميع الورثة تقبل بيعة لانه لان  
المدعى يحتاج الى اثبات الدين في حقه ومحق دثن آخر وفي البيعة الاختلاف انما اذا اقر المدعى  
عليه بعد إقامة البيعة قبل يقضى عليه بالاقرار أو بالبيعة قبل يقضى بالبيعة لانه لا ينكر  
واقامة البيعة انما تحقق عليه الحكم فلا يبطل الحق السابق بالاقرار الا لاحق ولان زيادة  
التعدي النابتة بالبرهان حقه فلا يؤثر الاقرار اللاحق في بطلانه اهـ موضعها ط وقدمنا  
الكلام عليه (قوله) واستحقاق عين من مشتر) فان انشترى اذا اقر بالاستحقاق للمشتري  
لا ينكر من الرجوع بالنقن على يافته فاذا أقيمت عليه البيعة أمكنه ذلك وقد تقدم انه يسوغ  
له الانكار مع العلم لاجل هذا التمكن ط لكن قد يقار مع الاقرار كيف يكون له الرجوع  
تأمل (قوله) ودعوى الاتي) يعنى اذا ادعى على شخص ان العبد الذي عنده ابق منه وافر  
واضع اليد بذلك فله ان يطالب البيعة على ذلك لاحتمال ان الغير امسكه منه (قوله) لا تخلف على  
حتى مجهول) اى ادعى به مدعى كولو ادعى على شريكه خيانة منهم لم يخلف كإي الخيانة لكن  
أنفى قارئ الهداية بخلافه وعبارته سئل اذا ادعى أحد الشريكين على آخر خيانة وطلب من  
الحاكم بيعة هل يلزم أم لا أجاب اذا ادعى عليه خيانة في قدر معلوم وانكر الخلف عليه فان  
حالف برئ وان نكل ثبت ما دعه وان لم يبرهن مدعى انكره فكذا الحكم لكن اذا نكل عن العين  
لزمه ان يبين مقدار ما خان فيه والقول في مقداره الى المقر مع عينة لانه كوله كالاقرار بشئ  
مجهول والبيان في مقداره الى المقر مع عينة الا أن يقيم خصمه بيعة على الاكثر ومثله المضارب  
مع رب المال (قوله) اذا اتهم القاضي وصى يقيم وموتى وقف) ولم يدع عليه شيئا معلوما فانه  
يحالف نظرا لليتيم والوقف حوى (قوله) وفي رهن مجهول) اى لو ادعى الرهن رهنه مجهولا  
أى كتوب مثلا فانكر المهرته فانه يخلف وقد مد بعض الفضلاء عازا الى القنية بما اذا ذكر  
المدعى قدر الدين الذي وقع به الرهن ط (قوله) ودعوى مرقعة) أقول فيه - نظر لما نقل  
قاضيخان من انه يشترط ذكر القنية في الدعوى اذا كانت مرقعة ليعلم ان انصاب أولافا ما فيها  
سوى ذلك والحاجة الى بيانها ابوالسود واهل ذلك في حق القطة لا الضمان كما يفهم منه  
كلامه ط قال في جامع القصرين ادعى أعيانا مختلصة الجنس والنوع والعسفة وذ كر  
قيمة الكل جله ولم يذكر كالا على مدته الخلف فيه المشايخ قبل لا بد من التفصيل وقبل يكتب  
بالاجل وهو الصحيح اذ المدعى لو ادعى غصب هذه الاعيان لا يشترط لهصة دعواه ببيان  
القيمة لو ادعى ان الاعيان قائمة فيؤمر بما ضارها فتقبل البيعة بحضرتها ولو قال انها مالكة  
وبين قيمة الكل تسع دعواه وفي ج ولو ادعى انه غصب أمته ولم يذكر قيمتها تسع دعواه  
ويؤمر برد الامة ولو مالكة فالقول في قدر القيمة لا غاصب فالاصح دعوى الغصب بالبيان  
القيمة فلان يصح ادابن قيمة الكل جله أولى وقيل انما يشترط ذكر القيمة لو كانت الدعوى

واثبت الدين على ميت  
واستحقاق عين من مشتر  
ودعوى الاتي لا تخلف  
على حتى مجهول الاتي  
سئل اذا اتهم م القاضي  
وصى يقيم وموتى وقف  
وفي رهن مجهول ودعوى  
مرفقة

المرلي هو الواوجه كما لا يخفى على من تأمله وقد مر عليه على الامر بدعيه (قولنا واستحقاق مبيع) يعني اذا استحق المبيع بالبيئته من المشتري فله نصيب عليه تحليف المشتري بالثبوت عليه وادعوى ابي ابي وهبته ولا تصدق به ولا خرجت العين عن مالك بوجه من الوجوه (قولنا ودعوى ابي ابي) اي دعوى عمك ابي قال سميدي والدرجه الله تعالى اهل صورته اياها اذا ادعى على رجل ان هذا العبد سميدي ابي ابي وفي اقام بيئته على انه عبد فيه خلاف ايضا لاحتمال انه باعه تامل ثم رأيت في شرح هذا الشرح نقل عن الفخه كذا وادعائه قال في الفخه بخلاف مدعى الا بى مع البيئته بالله ان الباقي على ملكك الى الآن لم يخرج مبيع ولا حبة ولا شحوا ١٥ وصوره ط بما اذا حبس القاضي الا بى لغير رجل وادعاه وقام بيئته انه عده يستحق بالله ان الباقي ملكه ولم يخرج مبيع ولا حبة فاذا حلف دفعه اليه وذلك سميدي انقضاه عن البطلان ونظرا لمن هو عاجز عن النظر لنفسه من مشترى وهو بطله ويلحق هذه المسائل ما اذا اقامت البيئته للغير المجبول حاله بان عده مدم فلا بد من عينه انه ليس له مال ظاهر ولا باطن وان وجد ما لا يؤدى حقه عاجلا لان البيئته انما قامت على الظاهر وادعائه غيب ماله ولو لم يرد المشتري ودان له عليه دراهم سواء قالوا ان عرف عددها أم لا يتجمل ثلاثة ويحلف على نفي مزاد عنها اذا كان المدعى بدعى الزيادة ١٥ (قوله الاقرار لاجتماع البيئته) لانه لا تنقضي الا على من ذكره في هذا الاصل في الاشياء في كتاب الاقرار عن الخاتمة واستغنى منه أربع مسائل وهي ما دعى دعوى الا بى وكذا ذكرها قبل في كتاب القضاء والشهادات ولم يذكرها في مسألة بل زاد غيرها وأوصاه الى سبع وتأني هاهنا فصل مع زيادة ثلاثة آخر وعليه فتكون عشرة قال في جامع الفصولين وهذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من المقرر لولا انه يكون هذا أصلا (قوله الاقرار بربع) الذي ذكره هنا خمسة والىكم سبعة كمال المحرم لمخضهم الله لا تسمع البيئته على مقر الا على وارث مقر بدين على الميت فتقام البيئته للمدعى وفي مدعى عليه أنه أو بالوصاية فغيره من الوصى وفي مدعى عليه أنه أو بالوكالة فتثبت الوكيل دفعه للضرر وفي الاستحقاق نقبل البيئته مع اقرار المشتري عليه اليقين من الرجوع على بائعه وفيه لو خصم الأب بحق عن الصبي فاقر لا يخرج من الخصومة ولكن تقام البيئته عليه مع اقراره بخلاف الوصى وأمين القاضي اذا اقر خرج من الخصومة وفيه لو أقر الوارث لاه وصلى له فقامت مع البيئته عليه مع اقراره وفيه لو أقر دابة ببيعها من رجل ثم من آخر فقامت الاول البيئته فان كان لا تبر حاضر اتقبل عليه البيئته وان كان يقر بما يدعى (قوله وكالة) يعني لو أقر بوكالة رجل بقبض دين عليه لموكله فان الوكيل يقيم بيئته اذ لو دفعه لبيئته ينظر راد لا تبرأ منه اذا أنكر الموكل وكالته انتهى ط زاد القاضي المحوى ثمانية وتسعة فله ما عن البداء مع كمال القصة الثامن الورثة اذا كانوا مقرين بالله - قار لا بد من اقامة البيئته على بعضهم على قول أبي حنيفة التاسع الأب والوصى اذا أقر على الصغير لا بد من بيئته تقام عليه مع كونه - قرا ١٥ وزاد بعض الفقه لا معاشر او هو ادعى على آخر عقارا انه في يده وهو مستحق فاقرب باليد تسمع بيئته به ذواليد مع اقراره ١٥ (قوله وصاية) يعني اذا اقر المدعى عليه بالوصاية وصورته رجل قال للقاضي ان فلان بن فلان افانى فامنى وصى يا ومات وله على هذا كذا أو في يد هذا كذا

واستحقاق مبيع ودعوى  
أبي • الاقرار لاجتماع  
البيئتين الا في اربع وكالته  
وصاية

وعبارة الاشياء لانهم الدعوى دين على ميت الاعلى وارث أو وصى أو وصى له ولا تسمع على غيره له كالمجامع النصولين الا اذا وهب جميع ماله لاجنبي وسلم له فانه تسمع عليه ان يكون ذابدا كافي خزانة المقتنين انتهى فعلى هذا قوله لا يورثهم ميت تركيب اضافى بمعنى اللام (فرع) \* قال فى خزنة الاكل لومات رجل فى بلد بعد موت ترك مالا وادعى رجل عليه ديناً وورثته فى بلد منقطع عنه فان القاضى ينصب له وصياً ويبيع بنته ويقضى له بالدين ولو لم يكن منقطعاً عنه لانه تسمع بنته على غير الوارث انتهى (قوله الا اذا وهب الخ) صورته رجل وهب جميع ماله لانساة وسلمه اياه ثم مات فادعى عليه آخرون هذه العينة له أو أنه على الميت كذا من الدين فانه تسمع دعواه عليه لان فى الارلى العين التى يدعى فيها الموهوب له وفى الثانية الدين متعلق بالتركة وهى فى يده لكن فى الثانية يشترط ان تكون الهبة فى مرض الموت لان الدين انما يتعلق به انفسه فعلى الاستثناء هنا منقطع لان الموهوب له ليس بغيره وفى السبيل بان الموصى له يبيع المثل أو يباذله الثلث خصم له دم الوارث لان الاستحقاق الزائد على الثلث من خصائص الوارث فيلحق بالوارث جوى (قوله ان يكون زائداً) أى على الثلث كما تقدم وفى نسخة زائد أى صاحب يدرة علمت بوجهه وان كان الاول صواباً أيضاً كما ذكر فى البرازية (قوله لا يجوز للمدعى عليه الانكار الخ) قال بعض الفضلاء يلحق بما مدعى الاستحقاق للمبيع فانه يشكر الملقى حتى يثبت ان يتمكن من الرجوع على بائعه ولو أقر لا يقدر وأيضاً ادعاء الوكالة أو الوصاية وثبوته لا يكون الاعلى وجه المصم الجاحد كما ذكره فاضحان فان أنكر المدعى عليه ان يكون ثبوت الوكالة أو الوصاية شرعاً صحح لا يجوز فيلحق هذا أيضاً بما ويلحق بالوصى أحد الورثة اذا ادعى عليه الدين فانه لو أقر بالحق يلزمه الكل من حصته وما اذا أنكر فاقبض البيعة عليه يلزم من حصته وحصتهم جوى (قوله ليعبر فيه فيتمكن من الرد) لانه ان قبله بغير قضاء لم يكن له الرد والظاهر ان هذا فيما اذا كان بائعه فملكه بالشراء من آخر أما اذا كان مورداً وموهوباً أو وصى به أو تاجراً فلا يشكر البيعة وصورته ان لا يكون عالماً بالعيب قبل البيع والا كان راضياً به فلا يتمكن من الرد (قوله اذا علم بالدين) فانه لو أقر يلزمه ولا يرجع بخلاف ما اذا أنكر وأقبض البيعة زاد أبو السعود وانما علم الوصى بالدين كما فهمه من عبارة الخوافى فى فتاواه (قوله لا تخلف مع البرهان) قيل عليه لو قال مع البيعة لكان صواباً لا تخلف مع الاقرار بعين وهو برهان ١٥ والجواب ان المطلق محمول على القرد الكامل وهو البيعة ١٥ (قوله دعوى دين على ميت) فى أوائل دعوى التفتيح أجمعوا على أن من ادعى ديناً على الميت يخلف بالاطلاق وصى ووارث بالله ما استوفيت دينك منه ولا من أحد ادعاء عنه وما قبضه فاقاض ولا برأته ولا شأبه ما منه ولا احلت به ولا شأبه منه على أحد ولا عندك ولا شأبه منه فان اختلف أمر بالدفع اليه وان كل لم يؤمر بالدفع اليه خلاصة فلو حكم القاضى بالدفع قبل الاستخلاف لم ينفذ حكمه ونماه فيها وفيها عن البحر ولم أر حكم من ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن هل يخلف ويغنى ان يخلف احتياطاً لكن رد الرمي بانه فى مسأله دفع الدين شهدوا على حقيقة الدفع فالتنى احتفال انهم شهدوا باستصحاب الحال وقد استوفى فى باطن الامر كفى مدعى الدين وارتضاء سيدى الوالدرجه الله تعالى بقوله وكلام

الا اذا وهب جميع ماله لاجنبي وسلم له فانه تسمع عليه ان يكون زائدا \* لا يجوز للمدعى عليه الانكار مع علمه بالحق الا فى دعوى العيب لا برهن فية يمكن من الرد فى الوصى اذا علم بالدين \* لا تخلف مع البرهان الا فى ثلاث دعوى دين على ميت

انه قد استوفى جميع ما ترك والده من الدين على الناس ثم ادعى لايه ديناً على رجل يسمعه  
دعواه اه وقول فاضل بن ابي اسد الدين علي نفسه انه قبض تركته والده اقول ذكر  
الطرسوسي في شرح فوائد المنظومة قاتل انتقص قولهم ان النكرة في سياق النفي ثم لان  
قوله لم يتحقق نكرة في سياق النفي فعلى مقتضى القاعدة لا يصح دعواه بعد ذلك انتفاضة  
والمنتقاض لا يسمع دعواه ولا يثبت اه اقول انما اغفر مثله لانه محل الخلاف يكون له لا يخطأ عليه  
بما ترك والده بل قد يتحقق عليه ذلك فيعني التناقض تامل (وأقول) قد حرر سيدي والفردج  
الله تعالى المسئلة برسالة سماها اعلام الابرار العام وفق فيها بين عبارات  
متعارضة ورفع ما فيها من المناقضة وحاصل ما فيها الفرق بين اقرار الابن للصوى وبين اقرار  
بعض الورثة للبعض لما في البرازية عن المحيط لو ابرأ أحد الورثة الباقي الى آخر عبارات المتقدمة  
وجه الفرق بينهما ما ان الوصى هو الذي يتصرف في مال اليتيم بلا اطلاع فبعد ذلك بالغ  
وأقر بالاستيفاء منه لجهله بخلاف بقية الورثة فانهم لا يتصرف اهلهم في ماله ولا في شيء من التركة  
الا باطلاع وصيه القائم مقامه فلا يذبح بالتناقض ومن اراد مزيد البيان ورفع الجاهالة  
فعليه تلك الرسالة فقيم الكفاية لذوى الدراية (قوله لا يسمع الدعوى) أى من أى مدع  
كان كغيرهم دائن ومودع هذا وقد تقدم ان دعوى انه وارث تسمع على الدائن والمدينون  
(قوله على غريم ميت) بالاضافة والمراد به دائن الميت كما هو المتبادر من البرى واسطة تظهر  
الحوى انه مدينون الميت والحاصل انه اذا ادعى قوم على الميت ديونا وأراد ان يثبتوا  
ذلك فليس اهلهم ان يثبتوا على غريم الميت عليه دين ولا على موصى له بل لا بد من حضور وارث  
أو وصى قال في البرازية واثبات الدين على من في يده مال الميت هل يصح اختلاف المشايخ  
وصورته المريض مريض الموت وهب كل ماله في مرضه أو وصى بجميع ماله ثم ادعى رجل ديناً  
على الميت قال السغدنى نصب القاضي وصياً وبيع الخصومة عليه وقال شمس الأئمة يسمع  
على من في يده المال اه ومن هنا علم ان قوله الا في زائد اصوابه زايد كما هو في أصل عبارة  
الاشباه وفي البحر واختلاف المشايخ في اثبات الدين على من في يده مال الميت وليس يوارث  
ولا وصى ولا يسمع دعوى دين على ميت على غريم الميت مدينوناً أو دائناً اه وفي حاشية الاشباه  
للعصوى واثباته الموهوب لمن غريم الميت منقطع اذ ليس هو من الغرماء حتى يكون متصلاً  
وفي البرازية تقبل بينة اثبات الدين على الميت على الموصى له أو مدينون الميت أو الوارث  
أو الذلى على الميت دين ومثله في العطاءية وفي فاضل بن ابي اسد الدين علي نفسه انه قبض تركته والده اقول ذكر  
محمد بن جلال قال أبو بكر الوارث لا يصح ترخصهما لغرماء لانه لا يرث وقال علي بن محمد  
الوارث يصح ترخصهما ويقوم مقام الميت في الخصومة وبه نأخذ ثم قال والصحيح ان يكون  
الوارث خصماً لمن يدعى الدين على الميت وان لم يملك شيئاً وفي البرازية أيضاً والخصم في اثبات  
كونه وصى الوارث أو الموصى له أو مدينون الميت أو دائنه وقبل الدائن ليس بخصم قال في نور  
العين من الخاسر لا تقبل دعوى من يدعى على ميت بحضور رجل يدعى انه وصى الميت وأقر  
المدعى عليه بالصواب اه فتبين من هذا ان الدعوى انما تسمع على وصى محقق وفيه من  
السادس في دعوى دين على الميت يكفي حضور وصيه أو وارثه ولا حاجة الى ذكر كل الورثة اه

لا يسمع الدعوى على غريم  
ميت



في التناقض السابق وهي ما إذا أمر انسانا بقضاء دينه فزعم المأمور انه قضاء عن أمره وصدقه  
 الأمر وكان الاذن بالتناقض مشروطا بالرجوع فراجع المأمور على الأمر بالمال الذي صدقه  
 على أدائه للدائن بخلاف الدين بعد ذلك وادعى على الأمر المدون بدينه وان المأمور لم  
 يعطه شيئا بخلاف على ذلك بقضى له القاضي على الأمر بإدائه الدين فإذا أداه ثم ادعى الأمر على  
 المأمور ربما كان رجوعه عليه بحكم نصه بدينه فهل الدعوى مسهوبة مع التناقض لان القاضي  
 اكذب المدعى الذي هو الأمر في السابق منه من نصه بدين المأمور حيث قضى عليه بدفع  
 الدين الى الدائن والحال ما ذكرناه من الرجوع عليه بالمال ثم قال وهو ليشترط في صحة  
 سماع الدعوى ابداء المدعى عدله عند القاضي والتوفيق بين الدعوى وبين ما سبق أولا  
 بشرط ذلك ولا يكفي القاضي بالامكان العذر والتوفيق وقدمنا الكلام عليه مستوفى فراجع  
 ومما يصلح بهذا الفرع اعنى قوله التناقض في موضع التناقض وما ذكره في جامع الفصولين  
 قدم للمدعى واستأجر دارا قبل له هذه دارا بثلث مائة وتركها ميراثا لثلاث فادعاه الميراثا جرح وقال  
 ما كنت أعلمهم الا نسمع للتناقض أقول ينبغي ان نسمع فيه وفي أمثاله اذ التناقض انما يمنع  
 ما لم يوفق أولئك في توفيقه واما اذا وفق فينبغي ان نسمع اذ لا تناقض حجة في حقه اما لو  
 أمكن توفيقه ولا يمكن لم يوفق في نفسه اختلاف ونص في هذا وغيره على ان الامكان يكفي اه  
 وقدمنا انه في محل الخلاف لا يكفي في الامكان والا فلا بد منه قال الظهير الرمي والظاهر ان  
 صاحب الفصولين لم يطلع على نص صحيح بيمينه سمعها او قد ظفرت به في البحر الرائق في باب  
 الاستحقاق وفي شرح قوله لا الحرية والنسب والطلاق حيث قال وفي العيون قدم بدة  
 واشترى أواسد البحر دارا ثم ادعاهما قائلا بانهم ادرا بيه مات وتركها ميراثا وكان لم يعرفه وقت  
 الاستيلاء لا قبل والقبول أصح اه ذكره الغزالي أقول قوله الخ لا يدل على عدم اطلاع  
 بل هو اخبرنا عنهما ما هو الاصح وتعدل له وأقول قوله واشترى يدل على انه لو قام فهو كذلك  
 وهي واقعة الفتوى قادم عروكم انما اطاع على ان الجميع تركه والده غرسه بيده ثم مات وتركها ميراثا  
 ولم يدل بذلك وقت القسمة وسواء في ما هو أدل فيما شأمل والظاهر ان قوله قدم بدة ليس بقديم  
 بل لانه غالب المحل الخفاء واذا كان مقبلا لا ينبغي غالبه يؤيده ما قدمه من قوله شراء أبي في  
 صفري فقام اه وفي الفصولين في الفصل الثامن والعشرين دفع الوصي جميع تركه المات  
 الى وارثه وانهم ادعى نفسه انه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركه والده ما قبل ولا كثر  
 الاستوفاء ثم ادعى دارا في يد الوصي انهم من تركه والدي لم يقبضه اقال أقبل بينته وأفضى  
 به الى أرباب ان قال قد استوفيت جميع ما تركه والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى  
 دين على رجل لا يملكه الا قبل بينته وأفضى له بالدين اه وفي البرازية لو أبرأ أحد الورثة الباقي  
 ثم ادعى التركة وأنكرها لا نسمع دعواه وان أقروا بالتركة أمر وبالرد عليه وفيه الوفاق تركت  
 حق من الميراث أو برئت منها ومن حق لا يصح وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح تركه  
 اه وفي الثانية في الوصايا من نصهر فأت الوصي انهم بالدينهم على نفسه بعد البلوغ انه قبض  
 من الوصي جميع تركه والده ولم يبق له من تركه والده عنده من قليل ولا كثير الا قد استوفاه ثم  
 ادعى في يد الوصي شيئا وقال هو من تركه والدي وأقام المينة فثبت بينته وكذا الوفاة الوارث



فكان اجامعا اه (قوله) كالتزويجها على انها امرأة (اي بان كان المزوج وليا او وكلاءه او هذا  
بجلاف ما اذا اخبره رجل انها امرأة فتزوجها ثم ظهر انها مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على الخبير  
الا في ثلاث مسائل منها اذا كان الغرو والشرط كالزوجه امرأة على انها امرأة ثم اسخفت فانه  
يرجع على الخبير بما غرمه للمستحق من قيمة الولد وما غاصه في باب المراجعة والتولية وفي باب  
الاستحقاق (قوله) غرم قيمة ولده (اي ويرجع ذلك على الخبير كما مر في آخر باب المراجعة) (قوله) وارثه  
له (اي لومات الولد وتزولا ما له ولا يبره شيئا لان الارث ليس به عوض عن الولد فلا يقوم  
بقامه فلم يجعل سلامة الارث كسلامته (قوله) لانه حر الاصل) فان قلت انه ظهر منه انه رقيق  
في حق المستحق فوجب ان تكون التركة بينهما قلت بل هو حر في حق المستحق أيضا حتى لو لم  
يكن له ولا فيه ٣ وانما جعل رقيقا ضرورة القضاء بالقيمة وما ثبت بالضرورة بتقديرها كافي  
الشروح نظهروا ان معنى قوله لانه حر الاصل في حقه انه حر في جميع الاحكام من كل وجه في حق  
غير المستحق وفي حق المستحق انما هو رقيق في حق المهر (قوله) فان قتله ابوه) انما عزم لان المنع  
تتحقق بقتله (قوله) غرم الاب قيمة المستحق (لو جود المنع منه) فيما اذا كان هو القاتل وانقبض  
بذله فيما اذا كان القاتل غيره فلذا لا يؤخذ منه فوق ما قبض كما سيأتي بخلاف ميراث الولد فانه  
ليس بذل لانه بل آل اليه بخلافه عنه كما هو طريقة الارث وهو حر الاصل في حقه والغرامة في ماله  
لو كان الولد حيا لا في مال الولد وهو لم يمتعه ولا بذله فلا شيء عليه (قوله) لاني عليه) لان المنع لا  
يخضع فيما لم يصل اليه (قوله) لانه بقدره) اعتبارا لانه بض بالكل (قوله) في الصورة (اي صورتي)  
المالك والتزوج اما في صورة المالك فلان البائع صار كمنه لا بشرطه من البذل لوجوب سلامة  
البدن في البيع والمسلم الثمن للبائع وجب سلامة المبيع للمشتري وذلك يجعل البائع كقيد  
امسكه البذل ولانه ضمن سلامته من عيب والاستحقاق عيب واما في صورة الفكاك فلان  
الاسية لا تدعى على الزوج ونظرط الحربة صار كوصف لازم للزوج فنزل أي المزوج فاقلا انا  
كقيد بما لم في هذا العقد بخلاف ما اذا اخبره رجل انها امرأة واخبرته هي وتزوجها من غير شرط  
الحربة حيث يكون الولد رقيقا ولا يرجع على الخبير بشئ لان الاخيار بسبب محض لان العقد حصل  
باختيار الرجل والمرأة وانما يؤخذ حكم العلة بالغرو وذلك باحد امرين بالشرط أو بالعمارة  
كافي المقدمي وهذا ظاهر فيما اذا ارجعنا الصورتين الى ما ذكرنا أما اذا رجعنا الصورتين  
الى قوله فان قتله ابوه أو غيره كافي الشرط لانه لا يظهر فيها اذا قتله الاب لانه ضمان اتلاف  
فكيف يرجع بما غرم وقد صرح الزايعي بذلك أي بالرجوع فيما اذا قتله غيره وبعدمه  
بقتله والاولى ارجاع الصورتين الى ما اذا استولدها وماذا اقله غير الاب فتأمل (قوله)  
ولو هالكه) يعني اذا هلك عند المشتري فضعته أي المستحق قيمته وقيمة الولد فانه يرجع  
على البائع فمتهن وقيمة الولد لا يماض من قيمتها لانه لما أخذ المستحق قيمته صار كانه أخذ  
عنه اوفى أخذ العين لا يرجع الا بالثمن فكذلك في أخذ القيمة والحاصل ان المستحق يأخذها  
لوطاعة وقيمتها لو كانت هالكه ويرجع بذلك على بائعه لانه بقدر البيع ضمن له السلامة بخلاف  
الواهب أو المبيع لو هلك في يده فضعته المستحق قيمتها لانهم ما أحسنان وما على المشتري من  
سبيل فلا يرجع عليه ما كاذكرنا (قوله) وكذا لو استولدها المشتري الثاني) فان المشتري

(كالتزويجها على انها  
مرأة فولدت له ثم اسخفت)  
غرم قيمة ولده (فان مات  
الولد قبل الخصومة فلا نفق  
على أبيه) لعدم المنع كما مر  
(وارثه) لانه حر الاصل  
في حقه فميرته (فان قتله  
ابوه أو غيره) وقبض ادب  
من دينه قدر قيمته (غرم  
الاب قيمته) لانه مستحق كالمو  
كان حيا ولو لم يقبض شيئا  
لاني عليه وان قبض أقل  
لزمه بقدره عيني (ورجع  
بها) أي بالقيمة في الصورتين  
(كم ما يرجع) (عنه) ولو  
هالكه (على بائعها) وكذا  
لو استولدها المشتري الثاني

٣ قوله - حتى لو لم الخ هكذا  
بالاصل ولعل الظاهر اسقاط  
لوفليجمر

لا بد من نفسه (قوله فهو لمن صدقه) أي قاله قول الغلام أبه ما صدقه ثبت نسبة منه  
بصدقه فلولم يصدقها جاعلا فافظا هو ان العبرة بقوله ط (قوله لان الخ) علة لقوله فهو ابنتها  
فكان الاولى تقديمه على قوله والا لما كونه لمن صدقه اذا كان ممبرا فله ان يثبت نفسه (قوله  
ولو ولدت أمة) أي من المشتري وادعى الولد حموى (قوله غرم الاب قيمة الولد) ولا يفرم الولد  
حتى لو كان الاب ميثاقا فخذ من تركته وولاه له - حتى علمه لانه عاق حر الاصل وانما قدر لرق  
ضرورة القضاء بالقيمة فلا تعدو حياها (قوله يوم الخصومة) لا يوم القضاء ولا يوم الولادة وقال  
الطحاوي يفرم قيمة الولد يوم القضاء واليه يشير قوله لانه يوم المنع أي منع الولد من المستحق لكن  
في حاشية الشيخ حسن الشرنبلالي ما يعلقه حيث فسره يوم الخصومة يوم القضاء واستدل عليه  
بعبارة الزيلعي وشرح الطحاوي ولا شك ان الغاية من مظهر لاحوال تأخر القضاء عن الخصام  
بان يقيم المستحق القيمة في يوم دعوى الاستحقاق بل في يوم آخر وكان بين اليومين تفاوت بالقيمة  
يؤيده ان قول الطحاوي صريح في المغايرة بين يوم الخصام والقضاء الا ان يقال للجمع بينهما  
يمكن تأمل (قوله وهو حر) أطلقه ولكن هذا اذا كان حرا اما اذا كان مكاتباً أو عبداً ما ذناله  
في التزوج يكون ولده عبداً أي قتاله - حتى عنه أي حنيفه وأبي يوسف خلافاً لمحمد وهو حر  
بالقيمة عند موته باقي التفضيل مذكور في باب (قوله لانه مغرور) أي والامة ملك لله - حتى  
والولد حرها فاستوجب المستحق النظر اليه والمغرور منه مذكور وقد في الامر على سبب صحيح  
فوجب الجمع بين النظر بينهما ما يمكن وذلك بجعل الولد حر الاصل في حق الاب ورقية في حق  
المستحق لان استحقاق الاصل سبب استحقاق الجز فبعض الاب قيمة يوم الخصومة وعلم ان  
ولد المغرور حر الاصل من غير خلاف ولا خلاف انه مضمون على الاب الا ان السلف اختلفوا  
في كيفية الضمان فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بذلك الغلام بالغلام والجارية  
بالجارية يعني اذا كان الولد غلاما فعلى الاب غلام منه - له وان كان جارية فعليه جارية مثناها  
وقال علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قيمته واليه ذهب أصحابنا فانه قد ثبت بالنص ان  
الحيوان لا يضمن بالثبيل وتناول الحديث الغلام بقيمة الغلام والجارية بقيمة الجارية ولان  
النظر من الجانبين واجب دفعا للضرر عنهم فاجعل الولد حر الاصل في حق أبيه رقية في حق  
مديعه نظرا له ما غايبه (قوله فلذا قال) أي ليكون المغرور من اعتمد في رطبه على ملك عين  
الخ اولى بقيمة الشراء فعلم ان قول الصنف أولا اشتراها اتفاقا (قوله وكذا الحكم لمليكها  
بسبب آخر) كالمولمكها أجرة عشرين له أجرة ما أو اتهم أو تصدق بها عليه أو وصى بها الا ان  
رجوع المغرور عما ضمن لا يميم هذه الصور بل يقتصر على المشتراة والمجعولة أجرة والمنكحة  
بشرط الحرية لا الموهوبة والمتصدق بها أو الموصى بها فأداه أبو السعود (قوله عيني) حيث قال  
النظر من الجانبين واجب فيجعل الولد حر الاصل في حق الاب رقية في حق المستحق فبعض  
قيمة يوم الخصومة لانه يوم المنع ويجب على الاب دون الولد حتى لو كان الاب ميثاقا فخذ من  
تركته وولاه له - حتى علمه لانه عاق حر الاصل وكذا اذا ملكها بسبب آخر غير الشراء وكذا  
اذا تزوجها على اثم أجرة فولدت ثم استجفت روى ذلك عن عمر رضي الله تعالى عنه في النكاح  
وعن علي رضي الله تعالى عنه في الشراء بحضور من الصداقة رضي الله تعالى عنهم من غير تكبير

(فهو لمن صدقه) لان قيام  
أبهم - ما دفعه - ما  
يقصد انه منهم ما ولو ولدت  
أمة اشتراها فاستجفت  
غرم الاب قيمة الولد يوم  
الخصومة لانه يوم المنع  
(وهو حر) لانه مغرور  
والمغرور من بطل امره  
معتدا على ملكين أو نكاح  
قتله منه ثم - حتى فلذا  
قال (وكذا) الحكم (لو  
ملكها بسبب آخر) أي  
سبب كان عيني

من غير ما يكون ابن الرجل ولا يكون للمرأة فان جاءت بامرأة شهردت على ولادته الياء كان ابنها  
منه وكانت زوجه ثم هذه الشهادة وان كان في يده وادعاء وادعت امرأته انه ابنها منه وشهدت  
امرأة على الولادة لا يكون ابنها منه بل ابنة لانه في يده واحترز عما فيها ايضا صبي في يد رجل  
لا يدعيه اقامت امرأته ابنه ولادته ولم تسم اياه واقام رجل انه ولد في فراشه ولم يسم أمه يجعل  
ابنه من هذه المرأة ولا يعتبر الزوج باليد كالأوداع رجلان وهو في يد أحدهما فانه يقضي لذى  
اليد (قول قد فهو ابنتها) لان كل واحد منهما أقول لا بالنسب وادعى ما يبطل حتى صاحبه ولا  
رجحان لأحدهما على الآخر لاستواء أيديهما فيه فيكون ابنتها هذا اذا كان لايه من عن نفسه  
والافه وان صدقه عيني (قول ان ادعى) هذا اذا كان النكاح بينهما ظاهر او ان لم يكن ظاهر او  
بينهما يقضي بالنكاح بينهما هندية عن شرح الطحاوي (قول لا انفيه تفصيل ابن كمال) حيث  
قال والا نعلي التفصيل الذي في شرح الطحاوي ولم يبين ذلك التفصيل وظاهر اطلاق المتن  
والشرح انه لا فرق بين ان يدعيها معا أو متعاقبا وهي الموضوعة لنقل المذهب فليكن العمل  
عليها وان ما يدعيه أحدهما غير ما يدعي الآخر وهو يدعي أبنته وهي تدعى الامومة ولا ينافي  
أحدى الدعوتين الاخرى غير ان كلا يكذب صاحبه في حق لا يدعيه انفيه ويلغو قوله ولا يعتبر  
السبق فيه والله تعالى أعلم قال في الهندية ولو ادعى الزوج أو لانه ابنته من غيرها وهو في يده  
يثبت النسب من غير ما فيه بذلك اذا ادعت المرأة لا يثبت النسب منها وان ادعت المرأة أو لانه  
من غيره وهو في يده ما فادعى الرجل انه ابنته من غير ما به ذلك فان كان بينهما نكاح ظاهر لا يقبل  
قوله انها ابنتها وان لم يكن بينهما نكاح ظاهر فاقول قوله او يثبت نسبه منها اذا صدقها ذلك  
الرجل هذا اذا كان الغلام لايه برعن نفسه أما اذا كان يعبر عن نفسه وليس هنالك رفق ظاهر  
فالقول قول الغلام ايم مصادقه يثبت نسبه منه بتدقيقه كذا في السراج والواجب وأوصفي في  
العناية ايضا حاسنا حيث قال اذا ادعت امرأة صبيها انه ابنها فامان تكون ذات زوج أو  
معتدة أو لا منكوحه ولا معتدة فان كانت ذات زوج ومصدقها فبما زعمت انه ابن امته ثبت  
النسب منها بالتزامه فلا حاجة الى حجة وان كذب لم تجز دعوتها حتى تشهد بالولادة امرأة لانها  
تدعى تخميل النسب على الغير فلا تصدق الا بالحنيفة وشهادة القابلة كافية لان التعيين يحصل بها  
وهو المحتاج اليها اذا النسب يثبت بالقراض القائم وقد صرح انه عليه الصلاة والسلام قبل شهادة  
القابلة على الولادة وان كانت معتدة انحاجت الى حجة كاملة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اي  
وهي شهادة رجلين أو رجل وامرأتين الا اذا كان هنالك رجل ظاهر أو اعتراف من قبل الزوج  
وقالا يكفي في الجميع شهادة امرأة واحدة وقد مر في الطلاق وان لم تكن ذات زوج ولا معتدة  
قالوا يثبت النسب بقوله الان فيه الزام على نفسه هادون غير ما في هذا الفرق بين الرجل والمرأة  
وممن من قال لا يقبل قوله ما رواه كانت ذات زوج أو لا والفرق هو ان الاصل ان كل من ادعى  
أمر الا بكمه اثباته بالبينة كان القول فيه قوله من غير بيته وكل من ادعى أمر ايمكن اثباته  
بالبينة لا يقبل قوله فيه الا بالبينة والمرأة يكتفي بانبات النسب بالبينة لان انفصال الولد عنها  
يشاهد فلا بد لها من بيته والرجل لا بكمه اقامة البينة على الاعلاق لظفائه فلا يحتاج اليها  
والاول هو المختار لعدم التضميل على أحدهما (قول وهذا لو غير معبر) اي اذا كان الغلام

فهو ابنتها ان ادعى امها  
والا فبيته تفصيل ابن كمال  
وهذا (لو غير معبر) بان  
كان معبرا

والدائن بان يكون دفع القاضى التركة للدائن بدنه ثم حضر مدعى الارث ونازع الدائن بانه  
يريد استلام التركة ودفع جميع الدين اليه فانكر الدائن ان يكون المدعى وارث الميت يكون  
خصما فى اثبات النسب (قوله فلو اقر) اى المدعى عليه (قوله) اى بالنسبة بالورث (قوله  
والدافع على الابن) على معنى من اؤتمعتا مع ذوف اى ويرجع الدافع على الابن (قوله ولو  
انكر) اى المدعى عليه دعوة البنوة (قوله والصحيح تخليفه) اى تخليف المنكر على العلم اى  
على انه لا يعلم أنك ابن فلان فاذا اراد الولد اخذ المال كاف اقامة البيعة على مدعى (قوله على  
العلم) اى على نفي العلم (قوله بانه ابن فلان) الظاهر ان تخليفه على انه ايسر بان فلان انما هو اذا  
أثبت المدعى الموت والافلاقة فانه فى تخليفه الاعل عدم العلم بالموت تأمل (قوله ثم يكاف الابن  
الح) اى ان كاف وان نكل يكون مقرا فان كان منكرا الاحال يحذف عليه (قوله وعماه فى جامع  
الفصولين) حيث قال ولو نكل يصير مقرا بنسب وموت وصار كالوفاة بهم ماصرحا وانكر المال  
ولو كان كذلك لا يجبه ل القاضى الابن خصما فى اقامة البيعة على اثبات المال ولا يمكن بجوده  
ختمه فى حق التخليف على المال واخذ منه فيخلفه بتا (قوله من الفصل السابع والعشرين)  
صوابه الثامن والعشرين (قوله هو عدى) فيه بد لانه لو قال هو ابني يقدم المسلم (قوله  
والاسلام ما لا) اظهره دلائل التوحيد لكل عاقل وفي العكس ثبت الاسلام بتبعه ولا يحصل  
له الحرم بجمع الهن من تحصيله اذ رد واستنكاه الاكل عظامه لقوله تعالى ولعدهم من خير  
من مشرك ودلائل التوحيد وان كانت ظاهرة لكن الافاقة مع الكفر مانع قوى الا ترى ان  
آياته كفر واما ظهور ادلة التوحيد ويؤيده ان القضية المطلقة احق بولدها المسلم لم يمتدح  
الاديان او يخفف ان ينافى الكفر للنظر قبل ذلك واحتمال الضرر بعده واجاب بان قوله تعالى  
ادعهم لآبائهم بوجوب دعوة الاولاد لآبائهم ومدعى النسب اب لان دعوة لا تختمل القهر  
فتمارضت الايمان وكفر الا بيه وجود والاصل عدمه الا ترى الى انتشار الاسلام بعد الكفر  
فى الا تفاق واما الحضنة فتر كها لا يلزم منه رقى انتهى بخلاف ترك النسب هنا فان المص  
بعده الى الرق وهو ضرر عظيم لاحتمال انتمى (اقول) لكن بعد استدراك الشارح الا ترى ان ابن  
كامل بانه يكون مسلما فلا شك وان اعترض عليه فانك تستمع الاعتراض والجواب قال  
فى شرح المتن وهذا اذا ادعى ما عدا الفرسبق دعوى المسلم كان عبده ولو ادعى البنوة كان ابنا  
للمسلم اذ القضية بجه من المسلم قضاء باسلامه (قوله لكن جزم ابن الكل بانه يكون مسلما) اى  
فيه الدار وابنا للكافر بالدعوة كما صرح به فيه لان حكمه حكم دار الاسلام وفيه انه لا عبرة  
لدار مع وجود احد ابوين ح (قلت) بخلافه ما ذكره فى الاقضية لو ادعى ذى نبت نسبته منه  
وهو مسلم تبعه لداره وتقدم فى كايه عن الولو الجلية ولا يقال ان تبعية الدار انما تكون عند فقد  
الابوين لان تبعيته قبل ثبوت ان الذى اب له حيث كان فى يد المسلم والكافر يتنازعان فيه وهو  
قول فى غاية الحسن وان كان بخلافه الظاهر تحليل الهداية وغيرها فليتصبر (قوله قال زوج  
امرأة لمصيهما) اى فى دهما استمر بهما لو كان فى بدأ أحدهما قال فى انما ترثانية وان كان  
الولدى بد الزوج أريد المرأة فاقول الزوج فيها وقيد باسناد كل منهما ما الولد اى غير صاحبه لما  
فيها ايضا عن المنتقى صبي فى بد رجل وامرأة قالت المرأة هذا ابني من هذا الرجل وقال ابني

فلو اقرب امر بالدفع اليه  
ولا يكون قضاء على الاب  
حق لو جاء حيا باخذ  
من الدافع والدافع على  
الابن ولو انكر قبل للابن  
برهن على موت أبك وأنت  
وارثه ولا يعين والصحيح  
تخليفه على العلم بانه ابن  
فلان وأنه مات ثم يكاف  
الابن البيعة بذلك وعماه  
فى جامع الفصولين من  
الفصل السابع والعشرين  
(ولو كان) الصبي (مع مسلم  
وكافر فقال المسلم هو عدى  
وقال الكافر هو ابني فهو  
حرام الكافر) لانه الحرية  
حالة الاسلام ما لا لكن  
جزم ابن الكل بانه يكون  
مسلما لان حكمه حكم دار  
الاسلام وعماه لتخفية  
فليتصبر (قال زوج امرأة  
لمصيهما) اى معهما ابني من  
غيرها وقالت هو ابني من  
غيره



(والحاصل) ان الاعتبار انما هو الى وجدان الاقرار - وانه تقدم عليه النبي أو تأخر عنه كما علم من صريح الخلاصة - ومما ذكرنا فظهر ان الخلل في سبيل تعليل الاسبق وتبقى وتبهم العمادى وان من لا خسر ولم ينقطنه وظن انه يحتاج الى عبارة اخرى وليس كذلك اذا اقرار الواحد - يمكنى - واما وجه قدمه ما على النبي او متأخر عنه كما لا يخفى فقد بر (قوله كما افاده الشر بنبلالى) راجع الى النبي الذى هو عدم السهو وطعن الحجاب وتقدم نص عبارة الشر بنبلالية ومقتضى ما يظهر له انه راجع الى قوله فلا حاجة الى الاقرار به ثانيا (قوله وهذا) اى ثبتت النسب اذا صدقه الابن اما بدونه فلا لانه اقرار على الغيبة جزمه فلا يثبت الا بتصديق ذلك الغير وهذا التفصيل انما يأتى فى الاقرار به يعبر عن نفسه اما لو كان صغيرا يعبر عن نفسه بصدق المقر استخفافا كما فى الخلاصة (قوله اما بدونه فلا) اى فلا يثبت الا بتصديق ذلك الغير (قوله لبقاء اقرار الاب) لان اقرار الاب لم يبطل لعدم تصديق الابن فيثبت النسب كما فى الدرر (قوله قيل) لانه اقرار على نفسه بانه جزمه درر (قوله فلا يقبل) اى على الغير (قوله وبين جهة الارث صح) قال فى جامع الفوائد ان اذا ثبت الوراثه لا يضر ما لم يعين جهة الارث (قوله ولو ادعى بنوة ام) عبارة الدرر ادعى الاشوق ولم يذكر اسم الجده صح بخلاف دعوى كونه ابن عمه حيث يشترط فيه اذ كرام اسم الجده كما فى العماديه حتى فى الظهير بنو عمه حواه ان دعوى بنوة ام تحتاج الى ذكر نسبة الم والم الى الجده لصحة معلوما لانه لا يحصل العلم للقاضى بدون ذكر الجده ويحقق العمومه بما نواع منها العلم لازم ذكره فى كتاب الوقف وفى التفتيح ان الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضى لا يقبلهم - ولا يحكم به الا بعد دعوى طال الا فى الاب والابن وان ينسب الشهود الملبت والمضى بنوة العمومه حتى يلتصقا الى اب واحد وان يقول هو وارثه لا وارث له غير كاصرح قاضيان ولابد ان يكون الاب لواحد الملتقى اليه معروفا للقاضى بالاسم والنسب بالاب والجده اذا انحصار فيه والتعريف بذلك عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فاذا لم يوجد بشرط من هذه الشروط لا تقبل البيعة ولا يصح القضاء به او يبنى الاحتياط بالشهاده بالنسب - مما فى هذا الزمن قال الحامدى قلت هذا مناقض لما ذكره فى الظهير بنو العماديه وغيرهما من انه يشترط ذكر الجده المسمى التقيا اليه وقدمه - بل له فى الظهير بنو عمه لا ولم يذكر اسم أب الجده ولا اسم جده لكن أفق الامام أبو السعود باشتراط ذكر الاب كما ذكره البشمقى فى فتاويه وأظن أن الرحيمية ٣ اشترط ذلك بناء على قولهم كصاحب التنبير وغيره اذا كانت الدعوى على غائب يشترط ذكر اسميه وحده وان حكم بدون ذكر الجده فقد دونه ظن ان الدعوى على الجده الذى التقيا اليه والخلل ان الدعوى على الميت الذى يطالبون او منه فتنبه اه قال فى الدرر قال أحد الورثة لا دعوى لى فى التركة لا تبطل دعواه لان ما ثبت شرعا من حق لازم لا يستعطف بالاسقاط كما لو قال است ابنى لا بى قال ذو الميلى هذا لا يشقوه اى ليس ملكى ولا حق لى فيه ونحو ذلك ولا منازع غنم ادعاء فقال اى ذوالمدهولى صح والقول قوله لان هذا الكلام لم يثبت حقا لحد لان الاقرار للجهول باطل والتناقض انما يبطل اذا ضمن ابطال حق على أحد ولو كان غنم منازع كان اقراره فى رواية وهى رواية الجامع الصغير وفى أخرى لا وهى رواية دعوى الاصل لكن قالوا القاضى يسأل اذا البدا هو ملك المدعى فان أقرب به أمره بالتسليم اليه وان أنكر أمر المدعى باقامة البيعة عليه

كما افاده الشر بنبلالى وهذا  
اذا صدقه الابن واما بدونه  
فلا الا اذا عاين الابن الى  
التصديق ببقاء اقرار الاب  
ولو أنكسر - والاب الاق - وار  
فبرهن عليه الابن قبل واما  
الاقرار بانه أخوه فلا يقبل  
لانه اقرار على الغير (فروع) ه  
لو قال است وارثه ثم ادعى  
انه وارثه وبين جهة الارث  
صح اذا تناقض فى النسب  
عقو ولو ادعى بنوة الم لم يضر

٣ قوله الرحيمية هكذا  
بالاصل لم يجرر



في حق المقر لان في زعمه انه ثابت النسب من الغير فيصلم حجة في حق نفسه وان لم يصلح على الغير  
 لكن أقرب جريته بعد انسان وكذبه المولى لا يبطل اقراره في حق نفسه حتى لو صدق بعد ذلك بعق  
 عليه اه ولا يرتد بالرد في حق المقر ومن ذلك لو صدق الخ ولا في حق الولد لاحتياجه الى النسب  
 (قوله بعد نبوته) وهذا أثبت من جهة المقر لما قبله (قوله حتى لو صدقته) اي صدق المقر له المقر  
 وفي التقرير مع خفاءه لانه ليس هذه امة رعا على ما زعمه بل على ان الاقرار بما لا يحفل النقص  
 لا يرتد بالرد اذا تعلق به في حق الغير يمكن أقرب جريته بعد غيره فكذبه مولا لا يثبت في حق المقر حرا  
 ولا يرتد بالرد حتى لو صدق له عتق عليه ولكن شهد على رجل بنسب صفير فرددت شهادته لثمة فادعاه  
 الشاهد لا يقبل ولا يرتد مولا أقرب المشتري على المبتاع باعناق المبيع قبل البيع وكذبه المبتاع ثم  
 قال المشتري انا عتقته يتحول الولاء اليه لانهم امن بمحل اختلاف ولو سلم فانسب الزم من الولاء  
 لقوله النحول من مولى الى الام الى مولى الاب او الى مولى آخر فيما لو ارتدت الممتعة ثم سميت  
 بعد ما عتقت فاشترها آخر وأعتقها ولا يرتد ايضا مولا أو قران عبده ابن الغير ثم ادعاه سميت بعق  
 لان العتق ليس اثبوت نسبه منه بل لان اقراره يسرى على نفسه كقوله اهداها لثابت نسبه من  
 غيره هو ابني وعباردة الدرر كما سميت في المقولة السابقة فظهر انه مقرر على تعلق حق المقر به  
 تأمل (قوله فلا حاجة الى الاقرار به ثانيا) بان يقول هو ابني (قوله ولا سهو في عبارة العمادى)  
 عبارته هكذا هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح اذا اقراره بانه منه ثبت نسبه فلا يصح نسبه  
 قال في الدرر هذا سهو هو لان التعديل يقتضى ان هناك ثلاث عبارات اثبات ونفي وعود الى  
 الاثبات قال الشرنبلاي والذي يظهر ان عوده الى التصديق ليس له فائدة في ثبوت النسب  
 لانه بعد الاقرار لا يفتنى بالنفي (وأقول) هذا بقرره مدعى الدرر وليس بجواب عن العمادى وفي  
 الزايعي نفي النسب عن نفسه لا يمنع الاقرار به بعده بان قال ليس هذا ابني ثم قال هو ابني اه  
 (وأقول) ليس في عبارة العمادى سبق الاقرار على النفي وانظر حقيقة فيما يأتيك في المقولة  
 اللاحقة (قوله كما زعمه من ملاحسرو) راجع الى المنفي الذي هو السهو ونسبه قال هذا الولد مني  
 ثم قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح اذا اقراره بانه منه تعلق حق المقر له اذ ثبت نسبه من  
 رجل معين حتى ينتهي كونه مخلوقا من ماء الزنا فاذا قال ليس مني هذا الولد لا يثبت ابطال حق  
 الولد فاذا عاد الى التصديق صح (أقول) قد وقعت العبارة في الاستروثنية كالمادة هذا الولد  
 ليس مني ثم قال هو مني صح اذا اقراره انه منه الخ الظاهر انه سهو من الناحية الاولى بدل عليه  
 التعديل الذي ذكره لانه يقتضى ان يكون هناك ثلاث عبارات تفيد الاولى اثبات النبوة والثانية  
 نفيه والثالثة العود الى الاثبات والمدة كورثيم اما العبارتان فقط قال الشرنبلاي والذي  
 يظهر ان اللفظ الثالث وهو قوله ثم قال هو مني ليس له فائدة اثبوت النسب لانه بعد  
 الاقرار به لا ينتفى بالنفي ولا يحتاج الى الاقرار به بعده فليتأمل اه ولذلك قال في الخلاصة  
 ولو قال هذا الولد ليس مني ثم قال مني يصح ولو قال مني ثم قال ليس مني لا يصح النفي اه فاقصر  
 هنا على العبارتين كالمادة والاسـتروثنية ايكن كلام الشرنبـلاي لا يدفع كلام صاحب  
 الدرر لان مناقشته انما هي في اسقاط الاولى اما الثالثة فهي موجودة في عبارة العمادى  
 والاسـتروثنية فصاحب الدرر ناقش في اسقاط الاولى والشرنبلاي في اسقاط الثالثة تأمل

بعد نبوته حتى لو صدق به بعد  
 تكذيبه صح ولذا قال  
 اصح هذا الولد مني ثم قال  
 ليس مني لا يصح نسبه لانه  
 بعد الاقرار به لا ينتفى بالنفي  
 فلا حاجة الى الاقرار به  
 ثانيا ولا سهو في عبارة  
 العمادى كما زعمه من ملاحسرو

البائع ولا يعق المبيع لمافيه من ابطال ملكه الظاهر بخلاف النسيب لانه لا ضرر فيه والفرق  
بينه وبين البائع اذا كان هو المدعى ان النسيب ثبت في دعوى البائع بالعوق في ملكه وهذا  
الاب شبهة أنت ومالك لا يملك تظهر في مال ابنه البائع فقط وفي التاريخانية فان باع الامعة  
أحد الولدين ثم ادعى أبو البائع نسب الولدين جميعا وكذبه المشتري والبائع في قول محمد دعوى  
الاب باطله وعند أبي يوسف ودعوى الاب لا تصح في حق الامة ولا تصير ام ولد له وتصح دعواه  
في حق الولدين نسبيا ولا يحكم بحرية المبيع والولد الثاني حر بالقيمة وان صدق المشتري وكذب  
البائع فالامة تصير ام ولده اتفاقا وعليه قيمته الا ان ثبت نسب الولدين منه والمبيع حر بالقيمة  
على الاب عند أبي يوسف وعند محمد حر بغير القيمة وان صدقه البائع وكذبه المشتري ثبت نسب  
الولدين من أبي البائع في المشايخ ضمن ظن ان ثبوت نسبهما من أبي البائع قول أبي يوسف وقول  
محمد ينفى ان لا يثبت نسبهما منه والصحيح ان ما ذكره محمد قول الكل ولينكر محمد حكم الام  
وقال أبو حازم والقاضي أبو الهشيم على قياس أبي يوسف ومحمد يضمن البائع قيمة الاب لا على  
قول أبي حنيفة وقال أكثر مشايخنا لا يضمن شيئا صاحبه بالاتفاق كذا في المرقى وفيه رجل  
حملت أمته عنده وولدت فبكره عنده فزوجه أمته فولدت له ابنا فباع المولى هذا الابن وأعتقه  
المشتري فادعى البائع نسب الاب كبريت وبطل العتق وان ادعى نسب الثاني لا تصح ولو باع  
الام مع أحدهما ثم ادعى الاب عتق أبي يوسف وثبت نسبهما والولد المبيع مع أمه بعتا  
على ملك المشتري وعند محمد لا تصح (قوله لانهم ادعوه تحرير) اهدم العلق في ملكه (قوله  
فمنقصر) بخلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا كان العلق في ملكه حيث بعته فان جميعا لما ذكر  
أمه ادعوا استيلا فتنسند ومن ضرورته عتقه ما بطر ين اثم ماسرا الاصل فتبين انه باع حرا  
عيني (قوله فلا تصح دعواه أبدا) أي وان جدد العبد وهذا عند الامام وعندهما تصح دعواه ان  
جده العبد ووجه قول الامام ان الاقرار بالنسيب من الغير اقرار بما لا يحتمل النقص فلا  
تصح دعواه المقر به وذلك وانما قلنا انه لا يحتمل النقص لان في زعم المقر انه ثابت النسيب من  
الغير والنسيب اذا ثبت لا ينقص بالجور والتكذيب ولهذا الوعد المقر له الى تصديقه جاز وثبت  
النسيب منه وصار كالذي لم يصدق ولم يكذب (قوله وقد افاده) أي افاد نظيره لاعتبه (قوله معه  
أومع غيره) أشار الى ان ما وقع من التقييد بكونه معه ليس احترازا قال الزبلي لا يشترط لهذا  
الحكم ان يكون الصبي في بدء اشتراطه في الكتاب وقع اتفاقا اهـ ثم نبهنا لـ (قوله الغائب)  
اتفاقا أيضا (قوله خلافا لهما) فقالا لا تصح دعواه المقر به وجود المقر له ان يكون ابنه لان  
اقراره بطل لا بوجود المقر له فصار كأنه لم يقر وقد قدم توجيهه قول الامام وذكره المؤلف  
وعبارة الدررهما قالوا لا يجد زيد بنوته فهو ابن للمقر واذا صدقه زيد لم يدر تصديقه ولا  
تكذبه لم تصح دعواه المقر به هم اهما ان الاقرار ان يدر زيد فصار كأنه لم يكن والاقرار  
بالنسيب يرتد بالردا وهذا اذا كره على الاقرار بالنسيب فاقرب به لا يثبت وكذا لو حزل به وان لم  
يحتمل النسيب نفسه النقص وله ان النسيب لا يحتمل النقص بعد ثبوت والاقرار بعينه لا يرتد بالرد  
أي بعينه لا يحتمل النقص ان يتعلق به حق المقر له حتى لو صدقه بعد التاكذيب يثبت النسيب منه  
وايضاً اتفاق به حق الولد فلا يرتد بالمقر له اهـ قال القاضي حنبل ومن جعله النسيب لا يرتد بالرد

لانهم ادعوه تحرير فتنقصر  
عيني وغيره وجزم به المصنف  
ثم قال وحيلة اسقاط دعوى  
البائع ان يقر البائع انه  
ابن عبده فلا يصح  
دعواه ابدا المجتبى وقد افاده  
بقوله (قال) عمر بن الصبي  
معه) أومع غيره عيني (هو  
ابن زيد) الغائب (ثم قال هو  
ابن لم يكن ابنه) ابدا (وان)  
وصلته (محمد زيد بنوته)  
خلافا لهما لان النسيب  
لا يحتمل النقص

الثمة - بغير الظاهر من اللفظ قال في الرتبة الثانية - هذا إذا كان العلوق في ملكه بان  
 اشتراهما بعد الولادة واشترى أمهما وهي - حتى يتم أو باعها لغيره - ما لا أكثر من سنتين  
 ثبت - نسبهما أيضا لانهما لا ينفقان فيه - ليسكن لا يعق الذي ليس في ملكه وان كان المشتري  
 قد عتقه لا يبطل عتقه لان هذه الدعوى دعوى تحرير اهدم العلوق في الملك بخلاف المثلثة  
 الاولى وهو ما اذا كان العلوق في ملكه - حيث بعته فان جميعا لان دعوى استيلاء قد تستند ومن  
 ضرورته عتقه ما يدل انهما حار الاصل فثبت انهما باع حرا اه - فقوله أو باعها لغيره - ما لا  
 أي يتم ملكا واحد - من - ما فادعاء - وقوله علقا محترز - قوله - حتى لو اشتراها - حتى الخ (قوله ثبت  
 نسبهما) أي المتوأمين من البائع لان دعوى البائع صحت في الذي لم يبعه - ما صادقة العلوق  
 والدعوى ملكه فيثبت نسبه ومن ضرورته ثبوت لاخر لانهم امن ما واحد فلم يزلان عتق  
 المشتري بخلاف ما اذا كان الولد واحد او قتله في الزايح (قوله وهو سرية الاصل) أي  
 الخائفة باصل الخلقة وأما سرية الاعتاق فعارضه وسرية الاصل هنا في الذي أعتقه لان الذي  
 عند البائع ظهر انه حر الاصل فاقضى كون الآخر أيضا كذلك الى آخر ما قدمناه (قوله لانهم  
 علقا في ملكه) أي وقد خلقا من ما واحد وهذا كله يصلح جوابا لما رددت ان نقض  
 الاعتاق بخلاف السابق من ان العتق به ودوقوعه لا يحصل الاعتاق والبطلان وحاصله  
 ان المذموم هو انتقاض العتق الى الرقبة وهو دونه لا الى شيء فوقه وهي السرية أي  
 لانها ثابتة باصل الخلقة كما أفاده عزي وهذا لا يمت ولا يطرده فان السابقة وهي دعوى  
 من ولد عند المشتري لاقل من ستمة أشهر فاعتقه لا يقبل مع انه انتقض العتق بامر فوقه  
 وهذا الامر لا يتم في هذا المقام فان حرية أحد المتوأمين بظهور سرية الآخر وسرية دم  
 نائير الاعتاق وعادة العية - حتى قال ثبت نسبهما بطل عتق المشتري اياه لان دعوى البائع  
 بعده صحت في الذي لم يبع ومن ضرورته ذلك ثبوت نسب الآخر لانهم امن واحد فلم يزل منه  
 بطلان عتق المشتري ليكونه حر الاصل اذ يستحيل ان يكون أحدهما حر الاصل والاخر  
 رقبا وهذا من ما واحد بخلاف ما اذا كان الولد واحد حيث لا يبطل فيه اعتاق المشتري لانه  
 لو بطل فيه بطل مقصود الاجل حتى الدعوى للبائع وانه لا يجوز وهذا ثبت في الحرية في الذي لم يبع  
 ثم تنهدى الى الآخر فخره وتبعه او كم من شيء ثبت ضمانا وان لم يثبت مقصودا اه - قال ارح  
 رحمه الله تعالى ذكر آخر عبارة الدرر وتولد صدره فان كان الاولى في التمهيد لانهم - ما علقا في  
 ملكه من ما واحد فاذا ثبت حرية أحدهما ثبت حرية الآخر تبعه او الشيء قد ثبت تبعه  
 وان لم يثبت قصدا (قوله حتى لو اشتراها) أي البائع حتى وجاءت به ما لا أكثر من سنتين عفي  
 (قوله لم يبطل عتقه) قال الاكل والفوفض بما اذا اشترى رجل أحد متوأمين واشترى أبوه  
 الآخر فادعى أحد مدعيه الذي في يده بانه ابنه ثبت نسبهما منه ويعتقان جميعا ولم تقتصر  
 الدعوى (وأجيب) بان ذلك لو جوب آخر وهو ان المدعى ان كان هو الاب فالابن قدم لا أخاه  
 وان كان هو الاب فالاب مقدم لا أخاه فيه حتى ولو ولد متوأمين فباع أحدهما ثم ادعى أبو البائع  
 الولدين وكذا به أي ابنه البائع والمشتري صارت أم ولده بالقيمة وثبت نسبهما وعتق الذي في يد

(عنده وعتقه المشتري ثم  
 ادعى البائع الولد الاخر  
 ثبت نسبهما وبطل عتق  
 المشتري) بامر فوقه وهو  
 سرية الاصل لانهم علقا  
 في ملكه - حتى لو اشتراها  
 حتى لم يبطل عتقه

اشهر (قوله ثبت نسبهما) أى التوأمين من المباح لان ما خالف من ما واحد واذا صحت  
الدعوى فيها كانت فى حكم أول مسئلة من النصل فيمنع البيع ويرد الثمن فتأمل وفى  
الاتفاقى عن المغرب يقال هانوا أمان كما يقال هانوا رومان وقولهم هانوا أمان وهما زوج خطأ  
اه (قوله ليكون العلق فى ملكه) أى فهو كالبيعة الشاهدة له على مدعاه وهذا لا يثبت فيه  
المصنف فقوله باع من ولده عنده أى وعلق عنده أما إذا كان العلق عند غيره والوضع عند من  
دعوه قصر برط (قوله ورديعه) لانه تبين انه باع حر الأصل وكذا يقال فيبايعه لده من كالة  
الولد ورهنه ما فى اجارته فالذى رد نفادها أما لو رأى الأب اجازته فبني على يجوز لان للاب  
الاجارة فكذلك اجازة ايجار الفضولى له (قوله لان البيع يحتمل النقص) أى وماله من حق  
الدعوى لا يحتمل فيمنع البيع لاجله (قوله وكذا الحكم لو كاتب) أى المشتري الولد أو  
رهنه منه كذا فى نسخة ولا وجود لفظ منه فعباشرح عليه المصنف ولا فى أصله الذى نقل عنه  
وهو الدرر والضهير فى الأفعال راجع الى المشتري واعلم ان عبارة الهداية هكذا ومن باع عبدا  
ولده عنده وباعه المشتري من آخره ادعاء البائع الأول فهو بائنه وبطل البيع لان البيع  
يحتمل النقص وماله من حق الدعوى لا يحتمل فيمنع البيع لاجله وكذا إذا كاتب الولد  
أورهنه أو أجره أو كاتب الأم أو رهنها أو زوجها تم كانت الدعوى لان هذه العوارض تحتمل  
النقص فيمنع ذلك كله ونعم الدعوى بخلاف الاتفاق والتدبير على ما مر قال صدر  
المشريعة ضهير كاتب ان كان راجعا الى المشتري وكذا فى قوله أو كاتب الأم بصغير تقدير الكلام  
ومن باع عبدا ولده عنده وكاتب المشتري الأم وهذا غير صحيح لان المعطوف عليه بيع الولد  
لا يبيع الأم فكيف يصح قوله وكاتب المشتري الأم وان كان راجعا الى من فى قوله ومن باع  
عبدا فالمسئلة ان راجع الى كاتب من ولده عنده أو رهنه أو أجره تم كانت الدعوى خفية فلا يحسم  
قوله بخلاف الاتفاق لان مسئلة الاتفاق التى مرث ما إذا اعتق المشتري الولد لان الفرق  
الصحيح أن يكون بين اعتاق المشتري وكاتبه لا بين اعتاق المشتري وكاتبه البائع اذا عرفت هذا  
فراجع الضهير فى كاتب الولد والمشتري فى كاتب الأم من فى قوله من باع اه (أقول) الاظهر  
ان المرجع فيه المشتري وقوله لا المعطوف عليه يبيع الولد لا يبيع الأم مدفوح بان المتبادر  
بيعه مع أمه بقوله سوق لسلام ودليل كراهة التفريق بجديت سيد الانام عليه الصلاة  
والسلام ثم كذا منتهى ظاهر عبارة الرقاي ان يقال بالنظر الى قوله ببيع مشترية وكذا  
بعد كتابة الولد ورهنه الخ لكنه هو رافع على الدرر (قوله أو كاتب الأم) أى لو كانت بيعت  
مع الولد الضهير فى الشكل للمشتري وبه سقط ما فى صدر المشريعة (قوله وترد هذه التصرفات)  
لانه باع حر الأصل فتصرف المشتري فى غير محله فيمنع وهما ظاهر فى غير الاجارة أما ما فى  
رد نفادها الى آخر ما قدمناه قريبا (قوله بخلاف الاعتاق) أى اعتاق المشتري ومثل الاعتاق  
التدبير كما فى عزم زده فلو وكذا إذا ادعاء المشتري اقوالهم ادعاء البائع حيث لا يثبت النسب  
من البائع كما مر (قوله باع أحد التوأمين المولودين يعنى علقا وولدا) لما كان لفظ المصنف وهو  
قوله المولودين عنده محتملا لاثنتين كون العلق عنده وعنده غيره بان اشتراها بعد الولادة أو  
اشتري أمهما وهى بل بهما وكان الحكم مختلفا لانه بدوله يعنى التى بوفى بها اذا كان

ادعى البائع الأول ثبت  
نسبهما بالانصديق المشتري  
(باع من ولده عنده وادعاه  
بعد بيعه مشترية ثبت نسبه  
ليكون العلق فى ملكه  
(ورديعه) لان البيع  
يحتمل النقص (وكذا)  
الحكم (لو كاتب الولد أو  
رهنه منه أو أجره أو كاتب  
الأم أو رهنها أو أجرها أو  
زوجها تم ادعاء) فيثبت  
نسبه وترد هذه التصرفات  
بخلاف الاعتاق كما مر  
(باع أحد التوأمين  
المولودين) يعنى علقا وولدا

اه (قوله جللا مره على الصلاح) علة اقوله فكما حاي فهو ولد له ~~ك~~ كاح لازنا حلا الخ  
 والحاصل انه لو ولدت لاكثر من سنتين من وقت البيع ردت دعوى البائع الا اذا صدقه المشتري  
 فيثبت النسب منه ويحمل ان البائع استولد بها بكم النكاح جللا مره على الصلاح ويحق  
 الولد عبد للمشتري ولا تميز الامة ام ولد للبائع كما لو ادعاه اجنبي آخر لان بصادقه ما ان الولد  
 من البائع لا يثبت كون اله لائق في ملكه لان البائع لا يدعى ذلك وكيف يدعى والولد لا يثبت في  
 بطن أمه أكثر من سنتين فيمكن حادنا بعد زوال ملك البائع واذا لم يثبت العلق في ذلك البائع  
 لا يثبت حقيقة العلق للولد لاحق العلق للامة ولا يظهر ربط لان البيع ودعوة البائع هنا  
 دعوة تخرير وغير المالك ليس باهلها فلذا حوّل الشارع رجعه الله تعالى العبارة وجعلها على  
 المعنى اللغوي لكن انما يثبت هذا الحل اذا لم يكن تحت حرة ماله لو كان فان نكاحه لا يصح ومع  
 ذلك يثبت به النسب كما مر (قوله فيما بين الاقل والاكثر) المراد بالاقل آخر الاقل من ستة أشهر  
 لا يشمل ما اذا ادعاه في ستة أشهر كما افاده الفقه سألني (قوله في حكمه كالاول) يعني يثبت نسبه  
 وأميته سابقا ~~كون~~ الولد اسرو يفسخ البيع ويرد الثمن لاحتمال ان يكون العلق في ملك  
 البائع دبر قال أبو السعد والحاصل ان رد الدعوى فيما اذا اجابت به لاكثر من ستة أشهر لولا  
 التصديق لا فرق فيه بين ما اذا اجابت به لاقل من سنتين أو لاكثر الامن بهمة ثبوت الاستيلاء  
 للام بعد التصديق ونقض البيع فيها ورد الثمن أى في الاقل منهم ما دون الاكثر اه ينصرف  
 ط (قوله لاحتمال العلق قبل بيعه) قال في التاخر خاتمة هذا الذي ذكرنا اذا علمت المدة فان لم  
 نعلم انتم لو ولدت لاقل من ستة أشهر أو لاكثر من سنتين أو أكثر من وقت البيع فان ادعاه البائع  
 لا يصح الا بتصديق المشتري وان ادعاه المشتري يصح وان ادعاه امه الا تصح دعوة واحد منهما  
 وان سبق أحدهما فالو المشتري صحّت دعوه ولو للبائع لم تصح دعوة واحد منهما (قوله والا لا)  
 أى لا يصدقه بان كذبه ولم يدعه أو ادعاه أو سكته فانه لا يجزى حكم الاول فيه فهو أعم من قوله  
 ولو تنازعا والحاصل انه يثبت نسبه وتصغير أم ولده شرعا على المعنى اللغوي كما في الصورة التي  
 قبلها ويرد الثمن ويجزى فيه ما قدم من التفارب كاه (قوله ولو تنازعا) أى في كونه لاقل من  
 ستة أشهر أو لاكثر بان قال البائع بعثت لك منذ شهر والولد منى وقال المشتري لا أكثر من ستة  
 أشهر والولد ليس منك فالقول للمشتري لانه مدعى الحصة فاظهار شاهده وكذا لو ادعى الولد  
 صحّت دعوه لوقوع العلق في ملكه دون البائع فحكمك الحال وأما اذا سكته فقد قدم حكم  
 سكوت المدعى عليه بعد الدعوى فنه يبيح ل انكاره فقله ولو تنازعا يشمل الصور الثلاث  
 (قوله فالقول للمشتري اتفاقا) لانه يسكر دعوى البائع ونقض البيع ولانه واضع اليد فهو  
 منكروا الاخر خارج فهو مدعى والبينة للمشتري (قوله وكذا البينة له عند الثاني) لانه أثبت  
 زيادة مدة الشرا وهذا أمر حادث وهو صفة ملكه (قوله خلافا للثالث) فقال البينة بينة  
 البائع لانه يثبت نسب الولد واسمه لاد الامة ونقض البيع جوى عن الكافي أى وهو  
 اثبات خلاف الظاهر كما هو شأن البيّنات لان الظاهر وقوع العقد بصحار بينة البائع أثبتت  
 فسادة فكانت أولى بالقبول ولان البائع يدعى فساد العقد والمشتري يسكره والبينة بينة  
 المدعى والذي يظهر أوجهية قول محمد فليتمل (قوله والاخر لا أكثر) أى وليس يتم حاشية

جللا مره على الصلاح في  
 لو ولدت فيما بين الاقل  
 والاكثر من صدقه فحكمه  
 كالاول لاحتمال العلق  
 قبل بيعه والا لا ملحق  
 ولو تنازعا فالقول للمشتري  
 اتفاقا وكذا البينة له عند  
 الثاني خلافا للثالث  
 شهر بلانية وشريح مجمع  
 وفيه لو ولدت عند المشتري  
 ولدين أحدهما دون ستة  
 أشهر والاخر لا أكثر من

الام او دبرها فقط دون الولد فيقسم الثمن على قيمة الام وقيمة الولد فما أصاب الولد رده وما  
 أصاب الام لا يرد ونعتبر قيمة الام يوم القبض وقيمة الولد يوم الولادة لانها ادخلت في ضمانه  
 بالقبض وصار له قيمة بالولادة فتعتبر القيمة بذلك كما في صدر الشريفة وغيره شريلا لاية (قوله) وكذا  
 حصتها ايضا) أى في التدبير والاعتناق وأما في الموت فبمرد حصتها أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى قول واحد كما يدل عليه كلام الدرر قال وفيها إذا اعتق المشتري الام او دبرها يرد البائع  
 على المشتري حصته من الثمن عندهما وعند رد كل الثمن في الصحیح كما في الموت كذا في الهداية  
 ح فصار الحاصل من هذا ان البائع يرد كل الثمن وهو حصته الام وحصته الولد في الموت  
 والعق عند الامام ويرد حصته الولد فقط فيهما عندهما وعلى ما في السكا في رد حصته فقط في  
 الاعتناق عند الامام كقولهما (قوله) على الصحیح من مذهب الامام) لار أم الولد لافية اها عنده  
 ولا تضمن بالعقد فيؤاخذ بزعمه (قوله) ونقله في الدرر والمخ عن الهداية) قال في الدرر وذكري  
 المبسوط يرد حصته من الثمن لاحتصا بالاعتناق وقرق على هذا بين الموت والعق بان القاضی  
 كذب البائع فيما زعم حيث جعلها معة معة من المشتري فبطل زعمه ولم يوجد التکذيب في فصل  
 الموت فيؤاخذ بزعمه فيرد حصتها كذا في السكا اه لكن يرجع في الزايي كلام المبسوط  
 وجعله هو الرواية فقال بعد نقل الصحیح عن الهداية وهو يخالف الرواية وكيف يقال يرد  
 جميع الثمن والبيع لم يبطل في الجارية حيث لم يبطل اعتناقه بل يرد حصته الولد فقط بان يقسم  
 الثمن على قيمته ما يعتبر قيمة الام يوم القبض لانها ادخلت في ضمانه بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة  
 لانه صار له القيمة بالولادة فتعتبر قيمته عند ذلك اه وقد مناه قريبا فلا تغفل عنه (فقله) على  
 خلاف ما في السكا عن المبسوط) من انه لا يرد حصتها عنده أيضا وقد تقدم ذلك (قوله) وغير  
 لا يرد حصتها في الاعتناق بالاتفاق) هو المعتمد كما تقدم وهذا من جهة عبارة المواهب فلا يرد  
 بانه مكرر لانه عين ما في المبسوط (قوله) لا كثر من حواين) مثله تمام الحواين اذ لم يوجد جده اتصال  
 العلق بملكه بقيناه وهو الشاهد والخفة شريلا لاية (قوله) ثبت النسب بتصديقه) اعدم  
 نبوته لرعاية حقه وان صدقه زال ذلك المانع ولم يبطل به بالجزم بان العلق ليس في ملكه  
 فلا تثبت حقيقة العلق ولا حقه لانها ادعوة تخبر بغير المالك ليس من أهله قال في التارحانية  
 وان ادعاء المشتري وحده صحيح وكانت دعوة استيلاء وان ادعاء ادمع او سبق احدهما صححت  
 دعوة المشتري لا البائع (قوله) على المعنى اللغوي) أى انها كانت زوجته وأنت منه بولادته  
 أم ولده بالعلم على الاصطلاح وهو من استولدته في ملكه لما تقدم من نفي احما في غير ملكه  
 والحاصل ان الاستيلاء لا يصح في غير الملك بل لولم يملكها بعد ذلك اصارت بعد ذلك أم ولده مشرعا  
 أيضا (قوله) نكاحا) أى يجعل على انه زوجه اباه المسمى وتسمى والا كان زنا وبطل الولد حكم ولد  
 أمة الغير المنكوحه فيكون للمشتري والنسب ثابت من البائع وفي الشريلا لاية في الولد  
 عبدا فهو كالاجنبي اذا ادعاه لانه يتصادقهما ان الولد من البائع لا يثبت كون العلق في  
 ملكه لان البائع لا يدعى ذلك وكيف يدعى والولد لا يثبت في البطن أ كثر من اثنين فمكان حادنا  
 بعد زوال ملك البائع واذا ثبت العلق في ملك البائع لا يثبت حقيقة العلق للولد ولا حق  
 العلق للامة ولا يظهر بطلان البيع ودعوى البائع هنا دعوة تخبر بغير المالك ليس باهل اها

وغيره وكذا حصته أيضا  
 على الصحیح من مذهب الامام  
 كما في التمهيد والبرهان  
 ونقله في الدرر والمخ عن  
 الهداية على خلاف ما في  
 السكا عن المبسوط  
 وبعبارة المواهب وان  
 ادعاء بعد عقدها أو موتها  
 ثبت منه وعليه رد الثمن  
 واكتفى بمرده وقيل  
 لا يرد حصتها في الاعتناق  
 بالاتفاق اه فاجبه فقط  
 ولو ولدت الامة المذكورة  
 لا كثر من حواين من  
 وقت البيع وصدقه  
 المشتري ثبت النسب  
 بتصديقه (وهو أم ولده)  
 على المعنى اللغوي (نكاحا)

ابراهيم من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تعتقها فالناتج لها حق الحرية وله حقيقة الحرية والحقيقة الأولى من الحق فيستتبع الادنى ولا يضره فوات التبضع (قوله) بخلاف موت الولد) اى دون الام افوات الاصل وهو الولد اى قد ولدت لدون الاقل ولا يثبت الاستيلاء في الام افوات الاصل لانه استغنى بالموت عن النسب وكان الاولى للشاوش التعليل بالاستغناء كما لا يخفى قد برر وعلاوا موت الولد بنبه ذكره. وبوت النسب فيه لان الحق لا يثبت الميت ولا عليه كما سبق واذا لم يثبت النسب لم يثبت الاستيلاء لانه فرع النسب وكانت الام بجهاها اتفاقا (قوله) ويسترد المشتري كل الثمن) لانه تبين انه باع أم ولده وما بينهما غير مضمومة عنده في العقد والغصب فلا يضمنه المشتري وعندهما مضمومة فيضمنها هداية (قوله) وقالوا حصته اى الولد فقط ولا يرده حصه الام لانها مضمومة عندهما فيضمن بالغصب والعقد فيضمنه المشتري فاذا ورد الولد ونها يجب على البايع رد حصه ما مله وهو الولد كى لا يجتمع البطل والمبدل في ملكه ولا يجب رد حصه الام قال الزبلى هكذا ذكروا الحكم على قوله ما وكان ينبغي ان يراد بالبايع جميع الثمن عندهما ايضا ثم يرجع بقيمة الام لانه ما ثبت نسب الولد منه تبين انه باع أم ولده ويبيع أم الولد غير صحيح بالاجماع فلا يجب فيه الثمن ولا يكون لاجزاء المبيع منه حصه بل يجب على كل واحد من المتعاقدين رد ما قبضه ان كان باقيا والا فبطله اه قال المقدسي لعل مرادهم ما ذكرناه على ان الغالب تساوى الثمن والقيمة اه (قوله) واعتاقيهما اى اعتاق المشتري الام والولد (الواو بمعنى أو المجوزة للجمع) (قوله) كوتهم اه حتى لو اعتق الام والولد فادعى البايع ان ابنه بصفته دعوته وثبت نسبته منه ولو اعتق الولد لا الام لم تصح دعوته لاني حق الولد ولا في حق الام كافي الموت أما الاول فلان ان صح بطل اعتاقه والعق بعد وقوعه لا يجتمع البطلان وأما الثاني فلانها تبسعه لفاذا لم تصح في حق الاصل لم تصح في حق التبضع ضرورة اه من فقهه اما الاول اى عدم صحته في حق الولد وقوله وأما الثاني اى عدم صحته ٢ في حق الام وبشكل على قوله والعق بعد وقوعه الى آخر ما سبق في متننا في قوله باع أحد التوأمين الى ان قال وبطل عتق المشتري قال في المنخ لان الذي عنده ظهر انه حر الاصل وقال الشارح بامر فوجه وهو حرية الاصل فكذا يقال هنا فينبى أن تصح دعوته بعد الاعتاق لانه ظهر انه اعتق حر الاصل فلم يصح اعتاقه تامل وأجاب عنه العيني تبعنا الزبلى بانه لو بطل فيه بطل مقصودا لاجل دعوة البايع وانه لا يجوز وفي مسئلة التوأمين ثبتت الحرية في الذي لم يبيع ثم يتعدى الى آخره ما وتبعنا اذ يستحيل أن يخلفا من ما هو واحد أو أحدهما حر والاخر رقيق وكما من شيء ثبت فعنا وان لم يثبت مقصودا اه فان قلت تحرير المشتري تبين انه وقع في غير ملكه لانه اعتق حر الاصل فلم يصح عتقه بحباب بانه اعتق ملكه في وقت لا يذاع فيه أحد فنفذ عتقه وثبت ولأمره وكل من الولد والاعتاق لا يجتمع النقص وبشبه ذلك صار البايع مكذبا شرعا في ادعائه فلم تصح دعوته وتبين صحته عتق المشتري (قوله) لانه أيضا لا يجهل الابطال) انشبت بعض آثار الحرية كاستمتاع القليل للغير من غير علمه ما ورد على ما قبله وعلم جوابه مما مر من العيني والاولى ان يقول واعتاقيهما وتبديهما كوتهم ما لا يظهر فائدة في تشبيه الاعتاق بالموت ثم تشبيه التدبير بالاعتاق تامل (قوله) وبرد حصته اتفاقا) اى فيها اذا اعتق المشتري

بخلاف موت الولد) افوات  
الاصل (وبأخذه) البايع  
بعد موت أمه (و) يسترد  
المشتري كل الثمن) وقالوا  
حصته (واعتاقيهما) اى  
اعتاق المشتري الام والولد  
(كوتهم) في الحكم  
(والتدبير كالاعتاق) لانه  
أيضا لا يجهل الابطال  
وبرد حصته اتفاقا ملحق  
٢ اى صحته دعوته اه منه

إذا كان لولد عند الدعوة عتقاً أو مدبر ابان أعتقه المشتري أو دبره حيث لا يثبت نسب به أيضاً  
 لأن ثبوت نسبه به يستلزم نقض عتقه أو تدبيره وكل منهما مدقوعه لا ينتقض بخلاف ما إذا  
 ادعى نسبه بعد ان باعه المشتري أو كاتبه أو رهنه أو وهبه أو أجره حيث يثبت نسبه وينقض  
 هذه التصرفات والقييد بعدم سبق المشتري البائع في الدعوى فلا حرج إذا ادعاه قبله فإن  
 النسب منه يثبت ولا يتصور بعده ثبوت النسب من البائع بخلاف ما إذا ادعاه معه أو قبل  
 حيث لا تعقب دعوة المشتري مع دعوة البائع لأن دعوة البائع أقوى لاستنادها إلى وقت  
 العلوق بخلاف دعوة المشتري فانها آتية صهر ولا تستند لعدم كون العلوق في ملكه في فرق ببر  
 ما إذا ادعاه به مدونه أو عتقه أو تدبيره وبين ما إذا ادعاه بعد كسبته أو رهنه أو نحو  
 ذلك ففي الثاني يثبت النسب في الأول بخلاف ما إذا ادعاه بعد موت أمه أو عتقها أو  
 تدبيرها حيث لا يفتقر الحال في ثبوت النسب بين موتها وعتقها أو تدبيرها وبين كسبها  
 وأجارتها وتزويجها ونحو ذلك مما سبق الكلام عليه بل يثبت نسب ولدها بالدعوة مطلقاً ولا  
 يمنع من ثبوت هذه الأوصاف لأمه غير أنه في الوجه الأول أعنى الموت وأخويه لا يثبت لها  
 أمومية الولد ما في الموت فلما سبق من أن المثل لا يثبت له الحقوق ابتداءً ولا عليه وأما في  
 العتق ونحوه فلا ريب ثبوت أمومية الولد لها يستلزم نقض العتق وهو بعد مدقوعه لا ينتقض  
 في الوجه الثاني أعنى السكابة وأخواتها يثبت لها أمومية الولد بالتبعية كثبت نسب الولد  
 لعدم المانع لأن السكابة ونحوها تنتقض ضمن ثبوت الاستملاذ لها هذا كله إذا ادعى نسبه  
 والحال أنها جاءت به لأقل من ستة أشهر فإن جاءت به لا كثر تردت دعونه لأن يصدقه  
 المشتري فإن صدقه ثبت منه النسب سواء جاءت به لأقل من سنتين أو أكثر منهن ما وهل يثبت  
 لأمه الاستملاذ فنقض البيع ويرد الفتن أم لأن جاءت به لأقل من سنتين فنقض البيع وثبت  
 لها الاستملاذ فنقضه أم ولد البائع ويرد الفتن والأفلا (قوله قبله) أي قبل ادعاء البائع (قوله  
 لوجود ملكه) وهو الجوز والدعوى ألا ترى أنه يجوز اعتاقه واعتاق أمه (قوله وأميتها) بالرفع  
 عطف على فاعل ثبت ح وهذا الوجه لالحال المسمى في الاستملاذ أنه لو زنى بأمة فولدت  
 فذلكها لم تصر أم ولد وإن ملك الولد عتق عليه ومرفقه متناهي وتلد جارية أحد ابويه وقال  
 ظننت لها في فلا نسب وإن ملكه عتق عليه قال الشارح غة وإن ملك أمه لا تصير أم ولد  
 لعدم ثبوت نسبه (قوله بأقراره) ثم لا تصح دعوى البائع بعده لاستملاذ الولد بنبوت نسبه من  
 المشتري ولا أنه لا يجهل الأبطال زباني (قوله وقيل يحمل الخ) أي حملها له على الصلاح فإنه  
 حيث لم يكن تحت حرة فنكاحه صحيح والأفلاس وكلاهما يثبت به النسب ومع كل فدعوة  
 البائع مقدمة لأن ملكه وقت العلوق محقة وملك المشتري مفروض فلا يعارضه تأمل ولم  
 يذكر في المنع ولا في غيرها المأظفة قبل (قوله لأن دعوته بغير) على أنه ما ثبت نسبه من البائع  
 بطل البيع ولم يدخل في ملك المشتري فهو كالجاني كما في المقدمي قال ط فيه أنه ادعوه واستملاذ  
 أيضاً إلا أن يقال أنها ادعوه بغير بعد دعوى البائع (قوله وكذا يثبت من البائع لو ادعاه بعد  
 موت الأم) أي وقد ولدت لأقل من ستة أشهر وذلك لأن الولد هو الأصل في النسب ولذلك قضى  
 اليه وقال أم الولد بالإضافة إلى الشيء المارة أصالة المضاف إليه ولا يتم استيفاده منه الحرية  
 ألا ترى إلى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أعتقه أرلدها فله حين قيل له وقد ولت مارية القبطية

قوله ثبت (نسبه منه)  
 لوجود ملكه وأميتها بأقراره  
 وقيل يحمل على أنه نكحها  
 ثم استملاذها ثم اشتراها (ولو  
 ادعاه معه) أي مع ادعاء  
 البائع (أو بعده) لأن  
 دعوته بغير وبالبيع  
 استملاذ كان أقوى كما  
 (وكذا) يثبت من البائع  
 (لو ادعاه بعد لموت الأم)



الاتفاق فان اقام ابيته قابلية للمشتري ايضا عند أبي يوسف وعند محمد للبايع وسيد كره  
 الشارح بقوله ولو تنازعا الخ وقد يدعى البايع اذ لو ادعاه ابته وكذبه المشتري صدقه  
 البايع أو لا فدعوتها باطله ونعماه فيها (قوله فادعاه البايع) أي ولو أكره من واحد قهستاني  
 والادعاء باطله يقيدان دعوتيه قبل الولادة وموقوفة فان ولدت حيا مات والا فلا كافي الاختيار  
 و يلزم البايع ان الامة لو كانت بين جماعة فشرها أحدهم فولدت فادعوه جميعا مات منهم  
 عنده وخصله باثني والا فلا كافي النظم وبالاتفاق انه لو لم يصدق المشتري البايع وقال لم يكن  
 العلوق عندك كن القول للبايع بشهادة الظاهر فان برهن أحدهم ان قبته وان برهن الثانية  
 المشتري عند الثاني وبينة البايع عندها اثبات كافي المنة مخرج التقي (قوله ثبت نسبه)  
 صدقه المشتري أولا كافي غرر الافكار واطاق في البايع فعمل المسلم والذي اطرو والمكاتب  
 كذا رأيتهم معزوا للاختيار وشرط أبو السعود ان لا يثبت به المشتري في الدعوى (قوله  
 استحضانا) أي لا قياما لان بيعه اقرار منه بانتم أمة فصدقه من اقصا القياس ان لا يثبت وبه  
 قال زفر والشافعي لان بيعه اقرار بكامل وجه الاستحضار انه تناقض في محل الخلفا فصدقه  
 لان النسب يثبت على العلوق وفيه من الخلفا ما لا يخفى ونظيره المختلعة تدعى الطلاق وتريد  
 الرجوع بالبدل مدعية انه طلقها قبل الخلع تسع دعواها وان كانت متناقضة كما قدمناه  
 لان اقرارها على الخلع كالقرار بقيام العصمة لكن لما كان التناقض في محل الخلفا جعل  
 عقو الان الزوج يستقبل بالطلاق فاعله طلق ولم تعلم فاذا قامت البينة على الطلاق قبلت (قوله  
 علوقها الخ) قال في المنع ولما ان معنى النسب فيه على الخلفا فيعني فيه التناقض فقبل دعوتيه  
 اذ يتيقن بالعلوق فيمكنه بالولادة الاول فانه كالبينة العادلة في اثبات النسب منه اذ الظاهر  
 عدم الزمانها وأمر النسب على الخلفا فقد يظن الروان بالعلوق ليس منه ثم يظهر انه منه فكان  
 عذرا في اسقاط اعذار التناقض اه (قوله واذا صحت) أي الدعوى (قوله فيفسخ البيع)  
 لعدم جواز بيع أم الولد (قوله ويرد الثمن) لان سلامة الثمن مبنية على سلامة المبيع (قوله ولكن  
 اذا ادعاه المشتري الخ) قال العلامة أبو السعود في حاشيته على مسكن والحاصل ان البايع اذا  
 ادعى ولد المبيعة فلا يجلو اما ان تجب به لاقل من ستة أشهر أم لا أو الثاني لا يجلو اما ان  
 لاقل من سنتين أم لا ثم ذلك لا يجلو اما ان يصدقه المشتري في الدعوة أم لا وكل ذلك لا يجلو اما ان  
 يصدقه المشتري في الدعوة أم لا بان ادعاه مع البايع أو بعده أو لم يدع أحد لا وكل ذلك لا يجلو اما  
 ان يكون الولد المدعى نسبه حيا أو ميتا والاول لا يجلو اما ان يوقع المشتري به ما لا يمكن نقضه  
 كالعق والتدبير أو ما يمكن كالبيع والمكاتب والرهن والاجارة والهباء لا وكذلك الام على هذا  
 التقسيم اما ان تكون وقت الدعوة حية أو ميتة فان كانت حية فاما ان يكون المشتري أو وقع  
 ما لا يمكن نقضه وهو العتق والتدبير أو يمكن وهو البيع والمكاتب والرهن والاجارة والهباء  
 والتزوج اذا عرف هذا فنقول اذا ادعى البايع ولد المبيعة فينظر اذا جاءت به لاقل من ستة  
 أشهر وهو حي لم يقص بالعق أو التدبير ولم يصدقه المشتري في الدعوة ثبت النسب من البايع  
 مطلقا صدقه المشتري أم لا فالتقدير بالامانة لا تترفع عن الوفاة حيث لا يثبت نسبه لان  
 الحق لا يثبت للميت ابتداء او لاحيه والتقدير به لم انصاف بالعق أو التدبير لا تترفع

يصدقه فادعاه البايع ثبت  
 نسبه منه استحضانا  
 علوقها في ملكه ومعنى  
 النسب على الخلفا فيعني  
 فيه التناقض (و) اذا  
 صحت استندت فصار  
 أم ولده فيفسخ البيع  
 ويرد الثمن (اذا)  
 ادعاه المشتري

في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يجدوا الطريق وهو الصحيح كما في الخاتبة والمحيط الحسن في المحيط عبر بالصالح اذا كان له باب مفتوح من داره على حائط في زقاق انكر أهل الزقاق ان يكون له حق المرور في زقاقهم فله - ثم منعه الا ان تقوم بيعة على ان لطريقه اثباتها كذا في المحيط اذا كان الميزاب منصوب الى دار رجل واختلنا في حق اجراء الماء واسأله فان كان في حال عدم جريان الماء لا يستحق اجراء الماء واسأله الابيئة ~~هـ~~ كذا في محيط السرخسي وليس لصاحب الدار ايضا ان يقطع الميزاب كذا في المحيط وحكي الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انه سمعهم يقولون ان الميزاب اذا كان قديما وكان تصويب السطح الى داره وعلم ان التصويب قديم وليس بعدت ان يجعل له حق التبديل وان اختلنا في حال جريان الماء قبل القول لصاحب الميزاب ويستحق اجراء الماء وقيل لا يستحق فان اقام البيعة على ان له حق المسيل ويبينوا انه الماء المطر من هذا الميزاب فهو الماء المطر وليس له ان يسيل ماء الغسل والوضوء فيه وان يبينوا انه الماء الغسل والوضوء فهو كذلك وليس له ان يسيل ماء المطر فيه وان قالوا له انهم اقام مسيل ماء لم يبينوا انه الماء المطر او غيره صحيح والقول لرب الدار مع عينه انه الماء المطر أو الماء الغسل وقال بعض مشايخنا لا تقبل هذه الشهادة في المسيل وفي الطريق تقبل كذا في المحيط ولولم تكن للمدعى بيعة أصلا استحل صاحب الدار ويضئ فيه بالنكول كذا في الحاوي رجل لقناة خاصة عليها اشجار تقوم أراد صاحب القناة ان يصرف قنانه من هذا الثمر ويحفر له موضعا آخر ليس لذلك ولو باع صاحب القناة القناة كان لصاحب الشجرة شفعة جوار كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع والثلاثين اهـ والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

\*(باب دعوى النسب)\*

حقه التقديم بالنظر الى انه دعوى النفس الانفس الان دعوى المال لما كانت كثيرة لوقوع الانواع قديمها اقلها والدعوة الى الطعام بالغشوق في النسب بالكسر وقد يعكس وأما بالحرب فبالضم ختاية (قوله الدعوة نوعان) زاد أبو السعد ودثالة وهي دعوة شبهة وهي دعوة الاب ولإمامة ابنه فيثبت منه النسب وان لم يصدقه ابنه بشرط ان تكون الامعة في ملك ابنه من حين العلوق الى حين الدعوة (قوله وهو ان يكون أصل العلوق في ملك المدعى) أي حقيقة أو حكما كما اذا وطئ جارية ابنه فولدت فادعاه فانه يثبت ملكه فيها ويثبت عتق الولد ويضمن قيمته الولد كما تقدم ويثبت فيكون النوع الثاني على قسبه دعوة المالك ودعوة شبهة المالك فتبين الدعوة نوعين لثلاثة لكن الاتفاق في جعلها ثلاثة كما قدمناه من أبي السعد (قوله وهو بخلافه) بان لا يكون العلوق في ملك المدعى (قوله واسأله في وقت الولادة) حوى عطفه على معلول قال في الدرر الاولى أولى لان المدعى سبق لاستنادها حلي وأثبت باعتبار المعنى (قوله مبيعة) ولويها بخيار البائع أو المشتري أو لها الى وقت الولادة حوى والظاهر انه على قولهما والافدة انه ارعده ثلاثة أيام ط (قوله ولدت لأقل من ستة أشهر) فأدانسها اتفاقا على المدعى والافتي التاريخانية عن الكافي قال البائع اعتمامك من ستة أشهر والولمضى وقال المشتري بعتمامى لا أكثر من ستة أشهر والولد ليس منك فاقول لأمك - ترى

\*(باب دعوى النسب)\*

الدعوة نوعان دعوة أصلة بلاد وهو ان يكون أصل العلوق في ملك المدعى ودعوة تحرير وهو بخلافه والاول أقوى لسبقه واستنادها لوقت العلوق واقتضار دعوة التحرير على الحال وسبب دفع (مبيعة) ولدت لأقل من ستة أشهر منذ

او يطلب أحدهما ولو قلنا ببناءهما أو دواتهما إلا أنه ذهب نفي منها يجبر الشرىك على ان يعمر مع  
الآخر ولو عسر اقل شرىكه أنفق أنت لو شئت فيكون نصفه دينا على شرىكك وكذا الحمام  
لو صار حصرا تقسم الأرض بينهما ولو تافى نفي منها يجبر الآخر على عمارته ن عن م في حمام  
بينهما انهم ديت منه واحتاج الى قدر وحرمة واني احدهما لا يجبرو وقال لا آخر ان شئت  
قابله انت وخدم غلته ففقهك ثم تستويان ط عن بعض المتأخرين لو ابنى أحدهما مسافا لقاضى  
يخرج الحمام من ايدهما و يؤجر ثم يعمره فباخذ نصفه من اجرة كذا في جامع القسوين وفى  
الثانية من باب الحيطان دار بين رجلين انهم ديت اوبيت بين رجلين انهم ديت فبما أحدهما  
لا يرجع هو على شرىكه بشئ لان الدار تحتل القسمة فاذا أمكنه ان يقدم يكون متبرعا فى  
البناء والبيت كذا قال اذا كان كبيرا يحتمل القسمة وكذلك الحمام اذا خرب وصار ساحة وكذلك  
البئر وأدبه اذا امتلأت من الحماة فله ان يطالب شرىكه بالبناء فاذا لم يطالب به أو أصله أو فروغها  
كان متبرعا هو ومقاد هذا ان الدار لو كانت صغيرة لا تمكّن قسمته انه لا يكون متبرعا لانه حينئذ  
يكون مضطرا الى البناء ليتوصل الى الاتّفاق بملكه بخلاف ما اذا كانت كبيرة لانه يمكنه ان  
يقسم حصته منها ثم يبنى فى حصته فاذا بنى قبل القسمة لم يكن مضطرا فيكون متبرعا ولذا قيد  
الحمام بما اذا خرب وصار ساحة لانه حينئذ يمكن قسمته فاذا لم يقسم يكون متبرعا لكن فى البئر  
يفنى ان لا يكون متبرعا لكونه بالابقىم لكن أشار صاحب الثانية الى الفرق بان له ان يطالب  
شرىكه بالبناء أى فيجبر شرىكه عليه كما صرح به غيره واذا أجبر لم يكن الآخر مضطرا فصار  
الاصل ان ما اضطر الى بناءه بان كان على الاقسمة أو بما لا يجبر الشرىك على بناءه فبما أحدهما  
لم يكن متبرعا والا فهو متبرع لكن استشكل هذا فى جامع القسوين بان من له حصة على حائطه  
بنى الحائط يرجع لانه مضطرا اذا لا يتوصل الى حقه الا به مع الآخر بل يجبر أيضا كالبئر فيبنى  
ان يصعد حكمه ما تم قال والتحقيق ان الاضطرار يثبت فيما لا يجبر صاحبه كما يصح فينبى  
٣ ان دور التبرع والرجوع على الجبر وعدمه الى أن قال وهذا لا يخص من التبرع عما وقع  
فى هذا الباب من الاضطرار ويرشدك الى الصواب اه لكن عبارة الخلاصة التى ذكرها المؤلف  
تدل على ان للقاضى ان يامر ببناء الدار فان كان كذلك لم يكن مضطرا الى البناء اذا ابنى شرىكه لانه  
يمكنه استئذان القاضى وقد يجاب بان للقاضى ذلك اذا كان الشرىك غائبا بل لانه حينئذ لا يمكن  
طلب البناء منه ولا القسمة معه فالخامس انه اذا كانت الدار تحتل القسمة فان أذن له شرىكه  
بنى والا قسما جبرا عليه ثم بنى فى حصته فان لم يمكن استئذانه يبنى باذن القاضى وفيما عدا ذلك  
فهو مستطوع وذكر سبى الودرجه الله تعالى فى كتاب القسمة من تنقعه أن فى غير تحتل  
القسمة للطالب ان يبنى ثم يؤجر ثم يباح نصف ما أنفق فى البناء من الغلة وذكره الشئ  
الاشباه انه يرجع بما أنفق لو بنى بامر قاضى والافقية البناء وقت البناء اه وهذا هو المحرر  
كما قال فى الوهبانية لكن هذا التفصيل انما ذكره فى السفل اذا انهم دم عبارة الاشياء مطالعة  
والذى يظهر الاطلاق اذا فرق يظهر فيجربى ذلك فى كل ما يضطر فيه أحدهما الى البناء  
كالسند والبدر والرحى والحمام والبيت والدار الصغيرة والله تعالى اعلم وفى الهندية لو ادعى  
على آخر حق المرور ورقبة الطريق فداره لقول قول صاحب الدار ولو أقام المدعى البيعة  
انه كان يمر فى هذه الدار لم يستحق بهما كذا فى الخلاصة ولو شهد الشهود أن له طر يقا

٢ مطلب  
الاصل ان ما اضطر الى  
بناؤه مما لا يقسم لا يكون  
متبرعا

٣ مطلب  
التبرع والرجوع دائر على  
الجبر وعدمه

البينة والافايعين اذ كل منهما ما مقر بتوجه الخصومة عليه ما سادى البدل نفسه فلو برهن  
 أحدهما بحكم له باليد وبصيرمدى عليه والا تخرم دعيا ولو برهنا بجعل المدعى في يده ما  
 اتسوا به ما في اثبات اليد وفي دعوى المالك في العقار لا تسمع الاعلى ذى اليد ودعوى اليد تقبل  
 على غير ذى اليد لو نازع ذلك الغير في اليد فيجعل مدعى المالك مدعى المالك تبعاً له  
 وفي الكفاية وذكر التمر نأش فان طالب كل واحد بين صاحبه ما هو في يده حاف كل واحد منهما  
 ما هو في يد صاحبه على التثبت فان حلف المالك بقض باليد له ما وبرى كل عن دعوى صاحبه وتوقف  
 الدار الى ان يظهر الحال فان تكلفا قضى لكل بالنصف الذى في يد صاحبه وان نكل أحدهما  
 قضى عليه بكامله المالك نصفه الذى كان في يده ونصفه الذى كان في يد صاحبه بنكوله وان  
 كانت الدار في يد ثالث لم تنزع من يده لان نكوله ليس بجعة في حق الثالث اهـ فعمل ان الخارجين  
 قيد اتفاقاً فالاولى حذفه (قوله قضى يدهما فتدصف) لان اليد غير متحدة لثمة اذ تعذر  
 احضارها واليمنية تثبت ما غاب عن علم التقاضى درر وفيه اشارة الى أن اليد لا تثبت في العقار  
 بالتصادق وكذا بان النكول عن اليمين لا احتمال انهم في يد غيره ما وان ادعى المالك في يد أحدهما  
 فكذلك لانهم ما يمكن انهم ما واضعاً على ذلك ط وأشار الى أنه لو طالب القسمة لم يقسم بينهما ما لم  
 يبرهن على المالك قبل هذا الاتفاق وقبل هذا عند أى حنفية رجه الله تعالى وعندهما يقسم  
 بينهما كما في الشروح (قوله بان لبن او بنى) ولين بتشديد الباء أى ضرب فيها البنوا وهو الطوب  
 التى بنى لاف المشوى فانه أجر (قوله قضى يده لوجود تصرفه) لان التمكن من هذه الاشياء  
 دليل على انهم في يده ومحل ذلك اذ لم يرقم الا خبرها ان كالا يخفى زيلعى (قوله لان ما ثبت  
 في زمان يحكم ببقائه) فمنها ادتهم تثبت المالك في الحال والماضى (قوله فالتقبل  
 دعوى احد عليه) انه بعده عند انكاره الابينة اهـ درر وهذا لان الاصل ان يكون لكل  
 انسان يد في نفسه ابانة على الكرامة اذ كونه في يد غيره دليل الاهانة ومع قيام يده على نفسه  
 لا تثبت يد الغير عليه لالتنا في بين الدين حوى (قوله قضى به لذى اليد) لا يقال الاقرار بالرق  
 من المضارفة لا يعتبر من الصبى لانا نقول لم يثبت بقوله بل بدعى ذى اليد لعدم المعارض ولا  
 نسلم انه من المضار لا مكان التدارك بعده بدعى الحربية ولا يقال الاصل في الادعى الحربية فلا  
 تقبل الادعى باليدنة وكونه في يده لا يوجب قبول قوله عليه كالا قبط لا يقبل قول الملتقط انه  
 عبيده وان كان في يده لانا نقول اذا عترض على الاصل دليل خلافة بطل وثبوت اليد دليل  
 المالك ولا نسلم ان الاقط اذا عبر عن نفسه واقرب بالرق بخلافه في الحكم وان لم يبرهن فليس في يد  
 الملتقط من كل وجه لانه أمين زيلعى ملخصاً حوى (قوله كن لا يعبر عن نفسه) مفهوم من  
 يعبر (قوله لاقراره بعدم يده) حيث أقر على نفسه بالمالك وثبت رقبته بدعى ذى اليد الخالية  
 عن المعارض لا باقراره فكان ملكاً في يده كالفه امش ومن لا يعبر عنه المتاع فلا يقبل قوله  
 أنا حر امكنه ان بعد ان صرح بأنه عبيد فلان فيكون مقر ابعاءه للغير فلا يبرى اقراره عليه أى على  
 الغير بخلاف ما اذا لم يكن يداً أحد حيث يرضى اقراره لانه حينئذ في يده تامل (قوله لا يمنع  
 صحة الدعوى) لاسيما وقد صدر الاقرار الاول حال عدم التكليف (فروع) رضى ما بينهما ما في بيت  
 لها خربت كما ساحت صارت صحران لم يجبر على العمارة وتقسيم الارض بينهما أى بطلبهما

قضى يدهما) فتدصف  
 (ولو برهن عليه) أى على  
 الدار (أحدهما) ما كان  
 تصرف فيها) بان لبن او بنى  
 (قضى يده) لوجود تصرفه  
 (ادعى المالك في الحال  
 وشهد الشهود ان هذا  
 العين كان ملكه تقبل) لان  
 ما ثبت في زمان يحكم ببقائه  
 ما لم يوجد المزيل درر (صبي  
 يعبر عن نفسه) أى يقبل  
 ما يقول (قال أنا حر فاقول  
 له) لانه في يده نفسه كالبالغ  
 (فان قال أنا عبيد فلان)  
 لغرض ذى اليد (قضى به  
 لذى اليد) كن لا يعبر عن  
 نفسه لاقراره بعدم يده  
 (فلو كبر وادعى الحرية تنع  
 مع البرهان) لما تقرر ان  
 التناقض في دعوى الحرية  
 لا يمنع صحة الدعوى

ومثله في الاشياء من العار بقله لكن فيه ان الشرط اذا كان لا يفتضيه العقل ولا يلائمه وفيه  
 تقع لاحد المتعاقدين أو لا تخضع من أهل الاستحقاق ولم تعارف بين الناس بفساد البيع فلو كان  
 متعارفا كبيع نعل على انه بمذره البائع فالبيع صحيح للعرف تأمل (قوله وذو بيت) يعني اذا  
 كان بيت من دار فيه بيوت كثيرة في يد رجل والبيوت الباقية في يد آخر (قوله في حق ساحتها)  
 بالهاء المهملة هي عرفة في الدار أو بين يديها قال في شرح الطحاوي ولو كان العرف يدا حدهما  
 والسفل في يد آخر والساحة في أيديهما ولم يكن لهما بيعة وحلقا وكل منهما ما يدعي الجميع بترك  
 السفل في يد صاحبه وهو العلو كذلك والساحة لصاحب السفلى وصاحب العلو حق المروفي  
 رواية وفي رواية أخرى الساحة بينهما نصفان اهـ (قوله فهي بينهما نصفين) لانها استويا  
 في استعمال الساحة في المروفي ووضع الامتعة وكسر الحطب ونحو ذلك لم تكن في يد احدهما  
 دون الآخر وهما في ذلك سواء فنصف بينهما كاطريق لان الترجيح بالقوة لا بالاكثرة قال  
 العلامة ابو السعود واعلم ان القسمة على الرؤس في الساحة والشفعة واجرة القسام  
 والنواب أي الهواشي المأخوذة ظاهرا والعاقله وما يرى من المركب خوف الفرق والمطريق  
 اهـ (قوله كاطريق) فانه يستوي فيه اصحاب البيت وصاحب المنزل وصاحب الدار اتفاقا  
 وصاحب بيت وصاحب بيوت قال في القنية الطريق يقسم على عدد الرؤس لا بقدر ساحة  
 الاملاك اذ لم يعلم قدر الانصاف في الشرب متى جهل قدر الانصاف يقسم على قدر الاملاك  
 لا الرؤس اهـ واعترض بان البيوت الكثيرة تجتمع عادة فجعا كثيرا بالنسبة الى البيت الواحد  
 فيكون احتياجهم الى نحو التوضي اكثر وقوعا فبقي ان يرجح صاحب اول اقل ان يساوى  
 (اقول) المسئلة من مسائل الجامع الصغير والجهت رابيس بغافل عن مثل هذه الملاحظة  
 فالأدوم علمنا ان نلاحظ وجه الاستنباط وذا هنا أنه ثبت في اصولهم ان الترجيح لا يقع بكثرة  
 العمل فتفرع عليه مسائل جمة من هذا المسئلة ومنه ما سئل انه لا يرجح صاحب الجراحات على  
 صاحب جراحة واحدة فانه اذا مات المجرع يجب القصاص عليهم في العمدة والدية نصفين في  
 الخطا حيث لم يعتبروا عددا الجراحات مع امكان اعتبار تقسيم الدية عليهم اذ لم يعتبروا بعدد  
 البيوت في تقسيم الساحة عليهم افضلا ان يرجح صاحبهم او يحكم بكل الساحة له وى حق المروفي  
 صاحب البيت تدبر (قوله بخلاف الشرب) لان الشرب يحتاج اليه لاجل في الارض فعند  
 كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه بقدر الاراضي منح وفي الثالث عشر من البرازية  
 دار فيها عشرة ايات لرجل بيت واحد لرجل تباذع في الساحة او قوب في يد رجل وطرف منه  
 في يد آخر تنازع فيه فذلك بينهما نصفان ولا يعتبر بفضل اليد كالاعتبار بفضل الشهود باطلان  
 الترجيح **بمسئلة** الادلة اهـ وبه علم ان ذلك حيث جهل اصل الملاك اما لو علم كالمالك الدار  
 المذكورة كاهل الرجل ثم مات عن اولاد فتنازعوا البيوت منها فالساحة بينهم على قدر البيوت  
 (قوله لا بقدر الارض بقدر ساحتها) فعند كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فتقدر بقدر الاراضي  
 بخلاف الاتباع بالساحة فانه لا يختلف باختلاف الاملاك كالمروفي الطريق زيابي (قوله)  
 برهنا أي الخارجا (الخ) أي ان لكل يدافيه اوله معناه انها كانت في أيديهم بالانتماء في حالة  
 الدعوى خارجا وعبارة الشارح هنا تتبع فيها الدرر والنخ وعبارة الزيباني كغيره متفقة دلتان  
 ذوايد وفي القصولين خ ادعى كل منهما أنه له وفي يده كرمح في الاصل أن على كل منهما

(وذو بيت من دار) فيما  
 بيوت كثيرة (كذي بيوت)  
 منها (في حق ساحتها) هي  
 بينهما نصفين كاطريق  
 (بخلاف الشرب) اذا  
 تنازع فيه فانه يقدر  
 بالارض بقدر ساحتها  
 (برهنا) أي الخارجا (على)  
 يد لكل منهما (في أرض)

فلم يبق منهما الاقراران الحائظ بينهما قبل ان يتبين أنه حائطان فكلاهما بينهما اوليس  
 لاحدهما ان يحدث في ذلك شيئا الا باذن الآخر ولو اقر ان كل حائط صاحبه فاجل منهما ان  
 يحدث فيه ما يحب فاضحان \* حائط بين رجلين انهم قد بنوا أحدهما عند غيبة شريكه قال  
 ابو القاسم ان بناءه بنقض الحائط الاول فهو متبرع ولا يكون له ان يمنع شريكه من الحمل عليه  
 وان بناءه بلبس أو خشب من قبل نفسه فليس للآخر ان يحمله على الحائط حتى يؤدي نصف  
 قيمة الحائط \* أراد أحدهما نقض جداره وترك وأبى الآخر فقال لصاحبه انا أنعم لك كل  
 شيء ينهدم لك من ذلك ونحن ثم نقض الجدار باذن شريكه فانهم من منزل المعضون له شيء  
 لا يلزمه ضمان ذلك وهو بـ \* منزلة ما لو قال رجل لآخر ضمنت لك ما يبني لك من مال لا يلزمه شيء  
 خلاصة \* حائط بين اثنين لهما عليه خشب فبنى أحدهما اللباني ان يمنع الآخر من وضع الخشب  
 على الحائط حتى يعطيه نصف البناء بينهما وفي الاضحية حائط بين اثنين أراد أحدهما نقضه  
 وأبى الآخر لو جبال لا يخاف سقوطه لا يجب برؤي يخاف فن انضلى انه يجبر فان هدموا أراد  
 أحدهما ان يبقى وأبى الآخر لو اس الحائط عرضا يكتنه بنا حائطه في نصيبه بعد القسمة لا يجبر  
 الشريك ولو لم يمكن يجبر وعليه الفتوى ونفس الجبر أنه ان لم يوافق الشريك فهو يفتى على  
 العمارة ورجع على الشريك بنصف ما اتفق لو اس الحائط لا يقبل القسمة وفي فتاوى القاضي  
 ولو هدمه وأبى أحدهما عن البناء يجبر ولو انهم لا يجبر ولكن يمنع من الاتقاء به ما لم يستوف  
 نصف ما اتفق فيه منه ان فعل ذلك بقضاء القاضي ولو بغير قضاء فنصف قيمة البناء وانهم لم  
 خيف وقوعه هدم أحدهما لا يجبر الآخر على البناء ولو كان الحائط صحيحا هدمه أحدهما  
 باذن الآخر لكان انه يجبر الهادم على البناء ان أراد الآخر البناء بكامل هدمه وعن ابن ابي سلة  
 لو هدم عليه حوله وانهدم وأبى الآخر العمارة بنى أحدهما منع الآخر من وضع الحوله حتى  
 يؤدي نصف ما اتفق وان لم يكن عليه حوله لا يجبر على العمارة ولا يرجع بشئ لانه بمنزلة الستارة  
 وهذا كله اذا اتفق في العمارة بغير اذن صاحبه ولو باذنه او باصر الحاكم يرجع عليه بنصف ما اتفق  
 وفي البناء المشترك لو أحدهما غابا فهدم الآخر باذن القاضي او بلاذنه لكن بقاءه في البناء القاضي  
 فهو كذا شريكه لو حاضر افيرجع عليه بما اتفق لو حضر كذا نور العين (اقول) اما قوله وان لم  
 يكن عليه حوله لا يجبر الخ هذا على جواب المتقدمين واما على ما اختاره المتأخرون من انه اذا  
 كان له حرم فهو بمنزلة ما لو كان له عليه حوله فتأمل وراجع (قوله فلا يـ فقط بـ ا) أي عن رفع  
 الجذوع لان البراءة يكون في الاعيان بل عا في الذمة (قوله ولا صلح) بشئ عن الوضع لجهالة  
 مدة الوضع (قوله ويبيع) أي اذا باع الواضع او الموضوع على حائط داره فلا يشتري حق المطالبة  
 بالرفع وذكر الحوى ان المراد بالبيع بيع الحائط الموضوع عليه الجذوع واجارتها (قوله واجارة)  
 أي اذا أجردته منه لانه لا يملك المطالبة بالرفع بالاجارة (قوله اشياء من احكام الساقط لا يعود)  
 صوابه لا يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبله وهو قبله ولذا قال ط ولم اقل عليه وسياق  
 للتأخر في العارية عن الاشياء تلزم العمارة فيما اذا استعارجا غير موضوع جذوعه فوضعها ثم  
 باع المعبر الجدار ليس له يشتري رفعه او قبل نعم الا اذا شرطه وقت البيع (قلت) وبالقيل جزم في  
 الخلاصة والبراز به وغيرهما وكذا فاضحان من باب ما يدخل في البيع تبعا من الفصل الاول

واما حق المطالبة برفع  
 جذوع وضعت عدليا فلا  
 يـ فقط بـ ا ولا صلح وعفو  
 ويـ مع واجارة اشياء من  
 احكام الساقط لا يعود  
 فليحفظ

لاحدهما اثبات وأبي جاره ان يبقى لا يجبر قال ت هو القياس وهو قول علمائنا وقال بعضهم  
 لا بد من بناء يكون ستر ايدهما وبه ما يؤخذ وانما قال أصحابنا انه لا يجبر لانهم كانوا في زمن الصلاح  
 أمافي زماننا فلا بد من حاجز بينهما حصص جدار بين كرمين لرجلين انهم قدم فاستعدى أحدهما  
 على السلطان لما أبي شريك ان يبنى فامر السلطان ببناء برضا المستعدى ان يبنيه على ان يأخذ  
 الآخر منهما اقله اخذ منهما وقال أبو بكر انهم قدم جدار بينهما واحدهما غائب فبناه الحاضر في  
 ملكه من خشب وبقي موضع الحائط على حاله ثم قدم الغائب فاراد ان يبنى على طرف الحائط  
 مما يلي جاره ويجعل ساحة الحائط الى ملكه ليس له ذلك ولو اراد ان يبنى حائطاً غلظه كالاول  
 أو يبنى اذق منه في وسط الاس وبدع الفضل من أسهما الى ملكه له ذلك كذا في جامع الفصولين  
 ومثله في نورالعين لكن قال في الهندية جدار بين رجلين انهم قدم واحد الحاضر غائب فبنى  
 الحاضر في ملكه جدار من خشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم الغائب فاراد ان يبنى  
 الحائط في الموضع القديم ومنعه الآخر قال الفقيه أبو بكر ان اراد الذي قدم ان يبنى على موضع  
 طرف الحائط مما يليه جاز وان جعل ساحة اس الحائط الى جانب نفسه ليس له ذلك وان اراد ان  
 يبنى الحائط كما كان اذق منه ويترك الفضل من الجانبين سواء له ذلك كذا في فتاوى قاضيان  
 في الحيطان اه (اقول) وهذا اشبه بالقواعد ولم يظهري ما نقله في جامع الفصولين وتبعه في  
 نور العين وفي جامع الفصولين وقال في جدار بينهما ما وكل من ماعليه حوله فهو الحائط فاراد  
 احدهما رفعه لمصلحه وابي الآخر يذني ان يقول مريد الاصلاح لا ترفع حوله  
 بأسطوانات وعدو يعلمه أنه يريد رفعه في وقت كذا ويذهب على ذلك فلو فعله والا فله رفع الجدار  
 فلو سقط حوله لم يضمن قض حائط بينهما وهو خفيف سقوطه فاراد احدهما انقضه وأبي  
 الآخر يجبر على نقضه ولو هدم حائط بينهما فاني أحدهما عن بناءه يجبر ولو انهم قدم لا يجبر ولكنه  
 يبنى الآخر في نفسه حتى يأخذ نصف ما تنفق لو أنفق بامر القاضي ونصف قيمة البناء لو أنفق بلا  
 أمر القاضي انتهى (اقول) قوله لا يجبر مصرح في أنه ليس للاحترص منعه من البناء لان له غرضاً  
 في وصوله الى حقه فلا يقال هو تصرف في المشترك فيكون ينبغي أن لا يجوز بدون رضا الشريك  
 (واقول) قبله قوله وهي لانه لو لم يكن كذلك لايملك هدمه وبنائه لانه تصرف في المشترك ولا بد  
 وأن يكون معنى قوله ولا يمكنه يبنى أي بغير النقص المشترك أما به لانه تصرف في المشترك تأمل  
 رملي وفي جامع الفصولين برمن ت قال أبو بكر في جدار بينهما ما وبيت أحدهما أسفل وبيت  
 الآخر أعلى قدر ذراع أو ذراعين فانه قدم فقال ذوالاعلى الذي الاسفل ابن حذاً امسى ثم بنى  
 جميعا ليس له ذلك بل بينهما جميعاً من أسفله الى أعلاه قال ت ولو بيت أحدهما أسفل باربعة  
 أذرع أو نحوها قدر ما يمكن ان يتخذ بيتاً فاصلاً حده على ذى الاسفل حتى يمتد الى محل البيت  
 الآخر لانه كما تلين سفل وعلو قيل ينبغي ان الكل قال أبو القاسم في حائط بينهما ما عليه لاحدهما  
 غرفة وللاخر سقف بيت فهما الحائط من أسفله ورؤفها أعلاه باطمين ثم اتفقا حتى يبنيا فلما  
 بلغ البناء موضع سقف هذا الى رب السقف ان يبنى بعده لا يجبر أن يتفق فيما جازوه وقال  
 حائط بينهما انهم لم يبنيا من جانب منه فظهر انه ذو طاقين متلاصقين فاراد احدهما رفع جداره ورفع  
 ان الجدار الباقي يكفي للاخر سعة بينهما ما وزعم الآخر ان جداره لو بقي ذائفاً لم يبنيه

قبل لا يجبر وقيل يجبر وهو الاشبه اذ تبركه بتضرر شريكه بتعطيل المنافع الحائط والمبالي  
 لا يتضرر ببنائه اذ يحصل له بدل ما أنفق وما الى الثاني الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن  
 الفضل والشيخ الامام الاجل تميم الأعمى الحكم الثالث لو بنى أحدهما بلا إذن شريكه هل  
 يرجع على شريكه بنى اختلاف المشايخ فيه قبل لا يرجع مطلقا وهكذا ذكر في كتاب الاقضية  
 وهكذا ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في النوازل عن أهميانا رقيب لوعرضة على ما بينا  
 لا يرجع لانه غير مضطوفاً وان كانت غير عرضة يرجع قت لاحدهما ان يمنع من البناء اذله  
 ان يباينهم ارض الحائط نصفين ولو بنى أحدهما الا يرجع على شريكه اذ ليس له أخذ بناء البناء  
 الوجه الثاني لو كان على الحائط حولة بان كان عليه جذوع فهو على وجهين أحدهما وهو ما لو  
 كان له ما عليه جذوع وطلب أحدهما اقسمة عرصه الحائط لا يجبر شريكه عليه الا عن تراض  
 منه ما لو عرضة على ما بينا اذ تمنع حتى كل منهما بكل العرصه وهو وضع الجذوع على جميع  
 الحائط فلو قسمت بالارض أحدهما بسقط حقه عما حصل لشريكه بالارض او انه لم يجز فاذا اراد  
 أحدهما البناء وبنى الاخر قال ض لا يجبر لوعرضة كرضي الاسلام انه لا يجبر بال  
 تفصيل ذكره في ان شريكه من غير تفصيل وبه بقي اذ في عدم الجبر تعطيل على شريكه اذله حتى  
 وضع الجذوع على جميع الحائط ولو بنى أحدهما بدون إذن شريكه قبل لوعرضة على ما بينا  
 لا يرجع الباقى يكون متطوعا وكذا عن محمد وهو الصحيح اذ للثاني حق وضع الجذوع على جميع  
 الحائط ولا يتوصل اليه الا ببناء جميع الحائط فكان مضطرا في البناء فلا تبع كالمطوع عرضة  
 فبناء أحدهما اه وفي الهندية هكذا ذكر الخصاص في تفقاهه وبعض مشايخه قالوا لا يكون  
 متطوعا والله أشار في كتاب الاقضية وهكذا روى عن ابن مساعة في نوادره رحمه الله تعالى وهو  
 الاصح هكذا في المحيط قال صاحب جامع النصولين اقول مران الفتوى على ان شريكه يجبر  
 على البناء ولا اضطرار فيما يجبر وسيجي تحقيقه فينبغي ان تكون الفتوى على انه متطوع  
 والله تعالى أعلم وان كان بناءه اذ ليس له ان يمنعه لكن يرجع عليه بنصف ما أنفق كذا في فتاوى  
 قاضيان صل انهم حائطهما وعامه جذوع لاحدهما وطلب رب الجذوع البناء من شريكه  
 لا يجبر عليه وبقالهما ان شئنا اقسمة ارض الحائط ولو شاء رب الجذوع البناء واراد الاخر  
 القسمة فيقسم بينهما نصفين الوجه الثاني من هذا الوجه لو لاحدهما عليه حولة وطلب هو  
 القسمة وبنى الاخر يجبر الا لوعرضة كما هو وهو الصحيح وبه يبقى ولو اراد ذو الحولة البناء  
 وبنى الاخر قال الصحيح انه يجبر لما صرف فيهما عليه حولة ولو بنى ذو الحولة فحكمه حكم مالهما  
 عليه حولة قال الصحيح انه يرجع لما صرفه انه مضطر ولو بناء الاخر عرصه الحائط عرضة كما هو  
 فهو متبرع اذ يضر في البناء اذ لا يجبر به وقال نفسه ثم في كل محل لم يكن الباني متبرعا كما له او هما  
 عليه حولة كان الباني منع صاحبه من الانتفاع الى ان يرد عليه ما أنفق او قيمة البناء على  
 ما اختلفوا فيه على ما بين ان شاء الله تعالى فلو قال صاحبه اني لا أقتنع بالبناء هل يرجع الباني  
 قبل لا يرجع وقيل يرجع شئى رب المال يرجع على رب السفل بقية السفل مبنيلا بما أنفق  
 فض يرجع عما أنفق في السفل وأما في الحائط المشترك فيرجع بنصف ما أنفق واستحسن بعض  
 المتأخرين فقالوا لو بنى بامر القاضى يرجع عما أنفق ولو بنى بلا أمر القاضى يرجع بقيمة البناء



كلامه ان المسئلة الثانية اتفاقية فانهم والحاصل ان كلا الشر يكتن اذ لم يكن اهما عليه حولة  
كان لكل واحد منهما حولة بلا اذن نرى بكة اتفاقية وان أحد الشر يكتن اذا كان له حولة  
انقص من حولة صاحبه كان له المساواة اتفاقاً ايضاً وان أحد الشر يكتن اذا كان له حولة  
والثاني لا حولة كان له اذ اوى مع صاحبه على ما رجحه ابو الليث والحسام الشافعي  
المسئلة الاتفاقية كما تقدم وان أحد الشر يكتن اذا اراد ان يسفل الجذوع او يعلم او توسط  
به الماواة عندهم الضرر له ذلك وان أحد الشر يكتن اذا اراد ان يعلى بن يزدي الحدار في  
هو امث ترك لم يكن للآخر منعه والمروي عن محمد بن المنع ولذا قدمه ابن وهبان في المنظومة  
بقوله

وما شريك ان يعلى حبطه \* وقيل التعليل جائز فمعه

وعلى المتع مطلقاً متى في الثانية فليكن هو الماعول وفي القصولين ولو اراد أحددهما نزاع  
جذوعه من الحائط فله ذلك لولم يضر بالحائط وفيه انهم حائط بينهما ففي أحدهما فانه على  
وجهه بن اعماله حولة ولا والاحكام ثلاثة أحدها طاب أحدهما طاب أحدهما عرصة الحائط وأبي  
الآخر والثاني اراد أحددهما ان يبنى ابتداءً بالاطالب القصة وأبي الآخر وثالثها ولو بناء بلا  
اذن نرى بكة هل يرجع عليه بشئ أما الوجه الاول وهو عدم الحولة عليه فاما الحكم الاول وهو  
طلب القصة وابطال الآخر فقد ذكر في بعض المواضع مطلقاً انه لا يجبر به باخذ ص املو  
لم تكن عرصة الحائط عرصة بحيث لو قسمت لا يصيب كلامهم ما شئ يمكنه ان يبنى فيه فظاهر  
لتمتته في طلب القصة واملو عرصة بحيث يصيب كلامهم ما يمكن البناء فيه فلان القاضى  
لوقسم يقرع بينهما ما وروى عن جريح في قرة كل منهما ما ابنى دار نرى بكة فلا تقع فيه فلا تقع  
القصة مفيدة اليه اشار م فيماروى عنه هشام اخذ حائط بينهما فقال أحدهما انقسم  
والآخر ابنى قال لا انقسم بينهما ما اذرع يصيب كلامهم ما ابنى دار نرى بكة وبعض المشايخ  
قالوا لو كان القاضى لبرى القصة بالاقراع لا يستقيم لما صروا ملو براها بالاقراع فيقسمه  
لو كانت العرصة عرصة على وجهه م ويجهل نصيب كل منهما ما ابنى داره تنصيباً للمنفعة  
عليه ما وقال ص ٢ لوعرصة فالقاضى يجبر الاتى على كل حال به يفتى اذا العرصة لوعرصة

على وجهه م فوطالب القصة طلب به اتيم المنفعة عليه فيجبر نرى بكة عليه كدار وارض م  
يجبر الاتى على قسمة حائط بينهما او ذكر الجبر بالافضل بين العرصة وغيرها (أقول)  
يؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي دار ز يدور دار اخرى مشتركة بينهما وبين عمر وأراد زيد  
قسمها وأخذ حصته منهما من جهة داره حيث لا يمكن الاتصال اليها الا من داره والدار فانه  
للقصة والمعادلة ممكنة فللقاضى قسمتها على هذا الوجه وان لم يرض عرو وبذلك ولا تلزم القرعة في  
هذا على ان القرعة ليست واجبة على القاضى غاية طاف الباب انهم قالوا وبني ان يقرع بينهما  
نظيماً لقلوبهم ما لا نقول ان يبنى هنا بمعنى يجب لما انهم صرحوا في غير ما كآب انما مستحبة  
لا سيما وفيه رفع الضرر عن أحددهما وعدم الضرر بالآخر فتأمل وراجع وفي القصولين  
الحكم الثاني اراد أحددهما ان يبنى ابتداءً بالاطالب القصة وأبي الآخر فلو عرصة الحائط  
عرصة بحيث لو قسمت اصاب كل واحد منهما ما يمكنه ان يبنى فيه حائط لنفسه لا يجبر على  
البناء في ملك نرى بكة اذا اضر نرى بكة بتركه ولا ضرر هنا ولو عرصة فاختار المشايخ

٢ مطلب  
لو كانت عرصة الحائط  
عرصة تقسم بينهما  
وبطلت كلاماً من جهة داره  
بالقرعة ويجبر الاتى به  
بقي

لاحدهما عليه جذوع أ كثر من جذوع الآخر فاصحاب القليل ان يزيد في جذوعه حتى  
 تكون مثل جذوع صاحبه اه وفي العمادة ولو كان جذوع أحدهما أكثر فلا تخران  
 يزيد في جذوعه اذا كان الحائط يحتمل ذلك ولم يفصلوا بين القديم والحديث انتهى قال في  
 الخاتمة ولو كان الحائط بين دارين رجلين كل واحد منهما ما يدعيه ولكل واحد منهما ما عليه  
 جذوع بقضى بينهم ما نصفين هو المختار فان كانت جذوع أحدهما أكثر فلا تخران يزيد في  
 جذوعه حتى تكون مثل جذوع الآخر وهذا اذا كان الحائط يحتمل الزيادة فان كان  
 لا يحتمل ليس له ان يزيد اه قلت وانظر الى قوله وكل واحد يدعيه الى قوله بقضى تجدد  
 صريحا في انه لا يلزم في هذه الصورة ان يكون الحائط ثابتا بالبيضة بينهما خلافا لما في وهم من انها  
 لا تثبت المساواة في وضع الجذوع الا اذا ثبت الحائط لها بالبيضة ومنشؤه أخذ من عبارة  
 الذخيرة وذلك من عدم التأمل بها وحاصل عبارة الذخيرة ان الملك الثابت بذويع ظاهر كالانصال  
 والترجيع لا يصلح لابطال حق الآخر لانهما لم يطل حق الآخر بل قصدنا المساواة انهم هذا  
 يظهر ان ثبت له الحائط بالترجيع وكان لصاحبه جذوع فليس له ان يرفع جذوع الآخر الا  
 اذا ثبت الحائط بالبيضة فله رفع جذوع الآخر كما ستراه في عبارة الذخيرة هذا وقد اتفقت  
 كلمتهم في كتاب الصلح على انه لو كان جذوع أحدهما أكثر فلا تخران يزيد في جذوعه ان كان  
 يحتمل ولما كانت هذه المسئلة اتفاقية فاس عليها الفقيه ابو الليث المسئلة الثالثة وهي ما اذا  
 كان لاحدهما عليه جذوع واراد الآخر ان يحدث جذوعا فرج هو والحسام الشبه ودوما  
 من أهل الترجيع جواز احداث الجذوع ايضا مطلقا قديمة كانت الاولى ولوا ان كان بعضهم  
 قد ابدى فرقا بين الحديثة والقديمة كما ستطلع عليه قال الحسام الشبه في الفتاوى الصغرى  
 ولو كان لاحدهما عليه جمولة وليس للاخر عليه جمولة ويريد الذي لا جمولة ان يضع على هذا  
 الحدار جمولة مثل جمولة ثمر يكد ان كانت جمولته عليه المحمدية فلا تخران يضع عليه جمولة  
 مثله وان كانت الجمولة التي له قديمة فليس للاخر ان يضع جمولة قال الفقيه ابو الليث  
 للاخر ان يضع عليه جمولة مثل جمولة صاحبه ان كان الحائط يحتمل ذلك مطلقا أي سواء  
 كانت جمولة صاحبه محدثة او قديمة الا ترى ان اصحابنا قالوا في كتاب الصلح لو كان جذوع  
 احدهما أكثر فلا تخران يزيد في جذوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يشترطوا الا في جملة واحدهما  
 وقال ابو القاسم في حائط بين رجلين لاحدهما عليه جذوع فاراد الآخر ان ينصب عليه  
 جذوعا عنه من ذلك صاحبه والحدار لا يحتمل ذلك اي الجليل يقال لصاحب الحدار ان  
 شئت لخط حائطه سوى مع صاحبك وان شئت لخط عنه ما يمكن ثمر يكد من الجمل لان البناء  
 الذي عليه ان كان يغري رضاء صاحبه فهو معتد ظالم وان كان باذن صاحبه فهو عارية البرى  
 ان دارا بين رجلين واحدهما ساكنهما فاراد الآخر ان يسكن معه والدار لا تنفع اسكنهما  
 فانهم ما يتمايان بها كذا هنا قال الفقيه ابو الليث قدروا ناعن أي بكر خلاف هذا وبقول  
 أي القاسم ناخذ وجه القائل بالمنع الفرق في الجواز ان يكون هذا مسئلة لاحدهما من أصل  
 الملك وذلك حال القسمة بان يقع الحائط بنصيب أحدهما ويكون للاخر عليه حق الخشب  
 أملاك المسئلة وهي ما لو كان لكل واحد منهما ما عليه خشب ان التصرف في  
 الابتدائيات لهما فثبت بعد ذلك لهما كذا في شرح الوهبانية لابن النضرة (أقول) ومقتضى

منه اذله الماء واما بافتاق كلماتهم كما ستطلع عليه قرى ان شاء الله تعالى كذا قالوا (واقول) هذه  
المسئلة وهى ما اذا كانت حواتمه محدثة بنسبتي ان تكون عين المسئلة الاولى الجائرة بالافتاق  
فتأمل ومنهما ما هو مقيد على قول والراجح الاطلاق وهى ما اذا كان لاحدهما عليه حولة  
وليس الاخر ذلك فاراد ان يحدث حولة فالمرجح له ان يحدث اذا كان الحائط يحتمل ذلك وقال  
بعضهم فى هذه الصورة ان كانت حولة صاحبه محدثة فله ذلك وان كانت قديمة فانس لذلك ثم فى  
هذه الصورة على الراجح قد صرحوا بأنه ان كان الحائط لا يحتمل حواتمه بين يومين والاخر برفع  
حواتمه لتحصل التسوية مع صاحبه أو برفع البعض اتمكن شربك من الخيل فهو كالماء باية  
ومنها ما هو مقيد بعدم المضرة وهو ما اذا كان لهما عليه حولة وحولة أحدهما أفضل من  
حولة الاخر فاراد ان يرفع حواتمه ويضعها بازا حولة صاحبه فله ذلك وليس لصاحبه  
منعه وكذا لو كانت حولة أحدهما فى وسط الجدار وحولة الاخرى فى اعلاه فاراد ان يضع  
حواتمه فى اعلى الجدار له ذلك اذ لم يدخل على الاعلى مضرة وكذا اذا اراد ان يسفل الجدار  
وقد به بعضه لم بما اذا اتم عدم أو هدماه لانه اذا لم يحصل ذلك يحصل مضرة ولا بد والمدار فى  
أجناس هـ ذى على عدم الضرر ومنها ما هو محتلف فيه وهو التعليل وهو ان يذيق على  
الجدار فى هوا المشترك كان لا يخر منعه لانه تصرف فى شئ مشترك وهو المروى عن محمد  
وقيل لا يمنع (أقول) والحاصل ان فى مسئلة التعليل ثلاثة أقوال أحدها التعليل مطلقا  
ثانيها بما اذ لم يكن خارجا عن الرسم المعتاد واعتده ابن الشحنة والشربة الى ثالثها المنع  
مطلقا واعتده فاضيل خان واقصر عليه فى الشريعة فكان عليه الاعتداد بما فعل به صدر الامر  
الاطاىلى وجرى عليه فى الجملة فى مادة آف وماتين وعشرة قال فى الذخيرة اذا كان  
الحائط بين رجلين وليس لواحد منهما فاراد أحدهما ان يضع عليه خشب فله ذلك ولا يكون  
صاحبه ان يمنعه عن ذلك ولكن يقال له أنت وضع مثل ذلك ان شئت **هـ** ذاك الحى الامام  
الشيخ ابو دوى وكان بين هذا وبين ما اذا كان لهما عليه خشب فاراد أحدهما ان يذيق عليه  
خشب على خشب صاحبه أو اراد ان يخذل شرا أو يفتح كوة أو بابا بحيث لا يكون له ذلك الا باذن  
صاحبه وكان لصاحبه ولاية المنع والفرق ان القياس أن لا يكون له ولاية وضع الخشب من  
غير اذن شريكه لانه تصرف فى شئ مشترك الا ان اتاثر كالمقياس اضرورة انما لو منعاه عن وضع  
الخشب من غير اذن شريكه رجعا لا يذن له شريكه فى ذلك فتعطل عليه منفعة الحائط وهذه  
الصورة مع دومة فى زيادة الخشب وفتح الكوة فيرد الى القياس **هـ** ومثله فى البهرازية  
وغيرها من الكتب المعتمدة لكنهم يفتقدون البهرازية بما اذا كان الحائط يحتمل ذلك وهذا  
القياس لا يذم منه فى امثال هذا وعبارة الذخيرة اغفلته وقد نادى فيها لانه فله ذلك فتنبه قال  
الشيخ حنفى فى الوجيز عن النوادر حائط بين رجلين ولا حوله معاه عليه عشر خشبات ولا لا يخر  
اربعة فاما صاحب الاربع ان يخر عشر خشبات مثل صاحبه وليس له الزيادة وان كان لاحدهما  
عليه خشب ولا يخرى الا اخر عليه فاراد ان يحتمل مثل خشب صاحبه قبل له ذلك وقيل ليس له  
ذلك **هـ** فانظر كيف تقل الخلاف فى الصورة الثانية ولم يحكم فى الاولى والفرق بينهما واضح  
كما ستقف عليه قال برهان الدين المكارنى فى الفيض من كتاب الحيطان حائط بين رجلين وكان

قوله بما اذا كذا بالاصل  
وليجر

قوله وكان بين الخ كذا  
بالاصل وليجرزاه معصية

أراد أحدهما ان يزعج جذوعه من الحائط له ذلك ان لم يكن في نزعهم من الحائط هـ كذا في  
 الفصول العمادية \* اذا كانت جذوع أحدهما رقيقة وجذوع الآخر متينة فله اراد ان  
 ينقب الحائط لينزل فيه الخشب هل له ذلك قبل ليس له ذلك وكان أبو عبد الله الجرجاني يفتي بان  
 له ذلك وقيل ينظر ان كان ذلك مما يوجب فيه وهنالم لم يكن له ذلك وان كان مما لا يدخل فيه وهنالم  
 فله ذلك كذا في محيط السرخسي \* جدار بين رجلين أراد أحدهما ان يزيد في البناء لا يكون  
 له ذلك الا باذن الشرع من الشرع يكذب ذلك أو لم يضر كذا في فتاوى قاضيخان \* قال أبو القاسم  
 حاطط بين رجلين انهم جانيبهم فظهر راحة ذواتهم فبينما لا يقرن فيريد أحدهما ان يرفع جداره  
 ويرفع ان الجدار الباقي يكفيه للاستغناء به ما قبل ان يتبين انه ما احاط ان ذلك الحائطين  
 بينهما وليس لاحدهما ان يحدث في ذلك شيئا بغير اذن شرع بكه زان اقرا ان كل حائط اصاحبه  
 فلكل واحد منهما ان يحدث فيه ما أحب كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان هـ جدار  
 بين اثنين وهي واراد أحدهما ان يصلحه وأبي الآخر يفتي أن يقول له ارفع حوائك به مداني  
 أرفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فان فعل فهم او ان لم يفعل فله ان يرفع الجدار فان  
 سقطت حوائكه فلا يضره كذا في الخلاصة هـ وعن الشيخ الامام أبي القاسم جدار بين رجلين  
 لاحدهما عليه حولة وليس للاخر شيء فقال الجدار الى الذي لا حولة له فاشهد على صاحب  
 الحولة فغير رغبة مع امكان الرفع بعد الشهادة حتى انهم وافقوا هـ ما قال اذا ثبت الاضرار  
 وكان مخوفا وقت الشهادة يضمن المشهود عليه نصف قيمة ما افسدهم سقطة حوله كذا في فتاوى  
 قاضيخان \* قال أبو القاسم حاطط بين رجلين لاحدهما عليه غرفة ولاخر عليه سقف بيته فهذهما  
 الحائط من أسدله ورقه أعلاه بالاطين ثم اتفقا بجهة ما حتى يذا فلبا بالبناء موضع سقف  
 هذا أبي صاحب السقف ان يبنى بعد ذلك لا يجبر أن يفتق فيما اجاوز ذلك كذا في الصغرى \* رجل  
 له سباط أحدهم في جذوع هذا السباط على حاطط دار رجل فتنازع في حق وضع الجذوع فقال  
 صاحب الدار جذوعك على حاططى بغير حق فارفع جذوعك عنه وقال صاحب السباط هذه  
 الجذوع على حائطك بحق واجب ذك صاحب كتاب الحيطان الشيخ النقي ان الفاضل بأمره  
 يرفع جذوعه وقال الصمد الشهد رحمه الله تعالى وبه يفتي وان تنازعا على الحائط يفتي بالحائط  
 اصحاب الدار في ظاهر مذهب أصحاب الاطلاق الحائط متصل بلك صاحب الدار وبالاته ال ثبت  
 البدولكن هذا اذا كان الاتصال الترتيبى اما اذا كان اتصال ملازمة فصاحب السباط  
 أولى هكذا في المحيط في كتاب الحيطان الكل من الهندية (اقول) ثم انصرف في الحائط  
 المشترك بعددونه شرعا فسمان بمنع الابازن شر بكة وهو مقتضى تركه المالك والتماس  
 وجاز لضرورة منفعة الاشتراك بغير اذن شر بكة اما الممتنع فهو زيادة خشب على خشب  
 شر بكة او اتخذت بعماله أو فتح كوة أو باب وهو محل اطلاقهم الواقع في بعض عباراتهم من انه  
 ليس له أى الشر بكن ان يحدث في الحائط المشترك حدا بغير اذن شر بكة أو يزيد عليه وما  
 الجائز بغير اذنه فله مورد منها ما هو جائز بالاتفاق وهو ما اذا لم يكن عليه لواحد منهم ما خشب  
 فاراد أحدهما ان يضع عليه خشبا له ذلك ولا يكون اصاحبه منه واما ان يقال له ضع انت  
 مثل ذلك ان شئت ومنها ما هو جائز بالاتفاق أيضا وهو ما اذا كان له جذوع والشر بكة كثر

وللاخر اقل فهو صاحب الثلاثة استصحبه الامام والقياس المناصفة وقد روى عنه ايضا  
ثم صاحب الجذوع الواحد بدأ الاثنين حتى الوضع لانا حكمه بالباطل صاحب الجذوع أى  
لثلاثة فأكثرا بالظاهر وهو يصلح حجة للدفع لالاستحقاق فلا يؤمر بالقطع الا اذا ثبت بالبينة ان  
الحائظ صاحب الجذوع خفيته يؤمر بالقطع اهـ وهل الحكيم كذلك اذا اقر له به الظاهر نعم  
قال في جامع الفصولين برضى (جمع) جذوع احدهما في احد النصفين وجذوع الاخر في  
النصف فليكل منهما ما عليه جذوعه وما بين النصفين والجذوع اولى من السرة فالحائظ لرب  
الجذوع وكذا السرة ولو تنازعا فليس لرب السرة الا ان السرة لا ترفع كمن له سفل وتنازعا في  
سقفه وما عليه فليكل لذي السفل ولو تنازعا في العلول لا ترفع الا اذا برهن اهـ اى  
لانه هو المتنازع فيه فاذا برهن ذوالسفل ان السرة لرفع ما هو موضوع عليه بغير حق  
فتأمل وانما الرفع اول القبول اقامة البينة لان الظاهر ان وضعه بحق ولم يحكم له بالسفل لان  
الظاهر يصلح للدفع لالاستحقاق وهو صاحب السفل كما هو صريح الخاتمة فان قلت ما الفرق  
بين ثبوتها بالبينة حيث يرفع بها وبين ثبوتها بظاهر اليد ولم يرفع قلت البينة كما هي عينته وهي  
حجة متقدمة تليزم الرفع واليد حجة صاحب الحال فصلحت للدفع للارتفاع فتأمل وهو عما يتصل  
بمسائل الحيطان ما نقله في الهندية ولو كان لاحد المدعين على الحائط المتنازع فيه ارج من  
ابن او اجر اى ضرب من الابنية فهو بمنزلة السرة كذا في فتاوى قاضى خان \* جذوع شخصه  
الى دار رجل ليس له ان يجهل عليها كنيها الا برضا صاحب الدار وليس لصاحب الدار قطعها  
اذا أمكنه البناء علم او ان لم يكن البناء علم بان كانت جذوعا صغارا او جذوعا عاوا حدي نظران  
كان قطعها بضره يقيمه الجذوع ويضعه الا يملك القطع وان لم يضره ابطاله بالقطع ولو اراد  
صاحب الدار ان يعاقب على اطراف هذه الجذوع شيئا ليس له ذلك كذا في محيط السرخسى  
جدار بين اثنين له ما عليه جولة غير ان جولة احدهما أنزل فالعمارة بينهما منصفة ولو كان  
لاحدهما عليه جولة وليس للاخر عليه جولة والجدارة مشتركة بينهما قال الفقيه أبو الالم  
رحمه تعالى للاخر ان يضع عليه بمنزل جولة صاحب به ان كان الحائط يحتمل ذلك الا ترى ان  
اصحاب النار هم الله تعالى قالوا في كتاب الصلح لو كان جذوع احدهما أكثر فلا تخران يزيد في  
جذوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يذكروا انه قديم او حديث كذا في الخلاصة في كتاب الحيطان  
وان لم يكن اهما عليه خشب فاراد احدهما ان يضع عليه خشب لانه ليس للاخر ان ينعنه  
وبالوضع أنت مثل ذلك ان شئت كذا في الفصول العمادية لو كان لاحدهما عليه جذوع  
وليس للاخر عليه جذوع فاراد ان يضع والجدار لا يحتمل جذوع اثنين وهو ما قرآن بان  
الحائط مشترك بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت فارفع ذلك عن الحائط لتتسوى  
بصاحبك وان شئت فخط منه بقدر ما يمكن لئلا يكثر بكتل من الحمل كذا في الخلاصة \* جدار بين  
رجلين لاحدهما عليه بناه فاراد ان يحول جذوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول من الايمن  
الى الايسر او من الايسر الى الايمن ليس له ذلك وان اراد ان يسفل الجذوع فلا بأس به وان  
اراد ان يجهل ارتفاعه كما لا يكون له ذلك كذا في فتاوى قاضى خان \* حائط بينهما او كان لكل  
واحد جذوع فلذى هو صاحب السفل ان يرفعها بهذا صاحب الاعلى ان لم يضر بالحائط ولو

بأهائه لا غير شاي في الحاشية لمخصص في الخ هي خشبات توضع على الجذوع ويلقى عليها التراب  
وفي الواثي هي جمع هردى بكسر الهاء وسكون الراء وقع الدال المهملة تن وقصر الالف  
وفي منوات العزيمة الهردية بضم الهاء وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة والياء  
المشددة والراءى بفتح الهاء وكسر الدال نوع من الثبت وقيل نصب يوضع فوق الحائط فهي  
كالزرب والمكعب ومثل الهراى البوارى وهى والبورى والبورية والبوربا والبورى  
والباربا والباربة الحصيرة المنسوجة والى به غيب الحسن بن الربيع البوارى شيخ البخارى  
ومسلم كفى القاموس (قوله بل صاحب الجذع الواحد الخ) قال في غاية البيان والثلث هي  
المعتبرة حتى لو كان لاحدهما ذلك وللاخر كثر لا اعتبار له فالخائط بينهما ولو كان لاحدهما  
جذع أو اثنان وللاخر ثلاثة أو أكثر فهو له وأما صاحب مادون الثلاثة فوضع جذوعه يعنى  
ما تحتها في رواية وله حتى الوضع في رواية اه وفي نور العين ولو لاحدهما جذوع واحد وللاخر  
هرادى أو لاشئ له لم يد كرم محمد في ظاهر الرواية وقد قيل لا يقضى له اذ الحائط لا يبنى لوضع  
جذوع واحد وعن محمد انه لرب الجذع اذ لمع البدوع استعمال اذ وضعه استعمال حتى قضى  
لرب الجذوع فيكون واحدا استعماله للحائط بقدره وليس للاحترق ذلك وقد بينى الحائط  
لوضع جذوع واحد لو كان البيت صغيرا وهذا كله لم يتصل الحائط بينهما ما فلو اتصل اتصال  
تربيع أو ملازقة فمضى به نصفين بينهما اذ استويا اه وفي الزبلى وان كان لاحدهما  
جذوع واحد وللاشئ للاحترق اختلاف المشايخ فيه فقيل هما سواء لان الواحد دلالة عليه وقيل  
صاحب الجذوع أولى لان الحائط قديم الجذوع واحد وان كان ذلك غير غالب قال في شرح  
المتنقى للاماد والهراى غير معتبر وكذا البوارى لانه لم يكن استعماله الا لوضع الحائط لا يبنى  
الهابل للتعريف وهو لا يمكن على الهراى والبوارى كفى الدرر انتمى وفيه ولا معتبر بكثرة  
الجذوع وقتل بعد ان تبلغ الاثلاثان الترجيح بالقوة لا بالكثرة على ما ينشأ واشترط أن يبلغ الاثلاث  
لان الحائط يبنى للتعريف وذلك لا يحصل بمادون الاثلاث غالباً فصار الاثلاث كانهما صاب له اه  
فتأمل (قوله وقبل لى الجذوع) وصححه السرخسى وصحح الاول الجرجاني وقال في المحيط  
الايدى على ثلاث مراتب اتصال تربيع واتصال ملازقة ومجاورة ووضع جذوع ومحاذاة  
بناء ولا علامة في الحائط سوى هذا فاو لا هم صاحب التربيع فان لم يوجد فصاحب الجذوع  
فان لم يوجد فصاحب المحاذاة اه قال في الملازمة وان كان كذا الاتصال ان اتصال تربيع  
أو اتصال مجاورة يقضى بينهما وان كان لاحدهما تربيع وللاخر ملازقة يقضى لصاحب  
التربيع وان كان لاحدهما تربيع وللاخر عليه جذوع فصاحب الاتصال أولى وصاحب  
الجذوع أولى من اتصال الملازقة ثم في اتصال التربيع هل يمكن من جانب واحد ففي رواية  
الطحاوى يمكن وهذا أظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الاربع ولو أقامها  
الهيئة قضى لها ولو أقام احدهما الهيئة قضى له اه وقد مناهجوه (قوله وغمامه في العتيق  
وغیره) قال العلامة العتيق ولو كان لكل واحد منهما مائلا جذوع فهو بينهما ما استواءهما في  
أصل الهيئة ولاية تجر بالكثرة والقله بعد ان تبلغ ثلاثة وانما شرطت الثلاثة لان الحائط يبنى  
للتعريف وذلك لا يحصل بدون الثلاثة غالباً فصار الثلاثة كالصاحب له ولو لاحدهما ثلاثة

بل صاحب الجذع الواحد  
احق منه خاتمة ولو  
لاحدهما جذوع وللاخر  
اتصال فلهذا الاتصال  
وللاخر حتى الوضع وقيل  
لهذا الجذوع ملحق وغمامه  
في العتيق وغیره

جذعان وللا آخر عشرة اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم جذعان بنزلة جذع واحد وقال  
 بعضهم بنزلة الثلاثة ولو كان لاحدهما ثلاثة ولا آخر عشرة فهو بينهما وكذا لو كان لاحدهما  
 خمسة ولا آخر عشرة فهو بينهما نصفين وقيل الثلاثة تنازع في شخص او سائط بينهما ولا  
 ينزعة والقسم أي الحبيل الذي يشبهه الخص والوجه أي وجه الحائط والطائفة أو انصاف  
 الناس إلى أحد هما قال أبو حنيفة هو بينهما إذا الإنسان كما يجعل المذ كور إلى جانبه في ملكه  
 الخاص يجعله إلى جانبه في المشترك أيضا إذا تولى العمل فلا يصلح حجة وقالاهون المذ كور إلى  
 جانبه إذا الظاهر يشهد له لأن الإنسان يزين وجه داره إلى نفسه لا إلى جاره وكذا القمط لأنه  
 وقت العقد يقوم على سطحه فيجعل القمط إليه زاد في الهندية هذا إذا جعل وجه البناء من  
 بني وأما إذا جعل الوجه بعد البناء بالنفس والطين فلا يستحق به الحائط في قولهم جميعا كذا  
 في غاية البيان شرح الهداية (قوله أو متصل به) الأوضح أن يقول أو هو متصل بينائه اتصال  
 تربيع (قوله بان تداخل انصاف لبنائه) أي مثلا فدخل الآخر والحجر واختلف في صفة  
 اتصال التربيع فقال الكرخي صفة أن يكون الحائط المتنازع فيه متصلا بجناطين لا بجناطين  
 لاحدهما من الجانبين جميعا والحائطان متصلان بجناط له بقابلة الحائط المتنازع فيه حتى  
 يصير بهما شبه القبة فحينئذ يكون الكل في حكم شيء واحد والمرود عن أبي يوسف أن  
 اتصال جانبي الحائط المتنازع فيه بجناطين لاحدهما يكفي ولا يشترط اتصال الحائطين بجناط  
 له بقابلة الحائط المتنازع فيه وعبارة الكافي هو أن يكون أحد طرفي الآخر في هذا الحائط  
 والطرف الآخر في الحائط الآخر حتى يصير في معنى حائط واحد وبناء واحد فليكون ثبوت  
 البناء على البعض ثبوتاً على الكل وهو عين ما روي عن أبي يوسف ومعه أن التربيع فيما قال  
 الكرخي أظهر وفي الهندية وكذا الطحاوي أن كان متصلاً بجناط واحد يقع به الترجيح قالوا  
 والصحيح رواية الطحاوي اه وعزاه إلى محمد بن الحسن (قوله ولومن خشب) عطف على  
 محذوف تقديره إذا كان الحائط من لبن ولومن خشب الخ (قوله دلالة) هذه على الكون  
 صاحب اتصال التربيع أولى (قوله على انهما) أي الحائط المتنازع فيه والحائطين المتصلين به  
 (قوله ولذا معنى بذلك) أي لكونهما بناءً معاً معنى باتصال التربيع فدل على تفسير اتصال التربيع  
 على قول الكرخي وهو ظاهر ونسبته به على قول أبي يوسف باعتبار التربيع في حائطيه باللبنات  
 (قوله يعني مر بها) هذا عما يظهر على قول الكرخي (قوله لأن له اتصال ملازمة) بأن يكون  
 الحائط المتنازع فيه ملازماً لحائط أحدهما من غير ادخال فيه (قوله أو نقب وادخال) وهذا  
 فيما لو كان من خشب أي بان نقب وأدخلت الخشب فيه وهذا محتمل لقوله في حائط الخشب بأن  
 تكون الخشب مركبة في الأخرى قال البدر العيني وإذا كان الجدار من خشب فالتربيع  
 أن يكون سلاح أحدهما مركباً على الآخر وأما إذا نقب وأدخل فلا يكون مر بها فلا عبرة به ولا  
 باتصال الملازمة من غير تربيع لعدم المدخلة فلا بد على انهما بنسبتهما اه ومثله فيما يظهر  
 النقب في جدار نحو اللبن (قوله أو هراذي) جمع هردية فصبات تضم ملو به بطاقات من الكرم  
 فترسل عليهم اقصاء بات الكرم كذا في ديوان الأدب وصحح فيها الحامو الهاجيه ما وأنكر الهاج  
 صاحب الصحاح والرواية في الاصل والسكا في لثهم بمد بالحاء وفي الجامع الصغير وشرح الكافي

أو متصل به اتصال تربيع  
 بان تداخل انصاف لبنائه  
 في لبنات الآخر ولومن  
 خشب فإن نقب  
 الخشب مركبة في الأخرى  
 لدلائمه على انهما بنسبتهما  
 ولذا معنى بذلك لأنه حينئذ  
 يعني مر بها (لأن له) اتصال  
 ملازمة أو نقب وادخال  
 أو (هراذي) كقصب  
 وطبق بوضع على الجذوع  
 (بل) يكون (بين الجدارين) لو  
 تنازعا ولا يخص به صاحب  
 الهراذي

الحائط المتنازع فيه متصل من جانب واحد يتبع فيه الترجيع وهو الصحيح ذكره الطحاوي  
 وذكر الكرخي انه لا يقع به الترجيع ما لم يكن موصولا طرفا بالخائطين (قلت) وظاهر الرواية  
 يشترط من جوانبه الاربع كافي الفضي وغيره لكن قالوا الاظهر ما قاله الطحاوي وعليه  
 مشي في الخلاصة والبرازية وغيرهما من المعقولات كالمذبة والحيط والخمانية وغيرهما  
 ذكر ايضا حائط بين دارين يدعى صاحب احدهما ولم يكن متصلا بينهما احدهما فان كان  
 لاحدهما عليه جذوع فهو أولى وان كان لاحدهما عليه جذوع واحد ولا شيء الاخر فقل هو  
 بينهما وقيل لصاحب الجذوع وان كان لكل واحد منهما ثلاثة جذوع فهو بينهما ولا عبرة  
 الكثرة الجذوع لاحدهما أي بعد الثلاثة (أقول) بعدما كان لاحد النمر يكين الثلاثة جذوع  
 ولا تخر أكثر لا يترجح به أو ليس في العبادية مانعه وان كان جذوع احدهما أسفل وجذوع  
 الاخر أعلى بطبقة وتنازعا في الحائط فانه لصاحب الاسفل اسبق يده ولا ترتفع جذوع الاعلى  
 اه قال في يظهر من كلام العبادية ان محل وجود الخشب على الحائط اكل موجب للاشتراك  
 اذ لم يكن خشب احدهما أعلى وخشب الاخر أسفل اما اذا كان كذلك وتنازعا في الحائط  
 فهو لصاحب الاسفل ولا ترتفع جذوع الاخر وانت خبير بان هذا مقيد بل كلامهم وان لم يكن  
 لا تظهر غمرة ذلك الا في التصرف في الحائط وعمارة فافهم ثم قال صاحب المتن في وان كان  
 لاحدهما ثلاثة ولا تخر واحد فهو لصاحب الثلاثة الاموضع الجذوع الواحد وهو الاصح  
 وما بين الجذوع قبل يكون بينهما منصفين وقيل يكون على احد عشر حجرا وان كان الحائط  
 طويلا وكل واحد منهما مائة فرد ببعض الحائط في الاتصال ووضع الجذوع قضى لكل واحد  
 بما يوازي ساحة من الحائط وما بينهما من القضاء يقضى بكونه بينهما منصفين لكل واحد  
 منهم ابوابه وهو انصب فهو بينهما لاحدهما عليه جذوع ولا تخر عليه بواب يقضى به  
 لصاحب الجذوع وان لم يكن لا يقر برفع البواري لاحدهما خشب عليه ولا تخر عليه حائط  
 سبعة فالحائط الاسفل لصاحب الخشب ولصاحب السبعة سترته وتونا زعا في الحائط والسبعة  
 جميعا فهو ما لصاحب الخشب اه ما في المتن في وقال برهان الدين الكرخي في الفضي حائط  
 ادعاه رجلان وغلق الباب الى احدهما يقضى بالحائط والباب بينهما انصفين عند أي حنيفة  
 وعندهما الحائط بينهما والباب للذي الغلق اليه وأجعو انه اذا كان للباب غلقان في كل جانب  
 واحد فهو بينهما وذكروا فيه ايضا رجلان ادعيا حائط او ليس الحائط متصلا بينهما احدهما او ليس  
 لاحدهما جذوع او غيرها يقضى به بينهما وان كانت لاحدهما ارادى أو بورا فكذلك  
 وان كان لاحدهما عليه جذوع واحد ولا شيء الاخر وله عليه هرادي لم يذكر في الكتاب قال  
 بعضهم لا يترجح جذوع واحد وقد روي عن محمد بن قتيبة لو كان لاحدهما عليه خشبة ولا تخر  
 عليه غير خشبات يقضى به لصاحب السبعة ولا تخر موضع جذوعه والصحيح ان الحائط  
 لصاحب الجذوع ولا يترجح جذوع الاخر (أقول) أي لان الملك الثابت بكثرة الجذوع ههنا  
 ثابت بنوع الاستظهار فهو صالح للدفع لا لابطال حق صاحب الجذوع بخلاف ما لو اقام صاحب  
 الجذوع البينة كان الحائط له اليه فانه يرفع جذوع الاخر كما ينه صاحب الذخيرة وسبائك  
 باوضح من هذا وعن أبي يوسف ان الحائط بينهما على احد عشرهما ولو كان لاحدهما عليه

قوله به لما كان كذا  
 بالاصل وله به بما لو كان  
 الخ فقول القول وان الخ  
 اه محصيه



إذا طلب فإن حلف برئ وإن نكل قضى عليه به اهـ شريلاية (قوله) حيث لا يقضى لهما  
 لا بطريق الترتيل ولا بغيره لأن الجلوس لا يدل على الملك اهـ درر (قوله وهذا) أى فى الجلوس على  
 البساط اذا كانا جالسين عليه قال فى الزيلعي وكذا اذا كانا جالسين عليه فهو بينهما اختلاف  
 ما اذا كانا جالسين فى دار أو تنازعافهم حيث لا يحكم لهم ما به الاحتمال انها فى يد غيرهما واهـ اعلم انه  
 ليس فى يد غيرهما اهـ (قوله الحائظان جذوعه عليه) جمع جذع بالجيم والذال المجعولة للخلعة  
 وغيرهما والمراد الاخشاب التى ترص على الجدران لاجل تركيب السقف اعلم اذ ذلك لانه فى يد  
 صاحب الجذوع لان يده يستعمل والحائظ ما بين الاله فوضعه علامة ملكه ولو كان لكل  
 منهما عليه الثلاثة جذوع فهو بينهما الاستواء ما فى أصل العلة ولا به تبرها بالكثر والقلة بعد  
 ان يتباين ثلثا وانما شرطت الثلاثة لان الحائظ يبنى للثبوت وذلك لا يحصل بعدادون الثلاث  
 غالبا انصار الثلاث كالنصاب له ولو كان عليه جذوع لاحد منها ثلاثة ولا آخر أقل فهو صاحب  
 الثلاثة عند أى حقيقة استحسننا والقياس أن يكون بينهما نصفين وهو مروي عنه ولو كان  
 لاحدهما جذوع واحد ولا شئ للآخر قيل هما سواء وقيل صاحب الجذوع أولى عيني وفى  
 الفتاوى الخيرية من فصل الحيطان فلو كان لكل جذع مشترك فلو اختلفا واقبت البيئته عمل  
 به او نظرى وضع الآخر فان كان قديما يترك على قدمه اذا اصل بقائه ما كان على ما كان الظن  
 بانه ما وضع الا بوجه شرعى وحده القديم أن لا يحفظ آخرانه وراه هذا الوقت كيف كان فيحصل  
 أقصى الوقت الذى يحفظه الاقران حد القديم وان كان حاد ثابوا مرفعه وان سقط ليس  
 له اعادته بغير رضاهما لانه ان كان باذنه فهو مرفعه ولا معبر أن يرجع متى شاء وان كان بغير اذنه  
 فهو غاصب واذا اختلفا فى الحدوث فان ثبت بالبيئته أمر برفعه وازالته عن ملك الغير شرعا وان  
 لم يثبت بالبيئته لايدهم وقامه فيه والحاصل ان الحائظ تارة ثبت بالبيئته والبرهان وتارة  
 بغيرها فان أقام أحد الخصمين البيئته قضى له ولو أقام البيئته قضى له ما فاضا الترتيل حتى  
 لو أقام الآخر البيئته قضى له كفى القمض وأما ما ثبت بغيرها قال فى المتن فى الايدى فى الحائظ  
 على ثلاث مراتب اتصال الترييع واتصال ملازمة ومجاورة ووضع جذوع ومحاذاة فاولاهم  
 صاحب الترييع فان لم يوجد فصاحب الجذوع فان لم يوجد فصاحب اتصال الملازمة يانه  
 حائظ بين دارين بديعانه فان كان متصلا بينهما أحداهما دون الآخر فصاحب الاتصال أولى وان  
 كان متصلا بينهما اتصال الترييع أو ملازمة فهو بينهما وان كان لاحدهما اتصال الترييع  
 ولا آخر اتصال الملازمة فصاحب الترييع أولا وآخره بيه جذوع الحائظ لصاحب  
 الاتصال ولصاحب الجذوع موضع جذوعه وروى الطحاوى ان الكل اصحاب الترييع  
 وان لاحدهما اتصال ملازمة ولا آخر جذوع فصاحب الجذوع أولى وسـ ما فى قربى  
 باوضح من هـ (أقول) ذكر الحمايلة فى كتبهم ان المعتبر فى الترييع أساس الحائظ دون اللبن  
 وهو حسن وكأنه ما يحصل له من التقير وظاهره موصوفات اطلاق كاترى وكأنهم لم يمتروا  
 هذا لانه عارض ويدرك عروضة نعم لو كان الترييع فى الأساس دون اللبن فاظاهرا ان العبرة  
 للأساس لانه أقوى ما يعرض للبن من الاصلاح هذا ولو كان لاحدهما الترييع فى الأساس  
 ولا آخر فى اللبن فاظاهرا انه اصحاب الترييع الأساس ولم أره ثم قال صاحب المتن واذا كان

مطلب  
مسائل الحيطان

حيث لا يقضى لهما الاحتمال  
انها فى يد غيرهما وهذا علم  
انه ليس فى يد غيرهما عيني  
(الحائظان جذوعه عليه)

مطلب  
حد القديم ما لا يحفظ  
الاقران وراه

قال العلامة فاسم في قضية له قضاء ترك لا استحقاق حتى لو أقام الآخر البينة بعد ذلك بقضى  
له تبرئ لالية (قوله ومن في السرج) أي أولى من رديقه لأن عكته في ذلك الموضع دليل على  
تقدمه قال الشربلاني نقل الناطقي هذه الرواية عن النوادر وفي ظاهر الرواية هي بينهما  
نصفين بخلاف ما إذا كانا في كمين في السرج فانهم أيهما مافولا واحدًا كما في العناية وبوخذ  
منه اشترى كهما إذا لم تكن مـرجة اهـ (أقول) لكن في الهداية والمثلي مثل ما في المتن  
فتنبه وما في الهداية هو على رواية النوادر ولو كان أحدهما متعاقبا بينهما والآخر مارك  
بجاءها قالوا ينبغي أن يكون المسائل أولى (قوله عن علق كوزيهما) احتزبه كراي الكوزع ولو  
كان له بعض جاه أو لو كان لأحدهما من ولا آخر مائة من كانت بينهما شربلالية عن التبيين  
والجـ ل بكسر الحاء ما يحمل على ظهر أو رأس حوى (قوله لأنه أكثر تصرفا) على الجميع  
المسائل (أقول) لكن فيه أنه لا يعتبر الأكثر تصرفا كـثلة المـ والمائة من والاولى أن يعمل بأنه  
لا يعد متصرفا عرفا كـثلة الهاردي الـانية تأمل (قوله والجالس على البساط والمتعلق  
به سواء) لأن الجالس ليس يده عليه لأن اليد تثبت بكونه في بيته أو بة قله من وضعه بخلاف  
الركوب واللبس حيث يكون به ما غاصب النبوته ولا يصير خاصا بالجالس على البساط كما  
في الدرر يمكن ينبغي أن يكون القاعد أحق من المتعلق تأمل وعبارة الدرر وينصف البساط  
بين جالسـه والمتعلق به بحكم الاستـواء بينهما لا يباريق القضاء الخ في النهاية بقضى بينهما  
واعترض عليه بأن بين الكلامين تدافعا (وأجيب) بأن المنسـي قضاء الاستحقاق لقضاء التـرك  
واعترض على هـ في هذا الجواب بأن قضاء التـرك يقتضي شيـث البـد على ماصـر حوايه في مـثلة  
التنازع في الحائط (وأجيب) بأن قضاء التـرك يخفى في المنقول من غير شيـث اليد المعتبرة شرعا  
بشيـث اليد ظاهر اقلان القاضي علم حـاوعيا فان هذا البساط ليس في يده غيرهما انقضـي بينهما  
لأنعدام مدع غيرهما عاينا باليد وبالمالك هذا (قوله ورا كـبي سرج) أي في نصف منه ما أي  
في الصورتين (قوله وطر فمع آخر) في نصف بينهما لأن يد كل منهما ثابتة فيه وان كان يد  
أحدهما في الأكثر لا يرجح به لما مر أنه لا ترجح بالا كثرية درر أي كافي مـثلة كثرية شهود  
أحد المدعين هذا كله إذا لم يـقم البينة فإذا أقام البينة فبينة الخارج أولى من بينة ذي الد  
كأمر (قوله لاهديه) ويقال له بالتـركى صحيح ويـتـعمل هذا اللفظ الآن في بلادنا (قوله الغير  
مندوحة) الأولى أن يقول المندوحة بالالف واللام لأن غير بـتـلة اسم الناعل لا يضاف إلا  
فيه أل أو ما أضيف إلى مانيه أل كأضرب رأس الجاني ط (قوله لاهـ التـبـت بثوب) فلم  
يكن في يده شيء من الثوب فلا يزاحم الآخر (قوله بخلاف جالس دار) كذا قال في العناية  
ويخالفه ما في البدائع لو ادعى دار أو أحدهما ما كن فيه أنهى للسـاكن وكذلك لو كان  
أحدهما أحدث فيهما شيـا من بناء أو حفر فـهى له ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن أحدهما داخل  
فيها والآخر خارج عنها أنهى بينهما وكذا لو كانا جميعا فيمـا الآن البدع على العاقل لا تثبت بالكون  
فيها سواء غابا تثبت بالتصرف اهـ (أقول) لكن الذي يفهم من التعليق وما تقدم قـريا أنه  
لا يقضى إهما في مـثلة كون أحدهما داخلها والآخر خارجا عنها تأمل هـ (تنبيهه) هـ  
قال في البدائع كل موضع قضى بالمالك لأحدهما يكون المدعى في يده يجب عليه اليمين أصاحبه

ومن في السرج من رديقه  
وذو جاهها عن علق كوزيه  
بها) لأنه أكثر تصرفا  
(والجالس على البساط  
والمتعلق به سواء) بكـالـيه  
ورا كـبي سرج (كن معه  
ثوب وطر فـه مع آخر  
لاهديه) أي طونه الغير  
مندوحة لأنها ليست  
بثوب (بخلاف جالس  
دار تنازع فيها)

الشهود نحن احرار لم نملك قط لم يقبل قولهما بالاثمة الى قبول شهادتهم - ما حتى ياتي بالاثمة  
على ذلك والاثمة ما صدقنا في قولهما انا احرار لم نملك قط بحسب الظاهر وفي أي السوءود  
على الاشياء تنقسم في الشهادة اذا شهد شاهدان لرجل يحق من الحقوق فقال المشهود عليه  
هما عبيدان واني لا أقبل شهادتهم ما حتى أعلم أنهم ما حران وتقسيم في الحد اذا قذف انسانا  
خزعه القاذف ان المقتدوف عذقه لايحد القاذف - حتى يثبت المقتدوف حريته بالهجة  
وفي القصاص اذا قطع يد انسان وزعم القاطع ان المقطوع يده عذقه لايقتضي بالقصاص  
حتى يثبت حريته وفي الدية اذا قتل انسانا خطا ورزعت العاقلة انه عذقه لايقتضي عليه - م  
بالدية حتى تقوم البينة على حريته وفي البيوع لو كان المدعى به حدا أو قصاصا سال القاضى  
عنه - م طعن المظهم أو بالاجماع اه لان في القذف أى مثلا الزام الحد على القاذف وفي  
القصاص ايجاب العقوبة على القاطع وفي القتل خطأ ايجاب الدية على العاقلة وذلك لا يجوز  
الابعاء بتأجير به الشاهد في ثبوت الحرية بالهجة لا يجوز القضاء بشئ من ذلك ط قال الحوى  
وقد سئل شيخ مشايخنا الشيخ عبد الغنى العبادى هل الاصل في الفاس الرشد أو السفه وهل  
الاصل في الناس الفقر أو الغنى وهل الاصل في الناس الامانة أو الخيانة وهل الاصل في الناس  
الجرح أو التعديل فاجاب ٢ الاصل الرشد والفقر والامانة والعبد الفوا على القاضى  
أن يسأل عن الشهود وعمرنا لان القضاء مبني على الحجة وهي شهادة العبد فليست عرف عن  
العدالة وفيه مصون قضائه عن البطلان والله تعالى أعلم وفي قوله مصون قضائه عن البطلان  
نظرو قد برهنا ووجهه انه اذا قضى بشهادة الفاسق يصح قضاؤه لكن في زمانا قد تكرر أمر  
السلطان نصره الله تعالى في منع قضائه في سائر عا لكم انه أن يحكمه وابعاد الشهادته بدون  
تزكية السوء والعلاية فافهم (قوله والحدود) فلو أنكر القاذف حريته المقتدوف لا يحد حتى  
يثبت حريته لانه لا يستحق عليه الحد الا بالحرية والظاهر لا يكتفى بالقتل ولا يحد حتى  
تدبر بألشهاد فيصطاد في اثباتها ولا تنس ما قد مناه عن البيوع (قوله والقصاص) أى  
في الاطراف فلو أنكر القاطع حريته المقتدوف لا يقطع حتى يثبت حريته لانه لا يستحق عليه  
الاطاع الا بالحرية اذ لا قصاص بين طرفي حرو ع بد لان الاطراف بلانهم اء لان الاموال  
(قوله والمقتول) أى خطا ف لا تثبت الدية على العاقلة حتى تثبت حريته المقتول لانه يريد  
احصتاق العقل عليه فلا يثبت بظاهر الحرية ولو اذ وقع في نسخة العقل يعفى لا يثبت العقل  
لا بعد ثبوت الحرية وهو معنى عبارة الاشياء من قولها الدية (قوله وفي نسخة والعقل) هو في  
معنى الاول يعفى لا يثبت العقل الابعاد ثبوت الحرية ولو قال في الحرية وعدمها لكان أوضح  
(قوله وعبرة لاشياء والدية) الثلاث بمعنى واحد في المآل (قوله احرار م لا) بيان لوجه  
جهالة الحالة ولو قال في الحرية وعدمها لكان أوضح (قوله اقم كذا بالاصل) أى وهو دافع  
وظاهر الحال يكتفى للدفع عيني (قوله والادب للثوب الخ) شرو ع في مسائل يصدق فيها  
واضع اليد لبرهان وهل يصدق بيمينه يظرو بان حكمه في التنبية الاتقى ط وانما كان  
الادب أحق لان نصره فظهر لاقتضائه المالك فكان صاحب يد الاخذ خارجا وذو اليد  
أولى بخلاف ما اذا ظم أخذ اليكم المينة حيث يكون أولى والعلة المذكورة تجري فيما بعد

٢ مطلب

الاصل في الناس الفقر  
والرشد والامانة والعدالة  
وانما على القاضى أن  
يسأل عن الشهود سرا  
وعائنا

٣ مطلب

منع السلطان عز نصره  
قضائه عن الحكم بشهادة  
الشهود الابعاد التزكية  
سرا وعائنا

والحدود والقصاص  
والقتل كذافي  
نسخة المصنف وفي نسخة  
والعقل وعبرة الاشياء  
والدية وحديث فلو ادعى  
على مجهول الحال أحز  
ام لا) أنه عبده فأنكر وقال  
أنا حر الاصل فالقول له  
لتم كذا بالاصل (والادب)  
لثوب (أحق من أخذ  
الحكم والراكب) أحق  
(من أخذ الجعاج

الجبر والمخ من قوله وان لم يوافقه ما لم يظهر موافقة السن للتاريخين فعمل الصورتين  
 ليكنه تاويل فلذا قال العلامة الرمل الاولى من هذا التعبير ولم يقل الصواب تأمل (قوله  
 في الكثرة والدرر والملتق) حيث قال وان أشكل فله - ما لأن قوله وان لم يوافقه ما أهم من  
 قول الكثرة كذا قول الكثرة - ما مائة بماذا لم يكن في بدأ أحدهم - ما وعاء الملتق في  
 والفرر وان أشكل فله - ما وان خالفه - ما بطل قال الشارح في شرح الملتق فيقتضى لذي  
 اليد قد سترك كذا اختاره في الهداية والكافي قلت لكن الأصح انه كالشكل كما جزم به  
 في التنوير والدرر والجبر وغيرهما في حفظ اه - قلت نقل الشرح إلى عن كافي الحاشية  
 ان الاول هو الصحيح للتميم بكذب البيهقيين فيه ترك في بدوى اليد وقال وعصه - له اختلاف  
 الصحيح اه - قال المولى عبد الحليم بل اللائق على المصنف أن يقول هكذا وان أشكل  
 أو خالف الوقتين فلهما ان لم يكن في بدأ أحدهم - ما فقط والا فلا واعلم ان سن الدابة لو خالف  
 الوقتين فقد - ما رواية يسان في رواية يقتضى له - ما وفي رواية تبطل البيهقي شرح به الامام  
 قاضيان في فتاواه من غير ترجيح أحدهما على الاخرى وبطلانها - ما رواية أي الليث  
 انوارى واختاره الحاشية - ما حيث قال وهو الصحيح وتبعه صاحب الهداية ومن  
 تابعه والقضاء يمين - ما ظاهر الرواية اخذته في المبدؤ حيث قال وهو الأصح وتبعه الزبلي  
 ومن تابعه - وقد اختلف الصحيح والرجحان لظاهر الرواية وقد سبى غير مرة - ما زيادة  
 مافي الشروح والفتاوى فظهر ان المصنف اختار ما هو الأرجح اه (قوله برهن أحد  
 الخارجين) على المدعى عليه وهو زيد (قوله من زيد) هكذا وقع في النسخ ورواه على  
 الغصب من يده أي من بدأ أحد الخارجين قال الزبلي والمخ معناه اذا كان عيني في درجل  
 فاقام رجلا ن عليه البيعة أحدهم بالغصب منه والآخر بالوديعة استوت دعواهما حتى  
 يقتضى جبايتهما نصين لان الوديعة تصير غصبا بالجوهر حتى يجب عليه الضمان مدنى  
 والظاهر انه أراد على الغصب الثاني من زيد فزيد هو الغاصب في انبست مصلحة الغصب بل  
 ابتداء تامل (قوله والآخر) أي برهن الآخر (قوله على الوديعة منه) أي قال  
 الآخر هو مالى أو دعتني من زيد وزيد يشكر ذلك (قوله استويا) أي الخارجان في الدعوى  
 ذنبه لو كان كالدعى الثاني وديعة من زيد صارت غصبا حيث سجدها المودع وله - ما قال  
 الشارح لانهم أي الوديعة بالجوهر تصير غصبا حتى يجب عليه الضمان ولا يسقط بالرجوع الى  
 الوفاق بالاقرار حتى يرد لى صاحبه بخلاف ما اذا خالف بالنقل بالجوهر ثم عاد الى الوفاق  
 كافي الجوى في فن قوله من زيد لا ابتداء دعى في قوله منه مصلحة الوديعة لان امتدعى عن وانما  
 احتاج اليها في الاول لان الغصب محلى بال في عبارة المصنف فلم يكنه اضافته الى زيد وحيد ثم  
 خصاؤه بعض الافاضل عن عزى زاده من أن هذا النصو يرمو والاولى - ما قطعه فيه ما فيه  
 فراجع (قوله الناس أحرار) لان الدار الحرة ولا تهم ولا آدم وحواء عليهم السلام  
 وقد كانوا بر (قوله الشهادة) أي فلا يكتفى فيم اظهار الحرة بل يسئل عنه اذا طعن الخصم  
 بالرق اما اذا لم يطعن فلا يسئل كافي التبيين لان الحرية تثبت بطريق الظهور والظاهر  
 يصلح للدفع لالا - ما فحق المدعى الزام المدعى عليه بالاثبات حر بة فهو دعه وكذا  
 لا يثبت الشهادة حقيقة الولاية على المنه ودع عليه وتفاضلها عليه الا بئال فان قال

والدرر والملتق فتبصر  
 (برهن أحد الخارجين  
 على الغصب) من زيد  
 (والآخر على الوديعة)  
 منه (استويا) لان اباح  
 تصير غصبا (الناس أحرار)  
 بلايان (الافى) أربع  
 (الشهادة)

لا يقدم اليك في الاشهاد أيضا الشهادة بحجربة العبد بدون دعواه لانه بل عند الامام الا  
في مستثنين الى أن قال والصحيح عندهما شرط دعواه في المعارضة والاصلية ولا تنفع دعوى  
الاعتناق من غير العبد الا في مستثنين الخ وفي فتاوى الخافقي جوابا عن سؤال حيث اعترف  
العبد بالعبودية اسيد بانقياد له ليسيع يكون عبد الله وسوا كان ذلك بينة أم لا ولا عبرة بقول  
المتنازع انه حر الاصل مع عدم دعوى العبد لذلك لان حرية العبد لا تثبت الا بدعوى دعواه ولا  
يجوز فيه ادعوى المسببة بخلاف الامة لانها امة بحجربة الفرج الى آخر ما قال الثانية لوقال  
الخارج والدفعي من أمي هـ مذهبوه هو ابقى قدم على ذي اليد اهـ وقد مناهه انما يقضي  
بالتنازع لذي اليد فيما اذا ادعى كل منهما الفسخ فقط أما لو ادعى الخارج الفعل على ذي اليد  
كالغصب والاجارة والعارية فيبينة الخارج أولى لاننا أكثر اثباتا لثبته الفعل على ذي  
اليده كما في الجهر عن الزباني ونحوه في نور العيون عن الذخيرة على خلاف ما في المسبوط وقال  
الظاهر ان ما في الذخيرة هو الاصح والارجح لما في المسبوط من كتاب الولايات وهو زاد ان  
ذو اليد اذا ادعى التنازع وادعى الخارج انه ما كدغصبه منه ذو اليد أو دعه له أو اعاره منه  
كانت بينة الخارج أولى وانما ترجح بينة ذي اليد على التنازع اذ لم يدع الخارج فعله لا على  
ذو اليد أما لو ادعى فلا كاشرا وعـ بذلك فيبينة الخارج أولى لاننا أكثر اثباتا لثبته  
الفعل عليه اهـ ولا تنس ما قدمناه من قول الشارح في رواية قال ط والظاهر ان حكم  
موافقة ماله سنها انه يحكم به الذي اليد (قوله وله ما ان في ايديهما) لان احدهما  
ليس أولى من الآخر (قوله وان لم يوافقهما) بان خالف أو أشكل أي لو خالف السـن  
تاريخهما كان كل واحد يؤرخا وكذا اذا أشكل وقد تقدم انه يحكم لذي اليد (قوله فلهما ان الخ)  
اعدم ترجيح احدهما (قوله قضى به اله) لانه لما أشكل أي وأخالف سقط التنازع فصار  
كأنهما لم يؤرخا (قوله هو الاصح) مقابله ما في الهداية اذا خالف سنها الوقتين بطلت  
البينة ان اظهروا كذب القوي يقين فتترك في يده من كانت في يده (قوله وهـ ذ الأولى مما وقع  
في الكنز) أي ما ذكر المصنف بقوله وان لم يوافقهما العموم اهـ أولى مما في الكنز وما عطف عليه من  
تعبيره بقوله وان أشكل (أقول) قد ذكره المصنف في شرح المنع تبعا للبحر حيث قال وان لم  
يوافقهما يشل ما اذا أشكل سنها بان لم يعلم وما اذا خالف سنها ان تاريخهما فأنتم ان تكون لهما  
على الاصح قال الرمي الاولى من هذا التعبير وان خالفها أو أشكل فلهما على أن لنا أن لا نسلم  
عدم ثبوت ما في الكنز وثم لم ما عبر به اذا اشكال الاتساق وفي الصورتين التباس الامر على  
الحاكم وعدم موافقة ما غير عدم العلم أصلا لانه لا علم بالخائفة كما قرره الشراح فكيف  
يدخل فيه عدم العلم بشئ لانه مع عدم العلم يحفل الموافقة والخائفة والصور ثلاثة اما عدم  
الموافقة لهما وهو الخائفة بان تحقق مخالفتها لتاريخين واما الموافقة لاحدهما فقط والخائفة  
للاخر واما عدم معرفة شيء وهي لا تدخل في صورة الخائفة التي هي عدم الموافقة فلم يشعرا  
قوله وان لم يوافقهما على ان الظاهر ان اختصار صاحب الكنز في صورة الخائفة بطلان البتة  
والترك في بدو اليد كما أفصح عنه في الكافي فخص صورة الاشكال ليصير به عن صورة الخائفة  
فتبني الكلام هذا العالم التبرير يظهر لثبته حسن التعبير اهـ ثم الظاهر ان مراد صاحب

ولهما ان في ايديهما أولى  
يد ثلث وان لم يوافقهما  
بان خالف أو أشكل فلهما  
ان كانت في ايديهما أو كانا  
خارجين فان في يدهما  
قضى به اله هو الاصح قلت  
وهذا أولى مما وقع في الكنز

واحد منهم سهم فحصل الكامل سبعة ولنصر سهم ثم اجتمع لبت ونصر على ما في يد كامل فلبت  
يدى نصف ما في يده اربعة ونصر يدى ربع ما في يده سهمين وفي المال سبعة فمأخذ لبت اربعة  
ونصر سهمين فيبقى في يد كامل سهمان فحصل الكامل مما في يد نصر ستة ومما في يد لبت سبعة ومما  
في يده سهمان فجميعه خمسة عشر وللثاني ستة وهى ربع الدار لانه حصل له مما في يد نصر سهمان  
ومما في يد كامل اربعة فثلاثة عشر وللثالث وهو نصر ثلاثة وهى غن الدار لانه حصل له مما في يد  
لبت سهم ومما في يد كامل سهمان وذا الثلاثة وبالاختصار تكون المسئلة من ثمانية خمسة اثنا عشر  
للكامل وربعها سهمان لبت وغنها واحد لنصر وهذا قول الامام وقال بالعول تقسم  
وبما ان الدار بينهم اثلاثا الكامل واللبت اجتمع ما على ما في يد نصر فمأخذ لبت اربعة ولبت  
نصفه فتأخذ أقل عددها نصف وهو اثنان فيضرب الكامل بكله سهمين ولبت بنصفه سهمي  
فعالت الى ثلاثة ثم الكامل والنصر اجتمع ما على ما في يد لبت والكامل يدى كله ونصر ربعه  
ويخرج الربع اربعة فيضرب ربعه سهم ومما في يد كامل اربعة فعالت الى خمسة ثم لبت ونصر  
اجتمع ما على ما في يد كامل فلبت يدى نصف ما في يده ونصر يدى ربعه والنصف والربع  
يخرجان من اربعة فتجعل ما في يده اربعة لان في المال سبعة فنصفه سهمان لبت ود ربعه سهم  
لنصر وبقي ربع الكامل فحصل هذا ثلاثة وخمسة واربعة وانكسر حساب الدار على هذا  
وهى متباينة فضر بنا الثلاثة في الاربعه فصار ثلثي عشر ضرر بشاها في خمسة صارت ستين  
ضررناها في اصل المسئلة ثلاثة بلغت مائة وثمانين في يد كل واحد ستون فالكامل مائة  
وثلاثة لان ربع ما في يده وهو اربعة عشر سلم واخذ من نصر ثلثي ما في يده وهو اربعة ومن  
لبت اربعة اقسام وهى ثمانية واربعون فصار المجموع مائة وثلاثة ولبت خمسون لان لبتا  
اخذ نصف ما في يد كامل وهو ثلاثون وثلث ما في يد نصر وهو عشرون وللثالث وهو نصر سبعة  
وعشرون لانه أخذ خمس ما في يد لبت وهو اثناعشر وربع ما في يد كامل وهو خمسة عشر اه  
حلي بصرف وهذا كله اعتبارا وتقدير ط وذكره في غرر الانكار فراجع (قوله ولو برهنا  
الخ) بنصوره ذابان رأى الشاهدان انه ارتفع من لبن اتى كانت في مديكة واخران رأياه  
ارتفع من لبن اتى في ملك آخر فحصل الشهادة للقرابين بجر عن الخلاصة وقد مناه وقدمنا  
هذه ايضا لانه لا اعتبار بالتاريخ مع النتائج الامن ارجح تاريخا متجه لالخ فتأمل (قوله  
تاريخه) اى تاريخ البيئة وانما ذكر الضمير بتاويل البرهان حوى (قوله بشهادة  
الظاهر) لان علامة الصدق ظهرت فبين وافق تاريخه سنه انترجت بيته بذلك وفي الاخرى  
ظهرت علامة الكذب فيجب ردها منخ ولا فرق في ذلك بين أن تكون الدابة في ايديهم  
أو في يدا احدهما اولى بذلك لان المعنى يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في النتائج من  
غير تاريخ حيث يحكم به الذى ايدى كما صرح به المصنف ان كانت يدا احدهما اولى ان كانت  
في ايديهم ما اوفى بثلاث زباني (قوله قضى به الذى اليد) لان ذا اليد مقدم على الخارج  
في دعوى النتائج قال في الاشياء هكذا طاقى أصحاب المتون قلت الامسئلتين الاولى  
لو كان النزاع في عِدَّة فقال الخارج انه ولد في مديكة وأعنته وبرهن وقال ذواليد ولد في مديكة  
فقط قدم على ذى البدأ لان يمينته أكثر اثباتا بخلاف ما لو قال الخارج كاتبته أو برهنته فانه

(ولو برهنا على ساج  
دابة) في ايديهم ما  
أحددهما أو غيره ما  
(وأضافنى لبنا وانق سنا  
تاريخه) بنم ادة الظاهر  
(فلولم يورخا قضى به التلى  
اليد

كانت القضية نزاعية وقد معنا الحاصل على قول الامام فلا تنسبه (قوله والا) اي بان ثبنا  
 في وقتين مختلفتين أو على وجه التمييز فنأزعة حقوق الكل في الميراث ثبتت على وجه الشروع  
 في وقت واحد وهو وقت الموت فتقسم بطريق العول وكذا التركة اذا اجتمعت فيها يدون  
 متناوتة فان قسمهم ثبت في وقت واحد وهو وقت الموت او المرض فكانت في حق الميراث  
 وكذلك الرضايا وفي العبد والمذبر الى آخر ما قدمناه عن البحر فلا تنسبه (قوله فهي الثانية) وهو  
 مدعى الكل (قوله نصف لابقاضه) لان دعوى مدعى النصف منصرفه الى ما يبدئه تكون  
 بده محقة فلم النصف مدعى الجميع بالامنازعة فيبقى ما في يده لاعلى وجه القضاة اذ لا قضاء بدون  
 الدعوى واجتمع بينه الخارج وذى اليد فيما في يد صاحب النصف فتقدم بينة الخارج  
 وسماى بيانه في المقالة الثانية مرضحا (قوله ونصفه) لانه خارج بعنى دعوى مدعى  
 النصف منصرفه الى ما يبدئه تكون بده محقة ولا بدعى شأما في يد صاحبه فلم النصف مدعى  
 الجميع بالامنازعة فيبقى ما في يده لاعلى وجه القضاة اذ لا قضاء بدون الدعوى وأما مدعى  
 الكل فانه بدعى ما في نفسه وما في يد الآخر ولا ينازعه احد فيما في يده فثبت ما في يده لاعلى  
 وجه القضاة وقد اجتمعت بينة الخارج وذى اليد فيما في يد صاحب النصف فكانت بينته أولى  
 فتقدم لانه خارج فيه فيبقى له في ذلك النصف فلم له كل الدار نصفها بالتملك لاعلى وجه  
 القضاة والنصف الآخر بالاقضاء كما في العبد (قوله وآخر ثلثها) الاولى ثلثها كما يتضح  
 في المقالة الثانية (قوله وبيانه في الكافي) هذه المسئلة في الجمع وشرا لا بملك حيث  
 قال ولو ادعى أحد ثلثه في يدهم دار كله او الآخر ثلثها او الآخر نصفها وبرهن كل على  
 ما ادعاه فلتقرض ايم مدعى الكل كاملا ومدعى الثلثين لثما ومدعى النصف نصرا فهي  
 مقسومة بينهم عند اى حذيفة بالامنازعة من أربعة وعشرين لكامل خمسة وعشرون خسة  
 أثمان الدار وربعها للثب ونصير بيبانه أنا مجمد الدار ستة لاحتياجنا الى النصف  
 والثلثين وأقل يخرجهم مائة ستة في يد كل منهم سهمان ومعلوم ان بينة كل منهم على ما في يده  
 غير مقبولة لكونه ذابذ وان بينة الخارج أولى في المثلث المطلق فاجتمع كامل وليت على ما في يد  
 نصير فكامل بدعى كامل وليت نصفه وذلك لانه يقول حتى في الثلثين ثلث في يدي وبقي ثلث  
 آخر نصفه في يد كامل ونصفه في يد نصير فلم لكامل نصف ما في يده وهو سهم بالانزاع والنصف  
 الآخر وهو سهمينهما نصفان فيضرب بخروج النصف وهو اثنان في ستة فصارت اثنى  
 عشر ثم كامل ونصير اجتمع على ما في يدي ثلث وهو أربعة فكامل بدعى كله ونصير ربعه لانه يقول  
 حتى في النصف ستة وقد أخذت الثلث أربعة وبقي لى سدس من الدار وهو سهمان سهم في يد  
 الثلث وسهم في يد كامل وثلاثه من الاربعة سات اكامل وتنازعاني سهم فيضرب بخروج النصف  
 في اثنى عشر فصارت الدار اربعة وعشرين في يد كل منهم ثمانية اجتمع كامل وليت على  
 الثمانية التي في يد نصير فاربعة سات اكامل بالانزاع لان لى ايدى الثلثين وهو ستة عشر ثمانية  
 منها في يده وأربعة في يد نصير واربعة في يد كامل والاربعة بين كامل وليت نصفين لاستوائهما  
 في المنازعة فحصل اكامل ستة ولليث سهمان ثم اجتمع مع كامل ونصير على ما في يدي ثلث فنصير  
 بدعى ربع ما في يده وهو سهمان فثلث ستة لكامل واستوت منازلها في سهمين فصارت لكل

والا فمنازعة فليحفظ (ولو  
 الدار في ايديهم ما هي الثانية)  
 نصف لابقضاء ونصفه  
 لانه خارج ولو في يد ثلاثة  
 وادعى أحدهم كله أو آخر  
 نصفها أو آخر ثلثها أو برهنوا  
 قسمت عند المنازعة  
 وعندهما بالعول وبيانه  
 في الكافي

فانما الجناية وقعت موجبة للقصاص لانه يجب للمقتول والمولى -- وجوب القصاص على  
 كل واحد منهما سقط القصاص ضرورة الانتقال الى الوارث وهي حروف الانتقال فتنتقل حالا  
 وتلتزمها القية دون الدية باعتبار اجماله القتل هذا كقتل رجل اعمدا وابن القاتل وارث  
 المقتول كان لابن المقتول الدية على والده القاتل كذلك هنا لو ورثة الاجنبي القصاص كما كان  
 لان حقهما يتأخر عن حق ورثة المولى فيكون اهما القصاص ان شاء آخر الحق -- يؤدى القية الى  
 ورثة المولى وان شاء اجماله القتل لانهم المولى الآخر الى ان يؤدى السعاية ربما لا يؤدى مخافة القتل  
 فيبطل حقهما -- كان اهما التجهيل فان عناء احوالي الاجنبي وجب لالاكت منهم انصف  
 القية ايضا وجنبايات ام الولدان كثرت لا تجب الاقيمة واحدة فصارت القية ممتصة -- فركة  
 بين ورثة المولى ووارث الاجنبي ثم عند ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه تنقسم قيمته بينهما  
 أثلاثا وعندهما ارباعا لما ذكرنا فان كانت سبعة في قيمته الورثة المولى ثم عا احوالي الاجنبي  
 ان دفعت القية الى ورثة المولى بقضاء القاضى لا سبيل لوارث الاجنبي عليها لان الواجب  
 عليه اقيمة واحدة وقد ادت بقضاء القاضى فتعوز دمه او يبيع وارث الاجنبي ورثة المولى  
 ويشاركهم في تلك اقيمة لانهم اخذوا قيمة مشتركة وان دفعت بغير قضاء عندهما كذلك وعند  
 ابي حنيفة وارث الاجنبي بالخيار ان شاء يرجع على ورثة المولى وان شاء يرجع على ام الولد لهما  
 انهما فاعت عز ما يفعله القاضى لو رفع الامر اليه فيب -- توى فيه القضاء وعندهما كل جوع  
 في الهمة لما كان قضاء بفضا لو حصل بتراضع ما يكون قضاء لابي حنيفة ان موجب الجنابة  
 في الذمة فاذا ادت فقط -- منعت من الذمة الى العين فيظهر اثر الانتقال في حق الكل ان كان  
 بقضاء ولا يظهر اذا كان بغير قضاء فكان له الخيار ان شاء مرضى يدفعها او يقبض ورثة المولى وان  
 شاء يبرض ويرجع عليه بحقه وهوان القية عند ابي حنيفة وترجع على ورثة المولى هذا  
 اذا دفعت القية الى ورثة المولى ثم عا لى الاجنبي فان عا احوالي الاجنبي ثم دفعت القية  
 قال بعضهم ان كان الدفع بغير قضاء يقبض وارث الاجنبي عندهم وان كان قضاء عند ابي حنيفة  
 يتخير وعندهما لا يتخير والصحيح ان هنا يتخير عند الكل سواء كان الدفع بقضاء او بغير قضاء  
 لان قضاء القاضى يدفع الكل الى ورثة المولى بعد دفع حق الاجنبي وتبوءه لا يصح بغيره لاف  
 الوصى اذا قضى دين احد الغريمين بامر القاضى حيث لا يضمن لان للقاضى ان يضع مال الميت  
 حيث شاء ما هنا فضلا فهو اذا لم يصح قضاء القاضى فلا ان لا يصح فعله بغير قضاء لى (قوله)  
 والاصل عنده -- اى عند ابي حنيفة ان القسمة اى قسمة العين (قوله) في عين او ذمة اى بحق  
 ثابت في ذمة الاولى زيادة في البعض بان يقول اولاحدهما في البعض شائعا اى او وجبت  
 القسمة لاحدهما الخ -- او ان يقول في ذمة او عين شائعا لانه لا يعقل التبعيض في الذمة والاولى  
 ان يقول شائعا في البعض دون الكل وعبرة بالبر والاصل -- لابي حنيفة ان قسمة العين متى  
 كانت بحق ثابت الخ كما قدمنا هاهنا -- (قوله) شائعا اى على وجه الشروع في بعض دون  
 الكل (قوله) فعولية اى كانت القسمة فعولية (قوله) او ميرزا اى ومتى وجب قسمة العين  
 بحق ثابت على وجه التبعيض دون الشروع (قوله) اولاحدهما اى كان حق لاحدهما  
 في البعض شائعا (قوله) ولا تخفى الكل اى وحق الا تخفى الكل (قوله) فتأخره اى

والاصل عند ان القسمة  
 متى وجبت لم تخفى  
 عين او ذمة شائعا فعولية  
 او ميرزا او لاحدهما شائعا  
 ولا تخفى الكل فتأخره  
 وعندهما متى ثبتا معا على  
 الشروع فعولية



التسليم ووقت الدفع واحد وفي مسئلة دعوى الدار الحق انما يثبت بالقضاء ووقت القضاء  
 واحد فكأن في معنى الميراث وفي مسئلة بيع الفضولي وقت ثبوت الحق بين مختلف لان  
 الملك ثبت عند الاجازة فقد ادى الى وقت العقد ووقت العقد مختلف وفي القسم الرابع وقت  
 ثبوت الحقين مختلف اما في مسئلة الادانة فلان الحق ثبت بالادانة ووقت الادانة مختلف  
 وفي العبد اذا قتل رجلا عدا او آخر خطأ ولله مقتول عدا او بيان فعذا احدهما واختار المولى  
 دفع العبد او كان الجاني مدبرا او المستل بمجاهة دفع المولى القيمة عندهما ما يقسم بطريق  
 المنازعة لان وقت ثبوت الحقين مختلف لان حق الساكت من ولي الدم كان في القصاص لانه  
 مثل والمال بدل عن القصاص ووجوب البدل مضاف الى سبب الاصل وهو القتل فكأن  
 وقت ثبوت حقه القتل وحق ولي الخطأ في القيمة اذا العبد المدفوع يثبت عند الدفع لاقبله لانه  
 صلة معنى والصلوات لا تغلق قبل القبض فكأن وقت الحقين مختلفا فلم يكن في معنى الميراث  
 وكانت القسمة نزاعية وفي جنابة أم الولد وجوب الدية لما لم ينف مضاف الى القتل لما  
 فلما والقتل واحد في وقتين مختلفين فكأن القسمة نزاعية عندهما والاصل لاى حنيفة  
 أن قسمة العين متى كانت بحق ثابت في الذمة أو بحق ثبت في العين على وجه الشروع في البعض  
 دون الكل كانت القسمة عولية ومتى وجب قسمة العين بحق ثبت على وجه التميز أو كان حق  
 احدهما في البعض الشائع وحق الآخر في الكل كانت القسمة نزاعية والمعنى فيه أن  
 الحقوقي متى وجبت في الذمة فقد استوفيت في القوة لان الذمة متناهية فيضرب كل واحد  
 منهما بما يجتمع حقه في العين وكذا اذا كان حق كل واحد في العين لكن في الجزء الشائع فقد  
 استوفيت في القوة لان ما من جزء ثبت فيه حق احدهما الا والاخر ان برأيه فمكأن الحقوقي  
 مستوفيت في القوة والاصل في قسمة العول الميراث كما قالوا في حق كل واحد منهما ثبت  
 في البعض الشائع واذا ثبت الحقان على وجه التميز لم يكن في معنى الميراث وكذا اذا كان حق  
 احدهما في البعض الشائع وحق الآخر في الكل لم يكن في معنى الميراث لان صاحب الكل  
 يزاحم صاحب البعض في كل شئ اما صاحب البعض فلا يزاحم صاحب الكل فلم يكن في معنى  
 الميراث ولان حق كل واحد منهما اذا كان في البعض الشائع وما يأخذ كل واحد منهما ما يحكم  
 القسمة غير مقرر وانه غير الشائع كان المأخوذ بدل حقه لاصل حقه فيكون في معنى الميراث  
 والتركه التي اجتمعت فيها الديون وفي مسائل القسمة انما وجبت ثابت في الذمة لان حق  
 كل واحد منهما في موجب الجنابة وموجب الجنابة يكون في الذمة فكانت القسمة في عولية  
 فعلى هذا يخرج المسائل هذا اذا لم يكن لها ولد من المولى فان كان لها ولد من المولى برته فلا  
 قصاص عليها بدم المولى لان الولد لا يثبت وجب القصاص على والديه وهذا الوقت قتلت المرأة ولها  
 لا يجب عليها القصاص لان الولادة سبب لوجوده فلا ينفق قتلهما ولا يباح له قتل واحد  
 من ابويه وان كان حريبا او مرتدا او زانيا محصنا فاذا سقط حق ولدهما سقط حق الباقي وانقلب  
 الكل مالا لان القصاص تعذر استيفاءه لان معنى من جهة القتال بل حكم من جهة انصرع فانقلب  
 الكل مالا بخلاف ما تقدم لان نية العاقبة سقطت حقه نفسه فلا يوجب نصيبه مالا فان قيل  
 اذ لم تكن هذه الجنابة موجبة للقصاص عليها بدم المولى ينبغي أن تكون هدرا كالمقتولة خطأ

في الجامع فضولي باع عبدا من رجل بالف درهم وفضولي آخر باع نصفه من آخر بجمعة مائة  
فاجاز المولى البيهقي جمعاخير المشتريان فان اختارا الاخذ أخذوا بطريق المنازعة ثلاثة  
ارباعه مائة تسمى الكل واربعة مائة تسمى النصف عندهم جميعا وامامها يقسم بطريق المنازعة  
عند أبي حنيفة وعندهم ما بطريق العول فثلاث مسائل احدها دار تنازع فيها رجلان  
احدهما يدعى كاهما والاخر يدعى نصفها وامامها البيهقي عند أبي حنيفة يقسم الدارين بينهما  
بطريق المنازعة ثلاثة ارباعها للمدعي الكل والربيع للمدعى النصف وعندهما اثلاثا لثلاثها  
المدعى الكل ولثلاثها المدعى النصف والثانية اذا اوصى بجميع ماله لرجل ونصفه لآخر واجازت  
الورثة عند أبي حنيفة للمال بينهما ارباعا وعندهما اثلاثا والثالثة اذا اوصى بعدد بعينه لرجل  
ونصفه لآخر وهو يخرج من ثلثها ولا يخرج واجازت الورثة كان العبد بينهما ما ارباعا عند  
أبي حنيفة وعندهما ما اثلاثا وامامها يقسم بطريق العول عند أبي حنيفة وعندهما ما بطريق  
المنازعة فخمس مسائل منها ما ذكر في المأذون عبدا مؤذن بين رجلين اذانه احد المولىين  
مائة يعني باعه شيئا بثمن مائة واجنبى مائة فبيع العبد بمائة عند أبي حنيفة ويقسم عن  
العبد بين المولى والمدين وبين الاجنبى اثلاثا لثلاثة الاجنبى وثلثه للمولى لان اذانه نصص  
في نصيبه شر يملكه لافي نصيبه والثانية اذا اذانه اجنبى مائة واجنبى آخر خمسين وبيع العبد  
عند أبي حنيفة يقسم الثمن بينهما اثلاثا وعندهما ارباعا والثالثة عبدا قتل رجلا خطأ وآخر  
عمدا ولا مقتول عمدا وليان فعمدا اربعة ارباعا لاربعة ارباعا والقتل خطأ فاربعة ارباعا  
يقضى بجمعة عشرة الفاخمسة الف الف شر يملكه العاقبة وعشرة آلاف لولى الخطا فان دفع  
يقسم العبد بينهما ما اثلاثا عند أبي حنيفة وعندهما ارباعا والرابعة لو كان الجاني مدبرا  
والمستلحقا جازاها ودفع المولى القيمة والظلمة مائة مائة الكفارة او ولدقت مولاه او اجنبيا  
عمدا ولكل واحد منهما وليان فعمدا اربعة ارباعا لكل واحد منهما ما على التعاقب سعت في ثلثه  
ارباع قيمتها كان لساكت من ولي الاجنبى ربع القيمة ويقسم نصف القيمة بينهما ما بطريق  
العول اثلاثا عند أبي حنيفة وعندهما ارباعا بطريق المنازعة والاصل لابي يوسف ومحمد  
ان الطرفين متى شتا على الشئ موع في وقت واحد كانت القسمة عولية وان تبا على وجه التميز  
او في وقتين مختلفين كانت القسمة نزاعية والمعنى فيه ان القياس بابي القسمة بطريق العول  
لان تقسيم العول ان تضرب كل واحد منهما ما يجمع بيع حقه اربعة ارباعا نصف المال والاخر  
بالكل والمال الواحد لا يكون له كل ونصف وهذا قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما  
من شاعبا هاتين ان الله تعالى لم يجمع في المال الواحد ثلثين ونصفا ولا نصفين وثلثا وانما تركنا  
القياس في الميراث باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم فليحق به ما كان في معناه وفي الميراث  
حقوق الكل ثبتت على وجه الشئ موع في وقت واحد وهو حالة الموت وفي القسمة اذا جازمت  
حقوق متفاوتة حتى ارباب الديون وثبت في وقت واحد وهو حالة الموت او المرض فكانت  
في معنى الميراث وكذلك في الوصايا وفي العبد والمدير اذا فاقع ابن انسان وتثل آخر خطا حتى  
أصحاب الجنابة ثبت في وقت واحد وهو وقت دفع العبد الجاني أو قيمة المدير لان موجب جنابة  
الخطا لا يملك قبل الدفع وهذا لا يجب فيه الا كانه قبل القبض ولا نصح به الكفالة وانما يملك

مطلب

ما يقسم بطريق المنازعة  
عنده ويطريق العول  
عندهما ثلاث مسائل

مطلب

ما يقسم بطريق العول  
عنده ويطريق المنازعة  
عندهما خمس مسائل

له بالنصف واحد فيجعل المال ثلاثة أسهم سهوان للموصى له بالكل وسهم للموصى له بالنصف  
وكذا الموصى له بأربعة ثلاثة أرباع عنده والموصى له بالنصف وربعه وعندهما يجعل ثلاثة  
أسهم **(قوله وهو خمس)** \* الأولى عبد مأذون بين رجلين أذانه أحد المأذونين مائة يعني بأربعة شيئا  
نصفية بمائة وأذانه أجنبي مائة فيبيع العبد بمائة عندي خفية يقسم عن العبد بين المولى  
والعبد وبين الأجنبي اثنا عشر لثاء للأجنبي وثلاثة للمولى لأن أذانه تصح في نصف بشر بكل لافي  
نصفه \* الثانية إذا أذانه أجنبي مائة وأجنبي آخر خمسين ويبيع العبد عندي خفية يقسم  
الثمن بينهم ما أثنا عشر عندهما أرباعا \* الثالثة عبد قتل رجلا خطأ وآخر عمدا والعمد قتل عمدا  
وليان فعلا أحدهما بخير مولى العبد بين الدفع والقداء فان قدى المولى بقدى بخمسة عشر  
والخمس عشرة آلاف بشر يك العاني وعشرة آلاف لولى الخطأ فان دفعه يقسم العبد بينهم ما  
اثنا عشر عندي خفية وعندهما أرباعا الرابعة لو كان الجاني مدبرا والمسلط لهما العاود دفع  
المولى القيمة \* الخامسة أم ولد قتل مولاه وأجنبي عمدا أو ليل واحد منهم أو ليلان فعلا  
احدواي كل واحد منهم ما على التعاقب سعت في ثلاثة أرباع قيمته أو كان لساكت من وللي  
الأجنبي ربع القيمة ويقسم نصف القيمة بينهم ما بطريق العول اثنا عشر عندي خفية  
وعندهما أرباعا بطريق المنازعة كذا في الجرح والذي في التبعين فدعوى الربع لشريك العاني  
آخر والنصف الآخر بنفسه وبين شريك العاني أولا اثنا عشر لثاء لشريك العاني أولا والثالث  
لشريك العاني آخر عنده وعندهما أرباعا **(قوله وتقامه في الجرح)** قوله عن نرح الزيادة  
أفاضى خان حيث قال ٢ وجنس مسائل القسمة أربعة ٣ منها ما يقسم بطريق العول  
والمضاربة عندهما لكل منهما ما يقسم بطريق المنازعة عندهم ومنها ما يقسم بطريق المنازعة  
عندي خفية وعندهما بطريق العول والمضاربة ومنها ما يقسم على عكس ذلك ٤ أما  
ما يقسم بطريق العول عندهم فثمانية \* احدها الميراث إذا اجتمعت سهام الأقران في  
التركة وضاعت التركة عن الوفاة تقسم التركة بين أرباب الدينون بطريق العول \* والثانية  
إذا اجتمعت الدينون المتفاوتة وضاعت التركة عن الوفاة تقسم التركة بين أرباب الدينون  
بطريق العول \* والثالثة إذا أوصى لرجل ثلث ماله ولا تخير بربعه ولا تخير بسدس ماله ولا يجز  
الورثة حتى عادت الوصايا إلى الثلث يقسم الثلث بينهم على طريق العول \* والرابعة الوصية  
بالهبة إذا أوصى بأن يساع العبد الذي يساوى التي درهم بان سقي حصلت الهبة له ما بالتي درهم كان  
الثلث بينهم ما بطريق العول \* والخامسة الوصية بالعنق إذا أوصى بأن يعق من هذا العبد  
نصفه وأوصى بأن يعق من هذا الآخر ثلثه وذلك لا يخرج من الثلث يقسم ثلث المال بينهم ما  
بطريق العول ويسقط من كل واحد منهم حصته من السعاية \* والسادسة الوصية بان  
مرسلة إذا أوصى لرجل بان سقي ولا تخير بالعين كان الثلث بينهم ما بطريق العول \* والسابعة عبد  
فقاعين رجل وقتل آخر خطأ فدفع بها يقسم الجاني بينهم ما بطريق العول لثاء للمولى القتل  
وثلثه للآخر \* والثامنة مدبر جنى على هذا الوجه ودفعت القيمة إلى أولياء الجناية كانت  
القيمة بينهم ما بطريق العول وأما ما يقسم بطريق المنازعة فثلاثة واحدة ذكرها

وهو خمس كما بسطه الزيلعي  
والعيني وتقامه في الجرح

١ مطلب  
جنس مسائل القسمة أربعة

٢ مطلب  
ما يقسم بطريق العول  
عندهم ثمانية

٣ مطلب  
ما يقسم بطريق المنازعة  
مسألة واحدة

وقعت في جرح غير معين وهو النصف فيقسم على طريق العول كما في الموارث وله ان الدعوى  
وقعت في العين وان كانت باسم النصف شاعا لم يكن الدعوى لانصف الا بالاضافة والاشارة الى  
محل معين كان يقول نصف هذه المدا فاذ أصبحت الدعوى على تعيين المحل الذي وقعت الدعوى  
فيه أخذ حكم دعوى شئ معين والعين قط لا تعول فتنقسم على طريق المنازعة بخلاف الموارث  
والديون لان المنازعة فيه استبعاد هو الديون في ذمة الميت دون العين وكذا الموارث انما  
غير معينة بل هي شائعة في التركة كذا في الشكافي شرح المنظومة (قوله ميراث) به في اذا  
اجتمعت سهام الفرائض في التركة وضاعت التركة عن الوفاة بما تنقسم على طريق العول فان  
ماتت وتركت زوجا وأختا شقيقة وأختا لأم فالسئلة من ستة وتعول الى سبعة (قوله وديون)  
بان كان عليه مائتان ترك مائة فيعطى اكل ذى مائة خذون ولو كان لاحدهما مائة ولا تسخر  
خزون فسمت المائة ثلاثة أسهم اثنان لصاحب المائة واحد لصاحب الخمسين (قوله  
ووصية) أي عا دون الثلث كما قبله الزبلي اذا اجتمعت وزادت على الثلث كما لو أوصى لرجل  
بسدس ماله ولا تسخر بثلاثة ولم تجز الورثة ينقسم الثلث بينهم ما بطريق العول فيجعل الثلث الثلاثة  
أسهم سهم صاحب السدس وسهم صاحب الثلث (قوله ومخاينة) أي الوصية بمخاينة  
بان أوصى بثلث المال لرجل وأوصى بمائة بخمسين وعبد يوصى بمائتين عا ولم يترك غيرهما ولم  
تجزز الورثة كان ثلث المال مائة ومخاينة مائة وخمسين فيجعل المائة ثلاثة أسهم سهمان لصاحب  
مائة وسهم للمخاينة بخمسين (قوله ودراهم) هرسله أي مطلقه غير مقيد بشئ أو نصف أو  
نحوهما كما اذا أوصى لرجل بمائة ولا تسخر بمائتين ولم يترك الا ثلثة مائة فكان ثلث المال مائة  
ولم تجز الورثة فتنقسم المائة ثلاثة أسهم سهم لصاحب المائة وسهمان لصاحب المائتين (قوله  
وسعاية) بان أوصى بعق عبد دين أو أعتقه ما في مرض موته ولم يترك غيرهما لم تجز الورثة  
يسمى كل بمانى قيمته فلو أعتق واحدا ونصف الآخر أو أوصى بعقتهما كذلك رقيقتهما سواء  
وكان ذلك جميع التركة ولم تجز الورثة وقيمة العبد مائة وقيمة نصف العبد خمسون وثلث المال  
خسون ويجعل الثلثون ثلاثة أسهم سهمان للعبد ويسمى في باقي قيمته وسهم لنصف العبد  
ويسمى في الباقي (قوله وجنابة رقيق) أدخل في هذه صورتين جنابة العبد الرقيق غير المدبر  
والمدبر وصورة الاولى عبد قفا غير رجل وقتل آخر خطأ فانه يدفع له ما بطريق العول فأولاهما  
المقتول يريدونه كله وصاحب العين يريد نصفه والكل نصفان مع نصف صاحب العين فيجعل  
ثلاثة أسهم سهمان للمولى المقتول وسهم لأمه تلوع عينه وصورة الثانية جنابة المدبر اذا جنى على  
هذا الوجه فانه يدفع البقية ثلثها للمولى المقتول وثلثه لصاحب العين وكان سهم سقطت من  
الكتاب فانه لم توجد في دفع الدر وبقي من الصور الوصية بالعق وبه اتفق الثمان (قوله وهى  
مسئلة الفضولين) بان باع فضولى عبدا انسان بمائة وفضولى آخر نصف ذلك العبد بخمسين  
وأجاز المالك البيهين كان لصاحب الكل ثلاثة أرباع العبد وأوترك لصاحب النصف ربعه  
أوترك بطريق المنازعة عندهم جميعا (قوله واذا أوصى لرجل بكل ماله) أي ولا تسخر  
وأجازت الورثة ذلك فعند أبي حنيفة صاحب النصف لا ينازع صاحب الكل في أحد النصفين  
فيسلمو بينهما فان النصف الثمان فيقيمة مائة وعند مالك وصلى له بالكل نصفان ولله وصى

ميراث وديون ووصية  
ومخاينة ودراهم مسئلة  
وسعاية وجنابة رقيق  
وبطريق المنازعة اجماعا  
وهو مسئلة الفضولين  
وبطريق المنازعة عنده  
والعول عندهما وهو ثلاث  
مسائل مسئلة الكتاب  
واذا أوصى لرجل بكل  
ماله أو بعبد بصفه ولا تسخر  
ينصف ذلك وهو بطريق  
العول عنده والمنازعة  
عندهما

٣ قوله بل ما يكون لعل  
غازلة وليراجع الاصل

فهو ما سواء في ذلك (وكذا  
لترجيح بزادة العدالة)  
لان الاعتبار أصل العدالة  
ولاحد للاعدائية (دار  
في يد آخر ادعى رجل نصفها  
وآخر كلها وبرهنا فلاول  
ربعها والباقى للآخر  
بطريق المنازعة) وهو  
ان النصف سالم لمضى  
الكل بلا منازعة ثم  
استوت منازعتهما في  
النصف الآخر فينصف  
(وقال الثالث والباقى  
للثاني بطريق العول)  
لان في المسئلة كلا ونصفا  
فالمسئلة من اثنين وتقول  
الى الثلاثة واعلم ان انواع  
القسمة أربعة هي ما قسم  
بطريق العول اجماعا وهو  
ثمان

بل ما يكون ٣ مقويا لما به مارت العلة موجبة للحكم اه قال المولى عبد الحليم قوله فلان  
الترجيح لا يقع بكثرة العال بل الترجيح يقع بقوة العلة ولذلك ترجح شهادة العدل على شهادة  
المستور كترجيح كون أحد الخبيرين أو الاثنين مفسرا أو محكما على الآخر اه (قوله فهو ما  
سواء في ذلك) أى في الإقامة المأخوذة من أقام أى في حكمها حال شيخ مشايخنا ينبغي ان يفهم  
ذلك بما ذل من اصل الى حد التواتر فانه حينئذ يقع العلم فلا ينبغي ان يجعل كل جانب الآخر  
اه (أقول) ظاهر ما في الشئ في الزايعي بقيد ذلك حيث قال ولنا ان شهادة كل شاهد دين له  
تامة كما في حالة الانفراد والترجيح لا يقع بكثرة العدل بل بقوته بان يكون أحداهما متواترا  
والآخر آحادا أو يكون أحدهما مفسرا والآخر مجللا فيرجح المفسر على المجمل والمتواتر على  
الآحاد اه يعرى وفي شرح المفتي ان عدد الشهود اذا بلغ حد التواتر في ان يرجح على من  
لم يبلغه قيدا على الخبر من انه يرجح كون أحد الخبيرين الى آخر ما قدمناه ثم يبطل ما ظفر على  
الرواية اه (أقول) قد ذكر في الخبر يرويه ما حصله فرق بين الشهادة والخبر لان السمع  
وردف الشهادة على خلاف القياس بان يكون نصيب اثنين فلا يكون كقوتهم قوة زائدة فتع  
ما عتبر به السمع في الطرف الآخر بخلاف الرواية في الخبر فان الحكم فيه ينطبق برواية كل من  
الراوى فلا شك ان كقوتهم تزيد الظن والقوة فيه فافتراق على ان ما ردفه النص لا يؤثر القياس  
تدبر (قوله لان الاعتبار أصل العدالة) بل الاعتبار فيه الولاية بالخبر والناس فيه سواء والعدالة  
شرطت ظهور أثر الصدق وجب على القاضي القضاء ولذلك لم يثبت الى زيادة قوة في  
العدالة وباقى التفصيل في شرح المفتي الشارح الهندي (قوله ولا حد للاعدائية) أى فلا يقع  
الترجيح على الاحتمال أن يجحد الآخر ما هو عدل فلا يستقر الحكم على حالة (قوله بطريق  
المنازعة) اعلم ان أباحنة ربه الله تعالى اعتبر في هذه المسئلة طريق المنازعة وهو ان النصف  
سالم لمضى الكل بلا منازعة في النصف الآخر وفيه منازعة مما على الـ وفيه نصف فلصاحب  
الكل ثلاثة أرباع ولصاحب النصف الربع وهذا اعتمد بطريق العول والمضار به وإنما  
سمى بهذا لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتقول الى ثلاثة فلصاحب الكل سهمان  
ولصاحب النصف سهم وهذا هو العول واما المضار به فان كل واحد يضرب بقدر سهمه فصاحب  
الكل له ثلثان من الثلاثة فيضرب الثلثان في الدار وصاحب النصف له ثلث من الثلاثة فيضرب  
ثلث في الدار فحصل ثلث الدار لان ضرب الكل ووطريق الاضافة فانه اذا ضرب الثلث في  
الستة معناه ثلث الستة فهو اثنان مخ (قال) في الهداية ان هذه المسئلة ثلاثة أظان  
واضدادا لا يجتمع لها هذا المختصر وقد ذكرناها في الزيادات اه وسية الى الكلام عليها  
قربان شاء الله تعالى عن شرح الزيادات لقاضي خان (قوله بطريق العول) هو في اللغة  
الزيادة والارتفاع وعند أهل الحساب أن يزداد على المخرج من اخوانه اذا ضاق عن فرض  
ذى السهم (قوله فالمسئلة من اثنين) لوجود كسره يخرج به ذلك وهو النصف (قوله وتقول الى  
ثلاثة) فلصاحب الكل سهمان ولصاحب النصف سهم فيقسم اثلاثا ما بينهما والاصل انه  
اذا وقعت الدعوى في شئ معين كانت القسمة بطريق المنازعة وحتى كانت الدعوى في شئ غير  
معين وكان باسم السهم والنصيب كانت القسمة بطريق العول فالوجه له ان الدعوى

(قوله اقرار منه) اي من القادم بالمال له لا لآخر فصارت بئمة كل واحد منهما كأنه أقامت على اقرار الآخر وفيه التمايز بالاجماع لانه ذوالجمع (قوله ولو ائتمنا قبضاً متراً متافاً) لان الجمع غير ممكن عند محمد لمواز كل واحد من البيعين بخلاف الاول وهذا في غير المتار ما في العقار فان وقت البيعتان ولم يثبت قبضاً فان كان وقت الخارج أسبق يقضى لصالح البائع عندهما فيجعل كالثمن الخارج اشترى أو لا يباع قبل القبض من صاحب البدن وهو جائز في العقار عندهما وعند محمد يقضى للخارج لانه لا يهيج به قبل القبض في غير ما ذكره وان ائتمنا قبضاً يقضى به لصالح البائع بالاجماع وان كان وقت صاحب البدن اسبق يقضى به للخارج سواء اشتملوا بالقبض أو لم يشتملوا كما في البحر عن الهداية وفيه وفي المبسوط ما يخالفه كما علم من الكافي اهـ (اقول) ثم رأيت في الشريعة الالهية ما يكون تأييد الكلام الهداية حيث قال وعند محمد يقضى بالبيعتين يعني ان ذكر الما قبض الخ تأمل وفي البحر ايضاً عن الكافي دار في يذير برهن عمرو على انه باعهم ان بكر بالب و برهن بكر على انه باعهم ان عمرو بمائة دينار محمد زيد بذلك كما قضى بالدار بين المدعيين ولا يقضى بشئ من الثمن لانه تعذر القضاء بالبيع بلهاته التاخير ولم يعذر القضاء بالمال وعند محمد يقضى به ايئتمنا أو لكل واحد نصف الثمن على صاحبه لانه لم يسلم لكل واحد الانصاف المبيع ولو ادعت امرأة شراء الدار من عمرو بالب وعمرو ادعى انه اشتراها من ابان وزيد وهو ذو اليد يدعي انه اشترىها من عمرو بالب وأقاموا البيعة فمضى لذي اليد السداد تعارض بيني وغيره فثبت بيئته بلامعارض وعند محمد يقضى بالدار لذي اليد بالب عليه بالخارج ويقضى لها على الخارج بالب لان ذا اليد والمرأة ادعيا التلقي من الخارج فيجعل كأنه في يده اهـ ٢ وأشار المؤلف الى انه لو برهن كل على اقرار الآخر ان هذا الشيء فانه حامي إثباته ويبقى في يدي اليد كذا في الخزائنة (قوله ولا ترجح) بمحتمل أن يقرأ الفعل بالتثنية كبراً والتأنيث فعلى الاولى يعود الضمير المستتر على الحكم وعلى الثاني يعود على الدعوى الى هذا أشار العيني (قوله فان الترجع عندنا) أي وعند الشافعي في القديم وبعض المالكية يرجحون بكثرة العدد (قوله بقوة الدليل) بان يكون أحدهما متواتراً أو الآخر من الاتحاد أو كان أحدهما مفسراً والآخر مجمل فترجح المفسر على المجمل والمتواتر على الاتحاد وقوة فيه وكذا لا يرجح أحد القاسمين ولا الحديث بمحدث آخر وشهادة كل شاهدين على تامة فلا تصلح للترجح كافي البحر وسبأ في قريته ما به (قوله لا بكثرة) ولذا لا ترجح الاية بأية أخرى ولا الخبر بالخبر ولا أحد القاسمين بقياس آخر قال في غاية البيان لان الترجع يكون بقوة في العلة لا بكثرة في العلة ولذلك قلنا ان الخبرين اذا تعارضا لا ترجح أحدهما على الآخر بخبر آخر بل بما به يثبت كدفعه في الحجة فيه وهو الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يترجح المشهور بكثرة روايته على الشاذ اظهروا زيادة القوة فيه من حيث الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرج بقوله الراوي وحسن ضبطه واتقانه لانه يتقوى به معنى الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم على الوجه الذي وصل اليه بالثبوت والقبول وكذلك الاية ان اذا وقعت المعارضة بينهما لا ترجح احدهما بأية أخرى بل بقوة في معنى الحجة وهو انه نص مفسر والآخر مؤول وكذلك لا ترجح أحد الخبرين بالقياس فعرنا ان ما يقع به الترجع هو ما لا يصلح على الحكم ابتداء

اقرار منه بالمال له ولو  
أثبتنا قبضاً متراً متافاً  
ذو (ولا ترجح زيادة عدد  
الشمع - ود) فان الترجع  
عندنا بقوة الدليل لا بكثرته  
فمخرج على هذا الأصل  
بقوله (فلو أقام أحد  
المدعين شاهدين والآخر  
أربعة

٢ مطلب  
برهن كل على اقرار الآخر  
انها التهم اترا

فانه يقدم الخارج والفضل بقدر غير مرة فاذا تنازعنا في أرض ونخذه كل يدعي غرسه  
وبرهنا فانه يقضى للخارج به ما وكذا الارض المزروعة يعني انها أرضه وزرعها كل يدعي ذلك  
أما اذا كان الزرع مما يشكره فظاهر والا كان تبعا للأرض كما في الغلاصة والحاصل ان  
المنظر واليه في كونه يشكر أو لا يشكر وهو الاصل لا التبع كما في البحر (قوله ونسج خر) المنظر  
اسم دابة ثم يسمى الثوب المختص من وبره خر اقبل هو نسج اذا بلى بفعل مرة ثانية ثم يسج عزي  
(قوله أو أشكل على أهل الخبرة) قال في البحر ونزل السيف بمنزل عنه فان أشكل برهنا  
لا يضرب الامرة كان لدى البدو الا فللخارج أي فاذا ادعى خارج وذو يدان هذا النص له  
ضربه بيده واقام برهنا فهو على هذا اه قال أبو السعد عود فان أشكل على أهل الخبرة  
قضى به للخارج والواحد منهم يكتفي والاثنان أحبط عزي وزباني وذ كر في غاية البيان انه  
اذا أشكل على أهل الخبرة اختلفت الرواية ففي رواية أبي سليمان يقضى لدى البدو في  
رواية أبي حفص يقضى للخارج اه (قوله لانه الاصل) أي كون المدعي للخارج المبرهن  
لان القضاء بينة هو الاصل فاذا لم يبره لم يرجع الى الاصل (قوله وانما عدلنا عنه بحديث النتائج)  
سبق ما فيه قال الخبر الرمي النتائج بكسر النون من تسمية المفعول بالمصدر يقال نتجت  
ولدت قال شيخ الاسلام ذكر بالنتائج بكسر النون من تسمية المفعول بالمصدر يقال نتجت  
الناقبة بالبناء للمفعول نتاج أي ولدت اه وقال ابن المقفع في ضبط كلام المنهاج النتائج بفتح  
النون ورأيت بخط المصنف في الاصل بكسر هاء في ثلاثة مواضع اه قال الهيثمي ضبطه  
المصنف يعني النوى بكسر النون وضبطه الاستاذ بالفتح انتهى (تمه) المقضى عليه في  
حادثه لا يجمع دعواه بعده الا اذا برهن على ابطال القضاء أو على نافي المآل من المقضى له أو على  
النتائج كما في المادية والبزازية قال الرمي والظاهر ان ما في خزائنه الاكل هو الراجح كما  
يشهد له الاقتضاء عليه في العمادية والبزازية وغيرهما فاذا دنفلا في المسئلة ان شئت وقد معنا  
الكلام عليه في دفع الدعوى (قوله من الاخر) أي من خصمه الاخر (قوله بلا وقت) قيد  
به لانهم ما لو ارجعوا يقضى به لصالح الوقت الاخير كذا في خزائنه الاكل (قوله وترك المال  
المدعى به في يد من معه) أي لا على وجه القضاء بل عملا بالاصل لانه ما تهازت البيعتان رجوع  
الى الاصل وهو ان وضع البدن أسباب المآل (قوله وقال محمد يقضى للخارج) أي لا يمكن  
العمل بالبيعتين وبان يجعل ذو السبد كانه اشترى من الاخر وقبض ثم باع الان قبض دابل  
الشراء في مضمرا بالدفع اليه لا يمكنه من القبض دليل السابق ولا يعكس الامر لان البيع قبل  
القبض لا يجوز وان كان في العقار عنده وهذا فيما اذا كانت في يده أحدهما كما يظهر من تقرير  
كلامه وجه قولهما كما في البحر أن الاقدام على الشراء اقرار منه بالمآل للبائع فصار كأنه ما  
قام تعالى الاقرار بين وفيه التنازع كذا هنا لان السبب يراد حكمه وهو المآل ولا  
يمكن القضاء الذي السبد بالاعلام مستحق قبض القضاء بعبر السبب وانما لا يقضى به ثم لو شهدت  
البيعتان على نقد الثمن فالان بالالف قصاص عندهما اذا استويا لوجود قبض المضمون من  
كل جانب وان لم يشهدوا على نقد الثمن فالقصاص مذهب محمد لا وجوب عنده (قوله قلنا)  
الاقدام أي من الخارج على الشراء الذي ادعاه والاقدام من ذي السبد على الشراء الذي ادعاه

ونسج خر وزرع برهنا  
أو أشكل على أهل الخبرة  
فهو للخارج لانه الاصل  
وانما عدلنا عنه بحديث  
النتائج (وان برهن كل من  
الخارجين أو ذوى الابدى  
أو الخارج وذى البدن عني  
على الشراء من الاخر بلا  
وقت سقطا وترك المال  
المدعى به في يد من معه)  
وقال محمد يقضى للخارج  
قلنا الاقدام على الشراء

معه دعوى نتاج أولاً فلذلك - كم صاحب الدرر انتم بارواية ثانية وعليها انقصر في البحر  
 وشراح الهداية وعبارة الزباني بعد تعديل تقديم ذي اليد في دعوى النتاج بان اليد لا تدل على  
 أولية المالك فكان من أوبى الخارج فيها ثبات ما يدفعه الخارج ويدفعه اليد. وله الدفع  
 ولا يلزم ما ادعى الخارج القول على ذي اليد حيث تكون نيته أرجح وان ادعى ذو اليد  
 النتاج لانه في هذه كثرة اثبات ثباتها ما هو غريب ثابت أصلاً اهـ لمخاضا ويؤيدها ما ذكره  
 قريسان شاه الله تعالى عند قول المصنف قضى بيم الذي اليد ويستثنى أيضاً ما اذا تنازع في  
 الام كأم وما اذا ادعى الخارج اعتناقاً على النتاج كأم وبانيه (فروع) وفي البحر شاتان في يد  
 رجل احدهما بيضاء والاخرى سوداء فادعاهما رجل وأقام البيضة انتم الدرر اهـ هذه البيضاء  
 ولدت هذه السوداء في ملكه وأقام ذو اليد البيضة انتم ما هو ان هذه السوداء ولدت هذه البيضاء  
 في ملكه فانه يقضى لكل واحد منهم ما يشاء الذي ذكرتموه انهم ولدت في ملكه أي يقضى  
 الاول بالسوداء وللتاني بالبيضاء قال في التاتارية هكذا ذكر محمد وهذا اذا كان من  
 الشاتين مشكلاً فان كانت واحدة منهم - انصلح أملاً لاخرى والاخرى لا تصلح أملاً هذه كانت  
 علامة الصدق ظاهرة في شدة قوتهم وادعاهما يقضى بينهما شهوده وعن أبي يوسف فيما اذا  
 كان من الشاتين مشكلاً أي لا قبل بينهما ما أقضى بالثابت لكل واحد منهما ما يشاء التي في يده  
 وهذا قضاء ترك الانضاء استحقاق ولو أقام الذي في يده البيضاء ان البيضاء شاتي ولدت في ملكي  
 والسوداء التي في يدي صاحب شاتي ولدت من هذه البيضاء وأقام الذي اليد السوداء في يده ان  
 السوداء ولدت في ملكي والبيضاء التي في يدي صاحب ملكي ولدت من هذه السوداء فانه يقضى  
 لكل واحد منهما بما في يده انتهى وان كان في بدرجل حمام أو طير عماية فخرج أقام  
 رجل البيضة انه له فروخ في ملكه وأقام صاحب اليد البيضة على منسل ذلك قضى به صاحب  
 اليد ولو ادعى ابناً في بدرجل انه له ضرب به في ملكه وبرهن ذو اليد يقضى به للخارج ولو كان  
 مكان اللبن أجرة أو نورة يقضى به لصاحب اليد وغزل القطن لا يكره يقضى به  
 لذو اليد بخلاف غزل الصوف وورق الشجر وغيره بمنزلة النتاج بخلاف غصن الشجرة  
 والمنطقة لا بد من الشهادة بالمالك مع السبب الذي لا يكره كالنتاج ولو برهن الخارج على  
 ان البيضة التي تعلق عن هذه الدجاجة كانت له لم يقض له بالدجاجة وقضى على صاحب  
 الدجاجة ببيضة مثلهما صاحب الان مالك البيضة ليس بسبب المالك الدجاجة فان من غضب بيضة  
 وحضنها تحت دجاجة له كان القرخ للغاصب وعليه منهلها بخلاف الامه فان ولدها صاحب  
 الام وجدها شاتي يقضى به لصاحب اليد والحببة المشوة والقر وكل ما يقطع من الباب  
 والبسط والامشاط والنوب المصير وغبصة قروا زعرة ان يقضى بها للخارج اهـ (قوله)  
 أو كان سبباً يكره (عطف على ادعى يعني ان ذا اليد حتى في كل حال الا في حال ما اذا ادعى  
 غصباً أو كان سبباً يكره فانه يقضى للخارج بمنزلة المالك المطابق (قوله كبناه) أي كما اذا ادعى  
 ذو اليد ان هذا الابن المالك يكره ما نطى وادعى الخارج كذلك بتقديم الخارج لانه يمكن  
 تكميره (قوله وغرس) قال المحوى والمنطقة حماية كبررفان الانسان قد يزعم في الارض ثم  
 يغربل التراب فيمنع المنطقة منها ثم يزعم ثانية فاذا ادعى كل انهم احاطة زرعها وأقامها برهاناً

أو كان سبباً يكره كبناه  
 وغرس



لزيد وآخرون على النتائج لعدم رؤيته تصور هذا بان رأى الشاهد ان انه ارتفع من ابن أنى كانت  
 في ملكه وآخرون رأوا انه ارتفع من ابن أنى في ملك آخر فحمل الشهادة للقر بقين اه (قوله  
 وما في معناه) على اليتكرر (قوله) كنسج لا يعاد كالتباب القططى (قوله) وحلب ابن) والتخاذ  
 الجبن واللبد والمرعز او جز الصوف فاذا ادعى خارج وذو يدان هذه ثباني نصبت منه دى  
 أولبى حلب عندى أوجبى أولبى اتخذ عندى أوصوفى جز عندى فانه يقدم ذواليد كما  
 في النتائج والفلة حافى النتائج والجبن بضمة وبضمتين قبل قلموس والمرعز اذا شددت  
 الزاى قصرت واذا خففت مدت والميم والعين من كسور تان وقد يقال مرعز بفتح الميم  
 مخففة ممدودة وحى كالصوف تحت شعر العنز مغرب قال أبو الورد وهو الشعر الخفيف الذى  
 يتلف من ظهر المزمز ويعمل منه الاقنعة الرفيعة اه (أقول) ويوجب مد جس خصوص  
 يسمى المرعز يعمل من صوفه الشال اللاهور والفرماش وهو يشبه المعز فى الخلقة والغنم فى  
 الصوف الا انه ابيض من صوف الغنم ولعله هو قال فى البحر ولا بد من الشهدا بالملك مع  
 السبب الذى لا يتكرر كالنتاج اه ط (قوله) ولوعندنا به) أو عند مورثه كقصة دم أى  
 لا فرق بين أن يدعى كل منه - النتائج ونحوه عنده أو عندنا به فحكم النتائج بجوى على ما فى  
 معناه من كل غير متكرر (قوله) فذواليد أبقى) أطلقه فحمل ما اذا ارخا واستوى تاريخه - ما  
 أو سبق أحدهما الى آخر ما قدمناه قرياعن البحر (قوله) الا اذا ادعى الخارج الخ) أى حيث  
 تكون بيئة الخارج أولى وان ادعى ذواليد النتائج لان بيئة الخارج فى هذه الصورة أكثر  
 اثباتا منها تثبت الفعل على ذى اليد وهو الغصب واشباهه اذ هو غير ثابت أصلا وأولية الملك  
 ان لم يكن ثابتا باليد فاصل الملك ثابت بما ظاهرا فلو كان ثابتا باليد من وجه دون وجه فلو كان  
 ثابت غير الثابت من كل وجه أولى اذ البيئة لا تثبت كفى التبيين بقى ما اذا ادعى الخارج  
 فعلا ونتاجا يقدم بالاولى ويمكن ادخالها فى عبارته بان يقال دابة فى يد رجل أقام آخر بيئة انها  
 دابته ملكا أو نتاجا أخذها من ذى اليد تأمل (قوله) فعلا) أى وان لم يدع الخارج النتائج تأمل  
 (قوله) كغصب أو ودعة) قال فى البحر وقد يكون كل منهما مامدا على الملك والنتاج فقط ٣ اذ لو  
 ادعى الخارج الفعل على ذى اليد كالغصب والاجارة والعارية فبيئة الخارج أولى وان ادعى  
 ذواليد النتائج لان بيئة الخارج فى هذه الصورة أكثر اثباتا منها تثبت الفعل على ذى اليد اذ هو  
 غير ثابت أصلا كما ذكره الشارح اه (قوله) فى رواية) الاولى أن يقول فى قول كسج كفى  
 التبريد لية وانما قال ذلك لما قال فى العمادية بعد نقل كلام الذخيرة ذكر النقيب أبو الليث فى  
 باب دعوى النتائج عن الميسر ما يخالف المذكور فى الذخيرة فقال دابة فى يد رجل أقام  
 آخر بيئة انها دابته أخبرها من ذى اليد وأغارها منه أو رهنها باليد وذواليد ادانها دابته نصبت  
 عنده فانه يقضى به الذى اليد لانه يدعى ملك النتائج والآخر يدعى الاجارة أو الاعارة والنتاج  
 أسبق منه ما يقتضى لذى اليد وهذا خلاف ما نقل عنه درر - واسد تظهر فى نور العين ما فى  
 الذخيرة هو الاصح والارجح وبه ظهروا عدم الاختلاف بين العبارتين بان يجعل الاول على ان  
 كلامه ما ادعى انتاج ونحوه وزاد دعوى الفعل وما نقله عن أبي الليث ان الخارج انما ادعى  
 الفعل فقط بدون النتائج يمكن تعليل الزاى يقتضى ان المنبت للذهل أكثر اثباتا وما كان

وما فى معناه كنسج لا بد  
 وغزل قطن (وحلب ابن  
 وجز صوف) ونحوها ولو  
 عندنا به درر (فذواليد  
 أبقى) من الخارج اجاعا  
 الا اذا ادعى الخارج عليه  
 فعلا كغصب أو ودعة أو  
 اجارة ونحوها فى رواية درر

٣ مطالب  
 ادعى الخارج الفعل على  
 ذى اليد المدعى النتائج  
 فالخارج أولى

بان لم يوافق من المدعى لوقت ذى البدو ووافق وقت الخارج فيئذ يحكم بالخارج ولو خالف سنة  
لوقتين لغت البيئتان عند عامة المشايخ ويترك في بدئى البدعى ما كان وهو ينتمى - مانصفين  
كذا فى رواية كذا فى جامع التصوابين - وفيه برهن الخارج ان هذه أمته ولدت هذا القرن  
فى ملكى وبرهن ذوالبدعى مثله يحكم به للمدعى لانهم ادعى ان الامة ملكا مطلقا فى قضى  
به للمدعى ثم ينصق القرن تبعها ٢١ ٢٢ - وبه - فذا ظهر ان ذوالبدعى يقدم فى دعوى النتاج  
على الخارج ان لم يتنازع فى الامام الوالد تنازعا فى الملك المطلق وشهدوا به ونتاج ولدها  
فانه لا يقدم وهذه يجب حفظها ٢١ (قوله كالنتاج) ٢٣ هو ولد له الجوان من تحت عنده  
بالمنه لا مفعول ولدت ووضع - كما فى المغرب ٤ والمراد ولادته فى ملكه او ملكا بانه  
او مورثه ولذا قال فى خزانة الاكل لو اقام ذوالبدعى هذه الدابة تحت عنده او نصح  
هذا الثوب عنده او ان هذا الولد ولدت امته ٥ ولم يشهدوا بالملك فانه لا يقضى له ٢١  
وكذا لو شهدوا بان ابنت امته لانهم اغتاشوها وبالنسب كذا فى الخزانة وفى جامع  
الفصولين برهن كل من الخارج وذى البدعى نتاج فى ملكا بانه - حكم لذى البدعى اذ كل منهما  
خصم عن بائعه فكان بائعه - ما حضر او ادعى ملكا بنتاج فانه يحكم لذى البدعى ٢١ وانما  
حكم لذى البدعى لان البيئته قامت على ما لا تدل عليه البدو ترجحت بيئته ذى البدعى لا بدقضى  
له وهذا هو الصحيح والقضاء بيئته الخارج هو الاصل وانما عدلنا عنه بغير النتاج وهو ما روى  
جابر بن عبد الله ان رجلا دعى فاقه فى درج بل واقام البيئته انما فاقته تحت عنده واقام الذى  
هى فى بيئته انما فاقته تحتها فقضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لذى هى فى بيده وهذا  
حديث مشهور صحيح فصار من - ثمة النتاج مخصوصة كما فى المحيط وفى القنية كما تقدم  
بيئته ذى البدعى ان ثبت اولية الملك بالنتاج عنده فكذا اذا ادعى عنده مورثه ٢١ ولو برهن  
انه له ولدى ملكه وبرهن ذوالبدعى انه له ولدى ملكا بانه - حكم به لذى البدعى لان خصم عن  
تلقى الملك منه ويديد المتلقى منه فكانه - حضر وبرهن على النتاج والمدعى فى بيده يحكم له به  
كذا - هذا ٢١ ٦ وبه نظره انه لا يرجح نتاج فى ملكه على نتاج فى ملكا بانه ٧ ولا يشترط  
ان يشهدوا بان امه فى ملكه لكن لو شهد بيئته بذلك دون اخرى قدمت عليها لما فى الخزانة  
عبدى بدرجل اقام رجل البيئته انه عبده ولدى ملكه واقام آخر البيئته انه عبده ولدى ملكه  
من امته هذه قضى لذى امه فى بيده فان اقام صاحب البد البيئته انه عبده ولدى ملكه من امته  
اخرى فصاحب البد - اولى ٨ عبدى بدرجل اقام رجل البيئته انه عبده ولدى امته هذه من  
عبده وهذا واقام رجل آخر البيئته بمثل ذلك فيكون بينهما نصفين فيكون ابن عبد بن وامتين  
وقال صاحب الامار لا يثبت نسبته منهما ٢١ ومحل تقديم بيئته ذى البدعى النتاج اذ لم يدع الخارج  
تنازعا وقتا والا كان الخارج اولى لان بيئته النتاج مع العتق اكثر اثباتا لانهم ان ثبتت  
اولية الملك على وجه لا ينصق عليه اصلا وبيئته ذى البدعى اثبتت الملك على وجه يتصور اصحافا  
ذلك عليه بخلاف ما اذا دعى الخارج العتق مع مطلق الملك وذوالبدعى النتاج  
فبيئته ذى البدعى اولى ٩ وفى شهادات السبابة الشاهد دعاه من دابة تتبع دابة وترتفع  
له ان يشهد بالملك والنتاج ٢١ قال فى الخلاصة وعلى هذا لو شهد شاهدان على النتاج

٢ مطلب

يقدم ذوالبدعى فى دعوى  
النتاج ان لم يكن النزاع  
فى الام

٣ تعريف النتاج

٤ مطلب

المراد بالنتاج ولادته فى  
ملكه او ملكا بانه او مورثه

٥ مطلب

هذا الولد ولدت امته ولم  
يشهدوا بالملك لا يقضى له

٦ مطلب

لا يرجح نتاج فى ملكه على  
نتاج فى ملكا بانه

٧ مطلب

لا يشترط ان يشهدوا  
ان امه فى ملكه

٨ مطلب

برهن كل من خارج بين انه  
عبده ولدى امته وعبده  
هذين نصف وهو ابن  
عبد بن وامتين

٩ مطلب

رأى دابة يتبع دابة  
وترفع يشهد بالملك والنتاج

وإذا استويا في مسئلة الكتاب يقضى به بينهما نصين ثم يخبر كل واحد منهما ان شاء أخذ نصف  
 العبد بنصف الثمن وان شاء تركه **٥١** (قوله وان اتحد الخ) ذكرنا الكلام عليه افتاؤه تقدمت  
 في هذا الباب في محالها عن السراج (قوله ما يفيده ملك بائعه) بان يشهدوا انه اشترىها من فلان  
 وهو يملكها قال في البحر ثم اعلم ان البينة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا انه اشترىها من  
 فلان وهو يملكها كما في خزنة الاكل وفي السراج الوهاج لا تقبل الشهادة على الشراء من  
 فلان حتى يشهدوا انه باعها منه وهو يومئذ يملكها أو يشهدوا انه هذا المدعى اشترىها من  
 فلان بمكذوبة فقد عثر الثمن وساء له الله لان الانسان قد يبيع ما لا يملك لئلا يكون وكلاؤه  
 متعديا فلا يصحق المشتري المالك بذلك فلا بد من ذكر ملك البائع أو ما يدل عليه **٥٢** قلت اذا  
 كان البائع وكيلا فكيف يشهدون بانه باعها وهو يملكها فليتم **٥٣** أقول اذا عرف  
 الشهود ان البائع وكيلا فلا ظاهرا منهم يقولون باعها بالو كالتعمين يملكها لان خصوص وهو  
 يملكها غير لازم قال في نور العين في آخر الفصل السادس راضا للمدعى بسوط لا تقبل بينة الشراء  
 من الغائب الا بالشهادة باحدة الثلاثة اما يملك بائعه بان يقولوا بان هو يملكها واما يملك مشتريه  
 بان يقولوا هو للمشتري اشترى من فلان واما يقبضه بان يقولوا هو للمشتري اشترى منه وقبضه  
**٥٤** وفيه راضا افتاوى القاضي ظهير ادعى ان ثار ورثة من ابيه وادعى آخر شراءه من الميت  
 وشهوده شهدوا بان الميت باعه منه ولم يقولوا باعه منه وهو يملكها قالوا لو كانت الدار في يد مدعى  
 الشراء أو مدعى الارث فالشهادة جائزة لانها على مجرد البيع انما لا تقبل اذ لم تكن الدار في يد  
 المشتري او الوارث املوا كانت فالشهادة بالبيع كالشهادة ببيع وملاك **٥٥** وفي البحر عن  
 الجزايرة اذا كان المبيع في يد البائع تقبل من غير ذكر ملك البائع وان كان في يد غيره والمدعى  
 يدعيه لنفسه ان ذكر المدعى وشهوده ان البائع يملكها او قالوا اسلمها اليه وقال سلمها الى  
 او قال قبضت وقالوا قبض او قال ملكي اشترى بها منه وهي في تقبل فان شهدوا على الشراء  
 والتقدم ولم يذكروا القبض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري لا تقبل الدعوى  
 ولا الشهادته ولو شهدوا بالبائع دون المالك اخذوا **٥٦** (قوله ان لم يكن المبيع في  
 يد البائع) اي وهو يدعى الشراء منه وبرهن فانه لا يحتاج الى شهادة الشهود بذلك البائع  
 لما يشهد به (قوله ولو شهدوا بيه) اي يد البائع دون المالك اي والمبيع ليس في يده (قوله  
 وقالوا) يعني ان يعمد عدم صحة ذلك لان البينة تنوع الى يد ملك ويد غصب ويد امانة  
 وبيان العام لا يحقق الخاص وهو المطلوب الذي هو الملك تأمل (قوله وذو اليد على الشراء  
 منه) صورته يد في يد ادعاء كراهته لا يكتفي برهن عليه وبرهن زبدي على الشراء  
 منه وذو اليد اولى لان الخارج ان كان يثبت اولى به الملك وذو اليد يتلقى الملك منه فلا  
 تا في فيه فصار كاذبا بالماله ثم ادعى الشراء منه وكذا لو برهن الخارج على الارث  
 فصولا ولو برهن على الشراء من اجنبي فالخارج احق (قوله او برهننا) اي الخارج وذو  
 اليد رفي البحر اطلقه فحمل ما اذا ارخا واستوى تاريخهما اوسبق اولم يورخا فلا  
 اوارخت احدهما **٥٧** فلا اعتبار بالترجيح مع التنازع الا ان من ارخ تاريخا مستحيلا

وان اتحد ذو الوقت احق  
 ثم لا بد من ذكر المدعى  
 وشهوده ما يقبضه ملك بائعه  
 ان لم يكن المبيع في يد  
 البائع ولو شهدوا بيه  
 فقولان بزاوية فان برهن  
 خارج على الملك وذو اليد  
 على الشراء منه او برهننا  
 على سبب ملك لا يتكرر

**٥٨** مطلب  
 لا اعتبار بالتاريخ مع  
 التنازع الا ان تاريخا  
 مستحيلا

أو أرخاؤا سـ تو يا فقهى بينهم ما فى المثلثين وان أرخاؤا سبق أـ هـ ما قال سابق أولى فقه ما وان  
أرخت أحدها ما فقط فقهى الاحق فى الثانية فلا فى الاولى وقد سنان دعوى الوقت كدعوى  
المالك المطلق فقدم الخارج والاسبق تاريخها (قوله) وذو يدعى (لأن) قيد بالمالك لانم الواطعها  
عنى انما فى يده منـ ذنبتين ولم يشهد انتم الفضى بها الامدعى لانتم شهدت باليد بالمالك (قوله)  
قال سابق (أحق) لانه أثبت أنه أول المال كسب فلا يتلقى الملك الامن جهته ولم يتلقى الآخر  
منه وقد بالتاريخ منهم ما لانه اذ لم يؤرخاؤا سـ تو يا فقهى بينهم ما فى المثلثين الاولين وان  
سبقت أحدها ما قال سابق اولى فقهى ما وان أرخت أحدها ما فقط فقهى الاحق فى الثانية  
لا الاولى وأما فى الثانية فالخارج أولى فى الصور الثلاث وتغامى فى البحر (قوله متفق)  
يجوز ان يقر بألرفع خبر مبتدأ محذوف أى هو اى الشأن متفق ويجوز ان نصب على الحال من  
فاعل برهنا (قوله) أو مختلف عبنى ( ) ومثله فى الزايلى تبعه المكافى وادعى فى الجورانه سـ و  
وانه يقدم السابق فى دعوى الشراء من شخص واحد من قدم السابق تاريخا ورده الرملى  
بانه هو الراضى فان فى المسئلة اختلاف رواية فى جامع القسولين ولو برهنا على الشراء  
من اثنين وتاريخ أحدها سـ سبق اختلاف الروايات فى الكتب فإذا كرفى الهـ داية يشير  
الى انه لا عبرة بسبق التاريخ وفى المبسوط ما يدل على ان السابق أولى ثم يرجع صاحب  
جامع القسولين الاول اهـ ملخصا وفى نورالعين عن قاضى خان ادعى شراء من اثنين  
بفضى بينهم ما صنفين وان أرخاؤا أحدها ما السابق فهو احق فى ظاهر الرواية وعن محمد لا يشير  
التاريخ بعنى بفضى بينهم ما وان أرخاؤا أحدها ما فقط يقضى بينهم ما صنفين وقا فافلا لأحدها سـ  
يدفنا الخارج أولى خلاصة الاذ سابق تاريخى اليد هـ داية برهن خارجا على شراء  
شئ من اثنين وارخاؤه ما سواء لانهم ما يثبتان الملكا لباثعه اقبصير كانهم ما حضروا دعيا ثم يشير  
كل منهم ما تكافى سـ لانه دعوى الخارجين شراء من ذى اليد كفاية لو برهنا على شراء من  
اثنين وتاريخ أحدهما السابق اختلاف روايات الكتب فى اى الهـ داية يشير الى انه لا عبرة بسبق  
التاريخ بل يقضى بينهم ما وفى المبسوط ما يدل صريحاً ان السابق أولى (يقول الحقير) وبؤيده  
ما مر عن قاضى خان انه ظاهر الرواية فمافى الهـ داية اختيار قول محمد اهـ ثم قال ودليل  
مافى المبسوط وقاضى خان وهو ان السابق تاريخا يثبت الملك الى نفسه فى زمان لا يتاخره  
غيره أقوى من دليل مافى الهـ داية وهو انهم ما يثبتان الملكا لباثعه ما فـ كانهم ما حضروا  
ادعى الملك بلا تاريخ ووجه قوة الاول غير خافى على من تأمل ويرجه انه ظاهر الرواية  
اهـ وكذا بحث فى ايل مافى الهـ داية فى الحوائى السعدية فراجعها وبه علم ان تقييد  
المصنف باتفاق التاريخ يخرى على ظاهر الرواية فهو أولى مما فعله الشارح متابعاً للدرر وان  
وافق المكافى والهـ داية وأ الحكم عليه بالسهم وكأثر دم عن البحر فمافى يذنبى (قوله من  
رجل آخر) اى غير الذى يدعى الشراء منه صاحبه زبائى (قوله استوباً) لانهم جازى الاول  
يثبتان الملك لباثعه ما فـ كانهم ما حضروا ولو وقت أحدهما فتوقية لا يدل على تقدم الملك بل مواز  
ان يكون الاخر أقدم بخلاف ما اذا كان البائع واحداً لانهم ما اتفقوا على ان الملك لا يتلقى  
الامن جهته فاذا أثبت أحدهما تاريخا يحكم به حتى يثبت ان تقدمه ثم اغبره بحر ثم قال

وذو يدعى ملك مؤرخ أقدم  
قال سابق أحق وان برهنا  
على شراء متفق تاريخهما  
أو مختلف عبنى وكل يدعى  
الشراء (من) رجل آخر  
أو وقت أحدهما فقط  
استوباً ان تعدد البائع

٢. أقول دخل في الصدقة  
دعوى الوقف بان ادعى  
زويده من والده وادعى  
آخر وقتا منه وأرخ الاول  
للاثنى والحكم العمل  
ببينة ذى التاريخ تأمل  
(خير الدين) اه منه

أو شرع مؤرخ من واحد  
غير ذى يد (أو) برهن  
(خارج على) للمؤرخ

ولو اجتمعت الهبة بان حكمه حكم ما جتمع الشرأ آن في أواخر الفصل الثامن من الفصولين  
واذا اجتمعت الهبة مع القبض والصدقة ٢ مع القبض فالجواب فيه كالجواب فيما اذا  
اجتمع الشرأ آن من انقره وى في دعوى الرجلين ١ بين مختلفين من كتاب الدعوى نقلا في  
الرابع من دعوى التارخانية هذا الواجب تاتى الملك من جهة واحدة بسببين مختلفين فلو ادعى  
من جهة اثنين بسببين مختلفين بان ادعى أحدهما هبة والاخر شرأ لو كانت العين بيد  
ثالث أو يدهما أو يدهما أحدهما حكمه حكم ما جتمع الشرأ آن من ادعى أحدهما ملكا مطلقا ذاك كل منهما ما ثبت  
الملك المطلق لملكه ثم ثبت الانتقال الى نفسه فكأن المالكين ادعى ملكا مطلقا وبرهنا  
فى كل موضع ذكرنا فى دعوى الملك المطلق انه يقضى بينهما ما نك كذا هذا كذا اذ اوفى بس  
عين يده برهن آخر انه شرأ من زيد وبرهن آخر ان هبة فهو يدين ما ولو برهنا على التاتى  
من واحد فالشرأ أولى اذ ان صدق على انه لو احدى فى النزاع فى السابق فالشرأ سابق لانه لما  
ليبين سبق أحدهما جعلا كأنهما اقاما معا ولو تقارنا كان الشرأ أسرع فكذا من الهبة لانها  
لا تصح الا بقبض والبيع يصح بدونه هـ وان ادعى أحدهما الشرأ من زيد والاخر هبة  
وقبض من الآخر والعين فى يد ثالث قضى بينهما ما ذكرنا فى تاتى من ادعى أحدهما من ادعى رابع  
صدقة وقبض من آخر قضى بينهم ارباعا عند استواء الحجة اذ تلقوا الملك من مالكهم فكأنهم  
حضره او برهنوا على الملك المطلق فصولين من أواخر الثامن وان ادعى أحدهما شرأ من زيد  
والآخر الهبة من الآخر والعين فى يد ثالث قضى بينهما ما ذكرنا فى تاتى من ادعى ثالثا من ادعى  
واحد رابع صدقة من آخر قضى بينهم ارباعا وان كانت العين فى يد أحدهما يقضى الخارج الا فى  
اسبق التاريخ وان كان فى ايدهما يقضى بينهم الا فى اسبق التاريخ فهو له وهذا اذا كان المدعى  
عابلا يقسم كالعبد والهبة وأما ما يقسم كالدار والعقار فانه يقضى لمدعى الشرأ انقره وى  
وانما يصح ان يقضى بينهما ما لو كان المدعى عابلا يحتمل القسمة أما المحتمل فيقضى بملكه لمدعى  
الشرأ والصحيح فى الهبة ان يقضى بينهما ما يحتمل القسمة أولا اذا الشروع الطارىء لا يفسد  
الهبة والصدقة فى الصحيح وفسد الرهن كذا فى أواخر الفصل الثامن من الفصولين وهذا  
آخر ما وجدته ونقلته من نسخة محرفة فخرنا كتابا بعد ان سمعت ما ظهر من الغلط  
بالرجوع الى أصوله التى هى فى يدى ومضى ظفرت بيقية الاصول المنقول عنها فتم فتحها هان  
شاء الله تعالى (قوله أو شرع مؤرخ) أشار به كره بعد ذكر المال الى انه لا فرق بين دعوى الملك  
المطلق والذى بسبب قال العيني وأما الصورة الثانية أى صورة الشرأ فلا تهم ما مال ادعى  
الشرأ من شخص واحد قد اتفقا ان الملك فى ثبوت منه ما التاتى من جهته فى زمان  
لا يراجه فيه أحد كان أولى اه فقولوا برهن خارجا ان يشغل على ثمان مسائل من  
الصورة المتقدمة (قوله من واحد غير ذى يد) انما يقضى به تبع الهبة لان دعوى الخارجين  
الشرأ من ذى يد قد تقدمت فى قوله ولو برهن خارجا على ثنى قضى به لهما فلا فائدة فى التعيم  
بجر وفيه وقيد بالبرهان على التاريخ أى منهم فى الاولى لانه لو أرخت احدهما دون  
الآخرى فهو سواه كالمؤرخ اعفده وقال أبو يوسف المؤرخ أولى وقال محمد الميمم أولى  
بخلاف ما اذا أرخت احدهما فقط فى الثانية فان المؤرخ أولى والحاصل انه اذا المؤرخا

- ادعاء ملكا بيمين مختلفتين من واحد والعين في يد أحدهما ٢  
 ٨١ لم يؤرخا بقضى ٨٢ أو أرخا تاريخا ٨٣ أو أرخا تاريخ ٨٤ أو أرخ أحدهما  
 لذى اليد واحدة بقضى أحدهما السابق لا الآخر بقضى  
 لذى اليد بقضى للسابق لذى اليد
- ادعاء ملكا بيمين مختلفتين من اثنين والعين في يد ثالث ٣  
 ٨٥ لم يؤرخا بقضى ٨٦ أو أرخا تاريخا واحدا ٨٧ أو أرخا تاريخا أحدهما السابق  
 بينهما كافي الملك بقضى بينهما كافي الملك عند الامامين بقضى للسابق وعند  
 المطلق المطلق محمد بقضى بينهما كافي الملك المطلق ومشايعنا أفتوا  
 على قول الامامين
- ٨٨ أو أرخ أحدهما لا الآخر بقضى بينهما عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف بقضى للمؤرخ  
 وعند محمد بن اطلاق كافي الملك المطلق ومشايعنا أفتوا على قول أبي حنيفة  
 ادعاء ملكا بيمين مختلفتين من اثنين والعين في يد أحدهما  
 ٨٩ لم يؤرخا بقضى ٩٠ أو أرخا تاريخا واحدا ٩١ أو أرخا تاريخا أحدهما السابق  
 بينهما كافي الملك بقضى بينهما كافي الملك عند الامامين بقضى للسابق وعند  
 المطلق المطلق محمد بقضى بينهما كافي الملك المطلق ومشايعنا أفتوا على قول  
 الامامين
- ٩٢ أو أرخ أحدهما لا الآخر عند أبي حنيفة بقضى بينهما وعند أبي يوسف بقضى للمؤرخ  
 وعند محمد بن اطلاق كافي الملك المطلق ومشايعنا أفتوا على قول أبي حنيفة  
 ادعاء ملكا بيمين مختلفتين من اثنين والعين في يد أحدهما  
 ٩٣ لم يؤرخا بقضى الخارج كافي الملك ٩٤ أو أرخا تاريخا واحدا بقضى الخارج كافي الملك  
 المطلق المطلق
- ٩٥ أو أرخا تاريخا أحدهما السابق عند  
 الامامين بقضى للسابق وعند محمد بقضى  
 للخارج كافي الملك المطلق ومشايعنا  
 أفتوا على قول الامامين
- ادعاء عتافي بد آخر فبرهن أحدهما انه اشتراه من زيد وبرهن الآخر انه ارثه منه من زيد ولم  
 يؤرخا أو أرخا أو افاشراه أولى وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فالأولى أولى ولو  
 أرخا أحدهما أقدم فهو أولى ولو كانت العين في يد أحدهما فهو أولى الا إذا سبق تاريخ  
 الخارج فهو للخارج ولو ادعى أحدهما هبة وقبض من زيد وادعى الآخر شراءه من زيد  
 ولم يؤرخا أو أرخا أو افاشراه أولى وكذا جميع ما عرفت في الرهن ولو كانت العين في يد أحدهما فهو  
 بينهما الآن يؤرخا أحدهما أقدم فهو أولى والصدقة مع الشراء كالهبة مع الشراء

٢ بان ادعى أحدهما  
 شراء من زيد ولا آخر  
 وهما أو هبة منه

٣ بان ادعى أحدهما  
 شراء من زيد ولا آخر هبة  
 من عمرو اه منه

منه كما صرح به في الدرر والغرر في باب دعوى الرجلين اه وفي الهداية في باب ما يدعيه الرجلان  
ولوناقى كل واحد منهما المالك من رجل على حدة واقام البينة على النتائج عنده فهو بمنزلة  
اقامته على النتائج عنده نفسه اه وسواء تلقى كل واحد منهما ما بشره او اوارث اوهبة او صدقة  
مقبوضة في آثار البينة في الثامن من تهمادات البرازية وفي آخر دعوى المنقول من قاضي خا  
عبدي في يد رجل اقام رجل البينة انه بعده اشتراه من فلان آخر وانه ولد في مال بائعه فلان فانه  
يقضي بالبدل لذى اليد لال كل واحد منهما ما ادعى نتائج بائعه ودعوى نتائج بائعه كدعوى نتائج  
نفسه في قضى بينة ذى اليد انتهى لان كل واحد من الخارج وذى اليد خصم في اثبات نتائج  
بائعه كما انه خصم في اثبات المالك له ولو حضر البائعان واقاما البينة على النتائج كان صاحب  
النتائج أولى فكذا من قام مقامهما كما صرح به الزبلي انتهى وفي الدرر في باب دعوى  
الرجلين قال في الذخيرة والحاصل ان بينة ذى اليد على النتائج انما ترجع على بينة الخارج على  
النتائج او على مطلق المالك بان ادعى ذوا اليد النتائج وادعى الخارج النتائج او ادعى الخارج المالك  
المطلق اذ المبدع الخارج على ذى اليد دفعه لانه لو دفعه لانه لو دفعه او الودعة او الاجارة او الرهن  
والعارية ونحوها ما اذا ادعى الخارج فعلا مع ذلك فبينة الخارج أولى وقال في العمادية  
بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقيه اه أبو الليث في باب دعوى النتائج من المبسوط ما يجازف  
المذكور في الذخيرة فقال دابة في يد رجل اقام آخر بينة انها دابته آجرها من ذى اليد وأعارها  
منه او رهنها بابه وذو اليد اقام بينة انها دابته تحت عنده فانه يقضى به لاذى اليد لانه يدعى  
النتائج والاخر يدعى الاجارة أو الأعاره والنتائج سبق منها في قضى لذى اليد وهو هذا خلاف  
ما نقل عنه اه وفي البرهاني في الفصل الثاني عشر من كتاب الدعوى اذ ادعى ذوا اليد النتائج  
وادعى الخارج انه ملكه غصبه منه وذو اليد كانت بينة الخارج أولى وكذا اذا ادعى ذوا اليد  
النتائج وادعى الخارج انه ملكه آجره او ودعه او أعاره كانت بينة الخارج أولى قال شيخ  
الاسلام الحاصل ان بينة ذى اليد على النتائج انما ترجع على بينة الخارج على النتائج او على  
المالك المطلق بان ادعى ذوا اليد النتائج وادعى الخارج المالك المطلق أو النتائج اذ المبدع الخارج  
على ذى اليد دفعه لانه لو دفعه او الودعة او الاجارة او الرهن أو العارية أو ما أشبه ذلك أما اذا  
ادعى المالك المطلق ومع ذلك فعلا بينة الخارج أولى وأشار رحمه الله تعالى اه هذا المعنى لان بينة  
الخارج فيه هذه الصورة أكثر اثباتا انتهى هكذا في الظهيرية في النوع الثاني من كتاب  
الدعوى تحت النقول وافتى مشايخنا اه - ثم المحيط به - حتى يقتضى بينة الخارج في الصورة  
المذكورة

٣ بان ادعى أحدهما  
شراءه من زيد والآخر  
به هبة أو هبة منه

٣ بان ادعى أحدهما  
شراءه من زيد والآخر  
به هبة أو هبة منه

ادعى المالك بيمين مختلفتين من واحد والعين في يد ثالث

٧٣ لم يؤخر بيقضى ٧٤ وأورثا تاريخا واحدا ٧٥ وأورثا تاريخ ٧٦ وأورث أحدهما لا  
لدى الشراء يقضى لدى الشراء أحدهما أ- سبق الآخر يقضى  
يقضى اللاحق للمؤرخ

ادعى المالك بيمين مختلفتين من واحد والعين في يد هما ٣

٧٧ لم يؤخر بيقضى ٧٨ وأورثا تاريخا ٧٩ وأورثا تاريخ أحدهما ٨٠ وأورث أحدهما  
بينهما واحدا يقضى بينهما سبق يقضى للآخر لا الآخر يقضى بينهما

به لذي اليد كذلك

٧١ أو أثار تاريخ أحدهما سبق إن ادعى المالك بسبب علمهما فبما لا يتكرر من المتاع قضى به لصاحب اليد ولا يمتدح التاريخ فيه إن ادعى المالك بسبب الولادة من الحيوان والرقبة إن وافق سن الدابة تاريخ أحدهما قضى به إن وافق سنه وإن لم يوافق بان أشكل عليه ما قضى به لذي اليد وإن أشكل على أحدهما قضى به إن أشكل عليه وإن خالف سنه للوقتين قضى به لذي اليد وإن خالف لأحد الوقتين قضى به للأخر

٧٢ أو أثار أحدهما لا الآخر إن ادعى المالك بسبب علمهما فبما لا يتكرر من المتاع قضى به لصاحب اليد ولا يمتدح التاريخ فيه إن ادعى المالك بسبب الولادة من الحيوان والرقبة إن وافق سن المولود تاريخ المورخ قضى به للمورخ وإن لم يوافق بان أشكل عليه ما قضى به لذي اليد وإن خالف سنه لوقت المورخ بقضى به إن لم يورخ لأنه إذا كان سن الدابة مخالفا لأحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر قضى به لمن أشكل عليه وهو من لم يورخ

قال محمد في الأصل إذا ادعى الرجل دابة في يد إنسان أم ملكه فتحت عنده وأقام بيعة عليه وأقام صاحب اليد بيعة بمثل ذلك القياس بقضى به الخارج وفي الاستحسان بقضى به صاحب اليد سواء أقام صاحب اليد البيعة على دعواه أو على القضاة بالخارج أو بعده وفي الهداية وهذا هو الصحيح في أوائل الثاني عشر من دعوى التاريخ خاتمة هذا المورخ إن أثار قضى به صاحب اليد إلا إذا كان سن الدابة مخالفا للوقت صاحب اليد موافقا للوقت الخارج فحينئذ بقضى للخارج في الثاني عشر من دعوى المحيط ولا عبرة بالتاريخ ينفع النتائج إلا إذا اختلفت بين مختلفين وإن وافق سن الدابة تاريخ الخارج فانه بقضى به الخارج وإن وافق تاريخ ذي اليد أو كان مشكلا أو خالفهما قضى به الذي اليد كما في دعوى الوجيز فاعلم هذا إذا كان سن الدابة مخالفا للوقتين أما إذا كان سن الدابة مخالفا لأحد الوقتين فلا يتخلو من أن يكون موافقا أو مخالفا ومشكلا للآخر فإن كان موافقا فكما مر حكمه أنه أقضى لمن وافق وإن كان مخالفا للوقتين قضى به الذي اليد كما مر وإن كان مشكلا قضى به لمن أشكل عليه أما ذكر في التاريخ خاتمة والمحيط مطلقا إذا كان سن الدابة مخالفا لأحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي أشكل سن الدابة عليه اهـ هذا إذا كانا مخالفا لهما وإن أرخ أحدهما لم يورخ الآخر وكان سن الدابة مخالفا لتاريخ المورخ بقضى به إن لم يورخ لأنه بالظاهر في الأولى من أن يكون مشكلا على من لم يورخ لأن من لم يورخ أبهم وقته فحقق الأشكال بينهما وبين سن الدابة بالظاهر في الأولى فيقضى بالدابة إن أشكل عليه من الدابة وهو من لم يورخ وإن أرخ أحدهما ولم يورخ الآخر وكان سن الدابة مشكلا عليه ما قضى به الذي اليد كما حققه جوي زاده اهـ وفي باب دعوى الرجلين في مائتي الأجر وإن برهن خارج وذو اليد على النتائج فذو اليد أولى وكذلك لو برهن كل من تلقى المالك من آخر على النتائج عنده اهـ يعني لو كان النتائج ونحوه عند بائعه فذو اليد أولى كالأول في النتائج ونحوه عند نفسه فإن كلامهما إذا تلقى المالك من رجل وأقام البيعة على سبب ملك عنده لا يتكرر فهو بمنزلة من أقامها على ذلك الريب عند نفسه لأن بيعة ذي اليد قامت على أولية المالك فلا يشب للخارج إلا بالتلقي



سن الدابة كما قال ابن المثلث على الجمع في باب ما يدعيه الرجلان فان اشكل اى ان لم يظهر من  
الدابة اه واختلفت عبارات بعض النسخ فيما اذا خالف سن الدابة للوقتين قال في البداية  
في باب ما يدعيه الرجلان وان خالف سن الدابة للوقتين بطلت البيئتان كذا ذكره الحاكم وبعده  
في الكافي والنهاية وغاية البيان والبدائع وقال محمد وادصح ان تكون الدابة بينهما مالانه اذا  
خالف سن الدابة للوقتين او اشكل بسقط اعتبار ذكر الوقت في نظر اولى مقصودهما وهو اثبات  
الملك في الدابة وقد استوفى في الدعوى والحجة فوجب القضاء بينهما انصفين كذا في الكافي  
كما حققه جوى زاده في تحريراته وفي آخر الفصل الثامن من الفصولين التاريخ في دعوى  
المتاع الغرعى على كل حال ارجاها وان لم يؤرخا او ارجاها احدهما سقط قال المولى قاضى  
زاده اخذ من كلام صاحب الدرر والبدائع بان مخالفة السن للوقتين مكذب للوقتين لا مكذب  
البيئتين فالأول لازم منه بسقوط اعتبار ذلك الوقت لاسقوط اعتبار أصل البيئتين لانام فينقض  
بكذب احدى البيئتين لموازان يكون سن الدابة موافقا للوقتين ولا يعرف بالنظر كما اشار  
اليه السرخسى في محيطه وقد يشاهد ان بعض اهل النظر نظر في سن فرس وقال لسنه  
اثنان ونصف وكان سنه ثلاثا ونصفا فاذا انقرض هذا فاعلم انه اذا لم يثبت الوقت صار كالولم يثبت  
على ما ذكر شيخ الاسلام الاسيبي في شرح الكافي لان الأصل عدم اعتبار التاريخ في المتاع  
كما مر انهما من الفصولين كذا حققه جوى زاده في تحريراته (وقال) قال قاضى خان في اواخر  
دعوى المنة قول وان خالف سن الدابة للوقتين في رواية بقضى اهما في رواية يعل البيئتان  
اه وكذا في خزائن الأكل وفي الثامن من العمد مادبة وفي الرابع عشر من الاستروشنية  
كافي الخانية والظاهر من كلام قاضى خان انه يرجح القضاء بينهما لانه قال في اول كتابه وفيما  
كثرت فيه الاقاويل من المناخير اختصرت على قول ارفواين وقد مدت ما هو الاظهر  
وافتح بمناهج الاظهر وقال الزبائى في شرح الديكتر نقلا من المبسوط والاصح انهما  
لا تبطلان بل بقضى بينهما اذا كانا خارجين او كانت في ايديهما وان كانت في يدهما بقضى  
بهم الذى اليد ومكذا ذكر محمد واما ما ذكره الحاكم بقوله بطلت البيئتان وهو قول بعض المشايخ  
وهو ايسر شئ اه واعتمد صاحب الدرر ما في الزبائى وقال كافي الزبائى وقول الزبائى ظاهر  
الرواية وهو اختيار الائمة الثلاثة كافي معراج الدراية وفي رضاء البحر القبرى اذا اختلفت  
كان الترجيح بظاهر الرواية تمت التتبع من تحريرات المرحوم انقره وى افندى رحمه الله  
تعالى

ادعاءنا تناجوا واهن في بدا احدهما

٦٩ لم يؤرخا ان ادعى المالك بسبب علمه ما فيه لا يتكرر من المتاع قضى به لذى اليد وان اقام  
كل منهما يائمة على المتاع فصاحب اليد اولى كذا في المولى على افندى وان ادعى المالك بسبب  
الولادة من الحيوان والرقبي قضى به لذى اليد من باب دعوى رجلين في دعوى الهنمية  
٧٠ او ارشانا ربنا احدهما ان ادعى المالك بسبب علمه ما فيه لا يتكرر من المتاع قضى به  
لصاحب اليد ولا بد من التاخير في نفسه ان ادعى المالك بسبب الولادة من الحيوان والرقبي ان  
وافق سن المولود للوقت الذى ذكره قضى به لذى اليد وان لم يوافق باء اشكل او وافقه افضى

لاحد الوقتين وهو اشكل لكل الوقت الاخر قضى به ان اشكل عليه وهو من لم يؤرخ  
 في او اخر الفصل الثامن من النصابين التاريخ في دعوى التنازع فعلى كل حال ارساوا او  
 مختلفين لم يؤرخا وارخ احدثهما انتمى وفيه برهن التاريخان على التنازع فلولم يؤرخا  
 او ارساوا وارخ احدثهما الا الاخر فهو بينهما الفقد المارح ولوارخاوا احدثهما السبق فلوافق  
 سنة لاحدهما فهو له الظهور كذب الاخر ولو خالفهما واشكل فهو بينهما ما لانه لم يثبت الوقت  
 فكانهما لم يؤرخا وقيل فيها خالفهما بطالت البيعة فان اظهروا كذبهم ما فلا يقضى لهما اه (واعلم)  
 انه اذا تنازعا في دابة وبرهنا على التنازع عنده او عند بائعه ولم يؤرخا يحكم بهم الذي الميدان كانت  
 في يد احدثهما او يحكم لهم ان كانت في ايديهم ما اوفى بدنانا كاذم الزبالي وفي الثامن  
 عشر من دعوى التنازعانية وان ارساوا ينظر الى سن الدابة ان كان موافقا للوقت الذي  
 ذكره يقضى بهما وان ارساوا تاريخ احدثهما السبق يقضى لصاحب الوقت الذي سن الدابة  
 عليه اه يعنى قضى ان وافق سنهما وقته وان ارخ احدثهما ولم يؤرخ الا آخر ووافق سن  
 الدابة للوقت المؤرخ قضى به لاهم ورخ ايضا لانه اذا كان احدثهما السبق قضى به ان وافق سنهما  
 وقته فاذا كان الامر كذلك ان ارخ احدثهما ولم يؤرخ الا آخر كان وقت غير المؤرخ بهما  
 لعدم ذكر التاريخ فان فرض المؤرخ سابقا او غير سابق يستقيم على صورة مثله سبق احدث  
 التاريخ وفي ذلك قضى ان وافق سنهما فاما كذلك قضى لاهم ورخ او افضة تاريخه سنهما وان  
 فرض المؤرخ مساويا لغير المؤرخ قضى للمؤرخ ايضا لان في موافقة غير المؤرخ شك فلا  
 يعارضه موافقة المؤرخ كذا حققه جوى زاده في تحريراته اه فلان فرق لافضل وان  
 سنهما ان تكون الدابة في يد احدثهما اوفى يديهما اوفى بدنانا لان المعنى لا يختلف وان خالف  
 سنهما للوقتين واشكل يقضى بهما ان كانت في ايديهم ما اوفى بدنانا وان كانت في يد  
 احدثهما قضى بهم الذي اليد كما حققه صاحب الدرر نقلا عن الزبالي وايده بقوله وهو الاصح  
 اه (ثم اعلم) ان هذا اذا كان سن الدابة مخالفا للوقتين اما ان كان سن الدابة مخالفا لاحد  
 الوقتين فهو مشكل في الوقت الاخر قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي اشكل سن الدابة  
 عليه كذا في الثاني عشر من دعوى التنازعانية اه هـ هذا ان ارخا كلاهما ما وان ارخ  
 احدثهما ولم يؤرخ الا آخر وكان سن الدابة مخالفا للتاريخ المؤرخ يقضى بهم لم يؤرخ لانه  
 بالطريق الاولى في ان يكون مشكلا على من لم يؤرخ لان من لم يؤرخ بهم وقته فتحقق الاشكال  
 بينه وبين سن الدابة بالطريق الاولى فيقضى بالدابة لاشكل عليه سن الدابة وهو من لم يؤرخ  
 كذا حققه جوى زاده في تحريراته انتهى وان ارخ احدثهما ولم يؤرخ الا آخر وكان سن الدابة  
 مشكلا عليهم ما قضى بينهم كما في الثاني عشر والثالث عشر من دعوى التنازعانية انتهى هـ  
 اذا كانت الدابة في ايديهم ما اوفى بدنانا واما اذا كانت في يد احدثهما قضى بهم الذي الميدان  
 ارخ احدثهما ولم يؤرخ الا آخر وكان سن الدابة مشكلا عليهم ما كما حققه جوى زاده في  
 تحريراته والمراد من الخلف بين السن والوقت كون الدابة كبر من الوقتين او اصغر منهما  
 كما في الثامن عشر من دعوى الهبط وفي عبارة دعوى التهمة في فصل ما يترجم به احدى البيعتين  
 اذا كان سن الدابة دون الوقتين او فوقهما يكون مخالفا للوقتين والمراد بالاشكال عدم ظهور

بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه ان ادعى المالك بسبب ولادة من الحيوان والرقبة ان وافق سن المولود للوقت الذي ذكرنا قضي به بينهما وان لم يوافق بان اشكل عليهم ما قضي به بينهما كذلك نصفين وان خالف سنة الوقت الذي ذكرنا بطلت البيئتان عند البعض ويقضى به بينهما عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزبلي وحقه صاحب الدرر

٦٣ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق ان ادعى المالك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى المالك بسبب ولادة من الحيوان والرقبة ان وافق سن المولود لتاريخ أحدهما قضي به ان وافق سنة وقته وان لم يوافق بان اشكل عليهم ما يقضى بينهما نصفين وان اشكل على أحدهما قضي به لمن اشكل عليه وان خالف للوقتين بطاب البيان عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزبلي وحقه صاحب الدرر وان خالف سن المولود لاحد الوقتين قضي به للاخر

٦٤ أو أرخ أحدهما الا الاخر ان ادعى المالك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى المالك بسبب ولادة من الحيوان أو الرقبة ان وافق سن المولود لتاريخ المؤرخ قضي به للمؤرخ وان لم يوافق بان اشكل عليهم ما يقضى به بينهما نصفين وان خالف سنة لوقت المؤرخ يقضى به لمن لم يؤرخ لانه اذا كان سن الدابة مخالفا لاحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الاخر قضي به لمن اشكل عليه وهو من لم يؤرخ

٢ حكم صاحب البدعي  
النتائج لكم الخارجين  
منه

٢ ادعى صاحب العيز في أيديهما  
٦٥ لم يؤرخا ان ادعى المالك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين وان ادعى المالك بسبب ولادة من الحيوان والرقبة يقضى به بينهما نصفين  
٦٦ أو أرخا وتاريخا واحدا ان ادعى المالك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى المالك بسبب ولادة من الحيوان والرقبة ان وافق سن المولود للوقت الذي ذكرنا قضي به بينهما وان لم يوافق بان اشكل عليهم ما يقضى به بينهما كذلك نصفين وان خالف سنة للوقت الذي ذكرنا بطلت البيئتان عند البعض ويقضى به بينهما عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزبلي وحقه صاحب الدرر

٦٧ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق ان ادعى المالك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى المالك بسبب ولادة من الحيوان والرقبة ان وافق سن المولود لتاريخ أحدهما قضي به لمن وافق سنة وقته وان لم يوافق بان اشكل عليهم ما يقضى بينهما نصفين وان اشكل على واحد منهما قضي به لمن اشكل عليه وان خالف سنة للوقتين بطلت البيئتان عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزبلي وحقه صاحب الدرر وان خالف سن المولود لاحد الوقتين قضي به للاخر

٦٨ أو أرخ أحدهما الا الاخر ان ادعى المالك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى المالك بسبب ولادة من الحيوان والرقبة ان وافق سن المولود لتاريخ المؤرخ قضي به للمؤرخ وان لم يوافق بان اشكل عليهم ما يقضى بينهما نصفين وان خالف الوقت المؤرخ يقضى به لمن لم يؤرخ لانه اذا كان سن الدابة مخالفا

مرة أخرى بعد نقضه ٢ فلا يكون نحو النتاج كما صرح به في المنصولات اه فدعوى النتاج  
دعوى مالا يتكرر كما صرح به قاضيان في آخر دعوى المنقول ودعوى النتاج دعوى اولية  
المالك كاذ كروا في آخر المنصل الثاني من الفصول فيكون كل دعوى اولية للمالك كالنتاج  
وعلى هذا اتفاق الائمة الفحول في الفروع والاصول كما صرح به جوي زاده ٣ فكل سبب للمالك  
من المنافع مالا يتكرر به في لابه اذ لا يصنع مرة بعد أخرى بعد نقضه فهو في معنى النتاج  
ودعوى المالك بهذا السبب كدعواه بالنتاج فان منعه في عدم التكرار حكمه حكمه في جميع  
احكامه وأما كل سبب للمالك من المنافع ما يتكرر به في بعد ادر يصنع مرة بعد أخرى بعد نقضه  
فهو لا يكون بمعنى النتاج بل يكون في منزلة المالك المطابق كما صرح به في المحيط والمنسوط  
والزبلي والظاهرية وغيرها اه مثال مالا يتكرر كمنع ثياب قطنية أو كناية لا تنفع الامر  
فمنع ثوب قطن أو كان سبب للمالك لا يتكرر فهو كالنتاج فلما قام خارج وذو يدعى ان  
هذا الثوب ملكه وأنه نتج عنده في ملكه كان ذو اليد اولى كافي الحاشية والبرافعة وغيرها ما  
اتهمى وكباب ابن خباب ابن سبب للمالك لا يتكرر فهو كالنتاج فلما برهن كل من خارج وذو يد  
على ان هذا الثوب سبب في ملكه كان ذو اليد اولى كما نقله شارح الماتني وصدق عثمان افندي  
الاسكوري ومثال ما يتكرر كالمنطقة المصنوعة من الذهب والفضة وغيرها ما كايها والشجر  
المغروس والبر المزروع وسائر المحبوب ونحوها مما لا فهو ما يتكرر وبعبارة بعد النقض مرة  
أخرى فلما برهن كل من الخارج وذو اليد ان المنطقة صنعت في ملكه وان الشجر المغروس له في  
ملكه وان البرية زرع والمحبوب المملوك له كان الخارج اولى لاحتمال ان الخارج فعليه  
اولا ثم غصبه ذو اليد منه ونقضه وفعل ثانيا فيكون ملكا له بهذا الطريق فلم يكن في معنى  
النتاج بل يكون بمنزلة المالك المطلق كما ذكرنا من ذلك على الجميع فان الذهب المصنوع والفضة  
المصنوعة والبناء ينقض وبعبارة ثانيا والشجر يغرس ثم يقطع من الارض ويغرس ثانيا  
والحبوب تزرع ثم تغرق بل مع الغراب فغير تزرع ثانيا وكذلك المصنف الشعر ثم يحاكيه  
فلما قام كل من الخارج وذو اليد اليه انه صنعت في ملكه فانه يقضى به لادمي لان  
الكتابة مما يتكرر يكتب ثم يكتب كما في دعوى المنقول من قاضيان وفي الخبلاصة في  
الثالث عشر من الدعوى اما السبب فانه ما يضرب مرتين ومنه ما يضرب مرة واحدة فيسال  
عليه الصياقة ان قالوا يضرب مرتين يقضى لادمي وان قالوا مرة يقضى لذو اليد فان اشكل  
عليهم... او اختلفوا في رواية أبي سليمان يقضى به لذو اليد وفي رواية حنيفة يقضى للخارج  
وفي الوجهين للسرخرسي وان كان مشكلا فلا يصح الحق بالنتاج اتهمى وفي الدرر فان  
اشكل يرجع الى أهل الخبرة لانهم اعرف به فان اشكل عليهم قضى به للخارج لان القضاء بينية  
هو الاصل والعدول عنه يحدث النتاج فاذا لم يرجع الى الاصل اتهمى

ادعيا بعد ما اجاوا عن في ثلاث

٦١ لم يورثا ان ادعى المالك بسبب عاهما فيم الا يتكرر قضى به بينهما منصفين وان ادعى المالك  
بسبب الولادة من الحيوان والرقيق يقضى به بينهما منصفين  
٦٢ أو اختلفا في واحد ان ادعى المالك بسبب عاهما فيم الا يتكرر من المتساع يقضى به

٢ قوله فلا يكون نحو  
النتاج له فقط قبله  
وما كان من المنافع يصنع مرة  
بعد أخرى بعد نقضه  
ايوافق كلامه الا في وبالجملة  
فليصر هذا المقام  
نفسه  
٣ خواهر زاده

٤٩ لم يؤرخ بقضى ٥٠ أو أرخا تاريخا واحدا ٥١ أو أرخا وتاريخ أحدهما سبق  
 لصاحب النتاج بقضى صاحب النتاج بقضى صاحب النتاج  
 ٥٢ أو أرخ أحدهما إلا الآخر  
 بقضى صاحب النتاج

ادعاءنا أحدهما ملكا مطلقا والآخر نتاجا والعين في أيديهما

٥٣ لم يؤرخ بقضى ٥٤ أو أرخا تاريخا ٥٥ أو أرخا وتاريخ ٥٦ أو أرخا أحدهما  
 لصاحب النتاج واحدا بقضى أحدهما سبق بقضى لا الآخر بقضى  
 لصاحب النتاج لصاحب النتاج لصاحب النتاج

ادعاءنا أحدهما ملكا مطلقا والآخر نتاجا والعين في أيديهما

٥٧ لم يؤرخ بقضى ٥٨ أو أرخا تاريخا ٥٩ أو أرخا وتاريخ ٦٠ أو أرخا أحدهما  
 لصاحب النتاج واحدا بقضى أحدهما سبق لا الآخر بقضى  
 لصاحب النتاج بقضى صاحب النتاج لصاحب النتاج

في باب دعوى الرجاءين من الدرر والغرر ولو برهن أحدهما من الخسارج وذى اليد على الملك  
 المطلق والآخر على النتاج فله النتاج أولى وفي الباب انزبور من الملقى ولو برهن على الملك  
 والآخر على النتاج فهو أولى وكذا لو كانا خارجين اه وفي باب ما يدعيه الرجلان من شرح  
 الجمع لو أقام أحدهما المدعين بينة على الملك والآخر على النتاج قدم صاحب النتاج سواء كان  
 خارجا أو ذابلا لصاحب النتاج ثبت أولية الملك فلا يملكه الغير إلا بالاتفاق منه اه وقال  
 أبو السعد ود العادي في تحريراته قد علم من هذه النقول انه لا فرق في أولوية صاحب النتاج  
 بين أن تكون العين في يد أحدهما أو في يدهما فان كانت العين في يدهما كذلك صاحب  
 النتاج أولى لأن كل واحد من صاحب البدن وذو اليد في نصفه وخارج في النصف الآخر كذا  
 المدعي الخسارج والحاصل ان برهن المدعيان أحدهما على الملك المطلق والآخر على النتاج  
 تقدم بينة النتاج سواء كان العين في يد أحدهما أو في يدهما اه وفي يدهما ما كان بين في الأصول  
 اه وقال في البحر الرائق في انقضاء الطلاق اه هذه العبارة وهي قولهم تقدم بينة لنتاج على  
 بينة الملك المطلق فتشمل ما أرخا واستوبا أو سبق أحدهما أو أرخا أحدهما أو لم يؤرخا  
 أصلا فلا اعتبار بالتاريخ مع النتاج الا من أرخ تاريخا مستحيلا بان لم يؤرخ من المدي لوقت  
 ذي البدن ووافق وقت الخسارج فيقتضى بحكم الخسارج ولو خالفه لوقت من ائت البينتان  
 عندهما المستحيرو يترك في يده ذى اليد على ما كان والنتاج يكسر الذون ولادة الحيوان  
 ورغمة عنه من تحت عنده بالبنا للمعهول ولدت ورضعت كافي المغرب والمراد ولادته في  
 ملكه أو ملك بانه أو مورثه اه والمراد يكون التاريخ مستحيلا في دعوى النتاج عدم  
 موافقة التاريخ لسن المولود \* ودعوى النتاج دعوى سبب الملك بالولادة في ملكه لأن سبب  
 ذلك نوعان أحدهما لا يمكن تكرره والثاني يمكن تكرره فملا يمكن تكرره هو النتاج فو فروع  
 النتاج في الخارج مرتين محال به في لايته وعود الولد الى بطن امه ثم ووجه مرة أخرى  
 ما إذا كان الامر كذلك الولد لايه اذ ولادته به مرة أخرى وما كان من المناع كذلك ولا يمنع

وان ادعى الشراء من واحد والعين في ايديهم - ما فهو بينهما الا اذا ارشوا واحدهما - سبق  
 فحينئذ يقضى لاسبقهما من جامع الفصولين من الثامن لمقصاه اذا ادعى باقى المالك من جهة  
 واحدة ولم يؤرخا او ارشوا وتاريخهما على السواء يقضى بالعين بينهما - ما كذلك اذا ارش  
 احدهما دون الآخر يقضى بينهما - ما وان ارشوا وتاريخ احدهما السابق يقضى لاسبقهما  
 تاريخا في الرابع من دعوى المحيط وفي باب بيان اختلاف البيِّنات في البيع والشراء من  
 دعوى المحيط ان كانت العين في ايديهم - ما يقضى بينهما في الفصول الا اذا ارشوا وتاريخ  
 احدهما سبق وفي غايه البيان عن ميسر خوارزمي ان كانت العين في ايديهم ما ان لم يؤرخا  
 أو ارشوا سواء أو ارش احدهما دون الآخر يقضى بينهما نصفين اما في الاولين فلا اشكال فيه  
 واما اذا ارش احدهما دون الآخر فيكذلك يقضى بينهما - ما نصفين لانه لا عبرة للتاريخ خاتمة  
 الانفر اذا كانت العين المؤرخ - مامعا لا يرى انه لو كان في بدا احدهما - ما فارخ الخارج  
 لا يكون تاريخ احدهما عبرة لانه تقضى بذى اليد بالاحتمال فكذلك ان يكون التاريخ غير فاد كان  
 في ايديهم ما حتى لا يقضى ما ثبتت من يد الآخر في النصف وان لم يكن للتاريخ خاتمة لانفر عبرة  
 بمقابله اليد صار وجود التاريخ وعدمه بمنزلة ولوعدم يقضى بالدار بينهما نصفين من هاشم  
 الانفر في اول دعوى الشراء والبيع

ادعى باثنا شراء من واحد والعين في يدا احدهما

٤٥ لم يؤرخا يقضى لذى اليد ٤٦ أو ارشوا تاريخا واحدا يقضى لذى اليد  
 ٤٧ أو ارشوا وتاريخ احدهما السابق ٤٨ أو ارش احدهما الا الآخر يقضى  
 يقضى لاسبقهما لذى اليد

وان ادعى الشراء من واحد والعين في يدا احدهما فهو لذى اليد سواء ارش أو لم يؤرخ الا اذا  
 ارشوا وتاريخ الخارج سبق فيه يقضى به للخارج في اول الفصل الثامن من الفصول وفيه في  
 أو اسطر الفصل المذكور ولو ادعى الخارج وذو اليد بسبب هذا السبب فحشو شراء وارث وشبهه  
 فلا يخفى لهما ان ادعى المالك من جهة واحدة ومن جهة اثنين فلو ادعى من جهة واحدة  
 وبرهننا حكمه به لذى اليد ولم يؤرخا أو ارشوا او فلو ارشوا وتاريخ احدهما السابق فهو أولى  
 ولو ارش احدهما فذو اليد أو في اذ وقت السابق محتمل فلا يقضى قبضه بشك اه وفيه  
 أيضا في المحل المذكور بشاره المبسوط واجهوا ان الخارج وذو اليد اثنا الشراء من واحد  
 وارش احدهما لا الاخر فذو التاريخ أولى (فش) ذو اليد أولى (قت) ان تاريخ الخارج  
 في حقه مخبر به والقبض في قذى اليد عين وهو دليل على سبق عقده والمالينة أقوى من  
 الخبر الا اذا ارشوا وتاريخ الخارج سبق يحكم للخارج اه وفيه بعدد - مثله ولو برهن من  
 ليس يده على انه قبضه منه بشهر وبرهن ذو اليد على قبضه به بلا نوقت أو برهن على الشراء  
 ولم يذ كر شهده القبض فالبيع له اذ يده في الحال تدل على سبق قبضه وقد ثبت له التاريخ فلهما  
 ولا يدري أنه قبل قبض الخارج أو بعده فلفت البيِّنات وترجع ذو اليد - مده الفاتمة في الحال اه  
 ادعى باثنا احدهما ملكا والآخر نتاجا والعين في يدا ثالث

يقضى لاجلهم اتارىخاوا اديعيا تاني الثالث من جهة اثنين فيكذلك الجواب على التفصيل  
الذي قلنا فيما اذا ادعى التقي من جهة واحدة انقروى في آخر دعوى الشراء والبيع

ادعياعيا شرعا من اثنين والعين في بدا حدهما

٣٣ لم يورخا ٣٤ أوارخا تاريخا ٣٥ أوارخا وتاريخا حدهما ٣٦ أوارخا حدهما  
يقضى واحدا يقضى اثنين يقضى لا الاخر يقضى  
للخارج للخارج لاسبقهما للخارج

اذا ادعى تاني الثالث من رجلين والدار في بدا حدهما فانه يقضى للخارج سواء أرخا أولم يورخا  
أوارخا حدهما ولم يورخ الاخر الا اذا كان تاريخ صاحب اليد اسبق خلاصة من الثالث  
عشر من كتاب الدعوى وفي البرازية بعد في يد رجل برهن رجل على انه كان افلان اشترا منه  
منذ عشرة أيام وبرهن ذواليد على انه كان لاشر اشترا منه منذ شهر بكذا واما دعوى قول الثاني  
في قوله الثاني هو لاسبقهما تاريخا وهو ذواليد وقال محمد في قوله الاخر هو لمدعى وعلى  
قياس قول الثاني أولا هو لمدعى اه اقول فعلى هذا فيبقى لاسبقهما تاريخا كما  
لو ادعى الشراء من واحد لان العمل بظاهر الرواية أولى

ادعياعيا شرعا من واحد والعين في يد ثالث

٣٧ لم يورخا يقضى ٣٨ أوارخا تاريخا ٣٩ أوارخا وتاريخا ٤٠ أوارخا حدهما  
بينهما نصفين واحدا يقضى أحدهما سبق لا الاخر يقضى  
للخارج للخارج يقضى لاسبقهما للخارج

وان ادعى الشراء من واحد ولم يورخا وأرخا سواهم وفيه ما نصقيل لاسنواهم ما في الحجة وان  
أرخا واحدا حدهما سبق يقضى لاسبقهما اتفاقا ٤١ وان أرخا حدهما أى وهم ما خارجا  
لا الاخر فهو وهو مورخ اتفاقا من الفصولين من الثامن ولو ادعى الشراء والدار في يد ثالث  
ان ادعى كل واحد منهما الشراء من صاحب المد ولم يورخا وقاما البيعة يقضى بينهما نصفين  
لكل واحد منهما النصف يشصف الثمن ولهما ما اخبيا وان شاء قبض كل واحد منهما النصف  
بنصف الثمن وان شاء ترك فان ترك أحدهما ان ترك قبل القضاء فلا آخر ياخذ بجميع الثمن  
بلا خيار وان ترك بعد القضاء يقبض الا النصف بنصف الثمن ولو ادعى الشراء من غير  
صاحب اليد فهى بينهما نصفين هذا اذا لم يورخا وأرخا تاريخا واحدا ولو أرخا وتاريخا  
حدهما سبق فاسبقهما تاريخا أولى بالاجماع فان أرخا حدهما ولم يورخ الاخر يقضى  
لصاحب التاريخ خلاصة من الثالث عشر من الدعوى ولو كان المبيع في يده فبرهن  
احدهما على الشراء وانه قبضه منذ شهر وبرهن آخر على الشراء وانه قبضه منذ عشرة أيام  
فدو الوقت الاول أولى جامع الفصولين

ادعياعيا شرعا من واحد والعين في ايديهما

٤١ لم يورخا يقضى بينهما نصفين ٤٢ أوارخا تاريخا واحدا يقضى بينهما نصفين  
٤٣ أوارخا وتاريخا أحدهما سبق ٤٤ أوارخا حدهما لا الاخر يقضى  
يقضى لاسبقهما بينهما نصفين

٤ قوله وان أرخا حدهما  
لا الاخر ائخ اقول اى  
وهم ما خارجا والبائع  
واحد وكفى الفصولين  
بعد ورقة ولو أرخا حدهما  
فدو الوقت الاولى ادوقت  
الساكن يحق فلا يقضى  
قبضه بالشك ولو كان  
المبيع في يده فبرهن واحد  
المدين تاريخا فالمرخ  
اولى اذ لا حرج في وقته  
فراجع اذه وقيد فيها هنا  
ولكن قوله فيما ذكره بعد  
وان كانت العين في ايديهما  
وقوله بعده وان في يد  
احدهما شاهدان وضع  
ما هنا فيما اذا كان المبيع  
في يد ثالث وتقرض له ايضا  
والمتقرض في الكل ان  
البائع واحد فامل اه منه

يقضى للتأخير من هاشم الاندروى في نوع دعوى الارث من كتاب الدعوى

ادعاء الشراء من اثنين والعين في بدناث

٢٥ لم يؤرخا يقضى ٢٦ أو أرخا وتاريخا واحدا ٢٧ أو أرخا وتاريخا أحدهما سبق  
بينهما نصفين يقضى بينهما نصفين عند عاين المثلثة يقضى للاربع

ان كان تاريخهما المثلثا بعدهما وان

كان تاريخهما الوقت اشتراهما عند

محمد يقضى بينهما نصفين ورجح

صاحب الفصولين قول محمد

٢٨ أو أرخا أحدهما الا آخر

يقضى بينهما

اتفاقا

وان ادعاء الشراء من اثنين والدار في بدناث فان لم يؤرخا أو أرخا وتاريخا جماعا على السواء

قضى بالدار بينهما ما وان أرخا وتاريخا أحدهما سبق فهو على الاختلاف الذى ذكرنا في

الميراث يعنى ان نفسه ثلاثة أقوال وان أرخا أحدهما ولم يؤرخ الا آخر فهو على ما ذكرنا في

الميراث ايضا أو ما اذا ادعاء الشراء من اثنين وأرخا الشراء وتاريخا أحدهما سبق فقد روى

عن محمد مدانها اذ لم يؤرخا مالا البائعين يقضى بينهما نصفين كما في فصل الميراث فعلى هذه

الرؤية لا يحتاج الى الفرق بين الشراء والميراث وفي ظاهر الرواية يقضى في فصل الشراء

لا سبقة بينهما تاريخا عند محمد وعلى ظاهر رواية محمد لا يحتاج الى الفرق اندروى من نوع في

دعوى الشراء والبيع وفي جامع الفصولين وان ادعاء الشراء من واحد ولم يؤرخا أو أرخا

سواء فهو بينهما نصفين لاسيما وان أرخا أحدهما سبق يقضى لاسبقهما

اتفاقا بخلاف ما لو ادعاء الشراء من رجلين لانهما يشترطان المثلثا لهما معا ولا تاريخ بينهما

المثلثا البائعين فتاريخهما للملك لا بد منه وصار كأنهم ما حضرا وبرهنا على الملك بتاريخ

فيكون بينهما ما هنما فتدفعه على ان الملك كان هذا الرجل ونما الاختلاف في المثلثا منه

وهذا الرجل اثبت التلقى لنفسه في وقت لا يزاؤه فيه صاحبه يقضى له به ثم لا يقضى به بغيره

به لانه الا اذا تافى منه وهو لا يتلقى منه انتهى وفيه ايضا أقول بتراهى الى ان الاصول هو ان

لا بد من سبق التاريخ في صورة التلقى من اثنين اذ لا تاريخ لا بد من ادعاء البائعين فتاريخ

المنتهى للملك لا بد منه مع تعدد البائع فصارا كأنهم ما حضرا وبرهنا على الملك المطابق

لاتاريخه هـ

ادعاء الشراء من اثنين والعين في أيديهم

٢٩ لم يؤرخا يقضى ٣٠ أو أرخا وتاريخا ٣١ أو أرخا وتاريخا ٣٢ أو أرخا أحدهما

بينهما واحد يقضى أحدهما السابق لا الا آخر يقضى

نصفين بينهما نصفين يقضى لاسبقهما بينهما نصفين

وفي الرابع من دعوى الهبط في نوع في دعوى صاحب البدن تلقى الملك من جهة غيرهما ادعاء

تلقى الملك من جهة واحدة ولم يؤرخا أو أرخا وتاريخا جماعا على السواء يقضى بالبين بينهما

وكذلك اذا أرخا أحدهما دون الآخر يقضى بينهما بالدار وان أرخا وتاريخا أحدهما السابق





سواء ارخا ولم يؤرخا وارخ احدثهم اولم يؤرخ الاخر الا اذا كان تاريخ صاحب البداسبق  
 ١٥ (قال) رجل ادعى دارا وعتارا او منقولاً في يد رجل ماله كما طلقوا اقام البيعة على الملك  
 المطلق واقام ذوالبيعة ايضا فانه ملكه فبيعة الخارج أولى عندنا من الثلاثة وهذه اذا لم  
 يذكر تاريخا وما اذا ذكره وتاريخه حاسوا فكذا يقضى ببيعة الخارج وان كان تاريخ  
 احدثهم السابق فلاسقة ما تاريخا سواء كان خارجا او صاحب يد وهو قول أبي حنيفة وقول أبي  
 يوسف وقول محمد أولا وعلى قول أبي يوسف أولا وهو قول محمد آخر الا عبرة فيه للتاريخ بل  
 يقضى للخارج وان أرخ احدثهم اولم يؤرخ الاخر فكذا يقضى للخارج من سرقة الفتاوى  
 نقل من الذخيرة حجة الخارج في الملك المطلق أولى من حجة ذى اليد لان الخارج هو المادى  
 والبيعة مينة المدعى بالحديث الا اذا كانا رخا وذوالبيد السابق لان للتاريخ عبرة عند أبي حنيفة  
 في دعوى الملك المطلق ٣ اذا كان من الطرفين وهو قول أبي يوسف آخر اقول قول محمد أولا  
 وعلى قول أبي يوسف أولا وهو قول محمد آخر الا عبرة بل يقضى للخارج درر

ادعى املك اركاناً من أبيه والعين في يد ثالث

١٤ أو أرخا تاريخا واحدا يقضى

١٣ لم يؤرخا يقضى

بينهم ما نصفين

بينهم ما نصفين

١٦ أو أرخ احدثهم الا الاخر

١٥ أو أرخا وتاريخ احدثهم السابق عندنا

يقضى بينهم اجماعا

الثلاثة يقضى للاسبق ان كان تاريخهم المثلث

مورثهم وان كان تاريخهم المورثهم

عند محمد يقضى بينهم ما نصفين

ولو ادعى كل واحد منهم ما ارثا من أبيه فلو كان العين في يد ثالث ولم يؤرخا أو أرخا سواء فهو  
 بينهم ما نصفين لاسيما ثم ما في الحجة وان أرخا واحدا سبق فهو لا بجهة عند أبي حنيفة  
 وأبي يوسف وكان أبو يوسف يقول أولا يقضى به بينهم ما نصفين في الارث والملك المطلق ثم يرجع  
 الى ما قلنا وقال محمد في رواية أبي حنيفة كما قاله أبو حنيفة وقال في رواية أبي سليمان لا عبرة  
 للتاريخ في الارث فمضى بينهم ما نصفين وان سبق تاريخ احدثهم الا الاخر الا بعد ان الملك  
 لا ينقسم ابتداء لمورثه ما تم بجرانه الى انفسهم ولا تاريخ الملك المورثين فصار كل واحد من  
 المورثين يرث على الملك المطلق حتى لو كان ملك المورثين تاريخ يقضى لاسيما بجهةهما (أقول)  
 ينبغي ان يكون حكم هذا كما حكم دعوى الشراء من اثنين لان المورثين كبائين في ثلثي الملك  
 منه ما في ثلثه بغير التاريخ في الشراء من البائعين ينبغي ان لا يثبت التاريخ في الارث ايضا فرد  
 الاشكال على من خالف فيشكل القصص الى التخصيص بالحل على الروايتين (والجواب) ان  
 في اعتبار تاريخ ثلثي الملك من البائعين اختلاف الروايات على ما سيجي فكذا الارث فلا فرق  
 بينهم ما في الحكم فلا اشكال حينئذ وان أرخ احدثهم الا الاخر يقضى بينهم ما نصفين اجماعا  
 لانهم ادعوا ثلثي الملك من رجلين فلا عبرة للتاريخ في ثلثي بقضى لاه ورخ عند أبي يوسف جامع  
 الفصول من الفصل الثامن وفي كتاب الدعوى من الخلاصة وان أرخا ثلثي مورثهم باعتبار  
 سبق التاريخ في قولهم جميعا ١٥ اي بان اقام احدثهم ابينة ان اباه مات منذ سنة وقر كما

٣ نسخة مطلق المثلث

المؤرخ تقتصر على وقت التاريخ

ادعياما كما طلقوا العين في أيديهم

٥ لم يؤرخا بقضى ٦ وأرخا تاريخا واحدا ٧ وأرخا تاريخا أحدهما السابق عندهما

بينهما يقضى بينهما يقضى للاسبق وعند محمد في رواية

٨ وأرخ أحدهما الا الآخر عند أبي حنيفة يقضى

بينهما وعند أبي يوسف للمؤرخ وعند محمد من

أطلقوا مشايخنا أفتوا على قول أبي حنيفة

(ولو ادعياما) كما طلقا فان كانت العين في أيديهم

لأنه لم يترج أحدهما على الآخر باليد ولم يقط حاله عن حال الآخر باليد جامع الفصولين من

الفصل الثامن

أي ان لم يؤرخا وأرخا سواء

ادعياما كما طلقوا العين في أيدي أحدهما

٩ لم يؤرخا بقضى ١٠ وأرخا تاريخا واحدا ١١ وأرخا تاريخا أحدهما السابق عندهما يقضى

للتأخر يقضى للتأخر للاسبق بينهما وعند محمد يقضى للتأخر أفتى

مشايخنا بالولية الاسبق على قول الاماميين

١٢ وأرخ أحدهما الا الآخر عند أبي

يوسف يقضى للمؤرخ وعند محمد يقضى

للتأخر أفتى مشايخنا على قول محمد

(ولو ادعياما) كما طلقا فان كانت العين في أيدي أحدهما فان كانا رخا واما ولم يؤرخا فهو

للتأخر لان يفتى أكثرنا تاوان أرخا واحدهما السابق فهو للاسبقهما وعن محمد انه رجع عن

هذا القول وقال لا تقبل بينة ذي اليد على الوقت ولا على غيره لان البيتين قامت على الملك

الطلق ولم يترضا لجهة الملك فاستوى التقديم والتأخر يقضى للتأخر (ولهما) ان البينة

مع التاريخ تنضم للدفع فان الملك اذا ثبت للشخص في وقت قبضه بونه فغيره بعده لا يكون

الا بالتالي منه فصار بينة ذي اليد ذكر التاريخ متضمنة لدفع بينة الخارج على معنى انها

لا تنسخ الا بعد اثبات التلق من قبله وينتمى على الدفع مقبولة على هذا اذا كانت الدار في

أيديهم ما فاصحاب الوقت الاول أولى عندهما وعنده يكون بينهما (وان) أرخ أحدهما

لا الآخر فعند أبي يوسف يقضى للمؤرخ لان بينته أقدم من المطلق كالأدعى رجلان شراء

من آخر وأرخ أحدهما الا الآخر كان المؤرخ أولى وعند أبي حنيفة ومحمد يقضى للتأخر ولا

غيره للوقت لان بينة ذي اليد انما تقبل اذا كانت متضمنة معنى الدفع وهو واقع الاحتمال في

معنى الدفع لوقوع الشك في وجوب التلق من جهة بل وان شهد الخارج لو وقتوا المكان

أقدم فاذا وقع الشك في تضمه معنى الدفع فلا يتبدل مع الشك والاحتمال جامع الفصولين من

الفصل الثامن (قال) الرمي أقول هذه المسئلة المقولة عن الخلاصة ليست من باب دعوى

الملك المطلق وفي الخلاصة اذا ادعي المالك من رجلين والدار في أيدي أحدهما فانه يقضى للتأخر

مطلب  
البينة مع التاريخ تتضمن  
معنى بينة دفع الخارج

حاجة الى ذلك بل أقصر على ما ذكره العلامة عبد الباقي أفندي اسمي زاده حيث جعل  
 ايماننا بالاله أوصل الصور الى سنة وتسعين فقال اعلم ان الرجلين اذا ادعيا بغير هذا  
 فلا يخلو امان ادعى كلاهما ملكا طلقا أو ادعى كلاهما ادعى واحد ادعى انا أو شرأ  
 من اثنين أو من واحد أو ادعى احدهما ملكا طلقا أو لا آخر تاجا أو ادعى كلاهما تاجا  
 أو ادعى كلاهما ملكا أو امانا يكون المدعى به في ثلاث أو في يد واحد احدهما وكل  
 وجه على أربعة أقسام امانا لم يؤرخا وأرخا تار يخا أو ادعى احدهما سبق  
 أو أرخ احدهما الا الآخر وجه ذلك سنة وتسعون فلا يخلو كسبي فتصليه ان شاء الله تعالى  
 وهي هذه كما ترى أحببت ذكرها تسميها للمراجعة وتقرى بان كان في المصنف والشارح  
 شيء كثير منهم لكن بهذه الصورة بقرب المأخذ وان تذكر فان المكرر للعاجلة يخلو  
 ادعاء منا ملكا طلقا والعين في يد ثالث

- ١ ان لم يؤرخا بقضى ٢ أو أرخا تار يخا أو ادعى ٣ أو أرخا وتاريخ احدهما سبق  
 بينهما يقضى بينهما  
 ٤ أو أرخ احدهما الا الآخر عند أي حنة بقضى  
 بينهما او عند أي يوسف للمؤرخ وعند محمدان  
 اطلق ومما يجتهدون في قول أبي حنيفة  
 عند محمد بقضى لا سبق وعند محمد في رواية بقضى  
 بينهما

(ولو ادعيا) ملكا طلقا واليمين في يد ثالث ولم يؤرخا وأرخا تار يخا واحد أو برهنا بقضى  
 بينهما الاستواء في الحجية (وان) أرخا وتاريخ احدهما سبق بقضى للاسبق لانه أثبت الملك  
 لنفسه في زمان لا ينافيه فيه غيره فبقضى بالملك له ثم لا يقضى بعده اغيره الا اذا تعلق الملك منه  
 ومن ينافيه لم ينافي الملك منه فلا يقضى له به (ولو أرخ) - دعهما الا الآخر فعند أبي حنيفة  
 لا عبرة للتاريخ وبقضى بينهما ماضين لان توقيت احدهما لا يدل على تقدم ملكه لانه يجوز  
 ان يكون الآخر أقدم منه ويحتمل ان يكون متأخرا عنه فيجوز لمفسرا نارعا باللاحتمالين  
 وعند أبي يوسف للمؤرخ لانه أثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت يقينا ومن لم يؤرخ ثبت للعدل  
 يقينا وفي ثبوته في وقت تاريخ صاحبه شك ولا يعارضه وعند محمد بقضى لمن اطلق لان دعوى  
 الملك المطلق من الاصل ودعوى الملك المؤرخ بقصر على وقت التاريخ ولهذا يرجع الباعنة  
 بعضهم على غير ذلك وتصح الزوائد المتصلة له والنفصلة فكان المطلق اسبق تاريخا فكان  
 أولى هذا اذا كان المدعى في يد ثالث وفي الخلاصة من الثالث عشر من الدعوى بقضى للاسبق  
 لانه أثبت الملك لنفسه في زمان لا ينافيه فيه غيره فبقضى بالملك له ثم لا يقضى بعده اغيره الا اذا  
 تعلق الملك منه ومن ينافيه لم ينافي الملك منه فلا يقضى له به (من المحل) المزبور فعند أبي  
 حنيفة لا عبرة للتاريخ وبقضى بينهما ماضين لان توقيت احدهما لا يدل على تقدم ملكه لان  
 يجوز ان يكون الآخر أقدم منه ويجوز ان يكون متأخرا عنه فجعل مفسرا نارعا باللاحتمالين  
 (من المحل المزبور) وعند أبي يوسف للمؤرخ لانه أثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت يقينا ومن لم  
 يؤرخ ثبت للعدل يقينا وفي ثبوته في وقت تاريخ صاحبه شك ولا يعارضه (من المحل) المزبور  
 وعند محمد بقضى لمن اطلق لان دعوى الملك المطلق من الاصل ودعوى الملك

مطلب  
 تفتي الزوائد المتصلة  
 والمنفصلة



والظاهرة انه كان بعد وجوب المال الاول اه (قوله قيد بالشراء) أى في جعله مع المهر سواء لان  
 الهبة واخواتها لا تساوى المهر ولذا قال الشارح لان النكاح أحق (قوله لان النكاح أحق  
 من هبة أو رهن أو صدقة) انظر ما معنى هذه العبارة مع قوله المار والشراء والمهر سواء لم  
 يظهر فى قائدهم سوى انه تكرر بعض نامل (قوله والمراد من النكاح) أى فى قول العمادى  
 لان النكاح الخ المهر قال فى البحر نافع لان جامع التصوانين لو اجتمع نكاح وهبة يمكن ان  
 يعمل باليمينين لو استويا بان يكون منكوحه لذو هبة لا لاخر بان يهب امته المنكوحه  
 فينبغى أن لا تبطل يمينه الهبة - ذرا من تكذيب المؤمن وكذا الصدقة مع النكاح وكذا  
 الرهن مع النكاح اه وهو وهم لانه فهم ان المراد لو تنازعا فى أمه - أحدهما ادعى انها  
 ملكه بالهبة والاخر انه تزوجها وليس مرادهم وانما المراد من النكاح المهر كما عبره  
 فى المحيط فى الكتاب (ولذا قال) فى المحيط والشراء أى من النكاح عند صدق وعند أبي يوسف  
 - ما سواه لهم مد أن المهر صلة من وجه قد أطلق النكاح وأراد المهر ومعايدل على ما ذكرناه  
 ان العمدادى بعد ما ذكر ان النكاح أولى قال ثم ان كانت العين فى يد أحدهما فهو أولى الآن  
 يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق فيبقى الخارج ولو كانت فى أيديهم - ما يقضى من بينهما نصفين  
 الا ان يؤرخا وتاريخ أحدهما أسبق فيبقى له اه (وكيف) يتوهم ان الكلا فى المنكوحه  
 بعد قوله تكون يمين - انصفين (ويجب) لو تنازعا فى الامه ادعى أحدهما انها ملكه والاخر  
 انها منكوحته وهما من رجل واحد - ويربنا ولا مرجع ان يشقة العدم المناقاة - يكون ما دعى  
 لدعى الماثلهية أو شرا امته منكوحه لا آخر كما يجزى فى الجامع ولم أره صريحا اه (قال الماصل)  
 ان صاحب البحر استحسن بحث صاحب التصوانين وانكحه لم يره منقول ولا وهمه فى جعله  
 قوله -م النكاح أولى من الهبة ان المراد ادعاء أحدهما نكاح لامة والاخر هبتها بديل - ل  
 ما ذكره فى العمدادى انه لو كانت فى أيديهم ما ولا مرجع يفتى بينهم - ما ولا يصح ذلك فى المدعى  
 نكاحها وان صاحب المحيط أطلق النكاح وأراد المهر كما بينه (قوله المهر) فيكون من  
 إطلاق النكاح وأراد ان أثره المترتب عليه (قوله كما حرره فى البحر مع لاطا الجامع) أى جامع  
 التصوانين فى قوله لو اجتمع نكاح وهبة الخ ما قدمناه (قوله ثم الخ) هذا الذى جعله صاحب  
 البحر جهة صاحب التصوانين وذكرناه لم يره منقول كما تقدم وهو استدراك على قوله والمراد  
 من النكاح المهر (قوله لو تنازعا فى الامه) أى وربنا (قوله ولا مرجع) كسبق التاريخ  
 (قوله فتكون ملكه الخ) لعدم المناقاة (قوله ورهن مع قبض الخ) أى ان لم يكن مع واحد  
 منهم ما تاريخ (قوله معه) أى مع القبض قال المصنف فى مضعه قولى بالعرض هو قيد لازم  
 اخلى به صاحب الكنز والوقاية قال الرملى هو صاحب البحر مع انه لا يضر تركه اذا الهبة اذا  
 أطلقت براديه الخالة - من العرض كما هو ظاهر بل انما قلنا فى قول ذكره راجع الى شبه  
 التمسك راد لانهم ابيع انتهاء - فى جرت أحكام البيع عليهم فبهر حكمه ما منه نامل (قوله)  
 استصاننا وجه الاستصان أن الرهن مضمون فكذا المقبوض بحكم الرهن والهبة أمانة  
 والمضعون أقوى فكان أولى والقياس ان الهبة أولى لانهم اثبت الماثل والرهن لا يثبت (قوله)  
 ولو العين معها استويا) يعنى ان ما تقدم فيها اذا كانا خارجين فان كانت فى أيديهما فهو ما سواه

قيد بالشراء لان النكاح  
 أحق من هبة أو رهن أو صدقة  
 عمادية والمراد من النكاح  
 المهر كما حرره فى البحر مع لاطا  
 للجامع ثم بسوى النكاح  
 والشراء لو تنازعا فى الامه  
 من رجل واحد ولا مرجع  
 فتكون ملكه منكوحه  
 لا آخر فتدبر (ورهن مع  
 قبض أحق من هبة بلا  
 عوض معه) استصاننا ولو  
 به ففى أحق لانهم ابيع انتهاء  
 والبيع ولو بوجه أقوى  
 من الرهن ولو العين معها  
 استويا لم يؤرخا واحدهما  
 اسبق

بقسم أولا كما جاء في بابها وأما قوله على حصة مفروزة فلا يبطر كانه عا به المتقدم فثبته  
 وفي الجور ادعى الشراء من رجل وآخر الهبة والتبض من غيره والثالث الميراث من أبيه  
 والرابع الصدقة من آخر قضى بينهم ارباعا لانهم يتلقون المال من عملكم فيجعل كلهم حضروا  
 وأقاموا البينة على المال المطلق (قوله وهذا) أى الاستواء اعلم ان صاحب الجور  
 والهندية جعل ذلك فيما اذا كانت العين في أيديهما وعبرة الجور به ان صرح بان مدعى  
 الشراء والهبة مع القبض خارجان ادعى على ثالث انهما وقبده بكونهم ما خارجين فلا حيز  
 عما اذا كانت في يد أحدهما والمثلهما هاهنا بقضى للآخر ان لا يبقى التاريخ فهو  
 لا سبق وان أرخت أحدهما فلا ترجع لها كافي الحيط وان كانت في أيديهما فبقضى بينهما  
 الا في السابق التاريخ فهو له كدعوى ملك مطلق وهذا اذا كان المدعى مما لا يقسم كما عرفت  
 والداية وأما فيما يقسم كالدار فانه بقضى للمدعى الشراء لان مدعى الهبة ثابت بالبينة الهبة  
 في الكل ثم استحق الاخر نصه بالشراء واستحقاق نصف الهبة في مشاع يحقل القسمة بطل  
 الهبة بالاجماع فلا تقبل بينة مدعى الهبة فكان مدعى الشراء مفردا باقامة البينة اه  
 ونقلها عن الحيط وكلام المؤلف يفيد ان ذلك فيما اذا اختلف المالك واستويا والحكم  
 واحد لان الاشاعة تنصق في حال اختلافه أيضا ط (قوله لان الاستحقاق) أى استحقاق  
 مدعى الشراء النصف وهو جواب عما قاله في العمادية من أن الصحيح انه ما سواه لان  
 الشيوع الطارئ لا يفسد الهبة ويقسم بالرهن اه وأقره في الجور ومدة الشراء بعة  
 قال المصنف نقل عن الدرر عدم صورة الاستحقاق من أمثلة الشيوع الطارئ غير صحيح والصحيح  
 ما في الكافي والقصولين فان الاستحقاق اذا ظهر بالبينة كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون  
 متارناها الا طارئا عليها انتهت أى وحيث كانت من قبيل المقارن وهو بطل الهبة اجماعا  
 بقدر مدعى الشراء بالبرهان فيكون أولى (قوله من قبيل الشيوع المقارن) أى وهو  
 يبطل الهبة بالاجماع كما علمت فيتمرد مدعى الشراء باقامة البينة فمكون أولى (قوله  
 لا الطارئ) لانه لا يفسد الهبة والصدقة بخلاف المقارن كما علمت وهذا جواب عما قاله  
 العمادى كما تقدم والرجوع فيه ض الهبة كالشيوع الطارئ (قوله هبة الدرر) ومثله  
 في التبيين والمخ (قوله والشراء والمهر سواه) يعنى اذا ادعى أحدهما الشراء من ذى يد  
 وادعت امرأته تزوجها عليه فمما سواه لا يستوفى ما في القوة فان كل واحد منهما معارضة  
 ثبتت المالك بنفسه وهذا عندهما وقال محمد الشراء أولى (قوله وترجع هي) أى على الزوج  
 نصف القيمة لاستحقاق نصف المسمى (قوله وهو يصف الثمن) أى ان كان نقده (قوله  
 أو يقسح) بالنساء المعجول لبشمل المهر والمشتري لان كلا منهما دخل عليه عيب فترد  
 الصفة فللمرأة ان ترد وترجع بجميع القيمة والمشتري بجميع الثمن (قوله للمار) أى من  
 تفرق الصفة عليه (قوله أو أرخا واستوى تاريخهما المخ) قال في ترجيح البيئات للبعد ادعى  
 قامت بينة على المال وبينه على البراءة وأرخا فان كان تاريخ البراءة سابقا بقضى بالمال وان  
 كان لاحقا بقضى بالبراءة وان لم يؤرخا أو أرخت أحدهما دون الأخرى أو أرخا وتاريخهما  
 سواء فالبراءة أولى لان البراءة انما تكتب لتكون حجة ولاصة لها لا بعد وجوب المال

وهذا فيما لا يقسم اتفاقا  
 واختلاف التعحيح فيما يقسم  
 كالدار والاصح ان الكل  
 لمدعى الشراء لان  
 الاستحقاق من قبيل  
 الشيوع المقارن لا الطارئ  
 هبة الدرر (والشراء  
 والمهر سواه) فينصف  
 وترجع هي نصف القيمة  
 وهو نصف الثمن أو يقسح  
 للمار (هذا اذا لم يؤرخا  
 أو أرخا واستوى تاريخهما  
 فان سبق تاريخ أحدهما  
 كان احق)

الشراء منه والاشترى على الهبة منه كان الشراء أولى لأنه أقوى لكونه معاوضة من الجانبين  
 ولأنه ثبتت الملك بنفسه والملك في الهبة يتوقف على قبض فلو أحدهما ذيد والمثل يجالها  
 يقضى للخارج أو للاسبق تاريخا وإن أرخت أحدهما فلا ترجح ولو كل منهما ما ذيد فهو لها  
 أو للاسبق تاريخا كدعوى ملك مطلق ولو اختلف الملك استويا لان كلاهما من خصم عن ملكه  
 في إثبات ملكه وهما سواء بخلاف مالواحت لا سيما جهما إلى إثبات السبب وفيه يقدم الأقوى  
 وأما في الهبة وهي مقبلة تان اسم وبان لا تكون بعوض والا كانت معا وأشار إلى استواء  
 الصدقة والهبة المتبوضتين للاستواء في التبرع ولا ترجح للصدقة بالزوم لانه يظهر في ثانی  
 الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والهبة قد تكون لازمة كهبه محرم والصدقة  
 قد لا تلزم بان كانت الغنى كذا في البحر ملخصا (وفيها) ولم أر حكم شراء الفاسد مع القبض  
 والهبة مع القبض فان الملك في كل متوقف على القبض ويبنى تقديم الشراء له معاوضة ورده  
 المقدم يسمى بان الأولى تقديم الهبة ~~لكن~~ ونها مشروعة والبيع الفاسد انتهى عنه ولم يذكر  
 مالواحتنا في الشراء مع الوقف فحكمه ما في مثل الاحكام عن التنية قال ادعى على رجل  
 ان هذه الدار التي في يده وقف مطابق وذو اليد ادعى ان ياني اشتراها من الواف وارضاها قاما  
 البيعة في قيمة الوقف الأولى ثم اذا أثبت ذواليد تاريخا سابقا على الوقف في بيعة الأولى والافيدنة  
 الوقف الأولى اه وفي فتاوى مؤيد زاده ادعى عليه دارا أنه باعها من مؤيد بن عشرين سنة  
 وادعى الآخر انها وقف عليه من مجيل وأقاما بيعة في بيعة مدعى البيع أولى وان ذكر الواف  
 بعينه في بيعة الوقف أولى لانه يصير مرقضا عليه (قوله وصدقة) قال في البحر الصدقة  
 المقبوضة والهبة كذلك سواء لم تبرع فيها ما ولا ترجح للصدقة بالزوم لان أثر الزوم يظهر  
 في ثانی الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والترحح يكون معي قائم في الحال  
 والهبة قد تكون لازمة بان كانت لحرم والصدقة قد لا تلزم بان كانت الغنى (قوله ورهن ولومع  
 قبض) انما قدم الشراء عليه لانه يقدم الملك بعوض لاسال والرهن لا يقدم الملك لاسال فكان  
 الشراء أقوى وقد علمت ان الهبة بعوض كالشراء فتقدم عليه وقوله ولومع قبض راجع إلى  
 الرهن فقط لان دعوى الهبة أو الصدقة غير المقبوضة لا تسمع (قوله واتحد المالك) اما اذا كان  
 المالك مختلفا فلا يعتبر فيه سبق التاريخ أبو السعود بل يستويان كما في قال في البحر  
 اطلقه وهو مقيد بان التاريخ لهما اذ لو ارضع المالك كان للاسبق فاخذ منه وذکر  
 ما ذكر من خلال صاحب الكنز هذا القيد مع جواز الاعتداد بحمل الطاق على الخالي من  
 التاريخ اذا اصل عدمه فتم افاذه الرمي (قوله ولو أرخت أحدهما) أي ادعى  
 البيعتين الماتقة دم فيما اذا أرخت إحدى يبنى مدعى الشراء من واحد (قوله فالورخة  
 أولى) لانهم اتفقا على الملك والمالك لا يتلقى الامن جهة المالك وهو واحد فثبت أحدهما  
 تاريخا يحكم له به درر (قوله استويا) لان كلاهما من خصم عن ملكه في إثبات ملكه وهما  
 فيه سواء بخلاف مالواحت لا سيما جهما إلى إثبات السبب وفيه يقدم الأقوى كما في البحر  
 أي في نصف المدعى بين مدعى الشراء ومدعى الهبة والصدقة وهذا ظاهر في غير الرهن اصابه  
 فينبغي أن لا يصح فيه مطالبا عدم صحة رهن المشاع شيوعا مقارنا أو طرعا على حصه شائعة

وصدقة ورهن ولومع  
 قبض وهذا (ان لم يورخا  
 فلو أرختا واتحد المالك  
 فالاسبق أحق) اقوته (ولو  
 أرخت أحدهما فقط  
 فالورخة أولى) ولو اختلف  
 المالك استويا



وما إذا كان النار يخرج من جانب لانه غير معتبر **كم** الحولم وورثا وماذا السـ قوى النار بخنان  
 لتعارضهما فاصار كالحولم بورثا ويرجع الخارج في واحدة وهو ما اذا سبق تاريخه ويمكن ان  
 يجعل هذا المسئلة من تقاريع ما اذا ادعى الخارج جان الشر من ذي اليد وثابت احدهما  
 بالبيئة قبضه فيما مضى من الزمان على ما قلـ له في الجرح من المراج وبث كل عاينه ما ذكره  
 بعد عن الذخيرة من أن ثبوت اليد باحدهما بالبيئة ويمكن أن يقال ما ثبت بالبيئة معاينة  
 لان المعاينة لا تستثنى من القاضى لانه لا يقضى به له فلم يبق الا معاينة الشهود قال في الجرح  
 ولي الشكـال في عبارة الكتاب هو أن أصل المسئلة مفروض في خارج بين تنازعهما في يد ثالث  
 ما إذا كان مع أحدهما قبض كان ذايد تنازع مع خارج فلم تكن المسئلة (ثم رأيت) في المراج  
 ما يرينا من جوارزانه أثبت بالبيئة قبضه فيما مضى من الزمان وهو الآن في يد البائع انتهى  
 لانه بشكـل ما ذكره بعد عن الذخيرة بان ثبوت اليد لاحدهما بالبيئة انتهى والحق انها  
 مسئلة أخرى وكان ينبغي أفرادها وحاصلها ان خارجا ذايد ادعى كل الشر من ثالث وبرهنا  
 فدم ذواليد في الوجوه الثلاثة والخارج في وجه واحد انتهى كلام الجرح (وفيهِ) الاشكـال  
 الذي ذكره عن الذخيرة وأجاب المقدسي بان قوله وهو الذي يدان لم بورخا يرجع الى مطابق  
 مدعين لا بد كونهما خارجين وقد أشار المصنف الى ما قدمنا من أن الحق انها مسئلة أخرى  
 وكان ينبغي أفرادها حيث ذكر قوله والذي وقتـه ولكن كان عليه ان يتقدمه على قوله والذي يد  
 لانه من تمة المسئلة الاولى ويكون قوله والذي استنفاه مسئلة أخرى \* فرجع \* لوبره على  
 ذي يد بالبيئة بقية يقضى به اليه ما مضى ثم اذا أقام أحدهما البيئة على صاحبه انه لم يسمع  
 ولو برهن أحدهما واقام الآخر شاهدين ولم يركب كافي بقضى بصاحب البيئة ثم أقام الآخر  
 بيعة عادلة انه ما كرهه أو دعه عنه الذي فيده اوله بكروا ذلك قضى به له على التقضى له أولا  
 وهذا يخالف الشرأفان فيه لا يحكم للثاني والعلة لان لا يداع من قبيل المطابق (قوله) وهو الذي  
 وقت الخ) الاولى تقدمها على قوله وهو الذي يدانها من تمة الاولى وانما كان القول له لثبوت  
 ما كره في ذلك الوقت مع احتمال الآخر أن يكون قبلة أو بعده فلا يقضى له بالثبوت وانما افتقرا  
 على ان الملك للبائع ولم يثبت الملك لهما الا بالثبوت منه وان شرأفهما حادث والحادث يضاف الى  
 اقرب الاوقات الا اذا ثبت التاريخ فثبت تقدمه فلهذا كان المؤرخ اولى بخلاف ما اذا  
 اختلف باقيهما على ما يثابرو بخلاف ما اذا ادعى الملك ولم يدع الشرأف من ذي الحديث لم يكن  
 التاريخ اولى عند أبي حنيفة ومحمد \* (تبيين) قال المدي قول التاريخ في الملك المطابق  
 لا عبرة به من طرف واحد بخلافه في الملك بسبب كونه معروف اهـ وفيه عن القهستاني عن  
 الخزانة انه لو وقت احدهما شهر او الاخر اربعة قال ساعة اولى والتاريخ هو وقت التأخير  
 واصطلاحا هو تعريف وقت الشيء بان يسند الى وقت حدوث امر شائع كظهور دولة أو غيره  
**كم** طوقان وزلزلة لانه سبب الى ذلك لوقت الزمانى الا ترى وويل هو يوم معلوم نسب اليه ذلك  
 الزمان وقيل هو مقدمة معلومة بين حدوث امر ظاهر وبين أوقات حوادث أخر كافي في نهاية  
 الادراك (قوله) والمسال انه لا يدهـ ما بان كان المبيع في يد ثالث (قوله) وان لم يوقتا الخ  
 لاجابة اليه (قوله) والشرأف احق من هبة) أي لو برهن خارجان على ذي يد أحدهما على

وأرخ أحدهما) أو استوى  
 تاريخهما (و) هو (لذي)  
 وقت ان وقت أحدهما  
 فقط (و) الحال انه (لا يبد  
 لهما) وان لم يوقتا فدمر  
 ان لكل نصفه نصف الثمن  
 (والشرأف احق من هبة)

تقلا عن الذخيرة في الوادعي المشهود عليه ان الشهود محمد ودون في قذف من قاضي  
بلد كذا فاقام الشهود انه اى القاضى مات في سنة كذا الخ انه لا يقضى به الا اذا كان  
موت القاضى قبل تاريخ: هو المدعى عليه - فمضا ا - مع غايه الاختصار فراجع -  
ان شئت والله تعالى الموفق وتعالى التقارب على هذه المسئلة في جامع الفصولين  
ونور العين والبرهان - وقد مر تحت يده في فصل الحبس فراجع - ان شئت (قوله)  
وان ذكرنا - هو مقابل اقوله وان برهن الخارجان معطوف عليه اى ان برهنا على  
مطلق الملك فقد تقدم حكمه وان ذكرنا سبب الملك فحكمه هذا (قوله) بان برهنا على شراء  
شي من ذي يد - مثله ما اذا برهن الخارجان على ذي يد ان كلا ودعه القضى فيده فانه يقضى  
به بينهما متفقين وكذا الارث لو ادعى كل من خارجين الميراث عن ابيه وبرهن قضي به بينهما  
واقاد المصنف باقتدار كل على دعوى الشراء بمجرد ان لو ادعى احدهما انرا وعقدا والاخر  
شراء فقط يكون مدعى الحق اولى فان الحق يقتل القبيض ذكره في خزانة الاكل وفيه اشارة  
الى انه لو اخرج احدهما فله وفي قوله من ذي يد اشارة الى انه لو في يد احدهما فله واولى وان  
اخرج الخاراج نعم لو تلقاه من جهتين كان الخاراج حق وهذا اوضح مما في المتن (قوله) فملك  
نصفه - لاستوائهم في السبب لكنه يخبر كاذره بعد صار كقضويلين بضاع كل منهما - ما من رجل  
واجاز المالك البيعة فان كلامهم لا يخبر لانه تغير عليه شرط عقده فله رغبته في غل الخ  
اه (قوله) بنصف المتن اى الذى عتبه احدهما وان كان خلاف ما عتبه الاخر كان ادعى  
احدهما انه اشتراه بمائة والاخر بمائتين اخذ الاول نصفه بجمعه - بين والاخر نصفه بمائة  
وقيد بالشراء من ذي اليد لادعاء الشراء من غير ذي اليد فانه باقى حكمه (قوله) فله ربع  
الصفقة عليه - فله رغبته في غل الكل (قوله) وان ترك احدهما ابعد ما قضى لهما افادانه  
بالقضاء بالنصف لا يجبر على اخذ ما فيه من الضرر (قوله) لا نفع له - اى انساخ البيع  
في النصف بالقضاء اى لانه صار مضمنا عليه بالنصف لصاحبه فانه يفسخ البيع فيه فلا يكون  
له ان يأخذ بهد الانساخ لان العقد متى انفسخ بقضاء القاضى لا يعود الى بطلانه ولم يوجد  
(قوله) فله ربع اى فلور ترك احدهما قبل القضاء به بينهما فلا لاخر ان يأخذ كله لانه اثبت  
بينهما انه اشترى الكل وانما يرجع الى النصف بالزوجة ضرورة القضاء به ولم يوجد في نظيره  
تسليم احد الشفعين قبل القضاء ونظيره الاول اصابه بعد القضاء كافي الجور (قوله) لا ياتي  
تاريخا ان ارضا اى لانه اثبت الشراء في زمن لا ينافيه فيه احد فاندفع الاخر به وهذا كما  
علمت فيما اذا ادعى الشراء من واحد فلو اختلف بائعهما لم يرجع اسبهما تاريخا ولا لمؤرخ  
نقط لان ملك بائعهما لا تاريخ له (قوله) فله ربع البائع ماقضه اى المتن (قوله) وهو لولى يدي  
اى المدعى بالقض ان لم يؤرخ الخ لما ذكرنا ما اذا ادعى الخارجان الشراء من ذي اليد وفيه  
لا يرجع واحد الا بسبق التاريخ اخذت كلام على ما اذا ادعى تاريخ وذو الشراء من واحد  
و يرجع ذوالدلائل - سبقه ولانها - وتوابعها الاثبات وترجع ذى اليدها وايضا فلانها  
ما يعارضها فلا بد اوبه ولان يد الثابت لا تقضى بالملك ويكون الترجيع ايضا في هذه المسئلة  
بسبق التاريخ فيترج ذوالدلائل في اربع ما اذا سبق تاريخه وهو ظاهر وما اذا لم يؤرخا لما ذكر

(وان) ذكرنا سبب الملك  
بان برهنا على شراء شي من  
ذو يد فملك نصفه ونصف  
الغن ان شاء او تركه انما  
خير لغيره من الصفقة عليه  
(وان ترك احدهما بعد  
ما قضى لهما الب ياخذ الاخر  
كله) لا نفع له - اى بالقضاء  
فله ربع فله (وهو) اى  
ما ادعى الشراء (لا سائنه)  
تاريخا (ان ارضا) فله ربع  
البائع ماقضه من الاخر  
اليه مبراج (وهو) الذى يد  
ان لم يؤرخا

بعض الحكم فيه ان برهن بعد الحكم لا تخروان لم يثبت السبق ( قوله لان البرهان مع  
 التاريخ) أى السابق بدليل ما قال فى المتن الا اذا ثبت سبقه ولان من المعلوم انه انما يكون أقوى  
 بالسبق ( قوله أقوى منه بدونه) أى بدون التاريخ السابق بصورة المسئلة ادعى انه تزوجها  
 العام وأقام بيته على ذلك فقتل له ثم ادعى آخر نكاحها قبل العام وتسمع ويقضى له سبقه لان  
 السابق لا يتحقق الا عند التاريخ منهم ما نكح لما كان الثانى سابقا فكان الاول لم يؤرخ أصلا  
 ( قوله ظهر نكاحه) أى ثبت نكاحه وظهوره انما يكون بالبينة وفيه اشارة الى ان اذا البدلو  
 برهن بعد ما قضى التاريخ وقبل وقال بعضهم ان لم يقض له ( قوله الا اذا ثبت سبقه) أى سبق  
 نكاحه أى سبق التاريخ بالتاريخ فانه يقدم على ما علم مما ذكرناه من الحاصل عن التبيين والبحر  
 وقد تبع المصنف صاحب الدرر فى ذكر هذه العبارة قال الشرنبلالى وهى موجودة فى النسخ  
 بصورة المتن ولعله شرح اذ ليس فيه زيادة على المتقدم اهـ واعلم انه اذا ادعى نكاح صغيرة  
 تزوجها وأنه لم يكن لها اولى كما فى البرازية ثم اعلم ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء يوم  
 القتل يدخل هكذا فى الظهيرة والعمادية والولول الحية والبرازية وغيرهما وفعوا على الاول  
 ما لو برهن الوارث على موت مورثه فى يوم ثم برهنت امرأته على ان مورثه كان نكحها بعد ذلك  
 اليوم يقضى لها بالنكاح وعلى الثانى لو برهن الوارث على انه قتل يوم كذا فبرهنت امرأته على  
 ان هذا المقتول نكحها بعد ذلك اليوم لا تقبل وعلى هذا جميع العدة وودو المداينات وكذا لو برهن  
 الوارث على ان مورثه قتل يوم كذا فبرهن المدعى عليه أنه كان مات قبل هذا برهان لا يسمع ولو  
 برهن على ان مورثه قتل يوم كذا فبرهن المدعى عليه أنه قتل فلان قبل هذا برهان يكون دفعه  
 لدخوله تحت القضاء هذه عبارة البرازية وزاد الولول الحى موضوعا لدعوى المرأة النكاح بعد  
 ثبوت القتل فى يوم كذا بقوله ألا ترى ان امرأتها قاتمت البينة انه تزوجها يوم النحر  
 بمكة فقتل بشهودها ثم قاتمت أخرى بيته انه تزوجها يوم النحر بخبر اسان لا تقبل بيته المرأة  
 الاخرى لان النكاح يدخل تحت القضاء فاعتبر ذلك التاريخ فاذا ادعت امرأة أخرى بعد ذلك  
 التاريخ بتاريخ لم يقبل اهـ ( أقول) وجه الشبه بين المسئلة اثنتين تاريخ برهان المرأة على  
 نكاح المقتول بخلاف التاريخ القتل اذ لا يتصور بعد قتله ان ينكح كما ان نكاح النائية يوم  
 النحر بخبر اسان لا يتصور مع نكاح الاول له يوم بمكة فهو بخلاف من هذه الحنفية فاشبهت  
 هذه المسئلة الاولى فى المخالفة وكل من النكاح والقتل يدخل تحت الحكم فتأمل وفى  
 الظهيرة ادعى ضبعة فى يد رجل انها كانت لفلان مات وتر كها غير النافلا فلا لاوارث لغيرها  
 ثم ان فلانة ماتت وتر كها ميراثا لى لاوارث لها غيرى وقضى القاضى له بالضبعة فقتل المقتضى  
 عليه مدفعا لدعوى ان فلانة التى تدهى أنت الارث عنهم التمسك ماتت قبل فلان الذى تدهى  
 الارث عنه فلانة اختلفوا بعضهم قالوا انه صحيح وبعضهم قالوا انه غير صحيح بناء على ان يوم  
 الموت لا يدخل تحت القضاء اهـ واذا كان الموت مستقيضا على كل صغير وكبير وكل عالم  
 وتجاهل لا يقضى له ولا يكون بطريق أن القاضى قبل البينة على ذلك الموت بل يكون  
 بطريق التيقن بكذب المدعى قال فى التاترخانية فى الفصل الثامن فى التاترخ

لان البرهان مع التاريخ  
 أقوى منه بدونه ( كالم  
 يقض ببرهان خارج على  
 ذى يظهر نكاحه الا اذا  
 ثبت سبقه) أى ان نكاحه  
 اسبق

الاستعزاء به بينه والظاهر انه على نفي العلم لا على فعل الغير نامل وفي شرح أدب القضاء وان  
شهدا عليه فقال بعد ما شهدا عليه الذي شهد به فلان على هو الحق الزمنا القاضي ولم يأل  
عن الاخر لان هذا اقرار منه وان قال قبل ان يشهدا عليه الذي يشهد به فلان على حق او هو  
الحق فليشهدا وقال للقاضي سل عنهما فافانما شهدا على يياطل وما كنت اظنهما يشهدان لم  
يلزمه وسأل عنهما لانه اقرارهما على بالنظر فلا يصح اه (قوله اذالم يكن في يد من كذبه) فلو  
وجد أحدهما الالبية بقولها كعالت (قوله ولم يكن دخل من كذبه) لان بالدخول صار  
ذايد وذلك دليل سبق عقده فلما لم يسل خبرا وحلا لمره على الصلاح ولاهل الذمة فالتا في  
العلماء لات (قوله اذالم يورخا) مثل عدم التواريخ من مال اذا أرخا فارتجما مستويا واورخ  
أحدهما بجر (قوله فالسابق أ- ق- ب) أي وان صدقت الاخر أو كان ذابا ودخل به لانه  
لا يجمع مع السابق وضع يد ودخول لكونه صريحا وهو يفوق الدلالة كعالت (قوله فهى  
ان صدقته) اذ لم يكن لاحدهما يد أي ودخول (قوله أولذي اليد) أي ان كانت يد ولا يمتد  
تدليق معه أي ان أرخ أحدهما ولا آخر يد فانهما الذي اليد (قوله وعلى ما مر عن الثاني) أي  
من انه يقضى للمورخ - لانه لا نفرد على ذى اليد في قضى هنالاه مورخ وان كان الاخر ذابا  
لترجح جانب المورخ حالة الانفراد عند أبي يوسف وقد منعنا عن الزياي انه لو برهن انه تزوجها  
قبله فهو أولى وس- أ- في متنا (قوله ولم أر من نيه على هذا) ذكره في البصر يجمعنا حديث قال  
فالماصل كافي البرازية انه لا يترجح أحدهما الا ب- سبق التاريخ أو باليد أو باقرارها بدخول  
أحدهما اه وكان ينبغي ان يزيد أو بتاريخ من أحدهما فقط كعالمته اه ولعل وجه عدم  
التنبية انهم اذا أرخ أحدهما ولا آخر يد فالدليل على العقد والتاريخ ليس بدليل عليه  
(قوله فتأمل) أي هل يجزى قوله هنا ويعبر التاريخ من جانب واحد ولا يعتبر احتياط في  
أمر القروج والذي يظهر الثاني فراجع-ه (قوله وان أقرت) أي المرافقان لاجبة فهى لما  
عرفت من ان النكاح ثبت بتمام الزوجين (قوله وان برهن الاخر) أي بعد الحكم للاول  
بوجوب الاقرار والاولى أن يقول فان لم تقم بجمعة فهى لمن أقرت فثم ان برهن الاخر قضى له  
(قوله قضى له) لانه أقوى من التصادق لان الثابت باليدنة كالنات بالماءينة وثبت في حق  
الشكل بخلاف الاقرار فانه يحجة قاصرة يثبت في حق المقر فقط فافقارها التناقض عليها على من  
أقام البرهان على انه تزوجته وانما الثاني في حق البطل لان القضاء لا يكون على الكافة الا في  
القضاء بالبرية والنسب والولاء والنكاح وان كان في النكاح شرط هو ان لا يورخا فان أرخ  
المحكوم له ثم ادعاهما آخر بتاريخ أسبق فانه يقضى له ويبطال القضاء الاول وبشروط ذلك أيضا  
في الحرية الأصلية كافي البصر وقوله ولا يمكن في النكاح الخ أي القضاء في النكاح انما يكون  
على الكافة اذ المورخا لا يحمل على ما اذا ثبت بينه بمرج آخر غير التاريخ كك القرض  
والصدق والافتلا بتصور القضاء له لاستوائهم في عدم التاريخ (قوله لم يقض له) انما كد  
الاول بالقضاء (قوله الا اذا ثبت سبقه) أي - سبق التاريخ بالتاريخ بخلاف الاول تاريخا مع  
البرهان وارخ الثاني تاريخا سابقا وأقام البرهان فانه يقدم قال المقدسى وتطهير الشر من  
زيد لو حكم به ثم ادعاه آخر من زيدو برهن وكذا النسب والحرية بخلاف المال المطلق اه

اذالم يكن في يد من كذبه  
ولم يكن دخل من كذبه  
(ب) اه اذالم يورخا  
(ب) فان أرخا فالسابق أحق  
(ب) فان أرخا أحدهما  
فهى ان صدقته أولذي  
اليد بزازية فالت وعلى  
ما مر عن الثاني ينبغي  
اعتبار تاريخ أحدهما  
ولم أر من نيه على هذا  
فتأمل (وان أقرت لمن  
لا جبة فهى له وان برهن  
الاخر قضى له ولو برهن  
أحدهما وقضى له ثم برهن  
الاخر لم يقض له الا اذا  
ثبت سبقه)

بصدقته وهما ثبوت الفرائض بقوم مقام التصديق (قوله وعلى كل نصف المهر) ولومات  
قبل الدخول لان الموت يتم للمهر فان قلت كل من مامدعى الزوجية معترف بان عليه المهر  
كاملا فيمنعني ان يلزمه ذلك المسمى ان أثبت تصديقه والا فله المثل فالجواب انه لما قضى  
بدعوى رقيقته في النصف صار كذبا بشرعا بالنسبة الى نصف المهر فوجب عليه النصف فقط  
(قوله ويرثان ميراث زوج واحد) لانه داخل تحت أول المسمى لانه فان كلامه ما يدعى الميراث  
كاملا في نصف بينهما (قوله ولو ولدت) أى الميثة قبل الموت بظاهر العبارة انما ولدت بعده  
ولكن لا يظهر هل يقال له ولادة من غير بعض الفضلاء عدم اتصاف الميثة بالولادة الحقيقية  
وان المراد بالولادة انفصال الولد منها بنفسه أو غيره من الاحياء (قوله ثبت النسب منها) ما  
أى لو ادعى بعد الموت انها كانت زوجة له ما قبل الولادة أو ولدت بعده الموت وقد ادعى كل  
منهما انهم أزواجه (قوله وتسامه في الخلاصة) وهما من ميراثان منه ميراث أب واحد وميراث من  
كل من ماميراث ابن كامل منح ٣ ومالو كان البرهانان بلاتاريخ أو بتاريخ من من متوارثين  
أحدهما كما في الخلاصة وفي الميثة ولا يعتبر فيه الاقرار والبدفان سبق تاريخ أحدهما بقضى  
له ولو ادعى ان كلاهما أو برهنوا ولا مرجع ما تاناها نصف المهر ونصف الميراث من كل منهما ما ولو  
ماتت قبل الدخول فعلى كل واحد منهما نصف المسمى ولومات أحدهما فالت هو الاول لها  
المهر والميراث مقدس عن الظهيرة (قوله وهي ان صدقته) أى ان لم يسبق تاريخ الاسترخان  
النكاح ما يحكم به بمصادق الزوجين فيرجع الى تصديقها الا اذا كانت في بيت أحدهما أو دخل  
بها أحدهما فيكون هو أولى ولا يعتبر قولها لان تمكنه من نقلها أو من الدخول به ادليل على  
سبق عقده الا ان يقيم الآلة الميثة انه تزوجها قبله فيكون هو أولى لان الصريح يشوق الدلالة  
زبلي وفي الجرح عن الظهيرة لو دخل بها أحدهما ما وهي في بيت الاسترخاء صاحب البيت  
أولى وأطلق في التصديق فشمع ما اذا سمع القاضي أو برهن عليه مدعيه بعد انكارها له قال  
في التبيين حاصله ان ما اذا تنازع في امرأة واقاما الميثة فان أرشوا كان تاريخ أحدهما أقدم  
كان أولى وان لم يؤرخا أو استوى تاريخهما فان كان مع أحدهما قبض كالدخول به أو نقلها  
الى منزله كان أولى وان لم يوجد شيء من ذلك يرجع الى تصديق المرأة وفي البحر والحاصل ان  
سبق التاريخ أرجح من الكل ثم اليدتم الدخول ثم الاقرار ثم التاريخ اه ثم اعلم ان بعضهم  
غير باقرا هو بعضهم بصدقته فانظروا انهم ماموا منها ولكن فرقوا بينهما فقال الزبلي  
في باب اللعان فان أثبت حبت حتى تلعن أو تصدقه وفي بعض نسخ القيسودورى أو تصدقه  
فتحد وهو غلط لان الحد لا يجب بالاقرار مرة وهو لا يجب بالتصديق أربع مرات لان التصديق  
ليس باقرار قصدا لانه اقرار فلهذا لا يعرف حتى وجوب الحد وهو يعتبر في دونه فيندفع به  
اللعان ولا يجب به الحد اه وتقدم في حدائق انه لو قال للرجل يا زنى فقال له غيره صدقت  
حد المبتدئ دون المصدق ولو قال صدقت هو كما قلت فهو قاذف أيضا اه وانما وجب في  
الثانية للعموم في كفا التشبيه لالتصديق فعلم بهذا ان الحد لا يجب بالتصديق قال في النزاية  
قال في عليك كذا فقال صدقت يلزمه اذ لم يقل على وجه الاستمراء ويعرف ذلك بالنقطة اه  
فهو صريح فيما ذكرنا وأقول لو اختلفنا في كونه صدر على وجه الاستمراء لم لا نقول للمسكر

م قوله وما لو كان الخ هكذا  
بالاصل ولا يجر

وعلى كل نصف المهر  
ويرثان ميراث زوج  
واحد ولو ولدت يثبت  
النسب منها وتسامه في  
الخلاصة (وهي ان  
صدقته

اثبات على اقرار رجل بان أرضه وقف على زيد ونسبهم دأخر ان على اقراره بانم وقف على  
 عمرو ونسبه تكون وقفا على الادبى وقتنا ان علم وان لم يعلم اؤذ كروا وتوا احد ان تكون الغلة  
 بين الثرى بقتن أنصافا ومن مات من ولد زيد فذهب به ان بقى منهم وكذلك حكم اولاد عمرو واذا  
 انقرض أحد القريتين رجعت الى القريتين الباقي لزوال المزاحم اه وقيد بالبرهان منهم ما  
 اذ لو برهن أحدهم ما فقط فانه يقضى له بالكل فالوبرهن الخارج الاخر يقضى له بالكل لان  
 المقضى له صار ذايد بالقضاء وان لم تكن العين في يده حقة حقة فبقدم بيته الخارج الاخر عليه  
 ولولم يبرهننا صاحب اليد فان اصابه ما ترك في يده قضاء ترك لا قضاء استحقا حتى  
 لو اقاما البينة بعد ذلك يقضى به وان نكل لهما جميعا يقضى به بينهما منصفين ثم بعده اذا اقام  
 صاحب اليد البينة انه ملكه لا تقبل وكذا اذا ادعى أحد المدعين على صاحب به واقام بيته  
 انه ام ملكه لا تقبل لكونه صار مرقضا عليه بجزر لكن قد منعنا عن الاشياء انه سماع الدعوى  
 بعد القضاء بالاعكول كافي الخمانية ونقلنا عن محشم الجوى ما يخالف ما ذكر من ان المدعى  
 عليه لو نكل عن المين للمدعى وقضى عليه بالنعكول ثم ان التقضى عليه اقام البينة انه كان  
 اشترى هذا المدعى من المدعى قبل دعواه لا تقبل هذه البينة الا ان يشهد انه كان اشترى منه  
 بعد القضاء وقد مناته كما يصح الدفع قبل البرهان يصح بعد اقامته أيضا وكذا يصح قبل  
 الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع ودفعه وان كثر صحيح في الخنار واهل ما مشى عليه صاحب  
 البحر هنا يصح على القول الاخر المقابل للقول المختار نامل (قوله قضى به لهما) لما روى عن  
 أبى موسى ان رجلا يدعى ابيرا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث كل واحد منهما  
 بشاهدين نفسه رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما منصفين رواه أبو داود ولان البيئات من  
 صحيح الشروع فيجب العمل به اما ما يمكن وقد أمكن هنا لان الايدى قد تنوالت في عين واحدة في  
 أوقات مختلفة فبعدم كل فريق ما شاهد من السبب المطلق للشهادة وهو اليد فيصير  
 بالانصاف بينهما وقفا على الزيلعي (قوله فان برهننا في دعوى نكاح) أى ما لانه لو برهن  
 مدعى نكاحها وقضى له به ثم برهن الاخر على نكاحها لا يقبل كافي الشراء اذا ادعاء من  
 فلان برهن عليه وحكم له به ثم ادعى آخر شراء من فلان أيضا لا يقبل ويجعل الشراء  
 المحكوم به سابقا ولا وجه للتعقيب فالاولى الاثبات بالاسئلة المتتالية (قوله سقطا) الضهير  
 للتأرجح فلو أحدهم اخرجوا والاخر ذايد فالخارج أحق قيا على الملك وقبل ذواليد اولى  
 على كل حال وباقي تمامه قريبان شاء الله تعالى (قوله لانه ذوالجمع) أى اجتماع الزوجين على  
 زوجة واحدة فانه مقرر شرعا لان النكاح لا يقبل الا شتر الك فتمت اثار البينتين وبه رقى القاضي  
 بينهما حيث لا مرجع وان كان ذلك قبل الدخول فلا شئ على كل واحد منهما كافي البحر (قوله  
 لوحية) أى هذا الحكم كاذ كر لوحية ولوميتة قضى به اى بالنكاح بينهم ما سوا وأرخا واستوى  
 ناربخه ما وأرخ أحدهم فقط أولم يؤرخا فائدة القضاء تظهر فيها بترتب عليه ولا يلزم جمع  
 على وطه لانه حينئذ دعوى مال وهو الميراث أو دعوى نسب ويمكن ثبوته منه ما كاهو  
 المعروف في المذهب وسأبقى في باب دعوى النسب انتم هو الادعاء بنسب مجهول كان ابنه ما

قضى به لهما فان برهننا في  
 دعوى نكاح سقطا  
 لانه ذوالجمع لوحية ولوميتة  
 قضى به بينهما

طرف ذي اليد والنار في حالة الانفراد لا يعتبر عند الامام فكان دعوى صاحب اليد دعوى  
مطابق المالك كدعوى الخارج فيقتضى بينة الخادج (قوله وقال أبو يوسف) أي في الوقت  
أحدهما فقط (قوله ولو حالة الانفراد) أي قال أبو يوسف فيقتضى للمؤرخ سواء أركضهما ٣  
وكذا لو أركضه حالة الانفراد لان النار في حالة الانفراد تعتبر عندهما بالحكم فيها أركضهما أولى  
بالحكم حالة الانفراد لانه متفق عليه والثاني مذهبه فقط كما هي القاعدة في ولو المصلحة أي  
الحكم في القدر قبلها أولى بالحكم عما بعدها والمراد بما إذا أركضهما سبق تاريخ أحدهما مالو  
استوى تاريخهما فهو كالولم يؤرخا لتساقطهما والفقهاء بطلوا العبارة عند ظهور المعنى  
وحيث قد نقول بعض المحققين الأولى اسقاط لولان الكلام في حالة الانفراد وكلامه يخل انه  
يقضى للمؤرخ حال صدور التاريخ منهما وفي حالة الانفراد ولا معنى لقضاء المؤرخ فإما إذا  
أركضه فحقه منه ما بل التصا لاسبق اه غير لازم لان أعمال الكلام أولى من أعماله (قوله  
كذا في جامع الفوائد) حيث قال استحق جاز فطلب منه من بانه فقال البايع للمشتري  
من كرمه غاب عنك هذا الخارقال منذ سنة فبرهن البائع انه ملكه منذ عشرين سنة فبقي  
للمشتري لانه أركض غيبته للمالك والبايع أركض المالك ودعواه دعوى المشتري المتقدمة من جهته  
فصار كأن المشتري ادعى ملك بانه بتاريخ عشرين سنة غير ان النار في حالة الانفراد  
عند أبي حنيفة فتبقي دعوى المالك المطابق لحكمه للمشتري أقول يقضى به للمؤرخ عند أبي  
يوسف لانه يرجح المؤرخ حالة الانفراد اه ملخصا (قوله وأقره المصنف) وناقشه الخليل الرمي  
بان صاحب القصوين ذكره في الفصل الثامن عشر وقدم في الثامن الصحيح المشهور عن  
الامام انه لا يعتبر للتاريخ في المالك المطابق حالة الانفراد وحاصله ان صاحب القصوين في  
الثامن في دعوى الخارجين نقل ان الصحيح المشهور عن الامام عدم اعتباره حالة الانفراد  
وفي الثامن عشر في الاستحقاق قال ينبغي أن يقضى بقول أبي يوسف من اعتباره لانه أرفق  
واظهر وما ذكره الفقيه في باب أولى بالاعتبار وهو ما ذكره في الثامن ولا سيما انه نقله جازما به  
وأقره والثاني في غير بابيه وغيره منه ينبغي مع ما قالوا انه ينبغي بقول الامام قطعا ولا سيما إذا  
كان معه غيره كما هنا فانه واقفه محمد تامل (قوله ولو برهن خارجان على شيء) يعني إذا ادعى  
اثنان عينا في يد غيرهما اذ زعم كل واحد منهما انه ملكه ولم يذ كر اسباب الملك ولا تاريخه فبقي  
بالعين بينهما لعدم الأولوية وأطلقه فشمع ما إذا ادعى الوقت في يد ثالث فيقتضى بالاعتبار  
اضيقين لكل وقت النصف وهو من قبيل دعوى المالك المطابق باعتباره لكان الوقت ولهذا قال  
في القنية دار فيدرجل أحام عليه رجل بينة انها وقت عليه وأقام قيم المسجد بينة انها وقت  
المسجد فان أركضهما للسابق منهما أو ان لم يؤرخا فبقي بينهما من اثنين اه ولا فرق في ذلك بين  
أن يدعي ذواليد المالك فيها أو الوقت على جهة أخرى والحاصل ان دعوى الوقت من قبيل  
دعوى المالك المطابق ولهذا الوادي وقتية ما في يد آخر وبرهن فدهمه ذواليد بانه مودع فلان  
ولم يجره وبرهن فانه اندفع خصومة المدعي كما في الاسعاف فدعوى الوقت داخل في المسئلة  
الخمسية وكما تقسم الدارين الوقفين كذلك لو برهن كل على ان الواقف جعل له القلة ولا مرجح  
فانه ان يكون بينهما من اثنين لما في الاسعاف من باب اقرار الصحيح بارض في يده انما وقت لو شهد

م قوله - واما قوله الخ  
هكذا بالاصل وله الطارها  
أو أركض حالة الانفراد  
فلا يجر

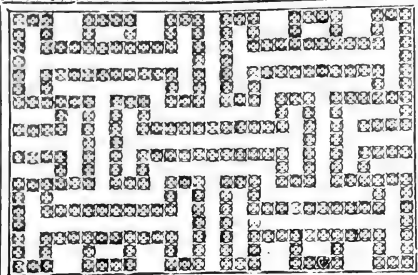
بينية الخارج وقال أبو  
يوسف يقضى للمؤرخ ولو  
حالة الانفراد وينبغي ان  
يقضى بقوله لانه أرفق  
واظهر كذا في جامع  
الفوائد وأقره المصنف  
(ولو برهن خارجان على شيء)

مطلبه  
دعوى الوقت من قبيل  
دعوى المالك المطابق

اه يريده ان الجواب ليدفع السؤال بل هو باق ولم يتصل للجواب عنه اقول الظاهر ان يجب  
 اليمين على الخارج عند دعوى المدعى بيمينته فيما اذا ادعى الزيادة لانه مدعى بالنسبة اليها  
 ولهذا لزم عليه البرهان فيكون المدعى مدعى عليه بالنسبة اليها فيلزم عليه اليمين عند العجز  
 عن البرهان وبيئته المدعى لم يسهل ما لم يسهل من دفع ذي اليد اذ هو معارض لها ودعوى  
 ذي اليد لم تسقط بمجرد من البرهان علم ابل فتوجه اليمين على من كان في مقابلته كما هو شأن  
 الدعوى فيصاف على عدم العلم بذلك الزيادة فان لم يتحكم للمدعى بينته ليكون ما للمدعى  
 المعارض وان نكل يكون مقرر او باذ لا يقع ويبنى المدعى في يد ذي اليد فيخرج الخارج على  
 الجواب عن دعوى ذي اليد لوترك دعواه اعدم كونه زائدا لا تصور في كون ذي اليد مدعى  
 فيما ادعاه كقولهم صاحب التكملة هذا هو الحق في تدبر عبدا الحليم (قوله أي ليدركه  
 سبب) أي معين أو مقيد بنار يخ كـ ما يأتي وكذا لو ذكر له سبب يتكبر فان ذكر له سبب  
 لا يتكبر وقدم بينته ذي اليد كباقي أيضا ومن هذا القبل ما في منية المتقاضي أقام بينته على عبدا  
 في يد رجل أحدهما بغصب والاخر بوديعة فهو بينهما ما أي لان المودع باطو يصير غاصبا قال  
 في جامع القضاة في الخارج وذو اليد لو ادعى ان ثامن واحد وذو اليد ادى كافى الشراء هذا اذا  
 ادعى الخارج وذو اليد اتقى الملك من جهة واحدة فلو ادعى ثامن جهة اثنين يحكم للخارج الا  
 اذا سبق تاريخ ذي اليد بخلاف ما لو ادعى ثامن واحد فانه هنا يقضى لذي اليد الا اذا سبق  
 تاريخ الخارج والفرق في الهداية ولو كان تاريخ أحدهما سبق فهو أولى كالمؤخر البائعان  
 وبرهنا وأرخا أحدهما سبق تاريخ البائع فيد أحدهما يحكم للاسبق اه من الثامن  
 وقامه فيه وفي الاشياء قبل الوكالة اذ برهن الخارج وذو اليد على نسب صغير قدم وذو اليد  
 الا في مسئلتين في المنازلة الاولى لو برهن الخارج على انه ابنه من امرأته هذه وهم احسان  
 وأقام ذو اليد بينته انه ابنه ولم ينسبه الى أمه فهو للخارج الثانية لو كان ذو اليد مدعى بالخارج  
 مسلما فبرهن الذي يشهد ومن الكفار بيمينه ومن الكفار بيمينه من الكفار بيمينه من الكفار بيمينه  
 بكفار ولو برهن الكفار بيمينه من الكفار بيمينه من الكفار بيمينه من الكفار بيمينه  
 ان وصامة ومقتضاها العموم أي ان لم يثبت أو وقامه أو بوا وبمختلفا أو وقت أحدهما وعليه  
 مؤاخذه وهو انه اذا وقتا واختلاف تاريخهما فالعبرة للسابق منهما على ما تقدم لان للتاريخ  
 عبرة في دعوى الملك المطلق اذا كان من الطرفين عند أي حقيقة ووافقه في رواية وخالفه في  
 أخرى فكان عليه أن يقول ان لم يثبت أو وقامه أو بوا وبمختلفا أو وقت أحدهما فافقط  
 قال في الغرر بيمينه الخارج في الملك المطلق أولى الا اذا أرخ وذو اليد أسبق (قوله وقال أبو  
 يوسف ذوالوقت أحق) أي فيما لو وقت أحدهما فافقط لان التاريخ من أحد الطرفين معتبر  
 عنده والحاصل ان الخارج في الملك المطلق أولى الا اذا أرخ وذو اليد أسبق (قوله وغمرته) أي غمرة  
 الخلاف المعلوم من المقام (قوله هذا العبدى) تقدمت المسئلة متناقبيل السلم (قوله تاريخ  
 غيبة) أي غيبة العبد عن يده لان قوله من مذموم متعلق بغاب فهو قيد لغيبة وقوله من مذموم  
 متعلق بغاب في قوله أي ماله من مذموم فهو قيد لملك وتاريخه واعتبر تاريخ الملك ولم  
 يوجد من الطرفين (قوله فلم يوجد التاريخ) أي تاريخ الملك (قوله من الطرفين) بل وجد من

أي ليدركه سبب كما  
 (على جهة ذي اليد وان  
 وقت أحدهما فافقط)  
 وقال أبو يوسف ذوالوقت  
 أحق وغمرته في قوله (قال)  
 في دعواه (هذا العبدى  
 غاب عن من ذمهم وقال  
 ذواليدى من مذمومة قضى  
 للمدعى) لان ما ذكره تاريخ  
 غيبة لملك فلم يوجد  
 لتاريخ من الطرفين فقضى





بسم الله الرحمن الرحيم

• (باب دعوى الرجلين) •

لا يخفى عليك ان عقد الباب لدعوى الرجلين على ثالث والجميع الدعوى لا تكون الا بين اثنين وحدهما لا تكون هذه المسئلة من مسائل هذا الكتاب فاذ لك ذكره صاحب الهداية والكثير في أوائل كتاب الدعوى وفلت ولعل صاحب الدرر انما أخرها الى هذا المقام مقصفا في ذلك اثر صاحب الوقاية لتحقيق مناسبة بينهما وبين مسائل هذا الباب بحيث تكون فاتحة لمسائلة وان لم تكن منه عزى (قوله تقدم حجة خارج) هو الذى لم يكن ذايد والخارج المدعى لانه خارج عن يده فاستدل الى المدعى بخورزاو انما قدمت يدته الخارج لان الخارج هو المدعى والبينة بينة المدعى بالمحدث وفيه خلاف الشافعى وانما كان الخارج مدعىا صدق تعرضه عليه (قوله في ملك مطابق) اى ملك السائل بخلاف ملك المتكاح فان ذا اليد مقدم ولو بالبرهان عالم بسبق تاريخ الخارج كجاسى ابنى وقيد الملك بالمطابق احتراز عن المقيد بدعوى النتائج وعن المقيد بما اذا ادعياتانى الملك من واحد واحد ما قابض وبما اذا ادعىا الشرا من اثنين وتاريخ أحدهما سبق فان في هذه الصورة قبل بينة ذى اليد بالاجماع كجاسى متى درر اى ولم يلزم انتقاض مقتضى القصة لان قبول بينة ذى اليد انما هو من حيث ما دعى من زيادة النتائج وغيره فهو مدع من تلك الجهة والمراد بالقبض التالى من شخص مخصوص مع قبضه فلا يرد ما قبل كون المدعى في يد القابض أمره عاين لا يدعيه ذواليد فضلا عن اقامة البينة عليه وقبولها بالاجماع فان قلت هل يجب على الخارج العين لكونه اذ ذلك مدعى عليه قلت لا لان العين انما يجب عند مدعى المدعى عن البينة وهذا لم يجهز كفى العناية اورد عليه بان مراد السائل هل يجب على الخارج العين عند مدعى ذى اليد عن البينة والا فلا غشبة له قاله ام لا

• (باب دعوى الرجلين) •  
(تقدم حجة خارج في ملك مطابق)

الجزء الثاني من ترة عبون الاخبار المتكمله زرد الخمار على الدر المختار  
شرح تنوير الابصار لسيدي العلامة فاضل والفهامة  
الكمال فقيه العصر والاولان وابي حنيفة الزحان  
الشيخ محمد دعلاء الدين افندي عابدين  
متمننا الله بجهته ونفعنا  
به والمسلمين  
آمين

UNIVERSITY OF TORONTO  
LIBRARY  
MASTER NEGATIVE NO.:  
930063

## تفصيله

الملزمة الاولى والثانية من هذا الجزء لم يحرر ا على جدول الخطا والصواب الذي وضعه المزار  
بالصل المطبوع في الاستانة لعدم تبيهره المناوقة طبعها اورد البيان ما وقع فيه اعماليه معاه  
بالجدول المذكور

صواب	خطا	سطر	صفحة
أرفق	أرفق	٢٠	٤
ونظيره	نظيره	٢٤	٩
أو الصدقة	والصدقة	٢٣	١١
الهبة والصدقة يفصل	الهبة يفصل	١٦	١٢
العبارة هنا مع	العبارة مع	٣	١٣
في المحيط	في المحيط	١٠	١٣
ينقضى به ايتنما	ينقضى به ايتنما	٢٤	١٣
لصاحب جامع	لجامع	٣١	١٤
ينهم ما وشتايتنما افتوا باولوية الامني على قول	ينهم ما أو أرخ	١٤	١٥
الامامين أو أرخ			
التاريخ وفيه من الحمل المذكور ان دعوى	التاريخ ادعيا	١١	١٦
مطلق المالك ودعوى اولوية المالك من حيث			
الحكم كدعوى التمايح والتاريخ في دعوى			
النجاح لغو على كل حال أرخا واولو تختلافين اولم			
يؤرخا أو أرخ أجدهم فقط اه ادعيا			

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٨٦	مطلب حكم حادثة الفتوى	١٢٣	مطلب أنل مدة الجلل لأدوى وغيره
٢٨٩	مطلب القول للشريك والمضارب في	١٣٤	باب الاستقناء
	مقدار الربح والخسران وفي المضايح	١٤٩	باب اقرار المربض
	والرد للشريك	١٥٨	مطلب الاقرار بالوارث موقوف الا في ثلاث
٢٩٠	فصل في المنقرقات	١٧٧	فصل في مسائل شتى
٣٠٤	(كتاب الابداع)	٢٠١	(كتاب الصلح)
٣٢٩	مطلب رجل تنازل مال ائمان بلا	٢٣٤	فصل في دعوى الدين
	أمره في حياته ثم رده لورثته بعد موته	٢٤٣	فصل في التخليج
٣٤١	مطلب مودع الغاصب لو استعمل له كما لا يرجع على الغاصب اذا ضمنها واذا ضمنها الغاصب يرجع على المودع	٢٥٦	مطلب لانقص صلح وكيل الموصوفة
٣٥٣	(كتاب العارية)	٢٥٦	(كتاب المضاربة)
٣٨٨	(كتاب الهبة)	٢٦١	مطلب لانقص المضاربة بالغلوس
٤٢٧	باب الرجوع في الهبة		الكاملة
٤٥٣	فصل في مسائل متفرقة	٢٦٢	مطلب قرض المشاع جائز
٤٦١	مطلب في معنى التملك	٢٦٣	مطلب حبس له جواز المضاربة في العروض
		٢٧٩	باب المضارب يضارب

مصحفة	مصحفة
٣٧ مطاب برهن كل على اقرار اخر انها	٢ باب دعوى الرجلين
لتم اترا	٤ مطاب دعوى الوقت من قبل دعوى
٤٠ مطاب جنس مسائل القسمة أربعة	المالك المطلق
٤٦ مطاب ما يقسم بطريق العول عندهم	١٤ مطاب من أهم مسائل دعوى الرجلين
ثمانية	معرفة الخارج من ذي اليد
٤٠ مطاب ما يقسم بطريق المازعة مسئلة	١٥ مطاب تستحق الزوائد المتصلة
واحدة	والمتصلة
٤١ مطاب ما يقسم بطريق المازعة عنده	١٦ مطاب البينة مع الخارج فتعفى معنى
وبطريق العول عندهما ثلاث مسائل	بين دفع الخارج
٤١ مطاب ما يقسم بطريق العول عنده	٣٢ مطاب لا اعتبار بالخارج مع النتائج الا
وبطريق المازعة عندهما خمس مسائل	من أرخ تاريخا مستحسلا
٤٨ مطاب الاصل في الناس الفقير والرشد	٣٣ مطاب يقدم ذو اليد في دعوى النتائج
والامانة والعدل والقوا على القاضي ان	ان لم يكن النزاع في الام
يسأل عن الشهود مرورا	٣٣ تعريف النتائج
٤٨ مطاب منع السلطان عن نصره وقضاة عن	٣٣ مطاب المراد بالنتائج ولادته في ملكه أو
الحكم بشهادة الشهود الابد التركة	ملك بائنه أو مورثه
مرورا علما	٣٣ مطاب هذا الولد ولدته أمته ولم يشهدوا
٥٠ مطاب مسائل الميطان	بالملك لا يرضى له
٥٠ مطاب حد القديم ما يحفظ الاقران	٣٣ مطاب لا يبرج نتائج في ملكه على نتائج
وراه	في ملك بائنه
٥٨ مطاب لو كانت برصة الخاطعة روضة	٣٣ مطاب لا يشترط ان يشهدوا ان أمه في
تقسم بينهم ما يوطى كل من جهة داره	ملكه
بلا قرعة ويحجر الاتي وبه يفتى	٣٣ مطاب برهن كل من خارجين انه عبده
٦٤ مطاب الاصل ان ما اضطر الى شيائه مما	ولامن أمته وعبده هذين تنصيف وهو
لا يقسم لا يكون متبرعا	ابن عبيدين وأعتين
٦٤ مطاب التبرع والرجوع دائر على الجبر	٣٣ مطاب رأى دابة تتبع دابة وترتضع
وعده	بشهم بالمال والنتائج
٦٥ باب دعوى النصب	٣٤ مطاب ادعى الخارج الفعل على ذي
٨٩ (كتاب الاقرار)	اليده المدعى النتائج فالخارج أولى